

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٥

المجلد الحادي والعشرون

تقديم :

انعقدت دورة عمل المجالس القومية فى الفترة ما بين سبتمبر ١٩٩٤ ويوليه ١٩٩٥ ، فى ظل تحولات عالمية بارزة ؛
توشك أن تمتد فعاليتها منذ الآن وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين ، بما تحمله من سمات ومؤشرات
واتجاهات : سياسية ، واقتصادية ، وثقافية ؛ كان من أوضحها دلالة على رؤى المستقبل :

- اتجاه العمليات الانتاجية والحركة الاقتصادية نحو التدويل ، وذلك بفعل التحرر الاقتصادى الذى يعتمد التبادل
التجارى فيه على : آليات السوق ، وحركة رؤوس الأموال ، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات .

- تحول « الجات » الى منظمة التجارة العالمية منذ بداية عام ١٩٩٥ ، وما يقتضيه هذا التحول من التزام الدول
المنظمة إليها بما توصلت إليه دورة أوروغواى من اتفاقيات فى مختلف المجالات ، خاصة تحرير التجارة الدولية ،
وما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإدخال التعديلات التشريعية المواكبة لروح
اتفاقية الجات ونصوصها .

- التلاحق المتسارع للإيقاع للتقدم العلمى الذى توازله قدرات تكنولوجية هائلة ، وتفوق إعلامى كاسح ، وبخاصة
فى مجالات الاتصالات والمعلومات ، والبحث المباشر من خلال عشرات القنوات الفضائية التى يعمل كثير منها
بلا انقطاع ؛ على مدار الليل والنهار .

ولاشك أن هذه الأوضاع تتطلب منا نظرة واعية للمستقبل تدفعنا إلى تطوير كافة وسائلنا وبرامجنا ؛
الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والتشريعية - بما يكفل الافلات من طوق التخلف ، وإيقاظ قوى الابتكار
والابداع ، وإعداد جيل قادر على التعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين فى ميادين التفوق العلمى
والتكنولوجى ، حتى نتمكن من اللحاق بركب التطور .

وعلى هدى من ذلك ؛ بذل خبراء المجالس القومية وعلمائها ومفكروها جهودهم لمتابعة البحث والدراسة ، سواء
بالنسبة للموضوعات الملحة والعاجلة ، أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات طويلة المدى ، ثم صدرت دراساتهم فى
تقارير المجالس الأربعة ؛ كل فى مجال اختصاصه .

ويشتمل هذا المجلد الحادى والعشرون من « موسوعة المجالس القومية المتخصصة » على مجموعة دراسات
التقارير التى تم إنجازها ، ويبلغ مجموعها ٤٧ دراسة ، وفيما يلى بيان أقسامها :

فى الانتاج والشئون الاقتصادية : عشر دراسات تتناول موضوعات : استراتيجية الواردات فى ظل
المتغيرات الدولية ، وسوق الأوراق المالية ، واستكمال الاصلاح الاقتصادى ، ومدخلا لاستراتيجية التصنيع ، والاتجاه

نحو استراتيجية للمناجم والمحاجر ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة ، ونهر النيل والسياسات المائية ، ومشروعات النقل والتنمية الإقليمية في ظل السلام ، والاتفاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية ، وتنشيط حركة السياحة الى مصر في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية .

ويدرس الموضوع الافتتاحي : أهمية تنمية مواردنا ومنتجاتنا في مختلف المجالات لمواجهة تدفق الواردات الأجنبية ، واجتذات الشركات متعددة الجنسيات الى مصر لإقامة مشروعاتها الانتاجية بما يمكن من خفض الواردات وتوفير فرص عمل جديدة . مع رسم سياسات متعددة لصناعاتنا ذات الأهمية ، ومنها صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وإنشاء مصانع جديدة تستفيد من المزايا النسبية لمواردنا ، وتوفير أدوات ووسائل الانتاج المتقدمة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة ، مع ضرورة ترجمة الدراسات البحثية والتكنولوجية الى واقع عملي قابل للتنفيذ .

في الخدمات والتنمية الاجتماعية : إحدى عشرة دراسة تبحث في : تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة ، وحماية صحة المستهلك ، وضوابط تعيين الخريجين أعضاء بالهيئات القضائية ، والضبطية القضائية في ظل التحرر الاقتصادي بين الواقع والقانون ، واستخدام التشريع كأداة لمجابهة مشكلة المخدرات ، والقانون ٤٨ لسنة ٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، والفائض والعجز في سوق العمالة في ظل اقتصاد السوق ، والعمالة وتهيئة فرص العمل في المجتمعات العمرانية الجديدة ، وحالة البيئة الريفية ، والأمراض المشتركة وأثرها على الانتاج ، والاطار العام للاستراتيجية القومية للشباب .

وتلقى الدراسة الأولى الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة ، ومدى اسهامها في الاقتصاد القومي ، ومن ثم تظهر أهمية العمل على تيسير اقامتها ، وإزالة المعوقات التشريعية والإدارية التي تتصل ببدء المشروع الصغير . مع العمل على إنشاء مجمعات نوعية لهذه المشروعات في مختلف المحافظات وفقا لاحتياجات كل منها . ورسم سياسة شاملة محددة الأهداف لتوزيع منتجات المشروعات الصغيرة على أساس الدراسات الميدانية .

في التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : أربع عشرة دراسة : أولاها عن استراتيجية تطوير التعليم ، تليها دراسة عن التعليم الجامعى والعالى : وظائفه وسياساته والتوزيع الجغرافى لخدماته ، ثم أربع دراسات عن التعليم العام ، وخمس دراسات عن التعليم الفنى ، ودرستان عن التعليم الأزهرى ، ويأتى فى الختام دراسة عن مقومات وضوابط إنشاء جامعة أهلية .

وتهتم الدراسة الخاصة بالاستراتيجية ، بعرض مبادئها وأهدافها ومركزاتها المحورية . ثم تخلص إلى مجالات ووسائل التنفيذ ومنها : المناهج ، والسلم التعليمى ، وسياسة تربية الطفل قبل سن المدرسة ، والتعليم الأساسى ، والتعليم الثانوى ، والتعليم الجامعى والعالى ، والتعليم الخاص ، وغيرها .

فى الثقافة والفنون والآداب والاعلام : اثنتا عشرة دراسة ، منها اثنتان فى مجال الثقافة ، وثلاث فى مجال الفنون ، وواحدة فى مجال الآداب ، وثلاث عن الاعلام ، وثلاث فى موضوعات حماية التراث الحضارى ،

واختصت الدراسة الأولى بالحديث عن دور مصر الريادى فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ، وتعدد وتنوع ميادين هذه الريادة فى النشر والصحافة والفنون والتعليم والآثار ، مما جعل مصر بمثابة « ديوان العرب » الثقافى . مع توضيح أهمية تعاظم دور الثقافة المصرية فى ظل الظروف الراهنة ، واستثمار عناصر القوة فى ريادة مصر الثقافية فى تزكية النشاط الثقافى العربى . وفى هذا الاتجاه ينبغى الاهتمام بالانتاج الاداعى والتليفزيونى والسينمائى المصرى لما له من تأثير جماهيرى بين الشعوب العربية ، وكذلك ضرورة تذليل العقبات أمام تصدير الكتاب المصرى باعتباره أهم وسائل التثقيف ، على أن تولى الصحف والمجلات المصرية اهتمامها للحياة الثقافية والاجتماعية لشعوب العالم العربى ، من أجل بناء ثقافة عربية موحدة .

* * *

وأرجو أن تكون المادة المعروضة فى هذا المجلد عوناً للقارئ المتخصص فى التعرف على قضايا العمل الوطنى فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات والتعليم والثقافة . وأن تشارك فى إلقاء الضوء أمام المعنيين بشئون التخطيط والتنفيذ ؛ على طريق وضع السياسات والبرامج من خلال التوصيات والمقترحات التى عرضتها الدراسات المختلفة ، وذلك لحل المشكلات الراهنة ، وبناء مستقبل أفضل .

والله ولى التوفيق ،،،

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

محمد عبد القادر حاتم

د / محمد عبد القادر حاتم

الكتاب السنوي
١٩٩٥ - ١٩٩٤

الانتاج والشؤون الاقتصادية

الدورة الحادية والعشرون

السياسات المالية والاقتصادية

نحو استراتيجية للواردات فى ظل المتغيرات الدولية

تعد القوة الاقتصادية من المعيار الأول لقياس قدرة الأمم ومكانتها ، باعتبارها محصلة لتفوق معارف وإنتاجى وسياسى وعسكرى . ومن ثم ينبغى أن تغدأ العبارة الشهيرة فى القاموس العسكرى التى تقول « الحزب امتداد للسياسة بوسائل أخرى » لتصبح « الحرب الاقتصادية امتداد للسياسة بوسائل أخرى » . ثم شينا مع واقع الحال فى عالم اليوم ، وليست الظواهر المتعددة التى يشهدها العالم سوى تعبير عن الصراع الذى يدور على موائد المفاوضات ومختبرات المعامل وورش الانتاج فى الوقت ذاته . هذه الظواهر التى أصبحت تمثل مرتكزات سياسات تم التخطيط لها وإعدادها لتأخذ طريقها الى حيز التطبيق العملى .

ومن هذه الظواهر :

أولا : الاتفاق الذى حدث فى آخر سبتمبر ١٩٩٤ بين أكبر دولتين فى العالم ، الولايات المتحدة وروسيا (بعد أن انتهى الاتحاد السوفيتى) وبمقتضاه تم توحيد السياسات الخاصة بالدولتين تجاه الموقف العالمى .

ثانيا : الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان والتى تصاعدت بانذار وتهديد من الولايات المتحدة فى آخر سبتمبر ١٩٩٤ - مع اتفاق مؤقت وافقت عليه اليابان فى أول أكتوبر ١٩٩٤ .

وتتمثل خطورة هذا الصراع فى أنه جرى بين أكبر قطبين

اقتصاديين فى العالم .. فقد قاطع الشعب اليابانى أى واردات أمريكية ، بالرغم من حث الحكومات اليابانية للشعب بدفع مائة دولار لكل فرد يابانى يشتري أى منتجات أمريكية مستوردة ، إلا أن الشعب اليابانى تمسك بالمنتجات اليابانية ورفض أى منتجات أمريكية ، مما اضطر حكومة الولايات المتحدة الى توجيه انذار يعتبر بمثابة اعلان للحرب التجارية على اليابان .

ومن مظاهر هذا الصراع أيضا ما قام به بعض العمال الامريكيين من حرق للسيارات اليابانية فى الميادين والشوارع الامريكية - كما أشعلت وسائل الاعلام الامريكية الحرب التجارية بنشرها « ان اليابان تغزو الولايات المتحدة ، والشعب اليابانى ينتقم اقتصاديا من امريكا لارتكابها جريمة هيروشيما وناجازاكي » وأن منتجات الشعب اليابانى المستوردة تحتل كل بيت امريكى وتسبب فى وجود ملايين من العمال الامريكيين عاطلين .. الخ .

ثالثا : اتساع الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب - حتى شبه أحد السياسيين بمؤتمر السكان الذى انعقد فى طوكيو سنة ١٩٩٤ ؛ هذه الحرب الاقتصادية المستمرة بين الشمال والجنوب - « بأن أهل الشمال يزدادون ثراء وبسرعة ، وأهل الجنوب يزدادون فقرا وبسرعة ، وكان كلا منهما يركب قاطرة سريعة تسير عكس القاطرة الأخرى على خط واحد ، وهكذا فإن ساعة انفجار التصادم بين القاطرتين آتية لا ريب فيها » .

وقد حدا هذا الأمر بالمنظمتين الدوليتين : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - الى الدعوة فى سبتمبر ١٩٩٤ بضرورة اتباع سياسة اقتصادية جديدة نحو دول العالم الثالث ، بزيادة القروض لها ،

وتخفيض سعر الفائدة عليها ، وكذلك العمل على تقديم المعونات الاقتصادية .

رابعا : إنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O فى أول يناير ١٩٩٥ حسب مبادئ اتفاقية الجات ، وتنص هذه الاتفاقية على السماح بحرية التجارة الدولية - مع منع الاغراق ... ووضعت الاتفاقية الكثير من التوقيعات بالنسبة للموارد التجارية لتحقيق الحرية الاقتصادية ، بما يتيح لكل دولة أن توائم أوضاع إنتاجها المحلى ليتلاءم مع الحرية التجارية الدولية القادمة . مما يتطلب إعداد جدول زمنى محدد ، يتفق مع ما سبق أن وقعنا عليه ، وماذا نعمل لحماية الإنتاج المحلى وزيادة الانتاجية المصرية كما وكيفا ، وتشجيع الاستثمار .

خامسا : ظهرت فى العالم ، قبل ذلك ، التكتلات الاقتصادية العالمية المعروفة ، وكل تكتل يعمل على حماية الإنتاج الاقليمى واقتصاديات الدول الاعضاء فى هذه التكتلات .. وبدأت نتائج هذه التكتلات تظهر جلية وبسرعة فى عام ١٩٩٤ .

سادسا : احتمال انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية خاصة بعد اتفاقها مع الولايات المتحدة على حماية حقوق الملكية الفكرية . وهذا يعنى أن الصين - التى اشتهرت بالإنتاج الممناعى الضخم وملاسة منتجاتها مع طبيعة دول العالم الثالث ، بالإضافة الى أنها أكبر مصدر للمنتجات الرخيصة - حال انضمامها الى الاتفاقية ، سوف تتدفق منتجاتها الرخيصة الثمن على مصر ، وتشكل بالتالى خطورة على الإنتاج المحلى .

سابعا : اتجهت بعض دول الخليج مؤخراً إلى رفع حظر التعامل مع اسرائيل ، كما تم الاتفاق بين الاردن واسرائيل على إنشاء منطقة حرة فى إيلات . وطرح فكرة شق قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت ، ولا شك أن كل هذه التطورات ستكون لها آثار اقتصادية على المنطقة ، وبالتالي يستلزم الامر ان تكون موضع البحث .

والسؤال الآن أين نحن من كل هذا ؟

- لقد تناولت المجالس القومية بالبحث والدراسة موضوع التكتلات الاقتصادية وأثرها ، كما درست أيضا المشروعات التى لا تزال فى حيز البحث والتفكير المستقبلى مثل : مشروع السوق الشرق أوسطية ، وكان الهدف الذى سعت اليه المجالس هو تكوين رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى - على ضوء التكتلات الاقتصادية الدولية الموجودة حاليا ، وحتى تلك التى ما تزال فى حيز الفكر والبحث .

يحدث هذا كله فى ضوء حقيقة مرة هى : غياب أى تكتل اقتصادى عربى ، أو وجود شركات متكاملة اقتصادية عربية ، أو حتى اتفاقيات اقتصادية عربية يمكنها أن تقف أمام هذه الظواهر الاقتصادية الدولية . مع الأخذ فى الاعتبار أن عصر الكيانات الصغيرة قد انتهى ، وأن العالم لا يهتم إلا بالكيانات العملاقة .

وأصبح من الواضح ان النظام العالمى الجديد - ومعها المنظمات الاقتصادية الدولية - يسير فى خط واحد يستهدف زيادة الصادرات للدول الأخرى .

والخلاصة : ان عجلة الزمن تسير بسرعة - وقد وافقت مصر على اتفاقية الجات ، وطالبت « المجالس القومية » بالبدء فى تشكيل لجان للتحضير لتنفيذ ما سبق أن وقعنا عليه دولياً ، وحماية المستهلك المصرى ، وحماية الإنتاج المصرى فى ظل منافسة عالمية عاتية ، تقف وراءها دول عملاقة ، وتكتلات اقتصادية عالمية .

لقد اهتمت مصر باستراتيجية الصادرات المصرية ، واتخذت خطوات فى هذا الميدان لتسلافى آثار البيروقراطية فى التصدير والمعوقات المختلفة التى يشكو منها المصدرون المصريون . إلا أن ما وضعتة الدول المجاورة من خطط للتصنيع والإنتاج الزراعى - بعد أن كانت تستورد الكثير من مصر - أصبح عاملاً يمتنع بحثه لمعرفة مدى قدرة مصر المستقبلية على التصدير لهذه الدول من جديد . ولكن الوقت قد حان لدراسة جانب الواردات لمصر وهو موضوع بحثنا ، باعتباره

عالمية واحدة ، مكملا شعاراته لنشر الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وتطبيق اقتصاديات السوق .

ان هذه الظاهرة الجديدة - بما لها وما عليها - تقتضى أن نبحثها على ضوء مبدأ إنسانى أساسى هو : أن الثقافة لها وطن والعلم لا وطن له ، ومن ثم فإن ثقافتنا الوطنية يجب أن نحافظ عليها . وهناك مبدأان فى هذا الصدد هما « المنح والمنع » ، فمبدأ الانفتاح الثقافى على العالم الذى نأخذ به ، يمنح الانسان المصرى حرية الاستفادة من الثقافة العالمية ، ولكن فى الوقت نفسه يمنعه من الثقافات التى لا تتفق مع قيمنا ومبادئنا وعقائدها وتقاليدها . أما العلم .. فنحن أول من طبق المبدأ الانسانى الذى تقرره المظلة الاسلامية « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . ولا غرابة فى أن نحافظ على ثقافتنا ونرسخ قيمنا ، فان فرنسا - اثناء مناقشة اتفاقية الجات - عارضت استيراد أى ثقافة امريكية مثل الافلام وغيرها ، مما لا يتفق مع ثقافتها .. بل وصل الحال الى فرض عقوبة على كل مواطن فرنسى لا يستخدم مفردات اللغة الفرنسية فى موضوع ما ، طالما ان هناك مصطلحات فرنسية يمكن ان يتعامل بها .

إن مصر لها ريادة ثقافية واعلامية علينا أن نحافظ عليها فهى لمصر ولكل عربى . وهذه الريادة تتطلب أن نبحث موضوع الواردات المعنوية لمصر - ونضع لها استراتيجية خاصة بها ، فإن صبح تعبیر « الميزان الثقافى المصرى » على وزن « الميزان التجارى المصرى » .. فإن الأول دائما كان فى مصلحتنا ولنا الريادة فيه ، بينما كان الثانى يعانى من عجز دائم .

إن خطورة « الواردات المعنوية لمصر » تلتى من انها تتجه الى عقل وثقافة المصرى ، وتهدد بزعزعة الريادة الثقافية لمصر . أما العنصر الأخير فى استراتيجية الواردات فهو : الاستهلاك المصرى المتزايد ، ويلزم ان نضع له استراتيجية خاصة به . بعد بحثه ودراسته دراسة مستفيضة .

الجناح الثانى للميزان التجارى المصرى : فقد بلغت الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٣ حوالى ٩٠٧١ مليون جنيه ، بينما تزايدت الواردات لمصر حيث بلغت فى عام ١٩٩٣ حوالى ٣٧١٧٠ مليون جنيه ، أى أن هناك عجزا فى الميزان التجارى يبلغ ٢٨٠٩٩ مليون جنيه .

وتوضح الدراسات المستقبلية للمجالس القومية أن هذه الواردات ستزداد نتيجة عدة عوامل رئيسية ، من أبرزها :

- أن مصر سوق تجارى هام بالنسبة للدول المصدرة ، وتطمع كل الدول الكبرى فى التصدير اليها بسبب تزايد عدد سكان مصر ، حيث بلغ حوالى ٥٨ مليون ، وقد يصل الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وحوالى ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ . - ان الانتاج المصرى الصناعى والزراعى ، بالرغم من تقدمه كماً وكيفاً ، فإن كثيراً منه لا يكفى لسد احتياجات السكان المتزايدة بالنسبة لكثير من المنتجات المطلوبة .

وهذا يتطلب العمل وبسرعة لوضع استراتيجية خاصة بالواردات لمصر .

وتؤكد مؤشرات الميزان التجارى على ضرورة الاهتمام بزيادة الصادرات فى ظل هذه الظواهر والمنافسة الاقتصادية الدولية الحادة - كما يجب أن نعمل على وضع استراتيجية للجناح الثانى للميزان التجارى وهو الواردات ، وخاصة من ناحية زيادة الانتاج المحلى وتشجيعه كماً وكيفاً ، لمقابلة هذا السيل المتدفق المرتقب للواردات من السلع المختلفة ، فى السنوات القادمة .

الواردات المعنوية :

وهنا ينبغى توجيه اهتمام خاص لبحث بند محدد من بنود الواردات طرح نفسه على مصر ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الواردات المعنوية ، وهى : المواد الثقافية العالمية التى يسعى النظام العالمى الجديد ليسود بها العالم فى هذا المضمار . فهذا النظام يعمل ويبحث على نشر ثقافة

الضرائب الجمركية عليها الى أدنى حد ممكن ، مع النظر في إمكان إعفاؤها نهائيا .

* إذا كان الاستيراد ضرورة لازمة ، فمن الممكن الاستعاضة عن جانب كبير من الواردات عن طريق تشجيع امتداد نشاط الشركات متعددة الجنسيات الى مصر ، لإقامة مشروعاتها الانتاجية بها .

- على أن يكون اجتذاب هذه الشركات في إطار سياسة عامة تقوم على : تحقيق مصالحنا القومية وخدمة مجتمعنا ، وتراعى في الوقت نفسه أهداف هذه الشركات ، وبذلك نتمكن من خفض الواردات ، ونتيح فرص عمل جديدة تحد من ظاهرة البطالة .

* أن اتفاقية الجات وما تقرره من حرية التجارة الدولية تقتضى أن تعمل على تحقيق ما يأتى :

- التوسع الزراعى الأفقى والرأسى في زراعة المحاصيل التى يتزايد استيرادنا لها من الخارج ، وخاصة القمح ، بحيث نتمكن - تدريجيا - من الاستغناء عن استيراد الجانب الأكبر من هذه المحاصيل .

• مع التوسع ، بالقدر الممكن ، فى انتاج السلع الزراعية التى يمكن تصديرها ، والاستفادة من حميلتها فى استيراد ما نحتاج اليه من مواد غذائية .

- أن تكون حماية الصناعة الوطنية ، لا عن طريق الحظر المطلق للواردات الصناعية ، ولكن عن طريق سياسة صناعية سليمة ، تدفع بصناعتنا الى الأمام ، وتثبت أقدامها فى الاقتصاد الخارجى ، وتساعد على الحد من الاسراف فى الاستيراد . ويقتضى ذلك :

• أن يتم ، فى إطار السياسة الصناعية العامة ، رسم سياسة خاصة لكل صناعة على حدة ، مثل : القزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، الأسمنت ، الطاقة ، البترول ومنتجاته ، الأدوية ، وغيرها .

وعلى ضوء هذه المرتكزات ، وما يضاف اليها من اقتراحات ، وكذلك على ضوء الجداول التفصيلية للواردات الى مصر حتى ابريل ١٩٩٤ ؛ يمكن أن نناقش ونبحث خططا أساسية نحو استراتيجية مصرفية للواردات تشمل : الاستثمار ، والانتاج بأنواعه ، والاستهلاك بأنواعه ، خاصة وأن المرحلة التالية للإصلاح الاقتصادى هى مرحلة التنمية الاقتصادية الحقيقية ، والتى تؤدي الى زيادة الانتاج ، ومن ثم يجب تحقيق الموازنة بين الانتاج المحلى والاحتياجات ، لا سيما فى ظل التزايد السكانى .

على أن تسيير التنمية بالأسلوب المتكامل ، حتى تتم التنمية الصناعية جنبا الى جنب مع التنمية فى قطاعات : الزراعة ، والسياحة ، والبترول ، والطاقة ، وكذلك الخدمات ، بحيث تكون تنمية شاملة .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما دار حولها فى اجتماعات المجلس من مناقشات مستفيضة - يوصى بما يأتى :

* أن تصل مسيرة التحرر الاقتصادى الى صيغة ايجابية تتمثل فى : ادارة الاقتصاد بأسلوب المناطق الحرة ، ليكون ذلك بديلا مستقبليا عن انشاء هذه المناطق فى مواقع متفرقة من البلاد . وبذلك تكون مصر كلها بمثابة منطقة حرة . - ومن ثم ينبغي اعتبار المناطق الحرة المزمع انشاؤها فى : رفح ، وطابا ، والعريش ، وخليج السويس ، بمثابة خط دفاع للاقتصاد المحلى ، وخاصة مع احتمالات انشاء السوق الشرق أوسطية .

• مع مراعاة أن تكون هذه المناطق روافد مغذية لاقتصادنا ، لا أن تكون جيوبا منفصلة عن الهيكل الرئيسى للاقتصاد القومى .

* وضع أسس سليمة للنظام الجمركى ، دون الخلط بين الهدف الضامى والهدف المالى للضريبة الجمركية .

- ولا تنصب السياسة الحمائية على الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة التى يستخدمها قطاع التصدير ، بل يثبى تقليل

• إنشاء مصانع جديدة تستفيد من المزايا النسبية الموجودة في مصر ، حتى تتعامل بحرية مع فرص التصدير ، وتتيح فرص الاقلال من الواردات .

• الالتزام بالموصفات القياسية العالمية في منتجاتنا ، مع ما يستلزمه ذلك من إدارة وسائل الانتاج إدارة اقتصادية سليمة وحازمة .

* أن يراعى في جميع الأحوال : حماية المستهلك في ظل حرية التجارة ، وتدفق السلع من الخارج ، ووضع القواعد الواضحة التي تكفل ذلك . مع أهمية دور الدولة في مجال الرقابة والالتزام بالموصفات القياسية ، حتى تكون الحماية حقيقية وفعالة .

* ضرورة إنشاء قاعدة تكنولوجية أساسية تخدم الانتاج على أسس حديثة ، وتربط البلاد بالتطورات المتلاحقة في هذا المجال الهام .

- وما يساعد على ذلك : أن مصر تزخر بقوة ضاربة من العلماء في كافة التخصصات ، ولهم دراسات وبحوث مستفيضة في استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في شتى المجالات .

• ويستدعى الأمر : سرعة ترجمة هذه الدراسات النظرية الى واقع عملي قابل للتنفيذ .

* العمل على تطوير النشاط المهني ، حتى يمكن مواجهة الواردات المهنية ، خاصة بعد أن ترفع الحواجز التي تعوق انتقال هذا النشاط ، والمتمثل في المكاتب الاستشارية ، وبيوت الخبرة ، والعمالة المهنية رفيعة المستوى .

- ومن الممكن أن نتحول من مستوردين « للواردات المهنية » الى مصدرين لها ، خاصة مع تزايد حاجة الدول المجاورة الى هذه الواردات ، والتي تبلغ قيمة ما تستورده منها دول الخليج سبعة ملايين دولار في العام الواحد .

- ويقتضى ذلك :

• سرعة إصدار التشريع الخاص بالمكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المصرية ، بعد أن ظل تحت الدراسة لسنوات طويلة . مع تعديل قانون المناقصات والمزايدات بما يكفل عدم خضوع الأعمال المهنية له .

• أن يكون من أولى مهام النقابات المهنية : وضع أسس العمل المهني الخاص بكل منها ، والارتقاء بمستوى المهن التي تمثلها .

* إذا كان الميزان التجاري في غير صالحنا ، فإن « الميزان الثقافي المصري » كان دائماً في صالحنا ولنا فيه الريادة . على أن استمرارها يستدعي مواجهة تدفق « الواردات المعنوية الثقافية » بأسلوب ايجابي يضمن الحفاظ على هذه الريادة ، مما يقتضيه :

- أن تتضمن مناهج التعليم مواد معروضة بطريقة عصرية عن : قيمنا الدينية ، ومبادئنا الأصلية ، وثقافتنا العريقة ، وبذلك ينشأ الفرد وهو مدرك للتيارات الوافدة غير المرغوبة ، مستمسك بأعرافنا وسلوكياتنا الحميدة .

- انتقاء المواد الصالحة التي تناسب العمل الفني : المنشور ، أو المذاع ، أو المرئي الذي يكفل جذب المواطنين ، سواء بالداخل أو الخارج .

- أن مواجهة الواردات المعنوية عن طريق البث المباشر ، لا يكون عن طريق الحظر ، ولكن عن طريق انتاجنا الفني الغزير والمتميز ، وبهذا يمكن أن تكون لمصر ريادتها في مجال الإرسال عن طريق القنوات الفضائية .

- أن ريادة مصر في مجال الثقافة والاعلام تنبع من شخصيتها وقدراتها ، ومن ثم فهي لا تسعى إليها ، بل هي محصلة الابداع والحضارة والقيم والثقافة . ولذلك فليست المشكلة في موضوع الريادة ، ولكنها تكمن في العقبات التي ينبغي إزالتها لتتطلق مصادر الابداع في جميع المجالات : الكتاب ، السينما ، المسرح ، الموسيقى والغناء ، وذلك حتى تستعيد مصر مكانتها من المحيط إلى الخليج .

**بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر يناير ١٩٩٤)**

(القيمة بالآلاف جنيه)

يناير ١٩٩٣	يناير ١٩٩٤	الاصناف
٩٦٦٦	١٩٨٠٠	١- الوقود
<u>١٣١٣٢٨</u>	<u>٦١٣٢٥٦</u>	٢- المواد الخام (جملة) وأهمها :
٦٦٣٨٧	٤٣٤٣٤٠	أ- قمح
٢٩٥٤	٧٤٣٠٦	ب- ذره
٢٢٦٨٨	٦٢٦٨٩	ج- تيغ ورق (دخان)
٢٤٥٩	٢١٥٧	د- صوف خام
٣١٠٣	٣٠٩٥	هـ- سمسم
١٦١٢٥	١٦١٦٨	و- خامات الحديد ومركزاتها
<u>٨٤٧٠٤٠</u>	<u>٧٩١٩٥٦</u>	٣- السلع الوسيطة (جملة) وأهمها :
٩٢٥٤٩	٢٥٩٤١	أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية وشموع ×
١١٤٩	٥٤١	ب- زيوت تشحيم وفازلين
٥٧٤١٣	٤٧٣٢٠	ج- مواد كيميائية عضوية وغير عضوية .
١٠٦٩١	٣١٦٣	د- مواد صبغة عضوية تركيبية .
٢٥٩٧	٢٥٦٩	هـ- أسمدة
١٥٤٦١٦	١١٣٠٨١	و- أخشاب
٨٦٠	٩٠١	ز- أسمنت
٦٤٨١٩	١٨٦١٦	و- ورق مصحف وطباعة
٤٤٢٥	٤٢٣٠٨	ط- قضبان وعيدان من حديد (تشمل حديد تسليح)
٢٠٣٥٠	٢٣٢٧٨	ي- منتجات مسطحة بالدرفله من حديد أو صلب
٦٠٠٤٦	١٧٤٨٣	ك- منتجات عمليات التكتيف الكيماوى والبلمره
٢٩٦٣٠	٢١٥٥١	ل- خيوط الياف تركيبية لغير البيع بالتجزئه ×
<u>٤٤٥١١٣</u>	<u>٥٣٢٧٤١</u>	٤- السلع الاستثمارية (جملة) وأهمها :
٨١٦٦	٢١٤	أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات للمسافرين والبريد والترام وأجزاءها .
١٦٣٣٠	١٧٧٥٩	ب- آلات وماكينات للحليج والنسيج وأجزاءها وقطعها المنفصلة
٤٢٥٤	٢٣	ج- جرارات وان كانت مجهزة ببيكرات رافعة
٩٧٣٨	١١٤٣٣	د- سيارات اتوبيس
١٦٦٩	١٢٨٠	هـ- سيارات نقل للبضائع
٤١٩٣٩	٦٥٩٤٢	و- أجزاء السيارات والجرارات

تابع

(القيمة بالآلاف جنيه)

يناير ١٩٩٣	يناير ١٩٩٤	الاصناف
٩٠٦١	٢٤٥٨	ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات
٢٣١٠٤	٤٢٤٩٠	ح- مضخات للسوائل ومضاغط هواء
١٨٨٢١	١٥١٦٢	س- مواسير وانابيب من حديد أو صلب
١٩٨٣٠	٣١٧٠	ط- مخركات انفجارية واجزاؤها
١٣٩٥٤	٣٨٢٤٠	ي- الات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية واجزاؤها
١٥٨٧٣	٢١٤٠٨	ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية
٣٠٨٦٧	١٩٨٤٤	ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائي
<u>٤١٥٥٦٣</u>	<u>٥٨٢٦٩٦</u>	٥- السلع الاستهلاكية :
<u>٧١٢٨١</u>	<u>١٣٨٣٩٠</u>	أ- معمرة (جملة) وأهمها :
٢٠٦٧٥	١٠٠٠١٣	١- سيارات ركوب
١٥٠	١٠٦٩	٢- ثلاجات كهربائية
٥٧٠٨	١٢٤٨١	٣- تلفزيونات واجزاؤها
<u>٣٤٤٢٨٢</u>	<u>٤٤٤٣٠٦</u>	ب- غير معمرة (جملة) وأهمها :
٣٨٩١٥	٢٩١٨٦	١- سكر قصب وسكر بنجر
٢٧٦٣٣	٧٨٤٠٩	٢- لحوم واحشاء صالحة للأكل
٥٥٣٦٤	٢٩٠٠٠	٣- شاي
١٥٨٣٦	٧٢١٥	٤- ادوية للطب البشرى
٥٩٢١	٤٩٩٧	٥- مطهرات ومبيدات حشرية
٣٤٣٦٩	٧٢٨٣١	٦- البان ومنتجات صناعة الالبان
٤٥٠١١	٥٨٨٥	٧- دقيق قمح
٦٨٠٧	٢٠١٧٦	٨- ورق حزم وتغليف كرافت
٧٠٩٠	١٨١٢٧	٩- أسماك
٨٨٧٠	٢٣٢١٨	١٠- بقول يابسة
٣٤٨٨٤	٣٩٤١٨	١١- كسب
<u>١٨٤٨٧١٠</u>	<u>٢٥٤٠٤٤٩</u>	الجملة العمومية

× بنود مضافة لأهميتها النسبية

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

**بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر فبراير ١٩٩٤)**

(القيمة بالآلاف جنيه)

الاصناف	فبراير		يناير / فبراير	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
١- المواد	٣٠٠	٣٥٨٩٩	٢٠١٠٠	٤٥٥٦٥
٢- المواد الخام (جملة) وأهمها :	١٧٧٦٥٧	١٧٨٦١٦	٧٩٠٨٩٨	٣٠٩٩٤٤
أ- قطن	٦١٤٩٨	٣٩٢٣٨	٤٩٥٨٢٧	١٥٩٦٢٥
ب- لوز	٦٥٨٦٨	٢٩٤٢٣	١٤٠١٧٤	٤٢٣٧٧
ج- تنج ورق (نخان)	٢١٥٥٢	٢٦٨٥٢	٨٤٢٤٠	٤٩٥٤٠
د- صوف خام	٤٧٨	٩٢٩	٢٦٣٥	٤٣٨٨
هـ- سمسم	—	—	٣٠٩٥	٣١٠٣
و- خامات الحديد ومركباتها	١٨٣١٩	—	٣٤٤٨٦	١٦١٢٥
٣- السلع الوسيطة (جملة) وأهمها :	٨٨٦٠٢٧	٧٢٨٩١٩	١٦٦٨٥٩٦	١٥٧٥٩٥٧
أ- شعير ودون حيوانية وزيوت نباتية	٧٥٧٨٢	٥١٨٢٨	١٠١٨٤٨	١٤٤٣٦٤
ب- زيوت تشحيم ومانزولين	٢٨٣٨	٢٣٢٣	٣٣٧٩	٣٤٧٢
ج- مواد كيميائية عضوية وغير عضوية	٦٨٢٠١	٥١٥٩٧	١٣٣٥٢١	١٠٩٠١٠
د- مواد صبغة عضوية تركيبية	٤٣٧	٥٩٥٨	٣٦٠٠	١٦٦٥٠
هـ- أسمدة	٤٥٧٤	١١٦٢	٧١٤٢	٣٧٦٠
و- أخشاب	١٣٠٩٢١	١١٩٧١٣	٢٤٤٠٠٢	٢٧٤٣٢٩
ز- أسمدة	٦٣	٨٣	٩٦٤	٩٤٤
ح- ورق صنف وطباعة	٢٨١٣٢	١٦٤٥٣	٤٦٧٥١	٨١٢٧٢
ط- قضبان وميدان من حديد (تشمل حديد تسليح)	٧٨٣٨	٢٠١٢٤	٥٥٤٠٨	٢٤٥٤٩
ي- منتجات مسطحة بالدرفلة من حديد أو صلب	١٤١٩٠	٢٧٦٥١	٢٢٢٠٦	٤٨٠٠١
ك- منتجات عملية التكتيف الكيميائي والبلعرة	١٩٢٠٠	٦٨٨٢٢	٣٦٦٨٣	١٢٨٨٦٨
ل- خيوط ألياف تركيبية لغير البيع بالتجزئة	٢٤٤٧٦	١٠٣٥٤	٥٤٧٣٠	١٣٢٥١٥
٤- السلع الاستثمارية (جملة) وأهمها :	٥٥١٤١٤	٣٨١٩٤١	١٠٨٤٨٣٣	٨٢٧٠٥٤
أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة ومعدات	—	٤٢١٥	٢١٤	١٢٣٨١
ب- آلات ومكينات للمليح والتسيج وأجزاءها وقطعها المنفصلة	٥٩٨٩	٧٠٩٨	٢٣٧٤٨	٢٣٤٢٨
ج- جرارات وأن كانت مجهزة ببكرات رافعة	٢٤٦	١٩٩٠	٢٦٨	٦٢٤٤
د- سيارات أتوبيس	٨٧٣٧	٤٠٤٦	٢٠١٧٠	١٣٧٨٤

تابع

(القيمة بالآلاف جنيه)

الاصناف	فبراير		يناير / فبراير	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
هـ- سيارات نقل البضائع	٧٩٢٧	٣٤٢٩	٩٢.٦	٥.٩٧
و- أجزاء السيارات والجرارات	٨٤٣٦٩	٣١٧٣٢	١٥.٢١١	٧٣٦٧.٠
ز- أجهزة اتوماتيكية لمعالجة المعلومات	٢٠.٤٦	١٠.٥٨٤	٢٢٥.٥	١٩٦٤٦
ح- مضخات للسوائل ومضخات هواء	٢٤٢٦٧	٢٨٥٩٣	٦٦٧٥٨	٥١٦٩٧
ط- مواشير وانايب من حديد أو صلب ولوازمها	٤٢٩٣٧	١٣٦.٨	٥٨.٩٩	٣١٤٣.٠
ي- محركات انفجارية وأجزاءها	٣١٨.٠	٢.٨٢١	٦٣٥.٠	٤.٦٥١
ق- آلات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية وأجزاءها	٦٦٥٨	٢٣٨٥٢	٤٤٨٩٨	٣٧٨.٧
ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية	١٥٢٢٥	١٧٥٧١	٣٦٦٣٣	٣٣٤٤٤
ل- أجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائي	٣٤٧.٩	٢٦٥٤٩	٥٤٥٥٣	٥٧٤١٦
٥- السلم الاستهلاكية :	٥١٥٢٤٣	٤٤٤٣٨٧	١١.٦٦٦٢	٨٥٩٩٥.٠
١- مرمرة (جملة) وأهمها :	٨٦٤.٦	٥٢٣.٧	٢٢٩٨٦٢	١٢٣٥٨٨
١- سيارات ركوب	٢٨٢٩٣	٢٣٦١١	١٢٨٣.٧	٤٤٢٨٦
٢- ثلاثيات كهربائية	٧.٦	٢١٣	١٧٧٥	٣٦٣
٣- تلفزيونات وأجزاءها	١٢.٤٠	١٧١١	١٤١٨٤	٧٤١٩
ب- غير مرمرة (جملة) وأهمها :	٤٢٨٨٣٧	٣٩٢.٨٠	٨٧٦٩٨.٠	٧٣٦٣٦٢
١- سكر قصب وسكر بنجر	١٢٩٥١	٢٨١٧.٠	٤٢١٣٧	٦٧.٨٥
٢- لحوم وأحشاء صالحة للأكل	٣٥٨٠.٩	٣٤٥٣٧	١١٤٢١٨	٦٢١٦١
٣- شاي	٢٦٦٤٨	٢٢٧٣٣	٥٥٦٤٨	٨٨.٩٧
٤- الأدوية للطب البشري	٣.٣٩٤	١٥٨٩٤	٣٧٦.٩	٣١٧٣.٠
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	٨٦٧٥	٤٤٦٨	١٣٦٧٢	١.٣٨٩
٦- البان ومنتجات صناعة الألبان	٤٧١.٣	٧٧٧٢.٠	١٢.٩٣٤	١١٢.٨٩
٧- دقيق قمح	٥٨٦.٢	٦٢٦٨٢	٦٤٤٨٧	١.٧٦٩٤
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	٨٩٢٤	٣٧٦٦	٢٨١.٩	١.٥٧٣
٩- أسلاك	٦٧٣٨	١٤٨.٣	٢٤٨٦٥	٢١٨٩٣
١٠- بقول يابسة	١١٩٦٣	٤٨٧٣	٣٥١٨٢	١٣٧٤٣
١١- كسب	٣٥٧٧٤	٢٣.٦٦	٧٥١٩٣	٤٧٩٤٨
الجملة المرمرة	٢٣١.٦٤١	١٧٦٩٧٦١	٤٦٧١.٨٩	٣٦١٨٤٧.٠

× بنود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

**بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر مارس ١٩٩٤)**

(القيمة بالآلاف جنيه)

الاصناف		مارس		يناير/ مارس	
		١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
١- المواد		١٩٥٧٩	٢٢٢٠٢	٣٩٦٧٩	٦٧٧٦٧
٢- المواد الخام (جملة) وأهمها :		٢٦٥٠٥٠	٢٩٩٦٢٨	١٠٥٥٩٤٨	٦٠٩٥٧٢
أ- قمح		١٣٣٦٣٦	٩٥٦٣١	٦٢٩٤٧٣	٢٥٥٢٥٦
ب- ذره		٥٠٥٣٥	١٠٨٧٦٠	١٩٠٧٠٨	١٥١١٣٦
ج- تبغ ورق (بخان)		١٥٤٧٩	٢٣٢٢٣	٩٩٧١٩	٧٢٧٦٢
د- صوف خام		٥٠٥٨	٨٤٤	٧٦٩٣	٥٢٣٢
هـ- سمسم		١٢٦٣	١٨٥٧	٤٣٥٨	٤٩٦٠
و- خامات الحديد ومركباتها	×	١٨٢٦٥	١٧٥٤٦	٥٢٧٥٢	٣٣٦٧١
٣- السلع الوسيطة (جملة) وأهمها :		٨٧٠٧٧٢	٦٩٨٩١٢	٢٥٣٩٣٦٨	٢٢٧٤٨٦٩
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية		٨٧١٤٤	٤٢٢٣٠	١٨٨٩٩٢	١٨٦٥٩٤
ب- زيوت تشحيم ولمازولين	×	١١٢٣	٢٩٤	٤٥٠٢	٣٧٦٦
ج- مواد كيميائية عضوية وغير عضوية		٥٠٩٢٢	٦٠٠١٧	١٨٤٤٤٣	١٦٩٠٢٧
د- مواد صبغية عضوية تركيبية		١٦٤	٤٢٨٨	٣٧٦٤	٢٠٩٣٨
هـ- أسمدة		١٣١٥	١٠٦	٨٤٥٨	٣٨٦٦
و- أخشاب		٩٥٦٠٤	٩٣٧٨٣	٣٣٩٦٠٦	٣٦٨١١٢
ز- أسمدة		١١٠٩	٨٦٨	٢٠٧٣	١٨١٢
ح- ورق صحف وطباعة		٣٢٩٥٤	٣٢٨٩٩	٧٩٧٠٤	١١٤١٧١
ط- قضبان وعيدان من حديد (تشمل حديد تسليح)		١٦٥٤٥	٥٦٦١	٩١٧٥٣	٢٠٢١٠
ي- منتجات مسطحة بالدرنك من حديد أو صلب	×	٢٣٥٣٦	٢١٨٤٩	٥٥٧٤٢	٦٩٨٥٠
ك- منتجات عملية التكتيف الكيماوي والبلمره		١٧٥١٣	٦٧٧٣٧	٥٤١٩٦	١٩٦٦٠٥
ل- خيوط اليااف تركيبية لغفر البهر بالتجزئه	×	٣٩١١٥	٤٥٩١٠	٩٤٢٧٣	٥٩١٢٥
٤- السلع الاستثمارية (جملة) وأهمها :		٨٩٢٧٣٧	٣٣٨٣٤٥	١٩٧٧٥٧٠	١١٦٥٣٩٩
أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة ومعدات	×	٤٣٤١	٧٥٢٨	١١٨٦٩	١٩٢٠٨
ب- المسافرين والبريد والترام وأجزاءها		٦٣٠٣	٧٢٦٧	٣٠٠٥١	٣٠٦٩٥
ج- آلات ومكينات الحليج والسيج وأجزاءها وقطعها المنفصله		١١	١١٤٥	٢٨٠	٧٣٨٩
د- جرارات وأن كانت مجهزة ببكرات واقمة		١٩٤٠٧	—	٣٩٥٧٦	١٣٧٨٤

تابع

(القيمة بالآلاف جنيه)

يناير / مارس		مارس		الاصناف
١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	
١٢٣١٢	١٠٠٢٤	٧٢١٥	٨١٨	ف- سيارات نقل للبضائع
١٠٨٧٦٦	١٧٩٧٢٤	٣٥٠٩٦	٢٩٥١٥	و- اجزاء السيارات والجرارات
٢٣٦٠١	٢٦١٣٢	٣٩٥٥	٣٦٢٧	ز- اجهزة اتوماتيكية لمعالجة المطرقات
٧١٧٩٢	٣١٣٤٩٢	٢٠٠٢٤	٢٤٦٧٣٤	ح- مضخات للسوائل ومضخات مواء
٤٥١٤٧	٨٦٤٩٥	١٣٧٢٧	٢٨٣٩٦	س- مواسير وانابيب من حديد ان صلب ولوازمها
٦٠٤١٩	٣٢١٠٧	١٩٧٦٨	٢٥٧٥٧	ط- محركات انفجارية واجزائها
٤٤٩٥١	٦٥٠٣٣	٧١٤٤	٢٠١٣٥	ي- آلات ثابتة ومتحركة الحفر والتسوية واجزائها
٥١٩١٢	٥٦٠٥٨	١٨٥١٨	١٩٤٢٥	ك- مولدات ومحركات بحولات كهربائية
٨٣٢٠٨	٦١٧٧٢	٢٥٧٩٢	٧٢١٩	ل- اجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائي
١٣٠٣٤٧٤	١٥٦٣١٣٤	٤٤٣٥٢٤	٤٥٦٤٧١	هـ- السلع الاستهلاكية :
٢٣٦٥٤٨	٣٤١٤٠٤	١١٢٩٦٠	١١١٧٢١	١- معمورة (جملة) وأهمها :
١٠٢٥٧٥	٢٠١٧٤٦	٥٨٢٨٨	٧٣٤٤٠	١- سيارات ركوب
٧١٣	٢٥٩٧	٣٥٠	٨٢٢	٢- ثلاجات كهربائية
١١٣٠٦	٤١٥٧٧	٣٨٨٧	٨٤٩١	٣- تلفزيونات واجزائها
١٠٦٦٩٢٦	١٢٢١٧٣٠	٣٣٠٥٦٤	٣٤٤٧٥٠	ب- غير معمورة (جملة) وأهمها :
٨٥٨٦٥	٤٣٩٧٤	١٨٧٨٠	١٨٣٧	١- سكر قصب وسكر بنجر
٨٩٢٠٧	٦٠١٤٠	٢٧٠٤٦	٤٥٩٢٢	٢- لحوم واحشاء صالحة للأكل
١٠٩١٤٩	٧٨٤٦٠	٢١٠٥٢	٢٢٨١٢	٣- شاي
٤٦٦٥٦	٤٥٠٥٦	١٤٩٢٦	٧٤٤٧	٤- اذوية للطب البشري
٢٥٠٩٨	٢٢٨٨٤	١٤٧٠٩	٩٢١٢	٥- مطهرات ومبيدات حشرية
١٤١٣٩٣	١٥٢٧٦٥	٢٩٣٠٤	٣١٨٣٢	٦- البان ومنتجات صناعة الابان
٢٠٢٤٠٣	٩١١٩٠	٩٤٧١٠	٢٦٧٠٣	٧- دقيق قمح
١٩٦٨٧	٣١٩٩٦	٩١١٣	٣٨٨٧	٨- ورق حزم وتغليف كرافت
٢٨٨٥٤	٣١٣٣٦	٦٩٦١	٦٤٧١	٩- اسماك
٢٧٤٤٢	٤٩٧٧٧	١٣٦٩٩	١٤٥٩٥	١٠- بقول يابسة
٥٤٤٤١	١١٤٧٥٣	٦٤٩٣	٣٩٥٦٠	١١- كسب
٥٤٢١٠٨١	٧١٧٥٦٩٩	١٨٠٢٦١١	٢٥٠٤٦٠٩	الجملة الممومة

× بنود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

بيان
أهم الواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام
(خلال شهر ابريل ١٩٩٤)

(القيمة بالآلاف جنيه)

الاصناف	ابريل		يناير / ابريل	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
١- البترول :	٢٥٣٧٠	١٠٢٠٩	٦٥٠٤٩	٧٧٩٧٦
٢- المواد الخام (جملة) وأهمها :	٢٢٣٩٧٠	٢٧٩٥٢٩	١٢٧٩٩١٨	٨٨٩١٠١
أ- قمح	٩١٨٠٢	١٩١٥٠٦	٧٢١٢٧٦	٤٤٦٧٦١
ب- ذرة	٤٨١٧٩	٢٩٧٢٨	٢٣٨٨٨٨	١٨٠٨٦٤
ج- تنغ وديق (لسان)	٥١٦٤٤	٢٠٧٤٩	١٥١٣٦٣	٩٣٥١١
د- صوف خام	٢٢٦٩	١٩٦٣	٩٩٦٢	٧١٩٥
هـ- مسسم	٢٦٠٠	١٢٢٣٧	٦٩٥٨	١٧١٩٧
و- خامات الحديد ومركزاتها	١٥٣٥١	١٢٨٤٢	٦٨١٠٢	٤٦٥١٣
٣- السلع الوسيطة (جملة) وأهمها :	٨٨١٩٧٤	٩٦٩٤٩٩	٣٤٢١٣٤٢	٣٢٤٤٣٦٨
أ- شحوم ودهون حيوانية وزيوت نباتية	٣٢١٢٢	٧٢٩٦٦	٢٢١١١٤	٢٥٩٥٦٠
ب- زيوت تشحيم وفانولين	٦٤٠	٢٥١١	٥١٤٢	٦٢٧٧
ج- مواد كيميائية عضوية وغير عضوية .	٨٠٢٠٥	٩١٣٢٠	٢٦٤٦٤٨	٢٦٠٣٤٧
د- مواد صبغية عضوية تركيبية .	١٢	١٨٠٣٥	٣٧٧٦	٣٨٩٧٣
هـ- أسمدة	١٣٢٦	٢٧٤٨	٩٧٨٤	٦٦١٤
و- أخشاب	٨٧١٣٥	١٠٢٣٨٣	٤٢٦٧٤١	٤٧٠٤٩٥
ز- أسمدة	٩٤	—	٢١٦٧	١٨١٢
ح- ورق مصطف وطباعة	٣١٨١٥	٥٥٦٤٩	١١١٥١٩	١٦٩٨١٩
ط- قضبان وعيدان من حديد (يشمل حديد تسليح)	١٠١٧٦	١٦٨٠٠	٨٢١٢٩	٤٧٠١٠
ي- منتجات مسطحة بالبرق من حديد أو صلب	٢٣٩٣٧	٣٧١٩٦	٧٩٦٧٩	١٠٧٠٤٦
ك- منتجات عملية التكتيف الكيماوى والليمره	١٧٠٩٧	١١٤٩٣٥	٧١٢٩٤	٣١١٥٤٠
ل- خيوط اليااف تركيبية لغير البيع بالتجزئه	٤٤٣٧٢	٤٠٢٦	١٣٨٦٤٥	٦٣١٥٠
٤- السلع الاستثمارية (جملة) وأهمها :	٥٦١٦١٦	٤٧١٣١٣	٢٥٣١٨٧	١٦٣٦٧١٢
أ- قاطرات ومركبات ذاتية الحركة وعربات	٤٢٦	١٤٩	١٢٢٩٥	٢٠٠٥٧
ب- آلات ومكينات للحليج والتسيج وأجزاءها وقطعها المنفصلة	٩٨١٨	١٢٦٨١	٣٨٩٦٩	٤٣٣٧٦
ج- جرارات وان كانت مجهزة ببيكرات رافعة	٤٤٦٧	٢٥٧٨	٤٧٤٧	٩٩٦٧
د- سيارات اتوبيس	٦٣٠٨	٥٢٦٠	٤٥٨٨٤	١٩٠٤٤

تابع

(القيمة بالآلاف جنيه)

الامتحانات		ابريل		يناير / ابريل	
		١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
هـ- سيارات نقل للبضائع	٢٦٤٧	٤٩٨٤	١٢٦٧٢	١٧٢٠٦	
و- أجزاء السيارات والجرارات	٤٣٧٦٤	٥١٧١٩	٢٢٣٤٩١	١٦٠٤٨٥	
ز- أجهزة اتوماتيكية لمعالجة المطومات	٧٤٨٤	٣٨٧٥٣	٢٣٦١٦	٦٢٣٥٤	
ح- مضخات للسوائل ومضخات هواء	٢٠٣٧٨	٣١٧٣٣	٢٣٣٨٧٠	١٠٣٥٢٥	
س- مواسير وأنبوب من حديد أو صلب ولوازمها	٢٩٦٢٩	١٧٣٦٢	١١٦١٢٤	٦٢٥١٩	
ط- محركات انفجارية وأجزاءها	٣٥٠٦	١٦٧٥١	٢٥٦١٣	٧٧١٧٠	
ي- آلات ثابتة ومتحركة للحفر والتسوية وأجزاءها	٢٠٠١١	١٣٠٦٠	٨٥٠٤٤	٥٨٠١١	
ك- مولدات ومحركات محولات كهربائية	٢٢١٠٠	١٧٩٢٨	٧٨١٥٨	٦٩٨٩٠	
ل- أجهزة كهربائية لوصل وقطع وصيانة التيار الكهربائي	٢٠٠٠٨	٣٥٣٢٤	٨١٧٨١	١١٨٥٣٢	
هـ- السلع الاستهلاكية :	٤٩٥٠٨٧	٤٨٨٦٥٢	٢٠٥٨٢٢٠	١٧٩٢١٢٧	
١- معمرة (جملة) وأهمها :	٩١٩٧٤	٧٤٧٧٤	٤٣٣٣٧٨	٣١١٣٢٣	
١- سيارات ركوب	٤٣٣٥٩	٤٠٤٦٦	٢٥١٠٦	١٤٣٠٤١	
٢- ثلاجات كهربائية	١٥١	٢٣٤	٢٧٤٨	٩٤٧	
٣- تلفزيونات وأجزاءها	٥٧٢٦	٢٦٩٥	٣٨٠٦٩	١٤٠٠١	
ب- غير معمرة (جملة) وأهمها :	٤٠٣١١٣	٤١٣٨٧٨	١٦٢٤٨٤٢	١٤٨٠٨٠٤	
١- سكر نصيب وسكر بنجر	٢٢٠٠	٢٥٦٤	٤٦٩٧٤	٨٨٤٢٩	
٢- لحوم وأخشاء صالحة للأكل	٤٧١٦١	٣٧٣٨٩	٢٠٧٣٠٢	١٢٦٥٩٥	
٣- شاي	١٩٠٨١	٢٩٥٧٦	٩٧٥٤٠	١٣٨٧٢٥	
٤- ابرية للطلب البشري	٢٩٩٨٤	٣٥٢٩٧	٧٥٠٤١	٨١٩٥٣	
٥- مطهرات ومبيدات حشرية	١٧٣١٤	٣٥٩٢٤	٤٠١٩٨	٦١٠٢٣	
٦- اليابان ومنتجات صناعة اليابان	٤١٧٤٨	٥٥٩١٩	١٩٤٥١٤	١٩٧٣١٢	
٧- دقيق قمح	٢٩٥٣	٥٦٧٨٠	٩٤١٤٢	٢٥٩١٨٣	
٨- ورق حزم وتغليف كرافت	١٠٧٠٧	٢٩٨٣	٤٢٧٠٣	٢٢٦٧٠	
٩- سمن	٥٩٠٧٥	٢٧١٢٠	٩٠٤١١	٥٥٩٧٤	
١٠- بقول يابسة	٣٠٧٠٦	١٤٦٩٨	٨٠٤٨٣	٤٢١٤٠	
١١- كسب	٢٦٦٤٦	٥١٢٠	١٤١٣٩٩	٦٢٥٦١	
الجملة المعممة	٢١٨٨٠١٧	٢٢١٩٢٠٢	٩٣٦٣٧١٦	٧٦٤٠٢٨٤	

× يتود مضافة نظرا لأهميتها النسبية .

المصدر : الجهاز المركزي للتمينة العامة والإحصاء .

سوق الأوراق المالية

يعتبر نمو الأسواق المالية أحد مقومات التنمية الاقتصادية الناجحة ، وهو ما تؤكدته التجارب في كثير من الدول ، ومن بينها دول جنوب شرقى آسيا . ومن ثم فإن الاسراع بعملية التنمية فى مصر تحتاج الى مزيد من تطور هذه الاسواق . وتوجد عدة أنواع من المؤسسات المالية ، بعضها بنكى والآخر غير بنكى . وينصب هذا التقرير على سوق الأوراق المالية وما يرتبط بها من أمور ، إذ تشهد هذه السوق فى الوقت الحالى تطورات سريعة يرجى أن تكون فى اتجاه الاطراد وعدم التعرض لمخاطر زائدة ، فقد ارتفعت أسعار بعض الاسهم ارتفاعاً كبيراً ، جزء منه مبرر وجزء آخر لا يوجد ما يبرره على المدى الطويل .

وقد سبق أن نشطت بورصة الأوراق المالية فى مصر مع نهاية عام ١٩٥٨ ، ثم تعرضت لنكسة شديدة منذ عام ١٩٥٩ ، غير أن الظروف الحالية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التى سادت من قبل ، ولا يتوقع أن تتكرر التجربة من جديد ، فقد تعرضت أسعار بعض الأسهم لذبذبة شديدة فى اتجاه الهبوط نتيجة لارتفاعها بطريقة غير سليمة ، الا أن نشاط البورصة سوف يستمر . ولذلك يهتم هذا التقرير باقلال مخاطر الذبذبات الشديدة ، واتاحة ظروف أفضل لعمل سوق الأوراق المالية - بحيث تسهم فى توافر المتطلبات الملزمة لاطراد التنمية الاقتصادية .

دور المؤسسات المالية فى الاقتصاد :

على الرغم من أن المؤسسات المالية لا تنتج السلع أو تقوم بخدمات النقل والتوزيع أو التخزين ، الا أنها تقدم خدمات رئيسية هامة للاقتصاد القومى ، ومن هذه الخدمات أنها توفر وسائل الدفع والامكانات المالية للقطاعات المختلفة ، وهى بذلك تعمق التخصص

وتقسيم العمل فى المجتمع ، ومن ثم ترفع مستوى الانتاجية ومستوى الدخل ومستوى الرفاهية الاقتصادية .

كما تقوم هذه المؤسسات بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين ، مما يؤدي الى رفع معدل الادخار والاستثمار ، وهذا مطلب أساسى لتنمية المجتمع وتطويره .

هذا وتتعدد المزايا التى تترتب على وجود المؤسسات المالية المتطورة ، من أهمها :

- تخفيض تكاليف الحصول على الأموال والمعلومات المتعلقة بها : وفى ظل غيابها تكون سوق الادخار محدودة ، مما يجعل مهمة المستثمرين فى الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات بالغة الصعوبة ، وبإضافة التكاليف .

- إتاحة القروض طويلة الأجل : من المعروف أن أحد أسباب تعثر بعض المشروعات فى مصر يرجع الى عدم تناظر مصادر الاموال مع استخداماتها من حيث طول الفترة الزمنية ، بمعنى أن بعض الشركات استخدمت قروضا قصيرة الأجل لتمويل استخدامات طويلة الأجل ، مما أدى الى عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها . ويعود السبب فى ذلك الى عدم توافر قدر كاف من القروض طويلة الأجل . وهذا ما يمكن أن تسهم المؤسسات المالية فى اتاحته .

- السيولة : تتميز الالتزامات التى تقدمها المؤسسات المالية بدرجة عالية من السيولة ، حيث يستطيع حاملها بيعها بدون خسائر تذكر ، وقد يحقق مكاسب رأسمالية فى بعض الحالات الأخرى . ويرجع السبب فى ذلك الى وجود سوق نشطة للأوراق المالية ، يمكن من خلالها تداول هذه الالتزامات والأوراق من أسهم وسندات .

- توزيع المخاطر : إن القيام بممارسة النشاط الاقتصادى والتجارى ينطوى على درجة أو أخرى من المخاطرة . ويتضح ذلك فى ممارسة الاقراض والاقتراض . ويقلل قيام المؤسسات المالية بتجميع المدخرات من المخاطر نتيجة لما لها من خبرة ، وكذلك لقدرتها على

القيود بالبورصة والتعامل بها :

زاد عدد الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية من ٥٧٣ شركة في عام ١٩٩٠ الى ٦٧٤ شركة في مارس عام ١٩٩٤ ، وكان عدد الشركات ذات الاكتتاب العام ١٥٦ شركة في ١٩٩٤ ، أى بنسبة ٢٣٪ من مجموع الشركات المقيدة بالبورصة ، أما شركات الاكتتاب المغلق فكان عددها ١٨٥ شركة بنسبة ٧٧٪ ، وبلغ مجموع رؤوس أموال هذه الشركات نحو ٤ ، ١ مليار جنيه ، بالإضافة الى ٤١٩ مليون دولار أمريكي - حيث كان رأس مال بعضها بهذه العملة ، وبذلك يكون مجموع رؤوس أموال الشركات المقيدة بالبورصة في مارس ١٩٩٤ نحو ٥ ، ٥ مليار جنيه .

بيان بالشركات المقيدة بسوق المال

عدد الشركات	١٩٩٠	يناير ١٩٩٣	مارس ١٩٩٤
اكتتاب عام	١٥٥	١٥٥	١٥٦
اكتتاب مغلق	١٨٥	٤٩٩	٥١٨
مجموع	٥٧٣	٦٥٤	٦٧٤
رؤوس الأموال (مليون جنيه)			
اكتتاب عام	٣٤	١٦١١.٩	١٦٧١.٩
اكتتاب مغلق	٣٤	٣٤٦٠.٧	٣٨٦٦.٥
المجموع		٥٠٧٢.٦	٥٥٣٨.٤

ثم زاد التعامل في الاسهم زيادة كبيرة في الفترة الأخيرة ، فقد بلغ ١٥٠ ، ٤ مليون جنيه في شهر سبتمبر ١٩٩٤ وخده ، وذلك بالمقارنة الى ٨٢ ، ٢ مليون جنيه في شهر أغسطس من العام نفسه ، وكذلك زادت كمية الاسهم المتداولة زيادة كبيرة ، وتم تداول نحو ٢ ، ٧ مليون سهم ؛ مقابل ١ ، ٧ مليون سهم للشهرين المذكورين على التوالي .

أسعار الاسهم :

بلغ المؤشر العام لأسعار الأوراق المالية ١٣٥ ٪ في نهاية عام ١٩٩٣ (الاساس = ١٠٠ ٪ في ١/٢/١٩٩٢) ، وكان هذا المؤشر لشركات الاكتتاب العام ١٥٨ ٪ ، وللشركات المغلقة ١١٧ ٪ ، وفي ١١/١٠/١٩٩٤ بلغ المؤشر العام ٢٤٦ ٪ تقريبا أى بزيادة نسبتها ٨٢ ٪ خلال عشرة

امتصاص الصدمات عن طريق المخصصات والاحتياطات وتوزيع وقعا على الأعداد الكبيرة ، مما يقلل من أثرها على أى فرد مدخر .

التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية :

تم إنشاء بورصة الأوراق المالية في كل من الاسكندرية والقاهرة في عام ١٨٨٣ ، وكانت أول بورصة في الشرق الأوسط ، كما كانت مربوطة بالأسواق العالمية في ذلك الحين . وبلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة بها في عام ١٩٠٠ نحو ٢٣٠ شركة ورأسمالها المدفوع حوالى ٢٩ مليون جنيه . وقد تقلب نشاط السوق خلال النصف الأول من القرن العشرين تبعاً لتغير الآثار المالية على الاقتصاد المصرى الذى كان يعتمد أساسا على القطن .

وقد بلغ نشاط التعامل في الأسواق المالية ذروته في نهاية عام ١٩٥٨ ، إلا أنه مع صدور قانون بتحديد نسبة الزيادة في توزيعات الارباح وقوانين التخصير - ثم بعد ذلك قوانين التأمين والمصادرة وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطنى - في ظل كل ذلك توقف تقريباً التعامل في أسواق الأوراق المالية .

وفي بداية فترة الانفتاح نشط التعامل في الاسهم والسندات وزاد عدد الشركات الجديدة ، إلا أن معظمها لم يحقق النجاح المتوقع ، وتحمل بعضها خسائر كبيرة مما أضعف الثقة من جديد في الأوراق المالية ، ولم يتم الاقبال على التعامل عليها بالدرجة المتوقعة ، خاصة في ظل وجود ما سعى بشركات توظيف الأموال .

ومع تطبيق برنامج شامل للتثبيت والاصلاح منذ فبراير ١٩٩١ زاد التعامل من جديد ، وما زال النشاط أخذاً في التزايد . ثم شهد النصف الثانى من عام ١٩٩٣ تكوين اتحادات العاملين بشركات قطاع الاعمال العام ، وسمح لهم بامتلاك نسبة من أسهم هذه الشركات . كما تم تأسيس صناديق للاستثمار . وفي ديسمبر ١٩٩٣ تم ربط بورصتى الاسكندرية والقاهرة بواسطة الحاسب الالكترونى .

ربحية الاسهم :

تقرر النظرية المقبولة حاليا بالنسبة لتطورات أسعار الأسهم أن تحركات أسعارها تتبع التغيرات العشوائية ، بمعنى أنه لا يمكن التنبؤ بدقة بما سيكون عليه سعر سهم شركة ما في المستقبل ، ومع ذلك فإن أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الاسهم هو ربحيتها ، وتقاس ربحية السهم عن طريق قسمة الأرباح القابلة للتوزيع (بعد خصم المخصصات والضرائب) على عدد الاسهم ، أي نسبة السعر الى الفائدة . كما يمكن قياسها بناء على كوبيون (أي توزيعات الأرباح) السهم ، أي بنسبة سعر السهم الى توزيعات الأرباح (الكوبيون) . ونسبة السعر الى العائد هي الأكثر دقة وشيوعا في التعبير عن ربحية السهم ، وعادة ما تكون قيمتها أكبر من نسبة سعر السهم الى توزيعات الأرباح . ولكن نظرا لعدم توافر البيانات عنها ، فإننا سوف نستخدم نسبة السعر / الكوبيون ، ومن ثم يجب قراءة الأرقام بطريقة استرشادية .

ويمكن تقدير السعر المقبول للسهم على أساس مضاعف معين لهذا الكوبيون ، فإذا افترضنا مثلا أن العائد المقبول على السهم هو ٨٪ فإن سعر السهم يكون ١٢,٥ ضعف قيمة الكوبيون . وإذا انخفضت نسبة العائد زاد المضاعف (فإذا انخفض معدل العائد المقبول الى ٥٪ يكون المضاعف ٢٠ ، أما إذا ارتفعت نسبة العائد المراد تحقيقه فإن المضاعف ينخفض) ، بمعنى أنه إذا أراد المجتمع تحقيق عائد قدره ١٠٪ مثلا فإن المضاعف يصبح ١٠ مرات ، وهكذا (وذلك كما حدث في بورصة نيويورك خلال الفترة الماضية) .

وبالنسبة للأسهم النشطة الواردة بالملحق رقم ١ نجد أن هذا المضاعف في عام ١٩٩٣ قد تراوح بين ٦٥ مرة و ٦ مرات ، وكان المتوسط البسيط ١٦ مرة . ولكي نقدر هذا المضاعف لعام ١٩٩٤ تم حسابه على افتراض تساوي كوبيون عام ١٩٩٤ مع نظيره في عام ١٩٩٣ ، وهذا افتراض قد لا يكون صحيحا حيث يتوقع زيادة الأرباح

شهور فقط ، وبلغ المؤشر لشركات الاكتتاب العام ٣٨٩٪ أي بزيادة نسبتها ١٤٦٪ ، وهذا يعني أن أسهم هذه الشركات قد زادت أسعارها بمقدار ١,٥ مرة خلال عشرة شهور فقط ، وهي قفزة كبيرة في الأسعار . ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل من أهمها :

– زيادة الطلب على الاسهم بدرجة كبيرة نظرا لعدم توافر فرص استثمار أخرى كافية للمستثمر الصغير .

– قلة المعروض من الاسهم الجيدة في البورصة نظرا لتمسك أصحاب هذه الاسهم بملكيته ، وخاصة المؤسسات الكبيرة .

– تحسن أحوال عدد من الشركات وتحولها من شركات خاسرة الى شركات رابحة ، وذلك نتيجة لتحرير الأسعار والادارة في ظل اصلاح الاقتصادى .

– اتجاه أسعار الفائدة على الودائع وأئون الخزانة نحو الانخفاض مع انخفاض معدل التضخم ، ونتيجة لزيادة السيولة والاموال التي تسعى للتوظيف .

– انخفاض أسعار الاسهم في الماضي بالنسبة لبعض الشركات ذات الاوضاع المالية الجيدة في ظل عدم الاقبال على التعامل في البورصة ، وهذه لم تعكس التنمية الحقيقية لهذه الاسهم . ومن ثم تعدلت هذه الاسعار مع زيادة التعامل في الأوراق المالية .

– الاهتمام بالمكاسب الرأسمالية التي تحققها الاسهم والتي لا تتوافر لأوعية الادخار الأخرى مثل الودائع أو أئون الخزانة .

وبالنسبة لتطور أنشطة الأوراق المالية (عددها ٥٢ سهما) نجد أن متوسط معدل الزيادة كان ٢٧٪ عام ١٩٩٣ ، وارتفع الى ١٨٤٪ في الشهور العشرة الاخيرة من عام ١٩٩٤ (انظر الملحق رقم ١) . وتراوح هذه الزيادة ، بين ٧١٣٪ و ٤٧٠٪ - وهذه زيادات غير طبيعية بالنسبة لكثير من الشركات ، ولا يحتمل أن تتكرر بصفة عامة .

لبعض الشركات في عام ١٩٩٤ ، إلا أن الفرض من هذا الافتراض هو التعرف على مدى معقولة التطورات التي حدثت في أسعار الأسهم في الفترة الأخيرة .

وبإجراء ما سبق نجد أن مضاعف سعر السهم في عام ١٩٩٤ إلى الكوبون قد تراوح بين ١١٨ و ٧ أضعاف ، وبمتوسط بسيط قدره ٤٦ ضعفا ، أي أن معدل العائد على قيمة الأسهم في المتوسط يزيد قليلا على ٢٪ وهو عائد منخفض جدا بالنسبة للصور الأخرى للاستثمار .

وجدير بالذكر أن أسواق الأوراق المالية التي سبقت مصر في هذا المضمار (مثل : سنغافورة - ماليزيا - كوريا الجنوبية) قد حدث بها زيادة كبيرة في الأسعار خلال السنوات الأولى لنشاطها ، إلا أنه عندما تقارنت الأسعار بدرجة كبيرة حدث انخفاض شديد في أسعار معظم الأسهم التي تضخمت أسعارها بدرجة غير مبررة ، ثم استقرت هذه الأسواق الآن مع تطورات معتادة من يوم لآخر ، وأصبح سعر السهم إلى ربحيته يتراوح بين ١٦ و ٢٤ ضعفا ، بمتوسط نحو ٢٠ مرة ، علما بأن سعر الفائدة على الودائع يبلغ نحو ٨٪ .

فإذا افترضنا أن سوق الأوراق المالية في مصر هي سوق واحدة Emerging وأنها تلحق بالأسواق الواعدة الأخرى ، فإن متوسط المضاعف المقبول للأسهم يكون نحو ١٦ مرة (على أساس ٢٠ × سعر الفائدة في ماليزيا ÷ سعر الفائدة في مصر ، أي ٢٠ × ٨ ÷ ١٠) . وحيث أن ربحية السهم لا تتغير بدرجة سريعة فإن تعديل أوضاع الأسهم يتوقع أن يتم عن طريق تغيرات الأسعار ، وفي ضوء ما سبق يتوقع أن تنخفض أسعار كثير من الأسهم التي يزيد مضاعف ربحيتها عن ١٦ مرة ، ما لم تكن هناك أسباب موضوعية تبرر هذا الارتفاع (انظر الملحق رقم ٢ لتفصيلات أكبر عن الأسهم النشطة) .

صناديق الاستثمار :

سمح القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بتكوين صناديق استثمار ، وقام

عدد من البنوك بتكوين صناديق خاصة بها ، ويجري حاليا تكوين صناديق أخرى تستثمر أموالها في الأوراق المالية ، وتوجد أنواع مختلفة من الصناديق ، بعضها يوزع عائدا على صكوكه والبعض الآخر يحقق ربحا عن طريق ارتفاع القيمة الرأسمالية لصكوكها ، وغير ذلك من الأنواع ، ونظرا لتنوع محفظة الأوراق المالية لهذه الصناديق ، فإن العائد الذي تحققه يكون مقاربا لمتوسط عدد من الأوراق المالية ، وتختلف الربحية من صندوق إلى آخر تبعا للكفاءة في إدارة هذه الصناديق وحفظها في اختيار الأوراق المالية .

ومن مزايا هذه الصناديق : أنها تتيح وعاء انخاريا جديدا لصغار المدخرين ، يحصلون من خلاله على عائد قد يزيد على عائد دفاتر التوفير أو الودائع الانخارية لدى البنوك ، خاصة إذا ما نظرنا إلى العائد الجاري مضافا إليه تغير القيمة الرأسمالية .

إلا أنه في بعض السنوات - قد ينخفض العائد على الاستثمار في بعض الصناديق عن عائد الودائع ، وعلينا أن نتحمل الخسائر في بعض الحالات ، ولذلك يحسن عدم المغالاة في إبراز مزايا صناديق الاستثمار ، مع توعية صغار المستثمرين بما يمكن أن تتعرض له هذه الصناديق من مخاطر ، وكذلك يجب ألا تكون هذه الصناديق وسيلة لتخلص بعض البنوك من استثماراتها غير المربحة ، وهذا يتوقف - في المقام الأول - على كفاءة شركة الإدارة التي يوكل إليها مهمة إدارة محفظة الأوراق المالية الخاصة بصندوق الاستثمار .

وكذلك قد يرى البعض أن هذه الصناديق كانت أحد العناصر التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا ، ونظرا لما تتمتع به شركات إدارة هذه الصناديق من معرفة فإن عليها مسئولية اجتماعية ؛ تتمثل في عدم الاقبال على شراء الأسهم التي ترتفع أسعارها بطريقة غير مبررة ولا مربحة .

عقبات التعامل بالبورصة :

يشكو المتعاملون في بورصة الأوراق المالية من وجود عقبات في

تاريخ اخطار العميل وكيفيته ، كل هذا في الوقت الذي يجري فيه اعطاء
الأوامر شفويا ، أى بالتليفون أو الفاكس ،

- لى يتم التعامل على أسهم فى البورصة يجب نقل ملكيتها لدى
الشركة المصدرة لهذه الأسهم ، وهذه عملية تستغرق وقتا طويلا ،
وتسهيل التعامل أوجدت البورصة بديلا لذلك ، هو شهادة صادرة عنها
باتمام عملية البيع والشراء بالبورصة ، يتم على أساسها التعامل ،
ويستغرق إصدار هذه الشهادة أكثر من أسبوعين فى الوقت العالى ،
وهذه فترة طويلة تعرض السعر للتقلب ، مما يعرض المتعاملين لمخاطر
غير مبررة .

كل هذه العقبات تعوق سرعة التعامل فى الأوراق المالية ، ومع توقع
تزايد التعامل فى الأوراق المالية يجب إزالة هذه العقبات بحيث يجرى
التعامل فى سهولة وكفاءة ، بما يمكن سوق الأوراق المالية من أداء دورها
فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مع عدم التخلى عن الرقابة اللازمة
للتأكد من حسن التعامل وسلامته .

الخلاصة : تعد سوق الأوراق المالية من المقومات الأساسية
للتنمية الاقتصادية المطردة ، وتحقق الأسواق الواعدة مزايا عدة
للمعاملين بها وللإقتصاد القومى . وتعتبر بورصة الأوراق المالية فى
مصر فى إحدى هذه الأسواق .

- وتتعدد مزايا المؤسسات المالية المتطورة ، والتي من أهمها :
- تخفيض تكاليف الحصول على الأموال والمعلومات المتعلقة بها .
- إتاحة قدر أكبر من القروض طويلة الأجل .
- توفير قدر أكبر من السيولة .
- توزيع المخاطر بحيث يقل وقعها .
- زاد عدد الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية فى
مصر ، كما زاد حجم رؤوس أموالها .
- ارتفعت أسعار الأسهم فى الفترة الأخيرة ارتفاعا كبيرا زاد على

التعامل ؛ تضر بسرعة وفاعلية التعامل ، وأهم هذه العقبات هى :

- البطء الشديد فى تنفيذ التعاملات مع عدم تنفيذ كثير منها ؛

وذلك بسبب :

• قصر وقت التعامل ، اذ يجرى لمدة ساعتين فى اليوم فقط ، وقد
تم مؤخرا الاتفاق على التعامل لمدة ٣ ساعات يوميا .

• صغر سعة الكمبيوتر المستخدم ، اذ يجب أن يتم التعامل عن
طريق بطاقات يتم إدخالها فى الكمبيوتر لكل عملية ، بغض النظر عن
حجمها ، سواء كانت تتناول ٢٥ سهما أو ربع مليون سهم .

- الافتقار إلى مزيد من الشفافية فى المعاملات ، اذ يصعب سحب
أو تعديل بطاقة بعد إدخالها فى الكمبيوتر . كما لا يعرف المتعامل ماذا
تم فيما أصدره من أوامر إلا حين انتهاء يوم التعامل بالبورصة ، وهذا
يفتح مجالا للأعمال غير السليمة . وفى الماضى كان يتم اعلام العميل
فورا بما تم فى أوامره - بيعا أو شراء - أولا بأول ، مما لا يدع مجالا
لهذه الممارسات .

- تشرف إدارة البورصة على جدية التعامل ومراقبته وذلك لمنع
الممارسات غير السليمة ، إلا أن إدارة البورصة غالت فى الاشراف
والرقابة ، إذ تسمح لنفسها بالتدخل فى الأسعار التى قد يعرضها أو
يطلبها المتعاملون بعض الأسهم ، وإذا لم تكن هناك أسباب قوية
واضحة تبرر هذا التدخل ؛ فإن هذه الممارسة من لجنة البورصة تعوق
التعامل .

- تطالب هيئة سوق المال من السماسرة ببيان مسلك السجل الوارد
ذكره بالقانون كى تسجل أوامر العملاء ، مع بيان طريقة الاتصال أو
اسم العميل ومضمون الأمر وتاريخ وساعة تسلم الأمر والتمن الذى يرغب
التعامل به ، كما أن على السماسر أن يسجل كل ما طلبه أثناء الجلسة
ويعيد كتابته فى السجل ، وإذا كان قد تم تنفيذ ١٠٪ منه يكتب تاريخ
وساعة التنفيذ ، ثم يكرر هذا البيان فى الايام التالية ، مع اضافة
الطلبات التى تستجد حتى يتم التنفيذ ، ثم الثمن الذى تم به التنفيذ ثم

١٤٠٪ خلال الشهرين الأولى من ١٩٩٤ ، وقد ترتب على ذلك توقع انخفاض معدل ربحية الاسهم انخفاضاً بالغا ، خاصة للشركات غير الراجعة - مما يعرض أسعار هذه الأسهم للانخفاض الشديد بعد هذا الارتداد غير المبرر .

- تم تكوين صناديق استثمار تكون محفظة أوراق مالية كوسيلة لامتصاص السيولة الزائدة المتاحة في المجتمع ، وكوماء مجز لصفار المدخولين ، إلا أن هناك بعض المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الصناديق ، يلجأ توعية غير المتخصصين بها .

- توجد عدة عقبات تعترض سرعة التعامل في بورصة الأوراق المالية ، من أهمها :

- البطء في تنفيذ التعاملات ، مع عدم تنفيذ بعضها .
- الافتقار إلى مزيد من الشفافية في المعاملات .
- الإفراط في الرقابة غير المبررة وخاصة ما يتعلق بمستوى الأسعار .

- الإفراط في إجراءات تسجيل الأوامر ومتطلباتها .
- طول فترة إصدار شهادات التعامل .

- إن عدد شركات مساهمة الأوراق المالية محدود ، وقليل منه ما يتمتع بالكفاءة العالية ، وخاصة في مجال تحليل الأوضاع المالية للشركات وأسداء النصائح السليمة للمتعاملين العاديين في هذه السوق .

التوصيات

وعلى ضوء تزايد اسهام سوق الأوراق المالية في اطراد التنمية ، وحفاظا على سلامة التعامل وتحقيق الأمان للمتعاملين في هذه السوق - يوصى بما يأتي :

- * الاسراع بطرح مزيد من الأوراق المالية الجيدة بأسعار معقولة في إطار عملية الخصخصة ، وهذا إجراء حيوي لتحقيق الاستقرار في السوق ، إذ أن زيادة المعروض من الأسهم هي الوسيلة الرئيسية لمنع

حدوث انكسارات كبيرة ، أو زيادة حادة غير مبررة في الأسعار .

* أن تتسم عملية الخصخصة بالوضوح والاسراع في تنفيذها فور الاعلان عنها ، وأن يتم ذلك بطريقة سهلة وميسرة ، وذلك لتلافى الجلبلة التي حدثت في حالة أو حالتين للخصخصة خلال السنة الماضية .

* عندما يزيد طلب الاكتتاب عن عدد الأسهم المعروضة يجب أن يتم التخصيص بأسرع وقت ممكن ، مع رد الأموال الزائدة بطريقة فورية - منعا للآثار السلبية التي قد تحدث في الاكتتاب مستقبلا إذا طالت فترة حجز الأموال دون مبرر .

* ضرورة توعية غير المتخصصين بالمخاطر المحتملة للاستثمار في صناديق الاستثمار بذات القدر الذي يتم به اعلامهم بمزاياها ، حتى لا يحدث إحجام عن الاقبال عليها في المستقبل ، أو يحصلوا على استثمارات لا تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم .

* النظر في توفير حماية قانونية لشركات إدارة صناديق الاستثمار ؛ بحيث لا تتعرض لضغط زائد من ملاك هذه الصناديق لشراء أسهم ليست رابحة ، أو بأسعار مرتفعة غير مبررة حاليا ، كما تقع على شركات الإدارة مسؤولية اجتماعية تتمثل في ضبط ايقاع سوق الأوراق المالية . ولذلك ينبغي عدم قيامها بشراء الأسهم التي ترتفع أسعارها ارتفاعا كبيرا بدون مبرر .

* أن تعيد سوق الأوراق المالية النظر في سعة كمبيوتر بورصة الأوراق المالية ، ليس بما يوفى الاحتياجات الحالية فحسب ، وإنما يأخذ التوسعات المستقبلية في الاعتبار .

* تحقيق قدر أكبر من الشفافية في التعامل ، بحيث يعلم العملاء والسماصرة بما تم فعلا من عمليات أو لا يقول ، وليس في نهاية يوم التعامل .

* عدم تدخل إدارة البورصة في الحكم على معقولية السعر ما لم تكن هناك ممارسات غير سليمة تبرر ذلك ، وإذا لزم التدخل فينبغي الاكتفاء بوضع حد أدنى وحد أعلى للتقلبات اليومية ، مع وضوح قواعد التدخل

وأعلنها لكافة المعنيين (سماسرة ، وعملاء ، وصناديق استثمار ، ووسطاء ماليين) ،

* تبسيط إجراءات تسجيل أوامر العملاء ، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك يتم بطريقة شفوية في غالبية الأحوال ، وأن تأخيرها يكبد خسائر جسيمة .

* ضرورة إصدار شهادة اتمام العمليات من إدارة البورصة فيما لا يزيد على ثلاثة أيام ، أو العودة إلى الطريقة السابقة التي كانت تكتفى بالفاتورة الصادرة من السمسار . مع تغيير اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كي تتفق مع هذه الطريقة .

* الانتظام في إتاحة البيانات والمعلومات عن عمليات البورصة مع تيسيرها للجميع ، سواء عن طريق الكتاب السنوي للبورصة ، أو غيره من المطبوعات والنشرات ، وأن تفصح الشركات عن أوضاعها بصورة دورية - تمكينا للمتعاملين من اتخاذ القرارات السليمة .

* زيادةوعية الجماهير بهذه السوق ، والفرص والمخاطر التي يتيحها الاستثمار في الأسهم والسندات . كما ينبغي التزام وسائل الاعلام بالمعالجة الموضوعية لما يجري بالبورصة بدون تهويل أو تهوين ، وذلك نظرا لحساسية هذه السوق لكل ما ينشر في وسائل الاعلام .

* تشجيع انشاء شركات للتعامل في الأوراق المالية ، والتوسع في نشاطها ، حيث تقوم بعمليات الترويج للاصدارات الجديدة وتغطية الاكتتاب فيها وخلق السوق الثانوية ، وتقديم الاستشارات المالية وإدارة المحافظ للمؤسسات المستثمرة ، مثل صناديق التأمين الخاصة والتقاعدات .

ولتسهيل العمل يسمح بأن تكون هناك أسهم لحاملها حتى يمكن تحقيق سرعة التعامل .

* القيام بهذه المهام لا بد أن يكون السماسرة مؤهلين بالدراسة

والخبرة ، ومن ثم يجب أن يجري لهم تدريب متحمل للامام بتطورات أسواق المال العالمية ، وبذلك يمكن أيضا تطوير مهنة سمسار الأوراق المالية .

* الانفتاح المالي : يحتاج اصلاح سوق المال الى انفتاح كامل على أسس محاسبية محددة ، والنص على القوائم الواجب نشرها والافادة بما يطرأ من تعديلات (حاليا يقتصر الانفتاح على نشر تقارير مراجعة مقتضبة) وعدم التساهل في مسئولية مراقب الحسابات عن التقييم في البيانات أو عدم الانفتاح الكامل .

* من الضروري أن يتواجد بالبورصة قسم للانفتاح المالي عن المراكز المالية للشركات التي يجري تداول أسهمها أو سنداتهما ، وتلتزم الشركات بإرسال صور من ميزانياتها الى القسم المذكور (هناك نص بذلك في اللائحة ولكنه غير ملزم للشركات) .

* ربط البورصة المصرية بالبورصات العالمية ، مع مراعاة فروق التوقيت الكبيرة - كالفرق بين طوكيو والقاهرة .

* حث الشركات على إصدار أسهم بقيمة منخفضة نسبيا لاجتذاب صفار المدخرين .

* إصدار نشرات دورية - نصف سنوية مثلا - تتضمن كافة البيانات المتاحة عن المراكز المالية للشركات المقيدة بالبورصة حتى يتمكن المتعاملين من الاطمئنان بحقيقة أوضاع الشركات ، وبذلك يمكن دعم الثقة في السوق المالية .

* تحرى الدقة التامة في الترخيص لقيام شركات التداول بحيث يكون لديها رأس مال أكثر من المقرر حاليا وذات سمعة طيبة .

* تنشيط البورصة بإدخال أجهزة ومؤسسات جديدة تعمل في مجال الاستثمار ، وخمسان مخاطر الاستثمار ، وتأدية خدمات مالية مثل : مؤسسات أمناء الاكتتاب ، وشركات الوساطة Institutional Brokers ، وشركات حفظ

يستغرق مسدة طويلة قد تصل الى أكثر من سنة ، وتداول هذه الأسهم خارج البورصة أو مايسمى (Otc - over the counter) وهذه في البورصات العالمية بورصة معترف بها ولها أصولها وقواعدها ، ولكنها تسمى في مصر السوق السوداء .

* عدم التدخل في الأسعار وتحديد نسب لارتفاعها أو انخفاضها ، بل يترك ذلك لقوى السوق ، الا اذا لاحظت البورصة حالة معينة تستلزم التدخل ، وسيؤدي عدم التدخل في الأسعار الى القضاء على السوق السوداء في بيع وشراء الأسهم .

* تشجيع الصحف اليومية على الاهتمام بالبورصة ونشر أخبارها تفصيلا ، كما كان الحال عليه قبل الستينات .

* استخدام سوق رأس المال كوسيلة رئيسية لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية ، والتحول الى القطاع الخاص من خلال :
- البيع المباشر للأسهم للجمهور من خلال بورصتي الأوراق المالية .

- زيادة رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال العام ، لتصحيح هيكلها التمويلية ، وطرح الأسهم للجمهور في اكتتاب عام .

- اللجوء الى الاقتراض من الجمهور من خلال شركات قطاع الأعمال العام للسندات ، ومن بينها السندات القابلة للتحويل الى أسهم .
* سرعة استصدار قانون التاجير التمويلي .

* توفير الامكانات المادية والمالية للهيئة العامة لسوق المال ، بما يمكنها من اداء دورها في تطبيق برنامج تطوير وتنشيط سوق رأس المال ، والاشراف والرقابة الفعالة على السوق . وهذا يتطلب - على سبيل المثال لا الحصر : توفير مقر مستقل مناسب للهيئة مجهز بشبكة للاتصالات بين الهيئة والبورصات والشركات والمؤسسات المالية الخارجية ، وكذا الأجهزة والمعدات اللازمة لأمن الهيئة ، ومركزاً علمياً لدراسة أسواق المال في الداخل والخارج ، ومركز تدريب للمهتمين والمتخصصين في أسواق المال .

الأوراق المالية ، وشركات المقاصة ، وشركات هناديق الاستثمار Mutual funds المفتوحة والمغلقة . وتشجيع انشاء نوادي الاستثمار لتشجيع صفار المدخرين الذين تجمع بينهم وحدة العمل أو مكان الإقامة ومختلف التجمعات مثل النقابات والروابط العمالية والنوادي الرياضية والاجتماعية والمصانع والشركات - وتكون مملوكة ملكية جماعية لهم .

* فصل ميزانية البورصة عن سوق المال ، بحيث تعامل باعتبارها شركة منفصلة لها ميزانيتها وأرباحها وخسارتها ، ليكون لها الشخصية الاعتبارية ، فتقوم بتطوير نفسها على أحدث النظم ، وشراء الوسائل المنفذة لذلك من أجهزة الاتصال الى الكمبيوتر ، وغيرها .

* أن يكون لدى البورصة المعلومات الكافية عن الشركات المتداولة التي عليها أن تنشر تقارير ربع سنوية تظهر حساب الأرباح والخسائر ، كما يجب إبلاغ البورصة بأية حوادث بالشركات تؤثر مستقبلا على الأرباح .

وأن يتضمن النشر كل المعلومات التي قد تؤثر على أرباح الشركة بالزيادة أو الانخفاض .

* العمل على تشجيع الشركات المغلقة على التداول في البورصة ، وذلك بالغاء حق ٥% من المساهمين باهذار قرار الجمعية العمومية . وهذا هو السبب الأساسي في عدم فتح هذه الشركات للتداول العام .

* يجب اعداد ميزانيات الشركات على حسب المعايير والقواعد الدولية ، وذلك لسهولة مقارنتها عالميا .

* العمل على سرعة عمليات التسوية والمقاصة ، بحيث لا تزيد عن يومين فقط ، وكذلك السماح بالبيع بفاتورة السمسار .

* حتى تجتذب البورصة المستثمرين من الخارج يجب أن تلغى ضريبة ٢% على الأرباح الرأسمالية Capital gain .

* تيسير تسجيل الشركات في البورصة ، حيث إن ذلك

ملحق رقم (١)

ربحية أنشطة الأسهم وتطوير أسعارها

معدل زيادة الأسعار %		الانخفاض إلى الكوبون		
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	
٤٣٨	٥٧	-	-	- ميلان كيجيت
٣٧٦	١٠٧	١٠٢,٠٠	٢١,٤	- مصروب
١٩٧	٢٨	-	-	- مصر للألبان
(٩)	-	٧,٢	٧,٤	- المهندس للمكينة
٢٤	٢٤	١١,٥	-	- الخليج للزيوت جم
٦٥	٢٤	-	-	- الخليج للزيوت \$
٢١٥	(١٠)	١٢٩,٦	٤١,٠٠	- دمياط للفرز
٤٢٠	(١٦)	١٠١,٣	١٩,٤	- الشرقية للكتان
٤٠٠	٨,٥	٧٧,٤	٢٢,٦	- الاسكندرية للفرز
٤١٧	٩	١١٨,١	٢٢,٨	- العربية للفرز
٥٥٠	١٢	-	-	- الاملية للفرز
٢٦٦	(٢٦)	٥٢,٦	١٤,٤	- القهبالية للفرز
١٣٩	-	-	-	- العربية للسجاد
٥٢	٨١	٢٢,٠٠	١٤,٥	- كابو
٣٣٠	(٢)	٢٣,٥	٨,٢	- راکتا
٢٤٣	٢٤	٢٣,٨	٦,٩	- ابييكر
١٥٩	(١١)	٢١,٩	٨,٥	- مصر للكيماويات
٤٠٠	٢٧	٦٦,٦	١٣,٣	- كيما
١٣٤	٢٥	٥٢,٦	٢٢,٥	- أبو قير
١٦٧	(٣٣)	-	-	- فايزد
١٣١	٦٧	-	-	- مركات
٣٤	٢٤	-	-	- ياكين
١٧٢	(١٧)	٤٥,٠٠	١٢,١	- اراسمكر
٣٢٠	٢١٠	-	-	- القرصية
٤٨	(١٠)	-	-	- شيني
٢٤٤	١٦٢	١٥,٥	٧,٢	- السوريس
٣٦٩	١٢	٦٨,٢	١٤,٥	- الحديد والصلب
٢٥٨	(٢٧)	٢١,٥	٦,٠٠	- ايكين
٢٨٥	(١٣)	-	-	- الماكر

تابع

البيانات	الاقفال الى الكوبون		معدل زيادة الاسعار %	
	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣
ايسر	—	—	٨	٢٧
التجارية للصادرات	—	—	٥٠	—
التجاري الدولي	٧,٣	٩,٩	٥٠	٣٦
مصر الدولي	٢٤,٠	٢٧,٤	—	١٤
الوطني المصري جم	٧,٧	٢٧,٧	١٠	٢٥٣
الوطني المصري \$	—	—	—	٢٢٣
بنك قناة السويس جم	—	—	٢٢	١٥
بنك قناة السويس \$	—	—	٢٠	—
العمال المصري جم	—	—	٣٣	٣٦
العمال المصري \$	—	—	٣٩	٣٢
مصر العربي الافريقي	٨,٧	٩,٦	(٢٥)	١٠
بنك التنمية الوطنية للتنمية	—	—	—	١٠
الاسكندرية ت و ب	—	—	(١)	(٩)
المتحدة للسكان	١٨,٣	٦٧,٥	٨٨	٢٦٩
القاهرة للسكان	٨,١	١٣,٦	١٧٢	٢٣٨
الشمس للسكان	١٣,٤	١٠٩,١	١٢٢	٧١٣
فريبور	—	—	—	٧٢
السعودية للاستثمار	—	—	(١٠)	(٢)
المصريين في الخارج جم	٣,٩	٧,٨	١٠	٩٨
المصريين في الخارج \$	—	—	,٥	٤٣
يلسم اتصالات	—	—	٦	(٦)
هيلتون	١٥,٨	٤٨,٠	(١٠)	٢٠٤
يلسم تكنولوجيا	٦٥,٠	٣٤,٥	(٧)	(٤٧)
الخليج للاستثمارات	—	—	٢٠	(١٠)
الجزيرة للفنادق	١٥,٤	١٥,٤	٢	—
المتوسط	١٦,١	٤٦	٢٧	١٨٤

المصدر :

- تقارير مجالس ادارات الشركات .
- نشرة بورصة الاوراق المالية بالقاهرة - اعداد مختلفة .

عدد الصفحات	قيمة البراق التجارة	كمية الاوراق التجارة	عائد السهم بالنسبة للتجارة	الكوبون بالمائة	السعر خلال العام			العام	السنة
					اقتال	أدنى	أعلى		
١٩٥	٢٠٤٩٨٦	١٤٥٦٦٨	-	-	١.٢٤	١.٢٤	١.٩٠	١٩٩٠	الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي (ملازيميت)
٥٥	٣٧١٢٧	٤٦٩٣٠	-	-	١.٠٠	٠.٥٨	١.٢٢	١٩٩١	
			-	-	٠.٩٢	٠.٨٠	١.٠٧	١٩٩٢	
			-	-	١.٤٥	٠.٥٠	٢.٠٨	١٩٩٣	
			-	-	٧.٨٠	١.٥٠	٨.١٥	١٩٩٤	
١٧٩	٩.٥٥٧٩٨	٤٠١٣٦٧	٦.٩	٠.٣٤	٢.٣٦	٢.٠٥	٢.٠٥	١٩٩٠	مصر للتأمين والتأمين (مصر)
١٦٦	٣٧٣٣-١	١١٩٤٨٠	٨.٥	٠.٤٠	٣.٤٠	٢.٣٦	٣.٨٥	١٩٩١	
			١٠.٣	٠.٥٠	٥.١٥	٣.٤٠	٥.٥٠	١٩٩٢	
			٢١.٤	٠.٥٠	١٠.٧٠	٥.١٥	١٤.٥٠	١٩٩٣	
			١٠.٢٠	١.٢٠	٥١.٠٠	٩.٩٠	٥١.٠٠	١٩٩٤	
١٩	٥٧١٨	٣٥٣٠	-	-	١.٩٠	٠.٩٠	٢.٢٤	١٩٩٠	مصر للتأمين والتأمين
١٨	٢٨٧٢	١٨١٠	-	-	١.٥٥	١.٥٠	١.٩٠	١٩٩١	
			-	-	٢.٥٠	١.٥٨	٢.٥٤	١٩٩٢	
			-	-	٢.٢٠	٢.٢٥	٢.٢٠	١٩٩٣	
			-	-	(٩.٥٠)	٣.٧٤	(٩.٥٠)	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

بيانات عن بعض الأسهم النشطة

ملحق رقم (٢)

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

عدد العمليات	قيمة الأوراق المتداولة	كمية الأوراق المتداولة	حالة السهم بالتسوية للاقتال	الكوبون بالصافي	السعر خلال العام			العام	السهم
					اقتال	انتهى	انتهى		
١٨	٢٨٦٦٣٨	٣٣٤٤٠	٧.٥	٢.١٣	١٦.٠٠	١١.٨٠	١٦.٠٠	١٩٩٠	المهندس الوطنية لصناعة الكرونة
١٧	١٤٧١٩٤	٨٧٦٠	٦.١	٢.٠٠	١٨.٢٠	١٥.٢٨	١٨.٢٠	١٩٩١	
			-	-	١٨.٥٠	١٦.٠٠	١٩.٠٠	١٩٩٢	
			٧.٤	٢.٥٠	١٨.٥٠	١٨.٥٠	١٨.٥٠	١٩٩٣	
					١٧.٩٠	١٧.٩٠	١٨.٥٠	١٩٩٤	
-	-	-		١.٠٠٠	-	-	-	١٩٩٠	مصر الخليج لتصنيع الزيوت جـم
-	-	-		١.٠٨٣	-	-	-	١٩٩١	
-	-	-		١.٠٨٣	-	-	-	١٩٩٢	
-	-	-		١.٠٧٣	تم التسجيل بالبورصة بالحد رقم ٩٦ في ١٩٩٣/٥/٢٥	-	-	١٩٩٣	
					١٣٢.٠٠	١٠٠.٠٠	١٣٢.٠٠	١٩٩٤	
-	-	-		الاقبال	-	-	-	١٩٩٠	مصر الخليج لتصنيع الزيوت \$
-	-	-		التوزيع	-	-	-	١٩٩١	
-	-	-		بالجنيه	-	-	-	١٩٩٢	
				المصري	٢٢.٥٠	١٩.٠٠	٢٢.٥٠	١٩٩٣	
				بالنولار	٣٧.٠٤	٢٢.٥٠	٣٩.٠٠	١٩٩٤	
				الامريكي					

تأجيل									
السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤									
عدد العمليات	تاريخ الورقة المعلقة	كمية الورقة المعلقة	حالة السهم بالنسبة للاقتال	الكون بالمائة	السعر خلال العام			العام	السعر
					اقتال	نقد	طرح		
٩٤	١٦١١٦٦	٢١٩٥٧	١٣.٦	٠.٧٠	٩.٥٠	٦.١٠	٩.٥٠	١٩٩٠	دعيات الفتل والتسريح
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	
١١٠	١١٥١٥٢	٤٤٤٠٧	٨.٧	٠.٢٨	٣.٣٥	٢.١٠	٢.٤٠	١٩٩٠	الشرقية الكائن والفتل
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	
٦٩	١٥٩٢٨٣	١٨٨٠٠	١٣.١	٠.٧٠	١١.٠٠	٦.٠٥	١١.٠٠	١٩٩٠	الاستراتيجية للفتل والتسريح
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٠/١٥/١٩٩٤
تابع

عدد العمليات	قيمة الاوراق المستحقة	كمية الاوراق المستحقة	حالة السهم بالتسليم للمستثمر	الكود بالمعنى	السعر خلال العام			العام	السعر
					انتقال	انقضى	انقضى		
١٦٣	١١٠٠٦٥٢٤	٩٩٨٤٨	١٢٠٩	١٠٠٣	١٣٠٣٠	٩٠٧٥	١٣٠٣٠	١٩٩٠	العربية المتحدة للفنون والتسويق
١٩٥	١٧٧٤٤٧٨	١٠٤٧٠٢	١٩٠٢	١٠٣٩	٢٤٠٨٠	١٢٠٨٠	٢٥٠٥٠	١٩٩١	
			١٩٠٨	١٠٣٤	٣٦٠٦٠	٢٣٠١٢	٣٠٠٣٤	١٩٩٢	
			٢٢٠٨	١٠٣٧	٢٩٠٠٠	٢٢٠٨٠	٢٩٠٠٠	١٩٩٣	
					١٥٠٠٠	٢٩٠٠٢	١٥٠٠٠	١٩٩٤	
٤٣	١٠٤٣٩	١٩٩٠	—	—	٢٤٠	٢٤٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	الأهلية للفنون والتسويق
٥٩	٣١٨٣٠	٣٤٥٨٤	—	—	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٩٩١	
			—	—	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٩٩٢	
			—	—	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٩٩٣	
			—	—	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٩٩٤	
٧٨	٢٢٠٨٧٦	٢٤٤٩٠	١٣٠٨	١٠٠٢	١١٠٠٠	٦٠٢٨	١١٠٠٠	١٩٩٠	التعليمية للفنون والتسويق
٨٢	٣٥٦٠١٨	١٧٨٨٠	١٤٠٩	١٠٠٢	١٢٠٢٠	١٠٠٢٠	١٢٠٢٠	١٩٩١	
			١٧٠٩	١٠٠٢	١٤٠٢٠	١١٠٢٨	٢٠٠٦٠	١٩٩٢	
			١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢٠	١٠٠٢٠	١٠٠٢٠	١٩٩٣	
			١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢٠	١٠٠٢٠	١٠٠٢٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

عدد العمليات	قيمة الأوراق المتداولة	كمية الأوراق المتداولة	عائد بالتقسيم للاحتفال	الكورون بالأساقى	السعر خلال العام			العام	السعر
					الافتال	انقى	اعلى		
١٠ ٥	٦٦١٧	٣٦٤٨	-	-	١,٩٥	١,٦٠	٢,١٥	١٩٩٠	العربية للسجاد والقرشبات
	٤٦٥٧	٣٧٥٠	-	-	١,٧٥	١,٦٤	١,٨٥	١٩٩١	
			-	-	١,٧٥	١,٧٠	٢,٩٠	١٩٩٢	
			-	-	١,٧٥	١,٧٥	١,٧٥	١٩٩٣	
			-	-	٤,١٨	١,٩٠	٥,٨٧	١٩٩٤	
٢٩ ٣٩	٢٨٣٠٦٣	١٦٨٠٦	١٣,٦	١,٣٤	١٦,٩٠	١٢,٨٠	١٦,٩٠	١٩٩٠	النصر الدايوس والنسوجات وكابون
	١٨٥٢٠٧	٧١٩٨	٣٣,٣	١,٤١	٣٢,٩٠	١٦,٠٤	٣٣,٢٠	١٩٩١	
			٣٥,٤	١,٣٦	٨٠,٠٠	٣٠,٠٠	٨٠,٠٠	١٩٩٢	
			١٤,٥	١,٠٠	٧٢,٥٠	٥٥,٠٠	١٠٠,٠٠	١٩٩٣	
				٥,٠٠	(١١٠,٠٠)	٧٢,٦٠	١١٥,٥١	١٩٩٤	
٢٤٨ ١٨٩	٤٣٣٤٦٨	١١٢٦٩٢	١١,٠٠	-٤,٤٣	٤,٧٥	٢,١٥	٤,٧٥	١٩٩٠	العام لصناعة الورق وراكنا
	٢٤٦٠٣٠	٤١٤٢٠	١٤,٣	-٠,٥١	٧,٣٢	٤,٣٥	٧,٤٠	١٩٩١	
			٢١,٥	-٠,٣٩	٨,٤٠	٦,٨٤	١١,٠٠	١٩٩٢	
			٨,٢	١,٣٩	٨,٢٠	٥,٢٠	٨,٢٠	١٩٩٣	
				١,٣٩	(٣٣,٥٥)	٨,٢٠	(٣٣,٥٥)	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٠/١٠/١٩٩٤

تأليف

عدد الصفحات	قيمة الاوراق المتعلقة	كمية الاوراق المتعلقة	حالة السهم بالنسبة للاقبال	الكود بالمصافي	السعر خلال العام			العام	الاسم
					افتتاح	انقش	انقش		
-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٩٠	المصرية الدوائية المستحضرات الدوائية والبيوتكنولوجي
-	-	-	-	٤,٧٠	-	-	-	١٩٩١	
-	-	-	-	٥,٧٠	-	-	-	١٩٩٢	
-	-	-	٦,٩	٧,٥٠	٥٢,٠٠	٢٠,٠٠	٥٢,٠٠	١٩٩٣	
-	-	-	-	-	١٧٨,٥٠	٥٢,٠٠	١٧٨,٥٠	١٩٩٤	
٢٣	١٩٨٥٢	٥٤٨٠	١١,٥	-٢,٤٠	٤,٦٠	٢,٠٥	٤,٦٠	١٩٩٠	مصر لصناعة الكيماويات
٢٠	١٩٤١٦	٢٨٤٤	١٢,٥	-٢,٥٧	٧,١٦	٢,٩٠	٨,٧٠	١٩٩١	
-	-	-	١٠,٦	١,٦٧	١٧,٨٠	٦,٨٠	١٩,٠٠	١٩٩٢	
-	-	-	٨,٥	١,٨٧	١٥,٨٤	١٥,٨٤	١٧,٥٠	١٩٩٣	عام ٩٢ تم زيادة رأس المال وطرح ٥,٥ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠,٢٥ جم شملت علاوة ومساويك الاصدار
-	-	-	-	-	٤١,٠٠	١٤,٢٠	٤١,٠٠	١٩٩٤	
١٥٥	٦٩٩٨٠	٢١٢٦٨	١٠,١	-٢,٣٣	٢,٢٣	١,٩٠	٢,٤٥	١٩٩٠	الصناعات الكيماوية المصرية والكيماويات
١٤٥	٤٣١٣٠	١٣٦٧٣	١٠,٧	-٢,٣٥	٢,٧٥	٢,٢٢	٤,٠٠	١٩٩١	
-	-	-	١٢,١	-٢,٣٩	٤,٧٢	٣,٧٦	٨,٨٥	١٩٩٢	
-	-	-	١٣,٢	-٢,٤٥	٦,٠٠	٤,٥٠	٦,٩٠	١٩٩٣	
-	-	-	-	-	٢٠,٠٠	٥,٧٠	٢٠,٠٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٠/١٠/١٩٩٤

تأجيل

عدد المبيعات	قيمة الخرق للتأجيل	كمية الخرق للتأجيل	عائد السهم بالنسبة للتأجيل	الكود بالصافي	السعر خلال العام			العام	السعر
					الفتح	الغلق	الغلق		
٥٧	١٧٠.٨١٧	١٣١٩٠	٣١١,٢	٠,٠٨	١٧,٧٠	١٠,٥٠	١٧,٧٠	١٩٩٠	أونيفر للاسمدة والصناعات الكيماوية
					٣١,٥٠	١٧,٦٦	٣١,٥٠	١٩٩١	
					٣٦,٠٠	٣٣,٠٠	٤٣,٠٠	١٩٩٢	
					٤٥,٠٠	٣٤,٥٢	٥٤,٨٠	١٩٩٣	
					١٠٥,٣٠	٤٧,١٢	١٠٥,٣٠	١٩٩٤	
٧	٧٣٣٣٨	٣٢٤٤	٦٥,٦	٠,٣٢	٣١,٠٠	٣١,٠٠	٣٣,٥٠	١٩٩٠	فايز مصر
					١٣,٠٠	١٣,٠٠	٢١,٠٠	١٩٩١	
					٩,٠٠	٩,٠٠	١٢,٠٠	١٩٩٢	
					٦,٠٠	٦,٠٠	٩,٠٠	١٩٩٣	
					١٠,٠٢	٦,٠٠	١٠,٠٢	١٩٩٤	
٣٦	١٨٠.٣٢١	٣٢٦٠	٦,١	٠,٧٤	٤,٥٠	٤,٥٠	٥,٧٥	١٩٩٠	هوكست الشرقية
					٦,٦٠	٤,٦٥	٦,٦٠	١٩٩١	
					٨,٠٦	٧,٠٠	٨,٨٠	١٩٩٢	
					٨,٠٠	٨,٠٠	٨,٠٦	١٩٩٣	
					١٠,٥١	٦,٠٠	١٠,٥١	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

عدد المعاملات	قيمة المعاملات	كمية الأوراق المعاملات	عائد بالنسبة للإجمالي	الكورن بالمائة	السعر خلال العام			العام	السعر
					انقار	انقار	انقار		
٢	٣٣٦٠٠	٣٣٦	٢٠٩	٣٣,٨٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٩٩٠	التجارية لتنمية الصادرات تم القيد ٩١/١٢/٨
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	
٢٠	١٧٥٢٧٨	٥٠١٤	٩,٦	٤,٣٩	٢٨٤,٥٠	٣٦١,٣٥	٣٨٦,١٠	١٩٩٠	التجارية الدولية - مصر
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	
٤٥	٣٨٨٠٨٩	٧٨٨٤	١٤,٩	٤,٣٥	٤٤,٠٠	٤٤,٠٠	٤٤,٠٠	١٩٩٠	بنك مصر الدولي
								١٩٩١	
								١٩٩٢	
								١٩٩٣	
								١٩٩٤	

تبيـع									
السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤									
عدد المبيعات	قيمة الأوراق المعلقة	كمية الأوراق المعلقة	حائذ السهم بالتسوية للإقبال	الكروبيون بالتسوية	السعر خلال العام			العام	السعر
					إقبال	انقش	أعلى		
٣٨٠	٨٠٤٠٥٣	٢١٩٠٠٢	—	—	٢,٣٠	٢,٣٠	٤,٠٠	١٩٩٠	الصناعات الهندسية والمعمارية ديكون،
٣٨٥	٧١٩٥٤٧	٣٣٩١٣٠	—	—	٢,٩٢	٢,٦٢	٣,٢٤	١٩٩١	
			—	—	٢,٣٠	٢,٩٠	٣,٣٠	١٩٩٢	
			٦,٠٠	٠,٤٠	٢,٤٠	٢,٤٠	٣,٣٢	١٩٩٣	
					٨,٦٠	٢,٤٠	٨,٦٠	١٩٩٤	
٤٢	٣٤٥٤٢	١٨٠٦٨	١٢,١	٠٠,١٩	٢,٣٠	١,٣٩	٢,٣٠	١٩٩٠	النصر لصناعة الحوات والمنتجات الكهربائية، ألكو،
١٥	٣٦٤٨٠	٩٣٠٠	١٩,٠٠	٠٠,٢٠	٣,٨٠	٢,١١	٤,٠٠	١٩٩١	
			١٩,٠٠	٠٠,٢٠	٣,٨٠	٢,٨٥	٣,٨٠	١٩٩٢	
			—	—	٣,٣٠	٣,٣٠	٣,٤٠	١٩٩٣	
					١٦,٠٠	٤,٣١	١٨,٠٠	١٩٩٤	
٥٠	٦٥٤٧	٩٣٥٨	—	—	٩,٥٠	٤,٥٠	٩,٦٠	١٩٩٠	الشرقية للسيارات والتوريدات والنقل، دايست،
٣٩	٧٩٤٥٩	٨٠٨٦	—	—	٦,٢٠	٦,٢٠	١٠,٢٠	١٩٩١	
			—	—	١٧,٥٠	٦,٠٠	١٦,٥٠	١٩٩٢	
			—	—	١٩,٠٠	١٩,٠٠	٢٤,٠٠	١٩٩٣	
					(٢٤,٢٠)	١٩,٠٠	(٢٤,٢٠)	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤									
تاريخ									
عدد السلات	قيمة الاوراق	قيمة التجارة	كيفية التجارة	حالة السهم بالنسبة للتجارة	الكود بالمئات	السعر خلال العام			العام
						الفتح	انق	اطى	
٢٠٢	٢٣٨	٤٧٠٨٦	٤٢١٨٤	١٠٠١	١٠٤٠	١٤,٢٠	٩,٥٩	١٤,٢٠	١٩٩٠
						٢٠,٣٦	١٣,٤٠	٢٠,٥٤	١٩٩١
						١٩,٥٠	١٨,٧٠	٢٢,٥٠	١٩٩٢
						١٧,٥٠	١٥,٣٠	١٩,٠٠	١٩٩٣
						٣٦,٠٠	١٨,٠٠	٣٦,٠٠	١٩٩٤
٣٤٤	٨٨١١	٩٩٠٣٤٤	٢١٩١١٠	٥,٢	٠,٩٦	٤,٩٨	٤,١٦	٥,٧٠	١٩٩٠
						٧,٠٥	٤,٩٥	٧,٢٤	١٩٩١
						١١,٥٠	٧,٠٥	١٢,٦٤	١٩٩٢
						٣٠,٢٠	١١,٥٢	٣٠,٢٠	١٩٩٣
						٦٥,٠٠	٣٠,٤٢	٦٥,٠٠	١٩٩٤
٦٤٥	٤١٨٥٤	٨١٨٣٦١	٣٥٠١١١	١٢,٨	٠,١١	١,٤٠	١,٢٠	١,٨٣	١٩٩٠
						١,٤١	١,٢٤	١,٤٠	١٩٩١
						١,٤١	١,٢٤	١,٤١	١٩٩٢
						١,٤٠	١,٢٤	١,٤٠	١٩٩٣
						٧,٥٠	١,٥٠	٨,٠٠	١٩٩٤

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

العملة لمنتجات الخزف والصيني
دشيني

السوق للاستثمار

في ١٠/١٠/١٩٩٤ ملاحظة على طرح ١,٧٥٠ مليون سهم لمدة شهرين بواقع ١٠٠ سهم وسعر ٣٥٠٠ ج.م

الحدود والصليب المصروفة

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١-/١٩٩٤									
عدد الصفحات	قيمة المعاملة	كمية المعاملة	عائد السهم بالنسبة للجهاز	الكرونة بالصافي	السعر خلال العام			العام	السعر
					الفتح	الغلق	الغلق		
١٧	٤٧٥٣٩١	٣٠٦٩١١٨	١٦,٢	٠,٤٠	٣٣٢,٧٥	٢,٥٠	(٣٣٢,٧٥)	١٩٩٤	تم التسجيل بالبورصة في ١٩٩٤/٨/٣١ العربية للخزف، أرسكو،
٥٠	١٩٩٦١٧	٣٣٣٣٠	٩,٧	٠,٦٠	٦,٥٠	٥,٠٠	٧,٦٠	١٩٩١	البويات والصناعات الكيماوية ديكن،
			١٤,٥	٠,٤٨	٥,٨٥	٥,٦٠	٧,١٠	١٩٩٢	
			١٢,١	٠,٤٨	٦,٩٦	٥,٨٠	٨,٥٠	١٩٩٣	
					٥,٨٠	٥,٦٠	٨,٤٠	١٩٩٤	
٢٥٧	١٥٤٥٨٥		—	—	٢١,٦٠	١,٢٥	٢١,٦٠	١٩٩٠	القيمة لإنتاج الأسهم.
٢٠٣	١٥٧٧٩٦	٨١٥٨٠	—	—	١,٩٠	١,٢٠	٢,٧٥	١٩٩١	
		٩٦٧٦٤	—	—	١,٢٠	١,٢٠	٢,٥٥	١٩٩٢	
			—	—	١,٥٤	١,٥٠	٢,٠٠	١٩٩٣	
			—	—	٤,٧٨	٥,٠٠	٦,٥٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

عدد المعاملات	قيمة الأوراق المتداولة	كمية الأوراق المتداولة	حافز السهم النسبة للإحتفال	الكرونة بالمساق	السعر خلال العام			العام	السعر
					اقتال	لغى	لغى		
١٠٠	١١٦٣٦٩٨	٣٣١٥٤٠٨	٢٠٨	١٣٤	٢٠٧٥	٢٠٤٣	٢٠٨٠	١٩٩٠	البنك الوطني المصري ج.م م.١ وم.٢
٩٠	١٠٠٧٩٢٤٥		٧٢	١٠٦	٧٨٠	٧٥٦	٨٩٠	١٩٩١	
		٢٥٢٨٦١٨	٧٨	١١٨	٩٣٠	٧٨٠	١٠٠	١٩٩٢	
			٧٧	١٣٢	١٠٢٠	٩٣٠	١٠٢٠	١٩٩٣	
					٣٦٠	١٠٥٠	٣٦٠	١٩٩٤	
١٧	٨١٥٧٨٦		٨٩	٣٤٠	١١٠	٣٧٠	١١٠	١٩٩٠	البنك الوطني المصري \$ م.١ وم.٢
٤٠	٣٧٥٢١٢٢		٨٩	٣٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٧٠	١٩٩١	
		١٠٨٦٧٠١	٧٦	٣٢٥	٢٤٠	٢١٨	٢٥٠	١٩٩٢	
			-	-	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	١٩٩٣	
		٣٧٥٨١	-	-	٧٠	٢٤٠	٧٠	١٩٩٤	
٣٣	١٠٥٥٠١		٨٠	٢٤٥	١٥٩٠	١٤٠	٢٥٠	١٩٩٠	بنك قناة السويس ج.م م.١ وم.٢
٣٨	١٠٣٣٨١		٨٠	٢٤٠	١٦٠	١٤٦٠	١٦٠	١٩٩١	
			-	-	٢٤٠	١٧٠	٢٤٦٠	١٩٩٢	
		٤٨٦٩	-	-	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	١٩٩٣	
			-	-	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	١٩٩٤	

عدد السجلات	قيمة الوراق المعولة	كمية الوراق المعولة	عائد بالنسبة للكوون	السعر خلال العام	العام	السعر
عدد	قيمة	كمية	عائد	السعر خلال العام	العام	السعر
السجلات	الوراق	المعولة	بالنسبة	للكوون	العام	السعر
٩	١٨١١٤٠	٢٨٨٦٠	٩٣	٤٣	١٩٩٠	بنك قناة السويس \$
١٠	٢٠٤٤٨	٥١٣٠	٦٦	٦٠	١٩٩١	
			-	-	١٩٩٢	
			-	-	١٩٩٣	
			-	-	١٩٩٤	
٤٧	١٣٠٣٥٤	٣٦٥١٠	٧٥	٤٩٠	١٩٩٠	بنك العمال المصري جم
٣٦	٥٤٢٠٦٠	١٠٩٣٠	٨٤	٥٧٠	١٩٩١	
			٩٥	٦٥٠	١٩٩٢	
			-	٨٧٠	١٩٩٣	
			-	٩٧٠	١٩٩٤	
٧	٨٣٧٠٩	٥٠٨٦٠	١٩	٦٦٠	١٩٩٠	بنك العمال المصري \$
١٧	١٩٧٥٠	١٢٨٠٠	٨٣	٦٦٠	١٩٩١	
			٩٣	٦٦٠	١٩٩٢	
			-	٦٥٠	١٩٩٣	
			-	٦٥٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١/١٩٩٤

تاليسج

عدد المليارات	قيمة المشترى	كمية الأسهم	حالة الأسهم	الكود الأسهم	السعر خلال العام			العام	المس
					الافتتاح	الغلق	الأسهم		
٤	٣٧٠٠٠	٢٨٠٠٠	٦٨	١٤٠	٩٥٠	٩٠	١١٠	١٩٩٠	بنك مصر العربي الأفريقي
					٩٥٠	٨٩٠	٩٥٠	١٩٩١	
					١٤٠	٩٥٠	٩٥٠	١٩٩٢	
					١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٩٩٣	
					١٥٥	١٥٥	١٥٥	١٩٩٤	
٧	١١٠٩٧٠	١٣٠٥٦٠	٨٧	١٤٠	٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	١٩٩٠	بنك القاهرة الوطني للتأمين
					٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	١٩٩١	
					٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	١٩٩٢	
					٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	١٩٩٣	
					٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠	١٩٩٤	
١١	١٧٤٠	٢٨٠	٨٧	١٤٠	٣٦٨٨	٣٦٨٨	٣٦٨٨	١٩٩٠	بنك الاسكندرية التجاري البحري
					٣٦٨٨	٣٦٨٨	٣٦٨٨	١٩٩١	
					٣٦٨٨	٣٦٨٨	٣٦٨٨	١٩٩٢	
					٣٦٨٨	٣٦٨٨	٣٦٨٨	١٩٩٣	
					٣٦٨٨	٣٦٨٨	٣٦٨٨	١٩٩٤	

توزيع
السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

السهم	العام	السعر خلال العام			المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
		أعلى	أدنى	المتوسط					
السهم المشترك والتأمين	١٩٩٠	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩١	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٢	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٣	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٤	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
السهم المشترك والتأمين	١٩٩٠	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩١	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٢	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٣	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٤	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
السهم المشترك والتأمين	١٩٩٠	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩١	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٢	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٣	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠
	١٩٩٤	٣,٤٠	٣,٤٩	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠	٣,٤٠

السعر عام ٩٤ حتى ١٠/١٥/١٩٩٤

تاريخ

عدد الصفحات	قيمة الأوراق المالية	كيفية الأوراق المالية	حالة السهم بالتسوية الجارية	الكودين بالصفحة	السعر خلال العام			العام	المسحوق
					الفتح	الغلق	الغلق		
١٩	١٨٢٠٤	١٦٧٥٠	٤,٨	٠,٢١	١,٠٠	٠,٨١	١,٦٠	١٩٩٠	بدر سعيد الحرة للتجارة والتنمية « فريد »
٢٧	١٤٨٤٥	١١١٥٠	٤,٦	٠,٢٧	١,٧٠	٠,٩٩	١,٧٠	١٩٩١	
			٧,١	٠,٤٥	٢,٢٠	١,٦٥	٣,٢٠	١٩٩٢	
			—	—	٣,٢٠	٢,٨٠	٣,٥٠	١٩٩٣	
					٥,٥٠	٣,٠٠	٥,٥٠	١٩٩٤	
١٧	١٥٨٥٦	٥٦٠٠	٨,٤	٠,٢٢	٢,٦٨	٢,٦٨	٢,٠٠	١٩٩٠	السعودية المصرية للاستثمار والتعويل
٣٩	٣٧٧٧٢	٩٢٥٠	—	—	٤,٦٠	٤,٣٦	٤,٦٠	١٩٩١	
			—	—	٢,٨٠	٢,٨٠	٥,١٠	١٩٩٢	
			—	—	٢,٤٠	٢,٤٠	٣,٧٠	١٩٩٣	
					٢,٤٠	٢,٤٠	٣,٥٠	١٩٩٤	
١١	٢٢١٤٢	٣٣٢٤	٦,٤	١,٠٠	٦,٧٧	٤,٨٥	٧,٥٠	١٩٩٠	المصريون في الخارجة للاستثمار والتنمية
١٦	٣٢٠٧٣	٥٦٠٠	٤,١	١,٢١	٥,٠٠	٤,٧٥	٦,٧٧	١٩٩١	
			٤,١	١,٢٣	٥,٤٠	٥,٠٠	٧,٣٦	١٩٩٢	
			٣,٩	١,٥٠	٥,٩٢	٥,٤٠	٥,٩٢	١٩٩٣	
					١١,٧٠	٦,٥٠	١١,٧٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤									
تابع									
عدد المعاملات	قيمة المعاملات	كمية الأوراق المعاملات	عائد السهم بالنسبة للإجمالي	التكوين بالمساق	السعر خلال العام			العام	السعر
					اقتال	انقش	اطش		
٦	١٠٣٨٤	٣١٩٨	٧.٨	٠.٣٧	٢.٩٠	٢.٩٠	٣.١٨	١٩٩٠	المصريين في الخارج للاستثمار والقضية \$
					٢.٥٣	٢.٥٣	٢.٩٠	١٩٩١	
					٢.١١	٢.١١	٢.١١	١٩٩٢	
					٢.١٠	٢.١٠	٢.١١	١٩٩٣	
					٢.٠٧	٢.٠٧	٢.٢٥	١٩٩٤	
٤	٤١٠٩٤٠	١٥١٣٠	-	-	٩.٠٠	٩.٠٠	١٣.٠٠	١٩٩٠	المصرية لشروعات الاتصالات « يلسم »
					٩.٠٠	٩.٠٠	٩.٠٠	١٩٩١	
					٩٩.٠٠	٩٩.٠٠	٩٩.٠٠	١٩٩٢	
					١٠٥.٠٠	١٠٥.٠٠	١٠٥.٠٠	١٩٩٣	
					٩٩.٠٠	٩٩.٠٠	٩٩.٠٠	١٩٩٤	
٣٤٨	٣٣٣٥٤٤	٤٦٦٢٢	١١.٥	١.٦٦	١٩.١٠	١٦.٣٨	٤١.٠٠	١٩٩٠	مصر للتأمين « هيلتون »
					٢٩.٠٠	١٧.٣٤	٢٩.٠٠	١٩٩١	
					٤٣.٧٠	٢٩.٠٠	٤٦.٢٠	١٩٩٢	
					٣٩.٥٠	٢٩.٦٠	٤٢.٤٠	١٩٩٣	
					١٣.٠٠	٣٢.٥٠	١٣.٠٠	١٩٩٤	

السعر عام ٩٤ حتى ١٥/١٠/١٩٩٤

تاريخ

عدد المعاملات	قيمة المعاملات	كمية الخزائن المعاملات	حالة السهم بالتسوية للإقبال	الكود بالتسوية	السعر خلال العام			العام	السعر
					الفتح	الغلق	المتوسط		
٩	٢٢١٧٥٣٦٦	١٦٨٢٤٠٠	١٥.٢	٠.٨٨	١٣.٤٠	١٢.٥٠	١٤.٢٠	١٩٩٠	التكنولوجيا المتطورة وبسهم
					١٥.٠٠	١٢.٥٢	١٥.٧٥	١٩٩١	
					١٤.٠٦	١٤.٠٦	١٤.٠٦	١٩٩٢	
					١١.٥٠	١١.٥٠	١٤.٨٠	١٩٩٣	
					٦.٩٠	٢.٥٠	١٢.١٠	١٩٩٤	
١٦	٤٩٣٣٩٥٠	٣٢٨٩٥٠٠	٢١.٤	٠.٠٧	١.٥٠	١.٢٥	١.٥٠	١٩٩٠	الخليج للاستثمارات العربية \$ من ١ ، من ٢
					١.٥٠	١.٣٠	١.٥٨	١٩٩١	
					١.٢٥	١.٢٥	١.٥٠	١٩٩٢	
					١.٥٠	١.٢٥	١.٥٠	١٩٩٣	
					١.٢٥	١.٢٥	١.٥٠	١٩٩٤	
٤٤	٢٤٤٥٣٢	٣١٢٨٠	١٣.٤	٧.٠	٨٥.٠٠	٦٨.٠٠	٨٥.٠٠	١٩٩٠	الجزيرة للتأمين والسياحة \$
					٨٠.٠٠	٨٠.٠٠	٨٣.٠٠	١٩٩١	
					٩٤.٠٠	٨٠.٠٠	٩٤.٠٠	١٩٩٢	
					٩٦.٠٠	٩٤.٠٠	٩٦.٠٠	١٩٩٣	
					٩٦.٠٠	٩٦.٠٠	٩٦.٠٠	١٩٩٤	

استكمال الإصلاح الاقتصادي

وقد أقر اتفاق الإصلاح الاقتصادي بين مصر وصندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ ، كما تم الاتفاق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير على إجراءات التعاون بيننا وبينه ، والتي من أهمها تحرير الأسعار وخصخصة القطاع العام . وقد أثمرت برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ERSAP عدة إنجازات إيجابية في الاقتصاد المصري ، كما اتخذت إجراءات لتوفير شبكة الضمان الاجتماعي والتكافل للمتضررين من الآثار الجانبية لهذه البرامج - من ذوي الدخل المنخفضة ، وكان المفروض أن يستكمل البرنامج في فترة ثلاث سنوات تقريبا أي بحلول منتصف عام ١٩٩٤ . ومن سمات الإصلاح الاقتصادي في الفترة القصيرة (المقصود هنا ٣ سنوات) التركيز على الإصلاح المالي الذي يستهدف إدارة الطلب عن طريق تحقيق التوازن في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات . ومن المعتاد أن يصاحب هذا حدوث ركود اقتصادي يتمثل في ، انخفاض معدل نمو الدخل القومي ، وبطء عجلة النشاط الاقتصادي وغيرها من السمات إلى أن يتحقق ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية . وبعد ذلك يبدأ الاقتصاد القومي في المرحلة التالية وهي ، استئناف مسيرة النمو المطرد على أسس سليمة ، وقاعدة اقتصادية متينة .

ومن الممكن أن يمتد تنفيذ البرنامج المالي بعض الوقت ، إلا أنه استغرق وقتا طويلا أكثر مما ينبغي . إذ مضى إلى الآن نحو أربع سنوات ولم يستكمل إجراءاته ، ولم يتم بعد إسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية المصرية والتي تقدر بنحو

٥ مليار دولار أمريكي ، وترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة ومعاناة لا تخفى آثارها في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن ناحية أخرى ؛ بدأت تظهر في الاقتصاد المصري بعض عناصر التسخين التي تهدد مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي وإنجازاته خلال السنوات الأولى السابقة . وأهم هذه العناصر ما يلي :

الأول : تزايد الضغوط التضخمية ، واتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع بعد انخفاضه سنة بعد أخرى خلال السنوات السابقة .
الثاني : تدنى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن المعدل المنشود ، لذلك ينبغي تقييم هذه الأوضاع ، واتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتصحيح مسار الاقتصاد المصري ، وتمكينه من المضى قدما في مسار النمو المطرد .

وسوف نعرض للإنجازات التي تحققت في السنوات الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ثم نبين عناصر التسخين السلبية التي بدأت تظهر في اقتصاد مصر ، والإجراءات اللازمة لمواجهة الموقف .

الإنجازات:

أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى نتائج إيجابية ، أهمها :

- انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة : انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٧٪ قبل بداية البرنامج إلى نحو ٤٪ فقط في الوقت الحاضر ، وقد نتج هذا الانخفاض أساسا من زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة . إذ حلت ضريبة المبيعات محل ضريبة الاستهلاك ، وزادت الحصيلة من ٣ مليار جنيه سنويا إلى أكثر من ١٢ مليار جنيه في السنة الواحدة ، كما توسع نطاق فرض الضريبة ، وكذلك أعيدت صياغة الضرائب على الدخل بحيث تتجه نحو الضريبة الموحدة ، ونحو زيادة في مجموع حصيلتها . كما أن ضرائب التمتع قد زادت ، وكذا التمتع النسبية على رأس المال .

وكذلك فرضت ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية . وكل هذا أدى الى وضع أعباء إضافية على قطاعات المجتمع المختلفة : انتاجية أو استهلاكية ، محدودة الدخل أو ذات الدخل المرتفع . وتعتبر زيادة الأعباء الضريبية هي المصدر الرئيسي لتعميق الكساد المموس حالياً .

- **انخفاض معدل التضخم** : انخفض معدل التضخم - مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين - من نحو ٢١٪ في عام ١٩٩٠/٨٩ الى نحو ١١٪ في عام ١٩٩٣/٩٢ ويرجع ذلك الى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية ، واعتماد الحكومة على موارد حقيقية لتمويل العجز المتبقى من ناحية أخرى . وأهم هذه الموارد أثون الخزائن التي يقدر رصيدها القائم وغير المسدد في نهاية عام ١٩٩٤ بنحو ٤٠ مليار جنيه .

- **المديونية الخارجية** : كانت المديونية الخارجية لمصر قد تخطت حدود الأمان ، اذ بلغ حجم الدين الخارجى لمصر نحو ٥٥ مليار دولار أمريكى في نهاية الثمانينات ، وهو ما يزيد على ٢٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وكذلك زادت نسبة خدمة الدين (نسبة أقساط وفوائد الدين الى إجمالى حصيللة الصادرات) على ٦٠٪ ، فى حين أن النسبة الآمنة يجب ألا تزيد على نحو ٢٠٪ . ونتيجة الاتفاق على برنامج الإصلاح الاقتصادى تم إعادة جدولة الدين الخارجى المصرى ، وأعفيت مصر من ٥٠٪ من ديونها الخارجية الرسمية على ثلاث شرائح . ويقدر الدين الخارجى المصرى بنحو ٢٥ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٤/٩٣ .

كما تدفقت معونات مالية على مصر فى أعقاب غزو العراق للكويت ، ومن ثم انخفضت نسبة خدمة الديون الى حوالى ١٥٪ تقريبا فى الوقت الحالى .

- **استقرار سعر الصرف** : تعرض سعر صرف الجنيه المصرى للتدهور المنتظم خلال الثمانينات بمعدل يصل الى ٣٠٪ تقريبا سنويا ، وزاد سعر الدولار الأمريكى من نحو ١٣ قرشا فى عام ١٩٨٥

الى ٣٣٠ قرشا فى عام ١٩٩١ ، أى أن الدولار أصبح فى عام ١٩٩١ يعادل ٢,٥ ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٨٥ . كما كانت هناك أسعار صرف متعددة للجنيه المصرى ، وترتب على ذلك العديد من الآثار الضارة منها : صعوبة اجراء الحسابات الاقتصادية السليمة لأسعار مستلزمات الانتاج أو السلع النهائية ، كما يصعب حساب العائد على الاستثمار الجديد ، ويزيد من مخاطر تعرضها للفشل بما يؤدي الى الاحجام عن الاستثمار . كما ترتب على ذلك ، هروب المصريين من الاحتفاظ بأصول مالية مقومة بالجنيه المصرى لصالح تلك المقومة بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار . وقد عرفت هذه الظاهرة باسم « دلورة » الاقتصاد المصرى . أما منذ اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادى فقد استقر سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار ، وتحول المصريون من جديد الى الاحتفاظ بأصول مالية بالجنيه المصرى فى ضوء ارتفاع سعر الفائدة عليه ارتفاعا كبيرا - بالمقارنة لفوائد الدولار خلال الفترة السابقة .

- **الاحتياطيات الأجنبية** : لم تستطع مصر فى الماضى الاحتفاظ باحتياطيات تذكر من العملات الأجنبية ، بل كانت تعاني من عجز هذه العملات عن الوفاء باحتياجات البلاد من السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية . مما ترتب عليه معاناة المجتمع من نقص فى السلع ، وانخفاض الطاقات المستغلة فى المصانع بسبب نقص مستلزمات الانتاج . ومنذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى تم تكوين احتياطيات من العملات الأجنبية ، قدرت فى نهاية عام ١٩٩٤ بنحو ١٧,٥ مليار دولار أمريكى . والمعروف أن حجم الاحتياطيات الآمنة لأية دولة تعادل واردات ٦ شهور تقريبا ، فإذا قدرت وارداتنا فى الشهر بحوالى مليار دولار كان معنى ذلك ان احتياطياتنا الآمنة تعادل ٦ مليارات دولار تقريبا . وعلى ذلك فإن الاحتياطيات الفعلية فى مصر الآن تعادل حوالى ثلاثة أضعاف الحد الآمن . كما تعنى هذه الأوضاع : أن مصر تستطيع التدخل فى أسواق النقد الأجنبى للحفاظ على قيمة

الجنيه المصرى اذا تعرض لضغوط غير مبررة ، وكذلك تستطيع مصر مواجهة احتياجاتها من الواردات ، كما تستطيع استخدام جزء من هذا الاحتياطى للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى ؛ لئلا تتهديد الحدود الامنة لاحتياطيات العملات الأجنبية .

- انخفاض سعر الفائدة : يفضل المدخرون فى صورة اصول مالية ارتفاع أسعار الفائدة ، الا أن ارتفاعها يؤثر سلبا على الاستثمار وتوسع الأنشطة الانتاجية ، والمبدأ الذى يمكن اتباعه فى هذا الصدد - فى ظل الإصلاح الاقتصادى - هو عدم سلبية سعر الفائدة الحقيقى ، وبالتالي يعتمد سعر الفائدة الاسمى على معدل التضخم المشاهد فى الاقتصاد القومى .

ومع انخفاض معدل التضخم انخفض سعر الفائدة الاسمى على الجنيه المصرى ، فبعد أن ارتفع الى نحو ٢٠٪ سنويا على أنون الخزنة فى عام ٩٢/٩١ أصبح الآن نحو ١٠,٥٪ سنويا ، ومن الطبيعى أن تنود أسعار الفائدة الأخرى حول هذا المعدل ، وبشكل هذا الانخفاض حافزا على مزيد من الاستثمار فى مجالات : الصناعة والزراعة والخدمات .

- نمو الصادرات الصناعية : يعتبر انخفاض سعر الصرف من اكبر حوافز التصدير ، وقد واكب انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ، والقضاء على تعددية أسعار الصرف مع استقرارها - زيادة الصادرات الصناعية المصرية وخاصة من الأثاث والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والكيميائية . وبلغت حصيلة الصادرات فى عام ٩٢/٩١ نحو ٣٦٣٣,٥ مليون دولار الا أنه مع ثبات سعر الصرف منذ ذلك الحين نجد أن حصيلة الصادرات قد اتجهت نحو الانخفاض ، إذ بلغت ٣٤١٦,٧ مليون دولار فى ٩٢/٩١ ثم ٣٠٦٤,٨ مليون دولار فى ٩٣/٩٤ . ويلاحظ أن رصيد المعاملات الجارية قد انخفض ايضا من نحو ٣٧٥٢,٦

مليون دولار فى عام ٩١/٩٢ الى نحو ٢٨٥٧,١ مليون دولار فى عام ٩٣/٩٤ .

وإذا تم استبعاد التحويلات من المعاملات الجارية نجد أن رصيد المعاملات الجارية لميزان المدفوعات قد حقق عجزا قدره ١٠٠٨,٣ مليون دولار فى عام ٩١/٩٢ ، ارتفع الى ٤١٣٦,٤ مليون دولار فى عام ٩٣/٩٤ .

وإذا كانت هناك محاذير من تخفيض سعر الصرف لتشجيع الصادرات ، بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع الغذائية وأثر ذلك على محدودى الدخل ، فإنه يلزم استخدام حوافز أخرى لتشجيع الصادرات ، ووقف الضعف الخفى الذى بدأ يظهر فى ميزان المدفوعات .

المحاذير :

بالرغم من التغيرات الايجابية للإصلاح الاقتصادى فإن هناك بعض المحاذير التى بدأت تهدد الاقتصاد المصرى ، ويجب العمل على تداركها استكمالا لمسيرة الإصلاح الاقتصادى ، ثم الانطلاق بمعدلات نموه . وأهم هذه المحاذير ما يلى :

الضغوط التضخمية : هناك تعدد فى تقديرات أرقام معدل التضخم فى مصر ، ويحدث هذا فى كثير من الدول نتيجة لتعدد مصادر الاحصاء وطرق حسابها . ولسنا هنا بصدد التعرض لأى المصادر أكثر دقة ، إذ أن ما يهمنا هو اتجاه هذا المعدل مع ثبات طريقة الحساب .. وباتباع ذلك يعتقد أن بعض الضغوط التضخمية قد بدأت فى التراكم فى الاقتصاد المصرى . وأخذ الرقم القياسى للأسعار اتجاها فى الصعود بعد اتجاهه النزولى ، ويتوقع أن يزيد هذا الاتجاه مع تحرير أسعار بعض الخدمات ، وخاصة خدمة الاسكان .

ومن ناحية أخرى فإن الأوزان المستخدمة حاليا فى بناء الرقم القياسى لأسعار المستهلكين أصبحت غير ممثلة لنمط انفاق الأسرة

المتوسطة في مصر ، وإذا تم تعديل هذه الأوزان - وباستخدام الأسعار الحالية - يتوقع أن يبلغ معدل التضخم لعام ١٩٩٥/٩٤ حوالي ١٥٪ . وهذا الأمر يتطلب إجراءات ، من أهمها :

الأول : تعويض فئات الدخل المحدود عن هذا الارتفاع في تكلفة المعيشة وخاصة أولئك الذين لا تتغير دخولهم بتغير المستوى العام للأسعار .

الثاني : اتخاذ إجراءات تقضى على هذه الضغوط التضخمية وتعمل على خفض معدل ارتفاع الأسعار في المستقبل .

معدل النمو : امتدت فترة الإصلاح المالى لمدة أطول مما ينبغي وانخفض خلالها معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى مستوى يقل عن معدل نمو السكان ، فيقدر الأخير بنحو ٢,٢٪ سنويا ، فى حين لم يتعد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ١٪ سنويا . ومعنى هذا أن متوسط مستوى معيشة الفرد المصرى تنخفض سنة بعد أخرى عما كانت عليه بنسبة تقترب من ١,٢٪ سنويا . ويرجع السبب فى ذلك إلى : أن التدرج فى الإصلاح الاقتصادى كان أبطأ من المعدلات المفروضة ، ولم يتسارع بمرور السنين . ولا يخفى أن كثيرا من الأضرار الاجتماعية المشاهدة حاليا يعود جزء كبير منه إلى تباطؤ معدل النمو ، ومن ثم يجب الإسراع فى استكمال إجراءات برنامج الإصلاح المالى كى تدخل مصر فى المرحلة التالية وهى مرحلة النمو الاقتصادى المطرد . وهذه المرحلة تؤدى إلى تحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ؛ الذى أصبح ضروريا لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى الذى يهدده ارتفاع معدل البطالة ، وصعوبة مواجهة تكلفة المعيشة وخاصة من الطبقة المتوسطة التى تعتبر حجر الزاوية فى تقدم المجتمع .

العيب الضريبي : سبق القول بأن تحسن مؤشرات الموازنة العامة للدولة جاء نتيجة زيادة حصيلة الضرائب أساسا . كما أن الضرائب قد زادت بدرجة كبيرة بحيث أصبحت مثبطة للاستثمار ، وتؤدى إلى العزوف عن العمل خاصة من فئة المنظمين .

كما يسبب ارتفاع الضرائب هجرة بعض الشركات ومكاتب التمثيل الأجنبية إلى خارج مصر ، مما يصعب أن تصبح مصر المركز المالى والتجارى الذى يليق بها فى المنطقة .

ويجب إعادة النظر فى معدلات الضرائب وأوعيتها وإعادة صياغتها ، بما يؤدى إلى تشجيع الاستثمار والاقترام على العمل حتى تنتهى إلى زيادة الانتاج . بيد أن هذا الخفض فى معدلات الضرائب سوف يؤدى إلى زيادة الحصيلة وليس نقصها ، أى أنه من المقدر أن مرونة حصيلة الضرائب أكبر من واحد صحيح بالنسبة لمعدل الضرائب . ولا توجد دراسات تطبيقية عن هذه المرونة فى مصر ، إلا أن ما يدعم ذلك هو زيادة حجم الاقتصاد الخفى ، والتهرب من دفع الضرائب وتجنبها نظرا لارتفاع سعر الضريبة . أما فى ظل المعدلات المعقولة فإن هذا التهرب سوف يقل كثيرا .

العجز الجارى فى ميزان المدفوعات : سبق أن حساب المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات قد أظهر عجزا متزايدا فى السنوات الأخيرة - وذلك بعد استبعاد التحويلات - ويرجع هذا أساسا إلى عدم نمو الصادرات المصرية بالقدر الكافى ، مع جمود الواردات عند مستوياتها تقريبا ، واستمرار هذا الوضع يهدد بتآكل احتياطيات العملات الأجنبية ، ويؤدى إلى إضعاف قيمة الجنيه المصرى ومن الجدير بالذكر أن أحد أسباب انهيار عملة المكسيك فى الآونة الأخيرة يرجع فى جزء منه إلى استمرار عجز المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات المكسيكى ، مع عدم اتخاذ أى إجراءات لعلاجها .

الإجراءات المقترحة : إن الإصلاح الاقتصادى ليس نواة مكونا من جرعة واحدة تنصلح بعدها أحواله وتستقيم مؤشرات ، ولكنه سياسات مستمرة متجددة تتحدد على ضوء مسار الاقتصاد القومى . وليس ذلك قاصرا على الدول النامية التى تعاني من اختلالات هيكلية وتشوهات جذرية فى اقتصادها فحسب ، بل ينطبق أيضا على الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع ، والتى تسارع إلى تغيير سياساتها المالية والنقدية

النظر عن مصدر الدخل . ويعتقد أن هذا غير متحقق حاليا في نظامنا الضريبي .

- استخدام الاعفاءات الضريبية بطريقة انتقائية وليس بصورة موحدة ، مع اقتصارها على الأنشطة الحيوية والتي تحقق نفعا حافيا للاقتصاد الوطنى .

- تخفيض معدلات الضرائب على الدخل (المرتبات والأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ... الخ) وذلك بعد فرض ضريبة المبيعات ، وتعميمها على معظم السلع والخدمات .

- إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الوسيطة والاستثمارية تشجيعا للإنتاج والتصدير والاستثمار .
فال فلسفة الرئيسية وراء ضريبة المبيعات بصورة عامة هى الحد من الانفاق النهائى ، وليس مجرد الجباية . ولذلك لا ينبغي أن تعتمد هذه الضريبة إلى خارج السلع والخدمات التى تستهلك بصورة نهائية .

- إعادة النظر فى الضرائب غير المباشرة التى تحد من الاستثمار ، وفى مقدمتها الضريبة النسبية على رأس المال ورسوم التكلفة على كثير من المعاملات .

٢ - سعر الفائدة :

مع اتجاه معدل التضخم نحو الارتفاع - كما سبق ذكره - فإن الاجراء الأمثل لمحاربه هو رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى بحيث يقضى على الضغوط التضخمية . وتزيد الحاجة إلى هذا الاجراء فى الفترة الحالية بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

- اتجاه سعر الفائدة على الودائع الدولارية نحو الارتفاع ، بحيث انخفض الفارق بين سعر الفائدة على الجنيه المصرى وعلى الدولار إلى نحو ٣٪ بعد أن كان أكثر من ١٢٪ وهذا الاتجاه يهدد بعودة الدلورة فى الاقتصاد المصرى من جديد .

- هناك من الظروف ما لا يشجع على تخفيض قيمة الجنيه المصرى

والتجارية لهدف أو لآخر ، مثل : محاربة التضخم أو رفع معدل النمو والقضاء على البطالة وغيرها ، ومن ثم يخطئ من يظن أن الاجراءات الاقتصادية تؤخذ مرة واحدة ثم تتوقف . وإنما تحتاج إلى اجراءات سريعة تقضى على المحاذير التى يواجهها الاقتصاد المصرى حاليا . وغنى عن القول : أن هذه الاجراءات تشكل حزمة متكاملة يجب التحرك فى جميع اتجاهاتها بالنسب التى تتلاءم مع العلاج الناجح للمظاهر السلبية التى بدأت تسيطر على الاقتصاد المصرى . وأهم هذه الاجراءات تشمل :

١ - السياسة المالية :

من الضرورى إعادة النظر فى السياسة المالية المتبعة حاليا من زاويتى الانفاق العام والإيرادات العامة .

فى جانب النفقات : فى ضوء شروع الدولة فى الخصخصة ، وترك جانب ملموس من النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والاتجاه إلى السلام بالمنطقة - يجب إعادة النظر فى اجمالى النفقات العامة . وكذلك فإن أولويات النفقات العامة تحتاج إلى إعادة نظر جذرية إذا أخذنا فى الاعتبار العوامل التى تسبب النمو المطرد فى الدول المختلفة ، والتى تركز كثيرا على التعليم والصحة . وما ينفق عندنا على الصحة أو التعليم يقل كثيرا عن المتوسط العام لقارة افريقيا ، فضلا عن دول أوروبا أو اليابان .

فى جانب الإيرادات : يحتاج نظام الضرائب إلى إعادة نظر شاملة من عدة زوايا ، أهمها :

- مدى تحقيق العدالة الرأسية والأفقية بين الخاضعين للضرائب . والمقصود بالعدالة الرأسية هو أن أصحاب الدخل الأكبر يدفعون قدرا أكبر من الضرائب . والعدالة الأفقية هى أن يؤدي الأفراد المتساوون فى الظروف الأخرى والدخل ذات القدر من الضرائب بغض

٤ - برنامج الخصخصة :

من المسلم به أن عملية الخصخصة معقدة وطويلة الأجل ، إلا أن المعدل الذى نسير به ببطء أكثر من اللازم ولذلك يجب الإسراع فى تنفيذه ، خاصة بعد إقبال المصريين على شراء الأسهم التى تطرح للبيع ، والتى تغطى بنسبة ١٠ أضعاف أكثر من الكميات التى طرحت فى السوق خلال الشهور الماضية .

٥ - برنامج طموح للمناطق الجديدة :

يبلغ عدد السكان المقدر فى عام ٢٠٢٠ نحو ٩٠ مليون نسمة ، وامتصاص هذا العدد بكفاءة يقتضى زيادة الرقعة المستغلة من أرض مصر . وهذا يتطلب فتح مناطق جديدة فى الساحل الشمالى والبحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربية والشرقية ، ويجب أن يقتصر دور الحكومة على مد البنية الأساسية لهذه المناطق . أما عن مشكلة التمويل ، فإنه يمكن تمويل هذه الأنشطة من الاحتياطيات الزائدة بطريقة لا تؤثر سلباً على توازن الموازنة العامة للدولة .

هذه هى أهم الاجراءات التى نستطيع بواسطتها الحد من اختلال مسار الاقتصاد المصرى الذى بدأ فى الظهور حديثاً ، كما أن هذه الاجراءات تعطى اشارات قوية للأقدام على مزيد من الاستثمار ، وتبعث على التفاؤل فى نفوس مختلف قطاعات المجتمع . وهذا التفاؤل بالنسبة للمستقبل يعتبر محركاً رئيسياً لتقدم المجتمعات وازدهارها .

الخلاصة :

- حقق الاقتصاد المصرى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما بين ٩١ و ٩٤ انجازات كبيرة أهمها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ، وخفض معدل التضخم والمديونية الخارجية ، واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى ، مع تكوين احتياطيات ملموسة من العملات الأجنبية .

- بدأت بعض المحاذير فى الظهور يخشى معها تآكل انجازات

فى المرحلة الحالية مقابل الدولار . وفى ظل اتفاقيات الجات الجديدة وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية ، فإن تحجيم الطلب على العملات الأجنبية - منعا من تآكل احتياطيات البنك المركزى من تلك العملات - يقتضى رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى .

٣ - الإصلاح الادارى :

تعانى قطاعات الانتاج معاناة بالغة من التعقيدات الادارية التى تعوق زيادة الانتاج وتمنع توسع الاستثمار . ويخشى المجتمع بالشكوى من البيروقراطية . وبالرغم من تخفيف غلوائها إلا أنها مازالت جاثمة على أنفاس الانتاج والاستثمار . وأصبح الموظف العام بصورة عامة معوقاً بدلاً من أن يكون مشجعاً وخادماً للمتعاملين مع الأجهزة الحكومية . ولكى يتم الإصلاح لابد من أمرين رئيسيين ، هما :

الأول : اختصار القوانين المنظمة للأعمال حيث توجد ترسانة قوانين يصعب الاطّلاع بها ، وتتيح الفرصة لتدخل أجهزة عديدة فى مجال الأعمال بطريقة لا تتناسب مع طبيعتها . ولذلك نحتاج إلى ثورة تشريعية تؤدى إلى اختصار عدد هذه القوانين وتنقيتها وجعلها مواكبة للعصر الذى نعيش فيه . كما أننا نحتاج إلى وضوح الاجراءات الواجبة الاتباع ، مع تبسيطها إلى أكبر درجة ممكنة .

الثانى : تضخم حجم الجهاز الادارى للدولة بدرجة كبيرة ، تزيد عن المقبول والمقصود . ولا يمكن اتخاذ اجراءات جذرية دفعة واحدة ، ولكن يلزم إعداد خطتين للإصلاح الادارى : احدهما قصيرة الأجل ، والاخرى طويلة الأجل . وفى الأولى يجب التوقف عن زيادة أعداد الجهاز الادارى الحالى ، إذ زادت أعداد الموظفين خلال السنوات القليلة الماضية زيادات كبيرة ، بالرغم من محاولات وقف التعيين . أما الخطة طويلة الأجل فتقوم على أساس فتح مجالات إنتاجية جديدة تمتص الأعداد الجديدة التى تدخل سوق العمل بالإضافة إلى امتصاص جزء من الجهاز الادارى الحالى . وهذا يستوجب إعادة النظر فى سياسات التعليم بما يساعد على تحقيق هذه الأهداف .

تكون هناك أية زيادة في عدد العاملين بالحكومة .

* وضع خطة طويلة الأجل لمزيد من النموذجي الكثافة اليدوية العالية بحيث يمتص جزءاً من العمالة الحكومية الحالية ، بالإضافة للوافدين الجدد الى سوق العمل .

* انجاز تصفية القوانين المؤثرة في الحياة الاقتصادية ، وتبسيط إجراءات التعامل والتقاضى .

* الاسراع ببرنامج الخصخصة على ضوء الاقبال المتزايد على شراء الأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال التي تطرح بالسوق .

* البدء في تنفيذ برنامج طموح لزيادة المستخدم من مساحة مصر مما يتطلب فتح مناطق جديدة في سيناء والبحر الأحمر ، والصحراء الشرقية والغربية ، والساحل الشمالى ، وجنوب الوادى ، على أن يركز دور الحكومة على تنفيذ التخطيط والبنية الأساسية بتمويل من الاحتياطي المتراكم ، وبما لا يائثر سلباً على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

* أن تكون المزايا التي تمنح للمستثمرين في مصر متفوقة على تلك التي تمنحها الدول الأخرى ، وخاصة بالمنطقة ، وذلك لتحقيق هدفين هما : عدم تسرب المستثمرين المصريين الى خارج البلاد ، سعياً الى مزايا أفضل ، وجذب المشروعات الاستثمارية الخارجية التي تفريها التيسيرات الممنوعة .

* أن تمثل جميع الجهات التي تصدر الموافقات بتخصيص أراضي المشروعات الاستثمارية - في لجنة الموافقات بالهيئة العامة للاستثمار ، حتى يمكن إصدار الموافقات النهائية دون الرجوع الى جهات أخرى ، وذلك تحت شعار : أن أرض مصر واحدة ، وينبغي أن يحكم التصرف فيها تشريع واحد ؛ تطبيقه جهة واحدة . الأمر الذي يحقق سرعة الإجراءات ، ويكفل عدم تسرب المستثمرين الى بلاد أخرى .

* عدم فرض أية رسوم مقابل الخدمات المختلفة ، وخاصة في مجال الاستثمار ، الا بتشريع خاص يحدد هذه الرسوم .

السنوات الأولى لبرنامج الإصلاح ، أهمها : زيادة الضغوط التضخمية ، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وزيادة الأعباء الضريبية ، وتزايد عجز المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات باستبعاد التحويلات .

- تقتضى هذه الأوضاع ادخال اجراءات تصحيحية في مجالات السياسة المالية والنقدية والإصلاح الإدارى والاستثمار .

- تهدف هذه الإجراءات في المقام الأول إلى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي بما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصر .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

* إعادة النظر في اجمالى النفقات العامة على ضوء اتباع الحكومة لسياسة الخصخصة ، وكذلك في أولويات النفقات العامة ، لاعطاء مزيد من الأهمية لكل من الانفاق على التعليم والصحة .

* تعديل النظام الضريبي بحيث يحقق العدالة .

* أن تكون هناك إعفاءات ضريبية عامة لجميع المشروعات الاستثمارية ، ثم تقرر الاعفاءات الانتقائية على أسس جغرافية ونوعية ، باعتبارها إعفاءات إضافية لدفع عجلة الانتاج وتشجيع الصادرات .

* تخفيض معدلات الضرائب على الدخل حفزاً لمزيد من الانتاج والاقدام على العمل .

* إعادة النظر في ضريبة المبيعات المفروضة على مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية .

* رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى كاجراء يحافظ على احتياطات العملة الأجنبية .

* وضع خطة قصيرة ومتوسطة الأجل للإصلاح الإدارى بحيث لا

الانتاج الزراعى والرى

والحفاظه عليها من التلوث ، وما هى السياسة التى تتبعها لزيادة حمه مصر من مياها النيل لتواجه الزيادة فى عدد السكان ، وللوفاء باحتياجات التنمية الزراعيه والصناعيه المتواصله . وهو امر ليس بالسهل ، فإن تسع دول أخرى تشترك معنا فى هذا النهر العظيم ، ومشايخ زيادة حمه مصر من مياها النيل تقع خارج مصر فى دولة أو أكثر من هذه الدول .

هيدرولوجية نهر النيل :

بين أنهار العالم الكبرى يعتبر نهر النيل أطولها جميعا ، والرابع فى مساحة حوضه ، والتاسع فى حجم الماء الذى يحمله . والجدول الآتى يوضح معلومات عن الأنهار العشرة الكبرى فى العالم .

اسم النهر	الطول كم	مساحة الحوض كم ²	التصرف السنوى مليار م ³
١- النيل	٦٨٧٥	٢,١٠٠,٠٠٠	٨٤
٢- الامازون	٦٧٠٠	٧,٠٥٠,٠٠٠	٣٠٠٠
٣- الكونغو	٤٧٠٠	٢,٧٠٠,٠٠٠	١٤٠٠
٤- هوانج هو	٤٦٣٠	٧٧٠,٠٠٠	٢٠٠
٥- ميكونج	٤٢٠٠	٧٥٥,٠٠٠	٤٠٠
٦- النيجر	٤١٠٠	١,٨٩٠,٠٠٠	١٨٠
٧- المسيسيبي	٣٩٧٠	٢,٢٢٠,٠٠٠	٦٠٠
٨- الدانوب	٢٨٠٠	١,١٦٢,٠٠٠	٢٠٠
٩- زاخيراى	٢٧٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠
١٠- الراين	١٣٢٠	١,١٦٢,٠٠٠	٨٤

ويتغذى النيل من الأمطار التى تسقط على منابعه فى هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية . كما أن هناك مصدرا آخر وهو حوض بخر الغزال ، إلا أنه قليل الأيراد بالمقارنة بالمصدرين الرئيسيين السابقين .

نهر النيل والسياسات المائية

اهتم المجلس منذ وقت مبكر بإعداد دراسات موسعة عن نهر النيل ، شملت جميع مايتجهل بهذا الشريان الحيوى لمصر وحضارتها ومستقبلها ، وكان من بين هذه الدراسات : استراتيجيه مياها النيل ، السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠ ، حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياها النيل ، وسائل تدارك الفواقد عن مياها النيل ، سياسة حمايه نهر النيل من التلوث .

وقد استندت التطورات المحلية والاقليميه والعالميه ، واحتمالات الصراع من أجل المياها - تحديث هذه الدراسات وجمع عناصرها فى كل واحد ، مع اضافة الجديد فى هذا المجال . كما كان من أهم بواقع هذه الدراسة : بالوحد من كثرة الحديث فى الفترة الأخيرة عن أزمات المياها فى بعض أقطار المناطق الجافه وتشببه الجافه . وتزايد عدد السكان ، ومحدودية الموارد المائية من حيث الكم ، وتدنس صفاتها من حيث الكيف - مما يبرز خطورة هذا الموضوع ، وينذر بأن تكون الحروب فى القرن القادم من أجل المياها .

ولما كانت مياها النيل تمثل ٩٥% من موارد مصر المائية ، فجدير بنا أن نبحث - من وقت لآخر - موقفنا المائى ، لنحدد كيف نستخدم نصيبنا من مياها النيل ، وما الوسائل الكفيله بترشيد استخدام هذه المياها .

مناخ النيل من الهضبة الاستوائية :

تضم مناخ النيل من الهضبة الاستوائية الأحواض الآتية :

حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا :

وتتجمع مياههما في نيل فيكتوريا ، وتبلغ مساحة بحيرة فكتوريا ٦٧٦٠٠ كم^٢ ، ومساحة حوضها بما فيه البحيرة ٢٦٢٠٠٠ كم مربع . وتشترك في هذا الحوض : دول تنزانيا وأوغندا وكينيا وبوروندي ورواندا ، ومعدل سقوط الأمطار على البحيرة ١٠٥٠ م في العام ، وعلى الحوض ١٠١٥ م في العام .

وتغذى بحيرة فكتوريا من مجموعة من الروافد ، أهمها نهر كاجيرا . ويبلغ مجموع المياه الداخلة إلى البحيرة والأمطار الساقطة عليها ١٠٨ مليارات م^٣ في العام ، وكمية التبخر من سطح البحيرة ٨٤ ، ٥ مليار م^٣ في العام ، أي أن صافي إيراد النيل من البحيرة ٢٣ ، ٥ مليار م^٣ في العام .

وتوزيع هذا الإيراد وفق مساهمة كل دولة فيه كالآتي :

تنزانيا	١٦,٢
أوغندا	١١,٨
كينيا	٣,٢
بوروندي	١,٢
رواندا	١,-

المجموع ٢٣,٥ مليار م^٣ / السنة

ومن بحيرة فكتوريا يخرج نيل فيكتوريا مارا فوق شلالات ريبون التي تسقط المياه فوقها نحو خمسة أمتار ، ثم شلالات أوين وتسقط المياه فوقها نحو خمسة عشر مترا . وفي أوائل الخمسينات من هذا القرن اشتركت مصر وأوغندا في إقامة سد أوين للارتفاع بجملة السقوط بين سطح البحيرة وخلف الشلالات والمقدر بحوالي عشرين مترا لتوليد الكهرباء ، كما يستعمل هذا السد أيضا للتخزين بالبحيرة كجزء

٦٠

من مشروع التخزين بالبحيرات الاستوائية - مكملا لمشروعات منطقة بحر الجبل .

وتنحدر المياه بعد ذلك فوق جملة شلالات أخرى إلى أن يصل إلى بلدة نمسا جالي على بعد نحو ٨٠ كم من مخرج بحيرة فيكتوريا ، ثم تصب مياه نيل فيكتوريا في بحيرة كيوجا .

ويبلغ سقوط المياه بين البحيرتين نحو (١٠٢ متر) عند نمسا جالي ، ثم بسقوط منسوب المياه حوالي مترين بين نمسا جالي ومخرج كيوجا عند ماسندي بورت في مسافة حوالي (١٤٠) كيلو متر .

وتبلغ مساحة بحيرة كيوجا نحو (٣٧٥٠) كم^٢ ، وتحيط بها مستنقعات تبلغ مساحتها نحو (٢٥٠٠) كم^٢ وتقدر كمية الأمطار التي تسقط على سطح البحيرة والمستنقعات بنحو (٨) مليار م^٣ في العام ، وكمية الأمطار على سطح حوض البحيرة بنحو (١١) مليار م^٣ في العام ، وكمية الفاقد بالتبخر من سطح البحيرة والمستنقعات (٢٠) مليار م^٣ ، ومتوسط التصريف الداخل إلى البحيرة (٢٣ ، ٥) مليار م^٣ في العام ، وخارج منها (٢٢ ، ٥) مليار م^٣ في العام .

وفي خروج نيل فكتوريا من بحيرة كيوجا عند ماسندي بورت يسير في مجرى طبيعي قليل الانحدار مسافة (٨٠) كم حتى نقطة كامديني ، وبعد ذلك تنحدر مياهه فوق عدة شلالات - تنتهي بشلالات مرشيزون على مسافة ٨٤ كم من كامديني .

ويبلغ مجموع السقوط بين منسوب مياه بحيرة كيوجا عند ماسندي بورت ومدخل بحيرة البورت نحو (٤١٠) مترات .

بحيرة جورج : تتغذى بحيرة جورج من عدة روافد ، تنبع من الميول الشرقية لجبال رونزوري متجهة جنوبا لتصب في شمال البحيرة ، بالإضافة إلى بعض روافد تنبع من مرتفعات جنوبية متجهة شمالا وتصب في جنوب البحيرة . وتخرج من بحيرة جورج قناة كازنجا لتصل إلى بحيرة انوار ، ويتغير معدل الدخل المائي في البحيرتين باختلاف

شدة الأمطار شرق وغرب حوضيهما - مما يجعل منسوب إحداهما أطول أو أعلى من الأخرى ، ويتسبب ذلك في انعكاس اتجاه سير المياه في قناة كانجا .

بحيرة ادوارد : تتغذى من عدة روافد تنبع من الميول الغربية لجبال رونزوى ، بالإضافة إلى روافد أخرى تأتي من مرتفعات غرب البحيرة ، وتبلغ مساحتها سطح البحيرة ٢٢٠٠ كم^٢ ، ومساحة حوضها ١٢٠٠ كم^٢ ، ومعدل الأمطار ١,٣٦٥ متر في العام ومعدل التبخر ١,٢٠٠ متر في العام ، ومتوسط التصريف عند مخرج البحيرة في نهر سمليكي ٢,٢ مليار م^٣ في العام ، وهذا النهر هو المخرج الوحيد لبحيرة ادوارد ، ويتغذى في طريقه إلى بحيرة مويوتو من الجانب الشرقي من عدة روافد تنبع من الميول الغربية لجبال رونزوى ومن الجانب الغربي من روافد أخرى تنبع من مرتفعات تحد حوض السمليكي غربا ، وطول نهر سمليكي ٢٥٠ كم ، وتصريفه السنوي نحو ٣,٩ مليار م^٣ ، يصبها في بحيرة مويوتو (البرت) .

بحيرة مويوتو (البرت) : تتغذى هذه البحيرة من نيل فكتوريا الذي يصب في طرفها الشمالي ، ونهر سمليكي الذي يصب في نهايتها الجنوبية ، وتصب فيها روافد صغيرة أخرى من الجانبين الشرقي والغربي ، ومساحة البحيرة ٥٣٠٠ كم^٢ ، ومتوسط تصريف نيل فكتوريا عن مصبه في البحيرة ١٩,٨ مليار م^٣ في العام ، ومتوسط تصريف نهر سمليكي ٣,٩ مليار م^٣ في العام ، ومتوسط التصريف الخارج من البحيرة ٢٢,٧ مليار م^٣ في العام .

نيل مويوتو (البرت) : يعرف النهر من مخرج بحيرة البرت حتى بلدة نيمولي عند الحدود الجنوبية لجمهورية السودان (مسافة ٢٢٥ كم) بنيل مويوتو (البرت) ، وعلى جانبي النهر في هذه المسافة مستنقعات وابتداء من بنجولي يعرف النهر ببحر الجبل ، وتنحدر مياهه فوق شلالات (فولا)

على بعد سبعة كيلومترات شمالي نيمولي ، ويصب فيه في الجانب الايمن راغد (اسوا) على بعد نحو ٢٠ كم من بنجولي .

ويقدر التصريف المتوسط لروافد السيول بين نيمولي ومنجلا مسافة ٢١٣ كم بنحو ٣ مليارات م^٣ في العام ، ويبلغ مجموع التصريف المتوسط عند منجلا من مياه الهضبة الاستوائية ومياه السيول ٢٦,٠ مليار م^٣ سنويا .

وشمالي منجلا يدخل بحر الجبل في منطقة مستنقعات تعرف بمنطقة السدود ، يفقد فيها النهر حوالي نصف إيراده بين منجلا وبداية النيل الأبيض عن طريق فرعيه بحر الجبل وبحر الزراف ، إذ يبلغ مجموع تصرفهما المتوسط عند مصبيهما في النيل الأبيض ١٤ مليار م^٣ في العام .

حوض بحر الغزال :

يتأخم هذا الحوض في الجنوب الحدود بين السودان وزائير ، وفي الجنوب الغربي الممتد بين السودان وأفريقيا الوسطى ، وبين هذه الحدود وتلك تنبع عدة نهيرات تتجه نحو مستنقعات بحر الغزال الواقعة في الشمال الشرقي للحوض .

وتقدر مساحة حوض بحر الغزال بحوالي ٥٢٦٠٠٠ كم^٢ ، ويبلغ معدل الأمطار ١,٢٠٠ متر في العام عند الحدود الجنوبية ، وينخفض إلى ٠,٣٠٠ متر في العام بالمنطقة الشمالية من الحوض ، وأهم نهيرات حوض بحر الغزال هي : بحر العرب ونهر لول ونهر الجود ، وجميعها تصب في مستنقعات بحر الغزال الذي يعبر - في طريقه إلى مصبه ببحيرة (نو) - منطقة مستنقعات تضيع فيها معظم مياهه ، ولا يصل منها إلى النيل سوى نحو ٠,٥ مليار م^٣ في العام .

مناخ النيل من الهضبة الاثيوبية :

تمثل روافد النيل الاثيوبية - وعددها ثلاثة أحواض - ١٢٪ من مساحة حوض النيل الاجمالية أي نحو ٣٦٠ ألف كم^٢ ، ويساهم في

ايراده المائى الكلى بنحو ٨٤٪ من جملة أى نحو ٧٠,٥ مليار م٣ عند اسوان . أما عن المطر فى اثيوبيا فهناك فصلان أساسيان : الفصل الجاف ويبدأ من أكتوبر حتى مايو من كل عام ، مع وجود أمطار متناثرة أحيانا خلال هذا الفصل . أما الثانى وهو الموسم المطير فيبدأ من أوائل شهر يونيو ويمتد حتى شهر سبتمبر ويبلغ ذروته عادة فى شهر اغسطس .

ويأتى المطر خلال الموسم المطير نتيجة للرياح الموسمية من المحيط الاطلنطى ، وبكميات قليلة جدا من المحيط الهندى فى أوائل الموسم عادة . ويبلغ معدل المطر فى حوض النيل الأزرق والمطيرة ١٢٥٠ مم فى السنة ، وفى منطقة حوض نهر البارو الرافد الأساسى للسوبات يبلغ ١٥٠٠ مم فى السنة .

حوض نهر السوبات : يتغذى نهر السوبات من فرعين رئيسيين هما نهر البيبور ونهر البارو ، وبعد التقائهما يكونان مجرى نهر السوبات الذى يلتقى بالنيل الأبيض بعد مسافة ٢٥٠ كيلو مترا من التقاء الفرعين .

وتتبع الروافد الشرقية لنهر البيبور وروافد الأحباس العليا لنهر البارو من الجانب الجنوبى لجبال اثيوبيا المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية السودان . ويمر نهر البارو ببلدة جامبيل على بعد نحو ٢٠٠ كم أمام ملتقى نهري البارو والبيبور ، ويبلغ مجموع تصرف البارو والبيبور فى السنة ١٢,٤ مليار م٣ ، ومتوسط التصريف السنوى للسوبات عند الناصر - على بعد نحو ٤٠ كم من ملتقى الفرعين وعلى بعد ٢٠٥ كم من مصب السوبات - ١٢,٩ مليار م٣ فى العام .

ويبلغ متوسط تصرف نهر السوبات عند حلة دوليب بالنيل الأبيض - على بعد ٩٢ كم جنوب ملاكال - ١٢,٦ مليار م٣ فى العام .

حوض النيل الأزرق : يقع الحوض المغذى للروافد العليا للنيل الأزرق فى الجزء الشمالى من جبال اثيوبيا ، وتغذى مياه هذا الحوض بحيرة

تانا والروافد التى تصب فيها ، كما تغذى الروافد التى تصب فى النيل الأزرق مباشرة فى المسافة بين مخرجه من بحيرة تانا إلى الروشيد والتى تبلغ نحو ٩٠٠ كم . وتقدر مساحة بحيرة تانا بحوالى ٣١٠٠ كم٢ .

وينحدر النيل الأزرق انحدارا شديدا ، فمنسوب المياه المتوسط عند مخرجه من البحيرة ١٨٤٠ مترا فوق سطح البحر ، يهبط إلى ٥١٠ متر عند قاما كما على حدود السودان وعلى بعد ٨٠٠ كم ، ثم إلى منسوب ٤٤٠ عند الروصيرص على بعد ٩٤٠ كم من البحيرة ، ثم إلى منسوب ٣٧٢ متر عند مقياس الخرطوم .

ويقدر التصريف المتوسط الخارج من بحيرة تانا بنحو ٣,٨ مليار م٣ فى السنة ، والمتوسط المقابل عند الروصيرص بنحو ٥٠,٢ مليار م٣ / السنة ، أى أن متوسط المكتسب فى الطريق من الروافد الأخرى ٤,٤ مليار م٣ / السنة .

وفى المسافة بين سنار والخرطوم يتغذى النيل الأزرق ايضا من الميول الشمالية لجبال اثيوبيا بواسطة راندييه الدندر والرهد ، ويبلغ متوسط التصريف السنوى للأول ٣,٠٠ مليار م٣ ، والثانى ١,٠٠ مليار م٣ .

ويصب النيل الأزرق فى النيل الرئيسى عند الخرطوم على مسافة ٦٢٠ كم من الروصيرص ، ويبلغ متوسط تصرفه عند الخرطوم ٤٩,٦ مليار م٣ سنويا .

والنيل الأزرق نهر عنيف شديد الاندفاع فى موسم فيضانه . ولذلك قويت مياهه على حمل الصخور المفتتة من الهضبة الاثيوبية واليه ، وإلى نهر العطيرة يرجع الفضل فى تكوين الدلتا . وحين يرتفع النيل الأزرق سريعا يعمل على رد مياه النيل الأبيض وتخفيض تصرفه ، حيث لا يأخذ فى الازدياد إلا عندما يبدأ النيل الأزرق فى الهبوط .

- حوض نهر العطيرة : ينبع نهر العطيرة من الهضبة الاثيوبية على

بعد ٥ كم شمال محطة الحسنيات ويفقد النهر في هذا الحبس نحو ١,٢ مليار م٣ سنوياً .

النيل الرئيسى خلف العظيرة :

يقاس تصرف النيل الرئيسى عند دنقله التى تبعد حوالى ٧٦٠ كم خلف مصب العظيرة ، ويقدر متوسط التصرف السنوى عند دنقله بنحو ٨٥,٦ مليار م٣ سنوياً (متوسط السنوات من ١٩١٢ - ١٩٧٣) . ويجرى النهر خلف دنقله إلى الشمال ثم ينحرف إلى الشرق ثم إلى الغرب ثم مرة أخرى إلى الشرق ثم يتجه شمالاً إلى وادى حلفا ، ويبلغ طول هذا الحبس حوالى ٤٥٠ كم ، ويقدر الفاقد من هذا الحبس بنحو ٠,٨ مليار م٣ سنوياً .

ثم يسير النهر بعد ذلك إلى الشمال لمسافة ٣٤٥ كم فى منطقة جافة تماماً حتى يصل إلى أسوان ، وبين أسوان والقاهرة ، حيث لا مطر يذكر ، يصبح النيل خلف أسوان هو المصدر الوحيد للمياه ، وقبل انشاء وتشغيل الخزانات والقناطر الكبرى على النيل كانت الزراعة فى مصر تعتمد على التصريف الطبيعى للنهر .

وعلى بعد حوالى ٢٠ كم شمال القاهرة يتفرع النيل إلى فرعى دمياط ورشيد ويحصران بينهما دلتا النيل وينتهيان فى البحر المتوسط عند مدينتى دمياط ورشيد على بعد نحو ٢٢٠ كم من نقطة التفرع .

منشآت التخزين والتحكم فى مياه النيل :

القناطر الخيرية : بدأ العمل فى بناء القناطر الخيرية على فرعى دمياط ورشيد فى عام ١٨٤٣ وتم فى عام ١٨٦٢ ، والغرض من إنشائها رفع منسوب مياه النيل أمامها للدرجة التى تسمح بتغذية المأخذ التى تستمد المياه من أمامها لرى جميع أراضي الوجه البحرى ، وبذلك تعتبر أقدم القناطر الكبرى التى أقيمت للحجز على الأنهار فى العالم . وقد بدئ فى نفس الوقت بحفر الرياحات الثلاثة : الرياح البحرى لرى أراضي غرب الدلتا ، والرياح المنوفى لرى أراضي وسط الدلتا ،

مقربة من بحيرة تانا ، وله رافدان رئيسيان هما : بحر السلام ونهر سنيت . ويصب نهر العظيرة فى النيل الرئيسى على بعد ٢١٠ كم شمال الخرطوم ، ويبلغ متوسط تصرف العظيرة عند بلدة العظيرة ، حيث مصبه فى النيل ، ١٢,٨ مليار م٣ . وتمثل المدة من يناير إلى مايو فترة جفاف فى الحوض ، ويتزايد التصرف من يونيو حتى يصل إلى ذروة الفيضان فى أغسطس وسبتمبر ، ثم يتناقص تدريجياً حتى شهر ديسمبر ، وهو فى هذا الشأن يتشابه مع النيل الأزرق فكلاهما نهر موسمى الايراد .

هيدرولوجية النيل الأبيض :

فى المسافة بين بحيرة نو (بداية النيل الأبيض) وبين مصب السوايط - التى تبلغ ١٢٣ كم - تكثر المستنقعات وتصب فيه روافد قليلة الايراد ، ويقدر هائى الفاقد خلال هذا الحبس بحوالى ٠,٩ مليار م٣ سنوياً .

ويبلغ ايراد النيل الأبيض من بحرى الجبل والزراف ٦٥ مليار م٣ فى السنة ، ومن بحر الغزال ٠,٥ مليار م٣ فى السنة ، ومن بحر السوايط ١٣,٥ مليار م٣ . وبذلك يكون مجفوع تصرف النيل الأبيض عند ملكال ٢٩,٠ مليار م٣ فى السنة ، يصل منها إلى أسوان ، بعد الفواقد الطبيعية بالنهر ، حوالى ٢٤ مليار م٣ .

ويبلغ طول النيل الأبيض بين مصب السوايط عند ملكال وبين التقائه بالنيل الأزرق عند الخرطوم حوالى ٨٤٠ كم ، ولا يتخلل هذا الحبس أية روافد ذات أهمية .

هيدرولوجية النيل الرئيسى بين الخرطوم وعظيرة : يحمل المجرى

فى هذا الحبس المياه الواصلة من كل من النيل الأبيض والنيل الأزرق عند الخرطوم ، ويقاس تصرف النيل الرئيسى عند موقع (الثمانينات) على بعد ٤١ كم من الخرطوم ، كما يقاس عند محطة الحسنيات ، على بعد ٢٧٧ كم خلف الثمانينات ، ويلتقى النيل الرئيسى بنهر العظيرة على

والرياح التوفيقى لرى أراضى شرق الدلتا ، وأقيمت بعد ذلك قناطر
أفام لهذه الرياحات .

وتتكون القناطر الخيرية من قنطرتين متشابهتين : أحدهما على
فرع رشيد والأخرى على فرع دمياط ، وتتكون الأولى من ٦٤ عينا
والثانية من ٧١ عينا بعرض خمسة أمتار تفصلها بغال بعرض مترين ،
وبكل قنطرة هويس للملاحة بعرض ١٢ متر .

وقد انتفع بالحجز على القناطر منذ انتهاء العمل فى انشائها
انتفاعا محدودا بسبب ضعف أساساتها ، إلا أنه تم تقوية أساساتها
فى الفترة من ١٨٦٦ الى ١٨٩٠ . ثم أنشئ بعد ذلك سدان غاطسان
خلف القنطرتين ، وبعد ذلك تقرر حفظ منسوب أمام القناطر على درجة
١٥,٥٠ لضمان الرى الصيفى للوجه البحرى .

وظلت القناطر الخيرية تعمل حتى نهاية عام ١٩٣٩ عندما تم انشاء
قناطر محمد على (قناطر الدلتا الجديدة لتحل محل القناطر الخيرية
القديمة التى بقيت تستخدم للمرور الخفيف) .

وتتكون قناطر رشيد الجديدة من ٤٦ فتحة عرض ، كل منها ثمانية
أمتار وهويس ملاهى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٢ مترا ، وتتكون قناطر
دمياط من ٢٤ فتحة بعرض ثمانية أمتار وهويس بنفس أبعاد هويس
فرع رشيد ، كما أنشئت قنطرة فم جديد لرياح البحيرة وتمت تقوية
قنطرة فم الرياح التوفيقى . وفى عام ١٩٧٣ أنشئت أمام القناطر
قنطرة فم الرياح الناصرى غرب الرياح البحيرى لرى الأراضى
المستصلحة غرب الدلتا .

خزان أسوان : فى أواخر القرن التاسع عشر بدت الحاجة ملحة الى
تحويل المزيد من الأراضى المزروعة بنظام الرى الحوضى الى نظام
الرى المستديم ، وإلى تدبير المياه الصيفية اللازمة لذلك - بتخزين
بعض مياه الفيضان التى تتدفق فى البحر لاستخدامها فى رى
المحاصيل الصيفية .

٦٤

وفى عام ١٨٩٠ بدأت دراسات جادة لتحديد المواقع التى يمكن
التخزين فيها ، وتقرر انشاء سد عند أسوان لتخزين مليار متر مكعب .
وبدأ العمل فى انشاء السد سنة ١٨٩٨ ، وتم فى عام ١٩٠٢ ، ويبلغ
طول السد ١٩٦٦ مترا وهو قسمان : قسم به عيون تفتح وتغلق ببوابات
حديدية ترفع بونش متحرك ، وقسم أصم ليس به فتحات . والبناء كله من
حجر الجرانيت على أساس من حجر الجرانيت ، وقد أنشئ بالجهة
الغربية لهذا السد أربعة أموسة للملاحة ، عرض كل منها ٩,٥ متر وطوله
٨٠ مترا ، وتفتح بوابات الأموسة بالضغط المائى .

وفى عام ١٩١٢ تمت التعلية الأولى لسد أسوان لتصبح سعة التخزين
أمامه ٢,٦ مليار م^٣ . وفى عام ١٩٣٣ تمت التعلية الختامية لتصبح سعة
التخزين ٥,٥ مليار م^٣ .

قناطر أسيوط : أنشئت هذه القناطر على النيل عند الكيلو ٤٢٣ تجاه
مدينة أسيوط لضمان الرى الصيفى لمساحة ١,٠٨,٠٠٠ فدان من
أراضى مصر الوسطى والفيوم . وتتكون من ١١ عينا عرض كل منها
خمس أمتار ، وهويس ملاهى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٦ مترا . وتم
انشاء هذه القناطر عام ١٩٠٤ وأنشئت معها قنطرة فم ترعة الإبراهيمية
ذات تسع عيون ، وهويس ملاهى طوله ٥٠ مترا وعرضه ٨,٥ مترا . وقد
تمت تقوية هذه القناطر فى عام ١٩٣٧ .

قناطر زفتى : أنشئت عام ١٩٠٢ على فرع دمياط عند الكيلو
٨٨,٥٠ تجاه بلدتى ميت غمر وزفتى من أجل تغذية المناطق الشمالية من
فرع دمياط بواسطة ترعتى المنصورة والرياح العباسى . وتتكون من
٥٠ عينا سعة كل منها خمسة أمتار ، وهويس ملاهى طوله ٦٥ مترا
وعرضه ١٢ مترا ، وأنشئت معها على البر الأيمن قنطرة فم ترعة
المنصورة ، وعلى البر الأيسر قنطرة فم الرياح العباسى .

قناطر اسنا : أنشئت هذه القناطر على النيل فى السنوات ١٩٠٦ -
١٩٠٩ على بعد ١٦٦ كم من سد أسوان تجاه بلدة اسنا لتحسين الرى

في مسيرية قنا ، ولنع تخلف أراضى هذه المنطقة بدون رى في الفيضانات المنخفضة . وتتكون قناطر اسنا من ١٢٠ عينا عرض كل منها ٥ أمتار ، وهويس للملاحة طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٦ مترا .

وفي السنوات ٩١-١٩٩٤ أنشئت قناطر جديدة خلف القناطر القديمة لتحل محلها ، ورفع المنسوب أمام القناطر لتغذية ترعتى أصفون والكلابية بالمناشيب التى تسمح برى الأراضى المرتبة عليها بعد التيسيعات الجديدة ، كما تمت اقامة محطة توليد كهرباء على هذه القناطر مكونة من ٦ ترينينات كبسولية طاقة كل منها ٢٨ ، ١٤ ميغاوات . وتشمل قناطر اسنا الجديدة هويسا ملاحيا بطول ١٦٠ متر وعرض ١٧ متر ، وقنطرة مكونة من ١١ فتحة عرض كل منها ١٢ متر ، وسد ركامى بطول ٥٢٠ مترا .

سد سنا ، يقع على النيل الأزرق على بعد ٣٠٤ كم من الخرطوم ، وتم انشاؤه فى عام ١٩٢٥ . وتبلغ سعة الخزان امامه نحو ٠,٩ مليار م٣ وتأخذ من امامه ترعة الجزيرة لرى أراضى الجزيرة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق .

قناطر نجع حمادى : أنشئت هذه القناطر على النيل على بعد ٣٦٥ كم من أسوان - عند بلدة نجع حمادى - لضميان رى الأراضى الواقعة على جانبي النيل بين نجع حمادى ودير بوط ، وتم انشاؤها فى السنوات ٢٧ - ١٩٣٠ ، وتتكون من مائة فتحة سعة كل منها ستة أمتار ، وبها هويس ملاحى بطول ٨٠ مترا وعرض ١٦ مترا . وأنشئت أمام القناطر قنطرتان لغم كل من ترعتى نجع حمادى الشرقية ونجع حمادى الغربية .

خزان جبل أوليا : يتكون سد جبل أوليا الواقع على النيل الأبيض - جنوب مدينة الخرطوم بنحو ٤٥ كم - من جزء بنائى بطول ١٧٠٠ متر . وبه ٥٠ فتحة عرض كل منها (٣,٠٠) متر وارتفاعها (٤,٥) متر . أما الجزء الباقى منه فهو سد ترابى بطول (٢٣٠٨) متر . وفى

وسطه حائط من الخرسانة بين صفيين من الستائر الحديدية . والسد مزود بهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٨ مترا ، وتبلغ سعة التخزين امام السد ٣,٥ مليار م٣ ، يصل منها إلى أسوان نحو مليارين من الأمتار المكعبة ، ويضيق الباقي بالتبخر فى حوض الخزان وفى الطريق من جبل أوليا لأسوان .

وقد بدئ فى تنفيذه عام ١٩٢٩ وتم العمل فى عام ١٩٣٧ . وظلت مصر تنتفع بهذا الخزان ، الى أن تم انشاء السد العالى ولم تعد له فائدة ، فسلمته فى عام ١٩٧٥ الى حكومة السودان . قناطر ادفيينا : بدئ فى انشاء هذه القناطر على فرع رشيد بالقرب من بلدة ادفيينا فى عام ١٩٤٨ وتم العمل عام ١٩٥١ . وتتكون هذه القناطر من ٤٦ فتحة عرض كل منها ثمانية أمتار ، وهويس ملاحى طوله ٨٠ مترا وعرضه ١٢ مترا .

وقد استعاض بهذه القناطر عن السد الترابى الذى كان يقام سنويا منذ عام ١٨٨٥ . ووفر انشاء هذه القناطر ما يزيد على مليار م٣ من المياه التى كانت تصرف إلى البحر لازاحة المياه المالحة التى كانت تتسرب إلى الفرع أثناء ازالة السد . كما أنه أمكن بعد إنشائها حفظ منسوب ثابت امامها لتلافى الأضرار التى كانت تحدث ؛ بسبب هبوط مناسيب فرع رشيد الى درجة كبيرة لا تسمح بتغذية الترع التى تستمد مياهها منه أمام السد .

سد أوين : على شلالات أوين عند مخرج نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا اقيم هذا السد فى السنوات ٥١ - ١٩٥٤ بعد موافقة الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٩ بالاشتراك مع اوغنده فى تكاليف اقامته ، وتنتفع اوغنده بالطاقة الكهربائية الناتجة منه ، ولصالح مصر كجزء من مشروعات التخزين فى البحيرات الاستوائية .

السد العالى :

كان بدء التفكير فى إنشائه على النيل للتخزين طويل المدى

(القرنى) فى عام ١٩٥٢ ، وبعد دراسات مستفيضة وقع الاختيار على موقع السد شمال اسوان بنحو ٦,٥ كم ، ووضعت التصميمات للسد فى هذا الموقع ، وبدىء بالتنفيذ فى يناير ١٩٦٠ بعد الاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفيتى على المعونة الفنية والاقتصادية لجزء من نفقات المشروع وذلك بعد أن رفضت الحكومة المصرية شرط البنك الدولى لهذه المعونة ، وبعد توقيع اتفاقية مياه النيل مع السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ .

ويبلغ الطول الكلى للسد (٣٦٠٠) متر، منها (٥٢٠) مترا بين ضفتى النيل ، ويمتد الباقي على هيئة جناحين على جانبي النهر ، ويبلغ طول الجناح الايمن (٢٢٦٥) مترا على الضفة الشرقية ، والجناح الايسر (٧٥٥) مترا على الضفة الغربية ، ويبلغ ارتفاعه (١١١) مترا فوق قاع النيل ، وعرضه عند القاع (٩٨٠) مترا وعند القمة (٣٠) مترا .

ويتكون جسم السد من ركائز الجرانيت والرمال ، ويؤسسه نواة مانعة لتسرب المياه تتصل فى الامام بستارة افقية مانعة للمياه أيضا ، والمستارة من الطين الاسوانى والينتونيت ، واسفل النواة ستارة راسية قاطعة للمياه ، تمتد بعمق الطبقة الرسوبية لتصل الى سطح الطبقة الصخرية الصماء ، ويخترق نواة السد ثلاث ممرات خرسانية استخدمت فى اتمام عملية الستارة الراسية وتستعمل فى صيانتها ، كما ركبت بها أجهزة القياس .

وعلى الجانب الايسر للسد مفيض يسمح بصرف مايزيد عن أعلى منسوب للحجز أمام (١٨٢,٠٠) متر فوق سطح البحر ، بتصريف أقصى قدره (٢٤٠٠) م^٣ / الثانية .

وتبلغ سعة حوض التخزين (١٦٢) مليار م^٣ ، تحتويها بحيرة صناعية طولها ٥٠٠ كم تمتد داخل حدود السودان نحو (١٥٠) كم ومتوسط عرضها ١٢ كم ، ويبلغ مسطحها (٦٥٠٠) كم^٢ ، وتعتبر ثانى

بحيرة صناعية فى العالم .

وسعة حوض التخزين موزعة كالاتى :

٩٠ مليار م^٣ سعة التخزين الحى بين منسوبى (١٤٧ ، ١٧٥) .

٣١ مليار م^٣ لتجميع الطمي على مدى ٥٠٠ عام .

٤١ مليار م^٣ احتياطي للوقاية من الفيضانات العالية بين منسوبى

١٧٥ ، ١٨٢ .

ما تحقق من فوائد السد العالى :

- تحويل مساحة (٩٧٠) الف فدان من نظام الري الحوضى (وشبه

الحوضى) الى نظام الري المستديم .

- زيادة مساحة الارز الى (١,١٠٠,٠٠٠) فدان سنويا .

- توفير المياه اللازمة للتوسع الزراعى الافقى فى مساحة تقدر

حتى الآن بنحو ١,٢ مليون فدان ، وزادت أخيرا الى ١,٤ مليون فدان .

- توفير المياه اللازمة للمحاصيل المختلفة فى السنين التى قل فيها

إيراد النهر الطبيعى عن معدله ، كما حدث فى السنوات من ١٩٧٩ -

١٩٨٨ والتى كانت تهدد مصر بمجاعة محققة لولا وجود المياه المخزونة

من السنوات السابقة ببخيرة السد العالى .

- تحسين الصرف باراضى الوادى بسبب استقرار مناسيب النيل

خلف أسوان ، وانخفاضها كثيرا عن مناسيب الفيضان .

- الوقاية من الفيضانات العالية التى عانت مصر الكثير من ويلاتها

فى القرن الماضى .

- توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو (١٠) مليار ك . و . س

فى السنة .

الاثار الجانبية للسد العالى :

- حرمت الاراضى الزراعية فى مصر من نحو (١٢) مليون طن من

طمي النيل الذى كان يرسب معظمه عليها فى مدة الفيضان ، وتحتوى

هذه الكمية من الطمي على نحو (١٨٠٠) طن من الازوت ، وهو أهم ما

يحتويه طمي النيل من مواد الخصوبة ، ويمكن تعويضها بنحو (١٣) ألف طن من سماد نترات الجير .

— أثر حجز الطمي على مواد البناء ، حيث أدى إلى انقطاع أهم مصادر صناعة الطوب ، مما نتج عنه تجريف الأراضي الزراعية وشواطئ النيل للحصول على الطمي اللازم ، وخطورة ذلك على انتاجية الأراضي الزراعية أصدرت الحكومة قانونا يحرم تجريف الارض الزراعية ويحرم صناعة الطوب من الطمي ، وبدأت بذلك صناعة أنواع أخرى من الطوب مثل الطوب الطفلي والأسمنتي .

— النحر في مجرى النهر ، إذ تبين بعد مرور ربع قرن على انشاء السد العالي أن معدل النحر في مجرى النيل بين أسوان والقاهرة لا يزيد عن ٢-٣ سم في السنة ، وهو بذلك لا يشكل خطراً عاجلاً على المنشآت القائمة على النيل . ولكن خطر النحر كان متوقفاً لو توالى فيضانات عالية مما يضطرنا إلى صرف نحو ٣٥٠ مليون م^٣ يوميا خلف أسوان لمدة قد تصل إلى ثمانية أشهر . واتقاء لهذا الخطر ؛ تم تنفيذ مفيض توشكى لصرف المياه الزائدة عن منسوب ١٧٨ إلى خور توشكى .

— تاكل شواطئ الدلتا المطلّة على البحر المتوسط ، ورغم أنها ظاهرة قديمة ترجع إلى ما قبل انشاء السد العالي بسبب تأثير أمواج البحر على الشواطئ ، إلا أنها بدت أكثر خطورة بعد السد — مما دعا وزارة الأشغال إلى إنشاء هيئة حماية الشواطئ .

— أثر السد العالي على الثروة السمكية ، إذ كان الطمي الذي يحمله ويلقيه في البحر عند مصبيه يرشيد ودمياط سبباً في تجمع وتكاثر أسماك السردين عند هذين الموقعين ، فلما انقطع ورود الطمي هجر هذا النوع من الأسماك تلك الشواطئ . بيد أن بحيرة السد العالي تزخر الآن بثروة سمكية وفيرة .

— تزايد نمو الحشائش في المجارى المائية بعد السد العالي بسبب

انقطاع مياه الفيضان ؛ التي كانت بلونها الداكن تبديد معظم هذه الحشائش .

خزان الروصيرص على النيل الأزرق : تنفيذا لاتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩ ، بدأت السودان في انشاء سد الروصيرص على النيل الأزرق على بعد ٦٣٠ كم من الخرطوم في نوفمبر ١٩٦١ بغية زيادة المساحة المزروعة في منطقة المناقل ، ولتوليد طاقة كهرومائية كبيرة . وتم انشاء السد في ديسمبر ١٩٦٦ وسعة الخزان أمامه ٣ مليارات م^٣ ، ويمكن في مرحلة ثانية تلبية السد عشرة أمتار لتصبح سعة الخزان ٧,٤ مليار م^٣ . ويبلغ طول السد الخرسانى الواقع في مجرى النيل الأزرق (١٠٠٠) متر ، وأقصى ارتفاع له فوق الأساس (٦٨) متراً . وطول الجناحين الركاميين للسد (٤٠٠٠) متر شرقاً ، (٨٥٠٠) متر غرباً وتأخذ من أمام السد ترعة الكنانة وترعة دندر وأقصى تصرف لكل منهما ٣٦٠ م^٣ / الثانية ، ويمكنها رى نحو مليون فدان .

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة رسوب كميات كبيرة من الطمي في حوض الخزان مما ينقص من حجم التخزين ، وتبلغ الطاقة المولدة من محطة الكهرباء القائمة على السد (٢١٠) م . و . س . سد خشم القربة على نهر العظيمة : تم انشاء هذا السد في عام ١٩٦٤ — على بعد ٤٤٠ كم من مصب العظيمة — من أجل رى نحو ٦٠٠ ألف فدان لتوطين نحو خمسين ألفاً من أهالى مديرية حلفا الذين غمرت أراضيهم بمياه تخزين السد العالي .

وتبلغ سعة خزان القربة (١,٣) مليار م^٣ ، وطول حوض التخزين ٨٠ كم ، ومساحته ١٢٥ كم^٢ . ويبلغ طول السد الخرسانى المقام بمجرى النهر ٤٦٦ متراً وارتفاعه ٥٠ متراً ، وطول الجناح الايمن للسد (١٥٥٠) متر وطول الجناح الايسر (١٨٣٠) متراً من الردم الترابى .

وقد أقيمت على السد محطة توليد كهرباء تنتج في العام نحو ٦٣ مليون ك. و. س .

سد ومفيض وهويس دمياط : بدىء فى عام ١٩٨٥ باستكمال أورنيك سد دمياط على فرع دمياط ، وإنشاء قنطرة مفيض مكونة من خمس فتحات كل منها بعرض ٥,٤٥ متر ، وهويس ملاحى بطول ١٥٠ متر وعرض ١٧ متر ، وتم بنهاية عام ١٩٨٨ .
مشروعات المستقبل

١١- التخزين وتقليل الفاقد :

١- المرحلة الثانية من مشروع قناة جونجلي : وتتضمن أعمال التخزين المستمر للبحيرات الاستوائية فكتوريا وكيوجا ومبوتوماة التصرفات الخارجة منها ، كما تشمل تحسين مجرى بحر الجبل لاستقبال التصرفات الزائدة التى سيتم التحكم فيها بالتخزين فى هذه البحيرات . هذا بالإضافة إلى توسيع مجرى قناة جونجلي لاستيعاب المياه الزائدة ، ومن المنتظر الحصول - بتنفيذ هذه المرحلة - على فائدة مائية قدرها ٣ مليار م^٣ سنويا ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان . وتقع أعمال هذا المشروع فى دول أوغندا وتنزانيا وكيينيا والسودان .

ب- مشروع تقليل الفاقد من حوض السوايط ومستنقعات مشار : يمكن تقليل الفاقد فى هذه المنطقة بإنشاء قناة تبدأ من مستنقعات مشار لتصب فى النيل الأبيض عند خور ادار . وإمكان تنظيم تصرفات نهر البارو - وهو أحد فروع نهر السوايط - يمكن إنشاء خزان فى منطقة جمبيلا على حدود السودان وأثيوبيا ، تقدر سعته بحوالى ١,٥ مليار م^٣ وتقدر الفائدة المائية من المشروع بحوالى ٤ مليار م^٣ سنويا . ويقع المشروع فى أراضى أثيوبيا والسودان ، ولازال فى حاجة إلى دراسات تفصيلية .

ج- مشروع تقليل الفاقد من حوض بحر الغزال : رغم أن مجموع

تصرفات روافد منطقة بحر الغزال تبلغ فى المتوسط ١٥ مليار م^٣ سنويا ، فإنها تضيع كلها فى مناطق المستنقعات ، ولايصل منها إلى النيل الأبيض سوى نصف مليار م^٣ فقط سنويا .
وقد انتهت الدراسات إلى إمكان إنشاء قناتى تحويل للمياه : أحدهما فى شمال الحوض لتجميع مياه الأنهر الشمالية ، والثانية فى جنوب الحوض لتجميع مياه الأنهار الجنوبية وتوصيلها إلى بحر الجبل . وهناك اقتراح بالقيام بأعمال تخزين فى الأحباس العليا من الروافد الرئيسية بغية التحكم فى تصرفاتها .

وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع بنحو ٧ مليارات م^٣ ، ويقع المشروع فى أراضى السودان .

د- مشروع تطوير مجرى النيل الأبيض : لما كان النيل الأبيض هو المجرى الطبيعى للمياه الزائدة التى سنحصل عليها بعد تنفيذ مشروعات أعلى النيل السابق ذكرها - والتى تقدر جملة الفائدة المائية منها بنحو ١٨ مليار م^٣ سنويا ، تحصل مصر منها على ٩ مليارات - فلابد من إجراء دراسة كفائة مجرى ، والعمل على رفعها ليكون قادرا على توصيل هذه المياه بفاقد طبيعى معقول .

هـ- خزان بحيرة تانا : يمكن أن تستخدم بحيرة تانا التى تسهم بنحو ٦ ٪ من مياه النيل الأزرق كخزان لفائدة مصر والسودان . إذ ينطلق منه تصرف ثابت كل عام ، وفى السنة شديدة الانخفاض يمكن السحب من رصيده لمواجهة الطوارئ فى مصر دون إبطاء ، إذ أن فترة الانتقال من تانا إلى أسوان لا تزيد عن شهر ، ويمكن إعادة تكوين الرصيد فى المواسم التالية بالاستغناء عن التصرف لمصر من تانا وتعويضه من البحيرات الاستوائية . وتقدر سعة الخزان بنحو ٣ مليار م^٣ ، والمشروع يقع فى الأراضى الأثيوبية .

اتفاقيات مياه النيل :

لعمل أول اتفاق يشار فيه إلى مياه النيل وحقوق النول المنتفعة بها هو

البرتوكول الذي وقع بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٨٩١ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق إفريقيا والذي جاء فيه :
تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أية أشغال على نهر عطبرة لأغراض الري ؛ يكون من شأنها تقليل تدفق مياهه إلى نهر النيل على نحو ملموس .

وأعقب ذلك في عام ١٨٩٤ اتفاق بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا ، تضمن في البند الثالث منه : تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سمليكي أو نهر اسانجو أو بجوار أي منهما ؛ يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة البرت ، مالم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية .

وفي عام ١٩٠٢ أبرمت معاهدة بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا ، جاء بالمادة الثالثة منها : يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لا يصدر أي تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى النيل مالم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما هي وحكومة السودان .

ومن المعلوم أن مصر كانت تحت السيطرة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ ثم الحماية منذ ١٤١٤ حتى عام ١٩٢٢ .

اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ : أبرمت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا العظمى التي كانت وقتئذ تنوب عن حكومات السودان وتنجانيقا وأوغندا . وتلخص هذه الاتفاقية على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تمر بها كلها إلا بموافقة مصر ، ويصفى خاصة إذا ما كانت لهذه المنشآت حلة بالري أو بتوليد الكهرباء ، أو إذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها مصر أو على تواريخ وصول تلك المياه

إلى مصر ، أو إذا ما كانت تضر بمصالح مصر من أي ناحية .

كما نصت المعاهدة أيضا على أن لمصر الحق في الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه ، وفي إجراء البحوث ، وفي الرقابة على تنفيذ المشروعات التي قد تفيد مصر .

وقد تمت هذه المعاهدة بخطابات متبادلة بين رئيس الوزراء المصري والندوب السامي في مايو ١٩٢٩ ، وبناء على تقرير لجنة مياه الري التي شكلت في عام ١٩٢٥ من ثلاثة أعضاء : الأول مصري والثاني بريطاني والثالث محايد .

وقد ورد في الفقرة الأخيرة من رد الندوب السامي البريطاني على كتاب رئيس الوزراء المصري بتاريخ مايو ١٩٢٩ : أن حكومة بريطانيا سبق لها الاقرار بالآتي :

١ - الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل .

ب - أن المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسي من مبادئ السياسة البريطانية .

ج - أن تفصيلات هذا الاتفاق ستنتفد في كل وقت أيا كانت الظروف التي تطرأ فيما بعد .

الاتفاق بشأن خزان أوين بأوغندا : تبودلت المذكرات بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة ابتداء من فبراير ١٩٤٩ بشأن حاجة الحكومة الأوغندية لإنشاء محطة توليد كهربائية من شلالات أوين . ومما جاء في مذكرة الحكومة المصرية « لما كانت سياسة الري المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم في مياه نهر النيل ، تشمل من بينها التخزين السنوي وتكوين احتياطي في بحيرة فكتوريا ، فإنه يبدو أنه من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن تتعاونوا في بناء الخزان عند

مخرج البحيرة لأغراض الري في مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح
أوغندا .

وجاء في مذكرة السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٩ « تتولى
الحكومة المصرية تنظيم تدفق المياه من خلال الخزان بناء على تعليمات
المهندس المصري المقيم على الرغم من أن إدارة وصيانة الخزان سوف
يتولاها مجلس كهرباء أوغندا » .

ولازال هذا الوضع قائما حتى الآن .

وفي يناير ١٩٥٣ وافقت الحكومة المصرية على أن تتحمل الجزء
الأكبر من تكلفة الخزان الذي يتطلبه رفع منسوب مياه بحيرة فكتوريا
واستخدام البحيرة للتخزين ، وعلى أن تتحمل تكاليف التعويضات
الخاصة بالمصالح التي ستتأثر من تنفيذ المشروع وعلى دفع مبلغ
٩٨٠,٠٠٠ جنيه كتعويض لمجلس كهرباء أوغندا عن الخسارة المترتبة
على فقدان قدر من الطاقة الكهربائية .

اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان للارتفاع
الكامل بمياه نهر النيل : جاءت هذه الاتفاقية متممة لاتفاقية
سنة ١٩٢٩ وقد اتفقت الجمهوريتان على ماياتى :

أولاً: الحقوق المكتسبة :

— يكون ما تستخدمه مصر من مياه النيل حتى توقيع هذا الاتفاق
ومقداره ٤٨ مليار متر مكعب مقدرا عند أسوان هو الحق المكتسب لها .
— يكون ما تستخدمه السودان في الوقت الحاضر ومقداره ٤ مليارات
من الأمتار المكعبة هو حقها المكتسب .

ثانياً: مشروعات ضبط النيل وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

— لضبط مياه النهر والتحكم في منع فقدان مياهه الى البحر ،
توافق الجمهوريتان على أن تنشئ مصر السد العالي عند أسوان ، وأن
تنشئ السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى
تراها السودان لازمة لاستغلال نسيجها .

— يحسب صافى الفائدة من السد العالي على أساس متوسط ايراد
النهر عند أسوان في سنوات القرن الحالي المقدّر بنحو ٨٤ مليارم^٣
سنويا . ويوزع صافى فائدة السد العالي كالآتى :

٥٢ مليار حقوق الدولتين قبل انشاء السد .

١٠ مليار فواقد التخزين المسفر .

٢٢ مليار صافى الفائدة وتوزع كالآتى :

١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان .

٧,٥ مليار متر مكعب لمصر .

وإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافى الفائدة تقسم مناصفة بين
البلدين ، وتكون هذه الأرقام محل مراجعة من الطرفين بعد فترات كافية
يتفقان عليها من بدء تشغيل السد العالي .

— تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات
المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالملكات السودانية
نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ٢م^{١٨٢} .

— تتعهد حكومة السودان باتخاذ اجراءات ترحيل سكان حلفا
وغيرهم ممن ستعمر أراضيه بمياه التخزين قبل يوليو ١٩٦٣ .

— يبحث الطرفان ما يتصل باستثناء مصر عن التخزين في خزان
جبل أوليا في الوقت المناسب وبعد تشغيل السد العالي الكامل للتخزين
المستمر .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه المفقودة في حوض النيل :

تتولى السودان بالاتفاق مع مصر انشاء مشروعات لزيادة ايراد
النهر في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر
السوياط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه
المشروعات من نصيب البلدين مناصفة وتتحمل كل بلد نصف التكاليف .
إذا دعت الحاجة الى البدء فى أحد مشروعات زيادة ايراد النهر
المنوه عنها في الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين في وقت لاتكون

المشتركة ، وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل الهيئة الاشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

- اتفقت البلدان على أن يبحثا سويا مطالب الدول الأخرى في استغلال مياه النيل وأن تتفقا على رأي موحد بشأنها ، وإذا أسفر البحث عن إمكانية قبول أى كمية من مياه النهر تخصص لدولة ما ، فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخضع مناقشة بينهما ، على أن تراقب الهيئة الفنية المشتركة عدم تجاوز هذه الدول الكميات المتفق عليها .

الدراسات المشتركة مع دول هضبة البحيرات الاستوائية :

في أغسطس ١٩٦٧ بدأ مشروع الدراسات الهيدرولوجية حين اشتركت فيه مصر والسودان وأثيوبيا وتنزانيا وأوغندا تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأرصاد العالمية .

والهدف الأساسى من هذه الدراسات هو تجميع المعلومات الميترولوجية والهيدرولوجية الخاصة بأحواض البحيرات الاستوائية لتحديد الميزان المائى لهذه البحيرات وتحليل هذه البيانات حتى تستطيع الحكومات الفنية تخطيط مشروعات المحافظة على المياه واستغلالها كما يهد ذلك للتعاون الدولى فى حفظ مياه النيل والانتفاع بها . وشملت خطة المشروع الأعمال الآتية :

- إقامة محطات ارساد هيدرولوجية جديدة من الدرجة الأولى .
- تحسين المحطات الميترولوجية القائمة .
- إقامة محطات لقياس الأمطار .
- إقامة مقاييس عادية للمناسيب
- تحسين المحطات الهيدرولوجية .
- إقامة مقاييس اتوماتيكية لمناسيب الأنهار .
- إقامة مقاييس اتوماتيكية لمناسيب البحيرات .

حاجة السودان قد دعت الى ذلك فان مصر تخطر السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع ، وفى خلال سنتين من تاريخ الاخطار تقدم كل دولة برنامج انتفاعها بنصيبها فى المياه التى يدبرها المشروع ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين .

وعند انتهاء مدة السنتين فان مصر تبدأ فى التنفيذ متحملة التكاليف . وعندما تنتهى السودان لاستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع لمصر نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من منافع فائدة المشروع ، على ألا تتجاوز حصة أى من البلدين نصف الفائدة من المشروع .

رابعا: التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

لتحقيق التعاون الفنى من أجل زيادة ايراد النهر توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من البلدين بعدد متساو من كل منهما ، ويكون اختصاصها رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف الى زيادة ايراد نهر النيل وتشرف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان ، وتضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقع على النيل داخل وخارج السودان بالاتفاق مع الدول الأخرى .

- تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار اليها بواسطة مهندسين من البلدين يناط بهم فى هذا العمل .

- تضع الهيئة نظاماً لما ينبغى أن تتبعه البلدان فى حالة توالى السنوات شحيحة الايراد بما لا يوقع ضرراً على أى منهما .

- تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، على أن تجتمع فى القاهرة والخرطوم حسب ظروف العمل .

خامسا: احكام عامة :

عندما تدعو الحاجة الى إجراء بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد خارج حدود الجمهوريتين تتم دراسته بمعرفة الهيئة الفنية

• إقامة أحواض نموذجية وتجهيزها بالمعدات اللازمة .

• عمل مساحة طبوغرافية للمناطق المنخفضة لشواطئ البحيرات .

وفي عام ١٩٧١ انضمت اثيوبيا الى اللجنة الفنية للمشروع كمراقب ، وفي عام ١٩٧٢ انضمت رواندا وبوروندي كأعضاء في اللجنة الفنية للمشروع ، كما انضمت زائير للمشروع عام ١٩٧٧ . وانتهى المشروع عام ١٩٨٧ ، وقد تضمن التقرير النهائي ما تم من دراسات ابتدائية على الموازنات التي اقترحها خبراء المشروع ، والتي اسفرت جميعها عن :

١ - ان تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع قناة جونجلي يتوقف على تنفيذ مشروعات التخزين المستثمر في البحيرات الاستوائية بسحارة كبيرة تمكن من تنظيم اطلاق تصرفات بحر الجبل ، بحيث تكون ثابتة ومساوية قدر المستطاع الى متوسط الايراد ، وكذا ما يتبع ذلك من تنمية لمنطقة المستنقعات تنمية شاملة مع تأمين بحرى ملاهى مستقر وطريق يربى صالح للمرور طوال العام .

٢ - ان التخزين في بحيرة فيكتوريا والموازنة على بحيرة كيوجا والتخزين في بحيرة الـبـرت يعتبر الهدف الذي يجب أن تسعى نول المشروع لتحقيقه ، وذلك للوصول الى الاستغلال الأمثل للموارد المائية بمنطقة البحيرات الاستوائية لصالح نول المنطقة .

٣- اهم الاعمال التي قام بها المشروع :

• تم انشاء شبكة متكاملة للأرصاء الهيدرولوجية والميتروولوجية تغطي ٨٠٪ من حوض هضبة البحيرات الاستوائية .

• تم عمل مساحة هيدرولوجية وطبوغرافية لبحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت .

• تم انشاء مركز معلومات لجميع البيانات الهيدرومتروولوجية وطبعمها في نشرة سنوية رياضية هيدرولوجية

٧٢

• تم عمل نماذج عن نوعية المياه تمثل أحواض النيل في مناطق

الاستوائية .

• التدريب الدولي للكوادر الفنية في المجالات المتعددة للمشروع .

وفي ديسمبر عام ١٩٦٢ وافقت نول حوض نهر النيل على انشاء لجنة فنية مشتركة باسم تكنونيل ، تعتبر تطويرا للجنة البت التي كانت تشرف على مشروع الدراسات الهيدرولوجية . وتتكون اللجنة المذكورة من ممثل فنى في مجال النيل من المسؤولين في كل دولة من نول حوض النيل ، وتجتمع مرتين في السنة في أى من عواصم الدول الممثلة فيها ، ويشرف على اللجنة مجلس من الوزراء المتخصصين بمياه النيل في نول حوض النيل ، ويجتمع المجلس الأعلى مرة واحدة في السنة لمتابعة نشاط لجنة التكنونيل ودفع العمل المشترك في مجال التعاون الفني للمحافظة على مياه النيل وتنميتها لصالح الدول المشتركة .

وقد عقدت لجنة التكنونيل آخر اجتماع لها خلال شهر نوفمبر ١٩٩٤ بالقاهرة ودعت جهات التمويل العالمية للنظر في تمويل بعض مشروعاتها ، ووافقت كل من هيئة المعونة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والاغذية من جهة المبدأ على مساعدة هذه اللجنة وتمويل ما تنفق عليه من مشروعات .

الاطار القانوني لعلاقات الدول المشتركة في حوض نهر نولى :

أقر معهد القانون الدولي في عام ١٩٦١ عدة مبادئ أساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية ، أهمها :

- وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي .

- عدالة توزيع مياهه .

- وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة الخاصة

بالنهر .

- وجوب سداد التعويضات المناسبة عن أى ضرر محتمل وقوعه

بسبب ارتفاع أحد الأطراف بمياه النهر دون الآخرين .

- وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السليمة كواجب يمليه حسن الجوار .

وفي عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولي في هلسنكي وأقرت مجموعة من القواعد لاستغلال وإدارة الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة ، وذلك في حالة عدم وجود اتفاقات محددة أو سوابق خاصة حول استخدام النهر الدولي الذي تنتفع منه كلها ، وأهم قواعد هلسنكي هي :

- عدالة التوزيع .

- العدالة في التوزيع لا تعني توزيع المياه بنسبة متساوية وإنما بنسب عادلة ، تأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :

• طبوغرافية الحوض وبصفة خاصة حجم الحوض النهري الداخلي في أراضي الدولة المنتفعة .

• الظروف المناخية المحيطة بحوض النهر بصفة خاصة .

• سوابق استعمال مياه حوض النهر إلى حين الاستعمالات الراهنة .

• الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض .

• التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة لسد الاحتياجات

الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض .

• مدى وجود مصادر أخرى للمياه .

• ضرورة تفادي الاسراف غير الضروري والضرر غير الحتمي

للدول الأخرى المنتفعة من نفس النهر .

ولا تزال هذه القواعد دستورا للتعامل بين الدول المشتركة في

حوض نهر واحد ، كما أن الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها

الاستعمار تظل شارية المفعول بعد استقلال الدولة التي كانت

مستعمرة .

الموقف الحالي لدول حوض النيل :

جمهورية مصر العربية :

تبلغ مساحة مصر نحو مليون كيلو متر مربع وتبلغ مساحة الارض المزروعة بها في الوقت الحاضر ٧,٥ مليون فدان تمثل نحو ٤٪ من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية ، وكلها زراعة مروية ، ويبلغ عدد سكان مصر حوالي ٥٧,٥ مليون نسمة ويزداد بنسبة ٢٪ كل عام .
المصادر المائية : المصدر الرئيسي للمياه هو النيل ، وحصة مصر فيه طبقا لاتفاقية سنة ١٩٥٩ تبلغ ٥,٥ مليار سنويا ، وكان من المنتظر زيادتها بمقدار ٣ مليارات سنويا بعد اتمام المرحلة الاولى من قناة جونجلي ، ولكن المشروع توقف منذ عام ١٩٨٣ ولا يمكن في الوقت الحاضر التنبؤ بموعد اتمامه لاضطراب الأحوال الأمنية في جنوب السودان .

والمصدر الثاني للمياه في مصر هو المياه الجوفية وهي نوعان : مياه جوفية على عمق قليل تحت وادي النيل والدلتا ومصدرها مياه النيل ، ويستخدم منها ٢,٩ مليار ومن المحتمل زيادتها حتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٤,٩ مليار م^٣ ، وهو أقصى السحب الآمن من هذه المياه ، أما المياه الجوفية العميقة بالوادي الجديد وسياء فيستخدم منها ٠,٥ مليار م^٣ ، وينتظر زيادتها في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢,٠ مليار م^٣ سنويا .
أما الأمطار فهي قاصرة على الساحل الشمالي في شريط لا يزيد عرضه على ١٠ كيلو مترات ومتوسطها في الساحل الشمالي الغربي ١٠٠ مم في السنة ، وفي الساحل الشمالي الشرقي نحو ١٥٠ مم عند العريش ، تزيد تدريجيا كلما اتجهنا إلى الشرق فتصل عند رفح إلى ٢٥٠ مم .

وقد بدأت مصر في الخمسينات ، قبل انشاء السد العالي ، إعادة استخدام بعض مياه الصرف الزراعي للرّي واستخدمت ٢,٧ مليار م^٣ سنويا من مياه الصرف في الدلتا بعد خلطها بنفس الحجم من مياه

ومن هذا يتضح أنه في عام ٢٠٠٠ لن يكون لمصر فائض من المياه سوى ١,٩ مليار م٣ مما يهدد بتوقف استصلاح الأراضي بعد عام ٢٠٠٠ ، وإذا لم نعمل على زيادة حصص مصر من مياه النيل قبل هذا التاريخ فإن زيادة مياه البلديات أو الصناعة سوف تكون على حساب القطاع الزراعي ، خاصة مع زيادة عدد السكان المستمرة .

جمهورية السودان :

تبلغ مساحة السودان نحو ٢,٥ مليون كم^٢ ومساحة الأرض القابلة للزراعة بها نحو ٢٠٠ مليون فدان ، وبها في الوقت الحاضر نحو (٥٥) مليون فدان مراعى ، ونحو ٢٢٠ مليون فدان غابات ، ونحو ٤,٤ مليون زراعة مروية ، ونحو ٢١,٥ زراعة على الأمطار . وعدد السكان حوالى ٢٨ مليون نسمة .

وتقع نحو ٦٠٪ من مساحة السودان في المنطقة الجافة وشبه الجافة ، وتستلزم تميمتها استخدام جزء من مياه النيل حيث المياه الجوفية محدودة . وفي هذه المنطقة يعيش ٦٠٪ من سكان السودان ، وبها حوالى ٧٠٪ من الثروة الحيوانية والثروة الزراعية ، ويقع نحو ٢٠٪ من مساحة السودان في المنطقة المطيرة وهي منطقة جنوب السودان . أما باقى مساحة السودان فيبلغ معدل المطر فيها نحو ٣٠٠ مم في العام وبها بعض الزراعات المطرية .

والمصدر الرئيسى للمياه في السودان هو نهر النيل وروافده ، وحصص السودان من مياه النيل طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ تبلغ ١٨,٥ مليار م٣ سنويا عند اسوان ، وهي تعادل ٢١,٥ مليار م٣ عند مواقع الاستخدام ، وتزيد بعد اتمام المرحلة الاولى لقناة جونجلي الى نحو ٢٤ مليار م٣ سنويا .

والمياه المستخدمة في الوقت الحاضر تبلغ نحو ١٢ مليار من النيل الأزرق ، و ٣,٠٠ مليار من النيل الأبيض ، و ٢,٠٠ مليار من

النيل ، وارتفع هذا المقدار في السنوات الاخيرة الى ٤,٧ مليار م٣ سنويا ومن المقرر زيادة هذا المقدار الى ٧,٠ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠ وهو اقصى ما يقدر استخدامه من مياه الصرف التى تبلغ نحو ١٢,٠ مليار م٣ سنويا ويحول دون استخدام باقى هذا المقدار زيادة الملوحة وشدة التلوث فى كثير من المصارف ، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي للرى بعد معالجتها ينتظر زيادته كميتهما من ٠,٥ مليار م٣ الى ١,٥ مليار م٣ سنويا في عام ٢٠٠٠ .

كما أن عملية تطوير الرى في الأراضي القديمة سوف يوفر ١٠ - ١٥٪ من مياه الرى فإذا تم تطوير الرى في مساحة نصف مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ فإنه يمكن توفير نحو ٠,٥ مليار م٣ سنويا من مياه رى الأراضي القديمة .

والجدول الآتى يبين خلاصة ما سبق :

المصدر	المقدار عام ١٩٩٣ مليار م٣/ السنة	المقدار عام ٢٠٠٠ مليار م٣/ السنة
مياه النيل	٥٥,٥	٥٥,٥
مياه جوفية خضلة	٢,٦	٤,٩
مياه جوفية عميقة	٠,٥	٢,٠
مياه صرف زراعى	٤,٦	٧,٠
مياه صرف صحرى	٠,٥	١,٥
تطوير الرى	—	٠,٥
المجموع	٦٣,٢	٧١,٤

المطالب المائية : يستهلك القطاع الزراعى في الوقت الحاضر ٨٤٪ من المياه المتاحة ، وتستهلك الصناعة ٨٪ ، والبلديات ٥٪ ، والملاحة ٣٪ ، والجدول الآتى يبين المطالب المائية عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٠ .

نوع الاستعمال	عام ١٩٩٣ مليار م٣/ سنة	عام ٢٠٠٠ مليار م٣/ سنة
القطاع الزراعى	٥٢,٥	٤,٠
البلديات	٣,٩	٦,٠
الصناعة	٤,٦	١,٥
الملاحة والمواثبات	١,٥	٧,٠
المجموع	٦١,٧	١٨,٥

والأمطار في اثيوبيا تهطل ابتداء من أوائل شهر يونيو حتى نهاية شهر سبتمبر ، وتبلغ ذروتها في شهر أغسطس ، حيث تحملها الرياح الموسمية .

وتختلف معدلات المطر من منطقة لأخرى ، حيث يختلف المعدل السنوى من ٢٥٠ مم الى أكثر من ٢٠٠٠ مم ، بينما المتوسط في العاصمة اديس أبابا ١٢٥٠ مم . وهي تمثل ايضا المعدل بحوض النيل الأزرق وعطبرة . أما في منطقة جامبيلا - حيث نهر البارو الرافد الرئيسى للسواط - فإن معدل المطر السنوى يبلغ نحو ١٥٠٠ مم .

روافد النيل الاثيوبية تمثل ١٢٪ من مساحة حوض النيل أى نحو ٢٦٠ ألف كم^٢ وتسهم بنحو ٨٤٪ من جملة ايراده . ومياه الأنهار الاثيوبية بخلاف الأنهار النيلية ، تبلغ نحو ٩٠ مليار م^٣ سنويا ، علاوة على ٢٠ مليار م^٣ من المياه الجوفية المتجددة . ومن هذا نجد أن اثيوبيا من أضخم الخزانات المائية في أفريقيا ، وأن المياه لا تعتبر عاملا محددًا لتنمية الزراعة ، وإنما يقف دون ذلك المشاكل السياسية والعرقية والظروف الاقتصادية والصحية وعدم توفر الكوادر الفنية .

وعلى الرغم من هذه المشاكل فقد قامت اثيوبيا بالتعاون مع مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية ، في الفترة من ٥٩ الى ١٩٦٤ بعمل دراسة شاملة لتنمية حوض النيل الأزرق ، انتهت الى امكانية انشاء ٢٤ سدا منها أربعة سدود كبيرة لتنمية حوض الأزرق تبلغ سعتها ٥٠ مليار م^٣ ، وهي تمثل تقريبا كل ايراد النيل الأزرق . والغرض الاساسى منها توليد الكهرباء ، أما باقى السدود فمنها ما هو لتوليد الكهرباء ومنها ما هو لأغراض الزراعة ، كما شملت الدراسة حصرًا تصنيفيًا للأراضي التى يمكن استصلاحها على روافد النيل الأزرق والتي بلغت نحو مليون فدان ، وتبلغ الكهرباء المقترح توليدها نحو ٣٠ مليار ك . و . س ، أى أربعة أمثال كهرباء السد العالى .

كذلك أتمت اثيوبيا بعد الثورة دراسات بمعاونة السوق الأوروبية

عطبرة ، و ١٠٥ مليار من النيل الرئيسى أى ١٨٠٥ مليار م^٣ سنويا من مياه النيل ، ويستطيع السودان الحصول على حصته من مياه النيل كاملة بتغذية خزان الروصيرص . ويخطط السودان لزيادة المساحة المروية فى المستقبل القريب بمقدار ١٠٧٥ مليون فدان ، تحتاج الى ٧٠٥ مليار م^٣ سنويا ، وبذلك تكون احتياجاته من مياه النيل ٢٦ مليار م^٣ سنويا . وهو ما يزيد عن حصة السودان حتى بعد استكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي .

ويطالب السودان فى الوقت الحاضر بانشاء خزان مروي على النيل الرئيسى ، وهو غير مسموح به فى ظل اتفاقية ١٩٥٩ ، إلا إذا تخلص عن تغذية خزان الروصيرص وجعل سعة التخزين فى مروي لا يتجاوز ٣ مليار سنويا ، والا فلابد من تأجيله حتى تتم مشروعات أخرى بأعلى النيل .

ويوضح ما سبق حاجة السودان الى مشاركة مصر فى تنفيذ مشروعات أعالي النيل ، ليتمكن من تحقيق خطة تنمية بعيدة المدى فى المستقبل .

اثيوبيا :

تبلغ مساحة اثيوبيا ١,٢٢٣,٠٠٠ كم^٢ ويختلف منسوب سطحها اختلافا كبيرا ، إذ يتغير من منسوب ١١٦,٠٠ متر تحت سطح البحر عند منخفض دناقل الى منسوب ٤٦٢٠ مترا فوق سطح البحر ، عند رأس داشان ، ومتوسط الارتفاع بصفة عامة ٢١٤٠ مترا فوق سطح البحر وعدد سكانها نحو ٤٧ مليون نسمة .

وهي تتكون من هضبتين : الهضبة الاثيوبية فى الشمال الغربى والتي تنحدر فى اتجاه سهول السودان ويقع بها أحواض النيل الأزرق ونهر عطبرة ، والهضبة الصومالية فى الجنوب الشرقى وهي تنحدر فى اتجاه المحيط الهندى وبها أنهار جوبا وشبيلي والأواش ، ويفصل بين الهضبتين الوادى المتصدع .

المشتركة على نهر البارو أهم روافد السوياط ، انتهت الى إمكان إنشاء سد عند جامبيلا واستصلاح ٢٥٠ ألف فدان حتى عام ٢٠٠٠ ، وتوليد الكهرباء من السد . ويمكن زيادة المساحة المنزرعة بعد ذلك الى ٧٥٠ ألف فدان .

وفي عام ١٩٨٩ قامت أثيوبيا بتنفيذ مشروع نهر فنشا (أحد روافد النيل الأزرق) ويستهلك ٤٠٠ مليار م٣ سنويا ، ويجرى حاليا التجهيز لتنفيذ مشروع بليس الأعلى ، والسدود المقترحة سدود صغيرة لا تستوعب أكثر من ١٠٠ مليون م٣ سنويا .

ويصفه عامة فإن كل المشروعات التي درسها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي إن نفدت فأنها تستهلك من مياه النيل الأزرق نحو ٦ مليارات ، كما أن مشروعات أثيوبيا على نهر البارو تستهلك نحو مليار واحد .

غير أن الظروف العامة بأثيوبيا لن تتيح تنفيذ المشروعات المشار إليها كاملة قبل عام ٢٠٥٠ ، لأن المعونات التي تقدم لها لتنمية الموارد المائية على روافد النيل محدودة جدا ، ولا تؤثر بصورة مباشرة على إيراد النيل . كما أنها تتم في ظروف المجاعات والجفاف بها ، مما يؤكد أن البنك الدولي والدول الكبرى لن تمويل أى مشروع لتنمية موارد مائية على أنهار مشتركة إلا إذا تحقق التشاور بين الأطراف المعنية ووافقت عليها جميعا .

ولقد حرصت أثيوبيا على الاحتجاج لانفراد مصر والسودان بعقد اتفاقية ١٩٥٩ ، كما احتجت على تنفيذ مصر لمشروع السد العالي ، وهي مع ذلك لا تقدم أى اقتراح عملي للتعاون مع حوض النيل في شئون مياه النيل . وفي كل اجتماع أو تجمع يناقش هذه الشئون لا تبدى رأيا ولا تعلن عن سياسة أو خطة رغم وضعها الجغرافى والتاريخى كدولة منبع لأهم روافد النيل ، بل تهاجم اتفاقية مياه النيل وتطالب بإعادة النظر في بنودها بحضور أثيوبيا .

أوغندا :

تبلغ مساحة أوغندا نحو ٣٦٠ ألف كم٢ مربع يقع ٩٠٪ منها في حوض النيل ، وسكانها ١٦ مليون نسمة ، ويتراوح معدل المطر عليها بين ٧٨٠ م - ١٦٠٠ م في العام بمتوسط نحو ١٢٠٠ م في العام ، وتوجد بها مستنقعات تبلغ مساحتها نحو ١٠٥ مليون فدان ، يمكن استصلاحها وزراعتها مطريا وبالمياه الجوفية المتوافرة هناك . وتبلغ أكبر مساحة تخصصها أوغندا لريها نحو ٣٠٠ ألف فدان في مناطق يقل معدل المطر فيها عن (١٠٠) م في العام ، وأهمها منطقة كراموجا . وجملة المياه السطحية بأوغندا نحو ٣٠ مليار م٣ ، والمياه الجوفية نحو ٢٠ مليار م٣ .

وتعد أوغندا من أوائل دول حوض النيل التي تعاونت مع مصر في شئون مياه النيل ، ففي عام ١٩٢٢ سافرت أول بعثة من كبار رجال وزارة الأشغال المصرية إليها لاستكشاف مناطق البحيرات ، وبموافقة أوغندا قامت بعثات مساحية بمسح المنطقة والتعرف على النيل وروافده وإنشاء محطات للأرصاء الجوية والمائية وانتهت أعمالها في عام ١٩٣٤ ، كما تعاونت مصر مع أوغندا في إنشاء سد أوين في الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٤ .

تنزانيا :

تبلغ مساحة تنزانيا ٩٢٠ ألف كم٢ ، وبها نصف بحيرة فيكتوريا ، ومساحة الجزء من حوض النيل الواقع في أراضيها تبلغ نحو ١١٠ ألف كم٢ . ومعدل المطر على تنزانيا ٩٢٠ م في العام ، وحجم المياه السطحية بها ٥٣ مليار م٣ ، وحجم المياه الجوفية ٢٣ مليار م٣ ، وعدد سكانها ٢٥ مليون نسمة .

كينيا :

تبلغ مساحة كينيا ٥٨٠ ألف كم٢ ، وسكانها ٢٢ مليون نسمة ، ومعدل المطر ٥١٨ م في العام . ويبلغ حجم المياه السطحية بها ٢٣

زائير :

تبلغ مساحة زائير ٢,٩٣٠ مليون كم^٢ وسكانها ٣٥ مليون نسمة ، ومتوسط المطر بها ١٦٦٦ مم سنويا ، وبها نهر زائير أكبر أنهار القارة الافريقية ، ومساحة حوض النيل بها أقل من ١٪ وكمية المياه السطحية بها ٩٤ مليار م^٣ ، والمياه الجوفية نحو ٤٠٠ مليار م^٣ . وليس لدى زائير اهتمامات تذكر بمياه النيل فيها ، اذ انها لاتمثل أكثر من ٠,٠٠٢ ٪ من مجموع المياه المتوفرة لديها .

حماية مياه النيل من التلوث :

قبل انشاء السد العالي كانت مياه فيضان النيل بسرعتها الكبيرة وكمياتها الهائلة تطهر مجرى النهر من أسباب التلوث .

ولكن بعد انشاء السد العالي أصبحت بحيرة ناصر خزاناً للجزء الأكبر من مياه الفيضان ، وأصبح تصرف النهر خلف أسوان محدداً بالاحتياجات المائية للزراعة والأغراض الأخرى ، متفاوتاً بين ٦٥ مليون م^٣/يوم في فترة السدة الشتوية ، و٢٥٠ مليون م^٣/يوم في فترة أقصى الاحتياجات في شهر يوليو ، وإلى جانب ذلك ازدادت كميات مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والصرف الصناعي التي تصب في النيل وفرعيه دون معالجة لازالة ما فيها من مواد ضارة بالصحة .

ومنذ عام ١٩٧٣ بدأ معهد بحوث الآثار الجائنية للسد العالي (يسمى الآن معهد بحوث النيل) التابع للمركز القومي للبحوث المائية بوزارة الأشغال والموارد المائية - متحداً مع وزارة الصحة - في تنفيذ برنامج لقياس مقدار التلوث في مياه النيل ، وحدد ٣٤ موقعا على مجرى النهر من أسوان الى البحر المتوسط لأخذ عينات من المياه ، بالإضافة الى اخذ عينات على بعد ٢٠٠ متر أمام وخلف مصبات مصاب التلوث من صرف زراعي أو صحي أو صناعي .

وفي عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ تركزت بحوث المعهد مع كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية في دراسة تلوث فرعي النيل ، كما أجرى المعهد في

٢ مليار م^٣ ، والمياه الجوفية نحو ١٤ مليار م^٣ ، ومساحة حوض النيل فيها لا تتجاوز ٤٪ من مساحتها الكلية . وأهم الأنهار التي تعتمد عليها كينيا هو نهر تانا وهو ليس جزءاً من حوض النيل . أما الأنهار الستة التي تنبع في كينيا وتصب في بحيرة فيكتوريا فأنها لا تقع بالكامل داخل أراضي كينيا ، وإنما تمر أجزاء منها في أراضي أوغندا وتنزانيا ، فهي رواندا دولة نهر نولي .

رواندا :

تبلغ مساحة رواندا نحو ٣٠ ألف كم^٢ ، وسكانها ٩ مليون ، ومعدل المطر فيها ١٠٠٠ مم في العام ، ومساحة حوض النيل فيها نحو ٢٧ ألف كم^٢ ، وتنتشر فيها المستنقعات ، حيث تبلغ مساحتها نحو ٥٠ ألف فدان ، وحجم المياه السطحية بها نحو مليارين من الامتار المكعبة ، والمياه الجوفية نحو ١,٨ مليار م^٣ .

وأهم مشاكلها زيادة الكثافة السكانية ، وخطة التنمية فيها تتجه الى استصلاح أراضي المستنقعات وزراعتها مطريا .

بوروندي :

تبلغ مساحة بوروندي ٣٠ ألف كم^٢ وسكانها ٥ مليون نسمة ، ومعدل المطر فيها ١٠٠٠ مم في العام ، وبها نحو ٣٠٠ ألف فدان مستنقعات ، وحجم المياه السطحية بها ٢,١ مليار م^٣ ، والمياه الجوفية نحو ١,٨ مليار م^٣ .

ومساحة حوض النيل فيها تمثل ٤٠٪ من مساحتها الكلية ، وأهم مشاكلها : زيادة الكثافة السكانية ، وارتفاع معدل الزيادة السكانية الى نحو ٤٪ سنويا ، وخطة التنمية فيها موجهة الى استصلاح أراضي المستنقعات وزراعتها مطريا .

ودور رواندا وبوروندي في مياه النيل لا يتعدى تنمية حوض نهر كاجيرا باستصلاح ما به من مستنقعات .

عام ١٩٩١/٩٠ أخذ عينات من فرع رشيد ودمياط لمعرفة صلاحية المياه في المواقع المختلفة للأغراض المنزلية والزراعة والصناعة .

وقد شملت دراسات المعهد قياسات في الموقع وتحليلات مختبر مؤقت في الموقع وفي المختبر الرئيسى فى القناطر ، وتدل النتائج بصفة عامة على أنه : رغم أن النهر يتلقى كميات كبيرة من الملوثات من الصرف الزراعى والصرف الصناعى ، فإنه حتى الآن يستطيع التعامل مع هذه الملوثات وتنقية مائه ، وأن مياهه مازالت تحتفظ بدرجة مقبولة من النظافة حتى يصل الى منطقة حلوان ، وينطبق ذلك على وسط المجرى ، وإن كان ذلك لا ينطبق تماما على المياه قرب الشاطئين .

وتعتبر منطقة حلوان والحوامدية من أشد مناطق النيل تلوثا ، فهناك ما يزيد على ثلاثين مصنعا أهمها : مصنع الحديد والصلب ومصنع شركة النصر للسيارات ومصانع للمواد الغذائية ومصانع للمنسوجات ومصانع للمنظفات والصابون وغيرها ، ويقدر جملة ما تلقى هذه المصانع من مخلفات سائلة غير معالجة فى النيل بنحو ٤٢ مليون م^٣ سنويا .

أما فى منطقة شبرا الخيمة ، حيث توجد مصانع معدنية ومصانع غذائية ومصانع منظفات وصابون وتجهيز منسوجات وورق - فإن مخلفات هذه المصانع يلقي بعضها فى النيل وبعضها فى المصارف الزراعية . وتقع هذه المنطقة فى مدى رمى قناطر الدلتا ، مما يجعل سرعة المياه فى مجرى النيل ضعيفة فيساعد ذلك على التلوث .

وفى فرع رشيد يعتبر مصرف الرهاوى الذى يصب خلف قنطرة فم فرع رشيد ملوثا لمياه فرع رشيد ، لأنه يحمل كثيرا من مياه الصرف الصحى غير المعالجة ، كما تعتبر منطقة مصانع كفر الزيات ملوثة بما تصرفه المصانع الموجودة بها من مخلفات سائلة غير معالجة .

يضاف الى ذلك ما تشهده المنطقتان المذكورتان من تلوث بصرى بما أقيم ويقام من منشآت على شاطئ النيل فيهما ، مما يشوه منظر النيل ويحجب رؤية صفحته عن المارة .

وفى محافظة الاسكندرية نجد مئات المصانع موزعة فى مجموعات بالقرب من ترعة المحمودية ، وتسبب تلوث الحبس الأخير من هذه التربة .

وهناك مجموعات على شواطئ بحيرة مريوط ، تلوث مخلفاتها هذه البحيرة عند العامرية ، وتوجد مجموعات أخرى على الساحل عند المكس وأبو قير ، وهذه تصرف مخلفاتها فى البحر فتلوث الشاطئ .

صفات المياه فى بحيرة ناهص :

قام معهد بحوث النيل فى نوفمبر سنة ١٩٩١ وفى ابريل ومايو سنة ١٩٩٢ بأخذ مجموعتين من عينات المياه على أعماق مختلفة فى عدة مواقع من البحيرة ، وقيس فى الموقع بمختبر عائم : التوصيل الكهربائى والملوحة ودرجة الحرارة ، كما قيس فى مختبر القناطر النتروجين والنترات والكلوريد والكلسيوم والمغنسيوم والبوداسيوم والبيوتاسيوم .

وبمقارنة نتائج هذه التحليلات بتحليلات أجريت عام ١٩٧٢ قبل الفيضان وجد أن :

- قيمة معامل الحموضة PH لم تتغير تقريبا ولا زالت فى الحدود المقبولة .

- مجموعة الأملاح الذائبة زادت خلال العشرين عاما بنحو ١٠ ٪ .

- الكاتيونات (كلسيوم - مغنسيوم) لم تتغير فى فترة ما بعد

الفيضان بين سنتي ٧٢ ، ٩١ بينما حدثت زيادة طفيفة قبل الفيضان .

- الانيونات (الأكسجين - ثانى أكسيد الكربون) لم تحدث فيها

تغييرات تذكر قبل الفيضان أثناء المدة من ٧٢ ، ٩١ بينما حدثت

تغييرات طفيفة قبل الفيضان فى المدة المذكورة .

هذا وقد دلت التحاليل الفيزيائية والكيميائية للعينات المأخوذة قبل وبعد الفيضان على جودة صفات مياه البحيرة ، ولكن الأمر يتطلب : وضع برنامج مراقبة دورية لأخذ عينات من مياه البحيرة بصفة دورية وتحليلها لمتابعة التأكد من جودتها .

كما انه ينبغي وضع برنامج مراقبة لصفات مياه النيل ، تشترك فيه دول حوض النيل ، لأخذ عينات بصفة دورية على طول المجرى وروافده .

ومما يؤكد ضرورة الاسراع فى تنفيذ هذا الاقتراح : ما حدث فى شهر ابريل الماضى أثناء الحرب الأهلية فى رواندا من القاء الاف من الجثث فى نهر كاجيرا الذى حملها الى بحيرة فيكتوريا ، ولم يعرف حتى الآن على وجه التاكيد مدى تلوث مياه البحيرة والنهر من هذه الجثث ، فهو حدث لم يسبق له مثيل ، ولا يمكن الحكم على تأثيره فى مياه النيل إلا أخذ عينات منها للتحليل .

وهناك أمر آخر لا بد من أخذه فى الاعتبار عند النظر فى صفات مياه بحيرة السد ، وهو ما يجرى بحثه فى الوقت الحاضر من زراعة أراض على شواطئ البحيرة وإنشاء قرى ، وما يتبع ذلك من صرف زراعى وصرف صحى ، فقد يكون ذلك مصدرا لتلوث مياه البحيرة ما لم تعالج مياه الصرف الزراعى والصحى قبل إلقائها فى البحيرة .

قانون حماية النيل والمجارى المائية من التلوث :

استصدرت وزارة الرى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث الذى حظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل أطوالها ومساحاتها إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى وفق الضوابط والمعايير التى تضعها وزارة

الصحة .

وقسم القانون مجارى المياه الى ثلاثة أقسام :

١ - مسطحات المياه العذبة وهى نهر النيل والرياحات والترع بجميع درجاتها .

٢ - مسطحات المياه غير العذبة وهى المصارف بجميع درجاتها والبحيرات والبرك .

٣ - خزانات المياه الجوفية .

وأعطى القانون مسئولية أخذ عينات من المخلفات السائلة وتحليلها لوزارة الصحة عن طريق أجهزتها ومعاملها الاقليمية ، كما أناط بوزارة الرى التصرف وفق نتائج التحليل : سواء باستمرار الترخيص ، أو بإعطاء مهلة لإجراء المعالجة الواجبة ، أو بسحب الترخيص وإيقاف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

وفى تعامل القانون مع المنشآت الجديدة ، بعد صدور القانون ، أناط بوزارة الرى وحدها الترخيص بإقامة المنشآت التى ينتج عنها مخلفات وتصرف فى مجارى المياه بعد استيفاء الشروط التى حددها القانون .

كما أعطى القانون وزارة الرى حق منح تراخيص إقامة العائمات المتحركة والثابتة والوحدات النهرية المستخدمة للنقل أو السياحة ، كما وضع القانون محددات لاختبار المبيدات الكيميائية لمقاومة الآفات الزراعية أو لمقاومة الحشائش المائية أو لاعادة استخدام مياه الصرف بخلطها بالمياه العذبة ، وذلك لضمان عدم حدوث تأثير على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض .

وكانت الجهة الثالثة بعد وزارة الرى ووزارة الصحة التى أشركها القانون فى مسئولية تنفيذ أحكامه هى : شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية ، حيث تتولى التفتيش المستمر على طول المجارى المائية

وتعقب المخالفين وضبط المخالفات وإخطار أجهزة الرى التى أعلى القانون مهندسيها صفة مأمورى الضبط فى تنفيذ أحكام هذا القانون .

وتيسيرا على أصحاب المنشآت التى يعينها القانون فقط ، أنيط بمرفق الصرف الصحى مسئولية وضع نماذج لوحات معالجة المخلفات ، بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايير المقررة .

وقد فرض هذا القانون عقوبة الحبس بما لايزيد عن سنة وغرامة لاتزيد عن ألفى جنيه لمخالفة القانون ، كما كان القانون ايجابيا عندما نص على انشاء صندوق لوزارة الرى تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات والزام جميع المنشآت المعنية بايداع تأمين دائم يتراوح بين ألف وألفى جنيه لدى الصندوق ، للصرف منه عند تقاعس المخالف عن إزالة المخالفة .

كما أصدر وزير الرى اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى فبراير ١٩٨٣ ، وشملت ثمانية أبواب :

الباب الاول : فى التعريفات .

الباب الثانى : فى الترخيص بصرف المخلفات السائلة المعالجة الى مجارى المياه .

الباب الثالث : فى الرقابة على مراعاة شروط الترخيص .

الباب الرابع : فى العائمات والوحدات النهرية المتحركة .

الباب الخامس : فى أخذ العينات وإجراء التحاليل .

الباب السادس : الضوابط والمعايير والمواصفات الخاصة بصرف المخلفات السائلة المعالجة الى مجارى المياه .

الباب السابع : الصندوق الخاص بحصيلة الرسوم والغرامات .

الباب الثامن : أحكام عامة .

تنفيذ القانون : رغم مضى اثنى عشر عاما على اصدار القانون ٤٨

لسنة ١٩٨٢ فان أثره على حماية المجارى المائية من التلوث مازال محدودا ، اذ ان معوقات كثيرة حالت دون تنفيذه واهم هذه المعوقات :

- أن كثيرا من المصانع ملك لقطاع الأعمال العام الذى لم يستجيب للعمل وفق القانون .

- أن تنفيذ القانون يستلزم تعاون عدة وزارات غير وزارات الرى والصحة والداخلية ، وهى وزارات : الصناعة والزراعة والحكم المحلى والاسكان ، وهو ما لم يحدث حتى الآن .

- أن ميزانية المصانع القديمة تنوء بتكاليف إنشاء وحدات لمعالجة مخلفاتها لتصبح مطابقة للقانون .

وهذا يدعو الى ضرورة وضع استراتيجية للحد من دخول الملوثات السامة فى البيئة ، بحيث تتضمن التحكم فى المنتجات ، وفى صرف النفايات الصناعية .

وتدل التجارب التى أجريت خلال العقدين الماضيين على أن اتخاذ الاجراءات الوقائية فى كثير من الحالات أكبر أثرا وأقل نفقة من الاجراءات التصحيحية ، اذا يجب العناية باعادة تصميم العمليات الكيميائية لتقليل البضائع من المواد الخام وتقليل المنتجات الجانبية ، ولاستخدام نظم إعادة النورة لتنقية المنتجات الجانبية والانتفاع بها .

وطبقا للدراسات التى قام بها قسم التحكم فى تلوث المياه بالمركز القومى للبحوث ؛ توجد أدلة واضحة على أن تلوث النفايات فى معظم الصناعات هو نتيجة مباشرة لعمليات انتاج قليلة الكفاءة ، واذا أمكن تحسين الكفاءة الصناعية قلت فى نفس الوقت كميات الملوثات ، كما أن أكثر من نصف الطاقة المستعملة فى كثير من الصناعات تضيع هباء ، وهذه ترفع من درجة حرارة المياه الخارجة ، فتسبب التلوث الحرارى الذى ينتج عنه نقص الاكسجين المذاب -

تلوث المياه قد تجاوزت حصد الخطورة في البحيرات الشمالية ، وأنها تقترب من حالة الخطورة في الفيوم وغرب الدلتا ، ثم شرق ووسط الدلتا ، وتقل في القاهرة والوجه القبلي .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها في اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة ، وما ثبت من ضرورة ترشيد استخدام مياه النيل والمحافظة عليها من التلوث ، والعمل على زيادة حصص مصر فيها - يوصى بما يأتي :

أولاً: ترشيد استخدام المياه :

في مجال الري :

* أهمية الاستمرار في مشروع تطوير الري في الأراضي القديمة الذي يوفر ١٠ - ١٥٪ من مياه الري في هذه الأراضي ويزيد من إنتاجيتها بنسبة ١٥ - ٢٠٪ ، وللمساعدة في تمويل هذا المشروع يطالب حائزو الأراضي المطور ريثما بدفع تكاليف تطوير المساقى ، مقسطة على ١٠ أو ١٥ سنة بدون فوائد ، على غرار ما تم في الصرف المغطى .

* يشترط للتصريح برى الأراضي الجديدة من مياه النيل : استعمال الري بالرش أو بالتنقيط ، ولا يجوز استعمال الري بالغمر ، مع الرقابة التامة على دوام استعمال هذه الوسائل .

* الانتفاع بكل مياه النيل التي تطلق من فرع في البحر المتوسط برى مساحات جديدة رية تكميلية ، أو بتخزينها في إحدى البحيرات الشمالية - لاضافتها لمياه الري في فصل الصيف .

* الاستمرار في سياسة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي للري بعد خلطها بمياه النيل ، بشرط

مما يحصل دون تكاثر الأحياء المائية في هذه المجارى ، وبدلاً من الاتفاق على إقامة صهاريج لتبريد المياه وتصريف الحرارة في الجو ، يمكن بعد تحسين كفاءة التصنيع استخدام الحرارة المتبقية استخداماً أفضل ، مثل تدفئة الصوب الزراعية ، أو في عمليات صناعية أخرى .

وفي كثير من الصناعات المعدنية والزراعية وصناعات الزيوت والصابون ، تحتوى النفايات على مواد خام ومنتجات مصنعة - تشكل خسارة مالية لهذه الصناعات .

ولا شك أنه في السنوات القادمة سوف تنشأ تقنيات تمنع أو تحد من التلوث ، فتطوّر إعادة استخدام النفايات بهدف المحافظة على المواد وعلى الطاقة .

الوحدة القومية لحماية نوعية المياه :

قام المركز القومي لبحوث المياه التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية باستحداث الوحدة القومية لحماية نوعية المياه في مصر لتوفر المساعدات الفنية للجهات المعنية بنوعية المياه ، فتقدم المعلومات المطلوبة والمشورة الفنية عن نوعية المياه - لصانعي السياسة المائية ومتخذي القرار ، والهيئات الدولية المانحة ، كما تقوم بالمساعدة في تجميع المعلومات عن نوعية المياه للجامعات والمنظمات العلمية ، وتنشر هذه المعلومات ، وتبين مدى صلاحية المياه للأغراض المختلفة ، وذلك من أجل المحافظة على البيئة ، ونشر الوعي البيئي بين المهتمين بهذا الموضوع ، كما تمد وسائل الاعلام بكافة البيانات اللازمة . وتنشر الوحدة تقارير دورية عن جودة المياه في مصر ، ومدى صلاحيتها للاستخدامات المختلفة .

وتدل آخر البيانات التي نشرتها هذه الوحدة على أن حالة

صلاحية المياه المخلوطة من حيث نسبة الملوحة ودرجة التلوث .

* العمل على زيادة دور الارشاد الزراعى فى توعية المزارعين على الاستخدام الامثل للمياه .

* ينبغي استخدام الهندسة الوراثية لانتاج المحاصيل ذات الاحتياجات المائية القليلة ، وأيضا النباتات التى تتحمل الجفاف ونسبة من الملوحة .

فى مجال الصناعة :

* أن يراعى فى استخدام المياه فى الصناعة تخليف التقنيات الصناعية التى تستخدم أقل كمية من المياه التى تسمح بإعادة استخدامها .

فى مجال مياه الشرب والاغراض المنزلية :

* يجب ترشيد استخدام المياه للشرب والاغراض المنزلية ، وذلك بتجديد شبكات المياه القديمة ومداومة صيانتها ، واستخدام كافة وسائل الاعلام للدعوة الى التعريف بقيمة المياه وضرورة المحافظة عليها .

ثانيا : حماية مياه النيل من التلوث :

للمحافظة على مياه النيل من التلوث ؛ لابد من التعاون بين الوزارات المختصة فى تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاص بحماية النيل والمجارى المائية من التلوث ، بعد اتخاذ اللازم لتعديل القانون المذكور ، وتشديد العقوبات الواردة به على من يخالفونه وذلك ، على النحو الآتى :

* أن تعمل وزارة الصناعة على إلزام المصانع بمعالجة مخلفاتها قبل صرفها فى النيل أو المجارى المائية .

* أن تعمل وزارتا الاسكان والمجتمعات العمرانية على

معالجة الصرف الصحى قبل إلقائه فى النيل أو المجارى المائية قبل معالجته معالجة تطابق المواصفات الواردة فى اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه .

* أن ترشد وزارة الزراعة استعمال الأسمدة الكيماية ومبيدات الحشائش والمبيدات الحشرية ، واختيار الأنواع التى لا تحتوى مواد سامة أو ضارة بالانسان والحيوان .

* أن تعمل وزارة الاشغال والموارد المائية على إبعاد مياه الصرف الملوثة عن النيل والترع .

ثالثا : زيادة حصة مصر من مياه النيل :

لزيادة حصة مصر من مياه النيل - وهى ضرورة ملحة لابد من تحقيقها فى السنوات الأولى من القرن القادم - ينبغى :

* العمل على الاتفاق مع حكومة السودان لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال المرحلة الأولى من قناة جونجلي والتى توقف العمل فيها منذ عام ١٩٨٣ بسبب الظروف الأمنية فى جنوب السودان .

* دعم هيئة تكنولوجى المثلثة لجميع دول حوض النيل ؛ حتى تستطيع القيام بدراسات تفصيلية لبعض مشروعات أعالى النيل ، تمهيدا لتنفيذها ، بعد الاتفاق على نهيب كل من الدول التى سوف تنتفع من كل مشروع ، كما يجب تعميم نظام التليمترى على نهر النيل وجميع روافده لتتمكن مصر من معرفة مناسيب النهر وتصرفاته فى حينها ، وأن يتم تحديد مواقع محطات أخذ عينات المياه وتحليلها لمراقبة نوعية المياه .

* أن مصر - مع تمسكها بحقوقها المكتسبة فى مياه النيل طبقا للقوانين والأعراف الدولية - ليس لها أن تسمح باستخدام أية قطرة من مياه النيل خارج حدودها ، ولا أن تسام على أى جزء من نصيبها .

الآفاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية

دأب الإنسان والحيوان منذ عصور سحيقة - حيث كانت المحيطات ممتلئة بالأسفنجيات العملاقة والجليد يغطي سطح الكرة الأرضية - على الترحال بين القارات المختلفة ، ناقلا معه مختلف النباتات أو بلورها ، ثم ذاب الجليد وانعزلت كل قارة محتفظة بما لديها من كائنات ، سواء الإنسان أو الحيوان أو الطيور أو النباتات ، وكانت كلها في حالة برية . أى لاسيطرة إلا للطبيعة عليها . ثم دارت دورة الزمن وتعلم الإنسان الزراعة واستأنس بعض الحيوانات والطيور بينما ظل الباقي بريا ، وظهرت القرى والمدن ، وبدأ ضغط الإنسان على الطبيعة ، ونشأ التلوث البيئي ، واخترعت الأسلحة الفتاكة واستخدمت في الصيد ، واتخذ الإنسان من صيد الحيوانات والطيور حرفة لاكتساب العيش ، ثم اتخذها للرياضة والترويح عن النفس ، ثم للتجارة والربح السريع . وبدأت أعداد الحيوانات والطيور المتواجدة بالطبيعة في التناقص ، بل إن كثيرا منها قد انقرض ، إلى أن ظهرت الدعوة إلى الحفاظ عليها من الانقراض فيما يسمى « صون الطبيعة والموارد الطبيعية » .

تعريف الحياة البرية :

هى كل كائن حى يعيش طبيقا متفاعلا مع الطبيعة دون تدخل الإنسان . وتنقسم الحياة البرية الى قسمين رئيسيين هما :

- ١ - كل الكائنات الحيوانية مثل الثدييات والطيور والزواحف ، وكذلك الكائنات البحرية . . . وهى تسمى FAUNA .
 - ٢ - النباتات بكل أنواعها وهى تسمى FLORA .
- وعلى الرغم من أن لكل دولة حيواناتها ونباتاتها البرية ، إلا أن علماء

الحياة البرية لايعترفون بالحدود الدولية ، ويعتبرون الحياة البرية ملكا للبشرية جميعا . فإذا تعرض حيوان أو نبات للانقراض فى أى مكان فى العالم ، اهتمت لهذا جميع الجمعيات والهيئات العلمية فى شتى بقاع الأرض وسارعت للحفاظ عليه ، وذلك لما لهذه الكائنات من قيم مختلفة عديدة .

الحياة البحرية :

تتميز مصر بمساحات مائية شاسعة ، فسواحلها تطل على البحرين المتوسط والأحمر بالإضافة إلى البحيرات الشمالية والنيل وفروعه والبحيرات الداخلية وبحيرة ناصر التى تعتبر من أكبر البحيرات الصناعية فى العالم . ويبلغ طول السواحل المصرية على البحر المتوسط حوالى ١١٠٠ كيلومتر . وتحل مساحة الرصيف القارى الى ٢٤٣٧٠ كم^٢ حيث لايتجاوز عمق الماء ٢٠٠ متر وهو قاع طينى رملى ، ويصل أقصى عرض الرصيف القارى ٧٠ كيلومتراً أمام الدلتا . وتمتد سواحل مصر على البحر الأحمر بطول ١٢٢٠ كيلومتراً بالإضافة لخليج السويس والعقبة وقناة السويس . وتبلغ مساحة المياه الداخلية (النيل وروافده والبحيرات والبرك وقنوات الري الخ) حوالى ٨٠٤٧ ألف كم^٢ (٢٠٢ مليون فدان) ، كما تبلغ مساحة البحيرات المالحة قارون والبردويل وبورفؤاد والبحيرات المرة ، وادى الريان - حوالى ١١٧٣ كم^٢ ، (٢٤٦ ألف فدان) ومساحتها عند منسوب ١٨٠ متر فوق سطح البحر حوالى ٢٤٨٠ كم^٢ (ما يربو على مليون فدان) .

ويتضح من ذلك ماتمتع به مصر من مساحات مائية متنوعة ، فالبحر الأحمر يتميز بثروة فريدة من الشعاب المرجانية ، ومابها من أعداد هائلة من الكائنات البحرية حيوانية ونباتية . وكل هذه الأحياء تعتبر ثروة قومية لما تحتويه من مواد وراثية هامة يكشف العلم يوما بعد يوم أهميتها

الاسماك وغيرها ، بالإضافة الى أن هذا الخلل يؤدي الى انقراض أنواع معينة من الكائنات التي لها أهمية قصوى في حفظ التوازن البيئي .

الحياة البرية النباتية (الفلورة) :

هذا وتشتمل الفلورة المصرية على مايزيد عن ٢٠٩٠ نوعا نباتيا برياً ، تتبع ٧٣٢ جنسا وتنتمى لـ ١٣٠ فصيلة . وتتوزع هذه الأنواع في المناطق الجغرافية النباتية السبع على النحو التالي :

منطقة البحر المتوسط ٩٠٠ نوع .	منطقة الصحراء ٧٦٥ نوعا .
منطقة النيل ٥٣٤ نوعا .	منطقة سيناء ٥٢٧ نوعا .
منطقة الواحات ٣٣٥ نوعا .	منطقة جبل علبه ٣٢٣ نوعا .
منطقة البحر الأحمر ١٣ نوعا .	

وتصل نسبة الأنواع النادرة جدا الى نحو ٤٠ . ٥٧٪ (٨٥٠ نوعا) ، أما الأنواع النادرة فتصل نسبتها لنحو ٢٧ . ٠٦٪ (٥٦٧ نوعا) وهذه الأنواع تقع في دائرة المعاناة ، إذ تتعرض للانقراض أو يهددها الخطر الذي قد يؤدي بحياتها . أما بقية الأنواع (٦٧٨ نوعا) وهي تمثل نحو ٣٢ . ٣٦٪ فمن المعتقد أنها شائعة الوجود وتتردد في كل أو معظم المناطق الجغرافية السبع .

وتجدر الإشارة الى أن عدد الأنواع النباتية التي تمثل الفلورة المصرية قد زاد ليصل الى نحو ٢٥٠٠ نوع ، وذلك نتيجة للمراجعات التصنيفية الدقيقة الجادة والتي أجريت في غضون السنوات القليلة الماضية .

المحميات الطبيعية في مصر :

في إطار التنمية المتواصلة وكخطوة ناجحة لتنفيذ الاستراتيجية القومية لحماية الثروات القومية الطبيعية والبرية المهددة ، تم إعلان أربع عشرة منطقة كمحميات طبيعية ، منها المحميات الآتية :

العلمية . وبالرغم من الدراسات المتنوعة والعديدة عن الكائنات التي تعيش في البحر الأحمر ، إلا أن الكثير منها لم يكتشف بعد ، ولم يتمكن العلماء من تحديد أهميته . كما تتميز المياه المصرية بالبحر المتوسط - والذي يقع في المنطقة المعتدلة - بثروة من الكائنات البحرية حيوانية ونباتية ، منها الطحالب والحشائش البحرية ، بالإضافة لبعض الأنواع الممتازة من الاسفنج والمرجانيات ذات الأهمية الاقتصادية . أما المياه الداخلية (وهي النيل ، والبحيرات منخفضة الملوحة والعذبة ولاسيما بحيرة ناصر) ، فهي بيئة تحتوى على الكثير من الأحياء : نباتية وحيوانية .

ومن المعروف أن المياه البحرية والعذبة من أهم مصادر الغذاء البروتيني للإنسان ، إذ يتزايد الطلب عليه مع الزيادة المطردة في السكان . ومن أهمها الأسماك والقشريات والصدفيات والرخويات بأنواعها وغير ذلك من الأحياء حيوانية كانت أو نباتية . وكذلك المزارع السمكية التي وضعت لها استراتيجيات للتوسع فيها ، سواء بإقامة تلك المزارع بالقرب من مصادر المياه العذبة ، أو المزارع البحرية التي ينبغى التوسع فيها .

أما الطلب على الأسماك والأحياء المائية فيتزايد باستمرار ، بحثا عن الطاقة الإنتاجية للمخزونات السمكية ، والتي بلغت على النطاق العالمي في السنوات الأخيرة ذروتها لكثير من بعض الأنواع من الأسماك والقشريات .

وجدير بالذكر أن البحار والمياه العذبة لاتمد الإنسان بالغذاء من أسماك وغيرها من الأحياء فحسب ، ولكنها تحتوى على ثروة قومية من التنوع البيولوجي (الحيوي) لجميع الكائنات المائية التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن البيئي ، وتعتبر أساسا في الشبكة الغذائية ، والتي اذا حدث بها خلل ما فسوف تؤثر على مستوى انتاجية

محمية وادي العلاقي :

الموقع : يقع وادي العلاقي على بعد ١٨٠ كم جنوب أسوان في الجهة الشرقية من بحيرة ناصر بين خطوط عرض ٢٠ - ٢٢ ، ١٠ - ٢٢ شمالا ، وطول ٤٠ - ٣٢ ، ٤٠ - ٣٣ شرقا ، وفي واحة من أعظم شبكات تصريف المياه في الصحراء الشرقية . ويبدأ الوادي من هضبة الجبال التي تفصل شاطئ البحر الأحمر عن وادي النيل ، ويمتد وادي العلاقي حوالي ٢٧٥ كم .

الأغراض هي :

- الحفاظ على المصادر الوراثية للنباتات بالوادي .
- الحفاظ على الحياة البرية وخاصة الحيوانات والطيور .
- منطقة للبحوث العلمية الأساسية .
- وقد قسمت المحمية لثلاث مناطق :
- منطقة بحوث علمية أساسية .
- منطقة انتقال و يسمح فيها بالزراعات التقليدية والرعى .
- منطقة تدار بيئيا وتجري بها المشروعات البحثية التي تهدف الى التوصل لطرق استخدام الأرض بمقتضىات بيئية ، تجعل منها تنمية متوازنة .
- الحياة البرية الحيوانية :
- يوجد بالمنطقة حوالي ١٥ نوعا من الثدييات منها الغزال والضبع والقط الرملي ، ويوجد حوالي ستة عشر نوعا من الطيور المقيمة ، والأنواع الموجودة بكثرة هي : الأبلق الأبيض ، العنز ، القنبرة المتوجة .
- وهناك بعض الزواحف الخطيرة مثل الحية القرماء قد تتواجد بعض الأحيان وكذلك بعض أنواع العقارب (الكريه) .
- وتتميز المنطقة بعدد كبير من اللافقاريات ، يعيش معظمها تحت

الشجيرات للاختفاء من الحرارة والجفاف ، وهي صغيرة الحجم ومعظمها من النمل والخنافس ، ولها دور في التوازن البيئي وفي خصوبة التربة .

ومن الطيور التي توجد بالمنطقة : أبو ملعقة - الرخمة المصرية - الوز المصري - القنبرة - العنز الأبيض - البلشون - الأبلق .

الخطة المستقبلية لمحمية وادي العلاقي :

- عمل تقييم شامل لسلوك النباتات والحيوانات الصحراوية .
- تخصيص مساحة لتكون منطقة تجارب .
- إدخال الأنظمة الزراعية الحديثة التي تفي بمقتضىات حماية الطبيعة والموارد الطبيعية .
- تدريب الطلاب والخريجين .
- الزيارات السياحية والتي يمكن تنظيمها لتحسين اقتصاد المنطقة .

- تشجيع الصناعات الحرفية التقليدية والحفاظ على الشكل والطابع التقليدي للأرض .

محمية غلبة الطبيعية :

الموقع : تقع منطقة غلبة في الجزء الجنوبي الشرقي من الصحراء الشرقية ، وتعتبر من أهم المناطق الفنية بالحياة البرية .

ونظرا لتباين النظم البيئية بالمنطقة من جبال ووديان ومناطق سهلية وساحلية وبحرية ، وكذلك زيادة الأمطار بها نسبيا عن المناطق الصحراوية الأخرى - نجد أنها تحتوى على غالبية أنواع الحيوانات والطيور المهاجرة والمقيمة والزواحف والنباتات البرية المصرية . وجدير بالذكر أن كثيرا من هذه الكائنات مهدد بالتهديد أو الانقراض ، نتيجة للتأثير المدمر للنشاطات البشرية بهذه البيئات أو بالقرب منها .

والأشجار ، وتوجد بها مئات الأنواع من النباتات التي لا تتواجد في أى مكان آخر في العالم وتتميز الوديان بوجود أشجار السنط والحنظل والعشب ، ويعتبر الكساء النباتي مصدرا أساسياً للغذاء والمأوى لعدد كبير من الحيوانات البرية عموماً ، ومن بينها المستأنسة كالأغنام - الجمال - الماعز وغيرها ، كذلك توجد أشجار المنجروف على امتداد شواطئ البحر الأحمر وخصوصاً منطقة حماطة ، وكذلك الشعب المرجانية والجزر التي تعتبر المأوى لعدد كبير من السلاحف البحرية والطيور .

وتجرى العديد من الدراسات العلمية لاستغلال المنطقة في المستقبل القريب ؛ للاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة هناك ، ولتحقيق الرفاهية وضمان بقائها للأجيال القادمة .

المحميات المائية الطبيعية :

أولاً: المحميات البحرية :

• **محمية رأس محمد :** من أهم المحميات البحرية بالشرق الأوسط ، نظراً لما تتمتع به من تنوع حيوي ، لوجود أعداد كبيرة من الحيوانات والنباتات تتمثل في : الشعب المرجانية وما يعيش بها من أسماك بأنواعها وقشريات ورخويات وجلد شوكيات وأسفنجيات ، وكلها ثروة قومية لما تحتويه من مواد وراثية ، كما أن المنطقة غنية بالطحالب والحشائش المائية . وتشمل هذه المحمية : المنطقة حول جزيرتي تيران وصنافير التي يلوى إليها طائر الأوسبيري النادر ، بالإضافة إلى وجود مظلات من نبات التنوري ، وتجرى حالياً دراسة لحصر الأحياء بهذه المحمية .

• **محمية نبق :** تحتوي على العديد من الأنظمة البيئية المتنوعة ، بالإضافة إلى وجود الشعب المرجانية وما بها من كائنات

ومن أهم الحيوانات التي تتميز بها جبال علبة : الماعز الجبلي - الحمار البري - الوبر - الغزال المصري - الأرنب الجبلي - القط البري - الطيور - النعام - الحجل - الرخمة المصرية ، وأنواع كثيرة من النسور والعقبان والصقور والسلاحف البحرية وغيرها ، كذلك وجد أنواع عديدة من الثعابين وخصوصاً الحيات والسحالي والعقارب والحشرات .

وتتفرد بعض مناطق علبة بوجود آثار تاريخية متميزة ترجع إلى العصور المختلفة ، ومن أهم القبائل التي تعيش في هذه المناطق : البشارية ويليها العبايدة ثم الرشايدة ويقومون في مناطق مختلفة أهمها : الشلاتين - أبو رماد - حلايب - أبرق - الشاذلي - أبو غصون - مرسى علم .

ونظراً لطبيعة وقسوة الظروف في تلك المناطق الوعرة ، نجد أن الإنسان بها يميل إلى أن يكون محافظاً على البيئة وثرواتها ، حتى لا يهددها خطر الفناء .

وتتكون هذه المحمية من :

- محميات جزر البحر الأحمر وغابات المنجروف الساحلية .
- محمية أبرق .
- محمية الدثيب .
- محمية جبل علبة .

ويعتبر صيد الحيوانات البرية أو إزعاجها في مناطق تواجدها أو الاتجار فيها أو حيازتها - وكذلك تقطيع الأشجار والنباتات البرية - من الأمور التي يعاقب عليها القانون بالحبس أو الغرامة .

الكساء الخضري بمحميات علبة الطبيعية :

تعتبر مناطق جبال علبة غنية بأنواع عديدة من النباتات

ثانيا : محميات الحياة العذبة :

جزر سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينهما (محافظة اسوان) : تتميز هذه المنطقة بسيادة أنواع نادرة من النباتات مثل السنط واللوت والهيلجليج . ومن أنواع السنط : سنط الحزان والتهاب والجوسة والكح والعربي . وتعتبر هذه المنطقة مناسبة للطيور المقيمة والمهاجرة . وقد تم حصر أكثر من ٦٠ نوعا ، من بينها بعض الطيور النادرة المهددة بالانقراض على المستوى الدولى ، ومنها أنواع تعيش منذ قدماء المصريين وتعمل على تنظيف البيئة وحماية الانسان من مصادر التلوث ومن هذه الطيور : الواق - الهدهد - الأوز المصرى .

كما يضم الكساء الخضرى فى المنطقة حوالى ٩٤ نوعا مختلفا ، من بينها بعض النباتات التى تنفرد بها هذه الجزر خاصة على طول وادى النيل .

اهمية مصر للطيور المهاجرة :

تعد مصر بلدا ذا جاذبية للطيور المهاجرة على المستوى الدولى ، فهى تقع على المسارات الرئيسية التى تسلكها الطيور فى هجرتها اثناء انتقالها من مواطن تكاثرها صيفا فى أوروبا وآسيا الى المناطق التى تقضى فيها الشتاء فى أفريقيا ، كما تعبر مصر مئات الآلاف من اللقالق والطيور الجارحة فى فصل الخريف والربيع . والمناطق الرئيسية التى ترى فيها تجمعات كثيرة من الطيور المهاجرة هى : سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط ، وكذلك سيناء ووادى النيل . وتعتبر مصر مشفى هامما لبعض أنواع الطيور - خاصة الطيور المائية - إذ تمثل بحيرات مصر الشمالية ما يقرب من ٢٥% من مجموع الأراضي الرطبة بحوض البحر المتوسط ، وتمتد هذه المناطق للطيور

بحرية ومظلات غنية من نبات التنوى الذى يعتبر بيئة مناسبة لكثير من الاحياء البحرية ، ويغيد فى صد الرياح والتيارات البحرية . كما تتميز هذه المحمية بأنها ملوى لعدد كبير من الطيور المقيمة والمهاجرة .

*** محمية أبوجالوم :** تقع شمال محمية نبق ، وهى ذات طبيعة متميزة ، بما تحويه من شعاب مرجانية وبيئات معينة غنية بأنواع من الرخويات والجلدشوكيات والاسفنجيات .

*** محمية الزرائق وسبخه والبرديول والاهراش الساحلية :** وهى تمتد من مدينة العريش حتى الحدود الدولية برفح بشمال سيناء ، وتمثل منطقة رئيسية تهاجر اليها الطيور من أقطار مختلفة من شرق أوروبا وشمال غرب آسيا وتركيا فى طريقها الى وسط وجنوب افريقيا ، وهذه الطيور منها النادر ومطلوب حمايتها على المستوى العالمى . كما يمثل اللسان الرملى - الفاصل ما بين البحر المتوسط وبحيرة البرديول - مكانا مناسباً لوضع بيض الترسه الخضراء المهددة بالانقراض .

وجدير بالذكر أن هناك ٢٤٤ نوعاً من الطيور التى تنتمى الى ١٤ فصيلة ، توجد فى منطقة الزرائق ، وهناك اتفاقيات عالمية للحفاظ عليها ، ومن هذه الطيور : البجع - البشاروش - البلشون - أبوقردان - اللقلق - مرزة الجاج - الصقر - السمان - الححو - الكروان - الطيطوى - النورس - خطاف البحر - القمرى - الوروار - الغراب - الهدهد - ابوقصاده - الحميراء - الابلق ، وغيرها .

*** محمية اشتموم الجميل وجزيرة تنيس (محافظة بورسعيد) :** من أهم المحطات الرئيسية للطيور المهاجرة خلال موسم الخريف والربيع ، كما أنها مشفى للعديد من هذه الطيور ، وتعتبر من المناطق المناسبة لتكاثر بعض أنواع الطيور .

المشتية بالغذاء اللازم لبقائها خلال فصل الشتاء حتى تعود لموطنها وتتكاثر مرة أخرى .

وتتضمن مصر مواطن هامة للطيور المفرخة مثل الخطاف أبو بطن الذي يقيم أعشاشه صيفاً في جزر البحر الأحمر ، ثم يتجه جنوباً في الشتاء . وتظهر في مصر أيضاً عدة أنواع من الطيور النادرة المهددة بالانقراض ، وأكثرها شهرة طائر الحباري ، وهو زائر قليل يقضى الشتاء في الصحاري المصرية وقد يقيم البعض منه بها .

ويعتبر التنوع البيولوجي (وهو مجموعة الكائنات الحية في البحار والمياه العذبة) ثروة قومية ينبغي الحفاظ عليها . وثمة بعض النواحي لأهمية ذلك التنوع البيولوجي وهي :

- تعد المياه البحرية والعذبة مصدراً هاماً للغذاء الذي يتزايد الطلب عليه باستمرار بما في ذلك الاستزراع البحري ومزارع المياه العذبة . كما تجدر الإشارة إلى أن البحار مصدر غني بالحشائش البحرية ذات الاستخدامات المتعددة ، سواء لغذاء الإنسان أو علف للماشية أو مصدر للطاقة وغيرها .

- يستخرج حالياً الكثير من العقاقير ذات الفائدة الطبية من معظم الكائنات البحرية ، ووجود هذه المواد الطبيعية ذات تأثير فعال ، وليست لها آثار جانبية إذا قورنت بالعقاقير الكيماوية ، وقد تركزت البحوث في السنوات الأخيرة لدراسة ما تحتويه الكائنات البحرية من مواد فعالة لكثير من الأمراض المستعصية كالسرطان وغيره ، كما اكتشف العلماء أن إحدى الفلاليات (لتينوكيتات) بالبحر المتوسط تقوم بإفراز مادة ذات تأثير مدمر على الأورام السرطانية ، وكذلك نوع آخر من البرايوزا يحتوي على مادة فعالة ومميتة للأورام السرطانية . وهذه المواد تبحثها معاهد بحوث الأورام بالولايات المتحدة الأمريكية تمهيداً لاستخدامها للعلاج .

فالكائنات البحرية تحتوي على العديد من المواد الفعالة والتي لم تكتشف بعد ، لذلك فإن المحافظة على التنوع البيولوجي تمثل مطلباً قومياً لما تحتويه من مواد سيكشف عنها العلم مستقبلاً لما فيها من فائدة للإنسان .

- أن الكثير من الكائنات البحرية ، وخاصة الطحالب والحشائش والسيانوبكتيريا وغيرها كمواد خام ، يدخل في الكثير من الصناعات .

- أن البحر الأحمر وما يتميز به من شعاب مرجانية يعد مصدراً لاستخراج بعض المواد الصلبة التي تعتبر من أقوى مواد البناء ، مثل الرمل المستخرج من المرجان الميت وصخور المرجان وغير ذلك .

- تؤدي حيوية الشعاب المرجانية بطول الشواطئ المصرية بالبحر الأحمر إلى المحافظة على الشواطئ من التآكل ، نظراً للحماية التي تقدمها تلك الشعاب من تأثير الأمواج والعواصف .

- تعد دراسة التنوع البيولوجي بكل المياه المصرية وسيلة لإلقاء الضوء على النظم البيولوجية للتعرف على ميكانيكية عملها . كما أن دراسة السجل الحضري للأحياء البحرية تلقى الضوء لفهم المناخ العالمي ، وتوضح مدى تأثير البحار والمحيطات على المناخ العالمي .

- تعتبر الكائنات الحية بالبحار والمياه العذبة ثروة للمادة الوراثية ، والتي تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة في ظل التقدم السريع للهندسة الوراثية . وأن هذه الكائنات مهما كانت دقيقة وليست لها الآن أهمية اقتصادية مباشرة ، فقد تكون - مستقبلاً - مصدراً لمواد وراثية هامة .

★ المشكلات التي تواجه خطة التنفيذ لحماية الحياة البرية :

هناك العديد من المشكلات التي تواجه خطة الحفاظ على الحياة البرية ، وتؤدي إلى تناقص الكثير من الأنواع المصرية من الحيوانات

والطيور والنباتات التي توجد في البيئتين المصرية وتعرضها للقاء ، مثل :

- الصيد الجائر أو العشوائي للعديد من الحيوانات البرية بغرض الرياضة والتغذية وخاصة تلك الأنواع التي تجذب اهتمام السياح العرب مثل : الغزال المصري - الأبيض - الماعز الجبلى أو التيتل - الكيش - الأروى ، وذلك بهدف القنص أو التغذية على لحمها ، والاستفادة بالجلد والقرون بعد تحضيرها ، وكذلك صيد الطيور وخاصة الطيور الجارحة مثل النسور والعقبان وأهمها الصقر الحر وصقر الغزال - لاستخدامها في التدريب على الصيد والقنص ، وطائر الحبارى ، وغير ذلك من الطيور المائية والطيور الجوارح والخواصة وغيرها ، وبيعها لبعض الصيادين ، وكذلك نقص الوعي البيئي لدى قاطنى هذه المناطق النائية من قبائل وبدو ، وصيدهم للأنواع المفترسة من الحيوانات أكلة اللحوم كالنمر والضبع والفهد ، وكلها أخذة في التناقص الشديد ، بالرغم من أن سلالة الفهد الموجودة في منطقة منخفض القطارة واحة سيوه من السلالات النادرة ، وكذلك الثعالب والذئاب وغيرها لاستخدام فرائها في التصنيع والاتجار .

وتقتضى رياضة الصيد على عشرات الآلاف من الطيور المهاجرة كل عام .

- يؤدي استخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية الى أضرار كبيرة بالبيئة وبالحيوانات ، خاصة وأن بعضها له آثار تراكمية قد تؤدي بحياة الحيوان وتؤدي الى قتل العديد منها . وهذا يؤثر بشكل واضح على التوازن البيئي كما لوحظ في علاقة القوارض بالطيور الجارحة ، وكذلك البرمائيات التي تعتبر كمناطق للبيئة من الحشرات الضارة . - التلوث الناتج عن النفايات وبقايا المصانع الكثيرة وشركات الألبسة ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك ، وقد لوحظ أخيرا

ارتفاع نسبة التلوث في بحيرات الدلتا خاصة بحيرة المنزلة ، بسبب مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي من القاهرة والمدن المجاورة . ونتيجة للبحوث والدراسات المستمرة عن الأراضي الرطبة الهامة كملاذئ للطيور المائية والتغيرات التي تتعرض لها نتيجة عوامل التلوث المختلفة ، فقد لوحظ أن عناصر التلوث وراء التغير الأساسي في أنواع وأعداد الطيور التي تتواجد بالمنطقة ، بالإضافة الى التلوث الناتج عن البترول في معظم سواحل الجمهورية ، خاصة في منطقة البحر الأحمر ، مما أثر على الطيور المهاجرة والمستديمة .

ونتيجة لذلك انكشفت مساحة الأراضي الرطبة في مصر ، وخاصة البحيرات الممتدة على شاطئ البحر المتوسط .

- تدمير البيئات الطبيعية لأماكن تواجد الحيوانات ، وذلك نظرا لامتداد العمران وانتشار القرى السياحية والمباني ، وتضايف أعداد السكان في بعض المناطق المستصلحة .

التشريعات البيئية :

ازداد الاهتمام الدولى والقومى تجاه حماية البيئة وحماية الموارد الطبيعية في مصر ، وصدر العديد من القرارات الوزارية التي تنظم الصيد والأنواع المسموح بصيدها والاتجار فيها : حية أو ميتة أو مخلفاتها أو مشتقاتها أو مصنعاتها بالإضافة الى قانون الزراعة الموحد رقم ٥٣ لسنة ٦٦ والقرار رقم ٢٨ لسنة ٦٧ المنفذ له بتحديد أنواع الطيور والحيوانات والتي تنطبق عليها أحكام القانون الممثلة في المادة ١١٧ منه ، وكذلك قرارات مجلس الوزراء لاعلان بعض المحميات والمواد التنفيذية للقانون وعقوباته .

وتلخص هذه القرارات فيما يلى :

(١) قانون وزارة الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الوزارية

المنفذة له ، وتشمل :

مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دائرة أعمالهم الوظيفية .

- قرار ١٥ لسنة ١٩٨٠ بحظر صيد الأسماك واستخراج الشعب المرجانية برأس محمد (محافظة جنوب سيناء) .

(٢) قانون المحميات الطبيعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ يحرم صيد أو تداول الحيوانات البرية بكافة أنواعها أو تدمير بيئاتها الطبيعية فى تلك المناطق ، وقرارات رئاسة مجلس الوزراء المنفذة له ، وتشمل :

- قرار ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإعلان محمية طبيعية فى منطقة رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير بجنوب سيناء .

- قرار ١٤٣٩ لسنة ١٩٨٥ بإعلان محميات طبيعية فى مناطق الزرائق والبرويل والأحراش الشمالية بشمال سيناء .

- قرار ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ ، قرار رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإعلان محميات طبيعية فى منطقة علة بالبحر الأحمر .

- قرار ٦٧١ لسنة ١٩٨٦ بإعلان محمية طبيعية فى منطقة العميد بمرسى مطروح .

- قرار ٩٣٨ لسنة ١٩٨٦ بإعلان محمية طبيعية بجزر سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينها بأسوان .

- قرار ١٢٢٧ لسنة ١٩٨٦ بخصوص إضافة بعض من الطيور النافعة للزراعة والبطن « قرار وزير الزراعة » .

- قرار ٤٥٩ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة اشتوم الجميل وجزيرة تنيس بمحافظة بورسعيد « قرار رئيس الوزراء » .

- قرار ٩٤٢ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محمية طبيعية بمنطقة وادى الأسىوطى بالصحراء الشرقية « قرار رئيس مجلس الوزراء » .

- قرار ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء محميتين طبيعيتين

- قرار ٢٨ لسنة ١٩٦٧ يحظر صيد الطيور الجارحة النافعة للزراعة وبعض الحيوانات البرية مثل : الماعز الجبلى والكبش الأروى وأنواع الغزال والفهد والنمر ، كما ينظم صيد السمك .

- قرار ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الجهاز التنفيذى للحفاظ على الحياة البرية واختصاصاته .

- قرار ٤٧٢ لسنة ١٩٨٣ بحظر صيد كافة أنواع الحيوانات البرية فى مناطق الزرائق والبرويل وسانت كاترين وجزيرة تيران (وهو قرار ودارى) .

- قرار ٧٠١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء محميات طبيعية فى مناطق العميد بمرسى مطروح وعلة بالبحر الأحمر ، ويحظر صيد الحيوانات البرية بكافة أنواعها فى تلك المناطق .

- قرار ٤٢٤ لسنة ١٩٨٢ باعتبار محمية بحيرة البرويل (الزرائق وسبخه البرويل) محمية يحظر فيها صيد الطيور بكافة أنواعها (قرار محافظة شمال سيناء) .

- قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ يحظر صيد الحيوانات البرية بجميع أنواعها ، وخاصة الأرناب البرية والغزال فى مرسى مطروح (محافظة مطروح) .

- قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ يحظر صيد جميع الحيوانات البرية بجميع أنواعها وكذا تقطيع الأشجار (محافظة مطروح) .

- قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ يحظر صيد جميع أنواع الصقور والعقبان وملائم الحبارى بمناطق وجودها .

- قرار رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٤ يحظر صيد أو تداول التمساح النيلى والورل الجبلى والنيلى أو تدمير أماكن وجودهم وتكاثرهم .

- قرار وزارة العدل رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٨٣ يقضى بتحويل رئيس ومديرى وأخصائى جهاز حماية الحياة البرية بوزارة الزراعة صفة

بمنطقة وادي الريان وبحيرة قارون بالفيوم « قرار رئيس مجلس الوزراء » .

- قرار ١٤٠٣ لسنة ١٩٩٠ بحظر صيد الزواحف حسب الكشف المرفق « قرار وزير الزراعة » .

- قرار ٩٠ لسنة ١٩٩٠ بحظر صيد أو قتل أو امساك الكروان رفيع المنقار والطيور المشابهة له « قرار وزير الزراعة » .

- قرار ٣٦ لسنة ١٩٩٠ ، قرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٩ بخصوص صيد وتصدير الضفادع .

- قرار ١٥١١ بإنشاء محميتين طبيعيتين في منطقة نبق وبو جالوم بمحافظة سيناء .

- قرار ١٠١٢ لسنة ١٩٩٢ تعديل للقانون رقم ٥٣ المادة ١١٧ .

- قرار ١١٢١ لسنة ١٩٩٣ بتخصيص منطقة وادي الرشراش كمركز للتربية والاكثار .

الاتفاقيات الدولية :

انضمت مصر الى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم التعامل في هذه الأنواع من الحيوانات والطيور وحماية أماكن وجودها ومعيشتها ، مثل :

- معاهدة الاراضى الرطبة ذات الأهمية الدولية سنة ١٩٧١ خاصة للطيور المائية أو معاهدة رامسار : وتنص بنود الاتفاقيات على الالتزام التام للدول الأطراف المتعاقدة بحماية الاراضى الرطبة كالبحيرات المملحة بوليا ، وتضم القائمة ٣٢ موقعا تقريبا تغطي مساحة تقارب ٢٥ مليون فدان .

- ميثاق التجارة الدولية لحماية الحيوانات البرية والنباتات المهددة بالانقراض CITES ميثاق واشنطن سنة ١٩٧٣ : وقد أصبحت أعداد الدول الأطراف الآن حوالى ١١٥ دولة ، حيث تقوم سكرتارية هذه

الجمعية الدولية التجارية بتنظيم التعامل التجارى في الأنواع المدرجة ببنود الاتفاقية وملحقاتها المكونة من ثلاثة أجزاء .

- اتفاقية بون للحفاظ على الفصائل المهاجرة سنة ١٩٧٩ بشأن الكائنات البرية والطيور المهاجرة التي تعبر حدود الدول والقارات المختلفة اثناء مواسم معينة من السنة : وتنص هذه المعاهدة على تقديم الحماية الكافية للأنواع المهاجرة المسجلة في القائمة رقم ١ ومنع صيدها وتقليل محاولة الاضرار بالبيئة الطبيعية لها . كما عقدت اتفاقيات أو معاهدات مشتركة بين الدول المشتركة في الحدود الجغرافية أو الإقليمية لحماية الأنواع المسجلة في الملحق رقم ٢ من الاتفاقية .

والهدف الثانى للمعاهدة هو اجراء اتفاقيات ثنائية أو اقليمية لصالح الأنواع المسجلة في القائمة رقم ٢ : هذه الأنواع تتطلب حماية ، سواء كانت مهددة بالانقراض أو لم تكن .

وهذه الاتفاقية مفتوحة لتنضم اليها الدول التي توجد بها هذه الأنواع الحيوانية وإن لم تكن أعضاء في اتفاقية بون .

- اتفاقية حماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى (١٩٧٢) أو معاهدة اليونسكو للتراث العالمى : وهى أول اتفاقية دولية تضع أساسا تشريعيا وإطاراً ماليا وإداريا دائما للعمل به ، والهدف من هذه الاتفاقية هو جذب الانتباه والحفاظ على المناطق الطبيعية والثقافية ذات القيمة العالمية البارزة . وهذه الاتفاقية التي تضم ٨٣ دولة عضوا أسستها منظمة اليونسكو .

- معاهدة الحفاظ على الحياة البرية الأوربية وبيئاتها الطبيعية أو معاهدة بيرن (١٩٧٩) : يهتم مجلس المعاهدة الأوربية بجميع جوانب حماية البيئات الطبيعية البرية ، كما يهتم بحماية عدد كبير من أنواع الحيوانات ومعظم الطيور البرية المهاجرة . وهذه

البرية ، وأسماء أنواع وتاريخ الحيوانات والطيور والنباتات المختلفة ، خاصة تلك المنقوشة على الآثار الفرعونية ، مما يخدم سياحة الحياة البرية .

- وزارة الداخلية : تقوم بتطبيق قوانين منع الصيد والتحفظ على المخالفين للقانون ، ومصادرة الأنواع التي تم اصطيادها بالمخالفة ، وتسليمها إلى الجهات المختصة ، وبحمائية مفتشى الحياة البرية عند القيام بمهامهم .

- وزارة الدفاع : ممثلة في خفر السواحل والحدود ، وهي تعمل على منع تهريب الأنواع النادرة عبر منافذ التهريب ، كما تمنع صيد أنواع الكائنات البحرية أو تدمير البيئات البحرية أو الشعب المرجانية ، والتحفظ على كل من يدمر هذه البيئات - وخاصة السفن التي تدمر وتلوث البيئة البحرية - وتقدمه لجهات الادارة لاتخاذ ما يلزم .

- إدارة شئون المحميات الطبيعية التابع لجهاز شئون البيئة : وهي تقوم بإدارة المحميات الطبيعية والعمل على تنميتها ، وحماية الأنواع النادرة من الانقراض ، كما تقوم بعمل حملات توعية من خلال النشرات والكتيبات ، وتساعد الجمعيات الأهلية وتمولها .

ثانيا : هيئات وجمعيات غير حكومية :

هناك العديد من المنظمات والجمعيات الأهلية غير الحكومية لها اهتمامات بالحياة البرية ، وتعمل على التوعية بها والحفاظ عليها ، منها :

- الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والثروات الطبيعية : ويضم مصر ضمن أعضائه ، وهذا الاتحاد مقره سويسرا برئاسة الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص ، وقد تأسس سنة ١٩٤٨ ومهمته التأكد من الحفاظ على الكائنات الحية - سواء كانت نباتية أو حيوانية - لقيمتها العلمية والاقتصادية لفائدة الانسان . كما أنه يضع البرامج للحفاظ

المعاهدة الاوربية مفتوحه لانضمام الدول غير الأعضاء في المجلس الأوربي ، حتى يتحقق التأمين الكامل لأنواع الطيور المختلفة على طول مسار هجرتها .

- المعاهدة الافريقية لحماية الطبيعة والثروات الطبيعية (١٩٦٨) : وهي معاهدة أسستها منظمة الوحدة الافريقية للحفاظ على البيئة وحسن استخدام وتنمية الحياة البرية ، وذلك بمجرد تصديق كل الدول المشتركة .

- اتفاقية ريسوى جانيروقمه الأرض « سنة ١٩٩٢ » : وتتركز أهم أهدافها في دراسة التنوع البيولوجي ، وقد أنشئت وحدة متخصصة بجهاز شئون البيئة التابع لمجلس الوزراء ، وذلك لحصر وتسجيل كافة الأنواع الموجودة بمصر من نباتات وحيوانات وكائنات بحرية وحشرات ، ، وتم اصدار العدد الأول لوحدة التنوع البيولوجي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٢ .

مؤسسات إدارة الحياة البرية في مصر :

هناك عدة مؤسسات وجهات حكومية تعمل على حماية الحياة البرية ، سواء كانت حيوانية أو نباتية ، وهذه الجهات هي :

أولا : جهات حكومية :

- وزارة الزراعة : وهي المسئولة عن حماية ورعاية الحيوانات والطيور البرية ، وإصدار تصاريح الصيد ، واقتراح الأنواع الممنوع صيدها ، وأنواع وأعداد الأنواع المصرح بصيدها ، وإدارة الحياة البرية ومركز التعليم والوعى البيئي بحدائق الحيوان .

- وزارة السياحة : تقوم بتبصير السياح بأنواع الحيوانات والطيور الممنوع صيدها أو غير المسموح بتصديرها أو استيرادها ، كما تقوم بعمل دورات تدريبية للمرشدين السياحيين عن كيفية الحفاظ على الحياة

على الثروات الطبيعية وتنميتها .

- المكتب العربي للشباب والبيئة : وهو أول جمعية للشباب العربي في الشرق الأوسط ، تأسس سنة ١٩٧٧ ، ويركز اهتمامه على التوعية العامة ، ويقوم بعقد لقاءات أو اجتماعات لدراسة الحياة البرية سنويا . كما يقدم برامج في وسائل الاعلام المختلفة خاصة بالبيئة والحياة البرية .

- الجمعية المصرية للطيور : ومقرها القاهرة وتضم أكثر من ٣٠٠ عضو مصري وأجنبي وتعمل على إيقاظ الوعي الجماهيري للحفاظ على الطيور المصرية . وقد أصدرت الجمعية كتاب « طيور مصر البرية » ، وقامت بعمل مسنح على الطيور في بحيرة البردويل وبعض البحيرات المصرية .

- المجلس الدولي لحماية الطيور المائية IWRB : تأسس سنة ١٩٢٢ واستخدم اسمه الحالي سنة ١٩٥٩ وله نفس الاهتمامات ولكن على المستوى الدولي ، وهو يضم ٦٠ دولة في عضويته منها مصر . وقد قام هذا المجلس بإنشاء مركز التعليم والوعي البيئي بحديقة الحيوان بالجيزة ، كما أن له نشاطات متعددة في جميع أنحاء العالم ، كلها متعلقة بالحفاظ على الطيور ودراساتها .

- الجمعية المصرية للحفاظ على الثروات الطبيعية : بدأت نشاطها سنة ١٩٧٥ وتضم حوالى ٢٠٠ عضو . ومن نشاط هذه الجمعية : إنشاء مكتبة قومية بحديقة الحيوان بالجيزة ، وإصدار مجلة « المجلة المصرية للحياة البرية والثروات الطبيعية » ، كما تقوم بعقد الندوات والدعوة إلى محاضرات علمية .

- جمعية المحافظة على الثروة القومية : وهي تضم ٢٠٠ عضو ، وتقوم بعقد الندوات لمناقشة المشاكل البيئية ، وتساهم في المشروعات البيئية القومية .

- نادي الصيد المصري : مقره الدقى بالقاهرة ويضم ١٥٠٠٠

عضو ، وهذا النادي يستأجر ٢٠٠٠ فدان في محافظة الشرقية لممارسة رياضة صيد الطيور المائية . كما يقوم بتنظيم مسابقات صيد نولية .

- جمعية علم الحيوان : مقرها حديقة الحيوان بالجيزة وتضم ٣٠٠ عضو ، وقد بدأت هذه الجمعية نشاطها سنة ١٩٢٧ لتشجيع دراسات الحياة البرية والحيوانات الداجنة ، وهي تصدر مجلة « علم الحيوان » سنويا .

- جمعية أصدقاء حديقة الحيوان : تأسست سنة ١٩٧٢ وهدفها تشجيع الجمهور - خاصة الأطفال - للتعرف على الحيوانات والطيور . وهي تضم ٥٠٠ عضو ، أغلبهم طلبة ، حيث يتلقون محاضرات عن حقائق الحيوان وعلم التحنيط ومهارات الكشف بحديقة الحيوان بالجيزة ، ويقومون برحلات إلى مناطق تواجد الحيوانات البرية .

- جمعية محبي الأحياء المائية بالقاهرة : مقرها حديقة الأسماك بالزمالك .. وأخذت وضعها الرسمي عام ١٩٨٦ ، وتضم ٢٠ عضوا عاما في مجال الأسماك يقدمون الخبرة لمن يطلبها لتربية الأسماك ومقاومة أمراضها .

- الجمعية المصرية للحياة البرية : أنشئت عام ١٩٨٩ بحديقة الحيوان ، وتضم حوالى ٣٠٠ عضو . ولها نشاطات متعددة منها : عقد ندوات علمية ومحاضرات خاصة بالحياة البرية والمؤتمرات المحلية والدولية والرحلات الحقلية ، كما تصدر نشرات للتوعية والحفاظ على الحياة المصرية ، ومجلة ربع سنوية .

- اللجنة الدولية للإنسان في المحيط الحيوى : تأسست سنة ١٩٧٠ وتعتبر مصر من أعضائها العاملين ، ولها مندوبون علميون في ثلاثين دولة لتوجيه وقيادة برامج الحفاظ على المحيط الحيوى ، كما أن أكثر من ١٠٠ دولة تستفيد من هذه اللجنة في تحديد مشكلاتها القومية ودراساتها ،

التي تعتمد في معيشتها على الموارد البحرية (الأسماك والأحياء المائية) .

- السياحة البيئية : للاستفادة من أماكن وجود هذه الحيوانات أو النباتات في بيئاتها الطبيعية أو في داخل المحميات ، لتشجيع السياح والزوار من الداخل أو الخارج على زيارة هذه الأماكن السياحية والمزارع ، وما لذلك من أثر في الراج السياحي وتشجيع الاستثمارات الدولية .

- تدعيم البنوك الوراثية الجديدة : المخصصة لحفظ العوامل والصفات الوراثية والاستفادة منها في الهندسة الوراثية .
- الاتجاه الدولي : نحو الاهتمام بإنشاء مراكز الأبحاث للحيوانات البرية ، مع اختيار وتخصيص الأماكن المناسبة لمعيشتها ، وذلك تمهيدا لإمادة إطلاقها ثانية في أماكن وجودها في الطبيعة ، والاسترشاد بالخبرات والدراسات السابقة تنفيذها في دول العالم .

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للنباتات البرية :

1- نباتات كمحاصيل منتجة للطاقة :

تشير التقارير الحديثة إلى أن الطاقة الحفوية (الغاز الطبيعي وزيت البترول الخام) سوف تنضب في أمريكا بعد تسع سنوات ، وفي بحر الشمال بعد إحدى عشرة سنة ، وفي دول الخليج بعد أربعين سنة ، ولا سبيل للبدل إلا باستخدام المحاصيل المنتجة للطاقة ، وتجرى حاليا عملية تقييم هذه المحاصيل غير التقليدية لمعرفة مدى استخدام الكتلة الحيوية كمصادر للطاقة (بيوجاز غاز الميثان عن طريق التخمر اللاهوائي ، والكحول الايثيلي ، والزيوت النباتية النقية (Pflanzenöl) . وقد أثبتت التجارب - التي أجريت منذ سنوات فاعلية استخدام الكحول المستخلص من الخلاصات النباتية ، بعد

وايجاد الحلول العلمية لها .

وغير هذه الجمعيات الرئيسية توجد العشرات من الجمعيات الصغيرة ، منتشرة في المدن بالمحافظات المصرية ، إلا أن الترابط بينها ضعيف للغاية حتى الآن ، بيد أن جهاز شئون البيئة قام بحصرها ، استعدادا لتجميعها ودعمها .

الأهمية الاقتصادية للحياة البرية

أولا : الأهمية الاقتصادية للحيوانات البرية :

من الناحية الاقتصادية تؤثر الحياة البرية بدرجة مباشرة على زيادة الدخل القومي ، مع مراعاة الاستخدام الأمثل للاستفادة منها ، وتتمثل منافعها فيما يأتي :

- الأغراض التجارية في الأنواع المختلفة من الحيوانات : حية أو ميتة أو مصنعاتها ، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تنظم التعامل التجاري في شتى الأنواع من الحيوانات البرية ، وترشيد الاستهلاك المحلي والتصدير والاستيراد مع باقي الدول الأخرى ، لمنع المخالفات للدستور التجاري الدولي .

- أغراض البحث العلمي : وذلك للدراسة والبحث في الحياة البرية ومقوماتها وسلوكياتها وكثافتها في الطبيعة وأماكن وجودها .

- الأغراض الطبية : حيث اعتادت الشعوب - وخاصة الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا - على الاستفادة من غالبية النباتات البرية في علاج معظم الأمراض الباطنية والجلدية والتغلب عليها ، مثل قرن الخريشوب والتساح النليس والورل الجبلى .

- الاستفادة من الموارد البحرية : كالأسمك والكائنات البحرية ، ومالها من فائدة ملموسة في رفع المعاناة عن الأفراد ذوي الدخل المحدود ، وزيادة الغذاء البروتيني ، وخاصة في المناطق الساحلية

• ينمو في مستوى من القلوية عند الرقم الهيدروجيني (PH) من ٨ - ٩ ، حيث انه مقاوم للملوحة وينمو حيث لا ينمو أى نبات آخر ، مما يجعل المشروع مفيدا في استغلال المناطق الصحراوية القريبة من المناطق السكنية وكذلك حول المناطق السكنية ، التي تبني في المدن العمرانية الجديدة .

• نبات منتج للسليولوز ، ومعدل البناء الضوئي أكثر ٤٠ مرة من متوسط معدل البناء الضوئي لنباتات الغابة .

• يساعد على توازن البيئة ويمنع انجراف وتدهور التربة .

٣ - مصادر التمويل للمشروع :

• صاحب الفكرة وهو الدعم البيئي (EKO - Funds) يشارك في رأس المال .

• جمعية الغاب .

• اتحاد المستقبل .

• رؤوس أموال أخرى من الهيئات والمؤسسات المنفذة للمشروع .

٤ - الزراعة والاستخدام :

- يقدر خبراء المشروع زراعة أربعة نباتات في المتر المربع .

- تتم الزراعة عن طريق انتخاب شتلات مختارة من نباتات الغاب التي تنمو في مصر ، أو عن طريق جلب بذور تنتج في مؤسسات متخصصة في ألمانيا .

- يمكن أن تتولى عمليات الزراعة شركات مصرية لديها سابق خبرة في زراعة ورى الحقول الكبيرة .

- يجب الانتظار حوالي ثلاثة أعوام حتى يمكن الوصول إلى الاستفادة القصوى للنباتات المزروعة ، وخلال تلك الفترة يمكن محاولة حصاد نباتات الغاب التي تنمو بريا في مصر لأجراء التجارب

اضافته بنسبة معينة للبتزين كوقود للسيارات ، يكفي الدلالة على ذلك أنه يوجد بألمانيا ٢٠٠ محطة تمويل لوقود السيارة ، تستخدم وقودا من محاصيل الطاقة .

وقد تمت مشاهدة التجارب والحقول المزروعة في المعهد بمدينة براون شفيج فولكنرود (FAU) بنباتات مثل الغاب Arundo donax (والذي ينتشر في جميع المناطق الجغرافية المصرية ماعدا منطقتي البحر الأحمر وجبل علة) ، والذمير Avena spp حيث يوجد في مصر ممثلا بخمسة أنواع تنتشر أغلبيتها في جميع المناطق الجغرافية المصرية ماعدا منطقتي جبل علة والبحر الأحمر ، والأنواع البرية سواء الحولية أو المعمرة من جنس الدخن SORGHUM SPP ، ويمثل هذا الجنس في مصر بأربعة أنواع تستعمل غالبيتها كمحاصيل رعوية .

- مثال عن الاستغلال الأمثل لبعض النباتات البرية :

١ - فكرة المشروع : تقدم اتحاد المستقبل - اتحاد مسجل بألمانيا - وجمعية الغاب الألمانية بنموذج للربط بين المجتمع والاقتصاد ، بالمشاركة في مشروع الغاب الزراعي في صحراء شمال مصر كمشروع بيئي منتج ، في ظروف وشروط اقتصادية ناجحة .

٢ - اختيار نبات الغاب : تم اختياره لما له من صفات غير اعتيادية ، لذا يعتبر أساس هذا المشروع المقترح ، فهو يمتاز بالواصفات التالية :

• يصلح كمحصول منتج للطاقة حيث يعطى انتاجا غزيرا من الكتلة الحية حتى في الأراضي غير الخصبة .

• يحتاج لكمية متوسطة من المياه .

• مقاوم للجفاف ويوجد بمصر في أماكن عديدة كنبات برى ، مما يعتبر ضمانا طبيعيا (بيئيا) لنجاح المشروع .

لتنفيذ مشروع الغاب ، فإشار إلى منطقتين هما : المناطق الصحراوية في دلتا النيل ، وبحيرة قارون :

– المناطق الصحراوية في دلتا النيل ، وبخاصة جنوب وشرق مدينة الاسكندرية ، حيث تتميز بالخصائص التالية :

• تتميز مصر بوجود الكثير من البحيرات والسبخات المالحة التي ينمو على أطرافها نبات الغاب بصورة برية .

• وجود هذه البحيرات في مناطق صحراوية غير صالحة للزراعات التقليدية .

• تتيح هذه المناطق فرصة زراعة الغاب بتكاليف منخفضة على أطراف السبخات .

• يمكن الحصول على المياه الجوفية في هذه المناطق بتكاليف منخفضة ، كما أن الحاجة للرعى تنحصر في بعض الفصول فقط .

• توجد هذه المناطق البور في مناطق سهلة المواصلات .

• يضمن التعداد السكاني الكبير لمنطقة الإسكندرية توافر الأيدي العاملة التي يحتاجها المشروع .

• توافر الأجهزة المطلوبة للتقنيات الحديثة التي تتطلبها حاجة العمل .

– بحيرة قارون التي تقع جنوب غرب شبه واحة الفيوم :

تمثل البحيرة مصرفاً لمياه رى الواحة ، وتزداد ملوحة البحيرة نتيجة لترسيب الأملاح عن طريق البخار ، فيصبح الماء غير صالح للرعى ، ولهذا يكون من المناسب زراعة نباتات الغاب في هذه المنطقة الصحراوية وريها ؛ إما عن طريق الآبار ذات الأعماق الصغيرة ، أو عن طريق استخدام مياه الصرف الزراعى الذى يصرف الى البحيرة .

عليه في ألمانيا – على سبيل المثال – لاستخراج الرقائق المطاطية غير السامة وغير الضارة بالبيئة ، والبدء في تطويرها للمستقبل .

– حساب تكاليف الزراعة والرعى والحصاد والتجفيف والتخزين ، إذ يتضمن المشروع الألمانى حسابات الجنبى الاقتصادية تفصيليا .

– يتضمن المشروع أيضا خططاً مستقبلية لبناء معامل لمعالجة الغاب في مصر ، وذلك لمواكبة التوسع السكانى والعمرانى في مصر والشرق الأوسط ، مع توقع وجود سوق كبيرة لتسويق منتجات الغاب من الرقائق المطاطية ومواد البناء والمنتجات الأخرى . وفى هذا الصدد يجب البحث عن وسطاء بين المشروع وسوق التوزيع .

هـ – أهمية مشروع الغاب : سوف يلائم مشروع الغاب الاستخدامات التالية :

– إنتاج الرقائق المطاطية وشرائح وحدات البناء والمواد العازلة غير السامة وغير الضارة بالبيئة .

– إنتاج مواد التغليف .

– استعمال المواد العادمة المتخلفة من الغاب في كثير من التطبيقات .

– إنتاج السماد .

– إنتاج مواد قابلة للاحتراق .

– إنتاج البيوغاز من المخلفات النباتية .

– تدعيم السياسات الاجتماعية للبلاد من خلال : تدبير فرص عمل ، ووقف الهجرة من القرى إلى المدن .

– الدخول بنبات الغاب في سوق جديد عالمى ، وإذ إن هناك الكثير من الأبحاث التي تؤكد على إنتاج أجزاء من السيارات والمعدات من السليولوز للتقليل من كمية المخلفات الضارة بالبيئة .

٦ – أهمية موقع مصر : أكد الجانب الألمانى على أهمية موقع مصر

الصابون ، وهناك العديد من البحوث الجارية التي تستخلص بعض المواد الفعالة وتجرب كمبيدات بكتيرية أو فطرية أو حشرية أو عشبية ، وأمكن استخلاص المواد الراتنجية والديباغية والأصماغ التي تفيد في صناعة الأجيبار وفي دبغ الجلود ، وكذلك الحصول من زهور وثمار ويزور وجذور وأوراق العديد من النباتات البرية ، على الألوان الطبيعية بمونة الجانبي عند إضافتها للمواد الغذائية أو الأنوية المركبة .

ج - نباتات المحاصيل الطبية والدوائية :

تشغل النباتات البرية الطبية مكان الصدارة في الانتاج الزراعي والصناعي ، وتلقى عناية فائقة في كثير من دول العالم المنتجة للدواء . وتعتبر من أهم المواد الاستراتيجية في صناعة الدواء . وينتشر الكثير منها في جميع المناطق الجغرافية النباتية ، فقد سجل في مصر عام ١٩٧٧ وجود ٣٤٢ نوعا من النباتات الطبية ، تمثل نحو ١٦,٣٦ ٪ من مجموع النباتات البرية ، وأن ٥١,٧٥ ٪ (١٧٧ نوعا) من هذه النباتات توجد بصورة شائعة . أما بقية الأنواع (١٦٥ نوعا) فاننتشارها نادر جدا ، مما يؤكد ضرورة حمايتها من تعرضها للخطر أو الانقراض .

د - نباتات زيتية غير تقليدية :

أمكن تسجيل الكثير من الملاحظات حول إمكانية حصر الأنواع المستوطنة ، والتي يمكن الاستفادة منها في المجالات الآتية :
- استخدامها كشواهد بيئية (Plant Indicators) تدل على نوع التربة والمناخ ، مما يفيد عند وضع برامج استصلاح الأراضي واختيار المحاصيل الملائمة لهذه المناطق .
- استخدامها كنباتات تغطية (Plant Landscaping)
(Cover &) ومسطحات خضراء طبيعية وأيضا كنباتات زيتية

خطة العمل :

- إنشاء خمس قرى موزعة على مساحة ١٥٠ ألف هكتار من الأراضي غير الصالحة للزراعة .
- يخطط لإزاعتها بالغاب على أن تروى بطريقة الري بالغمر أو الرش ، حسب الموارد المائية المتاحة .
- يتضمن المشروع إنشاء أماكن التشوين وتجفيف وتخزين وتصنيع الكتلة الحيوية .
- يضمن الجانب الألماني تسويق المحصول .
- وضعت خطط العمل ومراحل التنفيذ ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع بكل دقة .
- يتولى الجانب الألماني توفير مبلغ ٥٠ مليون مارك لإنجاز هذا المشروع بالكامل .

- يتولى التنسيق الجانب المصري .

ب - نباتات كمحاصيل للصناعة :

نظرا لأهمية النباتات البرية كمحاصيل تنتج المركبات اللازمة للكثير من الصناعات ، فقد نشر الكثير من البحوث التي تؤكد أهميتها كنباتات منتجة للزيوت والدهون والشموع والصمغ وغيرها .

وقد أمكن الحصول على السليلوز ليدخل في عدد من الصناعات مثل : صناعة الألواح المطاطية التي يصنع منها ألواح البناء وهياكل السيارات ، وصناعة الألياف الصناعية « البلاستيك السليلوزي » و « الحرير الصناعي » . كما أمكن حصر أعداد من النباتات البرية غنية بالزيوت العطرية وتستخدم في : الأغراض الغذائية كمكسبات للطعم والنكهة ، وفي صناعة مستحضرات التجميل والعطور ، وفي صناعة

الغراب) وهذه الفطرة تعرف (بالفجع) .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات -

يوصى بما يأتي :

أولاً: توصيات عامة :

* العمل بشتى الوسائل للحفاظ على الحياة البرية (حيوانية - نباتية - مائية) وذلك لأن الكثير منها يكون متوطناً في مصر فقط ، وتعتبر ثروة قومية لها .

* يجب وجود جهة اختصاص واحدة مسؤولة عن حماية الحياة البرية بأنواعها الثلاثة في جهاز شئون البيئة ، بحيث يشرف عليها فنيون متخصصون في المجالات المختلفة ، وتكون اختصاصاتها :

- وضع خطة عمل استراتيجية للحياة البرية .

- الاشراف الكامل على المحميات .

- الاشراف على الموارد المالية الخاصة ، سواء منح أو مساعدات أو قروض .

- إنشاء بنك معلومات وقاعدة بيانات لأجراء المراجعات التصنيفية والحصر والتسجيل وغيرها .

- مراجعة القوانين والتشريعات القائمة .

- اقتراح تشريعات لحماية الحياة البرية .

- تنفيذ مواد القانون ، ومتابعة تنفيذ العقوبات الصارمة ، بما يتناسب مع حجم التجريم من حظر الصيد وتلوث البيئة بمياه الصرف الصحي ونفايات المصانع الكيماوية ومخلفاتها .

- مراقبة الأسواق المحلية ، ومحال بيع طيور الزينة والحيوانات والأسماك والشتلات والبذور ، لمنع الاتجار بالأنواع النادرة منها .

غير تقليدية ، تفيد عند عمل الأحزمة الخضراء في المناطق الساحلية ، وذلك لأنها أكثر ملائمة عن غيرها من النباتات الوسطية المعروفة ؛ التي تحتاج إلى وفرة المياه العذبة والتربة الطينية والمناخ المتوسط .

- استخدامها - وخاصة الأنواع ذات الأزهار الجذابة والثمار المنظرة - في عمليات التصدير للزهور (Floristic Exportation) لأوروبا ، إذ إن مواسم تزهيرها يتوافق مع شهور برودة الجو وكثرة الجليد في معظم الدول الأوروبية ، مما يؤدي إلى رواجها ونجاحها نجاحاً كبيراً ، فالفلورة المصرية غنية بنباتاتها الجميلة التي سوف تجد من يحرص على اقتنائها ، سواء بمصر أو بالدول الأوروبية وغيرها .

- ومن الممكن إنشاء حديقة برية تتسق بها النباتات الطبيعية لتكون مناطق جذب سياحي ، بجانب إرتيادها كمتنزهات عامة للثقافة الترويحية ، وتمثل هذه النوعية من الحدائق مناطق لحفظ الأصول الوراثية للنباتات المصرية ، ولتحقيق التنوع البيولوجي المرغوب ، أي أنها تقوم بدور هام كمحمية شبه طبيعية .

هـ - نباتات غذائية غير تقليدية :

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالنباتات البرية باعتبار أن العديد منها ينتج الثمار التي يستساغ أكلها ، كما في حالة بلح العبيد واليسر » خبز البقر » والسدر » النبق » والعناب والكارسا وغير ذلك ، وأن البعض الآخر تستغل براعمها الزهرية والثمار الغضسفة في عمل المخللات كما في حالة نبات الكيارس » اللصف » . وهناك مجموعة من النباتات البرية تؤكل أوراقها كالرجلة والخبازي والجمضيض والشاكوريا وغيرها . كذلك توجد فطرة برية يؤكل جسمها الثمرى (كما في حالة عيش

- تنمية الوعي بالحياة البرية عن طريق المعارض ووسائل الاعلام المختلفة .

* العمل على تشجيع الروابط بين دول المنطقة ، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وعقد الندوات في هذا المجال .
* وضع برامج لإكثار وتقييم وتنمية عناصر الحياة البرية ذات القيمة الاقتصادية العالية .
ثانياً: توهيات مباشرة :

في شأن الحياة البرية المائية (الحيوانات - البرية - النباتية) :

* ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين المنظمة لمنع الاستغلال الجائر للأحياء المائية ، وذلك لمنع انهيار المصائد على المدى الطويل ، واستخدام طرق الصيد التي لا تسبب أضراراً للنظم البيئية .
* ضرورة إعمال القوانين الفعالة والصارمة لايقاف تلوث المسطحات المائية - بحرية أو عذبة - لأن ذلك سيؤدي الى انقراض أنواع هامة من الأحياء المائية ، قد تكون مصدراً أساسياً لغذاء الإنسان ، أو لاستخراج العقاقير الطبية وغيرها .
* تنظيم انشاء المزارع السمكية وإحكام الرقابة عليها .
* تنفيذ القوانين لحماية ثروة البحر الأحمر وأيضاً خليجي السويس والعقبة - وخاصة الشعب المرجانية - وذلك بمنع إحداث أي تغييرات بخط الشاطئ ، مع منع بناء أي منشآت على الشاطئ « الساحل » ، وأيضاً منع صرف أي مخلفات في البحر .
* العمل على دقة تنفيذ القانون الذي يمنع جلب أي أنواع جديدة من الأحياء المائية وإدخالها على البيئة الطبيعية .
* استخدام التكنولوجيا في مجال الانتخاب الوراثي للتربية المحلية

المائية من الأسماك وغيرها لتحسين نوعيتها وإنتاجيتها .

في شأن الحياة البرية النباتية :

* ألا يؤثر التوسع العمراني - خصوصاً بالنسبة للقرى السياحية بالشواطئ - على الحياة البرية .
* وضع خرائط للثروات النباتية البرية توضح : أماكن وجودها وأسلوب التعامل معها وذلك للحفاظ عليها .
* الاهتمام بتطبيق القوانين والقرارات الوزارية الخاصة بعدم السطو على النباتات البرية ذات القيمة الاقتصادية .

في شأن الحياة البرية الحيوانية :

* تعتبر الحياة البرية الحيوانية من أهم مصادر نقل الأوبئة الى الحيوان والإنسان ، لذلك يجب الاهتمام بالتحصينات الدورية لهذه الحيوانات . كما يحدث عالمياً بالنسبة لمرض الكلب .
* تشجيع انشاء مزارع إكثار على غرار مزارع النواجن أو تربية الأبقار لبعض الحيوانات والطيور كمصدر لانتاج اللحوم مثل : النعام ، الطاووس ، أو الحيوانات مثل : الغزال ، الكبش الأروى ، والتيتل . مع الاهتمام بالانتفاع بمخلفات هذه الحيوانات لما لها من قيمة اقتصادية عالية ، كالريش والمصنوعات الجلدية والقرون .

* التوسع في برامج الإكثار للحيوانات والطيور البرية - الأخذة في التناقص - في مراكز إكثار خاصة تنشأ لهذا الغرض ، كما هو مقرر تنفيذه في منطقة وادي الريان بالفيوم .

* تدبير الاعتمادات اللازمة - سواء بتمويل محلي أو دولي - لتحسين بيئات الكائنات البرية للحفاظ عليها من الانقراض . مع تخصيص جزء من المساعدات للصرف منها على أنشطة الحياة البرية المختلفة .

الانتاج الصناعي

على انتاج السلع ، والمنافسة في الأسواق العالمية على وفرة الموارد وجودتها وقلة تكلفتها .

- التصنيع لاحتلال الواردات ، وفيه تعتمد قدرة الدولة على انتاج السلع ، والمنافسة في الأسواق المحلية على نظم الحماية الجمركية ونظم تقييد الاستيراد والخصص الاستيرادية .

- التصنيع لتشجيع الصادرات ، ويستهدف هذا النوع من الصناعات الأسواق الخارجية ، ويعتمد على المنافسة لتطوير المنتجات بما يستثمر ميزتها النسبية ، ثم تطويرها لتعزيز قدرتها التنافسية .

ومع تبني مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي ، والتخلص التدريجي من قوانين الحماية الاستيرادية والجمركية ، وتداعى القيود والعوائق المماثلة في البلاد المختلفة ، ومع اتفاقيات الجات والتكتلات الإقليمية والاتفاقيات التجارية - تحول العالم ببلدانها المختلفة الى سوق واحد كبير ، تتنافس فيه المنتجات المصنعة في بلدان مختلفة ، لا يحميها إلا قدرتها على المنافسة ، بتقديم منتج عالي الجودة بسعر مناسب .

وأدت هذه المتغيرات الى اختلاف فلسفة التصنيع واستراتيجياته ، وتغير مؤشرات تقييم النشاط الصناعي في البلدان المختلفة ، فلم تعد الميزة النسبية في الخامات أو العمالة أو الأسواق المحلية المغلقة هي الحافز على تفضيل صناعة على أخرى ، أو هي الأساس في إنشاء وتطوير صناعات المستقبل ، بل أصبح أساس التقييم هو قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية ، وخلق

مدخل لاستراتيجية التصنيع

شهدت مصر - منذ ما يزيد على ٦٠ عاما - موجات من التصنيع المكثف ، بدأت بطفرة صناعية في الثلاثينيات بنيت على النظرة الاقتصادية التقليدية التي تنادى بإنشاء الصناعات ذات الميزة النسبية في عوامل الانتاج ، مثل : العمالة الرخيصة ، توافر الخامات بسعر مناسب ، توافر مصادر الطاقة بسعر رخيص .

وجاءت موجة التصنيع الثانية في الخمسينيات والستينيات بجهود حكومية كان هدفها هو التصنيع بغرض الاكتفاء الذاتي ، وإنشاء قاعدة صناعية عريضة قوية تركز على الأسواق المحلية ، ولا تأخذ في الاعتبار توافر عوامل الانتاج أو اقتصاديات التصنيع . وأدى هذا الى إنشاء العديد من الصناعات التي تعتمد على خامات أو عوامل انتاج غير متوافرة محليا ، أو لا يمكن توافرها بأسعار مناسبة . ولهذا لم تستطع مواصلة المنافسة عالميا واقليميا في المدى الطويل ، رغم أن الدولة وفرت لها الميزة النسبية في الأسواق المحلية - في المدى القصير - بقوانين الحماية الاستيرادية والجمركية .

وفي أواخر السبعينيات والثمانينات شهدت مصر موجة تصنيع ثالثة ؛ حمل لواها القطاع الخاص ، وازدهرت فيها بعض الصناعات ، معتمدة على الاتجاهات التالية :

- التصنيع المؤسس على الموارد الطبيعية ، وفيه تعتمد قدرة الدولة

ميزة تنافسية للصناعة تمكنها من الصمود أمام المنافسة العالمية على المدى الطويل .

وتقف مصر وسط هذا الخضم من المتغيرات ، تتذكر الماضي وتقيم الحاضر وتتطلع الى المستقبل محاولة إيجاد رؤية صناعية واضحة ، تهيئها لمكان تنافسي مناسب يجتاز غيرها من الدول في الأسواق العالمية . وقد أظهرت التطورات العالمية الأخيرة ، أن التنمية الاقتصادية في أى دولة لا يمكن أن تتم بمعزل عن باقى دول العالم ، بل يجب أن يخطط لها من منطلق تنافسي متكامل ، لا تنفرد فيه صناعة بأى حماية أو ميزة نسبية تفرضها السلطات المحلية في دولة أو أخرى .

وأصبح من الضروري تقييم النشاط الصناعى في مصر ، وبناء استراتيجية صناعية طويلة الأجل ، تعتمد - أساسا - ليس على ميزات نسبية في عوامل الانتاج فحسب ، وإنما على قدرة الصناعة على تحقيق ميزة تنافسية تمكنها من المنافسة العالمية ، وعلى مقدرة الصناعة على التطوير المتواصل للحفاظ على قدرتها التنافسية .

ومن هذا المنطلق يقوم هذا التقرير بتحليل العوامل المختلفة التى تؤثر على موقف مصر الصناعى بين باقى الدول ، ثم يخلص الى منهج يمكن - من خلاله - تقييم الصناعات الحالية أو المستقبلية ، ورسم استراتيجية صناعية لمصر في القرن الواحد والعشرين .

الصناعة في العالم :

حركة التجارة الدولية : شهدت التجارة الدولية - من حيث الحجم ومعدلات النمو وآليات العمل تطورا كبيرا خلال فترة السبعينيات والثمانينات قاربت التضاعف ، فقد بلغ حجم تجارة السلع في عام ١٩٩١ (٣،٤٧ تريليون دولار) مقارنا ب ١،٨١ تريليون دولار عام ١٩٨٢ (جنول ١) ، ورغم تراجع معدلات النمو السنوية لصادرات الدول الصناعية صاحبة النصيب الأكبر في التجارة الدولية من ٥،٧٪ عام ١٩٩٠ الى ٢،٨٪ عام ١٩٩١ إلا أن هذا المعدل مازال أعلى من معدل

نمو الناتج القومى في تلك الدول والذي لم يتجاوز ١٪ (جنول ٢) .

اتجاهات الحركة التجارية : تكمن الاسباب الرئيسية لتحقيق

هذه الطفرة الكبيرة في حجم التجارة ومعدلات نموها في الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة الدولية ، سواء بالخفض التدريجى للتعريفات الجمركية عن الواردات في كثير من دول العالم ، أو بإلغاء القيود الكمية المفروضة لأسباب حمائية : أو للخفض النسبى للدعم المقدم خاصة للسلع الزراعية في الدول المنتجة الرئيسية .

ومن ناحية أخرى فقد شهدت نفس الفترة تغيرات كبيرة في موقف كثير من الدول التى تحولت سياساتها الاقتصادية من التركيز الشديد على السوق المحلى الى سياسات تصديرية « انفتاحية » بالنسبة للعالم الخارجى .

ولاشك أن توقيع اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية سيعطى دفعة قوية في اتجاه تحرير التجارة الدولية في الفترة القادمة ، رغم فترات السماح التى أعطيت على أساس سلعى ، مثل السلع الزراعية والخدمات أو الغزل والنسيج للدول النامية ، وذلك للتأقلم بصورة تدريجية مع النظام الجديد بواقعه ومؤسسته .

وتعنى مرحلة تحرير التجارة والتوجه التصديرى في الدول النامية : إلغاء التفرقة - التى ظلت سائدة لفترات طويلة - بين الانتاج للسوق المحلى والانتاج للتصدير وبين المنتج الوطنى والمنتجات الأجنبية . وسينعكس هذا التحول بصورة أساسية على « مستويات الجودة والسعر » السائدة في الأسواق المحلية ، وسيؤدى للتعميل بتطوير معايير التفضيل لدى المستهلكين لتتواءم مع المعايير المقبولة في أكثر الدول تقدما بكل مجال من المجالات ، وأن كانت التأثيرات السعريّة قد تتباين من منتج لآخر من حيث الارتفاع أو الانخفاض .

ويعكس التحليل العام لاتجاهات التجارة الدولية خلال الثمانينات سيطرة الدول المتقدمة على الجانب الرئيسى للصادرات

جدول ١
تطور قيمة التجارة العالمية
خلال الفترة ٨٢٥ - ١٩٩١

بليون دولار

السنوات	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
العالم	١٨٠٦	١٧٧١	١٨٧٣	١٨٩٥	٢٠٨٣	٢٤٣٨	٢٧٦٨	٢٩٨٨	٣٤٠٨	٣٤٦٩
دول السوق المتقدمة	١١٨٦	١١٧١	١٢٤٨	١٢٨٩	١٥٠٤	١٧٥٩	٢٠٠٧	٢١٤٨	٢٤٧٦	٢٥٣٤
الدول النامية	٤٩٤	٤٧٥	٥٠١	٤٨٥	٤٥٢	٥٤٧	٦٣٠	٧١١	٨٠٠٨	٨٤٦
الدول في مرحلة التحول	١٢٦	١٢٥	١٢٤	١٢١	١٢٧	١٣٢	١٣١	١٢٩	١٢٤	٩٠

المصدر: ٢: World Sseconomic Ssurvey ١٩٩٣

جدول ٢
معدلات التغير السنوية في الصادرات العالمية %
خلال الفترة ٨٢٥ - ١٩٩١

السنوات	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
العالم	٢,٦	٢,١	٨,٣	٣,٧	٤,١	٦,٢	٨,٥	٧,٢	٤,٧	٣,٤
دول السوق المتقدمة	١,٨	١,٨	٩,٩	٥,١	٣,٣	٥,٠	٨,٦	٦,٧	٥,٧	٢,٨
الدول النامية	٦,٩	٢,١	٥,٦	١,١	١٢,٠	١٠,٩	١٠,٢	٨,٥	٥,٩	١٠,٠
الدول في مرحلة التحول	٥,٧	٤,٧	٤,٦	١,٠	٤,٣	٢,٤	٤,٣	٠,٩	١٠,٧	٢١,٦
- أوروبا الشرقية	٧,٠	٦,٣	٧,٠	٢,٥	١,٢	١,٣	٢,٦	١,٩	٧,٩	١٦,٢
- الاتحاد السوفيتي (سابقا)	٤,٥	٣,٢	٢,٥	٤,٣	١,٠	٣,٣	٤,٨	صفر	١٣,١	٢٥,٠

المصدر: ١٩٩٢ WORLD ECONOMIC SURVEY

التي بلغت قيمة صادرات هذه الدول ٧٣٪ من قيمة الصادرات

العالمية ، إذ بلغت قيمة صادرات هذه الدول ٧٣٪ من قيمة الصادرات العالمية عام ١٩٨٢-١٩٩١ على حد التقاء وذلك رغم معدلات النمو المتزايدة التي حققتها إكثريات الصادرات من الدول النامية خلال النصف

الثاني من الثمانينات ، والتي يوضحها الجدول (٢) ، وهو ما يشير - بصورة واضحة - إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية ككل ، والتي تشكل المواد الأولية المكونات الرئيسية لصادراتها ،

ويدفع إلى ضرورة تغيير التركيب النوعي لصادرات تلك الدول ورفع المحتوى القيمي لها بصورة كبيرة ،

تأثير التجارة على اقتصاديات الدول : ستؤدي العوامل المذكورة في حركة التجارة إلى إعادة تشكيل هيكل الإنتاج القومي ، خاصة بالنسبة لتوليفة المنتجات الصناعية والتي سيجعلها عامل الميزة

التنافسية ، ويضع على عاتق المنتجين ليس فقط عبء التكيف مع التراجع المستمر في معدلات الحماية والدعم السريع أو الضمني ، بل

ضرورة إيجاد المداخل الفعالة لتشكيل طلب المستهلك والتأثير في أولوياته لصالح عوامل التميز في المنتج الوطني ،

وجدير بالذكر أن الارتفاع المستمر لمكونات السلع المصنعة والآلات والمعدات ليس في هيكل صادرات الدول المتقدمة فحسب ، وإنما في هيكل وارداتها أيضاً ، وذلك خلال الثمانينات - مما يعكس اتجاهات

التخصص الجديدة على أساس التميز التنافسي وليس على أساس التقسيم النوعي ، وسيؤدي التطبيق التدريجي لما تم الاتفاق عليه في

جولة أورجسواي - ضمن مفاوضات اتفاقية التجارة والتعريف - إلى مزيد من هذا النوع من التخصص ، وهو ما يهدف إلى تركيز في منافع تحرير التجارة الدولية - في الفترة الأولى على الأقل - بالدول الأكثر تقدماً والتي يمكنها إعادة هيكلة إنتاجها لما يتميز بها

جهازها الانتاجي من مرونة ، وكذلك في الدول الأدنى في سلم التقدم حيث قد يتوسع المجال أمام صادرات البعض منها ، في

حين أن الدول « النامية » - والتي تتميز بانخفاض مرونة الجهاز الانتاجي وتاريخ من الحماية غير الرشيدة للصناعة المحلية في

معظم الأحيان - قد تجد تواجه تحدياً كبيراً في أسواقها التصديرية وزيادة في وارداتها من السلع التي تتميز جودة

وسعرها ، وسيؤدي هذا ضرورة امتداد عمليات التغيير المطلوب في البنية الصناعية في الدول النامية لأبعد بكثير من تطوير شكل المنتج أو

استيراد آلات أحدث - إلى إحداث تغيير جذري في نمط تفكير متخذ القرار وأسلوب الإدارة في المنشأة الصناعية ، كذلك يتطلب الأمر - كما

حدث في دول شرق آسيا - تغييراً في آليات صناعة القرار على المستوى القومي ، وفي دور المنشأة الصناعية في تلك الآلية ،

ويأتمتع التعليم والتدريب ، وذلك لتوليد القدرة الذاتية على الابتكار والتطوير ومتابعة التغييرات العالمية في أساليب الإنتاج وأنماط

الاستهلاك ، والمساهمة في تشكيلها ، مما يتطلب التركيز على أنشطة بذاتها في كل مرحلة ، وبصورة ديناميكية بعيدة عن التوسع الأفقي

السطحي .

تطور التكنولوجيا : تهتم الدول بالتقدم التكنولوجي والعلمي لما له من أثر كبير على مركز الدولة التنافسي ، فإمامه تتجه المزايا النسبية لعوامل الإنتاج وتتعاظم المزايا التنافسية .

وكان من نتيجة ذلك وجود فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول ، ساعدت تلك التي تتمتع بهذا التقدم على امتلاك مزايا تنافسية كبيرة ، مكنتها من تطوير واستحداث وسائل إنتاجية متقدمة ، انعكست على جودة منتجاتها ، مما جعلها تتبوأ مركز الريادة التكنولوجية وزاد من قدرتها

التنافسية . ويسير التطور العالمي الآن في اتجاه سيطرة المؤسسات الصناعية

ضرائية للمؤسسات التي تقوم بذلك تشجيعا من الدولة .
 • انشاء مراكز علمية متخصصة للوقوف على أحدث ما توصل اليه العلم والتكنولوجيا في العالم ، والعمل على توفير ذلك للمؤسسات الصناعية ودور البحث عن طريق عقد الندوات وورش العمل .
 • العمل على انشاء شبكة متكاملة من وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات ، لتوثيق الترابط والتنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث المختلفة .

• حماية حقوق الملكية والتطوير والاختراع لما لذلك من تأثير على دفع حركة البحث والابتكار .

- التجريبتان الالمانية واليابانية ، لما لهما من عظيم الاثر في تقدم هاتين الدولتين وتمتعهما بمزايا تنافسية عالية في المجالات الصناعية المختلفة . وقد أخذت هاتان التجريبتان بأسلوب التخطيط المتكامل وتطويع الفلسفات الانتاجية حتى تلائم ظروفهما السياسية والاجتماعية والحضارية ، كي تصنع منها في النهاية ميزة تنافسية عالية . وتمثل جودة الانتاج والاعتماد على وسائل التكنولوجيا المتقدمة أحد العوامل المشتركة بين التجريبتين ، بيد ان لكل تجربة خصائصها ومنها :

• يتم التركيز في التجربة اليابانية على الاهتمام بالجودة الشاملة للمنتج ، بدءا من مرحلة التصميم ونهاية باستخدام المنتج في السوق ، كما تهتم هذه التجربة برعاية الثروة البشرية واثراء خبرتها التكنولوجية واعتبارها عنصرا بل ثروة لا يمكن الاستغناء عنها ، فليس المقصود من تطوير وسائل الانتاج الى الاتمهت AUTOMATION ان تتخاطر مقدرة العامل التكنولوجية ، بل تعمل التجربة اليابانية على استخدام العامل ذي المهارة العالية مع نظم الميكنة المتقدمة ، مما يساعده على الاشتراك الذاتي في حل المشاكل الانتاجية في وقتها ، وبالتالي يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية وجودة المنتج ، الاهتمام بنشر روح الجماعة والانتماء للمؤسسة الصناعية .

الكبرى على الأسواق العالمية حيث تتم الاستفادة القصوى من المميزات النسبية لبعض الدول وذلك بافتتاح فروع لها بهذه الدول ، بالإضافة الى الميزة التكنولوجية التنافسية لهذه المؤسسات ، مما يمكنها من التحكم الكامل بالأسواق خلال دورة حياة المنتج .

PRODUCT LIFE CYCLE

ومن المتفق عليه أن الكفاءة التكنولوجية للدول ليست سلعة للبيع والشراء ، وإنما كانت تمثل إحدى المزايا التنافسية بين الدول الصناعية ، وإنما هي ثمرة جهد متواصل وتخطيط متكامل على المدى البعيد ، تسعى الدولة لتحقيقه من أجل الحفاظ على مكانة متقدمة بين الدول ، وتقاس القدرة والكفاءة التكنولوجية للدولة بمدى استطاعة مؤسساتها الصناعية على تحويل وتطوير التكنولوجيا الى منتجات صناعية ذات عائد اقتصادي ، مما يتطلب مشاركة جميع مؤسسات الدولة في ذلك بالبحث والتنسيق ، فلن تكون هناك فائدة من البحث العلمي المتقدم ما لم تتم ترجمته الى منتجات صناعية ذات ميزة تنافسية عالية . لهذا فان تطوير التكنولوجيا يستلزم انشاء قاعدة تكنولوجية عريضة قادرة على التجديد المستمر ، حتى تتمكن الدولة من المحافظة على مكانتها ومركزها التنافسي بين الدول ، ويستدعي ذلك : التخطيط المتكامل على المدى الطويل ، وتوافر التمويل المالي لدعم هذه السياسات . ومن أهم الامثلة التي يجب مراعاتها :

- تشجيع الأبحاث العلمية لما لها من مزايا كثيرة ، أبرزها : ايجاد الكوادر البشرية من الباحثين والفنيين القادرين على التعامل مع المشاكل الحقيقية للصناعة ، وتطوير الأفكار العلمية الى تطبيقات صناعية ذات مردود اقتصادي ، وذلك عن طريق عدة أساليب منها :

• تشجيع الربط بين الصناعة ومراكز الأبحاث .
 • العمل على انشاء مراكز لتمويل مشاريع الأبحاث ، يكون للصناعة دور في تمويلها مثل : المساهمة بنسبة محددة من أرباحها ، ومنح مزايا

INFORMATION STORAGE CAPABILITY

النواحي التالية :

- بالنسبة الى تكلفة اجهزة الحاسب وبرامج التشغيل

SOFTWARE HARDWARE

- بالنسبة الى مساحة التي تشغلها رقاقة شبه الموصلات

CONDUCTOR CHIP AREA

- بالنسبة الى المساحة التي يشغلها جهاز الحاسب

FLOOR SPACE AREA

٤- من ناحية سرعة تشغيل وتخزين المعلومات

INFORMATION PROCESSING STORAGE

ولا يوجد ما ينبىء بتوقف مثل هذا التطور السريع في خلال

العشرين سنة القادمة ، بل المتوقع أن يشهد العقد القادم تطوراً أسرع

مما سبق في مجال المعلومات والاتصالات ، ولقد ظهر بالفعل بعض

التقنيات المتطورة في تلك المجالات ، منها :

- وسائل التخزين البصرية للبيانات

OPTICAL DATA STORAGE

- وسائل الاتصال عن طريق الالياف البصرية

FIBER OPTICS

- الحاسب الشخصي

PERSONAL COMPUTER

والسؤال المطروح هو : كيف تستطيع الصناعة توجيه مثل هذه

التكنولوجيات لزيادة القدرة التنافسية في مجالات التصنيع والأعمال

على مدى سنوات العقد القادم . فبالرغم من التطور السريع السابق

الإشارة اليه الا أنه يمكن إنجاز الكثير في مجال تكنولوجيا المعلومات .

وفيما يلي نشير الى مجالين من مجالات تكنولوجيا المعلومات المتوقع أن

تحقق تطوراً سريعاً ومؤثراً على الصناعة :

١- التوسع في استخدام برامج التشغيل

SOFTWARE

، يشكل الاهتمام بتكامل العناصر الهندسية للمنتج عصب الميزة

التنافسية في التجربة الألمانية . كما تهتم هذه التجربة بالعنصر

البشرى ومقدرة العامل التكنولوجية حتى مستوياتها الدنيا

APPRENTICE SHIP / SYSTEM

ويعتبر هذا العنصر

أحد أهم المميزات الألمانية نحو اتقان العمل وتحديثه ، كما تميل

السياسات العمالية الألمانية الى الاستقرار والانتماء لمؤسساتها ، مما

يدفع عجلة التطوير بالمؤسسة للحفاظ على مزاياها التنافسية .

تلاحق التطور التكنولوجي في العالم : لم يشهد العالم

في تاريخه تطوراً في التكنولوجيا أسرع مما حدث

منذ الستينات ، ففي خلال الثلاثين سنة الماضية حدث تطور

كبير في أربع مجالات كان لها أثر بالغ على الصناعة والتصنيع :

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

INFORMATION COMMUNICATION TECHNOLOGY

تكنولوجيا المواد

تكنولوجيا التشغيل الصناعي

PROCESS TECHNOLOGY

وتكنولوجيا الإدارة

MANAGEMENT TECHNOLOGY

وفيما يلي موجز لهذه المجالات وأثرها على الصناعة والتصنيع :

أولاً : تكنولوجيا المعلومات / الاتصالات : INFORMATION

ON COMMUNICATION TECHNOLOGY

لم تظهر تكنولوجيا المعلومات الا في بداية الخمسينات وفي خلال

أربعين سنة أحدثت عالم الحاسبات ونظم المعلومات ثورة في انماط

الحياة في المجتمع عموماً وفي أساليب العمل في قطاع الأعمال

خصوصاً . فمن المشهود له التطور الهائل للقوى الحاسبة

COMPUTING POWER والقدرة على تخزين المعلومات

للتحكم فى العمليات الصناعية والتخزينية الى درجة تحول بعض الصناع من التركيز فى صناعتهم على تصنيع الهياكل والمعدات الى برمجة الحاسبات للتحكم فى تلك الهياكل والمعدات ، مثل نظم تداول المواد MATERIAL HANDLING SYSTEM . فقد اصبح المشتري يقارن بين هذه الانظمة من واقع قدرات برامج التشغيل التى تتحكم فى النظام

٢- تطبيقات الذكاء الصناعى (ARTIFICIAL INTELLIGENCE) - من المتوقع ان تزيد استعانة مجال الصناعة بنظم دعم اتخاذ القرار DECISION SUPPORT SYSTEMS والانظمة الخبيرة EXPERT SYSTEMS مما سيكون له اثر كبير فى توسيع قواعد الخبرة والمعلومات المتاحة لاتمام الكثير من العمليات الصناعية وللقيام بجزء من جهود البحث والتطوير بكفاءة اكبر ، دون الاحتياج الى خبرات عديدة ومتنوعة .

هذا وقد ادى التطور السريع فى مجال تكنولوجيا المعلومات الى ظهور نظم تصنيع جديدة لم تكن معروفة من قبل ، منها :

- نظم التصنيع المرنة FLEXIBLE MANUFACTURING SYSTEMS (FMS) وهى نظم مكونة من مجموعة معدات وآلات تصنيع تعمل بتحكم مركزى بالكمبيوتر ، وتكون حركة المنتج ونقله بين هذه المعدات وبعضها آلياً ، وينفس التحكم المركزى .

وتتميز هذه النظم بمرونة كبيرة وسرعة فى الاداء ، نظرا لقصر وقت الاعداد للتصنيع ، كما يمكن تغيير خط سير المنتج بسهولة وسرعة ، وهذه النظم يمكن ان تعطى المصنع الذى يقوم بانتاج كميات صغيرة من عدد كبير من الاصناف المختلفة ميزة تنافسية واضحة ، لما تتميز به من مرونة وسرعة فى الاداء .

- نظم التصنيع المتكامل باستخدام الكمبيوتر COMPUTER

ثانيا : تكنولوجيا المواد : منذ الستينات زاد معدل تطوير مواد جديدة أو اكتشاف استخدامات جديدة لمواد معروفة ، مما كان له الأثر الأكبر على العديد من الصناعات ، ومن أمثلة ذلك :

- فى مجال صناعة السيارات : بدأت المكونات البلاستيكية بأشكالها المختلفة تحل محل الاجزاء المعدنية (سواء مصنوعة من الحديد ، الالومنيوم ، الزنك) . وفى عام ١٩٥٠ لم تكن السيارة تحتوى الا على القليل جدا من المكونات البلاستيكية ، وفى عام ١٩٧٥ وصلت نسبة المكونات البلاستيكية الى ١٠٪ من وزن السيارة ثم ارتفعت الى ٢٨٪ فى عام ١٩٨٦ ، ولا زالت هذه النسبة فى الزيادة

- فى مجال الاتصالات : بدأت الالياف البصرية تحل محل الموصلات النحاسية ، وهذه الالياف تتميز بأن لها قدرات حمل للبيانات تفوق قدرات حمل الموصلات النحاسية بأكثر من ٢٥٠ مرة . والعلاقة بين تطور العمليات التصنيعية والمواد التى تستخدمها كان لها تأثير شديد على تكنولوجيا المواد . فلذلك ان انخفاض تكلفة انتاج بعض المواد الجديدة كالياف البصرية له اثر كبير فى الاسراع لاستغلال هذه المواد فى تصنيع المنتجات المختلفة . وفى بعض الحالات الأخرى كان التطور فى العمليات التصنيعية المستخدمة لبعض المواد اكثر تقدما من معدل الخفض فى التكلفة مما اخر استعمال هذه المواد . وكمثال لذلك :

ثالثا : تكنولوجيا التشغيل الصناعي : نظرا للتغيرات المطردة والسريعة في التكنولوجيات السابق الإشارة إليها كان لزاما على تكنولوجيا التشغيل الصناعي أن تتطور بمعدلات سريعة مماثلة ، فمثلا كانت مصانع الطائرات تستخدم العمالة في قطع الألواح المعدنية وثنيها الا انه بالتطور الذي حدث في بعض المواد حلت أجهزة التكبسية بالايبيوكسي ذات التحكم الرقمي CNC EPOXY COATING EQUIPMENT وافران المعالجات الضخمة AUTOCLAVES المتخصصة في تحميل المواد التركيبية COMPOSITE MATERIALS محل ماكينات برش العدة والمكابس ، وبدأت تكنولوجيا تشغيل جديدة تحقق نتائج مبهره سواء في صناعات تقليدية مثل تشغيل المعادن METAL WORKING أو في صناعات حديثة مثل صناعة أشباه الموصلات .

ففي صناعة تشغيل المعادن يمكن ان تستخدم اشعة الليزر في تقطيع الألواح أو الشرائح المعدنية ، لتحقيق تصميم دقيق ومعقد أو ربما لاحداث ثغوب بجزء معدني كما يمكن استخدام الليزر ايضا في عمليات المعالجة الحرارية . هذا وقد ساعد تطوير تكنولوجيا NEAR NET SHAPING في مجالات السباكة والمعادن والطرق على الاقلال من الفاقد في عمليات تشكيل المعادن ، بالإضافة الى توفير في خطوات ازالة الزوائد أو الرايش . ومن التكنولوجيات الحديثة في مجال الصناعات المعدنية ايضا تكنولوجيا (HOT ISO STA TIC PROCESSING HIP) والتي تستخدم في تخليق معادن ذات اجهادات لم تكن في الحسبان .

وتستخدم طريقة الرسم بالاشعة PHOTOLITHOGRAPHY لانتاج اشباه موصلات اساسها مادة السيليكون بدوائر ذات خطوط عرضية تصل الى ١ ميكرون ، وبدأ ظهور طريقة

فان معدلات استبدال المكونات المعدنية بمثلتها من المكونات البلاستيكية لم تتحرك بالسرعة الكافية ، لان العمليات التصنيعية المطلوبة لتصنيع الكثير من المكونات البلاستيكية تتطلب قوالب واسطوانات دقيقة ومعقدة أكثر تكلفة من استخدام المواد التقليدية مثل المعادن أو الاخشاب .

الا انه من خلال التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات يظهر نظم التصميم بمساعدة الحاسب COMPUTER AIDED DESIGN ومن خلال التطور في مجال تكنولوجيا التشغيل الصناعي يظهر الماكينات ذات التحكم الرقمي COMPUTER NUMERICALLY CONTROLLED MACHINES اميخ من السهل تصميم وتصنيع الاسطوانات الدقيقة والمعقدة مما اعطى دفعة كبيرة لصناعة البلاستيك ومنتجاته ، وبالتالي يمكن القول بان التطور في التكنولوجيا الأخرى يعنى قدرة أكبر على سرعة استغلال التطور في تكنولوجيا المواد ، وبمثال لذلك نشير الى استبدال طرق الربط التقليدية بمواد لاصقة جديدة : فالتطور الذي حدث في تكنولوجيا مواد اللصق كان له الاثر على استبدال الكثير من وسائل وطرق الربط التقليدية (كالمسامير ومسامير الربط والبرشام... الخ) بمواد لاصقة جديدة أدت الى انتاج منتجات أقل تكلفة واسهل في الاستخدام وأكثر قوة وتجملا وأقل وزنا وذات شكل جمالي أفضل قوة .

ولاشك ان معدل التطور في تكنولوجيا المواد له أثر بالغ على عالم الصناعة والتصنيع ، فالمستهلك يطلب منتجات مصنوعة من خامات أرخص ولكن ذات أداء أعلى ، ولها عمر أطول وجودة أفضل وبالتالي فان المصنع يطلب خامات أرخص واسهل في التشغيل وتعطى جودة أفضل للمنتجات . مما يعنى أن وسائل التصنيع وتكنولوجياه يجب أن تتطور لتواكب انخال هذه المواد الجديدة في العمليات الصناعية .

في تناول وتحليل المشكلات المتعلقة بالعمليات الصناعية ، سواء كانت انتاجية أو ادارية أو تكنولوجية ، كما حدث تقدم كبير في الأدوات والأساليب المستخدمة لحل مثل هذه المشكلات .

وفيما يلي بعض الأمثلة للتطور في مجال تكنولوجيا الادارة :

- في الوقت المصنوب JUST IN - TIME وهي فلسفة ادارة تقوم على أساس أن الشركات العاملة في مجال التصنيع يجب أن يتوافر فيها المناخ المناسب للوصول الى الامتياز في التصنيع ، سواء ببرامج الآتمتة AUTOMATION أو الروبوتيك ROBOTIC أو برامج تؤدي الى النزول بأرصدة المخزون الى صفر .

- الجودة الشاملة TOTAL QUALITY فلسفة الجودة الشاملة جزء مكمل ولا يتجزأ من فلسفة الامتياز في التصنيع ، وتعتمد على التعرف وعلى تلبية متطلبات العملاء بمنتجات أو خدمات خالية من العيوب DEFECT FREE PRODUCTS AND SERVICES

- الانتشار في استخدام تطبيقات بحوث العمليات :

MANAGEMENT SCIENCE OPERATIONS RESEARCH خلال الثلاثين سنة الماضية ومع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ، ازداد استخدام تطبيقات بحوث العمليات في مجال الادارة ، مما اتاح الفرصة لزيادة كفاءة العمليات الادارية والتصنيعية في الكثير من الصناعات .

فظهرت هذه الفلسفات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة في مجال الادارة أعطى دفعة قوية للقدرات والقوى التنافسية للدول والشركات التي استطاعت استيعاب وتوظيف هذه التكنولوجيات في صناعاتها ، والدليل على الاثر الكبير لمثل هذه التكنولوجيات هو صناعة السيارات لاسيما حين نقارن بين هذه الصناعة في الولايات المتحدة ومثيلتها في اليابان ، إذ استطاعت اليابان استيعاب

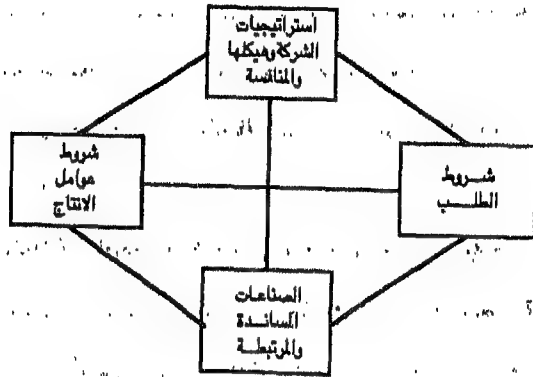
أخرى جديدة تستخدم الرسم بأشعة اكس LITHOGRAPHY X-RAY لانتاج خريطة دوائر ذات خطوط عرضية تبلغ ٢٥ ، - ميكرون باستخدام مادة أساسها السيليكون مع شعاع أشعة اكس متحرك .

كما بدأ ظهور طرق التشغيل في حين مفرغ تفريفا مطلقا في الحالات التي تتطلب ذلك ، وجار استحداث علوم أخرى للتشغيل في جو خاص عند لاجازية ارضية ، وسيتم تطويرها لتشغيل عناصر كيميائية نقية . ومن أمثلة هذه الصناعات : صناعة كيماويات على درجة عالية من النقاوة ورومان بلى كامل الاستدارة وادوية حديثة . وبهذا فان العمليات الكيماوية التي كان يصعب تطبيقها فيما سبق ، ستصبح ممكنا في ظل تطور تكنولوجيات التشغيل الصناعي .

ان معدل التقدم الفني في مجال الصناعة يتطور بسرعة كبيرة ، ويرجع ذلك الى التطور المطرد في مجال تكنولوجيا الاتصالات ، فإلى ابتكار تكنولوجيا في دول اجنبية سرعان ما تنتقله وسائل الاعلام التي تستحوذ على اهتمام الصناع والعلماء في جميع انحاء العالم ، وبالتالي تصل هذه المعلومات الى باقى الدول . ولكن رغم زيادة معدلات الاكتشافات فان توظيف التكنولوجيا الحديثة أو تطويرها لتصبح متداولة في الانتاج التجارى تأخذ الكثير من الوقت ، حيث أوضححت الكثير من الدراسات أن الابتكارات التكنولوجية الحديثة تحتاج في المتوسط الى حوالي ١٣ عاما فيما بين صيورها وأول تداولها للاستخدام التجارى بنجاح .

رابعا : تكنولوجيا الادارة : لاشك ان ما حدث من تطور كبير في التكنولوجيات سالفة الذكر كان من الأسباب الرئيسية التي أدت الى تطوير تكنولوجيات الادارة عموما ، وفي مجال الصناعة بالخاص . فقد حدث تطور هائل في الأسلوب المتبع من قبل المنتجين والمصنعين

تجاريا : شاملة دولا أوربية وأسيوية والولايات المتحدة . وقد
اصبحت نتائج هذه الدراسة من المداخل الرئيسية المستخدمة في تحديد
استراتيجيات الدول في التسعينات .
وأستحدث بورتر ما أسماه مربع (DIAMOND) الميزة
التنافسية القومية ، وأركانها أربعة :



أولا : شروط عوامل الإنتاج : وتمثل توافر عوامل الإنتاج في الدولة
مثل : العمالة الماهرة ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، البنية الأساسية ،
وغيرها من العوامل اللازمة في صناعة معينة . ووجود هذه العوامل
في دولة ما : لا يمثل بالضرورة ميزة تنافسية أو قدرة تصديرية لها .
ففي صناعات المستقبل المتقدمة التي يمثل عصب الاقتصاد المتطور ، لا
تترث الدول مثل هذه العوامل ، بل تخلق أهمها وتطورها لتحقيق
ميزتها التنافسية ، فوجود عوامل الإنتاج في دولة في زمن معين أقل
أهمية من معدل وفعالية قدرتها على خلق وتطوير هذه العوامل في
صناعات محددة .

والعوامل المبدئية للإنتاج - مثل مصادر الخامات أو العمالة - لا
تمثل ميزة في الصناعات كثيفة المعرفة ، وهي صناعات المستقبل ،
والعوامل الأكثر أهمية هي تلك التي تؤدي إلى إستثمارات الإستثمارات
العالية ، وتخلق لديها صفة التخصصية . ولهذا فقد نجحت الدول القادرة
على خلق عوامل إنتاج وليس وراثتها ، وتحقق الميزة التنافسية للدول

وتوظيف العديد من هذه التكنولوجيات المتطورة في
مجال الادارة ورفع قوتها التنافسية COMPETITIVE
POWERS في الكثير من المجالات ، سواء كان في خفض التكلفة
(وبالتالي السعر) أو سرعة التسليم ، أو في الأداء العام للسيارة ،
أو في جودتها من حيث الالتزام بالمواعيد QUALITY
OF CONFORMANCE وما إلى ذلك من نقاط تنافسية أخرى .
الميزة التنافسية :

تعتمد الميزة التنافسية لأي دولة على قدرة الصناعة بها على الابتكار
والتميز ، ويتوقف ذلك على : وجود شركات قوية منافسة ، وتوافر
موردين محليين ، وعملاء ذوي توقعات عالية ، ونظام اقتصادي متزن
يحكم الحركة الاقتصادية للشركات في مراحلها المختلفة .

ويمثل الابتكار العامل الأساسي في المنافسة ، ويحرك قدرة الشركة
على التنبؤ بالاحتياجات العالمية والمحلية ، والوصول إلى تكنولوجيات
حديثة تمكنها من تحقيق هذه الاحتياجات ، ومواصلة البحث والابتكار
للمحافظة على هذه القدرة التنافسية . فأي ابتكار جديد يمكن تقليده من
شركات أخرى ، ولهذا فلا بد من مواصلة مسيرة الابتكار ، وإذا ما
توقفت ضاعت قدرة الشركة على المنافسة ، وتغلبت عليها في
السوق شركات أخرى بابتكارات جديدة .

وهناك عاملان آخران لازمان للميزة التنافسية المتواصلة
طويلة الأجل ، أولهما : ضرورة قيام الشركة برسم استراتيجية
طويلة الأجل لاستمرارية القدرة التنافسية لها ، وثانيهما :
قيام الشركة بمواصلة البحث والابتكار حتى تصبح أي ميزة حالية غير
ذات جدوى عن طريق خلق ميزات أخرى ، ذات قدرة تنافسية أفضل .
الميزات التنافسية للدول :

تقوم الفلسفات الهامة في هذا المجال على أساس دراسة
أجراها مايكل بورتر خلال أربع سنوات لعشر من الدول الناجحة

بعائد اقتصادى مناسب - كل هذا من العوامل التى تستطيع بها الشركة تعظيم قدرتها التنافسية .

والتركيز الجغرافى للصناعات المنافسة له أثر فى تقوية هذه الصناعات ، فوجود منافسين محليين أقوياء من عوامل تحفيز وتطوير الميزة التنافسية للشركة . فالمنافسة المحلية تضغط على الشركة للاستمرار فى البحث والابتكار ؛ لتضمن استمرارية ميزتها ونصيبها فى السوق .

ويمثل كل من هذه النقاط الأربع ركناً هاماً من أركان مربع الميزة القومية ، وقوة تأثير كل نقطة يتوقف على باقى النقاط ، ويوجد عاملان أساسيان فى تحويل هذا المربع إلى منظومة متكاملة تعمل بكفاءة عالية :

- المنافسة المحلية القوية لأثرها الفعال على باقى المحددات .
- التركيز الجغرافى للمنافسين لاسهامه فى رفع قدرة العوامل الأربعة على التفاعل بكفاءة عالية .
- دور الحكومة فى تحقيق التميز :

للحكومة دور هام فى المنافسة العالمية ، كعامل مساعد ومعضد ودافع للشركات لترفع من مستوى ميزاتها التنافسية . وهناك بعض المبادئ الأساسية التى يجب أن تحتضنها الحكومة للقيام بهذا الدور ، من أهمها :

- خلق العوامل المساعدة لصناعات محددة ، مثل : البحوث والتدريب وتشجيع الاستثمارات الخاصة ، وغيرها من العوامل التى تؤدي إلى تطوير الميزة التنافسية .

- وضع وتنفيذ معايير قياسية لجودة المنتجات ومستوى أدائها وسلامة استخدامها ، وكذلك لحماية البيئة ، لما لهذه المعايير من تأثير على التطوير والتنمية .

- ترك سوق المال وسوق عوامل الانتاج والسوق المحلى أسواقاً

التي أنشأت مؤسسات عالمية المستوى ، والتي خلقت عوامل انتاج متخصصة ، ثم استثمارتها بالتطوير المستمر على مدار السنين .

ثانياً: شروط الطلب: وتمثل طبيعة الطلب المحلى على السلع أو الخدمات التى تنتجها الصناعة ، ولا تكمن أهمية هذا العامل فى حجم السوق المحلى وطبيعته ، بل فى قدرة هذا السوق على الضغط على الصناعات لتطوير منتجاتها لتواكب احتياجات العملاء المتغيرة دائماً ، مما يمكن الصناعات من مواصلة الحفاظ على ميزاتها التنافسية مقارنة بالمنافسين .

ولهذا كان لوجود عملاء محليين متفتحين - وعلى دراية - بأبلغ الأثر فى تطوير الصناعات المحلية وقدرتها على المنافسة . وبصفة عامة فالمقدرة الدولية على التنبؤ باتجاهات الأسواق العالمية ، ترتبط بقدرة هذه الدولة على نشر قيمها وعاداتها وأناقها فى الدول الأخرى .

ثالثاً: الصناعات المساندة والمرتبطة: والتى على مستوى المنافسة العالمية . فوجود موردين على مستوى عالمى فى المنافسة يعظم الفائدة بخلق ميزات على باقى الصناعات التالية ، كما يرفع من مستوى الخلق والابتكار بصفة عامة على المستوى المحلى . ويكون من الصعب على صناعة وحيدة أن تتميز تنافسياً مع وجود هبوط عام على مستوى الصناعات الأخرى فى الدولة .

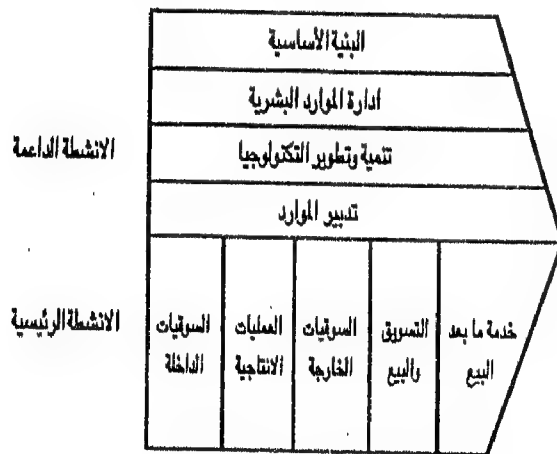
كما تتمكن الصناعات الموردة المحلية المتميزة من تقديم المدخلات للصناعات المستخدمة بأفضل فاعلية ، وأسهل خطوط اتصال وتبادل سريع للبيانات والأفكار والابتكارات - مما يساعد الصناعات المستخدمة من تطوير ميزاتها التنافسية .

رابعاً: استراتيجيات الشركة وهيكليها والمنافسون: تمثل الركن الداخلى من أركان التميز ، فنظم إدارة الشركة وأهدافها ، ومهارة الأفراد واهتمامهم بالتطور والتميز ، ونظم التعليم المستخدمة فى المستويات المختلفة ، والاستثمار فى البحث والتطوير ، والذى قد لا يأتى

وتختلف قدرة الشركات على انجاز هذه الأنشطة من سلسلة القيمة وتحقيق الميزة التنافسية ، وهامش ربح أعلى : إما من خلال تكلفة نسبية قليلة للإنتاج ، وإما من خلال تميز المنتج النهائي .

التكلفة النسبية القليلة ، حيث تقوم الشركة بتقديم منتج نهائي للمشتري يماثل المنتجات الأخرى للمنافسين ، بحيث يتم إنتاجه بكفاءة أكثر وتكلفة أقل ، وبالتالي يباع بسعر أقل . المنتج المتميز ، حيث يتم الإنتاج بكفاءة وتكلفة مماثلة للمنافسين ، ولكن يتميز المنتج النهائي عن غيره من المنتجات بصفات فريدة تسمح للشركة برفع سعره عن المنتجات المنافسة ، أو تباعه بنفس السعر وإن تميز عنهم في صفاته .

وتوضح سلسلة القيمة للشركة ، المبيته أدناه ، الأنشطة التسعة الأساسية التي تكونها وتؤثر عليها ، وهي مقسمة إلى مجموعتين :



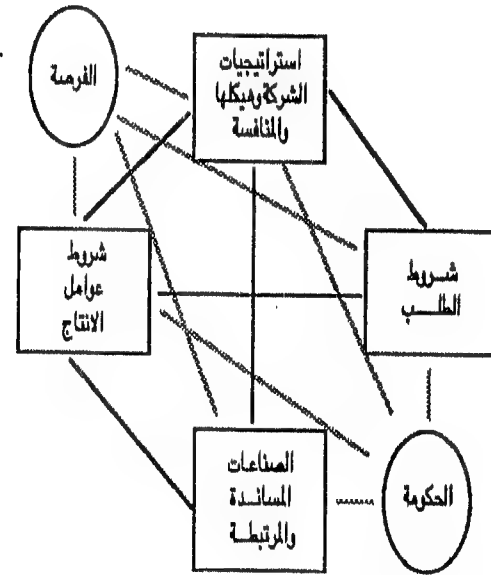
١- الأنشطة الرئيسية :

السوقيات الداخلية : وتشمل الخامات ومصادر الطاقة ، والنقل ، الخ
العمليات الإنتاجية : وتشمل التصنيع والصيانة والجودة ، الخ

حرة بدون محاولة إدارتها أو التدخل فيها لصالح الشركات المحلية ، لما لهذا التدخل من تأثير عكسي على البحوث والتطوير .

- وضع القوانين والمعايير لمنع التكتلات والاتفاقات الاحتكارية بين الشركات المنافسة ، والاصرار على ترك المنافسة بين الشركات حرة بدون تدخل ، لما للمنافسة من تأثير مفيد على البحث والتطوير والابتكار .

وبهذا الدور الهام للحكومة نصل بمربع الميزة التنافسية القومية إلى منظومة الميزة التنافسية ، حيث يتفاعل دور الحكومة مع باقي المحددات الأربعة في منظومة متكاملة : تخلق الميزة التنافسية وتطورها .



الميزة التنافسية للصناعة :

تعتمد الميزة التنافسية لأي صناعة على تعظيم عنصر القيمة المضافة من خلال سلسلة القيمة ، وهي مجموعة حلقات تمثل أنشطة العملية الإنتاجية ، والتي يتم خلالها ادخال الميزة التنافسية وتعظيمها في مراحل التصنيع المختلفة .

المجال الرأسي : وهو أنشطة الشركة ، مقارنة بأنشطة الموردين والموزعين .

المجال الجغرافي : وهو المنطقة الجغرافية التي تعمل بها الشركة وتبيع فيها منتجاتها .

والمجال التنافسي أثر فعال على الميزة التنافسية للشركة ، إذ يؤثر على هيكل سلسلة القيمة وأنشطتها ، وبالتالي على قدرتها على التميز . ونخلص من ذلك إلى أنه :

- لا يمكن لدولة أن تنافس بفاعلية في جميع - أو حتى غالبية - الصناعات .

- أن التشبث بميزات عوامل الإنتاج التقليدية لن يمكن من الوصول إلى موقف تنافسي متميز .

- أن المعلومات والمعرفة والخلق والابتكار تمثل العوامل الرئيسية في قدرة الدولة على المنافسة .

- أن وجود سوق محلي متطور وعملاء متميزين ومنافسين عالميين له أثر بالغ في قدرة الشركة على التطوير والابتكار لمواجهة الاحتياجات المحلية والمنافسة الشرسية . فالميزة التنافسية تنمو وتزدهر تحت ضغط الطلب والمنافسة في السوق المحلي .

- أن وجود صناعات مساندة على المستوى العالمي ضروري لاستمرارية المنافسة ، إذ ترفع من مستوى الابتكار في السوق المحلي ، وتساعد على التميز . ولهذا يصعب على صناعة واحدة أن تتميز في سوق يغلب عليه الضعف في باقي الصناعات .

- أن استراتيجيات الشركة ونظم الإدارة ومهارة العمالة وحافزهم للتميز والاستثمارات في البحث والتطوير ، كل هذه عوامل تساعد الشركة على تحقيق وتطوير واستمرارية الميزة التنافسية .

- للحكومة دور هام في وضع المعايير التي تكفل حرية الأسواق بدون

السوقيات الخارجية : وتشمل المنتجات ، والتخزين والنقل والتوزيع ، الخ

التسويق والبيع : وتشمل الدعاية والاعلان والعرض ، الخ . خدمة ما بعد البيع : وتشمل الصيانة والاصلاح والاستبدال وخدمة العملاء ، ... الخ .

ب- الأنشطة الداعمة :

تدبير الموارد : وتشمل شراء الخامات والاحتياجات والخدمة والمكينات ، وغيرها .

تنمية وتطوير التكنولوجيا : وتشمل التصميم والبحث والتطوير والقياس والاختبار ، وغيرها .

ادارة الموارد البشرية : وتشمل الإمداد والتدريب والتطوير ، وغيرها .

البنية الأساسية : وتشمل النظم الإدارية والمالية والتمويلية والتخطيط الاستراتيجية وغيرها .

ولا تستقل هذه الأنشطة عن بعضها البعض ، ولكن تتصل من طريق حلقات الربط التي تعطي للسلسلة كيانها الواحد المتكامل . فإذا ما ارتفعت تكلفة اقتناء الخامات ، على سبيل المثال ، وجب تخفيض تكلفة العمليات الانتاجية والتصنيع . فسلسلة القيمة هي محصلة الأنشطة المختلفة داخل الشركة ، وتتفاعل مع سلسلة القيمة للموردين والموزعين لما لهما من تأثير على الميزة التنافسية ، وتكون معهما منظومة القيمة الرأسية للصناعة بمراحلها المختلفة .

والجزء الأخير في سلسلة القيمة هو المجال التنافسي للشركة ، ويتكون من أربعة أبعاد :

المجال الجزئي : الذي تتعامل فيه الشركة ، مثل تنوع المنتجات والعملاء .

المجال الصناعي : ويمثل الصناعات المختلفة التي تتنافس معها .

ففي المنتجات التي ازداد حجم الطلب عليها في هذه الفترة ، نجد أنه حدث توسع في الصناعات كثيفة الاستثمار بالدول المتقدمة ، بينما توسعت الصناعات كثيفة العمالة في الدول النامية .

مقارنة الصناعات في الدول المتقدمة والنامية
حسب معدلات النمو ١٩٧٣ في ١٩٨٦
جدول (٣)

الدول النامية	الدول المتقدمة
١- المنتجات البترولية	١- الطباعة والنشر
٢- المعدات العلمية	٢- الماكينات غير الكهربائية
٣- تكرير البترول	٣- معدات النقل
٤- المنتجات غير المعدنية	٤- صناعة البلاستيك
٥- الحديد والصلب	٥- الماكينات الكهربائية
٦- صناعات متنوعة	٦- منتجات الزجاج
٧- الكيماويات الصناعية	٧- المنتجات الورقية
٨- صناعة الخان	٨- الاثاث ومشتقاته
٩- المنتجات المعدنية	٩- المعدات الخشبية
١٠- المنتجات الخشبية	١٠- المنتجات الجلدية
١١- منتجات المطاط	١١- المنتجات غير الحديدية
١٢- المشروبات الغازية	١٢- الكيماويات غير الصناعية
١٣- صناعة الملابس	١٣- الغزل والنسيج
١٤- الخان غير المعدنية	١٤- المنتجات المعدنية
١٥- صناعة الألبسة	١٥- المنتجات الغذائية
١٦- الغزل والنسيج	١٦- المنتجات الخشبية
١٧- الاثاث ومشتقاته	١٧- الحديد والصلب
١٨- المنتجات الورقية	١٨- الكيماويات الصناعية
١٩- الغزل والنسيج	١٩- منتجات المطاط
٢٠- الماكينات الكهربائية	٢٠- صناعة الملابس
٢١- المنتجات الغذائية	٢١- المشروبات الغازية
٢٢- الكيماويات غير الصناعية	٢٢- الغزل والنسيج
٢٣- منتجات الزجاج	٢٣- صناعة الألبسة
٢٤- المنتجات الجلدية	٢٤- صناعات متنوعة
٢٥- صناعة البلاستيك	٢٥- المنتجات غير المعدنية
٢٦- الماكينات غير الكهربائية	٢٦- صناعة الخان
٢٧- معدات النقل	٢٧- تكرير البترول
٢٨- الطباعة والنشر	٢٨- المنتجات البترولية

تفسير إلى أن نصيب هذه الصناعة من القيمة المضافة للتصنيع MANUFACTURING VALUE
ADDED قد انخفضت من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٦ .

تدخل إلا كمنظم وضابط لحركتها ، حتى تضمن لكل الأطراف حقوقها الشرعية .

وعلى الصناعة ذاتها رفع كفاءة أنشطتها المختلفة لتولد سلسلة قيمة عالية المستوى تمكنها من الاحتفاظ بدور فعال في سوقها التنافسي ، إما بتقديم منتج تقل تكلفته عن المنتجات المماثلة ، أو يتميز بصفات فريدة وإن كانت تكلفته مماثلة أو أعلى قليلا مقارنة بالمنتجات المنافسة ، أو بتقديم منتج متميز بسعر أقل وهي قيمة التميز .

اتجاهات التصنيع :

من الضروري تقييم الصناعات على المدى الطويل ، وتحديد معدلات التوسع والانكماش في الصناعة ، ومقدرة هذه الصناعة على رفع نصيبها من القيمة المضافة للتصنيع من فترة إلى أخرى .

وقد قامت إحدى الدراسات (فورستور وبلانس) بدراسة تطورات الثمانين وعشرين صناعة المتعارف عليها في الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية على مدى ثلاثة عشر عاما (١٩٧٣ - ١٩٨٦) ، وتشير هذه الدراسة إلى بعض الدلائل ، (انظر جدول ٣ و ٤) ، وأهمها :

أولاً : من بين الصناعات التي توسعت في الدول المتقدمة وعددها ١٠ ، انكمشت معدلات تصنيع ثمان منها في الدول النامية ، واثنان فقط (المعدات العلمية ، الاثاث) توسعت معدلات تصنيعها أيضا في الدول النامية . وإذا ما نظرنا إلى تلك الصناعات التي توسعت في الدول النامية وعددها سبعة عشر لوجدنا أن ١٥ منها قد انكمشت معدلات تصنيعها في الدول المتقدمة و٣ صناعات فقط (الكيماويات غير الصناعية ، المنتجات الغذائية ، الغزل والنسيج) انكمشت في مجموعتي الدول .

ويشير ذلك إلى اتجاهات عامة على الطلب في السوق ، وفي اتجاهات التخصصية التي بدأت تظهر في التصنيع بالدول المختلفة .

جدول (٤)

الصناعات التي انكشفت في الدول المتقدمة وتوسعت في الدول النامية	الصناعات التي توسعت في الدول المتقدمة وانكشفت في الدول النامية
١ - المنتجات غير الحديدية ٢ - الخزف / الصيني ٣ - المنتجات المعدنية ٤ - المنتجات الخشبية ٥ - الحديد والصلب ٦ - الكيماويات الصناعية ٧ - منتجات المطاط ٨ - صناعة الملابس ٩ - المشروبات الغازية ١٠ - صناعة الأحذية ١١ - صناعات متنوعة ١٢ - المنتجات غير المعدنية ١٣ - صناعة الدخان ١٤ - تكرير البترول ١٥ - المنتجات البترولية	١ - الطباعة والنشر ٢ - الماكينات غير الكهربائية ٣ - معدات النقل ٤ - صناعة البلاستيك ٥ - الماكينات الكهربائية ٦ - منتجات الزجاج ٧ - المنتجات الورقية ٨ - المنتجات الجلدية
الصناعات التي انكشفت في المجموعتين	الصناعات التي توسعت في المجموعتين
١ - الكيماويات غير الصناعية ٢ - المنتجات الغذائية ٣ - الغزل والنسيج	١ - المعدات العلمية ٢ - الاثاث ومشتقاته

على أن التغييرات الهيكلية في الصناعة بالدول المختلفة لم تبدأ إلا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات ، وأن ما تم دراسته في السنوات العشر الأخيرة يشير بوضوح إلى أن الازدهار أو الانكماش في مجموعة من الدول قد يقابله على الأغلب انكماش أو ازدهار في مجموعة أخرى .

جدول (٥)
التخصص في الصناعة في مجموعات الدول

درجة التخصص	الدول المتقدمة	دول ذات اقتصاد مناغي حديث (جيل أول) ١	دول ذات اقتصاد مناغي حديث (جيل ثاني) ٢
ضعيف	<ul style="list-style-type: none"> المشروبات الغازية صناعة الدخان المنتجات البترولية 	<ul style="list-style-type: none"> المشروبات الغازية صناعة الدخان المنتجات الخشبية 	<ul style="list-style-type: none"> الماكينات غير الكهربائية
عالي	<ul style="list-style-type: none"> المنتجات الرقمية الطباعة والنشر صناعة البلاستيك الحديد والصلب الماكينات غير الكهربائية الماكينات الكهربائية معدات النقل المعدات الطبية 	<ul style="list-style-type: none"> صناعة الملابس صناعة البلاستيك الحديد والصلب الماكينات الكهربائية معدات النقل المعدات الطبية 	<ul style="list-style-type: none"> صناعة الدخان منتجات المطاط منتجات أخرى غير معدنية وغير معدنية

- معدل التخصص المتوسط (١,٠)
- رتبت الدول تماعدياً حسب معيار التخصص .
- تراوحت معدلات التخصص العالي من (١,٥) إلى (٢,٧) .
- تراوحت معدلات التخصص الضعيف من (٠,٢٦) إلى (٠,٤٦) .
- ١- كوريا وسنغافورة والمكسيك والبرازيل وتايوان وهونج كونج والأرجنتين .
- ٢- الأيرلند وأنتونيسيا وقبرص وتايلاند وماليزيا وتونس والمغرب والبلين وكولومبيا وسريلانكا وبيرور .

ثانياً: انخفاض نصيب الصناعة من القيمة المضافة في كثير من الصناعات ، خاصة بالدول النامية ، يشير إلى قيام هذه المجموعة بملء الفراغ الناتج عن انكماش صناعات مماثلة بالدول المتقدمة ، بدون النظر إلى الموارد الطبيعية أو التكامل الرأسى في الصناعة . ولئن كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت في فترة سابقة ، فهناك كثير من الشك في قدرتها على الاستمرار - في ظل تخصصات التصنيع ، وتحول صناعة المستقبل إلى صناعات كثيفة المعرفة .

وقد استنبطت الدراسة السابق الإشارة إليها معياراً لقياس مدى التخصصية في الصناعة . وتم تطبيقه على ثلاث مجموعات هي : الدول المتقدمة ، والدول ذات الاقتصاد الصناعى الحديث : الجيل الأول والجيل الثانى .

وأشارت نتائج الدراسة (جدول ٥) إلى أن الدول المتقدمة متخصصة في ثمان صناعات ، سبع منها ضمن الصناعات العشر التى توسعت فيها خلال فترة ٨٦/٧٣ (جدول ٣) وواحدة (الحديد والصلب) انكمشت بهذه الدول في الفترة ذاتها . بينما يعتبر تخصص هذه الدول في ثلاث صناعات ضعيفة وهي من الصناعات التى انكمشت بالدول المتقدمة في الفترة الأخيرة .

وإذا ما نظرنا إلى الدول ذات الاقتصاد الصناعى الحديث وجدناها متخصصة هي أيضاً في تسع صناعات ، خمس منها ازدهرت بهذه الدول في الفترة الماضية .

ويلاحظ بصفة عامة أن عدد الصناعات التى حدث فيها اتجاه نحو التوسع بالدول المتقدمة والنامية قليل (٥ صناعات من ٢٨ أى ١٨٪) ، ويرجع ذلك إلى أن غالبية خبراء الصناعة اتفقوا

الصناعة في مصر :

التجارة الخارجية لمصر :

تعد التجارة الخارجية مראה صادقة للهيكل الإنتاجي المحلي ، ومدى تجاوبه مع متطلبات السكان والمقيمين من ناحية ، واحتياجات العالم الخارجي من ناحية أخرى .

وإذا نظرنا لهيكل الصادرات السلعية المصرية خلال التسعينات جدول (٦) فإننا نلاحظ أن العائد من صادرات البترول يمثل ما يزيد على ٥٠٪ من حصيلة الصادرات ، بينما تمثل صادرات صناعة الغزل والنسيج المرتبة التالية في الأهمية (١٣٪) تليها الصناعات الهندسية والمعدنية ١٠٪ ، أما الصادرات الزراعية في مجموعها فتتمثل ٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية .

وفي المقابل فإن الواردات (جدول ٧) من الآلات ومعدات النقل تمثل القيمة الأكبر في هيكل الواردات (٢٢٪) ، تليها مباشرة الواردات الغذائية (١٧٪) ، ثم مجموعة الشحوم والدهون والمنتجات المعدنية والوقود (١٠٪) .

ويعكس هذا الترتيب أهمية الصناعة في مصر من وجهة نظر التجارة الخارجية ، سواء بالنسبة للصادرات أو لاحتياجات الإنتاج المحلي من بدائل للواردات ، والتي تمثل السلع الصناعية ما يزيد عن (٨٠٪) منها .

ويمثل التوزيع الأقل في المعاملات السلعية (جدول ٧) بعداً هاماً آخر في مجال تحليل القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ،

إذ استوعبت أسواق دول السوق الأوروبية المشتركة ٤٠٪ من صادرات مصر عام ٩٢/٩٣ ، والسلول الأفروآسيوية ٢٠٪ من تلك الصادرات ، أما بالنسبة لمصادر الواردات فقد احتفظت السوق الأوروبية بالنصيب الأكبر ٣٦٪ ، تلتها الولايات المتحدة ١٩٪ .

وبصورة عامة فقد شهدت تجارة مصر الخارجية خلال العقد الأخير تحولا نحو مزيد من التوازن بين حصيلة الصادرات والمدفوعات عن الواردات ، وإن كانت التوقعات بالنسبة للفترة القادمة في ظل سياسات تحرير التجارة والتي تطبق التزاماً بخطة التصحيح وإعادة الهيكلة - قد تميل نحو الزيادة التدريجية للعجز ، خاصة مع ما سيصاحبها من تطبيق لاتفاقيات تحرير التجارة على المستوى العالمي ، وهو ما سوف ينعكس على زيادة في المدفوعات مقابل بعض الواردات الزراعية ، فضلاً عن انخفاض السعر المحلي لبعض السلع المستوردة ، مما سيزيد من قدرتها التنافسية في الداخل .

ويبدو أن صناعة الغزل والمنسوجات والصناعات الهندسية ستمثل الرهان الرابع في الفترة القصيرة القادمة ، إذا ما تم تطوير الأولى والاستفادة الكاملة من فترة الانتقال التي منحت لتلك الصناعة من خلال الاتفاقيات الموقعة في جولة أورجواي ، مع دفع الثانية لمزيد من المحتوى التكنولوجي المتقدم - الذي يمكن أن يعمل بمنتجاتها إلى مكانة تنافسية معقولة في الدول الأفروآسيوية .

جدول ٦
هيكل الصادرات السلعية المصرية

(مليون دولار)

القيمة	١٩٩٢/٩١		١٩٩١/٩٠		القيمة
	%	قيمة	%	قيمة	
(٢١٦.٢)	١٠٠.٠	٣١٣٣.٥	١٠٠.٠	٣٨٦١.٨	اجمالي الصادرات:
(٥٩.٣)	٥.٨	٢٥٧.٥	٥.٨	٣٣٦.٠	السلع الزراعية:
١.٤	١.١	٢٥.٤	٢.١	٨٣.٢	القطن .
(٧.٢)	٨	٣٣.٢	٠.١	٤.٥	الأرز .
(٢٠.٥)	٥	٣٩.٦	٠.٧	٧٧.٧	البطاطس .
(١٥.٧)	١.٢	٥٧.٩	١.٠	٣٧.٩	الموالح .
(١٧.٣)	٢.٢	٩١.٣	١.٩	٧٢.٧	سلع زراعية أخرى .
(١٦٧.٧)	٨٦.٢	٣١١٢.٢	٨٠.٦	٣١٣٣.٨	السلع الصناعية:
١٥١.٨	٥٢.٨	١٦٥١.١	٥٠.٧	١٩٧٠.٧	١ - صناعة النسيج .
(١٢٥.٧)	١٣.٢	٥٧٥.٤	١٢.٦	٥٢٨.٩	ب - صناعة الغزل والنسيج .
(٧٩.٣)	٦.٠	٢٨٣.١	٨.٢	٣١٨.٠	غزل القطن .
(٢٢.٣)	١.٩	٨٧.٤	١.٩	٧٤.٦	أقمشة قطنية .
(٢٤.١)	٥.٣	٢٠٤.٩	٢.٥	١٣٦.٣	باقى صناعة الغزل والنسيج ملابس جاهزة .
(١٩٣.٨)	٢٠.٢	٨٨٥.٧	١٦.٣	٦٣٤.٢	ج - صناعات أخرى :
(٤٦.٦)	٢.٩	١٤٤.٥	٢.٢	٥٨.٨	السلع الغذائية
(١٢٧.٨)	٢.٢	٣٣٧.٤	٤.٦	١٨٠.٦	السلع الكيماوية
(١٦.٦)	١.٠	٢٨.٠	٧.٢	٣٧٧.٩	صناعات هندسية ومعنوية
(٢.٨)	٢.٥	١٣٣.٢	٢.٣	٨٩.٩	سلع صناعية أخرى
١٠.٨	٨.٠	٣٣٨.٨	١٣.٦	٥٣٧.٠	سلع غير مصنوعة

المصدر : البنك المركزي المصري

جدول ٧
الواردات السلعية المصرية

(مليون دولار)

التغير (-)	١٩٩٢/٩٢		١٩٩٢/٩١		١٩٩١/٩٠		
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
٦٧٧.٧	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١١٤٢٤.٥	١٠٠.٠٠	اجمالي الواردات
(١٠٢.٣)	١٧.٥	١٩.٧	١٩٧٨.٨	١٥.٨	١٨٠١.٩	١٥.٨	حيوانات حية ومنتجات الملكة الحيوانية والنباتية وصناعة الأغذية والمشروبات.
٢٠٧.٧	١١.٨	٩.٥	٩٥٩.٠	٩.٣	١٠٦٢.٤	٩.٣	شعير ودهون وزيوت ومنتجاتها والمنتجات المعدنية والرقود.
(٢٩.٦)	١٠.٣	١١.٣	١١٣٦.٥	١٠.٢	١١٦١.٥	١٠.٢	منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود.
١٢٢.٣	١٠.٣	٩.٨	٩٨٤.٣	٨.٦	١١٥٠.٢	٨.٦	الخشب والقليل ومواد تشييد ومحتوياتها.
١١٨.٩	٣٣.٧	٢٤.٢	٢٤٢٨.٤	٢٠.٤	٣٢٢٩.٨	٢٠.٤	الآلات ومعدات النقل.
٣٣٦.٦	٨.٥	٦.٧	٦٧٥.٢	٧.١	٨١٢.٤	٧.١	معادن عابية ومحتوياتها.
٧٧.٨	٤.٤	٣.٩	٣٩١.٩	٣.٣	٣٧٨.٢	٣.٣	أصناف مصنوعة منقمة.
١٢٢.٢	٥.٢	٤.٢	٤٢٥.٢	٧.٤	٨٥٠.٦	٧.٤	سلع غير موزعة.
٨٩.٤	٨.٣	٨.٠	٧٩٩.٥	١٠.٢	١١٦٦.٩	١٠.٢	واردات موزعة بمنح (غير موزعة سلعيا).
(٣٧٥.٣)	—	٢.٧	٣٧٥.٣	٦.٢	٧٠٥.٦	٦.٢	واردات باستخدام قروض مباشرة (غير موزعة سلعيا).

المصدر : البنية المركزى المصري

جدول ٨
التوزيع الإقليمي للمعاملات السلعية لمصر

(مليون دولار)

الفترة المالية	التغيرات من الازدواج		حصة الصادرات		
	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩١	
١٩٩٣/٩٢	(٣١٤.٥)	(٦٤٢.٦)	١٠٣٩.٨	٣٤١٧.٣	الاجمالي
٢٩٥.٢	١٥٨.٤	٢٥١.٢	٤٩٧.٤	٥٠٩.٦	دول الجامعة العربية.
(٢٥٢٢.٢)	(٢٠٦٦.٠)	٣٨٨٢.٠	١٣٥٩.٨	١٣٣٧.٥	دول السوق الأوربية المشتركة.
(٢٨٧.٠)	(٩٢.٠)	٣٥٨.٧	٧١.٧	٤٤٢.١	دول أوروبا الشرقية.
(١٠٣١.٢)	(١١٣٩.٩)	١١١٨.٧	٨٧.٥	٩٨.١	دول أوروبية أخرى
(٨٤٠.٨)	(٥٧٩.٤)	١٥٢٥.٤	٦٨٤.٦	٦٢٩.٧	دول أفريقيا سيوية xx
(١٦٣٩.٩)	(١٣٤٥.٢)	٢٠٩.٠	٤٥٠.١	٣٦٧.٩	الولايات المتحدة الأمريكية.
(١٩٢.٩)	(٣٣٥.٨)	١٩٤.١	١.٢	٤.٤	استراليا.
(١٠٩٥.٧)	(٧٤٥.٤)	١٣٦٠.٧	٣٦٥.٠	٢٤٤.٢	دول ومناطق أخرى.
—	(٢٧٥.٢)	—	—	—	قروض مباشرة غير موزعة.

المصدر : البنية الرأسمالية المصرية.

x تتضمن الواردات المبراة بفتح سلمية.

xx باستثناء الدول العربية.

التكنولوجيا في الصناعة المصرية :

بدأ دخول التكنولوجيا مجال الصناعة في مصر منذ بداية القرن الحالي ، وفي خلال الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية حصلت مصر على العديد من التكنولوجيات المختلفة في المجالات المتعددة ، إلا أن معدل التطور السريع في تكنولوجيا الصناعة على الساحة العالمية لم يراكبه استيعاب وتطوير بمعدل مماثل في مصر ، لذا يلزم وضع أسس لجذب تكنولوجيات حديثة واستيعابها ، ثم تطويرها للهيوز بالمستوى التكنولوجي الصناعي ، ويمكن ايجاز الرؤية المستقبلية للتكنولوجيات السابق الإشارة إليها كالتالي :

- اختلفت التكنولوجيا المستخدمة بمصر في فترات التصنيع المختلفة ، ففي الثلاثينات غلب عليها الطابع الأوربي الغربي الحديث في ذلك الوقت ، وتأثرت إلى حد كبير بنظم التكنولوجيا المستخدمة هناك حينذاك .

- وفي الستينات اتجهت مصر إلى نظم التكنولوجيا المستخدمة في أوروبا الشرقية والدول الاشتراكية بصفة عامة ، وعاب غالبية هذه النظم وتأخر التكنولوجيا ، وعدم الاهتمام بالعامل البشري في الصناعة .

- في الثمانينات اتجهت الصناعات المنشأة حديثاً إلى العالم أجمع للحصول على التكنولوجيا بسعر مناسب ، إلا أنه لم يمثل في غالبية المصانع حالة التكنولوجيا في العالم (STATE OF THE ART) في ذلك الوقت .

موقف مصر من التكنولوجيا الحديثة :

فيما يلي نوضح موقف مصر من التطور التكنولوجي السريع في العالم :

أولاً : تكنولوجيا المعلومات : تمتلك مصر ميزة نسبية في مجال تطوير صناعة البرامج (SOFTWARE) ، إلا أن تلك

الصناعة لم تلق التشجيع الكافي لوجود بعض السلبات مثل : عدم وجود الحماية الكافية لحقوق الملكية ، وعدم وجود أساليب وسياسات تسويقية واضحة تقوم بها شركات كبرى على دراية بالاحتياجات العالمية في هذا المجال ، و جدير بالذكر أن نوه عن التجربة الهندية في هذا المجال ، إذ تطور عائد هذه التكنولوجيا من مليون دولار في منتصف السبعينات إلى ٤٠٠ مليون دولار في منتصف الثمانينات ، والمستهدف مليار دولار في نهاية التسعينات .

وبالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات تتضمن الكثير من المجالات الأخرى إلا أن الدور المصري في تطوير هذه المجالات يعد متواضعاً ، مما يتطلب نظرة مستقبلية لوضع استراتيجية واضحة ؛ لتحديد المجالات التي يمكن أن تمتلك فيها مصر ميزات تنافسية ونسبية .

ثانياً : تكنولوجيا المواد : يرتبط تطوير تكنولوجيا المواد بمتطلبات الصناعات المختلفة من مواد جديدة تخدم الأغراض الصناعية المتطورة التي تفتقر إليها مصر في الوقت الحالي . فعلى مدار السنين اعتمد الكثير من الصناعات على الخامات والمواد الأولية المستوردة ، وقد بلغت الواردات السلعية للصناعة (شحوم ودهون وكيمائيات .. الخ) خلال عام ٩٢/٩٣ ما يزيد على ٤ ، ٤ بليون جنيه . ويمثل هذا ما يقرب من ٢٠ ٪ من الناتج المحلي للصناعة محسوباً بتكلفة عوامل الإنتاج .

ويمثل الاعتماد المكثف على خامات ومستلزمات إنتاج و مواد أولية مستوردة ظاهرة خطيرة ، تحد من قدرة الصناعة المصرية على خلق ميزاتها التنافسية في السوق العالمي ، لهذا يلزم البدء بوضع استراتيجيات لإنشاء تلك الصناعات الكبرى التي تمثل قوة دفع لتطوير تكنولوجيا المواد .

ثالثاً : تكنولوجيا التشغيل الصناعي : نتيجة لتحرير التجارة الدولية وحتى يكون لمصر المقدرة التنافسية في السوق العالمي والسوق المحلي ، تجدد الصناعات المحلية نفسها مضطرة

لتطوير أساليب وتكنولوجيا الانتاج ، وذلك بأحد أساليب أو كليهما :

- تطوير ذاتى يتم داخل المصنع بناء على الاحتياجات الأساسية والخبرة المتاحة بالمصنع .

- تشجيع مراكز البحث العلمى والشركات الصناعية على اقدام على عمليات التطوير لخلق الأساليب انتاج مبتكرة .

وجدير بالذكر أن تطوير تكنولوجيا التشغيل ليس ترفاً أرفاهية ، بل أصبح ضرورة لتمكين المنتجات المصرية من المنافسة : سعرا وجودة - فى الأسواق المحلية والعالمية .

رابعا : تكنولوجيا الإدارة : لم تواكب تكنولوجيا الادارة فى مصر التطور العالمى الذى حدث فى الربع قرن الأخير . فمازالت طرق الادارة القديمة وأساليبها تغلب على وجه الصناعة المصرية ، وإن تباينت درجاتها ، ورغم اهتمام بعض الشركات بتطوير أساليبها الادارية وتطويرها لخدمة اتخاذ القرار ، إلا أن هذه المحاولات الفردية لا تمثل ثقلًا كافيا لتحرك شامل للصناعة فى هذا الاتجاه .

لذا يجب الأخذ بتطبيق أحدث أساليب وفلسفات الادارة المتاحة عالميا ، والتي تتواءم مع البيئة الصناعية المصرية ، كى تكون نقطة البداية نحو خلق كوابل قادرة على تطوير تكنولوجيايات ادارة ، ومن ثم الاعتماد على الذات لا ابتكار أساليب حديثة ، يكون لها ميزة تنافسية أكبر .

الميزة التنافسية لمصر :

تفوقت مصر فى بعض الصناعات فى النصف الأول من هذا القرن ، معتمدة على توافر الميزة النسبية لعوامل الانتاج بسعر مناسب فى بعض الصناعات ، مثل : الخامات (الأسمنت) ، العمالة (الغزل والنسيج) ، احتياجات التشغيل (الورق) ، الطلب فى السوق (الطيران) . وتمكنت الصناعة المصرية فى ذلك الوقت من منافسة

الصناعات المماثلة محليا وعالميا . وبدأ لصناعات معينة تواجد عالمي مستمر فى الأسواق الأوربية بصفة خاصة .

ومع تغير سياسة الدولة الاقتصادية - بداية من منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينيات ، وإنشاء صناعات لم تتوافر لها عوامل الانتاج المناسبة ، واللجوء الى استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج ، وما صاحب ذلك من ضغط الاستثمارات فى التجديد والتطوير ، وأعمال البحث والابتكار ، ومنع الاستيراد ، ووضع العوائق والصعوبات أمام دخول المنتجات العالمية فى الأسواق المحلية - فقدت الصناعة المصرية قدرتها على التطور والابتكار ومن ثم ميزتها النسبية . وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعات وتطورت فى كثير من البلدان ، تجمدت فيه الصناعة فى مصر ، وبل تراجمت فى بعض الصناعات .

وبدأ التحول التدريجى الى الاقتصاد الحر من منتصف السبعينيات ، وظهرت عشرات الصناعات الجديدة التى غلب عليها التصنيع للتصدير أو لاحتلال الواردات من السلع النهائية ، وإن اعتمد الكثير منها على استيراد الخامات أو مكونات الانتاج اللازمة للتشغيل . وازدهرت هذه الصناعات فى ظل منع استيراد المنتجات المماثلة ، والضرائب الجمركية العالية عليها ، وإن سمح باستيرادها بكميات محدودة . ومع بدء التحول التدريجى الى اقتصاديات السوق المفتوح منذ سنوات قليلة ، وفتح الاستيراد وخفض الضرائب الجمركية - ظهرت فى الأسواق منتجات كثيرة مستوردة منافسة سعرا وجودة ، وأصبحت المنافسة شديدة ، وستزداد مع رفع ما تبقى من القيود الجمركية . وبدأت مجموعات الضغط تنادى بتقييد الاستيراد والحد من المنافسة ، عودة لماضٍ قديم تنافى سياساته تلك التى أعطت لهذه الصناعات حق التواجد والتنافس والازدهار .

ومع تقييم الموقف الصناعى لمصر من خلال فكر وسياسات المستقبل ، وقدرة الصناعة على تحقيق ميزة تنافسية ، لابد أن ننظر

الى المتغيرات التي تؤثر على الصناعة - على المدى الطويل .

الميزة التنافسية للدولة :

وبتحليل أركان الميزة التنافسية للدولة وموقف الصناعة في

مصر ، يتبين الآتي :

أولاً : شروط عوامل الإنتاج : قد تتوافر بعض عوامل الإنتاج في مصر لصناعة معينة لمدة محدودة ، وإن كانت قدرة هذه الصناعة على استثمار هذه العوامل وتطويرها وخلق عوامل جديدة ، ترتبط بالبحث والتطوير وزيادة الاستثمار ورفع مستوى العمالة وتطويرها بصفة دائمة ، وهو ما افتقدناه لمدة طويلة .

ثانياً : شروط الطلب : السوق المحلي بصفة عامة سوق متواضع في حجمه وفي نوعيته . فلا توجد مواصفات قياسية في الكثير من المنتجات ، وإن وجدت لا يتم اتباعها في غالبية الأحوال . والمستهلك المحلي على غير دراية بالمستويات العالمية للمنتجات ، وبالتالي احتياجاته محدودة . ومن ثم فمعدلات التطور في المنتجات المحلية متواضعة للغاية ، وتندر الصناعات التي توازن البحث والابتكار لعدم وجود قوى ضاغطة في سوق الطلب . بالإضافة إلى ما سببته القيود الاستيرادية من عقبات في طريق التطور .

ثالثاً : الصناعات المساندة : تفتقر غالبية الصناعات في مصر الى التكامل الرأسى ، مما يؤثر على الصناعة ويقلل من قدرتها على الابتكار والتطور والاحتفاظ بأي ميزة تنافسية على المدى الطويل ، فالموردون والصناعات المكملة ليسوا على مستوى المنافسة العالمية . وإن تواجدت صناعة جيدة على المدى القصير ، سيمصّب عليها استثمار هذه الميزة في المدى الطويل ، ما لم يتم تطوير الصناعات المساندة أيضا .

رابعاً : استراتيجيات الشركة : تفتقد معظم الصناعات الى الاستراتيجيات طويلة الأجل ، وتغلب على هيكلها ونظمها صفة القدم ، مما لا يشجع الأفراد على التميز والابتكار . كما أن الاستثمارات في

البحث والتطوير ليس لها الأسبقية الواجبة من استثمارات الشركة ، وإن كانت المنافسة في بعض الصناعات قد تضغط عليها لتبحث وتبتكر .

وقد يصعب في هذه المرحلة التنبؤ باليات السوق المحلي ، لعدم وصول مصر الى مرحلة السوق المفتوح بعد . ولهذا فالصناعات التي ستتميز على المدى الطويل هي تلك التي ستستثمر الشروط الأربعة لمصلحتها لتحقيق على المدى الطويل ميزة تنافسية ؛ بتقديم منتج مماثل للمستورد بسعر منافس ، أو منتج يتميز على المستورد بسعر مماثل أو أكثر قليلاً .

ومن الضروري أن نقيم واقعنا المحلي ، وأن نستحدث التغييرات الواجبة التي يمكن أن تساعد على تطوير صناعات وطنية محددة ، تصل بمصر إلى مرحلة المنافسة العالمية والتميز على المدى الطويل .

الميزة التنافسية للصناعة :

إذا نظرنا الى الخريطة الصناعية وجدنا ما يقرب من خمس وعشرين مجموعة صناعية تنتج بصورة أو بأخرى (يغيب عنها المعدات العلمية والمكينات الكهربائية وغير الكهربائية) . ولاشك أن هذا الكم من الصناعات يفوق طاقة السوق المصري وقدراته التصديرية والتطويرية ، مما يتطلب إعادة تقييم الصناعات بناء على عنصر القيمة المضافة من خلال سلسلة القيمة وحلقاتها .

فصناعات المستقبل في مصر هي تلك التي تتوافر لها العناصر التالية :

أولاً : الأنشطة الرئيسية :

يبدأ التميز منذ الخطوة الأولى في التكامل الرأسى ، فالسوقيات الداخلة من خامات وعمالة وطاقات ونقل وغيره يجب أن تتميز بمواصفات دقيقة وجودة عالية وسعر مناسب . ويتلو ذلك عمليات انتاجية بكفاءة وفاعلية عاليين ، تلتزم بالمواصفات ومستويات الجودة المطلوبة ، وتحافظ

الشركة ، تقوم بالادارة والتخطيط والتمويل والحسابات ... الخ ، بصورة تعطي للشركة الفرصة للتفوق واستمرارية التميز .

أما عن : أى من الصناعات فى مصر تتوافر لها كل هذه العوامل أو غالبيتها ، أو يمكن تطويرها ، لتصل الى هذا المستوى على المدى القصير - فسوف نشير الى الصناعات التى يجب تقويتها وتدعيمها ، وإلى تلك الواجب تصفيتها . فلا يمكن لدولة فى ظروف مصر أن تحافظ على هذا الكم من الصناعات المتنوعة ، وتنافس بها فى الأسواق العالمية على المدى الطويل .

دور الحكومة :

سبق أن بينا أن للحكومة دوراً أساسياً فى مساعدة الصناعة المحلية لتحقيق ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية .

وإذا ما نظرنا الى دور الحكومة فى مصر تبين عدم وجود استراتيجية واضحة على المدى البعيد ، مما يعد معوقاً أمام تطوير الصناعة المصرية فى المستقبل القريب ، كما أن تدخل الحكومة إما كقاض أو كطرف أو الإثنين معاً ، فى كثير من القضايا ، يفقدها دورها الرئيسى كمشروع يهدف الى خدمة الصناعة ورفع الدخل القومى . إذ يجب ألا تتدخل فى ادارة سوق المال أو سوق عوامل الانتاج ، ولا تصدر القوانين لمصلحة صناعة ضد أخرى ، بل عليها أن تترك السوق حرة حتى تحقق التوازن المطلوب . وأن تلوع أجهزتها التشريعية والتنفيذية للقيام بهذا الدور ، لتعظيم الناتج القومى للدولة ، لا زيادة مواردها .

كذلك يجب أن يتركز دورها على وضع وتنفيذ مواصفات ومعايير قياسية للمنتجات ، وعدم السماح بانتاج أو استيراد أو بيع منتجات غير مطابقة لها . كذلك وضع القوانين اللازمة لحماية البيئة ، ومنع التكتلات الاحتكارية ، ورصد الأموال للبحوث والتطوير ، وإعطاء تسهيلات للشركات التى تبتكر وتتطور وتصدر وتحقق ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية .

على عوامل الانتاج وماكيناته فى حالة جيدة ، وتنفذ العمليات بأقل تكلفة منافسة . ويستمر التميز فى السوقيات الخارجة من تخزين ونقل وتوزيع حسب مواصفات الجودة المطلوبة وحسب الجداول والتوقيتات المتوافقة مع طلبات السوق .

ولاينتهى التميز بخروج المنتجات من المصانع ، بل يستمر فى مرحلة التسويق والبيع لتشجيع المشتري على شراء المنتج بالدعاية والاعلان وفرق البيع والتسعير ، وغيرها من العوامل التى تهيئ المشتري لشراء المنتج ، وتجهز المنتج بمكان وزمان الشراء ، وبالسعر والجودة المطلوبين . ويتلو ذلك خدمة ما بعد البيع لضمان رضا المشتري عن المنتج ، وتقديم تسهيلات التركيب والصيانة وقطع الغيار والاستبدال ، بعمال مؤهلين للخدمة ، هدفهم رضا المستهلك .

ثانياً: الأنشطة الداعمة :

وحتى نصل الى التميز فى الأنشطة الرئيسية ؛ لابد من وجود أنشطة داعمة قوية تساعد على التميز ، وأولها تدبير الموارد من شراء الخامات والاحتياجات وشراء الأجهزة والمكينات والمباني والآلات الخ . لتكنولوجيا الشراء فى حد ذاتها مثل : تقييم الموردين ، نظم المعلومات ، عوامل الاختيار ، لها أثر بالغ على اقتصاديات التصنيع ، وقد يكون العامل الغالب فى بعض الصناعات . ولى هذا تنمية وتطوير التكنولوجيا من نظم وإدارة وإجراءات وغيرها من الأنشطة التى تهدف الى تحسين المنتج والعملية الانتاجية ، وترتبط أساساً بالمجموعة الفنية ومجموعة البحث والتطوير . وإدارة الموارد البشرية وتشمل أنشطة الإمداد والتعيين والتدريب والتطوير والمكافآت ، لها أثر بالغ فى تنمية العمالة وحثها على البحث والابتكار ، فالتميز ينشأ من خلال عمالة فنية مدربة واعية تبغى التطوير . وأخيراً وجود بنية أساسية قوية فى

إطار تحليلي للتصنيع :

يمثل هذا الجزء مدخلا وإطاراً عاماً لتحليل الصناعات المختلفة ، يمكن من خلاله : تقييم الصناعات الحالية ، وتحديد جدوى الاحلال والتجديد والتوسع ، ومدى جدوى الدخول في صناعات جديدة ليست موجودة حالياً وأن يحدد هذا الإطار ملامح الصناعة المصرية في القرن الحادي والعشرين ، من حيث القدرة على البحث والتطوير والتميز والمنافسة في الأسواق العالمية والمحلية .

ولا يغني هذا عن الدراسات الاقتصادية والمالية التي تعطي مؤشراً عن مدى ربحية الشركة في الفترات المقبلة ، بل يكمل تلك الدراسات ، ويعطي صورة مختلفة - وإن كانت ضرورية - عن موقف الشركة أمام المنافسين والموردين والموزعين ، الأمر الذي يؤكد مصداقية البحث والتحليل لتقييم الجدوى الاقتصادية للشركة .

أولاً : المناخ العام

- هل تتوافر المنافسة الحرة في السوق لجميع الشركات بدون تفضيل لمجموعة على أخرى ؟

- هل تحمي القوانين وأجراءات تطبيقها الحاصلين على براءات الاختراع ؟

- هل هناك سياسات واضحة تجاه ربط مراكز الأبحاث العلمية العاملة على تطوير التكنولوجيا مع الجهات العاملة بمجال الصناعة ؟
- هل توجد مواصفات المنتجات وضوابط تطبيقها بالكفاءة المطلوبة ؟

- هل هناك تكتلات صناعية تقوم برصد التطور التكنولوجي ؟
- هل تقوم الحكومة بدور بناء في تسهيل عمليات التمويل والانتاج والبيع للشركات ؟
- هل النولة قادرة على خلق وتطوير عوامل الانتاج المطلوبة بمعدل مناسب ؟

- هل سياسة الدولة تشجع وتدعم تطوير التكنولوجيا ؟

ثانياً : الصناعة :

- هل الصناعة كثيفة المعرفة ، كثيفة الاستثمار ... الخ ؟ وهل تتوفر مقومات تطويرها في السوق المحلي ؟

- هل تتوافر في الصناعة منتجين آخرين على درجة عالية من التميز ؟

- ما هو موقف هذه الصناعة من الاتفاقيات التجارية (الجات وغيره من التكتلات الإقليمية) ؟

- هل يغلب على الصناعات المساندة المرتبطة التميز والخلق والابتكار ؟

- هل يتوافر للصناعات المغذية (ربط خلفي) أو المستخدمة (ربط أمامي) ميزة تنافسية وقدرة على التطوير والابتكار ؟

- هل تتوافر المعلومات المتعلقة بالصناعة بالدقة والكفاءة المطلوبين ؟
- ما مدى أهمية التطور التكنولوجي وأثره على الصناعة على المستوى العالمي ؟ وعلى المستوى المحلي ؟

- ما هو معدل التطور التكنولوجي في الصناعة ؟ وما أثر التطور التكنولوجي السريع على الصناعة ؟

- هل توجد في السوق المحلي مقومات تطوير التكنولوجيا بالمعدلات العالمية ؟

ثالثاً : الأسواق

- ما هو هيكل السوق الذي تتعامل الشركة فيه - منافسة / احتكار / منافسة احتكارية ، احتكار قلة ، وهل هناك تغير في الهيكل ؟
- ماهي خطة الشركة في التعامل مع الآخرين في السوق ؟
- هل لدى الشركة توزيع جغرافي / قطاعي / نوعي للمستهلكين ؟
- ما هو تأثير الاتفاقيات (الجات والتكتلات الإقليمية) على قدرة الشركة على تسويق المنتج في الأسواق العالمية والمحلية ؟

- هل يوجد وسائل ميكانيكية تمكن الشركة من تطوير نظمها المالية والانتاجية والتسويقية .. الخ) أم يجب ان يكون هذا التغيير نتيجة لتدخل خارجي في نظم الشركة ؟

- هل الشركة قادرة على اجتذاب موارد بشرية عالية الكفاءة والاحتفاظ بها في المستويات الادارية المختلفة وفي العاملين بصفة عامة ؟

- هل نظم الشركة الداخلية تشجع وتكافئ التطوير والابتكار ؟

- هل الشركة في الصناعة تمثل دور القائد ؟ وما مدى قدرتها على الاحتفاظ بهذا الدور وتطويره ؟

- اين تقف الشركة من المنافسين بالنسبة لمقدرتها على الابتكار وتطوير ميزتها التنافسية ؟

- ما هو المستوى الثقافي والعلمي والفكري لموردي الشركة ؟ وما هو مستوى العملاء ؟

- الى اي مدى تأخذ الشركة بالتكنولوجيات الحديثة مقارنة بالمنافسة المحلية ؟ مقارنة بالمنافسة العالمية ؟

- هل تملك الشركة القدرة على الحصول على تكنولوجيات متطورة ؟

- هل للشركة قدرة عالية على تطوير التكنولوجيا داخلها ؟

خامساً: المنتج

- هل للمنتج أية ميزة تنافسية ؟

- هل يتفوق المنتج على مثيله سعرياً أو جودة ؟

- هل يتوفر للمنتج الربط الامامي أو الخلفي في الصناعة ؟

- هل يتبع المنتج المواصفات القياسية للصناعة ؟ ويعمل آخر ما وصل اليه الابتكار في هذا المجال ؟

- متى تم آخر تطوير في المنتج ؟

- ما هي مميزات المنتج بالمقارنة بالمنتجات البديلة المنتجة محلياً أو خارجياً ؟

- هل تستفيد الشركة حالياً من أية اوضاع اتفاقية (اتفاقات اقليمية - اتفاقات خاصة بين الدولة ودول أخرى .. الخ) ؟

- هل لدى الشركة قدرات حالياً - أو قدرات يمكن تدعيمها مستقبلاً لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية والاستفادة منها ؟

- ما هو المستوى الثقافي والعلمي والفكري لعملاء الشركة ؟

- ما هو التوزيع العالي لسوق الشركة ؟ داخلي / خارجي ؟

- هل حدث تغيير في مكونات سوق الشركة خلال السنوات الخمس الماضية ؟ وفي أي اتجاه ؟

- هل يزداد معدل التصدير بالنسبة للبيع المحلي ؟

- ما هي خطة الشركة التسويقية في المرحلة المقبلة ؟ فتح اسواق جديدة ؟ نصيب اكبر في الاسواق الحالية ؟ أم المحافظة على موقف الشركة الحالي ؟

- هل الاسواق على درجة عالية من الوعي للفروق بين التكنولوجيات المختلفة سواء في تكنولوجيا التصنيع أو في تكنولوجيا وظائف / خواص المنتج ؟

- هل الاسواق ذات حساسية عالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في نقل المعلومات ؟

رابعاً: الشركة

- ما هي رسالة الشركة واهدافها وسياستها في المستقبل القريب والبعيد ؟

- هل يخدم الهيكل التنظيمي الشركة ونظم ادارتها واهدافها وخطة التنفيذ فيها على المدى القصير والطويل ؟

- هل نظم الشركة مرنة بدرجة كافية تسمح لها بالتغيير والتأقلم والتطور حسب المتغيرات العالمية والمحلية ؟

- هل يوجد نظم واجراءات تخطط لتحويل استراتيجيات الشركة الى خطط عمل للإدارات والاقسام حتى مستوى الوحدة العاملة ؟

- هل تعمل النظم المالية والادارية .. الخ كنظم مساعدة تدعم الانتاج والبيع ، أم تعوقه فى بعض الحالات ؟
- هل تنوع منتجات الشركة وعملاتها يساعد علي تحقيق ميزة تنافسية افضل ؟
- هل أنشطة الشركة فى التكامل الراسى للصناعة تعمل بكفاءة اكثر أو اقل من الموردين والموزعين ؟
- ما هو موقف الشركة من المنطقة الجغرافية الاساسية للتسويق والبيع ؟
- ما مدى تأثير استخدام تكنولوجيات مختلفة على الميزة التنافسية للشركة ؟

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماعات المجلس مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء وإزاء تحول العالم الي سوق واحد كبير ، تتنافس فيه المنتجات المصنعة ، لايحيتها الا قدرتها على المنافسة ، بفعل تداعى قوانين الحماية الاستيرادية والجمركية فى البلاد المختلفة نتجة لاتفاقية الجات وتبنى سياسات التحرر الاقتصادى يوصى بما يأتى :

فى شأن ملامح استراتيجية الصناعة :

* تحديد رؤيه صناعية واضحة ، تهيئ مصر لمركز تنافسى مناسب بجوار غيرها من الدول فى الاسواق العالمية ، باعتبار ما اظهرته التطورات العالمية الاخيرة من أن التنمية الاقتصادية فى أى دولة لايمكن ان تتم بمعزل عن باقى العالم ، بل يجب ان يخطط لها من منطلق تنافسى متكامل .

* ان تكون للصناعات المصرية القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية والاقليمية والمحلية ، وخلق ميزة تنافسية لها تمكثها من الصمود أمام المنافسة العالمية على المدى الطويل ، حيث انه لم تعد الميزة النسبية

- اين يقع المنتج من حيث دورة حياته ؟
- ما هو معدل تطوير المنتج بالشهور أو السنين فى خلال السنوات العشر الاخيرة ؟
- الى أى مدى تلعب التكنولوجيا دوراً فى تطوير المنتج ؟ تصنيف المنتج ؟

- ما أثر التكنولوجيا على اظهار وظائف / خواص افضل للمنتج ؟
- سادساً: الميزة التنافسية :
- هل للشركة ميزة تنافسية فى الاسواق المحلية والعالمية ؟
- هل نتج التميز عن منتج مماثل للمنافسين وظيفيا وان قل سعره عنهم ؟ او عن منتج يتميز عن المنافسين وظيفيا وان مائلهم فى السعر ؟
- او عن منتج يتميز عن المنافسين سعرا ووظيفة ؟

- هل تتمكن الشركة من تدبير احتياجاتها الداخلة الاساسية من خامات وطاقة ونقل ... الخ بمواصفات مناسبة وسعر منافس .
- هل يتم تنفيذ العمليات الانتاجية بتكنولوجيا متقدمه وكفاءة عالية وتكلفة قليلة ؟

- هل تملك الشركة وسائل نقل وتوزيع ... الخ للمنتجات محليا وعالميا بكفاءة عالية وتوقيت مناسب وتكلفة منافسه ؟
- هل نظم تسويق وبيع المنتج تعمل بالكفاءة المطلوبة ؟
- هل تقدم الشركة خدمة ما بعد البيع للعملاء (اذا ما كان ذلك ضروريا) بالكفاءة المطلوبة كما لو كان الشراء لم يتم بعد ؟
- هل تعمل نظم الشراء والخدمات ... الخ بكفاءة تماثل النظم الانتاجية ؟

- هل يتم تطوير مستمر لتكنولوجيا الانتاج من حيث تصميمات جديدة ، مواد جديدة .. الخ ؟
- هل يوجد نظم امداد وتعيين وتدريب وتطوير وتخطيط وظيفي للعاملين ذات كفاءة عالية ؟

فى الخامات أو العمالة أو الاسواق المحلية المغلقة هى الحافز على تفصيل صناعة على أخرى ، أو هى الأساس فى انشاء وتطوير صناعات المستقبل .

* إعادة تشكيل هيكل الانتاج ، خاصة بالنسبة لتوليفة المنتجات الصناعية ، التى سيحكمها عامل الميزة التنافسية ، ويضع على عاتق المنتجين لها عبء التكيف مع الغاء الحماية والدعم الصريح والضمنى .

* أن تمتد عمليات التغيير المطلوب فى البنيان الصناعى لأبعد بكثير من تطوير شكل المنتج أو استيراد آلات أحدث الى أحداث تغيير جذرى فى نمط تفكير متخذ القرار وأسلوب الادارة فى المنشأة الصناعية ، وبأنماط التعليم والتدريب وذلك لتوليد القدرة الذاتية على الابتكار ومتابعة التغيرات العالمية فى أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك والمساهمة فى تشكيلها فمما يجعل الصناعات المصرية قادرة على الحفاظ على قدرتها التنافسية .

* الاهتمام ، عند اقامة الصناعات القائمة على التعدين ، بأن تنشأ المصانع فى أماكن تواجد الخامات ، بما يحقق وفرا فى النفقات ، ويساعد فى الوقت نفسه على إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة .

- وفى هذا الاتجاه يحسن نقل المنشآت الصناعية الحالية من القاهرة وغيرها من المدن الى أماكن توافر الخامات .

* ضرورة التركيز على أنشطة صناعية بذاتها فى كل مرحلة ، وبصورة ديناميكية بعيدة عن التوسع الأفقى السطحى .

* ان صناعة الغزل والمنسوجات والصناعات الهندسية قد تمثل الرهان الرابع فى الفترة القصيرة القادمة ، اذا ما تم تطوير الأولى ، والاستفادة الكاملة من فترة الانتقال التى منحت لتلك الصناعة من خلال اتفاقيات الجات ، مع دفع الثانية لمزيد من المحتوى التكنولوجى المتقدم الذى يمكن أن يصل بمنتجاتها الى مكانة تنافسية .

* أن يراعى ، فى كافة المشروعات وانشاء الوحدات الصناعية ،

تطبيق شروط إسحاح البيئة ، بحيث تتوافر كافة الاحتياطات لحمايتها .

وفى هذا الاتجاه يتم منح المصانع القائمة مهلة زمنية محددة لتصحيح أوضاعها .

* الانتفاع بالتجارب الناجحة للدول الأجنبية فى مجال استراتيجيات التنمية وانمكاساتها على رقى الصناعة ونموها .

ومن هذه الدول : اليابان ومجموعة النمور الآسيوية .

* ربط صناعات الانتاج الحبرى ومابها من طاقات انتاجية ضخمة وامكانات للبحوث والتطوير والتكنولوجيا الحديثة ، بالصناعات المدنية ، مما يقتضى تشكيل لجنة قومية للصناعة ، يشترك فيها ممثلون للوزارات الثلاث المشرفة على قطاع الصناعة فى مصر (وزارة الصناعة - وزارة قطاع الأعمال العام - وزارة الانتاج الحبرى) بالإضافة الى ممثلين للقطاع الخاص الصناعى .

* الإسراع بحل مشكلات قطاع الأعمال العام ، ووضع خطة واضحة لعمليات الخصخصة فيه حتى تستقر الأمور .

* التأكيد على ما سبق أن أوصت به المجالس فى شأن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمغذية ، وكذلك الامتعامات بالمشروعات الصغيرة .

فى شأن حيازة التكنولوجيا المتقدمة :

* تشجيع اشتراك الجامعات ومراكز البحوث مع الشركات الدولية فى : اقامة معاهد تعليمية ، وبحثية ، ومراكز تدريب متقدمة ، فى مناطق تتمتع ببيئة عصرية متكاملة .

* تكليف مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة والجامعات بممارسة أنشطة انتاجية استثمارية فى مجالات محددة ، وذلك بالمشاركة مع الخبرة الأجنبية .

* العمل على انشاء مراكز لتمويل مشاريع الابحاث يكون للصناعة دور فى تمويلها مثل المساهمة بنسبة محددة من أرباحها ، ومنح

مزايا ضرائبية للمؤسسات التى تقوم بذلك .

* انشاء مراكز علمية متخصصة مهمتها الوقوف على أحدث ما توصل اليه العلم والتكنولوجيا فى العالم .

- مع انشاء شبكة متكاملة من وسائل الاتصالات وانتقال المعلومات لتوثيق الترابط والتنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث المختلفة .

* تطبيق أحدث الأساليب وفلسفات الادارة المتاحة عالميا ، والتى تتلالم مع البيئة الصناعية المصرية كى تكون نقطة البداية نحو خلق كبرادر قادرة على تطوير تكنولوجيات ادارة ، ومن ثم الاعتماد على الذات لا ابتكار اساليب حديثة يمكن ان يكون لها ميزة تنافسية أكبر .

* تحديد مجالات معينة مثل : الطاقة - المياه - الاتصالات - المواصلات ، بحيث تتولى الدولة - من منطلق مسئوليتها عن التنمية الشاملة - بناء القدرة الذاتية فيها ، بهدف استقبال واستيعاب التكنولوجيا .

فى شأن دور الدولة :

* الاشراف والرقابة والتوجيه فى شأن كل مايتصل بالاستراتيجيات ، سواء الاستراتيجية العامة للتنمية ، أو الاستراتيجية الصناعية ، أو استراتيجية البحث العلمى . وذلك من خلال السياسات التشريعية والمالية والاقتصادية المختلفة . ويمكن الانتفاع فى هذا المجال بالاعرف على دور الدولة فى دول الاقتصاد الحر المتقدمة .

* تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبنية الأساسية ، وكذلك المشروعات ذات العائد الاجتماعى التى لا تدخل فى نطاق اهتمامات القطاع الخاص .

* اتباع السياسات المحققة للبعد الاجتماعى ، وحماية حقوق المستهلكين ، ومنع الاحتكار ، وتلك التى تحكم جودة وصلاحيات المنتجات ، سواء للاستخدام المحلى أو للتصدير ، والحماية من الغش والاحتيال والاخلال بالتعاقدات أو بالضمانات .

وذلك من خلال التشريعات اللازمة لتحقيق هذه السياسات .

فى شأن الاجراءات المباشرة :

إن عملية النهوض بالصناعة المصرية بقدر ما تتطلب وضوح الرؤية فيما يتعلق بالأهداف بعيدة المدى والاستراتيجية ، فانها بحاجة الى عدد من الخطوات المباشرة التى تسمح بالوصول الى هذه الأهداف ، وتساعد على تحقيقها بنجاح .

وتتمثل أهم هذه الخطوات فيما يأتى :

* توفير أراض مخصصة للمشروعات الصناعية بسعر مناسب يشجع على الدخول فى الاستثمار الصناعى ، مع التيسير على آجال طويلة تشجيعا للإنتاج الصناعى .

* إعفاء تسجيل أراضى المشروعات الصناعية من رسوم التسجيل أينما كانت وأيا كان نوع التصرف .

* إعفاء رخص اقامة المبانى الصناعية من رسوم الرخص .

* إعفاء الرسوم والتصميمات الخاصة بالمبانى من موافقة المنظمة العشرية ، لطول الفترة التى تستغرقها مراجعة الرسوم والتصميمات من مكاتب هندسية معتمدة .

* تقرير إعفاءات ضريبية المشروع ومنح تخفيضات تمييزية لتكون :

- عشر سنوات لاية مشروعات تقام فى المدن الجديدة .

- خمس عشرة سنة للمشروعات التى تقام فى جنوب الوادى وسيناء .

- خمس عشرة سنة للمشروعات كثيفة العمالة .

* تخفيض الضرائب على المشروعات الصناعية الى ٢٥٪ بدلا من ٣٥٪ .

* المساواة فى المعاملة الضريبية بين المشروعات الصناعية القائمة ، حيث يسمح القانون رقم ٢٣٠ اذا ما أعيد استثمار الارباح فى المشروع باعفاء الجزء الجديد لمدة ٥ سنوات ، وهذا غير منصوح عليه فى

كما ييسر انتقال العاملين وأسرهم ، سواء كانوا مقيمين بهذه المدن أو منتقلين إليها ، مما يزيد في إعمار هذه المدن وبالتالي زيادة تعداد العاملين المقيمين .

نحو استراتيجية للمهاجر والمهاجرة

يعتبر حصر الموارد والثروات - في مختلف المجالات - دعامة أساسية من دعائم التنمية الشاملة ، ومن ثم عنيت المجالس القومية بدراسة مواردنا القومية في مختلف القطاعات الرئيسية ومنها : الموارد البشرية ، والثروة السياحية ، والموارد الأساسية في قطاع الزراعة ، وفي قطاع الطاقة ، وفي قطاع التعدين . واهتمت في هذه الدراسات بإمكانات إسهامها في التنمية ، وتحقيق التوافق والاتساق بين مختلف الأنشطة ، مع حصر كل مورد وتقييمه فنيا وعلميا واقتصاديا ، وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتنمية هذه الموارد وحسن استغلالها ، وكذلك تحليل العلاقة بين الموارد المختلفة والاحتياجات المتبادلة بينها . وذلك حتى يتسنى معرفة الامكانيات المتاحة للاقتصاد القومي التي نواجه بها القرن الحادي والعشرين .

استراتيجية المهاجر والمهاجرة :

واستكمالاً لدراسات المجالس في مجال حصر الثروات والموارد القومية ؛ أنجزت المجالس في دورتها الحالية تقريراً شاملاً عن استراتيجية المهاجر والمهاجرة حتى سنة ٢٠٢٠ ، تناولت فيه : النشاط التعدينى في مصر ، وقد اشتمل على التفاصيل الخاصة بالموضوعات الآتية :

حصر وتصنيف الثروات التعدينية - الترخيص وعقود الاستغلال - الهيكل التنظيمى لقطاع التعدين - التشريعات الخاصة بالثروات

القانونين رقم ٥٩ ورقم ١٥٩ ، ولابد من المساواة بين المشروعات القائمة وفقاً لى من هذه القوانين .

* إعفاء المصانع من أية رسوم خاصة بالرهن فى أى وقت تحتاج فيه البنوك الى تأمين أموالها .

* إعفاء كافة السلع والمعدات الرأس مالية من الجمارك والرسوم والضرائب (المبيعات) وهى :

- رسوم الجمارك وهى ٥ ٪ .

- رسوم الخدمات وهى ٣ ٪ .

- ضريبة المبيعات وهى ١٠ ٪ من اجمالى ثمن الماكينات ورسوم الخدمات .

* تبسيط اجراءات انشاء الشركات وتيسيرها ، وانهاء المراحل المعقدة التى يمر بها تأسيس الشركات بين مصلحة الشركات ومينة سوق المال .

* إعفاء المشروعات الصناعية من رسوم هيئة الاستثمار والهيئة العامة للتصنيع .

* عدم ضرورة استصدار قرار وزارى لانشاء الشركات المساعدة والاكتفاء بتسجيلها لدى مصلحة الشركات .

* الاستفادة من القروض الدولية للقطاع الخاص الصناعى ، وذلك بأن تخصص القروض والمنح التى تمنح لمصر بقائدة مخفضة لشراء المعدات الرأس مالية وسدادها بنفس القيمة ، وذلك فى ظل ثبات أسعار العملات الأجنبية .

* ربط التدريب المهنى والتعليم باحتياجات الصناعة وتطبيق نظام التلمذة الصناعية ليحصل المتعلم على سنة نظرى وستين عملى ونظرى معاً .

* ربط المدن الصناعية الجديدة بوسائل نقل عامة - مثل القطار والمترو وغيرها - بمراكز التسويق ، الأمر الذى يدعم التنمية الصناعية ،

التعدينية واستغلالها - استخراج وتسويق وتصدير واستيراد الخامات
التعدينية - المشكلات وحلولها ،

مشكلات النشاط التعديني :

تؤدي الثروة المعدنية بورا هاما في تنمية البلاد بما تولده من خامات
رئيسية ؛ يتم استخدامها في عمليات : التصنيع ، والتمير ، والزراعة ،
واستصلاح الأراضي ، وغيرها من مجالات التنمية .
والثروة المعدنية مورد حساس يلزم التعامل معه بعلم وحذر ، لأنها
ثروة معرضة للخصوب ولا يتم تعريضها ، علينا أن نأخذ منها بقدر
حاجتنا بطريقة رشيدة .

وعلى الرغم من أن التعدين في مصر يرجع الى العصور القديمة ،
الا أن النهضة التعدينية الحديثة لم تبدأ الا منذ أوائل القرن العشرين ،
ونظرا للطبيعة الخاصة التي تحكم عمليات البحث والتنقيب
والاستغلال والتجارة بالثروات المعدنية ، فلا بد من وجود سياسة طويلة
المدي لتنمية هذه الثروات ، خاصة وأن التربة المصرية تتضمن حوالى
٢٨٠ ترسيبا وتكوينات معدنية .

وحتى يمكن استغلال ثروات مصر المعدنية الاستغلال الأمثل ،
فيستعين التعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض النشاط
التعديني ، وإيجاد الحلول الملائمة لها . وتخلص أهم هذه
المشكلات فيما يأتى :

مشكلات ترجع الى ظروف طبيعية :

- توجد معظم الخامات التعدينية موزعة في الصحارى الشرقية
والغربية وسيناء ، وهى مناطق غير معمورة ، ويندر فيها وجود المياه ،
كما لا تتوفر فيها أوليات « البنية الأساسية » .

- أن الخامات المعدنية ، فى معظمها ، متوسطة الى قليلة الجودة ،
مما يستلزم عمليات تركيز وإزالة الشوائب بطرق معقدة عالية التكاليف .
- ارتفاع تكلفة نقل الانتاج من المناجم والمحاجر الى مناطق

١٢٠

الاستهلاك ومنافذ التصدير ، وخاصة مع طول الطرق وعدم تمهيدها ،
مشكلات ترجع الى العمالة والتدريب :

- عدم توافر عمالة متوطنة فى مناطق التعدين ، إذ إنها
مستقدمة من الصعيد والدلتا .

- معظم العمالة غير مدرب ، مع زيادة نسبة الأمية ، مما يعوق
إدخال النظم المتطورة للانتاج .

- ندرة وجود رؤساء العمال والملاحظين الفنيين المؤهلين ، أو
المدرسين تدريبا متخصصا .

- على الرغم من وجود معهد للتدريب بمدينة قنا ، منذ عام ١٩٦٥ ،
الا أن خريجيه لا يجدون ترحيبا فى شركات التعدين ، لأسباب عديدة
متنوعة .

مشكلات ترجع الى النواحي التنظيمية :

- تعدد الجهات العاملة فى النشاط التعديني ، مما يؤدي الى تكرار
الأنشطة فى بعض الأحيان ، سواء فى مجالات : البحث أو الانتاج أو
التسويق .

- افتقاد قطاع التعدين لخطة عمل وانتاج متكاملة ، واضحة
المعالم ، طويلة الأجل ، للاعتماد عليها فى سياسات التنمية بين
جميع القطاعات العاملة فى هذه المجالات .

- عدم التحكم فى السياسات : الانتاجية ، والتصديرية ،
والتسويقية للخامات ، لافتقاد المعايير الملزمة للشركات المنتجة على
مستوى : قطاع الأعمال العام ، أو الخاص ، أو فى مجالات
الانتاج أو التصدير ، بالمطابقة لمواصفات الجودة والتسويق .

بالاضافة الى عدم وضوح سياسة النولة فى شأن تشجيع
تصدير خامات الثروة المعدنية .

مشكلات المحاجر :

- طبقا لقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ انتقلت

الداخلية والخارجية ، ولكنها لم تتمكن - خلال السبعينات - من سداد ديونها أو فوائدها .

- ومن ثم لجأ بعضها - خلال الثمانينات - الى تنويع أنشطتها للخروج من أزمتها ، كما أدمجت - لهذا الغرض - بعض الشركات ذات النشاط الواحد ، ولكن ذلك لم يؤد الى حل مشكلاتها .
- ومع الاتجاه الى التخصص تم تكوين شركة قابضة للتعدين والحراريات ، ضمت كل شركات التعدين وشركات الحراريات ، كما أنشئت الشركة القابضة للصناعات المعدنية والكيماوية ، لتضم بعضا من الأنشطة التعدينية ، ويرجى أن يؤدي ذلك الى حل مشكلات الخلل في هيكل التمويل .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير الموجز ، والدراسة التفصيلية الخاصة بموضوعه ، وما دار حولها من مناقشات مستفيضة - يتبين أن استراتيجية التعدين في مصر تقوم على مجموعة من الأسس ، يخلص أهمها فيما يأتي :
توفير الخامات المحلية - وتنمية الخامات ذات الميزة النسبية - وجذب الاستثمارات الأجنبية - وتحقيق فائض للتصدير ذي جودة عالية - منع الهدر والاستخدام الجائر لمواردنا التعدينية ، باعتبارها ثروة قومية ينبغي الحفاظ عليها للأجيال القادمة .

وعلى ضوء ماسبق جميعه ، يوصى بما يأتي :
* سرعة إنجاز الخريطة الجيولوجية المتكاملة لمصر ، وذلك بالاستعانة بالطرق العلمية الحديثة ، ومن بينها الاستشعار عن بعد ، ثم استكمال العمل بالطرق التقليدية .

* إعادة تنظيم قطاع الثروة التعدينية في هيكله الجديد ، وهو قطاع الأعمال العام ، وما يقتضيه ذلك من إعادة النظر في سلطة المحليات على النشاط التعديني والاستخراجي

الى المحافظات اختصاصات : اصدار عقود استغلال المحاجر ، من مواد البناء والتشييد وأحجار الزينة ، وكذلك شئون المتابعة والرقابة وتحصيل الرسوم والإتاوات ، ومسئولية إعداد البيانات الإحصائية عن الانتاج وأنواعه .

وتأصلت هذه الاختصاصات بصور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الحكم المحلي ، والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - حيث تقرّر : أن تتولى المحافظات ، كل في دائرتها ، مباشرة اختصاص وزارة الصناعة في شئون المحاجر والملاحات ، وذلك عدا شئون التخطيط والبحوث الفنية .

- فتحت هذه الإجراءات الباب أمام أجهزة الإدارة المحلية لفرض رسوم وتبرعات على المنتجين من الشركات والأفراد ، وكذلك فرض رسوم للمرور على الطرق ، مما زاد من أعباء المستثمرين ، وارتفاع أسعار مواد البناء .

كما لجأت بعض المحافظات الى تأجير المحاجر لمدة قصيرة - من خلال نظام المزايدة - مما لا يتناسب مع طبيعة العمل التعديني ، الى جانب تدهور مواقع الانتاج ، وخاصة مع غياب الاشراف الفني المتخصص .

- بلغت هذه الأعباء المالية التي تحصلها المحافظات - في بعض الأحيان - أضعاف تكاليف الاستخراج والنقل ، فتصاعدت أسعار المواد المستخرجة .

- مع أن المتحصلات المالية على النشاط المحجري تجمع في صناديق خاصة ، الا أنه لم ينفق منها على تحسين أوضاع مناطق الاستغلال ، أو تحسين الطرق المؤدية اليها ، أو إعداد الخرائط التفصيلية لمواقع الانتاج .

مشكلات الخلل في الهيكل التمويلي :

- اعتمدت بعض شركات التعدين منذ عام ١٩٦٢ على القروض

والملاحات ، ضمانا لترشيد استخراج الثروة المعدنية ، وتنظيم استغلالها ورقابتها .

* النظر في إمكان عودة تنظيم استغلال خامات المحاجر والأحجار التبخيرية ورقابتها الى وزارة البترول ، ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية ، على ألا يؤدي ذلك الى حجب القطاع الخاص عن ممارسة هذه الأنشطة .

* التوسع في الانتفاع بما يجري في قطاع البترول ، من الاستعانة بالخبرات العالمية في مجالات : البحث ، والتنقيب ، والانتاج ، والتسويق ، وذلك من خلال الاتفاقيات ، سواء كانت أولية ، أم على مستوى الشركات العالمية المتخصصة القادرة ، أم عن طريق العقود ذات الشروط المتعارف عليها .

- وفي هذا الاتجاه ؛ ينبغي الاهتمام بتشجيع رأس المال الأجنبي للمشاركة في الاستثمار لاستخراج الثروة التعدينية بنظام اقتسام الانتاج ، ويمكن النظر في تطبيق ذلك على مناجم أبو طرطور والحراوين ،

* تشجيع المستثمر الصغير على الدخول في مجال التعدين ، وذلك تمشيا مع الاتجاه لتنمية القطاع الخاص ، ويقتضى ذلك :

- العمل على قيام المناجم الصغيرة ، نظرا لما يتمتع به هذا النوع من مزايا عديدة أهمها : عدم الحاجة الى آلات ومعدات ثقيلة ، وقدرته على استيعاب عدد كبير من العمالة وخاصة نصف الماهرة ، مع سهولة التسويق ، والمرونة في الدخول والخروج من الانتاج حسب ظروف السوق .

* تنشيط الكشف عن مصادر محلية جديدة للثروة التعدينية ، والتركيز على خامات الصناعة ، وإيجاد استخدامات جديدة - من خلال البحوث العلمية - لما هو موجود من خامات محلية ، وتطوير

بعض هذه الخامات لتكون ملائمة لتغذية الصناعات المحلية .

* التوسع في عمليات البحث والتطوير الخاصة بالخامات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، وذلك من خلال سياسة بحثية موحدة ، توكل الى الجهات العلمية التطبيقية المتخصصة ، على أن يتم تحديد أولويات التنفيذ في هذه السياسة على ضوء : سهولة الكشف عن الخامات ، وسرعة العائد ، وإمكان استخدامها دون الحاجة الى تجهيز ، وحجم الاحتياجات ، والاحلال محل الواردات .

* إنشاء مراكز تدريب متطورة في شركات التعدين ، مع فتح الباب لاكتساب الخبرة العملية في المواقع التعدينية المماثلة في الخارج ، وذلك للارتقاء بمستوى الأداء ، والتعرف على الجديد في المعدات والأجهزة ووسائل التشغيل . وكذلك تبادل الخبرات مع الدول المجاورة ذات الدور الملومس في النشاط التعديني .

* إيجاد مراكز تعدين لخدمة صغار المنتجين ، يتم من خلالها : تقديم الخدمات والاستشارات الفنية ، وتلجير المعدات ، والمساعدة في عمليات التسويق .

* أن يكون استخراج واستغلال ثرواتنا التعدينية مستندا الى تقديرات صحيحة للاحتياطي الاستراتيجي من الخامات المعدنية - وخاصة الرئيسية منها والحيوية . مع تقدير مدى الجودة ، وإمكانات الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، والأساليب الملائمة للاستغلال - وذلك بهدف ترشيد استغلال هذه الموارد القابلة للنفاذ ، وإطالة المدى الزمني لنضوبها .

* تطوير التشريعات المنظمة للثروة التعدينية ، بحيث يمكن إصدارها في تشريع واحد ملائم لطبيعتها ، متوأكب مع مقتضيات التطور والتحرر الاقتصادي .

- وحتى يتم ذلك ؛ ينبغي سرعة تنقية القوانين الخاصة بالثروة المعدنية من معوقات الاستثمار والاستكشاف والاستخراج .

• وكذلك سرعة إصدار القانون الجديد الخاص بالمناجم والمحاجر والملاحة ، والذي يجرى إعداد مشروعه منذ أكثر من عشر سنوات .

* أن يراعى فى أى تشريع خاص بالتعدين : الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية ، وخاصة بالمناجم والمحاجر ، لما يصاحب عمليات التشغيل بها من مخاطر وحوادث تؤدي الى خسائر بشرية ومادية .

نقل التكنولوجيا المتقدمة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من أقوى ما تملكه الانسانية من أدوات ، لتوفير الضروريات وأسباب الرفاهية المادية على حد سواء ، ويمثل التطور الذى يحدث بالأخذ بها ضرورة تاريخية ، كما أنه ارتقاء للحضارة الانسانية بأسرها ، لأنها تمثل أفضل نتاج للعقل البشرى الذى تراكمت خبراته ومعارفه على مدى آلاف السنين ، وأن أى أضرار ومخاطر تنشأ عنها يتحملها الانسان وحده ، الذى هو منشئ التكنولوجيا ومستخدمها ، خيرا كان ذلك الاستخدام أم شراً ، أو منطوي على قصور فى المعلومات والخبرات .

والتكنولوجيا العالية - فيما بين المجتمعات ، وداخل المجتمع الواحد - قوة ضاغطة ودافعة ، تحرك الانتاج ، وتتوجه بها السياسات ، وأبرز خصائصها أنها صارت فى عالمنا المعاصر تحكم القرارات الكبرى ، فتقوم على أساسها ومن أجلها التحالفات الاستراتيجية فيما بين الشركات وفيما بين الحكومات ، ولها اليوم قبل أى قوة أو قدرة - طاقة قاطرة ، فهي تجر الاقتصاد بأسره ، وتحول المجتمعات بالتالى من حال الى حال .

غير أن الأخذ بها يخلق ضغطاً داخل المجتمع للارتقاء المتوالى والانتقل من مجال الى مجال . وتأثيرها هذا يشبه ضغوط السوائل فى الأوانى المستطرفة ، فهي تخضع لقوانين تشبه قوانين الهيدروستاتيكا فى هذا المجال . وبالتالي فإن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يصيب المجتمع كله - وكل الصناعات ومرافق الانتاج فيه - بعدوى حميدة ، أخذها المجتمع باستمرار الى أعلى ، والعكس صحيح أيضاً فى شأن الاكتفاء بالتكنولوجيا البسيطة ، أو ما كان يسمى من مراتبها بالتكنولوجيا الوسيطة أو الملائمة .

ولعلنا ندرك أهمية التكنولوجيا العالية ودورها الحيوى وضرورتها للحياة ، إذا ما تذكرنا مجال الدفاع ، وأن حتمية الأمن وسلامة الوطن توجب التعامل مع أعلى التكنولوجيات شأنًا ، اذ من المحال أن يكون واردا استخدام تكنولوجيا أو منتجات تكنولوجية بسيطة أو وسيطة . وحتى تكنولوجيا الدفاع ، تكون غريبة وفاعليتها محل شك اذا لم يكن لها تأثيرات متبادلة مع التكنولوجيات الأخرى المستخدمة فى المجتمع ، وتعاملات بالأخذ والعطاء والاعتماد المتبادل فيما بينها جميعا .

ومن أهم القضايا فى التكنولوجيا الحديثة قضية العمالة ، فقد أثبتت التجربة فى كل ميادين التكنولوجيا العالية أنها تؤدي الى خدمة العمالة ، وتعمل على تخفيض البطالة ، وذلك بأشكال مباشرة أو غير مباشرة - على المدى البعيد والقريب ، ذلك أن أدوات الانتاج المتطورة تزيد الانتاج حجماً وجودة ، وتحسن مواصفاته ، وتقلل من عيوبه ، الأمر الذى يؤدي - فى العالم التنافسى الذى نعيشه - الى الراجح التجارى للسلع المنتجة ، ويدفع مبيعاتها الى آفاق واسعة فى الأسواق المحلية والأجنبية ، مما يؤدي الى تحسين الوضع المالى العام للمؤسسة الانتاجية ، بما يسمح لها أن تخصص كل القوة البشرية لديها - دون استغناء عن بعضها - لمهام إنتاجية جديدة ، تتوازى وتتكامل مع

للأمة المتطلعة إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي من سبيل سوى
الارتقاء التكنولوجي ، ولا يؤدي تجاهل ذلك إلا إلى زيادة التكلفة
الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بصورة هائلة .

وسبيل نقل التكنولوجيا - باستيرادها - هو واحد من سبيلين
لامتلاك التكنولوجيا التي يحتاجها المجتمع لانتاج السلع والخدمات ، أما
السبيل الآخر فهو الاجتهاد لامتلاك التكنولوجيا بتوليدها بالجهود
الذاتية . وكل الدول التي ترتقى السلم التكنولوجي تمتلك التكنولوجيا من
خلال هذين السبيلين ، إذ لا ثالث لهما ، ولكن بنسب متفاوتة لكل منهما .

ومن هنا فإن التصنيف المتعارف عليه للدول - حسب المراتب
التكنولوجية - يكاد ينحصر فيما يلي :

أ - مجموعة دول الريادة التكنولوجية : وهي دول العالم الأول
(الدول الصناعية أو المتقدمة) التي لها المقام الأعلى في العلم
والتكنولوجيا ، ولها مؤسسات متطورة تتولد فيها المعارف العلمية
والتكنولوجية ، التي تترجم بعد ذلك إلى السلع والخدمات المبتكرة التي
تخرج إلى الأسواق كل يوم . وهي الدول التي يجري فيما بينها الحجم
الأكبر من تداول التكنولوجيا وحركتها العالمية .

ب - مجموعة دول الملاحقة التكنولوجية : وهي دول كانت تنتمي
للعالم الثالث ، وقررت أن تتعامل مع العلم والتكنولوجيا تعاملًا إيجابيًا
بالنقل والتوليد معا ، وحققَت من خلال ذلك التعامل قفزات كبيرة
واختزالا هاما لزمان الارتقاء . وتلك هي المجموعة التي تعرف بالدول
حديثّة التصنيع التي تنتمي لها مجموعة النور الآسيوية ، وهي أيضا
الدول التي تكونت فيها اليوم قوة الدفع المستمر ، تؤهلها لأن تكون - بعد
حين - من بين العالم الصناعي الأول .

ج - مجموعة دول التخلف التكنولوجي : وتضم كثيرا من دول العالم
الثالث التي تحاول الخروج من مازق التخلف ، كما تضم تلك الدول التي

الأنشطة الانتاجية الجارية ، وتزبد في غمقها التكنولوجي ، وبما قد
يدعو لإنشاء وحدات إنتاجية جديدة تمتص عمالة جديدة . ولا يقف
الأمر عند هذا الحد ، فإن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى ارتفاع وارتقاء
عام في مستوى العمالة ، بإعادة تأهيل وتدريب العمالة الموجودة ، وكل
ذلك يجد ما يقابله من رفع لمستوى الأجور للعمال والفنيين ، الذين
يتحولون - أو طائفة منهم على الأقل - إلى طبقة ونوعية ممتازة تستحق
التمييز في الأجور والمعاملة ، وذلك ارتقاء آخر يتحقق للمؤسسة الانتاجية
بفضل ما يدخلها من تكنولوجيات راقية .

ومن خصائص التكنولوجيا العالية : أن استخدامها - خصوصا إذا
كانت جزءاً من استثمار أجنبي مباشر - كثيرا ما يصاحبه تطبيق
تكنولوجيات راقية في الإدارة والتسويق . وبما مجالان لهما من الأهمية
ما يجعل المجتمع يعزز المشاركة في السوق العالمية المفتوحة ، وقد
تراكمت - بفضل عوامل تاريخية - المعرفة العلمية والتكنولوجية فيما
أصبح يعرف بدول الشمال ، وأصبح على أمم الجنوب أن تسعى
للحصول على المعرفة والتكنولوجيا وخبرات الإدارة وغزو الأسواق ، وأن
تؤسس نماذج تمكنها من ذلك ، إذ إن الحصول على هذه الخبرات في
معظم الأحوال رهن بإرادة أصحابها المتقدمين . وفي المائتي عام
الأخيرة نجحت اليابان - ثم دول الصين والهند وحديثا النور الآسيوية
وبعض دول أوروبا الأقل تقدما - في تحقيق نقل المعرفة والتكنولوجيا
من موطنها في الشمال ، بل إن اليابان تفوقت ووصلت إلى الصدارة ،
وكانت نقطة البدء في النموذج الياباني هي النقل والتقليد . وفي
النموذج الهندي والصيني توجد ملامح اعتماد على الذات ومعاناة من
حصار . أما النور الآسيوية فقد تميزت نماذجها بالذكاء والدهاء في
استخدام خليط من النموذجين .

وليس ثمة شك في أننا نعيش عصر القدرة التكنولوجية التي لا تترك

لم تفلح حتى الآن في إدراك حقائق العصر وأسباب البقاء الحى فيه ،
فغاب فيها العلم والتكنولوجيا ، أو كان لهما حضور بغير جدية ولا
فاعلية .

وبالنسبة لمصر ؛ فلا جدال في أن تطورا كبيرا إلى الأفضل قد
طرأ على الاقتصاد المصرى في الآونة الأخيرة ، وأن ذلك التطور
أصبح في حاجة إلى صيانة ، حتى يستمر ويستقر ، ثم يتعالم شأنه
بمشاركة الاقتصاد المصرى في حركة الاقتصاد العالمى الذى
يتزايد انفتاحه وتنافسيته . على أن يكون للتطور أسبابه الصحيحة
وجذوره الصحية .

ويعنى ذلك من الناحية العلمية ؛ الأخذ بالعلوم الحديثة
والتكنولوجيات المتقدمة أخذاً يربط مسار الاقتصاد وتوجهاته
بمسارات تلك العلوم والتكنولوجيات . كما أن ذلك يفرض على مصر أن
تخرج من مازق التخلف التكنولوجى وتلحق بمجموعة الدول
حديثة التصنيع ، وأن تأخذ سبيلها مقتدياً بهم . إذ لا يوجد أمامنا
خيار آخر .

وأن تبلغ مصر ، بسلوكها سبيل الملاحظة التكنولوجية ، مرتبة من
الارتقاء التكنولوجى الذى يؤهلها لأن تكون معنودة بين مجموعة الدول
حديثة التصنيع - خلال فترة من الزمان تقع بين ١٠ - ١٥ سنة .

ويرجع اختيار مصر لنموذج الدول حديثة التصنيع ،
للسباب الآتية :

- أنه نموذج حى واقعى ومحدد ، يعيش في أعوامنا
الحاضرة قصته في التشو والارتقاء .

- أنه يقدم الدليل على أن التنمية يمكن أن تحدث في قفزات
كبيرة مع اختزال الزمن ، وأن الأمل في اللحاق بالسابقين ليس
بعيد المثال .

- أنه نموذج ماثل النجاح في التصنيع المتفوق الموجه للتصدير
في المقام الأول ، وتحقق له بالفعل اقتناص حصة كبيرة في
الأسواق العالمية ، وشارك بذلك في الاقتصاد العالمى المفتوح
بديناميكية تلفت الأنظار .

- أنه اعتمد على القوة الخارقة التى تكمن في التكنولوجيات
الحديثة لاكتساب قدراته التصديرية ، ورافق عليها وكسب
الرهان . وهناك أسباب أخرى تنطوى على دروس هامة ، يقدمها
النموذج لما يصح وما لا يصح اتباعه من مواقف ومعالجات في عمليات
الملاحقة التكنولوجية .

وهو أيضاً نموذج مرجعى ، يمكن لنا أن ندرس تجربته بكل دقة
ونتعقب أحداثها ونقيس نتائجها ، والزمن الذى استغرقته كل
واحدة من التجارب والنتائج . ومن خصائص النموذج كذلك
: أنه يتكون في مفرداته من تجارب عدة من الدول النامية التى قد
تختلف في جزئيات التجربة ولكنها تتفق في كلياتها .
ونستطيع بذلك أن نخرج ببعض البدائل العملية التى نختار من
بينها ما يلائمنا وينفعنا ونحن مطمئنون إلى سلامتها ، لأنها كلها
تستند إلى أحداث معاصرة - محصلتها النجاح - عاشها
غيرنا في ظروف كانت تشبه ظروفنا إلى حد كبير .

وبن الخوض في تفاصيل النموذج والآليات التى استخدمها ، فإنه
يمكن استخراج بعض الملامح المشتركة - ذات الدلالة والقيمة العلمية -
التي قد تفيد في تحديد اختياراتنا ، بعد أن نعقد العزم على أن نقتدى
بذلك النموذج سبيلاً للتحول التكنولوجى المصرى الذى نرتجيه . ومن هذه
اللامح ما يأتى :

- تكوين رؤية بعيدة المدى ، تنبئ عن بصيرة نافذة وطموح كبير ، لما
يراد أن تبغله البلاد خلال حقبة من الزمان يجرى تقديرها .

العصر ، والتي تمتلكها كبريات الشركات العالمية ومتعددة الجنسية ، وترمى إقامتها على أرض مصر الى الانتاج الموجه للتصدير فى المقام الاول .

والاشارة المباشرة هنا تعنى الحاجة الى عقد تحالفات استراتيجية تكنولوجياية كبرى ، وما يتطلبه ذلك من توفير المناخ الذى يشجع الاستثمار الاجنبى الكبير على القدوم للبلاد بكل الوسائل . ولقد كانت قوانين الاستثمار التى عرفناها خلال السنوات الاخيرة تعنى اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية لممارسة أنشطة استثمارية فى مصر ، بصرف النظر عن قيمة محتواها التكنولوجى . أما الدعوة الحالية فإنها تكثف بذل جهود مستميتة ، وعلى المستوى السىادى ، ومن خلال تحركات عمدة فى المجال السياسى الخارجى ، لعقد التحالفات الاستراتيجية المنشودة - لما تنطوى عليه من ارتباطات واشتراك فى المصالح والمنافع ، وما يعنيه ذلك من حماية ضمنية . وتلك التحالفات غالبا ما تكون الوسط الذى تجتذب من خلاله الاستثمارات الكبيرة التى تقدمها الشركات العالمية ومتعددة الجنسية ، والتي يشجعها تأييد حكوماتها بمثل ما يشجعها المناخ المواتى الذى توفره مصر خصيصا لذلك الاجتذاب من خلال : عمالة مدربة ، قوانين عمالية ملائمة ، حرية فى حركة رأس المال وعوائده ، استقرار سياسى ، سلام اجتماعى - الى جانب بعض المزايا النسبية الأخرى التى تستطيع مصر توفيرها .

وتلك الاستثمارات هى التى تاتى بالتكنولوجيات المتطورة التى تنتج من خلالها سلع العصر ، والتي تتميز بقدرتها على اقتحام الأسواق الأجنبية ، وهى أيضا التى يأتى معها أرقى أنواع التدريب التخصصى الذى يلائم مع التكنولوجيا ويمثل عنصرا متممأ لها . وجدير بالذكر أن الفوائد التى يمكن أن يجنيها المجتمع من وراء هذه التحالفات الاستراتيجية - بسبب التعامل مع التكنولوجيات الراقية وإنتاجها

- توافر العزيمة السياسية القاطعة لدى كل مستويات صنع القرارات الحاكمة للمسارات .

- توافر الرعاية الخاصة التى تُسبغها القيادة السياسية على عملية الارتقاء ، بكثافة وإصرار .

- استقطاب التكنولوجيا الحديثة ، بل أحدث الحديث منها ، وجعلها أساساً فى عمليات التحول .

- عقد تحالفات استراتيجية تكنولوجية لتكون دعامة من دعائم التحول المنشود .

- تهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا الحديثة ، والبيئة الوطنية التى تتعامل معها بكل الايجابية .

- دفع قوى البحث والتطوير الوطنية لتكون ركيزة التعامل الايجابى المشار اليه ، وأيضا وسيلة الانتقال الى مراتب أعلى فى الارتقاء العلمى والتكنولوجى .

- تجانس الأدوات التشريعية ، والاجراءات التنفيذية لتوفر البيئة الملائمة لمتطلبات التحول التكنولوجى فى كل واحد من الميادين السابق ذكرها ، وفيها جميعا فى آن واحد .

حياة التكنولوجيا الحديثة :

لقد أن الاوان فى مصر لأن يكون فى حوزة البلاد نخبة من التكنولوجيات الحديثة ، وأن يتحقق ذلك من خلال الاستقدام (أو النقل) المباشر من المصادر الأجنبية صاحبة الاقتدار فى المقام الأول ، وباتخاذ إجراءات عملية تشارك فيها الدولة - من خلال مساعيها وسياساتها التى توجهها مرامى استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وما تتضمنه من مرامى استراتيجية الارتقاء التكنولوجى .

والمقصود فى هذا المقام هو التكنولوجيا المتطورة التى تنتج سلع

المرجحة للتصدير ، ومن خلال التعامل اليومي معها - لا تتوقف عند العمليات التكنولوجية بذاتها ، وضمانات المواصفات المتميزة ، وما يلزم غير ذلك لمواجهة تحديات الأسواق الأجنبية التي لابد من اكتساب موقع قدم لمصر فيها ، وانما تمتد الى فنون الادارة الراقية ، وعمليات التسويق المتطورة .

دور البحث والتطوير الوطنى:

ان هذه التحالفات الاستراتيجية ، وما تاتى به من منظومات صناعية كاملة ، لها محتوى تكنولوجى بالغ ، حيث تعد الركيزة التي تتطلبها مصر لاكتساب خصائص الملاحقة التكنولوجية ، لتحقيق القفزات المتتابعة ، وحتى تظهر الآثار التي حققتها تحالفات مماثلة فى مجموعة الدول حديثة التصنيع ، واما القيمة الأعلى فهي إسهام تلك التحالفات بفاعلية فى جهود الارتقاء التكنولوجى الشامل .

بيد ان هذه الفاعلية لا يمكن أن تستقر أو تفضى الى تحول تكنولوجى نهائى إلا إذا ساندتها إسهامات مباشرة ، مرتبة ومنظمة ، من المؤسسة الوطنية للبحث والتطوير ، فهذه المؤسسة - بما فيها من قدرات وكفاءات وتنظيمات ونوايا معقودة - هي التي توفر للمجتمع كفاءة الامتصاص والاستيعاب لهذه التكنولوجيات الوافدة ، وعن طريقها يحدث التعلم المنشود ، من خلال الممارسة العملية والاجتهاد لتقديم الخدمات الهامشية أولا ، ثم لتقديم إسهامات أكثر قيمة بعد ذلك ، ثم ترمى لإحداث التطوير والتطوير والاضافة ، وربما الابتكار . وكلها إسهامات يصعب التمكن منها دون الهضم الكامل للمحتوى العلمى والتكنولوجى الكامن فى العمليات الانتاجية ، وما تفرزه من سلع وخدمات ذات مواصفات راقية ، كل منها يمثل تجمعا هائلا من المعلومات التي لا تقدر بثمن ، والتي لا يستطيع كتاب أو مدرسة توفيره - وهي مراحل منطقية

وخطوات طبيعية على طريق السيطرة التكنولوجية .

وقد يكون ذلك هو أعلى ما يمكن أن تكتسبه مؤسسات البحث والتطوير من خلال النقل الطموح للتكنولوجيات الكبيرة ، فضلا عن مكاسب المشاركة فى الجهود العالمية التي توجهها وتسيطر عليها الشركات الكبرى ، لتقسيم العمل الانتاجى الدولى ، وتوزيع مناطق الانتاج ، واقتسام الأسواق ، من خلال التحالفات الكبرى مع أصحاب التكنولوجيات الكبيرة .

ولابد من الإشارة فى الوقت ذاته الى مخاطر الوضع النقيض ، ذلك أن أى نقل للتكنولوجيا الأجنبية - مهما كان رقيقا ومردودها الاقتصادى العاجل - لا يمكن أن يفيد على المدى المتوسط والبعيد ، فى غيبة القوة الذاتية للمؤسسة الوطنية للبحث والتطوير ومشاركتها . وتكمن الخطورة فى أن النقل - فى حالة هذه الغيبة - لا بد أن يوجد حالة من التبعية والاعتمادية التكنولوجية الخطرة ، وأن يؤدي الى ضمور القوة التكنولوجية الوطنية الذاتية ، بحيث تصل الى حالة من الوهن الذى يصعب (أو يستحيل) مداركته ، وهو درس آخر من دروس التجربة الرائدة فى التحول التكنولوجى التي خاضتها مجموعة الدول حديثة التصنيع من خلال جهودها المرموقة للملاحقة التكنولوجية ، وحققت من النجاح ما ينبغى أن يتحقق مثله فى مصر .

متطلبات نقل التكنولوجيا:

ينصرف موضوع التكنولوجيا الحديثة الى تلك المجالات من التكنولوجيا المتقدمة ذات الحساسية الخاصة ، ومن بينها التكنولوجيات العالية للانتاج ، وتلك التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على وسائل الدفاع ، أو تكاثف حمايتها براءات الاختراع والأسرار الصناعية ، وكلها مما تحرص الشركات المولدة والمالكة لها على إحاطتها بقيود خاصة ، أو

إتاحتها لأطراف محددة ، وفي ظروف لا تتناقض مع مصالح تلك الشركات أو حكومات بلادها .

والتفاوض الذي يستلزمه نقل التكنولوجيا الحديثة يتضمن أطرافاً حكومية ، إلى جانب الصناعة التي تمتلك التكنولوجيا وتنقلها وتلك التي تتلقاها ، أو يستلزم موافقات حكومية ، خاصة من جانب الطرف الناقل .. بل قد يستلزم الأمر رعاية خاصة - أو تدخلا مواتيا وحافزا - من جانب حكومة الطرف المتلقي ، كما قد تكون المبادرات محل رعاية من جانب حكومتى الطرفين ، وتكون لتلك الرعاية مبررات وأبعاد سياسية ، ومن البدهى أن يحدث كل ذلك ضمن رؤية استراتيجية لدى الطرفين (شركات ومن خلفها حكومات) يدرك فيها كل منهما المرامي بعيدة المدى التي يترسمها من وراء ذلك النقل ، والمصالح الكبيرة التي تتحقق له - كيفا وكما - على نطاق جغرافى مطلوب ، وفى إطار زمنى محسوب ، وغالبا ما يتوقف على نتيجة التفاوض ما يتحقق بالفعل من حيث مكونات التكنولوجيا التي يباح نقلها واستخدامها ، ونوعية السلع أو الخدمات التي تنتج ، ونطاق مبيعاتها ، وعمق التكنولوجيا ، ودرجة توافر متطلباتها ، والمستوى الذى يتاح للطرف المتلقى حيازته منها ، وظروف واشتراطات تعامله مع أطراف ثالثة .

وفى كل ذلك ما يشير إلى أن نقل التكنولوجيا الحديثة يتوقف على درجة القبول السياسية لطرف عند طرف آخر ، لأنه يحدث ضمن معاملة تفضيلية ينالها أحدهما من الآخر ، وتفيد بالتالى العلاقات الخارجية وتوجهات السياسة الخارجية ونقاط تركيزها ، كما أن ما تقوم به القيادة السياسية يفيد فى دفع مبادراته (على أعلى المستويات) من جهود مؤثرة ، وتدخلات رفيعة المستوى .

لكل ذلك فإن كثيرا من التعاملات التى انطوت على نقل التكنولوجيا

الحديثة وقعت فى إطار تحالفات استراتيجية ، دعت إليها المصالح بعيدة المدى للطرفين : الناقل منهما والمتلقى ، واتفقت عليها رؤاهما ، وجدير بالذكر أن أكثر تلك التعاملات حدثت فى إطار استثمارات أجنبية مباشرة - وواسعة النطاق - لتحقيق أهداف طموحة يترسمها الطرفان فى آن واحد . بل ويحدث كثيرا أن يكون النقل متوقفا على وجود الاستثمارات المشار إليها ، ويكون فى حقيقته جزءا عينا منها .

وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة تنقل فى إطار من التفاوض الخاص ، فهناك عدد من العوامل التى يمكن أن تكتنف عملية النقل . ومن ذلك : الثمن الذى يتقاضاه الطرف البائع ، وقد يكون مبالغيا فيه ، وما إذا كانت التكنولوجيا المنقولة هى فى الحقيقة أحدث ما يمتلكه البائع أو أنها فى طريقها للتخلف ، وضمانات ذلك أيضاً ، وما قد يفرضه الطرف الناقل من اشتراطات تمسفية تحد من نطاق التوزيع ، وأنواع المنتجات ومستوياتها ، والمدخلات اللازمة لها ، وضمانات توريد المستلزمات (ومن بينها قطع الغيار) ومدة الالتزام ، وخدمات الإصلاح والصيانة ، ونقل التحسينات ، وفرض المنازعات ، وغير ذلك . وقد يحدث أن يتفاوض الطرف المتلقى عن هذه الممارسات المقيدة (أو بعضها) عندما يكون النقل متعلقا بتكنولوجيات الدفاع ، فى إطار من الموازنة بين الاعتبارات الأمنية والتكلفة .

مصر والنظام الدولى الجديد - تكنولوجيا :

إن اعتبارات السلامة والأمن القومى ، وكذلك أسباب الاستقرار - ثم البقاء النشط فى المستقبل مع غيرنا من دول عالم الغد - يوجب علينا أن نتعرف على قواعد السلوك السائدة - معلنة كانت أو مستترة ، فى العلاقات الدولية ، إذ هناك من الدلائل ما يشير إلى أن نظاما جديدا فى العلاقات العالمية أخذ فى التشكيل ، عماده القوة التى تستند

الى الاقتدار العلمى والتكنولوجى ، وأن ثمة شرعية احتكارية دولية جديدة يظن البعض أنها لازالت فى المخاض ، ويرى البعض أنها ولدت بالفعل وتلعب الآن دورها ، وأكبر الظن أن هذه القوة - والشرعية التى اصطنعتها لتستند إليها - هى التى توزع الأنوار وتقسم مناطق الانتاج والأسواق ، وأنها فى ممارسة الدور الدولى الجديد تبعد بعض الأطراف وتقرب البعض الآخر - حسب درجات القبول السياسية والتحالفات التى تضمها أو لا تضمها .

وأمامنا فى مصر فرصة هامة سائحة فى هذا العالم الذى تتغير اهتماماته وتجمعاته وتحالفاته ، لتدارك ما فاتنا ، وللحصول على حصة أو نصيب فى الأسواق العالمية المتكاملة والمتداخلة ، ومن أهم ما يؤهلنا لتلك المشاركة هو ما نملكه من « ورقة سياسية » يرجى استثمارها للسماح بشغل مقعد فى القطار الذى تركبه دول العالم المتقدم وبعض دول العالم الثالث ، وتلك هى « الورقة » التى تتمثل فيما توعد لمصر من مكانة فى المنطقة العربية ، وفى الشرق الأوسط ، وفى القارة الإفريقية بأسرها .

غير أن « الورقة السياسية » وحدها لا تكفى ، بل لابد من خلق أهلية وجدارة من خلال الاقتدار العلمى والتكنولوجى ، والسبيل لذلك هو : الاجتهاد للحصول التكنولوجى ، مع استثمار بعض المزايا النسبية محليا (فى مجالات الانتاج) وإقليميا (فى مجالات التسويق) .

وتجدر الإشارة الى أن كثيرا من متطلبات التحول التكنولوجى - فى ميادين نقل التكنولوجيا اللازمة لحدوث التحول - تتفق مع الاعتبارات السياسية ، والخارجية منها على وجه الخصوص ، فى علاقات تبادلية وسببية ، مما يفرض على المرفق الوطنى للعلاقات

الخارجية ، دوراً يختلف كثيرا عن أدوار « الدبلوماسية التقليدية » ، وإن كان يتكامل معها ، كما أنه يستحق معالجة خاصة لتوظيفه وتحديد ملامحه ومجالات نشاطه وتعاملاته داخليا وخارجيا ، بالإضافة الى التأهيل الذى يلزم اكتسابه فى المرفق لاجادة الوظيفة الجديدة . ذلك أن « اللعبة العالمية » التى تتشابه فيها : العلاقات الخارجية ، والمقومات الاقتصادية ، والقدرات العلمية ، والأرصدة التكنولوجية - قد باتت لها قواعد لابد من إدراكها ، حتى يكون القرار بعد ذلك رشيدا ومستوعبا لكل ذلك ، إذ إن مصر فى حاجة عاجلة وملحة لصياغة استراتيجيتها القومية للتحول ، لتأخذها على طريق الملاحقة التكنولوجية ، وتكون - بعد حقبة من الزمان - معدودة بين الدول حديثة التصنيع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* أن يتم صياغة استراتيجية تكنولوجية لمصر ، تتضمن إنشاء برنامج قومى مستقل للحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، فى فترة زمنية محددة ، ويكون لهذا البرنامج اختصاصات التخطيط والمشورة الملزمة ومتابعة التنفيذ ؛ لتحقيق الأهداف الآتية :

- امتلاك القدرة التكنولوجية من خلال : نقل التكنولوجيا المتقدمة ، وتوليد التكنولوجيا بالقدرات الوطنية فى مؤسسة البحث العلمى التكنولوجى .

- انتهاز طريقة الملاحقة التكنولوجية التى اتبعتها بنجاح مجموعة الدول حديثة التصنيع ، مثل نموذج مجموعة النمر الاسيوية .

- عقد تحالفات استراتيجية تكنولوجية كبرى مع من يملكون التكنولوجيا المتقدمة .

١٤٠ - تهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا المتقدمة ، عن طريق :

- السماح بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الدولية على الاستثمار في مناطق كاملة ، باعتبار أن نقل التكنولوجيا يكون متوقفا على وجود هذه الاستثمارات ، ويكون في حقيقته جزءا مبنيا منها .
- تشجيع الشركات الدولية ، بالاشتراك مع الجامعات ومراكز البحوث ، على إقامة : معاهد تعليمية ومعاهد بحثية ومراكز تدريب متقدمة ، في مناطق تتمتع ببيئة عصرية متكاملة .
- العمل على تحقيق التوازن والتعاون بين كل الأدوات التشريعية والإجراءات التنفيذية ؛ لتوفير البيئة المازدة لمطلوبات التحول التكنولوجي .
- دفع قوى البحث العلمي والتكنولوجي الوطنية لتكون ركيزة التعامل الإيجابي ، لتتعاطم قدرتها الذاتية على توليد التكنولوجيا ، وحتى تتكامل إسهامات التكنولوجيا الأجنبية المنقولة والتكنولوجيا المولدة - لتكون وسيلة الانتقال الى المراتب الأعلى في الارتقاء العلمي والتكنولوجي .
- تحديد مجالات معينة مثل : الطاقة ، المياه ، الاتصالات ، المواصلات ، بحيث تتولى الدولة - من منطلق مسؤوليتها عن التنمية الشاملة - بناء القدرة الذاتية فيها ، بهدف استقبال واستيعاب وبناء التكنولوجيا .
- تكليف مراكز البحوث والمعاهد المتخصصة والجامعات بممارسة أنشطة إنتاجية استثمارية في المجالات المحددة وفروعها ، بالمشاركة مع الخبرة الأجنبية وتمويل محلي أو مشترك .
- تحديد بعض مجالات الثروات الطبيعية : فوسفات - سيليكون - غاز طبيعي ، بما يسمح باستغلالها لتعظيم القيمة المضافة باستخدام

١٤٠

تكنولوجيات متقدمة ، وذلك بمشاركة مراكز البحوث والجامعات والخبرة الأجنبية ورأس المال : المحلي والمشارك .

- الالتزام بمعايير الجودة الشاملة الدولية من خلال مشورة البرنامج القومي المقترح .

- بناء نظام الحوافز الاقتصادية والضريبية مؤسس على نوعيات التكنولوجيا المستخدمة والعنصر المحلي فيها أو العنصر المكتسب ، بالمشاركة مع الخبرة الدولية ، ونسبة المشاركة في السوق الدولية .

- بناء عصرى مستقبلي للبنية الأساسية في المدن الصناعية ؛ يسمح بالاتصال المباشر مع السوق التجارية الدولية وموانئ التصدير ، وتطبق فيه أحدث وسائل الحفاظ على البيئة والخدمات عالية الكفاءة والعنصر الانساني للعاملين ، ومقاومة العناصر الطبيعية غير الملائمة مثل : الرطوبة والتراب والحرارة .

- تحديد أهداف اقتصادية واضحة للقطاعات المختلفة كدالة للتكنولوجيات المتاحة والمستقبلية ، من خلال مشورة البرنامج القومي المقترح .

- ضرورة توافر الإرادة القاطعة لدى مستويات صنع القرارات الحاكمة للمسارات ، وهو ما يستوجب توخي المرامي الاستراتيجية في كل البرامج ، واستهدافها عند كل التنفيذيين المسؤولين ، وبحيث تضاعف كل الإسهامات بعضها الى بعض ، وتتضاعف أثارها مع الوقت - بلوغا للأمن الإستراتيجي .

- التأكيد على الرعاية الخاصة التي تسبقها القيادات السياسية على عملية التحول التكنولوجي ، وإعلان تلك الرعاية ، ومتابعتها بكثافة وإصرار ، وصولا إلى الأفق الاستراتيجي المنشود ، في كل ميادين حيابة التكنولوجيا : نقلا وتوليدا .

النقل والمواصلات

مشروعات النقل والتنمية الإقليمية في ظل السلام

هذه المستجدات ، واحتمالات نشوء توافق أو تناقض استراتيجى عام فيما بين دول المنطقة ، وتشير معظم المؤشرات الفعلية الى أن المتغيرات الجديدة فى المنطقة حتى بعد السلام الشامل لن تؤول إلى الإقلال من حدة التناقض الاستراتيجى العام على الصعيد الإقليمى ، سواء داخل دائرة التفاعلات العربية - الإسرائيلية أو خارجها .

على أن السلام الحقيقى والشامل يجب أن يتحرك ويبنى على ثلاثة مستويات تسير متوازنة بعضها مع بعض :

• المستوى السياسى الذى ينهى احتلال طرف لأراضى أطراف أخرى دون حجب بعض القوى عن ممارسة حقها المشروع فى اختيار ممثليها الشرعيين وتقرير مصيرهم .

• مستوى التوازن العسكرى الإستراتيجى وتحقيق الأمن المتبادل لجميع الأطراف فى المنطقة .

• مستوى التوازن فى خطط التعاون والتنمية والعائد من هذه الخطط ، بمعنى أن التعاون القائم على الخلل وعدم الاتزان - أى التعاون الذى يدعم تقدم المتقدمين وثراء الأثرياء ويزيد من تخلف الآخرين وعوزهم - لن يجلب الرخاء المنتظر والاستقرار المأمول .

ومن المهم أن ندرك أن الاختلالات العميقة الجذور فى منطقة الشرق الأوسط ليست اقتصادية فحسب ، ولكنها أيضا اختلالات سياسية واجتماعية وثقافية ، وليس بوسع التعاون الاقتصادى غير المتوازن الذى لا يحفظ لجميع الأطراف مصالحها القومية إلا أن يعمق ويدعم الاختلالات الأخرى .

بعد أن تم توقيع اتفاق سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى مايو ١٩٩٤ وما أعقبه من اتفاق سلام أيضا بين الأردن وإسرائيل فى أكتوبر ١٩٩٤ ، بدأت تظهر على الساحة العربية - وعلى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة - منظومة استراتيجية جديدة تحت اسم مشاريع التنمية بالمنطقة فيما بعد السلام الشامل ، وقد أخذت هذه المنظومة أيضا اسم النظام الإقليمى الشرق أوسطى . وهذا النظام - إذا قدر له أن يتحقق - سيحدث تغييراً جوهرياً فى المنطقة العربية . لذا يحتاج منا إلى نظرة تأمل وتحليل وليس قبولا وتسليماً حيث يجب أن تبدأ مرحلة الوضوح والتحليل لكل ما يطرح على الساحة الآن لتصبح ما يطرح أمامنا من مشاريع وتنظيمات خارجية ، بهدف وضع خطط موضوعية للمصلحة القومية ، وما يمكن الاستفادة منه من معطيات النظام الجديد ، وكذلك وضع الخطوط العريضة للتعامل معه ومحاولة استثماره لصالح الأمة .

ويشمل هذا النظام - الذى يهدف لبناء نظام إقليمى جديد فى المنطقة - إدماج إسرائيل فى شبكة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية .

على أن الجانب الأكثر أهمية يتمثل فى ضرورة تعيين طبيعة النمط الجغرافى الاستراتيجى المحتمل للعلاقات الإقليمية فى المنطقة فى كل

في ضوء هذه الصورة ماذا يتوقع من صورة تعاون إقليمي اقتصادي أو تقني إذن ؟

إن هذا التساؤل هو الركن الأساسي نحو تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يتعين أن تسبق أي تفاصيل ومشروعات محددة لدرجة المخاطرة الرأسمالية والأمنية على المستوى القومي ستظل عالية ما لم يتم تثبيت صورة ونوايا وأهداف أطراف المعادلة الإقليمية .
فمثلاً هل يتصور قيام تعاون ارتكازي بين إيران أو العراق أو إسرائيل وأطراف عربية أخرى ؟ أو حتى بين بعضها وبعض ؟ وحتى في مرحلة بناء الثقة بين إسرائيل وشركاء عرب هل يمكن تصور مشروعات اقتصادية محورية ؟

إن أقصى ما يمكن التحقق من الوصول إليه : نتائج مشتركة لعاملتي الحقيقة على أرض الواقع ، والطموح التخليقي للمستقبل ، وطالما أن هناك رؤوس أموال كثيفة تبلغ المليارات ؛ يتطلب تحويلها من مصادر قطاع الأعمال الخاص بالدرجة الأولى - فإن عنصر المخاطرة سيظل عاملاً حاكماً في درجة التحويل أو حجمه ، وفي عمر المشروع أو سرعة عائدته .

وبعبارة أخرى : يجب أن تبحث عن إجابة تفصيلية لسؤالين : ماهي طبيعة المشروعات التي تناسب درجة مخاطرة ليست قليلة ، أو عدم تأكيد في النوايا وتقلبات الأوضاع . وما حجم الأموال التي يمكن توجيهها لمثل تلك المشروعات في ظل سيادة عامل عدم التأكيد ؟
ولا ينبغي أن يغرب عن تصوراتنا عنصر المنافسة بين الشركاء حتى في أفضل حالات السلم والأمان ، فمن المؤكد أن هذا من طبيعة السوق ، حتى في أتم حالات الرغبة الأكيدة في التعاون ، والتوصل إلى ملامسة كاملة لتوزيع جوائز السلام بين الأطراف بصورة مرضية ليس أمراً ميسوراً ولا سهلاً .

وإذا كان نشاط النقل والسياحة والسفر يشكل نمطاً من أنماط

التعاون وتهيئة فرص أكبر للسلام ، فهو كذلك يهيئ فرص التنافس الاقتصادي والتجاري على الأسواق للبضائع والخدمات .

لذلك فالليقظة والتحليل الواعي لكل مشروعات النقل وأنشطته وآثارها تصبح في مرحلة الإعداد لعالم الغد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي مسألة بالغة الأهمية من وجهة نظر الاستراتيجية العليا سواء لدولة أحادية أو لخصبة من الدول تجمعها مصالح مشتركة ، وذلك لكونها أحد المكونات الرئيسية لأساليب إدارة صراعات التنافس والتفوق في عالم الغد .

وإذا توصلنا إلى أن مشروعات النقل والسفر والسياحة - وكلها من عوامل التواصل المساعدة على توطيد أركان السلام ، مما يعطيها أولوية عالية في الفترة الانتقالية - فإن هذا المدخل يقودنا إلى تفاصيل تشمل : نوعية وطبيعة مثل هذه المشروعات ، وحجمها المالي ، والمساحة الزمنية التي تلزم لبنائها وإتمام تشغيلها ، ثم حجم ونوعية اتجاهات حركة البضائع والمسافرين والسائحين .

ومثال ذلك ماورد في « الورقة البيضاء » عن تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل الموقعة في عام ١٩٨٤ في بابها الثامن تحت عنوان « مذكرات التفاهم والنقاط التي تم الاتفاق عليها بالنسبة للنقل البري والبحري » ، حيث أوضحت نقاط الاتفاق بشأن الموضوعات التالية :

- دخول الأفراد من مواطني الدولتين .
- دخول السيارات الخاصة .
- رسوم تراخيص السيارات والرسوم الجمركية .
- مرور الشاحنات .
- نقاط الوصول إلى الطرق التي سيسمح بها لمرور البضائع .
- مرور الأتوبيسات .
- السياحة من وإلى إيلات وشمال سيناء وجنوبها .

• استلوت التعاون في مجال مكافحة التهريب والتهرب الجمركي .

• القواعد واللوائح المنظمة للنقل البحري بين الدولتين .

يؤيد هذه الفرضية ان جميع الاتفاقات التي وقعت بين أى طرف عربي وإسرائيلي منذ كامب ديفيد قد ركزت - ونفذت فعلا - على فتح معابر برية متصلة بطرق وشرابين للنقل ، واجتهدت في وضع قواعد واشترطات العبور والسير عليها .

ويغض النظر عما يقال عن « سلام بارد » و « سلام ساخن » فإن حجم الحركة والاستثمار في النهاية يتوقف في مجالات النقل على عوامل التسويق الطبيعية لكل مشروع ، وعلى مختلف وسائل النقل البرية والجوية والبحرية وخطوط الأنابيب .

فالتعريف ونوعية واتجاهات البضائع والركاب وزمن الرحلة وزمن التداول في موانئ التحميل والتفريغ ومنافذ الدخول والخروج ونوازل الشحن والتأمين ومدى أمان حركة البضاعة والأشخاص ، كلها عوامل سوف تؤثر سلبا أو ايجابا على مشاريع النقل في المرحلة القادمة ، ومن ثم فإن كل هذه العوامل يتعين أن تكون محورية في دراسة أى مشروع حتى قبل التفكير في تدبير رأس المال اللازم للمشروع والوقت المستغرق في دراسته وتنفيذه .

لذلك فإن قيام سوق أوسطية أو تأخير قيامها لاينفي الحقيقة الجغرافية التي تؤكد وجود وطن عربي متكامل - وهو في الواقع شبه قارة - ممتد من الخليج الى المحيط ، حتى مع حقيقة وجود دولة غير عربية في جزء محدود منه . وما السوق الشرق أوسطية إلا تعبير عن نمط تعاوني بين مجموعة دول من ذلك الوطن يستهدف أن تكون إسرائيل عضوا ناشطا في هذه المنظومة المستحدثة .

لقد مر نحو نصف القرن على العالم وهو ينهي صراعاته بالصنوف السياسية والعسكرية ، ولكن في البناء لعالم الغد يقوم التصور على أن الصراعات العسكرية سوف تتحول الى صنوف ومناخسات اقتصادية

تسندها منظومة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة .

وكل منطقة الوطن العربي سوف تتأثر بالضرورة للمنظومة العالمية الجديدة القائمة على التنافس والتفوق في التجارة والاقتصاد ، المبني على الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا المتطورة .

ومن هنا فإن ما سوف يحكم هذا السباق ليس أشكال التعاون ولا مشروعاته ، بل مضامينه المؤسسة في كم الانتاج والخدمات المحفوظة في تدفق المعلومات والاتصالات والتقنية المتطورة في شتى المجالات .

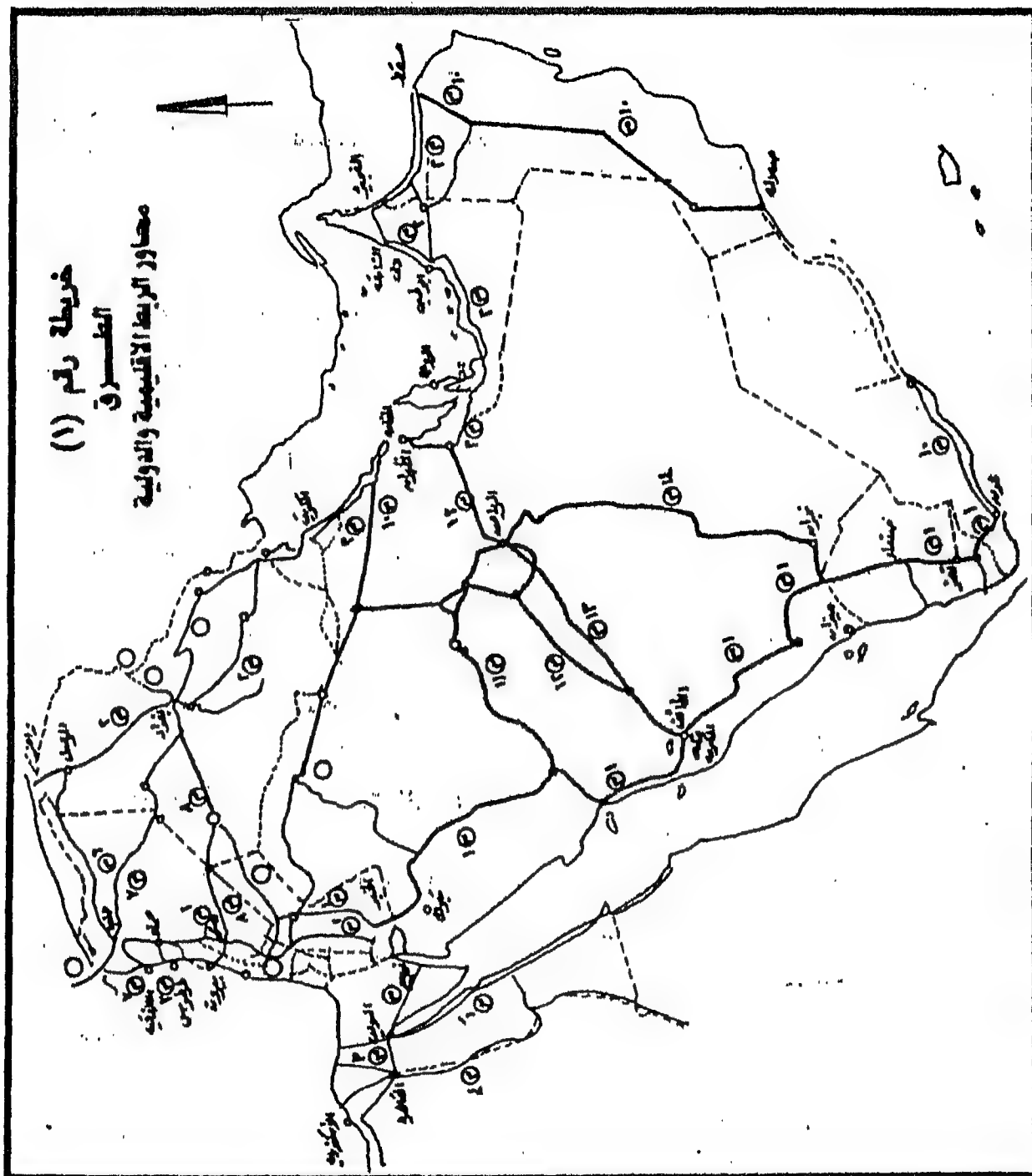
ولكى نعالج هذه القضية بشكل متكامل ؛ سوف نتناول عددا من الموضوعات تنتهي بمقترحات توضح الموقف بشأن النظام الشرق أوسطى المقترح ، وتخلص هذه الموضوعات فيما يلي :

البنية الأساسية لنظام النقل الحالي في الوطن العربي :

في ظل المستجدات الدولية التي تنسم بالدعوة الى السلام والاهتمام بمشكلات التنمية تبدو الحاجة ملحة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى البدء في تطوير نظام النقل في المنطقة (على فرض تحقيق السلام الشامل) كمطلب أساسي لتحقيق تنمية شاملة وتكامل اقتصادي فيما بين دولها . وقبل مناقشة المقترحات المقدمة لتطوير نظام النقل الحالي بالمنطقة لتحقيق هذه الاهداف ، ينبغي تقديم عرض سريع لنظام النقل القائم ، سواء كان ذلك متمثلا في شبكة من الطرق البرية أو السكك الحديدية أو عدد من الموانئ البحرية لخدمة النقل البحري ، مع توضيح هذه الصورة القائمة وامكانية ربط وصلات هذه الشبكات إذا روى الاستفادة من مقترحات الربط هذه لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

شبكة الطرق البرية :

الطرق البرية التي تربط الأقطار العربية الآسيوية بعضها ببعض وبالعالم الخارجى : « خريطة رقم (١) »



محاور الربط الدولية :

هناك أربعة محاور تربط دول المنطقة (الأقطار العربية والآسيوية)

مع القارات الثلاث المجاورة (آسيا ، أوربا ، وإفريقيا) .

المحور الغربي ١م : يبدأ هذا الطريق الدولي من « باب الهوى » على الحدود السورية التركية ، ويعبر سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن منتهايا بمدينة « عدن » . وطول هذا الطريق داخل المشرق العربي ٨٠٨٤ كم .

ويرتبط هذا الطريق بشبكة الطرق الأوروبية بواسطة الطريق E5(TEM) الطريق الأوروبي العابر (Trans-European Mo- torway) .

المحور الشرقي ٢م : يبدأ من الحدود العراقية التركية عند « زاخو » ليعبر العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان منتهايا بمدينة « مسقط » . ويبلغ طول هذا الطريق داخل المشرق العربي ٣٦٧٨ كم .

ويرتبط هذا الطريق بشبكة الطرق الأوروبية من شمال العراق إلى جنوب تركيا عبر الطريق (TEM) . كما يرتبط بشبكة الطرق الآسيوية عند طرفه الشمالي في جنوب تركيا . ويرتبط أيضا بشبكة الطرق الآسيوية المارة بطهران عن طريق بغداد (A2) .

المحور الساحلي ٣م : كان هذا الطريق حتى أواسط هذا القرن يمتد بمحاذاة الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، فيربط أوروبا (عبر تركيا) بإفريقيا (عبر مصر) . سالكا في مساره من الإسكندرية إلى رفح حيث يمر بمصر عبر سيناء .

المحور الإفريقي ٤م : طريق الشرق الإفريقي العابر (القاهرة - الجابون) : ويبدأ من القاهرة ليتجه جنوبا إلى السودان - كينيا - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي - بوتسوانا .

الطرق الرئيسية الرابطة :

١- الطريق الرابط ٦م : يبدأ من حلب وينتهي بالموصل بطول ٥٩٧ كم .

٢ - الطريق الرابط ٧م : يبدأ من اللاذقية وينتهي ببغداد بطول ٩٠٧ كم .

٣ - الطريق الرابط ٨م : يبدأ من بيروت وينتهي ببغداد (١٠٨٣ كم) حيث يلتقي بالطريق ٢م ثم يتابع سيره إلى خانقين على الحدود الإيرانية ليتربط بالطرق الآسيوية A2 عبر طهران .

٤ - الطريق الرابط ٩م : يربط بين الدرة على الحدود السعودية وبين العقبة على البحر الأحمر ، ثم يتجه إلى معان والأزرق حتى الحدود العراقية عند الرطبة بطول ٧٢٦ كم .

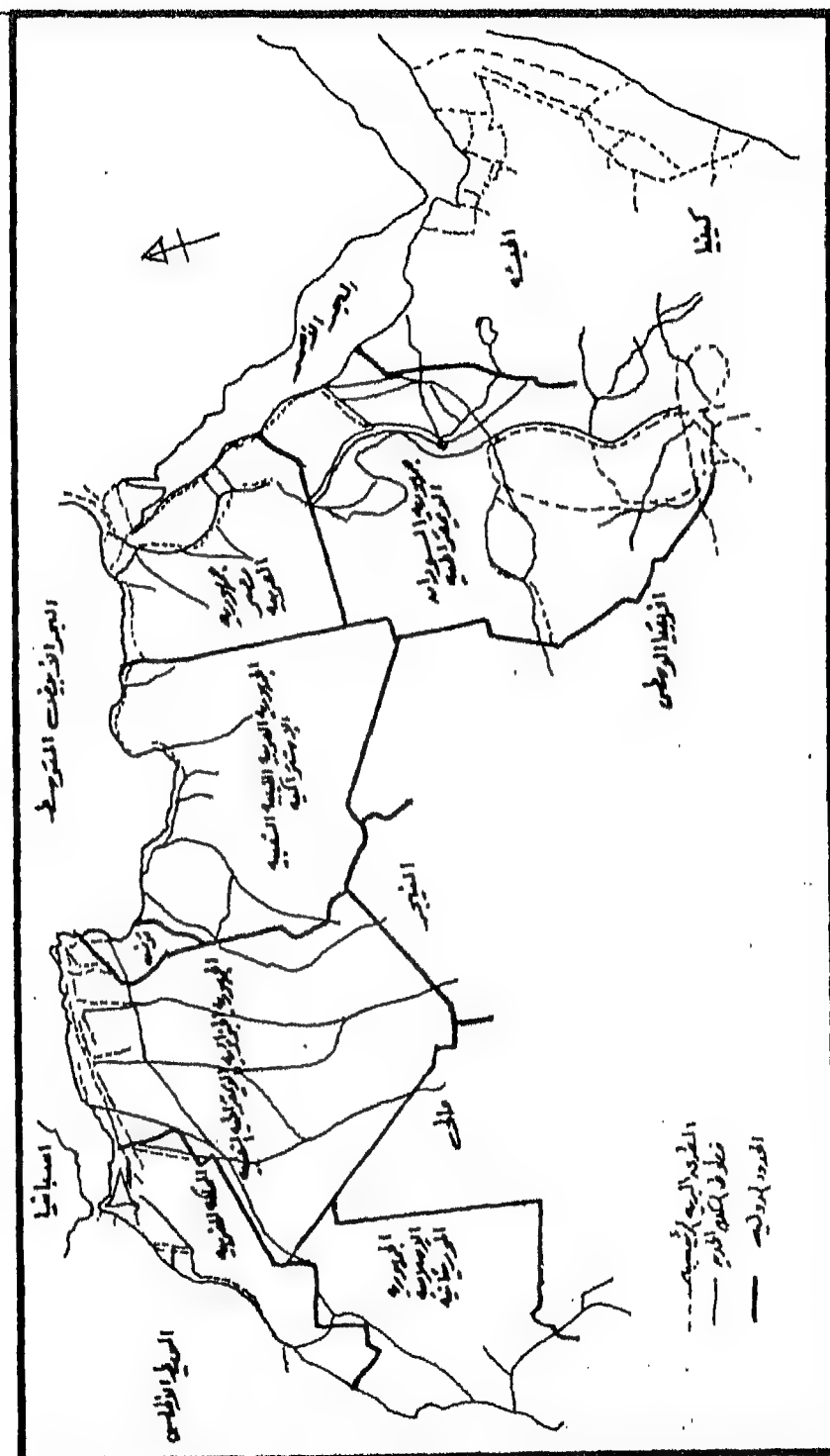
٥ - الطريق الرابط ١٠م : يربط بين عمان (الأردن) وموانئ الخليج بطول ١٢٠٠ كم .

٦ - الطرق الرابطة من ١١م إلى ١٤م : تربط هذه الطرق بعض مدن المملكة العربية السعودية .

٧ - الطريق الرابط ١٥م : يربط « عدن » في اليمن « ومسقط » عاصمة عمان ويمتد بمحاذاة شاطئ الجزيرة العربية الجنوبي ويمر في المكلا وصلالة حتى مسقط .

ويبلغ طول هذا الطريق ٢٣٥٠ كم ولا يزال قسم كبير منه بطول يزيد عن ٤٥٠ كم غير مستكمل في القسم الذي يمتد من المكلا إلى الحدود مع عمان .

الطرق البرية التي تربط أقطار المغرب بعضها ببعض وبالمشرق العربي (خريطة رقم ٢) :
تعتبر مصر حلقة الاتصال لربط المشرق العربي بالمغرب العربي ، وهناك ثلاثة محاور رئيسية تربط مصر بالدول المجاورة وهي :



١ - محور شمال جنوب ويربط مصر والسودان وباقي دول شرق إفريقيا .

٢ - محور غرب شرق ويربط مصر بدول المشرق العربي . وقد سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن المحور الساحلي م٣ .

٣ - محور شرق غرب ويربط مصر بدول المغرب العربي بشمال إفريقيا .

ويبدأ هذا الطريق من القاهرة مارا بالاسكندرية - مرسى مطروح - السلوم - مساعد - طبرق - درنة - بنى غازى - طرابلس - رأس جدير - قابس - صفاقص - سرسة - تونس العاصمة - عناية - قسطنطينية - الجزائر العاصمة - وهران - جده - طنجة - الرباط - الدار البيضاء - مراكش - أغادير ، وهناك اقتراح بعد هذا الخط حتى نواكشوط بالجمهورية الموريتانية . ولا يعتبر هذا الخط كاملا أو متصلا باستثناء المسافة من القاهرة إلى السلوم بطول ٧٥٢ كم ، ومسافات متفرقة من قطاع مساعد رأس جدير بطول ٥١١ كم وفى مسافات متفرقة فى قطاعاته بين رأس جدير عناية / وجدة ، وجدة / العيون بطول ١٧٣ كم .

الطرق الأوروبية واتصالها بشبكة الطرق العربية (المشرق والمغرب العربى) :

توضح الخريطة رقم (٣) شبكة الطرق الأوروبية واتصالها بشبكة طرق المشرق العربى عن طريق تركيا ، واتصال شبكة طرق المشرق بشبكة طرق المغرب العربى عن طريق مصر .

ولاتخلو شبكة الطرق البرية وحركة نقل الركاب والبضائع بين دول المشرق والمغرب العربى وفيما بينها من المشاكل ، حيث تمثل نقط العبور عند الحدود أضعف نقطة فى سلسلة النقل بين المصدر والهدف . وسواء كانت البضائع للاستيراد أم ترانزيت ، فإن الوقت الذى تأخذه إجراءات التخليص على البضائع يفوق كل تقدير . وبالرغم من وجود اتفاقية

الترانزيت العربى التى تنظم إجراءات مرور البضائع العابرة وتحدد التزامات الأطراف المختلفة ، فإن الإجراءات تطول بون أخذ عامل الوقت فى الاعتبار . وقد ظهر فى السنوات الأخيرة بعد جديد من ناحية الإجراءات الأمنية والخاصة بمكافحة المخدرات . وقد أثرت كل هذه الأمور سلبا على سهولة وانتظام مرور الشاحنات المحملة بالبضائع بين دول المنطقة . ولأوجه للمقارنة بين النظم المتبعة على الحدود فى دول المنطقة وما هو قائم فى الدول الغربية التى استطاعت - بالتعاون فيما بينها - الوصول إلى حلول ميسرة لسرعة انتقال الشاحنات عبر الحدود .

والنتيجة لكل هذه المشاكل عند العبور هى طول الفترة الزمنية للرحلة بدرجة كبيرة ، بما لا يتناسب مع المسافة المقطوعة ، الأمر الذى ينعكس بالتالى على زيادة التكلفة .

كما تتميز دول المنطقة بسمة أساسية وهى أنها تستهلك أكثر مما تصدر (وذلك بخلاف المواد البترولية) الأمر الذى يعنى أن صناعة النقل وجهتها الأولى هى نقل البضائع من مصادرها (سواء كانت موانئ ، أو نقط عبور) إلى مناطق الاستهلاك ، أما الإنتاج المحلى المخصص للتصدير (فى معظم دول العالم) فهو محدود بدرجة كبيرة ، الأمر الذى يعنى أن رحلة العودة تكون فى غالب الأمر فارغة بالنسبة للشاحنات ، سواء كان ذلك فى النقل الداخلى أو الإقليمى أو الدولى ، ومن ثم فإن معامل التحميل يتراوح بين ٥ ، ٦ ، ١٠ مما يعنى رابع تكلفة النقل بدرجة كبيرة .

هذا ، وتتميز شبكات الطرق فى المنطقة بخصائص معينة ومختلفة من قطر آخر حيث أنها متزامنة الأطراف ، وذات أحجام مرور محدودة فى معظم وصلاتها ، ومعرضة لظروف جوية قاسية .

ومن ناحية الصيانة فإن المشاكل القائمة تتمثل فى : عدم توفر الاعتمادات بالقدر الكافى ، وعدم توافر المعلومات والبيانات الأساسية عن

حالة الشبكة ، ونقص الكوادر الفنية ذات الخبرة والدراية ، وعدم وجود نظام متكامل للقيام بمختلف مراحل الصيانة ، مما يؤثر على نجاح النظرة الإقليمية إلى شبكات النقل في المنطقة .

وبالنظر إلى تكامل معظم أجزاء الشبكات - سواء بالنسبة للمحاور الداخلية أو محاور الربط بين الدول - فإن الأولوية في المرحلة القادمة تتمثل في الحفاظ على ماتم إنشاؤه من بنية أساسية للطرق عن طريق القيام بأعمال الصيانة المطلوبة (دورية ، موسمية ، عارضة) في مواعيدها المقررة ، وبالمستوى الفني المطلوب .

السكك الحديدية :

شبكة الخطوط الحديدية بالشرق العربي - خريطة رقم (٤) :
تتصف شبكات السكك الحديدية في المشرق العربي بقلة ترابطها ، بسبب انقطاع الاتصال بين شبكات السكك الحديدية بين مصر من جهة ولبنان وسوريا والأردن والعراق من جهة أخرى . كما أن السكك الحديدية في السعودية قد شيدت بالدرجة الأولى لأغراض قطرية . وفيما يلي بيان بخطوط السكك الحديدية في المشرق العربي :

١- خط السكك الحديدية الساحلي (شمال - جنوب) : يبدأ من ميدان إكس (محطة إتصال بين السكك الحديدية السورية (والتركية) ليسير جنوباً إلى حلب وحماة وحمص ، ويمتد إلى دمشق بعرض قياسي بطول ٥٢٢ كم ثم يتجه جنوباً كخط ضيق إلى عمان فالعقبة .

هذا ويستمر الخط الساحلي جنوباً من حمص إلى طرابلس إلى بيروت ثم إلى حيفا إلى يافا إلى غزة إلى رفح ، والمسافة من حمص إلى رفح غير مستخدمة منذ عام ١٩٤٨ رغم وجود سكك حديدية بعرض قياسي على امتدادها .

٢ - خط السكك الحديدية من ميناء اللاذقية (سوريا) إلى

البصرة / أم قصر (العراق) : يصل هذا الخط ميناء اللاذقية بمدينة القامشلي بطول ٧٦٦ كم مسروراً بحلب ودير الزور ، ويتصل هذا المحور في طرفه الغربي بالخطوط التركية وأوروبا عن طريق حلب - ميدان إكس بطول ١١٧ كم ، ويتصل في طرفه الشرقي بالخطوط الحديدية العراقية عن طريق خط حديدى يصل القامشلي بالبحريرة على الحدود العراقية بطول ٨٢ كم ومنها إلى الموصل ببغداد فالبصرة وأم قصر .

٣ - خط السكك الحديدية من اللاذقية إلى بغداد : وهو خط بعرض قياسي يبدأ من اللاذقية إلى حلب إلى دير الزور إلى أبو كمال على الحدود السورية العراقية ثم إلى بغداد . كما أن الوصلة من دير الزور إلى أبو كمال ١٤٥ كم مخطط لها ولم تنفذ ، وتنفيذ هذا الجزء يؤمن أقصر طريق حديدى (غرب - شرق) يصل ميناء اللاذقية ببغداد ومينائى البصرة وأم قصر على الخليج العربى .

٤ - خط السكك الحديدية من الرياض إلى الدمام : وهو خط بعرض قياسي يربط الرياض (عاصمة السعودية) بالدمام على الخليج العربى .

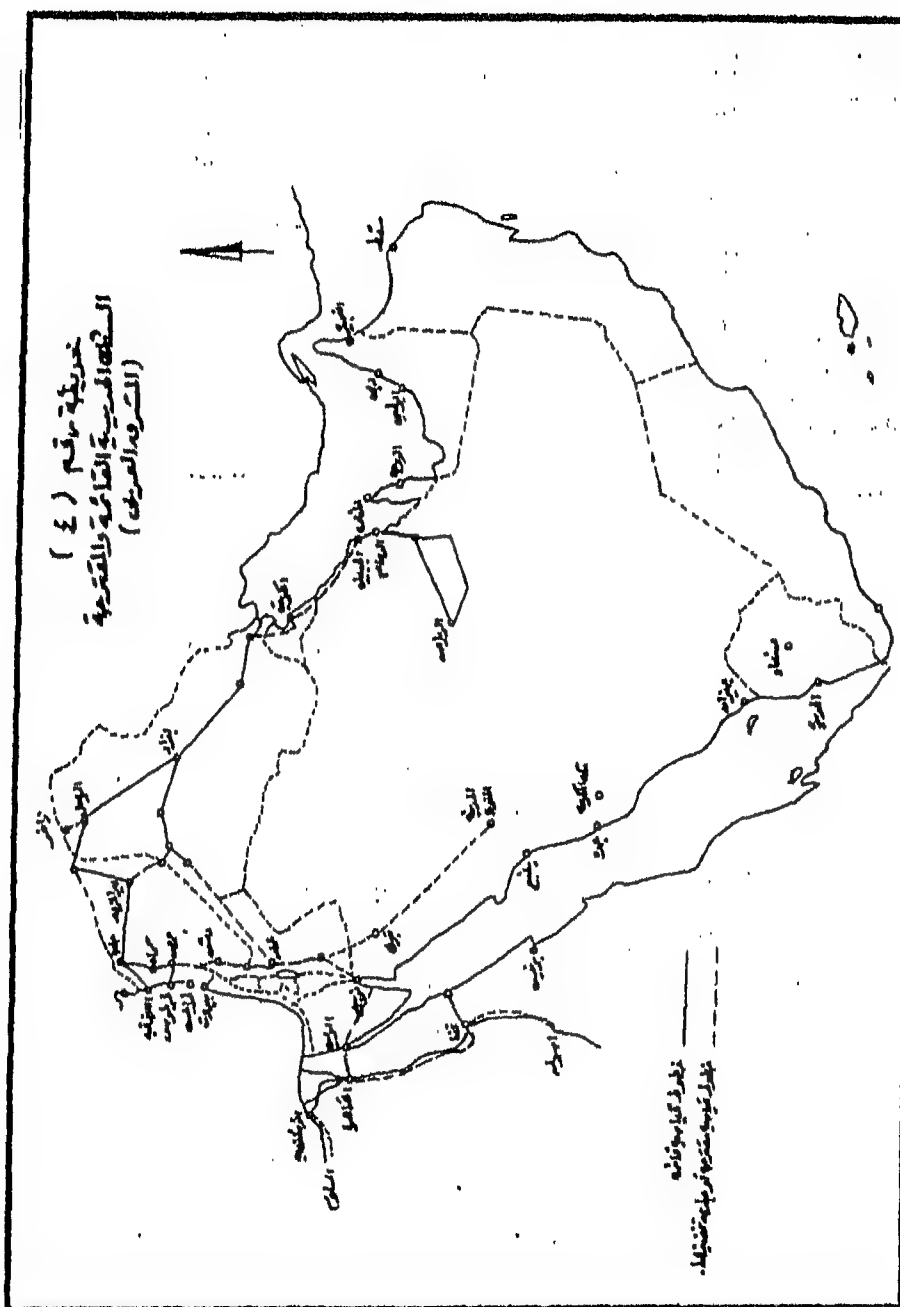
شبكة السكك الحديدية بالمغرب العربى :

يمكن توصيف محاور الربط الحالية بالسكك الحديدية على النحو التالى :

١ - خط السكك الحديدية من القاهرة إلى السلوم : وهو خط بعرض قياسي يبدأ من القاهرة إلى الإسكندرية ، ويسير متابعاً للشريط الساحلى إلى مرسى مطروح فالسلوم بطول حوالى ٧٥٠ كم .

٢ - المسافة من الحدود الليبية مع مصر إلى الحدود الليبية مع تونس : لا توجد بها سكك حديدية وهى بطول حوالى ١٦٠٠ كم .

٣ - خط السكك الحديدية من الحدود الليبية إلى الحدود الجزائرية : وهو خط بعرض قياسي من تونس العاصمة حتى الحدود الجزائرية وهذا



يمكن تقسيم الموانئ الواقعة في المشرق العربي إلى ثلاث مجموعات :

• موانئ الخليج العربي .

• موانئ البحر الأحمر .

• موانئ شرق البحر المتوسط .

ويقع على الخليج العربي ثمانية عشر ميناء بحريا ، منها ستة في الإمارات ، وثلاثة في السعودية ، واثنان في كل من العراق والكويت وقطر وعمان ، وواحد في البحرين . ويقع على البحر الأحمر تسعة موانئ : ثلاثة منها في كل من السعودية ومصر ، واثنان في اليمن ، وواحد في الأردن . ويقع في شرق البحر المتوسط ستة موانئ : منها ثلاثة في مصر ، واثنان في سوريا ، وواحد في لبنان .

وقد قامت دول الخليج العربية بإنشاء موانئ جديدة ، وإجراء توسعات هائلة في الموانئ القائمة ، وذلك لمواجهة متطلبات التنمية في مشروعات اقتصادية وعمرانية طموحة .

وبالنسبة لموانئ البحر الأحمر برز ميناء جدة كأكبر موانئ منطقة الشرق الأوسط العربي من حيث الإمكانيات والطاقت ، ويأتي ميناء العقبة بعد ميناء جدة من حيث الإمكانيات والطاقت المحققة بهذه المنطقة .

وبالنسبة لموانئ اليمن فإنها تحتاج إلى تطوير شامل في البنية الأساسية ، بما فيها المعدات الحديثة ونظم التشغيل .

وقد ظلت موانئ شرق البحر المتوسط بصفة عامة متخلفة عن موانئ دول الخليج حتى بداية الثمانينات ، إذ بدأ ميناء الإسكندرية في إنشاء ميناء الدخيلة كتوسعة له على مراحل ينتهي آخرها في عام ٢٠٠٠ ، وتم إنشاء ميناء دمياط ، ويتم حاليا توسعة ميناء بورسعيد لمناولة وتداول الحاويات . كذلك فقد بدأ ميناء اللاذقية في إجراء توسعات طموحة على مراحل ، وخاصة في مجال استقبال ومناولة وتخزين الحاويات .

الجزء قائم ويعمل في الخدمة ، أما المسافة من رأس جدير (ليبيا) حتى تونس العاصمة ففيها خط ضيق ، ولا تزال المسافة من رأس جدير قابس تحت الإنشاء .

٤ - خط السكك الحديدية من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية : وهو خط يعرض قياسي يبدأ من عنابة (على الحدود التونسية الجزائرية) إلى قسنطينة فالجزائر العاصمة فتلمسان إلى وجدة وهو خط قائم بكامل طوله .

٥ - خط السكك الحديدية من الحدود الجزائرية إلى مراكش (المغرب) : وهو خط قائم يعرض قياسي يبدأ من وجدة إلى فاس ومكناس والرباط والدار البيضاء فمراكش .

هذا وإنشاء شبكة متكاملة للخطوط الحديدية لربط المشرق العربي بالمغرب العربي ، فإنه يلزم عمل الآتي :

• إنشاء خط حديدي ساحلي في ليبيا .

• وصل الخطوط المصرية بالخطوط السودانية .

• تحويل شبكة الخطوط الأردنية إلى خطوط قياسية .

• مد الخطوط المصرية عبر سيناء لتصل بشبكة الخطوط الأردنية (عن طريق عبارات أو عبر إسرائيل في حالة السلام الشامل والاتفاقات الإقليمية) .

• تنفيذ وصلة الدمام - الجبيل - الكويت لوصل الشبكة السعودية بالشبكة العراقية عن طريق الكويت (بعد إزالة آثار حرب الخليج وإعادة لم الشمل) .

• تنفيذ الخط الحديدي بين دير الزور وأبو كمال بطول ١٤٥ كم لتأمين أقصر طريق حديدي (غرب - شرق) يصل ميناء اللاذقية بمدينة بغداد .

الموانئ والنقل البحري :

الموانئ الواقعة في المشرق العربي - خريطة رقم (٥) :

الموانئ الواقعة في المغرب العربي :

وبالنسبة إلى موانئ شمال إفريقيا تشهد المنطقة تطورا ملحوظا فيما يختص بموانئ الحمولات التجارية ، وتطورا مطردا للموانئ النفطية وبخاصة الأقطار المصدرة للنفط مثل الجزائر وإيبيا ، وتكيف هذه الأقطار تطور موانئها بالشكل الذي يناسب طبيعة تبادلها التجاري مع البلدان الأوروبية ، وخاصة موانئ جنوب أوروبا في حوض البحر المتوسط ، (طبقا لما أتتبع من بيانات ترجع إلى الثمانينات) .

التجارة البحرية بين الأقطار العربية :

موانئ الخليج : يقتصر نشاط الملاحة الساحلية ، غالبا ، على القطاع الخاص ، ولذلك فإن كثيرا من دول المنطقة لا تولي الاهتمام الكافي أو تخطط له ضمن مشروعاتها البحرية ، وتنقل الشركات الأجنبية ٨٠٪ من البضائع المتبادلة بمنطقة الخليج ، والشركات الوطنية لدول الخليج ٢٠٪ .

موانئ البحر الأحمر : تخدم الملاحة الساحلية بمنطقة البحر الأحمر خمسة خطوط منتظمة ، منها أربعة خطوط تابعة لدول مجلس التعاون وتمر بموانئ : ينبع - جدة ، جيزان - جدة وبالعكس .

كما تقوم شركة القمر ويارا من المملكة العربية السعودية بواسطة ست عبارات بربط موانئ جدة - العقبة - السويس . وتقوم سفينتان مملوكتان لشركة الجسر البري العربي بالعمل على خط العقبة - ينبع . موانئ المغرب العربي : عمدت بعض أقطار المغرب العربي إلى محاولة تأسيس خطوط ملاحية بين الموانئ العربية إلا أنها لم تستطع حتى اليوم إنجاح هذه المشروعات ، وبعدها دأبت على دراسة إمكانية فتح خط ملاحى بين موانئها فقط .

الأسطول التجارى العربى : تمتد حركة التبادل التجارى ، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات لكافة الدول العربية ، في الغالب مع

دول خارجية . وهذا التبادل يتم غالبا عبر الوسائل البحرية وعلى سفن أجنبية .

مما تقدم يتضح أن كل الدول العربية تطل على سواحل بحار متصلة ، والاهتمام بالنقل البحرى الساحلى يجعل من سواحل الدول العربية عامل ربط واتصال فيما بينها ، وتؤكد الجهات المعنية بالتبادل التجارى أنه يمكن أن يصل حجم التبادل التجارى إلى أضعاف حجمه الحالى في مدة لا تتجاوز عامين أو ثلاثة إذا ما أقيمت خطوط بحرية منتظمة بين الأقطار العربية ، ذلك أن المصدر أو المنتج العربى يستطيع - حتى يضمن توافر خدمات النقل المستقبلى لبضاعته إلى الأقطار العربية - تطوير إنتاجه والالتزام سلفا أمام المستورد بالكميات والأوقات والأسعار المتفق عليها ، وهذا ما يستطيع توفيره في الظروف الراهنة .

ويرتبط على ذلك أن التكلفة النهائية للواردات والصادرات سوف تتوقف إلى حد كبير على تكلفة النقل البحرى لهذه السلع ، والاهتمام بقضايا تنمية الأساطيل التجارية العربية سيؤدى إلى خفض تكلفة النقل البحرى بالنسبة للواردات ، وإعطاء دفعة للقدرة التنافسية للصادرات .

وعلى الرغم من وجود ميثاق الجامعة العربية ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى منذ عام ١٩٥٠ ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٣ ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ - والتي شملت حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والترحال واستكمال النقل والموانئ والمطارات وحقوق التملك والإرث وهذه الاتفاقية هي التى قام عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثم انتهى إلى إنشاء السوق العربية المشتركة - إلا أن هذه المشروعات والأفكار لم تخرج الى حيز التنفيذ .

والواقع العربى يؤكد أن التجارة البينية بين الدول العربية تمثل الآن حوالى ٧٪ فقط من إجمالى الصادرات العربية و ٨٪ من إجمالى

معهد لأبحاث الصحراء أو مشروعات تحلية المياه أو التعاون الزراعي ،
كما هو قائم حاليا بين مصر وإسرائيل ،

المرحلة الثانية : تتضمن قيام المؤسسات الدولية الضخمة بتنفيذ
المشروعات التي تحتاج إلى تمويل ضخمة ، وذلك بإشراف الدول المعنية
في المنطقة وربما أطراف أخرى ، ومن هذه المشروعات : إنشاء قناة
تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت ، ويتواكب معها تأسيس منطقة
تجارية حرة ، ومنطقة سياحية على امتدادها ، وميناء إسرائيلي أردني
سعودي ، وتطوير مشروعات لتحلية المياه ، والتطوير السريع للصناعات
في البحر الميت .

المرحلة الثالثة : تتضمن سياسة للمجتمع الإقليمي والتطور
التدريجي لمؤسساته الريفية .

وتعتبر السياحة أبرز مجالات التعاون التي تطرحها الورقة
الإسرائيلية المقدمة لمؤتمر الدار البيضاء ، ويتراوح تمويل المشروعات
السياحية بين مليار إلى مليار ونصف المليار دولار .

كما تطرح هذه الورقة عدة سيناريوهات للتعاون في مجال السياحة ،
منها : فتح الحدود بين الدول بما يسمح بالتدفق المنتظم لاعداد السائحين
بين كل بلدين لزيارة الأماكن السياحية على جانبي الحدود ، كما أن فتح
الحدود سيعيد الشرق الأوسط لوضعه القديم كرابط برى بين افريقيا
وأوروبا ، وسيسمح ذلك بالمرور الحر للسائحين والحجاج (من مصر على
سبيل المثال) عبر إسرائيل والأردن إلى السعودية ، أو من إسرائيل
وسوريا إلى أوروبا .

وهناك المصالح المشتركة مثل التعاون بين إسرائيل والعقبة وشاطئ
شمال سيناء في مجالات السفر بالبحر والجو ، وكذلك مشروعات
للتعاون الإقليمي متعددة الأطراف مثل تطوير ريفيرا البحر الأحمر على
شواطئ البحر في كل من إسرائيل والأردن ومصر والسعودية ، والتي
يمكن أن تصبح منتجعا سياحيا لقضاء الاجازات .

الواردات العربية ، والاستثمارات الخاصة المباشرة بين الدول العربية
التي تدار على أسس تجارية لم تزد على عشرة مليارات دولار خلال
ثلاثين عاما - من الخمسينات إلى الثمانينات - موزعة على ٢١٧٠
مشروعا ، بينما يزيد حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج على
٦٧٠ مليار دولار ، وتزيد مدخرات القطاع الخاص في الخارج على ١٦٢
مليار دولار وفقا لإحصاءات ١٩٩٢ وهي الآن أكثر من ذلك .

وبالنسبة لمحدودية حجم التبادل التجاري بين الدول
العربية في وارداتها وصادراتها ، فمرجعه بالدرجة الأولى إلى تماثل
إنتاجيتها بدلا من تكاملها وذلك نتيجة غياب الاستراتيجيات والتنسيق
فيما بينها .

ومن جهة أخرى يظهر تباين التوجهات السياسية لأنظمتها وعدم
تحديد هذا التباين في مجالات بناء القدرة الاقتصادية الذاتية ، وهو
الامر الذي عالجت أوروبا في مسيرة متأنية - ولكن بدأ بإصرار ،
الامر الذي يتعين أن يسرع العرب إليه حتى ولو بنخب منتقاة Consert
تكون النواة التي يمكن لاحقا وبتدرج البناء عليها (راجع اتحاد
الصلب والفحم - البينولوكي - السوق المشتركة - الاتحاد الأوروبي -
توسيع الاتحاد الأوروبي إلى ١٥ دولة) .

ومسئولية القرار السياسي في المرحلة الحالية تتمثل في قيادة عملية
الاختيار والتشكيل لهذه النخب المنتقاة ، التي تقرر زيادة التعاون
والتبادل التجاري والتنسيق فيما بينها .

مشروعات النقل المقترحة والمقدمة من الجانب الإسرائيلي في مؤتمر
الدار البيضاء :

تهدف الوثيقة المقدمة من إسرائيل لمؤتمر الدار البيضاء إلى تكوين
اقتصاد إقليمي بين دول المنطقة تضمن تأسيس مجتمع أو مجموعة دول
من خلال أسلوب الخطوة خطوة تبني على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تشمل المشروعات الثنائية والمتعددة الأطراف ، مثل

وتتبنى الورقة الإسرائيلية فتح الطرق السياحية بين دول المنطقة على محوريين أساسيين :

المحور الأول : هو محور الشمال والجنوب والذي يربط بين شبه جزيرة سيناء مع البحر الميت وبحر الجليل وسوريا ولبنان ، ومع وجود مصادر للطاقة والمياه فإن هذا سيدعم نظام النقل على المحور (الطرق - السكك الحديدية - الموانئ الجوية والبحرية) ، وسينتج عنه عملية تنمية اقتصادية وصناعية على امتداد المحور .

المحور الثاني : وهو محور الشرق والغرب والذي يربط بين النقب والبحر الميت وهو طريق مواز لطريق المرور الرئيسي الذي يربط بين عمان - القدس - مطار بن جوريون - تل أبيب - أشدود ، وهذا المحور سيسمح بمزيد من تدفق السائحين الى الأماكن السياحية على موانئ البحر المتوسط .

كما تحدد الورقة الإسرائيلية الأهمية السياحية للشرق الأوسط الجديد بسبب تعاقد العصور التاريخية عليه منذ عصر ما قبل التاريخ وحتى العصر الحديث .

ومع التنوع الجغرافي في المنطقة فإن السياحة يمكن أن تتفرع لعدة مجالات ، منها : سياحة الشواطئ والصحراء ، السياحة الصحية ، السياحة الشتوية ، الغطس ومراقبة الطيور في رحلات هجرتها ، مراقبة الظواهر الطبيعية المختلفة .

ومن بين المشروعات المختلفة في المجال السياحي أيضا : إنشاء خط سكك حديدية يربط بين الطريق الساحلي للبحر المتوسط (إسطنبول وبيروت وتل أبيب والقاهرة) ، وفتح طريق الحج بين مصر الى الحجاز مروراً بالأردن وإسرائيل .

ويعتبر تطور النقل وشبكاته في المنطقة أحد العوامل الرئيسية في بناء نظام اقتصادي متكامل بمنطقة الشرق الأوسط ، ويمكن تطوير شبكة النقل ورفع كفاءة امكانية الوصول بهذه الشبكة لتكون مركزاً

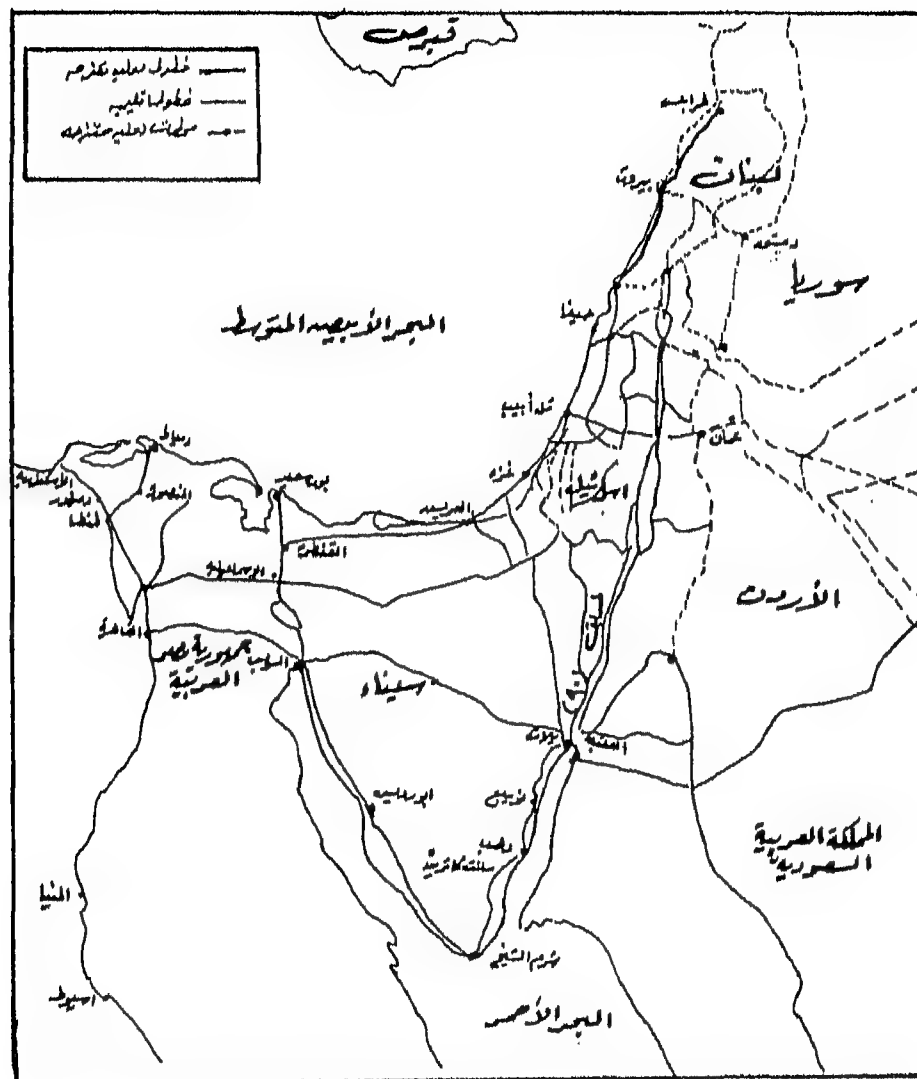
لحركة النقل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا ، بالإضافة إلى أن تحسين الشبكة وربطها جيداً يؤدي الى خدمة التجارة والسياحة والصناعة بين الأقطار المختلفة بمنطقة الشرق الأوسط ، كما يؤدي الى تقليل تكلفة النقل للأفراد والبضائع وسرعة توزيعها بين هذه الأقطار بالمنطقة ، وتشمل : تطوير عمليات النقل ، تطوير لشبكات النقل والسكك الحديدية القائمة ، تطويرا لمشروعات النقل البحري والجوي بين دول المنطقة - ونوجزها فيما يلي :

تطور شبكة الطرق :

١) المحور الرئيسي :

من منطلق مفهوم التعاون الدولي فإن الربط البري بين آسيا - إفريقيا - أوروبا له أولوية كبيرة حيث يقترح خط برى سريع بطول ١٧٠٠ كم من حدود سوريا مع تركيا وحتى مصر (مارا بسوريا ، لبنان ، إسرائيل ، منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن حتى خليج العقبة فمصر) . ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية لهذا الطريق فوائد كبيرة ، أهمها زيادة حركة النقل والانتقال ، والتجارة على المستويين الدولي والإقليمي . كما أن سرعة إنشاء هذا الطريق يؤدي إلى انتعاش السياحة ، وتقدر تكلفة إنشاء هذا الطريق بحوالى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي .

المسار المقترح للطريق داخل إسرائيل : سوف يعتمد هذا المحور على طريق رقم ٩٠ والذي يبدأ من إيلات حتى حدود إسرائيل مع لبنان ماراً بمنطقة كريات شمون (Kiryat Shmona) ويمكن أن يخدم هذا الطريق حركة المرور القادمة من المملكة العربية السعودية . وهذا الطريق سيحتاج إلى تحسين وتوسيع ليصبح أربع حارات مرور حتى يستطيع خدمة حركة المرور الدولية عليه ، وسوف يتقاطع مع خمس طرق ، منها الوصلات التي ستربطه بالأردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ومصر .



خريطة رقم (٦)
شبكة الطرق بعد السلام الشامل

ويعتبر طريق رقم ٩٠ جاهزاً ويمكن استخدامه على الفور لهذا الغرض .

٢) الطريق الموازي للبحر المتوسط :

ويقترح أن يبدأ من سوريا - لبنان - حيفا في الجزء الشمالي ، ويرتبط بالطريق من أشدود - غزة - مصر في الجزء الجنوبي .

٣) طريق القاهرة - إيلات - عقبة - السعودية :

وسوف يمر بالحدود الإسرائيلية مع مصر في جنوب سيناء حتى إيلات ، ومن هناك سيعبر طريق العقبة عن طريق كوبرى علوى متجهاً إلى الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر إلى السعودية .

٤) الوصلة بين الشرق والغرب ماراً بفور الأردن :

وتعتبر هذه الوصلة تطويراً لأربع طرق بطول إجمالي ٥٠٠ كم بتكلفة تقريبية حوالى بليون دولار أمريكى ، وذلك للربط بين إسرائيل والأردن ، على أساس أن تكلفة الكيلومتر الطولى تساوى ٢ مليون دولار بفرض أن الطريق Two - lane Highway وهذه الطرق ستحتاج إلى دراسات جدوى قبل الإنشاء ، وقد تم الاتفاق عليها في معاهدة كامب ديفيد لربط الأردن بمصر عبر إسرائيل ، وهذه المشروعات كالتالى :

١ - الطريق بين حيفا - إربد ماراً بكوبرى الشيخ حسين :

حيفا - الشيخ حسين بطول ٧١ كم .

الشيخ حسين - إربد بطول ٤٢ كم .

ب - الطريق بين أسدود - عمان عبر كوبرى عبدالله :

أسدود - كوبرى عبدالله بطول ١٠٥ كم .

كوبرى عبدالله - عمان بطول ٥٤ كم .

ج - الطريق بين الكرك ونيتران عبر ممر صافى :

صافى - نتران بطول ٧٥ كم .

الكرك - صافى بطول ٧٠ كم .

د - الطريق بين ممر نيتزان وطريق عمان - العقبة :

ممر عين ياحافا - سد بركر - نتران بطول ١٠٨ كم .

طريق عمان - العقبة - ممر عين ياحافا بطول ٤ كم .

هـ - الطريق بين ممر عين نيتانيم وممر العقبة :

العقبة - إيلات - عين نيتانيم بطول ٢٠ كم .

ممر العقبة - مدينة العقبة بطول ٨ كم .

و - الطريق بين الأردن - إسرائيل - مصر :

هذا الطريق تم الاتفاق عليه بين الأردن وإسرائيل وأمريكا خلال مفاوضات المرحلة الثالثة من السلام في يونيو ١٩٤٤ ، وقد تم الاتفاق على أن يكون هذا الطريق بطول حوالى ١٢,٥ كم يربط بين ميناء العقبة الأردنى - إيلات الإسرائيلى - طابا المصرية ، ويخدم فقط العربات الخاصة وأتوبيسات السياحة ، دون السماح لعربات النقل بالمرور عليه ، وسيخطط له بعد ذلك على المدى الطويل لاستخدام عربات النقل للمرور عليه .

هذا وقد تم عقد اجتماعات ورشة عمل بالقاهرة في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٩٤ برئاسة المجموعة الأوروبية وبحضور كل من : الوفد المصرى والأردنى والفلسطينى والإسرائيلى و مندوبى المجموعة الأوروبية وفرنسا وألمانيا والبنك الدولى وبنك التنمية الدولى وروسيا وأمريكا واليابان و المملكة العربية السعودية .

وتم خلال الاجتماع استعراض المقترحات الأولية لأولويات مشروعات البنية الأساسية من شبكات الطرق ، وقد تركزت في الآتى :

المحاور الشمالية / الجنوبية :

١) طريق القاهرة / الاسماعيلية / العريش / رفح / غزة / تل أبيب / حيفا / بيروت / سوريا / تركيا (عبر كوبرى علوى على قناة السويس) .

٢) طريق جنين / رام الله / القدس / الضهرية .

• معبر مسك على وادى عربية .
 • الطريق الدائرى العقبة / إيلات ،
 معابر قناة السويس ؛
 • كوبرى القنطرة ،
 • كوبرى الاسماعيليه .
 • نفق أحمد حمدي .

هذا وقد تم دعم الموقف الفلسطيني والمطالبة بتقديم العون الفوري
 من المجتمع الدولى لرفع كفاءة شبكة الطرق بفرزة وأريحا ، وتقديم العون
 الفنى والتدريب اللازم لإنشاء إدارة للطرق بالسلطة الفلسطينية .
 وأسفر الاجتماع عن المقترحات الآتية :

١) الطريق الدائرى حول العقبة / إيلات / رأس النقب ؛
 إعداد دراسة جدوى للطريق الدائرى حول العقبة / إيلات / رأس
 النقب ، مع دراسة الموقع والدراسات الهندسية الابتدائية ومراجعة
 التكاليف التقديرية وإعداد التصميم الهندسى وبرنامج الإنشاء .
 وتستغرق هذه الدراسات ١٥ شهرا لدراسة الجدوى ، و٦ اشهر
 لإعداد التصميمات ومستندات العطاء ، بينما يتراوح الزمن اللازم للتعاقد
 والتنفيذ من ٢ - ٣ سنوات .
 وتبلغ التكاليف التقديرية ١٠ مليون دولار للدراسات و١٠٠ مليون
 دولار للإنشاء .
 وقد أبدى المنسوب الأمريكى الاستعداد للمساهمة فى تمويل
 الدراسة .

٢) محاور طريق سيناء ؛
 إعداد دراسة حجم المرور الحالى والمتوقع ، وإعداد السيناريو
 والنماذج المرورية والنتائج وذلك للمحاور التالية :
 - الطريق الساحلى (معبر قناة السويس فى نطاق الإسماعيلية /
 العريش / غزة والاتجاه شمالا) .

٣) طريق إيلات / القدس / أنشينا / لبنان .
 ٤) طريق الشونة الشمالية / الشونة الجنوبية / الأردن .
 ٥) طريق رفح / بيرمودان / طابا .
 ٦) طريق الصفوى (على طريق إربد / العراق) / الأزرق
 الجنوبى / القطرانة / تبوك .
 المحور الشرقى / الغربى ؛
 ٧) طريق حيفا / إربد المفرق / الترابيل (ومنها الى العراق) .
 ٨) تل أبيب / القدس / عمان .
 ٩) الطريق الدائرى أسدود / القدس .
 ١٠) طريق غزة / هيفرون (الخليل) .
 ١١) القاهرة / الإسماعيلية / العوجة / ديتزانا / ديمونه /
 الكرك / وادى عربية (عبر كوبرى علوى على قناة السويس) .
 ١٢) القاهرة / السويس / نخل / طابا / إيلات / العقبة / الحجل
 (بالسعودية) .
 ١٣) القاهرة / السويس / شرم الشيخ / الشيخ حميد
 (بالسعودية) عبر الجسر البحرى .
 معابر نهر الأردن - وادى عربية - قناة السويس ؛
 • كوبرى الشيخ حسين .
 • كوبرى المقامة .
 • كوبرى الأمير محمد .
 • كوبرى الملك حسين / اللثبي .
 • كوبرى الملك عبدالله .
 • كوبرى المازرا (إلى طريق رقم ٩٠ بإسرائيل) .
 • كوبرى الصافى (ديمونه / الكرك) .
 • كوبرى أن ياهاف (ديمونه / أن ياهاف) .
 • كوبرى غرندل .

• الترتيب لعقد الاجتماع القادم لورشة العمل الخاصة بالبنية الأساسية للطرق والمزعم عقده بإسرائيل بناء على طلبها ، وسيكون التنسيق والإشراف من خلال المجموعة الأوروبية .

• تدعيم السلطة الفلسطينية في إنشاء إدارة للطرق من خلال المساعدة الفنية والدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا ، ويتم تقديم الدعم المطلوب من خلال التنسيق المباشر بين الدول المعنية (مصر / إسرائيل / الأردن) وفلسطين .

تطور خط السكة الحديد الإقليمي :

في بداية هذا القرن كان هناك ربط جيد بالسكة الحديد بين (تركيا - سوريا - لبنان - فلسطين - مصر) علاقة على خط الحجاز المار بالأردن والسعودية ، وقد توقف هذا الخط عن العمل نتيجة ظروف المنطقة التي مرت بها . وباعتبار أن النقل بالسكة الحديد من أرخص وسائل النقل للبضائع ، ومن منطلق التعاون الدولي والسلام الشامل بمنطقة الشرق الأوسط فإنه يقترح تجديد وتطوير هذا الخط الذي سوف يحتاج الى دراسات جيدة حتى تتحقق الفائدة لكل دولة من استخدامه بأقصى طاقة ممكنة . وهذه الدراسات يلزم أن يقوم بها مجموعات عمل لها خبرة واسعة في هذا المجال .

(١) المحور الشرقي الغربي (يربط بين إسرائيل - الأردن - سوريا) :

ويعتبر جزءاً من الخط الإقليمي المقترح ، حيث يسهل ربط الأردن بموانئ البحر المتوسط وربط إسرائيل بمنطقة الخليج وشرق آسيا . ولتحقيق هذا الربط يقترح ثلاثة مشروعات :

المشروع الأول : إعادة تجديد خط الحجاز بين إسرائيل - سوريا -

الأردن :

أثناء النصف الأول من هذا القرن كان يوجد خط حديدي يعرض (١٠٥ م) يربط بين حيفا وعمان ماراً بدرعا في سوريا ويتجه الى الشمال حتى دمشق وإلى الجنوب حتى المدينة ، وهذا المحور تم تدميره

- الطريق الأوسط (معبر قناة السويس / العوجة / نيتزانا / الكرك / مع وصلة للضفة الغربية) .

- الطريق الجنوبي (السويس / طابا والوصلات مع الطريق الدائري) .

وتستغرق هذه الدراسات ١٠ شهور ، وتبلغ تكاليفها ٤٠٠ ألف دولار ، وتكاليف التنفيذ ٥٠٠ مليون دولار .

(٣) الطريق من حيفا إلى إربد والاتجاه شرقاً :

إعداد دراسة حجم المرور الحالي والمتوقع وإعداد السيناريو والنماذج المرورية والنتائج وتستغرق هذه الدراسات ٨ شهور ، وتبلغ تكاليفها ٣٥ ألف دولار وتكاليف التنفيذ ٣٠٠ مليون دولار .

(٤) الكباري عبر نهر الأردن :

• كوبرى الملك حسين / اللبى .

• كوبرى برنس محمد (داميا) .

• كوبرى الشيخ حسين .

• كوبرى المقامة .

إعداد دراسة حجم المرور الحالي والمتوقع وإعداد السيناريو والنماذج المرورية والنتائج ، وتستغرق هذه الدراسات ٨ شهور ، وتبلغ تكاليفها ٢٥٠ ألف دولار ، وتكاليف التنفيذ ٢٥ مليون دولار .

(٥) وقد أوصت ورشة العمل : الخاصة بالبنية الأساسية للطرق بالتوصيات التالية للعرض بالاجتماع القادم لورشة عمل لجنة التنمية الاقتصادية والذي سيعقد ببون بألمانيا في يناير ١٩٩٥ :

• تجهيز بيانات المشروعات المقترحة على النماذج الخاصة بذلك .

• الاشتراك الفعال من قبل الدول المعنية في ورشة العمل القادمة

ببون بإعداد كافة التفاصيل المطلوبة عن المشروعات المقترحة .

• تقديم المساعدات الدولية لسرعة إنجاز الدراسات والمشروعات

المقترحة .

دراسات هندسية واقتصادية ودراسات جيوى شاملة التخطيط الابتدائى للمشروع .

وهذا الخط سوف يمتد فى إسرائيل بطول ٤٠ كم من Hatzevah حتى Sodom وفى الأردن بطول ٢٠ كم من جنوب Sodom وحتى موقع البوتاس فى الأردن قريب من Azafi . محور الشمال - الجنوب للربط بين (مصر الحكم الذاتى الفلسطينى - إسرائيل - لبنان) :

هذا الخط ظل يعمل حتى عام ١٩٤٨ بين مصر وفلسطين وفى عام ١٩٨٠ وافقت كلا من مصر وإسرائيل على فكرة إعادة تشغيل هذا الخط والربط بينهما .

والحلول المقترحة لتطوير هذا الخط كما يلى :

• مد الخط بين مصر وإسرائيل محاذيا للبحر المتوسط عبر سيناء وغزة وهو نفس الخط السابق والذي كان موجودا حتى عام ١٩٤٨ وهذا الطريق بطول ١٦٠ كيلومتر ، ووجود هذا الخط سيكون عنصر جذب للسياحة .

• الخط المقترح يكون من الإسماعيلية ماراً بوسط سيناء (وصحراء النقب) وحتى بير سبع فى إسرائيل بطول ٢٧٠ كيلومتر . أما إعادة تجديد الخط بين إسرائيل ولبنان فهذا سوف يعطى لإسرائيل إمكانية الربط بأوروبا وزيادة حجم التجارة .

تطوير مشروعات النقل البحرى :

معظم الموانئ البحرية على البحر المتوسط والبحر الأحمر تعمل حالياً وستكون هناك منافسة قوية بين هذه الموانئ بعد السلام الشامل ولذلك يجب وضع سياسة للتعاون بينهم حيث نجد أن :

ميناء حيفا : يحتوى على أحدث وسائل النقل والتفريغ والتعبئة باستخدام الحاويات كما أن وضعه الحالى وموقعه له أهمية كبيرة ويمكن أن يخدم سوريا والأردن .

بالكامل ويحتاج إلى إعادة إنشائه ولا يوجد منه سوى وصلة صغيرة تربط بين العقبة وعمان ماراً بعمان ، وما زالت تعمل حتى الآن .

ولإعادة تشغيل هذا الخط يلزم إنشاء بطول حوالى ٢٦٠ كيلو متر ويختم ثلاث دول :

فى إسرائيل : خط جديد يربط بين حيفا - الحما بطول ١٠٠ كيلو متر .

فى سوريا : على الحدود بين سوريا والأردن ثم شمالاً إلى دمشق حيث يتم إنشاء خط جديد بطول ٧٠ كيلو متر من الحما وحتى درعا .

فى الأردن : الخط بين عمان والحما يحتاج إلى تطوير وتوسيع بطول ٩٠ كيلو متر .

وهذا المحور أو المشروع يوجد له بديلان :

البديل الأول : بأن يصل خط الحما بمدينة مفرق بتخطيط جديد وحتى يصل إلى درعا بعد ذلك .

البديل الثانى : أن يعبر الخط نهر الأردن حتى يصل إلى خط الحجاز بمنطقة الزرقا وهذا البديل يوفر حوالى ٧٠ كيلومتر عن الطول الأصلى للخط وهو ٢٦٠ كيلو متر فى حالة استعمال البديل الأول .

المشروع الثانى : إنشاء وصلة تربط بين موانئ البحرين الأحمر والمتوسط :

وهذه الوصلة بطول ١٧٠ كيلومتر تربط إيلات على البحر الأحمر بميناء أشدود على البحر الأبيض المتوسط بتكاليف ٤٠٠ مليون دولار .

المشروع الثالث : إنشاء وصلة بين البحرين الأحمر والميت :

فى عام ١٩٩٢ تقوم الأردن بتصدير ١,٢ مليون طن بوتاس فى حين تصدر إسرائيل حوالى ٠,٦ مليون طن سنوياً عبر ميناء إيلات والوصلة المقترحة سوف تخدم البلدين لنقل هذا البوتاس الى البحر الأحمر والبحر المتوسط ، والمراحل الأولى لهذا الخط سوف تتطلب

الى دراسات عديدة ولكنه فى نفس الوقت يحتاج الى الإهتمام ودراسة الجدوى الاقتصادية من إنشائه .

وهذا الميناء سيكون له مزايا عن الموانئ الموجودة بالبحر الأبيض المتوسط ، حيث أن منسوب المياه بالميناء سوف يقلل من الإحتياج إلى رفع الرمال من أعماق البحر باستمرار لإتاحة الفرصة لسحب السفن إلى الميناء ، إلى جانب أنه فى إيلات سوف يكون هناك عدم إحتياج لبناء حواجز للأمواج نظرا لإختلاف إرتفاع الموجة واتجاه الريح وهذا يقلل التكاليف بشكل كبير والبدائل المطروحة فى هذا الصدد هى :

أولا : إنشاء رصيف بطول ٥٠٠ م وعمق من ١٢ - ١٤ متر لإستقبال جميع أنواع البضائع ما عدا الفحم ويحقق تكاليف إنشائه بـ (٧٠ مليون دولار) بأسعار ١٩٨٧ .

ثانيا : نفس الرصيف السابق ولكن يضاف له رصيف آخر بطول ٣٥٠ متر وعمق للمياه ٢٠ مترا خاص بالفحم وبتكلفة تقديرية (٦٠ مليون دولار) وبذلك تكون تكلفة هذا البديل (١٣٠ مليون دولار) بأسعار ١٩٨٧ .

مزايا المشروع :

- زيادة سعة التحميل والتفريغ فى إيلات .
- يوفر حوالى ٢٥ مليون دولار لإنشاء خط حديدى .
- يقلل حوالى ٢ مليون كٹمن للوحدات فى حالة إنشاء خط السكة الحديد .

• يقلل حوالى ٢٢ مليون نزع ملكيات وتعميصات فى حالة إنشاء خط السكة الحديد .

• سوق يدر عائدا سنويا من ٨ - ١٠,٧ ٪ .

• هناك مزايا أخرى مثل إنتعاش السياحة بزيادة أرسفة وشواطئ طولها ١٤٠٠ متر وكذلك بإنشاء عدد من الصناعات وزيادة إمكانية الوصول إليها .

أشودد : يتخصص هذا الميناء فى Bulk Cargo

إيلات : هو الميناء الوحيد الذى ربما تؤثر عليه عملية السلام وذلك نظرا لأن بعد فتح موانئ البحر الأبيض المتوسط وربطها بشبكة طرق الى الأردن ودول الخليج سوف تؤثر على حجم وتخفيض تداول البضائع بميناء إيلات .

العقبة : يستخدم العقبة للبضائع التى تكون متجهة الى العراق وقد خفضت حرب الخليج من نشاط هذا الميناء ومن المتوقع أن يقل حجم تداول البضائع أيضا فى هذا الميناء مع إستقرار الأوضاع فى الخليج العربى وفتح الموانئ العراقية للعمل من جديد .

بيروت : يمكن أن يستقبل جزءا من البضائع من ميناء حيفا .

اللاذقية : سيستمر فى خدمة الجزء الأكبر للتجارة السورية .

(١) التعاون بين العرب وإسرائيل فى مجال النقل البحرى :

تمتلك السعودية والعراق ودول الخليج والكويت شركة الإتحاد العربى للنقل حيث تنقل منتجات البترول ، ومن المتوقع أن يكون هناك تعاون كبير فى هذا المجال لزيادة سعة النقل للبترول إلى أوروبا وأمريكا .

(٢) النقل البحرى داخل وخارج الإقطار :

نظرا لزيادة حجم النقل البحرى بعد السلام الشامل وزيادة حجم التجارة فيمكن تطوير الخط الملاهى الحالى بين نويبع - العقبة ليشممل إيلات ويمكن أن يشمل أحد موانئ السعودية بحيث يشمل نقل الأفراد والبضائع .

أما الخط الملاهى الثانى يمكن أن يكون بين موانئ أشودد - غزة - بورسعيد . كذلك أيضا يجب أن يكون هناك ربط مماثل بين حيفا ولبنان وسوريا .

(٣) الميناء الجديد المقترح شمال إيلات :

وهناك إقتراح سوف يخدم موانئ إسرائيل والأردن عند حدود العقبة وإيلات وذلك بخلق قناة بينهما لتصبح ميناء كبيرا وهذا يحتاج

• تقديم الخدمة المتبادلة للمطارات - الخطوط - الشركات -

الطائرات - وأى خدمات أخرى تفيد حركة الطيران .

إنشاء مركز علمى إقليمي لخدمة متطلبات المستقبل :

يلزم أن تقوم كل الدول القريبة أو الواقعة على شرق البحر المتوسط بإنشاء مركز علمى للقياسات المتنوعة خلال فصول السنة المختلفة ، وذلك من ناحية الطقس والمناخ حيث ان ذلك يؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك الربط بين هذا المركز والمراكز العالمية الأخرى .

ويقترح : تطوير مركز شرق البحر المتوسط للتنبؤ القصير الأجل بالأرصاد الجوية ، والموجود فى إسرائيل ، ليكون ثواة هذا المركز ؛ مع تزويده بالآتى :

• أجهزة كمبيوتر متقدمة بتكلفة ١٢ مليون دولار .

• حوالى ٢٠ متخصص فى هذا المجال بمرتبات سنوية

تبلغ ٦٠٠ الف دولار امريكى .

وهذا المركز سيكون فى أحد الضواحي جنوب شرق تل أبيب

لخدمة دول حوض البحر المتوسط .

ورقة العمل المصرية : المقدمة فى اجتماع القمة الاقتصادية للشرق

الأوسط شمال إفريقيا والمنعقد بالدار البيضاء ١٩٩٤

إن تطوير شبكة النقل الإقليمية (Regional) الشاملة والتي تضم الطرق والنقل البحرى والنقل الجوى يعتبر مطلباً ضرورياً للتوسع التجارى والتكامل الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ، وإن الاتصال المتبادل الناتج من وجود مثل هذه الشبكة سوف يحسن بصورة فعلية من حركة نقل الركاب والبضائع عبر الحدود الدولية ، ويزيد من حجم السوق التجارى المتاح لكل دولة . كما أنه سيكون له تأثير كبير على قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة والصناعة ، وذلك بتوفير البنية الأساسية المطلوبة .

مشروعات النقل الجوى :

يعتبر النقل الجوى حالياً بين العرب وإسرائيل غير موجود ماعدا ما هو قائم بين مصر والأردن وإسرائيل . وسوف يكون الربط الجوى بين العرب وإسرائيل بعد السلام ضرورياً بغرض السياحة ، وذلك عن طريق التعاون فى خطوط الطيران والجدول الزمني لكل البلاد وشركات الطيران بها .

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على تخطيط مطار جديد (إفرؤنا - عقبة) يبعد ٢ كم عن مطار العقبة ، ويمثل فرصة كبيرة للتعاون بين الأردن وإسرائيل فى إستخدامات الطيران المدنى ، وهذا المخطط الموضوع من قبل الحكومة الإسرائيلية يمكن تعديله ليواكب التعاون بين إسرائيل والأردن بعد توقيع اتفاقية السلام ، كما يخدم الزائرين للأردن وإسرائيل وكذلك شمال سيناء والمدن السعودية فى الشمال .

مشروعات الطيران المدنى :

• إنشاء قنوات اتصال بين المطارات بغرض منع التصادمات وتحقيق الأمان .

• قياس كيفية تطوير سلامة الطيران فى منطقة الشرق الأوسط فى

المناطق التى يمكن أن يكون بها مشاكل عند عبور الطائرات .

• التعاون لتطوير أنظمة الصيانة .

• وضع ضوابط وقواعد لحركة المسافرين والسائحين

عند زيارة بلد أو أكثر بالمنطقة .

• تحديد خطوط الطيران لكل دولة وكذلك البدائل والقواعد

لاستخدام طيران الدولة الأخرى .

• التعاون فى الطيران المدنى بين دول المنطقة فى مجالات

الزراعة - التصوير الجوى وغيرها .

وسوف يزداد إنشاء مثل هذه الشبكة - وخاصة شبكة الطرق - من المنافسة ، وذلك نتيجة تقليل تكلفة النقل والتوزيع من أماكن الإنتاج إلى الأسواق المطلوبة .

وعلى مدى العشر سنوات الماضية فإن شبكة النقل الإقليمية الموجودة قد شهدت حركة قليلة في عصر ما قبل السلام . ولكن من ناحية أخرى فإن كل دولة على حدة قطعت شوطاً طويلاً في تطوير وسائل وشبكات النقل القومية الخاصة بها .

إن التحدي الذي يواجه الشرق الأوسط هو أن يتكامل ويبني على الجهود الموجودة . على أن تطوير شبكة النقل الإقليمية لا يجب أن يستوعب الزيادة المتوقعة في حجم الحركة الإقليمية المتبادلة فحسب ، بل يجب أن يكون أداة لتشجيع وزيادة مثل هذه الحركة .

- وتشمل المشاريع الإقليمية المقترحة في قطاع النقل

مايلي :

• الطرق السريعة .

• السكك الحديدية .

• مطار رأس النقب .

الطرق السريعة :

شبكة الطرق الحالية : تربط شبكة الطرق الحالية كل دول شمال إفريقيا عبر الساحل الشمالي ، معتدة من موريتانيا في الغرب عبر المغرب والجزائر وتونس وليبيا إلى الاسكندرية ثم القاهرة أما باقي دول الشرق الأوسط فيربطها طريق يمتد من القاهرة إلى الاسماعيلية قاطعاً لقناة السويس ثم يتجه إلى الشمال إلى سيناء ماراً بالعريش / رفح إلى حيفا ثم إلى بيروت / طرابلس وطرابلس إلى اللاذقية / حلب وماردين وديار بكر بتركيا .

هذا بالإضافة إلى الخط الجنوبي الذي يمر من القاهرة السويس /

جنوب سيناء قاطعاً لخليج العقبة عند رأس نصراني على الكوبرى المزمع إنشاؤه إلى رأس حميد ثم إلى تبوك بشبه الجزيرة العربية ليقابل شبكة الطرق الدولية في منطقة الخليج . ويمكن وصف هذه الطرق بالتفصيل كالآتي :

طريق الساحل الغربي : يمتد من القاهرة إلى الإسكندرية / مطروح / السلوم / مساعد / طبرق / درنة / بنغازي / طرابلس / رأس أغادير / قابس / صفاقس / سوسة / تونس / عنابة / قسنطينة / الجزائر / وهران / وجدة / تطوان / طنجة / الرباط / الدار البيضاء / مراكش / أغادير / طرفاية / إلى العيون بطول كلى مقداره ٧٠٠٠ كيلومتر شاملة ١٤٣٦ كيلومتراً طرقاتاً مزدوجة في الأجزاء الآتية :

- من القاهرة إلى السلوم ٧٥٢ كيلومتراً

- من مساعد إلى رأس أغادير ٥١١ كيلومتراً

بالإضافة إلى قطاعات أخرى بين رأس أغادير / عنابة / وجدة / العيون / بطول ١٧٣ كم .

الخط الشرقي : يمتد من القاهرة إلى الاسماعيلية قاطعاً لقناة السويس إلى القنطرة / العريش / رفح / غزة / يافا ثم إلى حيفا / بيروت / طرابلس وطرابلس إلى اللاذقية / حلب وماردين وديار بكر بتركيا بطول إجمالي قدره ١٢٠٠ كم ، شاملة ٢٣٠ كيلومتراً من الطرق المزدوجة في الأجزاء الآتية :

- القاهرة الإسماعيلية ١٣٠

كيلومتراً

- من خان يونس إلى دير البلح . ومن يافا إلى حيفا ١٠٠

كيلومتر

ويتصل هذا الخط مع طريق بيروت / دمشق / عمان / بغداد

الخط الجنوبي : إلى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج : يمتد من القاهرة إلى السويس / رأس نصراني قاطعاً لخليج العقبة إلى رأس

حمد وتبوك ليتقابل مع شبكة الطرق الرئيسية بشبه الجزيرة العربية .
وهذا الخط مزبوج عدا المسافة من السويس إلى رأس نصراني بطول
٢٣٠ كيلومترا .

وفيما يأتي بيان بالمشاريع المقترحة لكي يتم تزويد المنطقة
بالطرق السريعة المطلوبة :

المشروع الأول : طريق الساحل الشرقي للبحر المتوسط :

وصف المشروع : سوف يشمل المشروع بناء وتحسين وتطوير
الطريق عبر الساحل الشرقي للبحر المتوسط من الحدود التركية /
السورية إلى مصر ، وسوف يتم ربط هذا الطريق بطريق شمال إفريقيا
الساحلي عبر كوبرى الفردان فوق قناة السويس .

أجزاء المشروع :

(١) الطريق الساحلي لمصر . (تطوير وإنشاء وصلات جديدة)
(٢) الطريق الساحلي لإسرائيل (تطوير وإنشاء وصلات جديدة)
(٣) الطريق الساحلي للبنان (تطوير وإنشاء وصلات جديدة)
(٤) الطريق الساحلي لسوريا (تطوير وإنشاء وصلات جديدة)
النفع العائد من المشروع : سوف يربط هذا الطريق بين دول
الساحل الشرقي للبحر المتوسط وبين أوروبا ودول شمال إفريقيا .
والعائد الاقتصادي الكبير للمشروع يتمثل في انخفاض تكلفة تشغيل
المركبات والوقت في زمن الرحلات .

مدة المشروع : ٦ سنوات .

التكلفة التقديرية : ٦٠٠ مليون دولار .

المشروع الثاني : كوبرى الفردان :

وصف المشروع : يشمل المشروع إقامة كوبرى بطول ٥ كم يربط
بين قارتي آسيا وإفريقيا ، وسوف يكون ذا اتجاهين / ٤ حارات ، يوفر
حركة مرور سلسة بدون تعارض مع حركة قناة السويس .

النفع العائد من المشروع : يمثل هذا المشروع وصلة رئيسية بين

شبكة النقل الآسيوية والشبكة الإفريقية حيث يربط بين الطريق الساحلي
الشرقي للبحر المتوسط وبين طريق شمال إفريقيا الساحلي . ويعتبر هذا
المشروع وصلة رئيسية بين القارتين فيسهل من حركة المواطنين ويساعد
على التنمية لكل دول المنطقة .

التكلفة التقديرية : ١٨٠ مليون دولار أمريكي

المشروع الثالث : معبر بين مصر والسعودية :

وصف المشروع : يشمل هذا المشروع إنشاء معبر بين مصر
والسعودية من رأس نصراني إلى رأس حمد بطول ١٥,٦ كم .
وسوف يتطلب المشروع ازدواج الطريق من الشط إلى رأس
نصراني المؤدى إلى هذا المعبر بطول ٣٣٠ كم في الأراضي المصرية .

أجزاء المشروع :

المدة الزمنية	التكلفة	الطول
٥ سنوات	١٠٠٠ مليون دولار	١٥,٦ كم

(٢) ازدواج الطريق

المؤدى اليه : ٣٣٠ كم ٨٠ مليون دولار سنتان
النفع العائد من المشروع : يعتبر هذا المعبر طريقاً مختصراً
لبلدان شمال إفريقيا إلى السعودية ومنطقة الخليج .

المشروع الرابع : طريق العقبة الإقليمي :

وصف المشروع : يربط هذا الطريق بين مصر - إسرائيل
والأردن ، فيبدأ من القاهرة إلى السويس ثم إلى طابا ليتقابل مع طريق
دائري يمر حول طابا ومدينة إيلات بإسرائيل والعقبة بالأردن .

أجزاء المشروع :

(١) طريق يربط بين مدينة السويس إلى طابا ٢٨٠ كم .
(٢) طريق دائري يربط طابا - إيلات والعقبة .
النفع العائد من المشروع : يزود هذا المشروع المنطقة بطريق إقليمي
يربط بين مصر وإسرائيل والأردن .

مدة المشروع : سنتان ونصف السنة .

التكلفة التقديرية : ١٠٠ مليون دولار أمريكي .

المشروع الخامس : محور الإسماعيلية - أبو عجيلة - عمان :

وصف المشروع : يشمل المشروع إنشاء طريق يمر عبر سيناء من الإسماعيلية إلى أبو عجيلة بطول ٢٠٣ كم داخل الحدود المصرية ، ويتقابل داخل إسرائيل مع طريق يمر عبر النقب رابطا طريق العقبة / عمان السريع .

النفعة العائد من المشروع : يوفر هذا المشروع طريقا سريعا يصل الأردن بإفريقيا .

مدة المشروع : ٣ سنوات .

التكلفة التقديرية : ٦٠ مليون دولار .

المشروع السادس : تطوير وإكمال طريق شمال إفريقيا الساحلى :

وصف المشروع : يشمل المشروع تطوير وإكمال ازواج أجزاء الطريق ذى الحارة الواحدة ، وذلك بطول ٥٥٦٤ كيلومترا داخل ليبيا - تونس الجزائر المغرب . ويصل هذا الطريق بشبكة الطرق بأوروبا عن طريق معبر جبل طارق من خلال نفق أو كوبرى . وقد تم الانتهاء من بعض الدراسات المبدئية الخاصة بهذا المعبر باقتراح أن يمتد المعبر بين رأس مالطا بالمغرب إلى رأس بالوما بإسبانيا بطول ٣٠ كيلومترا .

مشروع ازواج الطريق الساحلى لشمال إفريقيا بكامل طوله من مصر إلى العيون بالمغرب ، ويمكن أن يرتبط بشبكة الطرق الأوربية عبر معبر جبل طارق .

النفعة العائد من المشروع : سوف يؤدى إلى تحسين حركة المرور والنقل بين شمال إفريقيا وأوروبا ، ويوفر طرق الاتصال بدول منطقة الشرق الأوسط الأخرى .

السكك الحديدية :

ترتبط المغرب والجزائر وتونس بخط سكك حديدية يتطلب أن يمتد

ليتصل بشبكة السكك الحديدية المصرية . كما يمكن أن يكون هناك خط آخر مار بالساحل الشرقى رابطاً الأردن / سوريا / العراق بخطوط السكك الحديدية التركية . ويمكن وصف هذين الخطين بالتفصيل كالاتى :

خط سكك حديد ساحل شمال إفريقيا :

الجزء الاول (من القاهرة إلى السلوم) يمتد هذا الخط من القاهرة إلى الاسكندرية / مطروح إلى السلوم بمسافة ٧٠ كيلومترا باتساع سكة قياسى .

الجزء الثانى (من السلوم إلى رأس أغادير) هذا الجزء المقترح يمكن أن يمتد من السلوم / طبرق / أجدابية / مصراته / إلى طرابلس إلى رأس أغادير بطول تقريبي ١٦٠٠ كيلومترا .

الجزء الثالث (من الحدود الليبية إلى الحدود الجزائرية) : الجزء من رأس أغادير إلى قابس تحت الإنشاء حالياً ، والجزء بين قابس إلى تونس موجود وذو اتساع سكة ضيق ، والجزء من تونس إلى حدود الجزائر ذو اتساع سكة قياسى .

الجزء الرابع ويمتد من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية باتساع سكة قياسى من عنابة إلى قسنطينة / الجزائر / بليدة / بيلاباس / تلمسان إلى وجدة .

الجزء الخامس (من وجدة إلى مراكش) القسم الأول من هذا الجزء ذو اتساع سكة قياسى ، ويمتد من وجدة / فاس / مكناس / الرباط / الدار البيضاء / مراكش .

والقسم الثانى من هذا الجزء من مراكش إلى أغادير / العيون / قرية إلى شبكة السكك الحديدية الموريتانية والتى مازالت تحت التصميم .

خط السكك الحديدية الشمالى / الجنوبى :

يبدأ هذا الخط عند ميدان إكبس حيث محطة الاتصال مع

• إنشاء سكة ذات اتساع قياسي بين رأس أغادير والسلوم بطول ١٦٠٠ كيلومتر .

المشروع الثاني : تطوير وإكمال خط السكك الحديدية الشمالي / الجنوبي :

يتضمن تطوير وإكمال الخط من ميدان إكيس على الحدود التركية إلى القاهرة الأعمال الآتية :

• تجديد الخط من طرابلس رفح ماراً بغزة / يافا / حيفا / وبيروت بطول ٤٠٠ كيلومتر داخل لبنان إسرائيل فلسطين .

• إنشاء خط ذي اتساع قياسي من الإسماعيلية قاطعاً لقناة السويس بواسطة كوبرى إلى القنطرة / العريش / رفح بطول ٢٢٥ كم داخل الحدود المصرية .

• زيادة الاتساع الضيق للسكة الحالية بين دمشق / عمان والعقبة داخل الحدود السورية الأردنية .

النفذ العائد من المشروع :

• تسهيل حركة المواطنين وتشجيع التبادل التجارى بين دول المنطقة .

• تحقيق تنمية شاملة وتكامل اقتصادى بين دول المنطقة وأوروبا وآسيا .

المستفيدون من المشروع :

• دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

• الدول الآسيوية والأوربية .

• الشركات متعددة الجنسيات .

مراحل التطوير : معظم هذ المشروعات تم تصميمها وتنتظر التمويل .

مصادر التمويل الممكنة : المنح والقروض - تمويل عام أو خاص - من خلال بنوك التنمية والبنوك الخاصة .

خطوط السكك الحديدية التركية ، وهذا الجزء ذو اتساع سكة قياسي ويمتد ، إلى الجنوب عبر حلب / حماة وحمص إلى دمشق بطول ٥٢٢ كيلومترا .

• جزء الخط من دمشق إلى عمان إلى العقبة ذو اتساع سكة ضيق ويتفرع من الخط فرعان : الأول من حمص إلى طرطوس وهو اتساع سكة قياسي ، والثاني من دمشق الى بيروت وهو ذو اتساع سكة ضيق . كل هذه الخطوط قائمة وما زالت تعمل . أما امتداد الخط من حمص الى طرابلس / حيفا / يافا / غزة إلى رفح فلا يعمل منذ عام ١٩٤٨ برغم أنه ذو اتساع سكة قياسي .

خط السكك الحديدية من ميدان إكيس إلى أم القصر :

هذا الخط ذو اتساع سكة قياسي ويمتد من ميدان إكيس إلى قامشلى إلى الموصل / بغداد / الناصرية / البصرة إلى أم القصر . (وتعتبر قامشلى وصلة إلى الخطوط الحديدية التركية)

خط اللاذقية بـغداد :

هذا الخط ذو اتساع سكة قياسي ويمتد من اللاذقية إلى حلب / دير الزور أبو كمال (على الحدود السورية العراقية) إلى عنه وبغداد .

خط الرياض الظهران :

هذا الخط ذو اتساع سكة قياسي ويربط بين الرياض والظهران .

المشروع الأول : إكمال وتطوير الخط الساحلى لشمال إفريقيا :

يشمل التطوير والأعمال المطلوبة للخط الآتى :

• إنشاء سكة ذات اتساع قياسي من Nouadhibou على الحدود

الموريتانية إلى مراكش فى المغرب بطول ١٦٠٠ كيلومتر .

• زيادة اتساع السكة الضيق الحالية بين تونس وقابس بتونس .

• إنشاء سكة ذات اتساع قياسي من قابس إلى رأس

أغادير بتونس بطول ٣٥٠ كيلومترا .

المطارات :

المشروع : توسيع وتطوير مطار رأس النقب ليصبح مطاراً عالمياً .

وصف المشروع : توسيع وتطوير مطار رأس النقب الحالي ليخدم حركة السياحة المستقبلية في مصر - إسرائيل - الأردن - فلسطين . ومن حيث المبدأ فقد تمت الموافقة على تنفيذ هذا المشروع ، وسوف يتم إنشاء أكبر منطقة حرة في الموقع بجانب المطار .

أجزاء المشروع :

- إنشاء مبنى الركاب بتكلفة مقدارها ٥٠ مليون دولار .
- إنشاء محطة تنقية مياه بجميع تركيباتها المطلوبة بتكلفة ١٤ مليون دولار .
- إكمال جميع الوسائل الملاحية المطلوبة بتكلفة ١٢ مليون دولار .
- إكمال جميع الأعمال الإنشائية المطلوبة لمبنى المطار - أسوار - وسائل أمن ، بتكلفة مقدارها مليون دولار .
- إنشاء وتطوير مدرج الطائرات الثاني بتكلفة ١٠ مليون دولار .
- النفع العائد من المشروع :
- تنمية السياحة بالدول المحيطة .
- إقامة منطقة حرة ومنطقة نقل بضائع Cargo .
- المستفيدين : مصر - إسرائيل - الأردن - فلسطين .
- مدة المشروع : ٤ - ٥ سنوات .
- التكلفة التقديرية : ١٠٠ مليون دولار .
- مشروعات السلام وقناة السويس :

قبل دراسة أثر مشروعات السلام على إيرادات قناة السويس بالسلب أو الإيجاب ، يلزم معرفة الأهمية النسبية لأهم مصادر إيرادات قناة السويس ، وهي تمثل الرسوم المحصلة من عبور السفن للقناة في العام المالي ١٩٩٤/٩٣ :

سفن الحاويات	٣١,٧ %
ناقلات البترول (خام ومنتجات)	٢٢,٢ %
سفن الصب	١٨,٥ %
سفن البضائع العامة	١٢,٤ %
حاملات السيارات	٦,٥ %

أي بنسبة إجمالية ٩١,٣ % من إجمالي الإيراد ، إما النسبة الباقية وهي ٨,٧ % فهي لحاملات الجرارات وحاملات الصنادل والسفن الحربية والركاب وغيرها .

ومن هنا نستطيع أن نحدد أهم المشروعات التي ستؤثر على إيرادات قناة السويس سواء أنت كانت برية أو سكة حديد أو خطوط أنابيب لنقل خام البترول أو الغاز أو مصافى جديدة للتكرير .

وسوف نتناول كل موضوع على حدة كي نحدد الآثار المترتبة من المشروعات المختلفة لأخذها في الاعتبار عند دراسة الجدوى الاقتصادية لها وإقرارها ، كما نلقى بعض الضوء على أساليب مواجهة تلك المشروعات لتقليل النقص في الإيرادات الخاصة بقناة السويس ، أو تنشيط مصادر للدخل تعمل على تعويض هذا النقص أو تخطيه .

ولتحقيق هذا الهدف سوف نتناول هذا الموضوع تحت أربعة بنود رئيسية هي :

أولاً : سفن البضائع الجافة (حاويات - صب - بضائع عامة) العابرة لقناة السويس وعلاقتها بمشروعات الطرق البرية والسكك الحديدية المقترحة بالمنطقة .

ثانياً : ناقلات خام البترول العابرة لقناة السويس وعلاقتها بمشروعات خطوط الأنابيب المقترحة بالمنطقة .

ثالثاً : ناقلات المنتجات البترولية العابرة لقناة السويس وعلاقتها بمشروعات مصافى البترول المقترحة .

رابعاً : فتح أسواق لتصدير الغاز الطبيعي من الخليج العربي إلى

أوروبا وإستخدام ناقلات الغاز المسيل لنقله عبر قناة السويس بدلا من نقله عبر خطوط الأنابيب المقترحة بالمنطقة .

أولا : سفن البضائع الجافة (حاويات - صب - بضائع عامة) العابرة لقناة السويس وهلاقتها بمشروعات الطرق البرية والسكك الحديدية المقترحة بالمنطقة :

بلغت إيرادات قناة السويس في العام المالي ١٩٩٤/٩٣ من عبور سفن الحاويات ٦٠٣ مليون دولار بنسبة ٣١.٧ % من إجمالي الإيراد ، ومن عبور سفن البضائع الصب ٢٥٢ مليون دولار بنسبة ١٨.٥ % ، ومن عبور سفن البضائع العامة ٢٣٥ مليون دولار بنسبة ١٢.٤ % ، أى أن إجمالي الإيرادات من هذه النوعية من السفن ١٩٠ مليون دولار بنسبة ٦٢.٦ % من إجمالي إيرادات قناة السويس .

وبالنسبة للحمولات الصافية لسفن الحاويات التي عبرت القناة عام ١٩٩٣ فقد بلغت ١٠٢.٦ مليون طن صافي ، منها ٨٥ مليون طن صافي بنسبة ٨٢.٨ % بين أوروبا والشرق الأقصى ، و ٢.٩ مليون طن صافي بين أوروبا وجنوب آسيا ٦.٢ مليون طن صافي بين أوروبا وشرق إفريقيا وأستراليا ، وكذلك ٣ مليون طن صافي بين أمريكا والشرق الأوسط (خليج عربي وبحر أحمر ١.٤٥ مليون طن صافي بين أوروبا والشرق الأوسط) .

وبالنسبة لسفن البضائع الصب فقد بلغ إجمالي الحمولات الصافية عام ١٩٩٣ حوالي ٦٥.٧ مليون طن صافي ، وكمية البضائع الصب التي نقلت عبر القناة وصلت ٨٩.٧٢ مليون طن بضاعة ، منها ١٣.٩٦ مليون طن بين البحر المتوسط وشمال غرب أوروبا والساحل الشرقي لأمريكا من جهة وبين البحر الأحمر والخليج العربي من جهة أخرى . أما البضاعة الصب بين شمال غرب أوروبا وجنوب آسيا وشرق آسيا والشرق الأقصى وأستراليا فقد بلغت

٣٢.٤ مليون طن ، والبضاعة الصب بين حوض البحر المتوسط وجنوب آسيا والشرق الأقصى وأستراليا فقد وصلت ٣٦.٦ مليون طن .

وبالنسبة لسفن البضائع العامة فقد بلغ إجمالي الحمولات الصافية التي عبرت القناة عام ١٩٩٣ - ٣٠.٣ مليون طن صافي ، وكمية البضاعة العامة العابرة ٢٧.١٢ مليون طن منها ٩.٩٢ مليون طن ، بضاعة عامة بين شمال غرب أوروبا وأمريكا والبحر المتوسط من جهة وبين البحر الأحمر والخليج العربي من جهة أخرى . أما بين شمال غرب أوروبا وجنوب آسيا وشرق آسيا والشرق الأقصى وأستراليا فقد وصلت كمية البضاعة العابرة ٥.٥٧ مليون طن ، وبين البحر المتوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وأستراليا ١٠.٨٧ مليون طن .

أثر الطرق البرية والسكك الحديدية المقترحة :

يتضح من تحليل حجم التجارة الجافة من حاويات وصب وعامة العابرة لقناة السويس في عام ١٩٩٣ أن مشروعات الطرق والسكك الحديدية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات قناة السويس هي :

(١) الطرق والسكك الحديدية الممتدة من موانئ البحر المتوسط شرقاً إلى داخل الأردن وبلدان الشرق الأوسط . وهذه تؤثر على حجم التجارة المتبادل بين أوروبا وأمريكا والبحر المتوسط من جهة ، والشرق الأوسط والأردن ودول الخليج من جهة أخرى والتي تعبر قناة السويس .

(٢) الطرق والسكك الحديدية التي تربط موانئ البحر الأحمر بموانئ البحر المتوسط مثل إيلات - حيفا ، إيلات / أسدود ، وهي قد تؤثر على حجم التجارة المار بين مناطق جنوب قناة السويس وشمالها .

(٣) الطرق والسكك الحديدية من تركيا إلى العقبة وإيلات والسمودية والمتصلة أيضا بلووريا وهي قد تؤثر على حجم التجارة من مناطق الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا وأستراليا إلى أوروبا والعابرة لقناة السويس أيضا ، إلا أن الحكم في ذلك يتوقف على اقتصاديات

استخدام هذه الطرق والسكك الحديدية وأطوالها ، ومقارنة تكلفة النقل عليها بالوفر الذي قد تحققه من تكلفة النقل البحري - متضمنا رسوم قناة السويس للوصول لنفس مكان الوصول (Destination) .

وقد تم عمل دراسات مبدئية ، وتحتاج إلى دراسات متعمقة لحساب تكلفة نقل الحاوية أو الطن من البضاعة الصب أو العامة عبر قناة السويس للأحجام المختلفة للسفن ، وذلك للتجارة التي تمثل أهمية نسبية لقناة السويس ، وهي كما يلي :

(١) التجارة بين شمال غرب أوروبا أو البحر المتوسط من جهة وبين الشرق الأقصى أو جنوب شرق آسيا أو جنوب آسيا من جهة أخرى ، وذلك بحراً عن طريق قناة السويس ، ومقارنتها بتفريغ البضاعة في ميناء العقبة ونقلها برّاً بالسكة الحديد شمالاً إلى أوروبا وبالعكس . ومقارنة ذلك بحساب نفس التكلفة للرحلة البحرية بعد اختصارها واستخدام الطريق البري أو السكة الحديد إذا لم تمر عبر قناة السويس .

(٢) التجارة بين مناطق البحر المتوسط أو شمال غرب أوروبا من جهة ومناطق الشرق الأوسط والبحر الأحمر ودول الخليج من جهة أخرى ، وذلك بحراً عن طريق قناة السويس ، ومقارنتها بتفريغها في أحد موانئ البحر المتوسط - مثل حيفا أو أسدود ونقلها برّاً جهة الشرق والعكس .

النتائج :

تشير كافة المؤشرات إلى أن حجم هذه الأنواع من التجارة - والمار بقناة السويس - يتأثر نسبياً ودرجات متقاربة من هذه المشروعات ، لذا ينبغي أن ننتبه للمشروعات التي تمثل خطورة على موارد قناة السويس بدرجات متفاوتة (طبقاً لحركة التجارة بين المصدر والهدف ونوعية المنقول نفسه) ، وهي كالتالي :

١- الطرق البرية :

(١) الطريق البري من إسرائيل إلى سوريا الممتد من إيلات إلى بير

سبع إلى دمشق وريطه بعمان وبيروت (مشروع إسرائيلي)
(٢) شبكة طرق مزيج إنشاؤها بين إسرائيل والأردن مثل .

• طريق بين حيفا وإريد .

• طريق بين نيتانيا وعمان

• طريق بين أسدود وعمان (مشروع إسرائيلي)

ب - السكك الحديدية :

(١) تطوير واستكمال خط السكة الحديد الشمالي الجنوبي بين تركيا ومصر وعند دمشق يتصل بخط دمشق - عمان العقبة ، ومن دمشق أيضاً إلى بيروت طرابلس - حيفا - يافا - غزة - رفح الاسماعيلية - القاهرة (مشروع مصري) ، وهو مشروع لاعلاقة له بمصر)

(٢) تجديد خط سكة « الحجاز » بين حيفا ودمشق وعمان فالمدينة المنورة (مشروع إسرائيلي) .

(٤) إنشاء خط سكة حديد بين موانئ البحر الأحمر (العقبة وإيلات) ليربطها بموانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط (مشروع إسرائيلي) .

(٥) إنشاء خط سكة حديد بين البحر الميت (حيث مناجم البوتاس) والبحر الأحمر والبحر المتوسط (مشروع إسرائيلي) .

(٦) إنشاء خط سكة حديد يربط مصر بإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا وأوروبا (مشروع إسرائيلي) .

ثانياً : ناقلات خام البترول العابرة لقناة السويس وعلاقتها بمشروعات خطوط الأنابيب المقترحة بالمنطقة :

نقل منتجات البترول الخام باستخدام الناقلات :

وصلت إيرادات قناة السويس من عبور ناقلات البترول المحملة والفارغة (خام ومنتجات) في العام المالي ٩٣ / ١٩٩٤ (٤٢٦ مليون

دولار) أي بنسبة ٢٢,٢٪ من إجمالي الإيراد .

ويبلغ إجمالي الحمولات الساكنة للناقلات المحملة (خام ومنتجات) التي عبرت القناة عام ١٩٩٣ (١٠٤,٢ مليون طن ساكن) منها ٥٩,٢ مليون طن ساكن منتجات بترولية ، وهـ ٤ مليون طن ساكن بترول خام ، والحمولات الساكنة للناقلات الفارغة التي عبرت نفس العام (خام ومنتجات) ١٧٠,٨ مليون طن ساكن ، منها ١٦٠ مليون طن ساكن لناقلات الخام الفارغة ، و ١٠,٨ مليون طن ساكن لناقلات المنتجات الفارغة .

وبالنسبة للحمولات الساكنة للناقلات المحملة بالخام القادمة من الخليج العربي والبحر الأحمر التي عبرت القناة خلال عام ١٩٩٣ فقد بلغت ٣٥,٥٠ مليون طن ساكن إلى البحر المتوسط بنسبة ٨٦,٨ ٪ وهي ناقلات متوسطة ، ٢ مليون طن ساكن إلى شمال غرب أوروبا ، ٣ مليون طن ساكن إلى أمريكا والكاريبي .

وبالنسبة للناقلات الفارغة المتجهة جنوباً إلى الخليج العربي والبحر الأحمر خلال عام ١٩٩٣ عبر القناة فقد بلغت ٥٣,١ مليون طن ساكن من البحر المتوسط بنسبة ٩٧ ٪ وهي ناقلات متوسطة ، ٤٩,٥ مليون طن ساكن من شمال غرب أوروبا بنسبة ٧٠ ٪ ، ٥٠ مليون طن ساكن من أمريكا والكاريبي بنسبة ٦٢ ٪ .

ومما سبق يمكن القول ان إيرادات قناة السويس من نقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي تعتمد على عبور الناقلات المتوسطة المحملة والفارغة المتجهة إلى البحر المتوسط ، وكذلك الناقلات العملاقة الفارغة القادمة من أوروبا وأمريكا والكاريبي بعد نقل شحنتها إليها عبر رأس الرجاء الصالح .

أما بالنسبة لكميات البترول الخام العابرة لقناة السويس من الخليج العربي والبحر الأحمر فقد بلغت خلال عام ١٩٩٣ (٣٦,٥ مليون طن) منها ٣٠ مليون طن إلى البحر المتوسط ، ١,٧ مليون طن إلى شمال غرب أوروبا ، ٢,٧ مليون طن إلى أمريكا الشمالية ، ٢,١ مليون طن إلى

١٧٠

مناطق أخرى ،

وبخصوص كميات البترول الخام المنقولة عبر خط السوميد والمشحونة من سيدى كرير عام ١٩٩٣ فقد بلغت (٨٥ مليون طن) منها ٦٤,٣ مليون طن إلى البحر المتوسط بنسبة ٧٥,٦ ٪ ، ١٥,٣ مليون طن إلى شمال غرب أوروبا بنسبة ١٨ ٪ ، ٥,٤ مليون طن إلى أمريكا بنسبة ٦,٤ ٪ .

وبلغت كميات البترول الخام التي دارت حول رأس الرجاء الصالح عام ١٩٩٣ من الخليج العربي إلى البحر المتوسط ٥,٧ مليون طن ، وإلى شمال غرب أوروبا ٩١,٤ مليون طن ، وإلى أمريكا والكاريبي ٨٧,٧ مليون طن ، أى أن إجمالي كميات البترول الخام التي استخدمت طريق رأس الرجاء الصالح ١٨٤,٨ مليون طن ، وقد تم نقلها على ناقلات عملاقة تزيد حمولاتها الساكنة على ٢٥٠ ألف طن ساكن .

خطوط الانابيب الموجودة في الشرق الأوسط وطاقتها :

(١) خط ال Tap من السعودية (رأس تنوره) إلى لبنان (زهراني) : وطاقة الخط ٢٥ مليون طن سنويا ، وهو مفلق منذ عام ١٩٨٢ ، ويحتاج إلى إصلاحات لإعادة تشغيله . وتقترح إسرائيل مد وصلة منه عند أريد إلى حيفا .

(٢) خط Petro من رأس تنوره إلى ينبع : وطول الخط ١٢٦٠ كم وطاقته ٢٢٤ مليون طن سنويا ويعمل حاليا . وتقترح إسرائيل مده من ينبع إلى إيلات ثم إلى عسقلان .

(٣) خط Ceyhan من العراق (كركوك) إلى تركيا (بوريتول) : وطول الخط ٩٢٠ كم وطاقته ٨٠ مليون طن سنويا ومفلق منذ أغسطس ١٩٩٠ .

(٤) خط العراق (كركوك) إلى لبنان (طرابلس) بطول ١٢٠٠ كم ،

أثر خطوط الأنابيب المقترحة على إيرادات القناة :

لمعرفة أثر خطوط الأنابيب على إيرادات قناة السويس من ناقلات البترول الخام ، تم حساب تكلفة نقل الطن من البترول عبر قناة السويس S/S وعبر رأس الرجاء ، القناة C/S عبر رأس الرجاء - رأس الرجاء C/C وذلك للأحجام المختلفة للناقلات التي تمثل أهمية نسبية لقناة السويس ، وهي : من الخليج العربي إلى شمال غرب أوروبا ويمثلها روتردام ، ومن الخليج العربي إلى البحر المتوسط ويمثلها لافيرا .

كما تم حساب الوفر الذي تحققه خطوط الأنابيب في حالة استخدامها بدون حساب التكلفة عبر الخط لنقل طن من البترول الخام من الخليج العربي للمناطق المذكورة ، وكانت النتائج كما يلي :

(١) أثر خطوط الأنابيب الممتدة من الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط :

- إلى شمال غرب أوروبا (روتردام) : يبلغ الوفر المحقق في حالة الناقلات المتوسطة (حتى ٢٠٠ ألف طن ساكن) ٥,٣ دولار للطن بترول ، وللناقلات العملاقة (٢٥٠ ألف طن ساكن) ٢,٤ دولار للطن بترول في المتوسط .

- إلى حوض البحر المتوسط (لافيرا) : في حالة الناقلات المتوسطة المحقق ٥,٦ دولار للطن بترول وللناقلات العملاقة ٢,١ دولار للطن في المتوسط

(٢) أثر خط الأنابيب الإسرائيلي من إيلات إلى عسقلان (قبل ربط الـ Tap Line السعودي) :

- إلى شمال غرب أوروبا (روتردام) : يبلغ الوفر المحقق في حالة الناقلات المتوسطة ، ٣,٧ دولار للطن بترول وللناقلات العملاقة ٠,٨ دولار للطن .

- إلى حوض البحر المتوسط (لافيرا) : يبلغ الوفر المحقق ٤

١٧١

وطاقة الخط ٢٥ مليون طن سنويا ، وهو مغلق منذ عام ١٩٧٥ ويمر بالأردن وسوريا أيضا ، ويحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة تشغيله .

(٥) خط العراق (كركوك) إلى سوريا (بانياس) : بطاقة الخط ٦٠ مليون طن سنويا ، وهو مغلق منذ عام ١٩٨٢ .

(٦) خط الـ IPSA من العراق (الرميلا) إلى السعودية (ينبع) : بطاقة إجمالية ٨٢ مليون طن سنويا وهو مغلق منذ أغسطس ١٩٩٠ (منذ حرب الخليج) .

(٧) خط السوميد بمصر : بطاقة الخط الحالية ١٢٠ مليون طن سنويا ، وطول الخط ٣٢٠ كم .

(٨) خط الـ TIP الإسرائيلي من إيلات إلى عسقلان بطول ٢٧٥ كم وطاقته ٥٥ مليون طن سنويا ، ويستخدم حاليا في نقل البترول المصري من إيلات إلى معامل التكرير داخل إسرائيل .

وتعتبر خطوط الأنابيب المتوقفة حالياً - والمنتوية عند البحر المتوسط - منافسة لقناة السويس والسوميد ، وتبلغ طاقتها الإجمالية ٢٤٥ مليون طن سنويا ، منها خط Ceyhan من العراق إلى تركيا بطاقة ٨٠ مليون طن سنويا ، وينتظر إعادة تشغيله في القريب العاجل ، أما باقي الخطوط فتحتاج إلى وقت وتمويل لإعادة تشغيلها .

أما بالنسبة للمشروعات الإسرائيلية التي وردت بورقة العمل لمؤتمر الدار البيضاء بخصوص خطوط الأنابيب لنقل خام البترول من الخليج العربي فهي كما يلي :

(١) عمل وصلة من خط الـ Tap عند إربد بالأردن إلى حيفا على البحر المتوسط بطول ١٧٠ كم ، وهذا يتطلب إصلاح الخط وزيادة طاقته .

(٢) ربط خط الـ Petro السعودي عند ينبع بإيلات بوصلة بطول ٩٥٠ كيلومترا ، ويتصل بخط Katza الإسرائيلي ، وينتهي عند عسقلان على ساحل البحر المتوسط .

البتترول لمناطق بعيدة عن خطوط الأنابيب ، مثل شمال غرب أوروبا والخليج الأمريكي والكاريبي .

ولا شك أن انتهاء تطوير قناة السويس لاستيعاب الناقلات حتى غاطس ٥٣ قدم والعمل على زيادته إلى ٥٩ قدم قبل نهاية عام ١٩٩٦ ، وكذلك استخدام الأسلوب المرن في الرسوم لجذب السفن التي تعمل على خطوط بعيدة ، هي من الطرق المثلى لمواجهة خطوط الأنابيب .

كما يلزم وضع خطة للتكامل بين قناة السويس وخط السوميد لمواجهة مثل هذه التحديات . هذا بالإضافة إلى عدم تشجيع عمل المزيد من الوصلات بين خطوط الأنابيب الحالية .

ثالثاً : ناقلات المنتجات البترولية العابرة لقناة السويس وعلاقتها بمشروعات مصافي البترول المقترحة :

• تطور عبور المنتجات البترولية السائلة التي عبرت القناة عام ١٩٩٣ من الشمال إلى الجنوب ١٣,٦ مليون طن ومن الجنوب للشمال ١٤,٥٩٤ مليون طن ، أي أن ما عبر قناة السويس في الاتجاهين بلغ ٢٨,١٩٤ مليون طن .

توزيعها كالتالي بالمليون طن :

اجمالي	ج - ش	ش - ج	
١,٦٤٦	٠,٤٤٣	١,٢٠٣	زيت الموتور
١١,٧١٦	١,٩١	٩,٨٦	زيت الديزل والجاز
٠,٤٨٣	٠,١٧٧	٠,٣٠٦	الكيروسين
١٠,٤٤٣	٨,١٩٤	٢,٢٤٩	المازوت
٣,٩٠٦	٣,٨٧٠	٠,٠٣٦	النفثا
٢٨,١٩٤	١٤,٥٩٤	١٣,٦٠٠	الاجمالي
• ملحة التركيز بمناطق العالم حول قناة السويس وتطويرها بالمليون طن سنوياً :			
١٩٩٣	١٩٨٨	١٩٨٠	عام
٧١٧	٧٠٤	١٠١١	أوروبا الغربية

دولارات للطن بترول في المتوسط للناقلات المتوسطة ، أما للناقلات العملاقة فالوفر المحقق ١,٤٥ دولار للطن بترول في المتوسط .

وإذا أخذنا في الاعتبار تكلفة نقل خام البترول داخل خطوط الأنابيب على سبيل المثال ؛ فإن التكلفة في خط السوميد (بطول ٢٢٠ كم) تبلغ حوالي ٢,٨ دولار للطن بترول ، وفي خط الـ Tap Line الإسرائيلي بطول (٢٧٥ كم) حوالي ٢,٤ دولار للطن ، كما يبلغ نصيب تركيا من خط العراق - تركيا ٣,٣ دولار للطن ، بالإضافة إلى المصاريف الأخرى والتي تبلغ حوالي ٠,٦ - ٠,٨ دولار للطن .

ومن ثم فلا ينتظر أن تقل تكلفة خام البترول عبر أي خط من هذه الخطوط الممتدة من الخليج العربي إلى البحر المتوسط - ويطول حوالي ١٠٠٠ كم على الأقل - عن ٤ دولار للطن بترول بأقل تقدير نظير التشغيل ، ودون الأخذ في الاعتبار رأس المال المنفق في تجديد الخط وإعادة تشغيله .

وهذا سيؤدي إلى تآكل الوفر المحقق من استخدامهما (بدون تكاليف) وتخطيه ، لاسيما بالنسبة للناقلات العملاقة (أكبر من ٢٥٠ ألف طن ساكن) ، أما بالنسبة للناقلات المتوسطة - والمتجهة عادة إلى شرق البحر المتوسط - فهي على الحد الحرج .

ونفس الكلام يسرى على خط الأنابيب الإسرائيلي إلى Tap Line .

النتائج :

مما تقدم يمكن القول أن إيرادات قناة السويس من ناقلات البترول الخام - والعابرة محملة وفارغة - سوف تتأثر بخطط الأنابيب ، وأن الناقلات المتوسطة المتجهة إلى البحر المتوسط هي الأكثر عرضة للتأثر سلباً بهذه الخطوط ، أما الناقلات العملاقة فسوف تكون إيراداتها أقل تأثراً بدرجة كبيرة ، لاسيما وأن هذه الناقلات تقوم بنقل

أوروبا الشرقية	٦٨٩	٧٦٧	٦٤١
الشرق الأوسط	١٥١	٢٠٧	٢٤٥
أفريقيا	٨٣	١٣١	١٤٦

• وأهم مناطق التكرير للبتروك بآفريقيا عام ١٩٩٣ :

الجزائر	٢٦,٤	مليون طن سنويا
مصر	٢٦,٥	مليون طن سنويا
ليبيا	١٧,٣	مليون طن سنويا
مراكش	٧,٧	مليون طن سنويا
نيجيريا	٢١,٦	مليون طن سنويا
جنوب إفريقيا	٢١,٥	مليون طن سنويا

حالة السوق لناقلات المنتجات البترولية :

إن نحو ٨٠٪ من ناقلات المنتجات البترولية مملوكة لشركات بترول مستقلة ، ولا يتوقع أن تغطي إجمالي تكاليفها (رأس المال - التشغيل - الوقود) حتى عام ٢٠٠٥ نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البناء الجديد لتلك الناقلات ، وفقا لما جاء بدراسة بيت الخبرة الانجليزي Ocean Shipping Consultants .

كما أن التاجير الزمني Time Charter الخاص بناقلات البترول خلال عامي ٩١ ، ١٩٩٢ كان أعلى من التاجير بالرحلة Spot Rate الخاص بها .

• مصافي البترول المقترحة على ساحل البحر المتوسط والأحمر الواردة بورقة العمل المصرية في مؤتمر الدار البيضاء :

١) مصفاة للبتروك بسيدى كرير : طاقة المصفاة من ٥ إلى ٦ مليون طن سنويا ، وستحصل على خام البترول من السوميد وليبيا .

وستنتج المصفاة : L.P.G

النفثا - وقود الطائرات

- الكيروسين - الجازولين
- الزيت الثقيلة - الديزل منخفض السلفر
٢) مصفاة بور سعيد : طاقة المصفاة ٤ مليون طن سنويا وستحصل على خام البترول من نول الخليج العربي والبحر الأحمر .

وستنتج المصفاة : L.P.G

- النفثا - الكيروسين
- ديزل منخفض - وقود الطائرات
- زيوت ثقيلة - الجازولين

٣) مصفاة السويس : طاقة المصفاة ٥ مليون طن سنويا وستحصل على خام البترول من خليج السويس وتقوم بتحويله إلى نفس المنتجات السابقة .

واردات أوروبا وأمريكا من المنتجات البترولية وتوقعاتها حتى ٢٠٠٠ :

بناء على الدراسة التي تقدم بها بيت الخبرة الانجليزي Consultant Drewry Shipping عن المنتجات البترولية وما ورد بها من المنتجات المنقولة بحرا وتوقعاتها لأهم المناطق حول قناة السويس ، يتضح أنه من المنتظر أن تتزايد واردات أوروبا من المنتجات البترولية من الخليج العربي والبحر الأحمر من ٦,٢ مليون طن سنويا عام ١٩٩٢ إلى ١٧ مليون طن عام ٢٠٠٠ ، في الوقت الذي ينتظر أن تنخفض فيه وارداتها من شرق أوروبا ونول الاتحاد السوفيتي السابق من ٢٠,٥ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ٥ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

كما تتناقص وارداتها من شمال إفريقيا من ١٦,٥ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ١٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ . وكذلك ينتظر أن تزيد واردات أمريكا من الخليج العربي من ٤,١ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ١١ مليون طن سنويا عام ٢٠٠٠ نظراً لنقص إنتاجها .

النتائج : لاشك أن إنشاء مصفاتي تكرير البترول على

يعتبر الغاز الطبيعي مصدراً نظيفاً وحضارياً للطاقة ، إذ لا ينتج عن احتراقه تلوث للبيئة ، ومن المتوقع زيادة استخدامه كوقود للسيارات ومحطات توليد الكهرباء وتحلية المياه ، وكوقود أيضاً للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة الأزوتية وغيرها التي تعتمد على الغاز الطبيعي وكذلك في الاستخدامات المنزلية . كما أن سياسات حماية البيئة والحفاظ عليها ستضيف أبعاداً ونوافع لتطوير التكنولوجيات المستخدمة في المجالات المختلفة مثل تكييف الهواء والدورات المزبوجة للطاقة ومركبات الغاز الطبيعي . وتشير التقارير إلى زيادة نصيب الغاز من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة الأولية إلى ٢٢,٥ ٪ عام ١٩٩٣ ، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار البترول التي تمثل عائقاً أمام بدء انطلاق وإنجاز خطوط الغاز الطبيعي التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة في جميع أنحاء العالم .

وتشير التوقعات إلى أن معدل الغاز الطبيعي / الزيت الخام بالنسبة للاحتياجات المؤكدة بلغ نسبة ٩٨ ٪ في أول يناير ١٩٩٤ ، بالمقارنة بنسبة ٥٠ ٪ فقط في عام ١٩٧٠ ، وعلى مستوى الانتاج يمثل هذا المعدل نسبة ٥٨ ٪ في عام ١٩٩٤ في مقابل ٣٧ ٪ في عام ١٩٧٠ .

ويتضح مما سبق أن الغاز الطبيعي لم يحظ بالاهتمام الكافي مثل البترول خلال العقدين الماضيين ، ومن المتوقع أن تشهد عمليات التنمية المحتملة للغاز نشاطاً ملحوظاً بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى . ويحظى الخليج العربي باحتياجات كبيرة للغاز الطبيعي تبلغ ٤٠,٤ تريليون متر مكعب ، تصل نسبتها ٣١,٨ ٪ من احتياطي العالم وهو يتبوء المركز الثاني بعد روسيا التي تصل نسبة احتياطي الغاز فيها إلى ٣٩,٤ ٪ .

ساحل البحر المتوسط بطاقة إجمالية ١٠ مليون طن سنوياً - إحداهما قدرها عند سيدي كرير والأخرى في شرق بورسعيد سوف يؤدي إلى تقليل واردات أوروبا وأمريكا من المنتجات البترولية من الخليج العربي والبحر الأحمر ، وزيادة وارداتها من ساحل البحر المتوسط على عكس ما كان متوقعاً بالدراسة الانجليزية ، نظراً لأن إنتاجها في معظمه مشابه لما ينتج في الخليج العربي والبحر الأحمر .

وسوف يؤثر ذلك على إيرادات قناة السويس المحصلة من ناقلات المنتجات البترولية ، وقد لا يكون نقصاً ولكن لن يكون هناك زيادة كما كان متوقعاً ، إلا أنه بالنسبة لمصفاة بورسعيد فإن خام البترول المنقول إليها عبر قناة السويس لتكريره من الخليج العربي والبحر الأحمر سيعوض بعض النقص في إيرادات المنتجات البترولية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن يراعى عند تسعير المنتجات البترولية المصنعة على ساحل البحر المتوسط والمصدرة إلى أوروبا ؛ ألا تكون منافسة لتلك الواردة من الخليج العربي والبحر الأحمر ، متحمة تكاليف النقل لمسافة أطول ودافعة لرسم قناة السويس عند عبور ناقلها محملة وفارغة ، بل تكون مناسبة لها .

وفي جميع الحالات يجب دراسة العائد النهائي من تشغيل مصفاة البترول بسيدي كرير وبورسعيد ، ومقارنته بالنقص المتوقع في إيرادات القناة من نقل البترول الخام ، على اعتبار أنه يصب في النهاية في وعاء الدخل القومي .

رابعاً : فتح أسواق لتصدير الغاز الطبيعي من الخليج العربي إلى أوروبا واستخدام ناقلات الغاز المستيل لنقله عبر قناة السويس بدلاً من نقله عبر خطوط الاتابيب المقترحة بالمنطقة ؛

وبالنسبة لتحليل احتياطيات وإنتاج أهم بلدان الخليج العربي من
الغاز الطبيعي ؛ يتضح الآتى :

إحتياطى ١٩٩٤	إنتاج ١٩٩٣	
(تريليون متر مكعب)	(بليون متر مكعب)	
٢١,٠٠	٢٧,٠٧	إيران
٧,٠٧	١٣,٥٠	قطر
٥,٣٢	١٤,٣٠	أبوظبي
٣,١٠	٣٥,٩٠	السعودية
٣,١٠	٢,٥٥	العراق

وبالنسبة لأهم بلدان إفريقيّا من حيث احتياطيات الغاز
الطبيعى بها وإنتاجها ؛ يتبين الآتى :

إحتياطى ١٩٩٤	إنتاج ١٩٩٣	
(تريليون متر مكعب)	(بليون متر مكعب)	
٣,٧٠٠	٥٧,٠٠٠	الجزائر
٣,٤٥٠	٥,١٥٠	نيجيريا
١,٢٩٠	٦,٣٦٠	ليبيا
٠,٥٩٥	١١,٢٣٠	مصر

أما الاتحاد السوفيتى سابقاً (روسيا) فيفوق بلدان العالم
كله فى احتياطى الغاز الطبيعى حيث يبلغ ٥٧,٥٠ ريليون متر
مكعب عام ١٩٩٤ ، ويبلغ إنتاجه ٧٥٧,٧ بليون متر مكعب
عام ١٩٩٣ ، وهو يعتبر منافساً خطيراً لتصدير الغاز الطبيعى
لأوروبا . وقد قام بتصدير ٦٨,٧ بليون متر مكعب عام
١٩٩٠ إلى أوروبا الغربية و ٤١,٦ بليون متر مكعب إلى
أوروبا الشرقية ، وذلك عبر خطوط الأنابيب الممتدة منه
إلى أوروبا .

كما قامت هولندا عبر خطوط الأنابيب بتصدير ٣٥,٦ بليون متر

مكعب إلى أوروبا الغربية ، والنرويج ٢٥,٨ بليون متر مكعب ، والجزائر
١١,١ بليون متر مكعب .

وبالنظر إلى تجارة الغاز الطبيعى فى العالم نجد أن نسبة
الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب إلى الغاز المسيل هى
٣ : ١ ، وفى عام ١٩٩١ تم نقل ٢٤٦ بليون متر مكعب عبر
خطوط الأنابيب ، و ٧٧ بليون متر مكعب بحراً كغاز مسيل ،
بينما تبلغ هذه النسبة فى أوروبا ٨ : ١ وتعتبر الجزائر وليبيا
هما الدولتان الوحيدتان اللتان تقومان بمد أوروبا بالغاز الطبيعى
المسيل .

ومن المتوقع أن تصل احتياجات أوروبا من الغاز
المسيل إلى ٣١ - ٣٤ بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ (٢٣ - ٢٥
مليون طن) ، ٤٥ - ٥٤ بليون متر مكعب فى عام ٢٠١٠ (٣٣ - ٤٠
مليون طن) .

وبالنسبة لاقتصاديات نقل الغاز الطبيعى فإن نقله خلال أنابيب فوق
الأرض يكون أكثر اقتصاداً من تسيل الغاز ونقله بحراً طالما أن
المسافة ما بين المورد والمستورد فى حدود ٤٠٠٠ كيلومتر أو أقل ، وفى
حالة امتداد خطوط الغاز تحت مياه البحر فالحد الأقصى اقتصادياً هو
٢٠٠٠ كم .

وعلى سبيل المثال إذا كان الغاز سوف ينقل من الخليج العربى إلى
اليابان فسيكون تسيل الغاز ونقله بحراً أرخص بئى حال ، أما إذا كان
سيورد لأوروبا فإن خطوط الأنابيب ستدخل عنصراً منافساً فى عملية
النقل ، وبالإضافة إلى الغاز المسيل المنقول بحراً من الجزائر ونيجيريا
وغنزويلا .

وعلى سبيل المثال تبلغ تكلفة النقل البحرى للغاز الطبيعى المسيل من
أبوظبي إلى اليابان ٠,٩٦ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية
(MB TU) وسعر الغاز فى اليابان ٣,٥ دولار / مليون وحدة حرارية

العربية (قطر وعمان والامارات ..) لمد خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر أراضيها للاستهلاك المحلي وإلى البحر المتوسط ، ثم تسهيله في إسرائيل ونقله بحراً إلى أوروبا ، أو مد خطوط الأنابيب تحت البحر إلى أوروبا .

وستحرم هذه الخطوط قناة السويس ومصر من عائد إضافي كان سيتحقق بمرور ناقلات الغاز عبر القناة ، إلا أن عبور خط أنابيب عبر دول مختلفة لنقل الغاز طويل الأجل من ٢٠ إلى ٢٥ سنة يمثل مجازفة - سياسياً وثقافياً - ويفضل نقل الغاز بعد تسهيله في نفس البلد المصدر ، وليس في بلد غريب كإسرائيل .

ويجب على الحكومة المصرية أن تسارع بمد إسرائيل بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب « المشروع الأول » كي تمسك بزمام المبادرة ، لتصرف النظر عن مد خطوط الأنابيب من الخليج إليها .

كما أن التخفيض في رسوم عبور قناة السويس لناقلات الغاز الطبيعي الذي أعلن عنه مؤخراً بنسبة ٣٥ ٪ يعتبر بداية طيبة لجذب هذه النوعية من السفن عبر القناة وزيادتها .

اتفاقية تحرير التجارة العالمية في الخدمات (GATT) : بدأت جولة أورجواي للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (GATT) بمؤتمر المنظمة الذي عقد في أورجواي بأمريكا الجنوبية عام ١٩٨٦ ، واستمرت الجولة حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، وتم خلالها توقيع مجموعة من الاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالأنشطة الأساسية للمنظمة في الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري وذلك في ١٥/١٢/١٩٩٣ . كما خصصت الجولة لوضع اتفاقية جديدة لتحرير التجارة بين الدول في مجال الخدمات مثل الخدمات المالية (التامين - البنوك) ، والخدمات المهنية والتشييد والبناء والخدمات الفنية (المصنّفات الفنية) ، والعمال والنقل البحري والبري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية .

وقد عقدت اعتباراً من شهر يوليو ١٩٩٠ جولة مستمرة من

بينما تبلغ تكلفة النقل البحري للغاز الطبيعي المسيل من أبو ظبي إلى فرنسا ٨١ . ٠ دولار / مليون وحدة حرارية بدون رسوم قناة السويس ، بينما يصل إلى ١٠٠ . ١ دولار برسوم القناة (بعد تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪) ومن الجزائر إلى فرنسا ٣٠ . ٠ دولار / مليون وحدة حرارية ، وسعر الغاز في أوروبا ٦٤ . ٢ دولار .

كذلك يلزم معرفة تكلفة نقل الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب ، نظراً لاحتمال دخولها المنافسة لنقل الغاز من الخليج العربي إلى أوروبا ، إما مباشرة أو على مرحلتين : الأولى كغاز عبر الأنابيب ، والثانية بحراً بعد إسالته .

ولاشك أن ارتفاع سعر الغاز الطبيعي في المستقبل في أوروبا - نظراً لزيادة الاعتماد عليه كطاقة نظيفة - سوف يعمل على زيادة اقتصاديات نقله من الخليج العربي . وإذا فشلت الجهود المبذولة حالياً مع قطر وعمان وأبو ظبي لنقل الغاز الطبيعي المسيل من الخليج العربي عبر قناة السويس إلى أوروبا فسوف يتم اللجوء إلى خطوط الأنابيب .

وقد ورد بورقة العمل المقدمة من إسرائيل في مؤتمر الدار البيضاء للمشروعات المقترحة للسلام مشروعات لنقل الغاز الطبيعي : أحدها عبر خط أنابيب من مصر إلى إسرائيل ويتكلف ١٣٠٠ مليون دولار ، بتحمل الجانب الإسرائيلي منها ٨٠٠ مليون دولار والجانب المصري ٥٠٠ مليون دولار ، ومدة التنفيذ ٣ سنوات . والمشروع الآخر لنقل الغاز الطبيعي المسيل من قطر والبلدان الأخرى بالخليج إلى إسرائيل بحراً بواسطة ناقلات الغاز إلى إيلات وعسقلان ، ويتكلف المشروع ٤ بليون دولار ، ومدة التنفيذ ٥ سنوات . وهذا المشروع يعد في صالح قناة السويس في حالة التفريغ في عسقلان على البحر المتوسط .

وكلا المشروعين اقتصادي كما ورد بورقة العمل الإسرائيلية . إلا أن إسرائيل تقوم أيضاً بعمل اتصالات سرية مع بعض الدول

تطور مفاوضات وضع الاتفاقية :

تركزت جهود الدول النامية منذ بدء المفاوضات على تطوير المشروعات الأولى التي وضعت لها ، لضمان الحد من هيمنة الدول المتقدمة على التجارة العالمية في الخدمات أو تغلغلها في الأسواق المحلية للدول النامية . وقد قامت مصر في هذا السبيل بجهود كبيرة خلال المفاوضات ، وكان دورها بارزا في وضع الضمانات الكفيلة بحفظ حقوق الدول النامية وحماية مصالحها ، حتى تم بالفعل إدخال عناصر عديدة ، تحد من قدرة الدول المتقدمة على الهيمنة نتيجة قدرتها على المنافسة . ومن أمثلة هذه الضمانات ما يلي :

- وضع حدود لواردات الدول النامية من الخدمات .
- زيادة صادرات الدول النامية وإعطاؤها الفرصة للنمو المستمر .
- حق الدول النامية في مرونة التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بها .
- إعطاء الدول النامية فرصة زمنية لتطبيق التزاماتها .
- الالتزام بتنمية التكنولوجيا بالدول النامية عن طريق إدخال خدمات بتكنولوجيا متطورة .
- الالتزام بتدريب الفنيين الوطنيين من خلال السماح بممارسة النشاط للجهات الأجنبية .
- التزام الدول المتقدمة بفتح مراكز للمعلومات التجارية والقواعد والنظم المتعلقة بتجارة الخدمات .
- السعي لإزالة الحواجز والقيود على فرص العمالة للدول النامية وتأثيرات دخولها إلى الدول المتقدمة .
- السماح للدول النامية بعقد اتفاقيات تفصيلية فيما بينها ، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي ، دون أن ينطبق عليها ما ورد بالاتفاقية من تطبيق مبدأ الدول الأكثر رعاية لكل الدول المنضمة للاتفاقية .

المفاوضات في مدينة جنيف بسويسرا بمقر المنظمة للوصول إلى اتفاق بشأن تحرير التجارة في الخدمات ، واشترك فيها حوالي ١٠٠ دولة تضم مجموعة الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية . وقد تركزت هذه الجولة حول : الوصول إلى إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ، وكذلك التفاوض في المجموعات القطاعية التي تشملها بغرض دراسة تطبيق مواد الاتفاق العام على القطاعات المختلفة ، ووضع الملاحق التفسيرية القطاعية - إن استلزم الأمر - حتى تتحقق للإتفاقية التغطية اللازمة لكافة الجوانب ، ووضوح المسؤوليات والحقوق العامة والقطاعية لكل دولة في كافة الأنشطة (القطاعات) الداخلة في إطار الاتفاقية .

الالتزامات الناتجة عن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات :

طبقا لنصوص الاتفاقية فإنه يترتب على الانضمام إليها مجموعتان من الالتزامات ، وذلك على النحو التالي :

الالتزامات العامة : وتقضى بتنفيذ اتفاقيات الدولة الأكثر رعاية على كافة الدول الداخلة في الإتفاق ، وكذلك السماح بالشفافية في القطاعات الخدمية التي تتضمنها من نشر للقوانين واللوائح ، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بها ، وإقامة مراكز قومية للرد على كافة الاستفسارات وتبادل المعلومات .

الالتزامات المحددة : وتتناول الالتزامات بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي ستقبل فيها الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية ، وتحدد تلك الالتزامات في جداول مرفقة ببروتوكول انضمام الدولة ، وتتضمن الالتزامات المحددة السماح بالتنافذ إلى السوق لموردى الخدمات من الأطراف الأخرى بالشروط التي يتم الاتفاق عليها ، وكذلك تطبيق قواعد المعاملة الوطنية ، وعدم التفرقة بين الموردين الأجانب والمحليين من حيث القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية .

– تقوية القطاع المحلى بالدول النامية ، عن طريق :

• ضمان منح الأفضلية لموردى الخدمات المحلية .

• قبول حد أدنى من تقديم الخدمة المحلية .

قطاع النقل البرى فى تطبيق الاتفاقية :

على ضوء ما تتيحه الاتفاقية من أحقية الدول فى اختيار القطاعات التى تطبق فيها الاتفاقية دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المترتبة عليها ، فقد رأت وزارة النقل فى مصر أن ما تتيحه الاتفاقية فى حالة تطبيقها على قطاع النقل البرى (السكك الحديدية والطرق والنقل النهري) يمنح الدول المنضمة اليها وشركاتها وأفرادها تسهيلات وتنازلات غير مناسبة فى الوقت الحالى لقطاع النقل البرى بمصر ، وذلك أخذاً فى الاعتبار بما تتيحه الاتفاقية من السماح لشركات وأفراد الدول بالعمل فى مجال النقل فى مصر بمفهوم المعاملة الوطنية ، وهو ما ينتج عنه فتح مجال منافسة شديدة للقطاع . بالإضافة إلى أن السماح باستخدام وسائل النقل القائمة فى مصر للدول المنضمة إلى الاتفاقية – وبالأسعار السائدة حالياً – قد ينتج عنه خسارة للاقتصاد القومى ، وذلك للأسباب الرئيسية التالية :

– يصعب إدخال خدمات النقل بالسكك الحديدية والنقل المائى فى المنافسة مع شركات أجنبية ، فى الوقت الذى تتلقى فيه هذه الخدمات الدعم من جانب الدولة .

– يقتصر عمل خدمات النقل البرى فى مصر على الخدمات المحلية ، ويعتبر ارتباطه بالسوق العالمية محدوداً للغاية إلا فى مجالات تطبيق التكنولوجيا فقط والتى ترقى فيها مصر إلى مستوى جيد . وبالتالي فإن تعرض هذه المؤسسات للمنافسة العالمية قد ينتج عنه عدة مخاطر فى الوقت الحالى .

– إن تطبيق الاتفاقية فى قطاع النقل البرى قد ينتج عنه زيادة

حجم حركة النقل البرى الدولى من وإلى مصر وغيرها ، وهو ما أكدته هيئة قناة السويس فى مناسبات عدة ، مما يستدعى العمل على تجنبه حرصاً على حركة المرور عبر القناة .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول الموقعة على الاتفاقية قد استبعدت أنشطة النقل الداخلى من التطبيق فى المراحل الأولى لسريان الاتفاقية .

كما أن مصر قد استخدمت حقها فى عدم تطبيق المزايا التى تمنحها اتفاقيات الدولة الأكثر رعاية أو الاتفاقيات الإقليمية الثنائية أو متعددة الأطراف فى مجال النقل ، وكلها اتفاقيات عربية ، على أى من الدول الموقعة على اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات .

موقف مصر فى الاتفاقية الموقعة فى ديسمبر ١٩٩٣ ،

انتهت دورة أوجواى لمنظمة الجات فى ديسمبر ١٩٩٣ وقد تم الاتفاق فيها على الجوانب المتعلقة بالاتفاقية الأصلية الخاصة بالتعريف والتجارة – والتى كانت مثار خلاف بين الدول الزراعية الكبرى ، وخاصة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية – بخصوص الدعم الذى يقدم للمزارعين وأثره على حرية التجارة فى المنتجات الزراعية . بالإضافة إلى ذلك فقد تم التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة العالمية فى الخدمات .

وقد انتهى الموقف المصرى فى اتفاقية تحرير التجارة العالمية فى الخدمات إلى تطبيقها على مجموعة من قطاعات الخدمات التى تتناسب مع قدرة مصر التنافسية أو التى تم تحريرها بالفعل منذ سنوات عديدة ، وترتبط فى طيعة نشاطها بحركة الاقتصاد العالمى وهى :

– الخدمات العالمية (البنوك والتأمين وإعادة التأمين وخدمات

سوق المال) .

- الخدمات السياحية بما في ذلك خدمات النقل السياحية (البرى والنهرى) .

- خدمات النقل البحرى بالسماح بإنشاء شركات لنقل الركاب والبضائع برأسمال مصرى لا يقل عن ٥١ ٪ ، وإنشاء شركات مشتركة لتطهير الموانى برأسمال مصرى لا يقل عن ٢٥ ٪ .

- خدمات الإنشاءات والاستثمارات الهندسية وتتضمن إنشاء شركات مشتركة برأسمال مصرى لا يقل عن ٥١ ٪ فى مجال المشروعات الكبرى (الكبارى - الأنفاق - الجسور - خطوط الأنابيب) ، وقد روى فى هذه الالتزامات ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية عن ١٠ ٪ من اجمالى العاملين فى المنشأة مهما تعددت فروعها - وفقا لقانون العمل المصرى .

أما قطاع النقل الداخلى فقد تم استبعاده من التطبيق فى الوقت الحالى ، وهو ما يتفق أيضا مع موقف معظم الدول وخاصة الدول النامية فى عدم تحرير التجارة فى قطاع النقل الداخلى بها ، باستثناء ما تم فى قطاع السياحة بالسماح بخدمات النقل السياحى (البرى والنهرى) ، بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت مصر حقها فى عدم سريان مزايا اتفاقات الدولة الأكثر رعاية أو الاتفاقات الإقليمية الثنائية أو متعددة الأطراف المعقودة ، أو ما يتم عقدها مستقبلا فى مجال النقل الداخلى على الدول الموقعة على إتفاقية تحرير التجارة العالمية فى الخدمات .

النتائج : على ضوء نصوص اتفاقيات تحرير التجارة العالمية فى الخدمات ، وما حصلت عليه الدول النامية من حقوق لضمان حمايتها أمام منافسة الدول المتقدمة ، وطبقا لما قررتة مصر بعدم الاشتراك بقطاع النقل حاليا فى الاتفاقيات ، وحقها فى عدم تطبيق اتفاقيات الدول الأكثر

رعاية المبرمة مع الدول العربية فى مجال النقل وهى اتفاقيات تم إبلاغ منظمة الجات بها والنهن على عدم تطبيقها على أى طرف آخر - فإنه يتأكد عدم تأثير اتفاقيات الجات على مواقف مصر مع أى من الدول ، ويكون لها الحرية فى تقرير ما تراه مع أى دول جديدة لا تدخل فى الاتفاقيات السابقة والموقعة مع الدول العربية . وقد تم التأكيد على ذلك مؤخرا مع المسئولين بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وهى الجهة المنوط بها إدارة المفاوضات المصرية فى منظمة الجات والإشراف على تطبيق نصوصها ، كما أفاد المسئولون بالتمثيل التجارى أنه فى مجال المواصلات ، فإن مصر حتى الآن لم تدخل بهذا النشاط فى الاتفاقيات ، ولكنها تجرى مفاوضات حاليا بعد انتهاء جولة أوجواى قد تستمر لمدة سنتين بخصوص قطاع الاتصالات .

التوصيات

على ضوء الأوضاع الراهنة فى المشرق والمغرب العربى ، ووجود مصر فى المنتصف لربط المشرق العربى بمغربه ، ومن خلال الرؤية الإسرائيلية التى قدمتها على شكل مشروعات للتنمية فى منطقة الشرق الأوسط تحت عنوان : إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وإحلاله بالسلم الشامل فى ظل سيادة كاملة وأمن مستقر لكل دول المنطقة ، وذلك عن طريق إدماج اسرائيل فى شبكة التفاعلات الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية - نجد أن الدخول فى هذا المضمار يدعو إلى التركيز على النقاط الآتية :

- أن اختلال التوازن فى خطط التنمية بين دول المنطقة يعمق الصراعات .

- أن تحقيق السلم بانسحاب إسرائيل من كافة المناطق التى

احتلتها عام ١٩٦٧ يعتبر مطلباً أساسياً، وله الأولوية قبل أن تبدأ عملية التعاون الاقتصادي في المنطقة، ويفتح الباب لنظام فعال للأمن الجماعي بالمنطقة.

— ان اختلال التوازن في ميزان القوى لا يدعم استمرارية ونجاح السلام الدائم، إذ أنه من غير المعقول أن يمتلك أحد الأطراف سلاح نووي، في حين يعجز الآخرون عن مقدرة الدفاع عن النفس في مواجهته.

— ان المشاريع الإسرائيلية المقدمة إلى الدار البيضاء تعنى فتح الحدود بين إسرائيل وجيرانها، مما سيجعل من أراضيها منطقة عبور للتجارة والسياحة بين الشرق والغرب، إذ من الملاحظ أن عملية التنمية والتخطيط القطاعي المقدم في الورقة الإسرائيلية تخدم أهداف واحتياجات إسرائيل، بينما يجب أن تكون هناك معايير أخرى بين الشرق العربي ومغرب لا تمر بإسرائيل.

— ان ورقة العمل المصرية التي قدمت لمؤتمر الدار البيضاء بما تضمنته من مشروعات مقترحة للتنمية يجب إعادة دراستها وتقييمها وميادها بنظرة شاملة تحقق المصالح القومية، وتضع في الاعتبار أثر بعض هذه المشروعات على قناة السويس.

— التأكيد على أهمية وجهة النظر المصرية في مؤتمر الدار البيضاء بأنه لا يمكن أن نستبدل التعاون العربي بأخر إقليمي، لأن أيهما لا يعتبر بديلاً عن الآخر، ولكن يجب الحفاظ على المسار العربي لتعزيز الروابط العربية والمسار الإقليمي ليضم أطرافاً غير عربية داخل مصالحيها — على نحو يفرض التنسيق والتعاون، ومساراً يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا، ومسارات أخرى.

الدور العربي في إطار المرحلة القادمة :

ومن منطلق النقطة الأخيرة يجب على الدول العربية مجتمعة أن ترتفع فوق الخلافات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مخططة، في

إطار المصلحة القومية العليا، مع أهمية تجديد المشروعات والبرامج المشتركة الطموحة التي شرعت فيها جامعة الدول العربية ثم توقفت خططها من جراء تردى الأوضاع.

ومن أهم ما تم الاتفاق عليه في مجلس وزراء النقل العرب في نهاية أكتوبر ١٩٩٤ الاتفاقيات الثلاث التالية :

• اتفاقية خاصة بإنشاء الهيئة العربية لتصنيع السفن والتي تطلبت ظروف الوطن العربي وزيادة حجم الأسطول الذي تمتلكه الدول العربية إنشاء مثل هذه الهيئة، لتكون بمثابة بيت خبرة للناقلين البحريين في الدول العربية، ولتضم الخبراء العرب في هذا المجال — بدلاً من الاستعانة بالبيوت والمنظمات العالمية الأجنبية.

• وكذلك الاتفاقية الخاصة بدفتر المرور العربي الموحد والذي يوفر بعض المميزات على الدفتر الدولي، متمثلة في تيسير انتقال مركبات الأشخاص والبضائع وعبورها بين حدود الدول العربية، مما يسهل حركة السياحة والتجارة العربية، بالإضافة إلى إزالة بعض الصعوبات التي تواجه المواطنين عبر الحدود، وكذلك إلى انخفاض تكلفة وزيادة فترة سريانه والضمانات الخاصة والمرونة الكبيرة وفقاً لهجم النشاط فيما بين الدول العربية، وتبسيطاً للإجراءات الجمركية.

• والاتفاقية الثالثة خاصة بإنشاء الهيئة العربية للطيران المدني، والتي تتولى التنسيق بين هيئات الطيران في الدول العربية والعمل على توحيد أنظمتها؛ لتتمكن الشركات الوطنية من مواجهة شركات الطيران العالمية.

هذا إلى جانب وضع نظام معلومات لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية للنقل البري بالوطن العربي، ومتابعة اتمام شبكاته بشقيه: الطرق والسكن الحديدية، بالإضافة إلى برنامج التعاون في تدريب العاملين بمجال النقل، ويهدف نظام المعلومات الموحد المقترح إلى :

• توفير المعلومات على مستوى كل قطر ، وعلى مستوى الأقطار العربية ، بالصورة التي تسمح لمتخذي القرار باتخاذ القرار السليم وفي الوقت المناسب .

• تنميط البيانات والمعلومات لقطاع النقل البري ، مما يساعد على تحقيق شكل الاتصال المنشود .

• إمكان تطوير دور قطاع النقل البحري في ربط الأقطار العربية وزيادة حجم التبادل التجاري وحركة الأفراد ، وتحقيق الاتصال المتوقع في المستقبل القريب بين قطاع النقل البري العربي والتجمعات التجارية الدولية ، مثل السوق الأوروبية والدول والتكتلات الأخرى المجاورة .

• متابعة إتمام شبكات النقل البري وتوفير النظم والخدمات على محاور الربط العابرة للأقطار العربية ، وخاصة تنفيذ توجيه اللجنة الفنية للنقل البري بشأن دراسة ربط الوطن العربي بمحاور رئيسية من السكك الحديدية ، وتضمن استراتيجيات النقل بالوطن العربي محور ربط برى يربط مصر والسودان بمحاذاة نهر النيل .

• التأثيرات المحتملة لاتفاقية الجات على خدمات النقل العربي ، وذلك للخروج بتوصيات في الوقت المناسب - تحقق مصالح الدول العربية .

• وضع برنامج للتعاون العربي لتدريب العاملين بمجال النقل ، وذلك بتشكيل فريق عمل برئاسة إحدى الدول العربية التي لديها فائض في إمكانات التدريب كآلية لتنفيذ بعض هذه الاتجاهات ، ويمكن الاستفادة بمعهد النقل القومي بمصر في هذا الصدد أسوة بأكاديمية النقل البحري والمعهد القومي للطيران .

• هذا مع التركيز على أن كافة المشروعات المقترحة لا يجب أن تكون بديلا عن المشروعات الواجب تنفيذها لربط المشرق العربي بالمغرب ، كالجسر البري المقترح لربط المملكة العربية

السعودية بمصر عبر خليج العقبة ، أو إمكان إنشاء ميناء بمدينة حقل على خليج العقبة والواقع بالمملكة السعودية لربطها بمدينة نويبع المصرية بالعبارات في زمن وجيز . وفي نفس الوقت يجب الاهتمام برفع مستوى الخدمة لحركة نقل الأفراد والتجارة بين مينائي سفاجا بمصر وضبا بالسعودية والعمل على زيادة حجم الحركة بينهما .

أهم المشروعات الإسرائيلية :

تمثل المشروعات الإقليمية المطروحة مشروعات مشتركة مع إسرائيل ، ومن ثم تعد القاسم المشترك في كل المشروعات ، ومعظمها خاص بالبنية الأساسية من : رصف طرق وشق قنوات وتوليد كهرباء وتوفير المياه .

ومن المشروعات الضخمة مشروع سياحي يعتبر أضخم مشروع في المنطقة - سيطلق عليه « ريفيرا البحر الأحمر » - وذلك في المنطقة الواقعة بين إيلات والعقبة على البحر الأحمر ، يتضمن فنادق وقرى سياحية ومدينة ملاهي ، وتبلغ التكلفة المبدئية للمشروع نحو مليار دولار . وقد اتفقت إسرائيل مع الأردن على أن تستخدم ميناء العقبة لنقل صادراتها للخارج ، وتحويل ميناء إيلات إلى منطقة سياحية لخدمة الحركة السياحية للمشروع .

وهذا يستلزم الاهتمام بالمنافسة والتسويق للمشروعات السياحية المصرية ، والتي ستقام أيضا على خليج العقبة .

ومن المشروعات التي فكرت إسرائيل فيها في بداية هذا القرن : شق قناة ملاحية بين البحر المتوسط والبحر الأحمر لجذب حركة الملاحة العالمية ، وإن كانت لم تعلن عن ذلك فيما قدمته لمؤتمر الدار البيضاء ، إلا أن ذلك قد يكون في خططها بعيدة الأجل والتي سيقرب عليها منافسة قناة السويس ، وبالتالي حرمان مصر من أحد مصادر الدخل الهامة التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي ، بالإضافة إلى إقامة طريق دولي

المقترحة - يتطلب إعادة النظر فيه من حيث جدوى استبداله باتفاق تحت القناة ، وذلك عن طريق عمل دراسات جدوى للبدائل المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار كافة النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية . وتقوم المجموعة اليابانية حاليا بإعداد دراسة جدوى لتحديد أفضل هذه الحلول .

توصيات عامة :

* على ضوء المشروعات المطروحة - سواء من الجانب المصرى أو الاسرائيلى ، وتوصيات المجموعة الأوروبية ، واتفاقية الجات ، وشبكة الطرق القائمة فعلا فى المشرق العربى والمغرب العربى ، وكذا الطرق التى تربط أوروبا وإفريقيا ، وباعتبار مصر حلقة الاتصال التى تربط المشرق العربى بالمغرب العربى ، ودورها الأساسى الذى ستلعبه فى هذه الشبكة ، وعلى ضوء المشروعات الأخرى المعروضة الآن بالنسبة لخطوط السكك الحديدية المقترحة ، وكذا النقل البحرى والجوى والموانى - يتبين مدى أهمية الدور الذى تتبناه إسرائيل لتشجيع عمليات النقل متعدد الوسائط ، والذى ينمكس بشكل كبير على دخل قناة السويس .

* أن فترة السماح لمدة عشر سنوات لتنفيذ اتفاقية النقل البرى المقترح فى اتفاقية الجات قرار حتمى فى هذه المرحلة ، لتفاوت قدرات وإمكانات أسطول النقل البرى المصرى عن أساطيل الدول الأخرى المنافسة ، كما أن المرور على شبكة الطرق المصرية لا يتطلب دفع رسم مرور على الشاحنات أسوة بالكثير من الدول - مما يلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد القومى ، ويحقق منافسة غير متكافئة مع الأسطول المصرى ، بالإضافة الى التكاليف الباهظة لصيانة شبكة الطرق وعمليات التجديد والإصلاح بدون عائد فعلى للدولة من عبور الشاحنات كجزء من المرور العابر للنقل الدولى على شبكة الطرق المصرية .

وفى الوقت نفسه يجب المبادرة فوراً بوضع خطة المشروعات الواجبة بعد انتهاء هذه المهلة ؛ يراعى فيها المصلحة القومية لمصر .

شرق البحر المتوسط يربط إسرائيل بكل من تركيا وسوريا ومصر ، وستحصل إسرائيل على تمويل لإنشاء شبكة طرق جديدة تشمل كل أنحاء أراضيها ، مع ربطها بالطريق الدولى .

تقييم مركز قناة السويس على ضوء المستجدات المحتملة :

* احتمال شق قناة من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض واستخدامها كبديل لقناة السويس كمشروع تيوور مرتزل الأصل ، وإن كان بعيد الاحتمال فى تنفيذه . نظرا لعدم جدوى هذا المشروع اقتصاديا ، وصعوبة تنفيذه فنيا .

* التغيرات السريعة فى هياكل أساطيل النقل البحرى العالمية بالتوسع فى استخدام الحاويات بدلا من السفن العادية ، وحيث أن ٧٠ ٪ من إيرادات السفن العابرة لقناة السويس من سفن حاويات ، وذلك طبقا لإحصائيات ٩٣/٩٤ ، فإن إيرادات قناة السويس من هذه السفن سوف تتأثر بدرجات متفاوتة من مشروعات الطرق والسكك الحديدية المقترح انشاؤها وخاصة التى تربط المشرق العربى بالمغرب العربى عبر إسرائيل وربط هذه الشبكات بالطرق المؤدية إلى تركيا وأسيا .

* أن التوسع فى إنشاء مصافى البترول على ساحل البحر المتوسط ومصر يتطلب عمل دراسات جدوى اقتصادية على المستوى القومى ، مع مراعاة تأثير ذلك على عوائد مرور المنتجات البترولية فى قناة السويس .

* يجب التنسيق فى نقل المشتقات البترولية عبر الأنابيب مع هيئة قناة السويس ، بهدف تعظيم العائد القومى من حصة إيرادات عبور هذه المنتجات ، سواء عبر الأنابيب أو عبر القناة .

* أن إنشاء كوبرى علوى يعبر قناة السويس لربط شرق القناة بغربها ولتنمية سيناء - والمشار إليه أيضا فى مشروعات التنمية

* الوقود المصري (بنزين وسولار) مدعم من الدولة ، ويقل سعره عن السعر العالمي وهذه الفروق في السعر تختلف من دولة لأخرى ، وسيتم تمويل السيارات والشاحنات الأجنبية أثناء مرورها داخل مصر بوقود مدعم ويكون أى عائد ، لذا يجب أن يوضع في الاعتبار من الآن - عند مرورها - فرض رسم معين مقابل استعمال شبكة الطرق المصرية وكذا سعر البترول المدعم ، بحيث يتناسب هذا الرسم مع المسافة التي تقطعها السيارة داخل البلاد واستهلاك الوقود ، أسوة بما اتبع في الاتفاقية المصرية الإسرائيلية .

* التكامل في وسائل النقل البري والبحري والسكك الحديدية وإنشاء موانئ جديدة في إسرائيل ؛ يمكن - عن طريق النقل متعدد الوسائط - من إيجاد نشاط يربط منطقة الشرق الأوسط بأوروبا وآسيا دون الحاجة للمرور في قناة السويس ، وقد يحتاج هذا الأسلوب لعمليات تفريغ وإعادة التحميل بين وسائل النقل المختلفة ، مما يؤثر على تكلفة النقل ، الأمر الذي يجب أن تراعيه هيئة قناة السويس عند تحديد رسوم العبور ليكون منافسا للنقل متعدد الوسائط ، بحيث يفضل الشاحن المرور في قناة السويس ، باعتبارها الوسيلة الأرخص والأقل زمنا من النقل متعدد الوسائط .

* أن معظم الأنواع السياحية تصل لمصر من أوروبا أو آسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم سيارات نقل سياحي في الطريق البري - قادمة من إسرائيل ومن بلدان الشرق الأوسط لزيارة جميع المناطق السياحية من الاسكندرية حتى أسوان ، ثم العودة بنفس الأسطول خارج البلاد دون أن يحقق الأسطول الوطني نشاطا ملحوظا . في الوقت الذي تستفيد فيه الشركات الأجنبية من الوقود المدعم واستعمال شبكة الطرق المصرية بدون مقابل . ومن ثم يجب أن تراعى البلاد ذلك عند دخول كرافانات كبيرة مجهزة للنوم والإقامة ، لأن هذا يعد عنصر منافسة للفنادق المصرية . الأمر الذي يتعين معه السماح

بدخول السيارات الخاصة فقط وليكون في حدود القوانين والاتفاقيات المنصوص عليها دوليا . وفي هذا الصدد يجب أن نبادر بوضع الحلول والبدائل التي تحفظ حقوق مصر .

* أن تمتنع مصر عن عقد أية اتفاقية مع دولة أخرى قد تلحق أى ضرر بدخلها القومي وقد تؤثر الاتفاقيات الثنائية - التي تتم بين الدول المجاورة دون أن تكون مصر طرفا فيها - على اقتصادنا القومي ، لهذا يجب تقييم جميع اتفاقيات النقل البري والبحري بالسكك الحديدية ومشروعات الطرق التي تربط شبكة الطرق الرئيسية بطرق الربط بطرق المنطقة ، ودراسة سلبيات هذه الاتفاقيات وأثرها على حركة النقل والتجارة في مصر ، وخصوصا ما يتصل بنقل منتجات البترول بمختلف صورها والنقل بالحاويات ، وذلك لوضع البدائل لمواجهة الضرر الذي يؤثر على دخل مصر القومي .

* إعادة النظر في موضوع التأمين الإجباري على السيارات ضد الحوادث وأخطارها ، إذ أن شركات التأمين المصرية لا تسري مظلتها خارج الأراضي المصرية وبالتالي لا تكون ملزمة بدفع أى تعويض عن حادث تكون السيارات الأجنبية طرفا فيه داخل البلاد ، ومن ثم يجب أن يتم التأمين على السيارات الأجنبية التي تدخل البلاد لدى شركات التأمين المصرية .

* أن تكون المشروعات التي تمويلها الجهات الدولية المانحة ، وكذلك البنك المشترك الجاري تأسيسه ، هي التي تخدم أغراضا إقليمية ، مع الأخذ في الاعتبار أننا سنشارك بتمويل جزئي محلي ، كمساهمة في هذه المشروعات .

* أهمية العمل على تطوير مطار النقب ، منذ الآن ، لاستقبال طيران الشاتر السياحي ، مع ربط هذا المطار بشبكة جيدة وسريعة من الطرق ، لتنمية الحركة السياحية بصفة عامة ، والسياحة في سيناء بصفة خاصة .

السياحة

تنشيط حركة السياحة الى مصر فى ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية

البيئية وتنشيط عدد من القطاعات مثل صناعة الفنادق والبناء والتشييد وتدعيم البنية الأساسية كالمطارات والموانئ والطرق وغيرها .. وتشير الاحصاءات والبيانات الرسمية الى أن انفاق الشعوب على السفر للسياحة يتزايد عاما بعد عام حتى أصبحت السياحة الدولية تمثل ١٢٪ من اجمالي الناتج العالمى .

وتعتبر الادارة الحديثة والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية بصناعة السياحة وتنمية وتنوع مناطق الجذب السياحى - سواء فى مجال السياحة الثقافية أو الأنماط غير التقليدية والارتقاء بمستوى الخدمات سواء خدمات الطيران المنتظم أو العارض أو وسائل النقل المختلفة وتوفير طاقات الإقامة الملائمة لمختلف المستويات والنوعيات ، وتهيئة البدائل التى تتناسب والطلب السياحى - من الأمور الحيوية التى تسهم فى تنشيط حركة السياحة والنهوض بها .

سياسة التسويق السياحى : يمثل التسويق المحور الرئيسى فى نشاط حركة السياحة ، ولاكفى القول أن مصر قد حباها الله بكنوز الآثار التاريخية التى تعود الى عصور متباينة ، وأن لديها العديس من المقومات الطبيعية والمناخية التى تجذب وتتجاوب مع مختلف رغبات واهتمامات السائحين ، وإنما لابد من التخطيط والدراسة العلمية الشاملة والمستمرة لحركة واتجاهات السياحة العالمية والأسواق المصدرة للسياحة وتطور

تحظى السياحة باهتمام متزايد على المستوى الدولى ، وذلك لاعتبارات كثيرة ، يأتى فى مقدمتها :

- أنها أولى الصناعات المولدة للدخل فى العالم ، وفى عام ١٩٩٤ وحده - بلغت الدخول السياحية ٣٢١٥ مليار دولار .

- أنها صناعة تصديرية ، إذ تتمثل صادراتها فى عناصر عديدة تشمل كل ما يستهلكه السائح ، أو ما يحمله معه فى رحلة العودة من سلع ومنتجات وطنية .

- إنها ذات أثر مضاعف على كافة أوجه النشاط الاقتصادى ، إذ يحتاج المشروع السياحى ، قبل وبعد تشغيله ، لكثير من الصناعات المغذية التى تعتبر روافد أساسية لى مشروع .

وقد تطورت السياحة فى الفترة الأخيرة لتمثل أولوية متقدمة كمصناعة أساسية وكأحد المصادر الرئيسية للدخل القومى بالنسبة للعديد من بلدان العالم - ومن بينها مصر - حيث تسهم فى دعم ميزان المدفوعات وموازنة الدخل القومى بالإضافة الى ما تنتجه من فرص عمل لأعداد متزايدة من الأيدى العاملة فى مجال تنمية الصناعات

أنماط السياحة في الحاضر والمستقبل ، كسياحة رجال الأعمال وسياحة الحوافز وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية على اختلافها وسياحة الترانزيت الى جانب تطور فئات وأعمار السائحين ، مع ضرورة وأهمية الاتصالات المستمرة بوكالات السفر والسياحة ومنظمي الرحلات السياحية ، والمشاركة في المنظمات والمؤتمرات والاتفاقات الإقليمية والدولية التي ترتبط بالنشاط السياحي وبما يحقق وضع الخطط متوسطة وطويلة المدى الكفيلة بأن تحظى مصر بنصيب عادل من حركة السياحة العالمية .

ومن ثم يتعين أن تولي الجهات المعنية اهتماما دائما باستثمار الميزات السياحية في مصر ، من خلال خطة علمية للتنشيط والتسويق والاعلام السياحي ، بميزانية تتناسب مع المعدلات الواجب انفاقها طبقا لمعايير منظمة السياحة العالمية ، وهو ما يبدأ تنفيذه ، بمشاركة القطاع الخاص ، في صورة حملات تسويقية وإعلانية .

ويرجى أن تسفر الجهود التنشيطية في هذا المجال عن تعزيز الثقة في المقصد السياحي المصري ، سواء لدى منظمي الرحلات أو السائحين الأجانب .

الاستثمار السياحي : يحكم عمليات الاستثمار في المناطق المخصصة للتنمية السياحية ، القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ ، وكذلك القرارات الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء المتصلة بهذا الموضوع . ومن المهم أن تتناسب معدلات التنمية في هذا المجال مع حجم ونوع الطلب السياحي على مختلف مواقع التنمية ، مع الاهتمام بحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية ، ومراعاة مقتضيات أمن مصر القومي ، وعدم اهدار مندرجات المصريين ، أو اهدار امكانيات سواحلنا

في استثمارات عقارية غير منتجة . وفي الوقت نفسه يمكن تقرير بعض الميزات الكفيلة بحفز الاستثمار السياحي ، وتنشيط الحركة السياحية ، والنظر في هذا المجال الى ما اتخذته بعض الدول من اجراءات ، ومن ذلك - على سبيل المثال - ما قرره اليونان من إعطاء حق الإقامة للشركات السياحية الأجنبية التي تحقق دخلا سياحيا لليونان مقداره نصف مليون دولار سنويا .

النقل السياحي : أما من حيث النقل السياحي ، فينبغي ملاحظة أن السياحة والطيران متلازمان ، وأن الطيران العارض هو الناقل الرئيسى للحركة السياحية في عالم اليوم ، ويسمح الآن للطيران العارض المنطلق من أى مدينة في العالم ؛ بالهبوط في أى مطار في مصر ، ما لم يوجد خط طيران منتظم لمصر للطيران بين مدينة ما في الخارج وبين القاهرة ، ففي هذه الحالة ؛ يمكن استخدام القاهرة نقطة هبوط ثانية ، ونقطة انطلاق في رحلة العودة .

السياحة والمتغيرات الإقليمية والعالمية : تعتبر السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية أو الصناعية حساسية وعرضة للتأثر بالمتغيرات في الأوضاع ووقوع الأحداث والأزمات ، سواء كانت حروباً أهلية أو نزاعات إقليمية أو حوادث عنف وإرهاب أو عدم استقرار سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى أو أمنى ، فكلها تؤثر تأثيراً بالغاً على تدفق حركة النشاط السياحي عامة .

ومن أبرز الأحداث في السنوات الأخيرة انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور نول وأنظمة جديدة مثل نول شرق ووسط أوروبا ، وتوحيد ألمانيا ، وحرب الخليج الثانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ، وبروز قوى اقتصادية صاعدة مثل نول جنوب شرق آسيا ، ثم المحاولات

الارهابية للمساس بالامن والاستقرار في مصر ، واستغلال بعض وسائل الاعلام الخارجية لهذه المحاولات في تشويه صورة مصر أمام الرأي العام العالمى وتأثير ذلك سلبيا على حركة السياحة ، حيث ترتبط السياحة بتوافر عنصر الامان والاستقرار بما ينعكس على طمأنينة السائح وتمتعه بحرية الحركة والانتقال والاقامة في البلد المستقبل للسياح .

المكاتب السياحية في الخارج : ويلزم لمواجهة هذه الأوضاع ؛ العناية باختيار الكوادر التي تتولى مسئولية مكاتب مصر السياحية في الخارج من حيث المؤهلات والخبرات والقدرة على التصدى السريع والحاسم للرد على الحملات المفرضة ، خاصة التي تستغل ما ينشر في صحفنا عن أمراخ الصيف والتلوث في الأغذية والمياه ؛ لنشر أخبار تؤثر على الحركة السياحية . على أن يكون الرد في اطار الحفاظ على حق التعمير ، وبالأساليب الاعلامية الحديثة التي تحقق المردود المنشود والاعلام المتوازن نون تهوين أو تهويل ، من حيث الالتزام بنشر الحقائق بغير مبالغة .

كذلك فان المتغيرات المتعلقة بالتكتلات السياسية والاقتصادية بين الدول واتساع دائرة التعاون السياحي بين تلك التي تشكل منطقة جغرافية واحدة مثل السوق الأوربية المشتركة - تمثل تحديا كبيرا بالنسبة للدول المستقبل للسياحة مثل مصر ، وتستلزم بالتالى تخطيطا واعيا لتطوير السياسة التسويقية والتنشيطية لمواجهة المنافسة المستمرة والمتجددة من جانب مختلف بلدان العالم المتقدم والنامى على اجتذاب حركة السياحة اليها .

١٨٦

وتشير الاستطلاعات عن مستقبل اتجاهات حركة السياحة في العالم الى توقع ازدهار النشاط السياحي الدولى في المرحلة القادمة ، من خلال نظام رحلات المجموعات السياحية أو ما أطلق عليه تعبير « ديمقراطية السفر والسياحة ، والذي يعنى إمكان كل فرد التمتع بالسفر والسياحة بغض النظر عن قدرته المالية .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الاتجاه يتوافق مع التجربة التي بدأتها مصر في الستينات عندما قامت أول وزارة للسياحة عقب انشائها ، بادخال نظام رحلات « الشارتر » وكان يتضمن السفر والعودة بالطائرة من المملكة المتحدة الى مصر والاقامة لمدة أسبوع ، وكان أحد العوامل الرئيسية في رواج ونشاط حركة السياحة الى مصر باعتباره نوعا من السياحة الاجتماعية ، حيث أتاح للسائح العادى مواجهة ارتفاع أسعار خطوط الطيران المنتظمة والتكاليف الكبيرة للاقامة بالفنادق .

وعلى الرغم مما يبدو حاليا من مؤشرات الاستقرار والامن وتجاوز الأحداث الطارئة التي انعكست آثارها السلبية على حركة السياحة الى مصر ، فإن الأمر يحتاج الى بعض الخطوات والاجراءات التي تتضمنها المقترحات التالية ، لى تستعيد السياحة نشاطها وراجها ، وحتى تتبوأ المكانة الجديرة بها كأحد مصادر الدخل القومى الرئيسية .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* ايجاد صيغة للتعاون والتنسيق بين قطاعى السياحة والطيران ،

حتى يمكن أن تنطلق الحركة السياحية على أجنحة الطيران العارض .
مع الحفاظ على مصالح المؤسسة الوطنية للطيران ، وبما يحقق المصالح
القومية العام .

* التنفيذ الجاد والحازم للقوانين والتشريعات الخاصة
بمعالجة مشكلات البيئة وحمايتها من مختلف مصادر
التلوث ، لارتباطها وتأثيرها المباشر على نشاط حركة
السياحة ، كما يرتبط بذلك اتخاذ الاجراءات الحاسمة والفعالة
للحفاظ على جميع مواقع التراث الحضارى والأثرى من
التعديات المختلفة .

* عقد الاتفاقات والبروتوكولات مع مختلف البلدان المعنية
بالنشاط السياحى سواء على المستوى الاقليمى أو الدولى ،
والشاركة الفعالة فى المؤتمرات التى تعقدها المنظمات السياحية
العالمية بما يحقق ترويج وإبراز امكانات مصر السياحية وحصولها على
نصيب عادل من حركة السياحة العالمية يتناسب مع ممتلكه من
مقومات وثروات .

* توسيع دائرة الجهود التسويقية فى الأسواق المصدرة للسياح
لتشمل مناطق جديدة تأتى فى مقدمتها اليابان ، التى تشجع حكومتها
السياحة الخارجية لمواطنيها لصالح ميزانها التجارى ، وما يتطلبه ذلك
من الاهتمام بتلبية احتياجات وأنواق السائح مثل اقامة الملاعب المناسبة
لممارسة رياضاته المفضلة وتنظيم برامج رحلات وزيارات لمشاهدة ألوان
من ابداعات الفنون الحديثة والقديمة .

* زيادة العناية بتنمية وترويج انماط السياحة غير التقليدية مثل
الحميات الطبيعية والصحارى والواحات والمهرجانات المرتبطة بمناسبات
تاريخية أو سباقات رياضية مع تقديم كافة التسهيلات والتيسيرات فى

كافة المنافذ والمعايير التى تستقبل السياح .

* عدم جباية أى رسوم ، غير مفروضة بقانون ، على مرافق
السياحة المختلفة ، حتى لاتزيد أعبائها المالية ، مما يؤثر على نشاطها
بوجه خاص ، وعلى تنشيط حركة السياحة المصرية بوجه عام .

* ضرورة استقرار التشريعات المتصلة بمختلف الأنشطة
السياحية ، بما يكفل الاقبال على الاستثمارات فى مجال المشروعات
السياحية ، والتوسع فيها ، الأمر الذى يتيح مزيدا من التدفق السياحى
الى بلادنا .

* أن تهتم الجهات المعنية بمداومة الاتصال بأجهزة الاعلام
والصحافة المحلية لتوضيح سلامة الأوضاع السياحية فى مصر ، مع
الحرص على تهيئة المناخ لاجتذاب السياحة العربية ، مما يستدعى
تنقية الأجواء الاعلامية مما قد يمس العلاقة الأخوية الوطيدة بيننا وبين
الاشقاء فى الدول العربية .

* أن توجد خطة اعلامية - مرنة وواعية - لاستمرار الاتصالات مع
أجهزة الاعلام الاقليمية والعالمية ، تتاح من خلالها المعلومات والبيانات
الصحيحة عن الأوضاع فى مصر بما يكفل حرية نشر الحقائق دون
مبالغات ، وخاصة فى شأن الموضوعات التى تؤثر على نشاط الحركة
السياحية ، فيما يتصل بالجوانب الصحية ، وكذلك موضوع الارهاب ،
بحيث توضع فى حجمها المحدود الذى لايعوق التدفق السياحى
الى بلادنا .

- مع تشجيع شركات القطاع الخاص للسياحة والفنادق على القيام
بدور فعال فى مجال الاعلام السياحى .

• وفى جميع الأحوال ؛ يراعى أن يكون الاعلام السياحى بأسلوب
غير مباشر .

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة عشرة

التنمية الادارية والقوى العاملة

تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة

ان الامل المتاح لعلاج مشكلات الدول النامية - خاصة تلك التى تتزايد فيها المعدلات السكانية ومن بينها مصر - هو التنمية الشاملة التى تستثمر جميع موارد المجتمع وثرواته ، زراعية ، وصناعية ، ومعدنية ، وبشرية .

ولاشك ان الركيزة الأساسية لتحقيق هذه التنمية هي حسن استثمار القوى البشرية وقدرتها على استخدام الموارد الاخرى . لما تتمتع به هذه القوى من امكانات النمو والتطور .

وقد انتهجت مصر - منذ أواخر الخمسينات والستينات - أسلوب الادارة المركزية للحياة الاقتصادية فى إطار من التخطيط الشامل وذلك باتخاذ اجراءات واسعة المدى لتحويل الملكية الخاصة للمشروعات الى ملكية عامة ذات طابع احتكارى فى معظم الأحوال .

وأدى ذلك الى جعل الدولة المقاول - أو المستخدم - الوحيد ، مما اضطرها فى النهاية الى الالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد للعمل بالوظائف الحكومية وشركات قطاع الأعمال .

غير ان ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتوسع فى مخرجات التعليم ، وعدم مواصلة خريجيه - كما وكيفا - للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ، بالإضافة الى هبوط معدل النمو الاقتصادى - الأمر الذى أضعف قدرة الدولة على توظيف المزيد من الخريجين الداخلين سنويا فى سوق العمل . كل هذا أدى الى أن يواجه المجتمع - مع

بداية الثمانينات - تفاقما ملحوظا لمشكلة البطالة - لاسيما بين المتعلمين - بحيث أصبحت تمثل ظاهرة تؤثر على كيان المجتمع باعتبارها مربوداً طبيعياً لحالة الإحباط التى تعيشها قاعدة عريضة من الشباب المتعلم القادر على العطاء والانتاج .

من أجل ذلك يتطلب الأمر حلولاً غير تقليدية لمجابهة هذه المشكلة ، والعمل على زيادة الانتاج الذى سيوظف بلاشك جزءاً من هذه العمالة العاطلة ولذا أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ليس هدفاً فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والثقافية والسلوكية حيث تساهم المشروعات الصغيرة فى :

- زيادة الانتاج القومى وتقديم العون والتكامل مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة وبذلك يصبح لها دور فى إصلاح المسار الاقتصادى .
- تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص العمل لتشغيل الشباب المتعطّل .

- تنمية الموارد البشرية وتطوير الفكر والمهارات الفنية الى جانب نشر السلوكيات الحضارية الايجابية .

- زيادة الشعور بالولاء والانتماء لاسيما بين الشباب .
ولقد بدأ الاهتمام الجدى بالمشروعات الصغيرة فى مصر فى الوقت الذى بدأت فيه الدولة فى إصلاح مسار الاقتصاد المصرى والأخذ بنظام آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص وإطلاق طاقاته ليساهم مساهمة فعالة فى بناء اقتصاد قوى مزدهر .

ولقد سبق للمجالس القومية المتخصصة أن أعدت تقريراً عن « سياسة تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة فى مصر » ، تناولت

ينبغي أن تكون لها الأولوية ، حيث تختار الدولة أكثر المجالات التي تسمح بالتنمية وتحقيق معدلات سريعة لها .

ومن المعروف أن تنمية المشروعات الحرفية أو الأسر المنتجة - والتي تعتمد أساساً على المهارات اليدوية والآلات البسيطة مع محدودية تحويلها إلى مشروعات حديثة - تحتاج إلى برامج وإجراءات تختلف عن تلك التي توضع خصيصاً لتنمية المشروعات الصغيرة ؛ التي تتطلب برامج خاصة توجه إلى المنظم أو صاحب المشروع الصغير بالنظر إلى أن لكل منهما سلوكياته وأسلوب تفكيره ومهاراته .

وتقع المشروعات الصغيرة - وعلى الأخص الهيكل الصناعي - بين المشروعات الحرفية والبيئية وبين المشروعات الكبيرة والمتوسطة . كما أن لها سماتها المميزة التي تؤسس على :

- قيام علاقة وثيقة بين المدير والعمال والعملاء والموردين .
- وجود درجة نسبية من التخصص في الإدارة .
- تعامل وثيق مع المجتمع المحلي في التسويق .
- الاعتماد في الحصول على الخامات على الموردين المحليين .
- صغر رأس المال وصعوبة الحصول على القروض .
- كما أن هذه المشروعات تكون أكثر قابلية للنمو والتوسع ، والعاملون بها يتسمون بدرجة أكبر من التففتح والتعليم ، ومن ثم فهم أكثر قابلية للتطور والتنمية .

وقد أوصت العديد من الدراسات والأبحاث بضرورة وضع تعريف محدد للمشروع الصغير حتى يمكن توجيه السياسات والبرامج المختلفة لتشجيعه وتنميته . ومن ثم قامت شركة « ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة » بتعريف المشروع الصغير بأنه : المشروع الذي يتعامل في أي نشاط اقتصادي - فيما عدا النشاط التجاري - سواء كان في مجال : الصناعة ، الزراعة ، استصلاح

فيه أهم الصناعات الصغيرة ومياكلها ومعوقاتها ، وكان من أهم توصياتها :

- ضرورة صدور تعريف رسمي للصناعات الصغيرة لتحديد مفهومها بحيث تلتزم به كافة الأجهزة المعنية بهذه الصناعات .
- إعداد خطة قومية لتنمية الصناعات الصغيرة موازية للخطة الخمسية وتدرج بها .

- إنشاء جهاز أو هيئة لتنمية الصناعات الصغيرة .
- إنشاء مجتمعات صناعية بكل محافظة ومدها بالمرافق وإدراجها ضمن مشروعات الخطة الخمسية وتشجيع نقل المصانع الصغيرة إليها .

ورغم مرور أكثر من سبع سنوات على صدور هذه الدراسة فإن توصياتها مازالت في حاجة إلى وضعها موضع التنفيذ ، ولما كانت المشروعات الصغيرة شديدة الشبه بالصناعات الصغيرة ، فقد رأى استكمالاً لذلك إعداد دراسة عن المشروعات الصغيرة ، تتضمن ما يأتي :

- تحديد تعريف للمشروعات الصغيرة بحيث يميزها عن المشروعات الحرفية أو مشروعات الأسر المنتجة .
- تحديد المناخ والبيئة الملائمة لنمو المشروعات الصغيرة وإزدهارها .

- مصادر تمويل المشروعات الصغيرة .
- اختصاصات ومسئوليات الجهاز المقترح أنشاؤه لرعاية المشروعات الصغيرة .

- نموذج لمشروع قومي تحدد فيه التكلفة والعائد من إنشاء مجتمعات للمشروعات الصغيرة بكل محافظة من محافظات الجمهورية .
- أولاً : تعريف المشروعات الصغيرة :

أن جهود التنمية - ولاسيما في المجتمعات النامية -

عند تحقيقها تهيئة المناخ الملائم للتنمية والتطوير لهذه المشروعات ، منها :

أ- انتهاج سياسة اقتصادية واضحة وشاملة متكاملة :

ذلك أن من المعوقات الرئيسية التي تعوق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة ، عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة تهدف الى هيكلة الاقتصاد المصرى وتوجيهه الى طريق التنمية الحقيقية ، لذلك فمن الضروري :

- إقرار سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة ؛ تأخذ فى اعتبارها : تحرير الاقتصاد المصرى ، والأخذ بآليات السوق ، وإطلاق يد القطاع الخاص ، وإشراكه إشراكا حقيقيا فى مشروعات التنمية لخلق فرص عمل جديدة وحقيقية .

- وضع خطة محددة الأهداف للتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة - تدخل ضمن خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - يكون من أهدافها : تقديم الخدمات الجماعية التى لا تستطيع المشروعات الصغيرة توفيرها باعتبارها خدمات جماعية كخدمات الطرق والتليفون والكهرباء ، وخدمات خاصة تفوق إمكاناتها ومواردها المحدودة كمراكز الأبحاث ومراكز تطوير التكنولوجيا وأعداد دراسات الجوى .

- حماية المشروعات الصغيرة من التقلبات الاقتصادية التى قد تتعرض لها فى أوقات الكساد ومساعدتها على حل ما يصادفها من عقبات وتقديم الدعم الذى يعينها على تجاوز مشاكلها الفنية والمالية اذا تطلب الأمر ذلك .

- تجميع المشروعات الصغيرة التى تعمل فى أنشطة اقتصادية متقاربة فى قطاعات محددة فى مناطق معينة . وتشجيع التعاون والتكامل فيما بينها لتخفيض نفقات الانتاج ، ومواجهة المشاكل الفنية المتعلقة بالتنظيم أو الانتاج أو التطوير أو التسويق . وبمعنى آخر

الأراضى ، الصناعات الزراعية ، التعليم ، النقل والمواصلات ، التعدين ، السياحة ، المقاولات ، الخدمات . على ألا يقل اجمالى استثماراته عن (٤٠ الف جنيه) ولا يزيد عن (٥ مليون جنيه) بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني .

وقد راعت الشركة عند تحديد الحد الأدنى (٤٠ الف جنيه) ألا تدخل فى منافسة مع الجمعيات التى تقدم خدماتها للمشروعات التى يقل اجمالى استثماراتها عن هذا المبلغ .

ويمكن الأخذ بهذا التعريف مع بعض التعديلات الطفيفة بحيث يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه « المشروع الذى يتعامل فى أى نشاط اقتصادى أو استثمارى - فيما عدا النشاط التجارى بمعناه الضيق - بحيث يندرج تحت مسمى المشروع الصغير : الأنشطة الصناعية ، والزراعية ، واستصلاح الأراضى ، والصناعات الغذائية ، التعليم الفنى والتدريب المهنى ، النقل والمواصلات ، التعدين ، السياحة ، المقاولات ، الخدمات بما فى ذلك الوجبات السريعة والفنادق الصغيرة » . على ألا يقل اجمالى استثماراته عن (٢٠ الف جنيه) ولا يزيد على (مليون جنيه) ، وأن يستهدف المشروع الصغير اتاحة فرص العمل لكبر عدد ممكن .

ثانيا : تحديد الاطار الملائم لنمو المشروعات الصغيرة :

إن للمشروعات الصغيرة امكانات كامنة لاصلاح الاقتصاد المصرى والمشاركة فى حل مشكلة البطالة ولكنها فى الوقت ذاته مشروعات هشة تتأثر أكثر من غيرها بالتقلبات الاقتصادية - فهى تزدهر فى أوقات الرواج الاقتصادى وتتعرض لمخاطر السوق فى فترات الكساد . فنجاحها أو فشلها يتوقف أساسا على مدى توافر المناخ الملائم لنموها وتطورها . وكذلك على مدى الدعم الذى يقدم لها ، فسياسة التشجيع وحدها لا تكفى لإحداث تنمية هذه المشروعات أو تطويرها ، وإنما يلزم عدة متطلبات يمكن

للعمل على حل المشاكل التي لا يستطيع المشروع الصغير تحمل أعبائها أو حلها بمفرده .

- إيجاد نوع من الروابط الاقتصادية بينها وبين المشروعات الكبيرة أو المتوسطة ، حيث تعتمد المشروعات الصغيرة - في الغالب - على نوع من التعاون الوثيق مع المشروعات الكبيرة أو المتوسطة والتي يمكن أن تتعاقد معها مباشرة - أو من الباطن - على توريد سلع أولية أو انتاج سلع وسيطة أو أجزاء من سلع نهائية أو تقديم خدمات تحتاجها المشروعات الكبيرة كخدمات النقل والتوزيع .

ب - توفير العمالة الماهرة المدربة :

ان أهم شرط من شروط نجاح المشروعات الصغيرة هو : توافر القوى العاملة المدربة تدريباً عالياً ، حيث يمكن لهذه العمالة أن ترقى بمستوى الانتاج ، وأن تجنى ثمرة عملها انتاجاً جيداً يحظى برواج واسع في الأسواق .

وقوة العمل المصرية تعاني حالياً من ارتفاع حجم البطالة بين أفرادها الى ما يقرب من ١٢٪ من حجم قدرة العمل العامة - منهم حوالي ٧٠٪ من خريجي النظام التعليمي ، وقد يعزى ارتفاع نسبة البطالة الى سبب رئيسي يتمثل في الاختلال بين التوزيع المهني لخريجي النظام التعليمي والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ، فالعمالة الحالية المطروحة في سوق العمل لا تمثل المطلوب المهني الفعلي من هذه العمالة ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ضعف المستوى الفني والإداري لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين بها - بالنظر إلى أن غالبيتهم لا يتمتعون بقسط وافر من التعليم والتدريب الذي يؤهلهم إلى الرقي بالانتاج إلى مستوى الجودة التنافسية ، إلى جانب افتقار أصحاب هذه الشركات إلى الامام بنظم الإدارة ذات الكفاءة التكنولوجية لإدارة هذه المشروعات - فإن ذلك يدعو إلى ضرورة : أن ترمي الدولة خطة زمنية

مدروسة لتحويل العمالة العاطلة - أو جزء منها - إلى عمالة مدربة منتجة يمكنها أن تعمل في مجال المشروعات الصغيرة ، وذلك يركز على ثلاثة مقومات أساسية :

- إجراء مسح شامل لمعرفة احتياجات المجتمع النوعية من المشروعات الصغيرة ، سواء في مجالات الانتاج أو الخدمات ، يتم على أساسه تحديد أعداد وتخصصات ومستويات الكوادر الفنية المطلوبة - بما يتفق واحتياج هذه المشروعات .

- توجيه جانب من الاستثمارات لتطوير بعض مراكز التدريب القائمة حالياً ، أو إنشاء مراكز حديثة سواء أكانت حكومية أو مراكز في قطاع الأعمال أو مراكز خاصة ، بحيث تمثل الركيزة الأساسية لتدريب العمالة اللازمة للمشروعات الصغيرة ، وتكون متخصصة في إعداد البرامج الفنية المطلوبة لمختلف المهن التي تحتاجها هذه المشروعات ، وتقوم بتغطية البرامج الخاصة بمراقبة الجودة أو الانتاج ، أو البرامج الإدارية التي تعقد لأصحاب المشروعات الصغيرة ؛ لتدريبهم على المهارات اللازمة للرقى بإدارة مشروعاتهم بكفاءة أكبر .

- إيجاد روابط قوية بين هذه المراكز وأصحاب المشروعات الصغيرة وحثهم على التعامل معها والمساعدة في تمويلها وتطويرها .

ج - إزالة المعوقات التشريعية والإدارية :

ان أصحاب المشروعات الصغيرة غالباً ما يتعرضون لعدد من الاختناقات والمعوقات التي يلزم للقضاء عليها استخدام الأداة التشريعية أو التنظيمية أو الإدارية ، فالمستثمر أو صاحب المشروع الصغير كثيراً ما يطلب منه استيفاء الكثير من الإجراءات الإدارية ، سواء قبل بدء العمل بمشروعه ، كالحصول على موافقة جهات إدارية متعددة ، وما يتبع ذلك من استيفاء استمارات وأوراق عديدة - أو أثناء تشغيل مشروعه كتعرضه للمعوقات الإدارية عند تسويق منتجاته لدى الجهات الحكومية ، كذلك قد ترمقه الدولة

عالية من أفراد المجتمع عن التعليم الفني الذى هو اللبنة الأولى التى توفر العمالة الماهرة لسوق العمل .

وبالإضافة إلى ذلك فإن إقامة مشروعات صغيرة ناجحة تتطلب خطة قومية لبناء هذه المشروعات تكون محددة المدة ومصادر التمويل ، على أن يقوم على تنفيذها جهاز متخصص ،

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نجمل الركائز الأساسية لبناء المشروعات الصغيرة فى العوامل الآتية :

- تنمية الموارد البشرية .
- نشر الفكر المنظم لتشجيع العمل الخاص المنتج ، لا سيما بين أفراد المجتمع المتعلم .

- تمويل المشروعات الصغيرة .
- إنشاء جهاز متخصص يكون مسئولا عن النهوض بالمشروعات الصغيرة .

تنمية الموارد البشرية :

يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية بأنها : السياسات والبرامج متعددة الأغراض والأنواع التى تلتحم وتتناغم بعضها مع بعض ؛ لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى لأفراد المجتمع بطريقة متوازنة بغرض النهوض بكافة النواحي الحضارية المادية وغير المادية فى المجتمع وذلك من أجل خلق بيئة حضارية تظل جميع فئات المجتمع ، بحيث يمكنهم الاستفادة بكافة الامكانيات المحلية والخارجية المتاحة به .

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن المقصود من السياسات وبرامج التنمية هو إكساب أفراد المجتمع أكبر قدر ممكن من المعرفة والمهارات لرفع قدراتهم وتنمية سلوكهم الحضارى ، وتهيئة المناخ المناسب لهم للعمل والانتاج - مما يؤدي إلى تأهيلهم تأهيلا راقيا يمكنهم من الخلق والابتكار والتطوير .

ماليا كفرض رسوم عالية عند تسجيل منشأته أو فرض ضرائب باهظة على ما حققه من أرباح ، الأمر الذى يؤدي فى النهاية إلى اهدار الكثير من وقت وجهد ومال أصحاب المشروعات الصغيرة بما يفوق طاقاتهم وما يترتب على ذلك من عزوف معظمهم عن المخاطرة بأمواله فى مثل هذه المشروعات ، أو يسعى البعض الآخر إلى تصفية مشروعاتهم إذا كانوا قد بدأوها . وهكذا نرى أن الاداة التشريعية أو التنظيمية أو الادارية يمكنها أن تشكل عبئا قد لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تحمله فى ذات الوقت الذى تسعى فيه الدولة إلى تنمية المشروعات الصغيرة وتشجيعها للانطلاق والمشاركة الحقيقية فى تنمية الاقتصاد القومى .

لذلك من الضروري حماية المشروعات الصغيرة بوضعها داخل اطار قانونى وتنظيمى عادل ينظمها ويزيل عنها الاختناقات التى تعوق سير العمل بها ، مع اعطائها بعض المزايا - كتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها أو اعفائها من الضرائب لفترة زمنية محددة . أو افساح المجال لها للحصول على أوامر توريد من الحكومة أو قطاع الأعمال بما يمكنها من التوسع والتطوير ويسمح لها بالازدهار والنمو .

ثالثا : الركائز الأساسية لبناء مشروعات صغيرة ناجحة :

إنه لا يمكن بحال إقامة مشروعات صغيرة ناجحة دون اتخاذ سياسات متوازنة من عوامل عدة تقوم عليها المشروعات الصغيرة . فبناء مشروعات صغيرة ناجحة يتطلب أول ما يتطلب توافر عمالة ماهرة ومنظمين اداريين يمكنهم ادارة وتشغيل هذه المشروعات بكفاءة عالية ، وهذا يتطلب بالضرورة تنمية الموارد البشرية لكى يكتسب أكبر عدد من أفراد المجتمع المهارات والقدرات اللازمة لإقامة وانجاح هذه المشروعات . كما يتطلب أيضا تعديل نظرة المجتمع إلى التعليم الفني الذى ينظر إليه على أنه فى مستوى أدنى من مستوى التعليم العام والجامعى - مما ساعد على انصراف نسبة

لتطوره فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية السارية والمتوقعة .

ولقد كان التوسع فى خدمات التعليم - خاصة النظرى والأدبى باعتباره أقل تكلفة من التعليم العملى ، اضافة إلى افتقار نظام التعليم لطابع التوجيه المهنى المؤسس على معايير واقعية وعدم قدرته على التكيف مع احتياجات المجتمع الحقيقية - أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى الاختلال بين التوزيع المهنى للخريجين واحتياجات سوق العمل لهم .

المستوى الجزئى: وهو التدريب المهنى الذى يعتبر الجناح الآخر للتنمية البشرية باعتباره المدخل الحقيقى لاعداد الفرد اعدادا عمليا وتزويده بالمعلومات والمهارات الفنية المطلوبة لمهنة معينة بذاتها يتخصص فيها . وهذا النوع من التدريب يحتاجه الفرد قبل مزاولته المهنة ، ويلزمه طوال سنى حياته العملية .

وتوجد بمصر مراكز تدريب عديدة منها ما يتبع الجهات الحكومية كوزارة الصناعة والزراعة والاسكان والشئون الاجتماعية ... ومنها ما يتبع القطاع العام كمراكز التدريب فى شركات المقاولات وشركات الغزل والنسيج ... ومنها ما يتبع القطاع الخاص ، وهذه المراكز تتولى اعداد وتدريب الشباب على المهن المختلفة ... ومن هذه المراكز مراكز تدريبية لديها برامج ونظم ومكانات تدريبية عالية المستوى تنفذ بأسلوب علمى للوصول بالعامل إلى مستوى مهارة محدد يحتاجه سوق العمل فعلا ويخضع لاختبارات مناسبة لكل مهنة وكل مستوى قائم على أساس من تحليل العمل وتصنيفه وفق المستويات العالمية ، ويمنح شهادات تدريبية بعد اتمام العمل ، وهذا النوع من المراكز هو ما يجب التركيز عليه .

وللتنمية البشرية مؤشرات عديدة يمكن بواسطتها قياس مدى التقدم الذى تحقق من هذه التنمية ، منها :

وبذلك يتحول غالبية أفراد المجتمع إلى أفراد منتجين يعملون على زيادة انتاج السلع وتنوعها بما يسمح بتوسيع قاعدة الاختيار - لاشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية لجميع أفراد المجتمع .

والتنمية بهذا المضمون تؤدي دورتها الاقتصادية عن طريق :

- زيادة الدخل فيزداد بالتالى الاقبال على استهلاك المنتجات بما يسمح بزيادة الانتاج ، سواء من المشروعات الكبيرة أو الصغيرة .
- زيادة الادخار ؛ الذى يشجع بدوره على زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي تزداد الدخل مرة أخرى ، وتحقق التنمية الشاملة .

- الخريجين الزائدين عن حاجة العمل ، أدت إلى اختلال التوازن بين القدرات البشرية والانتفاع بها ، ومن نتاج هذا الاختلال ظهور مشكلة البطالة .

وتتم التنمية البشرية من خلال مستويين أساسيين :

المستوى الكلى: أو المستوى العام ويتعلق باهتمام الدولة بكافة الأنشطة التى تؤثر على تنمية الفرد واكسابه المهارات والقدرات والسلوكيات المنتجة . وغالبا ما يتم تحقيق هذا المستوى من خلال سياسات التعليم ، الأمر الذى يستلزم توافر امكانات تعليمية قادرة على الاستجابة الفورية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . ويعتبر التعليم الفنى حجر الأساس فى السياسة التعليمية باعتباره أداة المجتمع الرئيسية لاعداد أفراد الكادر الانتاجى اللازمة لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية . بالنظر إلى أن هذا النوع من التعليم يهتم ببناء الطالب خلال فترة التعليم على قاعدة عريضة من المعلومات والمواد الثقافية والعلمية والفنية ، وإن كانت أقل اهتماما بالجانب العملى التطبيقي ؛ حيث لا تتوافر الكثير من الفرص العملية بمواقع العمل . لذا يجب أن ترتبط مستويات ومهارات أفراد هذا النوع من التعليم وفئاته ارتباطا وثيقا بواقع المجتمع والتصوير المستقبلى

* مؤشرات تتعلق بقياس درجة كفاءة السياسة التعليمية وأدائها في تحقيق التنمية البشرية ومدى نجاحها في تنمية القدرات والمهارات العامة المطلوبة لأفراد المجتمع ، ومن هذه المؤشرات درجة الأمية ومعدل تسرب التلاميذ ممن هم في سن التعليم ، وعدد ساعات العمل المخصصة للمهارات والقدرات بالنسبة لساعات الكلية ، ونسبة المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية خاصة مدارس التعليم الفني .

* مؤشرات تتعلق بمدى أداء السياسة الاقتصادية ونورها في أحداث التنمية البشرية كالتعرف على نصيب الفرد من الناتج القومي والمحلي ، وعدد سكان الحضر والريف دون خط الفقر ، ونسبة العاملين في كل قطاع من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، ومعدلات نمو دخول العاملين .

* مؤشرات عامة كالتوسع في تقديم الخدمات العامة ، الإسكان ، الخدمات الاجتماعية ، المعاشات ، إعانة البطالة ، الخدمات الصحية ، التغذية ، نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة .

على أن مؤشرات البطالة ومعدلاتها - لاسيما بين المتعلمين - هي في الواقع أحد المؤشرات الهامة التي يمكن بها قياس مدى تطوير التنمية البشرية بالنظر إلى أن حل مشكلة البطالة بين المتعلمين سوف يؤدي إلى تحسين العديد من المؤشرات السابق ذكرها . لذا يجب الاهتمام بتخفيض معدلات البطالة بين المتعلمين وإعطاؤها الأولوية في خطط تنمية الموارد البشرية شريطة ألا تلجأ الدولة إلى تخفيض معدلات البطالة بين المتعلمين بأسلوب التعيين بالأجهزة الحكومية - الذي لا يمثل عمالة حقيقية منتجة ، وإنما يجب أن يتم ذلك عن طريق توظيف هذه العمالة بعد تأهيلها بالقطاع الخاص الذي يمثل انتاجا حقيقيا وهنا تبدو أهمية التدريب التحويلي وضرورته .

وتتنوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الدول بتنوع الفلسفات والمذاهب السياسية والاقتصادية التي تأخذ بها هذه الدول .

فالدول التي مازالت تعتنق الفلسفة الاشتراكية تعتمد في ادارتها لاقتصاد البلاد على قطاع عام قوى مع تقليص دور القطاع الخاص ، وكضرورة من ضرورات ادارة الدولة لكافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يصبح النظام الوظيفي هو السمة البارزة في ادارة كافة أنشطة المجتمع ، فينتعش وتتأثر به العديد من السياسات حيث يميل أغلبية أفراد المجتمع إلى عدم المخاطرة أو تحمل درجة عالية من المسؤولية - وهي من سمات القطاع الخاص - ويفضلون عليها الالتحاق بوظائف الحكومة أو القطاع العام كموظفين ، لما توفره الوظيفة لهم من اشباع حاجة الأمن والأمان من خلال عمل مضمون قد يكون مصحوبا بمركز اجتماعي مرغوق .

وقد ساعد مثل ذلك عندنا على انتشار الفكر الوظيفي الحكومي بين أغلبية القوى العاملة وازداد التمسك به وتعود الشباب المتعلم العمل لحساب الآخرين وافتقد صفة المخاطرة والاقدام على العمل الحر الذي يتميز غالبا بالخلق والابتكار وتطوير السلوكيات في المجتمع مما يؤدي إلى مساهمة حقيقية في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

غير أنه مع بداية السبعينيات بدأ بعض الكتاب والمفكرين الاقتصاديين ينبهون إلى ما سوف يواجه الاقتصاد القائم على الفكر الوظيفي من مشاكل خطيرة تتمثل في سوء توزيع الثروة والدخل وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية التي تؤدي إلى الاستقرار والنمو الحقيقي ، حيث اتضح :

- أن ٨٠٪ من الثروة يمتلكها ٢٠٪ من الأفراد .

- أن ٨٠٪ من السكان يسكنون ٢٠٪ من المساحة القابلة للسكن .

- أن ٨٠٪ من المشاكل سببها ٢٠٪ من الأسباب .

وقد كانت هذه الحقيقة أحد الأسباب التي دعت إلى ضرورة إعادة التفكير في توزيع الثروة على أكبر عدد ممكن

يعمل كل من يساهم في مشروع صغير بقوة أكبر ممن يساهمون ولا يعملون .

- ان هذا الفكر المنظمى يؤدي الى تحقيق القيمة في المجتمع عن طريق تشجيع من يعملون وينجزون في أن يملكو جزءا من هذا العمل . وقد بدأت الكثير من الدول في نشر الفكر المنظمى وتشجيع اقامة المشروعات الصغيرة خاصة في المانيا والولايات المتحدة واليابان والهند وكندا وغيرها من الدول الاخرى .

وفي مصر - وقد بدأت الدولة في تبني سياسة التحرر الاقتصادي في اطار برنامج للاصلاح يقتضى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والحد من الضغوط التضخمية ، وخفض الانفاق الحكومى وتخفيض العمالة الزائدة في كل من الأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام - أصبح من الضروري العمل على نشر الفكر المنظمى والقيام بحملات اعلامية مركزة ومستمرة ، خاصة بين الشباب المتعلم ، لحث أفراد المجتمع على التخلي عن فكرة تقلد الوظائف العامة - والتي ظلت سائدة في المجتمع قرابة ثلاثين عاما - وتشجيع الشباب على التكاتف لاقامة المشروعات الصغيرة ، ومنحهم تسهيلات في التدريب والاجراءات الادارية وتوفير مستلزمات الانتاج ومنحهم مزايا تفضيلية سواء بتقديم قروض بفائدة رمزية أو بالاعفاء من الضرائب ، وذلك كله بغرض حفز أفراد المجتمع على المخاطرة والاقدام على العمل الحر ، وتكوين مجموعات من المنظمين أصحاب المشروعات الصغيرة يزداد عددهم باطّراد ، وما يترتب من انعكاس ذلك على سلوكيات أفضل للجيل الحالى وجيل المستقبل حيث أن تنشئة الأطفال في ظل والدين يعملان بالعمل الخاص المنتج ويعيشان في رغد من العيش سوف يساعد كثيرا على نمو الأطفال في ظل هذا الفكر المنظمى فيتشربون هذا الفكر ويتحمسون له .

مما سبق يتضح أن تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة يتطلب بالضرورة تنمية الموارد البشرية حسب المؤشرات العالمية لكي يكتسب

من الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الملكية للأفراد من خلال تشجيعهم على اقامة وتملك المشروعات الصغيرة في شكل شركات ، حيث أن انشاء شركة وادارتها هو صيغة من صيغ التطور ووسيلة منتجة للحصول على دخل أكبر يشبع العديد من الحاجات وينمى العديد من الايجابيات ، وبذلك يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية من خلال تلك الفلسفة .

ولا يتأتى ذلك الا بنشر الفكر المنظمى ، والمقصود به اتباع سياسات تؤدي الى وجود تنظيم على مستوى المجتمع له مدخلاته التي تهيئ أفراد المجتمع للعمل الخاص المنتج وبهذا تكون مخرجاته أعدادا متزايدة من المنظمين الذين يصلحون لاقامة المشروعات الصغيرة بنجاح ، ويدون هذا الفكر لن يمكن تهيئة أفراد المجتمع للعمل في المشروعات الصغيرة بذاتية عالية للانتاج والتحصيل .

نشر الفكر المنظمى لتشجيع العمل الخاص لدى أفراد المجتمع المتعلم؛

وترجع أهمية اتباع الفكر المنظمى الى ما يلي :

- ان هذا الفكر يتلام مع الابتعاد عن اقتصاد التصنيع الكبير الى التصنيع الصغير ، ويشجع أداء الخدمات واقتصاد المعلومات ، فرأس المال الذي ينفق على سلع الانتاج الكبير سوف يتجه الى الصناعات التخصصية .

- ان هذا الفكر يعتبر بمثابة صمام الأمان في مجتمع يتضائل فيه وجود المدير الوسيط نتيجة لتقنية الكمبيوتر الجديدة .

- ان العلاقات الانسانية يمكنها أن تسود بدرجة أعلى بين مجموعة متألفة من المنظمين حيث يتسم العمل في المشروعات الصغيرة بالطابع الشخصى الأبوى أو الأسرى مما يؤدي الى مزيد من الانتماء والولاء للمجتمع .

- ان توسيع قاعدة الملكية لن يعملون يؤدي الى مزيد من الانتاج وبالتالي الى مزيد من تحقيق العدالة الاجتماعية ، فعادة ما

الدولية والاقليمية والمحلية إضافة الى المبالغ التي تخصص لهذا الصندوق في الموازنة العامة للدولة .

وقد تم الاتفاق المبدئي بين الحكومة المصرية وبعض الحكومات والمؤسسات الدولية كالمجموعة الاقتصادية الأوربية على تقديم منحة بقيمة (٣٢٠) مليون دولار (مليار جنيه مصرى تقريبا) علاوة على قرض من بعض المؤسسات العربية والدولية منها : الصندوق العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية ، وهيئة التنمية الدولية قدره (٢٤٠) مليون دولار (حوالى ٨٠٠ مليون جنيه مصرى) .

ويختص هذا الصندوق بتنمية الموارد البشرية ورفع المعاناة عن محدودى الدخل وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وبذلك نجد أن من بين أهداف الصندوق :

- تنمية الموارد البشرية : حيث يمكن لهذا الصندوق أن يعمل - من جهة - على انشاء مراكز تدريب متقدمة لتدريب الشباب واكسابهم المهارات العالية والدقيقة وفقا للتطور التكنولوجى المعاصر لزيادة قدراتهم على الابتكار والتطوير ، والاهتمام - من جهة أخرى - ببرامج التدريب التحويلى لتدريب شباب الخريجين الزائدين عن حاجة سوق العمل فى نطاق تخصصاتهم - وتزويدهم بمعارف جديدة لم تكن فى عداد معارفهم السابقة وزيادة قدراتهم التطبيقية والعملية اللازمة لانشاء وإدارة المشروعات الصغيرة .

- تمويل بعض المشروعات الصغيرة باعتبارها صورة من صور التصدي للبطالة ويمكن تخصيص نسبة من أموال الصندوق لتحقيق هذا الغرض .

ب - جمعيات رجال الأعمال :

ان رجال الأعمال بما لديهم من أموال ومكانات مادية قادرون على

أفراد المجتمع المهارات والقدرات اللازمة لاقامة ونجاح المشروعات الصغيرة وتعديل الفكر السائد حاليا الذى يفضل العمل الحكومى الى الفكر الذى يميل الى العمل الخاص المنتج مع ضرورة اختيار القيادات وصانعى القرارات ممن يؤمنون بفكر رجال الأعمال ويعملون على تشجيعه .

تمويل المشروعات الصغيرة :

ان توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة يعتبر من أهم عوامل نجاح تلك المشروعات فأكثر ما يواجه أصحاب هذه المشروعات هو صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لاقامة مشروعاتهم أو لتوسيع حجم استثماراتهم .

إذ أن أصحاب المشروعات الصغيرة فى مصر - غالبا - ما يبدأون مشروعاتهم بتمويل قاصر أو بقروض يحصلون عليها من مصادر غير بنكية فى شكل مستلزمات انتاج أو نظير تسويق منتجات مما يجعلهم عرضة للاستغلال ، فالبنوك كثيرا ما ترفض إقراض أصحاب المشروعات الصغيرة اما لعدم قدرتهم على توفير الضمانات الواجب تقديمها للحصول على القروض أو التسهيلات المطلوبة أو فرض أسعار فائدة عالية لا يستطيع أصحاب هذه المشروعات تحملها ومن هنا كان توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات - وبطرق غير تقليدية - ضرورة ملحة يجب العمل على الحصول عليه ما دمنا نريد بحق أن نساعد ونساند المشروعات الصغيرة ونعمل على تنميتها .

ويمكن توفير التمويل اللازم لتنمية المشروعات الصغيرة من

المصادر الآتية :

١- الصندوق الاجتماعى :

وقد صدر بانشاء هذا الصندوق القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦ ويتبع رئيس الوزراء وتتكون موارده من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات

صحة الضمانات المقدمة من العملاء والتأكد من أنها تكفي لسداد القرض المطلوب وفوائده ، لأن هذه القروض ما هي في الواقع إلا جزء من ودائع الأفراد التي يجب أن تعمل البنوك على تأمينها واستثمارها .

من أجل ذلك - وكمحاولات من بعض البنوك لكسر الطوق وتخفيف درجة المخاطرة ومد يد العون والمساعدة للمشروعات الصغيرة ، فقد قامت تسعة بنوك من القطاع العام والمشتري ، بالاشتراك مع إحدى شركات التأمين بتأسيس شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة ، حيث تقوم الشركة بضمان ٥٠٪ من القروض والتسهيلات التي تقدمها البنوك لأصحاب المشروعات الصغيرة - دون أن تطلب الشركة أي ضمان من أي نوع - في حدود (١٠,٠٠٠) جنيه كحد أدنى ، (٧٠٠,٠٠٠) جنيه كحد أقصى ، بمعنى أن صاحب المشروع الصغير يمكنه أن يقترض من البنك بدءاً من (٢٠,٠٠٠) جنيه كحد أدنى ، إلى (١,٤) مليون جنيه كحد أقصى لتمويل أصول ثابتة أو رأس مال عامل . على أن يسرى ذلك على المشروعات القائمة أو الجديدة . وتتقاضى الشركة نظير ذلك نسبة ٢٪ كمصروفات إدارية على الجزء المضمون .

وقد مارست الشركة نشاطها اعتباراً من عام ١٩٩١ ونجحت في التعاقد مع (٢٥) بنكاً للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها لأصحاب المشروعات الصغيرة .

وليس هناك ما يمنع من تعميم هذه التجربة وتطويرها بحيث تساهم الدولة في جزء من رأس مال هذه الشركات للتوسع في أنشطتها ، وتقديم حوافز أكثر لأصحاب المشروعات الصغيرة .

د - دور البنوك في المشروعات الصغيرة :

ان اختيار أحد البنوك أو أكثر لتمويل ودعم المشروعات سيفيد كثيراً في دعم الأنشطة الانتاجية للمشروعات الصغيرة ، اذ يمكن لهذا

استثمار أموالهم في مشروعات كبيرة ، كما يمكنهم تدعيم استثماراتهم عن طريق الاقتراض من البنوك وبشروط متميزة لقدرتهم على سداد القرض وفوائده ، ولاشك أن معظم المشروعات الصغيرة - سواء في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات - تعتمد اعتماداً كبيراً على علاقاتها بالمشروعات الكبيرة التي يمكن أن تتعاقد معها مباشرة أو من الباطن لتوريد بعض السلع الأولية أو لانتاج سلعة وسيطة أو مقومات سلعة نهائية ، أو تقديم خدمة مثل خدمات النقل أو التوزيع - فإذا ما عملنا على إنشاء روابط وثيقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة بحيث تتكامل معها على أساس من التخصص وتقسيم العمل ، وشجعنا أصحاب المشروعات الكبيرة على التعامل مع المشروعات الصغيرة ، ومنحنا بعض المزايا والحوافز لأصحاب المشروعات الكبيرة التي تقدم دعماً للمشروعات الصغيرة وتتكامل معها - لأمكننا إيجاد دافع قوي ومصلحة خاصة لدى أصحاب هذه المشروعات في تدعيم المشروعات الصغيرة والعمل على تنميتها باعتبارها مشروعات مغذية لمشروعاتهم والعمل على المساهمة في تمويلهم ومدها بالخبرات التكنولوجية اللازمة . ولقد تشكلت بالفعل ثلاث جمعيات تطوعية لرجال الأعمال لمساعدة المشروعات الصغيرة أحدها بالاسكندرية والآخران بالقاهرة . وتنبئ المؤشرات الأولية بنجاح هذه الجمعيات طبقاً لأدائها في الفترة السابقة .

ويمكن للدولة أن تعمل على تشجيع هذا الاتجاه وتحفيز رجال الأعمال على إنشاء العديد من هذه الجمعيات وتعميمها في مختلف محافظات الجمهورية .

ج - شركات ضمان مخاطر الائتمان :

ان الواقع الحالي يؤكد إحجام البنوك الائتمانية عن تقديم العون والمساعدة المالية للمشروعات الصغيرة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على توفير الضمانات اللازمة لسداد ما تقتضيه من البنوك ، ولا أحد يعيب على البنوك التأكد من

البنك أن يقوم بدور المدير المالى للقروض والأموال المقرر استثمارها فى المشروعات الصغيرة ، وأن يعتمد فى تمويله على عدة مصادر ، منها :

* تخصيص نسبة من أموال الصندوق الاجتماعى لتوظيفها فى المشروعات الصغيرة .

* قبول ودائع أصحاب المشروعات الصغيرة على غرار ما يجرى عليه العمل فى بنوك الاسكان .

ويمكن أن يعهد الى البنك القيام بالمهام التالية :

- دراسة المشروعات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الأفراد الذين يرغبون فى إقامة مشروعات ، وأبداء الرأى فى جدواها ومدى اتساقها مع السياسة الاقتصادية والتأكد من أن المشروع المزمع انشاؤه أو تطويره مستوفٍ لكافة عناصر النجاح .

- انشاء بعض المشروعات الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية أو المشاركة فى أنشائها وإدارتها على أن يكون العاملون بها من بين خريجي النظام التعليمى بعد إعدادهم وتأهيلهم للعمل . وبشرط أن يقوم البنك مستقبلاً بتعليم هذه المشروعات لهم بعد استرداد كافة تكاليف المشروع من أرباحه ، أو من العاملين به إذا رغبوا فى ذلك .

- منح بعض التيسيرات لأصحاب المشروعات الصغيرة لدى البنوك الأخرى كضمان القروض أو تحمل جزء من فوائدها أو إعادة جدولتها على أجال أطول وبشروط أيسر .

- المساعدة فى توفير الآلات والمعدات لأصحاب المشروعات الصغيرة الذين لا يستطيعون شراءها ، على أن يتم تأجيرها أو تملكها لهم بنظام الأقساط .

- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة على تسويق منتجاتهم عن طريق الاعلان عنها والترويج لها ، وإقامة المعارض والمنافذ لبيعها .

اختصاصات البنك المقترح وتشمل :

- تكليف مراكز الأبحاث فى الجامعات والمكاتب الاستشارية - ممن

لهم سابق خبرة بالمشروعات الصغيرة - بإعداد البحوث والدراسات الخاصة بإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة ، وعلى الأخص بما يلى :

* دراسة المشروعات الصغيرة والجدوى الاقتصادية لها ومدى مساهمتها فى زيادة الانتاج القومى ونواحي النقص والزيادة فى أنشطتها الاقتصادية ومدى ملائمة توزيعها الجغرافى .

* تقييم الأداء بالمشروعات الصغيرة وتحديد مستوى جودة الانتاج ومدى قدرة المنتج على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية .

* اجراء الدراسات التحليلية لمتطلبات السوق وإعداد خطة لتنمية الموارد البشرية اللازمة للمشروعات الصغيرة وكيفية الرقى بها ورفع مستوى مهارتها ، مع ضرورة اعداد خريطة عمالية توضح نواحي النقص والزيادة فى العمالة المشتغلة بهذه المشروعات ومستوى مهارتها ومواقعها تقويم على أساس اجراء مسح شامل بكل محافظة - لتحديد أعداد وتخصصات ومستويات الكوادر الفنية المطلوب توظيفها فى هذه المشروعات .

* إعداد خطة للتوسع فى مراكز التدريب على المهن والحرف المطلوبة لهذه المشروعات بكل محافظة ، حسب طبيعتها ومكاناتها من الموارد البشرية والخامات . مع الاهتمام بصفة خاصة ببرامج التدريب التحويلي لشباب الخريجين الزائدين عن حاجة العمل فى تخصصاتهم ، وتشجيعهم على الالتحاق بهذه البرامج وفق ميولهم ومكاناتهم الفردية ؛ لتأهيلهم وتحويلهم الى عمالة منتجة تعمل فى مجال هذه المشروعات .

* إعداد الدراسات الخاصة بنظم تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ووسائل ترويجها والتوسع فى تصديرها الى الأسواق الخارجية .

- بناء قاعدة عريضة من المعلومات عن طريق الاتصال بمراكز المعلومات الداخلية والخارجية والأجهزة الإحصائية لجمع المعلومات عن المشروعات الصغيرة على مستوى الجمهورية وإعداد خرائط لها تتضمن

كافة البيانات المتعلقة بها وعلى الأخص جمع البيانات والمعلومات التالية :

• البيانات المتعلقة بتصنيف المشروعات الصغيرة حسب أنشطتها الاقتصادية ورأس المال المستثمر فيها وحجم العمالة المشتغلة بها بعد اجراء الحصر الشامل لها بمختلف المحافظات .

• البيانات المتعلقة بخرائط العمالة بالمشروعات الصغيرة بعد تصنيفها وفق تخصصاتها ومستويات الكوادر الفنية بها .

• البيانات المتعلقة بالآلات المستخدمة فى المشروعات الصغيرة ومستواها التكنولوجى ومدى ملائمتها للإنتاج والتطور .

• البيانات المتعلقة بتقدير رأس المال المستثمر فى هذه المشروعات موزعا على أنشطتها الاقتصادية وتوزيعها الجغرافى .

• البيانات المتعلقة بتقدير حجم الانتاج بالمشروعات الصغيرة ونسبة مساهمته فى الانتاج القومى ومستوى جودته وقدرته على المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية .

• البيانات المتعلقة بحجم السلع المصدرة من انتاج المشروعات الصغيرة ونسبتها الى الانتاج الكلى لهذه المشروعات والى الصادرات عموما .

- العمل بالوسائل التشريعية والتنظيمية على إصدار قانون خاص بالمشروعات الصغيرة - بعد اجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بذلك بواسطة المكاتب الاستشارية ومراكز الأبحاث ، لتحديد الاطار القانونى والتنظيمى الملزم لهذه المشروعات وتقنين المزايا والتسهيلات التى تتمتع بها كالاغفاء من الضرائب لفترات معينة أو تخفيض الجمارك على وارداتها ، أو تسهيل اجراءات الترخيص والتسجيل واستخراج السجل التجارى أو منحها مزايا للتصدير .

- قيام تنسيق بين سياسات البنك المقترح وسياسات المؤسسات التعليمية والتدريبية بما يتيح له اقتراح اضافة بعض المواد العلمية أو التدريبية لاكساب الطالب أو المتدرب القدرات والمهارات والسلوكيات المطلوبة للعمل الخاص المنتج .

- حث القطاع الخاص وتشجيعه على انشاء أو الاشتراك فى انشاء مجمعات صناعية لاقامة وتسكين المشروعات الصغيرة بها . بما يخدم الاقتصاد القومى حسب الاستراتيجية الموضوعية واحتياج كل محافظة .

- العمل على انشاء مراكز أو أقسام بالجامعات والمعاهد العليا تخصص فى إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالمشروعات الصغيرة ودراسات الجدوى الخاصة بها .

- العمل على تحسين وتطوير نظم الادارة بالمشروعات الصغيرة ومدها بالتكنولوجيا الحديثة وتزويد أصحاب المشروعات الصغيرة بالنشرات الدورية والمعلومات التى يحتاجونها .

- دراسة أوضاع المشروعات الصغيرة المتعثرة وتقديم المعونة والمشورة الفنية لأصحابها لازالة الاختناقات والمعوقات التى تعوق نموها وتطورها .

- الاتصال بالمستثمرين الأجانب وحثهم على استثمار أموالهم فى مجال المشروعات الصغيرة أو مشاركة أصحاب هذه المشروعات بما يتيح خلق فرص عمل جديدة للشباب المصرى .

- العمل على الاشتراك فى المعارض أو اقامة معارض خاصة لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والترويج لها وحث شركات قطاع الأعمال أو القطاع الخاص على التعاقد على منتجات هذه المشروعات وإنشاء مجمعات تسويقية لها بمختلف المحافظات .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق؛ وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتي:

* أن يكون انشاء المشروعات الصغيرة منوطاً بمبادرات الأفراد ونشاط القطاع الخاص،

- على أن يتركز دور الحكومة في تيسير انشائها وتنميتها عن طريق ما يأتي:

• إزالة المعوقات التشريعية والإدارية، سواء ما يتصل منها ببدء المشروع من حيث تعدد الموافقات، والتسجيل والاشهار، أو بعد تشغيل المشروع وخاصة فيما يتصل بمجالات التسويق.

• تخفيض الضرائب على هذه المشروعات، وكذلك

تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها، مع تيسير تمويلها بقرض ميسر، كنوع من الاستثمار في مجال توسيع فرص العمل.

• إفساح المجال أمامها للحصول على أوامر التوريد من الحكومة وقطاع الأعمال العام لأداء العديد من الخدمات، وخاصة ما يتعلق بشئون التغذية، والنقل، والنظافة، وغيرها من الأعمال التي يجب أن تتخلى عنها الحكومة للقطاع الخاص.

• تيسير منح الأراضي لإقامة المشروعات، والعمل على تزويدها بالمرافق الضرورية، والبنية الأساسية، مما يساعد على تقليل التكلفة الاستثمارية للمشروع الصغير، وفي هذا الاتجاه يجدر إنشاء مجمعات نوعية لهذه المشروعات - في المحافظات - وفقاً لاحتياجات كل منها.

* إيجاد روابط وثيقة - من خلال جمعيات رجال الأعمال - بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، بحيث تتكامل معها على أساس من التخصص وتقسيم العمل، باعتبار المشروعات الصغيرة مغذية للمشروعات الكبيرة، وذلك عن طريق:

- المساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة ومدها بالخبرات التكنولوجية اللازمة.

- المعاونة في توفير الآلات والمعدات، على أن يتم تأجيرها أو تملكها لأصحاب المشروعات الصغيرة بنظام التسيط.

- تقديم نماذج كدراسات جدوى للمشروعات الصغيرة؛ تكون بمثابة اقتراحات لإقامة هذه المشروعات في المناطق الملائمة، ومنها على سبيل المثال المجتمعات العمرانية الجديدة.

• مع نشر نماذج لبعض المشروعات الناجحة للتعاون بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، ومنها بعض المشروعات القائمة في المناطق الصناعية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.

* أهمية التعاون بين الغرف التجارية والاتحادات الصناعية والبنوك الاستثمارية، وذلك في المجالات التالية:

- بناء قاعدة معلومات عريضة تتضمن كافة البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة حسب انشطتها ورأس المال المستثمر فيها، ومستوى المعدات المستخدمة، ومدى ملامتها من الناحية التكنولوجية للإنتاج والتطور، وذلك كأساس لسياسة عامة لتحسين نظم إدارة هذه المشروعات، في إطار تشريع خاص للمشروعات الصغيرة، يشتمل على الاجراءات والتيسيرات اللازمة لها.

- رسم خريطة شاملة للمشروعات الصغيرة - على المستوى القومي، وعلى مستوى المحافظات - تتضمن معلومات وافية عن العمالة المشتغلة بها ومستوى مهاراتها، لتكون ركيزة لسياسة متكاملة لتنمية الموارد البشرية اللازمة لهذه المشروعات، على المدى القريب والمدى البعيد، سواء من خلال معاهد التعليم أو مراكز التدريب المهني والتحويلي.

- المساهمة في إنشاء مراكز إعادة التأهيل والتدريب التحويلي، لتوفير التخصصات الحرفية المطلوبة.

المصرفى للمشروعات الصغيرة ، حيث تقوم هذه الشركات بضمان نسبة من القروض والتسهيلات التى تقدمها البنوك لأصحاب المشروعات الصغيرة ، وفى ذلك ضمان لاستمرارها ، ومنع تعثرها أو تصفيتها . وذلك بعد نجاح هذا النوع من الشركات التى شارك فى انشائها بعض البنوك وشركات التأمين .

* انشاء اتحاد أو نقابة أو غرفة - خاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة ، يكون من مهامها رعاية هذه المشروعات بمختلف الوسائل .

الفائض والعجز فى سوق العمالة فى ظل اقتصاد السوق

شهد الاقتصاد المصرى تقدما ملحوظا فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات ، وتضافرت على ذلك عوامل عديدة أهمها : الزيادة الكبيرة فى عوائد قناة السويس ، وصادرات البترول الخام ، وتحويلات المصريين فى الخارج ، غير أنه مع بداية الخطة الخمسية السابقة (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) ظهرت بعض التطورات السلبية كانخفاض الطلب على البترول الخام وانخفاض الدخل من السياحة ، مما أثر على قدرة الاقتصاد على إتاحة فرص العمل الجديدة ، بالإضافة الى استمرار التزامن بين ظاهرتى الفائض والعجز فى العديد من التخصصات والمهن ، الأمر الذى أدى الى اختلال التوازن بين جانبى العرض من القوى العاملة (ممثلا فى مخرجات النظامين التعليمى والتدريبى والطلب الحقيقى عليها) احتياجات المشروعات والمهن من التخصصات المختلفة) .

وصاحب الاختلال فى أسواق العمل استمرار الهجرة الداخلية والخارجية لعنصر العمل ، مما أثر على التركيب البنائى والقطاعى للعمالة المصرية ، فلقد انطلقت الهجرة الداخلية للعمالة من الريف الى

- التعاون مع الجهات المعنية - وخاصة فى مجالات الزراعة ، والصناعة ، والسياحة ، والتموين - لأجراء دراسات عن اتجاهات الطلب على السلع المختلفة ، وحجم الطاقات الانتاجية المتاحة ، بحيث يمكن للمستثمر بوجه عام والمستثمر الصغير بصفة خاصة - التعرف على الأنشطة التى تعانى من التشبع ، وتلك التى مازالت فى حاجة الى المزيد من الاستثمار ، أو التوسع فيما هو قائم منها .

- الاتصال بالمستثمرين الاجانب لترغيبهم فى استثمار أموالهم فى مجال المشروعات الصغيرة ، أو مشاركة أصحاب هذه المشروعات ، بما يتيح إيجاد فرص عمل جديدة للشباب .

- رسم سياسة شاملة محددة الأهداف لتوزيع منتجات المشروعات الصغيرة على أساس الدراسات الميدانية مع نشر أخبار السوق والمعلومات المتصلة به ، عن طريق أجهزة الاعلام ، وذلك لإيجاد علاقة مستمرة بين أصحاب المشروعات الصغيرة .

- إقامة المعارض المتنقلة لعرض منتجات المشروعات الصغيرة ، وتشجيع أصحابها على إقامة معارض بالخارج ، للتعرف على منتجاتها .

* أن تسهم الجامعات الاقليمية ومراكز البحوث بها فى تقديم الخدمات الاستشارية للمشروعات الصغيرة ، وذلك بالتعاون مع الادارة المحلية ، وصولا الى تحديد وتنمية الفرص الانتاجية والخدمية الموجودة بالمحافظات ، وبما يتيح المجال للشباب لإقامة المشروعات الصغيرة ، وترويج منتجاتها فى السوق المحلى والخارجى .

* إتاحة الفرصة أمام الأفراد للمساهمة بمشروعاتهم الصغيرة فى مجال التصنيع الزراعى - ضمن إطار مشروعات الأمن الغذائى - بما يتيح الوصول الى المستوى المطلوب للانتاج والخدمات فى المجتمع الريفى ، وفى المجتمعات العمرانية الجديدة .

* العمل على التوسع فى انشاء شركات « ضمان مخاطر الائتمان

المدن ، من أجل الحصول على فرص عمل أفضل في المدن والمراكز الحضرية ، دون اكتساب القدرات أو المهارات التي تؤهل المهاجرين من الأنشطة الريفية (زراعية وغير زراعية) إلى الالتحاق بغيرها من الأنشطة في القطاعات المستوعبة للعمالة كالتشييد والبناء ، بل إن بعض القطاعات قد امتصت فوائض العمالة العادية المهاجرة دون الحاجة إليها ، كما حدث في قطاعي الخدمات غير المنظم والحرفي ، نظرا لإمكانية بدء المشروعات الصغيرة أو الحصول على عمل في هذين القطاعين - دون الحاجة إلى رأس مال كبير أو متطلبات مهنية معينة ، كذلك فإن الهجرة الخارجية لعنصر العمل جاءت انتقائية لأفضل العناصر من القوى العاملة ، فأسهمت بدورها في العجز للعديد من المهن والتخصصات المطلوبة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد تبين أن الفائض في العمالة أكثر تعقيدا مما كان يعتقد ، كما أن العرض من العمالة أصبح وقيرا للغاية إذا ما قورن بالفترة قبل النقص الكبير عندما كان النقص في العمالة يمثل العقبة الرئيسية أمام التنمية ، وأن الفوائض الحقيقية من العمالة هي ذات طبيعة إما موسمية أو إقليمية (مثلما هو سائد في الزراعة) أو بطالة سافرة في اقتصاديات الدول المتقدمة أو بطالة مستترة في قطاع الأعمال العام . وبالإضافة إلى العمالة الزائدة في قطاع الأعمال ، فإن المهاجرين النشطين اقتصاديا في الخارج قد خفضوا من قوة العمل المحلية وكذلك البطالة المحلية تبعا لأعدادهم .

ولاشك أن مبالغ كبيرة من تحويلات الميسرين في الخارج وجدت طريقها إلى أسواق العقارات المحلية الريفية منها والحضرية ، وساعدت على رفع أسعار الأراضي والعمارات السكنية ، وخلقت مكاسب كبيرة لرأس المال ، ونشطت الاستثمار الخاص والاستهلاك . وتعد فرص العمل محورا أساسيا للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي من وجهة النظر الاقتصادية حصىة للجهود الاستثمارية ، بالإضافة

إلى كونها من العوامل المؤثرة في الانفاق العام والخاص ، ومن منظور سياسات الرفاهية والإنماء ، تعد ديناميكية الجهات الاقتصادية مؤشرات على فرص التوظيف ، فضلا عما تعكسه من الناحية الاجتماعية بالنسبة لظروف معيشة العاملين وطبيعة عملهم .

إن البحث عن إمكانات متاحة من فرص العمل ، أمر يجب أن يتم بالتعاون المشترك بين الأجهزة الرسمية وبين ممثلي رجال الأعمال ، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الفائض والعجز في العمالة ، واختلال التوازن في سوق العمل ومحاولة إعادة هذا التوازن في ظل اقتصاد السوق ، وعرض أبعاد جوانب نقص فرص العمل ، وأن فرصة العمل يجب أن تتحدد بمجموعة من المحددات الأساسية هي :

- أ - الاستثمارات .
- ب - التكنولوجيا .
- ج - المعرفة والمهارة .
- د - المسؤولية والسلطة .
- هـ - الأداء الملوس .

والاستثمارات والتكنولوجيا هما اللذان يخلقان فرصة العمل كمضمون مادي وكمكان عمل والمعرفة والمهارة والسلطة والمسؤولية هي التي تستخدم التكنولوجيا والتجهيزات حتى يتحقق الإنجاز أو الأداء الملوس ، الذي يمثل الهدف الأساسي من خلق فرصة العمل ، وبالتالي لابد أن تكون فرصة العمل ذات أداء ونتائج محددة ، وذات وجود فعال في هيكل الانتاج أو الخدمات في الوحدة .

ولابد أن تكون هذه الفرصة نتيجة لقدرة استخدام فعلا من الاستثمارات ، يتمثل في تكنولوجيا وتجهيزات مادية ، وبدون هذه المحددات تصبح فرصة العمل غير حقيقية .

ويعنى ما سبق أننا أمام مفهومين : فرصة العمل الحقيقية وفرصة العمل غير الحقيقية التي لا تملك المقومات والمحددات السابقة .

والفرقة بين المعنيين - فرصة العمل الحقيقية وغير الحقيقية - لها أهمية حاسمة في التخطيط لإنشاء وخلق فرص العمل الجديدة للمجتمع ، حيث يكون من الضروري أن تكون فرص العمل حقيقية وفقاً للمحددات السابقة ، لأنه في حالة ما إذا كانت غير حقيقية فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل والمعوقات .

وغالباً ما يؤدي التوسع في فرص العمل غير الحقيقية إلى العديد من الآثار السلبية والمباشرة على الوحدات والأفراد والمجتمع بشكل عام ، كما يتضح من استعراض المشكلات التالية :

أ - زيادة تكاليف الإنتاج والخدمات في الوحدات دون ما زيادة حقيقية في الأداء الكلي لها ، نتيجة زيادة أجور عمالة لا ترتبط ولا تؤدي إلى زيادة الأداء الكلي للوحدة .

ب - قصور فاعلية الهياكل التنظيمية في الوحدات التي تتوسع في فرص العمل غير الحقيقية ، نتيجة إضافة أعمال ووظائف غير فعالة ، وتحمل أسماء بدون مضمون .

ج - الشعور بعدم المساواة بين العاملين في فرص عمل حقيقية ، والعاملين في فرص عمل غير حقيقية ، نتيجة حصول كل من المجموعتين على أجر قد يكون متساوياً في كثير من الأحيان ، مما ينعكس على انخفاض إنتاجية من يعملون فعلاً .

د - إحباط نفسى واجتماعى لدى الأفراد الذين يشغلون فرص عمل غير حقيقية ، نتيجة شعورهم أن جهودهم الناتجة عن عملهم غير مؤثرة أو فعالة ، ولا تزيد الأداء الكلي للوحدة التي يعملون فيها . ومن ناحية أخرى فإن المكانة الاجتماعية تتحدد بالوضع الوظيفي والمسئولية الحقيقية في عمل محدد ، وإذا ما اهتز الوضع الوظيفي واهتزت المسئولية نتيجة الالتحاق بفرصة عمل غير حقيقية فستتهز المكانة الاجتماعية للفرد - أو على الأقل شعوره وإحساسه - بهذه المكانة - مما يؤدي إلى الإحباط والرفض والسلبية .

وإذا كانت هذه هي بعض النتائج المترتبة على وجود فرص عمل غير حقيقية واستخدام الأفراد فيها ، فإن البديل أمام المجتمع في حالة عدم تواجد فرص عمل حقيقية أو غير حقيقية هو البطالة التي تعنى انعدام فرصة الحياة الشريفة أمام الأفراد القادرين على العمل ، والراغبين فيه ، والباحثين عنه ، وهو ما يتعارض مع الحق الطبيعي لكل فرد في المجتمع توافرت فيه هذه الشروط في الحصول على فرصة الحياة الشريفة .

وفي ضوء العرض السابق ، يمكن تحديد الأبعاد والجوانب الحاكمة في هذه المشكلة على النحو التالي :

- زيادة الراغبين من القادرين والباحثين عن العمل في الحصول على فرصة عمل زيادة مطردة تزداد عاماً بعد آخر . وهؤلاء يمثلون جانب العرض من العمل ، في الوقت الذي لا تستطيع الوحدات الانتاجية والخدمية القائمة وتلك المخطط انشاؤها ، إيجاد فرص عمل حقيقية (جانب الطلب من العمل) قادرة على امتصاص أو مقابلة كل العمالة المعروضة .

- نتيجة لقصور عدد فرص العمل المطلوبة عن امتصاص العمالة المعروضة ، تتراكم أعداد البطالة عاماً بعد عام ، مما يزيد من حدة المشكلة ، ويزيد من الضغوط الاجتماعية لحلها ، أو تخفيف حدتها على الأقل .

- كرد فعل طبيعي لضغوط المجتمع لحل مشكلة البطالة وضرورة زيادة فرص العمل المطلوبة ، تتجه الوحدات الانتاجية والخدمية سواء كانت حكومية أو عامة أو خاصة إلى تقديم فرص عمل غير حقيقية .

- نتيجة للآثار السلبية لزيادة فرص العمل غير الحقيقية عاماً بعد آخر - والمتتمثلة في زيادة الخلل التنظيمي والإداري ، وارتفاع التكلفة وبالتالي انخفاض الإنتاجية - تعجز الوحدات في المدى الطويل ، أن لم

يكن في المدى المتوسط ، عن خلق فرص عمل حقيقية أو غير حقيقية ،
وهنا تغلق الدائرة وتصبح المشكلة صعبة الحل .

ونستخلص من الأبعاد السابقة للمشكلة ، ظواهرها التي تتمثل
في : البطالة الظاهرة ، والبطالة المقنعة ، وعدم مواصلة الأفراد
مع أعمالهم .

أما عن أسباب مشكلة نقص فرص العمل ، فإن هناك
عاملين أساسيين هما المتحكمان في حدوثها :

أ - قصور الاستثمارات اللازمة لخلق العدد المطلوب من فرص
العمل المتاحة ، وهذا العامل تدور حوله وجهة النظر الاقتصادية في
تحديد وتحليل أسباب المشكلة .

ب - الزيادة السريعة في معدلات السكان بما يؤدي إلى زيادة
السكان في سن العمل ، وينعكس على زيادة المعروض من طالبي العمل
زيادة مطردة وسريعة ، وتدور حول هذا العامل وجهة النظر الاجتماعية
في تحديد أسباب المشكلة .

ولكن النظر إلى الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة في
هذه الحدود قد يؤدي إلى قصور التحليل الكامل لها ، فالمشكلة في
مصر متداخلة الأبعاد ، ومتشابهة في العوامل التي سببتها ، كما
أن لها أسباباً فنية تتمثل في : قصور سياسات العمالة
وأجهزة تخطيط القوى العاملة ، ولها أسباب اجتماعية تتمثل في :
عجز القسيم الاجتماعية السائدة ، ولها أسباب تعليمية ،
وأخرى اقتصادية .

ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الأسباب لا تنفي تأثير
العنصرين السابقين على حدود وخلق المشكلة ، ولكنها تتكامل معها
وتعمقها ، على النحو الذي يساعد في تشخيص المشكلة من جوانبها
الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية والإعلامية ، وفيما يلي
موجز لهذه الأسباب :

سياسات العمالة ، والتعليم ، والمسار الوظيفي :

(١) سياسات العمالة :

ويقصد بها تلك النظم والاجراءات والتدابير المتكاملة ، التي يؤدي
تطبيقها في النهاية إلى تشغيل طالبي العمل من القادرين عليه والراغبين
فيه والباحثين عنه . وفي هذا المجال توجد سياستان رئيسيتان هما :

- سياسة الاستخدام الكامل : التي تقوم على إتاحة فرصة العمل
لكل قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه ، من خلال توزيع طالبي العمل
على الوحدات الانتاجية والخدمية ، وعلى أساس أن تقوم هذه الوحدات
بالاستفادة من قدراتها المتاحة والممكنة في توسيع طاقاتها وامكاناتها
وبالتالي زيادة انتاجيتها ، وهو أمر غاية في الصعوبة ما لم يتوفر للوحدة
الاستثمارات والتكنولوجيا .

- سياسة الاستخدام الأمثل : التي تقوم على أساس تشغيل الأفراد
من خلال فرصة عمل حقيقية ذات وجود حقيقي في هيكل العمل
والتنظيم ، وقابلة للقياس الكمي ، وينمكس أدائها على زيادة الأداء
الكلي ، وبالتالي زيادة إنتاجيتها .

(٢) سياسات التعليم :

ويقصد بها مجموعة النظم والاجراءات والتدابير المتكاملة التي تؤدي
إلى إتاحة الفرصة التعليمية على اختلاف مستوياتها للأفراد المجتمع ،
وفي هذا المجال توجد سياستان رئيسيتان هما :

- سياسة التعليم كمطلب قومي أو اجتماعي لكل أفراد
المجتمع ، وفي إطار حرية كاملة لاختيار المجال والتخصص
والمستوى التعليمي .

- سياسة الربط بين التعليم والتنمية ، بمعنى الربط بين فرص
التعليم المتاحة والممكنة ، وفرص العمل المتاحة والمتوقعة .

والمجتمع المصري قد أخذ بالسياسة الأولى مما أدى إلى زيادة
أعداد الخريجين الذين يطلبون فرصة حياة شريفة من خلال العمل (أى

زيادة المعروض من العمل الى درجة كبيرة نتيجة زيادة مخرجات أجهزة التعليم والتدريب) .

وإذا كان هذا التزام الدولة بسياسة الاستخدام الكامل ، فإن عليها أن تشغل هذه الأعداد الكبيرة من مخرجات أجهزة التعليم والتي تصل سنويا الى حوالى ٤٠٠ ألف فرد ، الأمر الذى يؤكد وجود صلة قوية بين سياسات التعليم وأسباب المشكلة .

(٢) سياسات المسار الوظيفي :

وفى مصر تم الأخذ بسياسة تحريك المسار الوظيفي وفقا لدرجات مالية أو درجات وظيفية غير حقيقية ، وليس درجات وظيفية حقيقية ، وقد يثار أنه فى الفترة الأخيرة تم وضع هياكل تنظيمية للوحدات يتم تحريك الأفراد على أساسها ، ولكن العبرة ليست بوضع هياكل تنظيمية ولكن بمدى تعبير هذه الهياكل عن الاحتياجات الحقيقية فى ظل مخرجاتها القابلة للقياس .

مما تقدم عن الخلل والقصور فى سياسات العمالة ، والتعليم ، والمسار الوظيفي فإن فاعلية وكفاءة نظام تخطيط القوى العاملة تمثل الأسس الحاكمة فى المشكلة والحل .

هجن نظام تخطيط القوى العاملة وامكانيات فرص العمل :

ويعانى نظام تخطيط القوى العاملة فى مصر من مجموعة المشاكل التى تتركز فى قصور هذا النظام عن وضع خطة تفصيلية متكاملة تربط بين التعليم والتدريب ، وفرص العمل الحقيقية المتاحة والممكنة ، والاستثمارات والتكنولوجيا ، والبدايل المتاحة والممكنة للتوسع فى فرص العمل الحقيقية فى ظل المستويات الحاسمة المؤثرة عليه ، والمتمثلة فى الهجرة وتنظيمها والاستفادة منها ، والتسرب من مراحل سلم التعليم المختلفة ومواجهته بأنظمة فعالة للتدريب السريع وتدريب الراشدين ، والقيم الاجتماعية السلبية التى تمثل قوة معوقة أمام الكثير من الخطط

والبرامج الاقتصادية والتعليمية ، وخلل التركيب السكانى ، وخلل التوزيع الجغرافى للسكان بما يحدد العلاقات المتداخلة والتأثير المتبادل بين هذه العوامل وبعضها ، لذلك فقد انعكس هذا القصور فى نظام تخطيط القوى العاملة على مشكلة خلق فرص العمل والتوسع فيها .

المعلومات والبيانات حسن العرض والطلب فى سوق العمل :

ان افتقاد هذه المعلومات والبيانات يؤدي الى عدم تلاقى قدر ما من جانبي العرض والطلب ، كما انه قد يؤدي ايضا الى احجام الكثير من المؤسسات والوحدات عن خلق فرص عمل جديدة من خلال التوسعات أو الدخول فى مجالات جديدة نتيجة اعتقادها أو عدم علمها بأن التخصصات والمهارات المطلوبة غير موجودة فى سوق العمل وذلك بسبب نقص أو عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية عن المعروض فى سوق العمل فى كل المفردات المعروضة .

- ضعف القدرات الابتكارية والخلقه لدى الأفراد بصفة عامة ومخرجات أجهزة التعليم بصفة خاصة ؛ ولا يمكن تلافى ذلك الا من خلال إكساب التعليم للأفراد القدرات الابتكارية والخلقة ، وروح المبادرة والمغامرة المحسوبة والإقدام على الدخول فى مشروعات صغيرة أو متوسطة ، أو تطبيق أفكار يكون المجتمع فى حاجة إليها .

مخرجات أجهزة التعليم :

ان افتقاد العلاقة الفعالة بين أجهزة التعليم والوحدات الانتاجية والخدمية ، وسير أجهزة التعليم فى طريق قد لا يتوافق ويتسلم مع متطلبات العمل فى الوحدات الاقتصادية ، يعنى انخفاض جودة مخرجات التعليم لأن الافتراض الاساسى فى النظام التعليمى أنه قادر على انتاج المخرجات الصالحة والمتوائمة مع متطلبات الوحدات الطالبة .

التطور النوعى (الجنس) لمرجات أجهزة التعليم :

رغم تطور نسبة الاناث فى اجمالى الخريجين باطراد ، غير أن الكثير من الوحدات الانتاجية والخدمية لا تفضل تشغيل الاناث فى العديد من المجالات كنتيجة لطبيعة العمل ، أو ظروف وأعباء الأمومة والأسرة الملقاة على الاناث بعد الزواج ، وينعكس ذلك على زيادة البطالة نسبيا بين الاناث نتيجة ضيق المساحة المتاحة فى فرص العمل بسبب الاعتبارات السابقة .

التوازن فى التنمية بين مختلف المناطق :

ان انشاء الجامعات فى مختلف الأقاليم يعنى توازنا فى الخدمات التعليمية بوجه عام والتعليم العالى بوجه خاص ، غير أن توزيع انشاء المشروعات الانتاجية والخدمية فى المحافظات لم يتم بالتوازن مع مخرجات أجهزة التعليم فى هذه المحافظات ، بحيث عجزت المنشآت الحالية والمشروعات المنتظر اقامتها عن امتصاص المعروض سنويا من خريجى الجامعات ، مما أدى الى انتقال فائض أجهزة التعليم فى هذه المحافظات الى المدن الكبرى للبحث عن عمل فيها ، ومن ناحية أخرى فإن هذا التوسع قد أدى الى زيادة المعروض من فرص العمل بشكل عام على مستوى المجتمع ككل .

توجيه المدخرات الصغيرة والمتوسطة :

ان افتقاد المعلومات والبيانات والنماذج المبسطة لجذوى المشروعات الصغيرة وكذلك الأجهزة التى توجه وتساعد الأفراد فى هذا الاتجاه وأهمية ذلك فى تشجيع الأفراد على الاستثمار فى المشروعات التى تؤدى بدورها الى زيادة فرص العمل ، فإنه ايضا لا يمكن أن نتجاهل أن افتقاد روح المبادرة والمخاطرة ، وارتداد المجالات الجديدة ، وتفضيل المجالات المعروفة والاستثمار الأحسن تمثل أهم أسباب مشكلة عدم توجيه المدخرات الصغيرة والمتوسطة نحو المشروعات والمجالات الجديدة .

القيم الاجتماعية السائدة :

يمثل البعد الاجتماعى فى مشكلة نقص فرص العمل المتاحة والممكنة الأساس الحاكم فى أسبابها ، ويتضح تأثير الجانب الاجتماعى فى صعوبة اقناع الطبقات الفقيرة والأقل ثقافة نسبيا بأهمية تنظيم الأسرة برغم البرامج المكثفة المرتبطة بذلك ، حيث تتفوق القيم الاجتماعية المرتبطة بأهمية الذكور وزيادة عددهم فى الأسرة الواحدة ، وتكرار الانجاب حتى تولد الذكور أو يزداد عددهم ، وكذلك ارتباط المكانة الاجتماعية بالمؤهل الجامعى كقيمة أساسية ، وكشرط أساسى فى الحراك الطبقي ، مما أدى الى الزيادة الكبيرة فى الاقبال على التعليم العالى حتى وإن كان الطلب عليه غير كبير فى معظم الاحيان ، أو كان العائد المادى لوظائفه غير مناسب بالمقارنة بالأعمال الحرفية واليدوية . وتناول تأثير القيم الاجتماعية على هذه المشكلة متعدد الجوانب ، ولا يخفى تأثيره على المتخصصين .

الاعلام :

ينعكس النجاح الاعلامى فى تعديل الاتجاهات والقيم والاتجاه نحو قيم ترتبط بأهمية العمل الفنى واليدوى ، وروح المغامرة ، والتعاون ، والمبادرة والابتكار ، وتتمثل فى تقديم نماذج ناجحة من خلال تجسيد أعمال مرئية أو مسموعة وفق صياغة صحيحة ومنطقية لها تعتمد على وضع نماذج البطولة فى صورة تحتذى وليس فى صورة تفتقد القبول والمصادقية ، مما يؤدى على المدى البعيد الى تأصيل هذه الاتجاهات وتأكيد لها لدى الأفراد وبالتالي زيادة فرص العمل المتاحة والممكنة كمحصلة نهائية وطبيعية للارتباط بهذه القيم التى تؤدى بالضرورة الى تغيير وجه المجتمع ماديا وثقافيا .

أسباب استجذت على الوضع الاقتصادي والاجتماعى :

(١) أسباب خارجية ، وأبرز ظواهرها :

- اتجاه الدول العربية التى كانت لديها فرص عمل لتشغيل المصريين

الى العمالة الاسيوية لقلة تكلفتها ، وكذا الى عمالتها الوطنية ، مما كان من نتيجته الاستغناء عن الكثير من المصريين .

- ما ترتب على حرب الخليج من فقد الآلاف من المصريين لوظائفهم ومستحقاتهم .

(٢) أسباب داخلية ، توجزها فيما يلي :

- العدول عن نظام الالتزام بتعيين كل الخريجين .
- الارهاب الذى كان له أثر بالغ على السياحة ، وعلى عزوف كثير من المستثمرين عن استثمار أموالهم فى مصر .
- الركود الاقتصادى مما ترتب عليه عدم وجود فرص عمل جديدة للعمالة .

- عدم توفير المناخ الملائم للاستثمار فى القطاع الخاص ، الذى يقع على عاتقه الأمل فى توفير فرص العمل .

- عدم وجود وفرة من المال فى أيدي المواطنين ، وهذا يؤثر على حركة البيع والشراء ، الأمر الذى ينعكس على أصحاب الأعمال وعلى توفير فرص العمل .

اختلال التوازن بين الفائض (العرض) والمعجز (الطلب) فى العمالة فى ظل اقتصاد السوق :

فاختلال التوازن بينهما ينجم عنه البطالة بصورها وأشكالها المختلفة ، وتتفاوت البطالة فى مدى شدتها من دولة الى أخرى ، وتتباين وفقا للتركيب المهنى والنشاط الاقتصادى لقوة العمل ، وبخاصة فى ظل اقتصاد السوق . كما أن السن والنوع والتعليم والتدريب لها دخل كبير فى تحديد مدى وشكل البطالة التى تواجه قوة العمل .

ولما كان آخر تعداد للسكان جرى سنة ١٩٨٦ ، فإن الدراسة سوف تستند فى العرض والتحليل الى النتائج النهائية لبحث العمالة بالعينة الذى ينفذه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - دورات أعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ لحداثة بياناتها .

وتوضح الجداول الاحصائية المرفقة هذه الجوانب :

أ - يبين الجدول رقم (١) أن اجمالى معدل البطالة كان ٦,٩ ٪ فى

ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم زاد الى ٨,٦ ٪ فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ثم وصل الى

٩,٦ ٪ فى ديسمبر ١٩٩١ ، والمقصود هنا بمعدل البطالة هو جملة

البطالة ÷ قوة العمل × ١٠٠

كما أن نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل قد بلغت ١٠,٤ ٪ فى ديسمبر ١٩٩١ ، فى حين أن نسبة الذين لم يسبق لهم العمل قد بلغت ٨٩,٦ ٪ الى اجمالى المتعطلين فى ذات التاريخ ، وهذا يعطى مؤشرا واضحا أن الغالبية العظمى من المتعطلين هم من الخريجين الجدد من مراحل التعليم ويبحثون عن فرص عمل ، كما أن نسبة البطالة للإناث تتزايد بمعدل أعلى من نسبة البطالة للذكور خلال السنوات الثلاث المذكورة .

كما أن قوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) للذكور قد بلغت حوالى ١١,٥ مليون فرد بنسبة ٧٦,٣ ٪ ، بينما بلغت حوالى ٣,٦ مليون فرد بنسبة ٢٣,٧ ٪ للإناث - فى ديسمبر ١٩٩١ .

ويعزى السبب فى انخفاض قوة العمل من ١٦ مليون فرد سنة ١٩٨٩ الى ١٥,٢ مليون فرد سنة ١٩٩١ إلى عوامل متعددة ، من بينها استمرار انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع ، وبالتالى زيادة عدد صغار السن فى الهرم السكانى .

ب - ويبين الجدول رقم (٢) أن الغالبية العظمى من المتعطلين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٩ سنة ، وهذا يعنى أن غالبية المتعطلين من حديثى التخرج بمراحل التعليم المختلفة (المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية) ، وأن نسبة هؤلاء المتعطلين فى هذه الفئات تبلغ فى المتوسط ٩٠,٦ ٪ تقريبا .

ج - ويوضح الجدول رقم (٣) أن الغالبية العظمى من المتعطلين من حملة الشهادات الدراسية بأنواعها المختلفة ، وهذا يؤكد صحة نتائج

الجدول رقم (٢) حيث تبلغ نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الدراسية المختلفة حوالي ٨٨,٥ ٪ .

ولما كانت قضية تأهيل وتشغيل الخريجين من أهم القضايا والتحديات التي تواجه مصر ، وتعمل الدولة حالياً على تعبئة كافة الجهود للتصدي العملى والموسمى لهذه القضية ، وبخاصة فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى ، وتنفيذ البرامج المتفق عليها مع المؤسسات الدولية ، وانسحاب الدولة التدريجى من الإشراف على العملية الانتاجية واقتصاد دورها على الرقابة وترك الأمر لآليات السوق ، ففى هذا الاطار قامت وزارات القوى العاملة والتشغيل ، والادارة المحلية ، والدولة للتنمية الادارية ، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مع المحافظين - بتنفيذ مشروع حصر فائض الخريجين ، ومن نتائج هذا الحصر يتضح من الجدول رقم (٤) أن متوسط نسبة البطالة بين الخريجين فى المحافظات التى تم حصرها وصدر التقرير الخاص بها (١٤ محافظة) ٩,٥٨ ٪ وهى تتقارب مع النسبة التى توصل اليها بحث العمالة بالعينة فى ثورة ديسمبر سنة ١٩٩١ (٩,٦ ٪ بالجدول رقم ١) .

د - ويبين الجدول رقم (٥) أن حجم القوى العاملة فى الحضر (حوالى ٦ مليون) وأنها أقل منها فى الريف (حوالى ٨,٥ مليون) إلا أن الحضر أكثر احتواء للمتطلين الذين بلغ عددهم ٧٦٥,٩ ألف فرد بنسبة ١٢,٨ ٪ ، مقابل ٦٣٠,٨ ألف فرد فى الريف بنسبة ٧,٤ ٪ ويرجع ذلك الى أن الحضر أكثر احتواء للخريجين فى مراحل التعليم المختلفة كالجامعات والمعاهد العالية والمتوسطة .

ويمكن الرجوع الى حساب العمل فى موازنة العرض والطلب لوزارة القوى العاملة والتشغيل للبيانات والاحصاء الخاصة بخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية والمهنية لمزيد من التفصيل (كما ورد بالجدول المرفقة بنهاية الدراسة) .

أما عن سبل التغلب على نقص فرص العمل فإن تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية فى التنمية والعمالة تعتبر درساً مستفاداً بعد تطويعها لظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية كنموذج للتغلب على مشكلة نقص فرص العمل .

· إذ يمكن أن يطلق على تجربة اليابان بكل المقاييس « المعجزة الاقتصادية » ذلك أن اليابان تتميز باقتصاد قوى يعانى من قصور شديد فى الموارد الطبيعية ، ورفضت اليابان منطق مفهوم الموارد المحدودة ، وتم التركيز على المعنى الواسع للموارد الاقتصادية ، وهى تقييم عناصر مثل التقدم التكنولوجى والفنى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى واستغلال الطاقة الانتاجية المتاحة وزيادة المهارات .

ولمما يلى استعراض لأسباب نجاح التجربة الاقتصادية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، نوجزها فى العناصر التالية :

- لقد زادت القوى العاملة فى الاقتصاد اليابانى بمعدلات تفوق الدول الأخرى فقد تحقق زيادة فى القوى العاملة فى اليابان بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٢ ٪ واقرن ذلك باستمرار معدلات الأجور المنخفضة ، مما أسهم فى خفض تكاليف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية لليابان فى السوق العالمى .

يتضح من ذلك أن توفر الموارد البشرية وانخفاض تكلفتها أمر حيوى ، خاصة للدولة التى يعتمد اقتصادها على ترويج الصادرات الصناعية .

- استخدام جزء كبير من الفوائض الاقتصادية المحققة فى فروع الاقتصاد القومى ، فى مجالات الاستثمارات الانتاجية وتشديد المرافق الاجتماعية والاقتصادية ، أو بمعنى آخر زيادة النصيب النسبى للاستثمارات الانتاجية فى الدخل القومى ، ولقد زاد تراكم رأس المال

- انخفاض نسبة الانفاق العسكرى الى الناتج القومى وعدم وجود أعباء عسكرية كبيرة فى الميزانية .

- قيام الحكومة اليابانية بدور جهاز يحفز المنافسة السليمة والتنسيق بين القرارات المتزامنة للجهاز الانتاجى .

- انتهاز منهج التخطيط النوعى .

وهنا حقيقة يجب إقرارها ، مؤداها أن النمو المطرد للاقتصاد القومى فى أية دولة لا يمكن أن يقاس فقط بزيادة حجم رأس المال المستثمر وتطور حجم العمالة ولكن باستخدام معايير إنتاجية هذين العاملين .

ولا شك أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، تلاشت الأطماع الاستعمارية لليابان ، ووضعت كل قدرتها فى معركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى أتت ثمارها بوفرة بعد أن نبذت فكرة الحرب .

لقد اقترنت التجربة اليابانية بالتركيز على المرافق الاجتماعية والاقتصادية ، وتطوير الجهاز المصرفى ، واستخدام سياسة ضريبية ميسرة لتشجيع الصناعات المختلفة .

وجدير بالذكر أن اليابان وإن كانت قد اتبعت فى كثير من الأحوال سياسة الاعتماد على الذات ، إلا أنها اعتمدت أيضا فى مراحل تطورها الاقتصادى على تدفق الاستثمارات الأمريكية .

ولاشك أن أهم العوامل التى دفعت اليابان الى هذه الانطلاقة الاقتصادية الهائلة يتمثل فى روح الشعب اليابانى والالتزام بقيمة الانتماء .

فالمشكلة فى تطبيق النموذج اليابانى لا تتمثل فى اتباع المراحل والتدرج الذى انتهجته اليابان ولكن تتمثل الصعوبة فى محاكاة التكوين والسلوك الاجتماعى والقدرة على تحمل التكاليف الاجتماعية بصبر واصرار .

وبعد هذا العرض للتجربة اليابانية ، التى تمخضت عن عدم وجود

الثابت بمعدل يفوق معدل نمو القوى العاملة اليابانية ، مما زاد من درجة الكثافة الرأسمالية فى الاقتصاد اليابانى بالمقارنة بالدول الصناعية الاخرى ، وكان متوسط معدل نمو رأس المال الثابت السنوى ١٠ ٪ ، فى حين كان هذا المعدل فى باقى الدول الصناعية فى العالم يتراوح بين ٥ - ٢,٥ ٪ ، وفى المانيا الغربية (وقتئذ) ٦ ٪ .

ولاشك أن النتيجة السابقة تعتبر طبيعية وذلك لزيادة معدل الاستثمارات فى الاقتصاد اليابانى ، حيث وصل هذا المعدل ٣٠ ٪ مقابل (١٨ - ٢٥ ٪) فى دول غرب أوروبا باستثناء النرويج التى حققت معدلات استثمار تقدر بحوالى ٣٢ ٪ فى حين بلغ فى يوغوسلافيا وبعض الدول الاشتراكية (فى ذلك الوقت) أعلى من ٣٠ ٪ .

- ان كل ذلك قد تحقق فى دولة كان ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك حيث كان ثلثا المستوى المحقق فى المانيا الاتحادية (وقتئذ) ٤٠ ٪ من المستوى الأمريكى ، وفى ذات الوقت كانت اليابان متبعة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن نظام الادخار الاختيارى وليس الادخار الاجبارى مما يزيد عظمة هذه التجربة التى أثبت فيها الشعب اليابانى روح الانتماء الشديد للوطن .

وتمثل العوامل الثلاثة السابقة المحاور الأساسية لأسباب زيادة نمو الناتج الإجمالى فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هناك عوامل أخرى تتصف بطابع تنظيمى وهيكلى تضاف الى مأسبق من عناصر ، ويمكن ايجازها فى النقاط التالية :

- وفرة المدخرات والزيادة المستمرة لمعدل الادخار الاختيارى فى الاقتصاد اليابانى .

- الكفاءة الاقتصادية والفنية لطبقة المديرين والمنظمين ومروجى المشروعات .

- أهمية قطاع الصادرات ونموه المطرد فى الاقتصاد القومى اليابانى .

أى نوع من أنواع التعطل فى القوى العاملة ، فهى تجربة رائدة ، يجدر أن تكون عناصر النجاح فيها نموذجا يحتذى فى مصر خاصة وأن مصر لديها إمكانات أكبر فى مواردها الطبيعية .

الخلاصة : تعاني الدولة من مشكلتين متناقضتين ، أولاهما : وجود فائض فى بعض أنواع العمالة لا يستفاد منها الإفادة المطلوبة ، وثانيهما : وجود عجز فى بعض آخر من أنواع العمالة ، ولم يتم سد هذا العجز رغم المحاولات التى قامت بها الدولة ، كل ذلك لأسباب وسياسات مختلفة ، ومع زيادة المعروض من العمالة على المطلوب منها فى سوق العمل ، فإن الأمر يتطلب مواجهته بالمبادرة بوضع استراتيجية شاملة للعمالة ، تتلام مع اتجاه الدولة لسياسات التحرر الاقتصادى وترك الأمر لآليات السوق ، تنبثق عنها خطط قصيرة ومتوسطة وأخرى طويلة المدى ، مع إيجاد التفاعل اللازم بين الأجور وقوى العرض والتكنولوجيا المستعملة من خلال : تطور هيكل ، وإصلاح سعرى واقتصادى ، وأول خطوة فى علاج هاتين المشكلتين هى قياس حجمهما ، مع تحليل الأسباب والدوافع ، واحتمالات تطورها واتجاهاتها المستقبلية .

التوصيات

على ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

* مواجهة المشكلة السكانية بتوفير ورفع مستوى التعليم والثقافة وتحسين الخدمات الصحية حيث ينخفض مستوى الخدمات فى وجود تزايد مستمر لأعداد السكان .

* فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى وتنفيذ البرامج المتفق عليها مع المؤسسات الدولية وانسحاب النولة التدريجى من الهيمنة على العملية الانتاجية واقتصار دورها على الرقابة ، وترك الأمر لآليات السوق - كل ذلك سوف يؤدى الى توفير أعداد من العمالة التى كانت تشكل البطالة

المقنعة وتوجيهها بمختلف وسائل الدعم والتدريب والتمويل لتحويلها الى قوة انتاجية .

* دعم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تعبئة الموارد المالية الفنية العالمية والمحلية للمعانة فى تنمية الموارد البشرية ورفع المعاناة عن محدودى الدخل بتمويل مشروعات تمت دراستها لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم دعما لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، وتخفيف وطأة إجراءاته عن كامل محدودى الدخل واتاحة فرص عمالة لمقابلة البطالة المتزايدة .

* وضع الاستراتيجية العربية للتشغيل موضع التنفيذ ، والتى أقرها مؤتمر العمل العربى (دورات ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢) من حيث :

- تشجيع الاستثمار العربى لتوفير فرص العمالة .
- سرعة الانتهاء من تطوير قوانين العمل لتحقيق مرونة فى سوق العمل ومساندة قيام المشروعات الاستثمارية ، وحركة أكبر للقوى العاملة .

- انشاء سناريات للتشغيل والتنمية الاجتماعية .

- مراعاة البعد الاجتماعى فى مرحلة التحول الاقتصادى .

* ايجاد استراتيجية متكاملة لمكافحة البطالة فى مصر وامتصاص فائض العمالة بحيث تتلام مع اتجاهات الدولة ، على أن ينبثق عنها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ، يتحقق من خلالها التفاعل اللازم بين الأجور وقوى العرض والتكنولوجيا المستعملة .

* دراسة أسباب نجاح التجارب الاقتصادية للدول المتقدمة ، مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب التنظيمية والهيكلية لها ، وتطويرها وفقا لظروف البلاد .

* غرس روح الولاء والانتماء فى روح العمالة المستخدمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الذى تنشده البلاد .

* وضع سياسة ضريبية ميسرة لتشجيع الصناعات المختلفة التى يمكنها امتصاص جزء كبير من أعداد البطالة المتزايدة .

جدول رقم (١)
تقدير اعداد المتصلين وفترة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) ومعدل البطالة
في جمهورية مصر العربية حسب النوع من الناتج النهائي لمرات بحث المسألة بالبنية

معدل البطالة %	%	جملة قوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة)	اعداد المتصلين (١٢ - ٦٤ سنة)					النوع	فترة العمل
			%	جملة	%	متصل كم يتصل له العمل	%		
٥,٤	٧١,٣	١١٤٣٨٠٠	٥٥,٦	٦١٥٨٠٠	٤٨,١	٥٣٦٠٠	٧,٥	تكرور	ليس من
١٠,٧	٧٨,٧	٤٦٠٩٤٠٠	٤٤,٤	٤٩٦١٠٠	٤٣,٣	٤٨٠٢٠٠	١,١	أثاث	١٩٨٩
٦,٩	١٠٠	١٦٠٣٣٢٠٠	١٠٠	١١٠٧٩٠٠	٩١,٤	١٠١٢٨٠٠	٨,٦	جملة	
٥,٢	٧٣,٦	١١٥٥٣٤٠٠	٤٤,٧	٦٠٧٣٠٠	٣٧,٥	٥٠٥٦٠٠	٧,٣	تكرور	ليس من
١٧,٩	٣٦,٤	٤١٥٤٣٠٠	٥٥,٣	٧٤٤١٠٠	٤٩,٤	٦٦٤٧٠٠	٥,٩	أثاث	١٩٩٠
٨,٦	١٠٠	١٥٧٠٧٧٠٠	١٠٠	١٣٤٦٤٠٠	٨٦,٩	١١٧٠٣٠٠	١٣,١	جملة	
٥,٩	٧٦,٣	١١٦٦٣٨٠٠	٤٧,٣	٦٩٧١٠٠	٤٣,٠	٦٢٩١٠٠	٤,٣	تكرور	ليس من
٣١,٣	٣٣,٧	٣٦٦٣٧٠٠	٥٢,٧	٧٧١٣٠٠	٤٦,٦	٦٨١٩٠٠	٦,١	أثاث	١٩٩١
٩,٦	١٠٠	١٥٢٩٠٥٠٠	١٠٠	١٤٦٣٤٠٠	٨٩,٦	١٣١١٠٠٠	١٠,٤	جملة	
٦,٢	٧٦,٢	١٣٤٠٧٨٠٠	٥٤,٣	٧٦٨١٠٠	٥٠,٠	٧٠٧٤٠٠	٤,٣	تكرور	ليس من
١٦,٧	٣٣,٨	٣٨٨٢٤٠٠	٤٥,٧	٦٤٧٦٠٠	٤٤,٤	٦٢٩٢٠٠	١,٣	أثاث	١٩٩٢
٨,٧	١٠٠,٠	١٦٢٩٠٢٠٠	١٠٠,٠	١٤١٥٧٠٠	٩٤,٤	١٣٦٦٠٠	٥,٦	جملة	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بحث المسألة بالبنية - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢

جدول رقم (٢)
تقدير أمداد التصالحين وفترة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) في جمهورية مصر العربية
حسب فئات السن والفرع من واقع النتائج النهائية لدورات بحث المسائل بألمنة ليسمين (١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢)

نسبة	الجملة	٦٤-٦٥	- ٥٠	- ٤٠	- ٣٠	- ٢٠	- ٢٥	- ٢٠	- ١٥	- ١٢	الفرع	فترة البحث
٥٥,٦	٦١٥٨٠٠	١٣٠٠	٧٤٠٠	٧٩٠٠	٣٣٠٠	١٧٣٥٠٠	٣٧٥١٠٠	١٠٩٦٠٠	٧٨٠٠	١٩٨٩	تكرر	
٤٤,٤	٤٩٩٦٠٠	—	—	٧٠٠	٧٢٠٠	٩١٠٠	٣٧٠٨٠٠	١١١٦٠٠	٣٧٠٠	١٩٨٩	أثبات	
—	١١٠٨٠٩٠٠	١٣٠٠	٣٨٠٠	٨٦٠٠	٤١٤٠٠	٣٧١٦٠٠	٥٤٥٩٠٠	٢٢١٢٠٠	١٠٥٠٠	١٩٨٩	جملة	
١٠٠	—	١٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٤٤,٥	٤٩,٣	٢٠,٠	٠,٩	١٩٩٠	%	
٤٤,٧	٦٠٣٣٠٠	١٧٠٠	٥٩٠٠	١٠٩٠٠	٤٠٧٠٠	١٨١٦٠٠	٢٤٥٢٠٠	١١١٥٠٠	٣١٠٠	١٩٩٠	تكرر	
٥٥,٣	٧٤٤٩٠٠	١٣٠٠	٣١٠٠	١١٠٠	٩٠٠٠	٣٣٩٢٠٠	٥٤٤٤٠٠	١٥٩٤٠٠	٢٤٠٠	١٩٩٠	أثبات	
—	٣٤٤٤٠٠	٣٠٠٠	٣٨٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣١٦٠٠	٥٤٤٤٠٠	٣٧٠٩٠٠	٦٥٠٠	١٩٩٠	جملة	
١٠٠	—	٨٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٨٠٠	٢٤,٦	٣٢,٤	١٠,٥	٠,٥	١٩٩١	%	
٤٧,٣	٦٨٩١٠٠	—	٤٤٠٠	٢٨٠٠	٣٥٨٠٠	١٦٥١٠٠	٣٣١١٠٠	١٢٧٨٠٠	٢٨٠٠	١٩٩١	تكرر	
٨٥,٥	١٨٨٨٠٠	١٣٠٠	٧٩٠٠	—	١٠٠٠	٣٧٨١٠٠	٣٦٠٠٠	١٦٨٥٠٠	٣٦٠٠	١٩٩١	أثبات	
—	١٤٦٨٤٠٠	١٣٠٠	٤٢٠٠	٢٢٠٠	١٣٦٠٠	١٤٢١٠٠	١٠١٠٠	٣٨٨٠٠	٥٤٠٠	١٩٩١	جملة	
١٠٠	—	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٩,٣	٢١,٥	٤٧,٩	٢٠,٤	٠,٤	١٩٩٢	%	
٥٤,٣	٧٦٨١٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٤٦٠٠	٢٥٥٠٠	٢٤٧٢٠٠	٣٧٣٩٠٠	٩٩٨٠٠	٤٨٠٠	١٩٩٢	تكرر	
٤٥,٧	٦٤٧٦٠٠	—	١٠٠٠	٨٠٠	١٦٢٠٠	١٣٤٨٠٠	٢٥٩٠٠٠	١٢٤٦٠٠	١٢٠٠	١٩٩٢	أثبات	
—	١٤١٥٧٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٥٤٠٠	٥١٧٠٠	٢٨٣١٠٠	٧٣٣٩٠٠	٣٣٤٤٠٠	٦٠٠٠	١٩٩٢	جملة	
١٠٠,٥	—	١٠٠	١٠٠	٠,٤	٣,٧	١٧,٥	٥١,٥	١٦,٥	٠,٤	١٩٩٢	%	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بحث المسائل بالتميز - ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ .

تقدير اعداد التصلح (١٢ - ١٤ سنة) حسب الحالة التغيبية والترح
في جمهورية مصر العربية من واقع النتائج النهائية لدراس
بحث الحالة بالعينه

جمل رقم (١٢)

٪	اجمالى	شهادة جامعية وبالاعتماد عليها وأخلا	شهادة فوق المتوسطة	شهادة متوسطة	شهادة أقل من المتوسط	يقرا ويكتب	لدى	النوع	فترة البحث
٥٥.٦	٦١٥٨٠٠	١٢٢٢٠٠	٤٥٨٠٠	٣٦٤٢٠٠	٢٥٢٠٠	٢٠٦٠٠	٢٢٦٠٠	تكون الناك	سبتمبر ١٩٨٩
٤٤.٤	٤٩١١٠٠	٦٨٠٠٠	٤٤٨٠٠	٣٦٨٤٠٠	٤١٠٠	٧٠٠	٦١٠٠	جمله الناك	
-	١١٠٧٩٠٠	١٩٠٢٠٠	٩٠٦٠٠	٣٣٣٧٠٠	٢٩٤٠٠	٣١٢٠٠	٣٣٧٠٠	٪	
١٠٠	-	١٧٠٢٠٠	٨٠٢٠٠	٦٦٠١٠٠	٢٠٧٠٠	٢٠٨٠٠	٢٠٠	٪	
٤٤.٧	٦٠٣٣٠٠	١١٤٥٠٠	٥١٥٠٠	٣١٨٩٠٠	٦٦٤٠٠	٢٩٨٠٠	٢١٢٠٠	تكون الناك	سبتمبر ١٩٩٠
٥٥.٢	٧٤٤١٠٠	٨٣٥٠٠	٣٩٩٠٠	٣٩٧٢٠٠	٤٦٢٠٠	٢٤٧٠٠	١٥٢٤٠٠	جمله الناك	
-	١٢٤٦٤٠٠	١٩٨٠٠٠	٩١٤٠٠	٧١٦٢٠٠	١١٣٧٠٠	٤٥٥٠٠	١٢٢٦٠٠	٪	
١٠٠	-	١٤٠٨٠٠	٧٠٢٠٠	٥٣٠٢٠٠	٨٠٤٠٠	٤٠٠	١٢٠٩٠٠	٪	
٤٧.٣	٦٩٢١٠٠	١٠٩٦٠٠	٥٧٨٠٠	٤٢٦٦٠٠	٨٢١٠٠	٩١٠٠٠	١١٩٠٠	تكون الناك	سبتمبر ١٩٩١
٥٢.٧	٧٧١٣٠٠	١٣١٠٠٠	٣٨٠٠٠	٤٥٧٧٠٠	٦٠٤٠٠	١٨٧٠٠	١٣٢٩٠٠	جمله الناك	
-	١٤٦٤٠٠	١٧٣٢٠٠	٩٥٨٠٠	٨٧٩٢٠٠	١٤٦٥٠٠	٣٧٨٠٠	١٤٤٨٠٠	٪	
١٠٠	-	١١٠٨٠٠	٦٠٢٠٠	٦٠٠١٠٠	٩٠٨٠٠	١٠٩٠٠	٩٠٩٠٠	٪	
٥٤.٢	٧٨١١٠٠	١٥٦٠٠٠	٦٥٣٠٠	٥٠٤٤٠٠	١٤٢٠٠	١٣٢٠٠	١٥٤٠٠	تكون الناك	سبتمبر ١٩٩٢
٤٥.٧	٦٤٨٦٠٠	٨٥٤٠٠٠	٦٢٤٠٠	٤٩٢٢٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠	١٨٠٠	جمله الناك	
-	١٤٩٥٧٠٠	٢٤١٠٠٠	١٢٧٧٠٠	٩٩٦٦٠٠	١٧٤٠٠	١٤٨٠٠	١٧٢٠٠	٪	
١٠٠٠٠	-	١٧٠٠	٩٠١	٧٠٠٤	١٠٢	١٠١	١٠٢	٪	-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - بحث الحالة بالعينه - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

جدول رقم (٤)
الاهمية النسبية لفائض الخريجين في ١٩٩٣/١٢/٣١

المحافظة	قوة العمل ١٩٩٣/١/١	اجمالي فائض الخريجين ١٩٩٣-١٩٨٣	نسبة فائض الخريجين الى قوة العمل
القاهرة	١٨٩٠٥٦٠	١٥١٨٣٤	%٨.٠
الاسكندرية	٩٢٦٢٤٠	٨٦٨٠٠	%٩.٤
بورسعيد	١٢٦٨٤٠	٢١٠٠٩	%١٦.٥
السويس	١٠٨٠٨٠	١٤٤٤٧	%١٣.٤
دمياط	٢٤١٠٨٠	١٧٧٥٧	%٧.٤
الدقهلية	١١٣٨٧٦٠	١٢٠٧٩٧	%١٠.٦
الشرقية	١١٢٧٨٤٠	١١٨٥١٢	%١٠.٥
القليوبية	٨١٨٤٤٠	٧٨٠٤٦	%٩.٦
كفر الشيخ	٦٠٤٢٤٠	٦٣٦٢٢	%١٠.٥
الغربية	٩٢٧٠٨٠	٨٨٩٩١	%٩.٦
المنوفية	٧١٩٠٤٠	٧٠٩٧٣	%٩.٨
البحيرة	١٠٦٨٢٠٠	٨٢٧٣٧	%٧.٧
الاسماعيلية	١٨١٧٢٠	١٦٠٣٣	%٨.٨
الجيزة	١٢٠١٧٦٠	٦٥٦٢١	%٥.٥
بنى سويف	٤٨٦٣٦٠	٥٢٥٣٠	%١٠.٨
الفيوم	٥٣٠٣٢٠	٤١٤٠٦	%٧.٨
المنيا	٨٩٦٢٨٠	٩٩٢٨١	%١١.١
أسيوط	٧٥٣٢٠٠	٨١٦٢٨	%١٠.٨
سوهاج	٨١٢٢٨٠	٥٩٦٧٦	%٧.٣
قنا	٧٧٥٨٨٠	٦٣٤٧٠	%٨.٢
أشوان	٢٧٨٠٤٠	٢٩٩٤٣	%١٠.٨
الاجمالي	١٥٦١٢٢٤٠	١٤٢٥١١٣	%٩.١٣

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

جدول رقم (٥)
تقرير المشتغلين (١٢ - ٦٤ سنة) والمتعطلين (حضر / ريف)
عام ١٩٩٢

معدل البطالة %	متعطّلون			قوة العمل بالآلاف	البيان
	الجملة بالآلاف	متعطّلون لم يسبق لهم العمل بالآلاف	متعطّلون سبق لهم العمل بالآلاف		
١٠.٩	٧٤٩.٤	٦٩٢.٠	٥٧.٤	٦٩.٢	حضر
٧.١	٦٦٦.٣	٦٤٤.٦	٢١.٧	٩٣.٨٨	ريف
٨.٧	١٤١٥.٧	١٣٣٦.٦	٧٩.١	١٦٢٩.٠	إجمالي الجمهورية

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة السنوية لبحث العمالة بالبنية لعام ١٩٩٢ - صدرت في فبراير ١٩٩٤ .

العمالة وتهيئة فرص العمل فى المجتمعات العمرانية الجديدة

إن سياسة إنشاء المدن الجديدة فى مصر تعد ضمن الجهود التى تبذل لرسم ملامح حضارية فى مجتمعنا ، وأحد حلول المشكلة السكانية التى أخذت فى الزيادة يوما بعد آخر . وتهدف سياسة إنشاء المدن الجديدة إلى تشكيل المستقبل الحضرى المصرى ، بإعادة توزيع السكان بصفة عامة ، وإعادة توزيع الهيكل الصناعى وإشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان ، وبالتالي من العمالة ، لاجتذابهم إلى الاستيطان فى تلك المدن الجديدة ، عن طريق توفير فرص عمل تتصف بالدوام والاستمرار ، وفرص حياة أفضل . وإن أهم ما يجذب المرء للهجرة إلى مكان جديد والاستقرار فيه بعيدا عن الأهل والجيرة والأصدقاء - أمور ثلاثة : العمل المجزئ ، والسكن المناسب ، والخدمات المتنوعة التى تلائم الأسر بجميع أفرادها ، لذلك كان من الملائم إلقاء الضوء على المدن الجديدة ، بهدف استخلاص المؤشرات الموضوعية لبيان مدى نجاح تلك المدن فى تحقيق هذه العناصر ، وعلى وجه الخصوص فرص العمل التى تحققت بها ، ذلك لأن المؤشرات الموضوعية فى المدن الجديدة تعد مقياسا لنوعية الحياة المتاحة للقوى العاملة فيها من الزوايا المختلفة ، وستتناول الدراسة الجوانب التالية :

أ - المشكلة السكانية فى مصر من حيث ارتفاع معدلاتها ، والتعدي على الأراضى الزراعية بها .

ب - الهجرة الداخلية ونواقعها كبعد مكاني سكاني لعلاج مشكلات العمالة .

ج - فرص العمل التى أتاحت بالمدينة الجديدة من خلال الصناعات المصرية الثقيلة والمتوسطة والخفيفة .

د - الاستنتاجات والتوصيات من واقع البيانات التى

تجمع والمؤشرات التى تبنى عليها .

إذ يجب أن تعكس ليس فقط الجانب الرئيسى من الدراسة وهو فرص العمل ، وأوضاع القوى العاملة ، بل تتعداه لدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى المدن الجديدة ، والارتباط - بطريقة وظيفية - بالوضع الراهن والاتجاه الذى يسير فيه التغيير والتنمية ، فكلما تغيرت قيمة المؤشرات فإن المستهدف يتغير أيضا .

مشكلات القوى العاملة :

توضح خريطة مصر الجغرافية أن مساحة مصر تبلغ حوالى مليون كيلومتر مربع إلا أن الخريطة الاقتصادية تعطى مؤشرا بأن المستغل من هذه المساحة هو حوالى ٤ ٪ فقط ، يتجاوز تعداد السكان بها حاليا حوالى ٦٠ مليون نسمة ، فى حين أن الباقى وتبلغ مساحته حوالى ٩٦ ٪ من المساحة الكلية لمصر لا يشغله سوى أقل من مليون مواطن فقط . ومن المعلوم أن مصر تقع داخل الحزام الصحراوى العالمى ، وهى بذلك تمثل خصائصه وطبيعته الجافة . وقد خفت تلك الطبيعة الجافة بنشأة الوادى وتكوين الدلتا ، نتيجة اندفاع نهر النيل من الجنوب إلى الشمال داخل الرقعة الصحراوية حاملا معه المياه ، وهى المورد الرئيسى للحياة والنماء .

إن الخروج إلى الصحراء مسألة ليست سهلة ، بل هى التحدى الحقيقى الذى يواجهنا ابتداء من الأمس القريب وحتى المستقبل البعيد ، وليس من أجل التحدى فقط وإنما من أجل حياة الشعب المصرى ذاته . والمناطق الصحراوية وإن كانت غالبا غير مأهولة إلا أنه يوجد بها بعض الموارد الطبيعية التى قد تكون فى شكل موارد معدنية أو بترولية أو مناطق تصلح للزراعة ، يضاف إلى ذلك أن معظم تلك المناطق تحدها مياه البحار مثل البحر المتوسط أو الأحمر أو بعض الخلجان . كما أن بعض المناطق تعتبر ظروفها جاذبة لدفع عمليات التنمية لتلك المناطق .. وستوضح هذه الدراسة الخطة التى اتبعتها مصر فى بناء المدن الجديدة ، واختيار مواقعها ، وبيان العمالة التى استوعبتها أو سوف

هذه الأوضاع إلى انتقاص الرقعة الزراعية ، وهى مصدر الغذاء الأساسى ، بمعدل سنوى تختلف تقديراته من ٥٠ ألف إلى ٧٠ ألف فدان ، بما يعنى احتمال أن تفقد البلاد خمس الرقعة الزراعية الحالية حتى نهاية القرن الحالى . ويترتب على هذا انخفاض الانتاج الزراعى ، وبصفة خاصة الغذاء الذى نعانى من عجزه حالياً .

ج - الهجرة الداخلية والبطالة :

الهجرة الداخلية هى عبارة عن الانتقال من وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى داخل حدود رقعة الدولة ، ويصاحب هذا الانتقال تغيير محل الإقامة المعتاد ، وهى فى ذلك تختلف عن التحركات السكانية العادية التى ينتقل فيها الأفراد من مكان لآخر داخل المنطقة أو خارجها للإقامة المؤقتة بدون أن تكون هناك نية التغيير فى محل الإقامة المعتاد ، ولاتتفأ أمام الهجرة الداخلية أى عقبات قانونية أو عملية ، كالتى تواجه الهجرة الخارجية ، ويتضح من نسبة السكان فى المناطق الحضرية والريفية فى تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ ما يلى

سنة التعداد	النسبة المئوية لسكان الحضر	النسبة المئوية لسكان الريف
١٩٦٠	٣٧,٤ %	٦٢,٦ %
١٩٨٦	٤٣,٩	٥٦,٦ %

وهناك آثار اقتصادية واجتماعية تترتب على الهجرة الداخلية ، تتلخص فى تأثير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالبيئات الجديدة من حيث الانتاج والنمو الاقتصادى ، ومن حيث القوى العاملة ، بالإضافة إلى ما ينجم من مشاكل اجتماعية مرتبطة بعدم تكيف المهاجر مع المجتمع الجديد ، وكذلك حدوث خلل فى سوق العمل ، وأهمها التباين فى توزيع قوة العمل جغرافياً ، ومشكلة البطالة التى تنتج عن عجز الاقتصاد القومى فى توفير فرص العمالة . ويتمثل علاج هذه المشكلة فى الانطلاق بأقصى طاقة ممكنة خارج الرقعة المأهولة بالسكان والذين يعيشون على ٤ % فقط من مساحة مصر الكلية ، وإيجاد فرص عمل فى كافة التخصصات وإقامة مجتمعات

تستوعبها ، وكذلك السكان بهذه المدن الجديدة مقارنة بما حولها ، والقوى العاملة التى توفرها .

١- ارتفاع معدلات الزيادة والكثافة السكانية :

تواجه مصر ظاهرتان أساسيتان هما الزيادة السريعة للسكان ، وظاهرة التركيز الشديد فى المناطق الحضرية ، فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى عرقلة جهود التنمية والتهام ثمارها ، فإن التركيز الشديد فى المناطق الحضرية يؤدى إلى استمرار هجرة العمالة من الريف إلى المدن ، وما يصاحبها من توسع عمرانى على حساب الأرض الزراعية .

وقد تطور عدد السكان خلال الثمانين عاماً الماضية من حوالى ١١ مليون نسمة عام ١٩٠٧ إلى حوالى ٥٠,٤ مليوناً عام ١٩٨٦ ، ثم وصل عدد السكان إلى حوالى ٥٨ مليوناً عام ١٩٩٢ . وتشير الدراسات السكانية إلى أن عدد السكان يتراوح فى نهاية القرن العشرين بين ٦٥ ، ٧٠ مليون نسمة ، وأن مصر سوف تستوعب خلال الثلاثين عاماً القادمة سكاناً إضافيين يساوى عدد سكانها الحالى تقريباً بالإضافة إلى سوء توزيع السكان جغرافياً على مساحة الجمهورية .

وقد أوضحت تحليلات الهجرة الداخلية للسكان استمرار اقليمي القاهرة والاسكندرية فى استقطاب غالبية الهجرة الداخلية نتيجة للتركيز الإدارى والخدمى والانتاجى فيهما . وقد بلغت الكثافة السكانية فى مدينة القاهرة حوالى ٢٩ ألف نسمة فى الكيلومتر المربع ، وهى أعلى معدل كثافة فى العالم ، حيث تبلغ الكثافة السكانية فى مدينة سول التالية لها حوالى ١٤,٧ ألف فى الكيلومتر المربع .

ب- التعدي على الأراضى الزراعية :

وقد ترتب على هذه الأوضاع أمران فى منتهى الخطورة بالنسبة لمستقبل التنمية فى مصر ، بل بالنسبة لبقاء الشعب المصرى ، وقد أدت

عمرانية متكاملة ، بما يكفل استقرار السكان والقوى العاملة وزيادة إنتاجهم .

ومن هذا المنطلق اتفقت الآراء على أن الزيادة السكانية خلال الثلاثين عاما القادمة يجب أن تتوطن خارج الوادى والدلتا ، وعلى هذا فإن مفهوم غزو الصحراء لم يعد حلما يصعب تحقيقه ، وإنما غدا ضرورة ملحة تفرض وضع استراتيجية للتنمية لرسم خريطة جديدة لمصر .

استراتيجية التنمية وفرص العمل:

يعتبر التعمير الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة من إنشاء وحدات سكنية لحل أزمة الاسكان ، إلى إنشاء مناطق صناعية واستصلاح مساحات من الأرض لاضافتها إلى الأرض الزراعية بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وخلق فرص عمل ، حتى يمكن حل مشكلات البطالة. وتعتمد استراتيجية التنمية على محورين رئيسيين نوضحهما فيما يلي :

أ- المحور الأول : على المدى البعيد ، ويهدف الى فتح محاور جديدة للتنمية فى المناطق غير المأهولة والتي تتمتع بمقومات طبيعية ، يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها . وقد تم بالفعل تحديدها ، وهى منطقة القناة والساحل الشمالى الغربى ، والوادى الجديد ، والبحر الأحمر ، وسيناء ، ومنطقة بحيرة السد العالى . وأعدت الدراسات اللازمة لحصر الموارد المتاحة فيها ، ورفع تصور لامكانية استغلالها فى مشروعات التنمية مستقبلا ، مع التركيز على القطاعات المنتجة .

ب- المحور الثانى : على المدى القريب ، ويتمثل فى : إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادى فى أجيال متتابعة حيث تكون مراكز للتنمية واجتذاب السكان ، وبالتالي إيجاد فرص العمل للقوى العاملة ولتصبح مراكز حضارية جديدة ، بما يحقق الاستقرار والالتزان الاجتماعى والرخاء الاقتصادى .

وابتداء من عام ١٩٧٩ جرى العمل فى الاعداد لاقامة نوعيات من المدن الجديدة تتباين جغرافيا أو وظيفيا منها مايلي :

المدن الجديدة المستقلة : وهى ذات نسب استيعابية وتنشأ على قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها ، ولا تعتمد على أى من المدن القائمة بالاقليم الا فيما يخص العلاقات التبادلية ، وتقام على مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافات كافية لتحقيق الاستقلال . وقد تتوغل هذه المدن فى الصحراء بعيدا عن شريط الوادى ، مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات ، ومدينة برج العرب الجديدة .

المدن التوأم : وهى تمثل توسعا عمرانيا فى الأراضى الصحراوية ولها أيضا قاعدتها الاقتصادية والخدمية ، ولكن على اتصال وثيق بالمدينة القائمة التوأم ، وقد يكون الفاصل بينهما تشكيلا طبيعيا أو فراغا مطلوبا مثل مدينة بنى سويف الجديدة ومدينة المنيا الجديدة ، ومدينة أسيوط الجديدة ، ومدينة سوهاج الجديدة ، ومدينة الأقصر الجديدة ومدينة أسوان الجديدة .

المدن التابعة : وتقام حول المدينة الكبرى الأم وتدر فى فلكها ، وتدخل فى نطاق نفوذها بقصد امتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير ، وتخفيف العبء على المرافق القائمة ، وخلق فرص عمل ومقومات اقتصادية ترتبط بالمدينة الأم ، مثل مدن ١٥ مايو ، ٦ أكتوبر ، بدر ، والعبور ، والمراكز الحضرية حول القاهرة الكبرى .

الجيل الأول من المدن الجديدة : (١) العاشر من رمضان (٢) مدينة السادات (٣) دمياط الجديدة (٤) السادس من أكتوبر (٥) مدينة ١٥ مايو (٦) برج العرب (٧) الصالحية .

الجيل الثانى من المدن الجديدة : (١) مدينة العبور (٢) مدينة بدر (٣) النوبارية (٤) بنى سويف (٥) المنيا الجديدة .

الجيل الثالث من المدن الجديدة : (١) أسيوط الجديدة (٢)

سوهاج الجديدة (٣) أسوان الجديدة (٤) المراكز الحضرية حول القاهرة الكبرى .

العاشر من رمضان أولى المدن الجديدة :

هناك جهود بذلت بالفعل لإعادة تنظيم القطاع الحضرى وتوجيه عمليات التحضر ، مثل تقسيم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية جغرافية بمقتضى القانون رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ وإنشاء المدن الجديدة فى مصر المستقبل منها التابع ومدن الإقامة والمدن التوأم ، ونقل السكان من المناطق العشوائية داخل العاصمة والمدن الكبرى إلى مناطق جديدة مخططة وهذا يعنى أن أهداف السياسة الاجتماعية جزء من عمليات التحضر ، وأصبح التغيير موجها ، ويساهم فى إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة افتراضا .

ولعل أول تجربة أجرتها مصر فى العصر الحديث - فى هذا الاتجاه هى تجربة إنشاء مدن القناة كمدن مستقلة ، كما أنشئت كل من المعادى ومصر الجديدة ومدينة نصر خارج الكتلة العمرانية للعاصمة ، إلا أن الزحف العمرانى لمدينة القاهرة احتوى هذه التجمعات السكنية داخل الكورناتى العمرانى لعاصمة مصر .

وفى نهاية السبعينات اتخذ قرار سياسى بإنشاء مدن جديدة خارج الوادى والدلتا ، وصدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، بهدف :

(١) إعادة توزيع سكان مصر بصفة عامة ، ورسم خريطة جديدة لقطاعنا الحضرى ، بالانفتاح على الصحراء المصرية التى عاشت طويلا فى عزلة عن الدلتا والوادى وخلخلة السكان فى كل من القاهرة والاسكندرية بصفة خاصة .

(٢) إعادة توزيع الهيكل الصناعى على تلك الخريطة ، بدلا من تكتل مصانعنا فى المدن الكبرى وتوطين الصناعات الجديدة التى تحتاجها الخطة القومية فى المدن الجديدة المستقلة .

(٣) إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان

لاجتذابهم الى الاستيطان فى تلك المدن ، عن طريق توفير فرص عمل تتصف بالدوام والاستمرارية ، وفرص حياة أفضل تتمثل فى المسكن الصحى الملئم لاحتياجاتهم الفعلية والمناسبة لامكاناتهم الاقتصادية والخدمات المتنوعة التى تتفق مع خصائصهم الاجتماعية ، مما يجعلهم يستقرون فى تلك المدن ، ويتخذونها مقرا دائما لإقامتهم .

وكانت العاشر من رمضان أولى التجارب المصرية التى طبقت فى المفاهيم المشار إليها وحصلت نجاحا كبيرا نسبيا ، خاصة وأنه سيستفاد من نتائجها فى باقى المدن الجديدة .

الوضع البيئى للمدينة : تقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة / الاسماعيلية الصحراوى على بعد حوالى ٥٥ كيلومترا من العاصمة ، هذا وتحيط بالمدينة ثلاث مدن هى : بلبس وتقع على بعد ٣٠ كيلومترا شمال شرق العاشر ، ومدينة الاسماعيلية وتقع على ٦٥ كيلومترا شمال غرب العاشر ، ومدينة السويس وتقع على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب غرب المدينة .

وقد بلغت المساحة العمرانية التى خططت عليها المدينة ٥٦ كيلومترا مربعا ، تمثل ١٤ ٪ من المساحة الكلية للمدينة البالغة ٣٩٨ كم ٢ .

المدن الجديدة وفرص العمل المتاحة :

تسهم المدن الجديدة بدور فعال فى حل مشكلة البطالة ، وذلك بتوفير فرص العمل فى عدة مجالات ، تبدأ فى مجال الانشاء والتشييد ، وإقامة البنية الأساسية . ويعمل حاليا فى هذا النشاط حوالى عشرة آلاف عامل ، وكذلك العمالة بالمشروعات الصناعية التى تقام بتلك المدن ، ويعمل بها حاليا حوالى ٦٨ ألف عامل ، عدا المشروعات تحت الانشاء والمقدر لها ان تستوعب حوالى ٣٥ ألف فرصة عمل .

كما يعمل بالأنشطة الخدمية والحكومية بالمدن الجديدة حوالى خمسة آلاف عامل فضلا عن خمسة آلاف فرصة عمل تم توفيرها بالأنشطة المهنية والتجارية . وإذا كانت هذه هى البداية ، فإن استكمال

عدد المصانع للمضروحات الصناعية المنتجة
بالمجان الجديدة حتى يولييه ١٩٩٢

الاجملى	مميزات الجديدة	الصالحه الجديدة	نوع العرب	السدات	العدد من أكتوبر	١٠ من رمضان	بيان	متسلسل
١٣٠	٢	٢	١٩	١٣	٢٨	٦٦	الصناعات الغذائية	١
١٨		٢	١٢	٥	١٤	٣٧	منتجات خشبية وأثاث معبى	٢
١٠٧		٣	١٩	١٦	١٧	٥٢	صناعة البلاستيك	٣
٤٧			٧	٢	١١	٣٧	منتجات ورقية	٤
١٣٦			١٥	١٠	٢٥	٨٢	غزل وتسيج	٥
١٩		٣	٧	٩	٢٩	٤٣	صناعات كهربائية وتقسية	٦
١٨		١	٢٠	٧	٣٢	٢١	صناعات معدنية وميكانيكية	٧
١١١	٢	٢	٣١	١٧	٤٣	٤١	مواد بناء	٨
١١٥		٣	٢٠	١٣	٣٦	٤٣	كيماويات وأدوية	٩
٢٠٨	٧	٢	٢٤	٤	٦١	١١٩	صناعات متفرقة	١٠
١٠٩٠	١٢	١٩	١٤٦	٩٦	٢٨٦	٥٣١	الاجملى	

البنية الأساسية وبدء الحياة الطبيعية بتلك المجتمعات الجديدة سوف يتيح فرص عمل متزايدة في السنوات القليلة القادمة .

وتجدر الإشارة الى أنه يتم إنشاء المدن الجديدة كحل لمشكلة الانفجار السكاني والاستغلال الموارد المتاحة لدفع عجلة التنمية ، وخلق فرص عمل ، وذلك في إطار العناصر الرئيسية التالية :

أ- استثمار الموارد الكامنة في صحارى مصر وسواحلها لجذب المواطنين ، بهدف خلق فرص عمل لهم ، وتخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة لإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر .

ب- إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في إطار التخطيط الإقليمي والعمراني القومى ، الذى يستهدف زيادة الدخل القومى ، وتوفير فرص العمل للمواطنين .

ج- العمل على إنشاء الصناعات في مناطق محدودة للاستفادة من النتائج الاقتصادية للمشروعات الصناعية الاستخراجية .

د - تهيئة المناخ لاجتذاب رؤوس الأموال في المناطق والمدن الجديدة ، وذلك عن طريق التسهيلات والاعفاءات التى تقررت للمشروعات لتتمكن من أداء وظيفتها في مجال الانتاج الصناعى لسد احتياجات السوق المحلى ، وتصدير الفائض ، فضلا عن توفير فرص العمالة الملائمة .

ويوضح البيان على الصفحة السابقة عدد المشروعات الصناعية المنتجة بأجهزة المدن الجديدة (مدن الجيل الأول) وعددها ستة مدن وذلك حتى يونية ١٩٩٢ ، ومنه يتضح أنه أقيم بمدن الجيل الأول ١٠٩٠ مصنعا ، منها ٥٣١ مصنعا بمدينة العاشر من رمضان ، وأن هذه الصناعات وفقا لأهميتها تتمثل في صناعات الغزل والنسيج ١٢٢ مصنعا ، يليها الصناعات الغذائية ١٣٠ مصنعا ، ثم مصانع مواد البناء ١١٨ مصنعا .

فرص العمل بالمشروعات الجديدة :

تشغل المصانع المنتجة بالمدن الجديدة (مدن الجيل الأول الستة)

مساحة وقدرها ١٢,٥ مليون متر مربع ، منها ٤,٨ مليون بمدينة العاشر من رمضان وحدها تليها مدينة السادات ٣,٣ مليون ثم السادس من أكتوبر ٣ ملايين متر مربع ، ويقوم فوق هذه المساحة ١٠٩٠ مصنعا ، برأس مال قدره ٤ مليارات جنيه ، منها ٢,٥ مليار جنيه رأس مال المصانع بمدينة العاشر من رمضان وحدها وتوفر هذه المصانع ٨١٨١١ فرصة عمل ، منها ٣٦٦٢٥ فرصة عمل بمدينة العاشر من رمضان ، يليها مدينة السادس من أكتوبر حيث يعمل بمصانعها ٢٨٨٩٩ عاملا ، ثم برج العرب الجديدة ٨٨٣٥ فرصة عمل .

وتضم الصناعات الآتية أكبر الأعداد من العاملين في مدينة العاشر من رمضان

اسم الصناعة	عدد العاملين	النسبة المئوية
صناعة الغزل والنسيج	٨٧٤٦	٢٣,٩ ٪
صناعات كهربائية وهندسة	٤٩٩٠	١٣,٦ ٪
صناعة البلاستيك	٤٤٦٩	١٢,٢ ٪
الصناعات الغذائية	٣٦٠٥	٩,٨ ٪

هذا وتبلغ قيمة الانتاج السنوى لمصانع المدن الجديدة ٤,٨ مليار جنيه ، منها ٢,٨ مليار جنيه قيمة إنتاج العاشر من رمضان وحدها . ومن هذا التحليل يتضح أن صناعة الغزل والنسيج مازالت من أولى الصناعات في مصر ، وتستوعب أكبر عدد من العمالة ، خاصة في مدينة العاشر من رمضان .

والجداول الأربعة التالية : توضح مساحة المصانع المنتجة بمدن الجيل الأول الستة ، وكذا عدد العاملين بتلك المصانع موزعين على الصناعات المختلفة ، وكذا رأس المال المستثمر في تلك الصناعات وفقا للوضع في يونيه ١٩٩٢ ، وكذا قيمة الانتاج السنوى لتلك المصانع موزعا على المدينة والصناعة .

فرص العمل بالأنشطة الخدمية :

تشمل الأنشطة الخدمية بالمدن الجديدة فروع الوزارات والأجهزة

الاجمالي	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦
١٠ صناعات متنوعة	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
١ كيماويات وأدوية	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٢ مواد بناء	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٣ صناعات معدنية وميكانيكية	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٤ صناعات كهربائية وفندسية	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٥ غزل ونسيج	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٦ منتجات وقود	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٧ صناعات الخشب	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٨ منتجات خشبية وأثاث معبى	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
٩ الصناعات الغذائية	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥
١٠ صناعات متنوعة	١٧٨١٧	٧٧٣١٠٦	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥	٤٣٦١١٥

١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧
١٧٨١٧

بيسان (رقم ٣٨)
 رأس المال المستثمر للمصنّاع المنتجة بالحدن الجديدة
 القيمة بالآف جنيه
 ١٩٩٢، ١٩٩١

الاجمالي	٢٥٤٣٥١	٣٨٤٣٤٤	٦٤٧٨-٨	٤٦٦٦٦٣	٧٣٣٤٤	-٨٧٤٤	٧١٤٤١-٣
١٠. صناعات متنوعة	٤٧٨٨٣	٨٧٩-٣٩	-٥٩٤	٥٤٨٤	١٣٤٣	٥٤٦٧١	٧٨٧٥١٨
٩. كيماويات أخرى	١٤٦٦٧٨	-١٣٣١١	٨٤٤٨٤	-٣٨٨٣	-٧٧٥	-	٤٦٨٣٦٣
٨. مواد بناء	٤٥٥٠٧١	٦٨٨٨-١	٤٧٤١٧	٨٤١٧	-٤٤	٨٦٨	١٣٨-٧٤
٧. صناعات معدنية وميكانيكية	٧٥٤٦٠١	٤١٥٠١	٤٥٤٧١	٨٧٤٦٣	-٣٣٤	-	١٥٣٤٧١
٦. صناعات كيميائية وهلمسية	١١٤٤٤٤	٦٧٤٣٤	-٥-٤٥١	٤١٤٥١	٦٦٥٦	-	١٤٥٨٤٤
٥. غزل ونسيج	-٤٤٤٤٥	٤٤٤٦٣	٣١-٤٨	٣١٦٣٥	-	-	٦٤٤٣-٨
٤. منتجات ورقية	٤-٣٦٦	٥٧٨٤٣	٥٤٥	٤٤٤٧١	-	-	٤٧٦٤٤١
٣. صناعة البلاستيك	٨٧٤٣٤٤	-٥٤٤٥	-٧-٣٤	٤٦٧٤٣	-١٤٤	-	٤١٥٤٣٤
٢. منتجات خشبية وأثاث معدني	٨٤٤٣-١	٥٥-٣٤	٧٨٤٤	-٧٧٤٤	٤٣٤٤	-	٤٥٤٤٥١
١. الصناعات الغذائية	٤٦٦٦٨	٤٤٤٨٧	٤-٤٦٣	٧٨٤-٤١	٥٤٥٤	٣٨-٣	٣١٤٤٤٥
مستل							
بيسان							
رأس مال							
مستثمر							
للمصنّاع							
المنتجة							
بالحدن							
الجديدة							
القيمة							
بالآف							
جنيه							
١٩٩٢،							
١٩٩١							

قيمة الانتاج السنوي للمنتج المصنوع باليد الجيدة
يونسو ١٩٩٢
يونسو رقم (٤)

معدل	يونسو	رقم	من	السلالات	الحرب	الصالحية	الجيدة	الاجمالي
١	الصناعات الغذائية	٣٤٠٨٤٤	٩٩٢٠٠	١١١٠١١	١٧٧٧٢	٢٧٥٠	٧٩٢٠	١١٩٩٦٨
٢	منتجات خشبية وثلاث معن	٩٧٠٣٥	٣٦١٥٠	٣٦٦٣	١٦٤٣٤	٤٤٤٣		١٥٥٦٥١
٣	صناعة البلاستيك	٣٩٥٥٤١	٢٤٢٥٠	٤٦٢٨٨	٤٤٤٥	١٣١		٨٥٠٧٥١
٤	منتجات ورقية	١٥٧٣٢	٤٨٨٤٣	٦٦٦	٨٨١٤٤			٤٨٧٨٦١
٥	غزل ونسيج	٦٣٣٢٤٦	٤٠٩٠٣	٤٥٥٣٥١	١٦٦٦٧			١٨٧٧١٦
٦	صناعات كهربائية وفنسية	٢٦٠٤٣١	٣٧٤٣١	٧٩٦٥	٥٥٩٦١	٢٤٥٥٠		٣٧٧١٠٣
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٤٨٩٦	١١٦٦٥	٨٣٩٨٠	٥٤٢٧٨	٥٨٨		٨٤٥٤١١
٨	مواد بناء	٧٠١٤١٧	٤٠٨٠٨	١٥٧٠٠١	٦٨٨٦	٠٠٥	٤٨٠١	٤٣٧٨٣٣
٩	كيماويات وادوية	٣٧٨٦٥٥	٩٨٧٦	١٤٧٨٨	٤٤٧٠٣	٢٨٨	٦٨٠٠	٤٠١٠٤٥
١٠	صناعات متنوعة	٦٠٢١٦٠	٨٧٨٧٩١	٥٦٦٥	٨٠٣٨٥	٤٠٠٠٣		٦١٠٣١٧
	الاجمالي	٢٨٤٩٥٨٨	٦٥٤٣٦	٦٦٣٦٦	٦٦٢٠٧	١٨٨٥٦	٤٦٥٦١	٤٨١٧٠٢

وسائل جذب العمالة للمدن الجديدة :

يسعى البعض إلى الهجرة للمدن الجديدة ، لأسباب عديدة أهمها اقتصادية وهي وجود فرص عمل بأجر مجز . وهذا السبب يتوفر وخاصة في مصانع القطاع الخاص المقامة بالمدن الجديدة والتي تمنح العاملين بها أجورا مجزية ، حيث تعد أولى وسائل الجذب للمدن الجديدة . كما أن توفر سكن صحى مريح أفضل من السكن الحالى بالمدن القديمة يعد من أسباب الهجرة إلى المدن الجديدة ، وتوفر المدن الجديدة العديد من أنماط السكن فيها ،

منها ما يأتى :

- السكن منخفض التكاليف .
- السكن الاقتصادي .
- السكن فوق المتوسط .
- السكن الفاخر أو الفيلات .

وقد روى أن تلبى تلك النوعيات رغبات وإمكانات الشباب النازح إلى المدن الجديدة ، إلا أنه يعيب هذه المساكن أنها معروضة بنظام التملك وهو ما لا يناسب إمكانات البعض ، لذلك يقترح : إيجاد نظام الإيجار بجانب نظام التملك لتوسيع قاعدة المنتفعين بهذه المدن الجديدة .

كما أن الإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمشروعات والعقارات بالمدن الجديدة لمدة عشر سنوات - وفقا لأحكام القانون ١٩٧٩/٥٩ - تعتبر وسيلة جذب حتى للمشروعات القائمة بالمدن الحالية فى أن تفتح فروعاً لنشاطها بالمدن الجديدة للتمتع بتلك

الخدمية المختلفة ، فضلا عن البنوك والمحلات التجارية ، وفروع محلات السلع الاستهلاكية والمكاتب الادارية ، والعيادات والمستشفيات والمدارس الخاصة وغيرها ، بالإضافة إلى العاملين فى التعمير وجهان المدينة ، ويعد هذا النشاط ثانى الأوعية التى تستوعب العمالة بأجهزة المدن الجديدة ، ويعمل فى هذه الأنشطة بمدينة العاشر من رمضان ٣٤٨٣ عاملا ، ويوضح الجدول التالى عدد العاملين بالأنشطة الخدمية بمدينة العاشر من رمضان حتى يونيو ١٩٩٢ .

مسمى النشاط	عدد العاملين
١ عاملون بفروع الزارات المختلفة	١٤٣٦
٢ الأزهر الشريف	١٣٤
٣ المجلس الأعلى للشباب والرياضة	١٥
٤ هيئة تعاونيات البناء والسكن	٩
٥ مراكز التدريب بالمدينة	٣٥٠ (مندوب)
٦ العاملون بالمحلات التجارية	٨٠٠
٧ العاملون بالأنشطة الخدمية والحرفية	٤٠٠
٨ العاملون بالبنوك	١٣٢
٩ العاملون بالمستشفيات والعيادات	١١٠
١٠ الخاصة	٢٢
١١ العاملون بالصناعات	٧٥
العاملون بالمكاتب المهنية	٣٤٨٣ *

* لا يشمل هذا العدد العاملين فى مجالات التشييد والبناء ، ويقدر عددهم بحوالى ٢٠٠٠ ولا العاملين بجهان مدينة العاشر من رمضان .

التيسيرات . كما أنه في مراحل النمو الأولى تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المرافق الرئيسية والفرعية بالنسبة لقطع الأراضي المعروضة للبيع ، سواء أراضى الاسكان أو أراضى المناطق الصناعية ، مما يشجع راغبي الاستثمار ويتيح المزيد من فرص العمل بالمدن الجديدة .

ويعد توافر الخدمات في المدن الجديدة وسيلة من وسائل الجذب ، مثل توافر السلع والخدمات المختلفة ، فضلاً عن القبول بالمرحاض المختلفة للتعليم يتم بطريقة أيسر بالنسبة لكافة المحافظات .

كما يقترح إعفاء العاملين بالمدن الجديدة من كافة أنواع الضرائب على الأجور والمرتبات وما في حكمها لمدة عشر سنوات ، أسوة بالمشروعات الصناعية والأبنية بكافة أنواعها ، وتعد هذه وسيلة جذب سوف تسهم في سرعة التنمية وزيادة الاقبال على الإقامة المستديمة بالمدن الجديدة .

تكلفة فرص العمل بالمدن الجديدة :

تعد تكلفة فرصة العمل أحد المؤشرات الهامة التي يمكن استنتاجها من هذه الدراسة .

وتتميز الصناعات في المدن الجديدة بصفة عامة ، والعاشر من رمضان بصفة خاصة ، بأنها تستخدم تكنولوجيا متقدمة ، لذا فإن عدد العاملين بكل مشروع يقل كثيراً عن نظيره في المناطق الصناعية الأخرى ، مثل المحلة الكبرى وشبرا الخيمة وحلوان وكفر الدوار ، وغيرها .

٢٣٠

ويصل متوسط تكلفة فرصة العمل على المستوى القومي إلى ٢٠ ألف جنيه ، بينما هي بالمدن الجديدة على النحو الآتي :

- متوسط تكلفة فرصة العمل بالمصانع المنتجة على مستوى جميع أجهزة المدن الجديدة ٤٩٠٥٤ جنيه .

- متوسط تكلفة فرصة العمل بالمصانع المنتجة على مستوى مدينة العاشر من رمضان ٦٩٤١٦ جنيه .

- متوسط تكلفة فرصة العمل بالمصانع تحت الانشاء على مستوى جميع أجهزة المدن الجديدة ٥٢٩٤٠ جنيه .

- متوسط تكلفة فرصة العمل بالمصانع تحت الانشاء على مستوى مدينة العاشر من رمضان ٥٤٣٨٨ جنيه .

ومن هذا العرض يتضح ارتفاع تكلفة فرصة العمل بالمدن الجديدة ، وذلك بسبب استخدام معدات متقدمة تكنولوجيا ، لا تستخدم إلا أعداداً محدودة من العمالة . ولذلك يقترح :

تشجيع المشروعات والصناعات الصغيرة والكمتة ، عن طريق التيسيرات والاعفاءات المناسبة حتى تجد فرصتها بالمدن الجديدة - بغرض توفير المزيد من فرص العمل .

وفيما يلي بيان برأس المال المستثمر للمصانع تحت الانشاء بالمدن الجديدة حتى يونيو ١٩٩٢ ، وعدد العاملين بالمشروعات الصناعية تحت الانشاء بالمدن الجديدة حتى يونيو ١٩٩٢ .

رأس المال المستثمر للمصالح تحت الإنشاء بالحد الجديدة

١٩٩٦٢٠٩٩٩٩

مستعمل	يتمان	رمضان	من أكتوبر	المسارات	العرب	الجديدة	الجديدة	بئر	الاجمعي
١٠	الاجمالي	٤٦٠٤٠٩	٨٧٦٧٨٨	٣٦٩٠٥	٤٣٨٧٨٨	٠٨٠٤١	١٧٠٧٨	٠٥٠	٨٨٦٧٠١٨
٩	صناعات متنوعة	٥٩٥٣٥٩	٥٩٥٣٥٩	٠٣٤١	٦١٦١٣	٥٠٤٥	٤٤٤٥		٨١٤٤٤٤
٨	كيمياءات أخرى	٨٥٩٦٤	٠٠٠٣١٣	٣٠٠٤٤	٧٨٠٠٤	٠٥١		٠٥٠	٦٧٦٧٨٨
٧	مواد بناء	٤٦٩٤٥	٤٨٣٦١	١٤٧٨	١١٣١	٣٨٤٤	٣٣٤١		٥٩٤٤٤
٦	صناعات معدنية وميكانيكية	٨٤٨٤٤	٠٠٠٥٠٤	١٧٣٥٨٤	٤٤	٠٥٣٤			٤٤٤٥٤٣
٥	صناعات كهربائية وهندسية	٧٥٨٤٨	٥١٨٤٣	٥٥٤٣١	١٨٧١	٠٥١			١٤٤٨٤١
٤	غزل ونسيج	٥٤٤٧٥	١٨٧٤٤	٠٤	٤٠٧٤٤	٠٤			٠٧٨٤٤١
٣	منتجات ورقية	٧١٧١٥	٠٠٠٨٤	٠٤	٠٨٤٣	٠٤			٧٨٤٤٠١
٢	صناعة البلاستيك	١٤٤٤١٤	٠٠٣٤٠١	٠٤	١٨٧٤٤	٠٠٤			٨٧٧٠٧٣
١	منتجات خشبية وأثاث معدني	٧٥٩٥٨	٧٤٦٧	١٨٧٨	٧١٧٨١	٤٤٤٣			٤٧٠٥٤
١	الصناعات الغذائية	٥٧٨٤٤	٤٥٤٧٥	٤٥٧٨٤	٤٤٣٥٥	٤٤٠٥	٤٧٣٤		٤٨٨٥٥٤

المصدر: وزارة التسيير والجمعات الجديدة والاستكان والمراقب - هيئة التجمعات المراتبة الجديدة.

عدد العاملين بالبحر وعمات الصناعات تحت الانتشاء بالبحر الجديدة
يونيو ١٩٦١

معدل	بشكل	رخصان	من الترخيص	السلطات	العرب	الجديدة	الجديدة	م	الجملة
١٠	الاجمالي	٨١١٦١	-٣٨٨١	٨٨٤٣	٣٩٨٥	٦٤٤	٥٠٨	-١	٣٨٧٩١
١٠	صناعات متنوعة	١٥٤٤	٣٨٨١	١١١	-١٦	٦٤١	٣٨١		٦٤٦٧
١	كيمياويات اوية	٧٣٧	-٣١١	٤٤٤	-٠٠٤	٥١		-١	٤٥٦٤
٧	مواد بناء	٤٣٥	٤٤	٦١١	١٠١	-٠١	٤٤		٨٥٤١
٨	صناعات معدنية وميكانيكية	٨٧٦	-٠٠٤	٦٣٧١	-٣١	٦٧			٥٤٤٤
٦	صناعات كهربائية ومنسجية	١٠٠٣	١٥٧١	٣٦٣	١٨١	٤٤			١٠٥٤
٥	غزل ونسيج	١٠٧	١٠٧١	٦٤	٥٤١	-١	٦٤		٨٠٠٣
٤	منتجات ورقية	١٤٤	-٤٤	-٤	٥١٣				٣٨١١
٣	صناعة الالستيك	٥٨٨	٥٨١١	-٣٨	٦٨٨	٨٤	-٠١		٤١٠٤
٢	منتجات خشبية واثاث معدني	٤٧٤	١٥٨١	٥٣٨	٦٣٨		٨٣١		٦٨٠٤
١	الصناعات الغذائية	٧٤٤١	٤٥٦	٨٤٧	٤٤٥	٤٣٨	٦٥١		٦٧١٣

المصدر : وزارة التعمير والخدمات الجديدة والسكان والمناطق - هيئة الاجتماعات المراتبة الجديدة .

بيان العمال المتوقعة في مجالات الصناعة
والمصانع تحت الانشاء خلال العامين القادمين
بالعاشر من رمضان

اسم النشاط	عدد المصنع	المساحة م ^٢	رأس المال	النتاج سنويا	عدد العمال المتوقع	قيمة الاجور سنويا
١ - مصانع غذائية	٢٨	٢٢٠٤٩٨	٢١٧٢٢٧	٤٤٥٢٨٩	٤٠٦٤	٢١٠٣
٢ - منتجات خشبية واثاث معلى	٢٢	٦٢٤٢٦٩	٢٥٤١٢	٢٦٩٦٢	٧٠٦	١١٩٩
٣ - صناعة البلاستيك	١٧	٧٧٨٠	٣١٤٦٦١	١٢١٥٠٩	٧٢٥	١٥١١
٤ - منتجات ورقية	١٠	٨٨٧٥٦	٥١٨١٨	١٠٥٥١١	٣٦٩	٦٢٢
٥ - غزل ونسيج	٢٩	١٢٨٢٠٥	٦٥٣٦٥	١٨٨٤٢٩	٩٦٠	٢٢١١
٦ - مصانع كهربية وفنسية	٢٦	١٤٩٦٢٧	٧٢٥٨٠	١٦٤٥٠٠	٤٠٠٣	٦٠٠٣
٧ - مصانع معدنية وميكانيكية	٢١	١٧٢٧٧٥	٦٦٧٦٧	١٥٦٧٢٤	٩٨٧	٢٧١٧
٨ - مواد بناء	١٥	١٩٨٣١٥	٥٢٩٦٠	٣٦٥٠٧	٥٤٣	٩١٨
٩ - كيماويات وأدوية	١٨	١٥٠٤٩٧	٢٩٩٥٧	٥٨٥٧٧	٨٤٨	١٤١٦
١٠ - مصانع متنوعة	٧٣	٢٢٤١٥٠٠	١٦٠٥٢٩	٢٤٤٨٢٤	٦٥٥٥	٥٦٧٣
الاجمالى	٢٦٩	٤١٦٢٢٢٢	١٠٦٧١٨٦	١٦٥٨٩٤٣	١٧٧٧٠	٢٥٢٨٣

المصدر : وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والسكان والمرافق - هيئة
المجتمعات العمرانية الجديدة .

الخلاصة : مما تقدم نخلص إلى أن حوالى ١٠٠٠ مصنع تكلف
ما يقرب من ٤ مليارات جنيه ، وأن قيمة انتاجها بلغت حوالى ٤ مليارات
جنيها ، وأن تكلفة خلق فرصة العمل بلغت ٥٠ - ٧٠ ألف جنيه تقريبا ،
وأن متوسط الأجر السنوى للعامل حوالى ١٤٠٠ جنيه ، وأنها حققت
حوالى ٨٠٠٠٠ فرصة عمل .

وبذلك فإن تجربة المدن الجديدة حتى الآن لم تحقق أهدافها من حيث
تنمية فرص العمل ، وأيضا تخفيف كثافة السكان بمدينة القاهرة .

تدريب العمال بالمدن الجديدة :

تتحمل أجهزة الدولة عبء التدريب وإعداد الكوادر الفنية التى
يحتاجها سوق العمل ، بينما نجد فى الدول المتقدمة أن المصانع
والمنشآت الاستثمارية الكبرى تقيم وتسهم فى مراكز للتدريب تفى
باحتياجاتها من العمالة المدربة .

فرص العمل المتوقعة فى المستقبل بمدينة العاشر

من رمضان :

تنتج مدينة العاشر من رمضان فرص عمل فى المستقبل على

ثلاثة محاور رئيسية ، وهى :

(١) العمالة فى مجال الخدمات ، وهذه يتوقع
أن توفر فى المستقبل ما بين خمسة إلى سبعة آلاف
فرصة عمل .

(٢) العمالة فى مجال البنية الأساسية وإقامة
الوحدات السكنية ، ويتوقع أن توفر حوالى تسعة آلاف
فرصة عمل ، وإن كان أغلبها فرص عمل مؤقتة تنتهى
بانتهاء المشروع .

(٣) العمالة المتوقعة فى مجالات الصناعة بالمصانع
تحت الانشاء ، وهذه تبلغ حوالى ١١٧٧٠ فرصة ستوفر
خلال العامين القادمين . ويبلغ عدد تلك المصانع ٢٦٩
مصنعا ، سوف تقام على مساحة ٤,١ مليون متر مربع ،
برأس مال قدره مليار جنيه ، ويقدر انتاجها السنوى بمبلغ ١,٧
مليار جنيه . وتحظى المصانع الكهربائية والهندسية بأكبر
عدد من العاملين ، إذ سيعمل بها ٤٠,٣ عاملا ، يليها
المصانع الغذائية ٤٠,٦ عاملا ، وتقدر أجور هؤلاء العاملين
بمبلغ ٢٥,٢ مليون جنيه سنويا ، بمتوسط أجر سنوى
١٤٢٨ جنيها للعامل .

والجدول الآتى يوضح تفاصيل بيانات المصانع تحت
الانشاء بمدينة العاشر من رمضان وفقا للوضع فى
يونيه ١٩٩٢ .

ولما كان التدريب من المقومات الأساسية في الحياة العملية ، فقد صدر في مصر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي ينص على أن تتولى الوزارات والمصالح والهيئات العامة تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بها وتوفير وسائل التدريب ، وتتبع نتائجه وفقا للبرامج التي توضع لكل منها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مسئولية مصر تجاه الدول العربية الشقيقة والدول الأفريقية ودعم خطط التنمية بها قد استلزمت الاهتمام بتدريب العمالة الفنية والمهنية الواجهة منها لرفع الكفاية الانتاجية وتطوير أساليب العمل طبقا لتقدم العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة ، بحيث يكون التدريب هادفا ومثمرا ، وقد أنشأت وزارة التعمير «جهاز التدريب للتشييد والبناء» لتوفير العمالة الحرفية المدربة والقادرة على المساهمة في ميدان التعمير ، فضلا عن رفع كفاية العمالة الفنية والإدارية ، وذلك من خلال برامج تدريب متخصصة وفقا لأحدث معطيات التكنولوجيا العالمية ، وتوجد مراكز تدريب بمعظم أجهزة المدن الجديدة ، خاصة مدن الجيل الأول مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر ، و١٥ مايو ، و١٠ العرب الجديدة ، ودمياط الجديدة ، كما يوجد بمدينة العاشر من رمضان و٦ أكتوبر مراكز للتدريب على تشغيل وصيانة المعدات الثقيلة ، أقيمت بالتعاون مع ألمانيا واليابان ،

وكذلك تم إنشاء معهد التكنولوجيا بمدينة العاشر من رمضان ، يتولى إعداد الكوادر المتخصصة التي تحتاجها المصانع القائمة بالمدينة ، ويتم التدريب العملي لطلبة المعهد بمصانع المدينة ، والدراسة فيه متصلة ١٢ شهرا سنويا ، يتخللها فترات تدريب عملي بالمصانع العاملة بالمدينة ، ويعين خريجو المعهد بتلك المصانع ،

٢٢٤

هذا فضلا عن مشروع كول / مبارك لتطوير التعليم الصناعي ، والذي بدأ في تنفيذه بمدينة السادات ، حيث أقيمت المدارس الثانوية الصناعية الخاصة بالمشروع والتي تضمنت تخريج كوادر فنية يحتاجها العمل في كافة أنحاء الجمهورية بصفة عامة ، وبمصانع المدن الجديدة بصفة خاصة .

التوصيات

يستهدف إنشاء المدن الجديدة الانتقال الجزئي للسكان والنشاط الإنساني إلى مناطق جديدة خارج مناطق الكثافة الحالية في الريف أو الحضر ، لاستيعاب الزيادة السكانية ، وتخفيف حدة الكثافة القائمة في كثير من مناطق الجمهورية ، وبالتالي التقليل من حدة المشكلات المترتبة على ذلك والاستثمار الفرص الكبيرة الواعدة في المناطق التي لم يتم تمييزها بعد بالدرجة الكافية أو الممكنة .

وتحقيق هذه الغايات الاستراتيجية مرهون بتحقيق عدد من الأهداف المباشرة التي نجلها فيما يلي :

- في مجال هدف خلق فرص عمل بالمدينة الجديدة :
- * الاستمرار في المزايا الحالية لتشجيع الاستثمار في المدن الجديدة ، سواء كانت هذه المزايا ضريبية أو جمركية أو غيرها .
- * حفز الجهاز المصرفي على إعطاء رعاية أكبر لطلبي التمويل الاستثماري في المدن الجديدة .
- * دعوة جهات الاختصاص (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو جهاز التعاون الانتاجي أو جهاز بناء القرية) لإعطاء أولوية في نشاطاتها لإنشاء أو تدعيم المشروعات الصغيرة والصناعات المكملية في المدن الجديدة .

* دعوة جهات الاختصاص في الدولة إلى العناية باستكمال البنية الأساسية والمرافق في المدن الجديدة بما يشجع المستثمرين على التوطن بها ويهيئ بيئة جذابة لمشروعاتهم .

* إعادة النظر في إمكان نقل بعض الأجهزة الحكومية إلى المدن الجديدة ، بهدف تخفيف الضغط على المدن القائمة .

* أن يتم إحداث تغيير جذري في خطوات وإجراءات إنشاء المشروعات بالمدينة الجديدة ، بما يحقق تيسيرا حقيقيا على المستثمرين .

* ضرورة إعطاء حوافز تفصيلية للمشروعات وفق أعداد العمالة المشتغلة بها ، ويمكن أن تكون هذه الحوافز في صورة : معاملة خاصة في أقساط التأمينات ، أو مساهمة في تكاليف التدريب ، أو تمويل مشروعات ودراسات بحثية ، أو غير ذلك .

في مجال هدف زيادة الجاذبية النسبية للإقامة بالمدينة الجديدة :

* دعوة جهات التخطيط العمراني والسلطات المحلية لوضع وتنفيذ خطط متكاملة وعلمية لإقامة مجتمع جذاب بالمدينة الجديدة من حيث الخدمات والمرافق ووسائل الترفيه ، ليكون جذابا للإقامة الفعلية بالمدينة ، على أن يعتبر النجاح في هذا الصدد هو المعيار الأساسي في تقييم كفاءة الجهات المختصة ، وبخاصة السلطة المحلية .

* القيام بحملة وطنية لأصحاب المشروعات - من خلال جمعيات رجال الأعمال - لتحقيق تحول تدريجي ومنظم للإقامة بالمدينة الجديدة . الأمر الذي يؤدي لتحسين البيئة ، وإيجاد

مبررات ووافع كافية لإنشاء مختلف الأنشطة والمشروعات المحسنة للمجتمع .

* العناية على وجه الخصوص ببعض النشاطات الهامة لزيادة جاذبية الإقامة بالمدينة الجديدة مثل فتح فروع صغيرة لمدارس اللغات الشهيرة أو فتح فروع راقية للمستشفيات الكبيرة أو افتتاح منطيات اجتماعية وثقافية راقية مع العناية بتنشيطها وتشغيلها بفعالية ، أو غير ذلك من وسائل الجذب .

* الاهتمام بتوفير وسيلة انتقال سهلة بين كل من المدن الجديدة وبين أقرب عواصم المحافظات إليها ، سواء بالقطارات أو المترو أو الأتوبيسات ، مما يحول دون الشعور بالعزلة ، وبالتالي يقلل من العزوف عن الانتقال للسكن بالمدينة الجديدة .

ولتخفيف العبء المالي عن الدولة في هذا الشأن ، يمكن تيسير وسائل المواصلات عن طريق التزام المرافق العامة بأن يطرح تسييرها على القطاع الخاص .

* تخصيص نسبة من البعثات والمنح التدريبية بالداخل أو للسفر إلى الخارج - والممولة من جهات أجنبية أو محلية للعاملين بالمدينة الجديدة .

* تيسير توفير السكن اللائق للمشتغلين بالمدينة الجديدة ، سواء بتمويل التوسع في إنشاء وحدات سكنية ، أو إعطاء التيسيرات المناسبة في الإيجار وسداد الثمن لمن يعمل بالفعل في المدن الجديدة .

* إعفاء العاملين بالمدينة الجديدة من الضرائب لفترة محددة ، أسوة بالإعفاء المنوح لأصحاب المشروعات ، مع دراسة إمكان صرف بدل خاص لهؤلاء العاملين .

العدالة والتشريع

ضوابط تعيين الخريجين أعضاء بالهيئات القضائية

تمثل العدالة أهم الدعائم التي يقوم عليها وبها البنيان السليم لأي مجتمع، وكلما ترسخت مكانتها؛ كلما تعمق الشعور بالانتماء، منطلقاً من اطمئنان كل مواطن على أمنه وحقوقه وحريته، مما يحفز على القيام بواجباته وخدمة مجتمعه. ومن ثم تزدهر الحضارة وترتفع راية السلام الاجتماعي.

وترتبط سيادة العدل وتحقيق العدالة بالقضاء، بمختلف فروع ودرجاته، فالقضاء هو الحصن الذي يلود به أصحاب الحقوق لاسترداد حقوقهم، ويلجأ إليه من أصابهم الحيف ليرفع عنهم مآحاك بسهم، وهم واثقون بأمانة المشتغلين به، مطمئنون إلى قدرتهم على تمييز الحق من الباطل، والطيب من الخبيث. فإذا اهتزت هذه الثقة، واضطرب هذا الاطمئنان، كان ذلك نذيراً يستدعى اليقظة إلى دواعيه، وإشارة تستلزم كشف سبب الوهن وتلافيه.

ذلك أن ظواهر كثيرة قد طفت على سطح حياتنا، تحملها موجات متلاحقة من المتغيرات العالمية والمحلية - بعضها أثر بشكل ملحوظ على بعض قيمنا وتقاليدينا، وبعضها يقتضى تجديداً وتحديثاً لمعارفنا ونظمنا، وتهيئاً حثيثاً للتعامل الكفء مع تطوراتها ومعطياتها، وخاصة من جانب القائمين على المهنة ذات الصلات

٢٣٦

الحساسة بمقومات المجتمع وأساسيات حياته، وفي مقدمة ذلك مهنة القضاء والمشتغلين بها.

وإذا كان العدل من القيم التي لا يمتورها التغيير، وتحقيقه أصل لا يلحقه تبديل، فإن الأتضية الجديدة التي تقذف بها رياح المتغيرات، قد تحتاج إلى وسائل جديدة وأساليب حديثة، وقدرة متميزة للوصول إلى العدل وتحقيق العدالة.

والتغيرات التي تدفع إلى ذلك هدية، منها:

- الاتجاه الحديث من نظام الاقتصاد الموجه، إلى نظام آليات السوق، ومانشاً عنه من تعاملات جديدة، سواء في مجال النقد وحرية تداوله، أو في المعاملات المصرفية والتجارية القائمة على حرية التجارة، وتداول الأسهم من خلال سوق الأوراق المالية.

- ظهور أفضية جديد في مجالات العلاقات الاجتماعية والشخصية، نتجت عن التقدم في مجال الطب، ومنها زرع الأجنة، أو ما يسمى بأطفال الأنابيب، ونقل الأعضاء البشرية.

- المشكلات الناشئة عن البث الفضائي المباشر، سواء بين الدول أو الأفراد، وما يتصل بذلك من مشكلات حقوق الملكية الفكرية والفنية والأدبية، وبراءات الاختراع في ميدان البحث العلمي.

- تقدم تكنولوجيا الاتصال، وانتشار استخدام الكمبيوتر وبرامجه، ومشكلات التدخل غير المشروع في شبكات المعلومات، وأحداث الخل فيها عن طريق ما يسمى فيروس الكمبيوتر، أو السطو على المخزون من أسرار البنوك أو الدول أو الهيئات العلمية، عن طريق التوصل إلى حل الشفرات الخاصة بها.

- فنز القضاء ، وانتشار المئات من أعمار الاتصال والاستطلاع ، ومشكلات التنازع الحالية والمستقبلية في هذا المجال .

- ظهور منظمة التجارة العالمية كركيزة أساسية من ركائز النظام العالمي القائم على تحرير التجارة الدولية ، والمنازعات التي ظهرت فعلا نتيجة لذلك ، ومنها النزاع الدائر الآن بين الولايات المتحدة واليابان . وإذا كان بعض هذه المشكلات لم يدخل في نسيج حياتنا بعد ، فإن بعضها قد طرّق أبوابنا فعلا ، ولسنا بمنجاة - في هذا العالم المتجدد - من التعرض لبقيّة هذه المشكلات .

وإذا كان رجال العلم والفكر والمال والاقتصاد قد استشعروا ذلك وأخذوا في التهيؤ لمواجهة آثاره والتعامل معها منذ الآن ، فإن رجال القضاء أولى ببذل الاهتمام لمواجهة القضية الجديدة الناشئة عن تلاحق التطورات محليا وعالميا ، مما يستدعي نوعا جديدا من التدريب ، وخاصة للمعينين الجدد في أول السلم القضائي - وكذلك المحامين الجدد - باعتبارهم الذين سيواجهون القضية الجديدة ، والمشكلات المستحدثة التي تفرضها حركة المستقبل .

وثمة ملحوظات أولية في هذا الاتجاه :

- أن الدراسة بكليات الحقوق ، التي سيكون من بين خريجياتها رجال القضاء والمحاماة - تتم لآلاف مؤلفة من الطلاب تزدهم بهم المدرجة ، مع تحصيل اليسير من العلوم القانونية ، وهي وإن كانت لازمة كبدائية ؛ إلا أنها لا تتيح ممارسة مهمة رجل القضاء المفروض فيها المسؤولية عن عناصر الحياة الرئيسية : النفس ، والحرية ، والمال .

• بينما المفترض الاستعداد والاعداد المتكامل لهذه المهمة ، وهو ما لا تيسره مدة السنوات التعليمية الأربع بكلية الحقوق . ومن ثم ينبغي استكمالها بالتدريب المناسب ، وخاصة ما يتصل بفن التحقيق ، واكتساب قيم المهنة وتقاليدها ، وغيرها .

- وفي الوقت نفسه يلاحظ أن الطبيب - لمسئولته عن الصحة - يقضى فترة تعليمية كافية ، سواء من حيث المدة أو المنهج أو التدريب ، وكذلك المهندس مع مسؤوليته عن أمور مادية .

- أن كثيرا من الدول المتقدمة وجهت عنايتها لدعم قدرات رجال القضاء وكفاياتهم الفنية والعلمية ، من خلال اعداد البادئين منهم القيام بمهامهم على الوجه الأمثل ، مع اجراء التدريبات والدراسات لهم بعد ذلك في مراحل عملهم المتتالية ، ويذكر في هذا الصدد :

(١) أن الدراسة المتخصصة في القانون والحقوق بالولايات المتحدة تكون في مرحلة تالية للحصول على شهادة عالية في الهندسة أو الطب والزراعة أو التجارة ، ولا يتم التعيين في أية وظيفة قضائية الا بعد استيفاء هذا الشرط .

(٢) وفي فرنسا ينظم معهد القضاء دراسات تأهيلية للمعينين في القضاء - قبل ممارسة العمل القضائي ، بالإضافة الى دورات تدريبية اختيارية للقضاة العاملين ، لبحث ما يعترضهم من المشكلات القانونية .

(٣) أما إيطاليا فتأخذ بما يسمى بنظام القاضى المستمع ، حيث يلتحق القاضى حديث التعيين بأحدى دوائر المحاكم ، ويشارك في بحث القضايا دون أن يكون له صوت معدود في المداولة ، ويمكن أن يعهد اليه ببعض الاجراءات البسيطة ، كسؤال شاهد ، أو اجراء معاينة ، أو تحضير بعض القضايا .

- أنه لوحظ - في هذه الحقبة التي تمر بها البلاد - أن مستوى التعليم بصفة عامة قد هبط عن المستوى المنشود ، وقد أثر ذلك على مسيرة العدالة نتيجة تعيين معاونى النيابة العامة ومن في درجتهم في الهيئات القضائية إثر التخرج ، بالرغم مما تكشف من ضالة معلوماتهم القانونية سواء أثناء الاختبارات الشخصية عند الترشيح للتعين في تلك الهيئات أو أثناء تأهيلهم وتدريبهم .

ولئن كانت الدولة قد بدأت في اصلاح مسار التعليم واتخذت في هذا

- انتشار جرائم استغلال الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص .
 - كثرة جرائم الاعتداء على المال العام .
 - ذبوع الاجرام المنظم الذى حقق فى العقود الأخيرة امتدادا جغرافيا وتنسيقا دوليا ، فى مجال انتاج العقاقير المخدرة ، والسموم البيضاء وتصديرها .
 كل ذلك يتم على نحو يجعل من اكتشاف الجرم وتحديد مرتكبه أمرا بالغ الصعوبة .
 ومن ثم رأى ترسيخ الاتجاه نحو تحقيق الكفاية العلمية والقدرة الفنية لدى رجال القضاء باتخاذ منحى عملى بعرض مجموعة من مشروعات القوانين المرفقة تستهدف تحقق أغراضه ، وتضع فى الحسبان ماعلمنا من متغيرات وتطورات تركت أثارها على مسار الجريمة والاجرام ، مما يؤدى الى زيادة العبء الملقى على كاهل الهيئة القضائية ويستلزم اعدادا خاصا لرجالها ، يواجهون به تحديات تلك المتغيرات ، التى لا يصلح فيها الاعداد المبدئى فحسب ، بل يستوجب تدريبا متجددا ومتخصصا يلزم لتجابه التعاون الفعال على المستويات القومية والاقليمية ، بل والدولية ، ومن ذلك ضرورة ايجاد صلات وثيقة بين المركز القومى للدراسات القضائية ومعاهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعى ، وكذلك المشاركة المستمرة فى مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالجريمة والاجرام ، والتعاون مع المنظمات الحكومية والدولية فى هذا المجال .
 وجدير بالذكر أن الكفاية العلمية والفنية فى سلاح رجل القضاء ، وأداته لحسم المنازعات على وجه صحيح وسريع ، وبدون هذه الكفاية يتعثر الفصل ، ويقل الاقتناع بجذواه ، وتكثر الطعون فى الأحكام القضائية ، وهو ما يترتب عليه اطالة أمد المنازعات وتعليق البت فيها ، واضطراب المراكز القانونية ، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على كثير من الأنشطة العامة ويلحق الضرر بقضايا الانتاج ، ويعوق ما

المجال خطوات جادة ، الا أنه من غير المعقول انتظار نتائج هذا الاصلاح الذى لن يؤتى ثماره الا فى الأجيال المقبلة ، الأمر الذى يحتم المبادرة بالنهوض بمستوى أعضاء الهيئات القضائية فى أدنى الدرجات لخطورة السلطة والأعمال الملقاة على عاتق هذه الهيئات .
 وقد أولى المجلس عنايته لبحث هذه الموضوعات منذ دوراته الأولى للعمل على تطوير وتجديد وسائل العمل فى القضاء ، والأخذ بما وصل اليه العلم من تقدم لمواجهة النمو المطرد فى حجم العمل وتنوعيته ، حتى لا تصبح أجهزة العدالة معرضة للقصور عن أداء رسالتها .
 وفى مجال دعم الكفاية العلمية لرجال القضاء اهتم بموضوع اعداد الملحقين بأول السلم القضائى للقيام بأعمالهم على خير وجه ، مع تنسيق المعلومات واجراء التدريبات والدراسات لهم بعد ذلك فى مراحل عملهم المختلفة ، لسد الفجوة بين الدراسة النظرية وبين التطبيق العملى فى الحياة القضائية .
 ولقد اتخذت وزارة العدل خطوة فى هذا السبيل ، بإنشاء المركز القومى للدراسات القضائية ، وقد كانت للمجلس توصيات فى شأنه ، تخلص فى النقاط الآتية :
 - أن تكون للدراسة فيه صفة الالتزام وأن تكون درجة التحصيل فيه التى تقدر فى نهاية النورات عنصرا من عناصر تقدير كفاية رجل القضاء ، تضاف الى العناصر الأخرى التى تستمد من التفتيش عليه .
 - أن يعنى بالدراسات العملية قدر العناية بالدراسات النظرية .
 - أن يتم التنسيق بين المركز وكليات الحقوق فى شأن مناهج الدراسة .
 وما يضامف من الاهتمام بموضوع التأهيل والتدريب القضائى ما يأتى :
 - الزيادة الضخمة لبعض الجرائم الاقتصادية مثل : التهرب من الضرائب ، والتحويلات غير المشروعة .

تتطلبه الأعمال التجارية والصناعية والزراعية من وجوب حسم الخصومات بالسرعة المناسبة وبالكفاية الضرورية .

ولا يعتقد بأن ذلك سوف يطيل سنوات الدراسة والتأهيل ، فالبدء معترف به في بعض التخصصات كالهندسة والطب ، ومن باب أولى يجب أن يكون ذلك مرجعاً في أعداد رجال القضاء الذين يناط بهم القوامة على حياة الناس وحريتهم وأموالهم .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام قوانين السلطة القضائية ، ومجلس الدولة ، وهيئة قضايا الدولة ، والنيابة الإدارية ، وهو يشترط فيمن يعين معاوناً بالنيابة العامة ، أو مندوباً مساعداً بمجلس الدولة ، أو مندوباً مساعداً بهيئة قضايا الدولة ، أو معاوناً بالنيابة الإدارية ما يأتي :

• أن يستكمل الشروط المنصوص عليها في قوانين هذه الهيئات .
• وأن يرشح للالتحاق بالمركز القومي للدراسات القضائية ويجتاز بنجاح امتحانات المركز مدة سنتين .

• على أن يتولى هذا الترشيح الجهة المختصة بالتعيين في كل هيئة وهي مجلس القضاء الأعلى بالنسبة لمعاوني النيابة العامة ، والمجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بالنسبة للمندوبين المساعدين بالمجلس ، والمجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بالنسبة للمندوبين المساعدين بالهيئة ، والمجلس الأعلى للنيابة الإدارية بالنسبة لمعاوني النيابة الإدارية .

واستكمالاً لمنطق هذا المشروع بقانون ، فقد أعد مشروع القانون المرافق بشأن المركز القومي للدراسات القضائية المنشأ أصلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ ، حيث لم تكن الدراسة به إجبارية ، ولم تكن تقديرات النجاح أو الرسوب في دوراته ذات أثر قانوني سواء بالنسبة للتعيين أو للترقي ، لخلو قانون السلطة القضائية وكذلك قوانين الهيئات القضائية الأخرى ، من الإشارة

اليه ، ولذلك رأى أن يتضمن المشروع بقانون المقترح : النصوص الخاصة بغراض مركز الدراسات المذكور ، وأهمها :

• أعداد وتأهيل وامتحان المرشحين للتعيين في وظائف معاوني النيابة العامة ومن في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى .

• وكيفية تشكيل مجلس إدارة المراكز ، وكذلك انعقاده ، واختصاصاته ، وطريقة اختيار وتعيين مدير المركز واختصاصاته على أن يكون من رجال القضاء بدرجة رئيس استئناف على الأقل .

• أما القرارات المنظمة لشئون المركز ولائحته الداخلية فقد نص المشروع المرافق على تفويض وزير العدل في إصدارها .

وذلك اتماماً للفائدة أن يعمل بالقانونين المقترحين اعتباراً من أول أكتوبر التالي لتاريخ نشرهما وهو بدء السنة القضائية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وانطلاقاً من ضرورة المبادرة بالنهوض بمستوى أعضاء الهيئات القضائية ، وخاصة في أول السلم القضائي ، ونظراً للأعباء الملقاة على عاتق هذه الهيئات ، يوصى بما يأتي :

« يشترط لتعيين معاون النيابة العامة ومن في درجته في الهيئات القضائية :

— أن يكون تخرجه في كلية الحقوق أو الكليات المناظرة لها بتقدير جيد على الأقل ، وأن تتولى الجهة المختصة بالتعيين — وهي مجلس القضاء الأعلى بالنسبة لمعاوني النيابة العامة ، والمجلس الخاص للشئون الإدارية بالنسبة للمندوبين المساعدين بمجلس الدولة ، والمجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بالنسبة للمندوبين المساعدين بالهيئة ، والمجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بالنسبة لمعاوني النيابة الإدارية — ترشيح الخريج للالتحاق بالمركز القومي للدراسات القضائية .

ملحق (قسم ١)

مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين

السلطة القضائية ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية

بعد الديباجة ...

(المادة الأولى)

يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١١٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ النص الآتى :
ويشترط فيمن يعين معاوناً بالنيابة العامة أن يستكمل هذه الشروط على الأقل سنة عن تسع عشرة سنة ، وأن يكون تخرجه بتقدير جيد على الأقل وأن يرشحه مجلس القضاء الأعلى للالتحاق بالمركز القومى للدراسات القضائية ويجتاز بنجاح امتحانات المركز مدة سنتين .

(المادة الثانية)

يضاف بند (أ) للمادة ٧٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصه كالاتى :
بند (أ) : أن يكون تخرجه بتقدير جيد على الأقل وأن يرشحه المجلس الخاص للشئون الإدارية للالتحاق بالمركز القومى للدراسات القضائية ويجتاز بنجاح امتحانات المركز مدة سنتين إذا كان التعيين فى وظيفة مندوب مساعد .

(المادة الثالثة)

يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ النص الآتى :
المنسوب المساعد شأنه فى ذلك شأن معاون النيابة ، على أن يرشحه المجلس الأعلى للهيئة للالتحاق بالمركز القومى للدراسات القضائية ويجتاز بنجاح امتحانات المركز مدة سنتين .

- وأن يجتاز المرشح بنجاح امتحانات مركز الدراسات القضائية

مدة سنتين .

* يصدر بشأن المركز القومى للدراسات القضائية قانون يحدد هويته وتبعيته ومقره وأغراضه ، على أن يكون من بينها : إعداد وتأهيل وامتحان المرشحين للتعيين فى وظائف معاونى النيابة العامة ومن فى درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى .

* يعهد إلى مركز الدراسات القضائية بالقيام بأعمال الترجمة للفقهاء والقضاة المقارنين ، وبإصدار نشرة للقوانين والأحكام المصرية الهامة باللغات الأجنبية ، وبإنشاء قاعدة متطورة للمعلومات القضائية والقانونية ، وبإنشاء متحف قضائى بما يواكب مقتضيات العصر .

* يتضمن قانون إنشاء المركز ما يأتى :

- تشكيل مجلس الإدارة ، على أن يضم رئيس محكمة استئناف القاهرة ، ومساعد أول وزير العدل علوة على رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام ومدير المركز .

- تحديد مدد انعقاده ، وكيفية الانعقاد ، على أن تكون الدعوة من رئيسه أو من ثلاثة من أعضائه .

- تخويل مجلس الإدارة رسم السياسة العامة للمركز وتحديد برامج الدراسة والدورات والامتحانات وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية ، ويكون مدير المركز من رجال القضاء بدرجة رئيس استئناف على الأقل ، وتكون له سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمركز .

* يعهد لوزير العدل بإصدار القرارات المنظمة لشئون المركز ولائحته الداخلية بعد موافقة مجلس الإدارة .

(المادة الرابعة)

تضاف فقرة ثانية للمادة ٣٨ (مكررا) من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية نصها كالآتي :

ويشترط فيمن يعين معاونًا بالنيابة الإدارية أن يرشحه المجلس الأعلى للنيابة الإدارية للالتحاق بالمركز القومي للدراسات القضائية ويجتاز بنجاح امتحانات المركز مدة سنتين .

ملحق رقم (٢)

مشروع قانون

بشأن المركز القومي للدراسات القضائية

بعد الديباجة ...

مادة ١ : المركز القومي للدراسات القضائية مركز علمي تطبيقي يتبع وزير العدل ومقره الرئيسى مدينة القاهرة ، ويجوز لمجلس إدارة المركز أن ينشئ له فروعًا في مدن أخرى .

مادة ٢ : يقوم المركز على تحقيق الأغراض التالية :

(١) إعداد وتأهيل وامتحن المرشحين للتعيين في وظائف معاونى النيابة العامة ومن في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى .

(٢) إعداد وتدريب أعضاء الهيئات القضائية في مصر ، ويجوز أن يمتد نشاط المركز إلى الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول الصديقة .

(٣) إعداد وتدريب أعوان القضاء والعاملين بالجهات المعاونة للهيئات القضائية في مصر وسائر الدول العربية والإسلامية .

(٤) تنمية البحث العلمى في المجالات القضائية والقانونية .

(٥) تدعيم التعاون القضائى وتبادل الخبرات والمعلومات وصور الوثائق مع الدول والمنظمات والجهات التى تباشر نشاطًا مماثلاً .

(٦) القيام بأعمال الترجمة للفقهاء والقضاء المقارنين وإصدار نشرة للقوانين والأحكام المصرية الهامة باللغات الأجنبية .

(٧) إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات القضائية والقانونية تتولى جمع الهام من الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات والمبادئ القانونية ونشرها .

(٨) إنشاء متحف قضائى لحفظ ملفات القضايا الهامة أو صورها والأدلة الجنائية وما يتصل بها ، وذلك كله بعد التصرف النهائى أو صدور حكم بات فيها .

مادة ٣ : يشكل مجلس إدارة المركز برئاسة وزير العدل وعضوية كل من :

١- رئيس محكمة النقض .

٢- رئيس مجلس الدولة .

٣- رئيس محكمة استئناف القاهرة .

٤- النائب العام .

٥- رئيس هيئة قضايا الدولة .

٦- رئيس هيئة النيابة الإدارية .

٧- مساعد أول وزير العدل .

٨- مدير المركز .

وفى حالة غياب رئيس المجلس يحل محله من يليه فى التشكيل ، وفى حالة غياب أو خلو وظيفة أى من الأعضاء يحل محله القائم بعمله .

والمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من نوى الخبرة على ألا يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

مادة ٤ : ينعقد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه أو ثلاثة من أعضائه ، ولا يصح انعقاد المجلس إلا بحضور خمسة من الأعضاء على الأقل .

مادة ٥ : يتولى مجلس الإدارة رسم السياسة العامة للمركز وتحديد برامج الدراسة والدورات والامتحانات وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٦ : يكون للمركز مدير من رجال القضاء بدرجة رئيس استئناف ، ويصدر بنديه قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٧ : يتولى مدير المركز تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة شئون المركز في ضوء السياسة التي يقررها المجلس ، وتكون له سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمركز .

مادة ٨ : يصدر وزير العدل القرارات المنظمة لشئون المركز ولائحته الداخلية بعد موافقة مجلس الإدارة .

ملحق رقم (٣)

شروط وضوابط تعيين الخريجين

أعضاء الهيئات القضائية

إن عراقة مصر وشمسها على مدى العصور راجع إلى ركيزة العدل التي يتأسس عليها بنيان الدولة ، وقد كان القضاء ولا زال مفخرة لمصر منذ الفتح الاسلامي ، وإلى أن أعد « على باشا مبارك » نظاماً يقضى بتخصيص قسم في مدرسة دار العلوم يؤهل لوظائف القضاء بعد مدة دراسة تبلغ خمس سنوات ، ثم شكلت لجنة برئاسة الشيخ « محمد عبده » وضعت منهج ونظام مدرسة القضاء الشرعي وكانت تابعة لوزارة المعارف حينما كان وزيرها « سعد باشا زغلول » ، ثم صدر قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعي ، ثم حل تخصص القضاء الشرعي محل مدرسة القضاء الشرعي ، ثم نظمت جامعة الأزهر واعتبرت كلية الشريعة والقانون مناظرة لكليات الحقوق .

٢٤٢

الهيئات القضائية التي يعين الخريجون أعضاء بها :
تنقسم الهيئات القضائية التي يعين الحاصلون على ليسانس في القانون أعضاء بها إلى ما يلي :

- النيابة العامة .

- مجلس الدولة .

- هيئة قضايا الدولة .

- هيئة النيابة الإدارية .

شروط التعيين :

- النيابة العامة :

طبقاً للمادتين ٣٨ ، ١١٦/٢ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، يشترط فيمن يعين معاوناً بالنيابة العامة :

١- أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية وكامل الأهلية .

٢- أن يكون حاصلاً على إجازة الحقوق ، أو على شهادة أجنبية معادلة لها على أن ينجح في امتحان معادلة .

٣- ألا يكون قد حكم عليه لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٤- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٥ - ألا تقل سنه عن تسع عشرة سنة .

- مجلس الدولة :

وطبقاً للمادة ٧٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يشترط فيمن يعين منوباً مساعداً بالمجلس :

١- أن يكون مصرياً وكامل الأهلية .

٢- أن يكون حاصلاً على ليسانس الحقوق ، أو على شهادة أجنبية معادلة لها على أن ينجح في امتحان معادلة .

٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤- ألا يكون قد حكم عليه لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

٥ - ألا تقل سنه عن تسع عشرة سنة .

- هيئة قضايا الدولة :

وطبقا للمادة ١٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، يشترط فيمن يعين منقوبا مساعدا بالهيئة ذات الشروط الخاصة بمعاون النيابة العامة .

- هيئة النيابة الادارية :

وطبقا للمادة ٣٨ (مكررا) من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية يشترط فيمن يعين معاونًا بالنيابة الإدارية ذات الشروط الخاصة بمعاون النيابة العامة .

السلطة المختصة بالتعيين :

- النيابة العامة :

وفقا للمادة ٧٧ مكرراً (١) و (٢) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، يختص مجلس القضاء الأعلى بنظر كل ما يتعلق بتعيين وترقية ونقل وندب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة ، ويشكل المجلس برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام وأقدم اثنين من نواب رئيس محكمة النقض وأقدم اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف الأخرى .

- مجلس الدولة :

وفقا للمادة ٦٨ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يختص المجلس الخاص للشئون الإدارية

بالنظر في تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد أقدامياتهم وترقياتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم ، ويشكل المجلس برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية أقدم ستة من نواب رئيس المجلس .

- هيئة قضايا الدولة :

ووفقا للمادة ٤ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ يختص المجلس الأعلى للهيئة بنظر كل ما يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة وترقيتهم ونقلهم وإعارتهم وندبهم ، ويشكل المجلس برئاسة رئيس الهيئة وعضوية أقدم ستة من نواب الرئيس .

- هيئة النيابة الإدارية :

ووفقا للمادة ٢ (مكررا) من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية يختص المجلس الأعلى للنيابة الإدارية بنظر كل ما يتعلق بتعيين أعضاء النيابة الإدارية وترقيتهم ونقلهم وإعارتهم وندبهم ، ويشكل المجلس برئاسة رئيس الهيئة وعضوية أقدم ستة من نواب الرئيس .

ضوابط التعيين المعمول بها :

من هذا الاستعراض يتبين أن كل ما يشترط للتعيين بإحدى الهيئات القضائية السابق ذكرها هي وظيفة معاون نيابة أو ما يعادلها هو الحصول على إجازة الحقوق وهي إجازة بدراسات نظرية لا تشمل الخبرات العملية والتطبيقية ، مع أن معاون النيابة العامة يجوز لديه لتحقيق قضية برمتها ويملك في ذلك سلطات واسعة بما فيها القبض والتفتيش والحبس الاحتياطي ، في حين أن زملاء له يسبقونه في ترتيب التخرج يعينون في وظائف إدارية وكتابية ويفنون أعمارهم فيها .

ملحق رقم (٤)

المركز القومي للدراسات القضائية

من أجل ذلك فقد لجأ المشرع إلى سد هذا النقص عن طريق إنشاء المركز القومي للدراسات القضائية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ ، حيث نصت المادة ١ منه على أن :
ينشأ بديوان عام وزارة العدل مركز علمي قضائي متخصص للدراسات القضائية يسمى « المركز القومي للدراسات القضائية » يتبع وزير العدل ويكون مقره الرئيسى مدينة القاهرة .

ونصت المادة ٢ على أن :

يقوم المركز على تحقيق الأغراض التالية :

- ١- إعداد وتدريب أعضاء الهيئات القضائية وتأهيلهم علمياً وتطبيقياً لممارسة العمل القضائي .
- ٢- الارتقاء بالمستوى الفنى والعملى لأعوان القضاء والعاملين بالجهات المعاونة للهيئات القضائية .
- ٣- جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات والمبادئ القانونية وغير ذلك مما يساعد على حسن إدارة العدالة ويجوز أن يمتد نشاط المركز ليشمل تأهيل وتدريب أعضاء الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها بالدول الإسلامية والعربية وغيرها ، وتبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع المنظمات والجهات الدولية والعربية التى تباشر نشاطاً مماثلاً .

ونصت المادة ٣ على أن :

يشكل مجلس إدارة المركز برئاسة وزير العدل ومعدومة أربعة من رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام ومدير المركز وأربعة من ذوى الخبرة يختارهم وزير العدل .

٢٤٤

ونصت المادة ٤ على أن :

يكون للمركز مدير من بين قدامى المستشارين المشهود لهم بالكفاية العلمية والعملية ويصدر بتعيين المدير أو نديه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ونصت المادة ٥ على أن :

يتولى مجلس إدارة المركز رسم السياسة العامة للمركز وتحديد برامج الدراسة والدورات فى ضوء ما تقرره اللائحة التنفيذية .

ونصت المادة ٦ على أن :

يقوم مدير المركز بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة شئون المركز فى ضوء السياسة التى يقررها مجلس الإدارة .

وأخيراً نصت المادة ٧ على أن :

يصدر وزير العدل القرارات المنظمة لشئون المركز ولائحته الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وقد أصدر وزير العدل اللائحة التنفيذية للمركز القومي للدراسات القضائية بقراره رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ .

مناهج الدراسات فى المركز :

اضطلع المركز فى بداية إنشائه بطبع مناهج التأهيل والتدريب لكل من أعضاء النيابة العامة ، وأعضاء مجلس الدولة ، وأعضاء هيئة قضايا الدولة ، وأعضاء هيئة النيابة الإدارية فى بداية التعمين وهى تتحصل فيما يلى :

- بالنسبة للنياحة العامة :

- الموضوعات التى تثير مشاكل فى التطبيق فى قانون العقوبات .
- عرض قضايا فى جرائم القسم الخاص ذات الغلبة فى العمل .
- التعريف بالقوانين المكملة لقانون العقوبات والتدريب على القيود والأوصاف .

الموضوعات التي تثير مشاكل في تطبيق قانون الإجراءات الجنائية .

الهيكل التنظيمي للنيابة العامة ، وتعليمات النيابة ، والجدول والسجلات .

التحقيق الجنائي التطبيقي واستعراض تطوره .

ضوابط تسبب القرارات والأحكام وضوابط التدليل التي أرسنها محكمة النقض ، وضوابط الإثبات الجنائي .

علم أصول الفقه وإعماله في المجال الجنائي .

المنطق القضائي الذي تبنى عليه الأحكام والقرارات .

التشريع الجنائي الإسلامي وتطبيقاته في الأحوال الشخصية ومواد الولاية على النفس والمال .

قانون الأحداث من الناحيتين الموضوعية والإجرائية .

الطب الشرعي من تشريح ، وأبحاث تزييف وتزوير ، ومعامل تحليل .

الأدلة المادية من بصمات ، وأثار أقدام ، وآثار آلات ، وتحقيق الشخصية .

علم النفس العام ، والجنائي ، والقضائي ، والأمراض العقلية .

علم الإجرام وعوامل الانحراف .

السجون ، وحقوق المسجون واجباته ، وعلم العقاب .

خصائص المحقق الجنائي ، وعلاقاته بالمحكمة والشهود والمتهمين والصحافة .

آداب المرافعة ، والفرق بين أسلوبها وأسلوب الأحكام .

الأدب القضائي ، وسلامة النحو ، واختيار اللفظ ، ولغة الأحكام .

قيم وتقاليد القضاء وأخلاقيات المهنة ، وما أرسنه السلطة القضائية على مدى العصور من تقاليد ومسلوكيات حفظت استقلالها .

المكتبة وسبل البحث عن الأحكام والمراجع .

القراءات الحرة في العلوم الإنسانية ، والسير الذاتية .

الكمبيوتر ، وكيفية استخدام أجهزته في حفظ واسترجاع المعلومات .

اللغة الأجنبية ، والمصطلحات الفرنسية التي تعين على الرجوع لمصادر القانون .

اليوم المفتوح من ندوات ، ومناظرات ، وسير ذاتية ، وأفلام ثقافية ، وزيارات ميدانية .

التدريب العملي من دراسة قضايا واقعية في قاعات بحث تشمل سير الأوراق والإيراد العام ، والإحالة في الجنايات ، وتسبب القرارات .

التدريب العملي على المرافعة ، وعلى التحقيقات المكتبية ، وعلى الانتقال لتحقيق الحوادث الهامة ، وعلى التصرف .

- بالنسبة لمجلس الدولة :

تاريخ مجلس الدولة الفرنسي وبواعي إنشائه .

انتقال فكرة مجلس الدولة الفرنسي إلى بلجيكا وإيطاليا .

القضاء الإداري في ألمانيا .

المنازعات الإدارية في القضاء المصري قبل إنشاء مجلس الدولة .

تطور فكرة إنشاء المجلس في مصر منذ عام ١٩٤٦ حتى الآن .

تنظيم المجلس واختصاصات قسم الفتوى ، وقسم التشريع ، والقسم القضائي من قضاء إداري وقضاء تأديبي ، وهيئة مفوضي الدولة ، وقواعد تعيين الأعضاء والترقية والندب والإعارة ، واللائحة الداخلية للمجلس .

تنازع القوانين ، واختصاصات المحكمة الدستورية العليا ، وتصديق المجلس للدستورية .

نظام التحقيق والتأديب الإداري ، وبور النيابة الإدارية أمام المحاكم التأديبية .

- أنواع الضرائب وكيفية تقديرها ، والدعوى الضريبية ومشاكلها .
- تحريك الدعوى الجنائية وشروط قبولها ، وتدخّل المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، والدعوى المباشرة ، والحكم الجنائي والظعن فيه ، وجرائم الإصاية والقتل الخطأ ، وجريمة عدم تنفيذ الأحكام ، والتهريب الجمركي ، والخمر والدخان .
- منازعات العاملين في الدولة ، وفي القطاع العام ، ومشاكل قانون التأمينات الاجتماعية .
- النظام القضائي ، والهيئات القضائية المختلفة واختصاصاتها .
- هيئة التحكيم ، ولجان القسمة ، ولجان الإصلاح الزراعي .
- مفهوم رقابة دستورية القوانين ، وتشكيل واختصاصات المحكمة الدستورية العليا .
- آداب المرافعة .
- قيم وتقاليد القضاء .
- الأدب القضائي .
- المنطق القضائي .
- القانون التجاري ، والقانون البحري .
- أصول الفقه وإعماله في تفسير القانون .
- التحكيم الدولي .
- المصطلحات القانونية الفرنسية في المواد المدنية ، والتجارية ، والإدارية .
- دراسات عملية وتطبيقية على قضايا متداولة ، وقضايا تم التصرف فيها ، وكيفية إعداد صحيفة الدعوى ، وإعداد المذكرات ، وإبداء أوجه الدفاع والدفع ، وذلك في الدعوى العادية ، والضريبية ، والظعن الإدارية ، والاستئناف ، والظعن الإدارية العليا ، وأمر الأداء ، والأوامر الوقتية والتظلم منها .

- نظرية القرار الإداري ، ونظرية العقد الإداري ، والوظيفة العامة ، والضبط الإداري ، والتحكيم الوطني والدولي .
- قيم وتقاليد السلطة القضائية .
- الأدب القضائي .
- اللغة العربية ، واللغة الإنجليزية ، واللغة الفرنسية .
- دراسات عملية وتطبيقية خاصة بالجهات التي لها طلب الفتوى ، ومراحل الفتوى ومصادرها ، وطريقة البحث وكيفية إعداد مشروع الفتوى ، ومراجعة صياغة العقود .
- دراسات عملية وتطبيقية خاصة بالجهات المختصة بإحالة التشريعات إلى المجلس ، والمقصود بمراجعة صياغة التشريع ، والفرق بين لغة التشريع ، ولغة القضاء ، ولغة المحاماة .
- دراسات عملية وتطبيقية خاصة بإجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري ، ودور قانون المرافعات ، وكيفية تنفيذ أحكام المجلس .
- دراسات عملية وتطبيقية خاصة بإجراءات إقامة الدعوى التأديبية والظعن في الجزاء التأديبي والفرق بينه وبين الدعوى الإدارية .
- دراسات عملية وتطبيقية خاصة بدور هيئة مفوضي الدولة في تحضير الدعوى ، وفي نظام المساعدة القضائية ، وكيفية إعداد التقرير بالرأي .
- بالنسبة لهيئة قضايا الدولة :
 - المسؤولية المدنية التقصيرية والعقدية ، وأموال الدولة ، وطرق كسب الملكية ، ونزع الملكية ، وأنواع التقادم .
 - الدعوى القضائية ، وأنواع الدفوع ، والقضاء المستعجل ، وأنواع المحاكم ، والحكم في الدعوى ، والظعن في الأحكام ، والتنفيذ وإشكالاته .
 - الدعوى الإدارية ، واختصاصات محاكم مجلس الدولة ، وهيئة مفوضي الدولة ، والعقد الإداري .

• قاعة المكتبة ، وكيفية البحث عن المراجع والأحكام والنشرة التشريعية والجريدة الرسمية .

• القراءات الحرة في العلوم الإنسانية ، والسير الذاتية .

• التدريب بأقسام الكليات ، وبالقضاء الإداري .

– بالنسبة لهيئة النيابة الإدارية :

• التطور التاريخي لقانون النيابة الإدارية ، واللائحة الداخلية ، والتعليمات العامة ، واختصاص المكاتب الفنية ، واختصاص إدارة الدعوى التأديبية ، ودراسة التفتيش الفني ، واختصاص إدارة النيابات ، واختصاص إدارة الدراسات والبحوث .

• إجراءات التحقيق الإداري ، واستجواب المخالف ، واستماع الشهود ، وتفتيش العامل ، والتصرف في التحقيق ، وإعداد المذكرة ، والقيود والوصف ، وقرار الاتهام ، وإحالة الدعوى التأديبية للمحاكمة ، وانقضاء الدعوى التأديبية .

• الأسس العامة للتنظيم الإداري وصوره (المركزية واللامركزية) ، وقانون الإدارة المحلية ، واختصاصات محافظ الإقليم من حيث الإحالة للتحقيق وتوقيع الجزاء التأديبي ، والمرفق العام ، والمؤسسات والهيئات العامة ، وأموال الإدارة العامة ، والقرار الإداري ، والتنفيذ المباشر ، ونزع الملكية للمنفعة العامة ، والعقود الإدارية .

• اختصاصات المحكمة الدستورية العليا ، والنيابة العامة ، ومحكمة النقض ، ومحاكم الاستئناف ، والمحاكم الابتدائية ، وهيئة قضايا الدولة ، ومجلس الدولة ، والهيكل التنظيمي لوزارة العدل .

• نظام التأديب المصري والمقارن ، وعناصر المخالفة التأديبية ، وأنواع المخالفات الإدارية والمالية ، والرابطة بين الجريمة التأديبية والجنائية ، ومبادئ الجزاء التأديبي ، والعقوبات التأديبية للعاملين في الدولة وفي القطاع العام ، والسلطات المختصة بالتأديب من رئاسية ومحاكم تأديبية .

• نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ونظام العاملين بالقطاع العام ، وبعض الأنظمة الخاصة بالعاملين المكلفين ، والخبراء ، والمعينين بمكافأة .

• لائحة المناقصات والمزايدات ، ولائحة المخازن والمشتريات ، واللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وقواعد مخالفة السيارات .

• المسئولية الجنائية ، وأسباب الإباحة ، وموانع العقاب ، والقصد الجنائي ، والقصد الاحتمالي ، والقصد الخاص ، والجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، والرشوة واستغلال النفوذ ، والاستجابة للرجاء والوساطة والتوصية ، واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، والترتيب ، والاختلاس ، والتزوير ، وإهانة وتهديد الموظف العام .

• التلبس ، والتفتيش ، والتحقيق ، والتصرف في الدعوى .

• أطراف الدعوى القضائية ، وشروط قبولها ، وإجراءات الخصومة ، وأنواع الدفوع .

• القيم والتقاليد القضائية .

• الأدب القضائي من نحو وصرف ، والأخطاء اللغوية الشائعة ، ولغة الأحكام .

• اللغة الفرنسية ، والمصطلحات القانونية الخاصة بالقانون الإداري وتنظيمات النيابة الإدارية .

• ضوابط تسبيب القرارات والأحكام وضوابط التدليل .

• المنطق القضائي .

• التزييف والتزوير ، ومضاهاة الخطوط ، والتصوير الضوئي في دراسة المستندات .

• القواعد المستخلصة من البحوث الخاصة بالمشكلات التطبيقية والعملية ، والجموعات الصادرة في هذا الخصوص .

• المكتبة ، وكيفية البحث في مجموعات المكتب الفني لمحكمة النقض ، ومجموعات المكتب الفني لمجلس الدولة .

• القراءات الحرة في العلوم الإنسانية ، والسير الذاتية .

• اليوم المفتوح من ندوات ، ومناظرات ، وسير ذاتية ،

وأفلام ثقافية .

• دراسات عملية وتطبيقية في قاعات بحث وتنقسم إلى

قاعة سير الأوراق الخاصة بالجدول والسجلات ، وقاعة الإحالة

إلى المحاكمة التأديبية وتختار فيها نماذج من قضايا

واقعية والمخالفات الإدارية والمالية الجسيمة الشائعة في العمل ،

وقاعة تسبب قرارات التصرف في القضايا وتختار فيها نماذج

من قضايا انتهت بالإدانة وأخرى انتهت بالحفظ القطعي أو

الحفظ المؤقت .

تقييم الأداء في المركز :

لئن كان المركز قد اتبع أسلوباً محكماً في خصوص عناصر

تقييم الأداء خلال الدورات التدريبية التي تمت منذ إنشائه حتى الآن

لمختلف أعضاء الهيئات القضائية ، إلا أن ذلك كله قد فقد فاعليته

بالنظر إلى أن المركز أنشئ بقرار رئيس الجمهورية ولم ينشأ

بقانون ، كما لم يشر إلى إنشائه البتة ، لا في قانون السلطة القضائية ،

ولا في سائر قوانين الهيئات القضائية الأخرى ، ومن ثم فإن الدراسة به

لم تكن في يوم ما إجبارية ، ولم يكن لتقديرات التفتيش

والنجاح والرسوب أي أثر قانوني سواء بالنسبة للتعين أو

بالنسبة للترقي .

ضوابط مقترحة :

لقد جاء - بحق - في توصيات الندوة العربية حول موضوع « نظام

القضاء والتعاون القضائي في المجال الجنائي في الدول العربية » ،

المعقودة في الفترة من ١١-١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بالمعهد الدولي العالي

للعلوم الجنائية بإيطاليا (سيراكوزا) وجوب أن يكون اختيار القضاء

٢٤٨

منذ بداية الالتحاق بالهيئة القضائية من بين خريجي كليات

الحقوق أو كليات الشريعة والقانون بموجب مسابقة أو امتحان يجيز لمن

يجتازه الالتحاق بمعهد القضاء على ألا يكون التعيين أو التثبيت

في الوظيفة إلا من بعد اجتياز اختبارات التدريب بالمعهد بنجاح ومن

قبل ذلك يكون الدارس مرشحاً للتعين أو معيناً تحت الاختبار ، ولا

ينبغي أن تقل مدة الدراسة والتدريب في المعهد الذي يلحق به الناجح

في مسابقة الالتحاق به عن سنتين يدخل فيهما التدريب والتعرف

على سير العمل بالمحاكم ، على أن تنقسم الدراسة بالطابع

التطبيقي العملي الذي يعتمد على تعميق وتكميل للمادة التي تلقاها

الدارس في الكلية الأكاديمية ، كما يعتمد على تدريس المواد المساعدة

التي لم يتلقها الدارس في دراسته بالكلية واللائمة للتأهيل وقصرت

عنها برامج كليات الحقوق مثل الطب الشرعي ، والأمراض العقلية ، وعلم

النفوس ، والمنطق ، واللغة العربية ، ولغة أجنبية ، على أن يكون

تقييم الدارسين في نهاية التدريب واجتيازهم للاختبارات هو المؤهل

للتعيين في الوظائف القضائية ، وأن تلتزم الجهة المنوط

بها التعيين بترتيب تخرج الدارسين من المعهد عند تثبتهم

بالكادر القضائي .

ولئن كان كل ما جاء في توصيات هذه الندوة في خصوص مناهج

الدراسات ذات الطابع التطبيقي العملي معمولاً به بالفعل على أكمل وجه

منذ إنشاء مركز الدراسات القضائية على النحو الذي سلف بيانه

بالتفصيل ، إلا أن توصيات الندوة الخاصة بمدة الدراسة

والتدريب الإجبارية التي لا تقل عن سنتين والتي يتوقف على النجاح

فيها التعيين بالهيئة القضائية هي الأمل المنشود ، وهي الضوابط

المقترحة في هذه الدراسة لتعيين الخريجين أعضاء في الهيئات

القضائية كافة .

الضبطية القضائية فى ظل التحرر الاقتصادى بين الواقع والقانون

يقوم النظام الاجرائى الجنائى على مبدأ الشرعية الاجرائية وهذا المبدأ هو الذى يحكم تنظيم الاجراءات الجنائية التى تتخذ قبل أى شخص معرض للتهام على نحو يضمن احترام إنسانيته وحرية الشخصية ويحقق التوازن العادل بين حماية الحرية الفردية وحماية المجتمع .

ويستند هذا المبدأ فى جوهره على فرضية أن الأصل فى الإنسان البراءة حتى تثبت أدانته - وبالتالي فإن الشرعية الاجرائية هى « عدم جواز اتخاذ أى إجراء جنائى قبل أى شخص إلا بناء على قانون وتحت اشراف قضائى . وبافتراض براءته » .

وما تقدم هو ما استقرت عليه المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرص على تكديده الدستور المصرى الدائم الصادر عام ١٩٧١ وكذا القوانين المصرية المعنية من خلال نصوص واضحة وصريحة .

وتأتى فى مقدمه الاجراءات الجنائية عمليات الاستدلال على الجريمة بهدف الكشف عن مرتكبيها وجمع الأدلة قبلهم ، والمصطلح على تسميته بالضبط القضائى ، وهى بذلك تشكل المرحلة الاجرائية السابقة على نشوء الخصومة الجنائية .

وقد حددت المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية العمليات التى يباشرها مأمور الضبط القضائى بأنها هى البحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم التحقيق والدعوى .

وتتميز على نحو ما تقدم وظيفة الضبط القضائى بأنها تبدأ منذ وقوع الجريمة وتنحصر فى اجراءات الاستدلال عنها وهى بذلك تنطوى حتماً ولزوماً على منح القائمين على تلك الوظيفة أو يحملون هذه الصفة ،

الاختصاص فى مباشرة اجراءات جنائية تمس بطبيعتها الحرية الشخصية .

وقد منح القانون صفة الضبطية القضائية لفئات معينة على سبيل الحصر ، وتنقسم هذه الفئات إلى طائفتين الاولى ولها صفة الضبط القضائى بالنسبة لكافة انواع الجرائم (وتسمى بمأمورى الضبط القضائى نوى الاختصاص العام) . والثانية تكون لها هذه الصفة بالنسبة إلى نوع معين من الجرائم وتسمى بمأمورى الضبط القضائى نوى الاختصاص الخاص .

وقد جاءت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية محددة مأمورى الضبط القضائى من نوى الاختصاص العام على سبيل الحصر سواء بالنسبة لمن لهم هذه الصفة فى دوائر اختصاصهم أو فى جميع انحاء الجمهورية .

وقد أجازت المادة سالفة الذكر لوزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم . وهم بذلك من المأمورين نوى الاختصاص الخاص ، وتكون سلطاتهم محددة بما يملكه مأمورى الضبط المذكورون على سبيل الحصر بالقانون .

كما أجاز القانون للنيابة العامة فى مواد المخالفات « والجنح احوالة الدعوى للمحاكمة بناء على الاستدلالات التى جمعت إن كانت كافيته ، وذلك بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة (المادة ١/٢٣ اجراءات جنائية) .

كما اعتبرت المحاضر المحرره فى مواد المخالفات حجة بالنسبة للوقائع . التى يثبتها المأمورون المختصون الى ان يثبت ما ينفيها (المادة ٣٠١ اجراءات جنائية) وهذه الحجية قاصره على الوقائع الماديه المتسويه للمتهم أو للغير .

- ٥ - القانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ بشأن البنوك الائتمانية
المادة رقم (٦٢) .
- ٦ - القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ بشأن الجمارك المادة رقم (٢٩) .
- ٧ - القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات الخاصة
المادة رقم (٩٧) .
- ٨ - القانون رقم ٥٣ لسنة ٦٦ بشأن الزراعة .
- ٩ - القانون رقم ٣٢ لسنة ٧٤ بشأن الاحداث المادة رقم (٢٤) .
- ١٠ - القانون رقم ٣١ لسنة ٧٦ بشأن النظافة العامة
المادة رقم (١١) .
- ١١ - القانون رقم ٣٥ لسنة ٧٦ بشأن النقابات العمالية
المادة رقم (٧٨) .
- ١٢ - القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ بشأن تنظيم اعمال البناء
المادة رقم (١٤) .
- ١٣ - القانون رقم ٦٨ لسنة ٧٦ بشأن الرقابة على
المعادن الثمينه المادة رقم (٢٩) .
- ١٤ - القانون رقم ٦٩ لسنة ٧٦ بشأن الموازين والمقاييس
المادة رقم (١٧) .
- ١٥ - قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ المادة
رقم (١٩٢) .
- ١٦ - قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المادة رقم (١٦٠) .
- ١٧ - الشركات المساهمه رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المادة
رقم (١٥٥) .
- ١٨ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية
المادة رقم (٩) .
- ١٩ - القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام النقود المادة
رقم (١٤) .

وطبقا لاحكام القانون المصرى سالف الذكر وهو المستقر عليه فقها
وقضاءا فان محاضر جمع الاستدلالات التى يحررها مأمورو الضبط
القضائى هى من عناصر الاثبات فى الدعوى ولها حجيتها امام
النيابة العامة وامام الكافة ولا تقل فى اهميتها وحجيتها عن
محضر التحقيق الابتدائى ، اذ المقرر ان للقاضى ان يحكم فى الدعوى
حسب عقيدته والحكمة هى صاحبة السلطة فى تقدير الوقائع ووزن
الادلة وفى ترجيح بعضها على البعض أو اختيار ما تستند اليه من
الادلة المطروحة .

وقد كان من اثر تعدد المجالات والانشطة والمصالح والحقوق
والتصرفات والعلاقات التى تنصدى القواعد القانونية لحمايتها وتنظيمها
ان اقتضت الضرورات والاعتبارات العملية للتوعيات المتخصصة
والمستحدثه للافعال المؤتمه بمقتضى ما يستحدثه المشرع من جرائم -
صدور العديد من التشريعات التى تنص على منح صفه
الضبطية القضائية إلى بعض الموظفين العموميين بالنسبه للجرائم
التي تقع فى دائرة اختصاصهم ، ومتعلقة بأعمال وظائفهم وعلى
أن يتم تحديدهم وتسميتهم بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع
الوزير المختص فى اغلب الاحوال ، ومن هذه القوانين على
سبيل المثال :

- ١ - قانون قمع الفس والتدليس رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٤١ المادة
رقم (١١) .
- ٢ - القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية
المادة رقم (٩) .
- ٣ - القانون رقم ٢١٩ لسنة ٥٣ بشأن السجل التجارى المادة
رقم (٢٢) .
- ٤ - القانون رقم ٤٣٠ لسنة ٥٥ بشأن تنظيم الرقابة على
المصنفات المادة رقم (١٩) .

٢٠ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك
المادة رقم (٦٢) .

٢١ - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الآثار
المادة رقم (٤٨) .

٢٢ - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٤ بشأن قانون الرى والصرف
المادة رقم (١٧) .

٢٣ - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن طبع المصحف الشريف
والأحاديث النبوية المادة رقم (٢) .

٢٤ - قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المادة رقم (٥٦) .

٢٥ - قانون هيئة سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المادة رقم (٤٩) .

٢٦ - قانون البيئة رقم ٤ لسنة ٩٤ المادة رقم (٧٨) .

وقد خلت تلك القوانين المانحة لصفه الضبطية القضائية للموظفين العموميين أو قانون الاجراءات الجنائية ذاته فى الحكم العام الذى ورد فى عجز المادة (٢٣) من وضع نظام للمساعة التأديبية لمن يحمل هذه الصفه من غير القضائين وذلك من خلال السلطة القضائية باعتبارها المشرفه على ما يمارسونه من اعمال فى اطار هذه الصفه وكذلك خلت القوانين من وضع الضوابط او الشروط او القواعد التى يتعين اتباعها لاختيار من يمنح هذه الصفه لضمان أن يقع الاختيار على من تتوافر فيه المقدرة والدراية على القيام بتلك المهمة بالكفاءة والنزاهة المطلوبة لها التى تتفق مع طبيعته وجلال المسئولية التى يطلعون بها وباعتبارها تشكل اساسا بالحريات العامة للموجه ضدهم تلك الاجراءات وتعرضها لهم للمحاكمات الجنائية المترتبة على المسئولية الجنائية الناشئة عن مخالفة القوانين القائم على تنفيذها .

وقد عالج المشرع الاجرائى الفرنسى ، وهو مصدر التشريع المصرى للاجراءات الجنائية ، كلا من هاتين المسالتين فيما يلى :

أولا : وضع نظام للمساعة التأديبية للضبطية القضائية من خلال

السلطة القضائية متمثلة فى النائب العام باعتبارهم فى الاصل يعملون تحت اشرافه فى هذا المجال أو غرفه الاتهام بتشكيل معين ، ومنح كليهما سلطة توقيع جزاءات تصل الى سحب صفه الضبطية القضائية أو وقفها مؤقتا أو الحرمان نهائيا من مباشرتها . مع منح حق التظلم من ذلك أمام محكمة النقض .

ثانيا : بالنسبة لاختيار الموظف الذى يضطلع بمهام مأمور الضبط القضائى ، ويلزم لتعيينه صدور قرار ، فإن ذلك يتم بالاتفاق بين وزير العدل والوزير المختص وبعد اجتياز المرشح لاختبار تخصصى أمام لجنة ذات تشكيل خاص تضم عناصر قضائية وأخرى ادارية من نوع الهيئة التى ينتمى اليها الموظف ، ثم يتم ادراجه فى قوائم المرشحين الذى سيتم اخضاعهم بعد ذلك لبرامج اعداد واختبارات تخصصية يتعين اجتيازها ، فضلا عن اشتراط حصوله على اجازة تأهيل من النائب العام فى بعض الاحوال .

وباستعراض القوانين المصرية سالفة الذكر والجوانب التى تقوم على تنظيمها يتضح مدى المردودات السلبية التى يمكن أن تنشأ على المسار الاقتصادى للبلاد فى ظل سياسة آليات السوق نتيجة اساءه استخدام الموظفين للسلطة المخولة لهم بمقتضى منحهم هذه الضبطية القضائية ، خاصة مع غياب نظام لمساءلتهم تأديبيا من خلال السلطة القضائية على مخالفتهم عند ادائهم لتلك المهام وترك ذلك لجهات عملهم ، وكذلك مع غياب الاسلوب العلمى الفعال لاختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم واعدادهم لتلك المهمة .

وتجدر الاشارة فى هذا الشأن إلى أن المشرع قد فطن للأهمية البالغة لمنح هذا الحق للموظف العام فبدأ يأخذ فى اعتباره التداعيات المتلاحقة للسلوكيات الفردية والجماعية والناشئة عن فترات التحول الاقتصادى التى مرت بها البلاد خاصة من بداية حقبة الثمانينات ، فقام ببعض المعالجات التشريعية لوضع ما قد يصلح كضوابط ذات فاعلية

فيمن يتم منحهم هذه الصفة ، وذلك مثل ما نص عليه في قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المادة (١٦٠) والتي أوجبت تحليفهم اليمين أمام الوزير المختص بأن يقوموا بأداء أعمالهم بأمانة وإخلاص ولا يفشوا سرا من اسرار العمل .

كما جاءت المادة (١٥٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشرط مفاده أنه يتعين أن يكون الموظف الفني الذي يتم منحه صفة الضبطية القضائية من شاطئ الدرجة الثالثة - ونهجت بعض القوانين الأخرى معيار الالتزام ببداية مربوط الدرجة المالية أساسا لاختيار من تمنح لهم صفة الضبطية القضائية في مجال عملهم .

والواقع أن ما قام به المشرع في مثل هذه القوانين يعتبر محاولات هامة وضرورية لبدء التصدي الصحيح للاعتبارات العملية والضرورات التي دفعت بتلك المهمة لغير رجال الشرطة الذين ينتظمهم قانون خاص يتم وفقا لأحكامه وضوابطه اختيارهم وتدريبهم واعدادهم الاعداد اللازم قانونيا وفنيا وعسكريا ، من خلال تدريبات ودراسات ومؤتمرات يتوافرها الضبط والربط والطاعة والاحساس بالمسئولية - الا أن ما قام به المشرع في هذه الخصوص لا يعتبر كافيا لتحقيق وضع ضوابط عامة لتلافي أوجه القصور التشريعي المنظم لعملية منح صفة الضبطية القضائية للموظفين العموميين ، بدلالة أنه في المقابل هناك قوانين أخرى متحررة من أية ضوابط ، إذ قرر قانون تنظيم البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في المادة ١٤ منح صفة الضبطية القضائية للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين وغيرهم ، كما أورد قانون الائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ منح صفة الضبطية القضائية لموظفي البنك المركزي بقرار من وزير الاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك

٢٥٢

المركزي ، دون مراعاة القيد العام الوارد في قانون الاجراءات الجنائية بضرورة الاتفاق في ذلك مع وزير العدل .

وبخلاصة لما تقدم ونتيجة له ؛ فإن المشرع اسرف في العديد من القوانين ذات الاممية والتاثير المباشر بصفه خاصه على الاوضاع الاقتصادية في البلاد - في تقرير منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الهيئات والجهات الادارية والحكومية فيما يتعلق بأعمالهم التي يؤدونها ، ورغم ما قد يكون من ضرورات واعتبارات عملية أدت لذلك على نحو ما ارتأه المشرع مناسبا في تلك القوانين آنذاك ، فإن غياب الضوابط القانونية والشروط الموضوعية اللازمة لاختيار من يمنح هذه الصفة من الموظفين الحكوميين وعدم وجود نظام لمساءلتهم تأديبيا عن طريق السلطة القضائية المشرفة على هذا الجانب من عملهم بحكم القانون - أدى الى أن اتجهت العديد من الجهات الادارية تحت ضغوط كثرة العمل ونقص العمالة ذات الخبرة ، الى منح تلك الصفة الى أي من العاملين لديها ودون النظر الى ثمة قواعد أو ضوابط موضوعية تحكم هذا الاختيار ، الامر الذي أسفر بطبيعة الحال الى قيام من يسند اليه هذا العمل الهام بتأديته بشكل وظيفي يميل في الغالب الى استظهار السلطة لافتقار الخبرة ، وقد نتج عن ذلك آثار سلبية في كافة المجالات وبصفة خاصة المجال الاقتصادي ، ويمكن تلخيصها وإيجازها فيما يلي :

أولا : الافتئات على حريات وحقوق من يتعرضون للتطبيق الخاطيء لمثل هذه الاجراءات ، ودفعهم الى ساحة المحاكمات الجنائية التي تتطلب الكثير من الجهد والمال ومضيولا للحقيقة لتبرئة ساحتهم مما يسند اليهم .

ثانيا : اقبال كامل الجهات القضائية المنوط بها النظر فيما تسفر عنه هذه الاجراءات والتصرف فيها بقضايا تحمل في طياتها أسباب

عوارها ونوعى بطلانها .

ثالثا : إغراض الكثير من الراغبين فى العمل فى المجال الاقتصادى عن استثمار اموالهم فى الأنشطة الانتاجية أو التجارية تجنباً لمثل هذه الاجراءات التى يصعب حصرها أو التنبؤ بها أو تسويتها أو تلغيفها .

رابعا : خلق المناخ الملائم والمتنامى لتزايد أعداد المرتكبين للممارسات غير المشروعة تحت تأثير الضغوط الناشئة عن تفاوت الأحوال المعيشية نتيجة المتغيرات الاقتصادية ، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدل الجرائم ذات الصلة بالقوانين التى تقرّر منح هذه الصفة ، وضياع حقوق الدولة والمجتمع المترتبة على عدم التطبيق الصحيح للقانون .

وقد أدت هذه الآثار السلبية فى مجملها إلى مبررات جسيمة انعكست نتائجها على مدى الالتزام بتطبيق القوانين المعنية ذاتها ، وتزايد الاحساس بالمقدرة على الافلات منها وعدم الحرص على الالتزام بها ، وساعد ذلك على تعميق الفجوة بين القاعدة القانونية بما تمثله من مصالح يبتغيها ويحميها المشرع لصالح الجماعة ، والواقع الفعلى للتطبيق الذى يتحدد حجمه ومداه فى إطار النشاط الإيجابى المطلوب من الموظف العام المنسوح صفة الضبطية القضائية ، وكذلك مدى وعيه وإدراكه والتزامه واحساسه بالمسئولية الهامة التى يتولاها ، باعتبار هذا النشاط هو الخطوة الأولى لبداية « مشوار » الخصومة الجنائية .

التوصيات

وعلى هدى ما تقدم فى هذا التقرير ؛ بحث المجلس هذا الموضوع من مختلف جوانبه ، وناقشه مناقشات مستفيضة ، وقد توصلت الدراسة والمناقشات الى مايتى :

– على ضوء مقتضيات سياسة التحرر الاقتصادى ، والتى يأتى فى مقدمتها : ازالة معوقات التنمية ، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار ،

وممارسة الأنشطة الاقتصادية فى اطار واضح محدد المعالم من الحرية والمسئولية ..

– ومواكبة للاهتمام العالمى المتزايد بقضايا حقوق الانسان وحرياتة ، والتزاما بما نص عليه الدستور فى هذا الشأن ، وكذلك مانصت عليه المواثيق الدولية ..

– فان الحاجة أصبحت ماسة لمعالجة السلبيات الناشئة عن التطبيقات الخاصة بالضبطية القضائية ، وذلك على النحو الآتى :

* أن يكون اختيار من يعهد اليهم بصفة الضبطية القضائية من بين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة ، مع ضرورة الامام الكافى بشئون المجال الذى يمارسون فيه مهمتهم .

– وفى الوقت نفسه ؛ ينبغى أن يختاروا من بين المتميزين المشهورين بالصفات الحميدة والنزاهة وحسن تقدير الأمور .

* اعداد برامج تدريبية ودورات تأهيلية للمرشحين للقيام بأعمال الضبطية القضائية .

* أن تكون أجورهم – وما يصرف لهم غيرها من حوافز وبدلات – كافية بما يعصمهم من الوقوع تحت ضغوط الظروف المعيشية ، أو الاغراءات التى يمكن أن يتعرضوا لها .

* حرصا على تحقيق العدالة والوصول الى الحقيقة ، وضمانا لحيدة المكلفين بأعمال الضبطية القضائية – ينبغى العمل على ما يأتى :

– إلغاء كل نص تشريعى يجيز توزيع غرامات أو تعويضات أو قيم أشياء مصادرة على الأشخاص الطبيعيين من القائمين بالضبط والمشاركين فى استيفاء الاجراءات ، والمرشدين والمعاونين فى اكتشاف الجريمة .

– مع تجنب النص مستقبلا فى أى تشريع على إجازة ذلك .

ملحق

مشروع تعديل المادة ٢٣

من قانون الاجراءات الجنائية

أولاً : تعدل كل من الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بجعلها فقرة واحدة على النحو التالي :

- في الاحوال التي يقرر فيها القانون منح صفة الضبطية القضائية للعاملين المدنيين بالدولة بالنسبة للجرائم التي تقع في نواثر اختصاصهم ومتعلقة بأعمال وظائفهم يكون تحديدهم وتسميتهم بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، ويشترط فيمن يتم اختيارهم لمنحهم صفة الضبطية القضائية أن تتوافر فيهم الشروط التي يتم تحديدها بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص وأن يجتاز بنجاح برامج التاهيل والتدريب التي يتم وضعها بمعرفة الوزير المختص بالاشتراك مع النائب العام .

ثانياً : اضافة مادة جديدة برقم ٢٣ مكرر يكون نصها كالآتي :

على العاملين المدنيين بالدولة الذين يتم منحهم صفة الضبطية القضائية طبقاً لاحكام المادة السابقة أداء اليمين القانونية أمام الوزير المختص أو من يثبته بأن يؤدوا عملهم بالذمة والامانة والصدق .

ويكون للنائب العام الحق في مساعاة من يمنع صفة الضبطية القضائية طبقاً للفقرة الأخيرة في المادة السابقة تأديبياً عما يكون قد بدر منه عند مباشرته العمل المنوط به بتلك الصفة من مخالفات للقوانين أو التعليمات أو لفقدانه أحد شروط الصلاحية المقررة لها وذلك بسحب هذه الصفة أو وقفها مؤقتاً دون إخلال بما قد ينشأ عن تلك المخالفات من آثار طبقاً لاحكام المسؤولية الجنائية أو الادارية المقررة قانوناً .

ويكون التظلم من هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه وذلك أمام محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها مقر عمله ، ويكون حكمها غير قابل للطعن .

* النص على أن يكون القانون هو الأداة التشريعية الوحيدة - دون غير ذلك من أدوات تشريعية أدنى - التي تقرر منح صفة الضبطية القضائية للعاملين المدنيين في الدولة .

* أن يصدر بالشروط والأوضاع المتعلقة بمن يتم اختيارهم لمنحهم هذه الصفة - قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، وأن يتضمن هذا القرار ما يأتي :

- تحديد سنوات الخبرة العملية المطلوبة للوظيفة .

- اشتراط اجتياز الدورات والبرامج التأهيلية والتدريبية اللازمة ، والتي يتم الاتفاق عليها مع النائب العام .

* اشتراط قيام من يستوفي اجراءات الاختبار والتعيين بأداء اليمين القانونية أمام وزير العدل والوزير المختص ، وذلك قبل مباشرتهم لأعمالهم .

* أن يتم تقويم عمل مأموري الضبط بصفة دورية ، على أسس موضوعية تحصل بما يقدمونه من قضايا ، بحيث تكون نتائج التقويم معياراً في الاستمرار أو الاعفاء من هذا العمل .

* منح النائب العام حق المساعاة التأديبية للموظفين العاملين بالمنحون صفة الضبطية القضائية - وذلك عما يبدر منهم من مخالفات متعلقة بأدائهم لهذه المهمة .

* إتاحة دور فعال للمجتمع المدني - من خلال الجمعيات الأهلية - للقيام بدور إيجابي في مكافحة بعض الجرائم ذات النوعية المتصلة بالسلوكيات العامة .

* تعديل المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، واطرافه مادة جديدة إليه برقم ٢٣ مكرر ، وذلك طبقاً لما هو مبين في الملحق المرافق .

حول استخدام التشريع كأداة لجابهة مشكلة المخدرات

شهدت الثمانينات تصاعدا خطيرا في مشكلة الاتجار في المخدرات وتداولها وتعاملها وادمانها ، وكان مرد ذلك الى ظهور مادة الهيروين في سوق المخدرات غير المشروعة حيث كشفت التقارير السنوية الصادرة عن الادارة العامة لمكافحة المخدرات عن ظهور كميات من الهيروين بانتظام منذ سنة ١٩٨٠ ، كما أشارت تلك التقارير أيضا الى ضبط كميات من الكوكايين أقل من كميات الهيروين وذلك بعد أن كانت هاتان المادتان قد اختلفتا بشكل ملحوظ من السوق المصرية بعد قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وقد أثارت عودة هاتين المادتين في الثمانينات ردود فعل شديدة كان لها صداها في وسائل الاعلام المختلفة الرئية والمسموعة والمقروءة .

وفي هذا الاطار أجرى المجلس دراسة للمشكلة تناولها تقرير (السياسة العامة لمكافحة المخدرات) في سنة ١٩٨٥ ناقش فيه كافة أبعاد المشكلة . وكان من بين ما جاء في هذا التقرير أنه اذا كانت مكافحة المخدرات واجبا قوميا تشترك في القيام به كل المؤسسات والهيئات والأفراد في المجتمع ؛ فإن الامر يستلزم التنسيق بين الجهود المبذولة في هذا الميدان . ويقتضى ذلك قيام مجلس أعلى أو لجنة عليا أو هيئة عليا يكون لها الهممة والاشراف والرقابة والارشاد والتنسيق والتقييم بالنسبة لكل الهيئات والمؤسسات ذات الشأن وينبغي ألا يكون وجود هذا المجلس مرهونا بوجود من ينشئه ، وإنما ينشأ في إطار قانوني معين يضمن استمرار وجوده ويجعل لقراراته صفة الالتزام . وقد أبرزت تلك الدراسة - والمناقشات التي دارت حولها - مجموعة من الآراء والاتجاهات ، كان من أهمها :

- أنه ينبغي أن تتسم سياسة مكافحة المخدرات بالمرونة والقابلية للتعديل والتغيير تبعا للظروف والمتغيرات الماثلة والمحتملة للتقدم والتطور التكنولوجي ومستحدثاته ، وكذلك التطورات الاجتماعية والاقتصادية .
- أن مواجهة مشكلة المخدرات ثم السيطرة عليها ينبغي أن تتدرج بالحلول المناسبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد ، بحيث تبدأ بالعمل على تخفيض حدة المشكلة ثم التحكم بالتدريج في عوامل العرض والطلب ثم الوصول الى السيطرة الفعالة عليها .
وأصدر المجلس العديد من التوصيات - في هذا التقرير - في المجالات المختلفة ، نجتزئ منها التوصيات التالية في مجال التشريع والتنظيم .

ففي مجال التشريع أوصى التقرير بما يأتي :
- رفض فكرة حرمان القاضى من حقه في تقدير ما قد تنطوى عليه الدعوى من ظروف مخففة ، أى رفض فكرة إلزامه بأن يحكم بالاعدام وجوبا عند تطبيق المادة ٢٣ من قانون المخدرات سواء بالنسبة للسموم البيضاء أو لغيرها من المخدرات الأخرى .
- إلغاء الإفراج تحت شرط بالنسبة لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في جرائم المخدرات فاذا قضى عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يفرج عنه بعد قضاء عشرين سنة بل يستمر تنفيذ العقوبة طوال حياة المتهم وإذا قضى عليه بعقوبة أخرى مقيدة للحرية لمدة محددة (أشغال مؤقتة أو سجن أو حبس) فتتلفذ عليه بمقدار المدة التي حددها القاضى بغير نقصان ، وذلك نتيجة الاقتراح بإلغاء الإفراج تحت شرط في خصوص جرائم المخدرات . ويتم تنفيذ هذا الاقتراح بإدخال تعديل بهذا المعنى على المادة ٥٢ من قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
- إضافة فقرة الى المادة ٣٣ من قانون المخدرات تماقب على إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة تشكيلات عصابية ترمى الى جلب المخدرات أو الاتجار فيها أو زراعتها أو تصنيعها .

- زيادة الحد الأدنى للغرامة الواردة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من قانون المخدرات بحيث يصبح عشرين ألف جنيه (بدلا من ثلاثة آلاف جنيه) ، وزيادة الحد الأقصى بحيث يكون خمسين ألف جنيه بدلا من (عشرة آلاف جنيه) .

- تشديد العقوبة في حالة العود لارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ، وذلك بأن يوقع على العائد العقوبة الواردة في المادة ٣٣ .

- زيادة الحد الأدنى للأشغال الشاقة المؤقتة عند تطبيق المادتين ٣٥ ، ٣٦ الى خمس سنوات (بدلا من ثلاث سنوات) .

- تشديد العقوبة الواردة في المادتين ٣٧ ، ٣٨ الى الأشغال الشاقة المؤقتة (أى من ٣ الى ١٥ سنة) ، وعند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (الخاصة بظروف الرأفة) لا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن سنة .

- جعل عقوبة الغرامة في المادتين ٣٧ ، ٣٨ من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه (بدلا من خمسمائة الى ثلاثة آلاف جنيه) .

أما بالنسبة للتنظيم فقد أوصى التقرير بما يلي :

- العمل على توحيد المفاهيم لدى المشرعين والمنفذين وأعضاء النيابة العامة والقضاء ، ومن وسائل ذلك :

• وضع برنامج دراسي موحد عن المخدرات ضمن برامج الدراسة في كليات الحقوق والشرطة وأكاديمية الشرطة .

• مراجعة الجداول الملحق بقانون المخدرات أولا بأول لإدخال التعديلات اللازمة .

• إجراء دراسات تحليلية واقعية يقوم بها رجال الأمن المكلفين بعمليات ضبط المخدرات لمعرفة أسباب الحفظ والبراءة في القضايا ، وذلك لاستخلاص الأسباب الشائعة للاستفادة بما تكشف عنه هذه الدراسات مستقبلا ، بعد أن دلت الإحصاءات المتاحة من سنة ١٩٨٣

٢٥٦

على أن عدد القضايا بلغ ٥٠٨٥ قضية ، حفظ منها ٧١ ، وحكم بالبراءة في ٢٢٨٨ .

• تنشيط دور أجهزة الأمن المعاونة والمشاركة للإدارة العامة للمخدرات في قضايا ضبط المخدرات بعد أن دلت الإحصاءات المتاحة على أنه في عام ١٩٨٣ بلغت ٣٣٥٤ قضية .

• إعادة النظر في الأحكام التي تضمنها قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة والذي حدد ونظم صرف هذه المكافآت للقائمين على الضبط على ضوء ما أسفر عنه التطبيق من ناحية وما هو مقرر في الأصل من أن الوظيفة العامة لها مقابل معين وأن صرف الحوافز المالية يجب أن يكون له أهداف واضحة من ناحية أخرى .

المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان :

في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨٦ أى بعد صدور تقرير المجلس القومي للخدمات (السياسة العامة لمكافحة المخدرات) بسنة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ، ونص في مادته الأولى على تشكيله برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من :

- وزير القوى العاملة والتدريب .

- وزير العدل .

- وزير الاعلام .

- وزير الحكم المحلى .

- وزير الأوقاف .

- وزير التربية والتعليم .

- وزير الثقافة .

- وزير التعليم العالى .

- وزير الصحة .

- وزير الداخلية .

- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

- مدير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية .

وأجازت المادة الأولى للمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من الخبراء والمختصين في مجال مكافحة المخدرات وعلاج الادمان من بين نوى الخبرة وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث وغيرهم ؛ دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات .

وحددت المادة الثانية اختصاصات المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان بما يأتى :

١ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها في مجال مكافحة وعلاج الادمان .

٢ - اقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بمكافحة وعلاج الادمان .

٣ - تحديد دور كل من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو العامة أو الخاصة في تنفيذ برامج مكافحة وعلاج الادمان ، والتنسيق فيما بينها ، والتأكد من مساندتها لهذه البرامج والاشتراك في تنفيذها .

٤ - تقييم التجارب الناجحة في مجال مكافحة وعلاج الادمان وتحديد مجالات الاستفادة منها .

٥ - تقييم نشاط مكافحة وعلاج الادمان وإنجازاته ، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التى تعترض ذلك .

٦ - الاشراف على تنفيذ اتفاقات المعونة والمساعدات المقدمة من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الهيئات الأجنبية لمصر في مجالات مكافحة وعلاج الادمان .

٧ - نظر المسائل الأخرى التى يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم اتصالها بمكافحة وعلاج الادمان .

وأجاز القانون للمجلس أن ينشئ لجانا فرعية طبية ودينية

واجتماعية ونفسية وأمنية لاكتشاف أفضل الطرق للرقابة والعلاج من الادمان .

كما نصت المادة الثالثة من القرار على : أن تكون قرارات المجلس نهائية ، ونافذة وتكون ملزمة لجميع الوزارات والجهات المعنية وعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

لجنة المستشارين العلميين :

إعمالا لما ورد في المادة الأولى من قرار تشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان من أن للمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من الخبراء والمختصين في مجال مكافحة المخدرات وعلاج الادمان من بين نوى الخبرة وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث وغيرهم ، ولما ورد في المادة الثانية من ذات القرار من أن للمجلس أن ينشئ لجانا فرعية طبية ودينية واجتماعية ونفسية وأمنية لاكتشاف أفضل الطرق للوقاية والعلاج من الادمان - أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل لجنة المستشارين العلميين للمجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ، وأناط بها اعداد الدراسات وبحث الموضوعات والخطط والبرامج والمهام التى يكلفها بها المجلس في مجال مواجهة الاتجار في المخدرات واحرازها وتداولها ، وما يترتب على تعاملها وادمانها من اضطرابات صحية ومشكلات اجتماعية . وأجاز للجنة الاستشارية أن تقدم الى المجلس من تلقاء نفسها - أو بناء على تكليف من المجلس - تقارير وتوصيات فى شأن ما يأتى :

١ - تصحيح مسار المشروعات التى يجرى تنفيذها لمواجهة مشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة .

٢ - الخطوط العريضة لسياسة وقائية هدفها خفض وطأة العوامل التى تسهم فى انتشار تعاطى المخدرات ، والاقبال من احتمالات تفاقم الاضطرابات الصحية والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الادمان .

٣ - السياسات التشريعية والتعليمية والثقافية والاعلامية التى من

شأنها أن تدعم جهود مواجهة الوقائية والعلاجية على المدى البعيد .

٤ - التدريب اللازم لرفع كفاءة العاملين في ميدان مكافحة وعلاج الادمان بجوانبه المختلفة : الطبية والأمنية والقانونية والارشادية والاعلامية .

والمجلس أن يكلف اللجنة الاستشارية بإجراء البحوث العلمية من خلال لجان تشكل لذلك في كافة المجالات التي تمس مشكلة المخدرات ، وذلك بهدف ترشيد أعمال مواجهة الميكانية للمشكلة على المستوى القومى .

ونصت المادة الرابعة من هذا القرار على : أن تعرض اللجنة نتيجة أبحاثها ودراساتها مشفوعة بمقترحاتها على المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان لتقرير ما يراه بشأنها .

وقد باشرت اللجنة عملها وقدمت في نهاية العام الأول تقريراً تمهيدياً ضمنته ما قامت به من دراسات وأبحاث ، وما اقترحت من توصيات وآراء .

ثم قدمت في نهاية عامها الثانى تقريراً نهائياً ضمنته استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والادمان في مصر كما ضمنته مجموع التوصيات الرئيسية التى استقرت عليها اللجنة منها أربع توصيات عامة تمس التوجه العام لسياسة الدولة في مواجهة مشكلة المخدرات ثم التوصيات الخاصة أو النوعية التى تختص كل مجموعة منها بهدف أساسى من الأهداف التى تقوم عليها سياسة الدولة وهى العلاج والوقاية والقانون .

القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ،

في هذا السياق ، وعلى أثر الحملة الاعلامية التى تصاعدت فأحدثت صداها في الرأى العام المصرى صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها :

٢٥٨

ويعوجب القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ استحدثت المشرع تجريم أفعال لم يكن القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يتناولها بالتأثير كما استحدثت ظروفًا مشددة يترتب على توافر أحدها تشديد العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٣٤ الى الاعدام والغرامة كما شددت عقوبات العديد من مواد القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ووضع المشرع تنظيمًا جديدًا متكاملًا لعلاج المدمنين واستحدثت العديد من التدابير الوقائية .

وسوف نعرض أهم ملامح القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وتتمثل فيما يلى :

- نص القانون في المادة ٣٣ فقرة د على عقاب كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام اليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ داخل البلاد بالاعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه وتقضى المحكمة فضلاً عن هاتين العقوبتين بالتعويض الجمرى المقرر قانوناً .

- أورد في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ظروفًا مشددة يترتب على توافر أحدها تشديد العقوبة الى الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه وهذه الظروف هى :

• اذا استخدم الجانى من لم يبلغ من العمر ٢١ سنة أو أحداً من فروع أو أصوله أو زوجه أو ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو له سلطة فعلية عليهم .

• اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو ممن لهم الاتصال بها بأى وجه .

• اذا استغل الجانى في ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة

المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

• إذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو الثقافية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن .

• إذا قدم الجانى الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه الى من لم يبلغ من العمر ٢١ سنة أو دفعه الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفس أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

• إذا كان الجوهر المخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم ١ .

• إذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ .

– نص القانون فى المادة ٣٤ مكررا على أن يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفس الى تعاطى جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم ١ .

– قُسم الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الى قسمين وخُصص القسم الاول للمواد شديدة الخطورة (الكوكايين والهيروين ومركباتها) . – عاقب فى المادة ٤٦ مكررا من توسط فى ارتكاب جناية مخدرات بالعقوبة المقررة لها .

– عاقب فى المادة ٣٨ بالأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة من ٥٠ ألف جنيه الى ٢٠٠ ألف جنيه كل من حاز أو أحرز ... جوهر مخدرا أو نباتا بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وتكون الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ١٠٠ ألف جنيه الى ٥٠٠ ألف جنيه

إذا كان المخدر من القسم الاول .

– عاقب بالحبس الذى لا يقل عن سنة والغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه كل من ضبط فى مكان أعد أو هين لتعاطى المخدرات وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك وتزاد العقوبة الى مثلها اذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الاول من الجدول رقم ١ وأعفى من حكم هذه المادة زوج أو أصول أو فروع أو إخوة من أعد أو هيا المكان المذكور أو على من يقيم فيه .

– ولعل من أهم ملامح القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أنه وضع تنظيما جديدا متكاملًا لعلاج المدمنين وتهينة المناخ للمتاعين للاقلال عن تعاطى المخدرات فأجاز للمحكمة عند الحكم فى جرائم الفقرة الاولى من المادة ٣٧ بدلا من تنفيذ العقوبة (الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من عشر الى خمسين ألف جنيه) أن تأمر بإيداع من يثبت ادمانه احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها طبيا ونفسيا واجتماعيا ولا يجوز أن يقل بقاءه فى المصحة عن ٦ شهور ولا يزيد عن ٣ سنوات أو مدة العقوبة أيهما أقل .

ويكون الافراج عنه بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة . وإذا تبين عدم جدوى الايداع أو انتهت المدة القصوى قبل شفائه أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاج أو ارتكب أثناء الايداع جريمة مخدرات رفعت اللجنة الأمر الى المحكمة لالغاء وقف التنفيذ لاستيفاء الغرامة وباقى العقوبة .

ولا يجوز الحكم بالايدياع اذا ارتكب الجانى جناية من الفقرة الاولى من المادة ٣٧ (الخاصة بالاحراز أو الحيازة .. بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى) بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو التدبير وتسرى فى هذه الحالة قيود تطبيق استعمال المادة ١٧ .

وتشجعا لتعاطى المخدرات على الاقبال على العلاج حظر القانون

بتنفيذ العقوبات المقررة بها في السجون الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الأماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

- بموجب نص جديد في المادة ٣٧ مكررا أنشأ القانون صندوقا خاصا لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية ويكون من بين اختصاصاته إنشاء المصحات ودور العلاج والسجون الخاصة وتكون من بين موارده الغرامات والأموال المحكوم بمصادرتها .

- قيد القانون حق المحكمة في استعمال الرأفة فنص في المادة ٣٦ منه على أنه لا يجوز في تطبيق المواد ٣٣ ، ٣٤ مكررا ، ٣٥ ، ٣٨ النزول عن العقوبة التالية للعقوبة المقررة استثناء من أحكام المادة ١٧ عقوبات .

- نص القانون في المادة ٤٦ مكررا (١) على أنه لا تنقضى بمضي المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها فيه والتي تقع بعد العمل به عدا الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٧ منه كما نص على أنه لا تسرى على المحكوم عليه في أي من الجنايات المشار إليها أحكام الإفراج تحت شرط المبينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

- أعطى القانون من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بها تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقي الجناة .

- نص القانون في المادة ٤٨ مكررا منه على أن تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكررا ١ ، ب ، ج من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون مما يتيح للنائب العام أن يأمر بمنع المتهمين في الجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين من التصرف في أموالهم أو إدارتها أو غير ذلك من

إقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم منهم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من تلقاء نفسه للعلاج . على أن يبقى المتعاطي في هذه الحالة تحت العلاج في المصحات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون أو في دور العلاج التي تنشأ لهذا الغرض من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة وذلك لتلقى العلاج الطبي والنفسى والاجتماعي إلى أن تقرر اللجنة غير ذلك .

فإذا غادر المريض المصحة أو توقف عن التردد على دور العلاج قبل صدور قرار اللجنة المختصة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإداري .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرزا لمادة مخدرة ولم يقدمها إلى الجهة المختصة عند دخوله المصحة أو عند ترده على العلاج ، كذلك لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت إدمانه أو تعاطيه المخدر إذا طلبت زوجته أو أحد أصوله أو فروعه إلى اللجنة علاجه في إحدى المصحات أو دور العلاج ويكون أيداعه المصحة أو إلزامه بالتردد على دور العلاج - في حالة موافقته - بقرار من اللجنة فإذا رفضت اللجنة الأمر إلى محكمة الجنايات لتأمر بإيداعه أو إلزامه بالتردد على دور العلاج .

وأجاز القانون للجنة عند الضرورة وقبل الفصل في الطلب أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد عن أسبوعين لمراقبته طبييا . وله أن يتظلم من أيداعه بطلب لمحكمة الجنايات لتأمر بما تراه .

وحفاظا على سرية الإجراءات الخاصة بعلاج المدمنين والمتعاطين اعتبر القانون جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في علاج المدمنين والمتعاطين من الأسرار التي يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ عقوبات وهي الحبس .

- كذلك استحدث القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ النص في المادة ٣٧ على أن المحكمة أن تأمر في الحكم الصادر بالإدانة بمقتضى تلك المادة

فى السجون الخاصة (جريمة احراز أو حيازة المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى) ، ويجوز عند الاقتضاء ايداعهم فى أماكن تخصص لهم فى المؤسسات العقابية الأخرى على أن تعزل هذه الأماكن فى مبناها وإدارتها عن غيرها .

وقد قسم القرار درجات معاملة المحكوم عليهم الذين ينفذون العقوبة بالسجون الخاصة الى أربع درجات على أن يبدأ تنفيذ العقوبة بالدرجة الأدنى ثم ينتقل المحكوم عليهم تباعا الى الدرجات الأعلى . واستثنى من تطبيق هذه المعاملة المحكوم عليهم بعقوبة الحبس ، وقد حدد القرار مدة بقاء المسجون فى كل درجة فجعلها بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ربع المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أيهما أقل ، أما بالنسبة للمحكوم عليهم بالحبس فتكون مدة بقاء المسجون فى كل درجة هى ربع المدة المحكوم بها أو سنتين أيهما أقل . ويجوز نقل المحكوم عليه من درجة معاملة الى درجة أعلى قبل استيفائه مدة بقاءه فى الدرجة بمراعاة سنه أو لظروفه الصحية بناء على ما يقترحه طبيب السجن ، ويكون النقل بموجب لجنة تشكل فى كل سجن خاص برئاسة مديره أو من يقوم مقامه وعضوية كل من الطبيب والاختصاصى الاجتماعى للسجن واختصاصى نفسى .

كما يجوز بقرار من تلك اللجنة نقل المحكوم عليه من درجة معاملة الى درجة أعلى بعد فوات نصف المدة المقررة له اذا كان حسن السير والسلوك ، كما يجوز فى هذه الحالة إعادة المحكوم عليه الى درجته السابقة لاستكمال مدته فيها اذا خالف اللوائح أو التعليمات .

وتختص اللجنة المشار اليها كذلك بإعفاء المحكوم عليه من العمل لظروفه الصحية وذلك بناء على ما يوصى به طبيب السجن .

والنائب العام أو من يفوضه من أعضاء النيابة - من درجة محام عام على الأقل - مراجعة أعمال هذه اللجنة وإلغاء أو تعديل قراراتها دون أن يخل هذا بحق مدير مصلحة السجون فى إلغاء أو تعديل قراراتها ،

الاجراءات التحفظية وكذلك باتخاذ تلك الاجراءات لأموال الزوجة والاولاد القصر ما لم يثبت انها آلت اليهم من غير مال المتهم .

- أجاز القانون للنائب العام أو من يفوضه طلب اعدام المخدرات أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك عند الضرورة . - شدد القانون كافة العقوبات المقررة لجميع الجرائم المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ وقد تجلّى هذا الاتجاه فى تشديد العقوبات السالبة للحرية ورفع قيمة الغرامات بحيث أصبح الحد الأقصى لها نصف مليون جنيه .

- وسع نطاق عقوبة المصادرة للأموال المتحصلة من الجريمة والأبوات ووسائل النقل المضبوطة المستخدمة فى ارتكابها والأرض المزروعة بالنباتات ان كانت ملكا للجانى أو آلت له بموجب سند غير مسجل ويحكم بإسقاط سند حيازته ان كان مجرد حائز لها .

سجون المحكوم عليهم فى جرائم المخدرات :

قرار رئيس الجمهورية بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات :

أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ فى ٥/٧/ ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات ونشر القرار بالجريدة الرسمية فى ٢٤ مايو سنة ١٩٩٠ وقد نص فى مادته الأولى على إنشاء سجون خاصة لتنفيذ العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وترك لوزير الداخلية تحديد الجهات التى تنشأ فيها هذه السجون بقرار يصدر منه ، ويخصص بعض السجون المشار اليها أو أجزاء منفصلة منها لايداع المحكوم عليهم فى الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة الواقعة عليهم

ما لم يكن النائب العام أو من يفوضه أصدر قراراً في هذا الشأن .

وحظر القرار فى المادة الخامسة منه السماح بزيارة المحكوم عليه فى السجن قبل مضى ستة أشهر من بدء التنفيذ أو مضى نصف المدة المحكوم بها عليه أيهما أقل الا بموافقة لجنة إدارة السجن . وتحقيقا للرقابة على المحكوم عليهم وضمانا لعدم تعاطيهم أية مواد مخدرة إبان مدة تنفيذ العقوبة أوجب الشارع توقيع الكشف الطبى عليهم وإجراء التحاليل الطبية اللازمة للتحقق من عدم تناول أى منهم لأية مادة مخدرة وذلك بصفة دورية ، وكلما دعت الحاجة الى ذلك . فإذا ثبت من الكشف الطبى أو من نتائج التحاليل تعاطى السجين لأية مادة مخدرة تعين على مدير السجن تحرير محضر بالواقعة ورفع الأمر الى النيابة لاتخاذ مآثره فى شأنه .

وأناط قرار رئيس الجمهورية بوزير الداخلية إصدار اللائحة الداخلية للسجون الخاصة وذلك بالاتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام وأخذ رأى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، وأوجب أن تتضمن اللائحة الحدود الدنيا والقصوى لمستوى ونوع المعيشة بالسجون ونوع الأعمال التى تفرض على المحكوم عليه ونظام الزيارات والمراسلات وما يعاثلها وذلك بالنسبة لكل درجة من درجات المعاملة .

وتسرى أحكام اللائحة المشار اليها على الأماكن التى تخصص للمحكوم عليهم فى الجناية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من قانون المخدرات فى المؤسسات العقابية الأخرى . كما تطبق فيها القواعد الخاصة بحظر زيارة المحكوم عليه فيها قبل مضى ستة أشهر من بدء التنفيذ أو مضى نصف المدة المحكوم بها عليه أيهما أقل إلا بموجب موافقة لجنة إدارة السجن . كما يطبق عليهم النص الخاص بخضوع المحكوم عليهم للكشف الطبى وإجراء التحاليل بصفة دورية للتحقق من عدم تناول أى من المحكوم عليهم المودعين بها لأية مادة مخدرة .

صندوق مكافحة الإدمان :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم

صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطى :

نصت المادة ٣٧ مكررا من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على انشاء صندوق خاص لمكافحة وعلاج الادمان والتعاطى تكون له الشخصية الاعتبارية ويصدر بتنظيمه وتحديد تبعيته وبتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، وتنفيذا لذلك أصدر السيد رئيس الجمهورية قراره رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم الصندوق وحددت المادة الأولى منه طبيعة الصندوق بأنه هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء وأن مقره مدينة القاهرة .

أهداف الصندوق :

حددت المادة الثانية من القرار أهداف الصندوق فى اطار الخطة والسياسات العامة المعتمدة لمكافحة تعاطى وادمان المخدرات التى يقرها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان وبالتعاون والتنسيق مع وزارات العدل والصحة والشئون الاجتماعية والداخلية ، كل فيما يخصه ، وتهدف الى تحقيق الأغراض الآتية :

أولا : تنفيذ الخطة المعتمدة من المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان لانشاء واعداد وتأثيث وتجهيز وصيانة مايلى :

- مصحات ودور علاج المدمنين والمتعاطين .

- السجون الخاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

- الأماكن المعدة فى المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم

فى جرائم تعاطى المخدرات .

ثانيا : تمويل مايتأتى :

- البرامج والنظم فى مجال مكافحة المخدرات وعلاج الادمان

وتزويدها بالمعدات والأجهزة والآلات وغيرها مما يلزم لتحقيق أهدافها .

- البحوث والدراسات وبرامج التدريب والبرامج الثقافية والاعلامية
في مجال أنشطة مكافحة وعلاج الادمان والتعاطي .

- نفقات اقامة واعاشة المدمنين والمتعاطين .

- برامج وأنشطة الرعاية اللاحقة للمدمنين والمتعاطين بعد
الافراج أو الشفاء .

- مكافآت وبدلات وحوافز العاملين ونفقات الادارة والنشاط في
المصحات وبور العلاج المنشأة طبقا لأحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

ثالثا : اعانة ومعاونة الجمعيات والهيئات الخاصة في مجال
المكافحة والعلاج والرعاية اللاحقة .

رابعا : للوزارات المعنية أن تعهد الى الصندوق بتنفيذ مشروع أو
مشروعات معينة مما يتصل بنشاطه ، ويقوم الصندوق بهذا التنفيذ بعد
موافقة ادارته ، وفي هذه الحالة تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتماد
المخصص لحساب المشروع أو المشروعات المدرجة في موازنة الوزارة
الى موازنة الصندوق .

موارد الصندوق :

تتكون موارد الصندوق من :

- الاعتمادات التي تخصصها الدولة للصندوق في الموازنة العامة .
- حصيلة الغرامات المحكوم بها في جرائم المخدرات المنصوص
عليها في قانون مكافحة المخدرات .
- الاموال المحكوم بمصادرتها في الجرائم المذكورة في
البند السابق .

- حصيلة استغلال وبيع الأصول المنقولة والعقارات المصادرة في
جرائم المخدرات المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات .

- المنسح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات التي
لا تتعارض مع أغراض الصندوق .

- المنح والمعونات والهبات والوصايا المقدمة لمصر من الهيئات

الأجنبية في مجال نشاط الصندوق ، غير المخصصة لجهة
بذاتها ، والتي تحسده بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

- عائد الاستثمار الفائض من أموال الصندوق .

- مقابل الخدمات المتصلة بالعلاج أو الرعاية وعائد الأعمال ومقابل
جميع أوجه النشاط في المصحات وبور العلاج والسجون الخاصة
بالمحكوم عليهم في جرائم المخدرات والأماكن المعدة في
المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم في جرائم تعاطي المخدرات .

- القروض التي يحصل عليها الصندوق لتمويل مشروعاته طبقا
للقواعد والإجراءات المقررة قانونا .

ادارة الصندوق :

مجلس ادارة الصندوق هو السلطة التي تهيمن على شئونه
وتصريف كافة أموره ، ويشكل مجلس الادارة من : -

رئيس مجلس ادارة الصندوق

رئيسا

وعضوية :

- مدير الصندوق

- مقرر المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان .

- المستشار القانوني للصندوق

- رئيس قطاع أو من يشغل وظيفة معادلة من العاملين بكل
من وزارات العدل والداخلية والدفاع والصحة والشئون الاجتماعية
والتعمير والاعلام يختاره الوزير المختص .

- ثلاثة من ذوي الكفاية والخبرة في المجالات المتصلة بنشاط
الصندوق ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين
قابلة للتجديد .

ويصدر بتعيين رئيس مجلس ادارة الصندوق ومدير الصندوق
ومستشاره القانوني وتحديد مرتباتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز لمجلس ادارة الصندوق دعوة من يرى الاستعانة بهم من

الخبراء المختصين لحضور اجتماعاته للاشتراك فى المناقشات فى الموضوعات الداخلة فى مجال تخصصه دون أن يكون له صوت معدود .
وينعقد مجلس إدارة الصندوق بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل ، كلما رأى رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ضرورة لذلك ، وتكون اجتماعات مجلس إدارة الصندوق صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، ويرأس مجلس إدارة الصندوق مديره عند غياب رئيس مجلس الإدارة .

وتكون رئاسة مجلس الإدارة لرئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان فى أى جلسة يحضرها .
ولا تكون قرارات مجلس الصندوق نافذة الا بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء . ويبلغ مدير الصندوق القرارات الصادرة من مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها الى رئيس مجلس الوزراء .

اختصاصات مجلس الإدارة وسلطاته :

لمجلس الإدارة أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق أغراض الصندوق وعلى الأخص :
- اقتراح السياسات والخطط العامة التى تكفل تحقيق أغراض الصندوق وأعداد خطط تنفيذ المشروعات المتعلقة بأغراض الصندوق ومتابعة تنفيذها .
- تنفيذ الخطة العامة لإنشاء وأعداد وتجهيز وصيانة المصحات ودور العلاج والأماكن المخصصة فى المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم من جرائم تعاطى المخدرات وفى السجون الخاصة بالمحكوم عليهم من جرائم المخدرات .
- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للصندوق وحسابه الختامى .
- إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بشئون

الصندوق الادارية والفنية دون التقيد باللوائح الحكومية .

- إصدار اللوائح المالية للصندوق بعد موافقة وزارة المالية أو إصدار اللوائح الخاصة بالعاملين بالصندوق ، وذلك بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

- وضع القواعد الخاصة باستخدام ذوى الخبرة المتخصصة من المصريين والأجانب لأداء مهام محددة للصندوق .

- وضع النظم اللازمة لتحصيل الغرامات المحكوم بها فى جرائم المخدرات واقتضاء حصيله استغلال وبيع الاصول المنقولة والعقارات التى يحكم بمصادرتها فى تلك الجرائم والتصرف فى شأنها بما يحقق أهداف الصندوق بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارتى العدل والداخلية .

- قبول المنح والمعونات والهبات والوصايا والتبرعات من الجهات المحلية والأجنبية ، على أنه لا يجوز قبول التبرعات والهبات التى تقدمها هيئات أو شخصيات أجنبية الا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

- وضع النظم والقواعد الكفيلة بتحصيل اموال الصندوق ومتابعة تحصيلها لدى الوحدات الحسابية المختصة أو غيرها ، وبأحكام الرقابة والاشراف على موارد الصندوق .

- النظر فى تنفيذ الأعمال التى تتصل بنشاط الصندوق ويطلبها منه المجلس القومى لمكافحة الادمان .

- دراسة التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة سير العمل بالصندوق ومركزه المالى .

- بحث الأمور الداخلية فى اختصاص الصندوق والتى يطلب رئيس المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان أو رئيس مجلس الصندوق عرضها على مجلس الإدارة .

- لمجلس الإدارة التصرف فى حدود مبالغ النقد الاجنبى المدرجة فى موازنته ضمن موارد فى استيراد الآلات والأبواب والأجهزة والمعدات

وغيرها من السلع اللازمة لتحقيق اغراضه ، وذلك طبقا للقواعد والإجراءات النقدية الاستيرادية المعمول بها .

مدير الصندوق :

يصدر بتعيين مدير الصندوق وتحديد مرتبه قرار من رئيس مجلس الوزراء وهو عضو في مجلس ادارة الصندوق ويرأس مجلس الادارة عند غياب رئيس مجلس الادارة . ويتولى مدير الصندوق تصريف شئون الصندوق وتنفيذ السياسة الموضوعة له وتبليغ قرارات مجلس ادارته للجهات المعنية ، ويعد مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى للصندوق ويعرضها على مجلس الادارة في المواعيد المقررة لذلك .

أموال الصندوق وأوراقه :

نص قرار رئيس الجمهورية في المادة ١٢ منه على أن أموال الصندوق أموال عامة وأن جميع أوراقه ومستنداته محررات رسمية ومؤدى ذلك اسباغ الحماية الجنائية على أموال الصندوق ومحرراته . كما أجاز القرار تحصيل مستحقات الصندوق لدى الغير عن طريق الحجز الإدارى .

وتكون للصندوق موازنة خاصة تشمل إيراداته واستخداماته واستثماراته ، ويعد مدير الصندوق مشروع الموازنة السنوية كما يعد مشروع الحساب الختامى للصندوق ويعرضها على مجلس الادارة في المواعيد المقررة لذلك .

مصحات علاج الإدمان والتعاطى :

قرار وزير العدل رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩١ بإنشاء وتنظيم مصحات علاج الإدمان والتعاطى :
بتاريخ ١٩٩١/٥/٦ اصدر وزير العدل القرار رقم ٢٦٣٣ بإنشاء وتنظيم مصحات علاج الإدمان والتعاطى أرفق به جدولا ببيانها ، وعددها احدى عشرة مصحة هي :

١- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى حلوان للصحة النفسية .

٢- مصحة وعلاج الإدمان بمستشفى العباسية للصحة النفسية .

٣- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى العمارة للصحة النفسية .

٤- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الخانكة للصحة النفسية .

٥- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى طنطا للصحة النفسية بمحافظة الغربية .

٦- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى كفر العزائى للصحة النفسية بمحافظة الشرقية .

٧- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى المنصورة بمحافظة الدقهلية .

٨- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى بنى سويف بمحافظة بنى سويف .

٩- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الصحة النفسية بإسيوط .

١٠- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الصحة النفسية بسوهاج .

١١- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى السد العالى للصحة النفسية بمحافظة اسوان .

وتتبع هذه المصحات وزارة الصحة وتخصص للمدمنين والمتعاطين الذين يتقرر ايداعهم للعلاج تطبيقا لأحكام قانون مكافحة المخدرات والقرارات المنفذة له . تنفيذاً لحكم أو لأمر من المحكمة المختصة أو لقرار من لجنة الاشراف بالمحافظة وتوفر لهم العلاج الطبى والنفسى والاجتماعى ، ويخصص مكان معزول فى المصحة للمدمنين
٢٦٥

المودعين تطبيقاً لحكم المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات .

وأوجب القرار على وزارة الصحة أن تلحق بكل مصلحة عدداً كافياً من العاملين الإداريين والفنيين وعدداً كافياً من ذوي الخبرات والتخصصات في المجالات الطبية والنفسية والاجتماعية اللازمين لأداء مهمتها ، وأن تزودها بالمعامل الطبية والكيميائية الخاصة بتحليل إفرازات المدمنين والمتعاطين وجميع المعدات والأجهزة والآلات وغيرها من الوسائل اللازمة لتحقيق أغراضها ، وتمول النفقات اللازمة لذلك مع نفقات علاج المدمنين والمتعاطين من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي .

إدارة المصلحة :

تتولى إدارة المصلحة لجنة تشكل بقرار من مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة يرأسها مدير المصلحة الذي يختار من الأطباء الاختصاصيين ذوي الخبرة في الأمراض النفسية والعصبية وعلاج الإدمان ، وعضوية وكيل النائب العام وطبيب اختصاصي أمراض باطنية أو علاج السموم واختصاصي تحاليل طبية واختصاصي اجتماعي وممثل إدارة الدفاع الاجتماعي وأحد الدعاة من العلماء ، ويضم إلى عضوية اللجنة رئيس هيئة التمريض بالمصلحة .

ويتولى رئاسة اللجنة عند غياب رئيسها أقدم الأطباء الاختصاصيين من الأعضاء وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل أسبوعين أو بدعوة من رئيس لجنة الإشراف المختصة .

ولجنة إدارة المصلحة هي السلطة المهيمنة على شئونها ولها أن تتخذ من القرارات ما تراه لازماً لتحقيق أغراضها وعلى الاختصاص :

١- متابعة حسن سير العمل بالمصلحة وكفاءة الأماكن الطبية والفنية والإدارية وتنفيذ برامج علاج المدمنين والمتعاطين .

٢- إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية اللازمة لحسن سير العمل .

٢٦٦

٣- تقدير الاحتياجات المالية للمصلحة واعتماد مصاريفها السنوية .

٥- اعتماد التقارير الدورية التي ترفع إليها من مدير المصلحة عن سير علاج المودعين والعقوبات التي تعترض الشفاء والاقتراحات الكفيلة بإنقاذها .

٦- اعتماد التقارير الخاصة بشفاء المودع أو بعدم جدوى علاجه وكذلك التقارير التي يتعين عرضها على لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج .

٧- فحص الشكاوى والتظلمات التي تقدم من المودعين أو ذويهم أو غيرهم من ذوي الشأن ، واتخاذ ما يلزم في شأنها .

ويجوز للجنة إدارة المصلحة أن تأذن بالزيارة لزوج المحكوم عليه بالإيداع وأصوله وفروعه ، والأصل أنه لا يجوز زيارتهم إلا بناء على إذن من النيابة العامة .

مدير المصلحة :

يقوم مدير المصلحة - تحت إشراف لجنة الإدارة - بتصرف شئونها في إطار السياسة الموضوعية لها وتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة وله الرئاسة المباشرة على العاملين بالمصلحة والمنتدبين ، وعلى الاختصاص ما يأتي :

١- الإشراف على إنشاء ملف مستقل لكل مودع تسجل فيه بياناته الشخصية وماضيه الجنائي والاجتماعي وتطورات علاجه وترفق بهذا الملف جميع الأوراق والتقارير الخاصة بالمودع .

٢- الإذن بزيارة المودعين من غير المحكوم عليهم مع الإشراف على إثبات زيارات جميع المودعين بالمصلحة في سجل خاص يعد لذلك مختوم بخاتم لجنة الإشراف بالمحافظة .

٣- تطبيق نظام المكافأة والحوافز الذي يقرره مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي على العاملين بالمصلحة والمنتدبين لها بما يكفل حسن سير العمل بالمصلحة .

٤- تحديد احتياجات المصحة للنهوض بمهامها وأداء رسالتها وأعداد تقرير سنوي يتضمن بيان ما أنفقته المصحة من مصاريف وما أنجزته من أعمال وما واجهته من عقبات وما يقترحه بشأن حسن تحقيق أهدافها .

٥- تنفيذ ما يصدر من جهات الاشراف من قرارات وتوجيهات وما تكلفه به من مهام وما تطلبه من ايضاحات أو تقارير أو غير ذلك .

٦- طلب اجتماع لجنة الاشراف كلما اقتضى الامر لذلك .

الايداع بالمصحة :

لا يجوز الايداع بالمصحة الا في الاحوال الاتية :

١- بأمر من المحكمة المختصة طبقا للمادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات التي تنص على أنه يجوز للمحكمة بدلا من تنفيذ العقوبة أن تأمر بإيداع من يثبت ادمانه احدى المصححات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها طبيا ونفسيا واجتماعيا .

ب- بأمر من المحكمة المختصة أو بقرار من لجنة الاشراف على المصححات وبور العلاج في المحافظة طبقا للمادتين ٣٧ مكررا (١) ، ٣٧ مكررا (ب) من قانون مكافحة المخدرات وتنهضان على حالة من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج أو يطلب من زوجه أو أحد أصوله أو فروعها الى اللجنة لعلاج في احدى المصححات أو بور العلاج .

ويتم الايداع بالمصحة بمقتضى أوامر الايداع التي تحررها اللجنة أو النيابة العامة في النماذج التي تعتمدها لجنة الاشراف بالمحافظة .

وتفحص حالة المودع طبيا ونفسيا واجتماعيا ، كما يتعين أخذ العينات اللازمة منه للفحص المعملى فور ايداعه بالمصحة ، مع تحديد المدة اللازمة لعزله كاملا اثناء فترة انسحاب المخدر من الجسم طبقا للقواعد التي تقررها لجنة ادارة المصحة .

وتفحص المصحة من تحيله اليها لجنة الاشراف قبل اصدار قرار اللجنة في شأنه ، ولا يجوز ايداعه بالمصحة خلال فترة الفحص

الا إذا تضمن القرار النص صراحة على ذلك .

وعلى مدير المصحة أن يرفع الى لجنة الاشراف بالمحافظة خلال المدة التي تحددها تقريراً بنتيجة الفحص الذي يجريه ثلاثة من اطباء الاختصاصيين على الاقل . ويرفق بالتقرير رأى وملاحظات مدير المصحة اذا لم يكن قد اشترك في الفحص .

وقد نصت المادة ١٢ من القرار على أن تشكل لجنة من ثلاثة من الاختصاصيين على الاقل أحدهم في الامراض النفسية والعصبية والثاني في الامراض الباطنية أو علاج السموم والثالث اختصاصي اجتماعي أو نفسى . وتتولى هذه اللجنة فحص المودع وأعداد تقرير عن حالته من حيث الشفاء أو عدم جدوى العلاج . ويعرض مدير المصحة هذا التقرير خلال يومين من اعداده على لجنة الادارة لاعتماده ورفعها الى لجنة الاشراف بالمحافظة للتصديق فيه طبقا للقانون .

وأوجب القرار على مدير المصحة أن يخطر لجنة الاشراف بالمحافظة بمن يحتاج الى الرعاية اللاحقة من بين من انتهى ايداعهم قانونا بالمصحة وذلك مع التقرير المعتمد بشأنه ، لتحدد لجنة الاشراف دار العلاج التي تتكفل بهذه الرعاية أو الاشراف عليها . ويحيل المدير المودع الى هذه الدار مع ملف كامل بحالته .

وقد أوكل القرار الى لجنة الادارة تحديد نفقات علاج المودع في الحالات التي يلزم بها قانونا وتشمل هذه النفقات على الاخص مقابل الفحوص والاقامة والنواء وفقا للقواعد التي يصدرها وزير الصحة - وأوجب على اللجنة المشارة اليها اخطار لجنة الاشراف المختصة بهذه النفقات للنظر في اعتمادهما والأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها .

وفرض القرار السرية على المراسلات المتعلقة بالمدمنين أو المتعاطين وحظر بغير أمر من لجنة الاشراف المختصة أو بأمر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة الاطلاع أو افشاء أى من المعلومات أو البيانات التي

تتضمنها المكاتبات أو التقارير أو الملفات أو السجلات عن المودعين بالمصحات والتي تصل الى علم القائمين بالعمل في المصحات بحكم وظائفهم ، وأوجب اتخاذ الإجراءات التأديبية قبل من يخالف هذه السرية ممن يطلعون على هذه الاسرار بحكم وظائفهم مع عدم الاخلال بمسئوليتهم الجنائية والمدنية .

لجان الإشراف على المصحات :

قرار وزير العدل رقم ١٧٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن لجان

الإشراف على مصحات ودور علاج الادمان والتعاطى :

بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤ أصدر السيد وزير العدل قراره بشأن لجان الإشراف على مصحات ودور علاج الادمان والتعاطى وينص القرار على أن تشكل في كل محافظة لجنة تسمى لجنة الإشراف على المصحات ودور علاج الادمان وتعاطى المخدرات وتستهدف كل في نطاق اختصاصها كفاءة حسن اداء المصحات ودور العلاج لرسالتها في علاج المدمنين والمتعاطين للمخدرات ورعايتهم صحيا ونفسيا واجتماعيا لشفايتهم . وتشكل اللجنة بقرار من وزير العدل على النحو الآتي :

الرئيس

١- مستشار من محكمة الاستئناف التي تقع المحافظة في دائرة اختصاصها يختاره وزير العدل بناء على ترشيح الجمعية العامة للمحكمة التي يتبعها في أول كل سنة قضائية .

الأعضاء

٢- احد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الاقل يختاره

النائب العام .

٣- طبيب من المديرية الصحية بالمحافظة بدرجة مدير ادارة

على الاقل يختاره وزير الصحة .

٤- ضابط شرطة برتبة عقيد على الاقل يختاره وزير الداخلية .

٥- عضو النيابة العسكرية بدرجة رئيس نيابة على

٢٦٨

الاقل يختاره وزير الدفاع .

٦- اخصائى اجتماعى بدرجة مدير ادارة أو رئيس قسم قطاع

اجتماعى يختاره وزير الشؤون الاجتماعية .

٧- اخصائى نفسى بدرجة مدير ادارة على الاقل يختاره وزير

الصحة .

٨- اخصائى اعلامى بدرجة مدير ادارة على الاقل يختاره وزير

الاعلام .

٩- مدير المصححة أو مدير الدار فيما يختص بما يعرض على اللجنة

من شئون تتعلق بالمصححة أو الدار التي يتولى ادارتها بحسب الاحوال .

ونص القرار على أن يختار وزير العدل عند تشكيل اللجنة مستشارا

ثانيا من محكمة الاستئناف التي تقع المحافظة في دائرة اختصاصاتها

بذات الطريق المحددة سابقا ليحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو

وجود عذر لديه . كما تختار كل من الجهات المبينه في البنود من ٢

الى ٨ عضوا احتياطيا ليحل محل العضو الأصلي في عضوية اللجنة

عند غيابه أو وجود عذر لديه . وتخطر كل من هذه الجهات وزير

العدل كتابة بأسماء الأعضاء الاصليين والاحتياطيين الذين تختارهم

وذلك قبل أول اكتوبر من كل عام . وتستمر اللجنة المشكلة في

العام السابق في مباشرة اختصاصها حتى تاريخ نشر قرار

التشكيل الجديد .

وتشكل لكل لجنة أمانة فنية من عدد كاف من الاداريين والفنيين

يختارهم رئيسها من بين العاملين بدائرة المحافظة بطريق الندب ، وتتلقى

أمانة اللجنة المكاتبات والاوراق المرسلة الى اللجنة ويعرضها أمين اللجنة

على رئيسها خلال ٤٨ ساعة من ورودها ، وتبلغ أمانة اللجنة قراراتها

للجهات المعنية كما تقوم بمتابعة تنفيذ هذه القرارات بمعرفة

تلك الجهات .

الى أخرى على ألا ينفذ النقل لمصلحة تقع خارج المحافظة الا بموافقة اللجنة التي تتبعها المحافظة المنقول اليها .

هذا وتجتمع اللجنة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسها وله أن يدعو اللجنة للاجتماع كلما اقتضى الأمر ذلك ، أو بناء على طلب مدير إحدى المصحات أو دور العلاج الخاضعة لاشرف اللجنة لأسباب عاجلة .

وتفحص اللجنة في أول اجتماع لها بعد ايداع المحكوم عليه في المصلحة ملفه الشخصي وظروف الواقعة التي أدين فيها وملخص الحكم الصادر في الدعوى وما يتوفر من المعلومات عن ماضيه الجنائي والطبي والنفسى والاجتماعى ، والتقارير الخاصة بالفحوص الطبية والمعملية التي أجريت له في جميع مراحل الدعوى وعند دخوله المصلحة .

وتصدر اللجنة قرار الافراج عن المودع بحكم قضائى بالمصلحة بعد ثبوت شفاؤه صحيا ونفسيا وصلاحيته اجتماعيا للعودة الى المجتمع بعد التحقق من قضائه ستة أشهر على الأقل بالمصلحة طبقا للنظام المقرر للعلاج . فاذا انقضت المدة المحكوم بها على المودع قبل شفاؤه وكانت هذه المدة اقل من ثلاث سنوات أمرت اللجنة باخلاء سبيله من المصلحة ، وتخطر اللجنة النيابة العامة بالقرار الصادر باخلاء السبيل للشفاء أو لانقضاء مدة العقوبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

وإذا رغب من يتقرر اخلاء سبيله لانقضاء المدة المحكوم بها قبل شفاؤه البقاء في المصلحة لاستكمال علاجه ورأت اللجنة جدوى ذلك قررت الاذن بابقائه فيها لهذا الغرض بناء على طلب كتابى منه وبعد سماع أقواله ، ويخضع في هذه الحالة للقواعد الخاصة بمن يعالجون بالمصحات بون صدر أحكام قضائية ضدهم .

أما إذا كانت المدة المحكوم بها تزيد على ثلاث سنوات

اختصاصات لجنة الاشراف على المصحات ودور العلاج :

تتولى لجنة الاشراف على المصحات ودور العلاج من ادمان والتعاطى بالمحافظات الاختصاصات الآتية :

أولا : تنظيم الإيداع بالمصحات والتردد على دور العلاج ومتابعة حسن سير العمل بالمصحات ودور العلاج وتوجيه القائمين عليها واقتراح الإجراءات والنظم التي تكفل تحقيق الغايات المستهدفة من علاج ورعاية المدمنين والمتعاطين .

ثانيا : المرور بصيغة دورية أو فجائية على المصحات ودور العلاج ، والاستماع الى آراء العاملين والمودعين بها والمتردددين عليها وغيرهم .

ثالثا : دراسة التقارير الدورية التي تقدم عن نزلاء المصحات أو دور العلاج لمتابعة مدى تقدمهم صحيا ونفسيا واجتماعيا ، والعقبات التي تعترض أو تؤخر شفاؤهم والاقتراحات المتعلقة بإزالة هذه العقبات .

رابعا : فحص الشكاوى والتظلمات والاقتراحات التي تقدم ممن يعالجون أو من نويهم بشأن علاجهم أو معاملتهم أو من العاملين بالمصحات ودور العلاج أو من غيرهم ، وطلب المعلومات والايضاحات من المصحات ودور العلاج في هذا الشأن ، واتخاذ الإجراءات التي تكفل حسن سير العمل .

خامسا : تقرير انتهاء علاج المدمن أو المتعاطى لشفاؤه أو لعدم جدوى العلاج أو لغير ذلك من الأسباب .

سادسا : الاذن بنقل الملف الخاص بالمدمن أو المتعاطى الى الجهة التي يناط بها علاجه .

سابعا : اللجنة الاشراف المختصة بالمحافظة أن تأذن بالزيارة لأقارب المحكوم عليهم بالإيداع حتى الدرجة الرابعة والأصل أنه لا يجوز زيارة المحكوم عليهم بالإيداع الا بناء على إذن من النيابة العامة .

ثامنا : يجوز للجنة أن تأمر بنقل المحكوم بإيداعه من مصلحة

وترجع لدى اللجنة عدم امكان شفاء المودع قبل انقضاء هذه المدة وجب على اللجنة قبل انقضائها بثلاثة اشهر على الاقل أن تطلب من النيابة العامة رفع الامر الى المحكمة لالغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها وتأمير بتنفيذ باقى مدة العقوبة خارج المصحة .

وتقرر لجنة الاشراف بالمحافظة لأسباب طبية أو نفسية عدم جدوى استمرار بقاء المحكوم بإيداعه فى المصحة وذلك بناء على تقرير فنى طبي ونفسى عن حالة المحكوم بإيداعه ؛ يرفع الى اللجنة من مدير المصحة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة مشفوعا بما تراه من ملاحظات .

فاذا لم توافق اللجنة على ما انتهى اليه التقرير جاز لها أن تقرر تشكيل لجنة فنية من غير العاملين بالمصحة لاستجلاء مدى جدوى بقاء المودع فيها للعلاج . فاذا انتهت اللجنة الى جدوى استمرار الايداع للعلاج قررت استمرار علاج المودع فى مصحة أخرى . وفى غير هذه الحالة تتولى لجنة الاشراف بالمحافظة تقرير عدم جدوى الايداع بالمصحة بناء على محضر تحقيق تسمع فيه أقوال المودع ويحقق فيه دفاعه وتعتمده لجنة إدارة المصحة ، ثم يعرض هذا المحضر على لجنة الاشراف بتقرير من مدير المصحة يتضمن رأيه وملاحظاته .

وقد حددت المادة ٢٠ من القرار الحالى التى تقترح فيها لجنة الاشراف بالمحافظة على المحكمة التى أصدرت أمر الايداع - الغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المودع وهذه الحالات هي :

أولا : ثبوت عدم جدوى الايداع فى المصحة بصفة نهائية .
ثانيا : ثبوت مخالفة المسودع للنظام المقرر للعلاج أو الواجبات المفروضة عليه لعلاجه على نحو يكشف عن عدم جدوى استمراره بالمصحة .

٢٧٠

ثالثا : تقدير عدم ملائمة استمرار الايداع فى المصحة بناء على الظروف المحيطة بالمودع لاتهامه أثناء ايداعه المصحة بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات . ويتعين فى هذه الحالة على مدير المصحة ابلاغ السلطات المختصة لاتخاذ شئونها - وذلك فور اكتشاف ارتكاب المودع الجريمة - وعلى مدير المصحة كذلك اخطار رئيس لجنة الاشراف بالمحافظة وعرض الامر على لجنة ادارة المصحة خلال ٤٨ ساعة من اكتشاف الجريمة . وعلى المدير احاطة لجنة ادارة المصحة علما أولا بأول بما اتخذ من إجراءات فى هذا الشأن واعداد تقرير عاجل عما تم من إجراءات للمعرض بعد اعتماده من لجنة المصحة مع ملاحظاته على لجنة الاشراف بالمحافظة فى أول اجتماع تعقده .

ويكون للجنة الاشراف فى هذه الحالات ودون التقييد بمضى مدة الستة اشهر على بدء الايداع أن تطلب من النيابة رفع الأمر فوراً الى المحكمة التى أصدرت الحكم للنظر فى الغاء وقف التنفيذ والأمر بتنفيذ باقى العقوبة المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بها بعد استئصال المدة التى قضاهما المحكوم عليه بالمصحة .

الايداع الاختيارى بالمصحة :

يجوز للجنة الاشراف المختصة بالمحافظة أن تصدر قرارا بالايدياع للعلاج باحدى المصححات أو التردد على احدى نور العلاج من الامان والتعاطى لمدمن أو متعاطى للمخدرات يقيم فى دائرة اختصاصها وذلك بناء على طلب كتابى مقدم منه أو مقدم من زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعهم مع قبول المدمن أو المتعاطى كتابة لذلك .

ويقدم الطلب على النموذج المعتمد لامانة اللجنة أو الى رئيسها أو لمدير احدى المصححات الخاضعة لاشرافها ويجب عرض الطلب على لجنة الاشراف بالمحافظة خلال ثمان وأربعين ساعة من تقديمه .

ولا يقبل طلب العلاج شكلاً ما لم يقرر المطلوب علاجه كتابته على النموذج المعتمد من لجنة الاشراف المختصة بالمحافظة أو قبوله العلاج نهائياً وأنه يتعهد بالالتزام بالنظام المقرر للعلاج حتى تمام الشفاء ، وتفصل اللجنة في الطلب بعد سماع أقوال المطلوب علاجه ومن تقدم الى اللجنة بطلب العلاج .

واللجنة أن تستند في اصدار قرارها الى ما استمعت اليه من الأتوال أو التحقيقات وإلى التقارير الفنية والمستندات التي تقدم اليها من المطلوب علاجه أو من لويه ، أو تأمر قبل اصدار قرارها بشأن طلب العلاج بفحص المدمن أو المتعاطى علاجه وعرض تقرير عن حالته خلال المدة التي تحددها ، أو بإيداعه إحدى المصححات الخاضعة لأشرافها تحت الملاحظة لمدة لا تزيد عن اسبوعين مع عرض تقرير معتمد من لجنة المصححة عن حالته الطبية والنفسية عليها .

ويصدر قرار اللجنة المشار اليه مسبباً خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم طلب العلاج اليها ويحدد في القرار المصححة أو دار العلاج التي تكلف بعلاج المدمن أو المتعاطى .

أما اذا رفض من تقدمت زوجه أو أحد أصوله أو فروع بطلب لعلاجه أن يعالج من الادمان أو التعاطى رغم ثبوت ادمانه وتعاطيه وحاجته للعلاج ؛ تخطر لجنة الاشراف بالمحافظة النيابة الكلية بتقرير عن حالته وذلك لرفعه الى محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها محل اقامته للنظر في أول جلسة تالية في اصدار قرار بإيداعه في إحدى المصححات ، أو الزامه بالتردد على دور العلاج حتى تقرر اللجنة انهاء العلاج لشفائه أو عدم جدواه .

ويجوز للجنة الاشراف بالمحافظة - في حالة الضرورة التي تقتضيها حماية مصلحة المجتمع أو الاسرة أو سلامة المطلوب علاجه وفي ضوء ما يتكشف لها من الحالة الظاهرة للمطلوب علاجه وما تثبته التقارير الفنية أو الفحوص الطبية أو النفسية أو الاجتماعية التي تقدم اليها أو التي تأمر بإجرائها - أن تأمر بإيداع المطلوب علاجه تحت

الملاحظة في إحدى المصححات لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته طبياً ونفسياً ، ويتعين أن ينبه رئيس اللجنة من تقرر إيداعه تحت الملاحظة بأن له الحق في التظلم من هذا القرار الى محكمة الجنايات بطلب يقدمه الى النيابة العامة أو الى مدير المصححة التي صدر الأمر بإيداعه بها ، وتبلغ اللجنة النيابة العامة بالقرار الذي اصدرته وتظلم المودع فيه وأسباب تظلمه وصورة من الطلب وما اتخذ بشأنه من إجراء لرفعه الى المحكمة خلال ٢٤ ساعة من صدور القرار .

ويتحمل المودع أو الملزم بالتردد للعلاج نفقات علاجه في حالة مغادرته المصححة أو انقطاعه عن التردد على العلاج بالمخالفة للنظام المقرر لذلك ، ويجوز تحصيل هذه النفقات بطريق الحجز الإداري وذلك بعد تحديد قيمتها طبقاً للقواعد المقررة وبعد اعتمادها من لجنة ادارة المصححة أو دار العلاج ولجنة الاشراف بالمحافظة بحسب الاحوال .

وأوجب القرار على كل لجنة من لجان الاشراف أن ترفع تقريراً الى وزير العدل في الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة يتضمن بياناً بما باشروته اللجنة من نشاط وأعمال وتصرفات وملخصاً للقرارات التي اصدرتها واحصاءً بالحالات التي تم إيداعها أو قبول علاجها بالمصححات ودور العلاج والحالات التي تم شفاؤها أو التي تبين عدم الجدوى من علاجها والعقوبات التي اعترضت نشاط وأعمال اللجنة .

ملاحظات على القرار بقانون رقم ١٩٦٠/١٨٢
والتعديلات التي أدخلت عليه بالقانون رقم ١٩٨٩/١٢٢ :

استثفت النظر في مواد القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ عدة ملاحظات أهمها :

أولاً : أن المادة ٣٤ مكرر تعاقب بالاعدام وغرامة من ١٠٠ ألف جنيه الى ٥٠٠ ألف جنيه كل من يدفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش الى تعاطى الكوكايين أو الهيروين أو أى مادة من المواد الواردة في

مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على نور العلاج .

ولا يفنى عن ذلك النص في تلك المادة على أنه وفي جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والانقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكررا (١) .

رابعا : قصرت المادة ٤٨ مكررا (١) - التي تجيز للنائب العام منع المتهم من التصرف في أمواله - تطبيقها على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على حين أنه كان ينبغي تعميم تطبيقها على كافة الجنايات المنصوص عليها في ذلك القانون باستثناء المادة ٣٧ على أن يترك تقدير ملاممة تطبيقها للنائب العام تأسيسا على أن المال يلعب دورا هاما في تجارة المخدرات وجلبها وزراعتها . وذلك رؤى أن تعدل المادة ٤٨ مكررا (١) من ذلك القانون لتصبح : « تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكررا (١) ، (ب) ، (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون عدا الجنايات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

خامسا : تنص المادة ٤٢ في فقرتها الثانية والثالثة على تخصيص الأنوار ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ولقوات حرس الجيود متى قرر وزير الداخلية أو وزير الحربية أنها لازمة لمباشرة نشاط أي من الجهتين . وقد أدخل هذا التعديل على القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ وجاء في تقرير هذا التعديل أن ما دعا اليه هو صدور تعليمات مالية وقتئذ بعدم شراء أو استئجار سيارات جديدة - وإذا كانت هذه الدواعي لم تعد قائمة في الوقت الراهن ، فضلا عن أن السيارات ووسائل النقل التي تضبط في القضايا تكون عادة من السيارات الفاخرة التي لاتصلح لأعمال مكافحة ولا تتحملها - لذلك فإنه ينبغي إعادة النظر في هذا النص حتى تؤهل قيمة هذه المضبوطات الى صندوق مكافحة وعلاج

القسم الأول من الجدول رقم (١) ولم تتعرض هذه المادة أو غيرها من المواد للحالة التي يكون المخدر فيها من القسم الثاني بالجدول الأول . وهو ما يقتضى النظر في وضع نص يعاقب على الجريمة في هذه الحالة بعقوبة أخف تمشيا مع منطق القانون وسياسته في التفرقة بين القسمين . ولذلك رؤى تعديل المادة ٣٤ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بإضافة فقرة ثانية تنص على أن : تكون العقوبة الاعدام أو الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ ألف جنيه اذا كان الجوهر المخدر من القسم الثاني من الجدول رقم (١) .

ثانيا : نصت المادة ٣٦ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة والمادة ٢٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . ولم يضمن المشرع هذه المادة ضمن المواد التي ينطبق عليها نص المادة ٤٦ مكررا وهي الخاصة بمعاقبة كل من توسط في ارتكاب إحدى الجنايات المبينة بالقانون بذات العقوبة المقررة لها ، وذلك دون أن يكون لهذا الاغفال أي مبرر قانوني . ولذلك رؤى أن تعدل الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون المذكور ليصبح نصها بعد التعديل كالآتي « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لايجوز في تطبيق المواد السابقة والمادتين ٢٨ و٤٦ مكررا النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » .

ثالثا : نصت المادة ٣٧ مكررا (ب) على ألا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادماؤه أو تعاطيه المواد المخدرة اذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعهم ... ولم يرد في هذه المادة نص معادل للفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ مكررا (١) من أنه لاتسرى أحكامها على من كان محرزا مادة مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على نور العلاج . ولذلك رؤى أن تضاف قبل الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ مكررا (ب) من القانون السالف الذكر فقرة نصها : « ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرزا مادة

الادمان والتعاطى ، ولذلك رأى إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اللتين نصتا على تخصيص الادوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ولقوات حرس الحدود وذلك لنزول الدواعى التى كانت قائمة وقت ادخال هذا التعديل وهى التعليمات المالية الخاصة بعدم شراء أو استئجار سيارات جديدة ولأن السيارات التى تضبط تكون عادة فاخرة فلا تصلح لأعمال مكافحة .

ملاحظات تتعلق بقرارات رئيس الجمهورية أرقام ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ ، ٤٦ لسنة ١٩٩١ :

١ - لم يتضمن تشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ - وزير الدفاع ضمن الوزراء أعضاء المجلس برغم أن قوات سلاح الحدود التابعة لوزارة الدفاع تقوم بدور هام فى أعمال مكافحة جلب المخدرات وتهريبها ، لذلك رأى إضافة وزير الدفاع الى تشكيل المجلس القومى لمكافحة المخدرات وعلاج الادمان ، المنصوص عليه فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ .

٢ - لم يصدر حتى الآن قرار وزير الداخلية بتحديد الجهات التى تنشأ بها السجون الخاصة لتنفيذ العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات كما لم يصدر قرار وزير الداخلية بتخصيص بعض السجون أو أجزاء منفصلة منها لإيداع المحكوم عليهم فى الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة الموقعة عليهم فى السجون الخاصة طبقاً للمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ وكذلك لم تصدر اللائحة الداخلية للسجون الخاصة التى نصت المادة السابقة من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان على صدورها بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام وأخذ رأى المجلس

القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، وذلك بالرغم من مضى أكثر من ثلاث سنوات على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ .

٣ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطى منذ يناير سنة ١٩٩١ ، وحتى الآن لم تصدر قرارات رئيس مجلس الوزراء بتعيين رئيس مجلس إدارة الصندوق ومديره ومستشاره القانونى وثلاثة من نوى الكفاية والخبرة فى المجالات المتصلة بنشاط الصندوق كأعضاء بالمجلس ، وكذلك لم تصدر قرارات الوزراء المختصين بتحديد ممثلى وزارتهم فى مجلس إدارة الصندوق وبالتالي فحتى الآن لم يباشر الصندوق اختصاصاته لعدم صدور القرارات بتعيين مجلس إدارته .

ملاحظات حول قرارات وزير العدل وتنظيم مصحات علاج الادمان والتعاطى وبشأن لجان الاشراف على المصحات :

١ - نص القرار على إنشاء عشر مصحات لعلاج الادمان والتعاطى أقيم ثمان منها بمستشفيات الصحة النفسية واثنان ملحقتان بمستشفيات عامين ، ولشك أن إنشاء مصحات علاج الادمان بمستشفيات الصحة النفسية لا يشجع المدمن أو أقاربه على اللجوء إليها لعلاج المدمن أو المتعاطى خشية أن يوصف بالجنون أو يلصق به مرض من الأمراض العقلية ، كما أن الحاق المصحة بأحد المستشفيات العامة يجعل عملية العزل عن المجتمع الخارجى أمراً متعذراً ، وكان المفروض أن تنشأ تلك المصحات مستقلة بذاتها وفى أماكن تسمح بالعزل التام الذى يحول دون اتصال المدمن أو المتعاطى بالمجتمع الخارجى والحصول على المخدرات ، لذلك رأى إنشاء المصحات وفقاً لقرار وزير العدل رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩١ بإنشاء وتنظيم علاج الادمان والتعاطى مستقلة بذاتها وفى أماكن تسمح بالعزل التام الذى يحول دون اتصال المدمن أو المتعاطى بالمجتمع الخارجى والحصول على المخدرات بحيث لا تلتحق بمستشفيات الصحة النفسية خشية أن يوصف الملحق بالجنون ، ولا يلحق بمستشفى عام

بحيث يكون العزل عن المجتمع أمرا متعذرا .

٢- لم يشتمل تشكيل لجنة ادارة المصحة على اخصائى نفسى مع أهمية هذا التخصص فى علاج المدمن .

٣- التشكيل الذى نص عليه قرار تشكيل لجان الاشراف على المصحات من شأنه تعذر قيام اللجنة بمهامها بصفة دائمة ومنظمة ، وقد تبين من التطبيق العملى عدم دعوة اللجنة للانعقاد بسبب غياب رئيسها أغلب الوقت عن المحافظة ، أو لصعود حركات قضائية خلال العام يترتب عليها نقل المستشار رئيس اللجنة الى محكمة استئناف أخرى فضلا عن تعذر الاتصال المباشر به لمن أراد أن يتقدم بطلب للعلاج بالمصحة ، أو لعرض حالات المقيمين بها لعدم وجود مقر ثابت لها ، كذلك فإن طريقة اختيار أعضاء اللجنة واجراءات اختيارهم تؤخر صدور قرار وزير العدل عن الموعد المحدد وهو النصف الأول من شهر أكتوبر من كل عام . لذلك رأى إعادة النظر فى تشكيل لجان الاشراف على المصحات بما يكفل سهولة انعقاد تلك اللجان وتيسير الالتجاء اليها وعرض حالات المقيمين بالمصحات عليها وقد يكون من المناسب ان يعهد برئاستها الى المستشار رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة أو من يحل محله فى حالة غيابه لضمان تواجده الدائم بمقر عمله .

ملاحظة خاصة بإنشاء وتنظيم دور علاج الادمان والتعاطى :

اشارت المادتان ٣٧ مكررا (١) ، ٣٧ مكرر (ب) الى دور العلاج التى تنشأ بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، ولم يصدر حتى الآن قرار وزير الشؤون الاجتماعية المشار اليه بإنشاء وتنظيم دور علاج الادمان والتعاطى وذلك رغم انقضاء أربع سنوات على صدور القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وبالتالى فلم تنشأ دور العلاج أو تباشر مهامها فى علاج الادمان والتعاطى .

هذا ومن الملاحظ فى أعمال المكافحة أنها توجه دائما الى الجانب المتعلق بالعرض فتسعى الى الضغط عليه بمكافحة جلب المخدرات والاتجار فيها وزراعتها وتغليظ العقوبات الى أقصى درجة على هذه

الجرائم ، وقد أن الأوان لاتخاذ اجراءات معاملة تستهدف الضغط على جانب الطلب لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على جانب العرض ولولا تصاعد الطلب المتزايد على المخدرات لما تزايد النشاط المتصل بالعرض ، ومن هنا فإنه ينبغي التركيز على الضغط على الطلب وصولا الى التأثير على الأنشطة المتصلة بالعرض فى جلب المخدرات والاتجار فيها وزراعتها . ومن ثم يجب التركيز على تقليص الطلب على المخدرات وتوجيه اجراءات المكافحة الى هذا الجانب وصولا الى خفض العرض ، ومن ذلك :

(أ) الاهتمام بالأشخاص الذين فى سن حرج وذلك بتوعيتهم بالاضرار والمخاطر التى يتعرض لها متعاطى المخدرات وتشديد الرقابة الاسرية والمدرسية والصحية عليهم فى هذه المرحلة لتدارك الامر فى بدايته .

(ب) النظر فى تشديد العقوبات على جرائم التعاطى فى حالة العود الى ارتكابها بعد سابقة التمتع بميزة الايداع فى المصحات العلاجية .

كذلك فقد كشفت الدراسات الميدانية التى أجريت فى مجال تعاطى وادمان المخدرات عن تصاعد مستمر وظاهر فى تعاطى المسكرات وأن غالبية متعاطى المخدرات قد بدأ بتعاطى الكحوليات ، كما أثبتت الدراسات أن مضار إدمان الكحوليات لا تقل خطرا عن مضار ادمان المخدرات ، فضلا عن أن للورثة دخلا كبيرا فى الادمان لا سيما بالنسبة للكحوليات ، وهو ما يدعو الى ضرورة النظر فى وضع قانون لتنظيم الاتجار فى الكحوليات وتعاطيها اسوة بما اتبع فى شأن المخدرات حتى لا تتفاقم مشاكل تعاطى الكحوليات وادمانها ، وتؤثر تأثيرا ضارا على الأجيال المقبلة . ومن هنا فإنه نظرا لتزايد تعاطى المسكرات ، وادمانها وخطورة ذلك على صحة المتعاطين والمدمنين على نحو لا يقل عن الخطورة الناجمة عن ادمان وتعاطى المخدرات فإنه ينبغي سرعة النظر فى اصدار قانون فى شأن مكافحة المسكرات .

إحصائية
بجملته ما ضبط من المولد المخدرة في جمهورية مصر العربية
في الأعوام من ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٩٢ وعدد القضايا والمتهمين

البيان	عام ١٩٨٧	عام ١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩١	عام ١٩٩٢
عدد القضايا	٩٩٢٢	١١١٣١	٩٦٧٠	٨٨٤١	١١٢٩٨	١٢٧٩٢
عدد المتهمين	١١٠٧٧	١٢٠٩٦	١٠٩٧١	٩٨٦٤	١٣٦٢٨	١٤١٤٣
حشيشة بالكجم	سـ جـ كـ ٤٠٧٣٩,٦٤٠,٥٦	سـ جـ كـ ١٤٧٣١,٩٩٦,٤٦	سـ جـ كـ ٧٧٦٧,٢٧٠,٨٨	سـ جـ كـ ٩٧٠٢,٨٢٧,٧٥٣	سـ جـ كـ ١٠٧٣٦,٢٨١,٤٠	سـ جـ كـ ٧٩٨٥,٢٥٨,٦٨
حشيشة سائل	—	٢ سم ٩٠٥	—	—	—	—
أفيون بالكجم	٢١١,٢٤٦,٦٦	٢٨٧٣,٥٧٤,٨١	٨٩,٧٠٩,٤١	٥٦,٠٤,٨٧	٥٠,٠٧٨,٤٧	٤٨,٨١٧,٤٩
أفيون سائل	٢ سم ٤٣	—	٢ سم ٢٠٨	٢ سم ٧٠٢٥	٢ سم ١٠٤,٧٠	٢ سم ٢٣٦
مورفين سائل	—	—	—	—	٢ سم ٨٥٠	٢ سم ١٨
هيروين بالكجم	٧٨,٧٣٧,٧٣	٣٣٥,٤١٦,٧٦	٥٧,٨٨٢,٨٤	٦٧,٦٢١,٢٦	٨٦,١٢٩,٧٣	٥٢,٠٢٩,١٩
هيروين سائل	—	٢ سم ٢٢١٣	٢ سم ١٢٤	٢ سم ٣٦	٢ سم ١٢	٢ سم ٨٥
كوكايين بالكجم	١,٧٧٩,٧٢	٠٠٠,٤٦٩,٣٢	٦,٠٦٥,٣٧	٠٠٠,٩٢,٦٠	٠٠٠,٥٠٦,٩٩	٠٠٠,٢٩٢,٧١

تابع

البيان	عام ١٩٨٧	عام ١٩٨٨	عام ١٩٨٩	عام ١٩٩٠	عام ١٩٩١	عام ١٩٩٢
الزراعة	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك
م بالكج	٧٨,٤٦٨,٨٩	٧٩٣,٣١١,٢٨		٥٠٤٤,٣٨٩,٨٣	١٥٤١,٩٨٢,٣٣	٣٣٠,١٩٨,٢٩
نخش	١٥٢٠٧	٤٤١٥٧٢	٦٢٩٧٠	٤٧٥٤٣٩	٢٨٤٤٨٣٤	٣٧٨٢٤٦٣
نخش	—	—	—	—	١٠٤٤٥	—
نخش	٦٢٢٨٩	٦١٥٠	٤٧٨٢٥	٢٥٠٥٢	٢٨١٠٩٧	٧٧٠٠٤
نخش						٢١
المواد المذرة على الحالة النفسية	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك	م - ج - ك
م بالكج	٤,٥٨٨,٠٠	١٧,٤١١,٨٣	١٩,١٣٦,٤١	١٨,٥٤٨,٧٥	١٨,١٢٨,٩١	١٠,٤٧٨٩,٠٤
أقراص بالفس	٢٨٥	٢٨٧١٥	٨٣٢٠٤	٦١٢٢٩	٥٨١٩٤	١٠٣٧
ماكينة فورس بالسم	٢٨٨١٣٣٢,٢٠	١٧٥٢٩٠,٧٧	١٤٦٨١٤٥,٠١	١٣٢٥٣٧,٨٥	٥٣٤٢٠,٧٥	٧٢٢٠+٢٩٩٩٨٣,١٠
سم كيكالين						

المصدر : الإحصاء القضائي - وزارة العدل .

احصائية

باجمالى ما تم ضبطه من مواد مخدرة فى مصر
خلال الفترة من ١/١/١٩٩٢ حتى ٣١/١٠/١٩٩٣

البيان	عام ١٩٩٣
عدد القضايا	١١٤٨٣
عدد المتهمين	١٢٥٥٦
حشيش بالكيلوجرام	٨٤ س ٤٩٨ جرام ٣٩٩٢ كيلو
أفيون " "	٢٢ س ١٥٦ جرام ٤٣ كيلو
أفيون سائل	١٠٦٥٠ سم ٢
هيروين بالكيلوجرام	٨٣ س ٢٥١ جرام ١٧٤ كيلو
هيروين سائل	٣٣ سم ٢
كوكايين بالكيلوجرام	٤٥ س ٢٤٣ جرام ١ كيلو
الزراعات	
بالكيلوجرام	٧٦ س ٥٣٦ جرام ٥٤ كيلو
شجر خشخاش	١١٥٨٣٩٩٧ شجرة + ٤١٠ فدان
شجر قنب هندي	١٩٠٢٧٦ شجرة + ٢٩ فدان
المواد المؤثرة على الحالة النفسية	
بالكيلوجرام	٦٠ س ٥٨٦ جرام ٩ كيلو
أقراص بالعدد	٨٦٦٤٦ قرص
ماكستون فورت	١٥٠٨٥٠ سم ٢
كودايين	٣٩٠ سم ٢

المصدر : الاحصاء القضائى - وزارة العدل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتي :

* تعديل نص المادة ٣٤ مكررا من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بالنص على عقوبة الجريمة المنصوص عليها فيها إذا كان الجاني يدفع غيره بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش الى تعاطي مخدر من المخدرات المنصوص عليها في القسم الثاني من الجول الأول .

* تعديل نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ليشمل المادة ٤٦ مكررا ضمن المواد التي تطبق في شأنها أحكام المادة ٣٦ التي تستثنى من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات مواداً لا يجوز في تطبيقها النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

* النص في المادة ٣٧ مكررا (ب) من هذا القانون على أنه لا تسرى أحكامها على من كان محرراً مادة مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصحة أو عند تربيده على دور العلاج وذلك أسوة بما نصت عليه المادة ٣٧ مكررا (أ) .

* تعديل المادة ٤٨ مكررا (أ) من هذا القانون التي تجيز للنائب العام منع المتهم من التصرف في أمواله ليشمل حكمها كافة الجنايات المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ باستثناء المادة ٣٧ الخاصة بالتعاطي .

* حذف الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢ اللتين تنصان على تخصيص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ولقوات حرس الحدود متى قرر وزير الداخلية أو وزير الحربية أنها لازمة لمباشرة نشاط أي من الجهتين . وذلك

لإزالة الدواعي التي دعت الى التعديل وهي صدور تعليمات مالية في وقت صدور القانون ٦١ لسنة ١٩٧٧ بعدم شراء أو استئجار سيارات جديدة فضلاً عن أن نوعية السيارات التي يتم ضبطها في قضايا المخدرات ليست من الأنواع التي تصلح لأعمال المكافحة بل هي سيارات فاخرة مرتفعة الثمن وبالتالي فمن المصلحة مصادرتها وبيعها واستغلال ثمنها في تمويل صندوق مكافحة المخدرات على أن يتم شراء السيارات المناسبة لأعمال المكافحة من أموال الصندوق .

* تعديل المادة ٤٢ للنص فيها على أن تؤول الى صندوق مكافحة المخدرات الأموال المصادرة بأحكام محكمة القيم بناء على إجراءات التحفظ التي يتخذها المدعى العام الاشتراكي ضد الأشخاص إذا كانت المصادرة بسبب نشاط هؤلاء الأشخاص في تجارة المخدرات وذلك لزيادة موارد الصندوق .

* النظر في تعديل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٩ بإضافة وزير الدفاع الى تشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ضمن الوزراء أعضاء المجلس .

* يجب المبادرة الى اصدار قرار وزير الداخلية بتحديد الجهات التي تنشأ بها السجون الخاصة لتنفيذ العقوبات المحكوم بها في الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات ، وكذلك اصدار قرار وزير الداخلية بتخصيص بعض السجون الخاصة أو أجزائها منفصلة منها لإيداع المحكوم عليهم في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة الموقعة عليهم في السجون الخاصة طبقاً للمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٩٠ .

* يجسب التركيز في المرحلة المقبلة على تقليص الطلب على المخدرات وتوجيه اجراءات المكافحة الى هذا الجانب وصولا الى خفض العرض .

* ضرورة التركيز على رفع مستوى الاداء لدى كافة العاملين في مكافحة المخدرات وذلك من خلال التدريب ، لا سيما بالنسبة للأموري الضبط القضائي الذين يقومون بضبط جرائم المخدرات تلافيا لبطلان الاجراءات الذي يؤدي الى زيادة معدلات الاحكام بالبراءة في قضايا المخدرات أو معظمها ، وكذلك عقد دورات تدريبية للمحققين الجنائيين ، وتخصيص نيابات للمخدرات يتولى العمل بها أعضاء نيابة متخصصون ممن اجتازوا هذه الدورات التدريبية .

* نظرا لتزايد معدلات تعامل الكحوليات وادمانها وخطورة ذلك على صحة المتعاطين والمدمنين بما لا يقل عن الخطورة الناجمة عن ادمان تعامل المخدرات فانه ينبغي سرعة النظر في اصدار قانون في شأن مكافحة المسكرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على نحو ما اتبع في شأن المخدرات .

* تعديل المادة ٣٧ مكرر (د) من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للنص فيها على أن تؤول الى صندوق مكافحة المخدرات الاموال المصادرة بأحكام محكمة القيم بناء على اجراءات التحفظ التي يتخذها المدعى العام الاشتراكي ضد الاشخاص اذا كانت المصادرة بسبب نشاط هؤلاء الاشخاص في تجارة المخدرات وذلك لزيادة موارد الصندوق .

* عمل دورات تدريبية لأعضاء النيابة الذين يتولون تحقيق قضايا المخدرات - يلحق بها الأعضاء الذين اجتازوا هذه الدورات ، مع اتخاذ اللازم نحو تلافى الاسباب التي دعت الى الغاء هذه النيابة .

* سرعة اصدار اللائحة الداخلية للسجون الخاصة التي نصت المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ على صدورها بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام وأخذ رأي المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان .

* سرعة اصدار قرارات رئيس مجلس الوزراء بتعيين رئيس مجلس ادارة صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطي ومديره ومستشاره القانوني وثلاثة من ذوي الكفاية والخبرة في المجالات المتصلة بنشاط الصندوق كأعضاء بالمجلس . وسرعة استصدار قرارات الوزراء المختصين بتحديد ممثلي وزاراتهم في مجلس ادارة الصندوق .

* انشاء مزيد من مصحات علاج الادمان على أن يراعى في انشائها شروط استقلال هذه المصحات استقلال تاما من حيث المباني والادارة عن مصحات الأمراض العقلية .

* يجب مراعاة الفصل التام بين أقسام عدة لايداع حالات الادمان المحولة بأحكام المحاكم وأقسام أخرى تعد لاستقبال وحجز الحالات المتوقعة بطلب العلاج ، وذلك تجنباً لآخطار كثيرة يرجح أن تترتب على الخلط بين نزلاء النوعين .

* سرعة اصدار قرار وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة بإنشاء وتنظيم دور علاج الادمان والتعاطي المنصوص عليها في المادتين ٣٧ مكررا (أ) ، ٣٧ مكررا (ب) .

* اعادة النظر في تشكيل لجان الاشراف على المصحات بما يكفل سهولة انعقاد تلك اللجان وتيسير الالتجاء إليها وعرض حالات المقيمين بالمصحات عليها وقد يكون من المناسب أن يعهد برئاستها الى المستشار رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة أو من يحل محله في حالة غيابه لضمان تواجده الدائم بمقر عمله .

الخدمات الصحية

الخدمات وفي استعمال المنتجات مناعية أو دوائية أو زراعية - والحفاظ على سلامة المنتج وسلامة المنتج واقتصادياته بالعدل . ومصر اليوم في مرحلة حرجية من التطور بين المنظومتين الاقتصاديتين معتمدة على قدرة الدولة في تطوير المسار من قطاع عام بكل ماله وما عليه إلى نظام اقتصادي حر تملكه الافراد والجماعات ، وتحكمه آليات السوق الحر وما يعتريها من تغير في مرحلة لابد أن ينتظر فيها ازواجية في أسلوب التعامل تحتاج إلى بحوث ودراسات خاصة .

تعريفات:

المستهلك : هو كل من يبادر إلى الحصول على خدمة أو سلعة يحتاجها ، والسلع تختلف في نوعيتها سواء للاستعمال والاستهلاك النهائي أو الوسيط وسواء كان الاستعمال عن طريق الشراء أو الإيجار أو مجانا ، والخدمات تقدم من الحكومة أو الافراد أو من مصدر أجنبي وتستخدم بأجر أو بدون أجر .

والسلعة الصالحة للاستعمال أو الاستهلاك الأدمى - هي السلعة أو الغذاء المأمون الفاعلية والخالي من الملوثات المختلفة سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو من المواد الطبيعية (مثل ما يوجد في بعض الاسماك والماديات والنباتات السامة التي تحتوي على Brotoxins) .

الحماية : هي القدرة أو السياسة التي تؤدي إلى منع الضرر والأذى لمستخدم السلعة أو الخدمة . وهذه الحقيقة في منظومة السوق الحر لها شرطان أساسيان ؛ يلتزمان بتوفير حد عادل بين البائع والمشتري وتأكيد الحماية لكل منهما :

حماية صحة المستهلك

تعتبر « حماية المستهلك » وخاصة صحته - من قضايا العصر ، تؤثر فيها بعض أفعاله مثل : « الفساد - الغش - التلوث » وقد مرت مصر بتطورات اقتصادية ترتبط برأسمالية الدولة والاعتماد على التخطيط المركزي والتركيز على أدوات الانتاج والخدمات بالقطاع العام والارتباط بالأسس البيروقراطية العتيدة ، مع الضبط المركزي والتحكم في الأسعار ، وبرزت ظاهرة تزايد الدعم الحكومي للسلع والخدمات ، ونمو آلة السوق السوداء وتسرب الدعم إلى غير مستحقه مع ظاهرة الغش الصناعي والتجاري ، وكلها قضايا تحملتها مصر في مراحل المد الاشتراكي الذي اجتاحت العالم على فترة من التطور بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم اتجهت مصر إلى ممارسة سياسة الاقتصاد الحر واقتصاد السوق ، في إطار تحرير التجارة الدولية وتطبيق قواعد والتزامات اتفاقية الجات . وهذا التوجه يلقي بالتزامات أساسية لتطوير المنظومة الاقتصادية حيث تكون مسئولية الدولة ومؤسساتها تحقيق أهداف أساسها النمو الاقتصادي مع مراعاة مصالح المنتج والمستهلك في أن واحد ، اعتمادا على منظومات بعضها حكومي لتحديد مجموعات من السياسات والاجراءات التي سميت بحق شبكة الامان الاجتماعي ، وهذه تركز أساسا على حماية الفئات الحساسة من المجتمع (الاطفال والحوامل وكبار السن والمعاقين) وصيانة الحياة والصحة في

الأول : أن تتصرف الحماية بالعدالة المطلقة بميزان حساس يقدر مصلحة المستهلك وحمايته وكذلك تحمي المنتج الشريف ، إذ أن الافتئات على المنتج يضر بمصلحة المستهلك إذا أحجم المنتج عن توفير المطلوب .

الثاني : أن يترك الانتاج لآليات السوق بضوابط محددة - ذلك لأن التسعير الجبري لابد وأن يؤثر على حجم الانتاج وتوفره ويفتح الباب للتهرب وعمود السوق السوداء أو عرض بدائل بعيدة عن المواصفات القياسية مما قد يؤثر في صحة بل حياة المستهلك وسلامته ووسائل حياته وتغذيته وبوائه ، وكذلك فإن المبالغة في الحماية الجمركية لتخفيف حدة المنافسة لابد وأن تنتهي إلى هبوط مستوى الإنتاج وقصوره عن الحاق بالمنتج الاجنبي وانحسار القدرة على التجويد والتنافس في الأسواق الخارجية . مما يؤثر على القدرة على التصدير .

من هنا يمكن القول ان هناك علاقة تبادلية بين البائع (للسلعة أو الخدمة) والمستهلك - والاعتماد المتبادل هو جوهر العلاقة وإن اختلفت الاهداف ، إذ ان هدف المستهلك هو الحصول على السلعة أو الخدمة لاحتجته إليها بغض النظر عن ارضاء البائع ، والبائع يحاول ارضاء رغبته في الربح وتوفير سلعة جيدة بغض النظر عن وجهة نظر المستهلك . كل ذلك في إطار من حماية الاقتصاد القومي من : التنازل في الجودة والتغالي في الأسعار وعدم القدرة على التصدير والتنافس . إذن فهناك توازن لابد من إحداثه يربط بين سلامة المستهلك وصحته واقتصادياته ، وقضية دعم الاقتصاد القومي وتحرير الصناعة والانتاج عامة ، وحمايته من التدخل الحكومي الحاد وأغلال البيروقراطية المعوقة . والميزان في هذه الحالة تحققه مجموعة السياسات والاجراءات الحكومية مع ظهور جماعات غير حكومية لها قدرة على توجيه الرأي العام للحفاظ على الحقوق : حق المستهلك وحق المستثمر وهذه كلها تعمل في إطار شبكة قومية للأمان الاجتماعي .

سلامة المنتج مدخل لحماية المستهلك :

هناك عدة مؤشرات لابد وأن تؤخذ في الحسبان عند الاقتراب من الموضوع :

(١) الزيادة الكبيرة في حجم السكان وبالتالي في حجم الاستهلاك للسلع والخدمات .

(٢) الزيادة المطردة في نوعيات المستهلكات سواء الأطعمة والأشربة أو أنواع الأدوية ووسائل العلاج أو المستهلكات المنزلية وحتى لعب الأطفال .

(٣) التحول الاجتماعي الحادث حالياً ونمو طبقات جديدة - بكل تطلعاتها الاستهلاكية والتي تدفع إلى نوعيات من السلع والتكنولوجيات قد لا تتوافق مع قدراتها واستيعاب مضارها ومخاطرها .

(٤) الضغط الاعلاني وتأثيره في سلوكيات الاستهلاك وتدخله في أوجه خصائص الحياة - والتغالي في الاقتناع بسلع قد لا تكون لازمة بل قد تكون ضارة . والاعلام السلمي حالياً وسيلة لابد وأن تكون لها ضوابط تحددها الدولة وتضعها تحت مجهر المنفعة العامة والبعاد عن احتمالات الاضرار بالصالح العام وخاصة التأثير على صحة المواطن .

(٥) هناك موجة من الحذر وازدياد في الوعي تنمو بانتشار التعليم والتنوير وتطور وسائل الاعلام - وهي قضية ازدهرت في الولايات المتحدة في منتصف هذا القرن وانتقلت منها إلى أوروبا وتجتسح اليوم الكثير من الدول النامية .

(٦) التطور الحادث في أسلوب الحياة والعمل وتدخل مواد جديدة في الحياة اليومية (هناك ٧٠,٠٠٠ مادة كيميائية تزيد ١٠٠٠ مستحضر كل عام ويستعملها الانسان في مرحلة من حياته) ، والكثير منها غير آمن ، خاصة لغير المستوعب لمضارها وأساليب استعمالها . وهذه تتراوح بين أجهزة معقدة مثل التليفزيون الملون

وأجهزة التكيف ، وبين أجهزة بسيطة مثل فرش الأسنان الجافة وأقلام الرصاص السامة وحتى ألوان الحائط التي كثيرا ما تسبب التسمم بالرصاص خاصة للأطفال .

(٧) وما يعنينا في هذه الدراسة هو القاء الضوء على جدوى الاهتمام بسلامة المستهلك وكل ما يعترى احتياجاته الحياتية من أطعمة وأشربة - نواء وعلاج - ومنتجات صناعية وغيرها مما يؤثر في حياته . (٨) وعلى الجانب الآخر : هناك سلامة الانتاج والمستثمر القائم عليه ، وهي قضية أساسها دفع التنمية وتحقيق دخل أوفر للمجتمع واستغلال للقوى العاملة المتاحة وتشغيلها فيما يدعم الانتاج القومي وحمايته ، وهي نفس الوقت قضايا ترتبط بحماية المستهلك .

(٩) هناك اجراءات وقائية اتخذتها الدول المتقدمة والمطبقة لنظام الاقتصاد الحر مثل : وضع مواصفات قياسية - التأكيد على رقابة الجودة في التصنيع ورقابة الاسواق مع اختيار عينات ضابطة للتأكد من سلامة المنتج - وضع التشريعات الضابطة وتحديد جهات وسلطات الاختصاص والضبط - مع وضع القانون في قدرة التطبيق بالعدل والعقاب للمخطئ وتحفيز الملتزمين .

كذلك الاعتدال في الاعلام عن السلع والتأكيد على ابراز المكونات الأساسية لكل سلعة بجوار احتياجات الاستعمال (خاصة الدواء) وتحديد مدى الصلاحية وأسلوب الاستعمال ومدد السلامة ومخاطر سوء الاستعمال .

(١٠) إن المشكلة قائمة والمجابهة واجبة ولا بد من ايجاد اجهزة استطلاع قادرة على استكشاف المخاطر المحدقة بالمستهلك .

كذلك وضع أولويات تأخذ المشكلة بالتدرج لوضع الحلول المناسبة وتهيئة الرأي العام لقبول الأسلوب العلمي للحفاظ على سلامته .

إن أطراف قضية حماية صحة المستهلك هم : المنتج أو المستورد ، والبائع ، والمستهلك ، ثم الجهات الرقابية ، والطرف الضعيف دائما هو المستهلك .

وتتولى الدولة مسئولية تحقيق الحماية لصحة المستهلك ويتم ذلك من خلال التشريعات التي تصدرها والأجهزة الرقابية الحكومية التي تتبعها ، ويتحمل المستهلك نفسه المسئولية الفردية في حماية صحته كما يتحمل المجتمع مسئولية جماعية عن طريق المشاركة الشعبية في تحقيق هذه الحماية .

ان من واجب الدولة العمل على توفير منتج غذائي سليم وصحي للمواطنين وتوفير نواء آمن وفعال لعلاج المرضى ، والقيام بالرقابة الكاملة على انتاج واستيراد الأغذية والأدوية والأجهزة والأدوات ، ضمانا لصحة المستهلك وعدم الإضرار بها .

ولقد كان لعدم وعي المستهلك وعدم إلمامه بحقوقه ثم موقفه السلبي في كثير من الأحيان من حيث التقدم بالشكوى ومتابعتها والمطالبة بحقوقه والإصرار على حصوله عليها - في ظل دور غير كاف للأجهزة الرقابية وعقوبات ضئيلة هيئة مع غياب دور الرقابة الشعبية - أن أصبحت صحة المستهلك رخيصة تصبث بها تلك القلة من المنتجين والمستوردين والتجار وقد استخفوا بالقوانين ، واستمروا في الغش والتدليس والاتجار بصحة المستهلكين .

وتشمل مجالات حماية صحة المستهلك الغذاء وما قد يحدث في المنتجات الغذائية من غش وفساد ، والإضافات الصناعية الكيميائية مثل المواد الحافظة ومكسبات الطعم واللون والرائحة ، ثم الدواء وما قد يحدث من ترويع وبيع لأدوية منتهية الصلاحية مثلاً ، ثم الأجهزة والأدوات وقطع غيار السيارات المقلدة المغشوشة ، هذا بالإضافة الى تلوث المياه والتربة من الصرف الصحي والصناعي والزراعي ، وتلوث الهواء من أدخنة المصانع وعادم السيارات ، والإسراف في استخدام مبيدات الآفات

الزراعية ، واستخدام الهرمونات لزيادة انتاجية الدواجن والمواشى والفاكهة والخضروات .

ان المنتجات الغذائية من أخطر السلع التي يتم فيها الغش والتلاعب وخاصة منتجات الألبان ومنتجات اللحوم ، والمواطن حسن النية يشتري الغذاء مطمئنا الى سلامته وهو لا يدري ان الغذاء الذي تناوله قد يكون فاسدا .

ان غش الدواء وترويج وبيع الدواء منتهى الصلاحية هو اعتداء على صحة وحياة المرضى ويعتبر غشاً قاتلاً وهو أبشع أنواع الغش التجارى ، كما أن تهريب الدواء المدعم من الدولة الى الخارج وتهريب الدواء الفاسد ومنتهى الصلاحية الى الداخل جريمة في حق المستهلك المريض .

ان من ينتج أو يستورد أو يبيع أجهزة أو أدوات مقلدة مغشوشة - وهو يعلم بخطورتها على صحة المستهلك وحياته - مثل أنابيب البوتاجاز ومواقد الغاز غير الآمنة التي تنفجر وتسبب الحرائق ، ومثل قطع غيار السيارات المقلدة المغشوشة ، كما قد يحدث في تيل الغرامل التي تتسبب في الحوادث - ينبغي ألا يفلت من العقوبة التي يستحقها .

لقد انتشرت المصانع الصغيرة غير المرخصة واتسع نطاق الغش وخاصة في المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة ووقف القانون شبه عاجز أمام تلك الظاهرة ولم تستطع الأجهزة الرقابية السيطرة عليها والتخلص منها وأصبحت المناطق العشوائية بؤرا للتصنيع والأسواق الشعبية والقرى منافذ للتوزيع .

هذا وبالنسبة لحجم المشكلة وأبعادها فإن ما تناولته الصحافة في الآونة الأخيرة من قضايا الغش والفساد في المنتجات الغذائية والتي بلغت عام ١٩٩٣ آلاف القضايا وما تم ضبطه وإعدامه من آلاف الأطنان من المواد الغذائية - يعتبر أحد المؤشرات على حجم المشكلة ، بل إنه

غالباً لا يمثل إلا جزءاً منها ، ولنا أن نتصور الحجم الحقيقي للمشكلة وأبعادها ومدى خطورتها على صحة المستهلكين .

والغش والفساد في المواد الغذائية قد يكون قبل وصولها الى التاجر والمستهلك ، وهنا تقع المسؤولية على المنتج أو المستورد . وقد يكون قد حدث أثناء وجودها لدى التاجر بسبب سوء التخزين أو التداول أو العرض وهنا تقع المسؤولية على التاجر وكثيراً ماتقع المسؤولية عليهم جميعاً ويحاول كل منهم إلقاء المسؤولية على الآخر .

هذا ويرجع انتشار ظاهرة الغش في السلع الغذائية لأسباب كثيرة أهمها أنها تباع غالباً بسعر أرخص من السلع الجيدة فتغري المستهلك بشرائها نون أن يدري بفسادها ، ثم غياب الرقابة الكافية ، والعقوبات واهية والغرامة ضئيلة مقارنة بالمكاسب المادية التي يحققها الفشاشون ، والحبس ليس وجوبياً في كثير من الحالات ، فضلاً عن حسن نية المستهلك الذي يفترض سلامة الغذاء المعروض للبيع - وكذلك افتقار البرامج الإعلامية الى فقرات لتوعية وتثقيف وتوجيه المستهلك لحماية صحته ، فضلاً عن الاعتقاد السائد بأن الإعلان في وسائل الإعلام يعنى ضمناً شهادة بأن السلعة سليمة وآمنة - كما يرجع انتشار المصانع الصغيرة غير المرخصة الى الرغبة في التهرب الضريبي وقد شجع ذلك على الغش التجارى وعدم الالتزام بشروط الإنتاج والتداول والعرض بعيداً عن الرقابة ويهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لتحقيق المزيد من الأرباح - وقد ساعد على انتشار ظاهرة الغش والفساد فتح باب الاستيراد بدون وكيل تجارى مسئول والتصريح ببيع سلع مجهولة المصدر ومد فترة التصريح بذلك أكثر من مرة (وقد صدر مؤخراً قرار وزير التموين رقم ١١٣ الذى يشترط معرفة المصدر ، وهو بذلك يمثل خطوة على الطريق السليم) . وكذلك تدنى الأسعار والمواصفات القياسية لمنتجات بعض الدول المصدرة للمواد الغذائية والإغراء باستيراد تلك المنتجات ، ثم قيام بعض المستوردين بشراء السلع الغذائية التي

أوشكت مدة صلاحيتها على الانتهاء بثمن رخيص وتسريب بعض السلع التي تقدر إعادة تصديرها أو إعدامها - وكذلك استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية تلوق القدرة على تصريفها وتتجاوز حاجة السوق إليها ثم سوء التخزين والنقل والتداول والعرض ، وكذلك التوسع في صناعة منتجات الألبان ومنتجات اللحوم وسهولة الغش فيها واستخدام الهرمونات في زيادة إنتاجية الخضروات والفواكه والدواجن والمواشى ، والربح الكثير الذى يحققه البعض من شراء المواشى المريضة (الوقيع) بأثمان رخيصة ثم ذبحها خارج السلخانات . وأخيرا غياب الضمير عند فئة قليلة من المنتجين والمستوردين والتجار .

وبالنسبة لقوانين الغش التجارى فقد صدرت خلال الخمسين عاما الماضية كثير من القوانين لحماية المستهلك من الغش التجارى مثل القوانين التى صدرت فى أعوام ١٩٤١ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ وسواء كان العيب فى التشريع أو فى التطبيق فإن المحصلة النهائية أنه لم يتم القضاء على مشكلة الغش التجارى والإضرار بصحة المستهلك ولم يمكن التعامل بالدرجة الكافية مع الفشاشين من المنتجين والمستوردين والموزعين والتجار لردعهم عن محاولاتهم المستمرة وإصرارهم على الكسب الحرام والإثراء السريع على حساب صحة المستهلكين وأرواحهم .

وصناعة الدواء : فى مصر فخر للصناعات المصرية وتحرس الدولة من خلال أجهزتها الرقابية على جودة الدواء وفعاليته كما تعمل على توفيره للمستهلكين من المرضى ، وتحرس على أن يظل سعره فى متناولهم ورغم ذلك كله أصبح الدواء قضية مثارة وتتردد الشكاوى بشأنه لأسباب عديدة متنوعة فقد يحدث نقص فى بعض الأدوية الحيوية وذلك بسبب قيام البعض بسحب كميات كبيرة من أدوية أمراض القلب والصدر وتحلب الشرايين والسكر وضغط الدم والربو والصرع وأدوية حالات

الغسيل الكلوى ، وتهريبها الى أسواق عربية وإفريقية وتركز على الأدوية المدعومة من الدولة وتخلق سوقا سوداء فى الأدوية الحيوية فى مصر ، فى حين تتوفر تلك الأدوية المدعومة من الدولة والمهرية من مصر فى أسواق تلك الدول .

وتستغل بعض مناطق السوق الحرة - لما تتمتع به من إعفاء من بعض قيود الاستيراد - فى استيراد أدوية غير مطابقة للمواصفات أو غير معلومة الجنسية ويتم تهريبها الى الداخل .

وهناك كميات كبيرة من الأدوية الفاسدة والمضرة غير مصرح بها لوليا تدخل من الأبواب الخلفية ، بالإضافة لمشكلة الاستيراد الخاص وما يتردد عن قيام بعض الشركات الأجنبية بتصدير أدوية جديدة لمصر والبلاد النامية لتجربتها .

هذا وتحاول بعض الشركات الأجنبية إعادة تصدير الأدوية التى سبق أن رفضتها مصر وذلك بعد تغليفها بتواريخ إنتاج جديدة وتواريخ انتهاء صلاحية جديدة ، ويجب وضع تلك الشركات فى قائمة سوداء وحظر استيراد أدويتها ، كما تحاول بعض الشركات تحقيق زيادة فى المكاسب المادية من خلال التقليل من العناصر الفعالة فى تركيب الدواء .

وبالرغم من أن الدواء ليس سلعة يتعامل فيها غير المتخصصين إلا أن هناك من يبيعون الأدوية والأدوات الطبية مثل السرنجات والضمادات أمام المستشفيات وفى الأسواق ، كما ضبطت أدوية للإنسان تباع جنباً الى جنب مع أدوية الحيوان ، مع أن قانون الصيدلة يمنع ذلك ، وبهذه المناسبة فإن بعض الأدوية الممنوع استخدامها للحيوان لإضرارها بصحته تضر من يتناول لحوم تلك المواشى التى أعطيت لها تلك الأدوية الضارة .

وذلك بالإضافة إلى التساهل فى صرف الأدوية المهدنة والمنومة وأدوية الكحة والمسكنات بدون وصفته ويقبل الذى أصابه الإدمان على

شراؤها نظراً لرخس تلك الأدوية عن المخدرات ، كما أن هناك مواد عطسرة تباع فى عبوات ربما تكون لها آثار جانبية ضارة .

كذلك فإن بعض الأدوية تتطلب ظروفًا معينة للتخزين والتداول والعرض للبيع ثم أثناء استعمالها ، فمثلاً قد يكون مفروضاً أن يحفظ الدواء فى مكان ذو درجة حرارة منخفضة فإذا لم تراعى تلك المتطلبات فسيؤدى ذلك الى تلف الدواء وهذا لا علاقة له بتاريخ الصلاحية المكتوب على عبوة الدواء .

ويتردد فى الأوساط الطبية : أن الزيادة الملحوظة فى الإصابة ببعض الأمراض مثل أمراض الكلى والكبد والجهاز الهضمى فى السنوات الأخيرة مرجعها الى المستجذبات التى حدثت فى استخدام الإضافات الصناعية فى المنتجات الغذائية وينسب أعلى من النسب الأمنة وتلك الإضافات مثل المحليات ومكسبات الطعم وملونات الغذاء ومائعات الأكسدة ومواد الاستحلاب ومؤخرات جفاف الخبز والمواد الحافظة لمدة طويلة ، بالإضافة الى الهرمونات التى تضاف الى علف الدواجن والمواشى وتستخدم كذلك للفواكه والخضروات بهدف زيادة الانتاج ، وكذلك الإسراف فى استخدام مبيدات الآفات الزراعية وتلوث المياه والتربة والهواء بمخلفات الصرف الصحى والصناعى والزراعى وأبخنة ونفايات المصانع . وهذه قضية خطيرة تتطلب القيام بالبحوث عن الأسباب والنتائج ومدى الارتباط بينها وتقديم الحلول القابلة للتنفيذ التى يجب الإسراع فى تطبيقها ، مع الاهتمام بتلوث مياه النيل وخاصة عند الأماكن التى تصب فيها مخلفات الصرف الزراعى والصناعى والصحى وكذلك تلوث بعض الترع بالطفيليات والبكتريا والطحالب ، كما يجب الأخذ فى الاعتبار أن خزانات المياه بالعمارات يجب تنظيفها باستمرار وأخذ عينات منها بصفة دورية للتأكد من صلاحيتها .

والرصاص نوسمية عالية ويحتوى البنزين المستعمل فى مصر على

نسبة عالية منه وهو من أخطر ملوثات الهواء وخاصة فى المدن وتشير قياسات مراكز الرصد البيئى إلى أن نسبة تلوث الهواء ضعف المسموح به عالمياً فى مناطق الأزيكية والعتبة والتحرير وأماكن أخرى . ويدخل الرصاص كذلك فى حروف الطباعة وصناعة البطاريات وبعض أنواع البويات والمبيدات الحشرية وغيرها ، كما يترسب من الهواء الملوث على المزارع وتمتصه المحاصيل الزراعية وكذلك يصل الى المواشى عن طريق النباتات التى تأكلها بالإضافة للهواء الملوث الذى تستنشقه وبالتالي يصل المستهلك عن طريق اللبن ولحوم تلك المواشى .

والفورمالين الذى يضيفه الباعة الجائلون الى اللبن الخام وتستخدمه بعض معامل الألبان ومصانع منتجاتها كمادة حافظة من أخطر أنواع المواد الضارة بصحة الإنسان ، كما أنه لو أثر تراكمى وقد يسبب القرحة وهو أكثر ضرراً على الأطفال .

ونترات البوتاسيوم قد تستخدم كبديل للفورمالين وهى محرم استعمالها دولياً باعتبارها من مسببات السرطان .

وقد قامت بعض المصانع بانتاج أطلقم ميلامين استخدمت فيها مادة اليوريا السامة بدلاً من مادة الميلامين . كما قامت بعض المصانع بإعادة تصنيع أدوات المطبخ من خردة الألومينا التى فقدت كثيراً من خصائصها وأصبحت سريعة الأكسدة .

وقد شمل الغش أدوات الماكياج حيث ضبعت حالات تم فيها تجميع العبوات القديمة وإعادة تعبئتها بمنتج مغشوش يدخل فيه الفازلين وبويات السيارات .

ثم الأكياس البلاستيك السوداء والملونة وخطورة استخدامها فى شراء أو حفظ الأغذية حيث يتم تصنيعها باستخدام فوارغ عبوات البلاستيك وعبوات الشحوم وعبوات المحاليل الطبية وعبوات الأسمدة . وقد حذرت وكالة حماية البيئة فى أمريكا من استخدامها فى حفظ وتغليف المأكولات .

من التغذية الصحية السليمة لعدم الوعي لدى الأمهات أو عدم القدرة المادية للأسرة .

وبالنسبة للمسنين فهم يستهلكون أدوية أكثر من غيرهم واحتمالات تعرضهم لمخاطر الآثار الجانبية للأدوية والتفاعلات الدوائية الضارة يكون أكثر من غيرهم وكذلك فإن ضعف النظر والذاكرة والقدرة اليدوية قد تؤدي إلى التباس وأخطاء وربما عجز عن تعاملات الأدوية .

أما فاقدر البصر فهم يحتاجون لمن يقدم لهم الغذاء السليم والدواء الصحيح ويساعدهم على تجنب المخاطر حفاظا على صحتهم كمستهلكين عاجزين .

وهناك المعدمون وهؤلاء لا يملكون شيئا يستهلكونه فهم محتاجون إلى كل شيء : المال والغذاء والكساء والدواء وهذه الفئة تحتاج إلى المساعدة بصفة عامة وحماية الصحة بصفة خاصة .

أما الأميون فهم في حاجة لمن يقرأ لهم تذكرة الدواء وتعليمات الطبيب وبيانات السلع الغذائية والتحذيرات من الاستعمال الخاطئ للأجهزة ، وهم أقل الفئات الخاصة من المستهلكين حاجة للمساعدة في حماية الصحة .

وبالنسبة للحوامل والمرضعات ؛ فقد رصدت بقايا المبيدات الزراعية في لبن الأم ودم الأطفال ، كما تتناول البحوث خلال الفترة الأخيرة موضوع التلوث البيئي وتسله إلى الجنين في بطن أمه ، وكذلك موضوع التلوث البيئي وعادم السيارات وأثرها في زيادة نسبة الإجهاض والولادة المبكرة والتشوهات الخلقية وآثار التلوث على نمو الأجنة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات وما أُيدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتي :

التشريعات والقرارات :

* القيام بمراجعة شاملة لقوانين الفش التجاري وحماية

وبالنسبة للوثائق البيئية : فإن تلوث الهواء أو الماء أو التربة يؤدي إلى تلوث الخضروات والفواكه والأسماك والمواشي والدواجن بالعناصر الضارة وتنقل هذه بدورها إلى المستهلك عن طريق اللحوم والألبان والخضروات والفواكه ثم من الإنسان مرة أخرى إلى الطبيعة والبيئة وهذه هي الدورة الطبيعية . ولذلك يجب حماية البيئة من كل العناصر الضارة .

أما اقتصاديات حماية صحة المستهلك : فإن الأجهزة الرقابية الحكومية مهما كلفت الدولة من أموال فهي استثمار ذو عائد كبير إذا قورنت بما ينفق لعلاج الأمراض التي قد تصيب المستهلك أو الخسائر في الأرواح .

وبالنسبة لأنظمة حماية المستهلك : في الدول المتقدمة فإن الولايات المتحدة الأمريكية بها إدارة الغذاء والدواء (FDA) وكذلك جمعيات حماية المستهلك فضلا عن الوعي لدى المستهلك وحرصه على حقوقه ، والخوف الذي يستولى على المنتج أو المستورد أو التاجر المتسبب في الإضرار بصحة المستهلك حتى يتم تسوية المشكلة أو الحكم فيها مثل ما قد يحدث في بعض شركات الأدوية أو شركات صناعة السيارات أو مصانع الأجهزة التي يستخدمها المستهلك .

والفئات الخاصة من المستهلكين : الذين يحتاجون إلى حماية لصحتهم هم الأطفال والمسنون وفاقدو البصر والمعدمون والأميون والحوامل والمرضعات .

وبالنسبة للأطفال فهم شديدي الحساسية والتأثر بالغذاء الفاسد وملوثات الطعام والبيئة ولا يستطيعون التمييز بين الغذاء السليم وغير السليم وهم فئة مستهدفة من الباعة الجائلين بالنسبة للحلويات والآيس كريم ولديهم حب الاستطلاع مما قد يؤدي للاستعمال الخاطئ للعب والأجهزة والألعاب المنزلية والأدوية وكثير من الأطفال الرضع محرومون

وتحليل العينات . مع إحكام الرقابة على المناطق الحرة حتى لا تتحول الى منافذ لادخال السلع الفاسدة ومنتهية الصلاحية .

* انشاء هيئة قومية لحماية صحة المستهلك تضم أجهزة رقابية ضمانا للتسيق وعدم الازدواجية أو تنازع الاختصاصات أو تعارض القرارات أو ضياع المسؤولية بينها وتناديا لبطء الاجراءات .

* مصادرة واعدام السلع الغذائية الفاسدة ومنتهية الصلاحية وعدم السماح بإعادة تصديرها .

* وضع أسماء المصددين بالخارج الذين يتكرر تصديرهم سلعا غذائية فاسدة لمصر في قائمة سوداء وعدم الموافقة على تعامل المستوردين معهم .

* فرض رقابة صارمة على الباعة الجائلين وخاصة أمام مدارس الأطفال .

* تشديد الرقابة على ذبح الماشية خارج السلخانات وكذلك سوء تداول ومرض اللحوم مكشوفة وتعليقها أمام أماكن البيع مما يعرضها لكثير من الملوثات .

* تصعيد الحملات ضد أنابيب البوتاجاز وطاقات الحريق وقطع غيار السيارات المغشوشة .

توصيات مباشرة :

مصانع المواد الغذائية والمتاجر والمطاعم :

* ضرورة الالتزام الجاد بتوفير جميع الشروط الصحية في مصانع منتجات المواد الغذائية وخاصة منتجات اللحوم والألبان قبل منح الترخيص لها .

* استمرارية التفطيش على المتاجر لضمان وجود الثلجات الصالحة لحفظ المواد الغذائية التي تحتاج لدرجة حرارة معينة وخاصة الزيادى الذى يصيبه التلف ويصبح ضاراً بصحة المستهلك إذا انقطع التيار الكهربائى أو تعطلت الثلجة .

صحة المستهلك وإعادة النظر فى العقوبات الواردة بها بهدف تشديدها لتكون أكثر فاعلية فى ردع من يضررون بصحة المستهلك ، بحيث يكون الحبس وجوبيا مع تعليق نص الأحكام على المصنع أو المحل ونشرها بالجرائد اليومية على نفقة المحكوم عليه وليس فقط بالجريدة الرسمية .

* انشاء لوائح قضائية خاصة لاسرعة النظر فى قضايا الإضرار بصحة المستهلك ومصدور الأحكام وسرعة تنفيذها .

* تشديد عقوبة تهريب الدواء المدعّم للخارج وكذلك عقوبة تهريب الدواء الفاسد الى الداخل .

* سحب ترخيص أى مصنع يثبت انتاجه سلعا تضر بصحة المستهلك .

* إلغاء تصاريح الاستيراد للمستوردين الذى يثبت جلبهم لمواد غذائية فاسدة أو منتهية الصلاحية .

الأجهزة الرقابية :

* توفير الأجهزة الرقابية الكافية والقادرة على المتابعة المستمرة وتكثيف الحملات على المخازن والمتاجر والأسواق .

* ضرورة الالتزام بمتابعة جميع خطوات الانتاج بالنسبة للمنتجات الغذائية وتشديد الرقابة على جميع المواد الداخلة فى المنتج النهائى والتأكد من توافر الشروط الصحية بأخذ عينات من جميع مراحل الإنتاج وتحليلها للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الأدمى .

* تطوير وتحديث معامل التحاليل للمواد الغذائية واستخدام الأجهزة الحديثة والطرق السريعة التى تختصر مدة التحليل فى فحص الأغذية للحصول على النتائج بأعلى مستوى من الدقة فى أقصر وقت مع توفير معامل فحص الأغذية فى جميع عواصم المحافظات والمنافذ الجمركية .

* احكام الرقابة على المنافذ الجمركية وتدريب كوادر على مستوى عال من الخبرة فى التعرف على الأغذية الفاسدة أو منتهية الصلاحية

باستمرار لتواكب الاتجاهات العالمية المتطورة لحماية صحة المستهلك .

* الالتزام التام بمطابقة المنتجات الغذائية للمواصفات القياسية وخاصة منتجات اللحوم والألبان والحلويات .

* ضرورة خلو أغذية الأطفال من الإضافات الكيميائية الصناعية مثل مكسبات اللون والطعم والرائحة والمواد الحافظة وإذا كانت المواد الحافظة ضرورية فلتكن نسبة الإضافات في حدود الأمان وتحت مظلة رقابية لحماية صحة الأطفال .

* انشاء معمل متخصص في قياس الأثر المتبقى للمبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية وأعلاف الماشية والدواجن .

الإعلان :

* العمل على ترشيد الإعلان الموجه الى جمهور المستهلكين والخاص بالسلع الاستهلاكية بوجه عام .

* زيادة فاعلية الامطار القانوني في مجال الإعلان لتوفير درجة أكبر من الحماية للمستهلك وذلك من خلال :

- الزام المعلن بتوفير كافة المعلومات التي تهم المستهلك عن السلعة كشرط للإعلان عنها .

- الزام المعلن بتوضيى الصدق فيما ينشره من إعلان عن السلعة والحصول على شهادة تثبت سلامة السلعة صحيا ومطابقتها للمواصفات عن طريق الهيئات المتخصصة ، وذلك كشرط للإعلان عنها .

- ابلاغ جميع المعلنين ووكالات الاعلام ووسائل النشر بالقوانين الخاصة بتوفير الحماية للمستهلك وتوعيتهم بفوائد الالتزام بها .

* قيام وسائل نشر الإعلانات بمراجعة نماذجها قبل نشرها للتحقق من مدى مراعاة القيم والعادات والشعور العام للمجتمع .

* الزام وكالات الاعلان بأخلاقيات مهنة الإعلان والامتناع عن

* تكثيف الحملات لضبط المصانع غير المرخصة التي تنتج المواد الغذائية وخاصة اللحوم المصنعة ، والأيس كريم .

الأجهزة والأدوات المقلدة التي تضر بصحة المستهلك :

* القيام بحملة لمواجهة ظاهرة انتشار موائد الغاز وطفائيات الحريق المصنعة بطرق بدائية والمقلدة وغير الآمنة وضبط أماكن تصنيعها .

والنظر في أن تتولى مصلحة الدفاع المدنى تصنيع وبيع طفايات الحريق ضمانا للجودة والأمان .

* تشديد العقوبة على المنتج والبائع والميكانيكى الذى يستخدم قطع غيار السيارات المغشوشة وهو يعلم بأنها غير آمنة .

المصانع التي تنتج منها مخلفات ونفايات ضارة بالصحة :

* ضرورة النظر في نقل المصانع الى خارج المدن ؛ بعيدا عن الكتلة السكانية .

* عدم التصريح بإنشاء مصانع جديدة تنتج عنها مخلفات ونفايات ضارة وسط المزارع وعلى شاطئ النيل أو داخل الكتلة السكنية .

* الزام المصانع الحالية بالتعامل مع المخلفات والنفايات بالطرق الحديثة التي تمنع تلوث الهواء والمياه والمزروعات والمواشى .

البثزين المحتوى على الرصاص :

* ادخال تعديلات على مكونات وقود السيارات بحيث تقل فيه نسبة الرصاص .

* تشديد الفحص الدورى للسيارات ومراقبة السيارات - وكذلك الدراجات البخارية - التي ينتج عنها عوادم تزيد عن المعدل والمطالبة بصيانتها .

* تخفيف مرور السيارات وسط القاهرة ووسط المدن الكبرى التي وصل تلوث الهواء بها الى أعلى من المستوى المسموح به دوليا .

المواصفات القياسية للمنتجات الغذائية :

* مراجعة المواصفات القياسية للمنتجات الغذائية وتحديثها

أساليب الخداع للمستهلك وأثارة غرائزه ، مع توعية المستهلك بالامتناع عن شراء السلع التي يتبين أن مانشر عنها من معلومات في الإعلان مخالف للحقيقة .

العنونة :

* ضرورة التزام المنتجين بالعمل على تعبئة السلعة في عبوات تمكن من كتابة البيانات الأساسية عليها حيث أن التعبئة شرط أساسى لزيادة فعالية العنونة ، وأن تكون العنونة أساساً لخدمة المستهلك .

* مطالبة المنتجين بإبراز عدد من البيانات التي يعتبرها المستهلك ضرورية ويحرص على قراءتها مثل السعر والوزن والمحتويات وطريقة الاستخدام وتاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

* التزام المستوردين لجميع السلع ولاسيما الغذائية والأدوية بترجمة كافة البيانات المروضة على السلعة الى اللغة العربية .

الجودة والعلامات المميزة :

* يجب أن تكون العلامات المميزة للجودة محمية بضمائنات قانونية ، ولا يجوز السماح للمنتج باستخدام علامة الجودة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة المسئولة .

* أن يكون هناك ضمان بأن يوفر المنتج رقابة فعالة على العمليات الصناعية وأن يسمح له بالاستمرار في استخدام العلامة فقط طالما تحقق الطرق المستخدمة في الانتاج والرقابة ومطابقتها للمواصفات القياسية .

* أن تستخدم العلامات الخاصة بالجودة فقط لبيان مطابقة السلع والمنتجات للمواصفات القياسية التي تعتمدها وتعترف بها الهيئات الحكومية المختصة المسئولة .

حق الطفل في غذاء سليم وأمن :

* توفير الألبان المجففة المخصصة للأطفال باعتبارها غذاء رئيسيا لهم ، ومنع استخدام ألبان الأطفال في تصنيع منتجات غذائية عادية .

* الاهتمام بتاريخ الانتاج وتاريخ الصلاحية والمكونات واسم المنتج وعنوانه ورقم الترخيص بالنسبة لأغذية الأطفال والعمل على خلوها من الإضافات الصناعية الكيميائية ، حتى يمكن كتابة صيغة مطمئنة في مكان ظاهر على عبوات أغذية الأطفال مثل « هذا الغذاء لا يحتوي على أى مواد حافظة أو مكسبة اللون أو الطعم أو الرائحة صناعية أو كيميائية » وتشجيع بيع اللبن للأطفال في عبوات نظيفة وباشكال مشوقة لإغرائهم بالاقبال عليه بدلا من المشروبات الغازية .

انتاج واستهلاك الدواء :

* العمل على أن تظل الدولة مشرفة على انتاج واستيراد وتسعير وتسجيل الدواء بما يتناسب مع احتياجات وقدرات المواطنين (ويقتضى ذلك : التفاهم مع منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن) .

* دعم الصناعة الوطنية للدواء وحمايتها حتى لا تضطر لاستيراد بدائل الدواء المصرى بأضعاف ثمنها وبالعملات الأجنبية .

* عمل « كارت » دوائى يعطى لأصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة فى الحصول على أنوية تلك الأمراض مثل أمراض القلب والصدر والسكر والصرع وغيرها من الأنوية الأساسية الحيوية ، مع توفير تلك الأنوية بالصيديات الحكومية - ومنها صيديات المستشفيات العامة - بالأسعار الاجتماعية الاقتصادية .

* أن يقوم الأطباء بكتابة بدائل الأنوية رخيصة الثمن مادامت بنفس الفاعلية والجودة والأمان لتخفيف تكاليف العلاج على المواطن محدود الدخل .

المشاركة الشعبية في حماية صحة المستهلك :

* العمل على انشاء جمعيات حماية صحة المستهلك على مستوى الجمهورية ودعمها ومعاونتها على أداء رسالتها ثم قيام اتحاد عام لها .

* دعوة المستهلكين إلى مقاطعة المحلات والمطاعم والمتاجر التي تصدر ضدها أحكام بالغش والتدليس لإضرارها بصحة المستهلك .

تصاريح الاستيراد والتجارة :

* عدم منح تصاريح الاستيراد بقصد التجارة دون وجود وكيل تجارى مسئول .

مبيدات الآفات الزراعية :

* الحد من استخدام الكيماويات فى مكافحة الآفات الزراعية .
* متابعة البحوث الخاصة بالمكافحة البيولوجية للآفات . ومدى ملائمتها للاستخدام فى مصر .

حماية النيل من التلوث :

* قيام معهد بحوث النيل التابع لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية بتنظيم حملات قومية وبرنامج إعلامى مستمر لحماية النيل من التلوث .

* الاسراع باتخاذ الوسائل الكفيلة بحماية مياه النيل من التلوث بمياه الصرف الصحى والصناعى .
وتجريم تلويث بها ، مع فرض عقوبات رادعة .

* تجريم التخلص من المخلفات والنفايات والحيوانات النافقة بإلقائها فى النيل .

وسائل الإعلام :

* توعية المستهلك بدوره وما يتحمله من مسئولية فى شأن :
- الحفاظ على صحته بالحرص على مراجعة البيانات على المنتجات الغذائية والأدوية والخاصة بتواريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية واسم المنتج أو المستورد وعنوانه والتعليمات الخاصة بالأسلوب السليم لحفظ السلع حتى لا تتلف نتيجة سوء التخزين أو العرض .
- التمسك بحقوقه وضرورة التخلص من السلبية واللامبالاة ودعوته للإبلاغ عن حالات الغش التى تعرض لها وعدم التساهل فى المطالبة بحقه مع تعريفه بطرق التقدم بالشكوى ومتابعتها واسم وعنوان وأرقام تليفونات الجهات التى يتقدم بشكواه إليها .

٢٩٠

- تجنب السلوكيات الخاطئة بالنسبة لحفظ الموارد الغذائية حتى لا تتلف وخاصة الألبان ومنتجاتها .

- ضرر الاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية المنزلية وخاصة استخدام البخاخة فى حالة اغلاق النوافذ وفى وجود الأطفال الرضع ومن يعانون من أمراض صدرية . مع تحذير المزارعين من الإسراف فى استعمال مبيدات الآفات الزراعية وتعريفهم بالاستخدام الأمثل لتلك المبيدات .

- ترشيد استخدام الدواء وضرورة استشارة الطبيب دون غيره بالنسبة لاستخدام الدواء وكذلك عدم الإسراف وخاصة فى استخدام المضادات الحيوية والتى يؤدى كثرة استعمالها دون حاجة ضرورية لاكتساب الميكروب حصانة تقلل من فاعليتها .

- تجنب استعمال مواقد الغاز وطلايات الحريق المقلدة وخرائط البوتاجاز الرديئة التى يروجها الباعة الجائلون ، وضرورة أن يكون الشراء مقصورا على المحلات المرخصة . مع التمسك بالحصول على فاتورة لحفظ حق المستهلك فى حالة ثبوت الغش المتسبب فى الحادث .

التعليم ودوره فى حماية صحة المستهلك :

* وضع برامج تثقيف صحى للأطفال والتلاميذ حتى يكون لديهم وعى صحى منذ الصغر يلائمهم فى جميع مراحل حياتهم وخاصة بالنسبة للحرص على سلامة الغذاء .
* تشديد الرقابة الصحية على كل ما يقدم من أطعمة داخل المدارس .

* حظر التصريح بإقامة أكشاك لبيع الأطعمة والحلويات للأطفال والتلاميذ بجوار المدارس . وكذا منع الباعة الجائلين من مزاوله نشاطهم أمام المدارس ، وتحذير الأطفال والتلاميذ من التعامل مع تلك الأكشاك وهؤلاء الباعة .

الأمراض المشتركة وأثرها على الانتاج « الفاشيولا »

تاريخ المرض : يرجع تاريخ اكتشاف الديدان فى مصر الى سنة ١٨٩٦ حين أعلن « لوس » لأول مرة عن تواجدها فى الابقار والجاموس ، وأسماها فى ذلك الوقت « دسستوم ميباتكم » *Distomum hepaticum var agypticae* وهى التى تسمى اليوم « فاشيولا جيجانتكا » وأول اكتشاف لقواقع ليمنيا فى مصر كان بمعرفة « ليبير » سنة ١٩١٦ ، و« بلارى » سنة ١٩٢٤ .

وبعد ذلك أعلن نجاسى سنة ١٩٤٩ ان الديدان الكبدية من نوع فاشيولا ميباتكا *Fasciola hepatica* هى الطفيل الثانى المسئول عن مرض الديدان الكبدية فى الاقليم الشمالى لمصر .

الا ان مرض الديدان الكبدية الاكثر شيوعا فى مصر هو الذى تسببه فاشيولا جيجانتكا *Fasciola gigantica* نظرا للانتشار العريض للعائل الوسيط من القواقع الناقلة لها وهى نوع ليمنيا كايوى . اما بالنسبة للنوع الثانى من الديدان الكبدية وهو فاشيولا ميباتكا *Fasciola hepatica* فهو منتشر بالواحات البحرية والفرافرة بصورة خطيرة لدرجة انه لا يمكن تربية الاغنام بهذه المناطق . ونظرا لما تبين من خطورة مرض الديدان الكبدية وتأثيره الضار على الابقار والجاموس والاغنام حيث يضعف من حيويتها ويسبب هزالها الشديد ويقلل من انتاجيتها من اللحم واللبن والصوف ، وقد يودى بحياتها فى بعض الاحيان - فقد قام المختصون والمهتمون بالثروة الحيوانية فى مصر باجراء دراسات مستفيضة وعمل برامج معينة لمكافحة هذا المرض مكافحة فعالة ، وايمانا من الدولة باهمية هذه الدراسات فقد ايدت هذا الموضوع ودعمته بكل الامكانيات - وعلى أثر

ذلك قامت وزارة الزراعة بالتعاون مع مصلحة الطب البيطرى بإنشاء الوحدات البيطرية سنة ١٩٥٦ وجهزتها بكل متطلبات الفحص المعمل الحقلى والادوية النوعية لعلاج أمراض الحيوان ومن أهمها مرض الديدان الكبدية .

ثم انتشرت بعد ذلك هذه الوحدات فى جميع انحاء الجمهورية ، وأصدرت وزارة الزراعة النشرة الفنية رقم (٢) سنة ١٩٥٧ لبيان أسس الوقاية والعلاج للطفيليات عامة وللديدان الكبدية بصفة خاصة فى الماشية والاغنام - فكان يتم علاج الاغنام علاجاً شاملاً للديدان الكبدية طبقاً للبرامج الموضوعة اربع مرات سنوياً بواسطة اطباء الوحدات البيطرية ، أما الابقار والجاموس فكانت تعالج علاجاً فردياً فى هذه الوحدات حسب ما تظهره الفحوص المعملية .

ولم تتوقف الدولة عند هذا الحد بل قامت باستدعاء الدكتور « فتزل » أستاذ الطفيليات بالمانيا سنة ١٩٥٨ لمراجعة هذه البرامج والمشاركة فى الدراسات ، وعلى أثر ذلك أرسلت البعثات الى المانيا للتخصص فى هذا المجال .

ثم توالى بعد ذلك العلاج الشامل للابقار والجاموس والاغنام بالمحافظات وذلك بعد اجراء المسح الشامل للإصابة بالديدان الكبدية ، وقد تم ذلك بمحافظات الغربية سنة ١٩٦٤ والفيوم سنة ١٩٦٥ والبحيرة سنة ١٩٦٧ ، ثم بمحافظات الوادى الجديد والواحات الخارجة والداخلية سنة ١٩٦٧ - وفى نفس الوقت أجرى مسح شامل للقواقع بهذه المحافظة ، وتم عمل برنامج لمكافحة القواقع بها بالاشتراك مع وزارة الصحة سنة ١٩٦٨ .

وهكذا استمرت مكافحة الديدان الكبدية بمحافظات مصر بالقدر الذى سمحت به ميزانية الدولة ، وانخفضت تبعاً لذلك نسبة الإصابة بها الى حد كبير فى بعض المحافظات بفضل الجهود والامكانيات المتاحة ، هذا ولا تزال اعمال مكافحة قائمة .

مليون دولار سنوياً عندما انخفضت نسبة السل البقري نتيجة لبرامج السيطرة عليه في الحيوان .

الفاشيولا:

ولعل أهم ما يشغل الرأي العام من هذه الأمراض المشتركة في مصر الآن هو إصابة الإنسان بالدودة الكبدية « الفاشيولا » المنتقلة اليه من الحيوان . هذه الديدان تصيب أساساً الماشية والغنم والماعز ويمكن ان تصيب كائنات أخرى منها الانسان . تعيش الدودة المكتملة النمو " Mature fluke " في القنوات المرارية للكبد اما الدودة الغير مكتملة النمو " immature fluke " فتعيش في نسيج الكبد وحيثما في أعضاء أخرى ، بعد أن يفرز البيض من الدودة المكتملة النمو يمر في القنوات المرارية الى الامعاء وينزل مع البراز ، يفتس البيض في الماء ويخرج منه miracidium ولاكتمال دورة حياة الطفيل يلزم عائل وسيط وهو قوقع اللبنة " Lymnea snail " الذي يتواجد أساساً في المياه . وداخل هذا القوقع تحدث عدة مراحل نمو تنتهي بخروج السركاريا cercaria الى المياه ثم يتكيس لتصبح " metacercaria " أي الطور المعدى الذي يلتصق بمادة لزجة على الاوراق النباتية وتظل حية لعدة اشهر ، وعندما تؤكل هذه النباتات فان جدار هذا الطور المعدى يتحلل في الامعاء وتخرج الديدان الغير مكتملة النمو التي تخترق جدار الامعاء وغلاف الكبد وتتجول في نسيج الكبد فترة تتراوح ما بين ٦ - ٨ أسابيع قبل ان تستقر في القنوات المرارية للكبد لتصبح مكتملة النمو .

وتتراوح المدة من ابتلاع الطور المعدى الى الوصول الى الدودة المكتملة النمو بين ٥ - ٣ شهور ، وتعيش الدودة الناضجة في القنوات المرارية حوالي سنة وحيثما عدة سنوات وتسبب الدودة في هذا الفترة التهاباً مزماً للكبد وقد يؤدي الى تليف الكبد ، واضطرابات بالهضم ونقص انتاجية الحيوان (لبن - لحم - صوف) .

لكن محافظة الوداي الجديد التي تشمل الواحات الخارجية والداخلية لازالت تنفرد بأعلى نسبة من الاصابة بالديدان الكبدية نظراً لانتشار القواقع الناقلة لها من نوعي ليمنيا كايودي وليمنيا ترانكا تيولا ، والاشيرة هي السائدة بصورة كبيرة ، فان الديدان الكبدية من نوع فاشيولا هيئاتها هي الاكثر انتشاراً بها بجانب فاشيولا جيجانتكا الاقل انتشاراً .

الأمراض المشتركة : من الملاحظ انه قد تغير نمط الأمراض التي تهدد صحة الانسان والحيوان عن الفترة التي كانت فيها الاوبئة هي النمط السائد ، فقد أصبحت الآن الأمراض المتوطنة (Endemic diseases) التي تسببها ميكروبات أو طفيليات أو كيماريات أو تغيرات في التمثيل الغذائي ، سواء منفردة أو معها عوامل غذائية أو بيئية هي من أكثر مشاكل الصحة في العالم . وتكمن خطورة هذه النوعية من الأمراض في عدم ظهور أعراض اكلينيكية واضحة تمكن من التشخيص السريع ، ولعل أهم أعراضها هو ضعف القدرة الانتاجية في الحيوان والانسان ، ولذلك يطلق عليها الأمراض الانتاجية .

ومن أهم أمراض الانتاج التي تؤثر على الانتاج القومي في مجتمعنا هي الأمراض المشتركة " Zoonotic diseases " التي تصيب الحيوان اساساً وتنقل منه لتصيب الانسان وعددها أكثر من مائتي مرض (حسب تقارير الصحة العالمية) ، وتتشابه أعراض هذه الأمراض في الانسان مع الأعراض الأخرى لأمراض الانسان مما يصعب تشخيصها ، ولكي تتمكن الدول من السيطرة على هذه الأمراض المشتركة اتجهت الى عمل برامج لتقليل نسبتها في الحيوان ، ففي الولايات المتحدة كمثال وجد ان تكاليف علاج السل الادمي قد انخفضت بمقدار ٣٠٠

ولقد تمت دراسة نسبة الفاشيولا بين الحيوانات وتأثيرها على الاقتصاد في مصر عام ١٩٨٧ وقدمت هذه الدراسة للمجالس القومية المتخصصة تحت عنوان (أمراض الحيوان وأثارها الاقتصادية والاجتماعية) ، وجاء في هذه الدراسة ان نسبة الاصابة بالديدان الكبدية « الفاشيولا » في الحيوانات وصلت الى ١٠٠٪ في مناطق ادكو والبراس والمنزلة ، ٩٠٪ في الواحات الداخلة والخارجة .

كما قدرت الخسائر المادية نتيجة لفاقد اللحم واللبن من جراء الاصابة بالعدوى الكبدية في مصر بـ ٥٠ ، ١٩٠ مليون جنيه سنويا .

ومن هنا يتضح لنا أهمية مكافحة هذه الديدان لتقليل الخسائر الاقتصادية الناشئة عن قلة الانتاج في الحيوان وايضا لمنع انتقالها الى الانسان لكي نتفادى عبثا ثقيل آخر على كبد الانسان المصرى وعلى قدرته الانتاجية خاصة وان انتقال العدوى الى الانسان ستزيد مع انتشار الاصابة بالديدان لانه هو نفسه اصبح مصدرا لانتشار الاصابة بها .

طرق العدوى :

إن وجود أطوار ديدان الفاشيولا في المجارى المائية سواء أكانت ترعاً أم مصارف فانه من اليسير ان تصل الى المحاصيل الزراعية ، وتنقل إلى المجموع الخضرى لهذه المحاصيل وبصفة خاصة بالنسبة للمحاصيل البستانية الورقية .

ويمكن ان تتم عملية الاتصال بالخضروات الورقية ، عن طريق وسيلتين رئيسيتين ، هما :

أولا : غسيل الخضروات الورقية في المجارى المائية ، والتي توجد بها سركاريا ، حيث يعتاد كثير من الزراع ومن باعة الخضروات القيام بغسل الخضروات قبل عرضها في الاسواق أو على المستهلكين ، وذلك بقصد ازالة الاتربة والشوائب التي تكون عالقة بها .

ومن الملاحظ انه توجد انواع كثيرة من الخضروات الورقية لا يمكن عرضها للبيع في الاسواق الا بعد غسلها بالمياه ، وهذه الخضروات غالبا ما تكون بحالة طازجة عند استخدامها في الطعام ومثال ذلك :

الخس - الجرجير - الفجل - البقدونس - الكرات ، ويوجد غيرها انواع كثيرة من الخضروات الورقية لكنها تستخدم في الطعام بعد طهيها ، ومثال ذلك ، السبانخ - السلق - الملوخية - الخبيزة وغيرها .

وفي مرحلة غسل هذه الخضروات في مياه ملوثة فانها تتعرض لانتشار هذه الافة وغيرها من الافات والميكروبات حول السيقان الخضرية ، وان كانت الفاشيولا تتميز بسرعة التصاقها بعيدان هذه الخضروات وأوراقها لوجود مواد غروية يفرزها طفيل السركاريا وتلتصق بها بشدة مع المجموع الخضرى . علما بانه ليس من الميسر ازالتها في المنازل بالغسيل المعتاد عن طريق المياه العادية وغالبا ما تقدم في الطعام بحالتها بعد شرائها من الاسواق .

ثانيا : يمكن وصول سركاريا الفاشيولا الى الخضروات في مرحلة الزراعة عند الري بالغمر لهذه المحاصيل ، وتكون أكثر تعرضا للتلوث عندما تزرع الخضروات في احواض وتصل اليها مياه الري ملوثة « حاملة للسركاريا » . ومن الواضح ان عيدان هذه الخضروات تكون فوق سطح التربة مباشرة ، وعندما تدخل المياه في الحقول بمنسوب يصل الى حوالى ١٠ سم فان المياه تغمر المجموع الخضرى في المنطقة السفلى منه أو التي تكون داخل محيط مياه الري ، وبهذا تتعرض الخضروات في مرحلة من مراحل النمو وقبل جنى المحصول أو تلقيحه لحمل الميتا سركاريا .

وتنتشر الاصابة بالديدان الكبدية وتسود في الوادى الجديد بواسطة قطعان الماعز والاغنام التي تكون ثروة كبيرة بها وتعتبر العائل الخازن للاصابة ، فان هذه الحيوانات تتغذى على انواع الاعشاب المختلفة التي تنمو على جانبي المجارى المائية الضحلة وحول العيون المائية فتشرب

ومسامية التربة التي تسمح بارتشاح المياه الجوفية بصفة دائمة ونسبة تتفق واحتياج هذه القواقع ذلك أن هذه القواقع ، لا تحتاج لمياه وفيرة مثل ليمنياكاويدى ولكنها تكتفى بالقليل جدا منها أو بالتربة الرطبة .

أما سبب تلوث الآبار والعيون المائية بالوادي الجديد بهذا النوع من القواقع رغم أنه لا يوجد بينها أى اتصال مباشر ، فيرجع الى أن الأهالي في هذه المناطق يقومون بتعطير جذوع اشجار السنط في مجارى المياه قبل تصنييعها أو استعمالها لأى غرض لفترة طويلة ، وتفضل القواقع الالتصاق بهذه الجذوع لتتغذى عليها ، وبالتالي تلتصق بها أكياس بويضات القواقع . وعند استعمال هذه الجذوع في تصنييع السواقي مثلا ، فإن التلوث بالقواقع ينتشر من مجرى إلى آخر - وعلى ذلك فإن التقاليد السائدة في تعطير جذوع اشجار السنط هي من أهم اسباب انتشار القواقع من مكان لآخر .

من أجل ذلك قامت مصلحة الطب البيطرى سنة ١٩٦٧ بالدراسات والبحوث لمكافحة الديدان الكبدية بالوادي الجديد - وقد أجرى أول استبيان عن الحيوانات الحية والمذبوحة بالمجازر وتبين أن نسبة الإصابة بالديدان الكبدية بين الابقار تراوحت بين ٧٠ - ٩٠ ٪ وبين الماعز والاغنام ١٠٠ ٪ .

كذلك أجرى استبيان عام بمعرفة قسم الطفيليات بمصلحة الطب البيطرى والمعامل البيطرية وقسم مكافحة البلهارسيا بوزارة الصحة في السنوات ٦٧-٦٨-١٩٦٩ للمجارى المائية بالواحات الخارجة والداخلية لمعرفة أنواع القواقع المنتشرة هناك ، فتبين أن هناك نوعين من القواقع الناقلة للديدان الكبدية هما : ليمنياكاويدى ، ليمنيا ترانكا تيولا . ونتيجة لذلك تم تنفيذ برنامج لعلاج الحيوانات علجا شاملا ، وبرنامج آخر لمكافحة القواقع .

الخسائر الناتجة عن إصابة الحيوان :

بالنسبة لتقدير الخسائر الكلية لأمرأخ الحيوان في مصر فإن

منها وتلوث مياهها ببرازها الذى يكون حاملا لبويضات الديدان الكبدية - ثم تنتقل بعد ذلك للابقار إما أثناء ورودها للشرب من هذه المياه أو من تناولها لأعواد الأرض الخضراء أو الحشائش التي تتغذى عليها والتي تكون حاملة للطور المعدي « الميتاسركاريا » . هذا ويمكن أن يعزى انتقال قواقع ليمنيا ترانكا تيولا المائل الوسيط للدود الكبدية من نوع فاشيولا هيباتكا وتوطنها في هذه المناطق المعزولة تماما عن وادى النيل للأسباب الآتية :

١- الطيور المائية المهاجرة التي تهاجر من أوروبا موطن هذه القواقع ، فتحمل في أرجلها أكياس البيض الجيلاتينية ، ذلك أنها تلتصق بها بسهولة أثناء نزولها الى أى سطح مائى لتشرب أو تتغذى ، فإن بويضات هذه القواقع يمكن أن تعيش داخل هذه الأكياس لفترة طويلة محتفظة بحيويتها ، ولذلك كانت فرصة انتقالها من مكان لآخر مهياة وسانحة .

٢- قوافل الجمال التي ترد من السودان إلى مصر وتكون محملة باحتياجات أصحابها داخل أغبطة الخوص ، ذلك أنهم يضعون رحالهم بجوار مصادر المياه والعيون المائية حيث يشربون ويغتسلون ، وغير ذلك . ونظرا لأن أوراق النخيل « الخوص » تجتذب القواقع ، فإن هذه الأغبطة تكون عادة إما حاملة للقواقع أو لبويضاتها داخل الكيس الجيلاتينى ، وأثناء غسيل هذه الأغبطة أو وضعها في مياه هذه العيون أو أى مصدر للمياه فإنها تلوثها ببويضات هذه القواقع .

٣- شتلات الأشجار أو النباتات التي ينقلها الانسان من وادى النيل الى الواحات ثم بين المناطق المختلفة بها تكون حاملة في سيقانها أو جذورها للقواقع أو لأكياس البيض الجيلاتينية وبداخلها البويضات .

ولهذا فإن قواقع ليمنيا ترانكا تيولا وبالتالي الإصابة بالديدان الكبدية من نوع فاشيولا هيباتكا بالوادي الجديد هو من زمن قديم جدا وليس حديثا . وقد ساعد على توطن هذه القواقع بها ملامسة البيئة لها

الاحصاءات والبيانات المتوافرة من الجهات الرسمية لم تقطع بتقدير موحد بالنسبة لمجموع هذه الخسائر المتنوعة رغم اتفاقها على جسامه حجم الخسائر وبخاصة المادية الناجمة عن هذه الأمراض .

وقد قدرت الخسائر الناجمة عن الأمراض التي تصيب الحيوانات الزراعية بنحو ٦٤٧ مليون جنيه من بينها خسائر نتجت عن الأمراض الطفيلية والديدان الكبدية تبلغ حوالى ٢٨١ مليون جنيه .

ومن تقدير الهيئة العامة للخدمات البيطرية يتضح مايلى :
- تم تقديم ابحاث عن الاصابة بالديدان الكبدية فى الحيوانات الزراعية فى مصر ووجد ما يلى :

- تسبب الاصابة بهذا الطفيل تليف كبد الحيوان المصاب وانسداد فى القنوات المرارية مما يؤدى إلى الاصابة بمرض اليرقان - الذى يجعل اللحم غير صالحة للاستهلاك الأدمى ويؤدى إلى نقص الانتاجية من اللحم واللبن بنسبة ٣٠٪ .

تعداد الجاموس والأبقار فى عام ١٩٩٢

الجاموس ٢,٦ مليون رأس

عدد المعالج منها ٩١٦,٣٧٧ رأس

الأبقار ٣,٦ مليون رأس

عدد المعالج منها ٨٠٧,٣٠٥ رأس

تكلفة الجرعة الواحدة للجاموس والأبقار ٣٨٥ قرشا

التكلفة الكلية لعلاج الجاموس والأبقار [٣,٥٢٨,٠٥١ +

٦,٦٣٦,١٧٥ = ١٠٨,١٢٤] مليون جنيه

تعداد الأغنام والماعز فى عام ١٩٩٢

العدد : ٩,٣ مليون رأس

تكلفة الجرعة الواحدة حوالى : ٥٠ قرشا

التكلفة الكلية لعلاج الأغنام والماعز حوالى ٤,٦٥ مليون جنيه .
فتكون التكلفة الاجمالية لعلاج الحيوان المصاب من الأبقار والجاموس والأغنام ١١,٢٥ مليون جنيه

كمية اللبن المنتج فى عام ١٩٩٢ : ٢,٢٣١,٠٠٠ طن

كمية الفاقد من اللبن نتيجة الاصابة بالفاشيولا : ٦٧٠,٠٠٠ طن
كمية المذبوحات المحلية من الأبقار والجاموس والأغنام لعام ١٩٩١ : ٣٩٤,٩٨١ طن .

كمية الخسارة من المذبوحات نتيجة الاصابة بمرض الفاشيولا :
١١٨,٤٩٤ طن

- بلغت اعدامات الجثث المصابة باليرقان نتيجة الاصابة بطفيل الديدان الكبدية والتي ذبحت فى المجازر الرسمية على مستوى الجمهورية :

السنة	عدد الجثث التى تم اعدامها
١٩٨٩	٢٨٩
٩٠	٢٣٢
٩١	٣٩٨
٩٢	٢٤٣
١٩٩٣	٣٣٧

ويكون متوسط ماتم اعدامه نتيجة اليرقان حوالى ٣٢٠ جثة فى العام وعلى ذلك تكون قيمة الخسارة المادية بفرض أن متوسط زنة الجثة حوالى ٣٠٠ كجم [٩٦.٠٠٠ كيلوجرام × ١٥ جنيه متوسط سعر كيلو اللحم] فيكون اجمالى الخسارة ١,٤٤٠ مليون جنيه .

- كما بلغت نسبة ما تم اعدامه من كبد الحيوانات المختلفة من المجازر الرسمية نتيجة الاصابة بالديدان الكبدية .

ومذا عدا ما يذبح خارج السلخانات الذى يقدر بحوالى ٤٠ ٪
واحتمسالى اصابته عالية طبقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبيئة
العامة والاحصاء .

كما يتضح أن التكلفة الاجمالية لمعالج الحيوانات المصابة يقدر
بحوالى ١١,٢ مليون جنيه ، وإذا تم توفير هذا المبلغ للعلاج لأمكن سد
النقص من الانتاج المحلى وعدم استيراد أية لحوم خارجية
وانعكس ذلك على الانتاج القومى عامة .

ومن هنا يتضح أن الخسائر إجماليا تقترب من ١,٥ مليار جنيه
سنويا فى الحيوان .

حجم المشكلة فى الإنسان :

المرض الناتج عن الاصابة بالدودة الكبدية « الفاشيولا » هو أحد
الأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان والذى يصيب الحيوان أساسا
- الماشية والأغنام والماعز - وتنتقل العدوى للإنسان عن طريق أكل
الخضروات الملوثة بالطور المعدي للطفيل .

الدودة الكبدية فى العالم : بمراجعة ما تم نشره فى السنوات العشر
الأخيرة عن هذا المرض تبين الآتى :

١- نشر ٨٧ دراسة فى هذه الفترة منها ٣٤ فى الحيوان
و ٥٣ فى الإنسان .

٢- يوجد هذا المرض فى كل قارات العالم ، فى أوربا : إنجلترا ،
ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، النمسا ، وسويسرا ، بلجيكا ، هولندا ،
بولندا ، روسيا ، تشيكوسلوفاكيا ، أسبانيا ، تركيا ، فى آسيا : الصين ،
تايلاند ، أندونيسيا ، تركيا ، اليمن . فى افريقيا : المغرب ، تونس ،
مصر . فى امريكا الشمالية : الولايات المتحدة ، كندا . فى امريكا
الجنوبية : البرازيل ، الأرجنتين ، بيرو ، كوبا ، وأيضا فى استراليا .

٣- اشتملت هذه الدراسات الأدمية - ٥٣ دراسة - على ٤٣٤
مرضا فى أطوار مختلفة للمرض وأهم أعراض هذا المرض وعلاقته

السنة عدد الكبد المعدمة

١٩٨٩ ٤٧٨٧١

٩٠ ٤٧٠٨٤

٩١ ٤٩٧٥٣

٩٢ ٥٥٢٤٣

١٩٩٣ ٤٨١٨٤

ولحساب القيمة المادية نتيجة اعدامات الكبد بفرض أن متوسط وزن
الكبد حوالى ٣ كجم فيكون وزن ماتم اعدامه ١٤٨٨٨١ كيلو ومتوسط
سعر الكيلو حوالى ١٥ جنيه مصرى فتكون الخسارة حوالى
٢,٢٣٣,٢١٥ جنيه .

وقد أظهرت الدراسات أن الحيوان يفقد حوالى ٣٠ ٪ من إنتاجيته
من اللحم أو اللبن وأن متوسط نسبة الاصابة فى الحيوان بالديدان
الكبدية حوالى ٣٠ ٪ من التعداد العام للحيوان على مستوى الجمهورية ،
فتكون الخسارة فى انتاج اللحوم حوالى ١١٨ ألف طن ، وإذا قدر
ثمان كيلو اللحم القائم بحوالى ٨ جنيهات فتكون الخسارة المادية
حوالى ٩٤٤ مليون جنيه . وبالنسبة للخسارة فى انتاج الألبان فتقدر
بحوالى ٦٧٠ ألف طن لبن ، وإذا قدر ثمن كيلو اللبن بحوالى ٧٥ قرشا
فتكون الخسارة المادية حوالى ٥٠٠ مليون جنيه

وبذلك تكون جملة الخسائر السنوية نتيجة اصابة الحيوانات بالديدان
الكبدية كالتالى : (وكان هذا التقدير على أساس أن سعر كيلو اللحم ٤
جنيه ، و كيلو اللبن ٥٠ قرشا ، وبضرب الرقم الأخير × ٤ أمثاله فيكون
حوالى ٦٠٠ مليارات جنيه) .

٩٤٤ مليون جنيه نقص انتاج لحوم

٥٠٠ مليون جنيه نقص انتاج اللبن

٢,٢ مليون جنيه اعدامات لحوم وأكباد

١,٤٤٦ مليار جنيه (الجملة)

وعلى حالات مرضية بين الحيوان من المحافظات التالية :
« الاسكندرية ، البحيرة ، القاهرة الكبرى ، القليوبية ، الشرقية ،
الدقهلية ، الفيوم ، سوهاج » .

مضى انتشار العدوى بالعدوى الكبدية ، الفاشيولا ، في مصر :
أجريت دراسة في محافظة الفيوم حيث تم فحص عينة
عشوائية بطريقة كاتوليبران ٧٠٠ شخص يعيشون في عدة قرى
بمركز طامية . وثبت من هذه الدراسة أن معدل الإصابة
بعدوى الدودة الكبدية يصل الى ٣٪ من العينة التي تم فحصها ، والعدد
الكلى للمصابين بالعدوى الكبدية في هذه الدراسة عشرون (تسع
إناث - واحد عشر من الذكور) تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام
 وخمسة وستين عاما .

وفي دراسة أخرى في غرب الدلتا تم فحص ٥٠٠ عينة براز
للطفيليات وجد بينهم ١٧ مصابا بعدوى الدودة الكبدية وهو تقريبا
معدل الانتشار السابق في محافظة الفيوم أى ٣ ٪ .
مما سبق يتضح أن المرض الناتج عن الإصابة بالعدوى الكبدية
« الفاشيولا » مرض مشترك بين الحيوان والإنسان ، وهو منتشر في كل
أنحاء العالم .

وفي مصر بدأ المرض يشكل خطرا على صحة الإنسان حيث
ان معدل انتشار الإصابة به وصل الى حوالى ٣٪ في الأماكن
المحدودة التي أجريت بها الدراسات وهذه النسبة قد تختلف بالزيادة أو
النقصان من مكان إلى مكان ، وتمثل خسارة اضافية على الاقتصاد
القومى حيث تضعف القدرة الانتاجية للمصايد ، إلى جانب تكاليف
علاجه وانقطاعه عن العمل بالاضافة إلى مصاريف الإقامة
بالمستشفيات ، وحيث انه لا يوجد عقار فعال لعلاج هذا
المرض في الوقت الحالى فلا بد من البدء في تجربة عقار
التركلابندازول حتى يتسنى الحكم عليه إما بالفعالية والامان أو
العكس ، وعليه يتقرر استخدامه على نطاق علاجى من عدمه .

بالنسبة للإنسان : الحمى الطويلة ، والاعياء وعسر الهضم وفقد
الشهية ، نقص الوزن ، اليرقان ، ألم الكبد وتضخمه ، والأنيميا
الشديدة . وتم اكتشاف هذه الحالات المرضية وتشخيصها بوسائل
التشخيص المختلفة : تحليل البراز للبويضات ، الاختبارات المناعية
والسيرولوجية - عد كريات الدم البيضاء الكلى وذات الصبغة الحمراء ،
فحص الكبد والقنوات المرارية والحوصلة المرارية بالموجات فوق
الصوتية والأشعة بعد تلوينها بالصبغة من خلال المنظار الضوئى ،
وأيضا الأشعة بالكومبيوتر - قد استعملت في تشخيص هذه الحالات .

٤- وقد استخدم في علاج هذه الحالات العقاقير الآتية :

- 1) Emetine hydrochloride & Dehydroemetine
- 2) Praziquantel
- 3) Bithionol
- 4) Triclabendazole

والعقار الأول معروف بعدم أمانه وآثاره الجانبية الخطيرة التي تنتج
عند استخدامه في الإنسان ، وثبت عدم فعالية العقارين الثانى والثالث
وبالذات في الطور الحاد للمرض في كثير من هذه الدراسات .
أما العقار الرابع فلا يزال في مرحلة التجريب ويحذر شديد حتى
الآن ، فقد تم استخدامه في علاج ٣٤ مريضا ضمن العدد الكلى الذى
شملته الدراسات الأدمية وهو ٤٣٤ ، وكان فعالا في كل هذه الحالات
التي عولجت به ولم تظهر أية آثار جانبية ذات أهمية حتى الآن .

الدودة الكبدية ، الفاشيولا ، في مصر :

نشر في مصر ٢٣ دراسة خلال السنوات العشر الأخيرة عن
الدودة الكبدية منها سبع دراسات في الحيوان و١٦ دراسة في
الإنسان ، وهذه الدراسات الأدمية تميزت بالأعداد الكبيرة نسبيا
بالمقارنة بمثيلاتها في الخارج ، وقد عولجت هذه الحالات بالإميتين
والدهيدروإميتين والبثيونول والبرازيكو انتيل ، ولم يستعمل عقار
التركلابندازول في أى من هذه الدراسات التي اشتملت على مرضى

أساليب مقاومة المرض :

١ - نور وزارة الزراعة : يتطلب مواجهة هذه الآفة اتخاذ

أساليب واجراءات كثيرة ، ويمكن أن يتم ذلك بثلاث وسائل :

١ - الحيلولة دون غسل الخضروات فى المجارى المائية ، على أن تتم عملية الغسيل بعد حصاد الخضروات بواسطة مجمعات بها حنفيات المياه النظيفة ، تركز فى مناطق الانتاج الرئيسية والتي توجد بها مجارى مائية ملوثة أو معرضة للتلوث ، علما بأن مناطق تركيز انتاج هذه الخضروات معروفة وغالبا ما توجد فى جنوب مدينة الاسكندرية أو قرى مركز امبابية والجيزة وقلوب ، وهذا الاجراء سيؤدى الى تقليل حجم التلوث الى درجة كبيرة ، وإن لم يكن القضاء عليه شاملا وكاملا .

٢ - يمكن صدور قرارات وزارية أو عن طريق أجهزة المحافظة تقضى بمنع زراعة الخضروات الورقية فى الاراضى التى يكون مصدر ربيها ملوثا بهذه الآفة ، بعد الفحص وتحليل المياه فى المجارى المائية ، وفى هذه الحالة يتجه الزراع إلى انتاج أنواع أخرى كثيرة بديلا عنها ولها عائد اقتصادى مماثل للأنواع التى يتقرر منعها .

ومن المعلوم أن وزارتى الري والزراعة معا تصدران كل سنة قرارات تمنع زراعة الأرز حول المدن والبنادر ، بقصد منع تكاثر البعوض فى تلك المناطق .

وغالبا ما يصير الالتزام بتطبيق هذه القرارات ، ولها تأثير إيجابى على تقليل انتشار هذه الحشرة وتكاثرها ، وربما كانت نودة الفاشيولا أكثر خطورة من تواجد البعوض حول هذه المدن .

٣ - فحص المجارى المائية فى معامل متخصصة وبأساليب علمية حديثة من أجل الوقوف على حالة هذه الآفة وتواجدها فى هذه المجارى فإذا ما تبين بالفحص أنها متواجدة فى مرحلة من مراحل نموها ، فإن هذا يتطلب استخدام المبيدات للقضاء عليها وإبادتها .

ب - نور الأجهزة البيطرية بالتعاون مع وزارة الصحة والري :

يرخلص فى الرسائل الآتية :

١ - تشخيص الاصابة بالديدان عن طريق الفحص المعمل للبراز وقد يستلزم تكرار فحص البراز للحيوان الواحد عدة مرات لأن وجود البيض فى البراز يختلف من يوم لآخر ، والدودة غير مكتملة النمو لا تفرز بيضا .

٢ - علاج الحيوان المصاب بالأنوية النوعية للقضاء على الديدان ومنع افراز البيض وبالتالي منع انتشار الاصابة ، ومن أنواع الأنوية المستعملة فى علاج الحيوان :

حقن	1- Nitroxylnil
حقن	2- Rafoxanide
	3- Triclabendazole

ويفضل اختيار الدواء الذى يعطى جرعة واحدة ويؤثر على الطور النامى وغير النامى ويستعمل الدواء Triclobendazole حاليا على مستوى الجمهورية للماشية والأغنام والماعز ، وأهم فترة لعلاج الحيوان هى الربيع والخريف لأنه فى هذا الوقت تقوم الحيوانات بالرعى على الجسور ، واحتمال الاصابة مرة أخرى موجودة .

٣ - القضاء على العائل الوسيط قوقع الليمنا Lymnea Snail لمنع اكتمال دورة حياة الدودة وتعتبر هذه الخطوة هى أهم الخطوات فى مكافحة هذه الديدان عن طريق :

أ - جمع القواقع من الترع والمصارف وفحصها لمعرفة نسبة الاصابة فيها ببيرقات الديدان الكبدية وبدء معالجة المياه للقضاء عليها .

ب - دراسة خريطة المجارى المائية بالمناطق التى ترتفع بها نسبة الاصابة ، وقياس المياه بها لمعرفة كمية المبيد المستخدم لمكافحة القواقع بها .

٤ - اعتبار جميع الحيوانات المصرية مصابة بهذا الطفيل لأن الفحص قد يعطى نتيجة غير مؤكدة وذلك لاحتمال وجود الدودة فى

الطود الغير بالغ فلا تعطى بويضات فى البراز وتعطى نتيجة سلبية فى الفحص ، ولذلك يجب عند مكافحة الطفيل اعطاء جميع الحيوانات الدواء .

ه - البدء فى مكافحة هذا الطفيل أولا فى محافظات الاسكندرية - البحيرة - كفر الشيخ - المنوفية - الدقهلية - الجيزة والوادى الجديد ، أو فى بعضها حسب الإمكانيات المتاحة ، لأن هذه المحافظات قد ظهرت فيها مؤخرا اصابات فى الانسان ونسبة الإصابة فى الحيوان بها كبيرة ، والتعداد الحيوانى كبير ، ولأن هذه المحافظات متداخلة بعضها مع بعض فان المكافحة بها تكون مجدية وفعالة .
اعداد مشروعات بحوث متكاملة للتوقاية :

١ - فى الحيوانات :

ركزت جميع الجهود لعلاج الحيوان الذى يعتبر المصدر الرئيسى لتلوث البيئة وانتقال العدوى للانسان وتخليصه تماما من الطفيل والقضاء عليه كوسيلة فعالة لحماية الانسان ، وفى نفس الوقت تبذل المحاولات لمكافحة القواقع الناقلة للعدوى .

١ - وبائيات الطفيل ومدى انتشار الإصابة بين

الحيوانات المختلفة :

منهج العمل :

- استبيان عام بمجازر الجمهورية لمعرفة مدى إصابة المذبوحات بالفاشيولا وتحديد نسبة الإصابة والخسائر الناتجة عنها .
- جمع عينات من الديدان الكبدية التى توجد بالأكباد المصابة بعد ذبح الحيوانات لتصنيفها وتحديد نوعها .
- تحضير الأنسجن المستحدث من الديدان الكبدية واستعماله فى التشخيص المبكر للإصابة بطريقة التقطير فى العين .
- اختبار الحيوانات المعدة للذبح بالمجازر قبل ذبحها بهذا الأنسجن بجانب الفحص الميكروسكوبى للبراز وتأكيد ذلك بفحص أكبادها بعد الذبح ومقارنة النتائج .

- تتبع الإصابة فى القواقع الناقلة للعدوى بالمجارى المائية المجاورة للمجازر والتى يرتادها الحيوان للشرب وغير ذلك ، وكذلك فحص التربة الزراعية وتحديد نوع القواقع إن وجد .

- توضيح الصورة الجغرافية لانتشار نوعى الديدان الكبدية الموجودة فى مصر وكثافة الإصابة بين الحيوانات .

٢- مكافحة الطفيل فى الصيوان المصاب باستعمال العقاقير النوعية ومتابعة العلاج :

منهج العمل :

يتم اختيار المحافظات التى توجد بها نسبة إصابة عالية بالديدان الكبدية (الفاشيولا) وتختار من بينها مناطق معينة يتم فيها تحديد الموقع الذى يضم مجموعات من القرى التى تجرى فيها الدراسات الآتية :

- إجراء حصر شامل للحيوانات المختلفة من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز فى كل قرية وتسجيل أولى متوسط إنتاجية كل حيوان .
- تدريب الأطباء المشاركين فى المشروع على طرق التشخيص المعلى لهذا الطفيل .

- الفحص الميكروسكوبى لعينات عشوائية من البراز من مجموعات الحيوانات لتحديد نسبة الإصابة فى كل نوع .

- إجراء العلاج بالعقاقير النوعية الفعالة والأمنة على الوجه الآتى بجرعة واحدة :

- علاج شامل للأغنام والماعز .
- علاج شامل لصغار الجاموس .
- علاج الجاموس الكبير حسب ما تظهره الفحوص المعملية .
- علاج للأبقار الكبيرة والصغيرة حسب ما تظهره الفحوص المعملية .
- متابعة نتيجة العلاج بالفحص الدورى طوال سنة كاملة وتسجيل النتائج .

بوفس فى مراحل النمو للفاشيولا داخل جسم الحيوان لمعرفة دور الانتاميينا فى منع العدوى للحيوان باى من أطوارها .

٦ - نتيجة لذلك تتم دراسة تحديد العامل المؤثر فى طفيل إنتاميبيا بوفس على وقف أو صد نمو الفاشيولا للحيوان للإفادة منه بعد ذلك فى المكافحة بدلا من المستحضرات الكيماوية .

الميزانية المقترحة للمشروع
بالجنيه المصرى

م	البنية	السنة الاولى	السنة الثانية
١	اموية بيطورية علاجية	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٢	مواد كيميائية	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٣	زجاجيات	٢٠٠٠	١٠٠٠
٤	حيوانات تجارب حقلية وتلقيتها	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٥	بدل سفر وانتقالات	١٠٠٠	١٠٠٠
٦	تدريب مدرسات	٥٠٠٠	٢٠٠٠
٧	حرائر	٤١٧٠٠	٤١٧٠٠
٨	وقود وتكفيل سيارة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٩	مطبوعات وانوارات كتابية	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠	لثريات	٥٠٠	٥٠٠
	جملته	١٣٤٢٠٠	١٣١٢٠٠

وبذلك تصبح جملة الميزانية المقترحة ٢٦٥,٤٠٠ جنيه .

مساهمة الجهات المنفذة :

- تقوم الهيئة العامة للخدمات البيطرية من جانبها بتوفير وسائل الانتقال لمواقع العمل وكذلك مستلزمات جمع العينات المطلوبة من المجازر وأيضا جمع البيانات الإحصائية من المحافظات ومتطلبات فحوص عينات البراز للحيوانات .

- يقوم معهد بحوث صحة الحيوان بتوفير الأجهزة العملية اللازمة للفحوص الميكروسكوبية وتحضير الأنتجن وغيرها .

وهذه المساهمات جميعها تقدر قيمتها بحوالى ١٥٠ ألف جنيه

ب - فى الانسان :

إعداد دراسات بواسطة وزارة الصحة لتجربة العقار الجديد تمهيدا لإدخاله فى مجال العلاج الأدمى للديدان الكبدية - وقد حدد

- تقدير العائد الاقتصادى بعد العلاج ومدى التحسن فى إنتاجية الحيوان من اللحم واللبن والصوف .

- تطبيق نتائج ماتم التوصل إليه فى هذه السنة فى مواقع أخرى من المحافظات المختارة .

- استمرار متابعة ماتم فى السنة السابقة لتحديد بداية أية عدوى أخرى بين الحيوانات ، وبالتالى تعطى الحالات الإيجابية الجرعة الثانية من المستحضر فى الوقت المناسب .

٣ - المقاومة البيولوجية

منهج العمل : بناء على ما تبين من البحث المنشور بمجلة الجمعية المصرية للطفيليات بالمجلد ٢٣ العدد (١) سنة ١٩٩٣ من ملاحظات عن تأثير طفيل إنتاميبيا بوفس الذى اكتشف لأول مرة فى مصر بالأبقار والجاموس على الإصابة بالفاشيولا فى هذه الحيوانات - فقد اقترحت الدراسات الآتية لمعرفة مدى أثر هذا الطفيل فى مقاومة الفاشيولا :

١ - جمع بويضات الفاشيولا جيحا نتكا أو الفاشيولا هياتكا من الكيس المرارى للحيوانات المصابة وتحضينها بالمعمل حتى نمو الجنين لطور الميراسيديم .

٢ - تربية قواقع ليمنيا كابودى أو ليمنياترانكاتيولا بالمعمل وإجراء عدوى تجريبية لأيهما أو كليهما بالميراسيديا المتحصل عليها من البويضات وتركها حتى نمو الطور المعدى للفاشيولا (السركاريا) - ثم الميتاسركاريا .

٣ - الحصول على عينات من إنتاميبيا بوفس من الحيوانات المصابة طبيعيا بها وتربيتها بالمعمل .

٤ - تعريف الميتا سركاريا لعدد من إنتاميبيا بوفس ومتابعة تأثير الأخيرة عليها .

٥ - إجراء عدوى تجريبية بالفاشيولا (الميتا سركاريا) لأبقار أو جاموس قابلة للعدوى ثم عمل تجارب التحدى لها بطفيل إنتاميبيا

لذلك أربعة مراكز علمية ، وإذا ثبتت سلامة وفعالية هذا العقار في الاستخدام الأدمى فسيكون وسيلة فعالة في القضاء على المرض في الإنسان .

الاعلام والتوعية : تحديد دور وسائل الاعلام المختلفة في التوعية بالمرض ووسائل انتقاله وطرق الوقاية منه ، وذلك عن طريق إعداد النشرات والبرامج التثقيفية بواسطة متخصصين في هذه المجالات .

التوصيات

لما كانت الإصابة بالفاشيولا (الديدان الكبدية) منتشرة في كثير من بلدان العالم الأوربية والآسيوية والإفريقية والأمريكية ، وأنها تسبب خسائر اقتصادية كبيرة في كل من هذه البلاد ، وأن الخسارة في مصر وحدها قدرت بما يقرب من مليار ونصف مليار جنيه سنوياً نتيجة لفقدان اللحم واللبن والصوف ، كما أن هذه الخسارة لم تعد قاصرة على الماشية بل تجاوزتها إلى الإنسان المصري ، وأصبحت تهدد سلامته وقدرته الإنتاجية - فإن السيطرة على هذه الآفة أصبحت ضرورة ملحة قبل أن تستفحل خطورتها وتصبح السيطرة عليها عسيرة .

لهذا - يوصى باتباع النظم الآتية في طرق مكافحة حرمانا على سلامة الإنسان وصحته ، وحفاظا على الثروة القومية الحيوانية .

* تكثيف الجهود في اكتشاف مدى الإصابة في الأبقار والجاموس والأغنام والماعز بجميع محافظات الجمهورية ، وذلك عن طريق الفحص الميكروسكوبى للبراز أو اختبارات الحساسية .

- في نفس الوقت يجرى استبيان عام بجميع مجازد

الجمهورية عن مدى إصابة الحيوانات المذبوحة بالفاشيولا وتقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن إعدام الأكباد أو اللحم ورصد مصادرها .

- وعلى أثر ذلك ترسم خريطة جغرافية تبين مدى انتشار المرض بمحافظات الجمهورية في الحيوانات وتحدد المحافظات طبقاً لنسبة كثافة الإصابة بها .

* يتم علاج الحيوانات بالمحافظات ذات النسبة العالية للإصابة علاجاً شاملاً ، بدءاً بالأغنام والماعز ثم صفار الجاموس ثم الأبقار والجاموس الكبير .

* يجرى فحص المجارى المائية بقرى المحافظات التى بها نسبة إصابة لاستبيان أنواع القواقع الناقلة للإصابة بالأمراض النامية للبدنة الكبدية ، ثم يعد برنامج قومى لمكافحة مناطق هذه القواقع بواسطة المختصين بوزارة الرى والصحة باستعمال مبيد القواقع مثل كبريتات النحاس أو غيره .

* يتم تنفيذ برنامج مكافحة المرض على الوجه الآتى :

- العلاج : يختار المستحضر النوعى الذى تكون له فاعلية أكيدة على الأطوار البالغة وغير البالغة للطفيل في جسم الحيوان مع سلامته على الحيوان والإنسان والذى يستهلك لحم هذا الحيوان وذلك بجرعة واحدة وهو عقار تريكلابندازول .

- تختار لذلك المناطق شديدة الإصابة في الحيوان والإنسان والتركيز عليها في استمرار التشخيص والعلاج بورياً واتباع وسائل الوقاية الصحية . ومن هذه المناطق يمكن الانطلاق الى مناطق أخرى ذات نسبة إصابة عالية وتطبيق النتائج .

- يركز العلاج النوعى في شهر سبتمبر من كل عام إذ أن الحيوان في مصر يظل يرمى في فصل الصيف جوارب المصارف والمجارى

المائية الملوثة بالطور المعدى فتكون الإصابة عالية ، وخاصة الحيوان الذى يقتنيه الفلاح الصغير والذى يمثل ٩٠ ٪ من الثروة الحيوانية .
- يجب أن يسير هذا البرنامج جنباً الى جنب مع تضافر جهود وزارات الزراعة والصحة والرى لتقوم كل وزارة بدورها فى هذا المجال ، ذلك أن هذا المرض لم يعد قاصراً على إصابة الحيوان ، بل انتقلت الإصابة به إلى الإنسان المصرى وأصبح يهدد سلامته .

- الحيلولة دون غسل الخضروات فى المجارى المائية ، على أن تتم عملية الغسل بعد حصاد الخضراوات بواسطة مجمعات بها حنفيات المياه النظيفة ، على أن تركز فى مناطق الانتاج الرئيسية والتي يوجد بها مجارى مائية ملوثة أو معرضة للتلوث ، مما يؤدي إلى تقليل حجم التلوث بدرجة كبيرة .

- منع زراعة الخضروات الورقية فى الاراضى التى يكون مصدر ربيها ملوثاً بهذه الآفة بعد الفحص وتحليل المياه فى المجارى المائية ، والاتجاه إلى انتاج أنواع أخرى بديلة ذات عائد اقتصادى مماثل .

• مع اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بحماية الاراضى الجديدة ، والحيلولة دون وصول القواقع اليها والانتشار فيها .

- فحص المجارى المائية فى معامل متخصصة وبأساليب علمية حديثة للوقوف على حالة هذه الآفة وتواجدها فى هذه المجارى لاختيار المبيد المناسب للقضاء عليها وإبادةها .

- تسخير ذلك كله توعية صحية مستمرة للمواطنين وأصحاب الحيوانات ، وتغيير سلوكيات الإنسان المصرى .

• أن تشمل التوعية الصحية مراعاة النظم الآتية :

- تجنب رعى الأغنام والماعز والحيوانات الأخرى على شواطئ

٣٠٢

الترع والمصارف فى المناطق الموبوءة حتى يتم علاجها .
- التوعية والتوضيح بالدليل الواقعى الملموس لدى العائد الاقتصادى لأصحاب الحيوان نتيجة علاجه لهذا المرض .
- اتباع نظام الصرف المغطى بالمناطق ذات الإصابة العالية ، وذلك كسياسة طويلة المدى .

- تخصيص مراكز معينة بالقرى المنتجة للخضروات التى تؤكل طازجة - يتم فيها إنشاء أحواض خاصة لغسيل هذه الخضروات قبل تداولها ، مع إضافة مادة كيميائية غير سامة مثل برمنجنات البوتاسيوم ٠,٠٢٥ ليماء الفسل لقتل الميتاسركاريا (الطور المعدى للحيوان والانسان) المحتمل تواجدها على هذه الخضروات ، مع ما يقتضيه ذلك من رقابة دائمة .

- الإعلام أولاً بأول عن نتائج العلاج والفحوص وما تحقق من نتائج للمواطنين للوقوف على مدى ماتم التوصل اليه فى تنفيذ هذه البرامج .
- وضع برنامج اعلامى ميسر ، يوضح طريقة انتقال العدوى ، وأساليب الوقاية منها .

• أن يستمر تنفيذ هذا البرنامج على مدى سنوات متتالية - ثلاث سنوات بصفة مبدئية - على أن يقدم فى نهاية كل سنة تقرير مفصل عما تم تنفيذه وما تم التوصل إليه ، وتذليل ما قد يصادفه من عقبات .
• ويكون تنفيذ هذه البرامج تحت إشراف لجنة فنية مختصة لمراجعة وتقييم هذه الأعمال .

• الأخذ فى الاعتبار أن ما تنفقه الدولة على مكافحة مرض الفاشيولا لا يقارن بالعائد الاقتصادى نتيجة القضاء على هذا المرض أو الحد منه ، إذ إن الحفاظ على الثروة البشرية ضرورة هامة لزيادة الإنتاج والانتاجية ، كما أن الثروة الحيوانية - من أهم ما يخدم المزارع ويمده باحتياجاته من لحوم وألبان .

البيئة

القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث

مصر واحدة من عشر دول (مصر - السودان - اثيوبيا - اريتريا - أوغندا - تنزانيا - زائير - رواندا - بوروندي - كينيا) تشارك فى حوض نهر النيل . ومصر بموقعها فى أدنى النهر تحرص أشد الحرص على صون موارده المائية والمحافظة على نوعية المياه ، وتسعى لاييجاد اطار للتعاون الاقليمى بين الدول العشر للمحافظة على بيئة النهر وحوضه .

وفيما يتصل بحماية النهر بادرت مصر الى اصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، ليكون الاطار التشريعى للجهود المصرية فى المحافظة على المياه ، وتوقى الاضرار الصحية والاقتصادية التى تنجم عن تلوث المياه .

اولا : القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ :

يوضح القانون فى مادته الاولى مجارى المياه التى تطبق فى شأنها احكامه وهى مجرى نهر النيل وقرميه والخيران والرياحات والترع فى درجاتها والمصارف فى درجاتها والبحيرات والبرك والسياحات وكذلك خزانات المياه الجوفية .

وفى المادة الثانية حظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو

السائلة أو الغازية فى هذه المجارى الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الرى بناء على اقتراح وزير الصحة .

وفى المادة الثالثة تجرى وزارة الصحة فى معاملها تحليلات لبريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة والخارجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجارى المياه ، وتخطر وزارة الرى وصاحب الشأن بنتيجة التحليل ، وإذا تبين مخالفتها للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص ولا تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن - خلال مهلة ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره بذلك - أن يتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات ، وأجاز لوزارة الرى سحب الترخيص الممنوح له ، ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى . أما إذا تبين من نتيجة التحليل ان المخالفة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فوراً والا قامت وزارة الرى بذلك على نفقته ، أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف بالطريق الادارى .

والمادة الرابعة من القانون تنص على عدم جواز التصريح بإقامة منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه ، ولكنه يبيح لوزارة الرى عند الضرورة وللصالح العام التصريح بإقامة هذه المنشآت اذا التزم أصحابها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات ، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور الاستفادة بالمنشآت .

وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخالفاتها والا سحب الترخيص الممنوح لها .

المواد ٥ ، ٦ ، ٧ تنص على تطبيق هذا القانون على العائمات السكنية والسياحية الموجودة بنهر النيل وفروعه ، وكذلك الوحدات النهرية المتحركة ، المستخدمة للنقل أو السياحة .

وتنص المادة ٨ على أن يقوم مرفق الصرف الصحي بوضع نموذج أو أكثر لوحدات معالجة المخلفات اللزجة والسائلة من المصانع والمساكن والعائمات .

وتنص المادة ٩ على إلزام طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدبير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحي بمعاييره لوحدة المعالجة وصلاحياتها .

وتلزم المادة العاشرة وزارة الزراعة بمراعاة ألا تكون المواد الكيماوية المستخدمة لمقاومة الآفات الزراعية من شأنها تلويث مجارى المياه بما يصرف إليها من هذه المواد . كما تلزم المادة ١١ وزارة الري بمراعاة ذلك فى المواد الكيماوية التى تستعمل لإبادة الحشائش المائية .

كما تنص المادة ١٢ على عدم جواز استخدام مياه الصرف مياشرة أو بالخلط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض الا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض .

وتعهد المادة ١٣ الى ادارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية بعمل دوريات تفتيش مستمرة لضبط المخالفات ولإزالة أسباب التلوث .

وتنص المادة ١٤ على انشاء صندوق خاص تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، ويصرف منه على تكاليف الإزالة الادارية ، وعلى مساعدات للجهات التى

تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف وعلى اجراء الدراسات والبحوث العملية وعلى مكافآت المرشدين والضابطين لمخالفات أحكام هذا القانون .

وتترك المادة ١٥ لللائحة التنفيذية تحديد الرسوم التى تستحق تنفيذا لأحكام القانون .

وتنص المادة ١٦ على معاقبة من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة . ويجب على المخالف إزالة الأعمال المخالفة ، وتصحيحها فى الميعاد الذى تحدده وزارة الري ، فإذا لم يقم بذلك يكون لوزارة الري اتخاذ اجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإدارى وعلى نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحق الوزارة فى إلغاء الترخيص .

اللائحة التنفيذية :

صدر قرار وزير الري رقم ٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، وأهم ما فى هذه اللائحة الضوابط والمعايير والمواصفات الخاصة بصرف المخلفات السائلة المعالجة الى مجارى المياه .

وقد ورد فى المادة (٦٠) بيان المعايير والمواصفات الخاصة بالمخلفات الصناعية السائلة المعالجة التى يسمح بصرفها فى مجارى المياه العذبة .

وفى المادة (٦١) بيان معايير الترخيص بصرف المخلفات الصناعية السائلة المعالجة الى مسطحات المياه العذبة وخزانات المياه الجوفية .

وفى المادة (٦٢) أجازت اللائحة لوزارة الري أن تتجاوز عن بعض

استخدام المبيدات الكيماوية ، أو معالجة مياه الصرف الصحي ، أو وضع نماذج لوحات معالجة المخلفات .

٢- أن معظم شركات قطاع الاعمال بمختلف أنواعها لم تلتزم بتطبيق القانون ، سواء في منشأتها التي كانت قائمة قبل صدوره ، أو في منشأتها التي أقامتها بعد صدوره ، وقد حررت بعض مخالقات لهذه الشركات ومصدرت فيها احكام بإزالة وسائل صرف مخلفات المصانع الى المجارى المائية ، ولكن كثيرا من هذه الاحكام لم تنفذ .

٣- حفظ محاضر مخالقات حررت للقطاع العام والقطاع الخاص ، بذريعة عدم وجود وسيلة أخرى لصرف المخلفات . وفي الجدول التالي بيان عن مخالقات القانون عن شهر سبتمبر ١٩٩٢ . وعن مجموع المخالفات المحررة منذ بدء سريان القانون حتى ذلك التاريخ ، ومنه يتضح ان مجموع المخالفات المحررة للقطاع العام ٤٠٤ مخالفة أزيل منها فقط ٤٧ ، وأن مجموع المخالفات المحررة للقطاع الخاص ١٤٤٣٥ مخالفة أزيل منها ٩٢٦٢ . ويتبين من ذلك ضالة نسبة ما أزيل من مخالقات لأسباب غير مقبولة .

كما أمكن الحصول من وزارة الاشغال والموارد المائية على اجمالي إيرادات ومصروفات صندوق الرسوم والغرامات المنشأ طبقا للقانون ٤٨ لسنة ٨٢ في الاعوام المالية من ٨٥/٨٤ الى ٩٣/٩٢ ، وقد بلغت جملة الإيرادات ٢٠٧ ، ٤١٩ ، ٣ ، جنيها منها ٨٥٦ ، ٤٢٤ ، ١ ، تأميمات دائمة ومؤقتة ، والمصروفات ١٥٢ ، ٧٠٤ ، ٣ جنيها ، وبذلك يكون لدى الصندوق فائض لم يستغل نحو ١ ، ٣٠٠ ، ٠٠٠ جنيه كان من الواجب صرفها على ما ورد بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤ من القانون وهما : مساعدات للجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف ، واجراء الدراسات والبحوث العملية .

٣٠٥

المعايير المشار اليها بالمادة (٦٠) في الحالات التي تقل فيها كمية المخلفات السائلة المعالجة التي تصرف الى مسطحات المياه العذبة عن مائة متر مكعب في اليوم ، بشرط ألا تزيد عن الحدود الموضحة في الجدول المبين بهذه المادة .

وتشترط المادة (٦٣) ألا تكون المخلفات الصناعية السائلة المعالجة والتي يرخص بصرفها الى مسطحات المياه العذبة مختلطة بمخلفات آدمية أو حيوانية .

وتبين المادة (٦٥) المعايير التي يجب أن تتوفر في مياه المصارف قبل رفعها الى مسطحات المياه العذبة .

وتبين المادة (٦٦) المعايير والمواصفات التي يجب أن تتوفر في مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة التي يرخص بصرفها في مسطحات المياه غير العذبة .

كما تبين المادة (٦٨) حدود المعايير والمواصفات التي يجب أن تبقى عليها مسطحات المياه غير العذبة التي يرخص بصرف المخلفات السائلة المعالجة اليها .

ويختتم هذا الباب من اللائحة التنفيذية بالمادة ٦٩ التي تبين المواصفات البيولوجية « أعداد البكتيريا في وحدة حجم المياه » للمخلفات السائلة التي تصرف في بحيرات مصايد الاسماك .

مدي تطبيق القانون وأسباب معوقات تنفيذه:

رغم مضي أكثر من عشر سنوات على سريان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية (١٩٨٣) فإن التلوث في النيل والمجاري المائية والبحيرات في تزايد مستمر .

ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها :

١- أن الجهات الحكومية المعنية لم تلتزم بالقانون ، سواء من حيث

تقرير عن مخالفات القانون رقم ٨ لسنة ٨٢ عن شهر سبتمبر ١٩٩٢ وعن المخالفات (٨٣-١٩٩٢)

الادارة العامة	مخالفات شهر التقرير										مخالفات محرومة منذ بدأ سريان القانون	
	ما تم تحريره		ما تم ازالته		الباقى		ما تم تحريره		ما تم ازالته		الباقى	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
الهيئة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنى سويف	٤	١٠	-	-	٤	١٠	٢٢	٤٣	-	١٥	١٢	٢٨
الفيوم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧١
شرق المنيا	-	-	-	-	-	-	٢٠	١٦٨	-	١٦٨	٢٠	-
غرب المنيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أسيوط	-	-	-	-	-	-	٢٧	٤٠	١١	٣٣	٢٦	٧
سوهاج	١	-	-	-	١	-	٢١	١٩	٢	١٨	١٩	١
قنا	٢	١	-	١	٢	-	١٨	٣٩	٦	٣٩	١٢	-
أسوان	٣	١	-	-	٣	١	٢٧	١٨	١	١	٢٦	١٧
قناطر الدلتا	-	-	-	-	-	-	٧	٤٣	٢	١٣٩	٥	٤
القليوبية	-	-	-	-	-	-	-	١٧٢	-	٦	-	١٦٦
الاسماعيلية	-	-	-	-	-	-	-	٦٠	-	٦٠	-	-
الشرقية	-	١	-	-	١	-	١٢	١١٠١	٥	٩٤٧	٧	١٥٤
غرب الدقهلية	-	٤	-	٢٥	-	-	٧	٢٨٤٩	٧	١٨٩٥	-	٩٥٤
شرق الدقهلية	-	١	-	-	١	-	١٨	٢١٣٥	-	١١١٢	١٨	١٠٢٣
الغربية	-	-	-	-	-	-	٧	٤٥٨	-	٢٢٠	٧	٢٣٨
كفر الشيخ	-	٤	-	-	٤	-	-	٨٦١	-	٧٤٣	-	١١٨
المنوفية	-	-	-	-	-	-	١	٢	-	٢٧	١	-
البحيرة	-	١	-	-	١	-	١٩٠	١٥٤١	-	٧٨٨	١٩٠	٧٥٣
غرب البحيرة	-	-	-	-	-	-	٩	٥٦٤	٢	٣٤٢	٧	٢٢٢
المنيا	-	-	-	-	-	-	١	١٤	١	٢	-	١٢
النصار	-	-	-	-	-	-	-	٨٤٥	-	٦٣١	-	٢١٤
سمياط	-	١	-	-	١	-	٥	٨٩٥	-	٧٤٠	٥	١٥٥
الصالحية	-	-	-	-	-	-	٢	٣١٤	-	٢٥٠	٢	٦٤
الاجمالى	١٠	٢٤	-	٢٦	١٠	١٩	٤٠٤	١٤٤٣٥	٤٧	٩٢٦٢	٣٥٥	٢١٩٨

ايرادات ومصروفات
صندوق الرسوم والغرامات بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢

العام	بيان الايرادات	المنصرف
عام ٨٥/٨٤	١٤٨,٢٤٤,٣٠٠	—
عام ٨٦/٨٥	٩٧,٧٨١,٠٧٥	٧,٩٠٧,٥٧٠
عام ٨٧/٨٦	٤٨٩,٠٠٤,٠٥٥	١٢,٩٩٩,٦٧٥
عام ٨٨/٨٧	٢٠٢,٨٣٩,٥٠٠	١٠٧,٢٩٠,٠٥٠
عام ٨٩/٨٨	٣٠٤,٣٧٩,٧٧٠	٧١,٦٨٣,١٣٠
عام ٩٠/٨٩	٦٩٤,٩٠٤,١٢٠	١٣٤,٩٩٣,٨٩٠
عام ٩١/٩٠	٣٥٨,٠٠٤,٦٨٠	٥٥,٦٥٣,٧٩٠
عام ٩٢/٩١	٥٩٣,٤٢٨,١٠٠	١٣٦,٧٠٢,٣٣٠
عام ٩٣/٩٢	٤٣٠,٦٢١,٥٣٠	١٧٦,٩٢١,١١٠
جملة	٣,٤١٩,٢٠٧,١٣٠	٧٠٤,١٥١,٥٤٥
تأمينات دائمة ومؤقتة تحت الصرف		
الاجمالي	٢,١٢٩,٠٠٧,٧٣٥	١,٤٢٤,٨٥٦,١٩٠

المصدر : وزارة الاشغال والموارد المائية .

ثانياً: المشكلة:

تعانى خدمات الصرف الصحى من قصور شديد مما يهدد الصحة العامة ومستوى المعيشة ، وقد زاد من تفاقم المشكلة عدم مسايرة خدمات الصرف الصحى للتزايد المستمر فى توصيل مياه الشرب فى المدن وفى القرى .

(١) فى المدن :

كان من أثر التوسع العمرانى الكبير والمفاجئ والعشوائى فى معظم الاحيان ، وزيادة تصريف المخلفات السائلة سواء من المساكن أو المصانع ، أن زاد التصريف الى شبكة الصرف الصحى بصورة تفوق طاقتها .

كذلك لا يوجد على مستوى الجمهورية الا ٦٠ مدينة لها شبكات للصرف الصحى ومحطات للمعالجة ، فى حين توجد ٩ مدن بها شبكات ولا توجد بها محطات للتنقية ، أما باقى المدن فمحرومة من هذه الخدمة الاساسية ، وجدير بالذكر أن محطات تنقية مياه الصرف الصحى بالمدن أصبحت لا تستطيع استيعاب أكثر من نصف الكمية الواردة اليها ، أما الباقي فيتم صرفه بدون أى معالجة ، يضاف الى هذا أن النصف الذى يعالج لا تجرى له الا معالجة جزئية لا تكفى لتأكيد سلامة الصرف الخارج من المحطات .

ولقد لجأت بعض المدن المحرومة من شبكات الصرف الصحى الى توصيل صرف المنازل الى شبكات الصرف المغطى ، وهو أمر يخالف القواعد المرعية ، وهذه الانابيب بها مسام تسمح بمرور المياه مما يتسبب عنه تلوث المياه الجوفية ، كما أنها تصب فى المصارف الزراعية دون معالجة مما ينتج عنه تلوث مياهها أيضا .

(٢) فى القرى والعزب والكنوز والنجوع :

يبلغ عدد القرى فى مصر ٤٦٢٥ ، وعدد العزب والكنوز نحو ٢٢٧٢٠ ، وهذه الحلل السكنية فى مجموعها محرومة من خدمات للصرف

الصحى ، ويلجأ سكانها إلى قضاء حاجتهم بطرق بدائية ، وغالبا ما يكون ذلك بجانب مجرى مائى ، أو باستخدام بורות المياه فى بعض المساكن أو المساجد وبعض المدارس ، وأغلبها فى حالة سيئة . وزاد من سوء الحالة ارتفاع منسوب المياه السطحية ، مما جعل تسرب المياه منها ضعيفا أو معدوما ، والدولة تسعى نحو توفير مياه الشرب النقية لهذه المناطق الريفية ، وهو اتجاه حضارى هام ، ولكن لم يواكبه توفير خدمات لصرف المياه التى توفرت داخل المساكن وخارجها - مما تسبب فى تهديد كثير من المساكن بالانهيار . وكثير من هذه « البورات » تصرف ليلا على الجارى المائية أو تلقى المخلفات التى تجمعها عربات الكسح فى هذه الجارى المائية ، سواء مصارف أو ترع مياه عذبة .

(٣) المخلفات الصناعية السائلة :

تعتبر مخلفات المصانع - بما تحويه من معادن ثقيلة ومواد عضوية ضارة - من أخطر مسببات التلوث فى المسطحات المائية ، والتى تسبب فى القضاء على الحياة وتشكل خطراً بالغاً على الحياة الانسانية فى ذات الوقت ، والمعادن الثقيلة ذات أضرار بيئية لها طابع خاص يتصل بتمازج تركيزاتها فى سلسلة الغذاء التى تمثلها الكائنات الدقيقة التى تتغذى عليها الاسماك والتى تتغذى عليها بدورها الطيور والانسان .

ومن أهم مصادر التلوث على طول النهر ، مناطق التجمع الصناعى التى تؤثر تأثيرا بالغاً على نوعيات مياه النهر والترع والمصارف الزراعية مثل :

١ - فى منطقة أسوان يمثل مصرف « مخر السيل » الذى تتجمع به المخلفات الأدمية والصناعية والزراعية مصدرا لتلوث النيل عند موقع الصرف .

٢ - مجموعة مصانع السكر فى كوم امبو وادفو وبنسنا وقوص ونجع حمادى .

٣ - مصانع شركة النيل للزيوت والصابون وشركة
النصر لتجفيف البصل بسوهاج .

٤ - مصانع الاسمدة والاسمنت بأسبوط .

٥ - مصانع منطقة حلوان التي يبلغ عددها ٣٢ مصنعا ، منها
شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات ، وشركة النصر لصناعة
السيارات ، ومجمع الحديد والصلب ، ومصنع النسيج ، ومصانع أخرى .

٦ - مصانع التقطير والكيماويات بالحوامدية .

٧ - مصانع منطقة شبرا الخيمة وأبو زعبل .

٨ - في فرع رشيد عند كفر الزيات ، المخلفات المنصرفة
من شركة الملح والصودا المصرية ، وشركة كفر الزيات
للبيدات والكيماويات ، وشركة الاسمدة .

٩ - في فرع دمياط عند طلخا مخلفات شركة النصر
للإسمدة والصناعات الكيماوية .

١٠ - مجموعة الصناعات في منطقة الاسكندرية تلقى بمخلفاتها
في ترعة الحمودية وبحيرة مريوط .

ومعظم هذه الصناعات تلقى بمخلفاتها - دون معالجة تذكر الى
مجارى النهر الرئيسى ، وقد أظهرت الدراسات كذلك : أن معظم هذه
النشاطات الصناعية أقيمت في مواقعها دون اعتبار لمقتضيات التخطيط
البيئى بصفة عامة ، وبذلك أصبحت معظم المراكز الصناعية مراكز
تلوث صناعى من خلال صرفها لمخلفاتها غير المعالجة في أقرب
مجرى مائى ، سواء كان ذلك في نهر النيل أو في ترعة أو مصرف
زراعى . مما ترتب عليه تلوث المياه في شبكات الري والصرف .

ثالثا : نحو الحل :

نحن أمام قانون يمثل تقنيًا مسئولية من مسئوليات الامة (حكومة
وشعبا) تجاه صحة الناس وصحة البيئة . ويواجه تطبيق القانون
صعوبات كبيرة لو صدقت العزائم منذ صدر القانون عام ١٩٨٢ لأمكن
التقليل من حجمها .

ومن الأمور التي تخفف من شدة هذه القضية البيئية ، أن محطات
تنقية مياه الصرف الصحى في مدينتى القاهرة والاسكندرية
تستكمل مراحل الانشاء والتشغيل فيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . وعندما
يتم ذلك فان هناك احتمالا بأن الملوثات التي تصرف حاليا الى شبكات
الصرف الزراعى والمتجهة شمالا الى بحيرات الدلتا ، أو التي
تصرف الى مجرى النهر والرياحات ، ستقل حجما وتحسن نوعا .
وينبغى أن تتكاتف الجهود وتحشد الموارد لانجاز هذا العمل
في أقرب وقت .

كما تتضمن الخطط المعتمدة - والتي تقوم على تنفيذها الهيئة
القومية لمياه الشرب والصرف الصحى اتفاق ١٢ مليار جنيه في إطار
الخطة الخمسية الجارية لاستكمال مشروعات الصرف الصحى (١٩٥
مشروعا في عواصم المحافظات ومدنها وفي بعض القرى الكبرى) .

وقد تمت عدة تجارب رائدة على محطات معالجة الصرف الصحى
على مستوى المدن الصغيرة أو القرى الكبيرة ، ولابد أن تتوفر
الاعتمادات المالية للتوسع في تطبيق هذه التجارب على مدن مصر
وقراها ، وأن يكون ذلك في إطار برنامج وطنى شامل .

أما القضايا المتصلة بالتلوث الناشئ عن مخرجات الصناعة ، فالأمر
يقتضى وضع خطة ذات مراحل يتفق عليها مع وزارة الصناعة ولا
تتجاوز خمس سنوات . وأن تتضمن تلك الخطة :

أ - معونة الصناعات القائمة حاليا على تنفيذ الاجراءات المناسبة
للتقليل من المخلفات الملوثة ، ومعالجة المخلفات بما في ذلك إعادة
استخدام بعض مكوناتها ، والمقصود بالمعونة تقديم الدعم المالى والفنى
ب - التاكيد على أن تستكمل الصناعات الجديدة اجراء
دراسات الجدوى البيئية ، كجزء من الدراسات الفنية لاقامة
الصناعة ، ومراعاة تطبيق أحكام القانون ومعايير .

ج - أن يكون لجهاز شئون البيئة نور بارز في متابعة
المعونات التي تقدم للصناعات القائمة ومراقبة التزامات الصناعات

الوزارات المعنية بتنفيذ هذه القوانين واللوائح ، وخلصت الدراسة الى رصد الاسباب مع بيان درجتها ، وذلك على النحو الآتى :

الدرجة	السبب	٢
٧	نقص الرعى لدى الجامعات باهمية حماية البيئة ومنع تلوثها .	١
٦	نقص الرعى البيئى لدى صانعى القرار والتنفيذيين .	٢
٥	نقص امكانيات تنفيذ القوانين .	٣
٤	خسوف العقوبات على الجرائم البيئية .	٤
٣	بعض التشريعات قديمة وغير ملائمة .	٥
٣	صعوبة تنفيذ بعض احكام التشريعات السارية .	٦
٣	تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ التشريعات .	٧
٣	تعدد الجهات القضائية وطول امد اجراءات التقاضى .	٨
٢	مخاللة بعض الجهات الحكومية والقطاع العام لاحكام القوانين .	٩
٢	قصور امكانيات الرصد البيئى .	١٠
٢	عدم جمع التشريعات البيئية فى قانون واحد .	١١
١	نقص التمويل لتمكين الرصد البيئى والالتزام بالمعدلات .	١٢
١	كثرة الاجراء على المرافق الادارية والرقابية .	١٣
١	عدم تحديد المسئولية الجنائية وجرائم تلوث البيئة .	١٤
١	افتقار رجال الادارة والنيابة الى الالام بالتشريعات البيئية .	١٥
١	عدم مشاركة بعض الجهات المعنية بالرأى عند وضع التشريعات .	١٦

المصدر : دراسة لجهان شئون البيئة .

وقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة فى ٢٧ يناير سنة ١٩٩٤ ، وقد نص فى المادة الأولى من مواد الاصدار على الزام المنشآت القائمة وقت صدوره بتوفيق أوضاعها وفقا لاحكامه خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لائحته التنفيذية وبما لا يخل بتطبيق احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

ونص القانون فى المادة ٢٤ على تكوين شبكات الرصد البيئى وقيامها فى مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة نوريا واتاحة البيانات للجهات المعنية ويشرف جهاز شئون البيئة على انشاء تلك الشبكات وتشغيلها

وشدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى المادة رقم ٨٩ العقوبات المقررة لمخالفة المواد ٢ ، ٣ فقرة أخيرة ، ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث بجعلها غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفى حالة

الجديدة ، باعتباره الجهة المستقلة المؤهلة للرقابة والمتابعة .

د - استكمال شبكة الارصاد البيئية ومايتبعها من شبكات

معامل التحليل والاختبار .

رابعا : دور البحث العلمى :

يجب تدعيم البحث العلمى وتمكينه من زيادة جهوده لحماية مصادر

المياه من التلوث ، وذلك فى عدد من الجوانب ، يأتى فى مقدمتها :

• تطوير طرق القياس والرصد .

• دراسة الطرق التى تؤدى الى الاقلال من حجم المياه الملوثة

ودرجة تركيز الملوثات بها .

• وضع المعايير للمخلفات الصناعية التى يمكن استقبالها

فى شبكات الصرف الصحى أو المسطحات المائية ، على أن يؤخذ فى

الاعتبار نوعية الصناعة والنواحى الاقتصادية .

• وضع المعايير اللازمة لإعادة استخدام المياه فى

الاغراض الزراعية .

• وضع الأسس العلمية لانشاء شبكات لرصد نوعية المياه .

• وضع معايير للمياه بالمسطحات المائية . على أن يؤخذ فى

الاعتبار استخدامات هذه المصادر .

• وضع الأسس للتكنولوجيا المناسبة لحسن ادارة هذه المخلفات .

• الاعداد والاستعانة بالنماذج الرياضية التى تساعد على

مواجهة المشكلة .

• اعداد الكوادر العلمية اللازمة لتغطية العجز فى بعضها .

• اعداد دورات تدريبية للعاملين فى هذا المجال . على أن تغطى

جميع المستويات والتخصصات اللازمة .

• مراجعة القوانين بصفة مستمرة .

خامسا : العمل على نشر الوعى البيئى :

أجريت دراسة رسمية عن « اسباب عدم تطبيق بعض احكام

التشريعات فى مجال حماية البيئة » وشارك فيها ممثلون عن

يفوق المعروض منها يؤدي الى عجز الموارد عن تحقيق معدلات التنمية المستهدفة كما أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والزيادة السكانية جميعها تفرض ضغوطاً متزايدة على البيئة وعلى قاعدة مواردها .

وعلى هذا الاساس فإن علم اقتصاديات البيئة يبحث في كيفية الاستخدام الأمثل لموارد البيئة في مواجهة الطلب المتزايد والمتنافس عليها بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع .

ويقصد بالبيئة هنا : الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته وأنشطته الانتاجية الاستهلاكية ، ويتكون هذا الإطار من عناصر مختلفة تتفاعل فيما بينها مما يؤدي إلى حدوث تغيرات واسعة لها سلبياتها وإيجابياتها على البنين الاقتصادي ككل . وعلى هذا الاساس أمكن تقسيم الإطار البيئي إلى أربعة عناصر أساسية هي : (١) الموارد الطبيعية ، (٢) الموارد البشرية ، (٣) السلع الطبيعية ، (٤) الجوانب التنظيمية . ويوضح الشكل رقم (١) هذه العناصر والعلاقة فيما بينها .

(١) الموارد الطبيعية : تشمل الموارد الارضية والمائية وموارد الطاقة والثروات المعدنية والبتروية ، علاوة على الغلاف الجوي ، وجميع هذه العناصر عرضة للتغير بمرور الزمن كماً ونوعاً وفقاً للأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى تحويل بعض هذه الموارد إلى منتجات سواء لقطاع الاستهلاك أو لقطاع الانتاج . ويزيادة النشاط الاقتصادي تظهر نفايات يلزم التخلص منها ، وحيث لا يوجد مكان لاستيعاب تلك الملوثات فإن البيئة الطبيعية من أرض وماء وهواء تمثل المستودعات لهذه النفايات ، وكلما زاد معدلها أثر ذلك على نوعية البيئة ومواردها الطبيعية والتي تعتبر قاعدة أساسية للتنمية المتواصلة .

(٢) الموارد البشرية : العنصر البشري هو عنصر متميز بين

المودة تكون العقوبة الحبس والغرامة المشار اليها ، فضلاً عن التزام المخالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الموعد الذي تحدده وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فإذا لم يتم بذلك في الموعد المحدد يكون لوزارة الأشغال والموارد المائية اتخاذ اجراءات الإزالة أو التصحيح بالطريق الإداري على نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحق الوزارة في إلغاء الترخيص .

لذلك ينبغي وضع برنامج قومي لنشر الوعي البيئي والتعريف بالمعلومات والبيانات والارصاد البيئية ، تشارك في تنفيذه مؤسسات الاعلام والتعليم والهيئات الاملية والنقابات والتنظيمات الجماهيرية .

حالة البيئة الريفية

الإطار البيئي والبيئة الريفية : تكون البيئة بمفهومها العام جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان ، وإذا كانت معظم التعريفات المتاحة لمفهوم البيئة تتفق فسي الإطار العام ، إلا أنها تختلف في الجزئيات وفقاً لاهتمام الدارس وواضعي التعريف .

فهناك من ينظر للبيئة على أنها رصيد أو مخزون للموارد الطبيعية ، كما ينظر إليها البعض نظرة جمالية ، أي أنها مورد للسلع الطبيعية والمتنزهات العامة والمناطق الترفيهية ، وتقدر أهمية هذه السلع بمدى مساهمتها في إضفاء الجمال على نوعية البيئة . كما ينظر البعض للبيئة بمفهوم إيكولوجي بمعنى أنها كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية .

في حين ينظر البعض الآخر للبيئة من منظور اقتصادي ، فالطلب المتزايد والمتنافس على موارد البيئة والذي أصبح

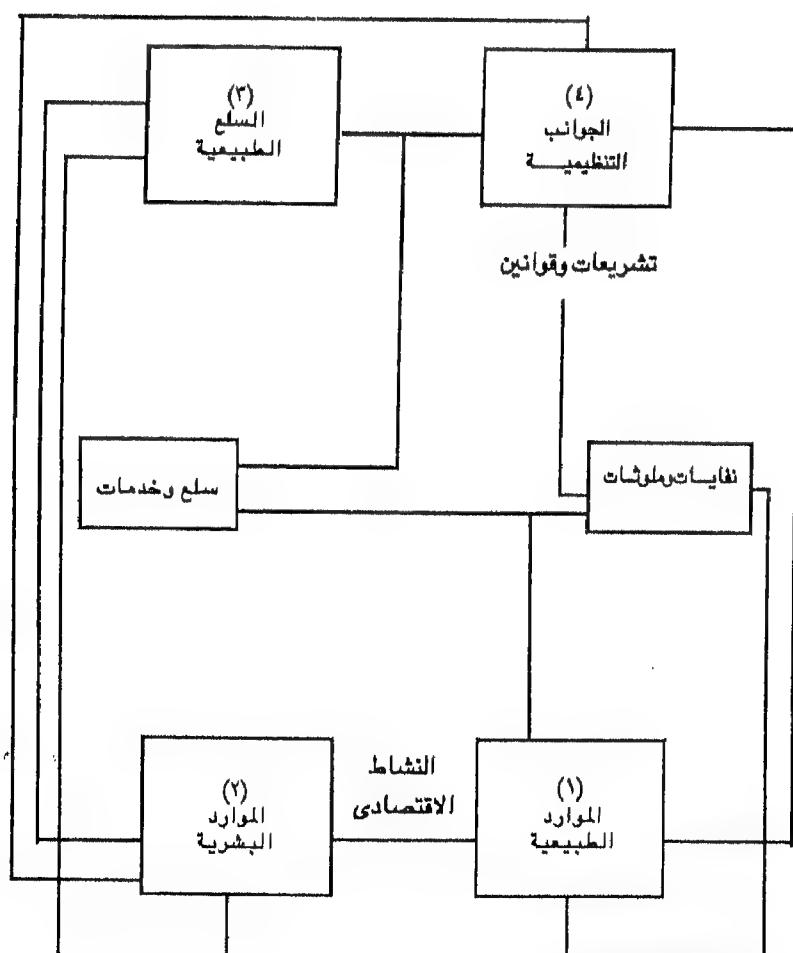
والسياحية والأثرية ، وتقدر أهمية هذه السلع بمدى مساهمتها في إضفاء الجمال على البيئة .

(٤) الجوانب التنظيمية : تشمل على التشريعات والقوانين والتنظيمات والمؤسسات ، وتوجه التشريعات البيئية في محورين رئيسيين : الأول يعنى بإنشاء أجهزة لها سلطة وضع التشريعات ، وأجهزة أخرى لتنفيذها مع وضع الوسائل الفعالة للتطبيق الصارم لضوابط حماية البيئة . والمحور الثانى : يعنى المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها عن طريق مؤسسات وأجهزة لهذا الغرض .

عناصر البيئة ، وله موقع خاص فيها ، فرغم أنه أحد عناصرها فهو العنصر الوحيد الذى له صلة الانتفاع والتسخير لعناصر البيئة بما يـسـراه من جوانب المنفعة ، فهو مستخدم لموارد البيئة لا مالك لها ، ومنتفع بها لا متصرف فيها ، مستخلف على إدارتها وأمين عليها ، فيجب أن يتصرف فيها تصرف الأمين فى حدود أمانته بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع والفائدة .

(٣) السلع ومناقع الطبيعة : وتتمثل فى المتنزهات والحدائق والمساحات الخضراء ، والمحميات الطبيعية ، والمناطق الترفيهية

شكل (١)
العناصر الأساسية للإطار البيئى والعلاقة بينها



الاقتصادي ، أنماط الاستثمار ، القيم والسلوكيات ، الأساليب التكنولوجية . ونتج عن هذه التغيرات مشكلات بيئية متعددة ومتنوعة ومتشابهة سواء ما يتعلق منها بتدهور واستنزاف الموارد الطبيعية ، أو مشكلات متعلقة بالموارد البشرية أو مشكلات التلوث بكل أبعاده ، وقد تزايدت حدة هذه المشكلات وتداخلت علاقاتها بحيث أصبحت تشكل جانباً هاماً في المجتمع المصري بصفة عامة والريفي بصفة خاصة .

تحليل اقتصادي لـ "هم مشكلات البيئة الريفية" :

تعددت المشكلات البيئية المصرية وتداخلت علاقاتها ، ويعزى هذا التداخل إلى التأثير المتبادل لكثير من المشكلات ، فقد تكون المشكلة سبباً في حدوث مشكلة أخرى وفي نفس الوقت نتيجة أو أثراً لقضية أو مشكلة في جانب آخر . وإذا ما كانت المشكلات البيئية بالدول النامية ذات طبيعة مختلفة عن نظيراتها بالدول المتقدمة ، فإن الريف أيضاً مشكلاته المتميزة عن المشكلات البيئية بالحضر .

تصنيف المشكلات البيئية الريفية :

بالرجوع للشكل رقم (١) الذي يوضح العناصر الأساسية للإطار البيئي ووفقاً لمفهوم البيئة الريفية ، يمكن تصنيف المشكلات البيئية الريفية إلى ثلاث مجموعات أساسية تحدد أبعادها في المحاور الآتية :

أولاً : مشكلات تتعلق بالموارد الطبيعية : (الأراضي الزراعية) :

- مشكلة الفقد السنوي في الأراضي الزراعية .

- مشكلة تدهور الأراضي الزراعية .

ثانياً : مشكلات تتعلق بالموارد البشرية :

- هجرة العمل الزراعي .

- مشكلتا الأمية والبطالة .

- مشكلة الأمراض المرتبطة بالمياه .

ومن القضايا الهامة التي يعنى بها القانون البيئي مسألة تطوير الجزء القانوني ، ففي مجال التلوث الصناعي أو الزراعي مثلاً نجد أن أمر الجزء قد تطور من مجرد دفع التعويض بسبب الضرر الواقع إلى إلزام المنشآت بنفقات وسائل التقليل من الملوثات من خلال أجهزة التحكم في الآثار الضارة بالبيئة .

وعلى الرغم من فعالية الجزء القانوني إلا أنه لا يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة للمحافظة على البيئة وحمايتها ففعالية القانون تأتي من توافر قدر من الوعي البيئي لدى جميع أفراد المجتمع .

البيئة الريفية :

يعتبر الريف المصري جزءاً من نسيج المجتمع ككل ، وهو أكبر قطاعاته الاجتماعية والاقتصادية وعنصراً فعالاً وإيجابياً ، مؤثراً ومتأثراً بحركة التغيير والتطوير في المجتمع .

ويقصد بالمجتمع الريفي ذلك الجزء من المجتمع العام الذي يقيم فيه السكان في المناطق التي تحدد على أنها مناطق ريفية ، والتي حددها التعداد العام للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأنها جميع القرى وتوابعها في المراكز (عزب وكفور) ، ويبلغ عدد القرى بالجمهورية ٤٢٥ قرية وعدد التوابع ٢٢٧٢٠ وحدة ، وهذه التوابع وحدات صغيرة متناثرة بالريف على مسافات بين القرى .

مفهوم البيئة الريفية : تكون القرية بتوابعها وما يحيطها من مساحات منزرعة وغير منزرعة نظاماً بيئياً معقداً هو وحدة الريف ، يتميز هذا النظام البيئي الريفي بخصائصه الطبيعية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية المختلفة .

ولقد ترتب على التغيرات الكمية والنوعية التي شملت البيئة المصرية بصفة عامة تغيرات بالبيئة الريفية في عدة محاور مختلفة منها : الخصائص السكانية ، المستوى المعيشي والخدمي ، النشاط

ثالثاً : تلوث البيئة الريفية :

- استخدام مصادر الوقود من الكتلة الحيوية .

- الصرف الصحي ومياه الشرب .

- الكيماويات الزراعية .

أولاً : مشكلات الموارد الطبيعية

تؤثر معظم الأنشطة الاقتصادية (انتاجية - استهلاكية) على البيئة ، حيث يفرض النمو الاقتصادي والنمو السكاني والتغير التكنولوجي ضغوطاً متزايدة على البيئة وعلى قاعدة مواردها الطبيعية ، فتعرضت هذه الموارد لكثير من مشاكل التدهور والاستنزاف والتلوث وهي مشكلات حادة بكل من المعايير البيئية والاقتصادية بالدرجة التي تطرح معها تساؤلات تتعلق بحجمها ومسبباتها وآثارها واجراءات مواجهتها حتى تستمر الأرصدة الطبيعية الأساس البيئي للتنمية الزراعية المتواصلة .

الموارد الأرضية الزراعية :

ترتكز خطط التنمية الزراعية على محورين أساسيين هما :

أ - التوسع الزراعي الأفقي : يهدف إلى زيادة رصيد المجتمع من الموارد الأرضية بإضافة أراض جديدة تتوافر لها مياه السرى .

ب - التوسع الزراعي الرأسى : رفع كفاءة استخدام المورد الحالى بهدف زيادة الناتج الاقتصادي للأرض ، والمتاح منها ، عن طريق تكتيف استخدام مدخلات أخرى على نفس الوحدة الأرضية .

وفى كلا الحالتين (التوسع الأفقى والرأسى) فإن مورد الأرض يلعب دوراً هاماً فى عملية التنمية الزراعية ، وتعتبر الأرض فى مصر من أكثر الموارد البيئية الطبيعية ندرة ومحدودية ، ورغم ذلك فإنها تعرضت إلى الكثير من التغيرات والتي من أهمها : (١) تحولها المتزايد من الاستخدام الزراعى إلى استخدامات غير زراعية (التحويل العمرانى)

٣١٤

وما صاحب ذلك من تغيرات فى أسعار الأراضى الزراعية ، (٢) ما تعرضت له تربة الأرض الزراعية من تغيرات نوعية أدت إلى تدهور خصوبة التربة ، وسوف يعالج التقرير مشكلتين للموارد الأرضية الزراعية المصرية :

المشكلة الأولى : الفقد فى المساحة المنزرعة ، المشكلة

الثانية : تدهور خصوبة التربة .

الموارد الأرضية الزراعية المتاحة : تتباين الأرقام والتقديرات حول مساحة الأرض المنزرعة وفقاً لمصادرها المختلفة :

١ - تردد قيم التقديرات ما بين ٥.٦ مليون فدان - ٦.٦ مليون فدان عام ١٩٩٠ مقابل ٥.١ مليون فدان فى عام ١٨٩٧ (مشروع الأمم المتحدة لتطوير واستخدام المياه) .

٢ - وتشير تقديرات الهيئة العامة للمساحة إلى أن جملة المساحة المنزرعة بلغت ٧.٢ مليون فدان فى عام ١٩٩٠ مقابل ٦.٢ مليون فدان فى عام ١٩٦٣ .

٣ - بلغت المساحة المنزرعة ٧.٣ مليون فدان موزعة إلى ٥.٤ مليون فدان أراض قديمة ، ١.٩ مليون فدان أراض جديدة (استراتيجية الزراعة فى التسعينات - البنك الدولى) .

٤ - تشير تقديرات وزارة الأشغال والموارد المائية إلى أن المساحة المنزرعة بلغت حوالى ٧.٤٩ مليون فدان عام ١٩٨٩ منها ٧.٢ مليون فدان داخل الوادى والدلتا ، ٢٩ مليون فدان بالصحراء .

٥ - وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بلغت المساحة المنزرعة عام ١٩٨٨/٨٧ حوالى ٦.١٥ مليون فدان .

المشكلة الأولى : الفقد فى مساحة الأرض الزراعية :

على الرغم من محدودية المساحة المنزرعة (حتى وإن بلغت ٧.٥ مليون فدان على أقصى تقدير) فإن المعروض الاقتصادي منها يعتبر ثابت (نسبياً) هذا علاوة على وجود تنافس حاد على هذا المعروض

بين الاستخدامات الزراعية والحضرية ، الأمر الذى أدى إلى فقد واستقطاع مساحات كبيرة سنوياً من أجود الأراضى الزراعية مما أخل بالوظيفة الأساسية لمنظومة الأرض الزراعية .

هذا علاوة على نمط التوزيع السكانى على الأرض الذى لا يوجد له مثيل فى انحاء العالم ، حيث يعيش ٩٦٪ من سكان مصر على مساحة لا تتعدى ٤٪ من جملة المساحة الكلية (المليون كيلو متر مربع) ، تخدم هذه المساحة كلا من الأغراض الحضرية والريفية داخل الرادى والدلتا .

واختلفت التقديرات حول المساحة المفقودة من الأرض الزراعية سنوياً للأغراض غير الزراعية . وتراوح ما بين ١٠ - ١٠٠ ألف فدان/ السنة :

(١) تردد الرقم ما بين ١٠ آلاف فدان - ٧٥ ألف فدان (الخطة المتكاملة للمياه) .

(٢) قدرها البعض بحوالى ٢٠ ألف فدان / السنة BARKER & COYLE 1981

(٣) ذكر تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٠ أن المساحة المفقودة سنوياً من الارض الزراعية المصرية تقدر بحوالى ١٠٠ ألف فدان .

(٤) تقديرات (١٩٩٢) FAO حوالى ٣٠ ألف فدان .

تقدير الفقد السنوى فى الأرض الزراعية من خلال الواقع الميدانى : تشير تقديرات الواقع الفعلى لبعض القرى المصرية - من خلال دراسات اقتصادية ميدانية فى هذا المجال - إلى أن معدل الفقد السنوى فى الأرض الزراعية للأغراض غير الزراعية (كالمباني السكنية والخدمات العامة بالقرية والمزارع الداجنية ، وتجريف وتبوير الأرض) بلغ حوالى ٥٢ ألف فدان / السنة خلال فترة السبعينات ٥٣٪ منها للمباني السكنية بالقرية ، ٢٦٪ للخدمات العامة ، ٢١٪ للتجريف والتبوير ، ويتبين من ذلك أن ظاهرة التمدد بالبناء كانت متزايدة وسريعة الانتشار فى جميع القرى فى تلك الفترة .

وخلال فترة الثمانينات بلغ هذا المعدل ٢٧ ألف فدان / السنة (يمثل ٤.٧٪ من المساحة المنزرعة فى ذلك الوقت) موزعة وفقاً لأهميتها النسبية للأغراض الحضرية الى ٦٧٪ منها المباني السكنية ٢٠٪ منها للخدمات العامة ، ٧٪ للمزارع الداجنية ، ٦٪ للتجريف .

ويتبين من تلك التقديرات أن ظاهرة التمدد على الأراضى الزراعية سواء بالبناء أو التجريف أو التبوير تناقصت ، وقد يعزى ذلك إلى تناقص معدلات التجريف والتبوير ، أما بالنسبة للمباني السكنية فإنها مستمرة نظراً للزيادة السكانية بالريف والتي تتطلب ضرورة إيجاد مساكن .

أن مشكلة التمدد على الأراضى الزراعية هى جزء من مشكلة قومية وهى عدم وجود خريطة توضح استخدامات الأراضى المصرية مما أدى إلى زيادة التنافس على المعروض الثابت نسبياً من الأرض الزراعية ، وإلى زيادة حدة المضاربة فى سوق الأراضى الزراعية وارتفاع أسعارها بمعدلات متزايدة .

ومن الملاحظ فى شأن هذه المسألة ، على الرغم من الخطوات التى تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على الأرض الزراعية والمتبعة فى التشريعات والقوانين بداية من السبعينات - أن توسعات الدولة نفسها على الأراضى الزراعية تتم على أوسع نطاق ، ومن الأمثلة على ذلك الجامعات الإقليمية ومستلزماتها والمصانع الكبيرة والشون والصوامع وغير ذلك من مشروعات المنفعة العامة .

التقييم الاقتصادى لمشكلة الفقد فى الأرض الزراعية : ترتب على الخلل فى استخدام الأرض الزراعية وقد مسحاحات كبيرة منها سنوياً العديد من الآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة والتي لها انعكاس سلبي على التنمية الزراعية .

ومن أهم هذه الآثار :

(١) زيادة حدة المضاربة على الأراضى الزراعية للأغراض غير

الأرضى ، انتشار ظاهرة الغدق ، ارتفاع الملوحة ، تدنى مستوى الانتاجية .

ونظراً للثبات النسبى للمعروض الاقتصادي للأرض الزراعية وما تعرضت له من فقد مساحات كبيرة لأغراض غير زراعية ، علاوة على ارتفاع تكاليف الاستصلاح والاستزراع - ارتكزت خطط التنمية الزراعية على محور التوسع الرأسى بزيادة انتاجية الوحدة الأرضية ، فكان من أهم أساليب سياسة التنمية : تكثيف استخدام مستلزمات الانتاج واستخدام التكنولوجيا الكيماوى والحيوى والميكانيكى مما أحدثت خلافاً فى التوازن الايكولوجى للتربة إلى الحد الذى أصبحت معه مشكلة تدهور التربة هى المعسوق الأول لمحاولات الارتفاع الرأسى بالانتاج الزراعى .

ومن الاسباب الأساسية لتدهور التربة :

(١) تبوير الأرض (عدم الاستخدام) ، وهذه مشكلة شائعة فى الريف والهدف منها اخراج الأرض من نطاق الاستغلال الزراعى تمهيداً للبناء عليها ، وتعد هذه العملية من الممارسات التخريبية العمدية على التربة الزراعية ، وهذا السلوك يقود إلى تدهور صفاتها وفسادها نتيجة تبخر المياه السطحية وتركيز الأملاح فى الطبقة السطحية وتصحر الأرض فى النهاية .

(٢) الإسراف فى الري والاتجاه نحو استخدام مياه رى ذات نوعية أقل ، وسوء الصرف الحقلى أو عدم وجود مصارف أو انخفاض كفاءتها أو عدم صيانتها .

(٣) الاستخدام الزائد للأرض بتكثيف استخدام الكيماويات مما يؤدي إلى تلوث التربة وانهك الأرض وضعف مستوى خصوبتها ومواصفاتها الطبيعية والكيماوية .

وعلى الرغم من الجهود الحكومية لمواجهة هذه المشكلة من خلال مد شبكات الصرف الحقلى المغطى ، وإضافة الجبس الزراعى ،

الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها ، ومن ثم ارتفاع أسعارها إلى أكثر من أربعين ضعف الزيادة فى أسعارها لغرض الزراعة وخاصة بالقرى القريبة من المدن أو من مناطق الأنشطة الاقتصادية والخدمات .

(٢) خسارة الانتاج الزراعى نتيجة لنقص المعروض الانتاجى من الأرض الزراعية ، وفى محاولة لتقدير قيمة الفقد فى الأرض الزراعية مع الأخذ فى الاعتبار تقدير فترة الثمانيات (٢٧ ألف فدان سنوياً ، تمثل ٤,٧٪ من المساحة المزروعة) قدر معدل النمو فى الناتج الزراعى الحقيقى خلال نفس الفترة بحوالى ٣,٧٪ سنوياً وإذا لم يتم الفقد فى الأرض الزراعية بهذا المعدل ، فإن قيمة الانتاج الزراعى (بالأسعار الثابتة) كان يمكن أن تزيد بمعدل حوالى ٨٪ سنوياً .

(٣) وبتقييم الدخل الضائع من الفقد بمعدل ٢٧ ألف فدان سنوياً مقابل الدخل المتولد من الاستصلاح والاستزراع (منهج المنافع - التكاليف) أمكن حساب الخسارة القومية بحوالى ٦٦ مليون جنيه سنوياً .

(٤) محاكاة القرية للمدينة ، حيث اتجه الخط المعمارى بالريف إلى التوسع الرأسى فى كتل سكنية لم تكن مهيأة لمثل هذا الأسلوب (نون تخطيط عمرانى) وأدى هذا بدوره إلى تفاقم مشكلات الخدمات بالريف مثل الصرف الصحى ومياه الشرب على نحو أكثر حدة مما هو عليه بالمدن ، نظراً لارتفاع الكثافة السكانية بسبب زيادة سكان الريف من ناحية والهجرة العكسية من المدينة إلى القرية .

المشكلة الثانية : تدهور الاراضى الزراعية :

تعتبر التربة الزراعية هى البيئة التى يرتكز عليها الانتاج الزراعى ، وقد تعرضت تربة الاراضى الزراعية المصرية إلى كثير من مشكلات التدهور التى من أهم مظاهرها : ارتفاع مستوى الماء

والتسوية بالليزر وتعقيم التربة بالطاقيّة الشمسية وغسيل
الأملح وزراعة البور ، إلا أن هذه الجهود لم تعد كافية كما أنها لا
تسير بالمعدل المرجو لها .

ثانياً: مشكلات الموارد البشرية الريفية :

التنمية الريفية استراتيجية مصممة وموجهة لتحسين الأحوال
المعيشية لسكان الريف (اقتصادية واجتماعية وبيئية) ، ولنجاح برامج
التنمية الريفية لا بد وأن تركز على قاعدة أساسية وهي تنمية رأس
المال البشرى .

العنصر البشرى مورد اقتصادى يتضمن عنصرين من عناصر
الانتاج هما رأس المال والعمل ، لأن رأس المال أصله العمل ،
والعمل بدوره يشمل التنظيم والإدارة . أى أن العنصر البشرى
هو هدف ووسيلة فى آن واحد لعملية التنمية ، وهذا يؤكد على دور
مخططة التنمية فى توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية رأس
المال البشرى .

المقصود بتنمية الموارد البشرية : يقصد بتنمية الموارد
البشرية الاستثمار فى التعليم والتدريب والتغذية والسكن وتوفير
خدمات البنية الأساسية (مياه الشرب والصرف الصحى
والطرق) وتنمية القدرات ، وجميعها حاجات أساسية انسانية
متلازمة ، فالصحة والتعليم من الضروريات المترابطة وذات آثار تبادلية ،
فمقدرة الطفل على الاستفادة من التعليم تتوقف على صحته . ولاشك أن
الاخفاق فى تلبية وتوفير مثل هذه الأساسيات الضرورية هو أحد
الأسباب الرئيسية لكثير من المشكلات والأمراض فى الريف مما يؤثر
سلباً على عملية التنمية ذاتها .

المشكلة الأولى : هجرة العمل الزراعى واختلال سوق العمالة
الريفية :

لقد تعرضت البيئة الريفية إلى تغيرات جوهرية خاصة بعد

التحويلات التى حدثت فى فترة السبعينات ، وكان من أهم هذه
التغيرات هو هجرة العمالة من القطاع الزراعى إلى غيره من
القطاعات الأخرى أو إلى الدول العربية . فأصبح أكثر من
نصف سكان الريف لا يعملون بالزراعة وحتى النصف الآخر
من السكان الريفيين والمشتغلين بالزراعة فإن نصف دخلهم المادى
يأتى من مصادر أخرى غير الزراعة .

ويتبين من جدول رقم (١) اتجاه الأهمية النسبية للعمالة
الزراعية إلى الانخفاض وذلك على الرغم من زيادة الحجم المطلق
للقوى العاملة فى القطاع الزراعى ، حيث انخفضت الأهمية
النسبية من حوالى ٤٩٪ عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٣٦٪ عام
١٩٨٧/٨٦ . ويعزى ذلك إلى الهجرة الداخلية للسكان الريفيين من
العمل الزراعى إلى حرف أخرى غير زراعية بالقرية أو ما يطلق عليه
البعض بالحراك المهنى ، هذا علاوة على الهجرة الخارجية
للدول العربية خلال فترة السبعينات ثم العودة للقرية ،
وكان من الظواهر الواضحة أن معظم العائدين لا يفضلون
العودة للزراعة .

وعلى هذا الأساس فإن الزراعة لم تعد النشاط الاقتصادى السائد
فى الريف نظراً لتغير القيم الاجتماعية . كما أن تيار الهجرة سحب
عنصر الشباب بالدرجة الأولى ، وعند عودتهم للقرية رفض الكثير منهم
العودة إلى مهنة الزراعة واتجهوا إلى نوعيات أخرى ، فأصبحت
الزراعة - رغم زيادة السكان الريفيين - تعاني من نقص الأيدي
العاملة الماهرة .

ومن ثم فإن ظاهرة هجرة العمل الزراعى لا يمكن تفسيرها
بأسباب اقتصادية فحسب ، بل لها أبعاد اجتماعية تتعلق
بالتحضر (التحضر سبب ونتيجة للهجرة) ، والتوسع فى التعليم ،
وعدم الرغبة فى العمل بالزراعة .

جدول رقم (١)
الاهمية النسبية للعمالة الزراعية
في الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٦

الاهمية النسبية (%)	العدد بالالف	السنوات
٤٨,٩	٤٠٤٨	١٩٧٠
٤٨,٢	٤٠٥٧	١٩٧١
٤٧,٥	٤١٣٤	١٩٧٢
٤٧,٠٠	٤١٦٤	١٩٧٣
٤٦,٦	٤٢١٢	١٩٧٤
٤٤,٧	٤٢١٨	١٩٧٥
٤٢,٨	٤٠٦٨	١٩٧٦
٤٢,٢	٤١٠٤	١٩٧٧
٤٠,٠٠	٤١٣٥	١٩٧٨
٣٨,٥	٤١٦٥	١٩٧٩
٣٦,٧	٤٢٠٠	١٩٨١/٨٠
٣٦,٢	٤٢٤٨	١٩٨٢/٨١
٣٥,٠٠	٤٢٨٦	١٩٨٣/٨٢
٣٣,٦	٤٣٢٤	١٩٨٤/٨٣
٣٧,٥	٤٣٩٢	١٩٨٥/٨٤
٣٥,٨	٤٢٩٥	١٩٨٦/٨٥
٣٦,٠	٤٤٤٧	١٩٨٧/٨٦

المصدر : حسب من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى اعداد متفرقة .

أهم الآثار الخارجية لهذه الظاهرة على البيئة الريفية :

١- تغير القيم الاجتماعية وخاصة رفض العمل في الزراعة والتحول إلى حرف أخرى سواء داخل القرية أو بالمدن المجاورة حيث ارتبط ذلك بفرض أجر أفضل في سوق العمل .

٢- لقد ترتب على هجرة العمل الزراعي عجز في العمالة الزراعية ، وبالتالي تضاعفت أجور الخدمات الزراعية وبدأت أجور العمالة الزراعية تقترب من نظيراتها غير الزراعية سواء بالمدن أو القرى ، وأصبحت بعض العمليات الزراعية لا تجد الأيدي العاملة الكافية لتنفيذها .

٣- ولواجهة ظاهرة نقص العمالة الزراعية ، كان لابد من إيجاد بديل . وفي بداية عام ١٩٨٢ وضعت وزارة الزراعة استراتيجية للزراعة الآلية وحددت المفهوم الجديد للميكنة كبديل لعنصر العمل التقليدي وبوسيلة لزيادة الانتاج الزراعي .

أي أن الميكنة الزراعية (التي تعنى من وجهة النظر الاقتصادية زيادة استخدام عنصر رأس المال على حساب العمل البشري والحيواني في الزراعة) ، يمكن أن تساهم في حل مشكلة نقص العمالة الزراعية وزيادة الانتاج ، ولكن هناك بعض المحددات البيئية في استخدام الميكنة هي : صغر حجم الملكيات والبعثرة المحصولية ، التفقت الحيازى ، التأثير الضار للآلات على المحصول نفسه ، عدم توفر الخبرة والعمالة الفنية المدربة ، طبيعة الأرض وعدم ملائمة الطرق .

المشكلة الثانية : الامة والبطالة :

تعتبر مشكلة الامة من أخطر المشاكل البشرية في

المجتمع ، إذ ان رسالة التنمية لا تتواصل مع الأميين ، ومن ناحية أخرى تميز المجتمع المصري ككل والريف بصفة خاصة ، بارتفاع معدلات البطالة ، والتي يترتب عليها الحد من الانتفاع بالقدرات البشرية وتقصير فترة الاستثمار البشري المنتج بسبب تعطلها ، ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار البشري .

وباستقراء بيانات الجدول التحليلي رقم (٢) والذي يوضح الأهمية النسبية لسكان الحضر والريف في فئات السن ١٠ سنوات فأكثر سنوات فأكثر وفقا للحالة التعليمية (تعداد ١٩٨٦) ، يتبين ارتفاع نسبة الامة في الريف بل وعلى المستوى القومي ككل (٦١,٣٪ بالريف ، ٣٥,١٪ بالحضر ، ٣٩,٣٪ على المستوى القومي) .

جدول رقم (٢)
الأهمية النسبية لسكان الحضر والريف في فئات السن ١٠ سنوات فأكثر
وفقا للحالة التعليمية (تعداد ١٩٨٦)

الامة التعليمية	حضر		ريف		جدة	
	العدد بالآلاف	النسبة %	العدد بالآلاف	النسبة %	العدد بالآلاف	النسبة
أى	٥٥٨٠	٢٥,١	١١٥٨١	٦١,٢	١١٥٨١	٤٩,٣
يفرايكتب	٤١٢١	٢٦	٤٣٧١	٢٣,١	٨١٩٢	٢٤,٤
أقل من جامع	٤٩٣٥	٢١,١	٢٦٦٢	١٤,١	٧٥٩٨	٢١,٨
جامع فأعلى	١٢٤٢	٧,٨	٢٨٠	١,٥	١٥٢١	٤,٥
الجملة	١٥٨٧٨	١٠٠	١٨٨٩٥	١٠٠	٢٤٧٧٣	١٠٠

المصدر : المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع نوفمبر ١٩٨٩ .

المشكلة الثالثة: الأمراض المرتبطة بالمياه:

لا شك أن مشكلة تلوث المياه أصبحت قضية بيئية هامة سواء على المستوى العالمى أو المحلى (حضر وريف) ، لأنها تمثل الوجه الآخر لمشكلة الندرة مما يؤثر على المعروض الاقتصادى لهذا المورد الهام نتيجة لما يصرف فى المياه من مخرجات الصرف الصحى وما تحمله من الميكروبات المرضية ، والصرف الصناعى ونفاياته السامة وما يصل إلى المياه من مخرجات الصرف الزراعى المحملة ببقايا الكيماويات الزراعية كالمبيدات والاسمدة والأملاح ، وما يتساقط على الماء من الهواء الملوث ، وهذا الكم المتباين من الملوثات يختلط بمغصه مع بعض ، مما يغير من البيئة المائية ويقلل من نوعيتها وكفاءة استخدامها ، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على صحة الإنسان وعلى الانتاج ، ومن منظور اقتصاديات البيئة فإن مشكلة تلوث المياه تعكس قصورا فى آليات السوق ، ويرجع ذلك إلى طبيعة حقوق الملكية المشتركة للموارد المائية ، وهى مشكلة عرفت فى الاقتصاد بالآثار الخارجية السلبية .

ومن أخطر الأمراض التى يسببها الماء الملوث :

- ١- أمراض بكتيرية (الكوليرا والتيفود) ،
- ٢- أمراض فيروسية (التهاب الكبدى الوبائى ، وبعض النزلات المعوية للأطفال) .

٣- أمراض طفيلية (وأهمها البلهارسيا) .

ونشير كمثال إلى مشكلة بيئية حادة الانتشار بالريف وهى البلهارسيا وهى مشكلة قومية قديمة وعميقة الجذور ومتشعبة الأخطار ، ومرتبطة عادة بالبيئة المائية فى الترع والمصارف ، لأن ظروف وجود البلهارسيا فى الريف سببه الأساسى اعتماد المواطن على مياه الترع والقنوات الزراعية فى الكثير من الاستعمالات اليومية المتكررة ، فهى مشكلة تنبع أساسا من أسلوب حياة الإنسان الريفى .

وعلى الرغم من الزيادة المطلقة فى أعداد الأميين (١٠ مليون فرد فى تعداد ١٩٧٦ إلى ١٧ مليون فرد فى تعداد ١٩٨٦) إلا أن نسبة البطالة بين هذه الفئة قد انخفضت من ٢٧٪ من جملة عدد المتعلمين فى تعداد ١٩٧٦ إلى ١٨٪ فى تعداد ١٩٨٦ .

فحصيلة العملية التعليمية والتى يفترض أن تكون مؤدية إلى رفع المهارات ومعدل الأداء ، قد أدت إلى الإخلال بحالة التكيف بين العمالة المتاحة وفرص العمل ، ومتطلبات سوق العمل ، ومؤدى ذلك هو اهدار الموارد البشرية ، والموارد المادية المتمثلة فى نفقات التعليم وتكلفة الفرص البديلة ، بالإضافة إلى التكلفة المرتبطة بالتدريب وإعادة التأهيل ، هذا فضلا عن تدنى مستوى الانتاج للعاملين فى غير مجال تخصصهم أو فى المجالات التى أعدوا لها أعدادا سريعا فى محاولة الملائمة بين العرض والطلب ، ومع ارتفاع معدلات التعليم فى الريف وانتشار المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها فى القرى والمراكز وعواصم المحافظات ، ارتفعت معدلات التعليم فى الريف بشكل ملحوظ ، فعلى الرغم من أن نسبة الأمية تزيد كثيرا فى الريف عن مثيلاتها فى الحضر (٦١٪ مقابل ٣٥٪) ، فإن المستويات التعليمية الأخرى قد شهدت تقدماً ملحوظاً .

وإذا كانت هناك مشكلة بطالة حادة بين المتعلمين على المستوى القومى ، فإن ذلك يعنى وجود هذه المشكلة أيضا فى المناطق الريفية وبشكل أكثر حدة ، لأسباب اقتصادية واجتماعية ، من بينها : أن فرص عمالة المتعلمين أقل اتساعا فى الريف عنها فى الحضر ، وكذلك من حيث الضغوط الاجتماعية فى مجتمع لم يزل يحتفظ بتقاليد المجتمعات الصغيرة لا يتيح للمتعلمين من أبناء الريف قبول أعمال فى مواطنهم لا تتواءم مع تأهيلهم التعليمى بشكل أو بآخر ، بينما قد يمكن للمتعلمين بالحضر تجاوز هذا الاعتبار .

وتتراوح نسبة انتشار المرض ما بين ٥٠ - ٦٠ ٪ وقد تصل إلى ٩٠ ٪ في بعض الأحيان من حيث التعرض للإصابة ، وتصل نسبة الإصابة في ريف الوادي والدلتا إلى حوالي ٨٣ ٪ من جملة الحالات المصابة في مصر ، وتشير الاحصاءات إلى أن حوالي عشرين مليون نسمة مصابون بالمرض .

وفي دراسة ميدانية على عينة عشوائية من الأسر (١٧٠ مشاهدة) موزعة على ستة قري تابعة لستة مراكز مختلفة بمحافظة الشرقية عام ١٩٩١ ، أكدت نتائج تحليل هذه الدراسة أن مشكلة البلهارسيا هي مشكلة سلوكية بالدرجة الأولى ، فعلى الرغم من أن ٨٠ ٪ من أسر العينة تتوافر لديهم خدمات مياه بالمنازل ، إلا أنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على مياه الترع والمجارى المائية في الكثير من الاستخدامات اليومية كالزراعة والاستحمام وخاصة الأطفال ، وغسيل الملابس والماشية .

وجميع هذه الاستخدامات جعلت الانسان الريفي مرتبطاً بمياه الترع الملوثة ، هذا علاوة على عوامل البيئة المحيطة بالانسان ، والتي من أهمها :

١- نظام الري والصرف الزراعي .

٢- وسائل الري .

٣- المجرى المائي .

أهم الآثار الاقتصادية لهذه المشكلة : تعتبر مشكلة البلهارسيا عامل دهم في الاقتصاد القومي ، لأنها تؤثر على القوى العاملة مما يؤدي إلى تقصير عمر الاستثمار البشري المنتج وانخفاض الانتاجية الحدية للعمل الزراعي والريفي ، وهي تتركز في الفئة العمرية المنتجة وتلاميذ المدارس مما يقلل من الكفاءة البدنية للأطفال ومستوى الذكاء وضعف القابلية للتعليم وزيادة نسبة التسرب بين تلاميذ المدارس .

وينعكس ذلك في ارتفاع تكاليف العلاج مما يشكل عبئاً على ميزانية الدولة ، هذا علاوة على ضعف القوى العاملة وتعطل المصابين عن العمل لفترات طويلة مما يؤثر على التنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة .

وهذا يؤكد على دور مخططي التنمية في توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية رأس المال البشري وتوفير بيئة مناسبة له ، لأن هذا العنصر هو مورد اقتصادي أساسي يمثل هدفاً ووسيلة في آن واحد لاستمرارية التنمية .

ثالثاً: مشكلات تلوث البيئة الريفية :

ينشأ التلوث عادة من التخلص من النفايات دون أي معالجة ، بالقائها في البيئة من مجار مائية وهواء ، فأصبحت الطاقة الاستيعابية للبيئة غير قادرة على استيعاب الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية .

وتتعدد وتتباين مشكلات التلوث من دولة أخرى ومن منطقة لأخرى ، فمشكلات التلوث بالريف لها مصادرهما المختلفة والتي من أهمها :

١- الصرف الصحي

٢- النفايات المزرعية (حيوانية ونباتية) .

٣- الكيماويات الزراعية .

وجميع هذه المصادر تسببت في تفاقم مشكلة التلوث كما ونوعاً في البيئة الريفية .

١- مشكلة الصرف الصحي :

من أخطر مشاكل التلوث في البيئة المصرية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة نظراً لوجود مسبباتها ومصادرهما بالريف أصلاً علاوة على أن البيئة الزراعية بمواردها المختلفة مستقبله لخلفات الصرف الصحي من الحضر .

الوضع القائم لنظام الصرف الصحى بالريف :

تحمل مياه الصرف الصحى مواء ضلابة منها حوالى ٧٥٪ ملوثات عضوية ، والباقي ملوثات غير عضوية ، وأخطر الملوثات هي الميكروبات الممرضة التي تسبب الكثير من الأمراض .

في كثير من المدن الصغيرة والقرى لا توجد أنظمة للصرف الصحى ، إذ يسود بالمدن الصغيرة نظام خزانات البيارات ، ويتم التخلص من المخلفات المتبقية في الخزان كلما اقتضى الأمر ذلك وغالبا ما تلقى في البيئة الزراعية من ترع وأرض زراعية ومصارف ، وقد وصل الأمر في كثير من المدن الصغيرة إلى عمل توصيلات للصرف لتصب مباشرة في الترع المخصصة للرى .

ولا تقل الخطورة في القرية عن المدينة . وفي الماضي كانت الخزانات في الريف من النوع الجاف الذي يسمح بتسرب السوائل إلى الماء الأرضى حاملة معها تلوثا بيولوجيا لهذا الماء ، ثم يتم التخلص مما بقى في الخزان بعد التسرب كل سنة تقريبا ، وتستخدم هذه النفايات إما في التسميد العضوى أو تلقى في المصارف العمومية والمجارى المائية ، وفي كلتا الحالتين فإنها تمثل مصدرا متجددا للتلوث ، لكن الأمر ازداد سوءا بدخول المياه النقية إلى القرية دون أن يصاحب ذلك نظام للصرف الصحى ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى داخل الكتلة السكانية وأصبح معدل التخلص من المخلفات مرة كل أسبوعين ، وتلقى إما في المجارى المائية (الترع) أو في الأرض الزراعية حول القرية .

وترجع ظاهرة اختلال التوازن بين خدمات الصرف الصحى ومياه الشرب وما ترتب عليها من آثار سلبية على البيئة ، إلى أن قطاع المرافق في الريف لم يحظ خلال السنوات السابقة بمثل ما حظيت به القطاعات الأخرى ، ومنها مياه الشرب ، من دعم واستثمارات ، مما ترتب عليه ظهور الكثير من مشاكل التلوث البيئى .

ويتبين من الجدول رقم (٣) ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات في

٣٢٢

قطاع المرافق من جملة الاستثمارات العامة من ٢,٩٪ في الفترة ٦٠-١٩٧٠ إلى ٨,٢٪ خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ . وعلى الرغم من ذلك إلا أن المشكلة لازالت حادة وتحتاج لتوجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية هذا القطاع .

أهم مؤشرات التلوث بمخلفات الصرف الصحى : يتم عادة التخلص من مخلفات الصرف الصحى في البيئة المائية (شبكة الرى والصرف) بدون أى تنقية ويعتبر مصرف بحر البقر أهم مستقبل لمياه الصرف الصحى في الوجه البحرى كما أنه وغيره من المصارف تُخلط مياهه بمياه الترع وتستخدم في أغراض الرى .

ويتبين من الجدول رقم (٤) أن جميع الملوثات لمخلفات الصرف الصحى أعلى من المعدل المسموح به ، مما يؤكد على خطورة استخدام هذه المياه لأغراض الرى والزراعة ، حيث ينتج عنها مشاكل حيوية تسبب الاغلبية العظمى من الأمراض المعدية والمتوطنة .

مستقبلات الصرف الصحى في القرية : في دراسة ميدانية في عام ١٩٨٦ لمجموعة من القرى بمحافظة الشرقية لدراسة قضية الصرف الصحى بالريف ، تبين أن نسبة البيوت المخدومة بتوصيلات مياه الشرب بلغت في المتوسط ٥١٪ على مستوى العينة ، دون أن يصاحب ذلك نظام للصرف الصحى ، مما أدى إلى ارتفاع الماء الأرضى إلى مستويات قاربت سطح الأرض .

وزاد معدل التخلص من مخلفات الصرف الصحى دون اتخاذ احتياطات صحية تذكر ، وحيث لا يوجد مكان لاستيعاب هذه المخلفات فالبيئة الزراعية من أرض زراعية وترع ومصارف أصبحت هي المخازن لتلقى تلك النفايات ، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه المستقبلات ٣٧٪ من قرى العينة تلقى مخلفاتها في الأرض الزراعية ، ٥٦٪ في المجارى المخصصة للرى (ترع ومصارف) ، وحوالى ٧٪ من مصارف عمومية ، أى أن الأرض الزراعية ومياه الرى تمثل أماكن متجددة للتلوث الميكروبى بالريف .

جدول رقم (٣)
الأهمية النسبية لحجم استثمارات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي)
خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٢ ،

الفترة	حجم الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية لاستثمارات المرافق من جملة الاستثمارات المملوكة (%)
١٩٦٥-١٩٧٠	٩٣,٢	٢,٩
١٩٧١-١٩٨٠	٦٢,٩	٤,٤
١٩٨١/١٩٨٠	٢٧٢,١	٦,١
١٩٨٢/١٩٨١	٤١٧,٨	٧,٩
١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦	٢٢٩١	٨,٢
١٩٨٧/٨٦-١٩٩٢/٩١	٣١٥٠	٧

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

جدول رقم (٤)
متوسط مؤشرات التلوث في مواقع مختارة بمصرف بحر البقر

مؤشرات التلوث	متوسط معدل التلوث (ملليجرام / لتر)	المعدل المسموح به (ملليجرام / لتر)
١- النترا	٣٣	١٥
٢- الأكسجين المستهلك بيولوجيا	٤٥	٤٠
٣- الأمونيا	٨,٢	٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

- ١- وزارة الأشغال والموارد المائية ، معهد بحوث الصرف ، بيانات غير منشورة .
- ٢- وزارة الأشغال والموارد المائية ، قانون حماية نهر النيل والجاري المائية من التلوث (٤٨ لسنة ١٩٨٢) .

المزرعية (حيوانية ونباتية) من العادات القديمة في الريف ، حيث تقوم المرأة الريفية بتحضير الوقود ونقل الروث وتصنيعه وتخزينه ، وهي تتعامل مع روث الماشية تعاملاً مباشراً دون اتخاذ أى احتياطات صحية ، فتقوم بجمعه وخلطه مع الأحطاب والأتبان ثم تصنعه وتخزنه فوق أسطح المنازل أو داخل القرية أمام المنازل لاستخدامه مع بقايا النباتات والأحطاب كمصدر رخيص للطاقة بالمنزل الريفي ، وخاصة في عمليات الخبز والتدفئة في فصل الشتاء ، ويتم ذلك بحرق هذه المخلفات في الأفران البلدية البدائية ، مما يتسبب في تصاعد كمية كبيرة من الدخان والمواد الكربونية الناتجة عن الاحتراق غير الكامل للمواد العضوية ، مما يلوث بيئة المنزل ويسبب التهابات بالعين ، كما يسبب التهابات مزمنة بالجهاز التنفسي ، علاوة على أن ملامسة المرأة لهذه المخلفات (روث الماشية) أثناء الجمع والتصنيع يعرضها لكثير من الأمراض البكتيرية المعدية ، بالإضافة الى انتشار الحرائق نتيجة لتخزين الأحطاب على أسطح المنازل خاصة عند اشتداد الرياح .

المنفعة الاقتصادية للنفايات المزرعية : يعتبر روث الحيوان والمخلفات الزراعية - كالأحطاب والقش والأتبان وغيرها من بقايا المحاصيل - من أكبر مصادر النفايات الصلبة بالريف ، حيث تقدر في مجموعها بحوالى ٢٤ مليون طن / سنوياً يمكن استغلال أكثر من ٦٠٪ منها لانتاج الطاقة والسماد ، ويشكل روث الماشية حوالى ٣ ملايين طن على أساس الوزن الجاف (وزارة الزراعة - مشروع البيوجاز ١٩٨٣) .

وإذا كانت الجوانب السلبية لهذه النفايات تتمثل في أنها أحد وأهم مصادر التلوث بالبيئة الريفية ، وما يتسبب عنه من أضرار صحية للأسرة ، فمن الممكن أن يكون لها جوانب إيجابية مشرقة في تطوير وتنمية الريف عن طريق

فالريف المصرى لازال في حاجة الى تنمية المرافق الأساسية خاصة خدمات الصرف الصحى ، وتوجيه المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع الحيوى الهام الذى يحتل قمة الأولويات في التخطيط للتنمية ، حيث أنه للتصدي لمشكلة تلوث المياه وما تسببه من أمراض خطيرة ينبغي معالجة مشكلة الصرف الصحى ، إذ توجد البكتيريا المسببة للأمراض الطفيليات والفيروسات في مياه المجارى ، وقد تقاوم عمليات المعالجة وتستطيع ان تعيش في البيئة لفترات طويلة ، وقد ارتبطت حالات كثيرة لانتشار الكوليرا والتيفود باستخدام مياه الصرف الصحى في الري .

فالاستثمارات في تنمية مرفق الصرف الصحى سواء في القرية أو المدينة لها عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية في كل من المدى القصير والطويل .

٢- مشكلة النفايات المزرعية :

تترك المحاصيل الزراعية مخلفات كثيرة على نطاق العالم ، نادراً ما يتم إدراك نطاقها وحجمها . وفي تقرير عن حالة البيئة في العالم ، ١٩٩٢ - قدرت كمية تلك المخلفات بحوالى ٩٣٠ مليون طن في عام ١٩٧٠ وحوالى ١٥٠٠ م . ط في عام ١٩٩٠ ، و قدرت فضلات الماشية بحوالى ١٥٠٠ م . ط من الروث عام ١٩٧٠ وحوالى ٢٢٠٠٠ م . ط في عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للمخلفات النباتية ، يجب ان تزال من الحقول حتى يمكن مكافحة الآفات والأمراض ، ومنع تعفن التربة استعداداً للمحصول التالي ، إلا أن كميات كبيرة من هذه المخلفات تستخدم كوقود في الأغراض المنزلية بإضافتها إلى روث الماشية ، والذي يمثل بدوره مصدراً رئيسياً للتلوث .

فعلى الرغم من التطور العمرانى بالريف المصرى ومحاكاة القرية للمدينة وبخول الكهرباء المنزل الريفى ، إلا أنه لازال استخدام المخلفات

تدويرها Re - Cycling بهدف :

١- الانتاج للطاقة النظيفة بالمنزل الريفي .

٢- انتاج السماد الخالى من الميكروبات .

٣- تقليل مصادر التلوث (إذا أخذنا معها مشكلة الصرف الصحى) .

فالتوسع فى تطبيق هذا التكنولوجيا يعود على الريف بالمزايا الاتية :

١- انتاج مصدر للطاقة الحرارية الصالحة للأغراض المنزلية الريفية ، مما يمكن ربة المنزل من الاهتمام بنظافة بيئة المسكن ، فيقلل ذلك من احتمالات الإصابة بالأمراض ، سواء الناتجة من الاحتراق غير الكامل للكتلة الحيوية ، أو من الحشرات والطفيليات التى كانت تعيش على هذه النفايات وخاصة روث الماشية .

٢- زيادة انتاجية بعض المحاصيل المسمدة بسماد البيوجاز عن تلك المسمدة بالأسمدة البلدية العضوية أو الكيماوية ، مما يعود بالزيادة على دخل الاسرة الريفية وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة .

محددات التوسع فى تكنولوجيا الغاز الحيوى : على الرغم من المزايا المتعددة لاستخدام تكنولوجيا الغاز الحيوى ، والمتتمثلة أساسا فى انتاج الطاقة النظيفة ، والمعالجة الصحية للمخلفات ، وزيادة السماد العضوى ، إلا أن انتشار هذا التكنولوجيا مازال محدودا حتى الآن ، ومعظم الوحدات المنشأة تابعة لجهات علمية وأهمها المركز القومى للبحوث ، ومركز البحوث الزراعية . ويرجع ذلك إلى :

• الوضع الحالى للقرية المصرية من سوء التخطيط العمرانى والتكدس السكانى مما يعوق استخدام تكنولوجيا الغاز الحيوى ، حيث لا يتوفر المكان اللائم لإنشاء الوحدة ، هذا علاوة على ارتفاع قيمة الأرض أن وجدت .

وفى هذا المجال قام المركز القومى للبحوث بإجراء تخطيط يلائم القرى الجديدة ويساعد على ادخال وحدات البيوجاز مما يعظم الاستفادة منه .

وفى إحدى الدراسات العلمية سنة ١٩٨٦ - قدر أنه يمكن انشاء ١,٢ مليون وحدة بدرجات متفاوتة فى الميكنة والتحكم الحرارى ، يمكنها أن تنتج حوالى ١,٤ مليون متر مكعب غاز حيوى تعادل حوالى ٩ مليون طن بترول مكافئ معظمها أى حوالى ٨٠٪ منها يمكن استخدامه كوقود منزلى ، فى حين أن نسبة ال ٢٠٪ الأخرى يمكن استخدامها فى العمليات الزراعية .

• دعم المنتجات البترولية مما يؤثر على اقتصاديات انتاج الغاز الحيوى ، لأنها تصبح غير مجدية اقتصاديا من وجهة نظر المنتفعين بها .

وعلى هذا الأساس يجب إجراء تقييم اقتصادى مقارن لبدائل معالجة مختلفة للتحويل البيواوى للمخلفات النباتية والحيوانية ، وفقا لاقتصادياتها ومدى تقبل المجتمع لها .

٣- مشاكل التلوث بالكيماويات الزراعية :

تعتبر الزراعة النشاط الرئيسى للإنسان المصرى منذ أقدم العصور ، ولقطاع الزراعى دور اساسى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان هذا القطاع يتميز ببعده عن عوامل التلوث ، إلا فيما يختص بالأمراض المرتبطة بالممارسات الزراعية وعوامل البيئة المحيطة بالانسان ، إلا أن الثورة التكنولوجية فى مجال الزراعة أدت إلى دخول القطاع الزراعى فى زمرة القطاعات الملوثة للبيئة والمسببة لتدهورها .

وقد استهدفت السياسة الزراعية المصرية زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى لمواجهة مشكلة الغذاء ، ولتحقيق ذلك ارتكزت خطط التنمية الزراعية قصيرة المدى على التوسع الرأسى بزيادة انتاجية

جدول رقم (٥)

تطور كمية وقيمة المبيدات المستوردة للزراعة المصرية

الفترة الزمنية	الكمية المستوردة (ألف طن متري)		قيمة المبيدات المستوردة (مليون دولار)	
	الفرط السنوى للكمية	الرام الثياس	الفرط السنوى للكمية	الرام الثياس
الستينات	٢٣	١٠٠	٤٥	١٠٠
السبعينات	٢١	١٣٢,٨	٦٠	١٣٤
الثمانينات	٢٨	١٦٤,٥	٧٠	١٥٦

المصدر : - جمعت وصنفت من : منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، الكتاب السنوى للتجارة ، أعداد مختلفة .

ويتبين من الجدول رقم (٦) أن إجمالى كمية المبيدات المستهلكة فى الزراعة المصرية تميل للانخفاض ، وقد يعزى ذلك إلى تباين واختلاف المادة الفعالة وطريقة تأثيرها على الآفات ، حيث يتم تغيير نوعية المبيدات من سنة لأخرى لمواجهة قدرة الآفة على اكتساب صفة المقاومة .

جدول رقم (٦)

تطور إجمالى كمية المبيدات المستهلكة فى الزراعة المصرية ونصيب الفدان من المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠/٨٩

الفترة	إجمالى كمية المبيدات المستهلكة (ألف طن) (١)	المساحة المزروعة (مليون فدان) (٢)	نصيب الفدان من المساحة المزروعة من المبيدات (كجم/ الفدان)
١٩٧٦	٢٥,٩	٥,٨	٤,٤
١٩٧٧	٢٨,٣	٥,٨	٤,٨
١٩٧٨	٢٦,١	٥,٨	٤,٥
١٩٧٩	٢٢,٧	٥,٧	٣,٩
١٩٨٠	٢٠,٢	٥,٩	٣,٤
١٩٨١	١٩,٤	٥,٨	٣,٢
١٩٨٢	١٨,٨	٥,٧	٣,٢
١٩٨٣	١٤,٤	٥,٨	٢,٥
١٩٨٤	١٢,٧	٥,٨	٢,٢
١٩٨٥	١٥,٦	٥,٩	٢,٦
١٩٨٦	٢٣,٠٠	٦,٠٠	٣,٨
١٩٨٧	٢٠,٧	٥,٩	٣,٥
١٩٨٨	١٧,٢	٦,١	٢,٨
١٩٨٩	١٨,٤	٦,٢	٢,٩
١٩٩٠	١٩,٠٠	٧,٥	٢,٥

المصدر :

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - تديرته الدخول من القطاع الزراعى ، أعداد مختلفة .
٢- وزارة الاشغال والمرافق المائية المشروع القومى لحصر الاراضى الزراعية .

الوحدة الأرضية ، وكان تكثيف استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى (أسمدة كيميائية ومبيدات ومنظمات النمو) أحد الاساليب التنموية فى هذا المجال ، حتى أصبحت الصبغة الكيميائية من سمات الزراعة المصرية ومصدراً هاماً من مصادر التلوث ، كان هذا هو الاتجاه العالمى الذى عرف بالثورة الخضراء .

ولكن برامج التكثيف الزراعى - والتى تعتمد على الكيماويات والتكنولوجيا الحديثة - قد تسببت فى زيادة الانتاج على المدى القصير ، أما على المدى الطويل فإنها لاشك ستعرض قدرة النظام البيئى للتربة إلى التدهور ، مما يؤثر على خصوبة التربة ، هذا بالإضافة إلى الأضرار الواقعة على كل من الإنسان والحيوان والنبات ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

١- التلوث بالمبيدات الزراعية : تعتبر المبيدات أحد مستلزمات الانتاج الزراعى التى تستخدم بهدف التقليل بقدر الامكان من أضرار الآفات والمحافظة على مستوى الانتاج ، حيث تستخدم إما للأغراض الوقائية من الإصابة بمرض أو آفة ، أو للأغراض العلاجية عقب ظهور المرض أو الآفة بهدف مكافحتها .

وتستورد مصر معظم ما تستهلكه الزراعة من مبيدات ، وتنتج محلياً الجزء الأقل من المبيدات . ووفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة ، ارتفع المتوسط السنوى للمبيدات المستوردة من ٢٣ ألف طن متري خلال الستينات إلى ما يقرب من ٣١ ألف طن متري سنوياً خلال السبعينات ، وبلغت كمية المبيدات المستوردة خلال فترة الثمانينات حوالى ٣٨ ألف طن سنوياً .

وفى المقابل حدث ارتفاع وتزايد مستمر فى القيمة من ٤٥ مليون دولار إلى ٧٠ مليون دولار .

التربة ، كما أنها قد تتسرب إلى المياه الجوفية والسطحية وتؤدي إلى تلوثها فتسبب مشكلة خطيرة في مياه الشرب في الريف لأن معظمها مياه جوفية وبالتالي فهي عرضة للتلوث بالمبيدات والأسمدة مما يؤثر على مدى صلاحيتها ، ويتسبب عنها الكثير من الأمراض لسكان الريف .

جدول رقم (٧)
معدلات تسمم العمالة الزراعية بالمبيدات محسوبة لكل ٥ سترات
في الفترة ٦٦ - ١٩٨٤ على مستوى الجمهورية

النسبة (%)	نسبة الإصابات (%)	حالة حالات التسمم	الفترة
٤	٩٦	١٤١١	١٩٧٠ - ١٩٧٦
٢	٩٨	١١١٣	١٩٧٥ - ١٩٧٩
٢,٥	٩٦,٥	١٢٩٣	١٩٨٠ - ١٩٧٦
٢,٦	٩٦,٤	١٠٤٢	١٩٨٠ - ١٩٨٤

المصدر : جمعت بحسب من : وزارة الصحة - الإدارة العامة للصحة المهنية والصناعية - سجلات الإدارة - بيانات غير مطبوعة ، عام ١٩٨٦

ومن ناحية أخرى تعمل المبيدات على قتل الكائنات الدقيقة في التربة وخفض قدرتها على تحليل المادة العضوية ، وأوضحت الدراسات أن بعض المبيدات يبقى أثرها بالتربة لمدة طويلة قد تتراوح ما بين ١٥ - ١٧ سنة . وهذا الأثر المتبقى للمبيد في التربة يؤدي إلى تدهور خصوبتها ، فيستلزم الأمر زيادة الطلب على المخصبات والأسمدة الكيماوية لتحسين خصوبتها ، وهكذا تدخل الزراعة في حلقة مفرغة .

وأوضحت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٩٣ أن معدل استهلاك المبيدات في البيئة الزراعية المصرية انخفض من ٢٠ ألف طن في السنة في فترة الثمانينات إلى حوالي ١٠ ألف طن / السنة تقريبا في أوائل التسعينات وهذا مرجعه - كما تقول الدراسة - إلى اتباع سياسة التحرر الاقتصادي ورفع الدعم عن مستلزمات الانتاج واتباع أساليب نظم التحكم المتكامل للآفات لبعض المحاصيل (القطن ، الفول البلدى ، الموالح) في نطاق ضيق ومحدود .

أهم آثار المبيدات على البيئة الريفية : ان قضية استخدام المبيدات في البيئة الريفية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة التأثير في البيئة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

- آثار المبيدات على الإنسان : وفقا لبيانات وزارة الصحة في عام ١٩٨٦ كما يتبين من الجدول رقم (٧) فإن جملة حالات التسمم العمالة الزراعية بالريف تميل للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من فترة لأخرى ، وترجع هذه التقلبات المستمرة في حالات التسمم (إصابات ووفيات) إلى تغير نوعية المبيدات من فترة لأخرى .

ولكن أرقام حالات التسمم الموضحة بالجدول (٧) تقل كثيرا عن الواقع الفعلى حيث قدر متوسط حالات التسمم المتوقعة (من خلال دراسة ميدانية ١٩٨٧) سنوياً نتيجة الرش النوى للمبيدات بحوالى ١٣ ألف حالة ، ويرجع السبب في ارتفاع هذا الرقم عن مثيله من البيانات الرسمية ، إلى أن معظم حالات التسمم تعطى أعراضاً عامة وبالتالي لا تسجل على أنها بسبب التسمم بالمبيد .

وحول مشكلة تلوث البيئة بالمبيدات ومدى تأثيرها على الإنسان ، أكدت نتائج المؤتمر العالمى الثالث للجمعية المصرية لعلوم السميات ، وجود علاقة معنوية بين معدل الإصابة بالسرطان بالريف المصرى واستخدام المبيدات ، وما يؤكد ارتباط المرض بالتعرض للمبيدات ارتفاع معدلات الإصابة في الذكور عن الإناث ، حيث بلغت النسبة (١ : ٥) وذلك يرجع لتعرض الذكور لكمية وتركيز أكبر من المبيدات .

- آثار المبيدات على التربة الزراعية : تتميز بعض المبيدات بقدرة عالية على الثبات في التربة مما يؤدي إلى استمرار بقائها تحت الظروف الحقلية نتيجة لقلة ذوبانها في الماء ، وقد تسم رصود مستوى التلوث بالمبيدات في عينات من التربة ببعض المحافظات (المنيا والبحيرة والدقهلية) ووجد بها تركيزات مرتفعة من المبيدات وخاصة (د . د . ت) تفوق التركيز الآمن للمبيد في

اتجهت الدولة فى بداية التسعينات إلى رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج من خلال سياسة التحرر الاقتصادى .

جدول رقم (٨)
تطور اجمالى كمية الاسمدة الكيماوية المستخدمة فى الزراعة
فى الفترة من ٧٦ - ١٩٩٠

السنوات	الاسمدة بالالف طن			جملة
	نيتروجينية	فسفاتية	بوتاسية	
١٩٧٦	٢٧٥٣	٤١٩	٥,٦	٢١٧٧,٦
١٩٧٧	٢٩٦٢	٥٨٩	٧,٤	٣٥٥٨,٤
١٩٧٨	٣١٧٠	٦٥٠	١١,٥	٣٧٣١,٥
١٩٧٩	٣٢٢٨	٦٤٤	١١,٥	٣٨٧٣,٥
١٩٨٠	٣٧٨٥	٧٨٣	١٦,٥	٣٨٥٩,٥
١٩٨١	٤٠٧٢	٩٢٣	١٩	٥٠١٤
١٩٨٢	٤٣٠٨	٩٩٧	٢٢	٥٣٢٧
١٩٨٣	٤٥٥٨	١٠٧٦	٢٥	٥٦٥٩
١٩٨٤	٤٨١٥	١٠٦٤	٣٨,١	٥٩١٧
١٩٨٥	٤٩٢٣	١٠٩٤	٥١,٣	٥٢٦٨,٣
١٩٨٦	٤٩٩٩	١٢٣٣	٥١,١	٦٢٣٣,١
١٩٨٧	٥٠١٣	١٢٣٦	٦٠,١	٦٢٠٩
١٩٨٨	٥١٠٥	١٢٧٢	٦٥,٤	٦٤٤٢
١٩٨٩	٤٩٨٣	١٢٧٦	٦٢,٣	٦٢٢١
١٩٩٠	٥٠٠٧	١١٣٧	٥٧,٧	٦٢٠٢

المصدر - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ثروة تقييما الفخ من القطاع الزراعى - اعداد مشفلة .

وبين الجدول رقم (٩) أن معدل استهلاك الاسمدة الكيماوية فى الزراعة المصرية ارتفع من ١٤١ كجم / الهكتار فى عام ١٩٧٣ إلى ٤٠٠ كجم / هكتار فى عام ١٩٨٨ بأنواعها المختلفة . كما أن هناك اتجاها فى زيادة الأنواع الثلاثة ، فى حين أن معدل استهلاك الاسمدة على المستوى العالمى خلال نفس الفترة ، ارتفع من ١٨ كجم / الهكتار إلى ٣١ كجم / الهكتار فى عام ١٩٨٨ ، أى أن معدلات استهلاك الاسمدة فى الزراعة المصرية تفوق بكثير المستويات العالمية ، وزيادة معدلات التسميد الكيماوى تؤدي إلى تلح المياه السطحية ، وتلوث مصادر المياه الجوفية ، وقد سجلت بعض الدراسات وجود مستويات

وقد بدأت وزارة الزراعة فى تطبيق برنامج المكافحة المتكاملة منذ عام ١٩٨٩ والذي يستهدف ترشيد استخدام المبيدات ، مع التركيز على المقاومة اليدوية والمقاومة البيولوجية باستخدام الهرمونات وذلك لتقليل درجة التلوث البيئى .

٢- التلوث بالاسمدة الكيماوية : تستخدم الاسمدة الكيماوية بهدف زيادة انتاجية الحاصلات والمحافظة على خصوبة التربة ، وتختلف معدلات التسميد الكيماوى باختلاف نوعية التربة ونوعية المحاصيل ونظام الري والوعى السمدى بين المزارعين ، فالتسميد الكيماوى مصدر لتعويض عناصر التربة ، إلا أن الإسراف فى الري ومشاكل الصرف ساعدت على تبيد جزء من السمد فى التربة .

وبين الجدول رقم (٨) وجود اتجاه متزايد لاستهلاك الاسمدة فى الزراعة المصرية ، حيث ارتفع معدل الاستهلاك من ٣,٢ مليون طن عام ١٩٧٦ إلى ٦,٢ مليون طن عام ١٩٩٠ . وأغلب الزيادة فى استهلاك الاسمدة النيتروجينية لأنها العنصر الغذائى الأول الذى يؤثر على انتاج المحاصيل لافتقار الأراضى المصرية بصفة عامة لهذا العنصر .

ويرجع التوسع فى معدلات استهلاك الاسمدة الكيماوية إلى عدة عوامل ، من أهمها :

١ - التوسع فى زراعة الأراضى الصحراوية والتي تفتقر إلى الكثير من العناصر الغذائية .

٢ - نقص الطمى وخاصة بعد بناء السد العالى مما أثر على خصوبة التربة .

٣ - التركيب المحصولى ونوعية المحاصيل المزروعة والمقننات السمدية .

٤ - دعم أسعار الاسمدة سواء المحلية أو المستوردة فى فترة من الفترات حتى وصل أقصاه فى عام ٨٨ ، ١٩٨٩ ، ثم

عالية من النترات في المياه الجوفية نتيجة للاستخدام المكثف للأسمدة ، مما سبب أمراضاً خطيرة نتيجة استخدام هذه المياه كمصدر لمياه الشرب .

جدول رقم (٩)
معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في الزراعة المصرية مقارنة
بالمستوى العالمي في عامي ٧٣ - ١٩٨٨

السنوات	معدل الاستهلاك كـ كيلوجرام / هكتار				المعدل العالمي كـ كيلوجرام / هكتار			
	نيتروجينية	فسفاتية	بوتاسية	جولة	نيتروجينية	فسفاتية	بوتاسية	جولة
١٩٧٣	١٢٥,٥	١٥,٦	٧	١١١,٧	٨,٤	٥,٦	٤,٤	١٨,٤
١٩٨٨	٢٠٩,٣	٧٨,٩	١١,٩	٤٠٠,١	١٧	٨,١	٦	٣١,١

المصدر : - منظمة الأغذية والزراعة : الكتاب السنوي للأسمدة ، إعداد منظمة : .

الحماية القانونية المتكاملة للبيئة الريفية :

يتناول هذا الجزء دور التشريع في حماية البيئة الريفية والتصدي لقضاياها ، ويتضمن ثلاثة مجالات رئيسية على النحو التالي .

أولاً : الحماية القانونية للبيئة الريفية :

أ - الأحكام الخاصة بالسياسة التشريعية

ب - الأحكام الخاصة بالسياسة العقابية

ثانياً : تقييم للحماية القانونية المطبقة من حيث

التشريع والتطبيق :

أ - تقييم الأحكام الخاصة بالسياسة التشريعية

ب - تقييم الأحكام الخاصة بالسياسة العقابية

ثالثاً : الحماية القانونية المتكاملة المقترحة .

أولاً : الحماية القانونية للبيئة الريفية

أ) الأحكام الخاصة بالسياسة التشريعية : بتحليل

العناصر التشريعية المتصلة بالبيئة يبرز ثمانية أهداف رئيسية تنفيها هذه التشريعات . نورد فيما يلي تفصيلها .

١- الحفاظ على الرقعة الزراعية وخصوبة الأرض : تشمل المواد

من ١ : ٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ٦٦ على تنظيم قواعد تمييز

مناطق زراعة الحاصلات ونظام تعاقب الحاصلات ونسب ما يزرع منها وطرق زراعتها ومواعيدها إلى غير ذلك مما يتعلق بتنظيم الانتاج الزراعي . والمواد من ١٦ - ٢٢ تتناول تقاوى الحاصلات الزراعية التي تستعمل في تكاثر هذه الحاصلات بكافة أنواعها . وفي الفصل الثالث نص في المواد ٢٧ - ٢٨ على استئصال النباتات الغريبة التي تخالف في صفاتها العامة أو الزهرية أو الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول .

ونصت المواد ١٥٠ - ١٥٣ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ على حظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة واستعمالها في غير أغراض الزراعة . كما حظر المشروع في المواد السابقة ترك الأرض غير مزرعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة ، وحرر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها . ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة .

البناء على الأراضي الزراعية : يعد البناء على الأراضي من أشد صور الانحراف في استخدام المسطح الجغرافي للأراضي حيث تستقطع الأراضي الزراعية النادرة لتستخدم في التوسع العمراني والأغراض غير الانتاجية ، ثم الاتجاه إلى الأراضي الصحراوية لاستصلاحها بالعناء والتكلفة المرتفعة بفرض زراعتها والتي تصلح بدون هذا العناء ويتكاليف محدودة في الأنشطة غير الزراعية .

وتمثل عدد محاضر المخالفة بالبناء على الأراضي نسبة من مخالفات البناء الواقعة ، إذ لا تعد هذه المحاضر بمثابة حصر شامل لوقائع المخالفة وإنما تشير إلى وجود هذه المخالفات ويلوغها إلى حد الظاهرة ، كما يعين تتبعها في تحديد الاتجاه التزايدى أو التقلص لهذه الظاهرة .

وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) والذي يشتمل على حالات المخالفة في بعض السنوات الأخيرة يتضح أن حالات المخالفة

(المسجلة) بلغت ١٣٦٤٦٣ حالة في فترة ٢٤ شهرا أى بمعدل ١٨٩ مخالفة بناء / يوم ، ويبلغ مجموع الأراضي التي وقعت عليها المخالفة (المسجلة) حوالى ٩٢٩٠ فدان أى بمعدل يبلغ حوالى ٧,٤ فدان / يوم . وقد بلغت حالات المخالفة (المسجلة) فى الستة شهور الأولى من عام ١٩٩١ حوالى ٢١٠٢٧ أى بمعدل ١١٧ حالة / يوم لمساحة بلغت حوالى ٢٠٧٣ فدان أى بمعدل ١١,٥ فدان / يوم .

جدول رقم (١٠)

حالات المخالفة بالبناء على الأراضي الزراعية والمساحة

للبنى عليها بالمخالفة للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى بعض السجلات

السنة	عدد المحاضر	المساحة	
		سهم	قيراط
١٩٨٦/٨٥	٣٣٣٠	٩	١٥
١٩٨٩	٦١٥٧٦	٢٠	١٤
١٩٩٠	٥٠٥٣٠	١٦	-
التصف الأول من عام ١٩٩٠	٢١٠٢٧	٢١	١٤
الجملة خلال ٢٤ شهرا	١٣٦٤٦٣	١٨	٢١
			٩٢٨٩

المصدر : - بيانات أرقام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ جمعت رسميه من الإدارة المركزية لمساحة الأراضي ، وزارة الزراعة .

- بيانات عام ٨٦/٨٥ جمعت رسميه من الهيئة العامة للجهان للتقنى لمعلومات تصحين الأراضي ، وزارة الزراعة .

- نصت المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه : « يحظر إقامة أى مبان أو منشآت فى الأراضي الزراعية أو اتخاذ اجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها . ويستثنى من هذا الحظر :

١ - الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ بقرار من مجلس الوزراء .

ب - الأراضي الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

ج - الأراضي التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

٣٣٠

د - الأراضي التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى والتي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة .

هـ - الأراضي الواقعة بزمان القرى التى يقيم عليها المالك سكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وفيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات المشار إليها أنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

- هذا وقد صدر قرار السيد وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٦ فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الأراضي .

تبوير الأراضي الزراعية : يعد تبوير الأراضي الزراعية بمثابة المقدمة لعملية البناء عليها ، إذ ليس هناك مبرر آخر يمنع استخدام الأرض فى العملية الانتاجية الزراعية حتى وان كان المالك غائبا ، ويوجد فرق بين التبوير بهدف اراحة الأرض واستعادة خصبها وتحسين صفاتها والذي قد يمتد لموسم زراعى واحد ، وبين التبوير الممتد الذى يخرج الأرض من الانتاج الزراعى القومى .

ويستعرض البيانات التى يشتمل عليها الجدول رقم (١١) ، والتى لا تعد حصرا شاملا للمخالفات الفعلية وإنما تمثل الحالات المسجلة من واقع المحاضر : يتضح أن هذه الحالات (المسجلة) بلغت ١٠٤٦١٤ حالة فى فترة ٤٢ شهرا ، أما المساحة المبورة خلال هذه الفترة فقد بلغت ٢٧٦٦١ فدان أى بمعدل تبوير سنوى (مسجل) يبلغ حوالى ثمانية آلاف فدان .

جدول (١١)

حالات المخالفة بالتبوير للأراضي الزراعية والمساحة الميورة في بعض السنوات

السنة	عدد الحاضرين	المساحة		
		سهم	قيراط	فدان
١٩٨٦/٨٥	٢٩١٩	٣	١٩	١٧٣٧٣
١٩٨٩	٣٧٤٨١	١٤	١٣	٦٨٧٣
١٩٩٠	٣٠٢٨٣	٢١	٢	١٩٢٤
المتوسط الأول من عام ١٩٩١	٣٣٩٣١	٤	١٠	١٤٨
الجملة خلال ٤٢ شهرا	١٠٤٦١٤	١٨	٢١	٢٧٦٦١

المصدر :

- بيانات عام ١٩٨٦/٨٥ جمعت وحسبت من الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي ، وزارة الزراعة .
- بيانات أعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ جمعت وحسبت من الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، وزارة الزراعة .

- كان أول تدخل تشريعى لمواجهة ظاهرة التبوير بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى نص فى مادته ١٥١ على : « يحظر على المالك أو الحائز أيا كانت صفته ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليه ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها » .

- وقد عدل المشرع عن هذا النص بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بعد أن تبين أن الحظر الوارد بهذه المادة لم يؤد إلى الغاية التى هدف إليها المشرع من منع تبوير الأرض الزراعية ليكون الحظر شاملا ومحددا ، وأصبح نص المادة على النحو التالى :

« يحظر على المالك ونائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض بأية صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل

أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها » .

تجريف الأراضي الزراعية : لقد تكونت الأراضي الزراعية بالذلتا والوادي بفعل ترسيب المواد العالقة والرملية من هضبة الحبشة بمياه نهر النيل فى فترة الفيضان منذ الأزمنة السحيقة فوق طبقة من الرمل والزلط . ويبلغ سمك هذه الرواسب فى المتوسط نحو تسعة أمتار . ويقدر متوسط الترسيب السنوى على الأرضى التى كانت تغمرها مياه الفيضان بنحو ٩ , ملليمتر/ سنة . ويعزى التباين فى قطاع التربة وتفاوت درجاتها إلى ترسيب المواد الثقيلة فى الجنوب أى فى الوادي على جانبى مجرى نهر النيل ، بينما تحمل المواد العالقة الناعمة على مساحة عريضة فى الشمال ، وقد أدى ذلك بالاضافة إلى سرعة المياه إلى وجود اختلالات رأسية وأفقية فى خواص التربة وقوامها من منطقة لأخرى .

وقد كان يترسب سنويا على أراضي الوجه القبلى ما يقدر بنحو ١٦ مليون طن سنويا أى أن متوسط الترسيبات الطميية كان حوالى ٤ , ٣ طن للفدان وذلك قبل انشاء السد العالى ، يضاف إلى ذلك كميات ضخمة كانت ترسب فى المجارى المائية وكان يجرى تطهيرها خلال السدة الشتوية من كل عام ، وكان يستخدم ناتج التطهير فى ضرب الطوب للاستعمال الخاص أو تصنيع الطوب الأحمر فى القمائن . وبالإضافة إلى هذا الاستخدام الشائع لناتج التطهير ، كان يضاف إلى الأراضي الرملية فى مناطق الاستصلاح لتحسين خواصها .

مدى تأثير التجريف على الانتاج الزراعى القومى : بالإضافة إلى الآثار السلبية على خصوبة التربة المصرية لانقطاع ورود الطمي متمثلا فى فقد كمى فى مكون هام يجدد التربة ويزيد خصوبتها ، وفقد نوعى متمثل فى فقد العناصر المغذية للنبات - ظهرت مشكلة تهدد بقاء الأرض الزراعية منتجة وهى الاستعاضة عن طمي نهر النيل بإزالة الطبقة

السطحية من التربة واستخدام ناتج التجريف فى صناعة الطوب ، واستفحلت هذه الظاهرة حتى بلغ سعر ناتج تجريف بضعة قراريط ما يزيد على ثمن الفدان من أجود الأراضى الزراعية ، فانتقلت حمى التجريف إلى مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ، وقد ساعد على ذلك عدم توافر البدائل المناسبة للطوب الأحمر .

وقد تقدمت الهيئة العامة لجهاز تحسين الأراضى بمشروع لاعادة الأراضى المجرفة إلى وضعها الطبيعى بتكلفة للفدان الواحد من ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه (وفقا لأسعار عام ١٩٨٥) لاعادته إلى مستواه وذلك حسب حالة الأرض وعمق التجريف .

التطور التشريعى للظاهرة : لم يتصد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (قانون الزراعة) عند صدوره لظاهرة تجريف الأرض الزراعية واقامة مبان أو منشآت عليها ، ويمضى ذلك إلى أن هذه الظاهرة لم تكن قد انتشرت بشكل ملحوظ يدعو إلى التدخل التشريعى .

وكان تدخل المشرع لأول مرة لمواجهة هذه الظاهرة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ الذى نص على : « حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل أترية منها بغير ترخيص من وزير الزراعة » . ورصد لذلك عقوبة جنائية هى الحبس أو غرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور الفدان التى تتم بها المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذى أدخل بعض التعديلات على أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، أهمها تعريف مرتكبى جريمة التجريف دون ترخيص بحيث يشمل كل من يشارك فى الأفعال المادية المكونة لتلك الجريمة . استنادا إلى أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة اشتراك عدة اشخاص فى ارتكاب أفعال متعاونة ومتتالية تبدأ بمالك الأرض . كما شدد العقوبة على جريمة التجريف دون ترخيص بجعلها الحبس والغرامة التى لا تقل عن

٣٣٢

مائتى جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة .

إلا أن الاعتداء على الأرض الزراعية بتجريفها لم يتوقف ، حيث زادت المساحات المجرفة فى كل عام حوالى ٢٠ ألف فدان ، مما اضطر المشرع إلى التدخل بإصدار القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ، وقد نص فى المادة ١٥٠ منه على : « يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأترية لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة » ، وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة فى نقل الأترية الناتجة عن التجريف بالطريق الإدارى ، وتسودع هذه المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الادارية المختصة . ويعتبر من التجريف فى تطبيق أحكام هذا القانون : ازالة أى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأترية منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه .

ويوضح الجدول رقم (١٢) حالات التعميدات على الأراضى الزراعية بالتجريف بالمخالفة للقانون رقم ١١٦ لسنة ٨٣ فى بعض السنوات .

اقامة مصانع أو قمائن طوب فى الأراضى الزراعية : حظرت المادة ١٥٢ من قانون الزراعة اقامة مصانع أو قمائن طوب فى الأراضى الزراعية ، ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون .

وقد صدر القرار الوزاى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ بوضع الأحكام التنفيذية لما نصت عليه المادة ١٥٣ من القانون المشار إليه .

جدول رقم (١٢)
حالات التغيرات على الأراضي الزراعية بالتجريف وصناعة الطوب
بالمخالفة للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ في بعض السنوات

السنة	مخالفات التجريف				مخالفات تمانن ومنازع الطوب			
	عدد		المساحة		عدد		المساحة	
	الحاضر	سهم	قيراط	فدان	الحاضر	سهم	قيراط	فدان
١٩٨٦/٨٥	٢٢٦٩٩	١٠	٧	٢٩٩٥	٤٠٨٠	٣	١٥	١٢٩٣
١٩٨٩	٥٣٥	١٠	١٠	١٢٢٨	٢٠٠١١	٧	١٤	٩١١١
١٩٩٠	٢٢١٥	٣٣	٢١	٦٦٩	٤٦٨٢٣	٨	١	٢٠٢
الوسط الأول من عام ١٩٩١	١٢٤٥	١٠	٢٢	٣٢١	٥٣٤٨	١٨	٦	١٠٦٨٧
الجلسة خلال ٤٢ شهرا	٣٢٨٩٤	٥	١٤	١٠٢٤٥	٨٦٩٩٢			

المصدر : - بيانات عام ١٩٨٦/٨٥ جمعت وحسبت من الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لشؤون
تأمين الأراضي ، وزارة الزراعة .
- بيانات أعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ جمعت وحسبت من الإدارة المركزية لحماية
الأراضي ، وزارة الزراعة .

٢- المعالجة التشريعية لاستخدام المدخلات الكيماوية :

عالج المشرع نوعين من المدخلات الكيماوية التي تستخدم في البيئة
الزراعية بهدف زيادة الانتاج الزراعي وهي مبيدات الآفات الزراعية
والمخصبات الزراعية .

المعالجة القانونية لاستخدام مبيدات الآفات الزراعية : تنظم
استخدام مبيدات الآفات الزراعية القوانين والقرارات التالية :
- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (قانون الزراعة) وتعديلاته .
- قرار ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الآفات الزراعية .
- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن صيد الاسماك والأحياء
المائية وتنظيم المزارع السمكية .

ولقد أوضحت التشريعات المشار اليها المقصود بمبيدات الآفات
الزراعية وأنواعها وتحديد مواصفاتها وشروط الاستيراد والتداول وكيفية
أخذ عينات المبيدات وتحليلها .

وفي إطار اهتمام الشارع بالمدخلات الكيماوية وضرورة أن تكون
قيمة مضافة إلى الانتاج الزراعي ، وأن يتم تلافى أثارها السلبية على
البيئة قدر الامكان - عني الشارع بتحديد المقصود بمبيدات الآفات
الزراعية فقرر أنها المواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة
الامراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والطفيليات

الخارجية الضارة بالحيوان (م ٧٨) ، وفي ذات إطار اهتمام الشارع
أوجب ضرورة أن يتم تشكيل لجنة بوزارة الزراعة تسمى لجنة مبيدات
الآفات الزراعية يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير
الزراعة وتختص باقتراح مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز تداولها
وتحديد مواصفاتها وأجراءات تسجيلها وشروط تداولها (م ٧٩) ،
كما أنشأ المشرع بوزير الزراعة وبنشاء على اقتراح اللجنة المذكورة
إصدار القرارات المتعلقة بالآتي :

- أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز استيرادها وتداولها
وتحديد مواصفاتها وشروط الاستيراد والتداول .
- شروط وأجراءات الترخيص في استيراد المبيدات
والإتجار فيها .
- إجراءات تسجيل المبيدات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم
الخاصة بذلك .

- كيفية أخذ عينات المبيدات وتحليلها ، وطرق الطعن في نتائج
التحليل ، والتنظم من التحفظ عليها ، والرسوم الواجب أدائها . وكذلك
الاجراءات التي تتبع في نظر الطعن أو التنظم وكيفية الفصل
في كل منها .

- حظر نقل بعض أنواع المبيدات من جهة الى أخرى .
وحظرت المادة ٨١ صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها
للبيع أو استيرادها أو الإتجار فيها أو الإفراج عنها من الجمارك بغير
ترخيص من وزارة الزراعة .

والمادة ٨٢ أوجبت ان يكون الاعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها
مطابقا لشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن
استعمالها .

كما أورد القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ جداول مبيدات الآفات
الزراعية ، وبين مجموعات التصنيفية حسب أصولها واستخداماتها ،

واشتراطات تخزينها ، وفى شأن خطورتها قسم مبيدات الآفات الزراعية من حيث درجة خطورتها على الانسان عند الاستعمال الى المجموعات الآتية :

أ - مبيدات شديدة الخطورة وتكون بطاقتها حمراء ذات اطار اسود مرسوم عليه جمجمة وعظمتين ،

ب - مبيدات خطورة وتكون بطاقتها حمراء ومرسوم عليها جمجمة وعظمتين ،

ج - مبيدات أقل خطورة من المجموعتين السابقتين وتكون بطاقتها حمراء فقط ،

وبالنسبة للمجموعة الأولى وهى المبيدات شديدة الخطورة وتحدث تسهما شديدا عند ملاستها أو استنشاق ابخرتها أو اخذها عن طريق الفم ، فإنها تحتاج عند استعمالها الى احتياطات وقائية يجب اتباعها بكل دقة وتشمل هذه المجموعة ٤٩ مبيدا بمستحضراتها ، والمجموعة الثانية تشمل المبيدات الخطورة وهى أقلسمية نسبيا من مبيدات المجموعة الأولى ، وتحتاج عند استعمالها الى تعليمات واحتياطات وقائية خاصة ، وتشمل هذه المجموعة ٦٣ مبيدا بمستحضراتها ، والمجموعة الثالثة أقل خطورة من المجموعتين السابقتين ويمكن استعمالها دون الحاجة الى استخدام ملابس أو أدوات خاصة ، وتشمل هذه المجموعة ٢٨ مبيدا بمستحضراتها .

كما بين القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية الجهة التى يقدم اليها طلب الترخيص الخاص بالاتجار فى المبيدات أو استيرادها وهى مراقبة الكيمياء الزراعية وتفتيش الزراعة بالاقاليم .

وحددت المادة رقم ٦ من اللائحة التنفيذية البيانات اللازمة التى تبلغ بها مراقبة الكيمياء الزراعية بوزارة الزراعة عند استيراد أى مبيد وهى :

٣٣٤

- نوع كل مبيد يستورد .

- الغرض من استيراده واسماء الأمراض والآفات التى تعالج به .

- الجهة التى تستعمل فيها .

- النتائج التى تسفر عنها تجربة كل مادة .

هذا وقد تم الغاء القانون السابق باصدار قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى خصص الباب السادس لوقاية المزروعات ، وقد قسم الى ثلاثة فصول اولها لمكافحة الآفات الزراعية باعتبارها مصدر الخطر للحاصلات الزراعية ، وتناول الفصل الثانى مبيدات للآفات الزراعية من حيث صنعها واستيرادها والاتجار فيها الى غير ذلك مما يتعلق بالرقابة عليها لكى تكون بمنأى عن الغش أو مخالفة المواصفات الواجب توافرها فيها ، وذلك نظرا لما للمبيدات من أثر كبير فى القضاء على الآفات الزراعية .

هذا وقد نص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية فى المادة رقم (١٣) على أنه : لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميته أو المفرعات ، كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو الحوض أو اللبس أو الزلاطين أو أى نوع من السدود والتحاويط ، كما لايجوز حيازة أو استعمال الات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية . وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية ، ونصت المادة ١٥ على أنه : مع عدم الاخلال بما ينص عليه أى قانون آخر لا يجوز القاء أو تصريف مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية التى تستخدم فى مقاومة الآفات الزراعية وما يماثلها .

المعاجة القانونية لاستخدام المخصبات الزراعية : عنى المشرع بالمخصبات الزراعية وأقر لها الباب الخامس من قانون الزراعة وأورد

تعريفها فقال : « يقصد بالمخصبات الزراعية الأسمدة الكيماوية والعضوية بكافة أنواعها والمواد التي تضاف الى التربة أو الى البذرة - لاصلاحها أو تحسين خواصها أو الى البذور أو النبات بقصد زيادة انتاجها . وقد جاء هذا التعريف بالمادة ٦٦ من القانون . وقد أوجب المشرع تشكيل لجنة بوزارة الصناعة تسمى لجنة المخصبات الزراعية اناط تشكيلها وبيان نظام العمل بها لوزير الزراعة بقرار يصدر منه ، وحدد لها المشرع مجموعة من الاختصاصات جبرها في اقتراح أنواع المخصبات الزراعية التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وابداء الرأي في جميع القرارات المنفذة للقواعد القانونية المعالجة للمخصبات الزراعية . وفي المادة ٦٨ من القانون أوجب الشارع على وزير الزراعة بناء على اقتراح لجنة المخصبات الزراعية اصدار قرارات في المسائل الآتية :

- أنواع المخصبات التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وطرق تداولها .

- شروط واجراءات الترخيص في استيراد المخصبات الزراعية والاتجار فيها ونقلها من جهة الى اخرى .

- اجراءات تسجيل المخصبات وتحديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

- كيفية أخذ عينات المخصبات وتحليلها ومراقبة الطعن في نتائج التحليل والتظلم من التحفظ عليها والرسوم الواجب ادائها ، وكذلك الاجراءات التي تتبع عند نظر الطعن أو التظلم وكيفية الفصل في كل منها .

وقد أضافت المواد ٦٩ - ٧١ مجموعة أخرى من الضمانات والقيود التي تحول دون ترتيب نتائج سلبية على صنع المخصبات الزراعية أو استيرادها أو تداولها . فنصت على عدم جواز صنعها أو تجهيزها أو

جمعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الافراج عنها من الجمارك بغير ترخيص من وزارة الزراعة - كما أوجب الشارع أن يكون الاعلان عن المخصبات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها أو تسجيلها أو توصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

٣ - مقاومة الأمراض المعدية والبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة :

وتنظم هذا الموضوع القوانين والقرارات الآتية :
- القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن احصاء بعض الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والبائية في الحيوانات والطيور المستأنسة . وقد ألغى بإصدار قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

- القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ بحقن الايقار والجاموس بمحافظة الشرقية اجباريا لوقايتها من مرض الطاعون البقري .

- قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ بإلغاء القرار السابق .
- قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية .

وقد حدد هذا القرار ٤٧ نوعا من أنواع الطيور النافعة للزراعة وستة أنواع من الحيوانات البرية النافعة للزراعة أيضا .
- قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ .

- قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن المحافظة على حيوانات البيئة .
- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة . وقد حدد الفصل الثالث من هذا القانون في المواد من ١٧ حتى ١٩ حماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وعدم استعمال القسوة مع الحيوانات .

٤- مراقبة تقاوى الحاصلات الزراعية :

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن انتاج بذرة تقاوى قطن الاكثار والمحافظة على نقاوتها فى اقليم مصر والمذكرة الايضاحية .

- القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مراقبة تقاوى الحاصلات الزراعية والمذكرة الايضاحية .

- قرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار الوزارى الصادر فى ١٧ مارس ١٩٥٦ ببيان الحالات التى تعفى فيها رسائل النباتات والمنتجات النباتية من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة (١) من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ (وقد الفى بقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦) .

- قرار رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار الوزارى الصادر فى ٣ فبراير لسنة ١٩٥٥ ببيان شروط الترخيص باستيراد رسائل النباتات والمنتجات النباتية ، وتقضى المادة الثانية بانه يجب ان تكون كل رسالة مصحوبة بشهادة زراعية صحية من الهيئة الزراعية الرسمية المختصة من موطنها الاملى تنص على سلامتها من الآفات والأمراض الطفيلية الضارة ، على ان يوضح بها المنطقة التى كانت منزرعة بها والاسم العلمى لها ، ويجوز اعفاء الرسالسة من تقديم الشهادة الزراعية الصحية مادامت لا تستعمل فى الزراعة أو التكاثر (الفى) .

- قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ باستثناء رسائل الدخان المستوردة من الخارج من أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٣ فبراير لسنة ١٩٥٥ ببيان الآفات الضارة بالنباتات والمنتجات النباتية المستوردة من الخارج وذلك فى الاحوال الآتية :

١ - اذا كانت مصابة بحشرات موجودة فى مصر .

٣٣٦

ب - اذا كانت مصابة بحشرات غير موجودة فى مصر وثبت من الفحص ان هذه الحشرات كانت ميتة فى جميع اطوارها .

ج - اذا كانت مصابة بحشرات حية غير موجودة فى مصر مما تصيب الدخان فى المخزن فقط وذلك بعد معاملتها بطرق الابادة التى تقرها وزارة الزراعة .

- قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار الوزارى الصادر فى ٣ فبراير لسنة ١٩٥٥ ببيان شروط الترخيص باستيراد رسائل النباتات والمنتجات النباتية .

٥ - مقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات :

كان القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ قد صدر بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ثم عدلت بعض نصوصه بالقانونين رقمى ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ و ٧٠ لسنة ١٩٥٧ ، غير ان العمل قد كشف ان الحاجة تدعو الى اجراء تعديل آخر لبعض نصوصه ، فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ رغبة فى تخفيف الأعباء المالية التى تنجم عن تنفيذ ذلك القانون وتيسيرا لأداء الزراع للتكاليف فزوى اضافة فقرة جديدة الى المادة (١٤) التى تجيز لوزير الزراعة الأذن بتقسيط قيمة التكاليف ، وقد حدد القرار ٢٥ لسنة ١٩٦٧ كشافاً ببيان الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، أما القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة - الباب السادس فى وقاية المزروعات - الفصل الأول الخاص بمكافحة الآفات الزراعية فقد حدد فى المواد من ٧٢ حتى ٧٧ المقصود بكلمة آفة ، وهى كل كائن قد يسبب ضرراً اقتصادياً للنباتات .

٦ - تنظيم أعمال السليخ وحفظ الجلود الخام :

نظم القانون ٤٨ لسنة ١٩٥٨ أعمال السليخ وذلك بعد نقل ادارة سليخ الجلود الى مصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة ، وقصد القانون منع تفشى الأمراض المعدية سواء للإنسان أو للحيوان ، وقد حدها القرار

الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مراقبة وتنظيم أعمال السلخ وحفظ الجلود الخام ، فلوضح الشروط الواجب توافرها فى رخصة السلاح وفى التدريب على مهنة السلخ وفى اختيار السلاخين فى المجازر والأماكن المعدة للذبح وايضا طريقة السلخ ، وقد صنف هذا القرار الجلود بحسب أنواعها بعد سلخها الى جلود ثقيلة ، جلود متوسطة ، جلود خفيفة ، جلود تالفة .

ثم صدر قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والفى احكام القانون السابق وتضمن الباب الثامن منه احكام الصحة الحيوانية ، وافرد الفصل الثالث لتنظيم ذبح الحيوانات وسلخها ، وحفظ الجلود .

٧ - مقاومة الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات المستأنسة :

صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ نتيجة ظهور مرض الطاعون البقرى ولما كان هذا المرض من الأمراض الوبائية الخطيرة التى تفتك بالمواشى البقرية فتكا ذريعا ، فقد اقتضت مقاومة هذا المرض الاسراع فى تحصين جميع مواشى الفصيلة البقرية . وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ والقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ والقرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ والقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ والقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ ، كما صدر القرار الوزارى رقم ٢٢ بحقن الكلاب اجباريا بمحافضة الاسكندرية لوقايتها من مرض الكلب ، وكذا القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن مقاومة الفئران .

٨ - المحافظة على الاسماك والاحياء المائية :

تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ومشروع لائحته التنفيذية المنظمة له : جوانب الحماية المختلفة للأسماك والاحياء المائية سواء من حيث المحافظة على صلاحية المياه ذاتها لمعيشة تلك الاحياء المائية ، أو من حيث تنظيم صيد الاسماك بصورة تضمن تكاثرها وتواجدها فى المواسم الطبيعية لتطورها .

وأشار هذا القانون فى الفصل الثانى منه الى تلوث المياه ، فنص فى مادته ١٥ على انه « مع عدم الاخلال بما ينص عليه أى قانون آخر لا يجوز القاء أو تصريف مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية التى تستخدم فى مقاومة الآفات الزراعية وما يماثلها من مواد سامة أو مشعة فى المياه المصرية » .

ونصت المادة ١٧ على انه لا يجوز استخدام أو ادخال اسماك اجنبية أو بويضاتها أو يرقاتها الى البلاد لأى غرض الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بعد استشارة معهد علوم البحار والمصايد من الناحية الفنية .

وحظرت المادة ٤٨ انشاء المزارع السمكية الا فى الاراضى البور غير الصالحة للزراعة ، على ان يقتصر فى تغذيتها بالمياه على مياه البحيرات أو المصارف المجاورة لموقعها ، ويحظر استخدام المياه العذبة لهذا الغرض ، ويستثنى من ذلك المفرخات السمكية التى تنشئها الدولة ، كما انه لا يجوز انشاء أى مزرعة سمكية الا بترخيص من وزارة الزراعة يصدر بعد الحصول على موافقة وزارة الرى - يبين كمية المياه المصرح بها ومصدرها وطريقة صرفها ، ويجب ان يتضمن الترخيص صدر هذه الموافقة وشروطها .

ب (الاحكام الخاصة بالسياسة العقابية : نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (قانون الزراعة) فى الفصل التاسع الخاص بالاتجار فى التقاوى على انه (لماورى الضبط القضائى ان يأخذوا عينات بغير مقابل بالقدر والطريقة التى تحدد بقرار يصدره وزير الزراعة ، ولهم فى سبيل ذلك دخول المحلات والأماكن المعدة لايداع التقاوى أو التى تكون قد أودعت بها بالمخالفة لاحكام القانون وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن . ولهم ايضا عند الاشتباه ضبط التقاوى والتحقق عليها وختمها وذلك بعد

وتخزينه وإيداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد المشتبه في غشها والتحفظ عليها ولهم اخذ عينات منها بدون مقابل للتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات ، وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن » .

ونصت المادة ١٣٣ من القانون في الباب الثاني الفصل الأول الخاص بمكافحة امراض الحيوان على أنه (للمأمور الضبط القضائي دخول الحظائر والأماكن التي توجد فيها الحيوانات للتفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من مخالفات ، وذلك عدا الأماكن المخصصة للسكن) .

ونصت المادة ١٣٩ من القانون في الفصل الثالث الخاص بذبح الحيوانات وسلخ وحفظ الجلود على أنه (للمأمور الضبط القضائي ضبط لحوم الحيوانات التي تذبح بالمخالفة للمادة ١٣٦ أو البند (أ) من المادة ١٣٧ وتوزيعها على الجهات والهيئات التي يعينها وزير الزراعة بقرار يصدره ، فإذا تبين عدم صلاحية اللحوم المضبوطة للاستهلاك وجب اعدامها) .

كما نصت المادة رقم ٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء على الأراضي الزراعية على : اعداد وزير الزراعة بالاتفاق مع المحافظين خطة للمشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني ويتم عرضها على مجلس الوزراء لاقرارها .

وقد نصت المادة الثالثة من القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ في شأن مقاومة الفئران على انه « على الجهات الحكومية والقطاع العام التي تقع ممتلكاتها - منشآت - مزارع ... الخ - في المنطقة التي تنتم فيها مقاومة الفئران القيام باجرائها في نفس المكان بمعرفة » .

ونصت المادة ٦٢ من قانون الصيد رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣

أخذ عينات منها لفحصها ويصدر وزير الزراعة قرارا بالشروط والاجراءات الواجب اتباعها عند التحفظ على التقاوى والافراج عنها) .

ايضا نصت المادة ٧١ من القانون السابق في الباب الخامس الخاص بالمخصابات الزراعية على انه (للمأمور الضبط القضائي اخذ عينات بدون مقابل من المخصابات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع أو المتداولة لتحليلها للتحقق من صلاحيتها ، ولهم في سبيل ذلك دخول الأماكن التي توجد فيها المخصابات أو يشتبه وجودها فيها عدا الأماكن المخصصة للسكن ، ويجوز لهم التحفظ على المخصابات في حالة الاشتباه في غشها) .

ونصت المادة ٧٧ من القانون السابق في الباب السادس الفصل الأول الخاص بمكافحة الآفات الزراعية على أنه (للمأمور الضبط القضائي دخول أي حقل أو مشتل أو حديقة أو أي مكان آخر غير معد للسكن يشتبه في وجود نباتات مصابة به ، ولهم ان يضعوا تحت المراقبة النباتات التي يشتبه اصابتها وذلك طبقا للنظم والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره) .

كما نصت المادة ٨٣ من القانون السابق في الفصل الثاني الخاص بمبيدات الآفات الزراعية على أنه (للمأمور الضبط القضائي اخذ عينات بدون مقابل من مبيدات الآفات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع لتحليلها والتحقق من صلاحيتها ولهم في سبيل ذلك دخول الأماكن التي توجد فيها المبيدات أو يشتبه في وجودها فيها عدا الأماكن المخصصة للسكن ويجوز لهم التحفظ على المبيدات في حالة الاشتباه في غشها) .

ونصت المادة ١١٦ في الفصل الثاني والخاص بعلف الحيوانات على أنه « للمأمور الضبط القضائي دخول محال تجارة العلف وصناعته

على انه « يكون للموظفين المختصين بتنفيذ احكام هذا القانون والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزارة الزراعة والسرى والدفاع والداخلية والتموين سفة رجال الضبط القضائي » .

نطاق الجزاءات وتنفيذها :

العقوبات : وضعت احكام العقوبات المنصوص عليها فى القوانين الحالية موضع المراجعة ، وعدل بعضها بقصد اتساق الاحكام فى المجموعة التشريعية الواحدة على أساس وزن الأفعال المعاقب عليها بميزان واحد .

وقد خصص قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الباب الثامن منه للعقوبات التى تقع مخالفة لاحكام الكتاب الأول الخاص بالثروة الزراعية وجمع المشرع فى الباب الثالث العقوبات المتعلقة بأحكام الكتاب الثانى والخاص بالثروة الحيوانية .

وقد اضاف المشرع الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاباً ثالثاً عنوانه (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها) وخصص المواد ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ منه للعقوبات التى تقع بالمخالفة لأحكامه .

العقوبات الجنائية والجزاءات الادارية لمخالفة الحظر التشريعى للبناء بدون ترخيص على اراض زراعية : نصت المادة ١٥٦ على العقوبات الجنائية والجزاءات الادارية التى يقع تحت طائلتها من يقوم بالبناء على ارض زراعية دون ترخيص ، ونصت على ان يعاقب على مخالفة اى حكم من احكام المادة (١٥٢) من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه ، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ، ويجب ان يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة أمراً بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف ، وفى

جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

عقوبة التجريف : كما رتب المشرع على مخالفة هذا الحظر جزاء نص عليه فى المادة ١٥٥ منه : يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة . فإذا كان المخالف هو المالك يجب الا يقل الحبس عن ستة اشهر ، وإذا كان المخالف هو المستأجر يوبى المالك وجب الحكم ايضا بإنهاء عقد الايجار ورد الأرض الى المالك .

ويعتبر مخالفاً فى تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع اترية متخلفة عن تجريف الأراضى الزراعية أو ينزل عنها باية صفة أو يتدخل بصفته وسيطاً فى شىء من ذلك أو يستعملها فى اى غرض من الأغراض الا اذا اثبت ان التجريف كان صادراً طبقاً لاحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكامه .

وفى جميع الأحوال تتعدد العقوبة والمخالفات ، ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأترية المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف عقوبة الغرامة .

ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى ان يأمر بوقف الاعمال المخالفة وبإعادة الحال الى ما كانت عليه بالطريق الادارى على نفقة المخالف .

وعلى الرغم من هذا التشدد للتضييق على مرتكبى هذه الجرائم الا ان هذه الوسيلة التشريعية بمفردها لم تجد فى القضاء على هذه

الظاهرة ، فقد وصل مجموع المساحات المجرفة ٢٧٥٠ هـدان تجريف خلال ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وقد احتلت محافظة البحيرة أعلى نسبة للمساحات التي تم التمدى عليها بالتجريف .

اما في الفترة التالية ، فقد انخفضت المساحة المجرفة من ٧٩٩٥ هـدانا عام ١٩٨٦ الى ٣٢٢ هـدانا في النصف الأول من عام ١٩٩١ . وهذا يدل على نسبية فعالية الوسيلة التشريعية في القضاء على ظاهرة التجريف .

عقوبة التبوير : رصد المشرع على مخالفة ذلك عقوبة نص عليها في المادة ١٥٥ من القانون : يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٥ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل هـدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة . وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه ، يجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة بتكليف الادارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين ، تعود بعدها الأرض للمالك أو نائبه وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز بون المالك يجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها . وفي جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف العقوبة . ولوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى ان يأمر بوقف اسباب المخالفة وازالتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف .

وقد أوردت المادة ١٥٤ عقوبة أصلية على مخالفة حظر التبوير في الحبس والغرامة ، وايضا عقوبة تكميلية هي تضمين الحكم الصادر بالادانة ، تكليف الادارة الزراعية بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى

٢٤٠

زراعتها بالمزارعة ، وذلك اذ كان المخالف المالك أو نائبه ، وايضا عقوبة تكميلية بالنسبة للمستأجر في إنهاء عقد ايجاره ، كما يحظر في الفقرة الرابعة من ذات المادة وقف تنفيذ العقوبة في جميع الاحوال .

عقوبة مخالفة إقامة مصانع وقهان الطوب : تنص المادة ١٥٧ من قانون الزراعة المشار اليه على ان : « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ١٥٣ من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ، وفي جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة وحتى صدور الحكم في الدعوى وقف أسباب المخالفة وإعادة الحال الى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف » .

عقوبة مخالفة قانون الصيد رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ : نصت المادة ٥٢ من قانون الصيد رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٣ على انه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف احكام المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وفي جميع الاحوال تضبط المراكب وأدوات الصيد وماكينات ضخ المياه الموجودة بموقع المخالفة كما تضبط الأسماك والطيور المصيده المخالفة لأحكام المواد سالف الذكر الموجودة بموقع المخالفة ، وتباع الأسماك المضبوطة ويحكم بمصادرة المضبوطات أو ثمنها لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، وتزال المخالفة إداريا على نفقة المخالف وفي حالة العود تضاعف العقوبة » .

كما نصت المادة على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة

اشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المادة ٤٨ أو شروط الترخيص الصادر وفقا لها ، ولا يجوز في جميع الاحوال الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ولكل من وزارتي الزراعة والري قبل الحكم في دعوى وقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المخالف ضبط الآلات والمهمات المستعملة في ارتكابها ويحكم بمصادرة تلك المضبوطات لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

ثانياً: تقييم الحماية المطبقة من حيث التشريع والتطبيق

١- تقييم الاحكام الخاصة بالسياسة التشريعية : بصفة عامة نجد ان التشريعات المطبقة في حماية البيئة الريفية قد صدرت عن جهات متعددة الاختصاصات والرقابات والمسئوليات لا يجمع بينهما رابط وبالتالي لا يوجد تنسيق بين هذه التشريعات في تطبيق الحماية المتكاملة المنشودة .

وتقوم فكرة الحماية القانونية للبيئة الريفية على المفهوم الضيق لحماية وتنظيم الملكيات العامة وضمان المصلحة الخاصة وفاعلية حماية الملكية الخاصة .

ونجد ان هذه التشريعات قد جاءت دون المعالجة المتكاملة التي تتضمن تدابير الحماية الكمية والتنوعية للبيئة الزراعية والبيئة الريفية معا .

كما ان المفهوم العام للتلوث الريفي الذي يعنى التغير الكمي والنوعي لها غير واضح المعالم في الاطار العام الذي يقوم عليه الحماية ، والمفهوم قاصر على استخدام المدخلات الكيميائية فقط وغير شامل لمصادر وأنواع وتقسيمات هذا التلوث وليس من المرونة بحيث يشمل غيرها من أنواع التلوث الريفي الذي يتبع التقدم العلمي والتكنولوجي .

ومعظم التشريعات الزراعية المطبقة للحماية متناثرة في عدة تشريعات منها الخاص بالحماية الكمية والتوسع الأفقى للأراضى الزراعية والآخر لحماية النوعية أو التوسع الرأسى أو الخاص بالإنتاج الزراعى .

ب - تقييم الاحكام الخاصة بالسياسة العقابية : ان القضاء المختص بحسم المنازعات الخاصة بالاعتداء على الرقعة الزراعية وخصوبتها هو القضاء العام ، وجميع المنازعات المتعلقة بجرائمها تعرض امامه ، وكثرة القضايا المعروضة عليه تجعل من الصعب الحصول على حكم سريع ، وهذا يؤدي الى تفويت الغاية من وجود هذه التشريعات الخاصة بالمحافظة على العملية الزراعية والانتاجية معا .

كما ان التشريعات الخاصة بالمحافظة على الرقعة الزراعية وخصوبتها تتضمن مجموعة من الجزاءات التقليدية كالحبس والغرامة والمصادرة لا تتناسب مع جسامة وضرر جرائم الاعتداء على هذه القيمة الهامة من قيم المجتمع والتي تعتبر عنصر هاماً من عناصر الوسط البيئى ، مما يدل على عدم التقدير الكامل لحجم المشكلة البيئية وأهميتها ومدى خطورتها .

وطبيعة هذه الجزاءات الخاصة بالمصادرة أو رد الحال الى ما هو عليه غالباً ما يكون الاختصاص فيها صادراً عن جهة الادارة فهى غالباً ما تكون جزاءات ادارية .

وتقتضى طبيعة جرائم الاعتداء على الرقعة الزراعية وخصوبتها باستخدام المدخلات الكيماوية مثل الأسمدة والمبيدات الكيماوية والمخصبات ومبيدات الآفات الزراعية وغيرها فى ضبطها والكشف عنها - طرقاً فنية كثيراً ما يتمذر الكشف عنها والبحث عن مرتكبيها .

وعلى الرغم من أن هناك لجنتين تابعتين لوزارة الزراعة لتقنين استخدام المدخلات الكيماوية ، إلا أن هاتين اللجنتين بتشكيلهما الإداري والمركزي الراهن واختصاصاتهما غير قادرتين على الوفاء بما هو منوط بهما من دور في ترشيد استخدام المدخلات الكيماوية .

ثالثاً: الحماية القانونية المتكاملة المقترحة

نظراً لتعدد المسائل البيئية وتداخلها يحتاج الأمر إلى تشريع متكامل لحماية البيئة الريفية يتضمن تدابير الحماية المتكاملة النوعية والكمية معا ، بحيث تجمع بين فعالية التطبيق والتشريع وفقاً للفلسفة واضحة متكاملة ، تنطلق من مفهوم شامل لكل من البيئة الريفية محل الحماية ، والتلوث الريفي محل التجريم ، ووفقاً لسياسة تشريعية متكاملة تتضمن البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي بكل جوانبه وأبعاده .

الأبعاد التشريعية المقترحة :

لابد لصياغة التشريعية أن تتضمن مفاهيم قانونية محددة لعناصر الحماية المتكاملة للبيئة الريفية من حيث مصادرها وأنواعها وتقسيماتها ومصادر تلويثها وأفعال الاعتداء عليها ومظاهر تدهورها وآثارها ، مما يسهل فهم السياسة التشريعية وأهدافها ، وحتى تكون قابلة للتنفيذ طبقاً للواقع والظروف المتاحة .

- وأن تتضمن الصياغة التشريعية أيضاً مفاهيم قانونية محددة للمناطق الريفية المحمية بالقانون وفقاً لمفهوم الحماية المتكاملة للبيئة الريفية الذي يتضمن حماية الأرض (التربة) والانسان (سكان الريف) في ضوء المفهوم السكاني للريف .

- تحديد مفهوم قانوني لكل من الريف وما يشملها من قرية ونجوع وعزب .

- أن يقوم التشريع البيئي للريف على المفهوم العلمي الجديد »

المكافحة المتكاملة للتلوث « وفقاً للمفهوم الشامل لتفاعل كل من العناصر الثلاثة للبيئة الطبيعية بصفة عامة .

- أن يعرف القانون المفهوم القانوني للتلوث الريفي والزراعي وأنواع الملوثات ومصادرها المختلفة ، وغيرها من التعريفات القانونية الواضحة المعالم .

- العمل على بذل مجهودات كبيرة لصياغة استراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وذلك عن طريق تقنين وتنظيم لعناصر العملية الانتاجية والخدمية لمفردات البيئة الزراعية والريفية معا ، وذلك بخلق آليات لتنفيذ الأهداف الآتية :

• الوصول لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة عن طريق برنامج اصلاح زراعي متكامل .

• وجود خطة قومية متكاملة للبيئة الريفية تدخل ضمن خطة الدولة القومية للبيئة بصفة عامة .

• تكامل السياسة الزراعية والريفية من حيث حماية وتوزيع العناصر التي تدخل في الانتاج والخدمات الريفية في قالب واحد شامل .

• تطبيق مبدأ التدرج التشريعي في الحد من استخدام المدخلات الكيماوية واعطاء مهلة زمنية كافية ثم التخلص من ذلك تدريجياً كما هو متبع في الدول المتقدمة ، ووفقاً للمعايير والمستويات القانونية للاتفاقيات الدولية ومنظمة الصحة العالمية .

• اصدار تشريع ينظم استخدام المقاومة البيولوجية والمقاومة الطبيعية والمقاومة اليدوية ، أو استخدام الاعداء الطبيعية لتقليل استخدام المقاومة الكيماوية التي لها تأثير ضار على البيئة الريفية .

• ان يتضمن القانون فصلاً خاصاً بإدارة وتداول وإعادة استخدام النفايات الزراعية والحيوانية والنباتية .

• أن يوجه القانون في ضوء التطورات التكنولوجية

الحديثة الى استخدام مصادر طاقة جديدة فى تنظيم الهيكل الزراعى الريفى لعناصر الانتاجية والخدمية فيه للحد من معدلات التلوث (الرياح - الطاقة الشمسية - الغاز الحيوى ... الخ) .

الإبعاد التقليدية المقترحة : يجب أن تتسم مرحلة التنفيذ بالشمول والوضوح حيث أنه لاتشريع بدون تنفيذ ، وهناك مجالات يكون عليها المعول فى زيادة فعالية التطبيق وتعزيز تنفيذه :

فى مجال التنفيذ والتطبيق :

- تحديد جهة واحد عليا اشرافية تقوم بتنفيذ التشريعات المتكاملة للبيئة الريفيه المنشودة ، تملك سلطة الايلاغ والرقابة عن حالات المخالفات المتعلقة بالاعتداء على البيئة الريفيه ، وفى ذلك توحيد لجهة الاختصاص والادارة والمسئولية لتحقيق التنمية الريفيه المتكاملة .

- تزويد اللجان المختصة بالرقابة وتنظيم استخدام الكيماويات الزراعية والتابعة لوزارة الزراعة بتقنين بجميع العناصر المتكاملة لخبراء البيئة فى جميع التخصصات (خبراء زراعية وصحة وصناعة وري) لتحقيق التنمية البيئية المتواصلة .

- تطبيق مبدأ اللامركزية بإنشاء ادارة لحماية البيئة بكل عناصرها وإبعادها المتكاملة فى كل محافظة ، يتبعها وحدات فرعية لكل قرية .

- ادخال نظام الادارة المتكاملة للبيئة الريفيه ضمن نظم الادارة المتكاملة للبيئة بكل ابعادها ومكوناتها ، باعتبار أن البيئة الريفيه منظومة ذات اتجاهات مختلفة ومتنوعة .

فى مجال القضاء :

- إنشاء دوائر بالمحاكم تختص بشئون البيئة وينظر قضايا الاعتداء على البيئة الريفيه على وجه السرعة .

- إنشاء نيابات متخصصة بالبيئة حتى تكون على دراية بالمسائل الفنية والعلمية البيئية ومزودة بأحدث الأجهزة الفنية والتكنولوجية التى تساعد على اثبات حالات الاعتداء والانتهاك للبيئة الريفيه .

- إنشاء شرطة خاصة للبيئة تتضمن مكاتب لتلقى الشكاوى والمنازعات والتظلمات البيئية التى تساعد على سرعة الايلاغ والفاعلية فى ضبط حالات الاعتداء على البيئة الريفيه فى كل محافظة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء - يوصى بما يأتى :

بالنسبة لنقص المياه من هيث الكم :

* ضرورة العمل على ترشيد استخدام المياه مع الاستعانة بأجهزة الارشاد الزراعى ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للإسهام بجهودها فى هذا المجال .

* استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الري والتى تحقق الاقتصاد فى استخدام المياه ، مع مراعاة نوعيات الأراضى والمحصولات وتكاليف الطاقة .

* النظر فى القيمة الانتاجية لوحدة مياه الري المستخدمة فى حساب اقتصاديات الزراعة .

بالنسبة لمشكلة الصرف بالريف :

* مصادر تلوث المياه فى الصرف الصحى والصناعى والزراعى ، لذلك يلزم العمل على صيانة مياه شبكات الري والصرف بتطبيق القوانين : رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ ، رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وفق ثلاثة تدابير :

- وضع نظم مناسبة للصرف الصحى بالقرى وتوجيه مزيد من

الاستثمارات الى استكمال هذه الأنظمة ، ووضع استراتيجيات لمعالجة مياه الصرف الصحي في القرى قبل إعادة تصريفها الى المصادر المائية .

– العمل على ايجاد تكنولوجيات مناسبة لخلط المياه لاعادة استخدامها ، بما يكفل صيانة الصحة العامة ومنع التلوث .
– استكمال أعمال معالجة المخلفات الصناعية السائلة عند المنبع ، وكذلك مشروعات معالجة الصرف الصحي في المدن للتخفيف عن شبكات الصرف الزراعي .

بالنسبة لمشكلة تدهور الاراضى الزراعية :

* العمل على وضع استراتيجية قومية لصون وحماية الاراضى الزراعية من التدهور والتصحر بما في ذلك تحسين وتطوير الصرف الزراعي .

* وضع استراتيجية قومية لتقييم الموارد الأرضية تركز عليها خريطة لمشروعات استخدام الاراضى وتخصيصها للاستثمارات المختلفة ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية .

* تقييم ومتابعة مشروعات التوسع الزراعي الجارية حاليا لتلافى احتمالات تدهور الأرض ونقص انتاجيتها .

* ضرورة الاهتمام بدراسة الآثار الجانبية للتكنولوجيا الحديثة على التربة الزراعية وانتاجها ، وخاصة دراسة الكيماويات الزراعية من اسمدة ومبيدات وأسمدة ورقية ، واثرها على تدهور التربة الزراعية .

بالنسبة لمنع استنزاف الثروات الطبيعية في الريف :

* التشدد في تطبيق التشريعات التي تحرم استخدامات الأرض الزراعية في البناء ، وأن تكون الهيئات الحكومية هي القدوة في هذا المضمار ، وكذلك

٣٤٤

التشريعات التي تجرم عملية استخدام الطين الناتج من تجريف الارض الزراعية في عمل الطوب ، كما تجرم عملية الاتجار في الطوب الاحمر الناتج عن ذلك .

* انشاء بنوك وراثه من اجل المحافظة عل الجينات الوراثية النباتية والحيوانية ، حيث تشير نتائج البحوث إلى ان الاسهاب في استخدام التكنولوجيات الزراعية الحديثة وفي مقدمتها التقاوى عالية الانتاج ، سيؤثر بالضرورة على الاصوال الوراثية للنباتات والحيوانات المصرية .

* العمل على تطوير القرية المصرية اجتماعيا واقتصاديا لتصبح منطقة جذب يحد من هجرة العمالة الى مناخ الحضر أو الخارج ، وتوجيه التعليم في الريف لخدمة النشاط الزراعي وتطوير القرية .

* العمل على الافادة من نفايات الريف الالباتية والحيوانية ، وقد اوضحت البحوث امكانية الاستفادة من هذه المخلفات وتحويلها الى مواد غذائية وعلف ووقود وطاقه حيوية ، ويتم تحويل الباقي الى اسمدة عضوية ومنتجات صناعية وورق .

بالنسبة للتشريعات البيئية :

* ضرورة النص في التشريعات – بما في ذلك الدستور – على أحقية كل مواطن في العيش في بيئة نظيفة .

* مراجعة التشريعات ذات الابعاد البيئية ، والاتجاه الى اصدار قانون جديد يسمى قانون البيئة المتكامل ، وذلك على غرار قوانين البيئة المتكاملة التي اصدرتها العديد من الدول المتقدمة ، على أن يراعى في هذا القانون أن تكون السياسة العقابية رادعة وسريعة التنفيذ ، والنظر في وضع آليات أكثر فاعلية ومناسبة للواقع الريفي ومشكلاته .

* تعزيز دور المحليات في تطبيق التشريعات الخاصة بحماية البيئة الريفية ، والتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية .

الشباب والرياضة

الإطار العام للاستراتيجية القومية للشباب

تستوعب : تحليل الواقع للتعرف على التغيرات التي طرأت على الشباب المصري ، وعوامل هذه التغيرات ، والظواهر السلبية وأسبابها المختلفة . وتستظهر حاجات الشباب في شتى جوانبها ، وتوضح الأهداف المتوخاة منها ، وكذلك مقترحات تحقيقها . وقد أعد المجلس دراسة موسعة في هذا الموضوع لتكون بمثابة إطار عام لاستراتيجية الشباب ، بحيث تستطيع كل جهة معنية أن تنتفع بمحتواه فيما يخصها من برامج الشباب . وتخلص العناصر الأساسية لهذا الإطار في النقاط الآتية :

اعتبارات هيدئية :

- ترتبط أسس الاستراتيجية القومية للشباب بمجموعة من الاعتبارات الأساسية ، يأتي في مقدمتها :
- أن الشباب ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ، لا تنفصل قضاياهم عن قضايا المجتمع ، خاصة وأنه ، في تعريفه الشامل ، يمثل ما يقارب ثلثي أفراد المجتمع .
- أن الأنشطة بكافة أنواعها ؛ جزء من العملية التربوية الشاملة ، باعتبار التربية نظاماً شاملاً ؛ تتفاعل أجزاؤه بعضها مع بعض ، وتتكامل في وحدة تامة مع غيرها من النظم التي يشتمل عليها المجتمع .
- أن الشخصية الانسانية شخصية متكاملة ؛ لها عواملها التكوينية ، النفسية والاجتماعية والعقلية ، ومن ثم يجب أن تتعاون مؤسسات التنشئة التربوية لكي تقدم لهذه الشخصية الأنشطة التربوية والثقافية والاجتماعية والمهارات الحركية .
- أن تعاون أجهزة التنشئة التربوية - متمثلة في : الأسرة ،

تنطلق الاستراتيجية القومية للنهوض بالشباب من قاعدة أساسية هي : أن المجتمع المصري مجتمع أميل ، ذو تاريخ عريق ، لا تزال قيمه الانسانية والاجتماعية والفكرية تنبض بالحياة ، على مر العصور . ومن ثم فإن أنشطة الشباب المتنوعة ؛ يمكن أن تسهم في تدعيم هذه القيم والمثل ذات الأهداف الحميدة .

ولاشك في أن وضع استراتيجية للشباب يعتبر من الدعامات الأولية للخطط والسياسات التي تسعى الى تحقيق أهداف المجتمع ، عن طريق الأساليب العلمية ، وفي ضوء الامكانيات المادية والبشرية . فالدعم مع الشباب ، وفي مجالاتهم ، يمكن أن يسهم إسهاماً فعالاً في التنمية الشاملة التي يعتبر الانسان هدفها ووسيلتها في وقت واحد . مما يستدعي أن تلتقي جهود كافة المؤسسات المعنية بالشباب على أهداف واضحة محددة ، يجرى العمل من أجل تحقيقها على ضوء العلم والخبرات المكتسبة ، حتى تقوم هذه المؤسسات بعملها في إطار تنظيم مستقر ، لا يتعرض لتغيرات سريعة أو مفاجئة .

وقد أولى المجلس عنايته - منذ وقت مبكر - لجميع قضايا الشباب ، وأنجز في هذا المجال كثيراً من الدراسات والتقارير ، سواء في مواجهة المشكلات الملحة أو السياسات طويلة المدى . ثم رأى أن تلاحق المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية يقتضى ؛ وضع استراتيجية قومية للشباب ؛

ومؤسسات التعليم ، ووسائل الاعلام ، والمؤسسات الثقافية ، ودور العبادة ، ومؤسسات الترويج وأوقات الفراغ ، والمنظمات السياسية - ضرورة لا يدبل عنها لتحقيق كافة مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- أن الاستراتيجية العامة للشباب ، تستند الى دراسة تاريخ المجتمع المصرى ، وتستعين به فى فهم الواقع المعاصر ، وتنتقل منه الى المستقبل الذى نتطلع اليه .

حاجات الشباب :

تتمثل أهم حاجات الشباب فى مستلزمات النمو الواجب توافرها : بدنيا وعقليا واجتماعيا ونفسيا حتى تشبع حاجاته ، وتهيئه له صحة وسلامة نموه المتكامل بصورة متوازنة ، من خلال مشاركتهم أنفسهم ، وفى هذا الاتجاه فإن الشباب فى حاجة الى ما يأتى :

- التنمية البدنية : ليكتسب قدرا من اللياقة البدنية التى تعينه على أداء أعماله اليومية ، وتقيه من الأمراض الجسمية ، وتحميه من أمراض العصر التى تفتك بصحة الشباب وطموحاته ، وفى مقدمتها الادمان وتعاطى المخدرات .

- التنمية النفسية : وتتمثل فى الحاجة الى تحقيق الذات ، وحرية التعبير عنها ، والثقة بالنفس ، والحاجة للانتماء والولاء ، والى الأمن والأمان ، والحاجة الى التقدير ، وجميعها تسهم فى التنمية النفسية للشباب .

- تنمية الحاجات الاجتماعية : وفى مقدمتها المساواة فى الحقوق والواجبات والمعاملات العادلة ، والارشاد والتوجيه لى الوصاية أو الحجر على حقهم فى اتخاذ القرار ، والحاجة الى ممارسة القيادة والتبعية ، والحاجة الى تكوين أسرة ، وتكوين علاقات اجتماعية يسودها الحب والسلام والأمان ، واستثمار أوقاتهم الحرة وفق ميولهم وقدراتهم .

٢٤٦

- التنمية الفكرية والثقافية والتعليمية : فالشباب فى حاجة الى المعارف المتجددة ، والى تنمية وتطوير مهاراته ، والى تعديل سلوكه وتطوير توجهاته . وكلها عوامل تساعد على التعامل مع المواقف التى يتعرض لها ، على جميع المستويات .

- والمجتمع المصرى يزخر بشبابه الذين يمثلون قطاعات مختلفة ، كل منها له ظروفه واحتياجاته ومشكلاته ، كما يمثلون الجنسين من شباب الحضر والريف ، ومنهم المتعلم وغير المتعلم ، ومنهم الطالب والعامل والفلاح ، ومنهم السوى والمعاق والموهوب . وهذه القطاعات المختلفة قد تتداخل فيما بينها .

• لذلك يجب أن يراعى عند إعداد وتخطيط البرامج للشباب : مراعاة الفروق فى السمات التى تميز أفراد كل قطاع ، حتى يكون الناتج وفق الأهداف المرجو تحقيقها .

الأهداف الرئيسية :

إن أى استراتيجية قومية للشباب ، والعمل معهم ، ومن أجلهم ، ومن أجل الوطن - ينبغى أن تسعى الى تحقيق الأهداف الآتية :

- إعداد الشباب فكريا للتكيف مع المتغيرات فى النظم الدولية الجديدة التى نشأت نتيجة للتحولات السياسية العالمية .

- الارتقاء بالمستوى العلمى لهم بما يتفق والثورة الحضارية الجديدة فى عالم الاتصالات وعالم المعلومات .

- معاونتهم على اكتساب قيم جديدة تتيح لهم القدرة على تغيير ما قد يلحق بأفكارهم نتيجة للأحداث والتغيرات التى مر بها المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة .

- التأكيد على تاصيل القيم الروحية والخلقية المستمدة من الأديان السماوية .

- إتاحة الفرصة لهم للمشاركة الايجابية بالجهد والفكر فى

مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تعميقا للانتماء والولاء الوطنى .

- تهيئة المجال للسهم الايجابى برأيهم فى مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم ، ومواجهة الأفكار المناهضة لقيم المجتمع .

- تحقيق الالتقاء بين مجتمع الكبار بخبراته ؛ ومجتمع الشباب بطاقاته وامكاناته ، فى مختلف المجالات ، حتى يتاح لهم من الخبرة والنضج مايكفل اضطلاعهم بمسئوليات بناء الوطن والمفاظ عليه وعلى قيمه الاحيلة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى من اتجاهات وآراء ؛ يوصى بما يأتى :

فى شأن الناحية التنظيمية :

* ضرورة حسن اختيار القادة المؤهلين التربويين الذين يتقنون العمل فى مجالات رعاية الشباب ، بطريقة سليمة متكاملة ، من خلال مؤسسات تزهر بالبرامج والمشروعات النافعة والمتنوعة .

* أن يراعى فى إعداد البرامج والمشروعات : تحقيق فرص الممارسة والاشتراك فى الأنشطة ، بما يعود عليهم بالنفع ، والتزود بالقيم الصالحة لهم ولمجتمعهم .

* وفرة الامكانات بالمؤسسات المعنية بهم ، فى مختلف المجالات ، بما يفى باشباع رغباتهم وميولهم ، والارتقاء بقدراتهم ومواهبهم .

* أهمية ايجاد التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية المتمثلة فى : الأجهزة والهيئات والوزارات ذات المسئولية فى شئون الشباب ، وبين الجهود الأهلية التى ترعى الشباب والمتمثلة فى : الأندية ، ومراكز الشباب ، وبيوت الشباب ، والجمعيات الأهلية الأخرى ،

وذلك من أجل : مزيد من الرعاية والعناية الكفيلة بإزالة أسباب

الظواهر السلبية والانحراف بينهم ، فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

* تطوير أنظمة الهيئات الأهلية العاملة فى محيط الشباب ، على ضوء الاحتياجات المتجددة فى هذا المجال ، مع تدعيم هذه الهيئات ، بما يكفل زيادة وتجدد قدراتها .

* العمل على تطوير التنظيم الرياضى والشبابى الحالى ، لزيادة الفعالية فى تلبية احتياجات الشباب ورعايته وحمايته .

- وفى هذا الاتجاه ؛ يمكن النظر فى إصدار قانون خاص بالشباب ، أسوة بقانون الرياضة ، يتواءم مع الاحتياجات الأساسية والمستحدثة ، ويواكب التغيرات العالمية والحضارية .

فى شأن المشروعات والبرامج :

* الاسراع فى انشاء مراكز مهنية - فنية ، وزراعية ، وثقافية - بالأندية ومراكز الشباب ، وكذلك انشاء مراكز لتعليم الحرف اليدوية فى الوحدات الاجتماعية . مع مراعاة ارتباط برامج هذه المراكز باحتياجات المجتمع ، والاختيار الدقيق لمشرفى تنفيذ البرامج ، والاهتمام بالتقويم الدورى والمتابعة المستمرة .

وذلك بهدف :

• إكساب الشباب مهارات فنية فى المهن التى يحتاج إليها المجتمع ، بما يمكن من ايجاد فرص عمل مناسبة ، واكتشاف هوايات الشباب فى الجوانب الفنية وتنميتها ، وكذلك إكسابهم القيم الخلقية والدينية والاجتماعية .

* سرعة إعداد برامج تدريبات مهنية ومستويات متطورة ؛ وذلك من خلال انشاء ورش متنوعة لميكانيكا السيارات والتجارة والكهرباء والالكترونيات ، فى المدارس الفنية والمعاهد المتوسطة أثناء فترة الصيف . وذلك بهدف :

- اكتساب الشباب مهارات مهنية تساعد فى الحصول على فرصة

وحتى يكتمل إطار العمل في هذا المجال ، فإن الأمر يقتضى أسلوبين من التحرك لحل أبرز مشكلات الشباب :

التحرك العفوى ، ويقتضى مايا'تى :

* تيسير الوسائل لتمكين الشباب ، فى سن الزواج ، من تكوين أسر المستقبل - عن طريق :

- توجيه مزيد من الاهتمام الى السكن الاقتصادى الملائم ، بحيث يتاح للمقبلين على الزواج الحصول على السكن من خلال نظام ميسر ، يتمثل فى :

• وثيقة تأمين السكن ، يشترك فيها الطلاب بقسط شهرى ومزى ، تزداد قيمته مع تقدمهم فى مراحل التعليم . على أن تستثمر حصيلة الأقساط فى مشروعات يديرها شباب الخريجين تحت إشراف رسمى ، وتوظف الأرباح فى بناء المساكن الاقتصادية الى جانب التمويل الحكومى . بحيث يتاح لكل مقبل على الزواج الحصول على السكن ، واستكمال السداد بأقساط ميسرة ، تساوى فى قيمتها أجرة السكن المماثل .

* التنفيذ الجدى لمشروعات الرعاية الصحية للشباب ، وذلك من خلال :

• إحكام تنفيذ إجراءات العلاج للطلبة بنظام البطاقة الصحية ، وتعميمه على جميع مدارس الجمهورية ، مع امتداده ليشمل الطلبة الجامعيين .

• وتنفيذ مشروع مماثل ليشمل شباب القطاع الريفى من غير طلاب المدارس والجامعات ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التأمين الصحى .

* بذل مزيد من الاهتمام بالاجراءات العملية فى مجال التربية الثقافية والبدنية للشباب ، وذلك بتنفيذ ما يأتى :

• تكوين جمعيات الطلبة بالمدارس والجامعات فى الأنشطة المختلفة

العمل المناسبة ، من خلال اكتشاف قدراته وميوله واستعداداته ، وتوجيهه للمناسب منها . وتأصيل دور الشباب فى عملية التنمية الاجتماعية .

• ومن المناسب تطبيق مثل هذه المشروعات فى مختلف الجامعات ، وذلك على غرار المشروعات المطبقة فى كلية الهندسة جامعة اسيوط ، حيث تضم الكلية الورش والامكانات المناسبة للتدريب المهنى فى شتى المجالات .

* إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بالأراضى الصحراوية مثل : سيناء ووادى النطرون والوادى الجديد . مع إعداد الشباب لهذه المشروعات من خلال مراكز تدريب لاكسابهم مهارات : الإصلاح الزراعى ، والصناعة ، والأعمال اللازمة للبناء . وغيرها من المهارات التى تساعد على إنشاء وبناء هذه المجتمعات .

* تبنى الصندوق الاجتماعى لمشروع الورش الانتاجية والمشروعات الصغيرة للشباب فى مجالات العمل المختلفة ، واشهار شركات محدودة لهم - تقوم بالأعمال المختلفة من : بناء ، ونجارة ، وحدادة ، وسباكة ، وغيرها ، وذلك للشباب الذين اجتازوا الدورات المهنية السابقة .

* تشجيع مشروعات : انشاء قرى سياحية خاصة بالشباب ، فى المناطق التى تحتاج الى ذلك ، وخاصة مناطق : البحر الأحمر ، وسيناء ، والساحل الشمالى .

فى شأن مواجهة الانحراف والتطرف :

لا شك فى أن تنفيذ المشروعات المشار اليها فى الفقرة السابقة يمثل عاملاً هاماً فى مواجهة البطالة ، وإيجاد فرص عمل للشباب ، تكفل بخولا مناسبة لمواجهة أعباء المعيشة ، وكذلك امتصاص أوقات الفراغ ، مما يصرفهم عن الانخراط فى أى نوع من السلوك غير المرغوب .

الجهات المعنية بشئون الدعوة - لتيسير الزاد الثقافي لجموع الشباب ،
بنوعياتهم ومستوياتهم ، بمختلف الوسائل ، ومن ذلك :

- عقد الندوات ، والقاء المحاضرات والأحاديث ، وإدارة
المناقشات ، بحيث تتناول كافة الموضوعات والقضايا
والمشكلات التي تتصل بالوطن عامة ، وبشئون الشباب خاصة ،
على أن يكون لهم وجود حقيقى فى هذه الأنشطة .

- إصدار سلاسل من الكتب ، يضعها المتخصصون فى شتى
فروع المعرفة : العلمية ، والفكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ،
والثقافية ، والفنية .

- وكذلك سلسلة خاصة بالتطورات العالمية فى مختلف
المجالات ، ولا سيما مايتصل بالتقدم العلمى والتكنولوجى .

• ويراعى ، فى جميع الأحوال ، أن تكون بأسعار تمكن الشباب
من اقتنائها .

فى شأن الجهود الإعلامية :

يؤدى الاعلام دورا هاما فى استراتيجية الشباب ، سواء فيما يتصل
بترسيخ مشاعر الانتماء والولاء ، وترشيد السلوكيات ، أو فى مواجهة
الواردات الثقافية غير المرغوبة : عن طريق البث المباشر من الأقطار
الصناعية ، مما يقتضى :

* أن يعنى الاعلام المرئى والمسموع ، باجتذاب الشباب الى برامج
تحقق أعلى درجات الاجادة والابداع والابتكار ، الى جانب العناصر
الفنية الكفيلة بتحقيق الإبهار .

* استخدام الحوافز التي تشجع الشباب على الارتباط بوسائلنا
الاعلامية ، من خلال المسابقات ذات الجوائز الكبيرة ، وأبرز دورهم
الذى يحقق انجازات نافعة لهم ولبلدهم ، مع تبني تجاربهم الناجحة فى
مجالات التنمية ، وإلقاء الأضواء عليها ، حتى تكون دافعا لمزيد من
الانجازات والاعمال الماثلة .

مثل : جمعية الشعر ، والمسرح ، والموسيقى ، والفنون
التشكيلية ، وغيرها .

• برنامج فعلى ، ينفذ على فترات زمنية محددة ، لتعميم الساحات
الرياضية فى جميع المدارس .

• توجيه عناية المحليات للعمل على انشاء الساحات الرياضية فى
جميع المحافظات ، مع العلم بأن هذا النوع من المنشآت كان
سائدا من قبل .

• العمل على انشاء مصانع للأدوات والأجهزة الرياضية فى مصر .
ويمكن حفز القطاع الخاص للقيام بهذا المشروع الحيوى .

مع العمل على تقرير إعفاءات جمركية مناسبة على الأدوات
الرياضية المستوردة .

التحرك الفكرى ، ويقتضى مايا تى :

• استمرار مقاومة الفكر المتطرف بتحديد القضايا التي ينادى بها
المتطرفون ، وكشف الأسس الزائفة التي يعتمد عليها فكرهم فى هذه
القضايا ، دينية كانت أم اقتصادية أم سياسية .

• أن يتم التصدى لهذا النوع من الانحراف عن طريق متخصصين
فى مختلف مجالات علوم : الدين ، والاقتصاد ، والسياسة ،
والاجتماع ، والفنون - كل فى مجال تخصصه - بمنهج يتسم
بالموضوعية والاستمرارية .

• أن تكون التربية الدينية والتربية الاجتماعية أحد الأهداف
الرئيسية للعملية التعليمية ، وذلك بتقرير منهج خاص فى : العلاقات ،
والمعاملات ، والسلوكيات القويمة . وأن يكون هذا المنهج متدرجا ،
بحيث يساير قدرة الناشئة من الجنسين على استيعابه فى جميع
مراحل التعليم .

فى شأن الجهود الثقافية :

* أن تتضافر جهود الجهات المعنية بشئون الثقافة - بالتنسيق مع

فى الخدمة العامة والعمل مع الجماعة والبعد عن التطرف ، ومن ثم لا يسمح بالمجادلة فى الأمور السياسية أو العقائد الدينية ، كما لا يسمح بالتفرقة بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو المذهب السياسى داخل بيوت الشباب .

نشأة بيوت الشباب على المستوى العالمى : بدأت فكرة حركة بيوت الشباب فى ذهن أحد الرواد من المعلمين الألمان ، وذلك من خلال احساسه بوطاة نظم التعليم فى المدرسة التقليدية المترتبة على جلوس التلاميذ طوال اليوم فى حجرات قد لا تتوفر فيها الشروط الصحية للاضائة والتهوية ، وهم يدرسون مقرراتهم بين أربعة جدران دون مراعاة لجوانب التربية المتكاملة والتي تتمثل فى تربية الجسم والعقل والخلق والوجدان ، بل أهملت جوانب لها أهميتها فى بناء الشخصية الانسانية كتتمية التفكير واشباع الميول والهوايات .

وبدا أن الرحلات المدرسية يمكن أن تكون علاجاً للكثير من عيوب البرنامج الدراسى ، ومع انتشار هذه الرحلات استخدمت حجرات الدراسة فى بعض المدارس لاستضافة طلاب الرحلات المدرسية .

ثم أنشئ أول بيت دائم للشباب بألمانيا عام ١٩٠٩ ، وبدأت الحركة فى الانتشار فى معظم أنحاء أوروبا وانتقلت منها الى جميع أنحاء العالم ، وفى أمستردام بهولندا وفى شهر اكتوبر ١٩٣٢ ، عقد أول مؤتمر دولى لبيوت الشباب ، وأنشئ الاتحاد الدولى لجمعيات بيوت الشباب من احدى عشرة جمعية ، والتي تبلغ الآن أكثر من ٦٠ جمعية .

على المستوى المحلى : ومع انتشار حركة بيوت الشباب فى أوروبا وباقى أنحاء العالم انتشرت الدعوة الى انشائها فى مصر ، وكثر الحديث عن بيوت الشباب : أهدافها وتاريخها وفلسفتها وصفها وكيفية إنشائها . ثم أنشئت أول جمعية لبيوت الشباب سنة ١٩٥٥ ، ونالت عضوية الاتحاد الدولى سنة ١٩٥٦ .

* العمل على أن يجد الشباب فى اذاعة وتليفزيون بلده ما يستجيب لاهتماماته ، وما يغطى التطورات المتلاحقة محليا وعالميا . وفى هذا الاتجاه يمكن النظر فى انشاء الاذاعات والقنوات الآتية :

اذاعة وقناة للرياضة - اذاعة وقناة ثقافية ؛ تشتمل على برامج : علمية ، وتعليمية ، وثقافية ، وتربوية - اذاعة وقناة للقضايا الاجتماعية - اذاعة وقناة للمسرحيات والأفلام والموسيقى والغناء - اذاعة وقناة للمهن والحرف .

• وفى جميع الأحوال ينبغى اشتراك الشباب فى مناقشة قضاياهم ومشكلاتهم - الى جانب مناقشة القضايا الوطنية - واتاحة الحرية لهم فى عرض هذه القضايا ، مما ينمى الثقة والارتباط بينهم وبين إعلامهم الوطنى ، ومن ثم يزيد فى تعميق الشعور بالانتماء والولاء .

• • •

وفيما يلى عرض موجز لبعض الموضوعات التى درسها المجلس ، فى الوقت نفسه ، مع إطار الاستراتيجية المقترحة ، وتشمل : بيوت الشباب ، ودور المعسكرات فى تربية الشباب ، والترويج العلاجى والأنشطة الرياضية المعدلة للمعاقين ، والرياضة للجميع .

١- بيوت الشباب

تعتبر حركة بيوت الشباب احدى الحركات الشبابية العالمية التى تساهم فى اعداد الشباب من خلال انشاء وتوفير بيوت وأماكن إقامة بأسعار مناسبة ينزل فيها الشباب أثناء اسفارهم ، حيث يتوافر المناخ الملائم والقادة والبرامج لتحقيق التعارف والتعاون بينهم وبين شباب الدول الاخرى ، وتشجيعهم على الترحال واثارة اهتمامهم بدراسة البيئة وعمل البحوث العلمية وتدريبهم على الاعتماد على النفس والنظام والمشاركة

ولاشك أن حركة بيوت الشباب لها دورها التربوي والاجتماعي والثقافي والسياحي والقومي ، وفي خدمة السلام العالمي في إطار من القيم والسلوكيات التي لا ترتبط بلون أو جنس أو معتقدات ، وبيوتها ليست فنادق صغيرة رخيصة للإيواء ، بل هي مدرسة للحياة تركز على كل الجوانب الايجابية في التكوين المتوازن للشباب ، ورحلاتها تحقق القيم التربوية والاجتماعية والثقافية ، وتؤكد على مدى أهمية السياحة ودراسة البيئة وإقامة العلاقات الوطيدة التي تنمي المحبة والسلام بين الجميع .

حركة بيوت الشباب والتربية والتعليم : لم تعد وظيفة المدرسة قاصرة على مجرد تلقين التلاميذ مجموعة من المعلومات التي لا ترتبط بواقع حياتهم ولا تهيئهم لممارسة ادوارهم في الحياة كمواطنين عاملين منتجين ، وانما تغيرت اهداف المدرسة واصبحت مؤسسة تربوية لاعداد مواطنين مدربين على اكتساب خبرات جديدة يتطلب المجتمع توفرها فيهم ، وبالإضافة الى ضرورة استيعاب الاهداف والمثل العليا والاتجاهات التي تتفق مع الفلسفة القومية والاجتماعية والاقتصادية التي يدين بها المجتمع وعن طريق مجموعة المهارات والقيم والاتجاهات والمثل ... تتوافر في التلميذ صفات المواطنة .

وفي المدرسة بمفردها لا تتحقق الوظيفة التربوية « البناء المتكامل » ومن هنا تأتي أهمية بيوت الشباب كمؤسسات تربوية تقوم بدور فعال في تربية الشباب ومساعدتهم على النمو المتكامل السليم . ومن ثم فإن مجالات النشاط التي تتيحها البيوت للشباب تساعد على تحقيق الكثير من الاهداف التربوية . ويجمع علماء التربية على أن أمثل طريقة للتزود بالاخلاق هي اكتسابها خلال العمل والنشاط ، فعن طريق العمل الموجه والنشاط الحر يمكن اكتساب الكثير من الصفات الفاضلة كالامانة والصدق

والاخلاص والتعاون وخدمة الغير .
حركة بيوت الشباب والبيئة : ان من أهم الوظائف للمربي أن يوثق الصلة بين التلميذ وبيئته فالدراسة على الطبيعة والاحتكاك بعالم الناس والأشياء والتدريب على الملاحظة العلمية وجمع العينات والتعرف على الطيور والنباتات والحشرات ودراسة المعالم البيئية عن كثب - هي الوسائل المؤدية الى كسب الخبرة اللازمة بين المتعلم والبيئة .

والبيئة هي معمل الدراسة والاستثارة المستمرة لميول التلاميذ واهتماماتهم في الحافز الذي يضمن مثابرة التلميذ على التعليم ونشاطه المتجدد في هذا المضمار وسيلة لكسب الخبرة والبيئة في الميدان الفسيح الذي يقدم ما يلائم هذه القدرات والاستعدادات من مجالات ومستويات للتعليم ووجود المعلم المشرف والرائد هو الضمان لتوجيه الموقف التعليمي وضبطه وتنظيمه بحيث يحقق أفضل عائد . ويعتبر بيت الشباب مؤسسة هامة تلعب دورا كبيرا في التوعية بالبيئة ومشكلاتها .

التوعية بموضوعات البيئة : وذلك من خلال وضع لوحات اعلامية خاصة بمشكلات البيئة في كل بيوت الشباب لجذب انتباه الرأي العام والتوسع في مناقشة موضوعات البيئة في المجالات الخاصة ببيوت الشباب والتركيز على الاستفادة ممن تجارب الاعضاء في مجال الحفاظ على البيئة . ويمكن أن يكون لجمعيات بيوت الشباب دور فعال في مقاومة التهديدات المحلية للبيئة وبالأخص في المناطق المجاورة لبيوت الشباب ، كما يمكن التركيز على :

- عرض الافلام والشرائح الملونة التي توضح أهمية المحافظة على البيئة .

- دراسة إمكانية المحافظة على الثروة السمكية والحيوانية والطيور والمساحات الخضراء والزهور ، والتوعية بذلك .

- تنظيم جزء من برامج الرحلات لخدمة حماية البيئة .

حركة بيوت الشباب والسياحة : السياحة هي وسيلة حركة بيوت الشباب لتحقيق أهدافها ، إذ تهيئ لهم فرصة الاستمتاع والمخاطرة والاكتشاف وتعودهم على الاحتمال والصبر على الشدائد والثقة بالنفس ، وبيوت الشباب تؤدي دورا رئيسيا في إتاحة الفرصة لتنظيم الرحلات والسياحة .

ولقد زاد من أهمية حركة بيوت الشباب في الوقت الحاضر أن ألقى بأغلبها مكاتب لاسفار الشباب لتنظيم الرحلات للأماكن النائية داخل البلاد ليتعلم الشباب تنظيم مثل هذا النوع من الرحلات والتعرف على بلادهم في أماكن لا تتاح لهم فرصة التعرف عليها فرادى ، كما تعمل هذه المكاتب على تنمية التبادل بين شباب الجمعيات المختلفة ، ويعقد سنويا حلقة دراسية نيلية لهذه المكاتب يتدارس فيها المختصون والمشفرون عليها البرامج السياحية التي يمكن ان تنفذها جمعيات بيوت الشباب لايحاء مزيد من الترابط بين شباب العالم على اختلاف جنسياتهم .

حركة بيوت الشباب والانتماء القومي : مما لا شك فيه أن ربط الشباب ببلده من أهم الوسائل الايجابية للتربية القومية وذلك باتاحة الفرصة للشباب للتجول في بلاده .. فيتعرف على معالمها ، ويؤيد أماكنها التاريخية والأثرية ، ويطلع على إمكاناتها الطبيعية والبشرية ، ويقف على أمجادها الخالدة . وتهدف بيوت الشباب الى تربية الشباب تربية قومية عن طريق تشجيعهم على السياحة والترحال وارتياح مختلف الأماكن والبقاع

٢٥٢

التي تحتويها بلاده ، لهذا تقام بيوت الشباب عادة في الأماكن الأثرية والتاريخية والمناطق التي تتميز بمناظرها الطبيعية ، وذات الشهرة في أي مجال من المجالات .. كل ذلك لاعطاء الفرصة للشباب للتعرف على بلده ، وما بها من ثروات طبيعية وأمجاد تاريخية .

وليس كافيا في مثل هذه الأحوال أن يتجول الشاب في المكان الذي به البيت وإنما لابد أن يقترن ذلك بالدراسة الشاملة للبيئة التي يتجول فيها ، فيدرس الشاب النواحي الطبيعية والتاريخية ، ويدرس الحياة الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية لسكان البيئة .. على أن تقترن هذه الدراسة بالمشاركة في أداء بعض الخدمات للبيئة التي يتجول فيها ، بحيث يخرج الشاب من جولاته وهو أشد ارتباطا بوطنه ، وأن واجبه يحتم عليه ان يتحمل مسئولياته في خدمة بلده بوعي وعزيمة صادقة ، وبهذا تتبلور في ذهنه ونفسه معنى القومية ، مما يدفعه الى التعاون مع غيره من المواطنين على السعى المتواصل لزيادة موارد بلده وخيراته ، وتدعيم مكانته ، والاعتزاز بأمجاده وتحقيق أهدافه .

حركة بيوت الشباب والسلام والتفاهم العالمي : إن من فلسفة حركة بيوت الشباب إتاحة الفرصة في جميع جنبات بيوتها لالتقاء الجنسيات المختلفة ، لما لذلك من أهمية في تقريب وجهات النظر وخلق روح الأخوة والصداقة فيما بينهم ، وبيوت الشباب كمؤسسات لها دور هام في تحقيق هذه الأهداف ، فهذه البيوت يقد إليها الشباب من شتى أنحاء العالم ويتعرفون بعضهم على بعض ويتبادلون الأحاديث ويقفون من خلال تعايشهم على عادات شعوبهم وثقافتها ، مما يؤدي في النهاية الى تنمية الميل لديهم نحو أبناء الشعوب الأخرى باعتبارهم زملاء في الانسانية ، ويعاملونهم على أسس من الفهم والتقدير فتنمو بينهم روح الاخوة والشعور بالوحدة والسلام .

بيان عدد بيوت الشباب
والأبناء المقيمين في مختلف
مجموعات بيوت الشباب المصرية بالمقارنة مع
مجموعات بيوت الشباب بنوع حوض البحر المتوسط

الدولة	عدد البيوت	عدد الأبناء	عدد المقيمين	متوسط الأبناء	النسبة %
إسبانيا	٩٣	٨٢٤٥	١٠٢٧٠٨٢	١٢٥	٪٢٤
إسرائيل	٣١	٥٥٢٤	٩٨٤٣٩٨	١٢٤	٪٢٤
البرتغال	١٧	١٣٦٥	١٦٥٩٢٩	١٢٢	٪٢٣
إيطاليا	٤٦	٥٣٢٨	٩٢٠٢٨٤	١١٦	٪٢٢
فرنسا	٢٢٧	١٤٨٥٤	١٣١٤٣٨٣	٨٨	٪٢٤
اليونان	٢٩	١٧٨٥	١٤٩٦٢٦	٨٤	٪٢٣
مصر	١٦	١٧٥٠	١٠٣٣٨٥	٧٠	٪١٩
ليبيا	٣١	٢٢٣٠	١٣٣١٤٣	٦٠	٪١٦
تونس	٢٧	١٨٨٥	٩٨٢٧٤	٥٣	٪١٥
المغرب	١١	٦١٠	٣٠٩٩٤	٥١	٪١٤
البحرين	٦	٢٥٠	١١٤٣٤	٤٦	٪١٣

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن النظر فيما يأتي :

* أعداد خطة لبيوت الشباب تشمل إنشاء بيوت جديدة ، وإصلاح وصيانة ما هو قائم منها . مع النظر في وضع مواصفات خاصة عند تصميم وإنشاء بيوت جديدة - وكذلك تهيئة البيوت الحالية ، بما يسمح باستخدام المعاقين لها .

* وضع مواصفات لمديري هذه البيوت ، لضمان فاعلية هذه الوظيفة القيادية في تأدية رسالتها ، وكذلك وضع البرامج الخاصة لتدريب وصقل القيادات الحالية ، والاهتمام بأعداد القيادات التطوعية .

* أن تتضمن مناهج كليات التربية الرياضية والاجتماعية والسياحة والفنادق - دراسات عن حركة بيوت الشباب .

* الأخذ بنظام البيوت المنتسبة التي تخصصها الجهات المعنية بالشباب وأن تسجل هذه البيوت في الدليل النوى لبيوت الشباب ، مثل المدن الجامعية والمدارس المجهزة فترة الاجازات خاصة في المدن الساحلية .

* أن تتضمن مطبوعات الجهات المعنية بيانات ومعلومات عن حركة بيوت الشباب المصرية . مع توفير المطبوعات الاعلامية عن السياحة في مصر لاستخدامها خارجيا وداخليا في اطار نشاط بيوت الشباب السياحي .

٢٠٢ دور المعسكرات في تربية الشباب

تتطلب الحياة العصرية اهتماما متزايداً بعمليات بناء الفرد ، لكي يستطيع من خلالها تحقيق القدر الأكبر من الفهم والاستيعاب لمكونات الحضارة بفلسفتها ومنجزاتها ومتطلباتها ؛ ليكون قادرا على تحمل اعباء الحياة وتحديات العصر .

ولقد أصبحت المعسكرات بأنواعها المختلفة من الاساليب الهامة لأعداد النشء لما لها من تأثير واضح في نموهم المتزن والمتكامل في مختلف النواحي البدنية والصحية والعقلية والخلقية والاجتماعية ، وقد برزت أهمية المعسكرات في المجال التربوي بعد أن وضع للمربين أن الانسان وحدة متكاملة لا يمكن الفصل فيها بين العقل والجسم والروح ، فما يؤثر في العقل لابد أن يكون له تأثيره في الجسم والروح .

كما أصبح للمعسكرات دور هام في خدمة المجتمع ، وامتدت أهميتها لتشمل النواحي البيئية والاقتصادية والعمرانية والصحية والاجتماعية والثقافية والترفيهية .

وتعود نشأة حركة المعسكرات - عالميا - الى تاريخ نشأة البرامج المنظمة لحياة المعسكرات منذ عام ١٩٠٧ ، حين بدء بإنشاء حركة الكشف في بريطانيا ، من خلال ممارسة حياة الخلاء ممارسة ايجابية ببرامج هامة ، يمكن أن يكتشف الفرد فيها قدرته على القيادة وحسن التصرف وانكار الذات والعمل مع الجماعة والتغلب على الصعوبات ، وغيرها من الصفات الضرورية لمثل من يتصدى للعمل مع الشباب ، كما بدأت حركة معسكرات العمل الاختيارية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . ثم ازدادت حركة المعسكرات ، وأصبح لها استقلالها ، فتكونت اللجنة المنظمة لمعسكرات العمل الدولية بباريس ، وأصبح هناك اتحادات للمعسكرات تضم العديد من الهيئات والمؤسسات التي لها أماكن للتخييم ، حيث يوجد في

العالم الآن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ مكان للتخييم في أماكن لها جمالها وحضارتها .

أما في مصر فلم يكن في الخمسينات معسكرات دائمة سوى معسكر القناطر الخيرية ومعسكر حلوان وسيدى بشر ، ومع ذلك فقد كان قادة هذه الحركة كثيرون ، والأراضي الصالحة للتخييم متعددة وفسحة ، وقد ساهم هؤلاء القادة حين أنشئ المجلس الأعلى لرعاية الشباب عام ١٩٥٤ في التخطيط لمزيد من الاهتمام بهذه الحركة ، فتمكن تنفيذ كثير من المعسكرات نذكر منها :

— معسكرات التشجير في كوم اوشيم والعامرية ووادي النطرون ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

— معسكرات لآزالة اثار السيل الذي اجتاح قنا ١٩٥٥ .

— معسكرات التعمير ببورسعيد ١٩٥٧ .

— معسكرات لآزالة الرمال المحيطة بقناة السويس ١٩٥٩ .

— معسكرات دولية في كل من وادي النطرون وشمال مديرية التحرير .

وقد اشترك في هذه المعسكرات اعداد كبيرة على شكل افواج متلاحقة من الشباب والشابات وحقت نجاحا كبيرا ، وذلك اضافة الى المعسكرات التي كانت تقيمها الكشافة والمرشدات .

— اما ادارة المعسكرات الحديثة فقد اصبحت من أحدث فروع علم الادارة خدمة لاتجاه الفكر الانساني في استخدام المعسكرات كوسيلة لتطبيق فلسفة التربية واكتساب المهارات من خلال ممارسة الانشطة المتنوعة داخل المعسكر ، كما أصبح نجاح المعسكر يتوقف على تحقيق الهدف من اقامته ، وعلى التخطيط العلمي الدقيق لادارته والاختيار السليم لقياداته .

ويرتبط تاريخ المعسكرات بتاريخ العلماء البارزين في الماضي ، الرجال الذين امتلكوا روح الريادة والرؤية التي اهتمت بالقيم التربوية

التي توفرها حياة الخلاء والتواجد في احضان الطبيعة ، وان كثيرا من معلمى الاجيال الماضية بل ومعلمى هذا العصر يبحثون عن الوسائل التي تجعل طرق التعلم أكثر فاعلية من خلال الالتجاء الى الطبيعة حيث ان التعلم في الخلاء يعتبر معملا منظما للمعلومات ، ويحتاج تخطيط مثل هذه البرامج الى خبرة واسعة وكفاءة عالية حتى يتسنى الاستفادة من كل النواحي التعليمية التي توفرها البيئة الطبيعية .

فلسفة المعسكرات : تعتبر المعسكرات وسيلة لاعداد النشء والشباب وتنشئتهم تنشئة متكاملة ، كفرد يتفاعل مع مجتمعه ، له حقوق وعليه واجبات ، يتعود فيها العمل مع الجماعة وانكار الذات ، يختبر قدراته في مقاومة الطبيعة وقسوتها ، بل والتأمل في ملكوت السموات والأرض .

وعلى ذلك ، فان وضع برامج للمعسكرات لابد أن يتم بمعرفة خبراء لهم دراستهم وخبرتهم في هذا النشاط التريوى ؛ بحيث تتضمن :
— رغبات الاعضاء وميولهم وقدراتهم — الاشتراك الإيجابي وخدمة المجتمع والبيئة — المرونة في التنفيذ وفقا للظروف — حسن استخدام الامكانات — اتاحة الفرصة لاشتراك الجميع .

ولا يتحقق نجاح المعسكر بتكامل منشآته ونظافتها فحسب ، وانما بما يضعه قائد المعسكر من برامج متباينة تشعر كل فرد بأهميته ودوره — مهما كان صغيرا — كخليفة حية يؤدي الواجب المكلف به متعاوناً مع غيره ، متفاعلاً في صالح جماعته الصغيرة لصالح المجتمع الكبير وهو المعسكر ككل .

أهمية المعسكرات : أصبح من الضروري أن تتضمن برامج المعسكرات على اختلاف مستوياتها وأنواعها الانشطة المتباينة ومنها :
— أنشطة جماعية وفردية تحقق الهدف الذى من أجله أقيم المعسكر ، وتكون متلائمة مع ميول وقدرات المشتركين على اختلاف أنواعهم وأعمارهم .

- دراسة البيئة المحيطة والتعرف على تراثها واحتياجاتها والمساهمة في اداء بعض الخدمات للمجتمعات المحلية القريبة ، بشرط ان يسبق ذلك دراسة للمشروعات التى ستنفذ خلال البرنامج ، والتخطيط السليم للتنفيذ وتوفير القيادات المتخصصة كى تحقق الاهداف التالية لاقامة المعسكرات ومنها :

- التعود على الحياة فى الخلاء التى تتميز بالاعتماد على النفس والعمل الجماعى المنظم وانكار الذات وحسن التصرف واكتساب السلوكيات الحميدة .

- اكتساب اللياقة البدنية .
- اعداد الناشئين فى الرياضات المختلفة والارتفاع بمستوياتهم .
- صقل مهارات نوى الاستعداد الفنى والثقافى وغيرهم .
- اكتساب المهارات الترويحية والمهارات المنزلية للسيدات .

وبالاضافة لما سبق فان المعسكرات تسهم فى تحقيق مايلى :

- اكتساب معارف ومعلومات ومهارات جديدة عن طريق المشاركة الايجابية (اعداد - تخطيط - تنفيذ) .
- الشعور بالمسئولية والاعتماد على النفس والتغلب على الصعاب .
- اكتساب صفات القيادة والتبعية من خلال ممارسة الاعمال القيادية .

- اكتساب روح التعاون وانكار الذات .

- اكتساب خبرات جديدة .

وجميع هذه الاهداف تدخل ضمن الامطار التربوى العام لتحقيق التنمية المتكاملة للفرد .

دور المعسكرات فى خدمة المجالات المختلفة للبيئة :

1- المجال الصناعى: يمكن أن تؤدي المعسكرات دورا فى خدمة هذا المجال عن طريق :

- التوعية الخاصة بتشجيع مشروعات الاسر المنتجة ، وكذلك الاسهام العملى فى هذه المشروعات عن طريق المعسكرات التى تقام فى البيئات المختلفة لتعليم أبنائها بعض الاعمال التى يمكن أن تنتجها الاسرة مثل (اشغال الابرة ، التريكو ، عمل المربيات .. الخ) كما يمكن اقامة المعارض بالاحياء لتسويق هذه المنتجات .

- توعية الرجال نحو استغلال أوقات الفراغ فى أعمال اضافية تزيد من دخل الاسرة ، وترتفع بمستواها الاقتصادى .

- معسكرات العمل داخل بعض المصانع للمساهمة فى بعض الاعمال المناسبة مثل (تمهيد الطرق ، اصلاحات بالجهود الذاتية ، ديم البرك والمستنقعات) ، والاحلال محل من يستدعى لاداء الواجب الوطنى (الخدمة العسكرية) من العمال .

- معسكرات الخدمة العامة داخل المصانع مثل (معسكرات النظافة والتجميل .. الخ) حيث يوفر ذلك من اقتصاديات المصانع .

- التدريب على استغلال مخلفات الصناعة ، وإعادة تصنيعها والاستفادة منها فى أغراض أخرى .

- التفكير الايجابى للخدمة العامة وذلك عن طريق اقامة المعسكرات التدريبية التخصصية تبعا لاحتياجات البيئة .

ب- المجال الزراعى: يعتبر المجال الزراعى من المجالات التى تقدم له المعسكرات العديد من الخدمات التى يمكن ايجازها فيما يلى :

- اقامة المعسكرات لاستصلاح الاراضى الزراعية ومقاومة الآفات الزراعية مثل (دودة القطن) .

- تشجير المناطق التى تحتاج الى تشجير .

- اقامة معسكرات لجمع المحاصيل الزراعية مثل : (مشروع الوادى الجديد - وادى النطرون) .

- الاسهام فى ضبط حسابات الفلاحين لدى الجمعيات التعاونية الزراعية .

- التدريب على الطرق الاقتصادية في الصناعات الريفية البسيطة مثل (صناعة الطواقي ، السجاد ، تربية النحل ، الدواجن .. الخ) .

- المجال السياحي : وفي المجال السياحي يمكن ان تقدم المعسكرات الخدمات التالية :

- اقامة معسكرات في الاماكن السياحية لخدمة السياح ومرافقتهم خلال جولاتهم في البلاد .

- حملات اعلامية لتشجيع السياحة الداخلية .

- التوعية نحو طرق معاملة السياح .

- مجالات اقتصادية أخرى : بجانب المجالات السابقة هناك بعض النواحي الاقتصادية الاخرى التي يمكن أن تقدم من خلالها المعسكرات خدمات للبيئة ومنها :

- تشجيع الاندماج عن طريق حملات التوعية والنواحي الاعلامية .

- التوعية للمحافظة على الاموال العامة ، والتعامل مع الممتلكات العامة باعتبارها ملكية شخصية لكل فرد من أفراد المجتمع .

- معسكرات التوعية نحو المحافظة على المرافق العامة وحسن استغلال المصادر الطبيعية للبيئة مثل : (الاقتصاد في استخدام الماء والثروات الحيوانية والسمكية .. الخ) .

دور المعسكرات في خدمة المجال العمراني :

ويمكن أن تقدم المعسكرات خدمات عديدة في هذا المجال ، وهذه الخدمات تختلف في وقت الحرب عنها في وقت السلم . ومن أهم الخدمات التي يمكن أن تقوم بها المعسكرات في هذا مايلي :

1- خدمات في وقت الحرب : مثل : اقامة المعسكرات للقيام بأعمال الانقاذ ، ورفع الانقاض في الاحياء التي تتعرض للغارات الجوية .

- المساهمة في اصلاح بعض المرافق التي تتعطل نتيجة للغارات مثل (التليفونات ، الطرق ، الكهرباء .. الخ) .

- المساهمة في شق الخنادق واقامة الملاجئ .

- التوعية نحو اجراءات الأمن الواجب اتباعها للوقاية من اخطار الغارات الجوية ولحماية المنازل والمنشآت العامة .

5- التبليغ عن أى مفرقات لم يتم تفجيرها وتوعية أهالى الحى نحو الابتعاد عنها .

6- المساعدة في تهجير الاهالى من المناطق المغار عليها .

ب- خدمات في وقت السلم : ومنها : التدريب على أعمال الانقاذ ، ورفع الانقاض للاستعداد للطوارئ .

- التوعية للتبليغ عن أى صنابير عامة تالفة أو الاضرار أثناء النهار في الاحياء .

- المساهمة عن طريق معسكرات العمل التي تقام في المدن التي تهدمت أثناء الحرب لإعادة بنائها .

- تمهيد الطرق خصوصا في القرى .

- المساهمة في اقامة الاندية الريفية .

- الاشتراك في اقامة أعمدة النور في القرى التي لم يصل إليها النور وتوعية الاهالى نحو الطرق السليمة لاستخدام الكهرباء والخطر الذي قد ينشأ عند الاستخدام .

- نشر الوعى السكنى بين أهل الريف عن طريق :

• الارشاد الى الطرق السليمة لتشوين الاحطاب على أسطح المنازل .

• بناء الحظائر الخاصة بالماشية بعيدا عن مكان السكن .

• تزويد المنازل بالمراحيض الصحية والارشاد الى الطرق السليمة لاستخدامها .

• المساهمة في أعمال الدهانات والاصلاحات بالمؤسسات العامة مثل : (المدارس ، الاندية ... الخ) .

دور المعسكرات في خدمة المجال الصحى :

تختلف الخدمات التي يمكن أن تقدمها المعسكرات للبيئة بالنسبة

- التدريب على الطرق الاقتصادية في الصناعات الريفية البسيطة مثل (صناعة الطواقي ، السجاد ، تربية النحل ، الدواجن .. الخ) .

- المجال السياحي : وفي المجال السياحي يمكن ان تقدم المعسكرات الخدمات التالية :

- اقامة معسكرات في الاماكن السياحية لخدمة السياح ومرافقتهم خلال جولاتهم في البلاد .

- حملات اعلامية لتشجيع السياحة الداخلية .

- التوعية نحو طرق معاملة السياح .

- مجالات اقتصادية أخرى : بجانب المجالات السابقة هناك بعض النواحي الاقتصادية الاخرى التي يمكن أن تقدم من خلالها المعسكرات خدمات للبيئة ومنها :

- تشجيع الاندماج عن طريق حملات التوعية والنواحي الاعلامية .

- التوعية للمحافظة على الاموال العامة ، والتعامل مع الممتلكات العامة باعتبارها ملكية شخصية لكل فرد من أفراد المجتمع .

- معسكرات التوعية نحو المحافظة على المرافق العامة وحسن استغلال المصادر الطبيعية للبيئة مثل : (الاقتصاد في استخدام الماء والثروات الحيوانية والسمكية .. الخ) .

دور المعسكرات في خدمة المجال العمراني :

ويمكن أن تقدم المعسكرات خدمات عديدة في هذا المجال ، وهذه الخدمات تختلف في وقت الحرب عنها في وقت السلم . ومن أهم الخدمات التي يمكن أن تقوم بها المعسكرات في هذا مايلي :

1- خدمات في وقت الحرب : مثل : اقامة المعسكرات للقيام بأعمال الانقاذ ، ورفع الانقاض في الاحياء التي تتعرض للغارات الجوية .

- المساهمة في اصلاح بعض المرافق التي تتعطل نتيجة للغارات مثل (التليفونات ، الطرق ، الكهرباء .. الخ) .

- المساهمة في شق الخنادق واقامة الملاجئ .

للمجال الصحى باختلاف البيئة ، فمجالات الخدمة الصحية متعددة ومتنوعة ويمكن ايجاز أهم ما يمكن أن تقدمه المعسكرات فى هذا المجال فيما يلى :

- معسكرات لتدريب أبناء الحى على أعمال الاسعافات الأولية .
- الاشتراك فى عمليات تحصين الأهالى ضد الأمراض المعدية والمساهمة فى مكافحة الأوبئة .
- التوعية نحو تحصين الأطفال ضد الأمراض المختلفة فى الاوقات المقررة لكل نوع منها .

- التوعية الخاصة بنظافة المأكل والملبس والسكن ، وكذا الحى ، لتجنب انتشار الأمراض .

- المعسكرات الخاصة بالقوافل العلاجية التى تطوف أنحاء القرى لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية المجانية لأهالى الأحياء الفقيرة والريف .

- المعسكرات الخاصة بتقديم الخدمات الطبية والاسعافات الأولية على الشواطىء المزدحمة فى شهور الصيف وكذا فى التجمعات للمناسبات المختلفة .

- الاشتراك فى تنفيذ المشروعات الصحية العامة التى تقام للنهوض بالناحية الصحية مثل (انشاء بورات مياه صحية) .

- معسكرات النظافة التى تقام لنظافة المؤسسات العامة وشوارع الأحياء ، وكذا التوعية الأسرية نحو النظافة وأهميتها للصحة العامة للفرد .

- التوعية نحو التثقيف الصحى مع الاهتمام بالجانب الوقائى ، وكذا التغذية الجيدة الصحية والاقتصادية .

- التوعية نحو حماية البيئة من التلوث ومصادره كالاتى :

١- البيئة الزراعية : مثل الحماية من رش المبيدات الزراعية - الاستخدام الصحى للممرات المائية ، وعدم إلقاء المخلفات - اعدام

بقايا الحيوانات الميتة بطريقة صحية سليمة - ردم البرك والمستنقعات لمكافحة الحشرات الناقلة للأمراض المعدية - نظافة المنازل والطرق ، وعدم إلقاء القمامة بها .

٢- البيئة الصناعية : ومنها التوعية نحو حماية البيئة من عادم السيارات والمصانع والطائرات حيث يؤدى هذا العادم الى تلوث الهواء وانتشار الكثير من أمراض الصدر - معالجة بقايا المصانع كيميائيا قبل التخلص منها .

٣- البيئة الساحلية : وتشمل التوعية نحو حماية الشواطىء من عادم البواخر - التوعية نحو عدم إلقاء بقايا السفن فى البحار والانهار - القيام بحملات نظافة الشواطىء والتوعية نحو الحفاظ على نظافة الشواطىء خصوصا خلال اشهر الصيف .

دور المعسكرات فى خدمة المجال الاجتماعى :

ويمكن ان تقدم المعسكرات الخدمات فى هذا المجال عن طريق التوعية للاشتراك فى المناسبات الاجتماعية وتقديم الخدمات للفئات الخاصة من الشعب ، ومن امثلة ذلك :

- التدريب على طرق العناية بالمعاقين ، وزيارتهم فى مؤسساتهم لتقديم الخدمات اللازمة لهم .

- الاهتمام بدور العجزة والمسنين والايام .

- معسكرات التدريب على أعمال الدفاع المدنى والاسعاف والتبريض استعدادا لأى طارئ .

- المساهمة فى تنظيم التجمعات أثناء المناسبات العامة .

- المساهمة فى تنظيم المرور .

- المشاركة فى احياء الاعياد الدينية والقومية .

- خدمة المصطافين على الشواطىء فى شهور الصيف .

- خدمة الحجاج فى موسم الحج .

- حملات توعية نحو تنظيم الأسرة ورعاية الامومة والطفولة .

- تقديم الخدمات للمؤسسات العامة مثل المستشفيات ، وذلك عن طريق المساعدة في تنظيم الزيارات ، ونظافة المستشفى ، واقامة الحفلات الترفيهية للمرضى .

دور المعسكرات في خدمة المجال الثقافي :

ويعتبر الهدف الاساسي الذي يجب أن تعمل المعسكرات على تحقيقه في هذا المجال هو أن تخلق البيئة من الاميين ، ولذلك فان أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها المعسكرات في هذا المجال هو العمل على محو الامية عن طريق :

- تنظيم دراسات لمحو الامية بين أفراد الحي أو المصنع أو عمال المؤسسات المختلفة بالحي .
- اقامة معسكرات لمحو الامية على مستويات أكبر وتنظيم مسابقات لهذا الغرض ومنح الجوائز لتشجيع الاميين على الالتحاق بمثل هذه الدراسات .

- التوعية الى أهمية التعليم ومحو الامية .

كما يمكن أيضا ان تقدم المعسكرات خدمات أخرى ثقافية بجانب مشروعات محو الامية ، وذلك عن طريق مايلي :

- المساهمة في انشاء المكتبات بالاحياء المختلفة .
- تنظيم الندوات والمحاضرات العامة لاهالي الحي عن موضوعات الساعة والموضوعات التي تهم البيئة .

- تنظيم مسابقات ثقافية بين أبناء الحي أو بين أبناء الاحياء المتجاورة .

- الاهتمام بمجلات الحائط والنشرات الثقافية .

- محاربة البدع والخرافات .

- الاهتمام بوسائل الاعلام من عرض أفلام ثقافية الى اللوح والاعلانات الثقافية التي تتناسب والبيئات المختلفة .

دور المعسكرات في خدمة المجال الترويحي :

يعتبر الترويح من أهم الوسائل التي تساعد على تجديد النشاط اللازم للقيام بالواجب على أكمل وجه ، كما انه أيضاً يساهم بصورة كبيرة في البعد عن الانحراف والجرائم لذا فهو يعتبر مجال ذو اهمية خاصة حيث يساهم في رفع مستوى البيئة ، ويمكن أن تقوم المعسكرات بخدمات مختلفة في هذا المجال يمكن ايجازها فيما يلي :

- المساهمة في انشاء الساحات الشعبية والاندية في الاحياء الفقيرة وفي الريف .

- التوعية نحو ممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية بين أبناء الحي .

- تنظيم لقاءات رياضية بين أبناء الحي الواحد وبين أبناء الاحياء المتجاورة .

- اقامة المعسكرات الترفيهية الصيفية لأبناء الحي .

- تشجيع الهوايات المختلفة واقامة المسابقات الخاصة لتشجيع أبناء الحي على شغل أوقات فراغهم في أنشطة مفيدة .

- اقامة حفلات السمر في المناسبات المختلفة .

وقد امكن الرجوع الى بعض الدراسات العلمية التي قام بها خبراء تربويون عن المعسكرات ، منها :

١- « دراسة عن معسكرات الأطفال وبورها في تحقيق الأهداف التربوية للأطفال من ٦ الى ١٢ سنة » وأظهرت النتائج أن حياة المعسكرات تحدث تغييرات سلوكية ايجابية لدى الأطفال في مجال الأهداف السلوكية المحددة في المعرفي والعاطفي والنفسي والحركي ، بالإضافة إلى المجال الصناعي «

٢- « دراسة عن التأثير التربوي على الفتيان العرب من خلال المعسكرات ومن خلال النظرة الشاملة لمحددات الشخصية بوجه عام » وأظهرت النتائج ضرورة الاهتمام ببرامج ومؤسسات التنشئة التربوية

للشخصية الانسانية ككل والتي تتضمن المحددات النفسية والعقلية ، ولا تقتصر برامج هذه المؤسسات على مجرد تقديم المعلومات ، بل يجب ان تتابع حتى تتحول الى آراء وقيم واتجاهات وسلوك حقيقى من خلال المعسكرات التى تجعل اعضاء المجتمع يقومون بالوار إيجابية بناءة ، من أجل تطوير وتنمية المجتمع الذى يعيشون فيه » .

٣- « دراسة اماكن اقامة معسكرات الاطفال على المستوى المحلى بعد قياس مدى نجاح مثل هذه المعسكرات فى رفع مستوى المعلومات العامة والثقافة القومية والنمو الصحى للاطفال واكتساب العادات والتقاليد النافعة » وأظهرت النتائج ضرورة تعميم تجربة معسكرات الاطفال على مستوى محافظات الجمهورية لاهميتها فى تربية النشء » .

كما اشارت جميع هذه الدراسات إلى أن المتغيرات الاساسية مثل حياة المعسكرات تحدث تغييرات سلوكية ايجابية لمرئاديهيها فى مجالات الاهداف السلوكية (المجال المعرفى والعاطفى والنفسى والحركى ، بالاضافة الى المجال الاجتماعى) .

أنواع المعسكرات :

قسمت المعسكرات الى انواع وفقا للهدف منها مثل : معسكرات تعليم مهارات - معسكرات ترفيهية وترويحية - معسكرات خدمة عامة - معسكرات عمل - معسكرات ثقافية .

وتستخدم هذه المعسكرات كل من الأسوياء والمعاقين ، الاطفال والشباب والمسنين كما قسمت اماكن المعسكرات بما يتناسب مع الأنشطة لتتمكن الهيئات والعائلات من اختيار المهمة التى تتلاءم معها ومع الفترة المقررة للنشاط ، ويشمل هذا التقسيم :

معسكر اليوم الواحد : وعادة ما تكون هذه الاماكن فى

الشواطىء والحدائق العامة الكبيرة ، باختيار أحد أركانها وتزويده بالمناسخد والكراسى الثابتة مع المرافق المختلفة من مياه وإنارة والعباب اطفال ، لتمكين الافراد من قضاء يوم ممتع تحت اشراف منظم .

معسكر الليلة الواحدة : وعادة ما تستخدم نزل الشباب والمدن الجامعية وجميع اماكن الاقامة الجماعية ، فى استضافة مجموعات ليلية واحدة يكون الهدف منها التعرف على البيئة والاستفادة من الإمكانيات الموجودة فى هذه الاماكن .

التخييم : وتزد هذه الاماكن بمرافق المياه والانارة والمطابخ والصالات والمظلات ، لعدد يتفق مع مساحة المكان وخدماته . ويمكن للمشارك اقامة خيمته والانتفاع بالمرافق الموجودة أو تأجير ما يناسبه من أدوات التخييم الموجودة فى هذا المكان بأجور رمزية .

المعسكرات الدائمة : وتنشأ هذه المعسكرات بمعرفة الهيئات الالهلية أو الحكومة ، بعيدا عن المدن للانتفاع بها فى التجمعات العامة أو التدريب ، ولها مساحات ونظام خاص لادارتها .

قيادة المعسكرات :

يعمل فى المعسكرات مجموعة من القادة ، يختلف اعدادهم وتأهيلهم وفقا للدور المطلوب منهم تاديته ، أن هناك فرق كبير فى اختيار القائد واختيار الرئيس لان القاعدة هى التى تختار القائد ، فالقائد هو الشخص التابع من الجماعة الذى يستمد سلطته من افرادها ، أما الرئيس فهو الشخص الذى يختار أو يفرض على الجماعة بواسطة سلطة عليا ويستمد سلطته من اللوائح . وفى كثير من الحالات - اذا كان الاختيار سليما فمن الممكن أن يتحول هذا الرئيس الى قائد ويستمد سلطته من القاعدة التى هو منها وبذلك فانه يتحول من رئيس الى قائد .

والمعسكرات بجميع أنواعها تعتمد اساسا على القيادات الطبيعية ، تساندها القيادات المتخصصة التى تدرب وتدرجت فى أعمال

المعسكرات إبتداء من دورها الأساسى كقيادة طبيعية ،
وان إختيار القادة للعمل فى مجال المعسكرات يجب أن يخضع لعدة
معايير يجب توافرها فهين يختار لقيادة المعسكرات ، مثل :

- التأهيل العلمى - الاعداد الادارى - معرفة مواصفات الفرد
الشخصية والسلوكية وهذه المعايير الثلاثة السابقة تعتبر اساسية
فى اختيار قادة المعسكرات ، والتي تضمن الى اقرب درجة
تحقيق الاهداف .

. . .

وبالاضافة الى ما سبق ، ينبغى التركيز على بعض نتائج البحوث
التي تمت فى السنوات الاخيرة على المستويين المحلى والدولى ،
وأظهرت نتائجها :

- أن المعسكرات بمختلف أنواعها لعبت دورا هاما فى تربية الشباب
وتعزيز انتمائهم لوطانهم .

- أن القيادات الطبيعية تظهر بوضوح من خلال المشاركة فى
التجمعات والاضطلاح بمسئوليات حتى وإن كانت بسيطة
فى البداية .

- أن حوالى ٨٥٪ من الشباب المصرى الذى شارك فى
معسكرات العمل الاختيارية القومية ، هم الذين يمثلون
الغالبية العظمى من مجموع الشباب الذى تقدم لتملك اراضى
صحراوية لاستصلاحها .

- أن حوالى ٦٦٪ من الشباب المصرى الذى شارك فى
معسكرات العمل الدولية سواء التى اقيمت داخل مصر أو خارجها
لا يزالون على اتصال بأصدقائهم فى الدول الاخرى .

وعلى ضوء ما سبق ؛ يمكن النظر فيما يأتى :

* أن تهتم المحليات بعمل مسح شامل للاماكن

٣٦٠

الصالحة لإقامة المعسكرات بأنواعها المختلفة : معسكرات
ترويحية « شاطئية » - معسكرات عمل (لاستصلاح اراض
صحراوية) - معسكرات لليوم الواحد (شواطئ البحيرات
وضفاف النيل) .

* أن يهدف إلى مراكز الشباب الكبيرة بالريف بإنشاء
أماكن للتخييم تخصص لدراسة البيئة وتنمية المجتمع ،
والتدريب على الحرف التى تنفع المجتمع المحلى .

* اشترك الاتحاد العام للمعسكرات وجمعية معسكرات العمل
الاختيارية وجمعية معسكرات الطفولة فى الهيئات المماثلة الدولية
لايجاد الترابط والتنسيق الدولى والاقليمى .

* إدراج نشاط (معسكرات الاطفال) ضمن خطة المعسكرات
للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ووزارة التعليم ، لما فى ذلك من
فائدة كبيرة للأطفال من سن ٧ الى ١٢ ، وتمويدهم على
القيادة المبكرة تمهيدا لاختيارهم سواعد للمعسكرات
الدولية بعد ذلك .

* إدراج الدراسات المختلفة لقادة المعسكرات ، ضمن الدراسات
التي تقوم بها القطاعات المختلفة بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة ،
ومنح الحاصلين عليها شهادة (اجازة) للمشرفين بالمعسكرات .

* أن تتضمن خطة الأنشطة التربوية تشكيل لجنة للمعسكرات تساهم
فى توضيح مجالات العمل بالمعسكرات وأهميتها .

* دعوة أندية ومراكز الشباب لتنشيط حياة الخلاء ، وأن يتم تشكيل
لجنة للمعسكرات بكل ناد ومركز شباب .

* أن تتضمن برامج كليات التربية الرياضية وكليات
الخدمة الاجتماعية دراسات لاعداد قادة لمختلف
أنواع المعسكرات .

التأهيل :

١ - مفهوم التأهيل : التأهيل بصفة عامة هو نشاط بنائي يهدف إلى إعادة القدرة البدنية والعقلية ، وتحسين الحالة بدرجة قريبة بقدر الإمكان للحالة قبل المرض أى العلاج حتى تلتئم الحالة .

ويعنى هذا أن التأهيل هو محاولة إعادة المريض الى حياة أقرب ما تكون إلى الحياة الطبيعية - عضوية ونفسية واجتماعيا - فى حدود قدراته وامكانياته حتى يعتمد على نفسه قدر الامكان ، وذلك بالاستعانة بجميع الوسائل الفنية والطبية والعلاج الطبيعى .

أهداف التأهيل : التأهيل رسالة ذات قيمة اجتماعية ، والهدف من التأهيل هو منع المرضى والمعاقين والمسنين من الانسحاب من خضم الحياة ، ومساعدتهم للاعتماد على أنفسهم ، وهى عملية معقدة ، وهدفها ليس فقط التأهيل الفردى ، ولكن الهدف هو تعليم المختصين المشاركين فى هذا العمل حتى يعرفوا القيم الإنسانية السامية ، وتوجيه أفراد المجتمع نحو مشاركة هؤلاء المعاقين ، وإيجاد العمل المناسب لهم وتخفيف عبء الحياة عليهم ، ونجاح هذا العمل يعتمد على الطرق الصحيحة والفهم الواعى والجهد المبذول نحو إيجاد الوسائل لهؤلاء الأفراد غير القادرين على المشاركة فى الحياة ، ليعيشوا بطريقة مقبولة ذات معنى وهدف ، وهو طريق مملوء بالصعاب ولكن يمكن تحقيقه بالفهم الصحيح والرعاية المتفهمة والتشجيع من الأفراد الذين يساهمون فى إعادة بناء الحياة لهؤلاء الناس ، هذا بالإضافة الى التأقلم اللازم ليغير المعاق نظرتة من حالة الهبوط والضياع الى حالة الرجاء والأمل ، المصحوبة بالرغبة والحافز لبدء حياة جديدة .

تأهيل المعاقين فى مصر :

كانت مشكلة المعاقين وتأهيلهم فى مصر مهمة ، حتى صدر فى عام ١٩٥٠ قانون الضمان الاجتماعى ، مشتملا على توفير

الترويج العلاجى والأنشطة الرياضية المعدلة للمعاقين

عالم المعاقين ليس قطاعا متميزا له بناؤه الخاص ، وإنما هو قطاع جزئى من المجتمع ، له مشكلاته واحتياجاته التى ينفرد بها : اجتماعيا وتعليميا ونفسيا وطبيا .

ويمثل المعاقون نسبة تتراوح بين ١٠ ٪ من مجموع سكان العالم ، وتختلف نسبتهم فى كل مجتمع حسب ظروفه الخاصة كالهرم والأوبئة .

ويقصد بالمعاقين : كل من تعوقه قدراته الخاصة عن النمو السوى إلا بمساعدة خاصة . وتتعدد الإعاقات وتختلف فى درجاتها ، فقد يعانى البعض من إعاقة واحدة ، ويعانى البعض الآخر من إعاقات ، وتتراوح شدة الإعاقة بين العجز الخفيف والعجز الكامل .

ويمكن تقسيم الإعاقة الى : إعاقة خلقية أى نقص تكوينى ولد به الفرد بسبب عدم اكتمال نمو بعض الأعضاء أو الأجهزة أثناء تكوينه فى فترة الحمل ، وإعاقة مكتسبة أى نقص فى التكوين البدنى للفرد بسبب مرض أو إصابة تؤثر فى خبرات المعاق وظروفه الاجتماعية .

الآثار النفسية للإعاقة : حاول العديد من علماء النفس التوصل الى سمات محددة للمعاقين ، بصرف النظر عن الفروق الفردية والظروف البيئية ونوع العاهة وشدتها .

وفى المؤتمر الدولى الثامن لرعاية المعاقين المنعقد عام ١٩٦٨ بنينورورك قدمت العديد من الدراسات ، ورغم اختلاف المراحل العلمية لهذه الدراسات ، فقد انتهى الى أن الآثار النفسية للإعاقة تكمن فى النواحي التالية : الشعور بالنقص - الشعور بالعجز - عدم الشعور بالأمن - عدم الاتزان الانفعالى - سيادة مظاهر السلوك الدفاعى .

الخدمات الخاصة لعلاج العجزة وتدريبهم وإعدادهم للعمل ، ويعتبر هذا القانون بدء الرعاية المنظمة للمعاقين .

فأنشئت مكاتب للتأهيل المهني تنظم لهم الخدمات ، وتقوم بإرسال البعثات للتخصص في تأهيل المعاقين ، كما أنشئت مؤسسة يوم المستشفيات عام ١٩٥٣ ، وتبع ذلك إنشاء مراكز وجمعيات للتأهيل المهني بشتى محافظات الجمهورية ، كما استبدلت وزارة التعليم قسم الشواذ بها بإدارة عامة للتربية الخاصة ، وتم التوسع في إنشاء المعاهد والمدارس الخاصة لرعاية الأطفال غير الأسوياء أو المعاقين ، كما قامت بإعداد الفنيين والمدرسين المتخصصين في هذا المجال ، وفي عام ١٩٥٦ أنشئ مركز تأهيل المحاربين القدماء بالعجزة ، وهو مجهز بوسائل العلاج الطبيعي التي لم تكن متوافرة من قبل ، كما يشمل مصنعا نموذجيا للأطراف الصناعية وأجهزة الشلل ، ويعمل به بعض الخبراء من هيئة الأمم المتحدة .

وبعد الحروب التي مرت بها مصر - وأخرها حرب أكتوبر ١٩٧٣ - اتجه المجتمع الى إدخال الترويح الرياضي في برامج العلاج بالمستشفيات والمراكز والدور المختلفة التي ترعى المعاقين بكافة أنواع إعاقاتهم ، وأخيرا أنشئت جمعية الوفاء والأمل وضمت كافة المعاقين من مدنيين ومحاربين وعسكريين من جميع أنحاء الجمهورية لرعايتهم وتأهيلهم نفسيا وبدنيا واجتماعيا ، بإدخال كثير من الأنشطة الترويحية المختلفة في برنامج تأهيلهم وإعدادهم للحياة المقبلة .

الترويح العلاجي للمعاقين :

يعرف الترويح العلاجي بأنه : تلك الأنشطة المختلفة التي تعطى للأشخاص لا يعملون ، ويعانون من إعاقة خاصة جسمانية أو عقلية أو اجتماعية أو بعض الأمراض المزمنة ، وتعطى بوسائل ممتعة في أوقات فراغهم ، وهي محرك لهم لتجمل للحياة قيمة ومعنى ، ولكل شخص اهتماماته وهواياته ، فيجب أن تكون هذه الأنشطة غير ضارة ومساعدة

٣٦٢

على الثقة والنجاح ، ويمكن ممارسة هذه الأنشطة في مجموعات صغيرة أو كبيرة في شكل مسابقات ، وقد تحتاج هذه الأنشطة لبرامج معقدة ، بينما البعض الآخر لا يحتاج إلا لبرنامج بسيط .

وفي الوقت الحالي ، أصبح المعاق يشارك في كثير من الأنشطة الترويحية الداخلية والخارجية المنظمة في الأندية والمؤسسات العلاجية والترويحية في ضوء الامكانيات البدنية للمعاق .

وبالرغم من أن بعض المعاقين قد يواجهون بعض الصعوبات في الاشتراك في هذه الأنشطة ، إلا أنه ينبغي العمل على تشجيعهم وتبسيط وسائل الممارسة وطرقها بمختلف الوسائل ، نظرا لأن قيمة الترويح الاجتماعية تعطى أهمية واحساسا بالصدقة والانتماء ، لأن الفرد يقسم ترويح مع آخرين ، وقد أعلنت منظمة فيترانس من خلال برنامج الطب الطبيعي والخدمات التأهيلية ، أن العلاج التروحي جزء مهم من الطب الطبيعي والخدمات التأهيلية ، وأن هدف الترويح في علاج المرضى مهم وشامل في تأهيل الذين يعانون من الأمراض المزمنة التي تأخذ وقتا طويلا .

وتتلخص أهداف الترويح العلاجي فيما يلي :

- يساعد على تسهيل وسرعة شفاء المريض جسمانيا ونفسيا واجتماعيا ، ويقلل فترة بقائه في المستشفى .
- تسهيل تكيف المريض مع حياة المستشفى ، وجعله أكثر تقبلا للعلاج .
- يساعد على تقليل العزلة بمساعدته على الاندماج بعد خروجه من المستشفى .
- مساعدته على تعويض عدم القدرة والعجز وتحديدها بتشجيعه على إطلاق أقصى قدراته وإمكاناته الكامنة .
- تحسين الحالة النفسية ورفع الروح المعنوية والحفاظة عليها في أحسن حال .

– الحد من الاتجاهات العدوانية وتغييرها إلى اتجاهات وميول جديدة طبيعية متلائمة ، تساعد على التكيف مع المجتمع .

– تشجيع المعاقين في التعبير عن أنفسهم من خلال البرامج المعدة لذلك . مما يساعدهم على إظهار هواياتهم وإمكاناتهم وتنميتها لتمطيهم قدرا من الاستمتاع والشعور بالرضا .

– محاولة التغلب على الإعاقة التي تمنعه من مزاولة حياته الطبيعية وتوسيع اهتماماته الشخصية ، حتى يكون أكثر رضا ويعيش بالقوة الباقية ، ويكتسب مهارات جديدة وخبرات ذات فائدة .

الدورات الأولمبية للمعاقين :

تقام الدورات الأولمبية للمعاقين الرياضيين مثلما تقام الدورات الأولمبية للرياضيين الأسوياء ، وهذا يؤكد أن للحياة قيمة ومعنى عند هؤلاء المعاقين .

ففي هذا الأولمبياد ، يكون الاهتمام بتكليف هؤلاء المعاقين مع الحياة ، وتقبلهم للأمر الواقع أكثر من الاهتمام بالسرعة للمسابقين ، وأيضا محاولتهم بذل الجهد باشتراكهم في المنافسات بغض النظر عن الفوز والهزيمة . وعلى ذلك فاهمية هذه الدورات ليست للقوة والقدرة بقدر ما هي للروح المعنوية لحب الحياة .

وقد بدأ عدد المشتركين في هذه الدورات الخاصة من الرياضيين والرياضيات المعاقين بإعاقات مختلفة ، يزداد عاما بعد عام نتيجة الاقبال على الحياة وبذل الجهد في التمرين ، مما دعا إلى إضافة أنشطة وألعاب رياضية جديدة .

وقد تم إنشاء العديد من المؤسسات التطوعية لمساعدة هؤلاء المعاقين حسب نوعية الإعاقة ، وتعمل هذه المؤسسات على تشجيع الروح الرياضية التي دفعتهم إلى بدء الطريق ببراعة وإصرار .

والدورات الأولمبية العادية لها أبطالها ، وتهتم بالعمر والقوة والجسم والصحة ، كذلك للمعاقين نوراتهم وأبطالهم ، ولكن لا يهتمون بالعمر

والصحة والجسم ، وتعقد هذه الدورات بين معاقين في نفس المستوى الإصابى ليستطيعوا المشاركة في المنافسات الرياضية مثل الأسوياء . أما الدورات الأولمبية فتقام كل ٤ سنوات في الملاعب الأولمبية ، وأقيمت أول دورة أولمبية عام ١٩٦٠ في روما ، وأقيمت الدورة الثانية في عام ١٩٦٤ بطوكيو ، وعام ١٩٦٨ في إسرائيل ، وعام ١٩٧٢ في هيدلبرج بألمانيا الغربية واشترك فيها ١٠٠٠ مصاب يمثلون ٤٥ دولة ، وعام ١٩٧٦ في تورنتو بكندا واشترك في هذه الدورة ١١٠٠ مشلول ، بالإضافة إلى ٦٠٠ بتر ومكفوفى بصر كانوا يمثلون ٧٠ دولة ، أقيمت في هولندا في يونيو ١٩٨٠ .

وقد أقيم في سنة ١٩٦٠ الاتحاد الرياضى للمعاقين الذين لهم أكثر من إعاقة ، وفي ١٩٦٤ أنشئ الاتحاد الدولى الرياضى للمعاقين الذين لهم أكثر من إعاقة ، وفي عام ١٩٦٨ أقيم الاستاد الرياضى فى ستوك ماندفيل بانجلترا للمشلولين والمعاقين وهو الأول من نوعه فى العالم . وقد اشتركت مصر لأول مرة فى الدورة الرياضية الأولمبية للمعاقين ١٩٧٦ بكندا بثلاثة أنواع من الإعاقة (البتر – الشلل – كف البصر) وكان الفريق يتكون من ٢٧ لاعبا وأحرز أبطالنا ١١ ميدالية ، منها ٦ ميداليات ذهبية ، ٣ ميداليات فضية ، ٢ برونزية . وقد فاز شاب مصرى يعانى من بتر ذراعه اليسرى ، ونصف ساقه اليمنى وقدمه اليسرى ، وفقد إحدى عينيه بخمس ميداليات ذهبية ، كما حصل شابان مصريان من مصابى حرب أكتوبر على ميداليتين ذهبيتين فى الدورة الرياضية التى أقيمت فى « ستوك ماندفيل » بانجلترا عام ١٩٧٧ فى السباحة ورفع الأثقال .

ثم اشتركت مصر فى الدورة الأولمبية فى سيول عام ١٩٨٨ بفريق للمعوقين المصريين (الشلل – مكفوفى البصر) وكان عدد الدول المشتركة ٦١ دولة ، وجاء ترتيب مصر الخامس والثلاثين وحصلت مصر خلالها على : ميدالية ذهبية فى رمى

القانون	الرقم	السنة	بشأن
التأمينات الاجتماعية	٦٣	١٩٦٤	اشتمل القانون على التأمين ضد الإصابات والتأمين الصحي للمعامل وقدم مبدأ إلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمباشرة وتقرير الخدمات التأهيلية بما في ذلك الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية .
التأمين الصحي للعاملين بالمكشآت العامة			وقد نص القانون في مادته الثانية على أن يشمل التأمين : العلاج والرعاية الطبية وتقرير الخدمات الأملية كمن يتخلف لديه مجز أن تقويم الأطراف والأجهزة التعويضية بشرط اللامعة التنفيذية وطبقا لسياسة المجلس الأعلى للتأمين الصحي .
قانون تأهيل المعاقين	٣٩	١٩٧٥	بموجب هذا القانون تم إلغاء كافة القوانين السابقة حيث تم تجميعها وتنظيم أوجه الرعاية للمعاقين في هذا القانون .
قانون تأهيل المعاقين	٤٩	١٩٨٢	وقد صدر بشأن تعديل المادة (١٥) من القانون ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تقضي بزيادة نسبة المعاقين لدى أصحاب الأعمال إلى ٥ ٪ .

وفي عام ١٩٧٦ صدر القرار الوزاري بشأن المذكرة التفصيلية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتضمنت المادة الأولى حق التأهيل لكل معاق والعلاج الطبي والأجهزة التعويضية ، واختصاصات المجلس الأعلى لتأهيل المعاقين .

الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال رعاية المعاقين :

وزارة التعليم والبحث العلمي : ينص قانون التعليم رقم ٣٩

لسنة ١٩٨١ على تأكيد وتقرير حق المعاقين في التعليم الإلزامي المجاني

وتوفير فرص التعليم لهم ، كل وفق نوعية إعاقته ، وكذلك إتاحة

الفرصة لهم في التدرج التعليمي حتى أعلى مراحل ، وقد

أنشئت إدارة خاصة لرعاية المعاقين ، هي « الإدارة العامة

للتربية الخاصة » .

القرص ٢ ، قضية في رفع الأثقال ، ٣ بروتزية في السباحة ، واحدة في دفع الجلة .

التشريعات والقوانين الخاصة برعاية المعاقين :

جاءت التشريعات الاجتماعية بما تتضمنه من قوانين ومواد بشأن

إعلاء الإنسان وحاجاته ، واعترافا بحقوق المعاقين في حياة كريمة ،

وذلك عن طريق حمايتهم وتهيئة الظروف المناسبة لهم في العمل والحياة

وتكامل الشخصية .

أولا : القوانين : فيما يلي جدول يتناول عرضا لأهم

القوانين والقرارات الصادرة في مصر بهذا الصدد :

القانون	الرقم	السنة	بشأن
القانون الاجتماعي	١١٦	١٩٥٠	تأهيل ذوي العاهات كرسيلة إيجابية لرعايتهم وإعدادهم للعمل ، وتضمنت مواد مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزارات والهيئات المعنية في إنشاء وتنظيم المدارس والمعاهد الخاصة بتدريب وإعداد المعاقين للعمل .
الضمان الاجتماعي	١٣٣	١٩٦٤	إلغاء القانون السابق له والمتفق مع إخوانه والمتضمن أيضا إنشاء المعاهد ، وإصدار القرارات الخاصة بتأهيل المعاقين ، ويمنح المنشور الترخيص رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٦ على اعتبار لوائح الضمان المعقولة بعد توقيع الكشف الطبي مستحقين معاشا - المعجز الكلى .
الضمان الاجتماعي	٩١	١٩٥٩	أهم مصادره : (٢٣) وتنص على تعريف المعجز (٢٤) وتنص على وجوب تحديد نسبة من المعاقين للعمل لدى أصحاب العمل ، (٢٨) وتعطي الحق للمعجز في قيد اسمه بملف التوظيف ، (٢٩) وتكفل أصحاب العمل بتضمين نسبة ٢ ٪ من مجموع عمالهم للمعاقين .
الضمان الاجتماعي	٢٤	١٩٦٤	ينص بإضافة مكر إلى القانون السابق ويتضمن : استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة (٨١) من هذا القانون يمنح العامل المريض بالمرض أو العجز أو مرض عظمي إجازة مرضية بأجر كامل حتى يشفى .

وزارة الشؤون الاجتماعية : وتقوم بتقديم الخدمات العينية والمالية والاستشارية للمؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال المعاقين باختلاف فئاتهم ، سواء كانت بدنية أو عقلية أو سلوكية أو حسية (قصور السمع والنظر والكلام) ، كما أنشئ جهاز خاص لرعاية الجمعيات والهيئات والمؤسسات العاملة في مجال المعاقين ، وذلك في ضوء السياسة العامة لرعاية المعاقين بفئاتهم المختلفة ، وكذلك الخطط والبرامج اللازمة لهم ، وتتبع الوزارة المؤسسات التالية :

- مكاتب التأهيل الاجتماعي للمعاقين وعددها ٢٨ مكتبا - مراكز التأهيل وعددها ١٣ مركزا - المصانع الخاصة أو المصممة لتشغيل المعاقين وعددها ٥ مصانع - مصانع الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية وعددها ٣ مصانع - جمعيات التأهيل وعددها ٥٣ جمعية - مؤسسات التثقيف الفكري وعددها ٨ مؤسسات .

المجلس الأعلى للشباب والرياضة : ويهتم بإتاحة الفرص الترويحية وشغل أوقات الفراغ للمعاقين ، وتوفير فرص التأهيل والتدريب البدني لهم ، هذا بالإضافة الى الوعي الرياضي والترويحي والصحي بين المعاقين . وقد بدأ نشاطه في هذا الشأن عام ١٩٧٦ بنادي القاهرة الرياضية ، حيث استمر العمل في هذا المكان كمشروع تجريبي ، تلاه تعميم عن طريق مديريات الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة ، حيث كان ذلك عن طريق مشروع الرياضة للمعاقين سنة ١٩٧٨ ، وتلا ذلك توسع في المشروع في عام ١٩٨١ ليشمل خمس محافظات هي : القاهرة والقليوبية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس . أما في عام ١٩٨٢ فقد اتسع المشروع ليشمل عشر محافظات هي : المحافظات الخمس السابقة مضافا إليها الاسكندرية والغربية والدقهلية وبني سويف وقنا .

والجدير بالذكر أن عدد مراكز المعاقين في عام ٨٩ / ١٩٩٠ أصبح ٢٦ مركزا موزعة على ٢٠ محافظة . كما أنشئ الاتحاد العام

للأندية الرياضية للمعاقين ، حيث يمارس الآن اختصاصاته في مجال الرعاية للمعاقين .

وزارة الصحة : وتعنى في هذا المجال بإساليب الوقاية والعلاج والتأهيل ، وذلك من خلال المستشفيات والمعاهد المتخصصة مثل : معهد السرطان ومعهد شلل الأطفال ومعهد السمع والكلام ومراكز المتخلفين عقليا ومرضى القلب ، ولعل من أبرز هذه الأنشطة : الحملة القومية لمكافحة مرض شلل الأطفال والتي بدأت في نهاية عام ١٩٧٨ .

وعلى ضوء ما سبق : يمكن النظر فيما يأتي :

في شأن مسئولية المجتمع :

* تشجيع المتطوعين لعمل الخدمات والبرامج ، ومد هذه البرامج بالمساعدات المالية لخلق مؤسسات اجتماعية تطوعية لمساندة البرامج الترويحية العلاجية .

* توفير فرص التلميم والتأهيل والتشغيل المناسبة للمعاقين عن طريق تخصيص نسبة معينة لهم في المنشآت الحديثة والعمارات السكنية والشركات وأماكن العمل والفنادق .

* أن تقوم الشركات الكبيرة والمؤسسات العامة بعمل دورات كمبيوتر - لغات - آلة كتابة للمعاقين ، على أن يتم تعيين نسبة في نهاية الدورات بها .

* تهيئة التسهيلات المناسبة في الطرق وأماكن الإعاشة وغيرها لتناسب المعاقين ، لضمان سلامتهم من الأخطار .

* عمل تخفيضات مناسبة للمعاقين عند دخول المسارح والسينما وأماكن الترفيه والسكك الحديدية والطيران والسفن والمتاحف والمعارض وغيرها من الأماكن ، وتشجيعهم على الاندماج في الحياة الاجتماعية ليشعروا بنوع من التقدير .

فى شأن مجال الإعلام :

* الاهتمام بإذاعة البرامج الخاصة بالمعاقين بجميع وسائل الإعلام من : مطبوعات ، مرئيات ، سمعيات ، مثل الأحداث الخاصة بالدورات الأولمبية الخاصة بالمعاقين ، المقالات - الرحلات ، وإذاعة البرامج الترويحية لاتاحة الفرصة لكبر عدد من المعاقين لتسجيل أنفسهم ومشاركتهم فى البرامج التى يرغبون فيها .

* توجيه انتباه الجمهور وترشيده الى أن هؤلاء المعاقين لهم الحق فى الحياة ، يجب عدم حرمانهم من حقوقهم الطبيعية والانسانية والمحافظة على القوة الباقية لهم .

* أن يهتم رجال الدين بالمعاقين ، وأن يولوهم الرعاية بتوعيتهم بالدين حتى يروا تعطشهم إلى المعرفة الدينية التى تمنحهم راحة نفسية وتساعدهم على تقبل العجز والإعاقة وتقبل شخصياتهم .

* الاهتمام ببرامج توعية المجتمع بأساليب الوقاية من الاعاقة ، كالاتمام بالأم الحامل وتوعيتها بظواهر الأمراض التى قد يتسبب إهمالها فى حدوث إعاقة (شلل الأطفال) .

فى شأن المعاقين :

* عمل رابطة لكل نوع من أنواع الإعاقة تربطهم وتنظم حياتهم وبها وحدات رعاية ، لرفع مستوى قدراتهم الحركية والاجتماعية .

* إنشاء نقابة للمعاقين جميعا باشتراك سنوى رمزى ، وإصدار مجلة دورية تشمل كل ما يخصهم ، وتقوم النقابة بإصدار نشرات شهرية عن كل ما يخص المعاق ويساعده فى حياته مثل :

مجلة يصدرها الاتحاد النوعى للهيئات الخاصة يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية - أجهزة طبية مساعدة - دورات رياضية عالمية - دورات رياضية داخلية - محاضرات ودورات تثقيف - الفنادق التى تخصص أماكن لهم - كل ما أنشئ حديثا لهم من أماكن التروييح المختلفة ، وكيفية الوصول إليها وطريقة الاشتراك بها - مكتبات أو أندية .

* الاتصال بمراكز التروييح العلاجى فى الخارج لمعرفة ما وصلت إليه من تقدم للاستفادة من خبراتهم فى هذا المجال ، مع العمل على تبادل النشرات والأبحاث التى تمدهم بما ييسر لهم سبل الحياة .

* العمل على إدماج المعاقين فى المجتمع الخارجى حتى لا يشعروا بالعزلة عن المجتمع .

* أن تكون الأنشطة الترويحية جديدة ومشوقة ومتنوعة تجذب انتباههم .

* استغلال قصور الثقافة لتنمية الهوايات وتدعيم مكتباتها بكل جديد متعلق بهذا المجال من مراجع ونشرات وأبحاث وروايات .

* بذل جهود أكثر فى حل مشاكل المعاقين العائلية - وخاصة الإسكان - إذ إن لأغلبيتهم مشاكل سكنية ، ويجب على المسئولين فتح أبوابهم حتى يشعر هؤلاء بالمساواة فى فرص العمل والسفر للخارج والمكافآت .

فى شأن مجال التروييح :

* توفير فرص التروييح الهادف بإمكانات مناسبة لظروفهم ، بحيث تمتاز بالتنوع والتشويق والمرونة ، ووضع برامج ترويحية تتيح لهم التعبير عن مشاعرهم بشكل مقبول اجتماعيا .

* أن توفر للمعاقين بعد الإصابة مباشرة برامج ترويحية ، لما لها من أثر فى تقبل المريض للأمور الواقع ، وتخفيف حدة الانفعال والهبوط النفسى .

* إيقاف تيار العجز ، ومحاولة مساعدتهم لتحقيق أقصى قدراتهم من خلال البرامج الترويحية العلاجية ، وخاصة تلك التى تنمى اللياقة البدنية (القدرة العضلية - السرعة - التحمل - المرونة) ، ورفع مستوى قدرة الجسم بجانب تنمية المهارات الحركية .

فى شأن التخطيط علميا :

* إفاد البعثات التخصصية إلى الدول المتقدمة ، حتى يمكن

المعاقين ، ضمن خطة انشاء المرافق الرياضية ، مع النظر في انشاء نادٍ عام للمعاقين بكل محافظة .

* إدخال أنشطة المعاقين ضمن بنود الاتفاقيات الرياضية التي تعقد مع الدول الأخرى ، وإجراء الاتصالات مع الهيئات الدولية المعنية ، وخاصة هيئة اليونسيف ، لتوفير الأجهزة الرياضية الخاصة بالمعاقين ، لما لها من أثر كبير في تدريبهم رياضيا .

٤- الرياضة للجميع

ما هية الرياضة وأهدافها؛ الانسان هو أثمن ما في الوجود ، ويمثل في تكوينه وإعداده للحياة وحدة متكاملة مترابطة : جسما وعقلا ونفسا ، حتى يصبح قادرا على التفاعل مع ظروف الحياة ، وعلى التعاون مع الآخرين ، والعيش في سلام بعيدا عن الصراعات والمنازعات .. فالتقدم التقنى - الذى عاد على دول العالم ، وخاصة تلك التى لقيت حظا من التقدم والتحضر بحياة رفاة وراحة - قلل الحاجة إلى ما كان يبذل من الجهد البدنى أو الحركى فى الماضى القريب . وذلك لما هو متوافر الآن من وسائل وآلات التصنيع والتخفيف من الاعتماد على العمل اليدوى ، ومن إنتاج ضخم سريع ، علاوة على تيسير سبل الانتقال مما قارب بين الشعوب والحضارات .

بيد أنه كان لهذا التطور العديد من المشكلات ، من أخطرها تزايد وقت الفراغ الحر ، وانحسار الجهد الحركى للانسان ، وظهور أمراض لم تكن معروفة من قبل .. أغلبها اجتماعى أو نفسى أو بدنى .. فأصبحت الحياة المعاصرة يشوبها الكثير من مظاهر القلق والتوتر ، كما تزايدت الاضطرابات والصراعات ، وبرزت الحاجة إلى التصدى لعلاج هذه المشكلات التى ما برحت تتفاقم يوما بعد يوم .

الاطلاع على كل ما هو جديد فى مجال الترويج العلاجى وتبادل الخبراء .

* تصميم وتقنين برامج ترويجية متخصصة لكل نوع من أنواع الاعاقة للجنسين ، وتوضع هذه البرامج بالاشتراك بين المتخصصين فى هذا المجال وخبراء أجاناب من البلاد المتقدمة فى استخدامات الترويج العلاجى للمساعدة بخبراتهم .

* أن تقوم الأندية الرياضية ومراكز الشباب ، بتوفير برامج الترويج العلاجى للمعاقين كأحد الأنشطة الخاصة بأعضائها .

فى شأن كليات التربية الرياضية :

* الاهتمام فى برامج كليات التربية الرياضية بموضوعات الترويج العلاجى للمعاقين ، على أن تشمل خطة الدراسة أسس البرامج المعدلة فى هذا المجال .

* عقد دورات تدريبية تقوم على أسس علمية ومتطورة سنويا للعاملين بمجال الترويج الرياضى والترويج العلاجى ، لزيادة كفاءتهم ، وإرشادهم الى كيفية التغلب على المشكلات والصعاب التى تقابلهم .

* تشجيع البحوث العلمية لمشكلة المعاقين وأساليب رعايتهم ، فهو ميدان خصب بالبحوث الرياضية والنفسية والترويجية والعلاجية ، واقتراح برامج واختبارات وإجراء تجارب ، مع توفير الامكانيات اللازمة وتسهيل العمل للباحثين .

توصيات عامة :

* الاهتمام بتوفير المرافق الخاصة بالمعاقين فى التصميمات الهندسية لأى مبنى : مطالع - مصاعد - حمامات - أماكن بقاعات المحاضرات .

* إدخال الملاعب الرياضية والصالات المغطاة الخاصة بالأنشطة

ومما اهتدى إليه الإنسان كوقاية وعلاج لكل هذه الأعراض والأمراض ، اللجوء إلى الترويح بمختلف مجالاته ، وخاصة الترويح الرياضى .. الذى تطورت نشاطاته لتبرز كظاهرة يعتمد عليها فى تحقيق حياة آمنة سعيدة .

والترويح نشاط بناء اختياري يمارسه الإنسان ، فى وقت فراغ حر ، يتميز بأنه يحقق رضا مباشرا بمجرد بدء السير فيه . ويتطلب الاختيار توافر أنواع كثيرة من الأنشطة المختلفة ، منها الرياضى والفنى أو الاجتماعى والثقافى وغيرها ، وبالنسبة لظروف الحياة المعاصرة ، فقد أصبح الترويح يشكل ضرورة أساسية فى حياة الإنسان وحقا من حقوقه الأساسية ، مما يستوجب توافر الوعى والمفهوم الصحيح لأهدافه وأنشطته وتقدير أهميته ومدى الحاجة إليه .

وتعتبر الرياضة من أوليات أنشطة الترويح ، مما يستوجب ألا تقتصر النظرة إليها على الشباب دون غيره من فئات العمر ، بل إن مجالها مفتوح أمام غير نوى القدرات أو المعاقين - الأمر الذى يعنى ضرورة التخطيط الجيد لتصبح هناك قاعدة متسعة أمام الممارسة الرياضية حتى يمكن أن تصل إلى الجميع .. وشيوع المفاهيم الصحيحة عن أهدافها الحقيقية .

هذا وما زال الكثيرون يرون أن مقياس التقدم الحضارى والرياضى للأمم إنما يعتمد على ما يحققه أبطالها الرياضيون من بطولات أو مراكز متقدمة فى المنافسات .. بينما يرى البعض الآخر أن مقياس هذا التقدم يجب أن يبنى على أساس اشتراك أكبر نسبة من أفراد المجتمع - كل حسب اختياره واستعداداته وظروفه - وفى ذلك إتاحة للوصول لمستوى صحى عال وحياة أفضل .

هكذا قامت الدعوة لحركة الرياضة للجميع ، والتى تستهدف أساسا اكتمال الصحة وقيام التفاهم والمحبة بين الأفراد كافة .. وقد نجحت هذه الدعوة فى استمالة الاقبال على الرياضة

٣٦٨

ممارسة ومشاهدة ومهنة مربحة مجدية الا أنها تأثرت بمفاهيم تبعدها عن مسارها الصحيح ، وعن تحقيق أهدافها الأساسية .. فما زال هناك من يرى أنها يجب أن تقتصر على القادرين على إحراز البطولات ، وهناك من يرونها لها يعطل عن القيام بأعمال أو أمور جدية .

فوائد الرياضة ومميزاتها:

إن الرياضة نشاط انساني ، تتوقف الاستفادة من ممارستها على المواظبة والاستمرار ، وعلى اتباع النظم السليمة التى تتيح فرص زيادة العائد من فوائدها ومزاياها ، بل واستمرار التقدم فيها للوصول إلى التفوق ، وتحويل المسار من مجرد ممارسة عارضة إلى اتخاذ مسلك جدى فى المران والانتظام فيها .

ومن المؤكد أن ممارسة الرياضة تعود على الفرد بكثير من الفوائد والمميزات ، ومنها :

- الشعور بالسعادة والمتعة - اكتساب الصحة واللياقة جسميا وعقليا ونفسيا - الوقاية من الاصابة بأية أمراض وخاصة ما يهدد حياة الانسان من قلق وتوتر - العمل على تجديد العمر الانسانى وتأخير سن الشيخوخة - إكساب الفرد عادات قوية وسلوكا صحيا واجتماعيا مناسب - النهوض بقدرات ومهارات الانسان والحفاظ على مستواها حتى آخر العمر - بناء الرغبة فى الاتقان والتميز ومجابهة التحديات فى الحياة اليومية - تقوية روح الانتماء والتكيف والتعاون مع الغير - إتاحة فرص للراحة والاستجمام وتجديد القوى وإعادة البناء لطاقت الانسان - الاستمتاع بمشاركة الآخرين فى نشاط محبب والتكيف للعلاقات الاجتماعية وتكوين صداقات عديدة .

وبذلك تساعد الرياضة الفرد على تنظيم حياته اليومية من حيث النوم والغذاء والراحة والعمل .. كما ترفع من أدائه الوظيفى والمهنى ، ويزداد إنتاجه بوضوح نتيجة للانتظام فى حياة رياضية قائمة على أسسها

الصحيحة ، وتحول دون حدوث أمراض تضيق معها ساعات من العمل الجاد الناجح ، أو يحرم بسببها من كامل الاستمتاع بفراغه وحياته .

لهذا تتجه النظم التربوية والاجتماعية الحديثة إلى تأكيد أهمية برامج الرياضة والتربية الرياضية في جميع مراحل التعليم ، بدءاً من فترة ما قبل المدرسة وحتى الدراسة الجامعية ، مما يسير بالحركة الرياضية إلى الانتشار . وقد اجتذبت الدورات الأولمبية معظم نول العالم إلى حد جعلها تعتبر أكبر حركة تدعو للسلام والتفاهم في تاريخ البشرية ، وتحولت النظرة إلى الرياضى الحق باعتباره سفيراً للسلام والمحبة والتفاهم .

غير أن معظم ما يدور حول الاهتمامات الرياضية لا يتعدى البطولة أو التفوق والمنافسة ، ولذلك فإن القادة المسؤولين عنها يجمعون على أهمية تعميمها لتصل إلى مختلف الجماهير .. وتعد الدعوة إلى ممارسة الجميع للرياضة بمثابة ناقوس ينبه إلى اعتبار الرياضة حقاً من حقوق الانسان ، ولعلها تثير الوعي لدى كافة الافراد بأهمية ممارسة الرياضة وإعطائها جانباً من الحياة اليومية .. وفي الوقت نفسه تكون دافعا لاتخاذ ما ينبغى من إجراءات وبذل الجهود لدعم هذه الحركة ، بحيث يتطور الافق الضيق الذى تقوم فيه ليصبح عالماً مفتوحاً يجذب إليه كل أفراد المجتمع ، حتى يشعر الجميع بأن الرياضة ضرورة لا غنى عنها لأى منهم ، وحتى يدرك الجميع أن أى قصور فى العناية بالرياضة يفقد المجتمع الكثير .

وهكذا انصرف الاهتمام إلى ضرورة وضع حلول جذرية لما نجم من مشكلات فى هذا الشأن ، من حيث تراكم أوقات الفراغ ، وضيق فرص القيام بالنشاط الحركى ، واتجه اهتمام التربويين نحو التوجيه لترشيد استخدام هذا الفراغ ، الأمر الذى تتحقق معه السعادة للفرد ، ويحفظ له كيانه ، ويصون صحته .

وقد يعزى إلى قلة الامكانيات والتسهيلات عدم توافر فرص الممارسة الرياضية ، بالإضافة إلى ندرة القيادة الرشيدة ، سواء من المهنيين أم المتطوعين .. كما قد يعزى ذلك إلى شيوع كثير من المفاهيم الخاطئة عن فلسفة وأهداف الرياضة الأساسية ، من حيث اقتصر النظر إليها على التفوق والبطولة .. وهذا اتجاه بدأ يتلاشى تدريجياً ، كما انطلقت صيحات تدعو إلى توجيه اهتمامات أكبر بالرياضة والمبادرة بالتخطيط والشروع فى تحقيق أن تكون الرياضة للجميع ، وأن تتساوى مع الخدمات العامة الأخرى التى تقدم لأفراد المجتمع .

وما زالت فرصة الرياضة تقدم فى مجال ضيق محدود ، حتى بالنسبة للمراحل التعليمية الأولى ، وينظر إليها كجانب إضافى لا أهمية له ، ولا تتوافر مساحات كافية لإقامة المباني فى الأبنية والملاعب .. هذا فى الوقت الذى يبدو فيه أن هناك اتجاهات لتمويل الرياضات البطولية للقلة القليلة من الأفراد ، وفى عدد محدود من اللعابات ، باعتبارهم عاملاً أساسياً فى جذب الكثيرين للاقبال على ممارسة الرياضة والاستمتاع بمشاهدتها ، بالإضافة إلى كسب احترام وتقدير الدول الأخرى .

ولا شك أن المدرسة تلعب دوراً رئيسياً من حيث غرس عادة ممارسة النشاط الرياضى الترويحي ، فمن أهم التزاماتها الرئيسية الإعداد لحياة رياضية تتضمن شغل أوقات الفراغ .. ومثل هذا النشاط الترويحي يتطلب بذل أقصى الجهد لتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية حتى تصل إلى متناول كل فرد ، مهما كانت ظروفه .

الرياضة للجميع :

إن من أهم ما يدعو إلى الاهتمام بحركة الرياضة للجميع أو الترويج الرياضى ما يأتى :
- لا يتطلب الترويج الرياضى مبالغ باهظة .
- ترك اختيار أوقات ممارسة الرياضة لكل فرد حسب ظروفه ومستوى مهارته .

- جذب فئات من غير المهويين أو المعاقين بدنيا أو غير القادرين ماليا ومن كلا الجنسين لمجال التفوق الرياضى .

- إتاحة الفرصة لممارسة أكثر من نوع من أنواع الرياضة .

- عدم تطلب الدخول فى منافسات جديده وما يصاحب ذلك من برامج إعداد مرهقة .

- البعد عن شكلية ونظم الرياضة التنافسية .

ومما يشير إلى تأخر قيام حركة الرياضة للجميع فى كثير من البلاد : المغالاة الاعلامية فى تقدير أهمية الفوز فى المنافسات والبطولات ، دون الأخذ فى الاعتبار بأهمية الممارسة والمشاركة .. إذ إن هذه المبالغة قد تثير مشكلات جانبية تنجم عن سلوك طرق غير مشروعة كالتشجيع على تخطى المفاهيم للقوانين والنظام والسلوك الرياضى القويم ، وذلك عن طريق اللجوء إلى وسائل ضارة كتماطى المنشطات وغيرهما .. وتلك نظرة قاصرة عن تحقيق أى أهداف أخرى فى إعداد الانسان الافضل والاكمل .

إن التركيز على الاهتمام بالمستويات الرياضية العالية مازال يستحوذ على اتجاهات وجهود المسؤولين عن قيادة الحركات الرياضية وشئونها فى معظم المجتمعات .. الأمر الذى أدى إلى قصر الاهتمام على القلة الأكثر تفوقا رياضيا ، والتي لا يمكن أن تتجاوز نسبة ٢ أو ٣ فى المائة من المجتمع الرياضى .. وهم يقومون بضغط المطالبة بتخصيص أكبر جانب من الميزانيات التى ترصد لخدمات الرياضة ، بل يميلون إلى تفخيل رياضة على أخرى ، بينما تتوقف الافضلية على مدى قدرات الفرد ومدى استفادته منها ولهذا فقد بادرت اليونسكو باصدار ميثاق يؤكد أهمية الرياضة والتربية البدنية ، يتضمن عدة مبادئ منها :

- ممارسة الرياضة وأنشطة التربية حق للجميع .

- يجب إتاحة فرص ممارسة للرياضة لكل فرد فى

نطاق التقاليد السائدة فى المجتمع الذى ينتمى إليه ، باستخدام جميع الامكانيات المتوفرة .

- العمل على توفير فرص اللعب والرياضة للأطفال قبل سن

المدرسة ، وكذا للمستين والمعاقين من كلا الجنسين ، مع وضع البرامج المناسبة لكل .

ومصر تمر الآن بصخوة رياضية ، تتضمن سيادة مفاهيم صحيحة

عن الرياضة وأهدافها ، واعتبارها حقا أساسيا لكل فرد .

وتهدف الرياضة للجميع إلى :

- الحفاظ على الصحة العامة للفرد - الارتقاء بمستوى الأفراد

بدنيا وفسيولوجيا - الوقاية من أمراض العصر الناتجة عن التقدم

العلمى والتقنى - تحقيق التوازن النفسى والاجتماعى - الاستجابة

لحاجة الجسم إلى الحركة والنشاط - المساعدة على شغل أوقات

الفراغ المتزايدة .

وتحقيق هذه الأهداف يسهم فى رفع معدلات أداء الفرد وزيادة

انتاجه مما يؤدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

الرياضة للجميع فى بعض بلدان العالم :

أما الاهتمام بحركة الرياضة للجميع فى مختلف أنحاء وبلدان العالم

فقد تأكد فى النصف الثانى من هذا القرن ، وبعد أن كانت الرياضة

حقا رفاهيا للخاصة القادرين عليه بدأ انحسار هذا الاتجاه فى أواخر

القرن الماضى ، حتى وصل الأمر بالدول المتحضرة بكون استثناء إلى

توفير فرص كافية من حيث الامكانيات وقيام الأفراد بالاقبال على

الممارسة الرياضية ، وجعلها جزءا أساسيا من الحياة . وفيما يلى أمثلة

لبعض ما يجرى فى بعض الدول :

انجلترا : توفير تسهيلات لممارسة بعض الالعاب الرياضية

فى الحدائق العامة وتقديم العون للأندية التى تحتاج إليه - معسكرات

الاجازات الرياضية - أندية التجوال والمشى وسياحة الدراجات -

صالونات الألعاب كتنس الطاولة والرمي بالسهم .

استكتناها : الرياضات الترويحية البيئية سواء فى الغابات أم على الجليد - حركات الرياضة لربات المنازل .

سويسرا : حركة الرياضة البدنية للجميع بتنظيم أداء التمرينات البدنية بمصاحبة الموسيقى فى كثير من أحياء المدن وشوارعها .

هولندا : الترويج الرياضى للجميع . وهو نشاط قام بالاشتراك بين جهات حكومية وهيئات أهلية ، ويهدف إلى جذب الذين لم يشاركوا فى أنشطة رياضية من قبل .

وقد شكلت له لجنة منظمة عليا تفرعت عنها العديد من اللجان التى تجاوز عددها ٦٠٠ لجنة ، وجند لها أكثر من ١٢٠٠ موجه رياضى .

- إعداد جواز للحصول على خدمات رياضية نظير رسم رمزى .
المانيا : « اشترك فى الرياضة » ، ومن أهدافها الرئيسية :

- اقناع افراد الشعب أن الرياضة هى لكل فرد وأن اللعب ليس فقط للأطفال - توليد العلاقات الانسانية عن طريق اللعب والرياضة - بدء حركة إغراء الأسر والأصدقاء والجيران والذين يقضون أجازاتهم بالمشاركة فى أنشطة رياضية .

هذا بالإضافة إلى إبراز مدى الحاجة إلى الساحات والتسهيلات الرياضية والترويحية .

بلجيكا : « كيلو متر العائلة » : ويتضمن أن يجرى كل فرد فى العائلة ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ متر بما يجعل مجموع

المسافة ١٠٠٠ متر ويشتمل هذا النشاط على القيام بثمانية عشر تمريناً بدنياً متفاوتة الصعوبة (٤ مستويات) ، على برامج يومية ، كما

يتضمن تحقيق مستويات فى السباحة والمشي والدراجات .

فرنسا : « الثلاث ثمانيات » وهى : ٨٠ متر سباحة حرة ، ٨٠٠ متر جرى ، ٨٠٠٠ متر مشى . وشارك فيه أفراد من مختلف

الأعمار حتى فوق ٧٣ سنة .

روسيا : تساعد الحكومات حركة «الرياضة للجميع» بتوفير الأموال والامكانيات ، وإقامة مركز للرياضة فى كثير من الأماكن ، وتعمل على تنظيم عروض ومسابقات وممارسات رياضية متضمنة جرى اختراق الضاحية ، التزلج على الجليد .

استراليا : وضعت بعض شعارات منها : كن حيا ، تحرك دائما ، المشى فى الطرق أو على الشواطئ ومع الأبناء فى طريقهم للمدرسة ، تعلم رياضة ، اركب الدراجة ، ادفع بكرة أمامك ، شارك الأطفال فى اللعب بالطيارات الورقية .

وتعمل الدولة فى استراليا على توفير الحدائق العامة وتزويدها بالأنشطة والألعاب اللازمة ، وقد أعدت لذلك الحملات الاعلامية ، وعقدت مؤتمرات عديدة للوزراء المختصين فى المقاطعات المختلفة .

سنغافورة : انشأت جائزة أهلية للتمرينات الهوائية (ايروبيكس) دعمتها مالية بنوك التوفير بالتعاون مع الاتحاد الاهلى للقلب وعملت على انشاء محطات لممارسة التمارين وعلى زيادتها .

تايبوان : تنظيم ممارسة التمرينات البدنية فى الميادين للأحياء المختلفة فى الصباح المبكر .

الولايات المتحدة : الحدائق العامة الكبرى وبرامج الاعلام والدعاية المركزى لتشجيع الاقبال على الأنشطة الترويحية الرياضية وخاصة للعاملين بالمؤسسات والصناعات وهناك تركيز على المعاقين أيضا .

وفى عهد إيزنهاور صدر تشكيل للاضطلاع بمسؤولية ولمع مستوى اللياقة البدنية .

وهناك الكثير من المؤسسات التجارية التى تتيح فرص تعلم وممارسة الأنشطة الرياضية مثل مدارس تعلم السباحة والتنس والعبات الأخرى وذلك لاختلاف الفئات والأعمار .

افريقيا : تقوم حملات لتوجيه الشعوب إلى ممارسة الرياضة ، وخاصة في جنوب افريقيا ومصر ونيجيريا .

ومما يجسدر نذكره أن معظم هذه الدول أنشأت وزارات خاصة بالرياضة وليست للشباب والرياضة :

الرياضة للجميع في مصر :

عرفت مصر الرياضة منذ آلاف السنين ، واعتبرتها من المظاهر البارزة في الحياة ، سواء كنشاط ترويحي أو تنافسي ، والثابت أن أنشطة الرياضة والترويح قد حظيت باهتمام كبير لدى الفراعنة قبل الاغريق بأحقاب طويلة ، كما ثبت من النقوش والرسوم التي ما زالت باقية - لتبرز آثارهم الرياضية العظيمة - كيف أن الملوك والعامه من أفراد المجتمع كانوا يقبلون على أنشطتها التي تضمنت الرماية والسباقات والوثب والرياضيات المائية والمنازلات ومنها المصارعة والمبارزة والملاكمة والتمارين الايقاعية ، وغيرها من أنشطة ترويحية تضمنت ألعاب الكرة وألعاب الأطفال وألعاب اللوحات والرقص .

أما في العصر الحديث فإن مفهوم الرياضة للجميع وحجم نشاطاتها ما زال بعيدا عن الحد الأدنى المفروض توافره ، بالإضافة إلى تركيز الخدمات عامة والرياضة خاصة على الحضر أكثر منه على الريف ، وما زالت هناك حاجة ماسة إلى جهود كبيرة لبناء وعى صحيح عن أهمية الرياضة وضرورتها لكافة أفراد وقطاعات المجتمع ، وإن أتاحت فرص ممارسة الرياضة فهي قاصرة على نسبة محدودة بعيدة عن قدر الحاجة والضرورة .

ولعل أقرب ما قامت به مصر نحو هذه الحركة هو إنشاء الأندية الرياضية ، وخاصة الأندية الريفية التي بدأت بعد ظهور حركة تنمية القرى في الثلاثينات ، وأعقبها هيئات رعاية الرياضة في الشركات ولوغلى الدولة .. إلا أنها لم تكن قد وضعت لها أهدافا واضحة ولم ترسم لها سياسة طويلة .

٣٧٢

ومن الضروري تحديد ما الذي يقصد بالجميع ، وما الفئات التي تكون المجتمع حتى يتسنى تحديد من هم الأكثر حاجة إلى ممارسة الرياضة ومن الأولى منهم بالرعاية ، وما هي البرامج الانسب لكل منها ، ومن هم الأفراد الذي يمكن اتخاذهم كقيادات لحركة الرياضة للجميع ، وكيف يمكن إعدادهم وتطويرهم لضمان نجاح خطط تنظيم أنشطتها ، وكيف يتسنى استقطاب القيادات المتطوعة بجهودها لأقصى حد ممكن .

ولعل أهم ما يجب التعرف عليه هو الفئات الأكثر حاجة لممارسة الرياضة ، وهم :

- خريجو المدارس والجامعات بعد انتهاء دراستهم - السيدات والبنات من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية - المسنون رجالا وسيدات - أفراد الأقليات - محدودي الدخل والفقراء - المعاقون - مسئولو الرياضة التنافسية - الفئات التي خرجت على السلوك السوى .

برامج الرياضة للجميع :

إن فرصة الاختيار لأنشطة برامج الرياضة للجميع ممكنة ، نظرا لتنوع الأنشطة الرياضية وتعددتها ، واستمرار تطور المعروف منها أو ابتكار الجديد . ويعتمد الاختيار على ظروف المجتمع وأفراده ، وعلى طبيعة الأماكن ، وما هو متوافر من إمكانات وقيادات ، وغالبا تفضل الرياضات التي يمكن ممارستها في الهواء الطلق والتي يمكن ممارستها إما فرديا أو مع أصدقاء أو مع أعضاء الأسرة .

ويجب أن يراعى في اختيار أنشطة برامج الرياضة للجميع ما يلي :

- الألعاب التي حققت قدرا من الانتشار والقبال من جانب الأفراد والجمامير من مختلف الفئات ، محليا أو خارجيا .
- ما لا يتطلب مساحات كبيرة أو تكلفة باهظة .
- ما يمكن أن يجتذب إليها كافة الفئات وتشجع الاستمرار فيها .
- التي تحقق السرور والمتعة لممارسيها .

- ما لا يعرض الفرد لأية أخطار صحية ، خاصة أمراض القلب .
- ما يكون مناسباً لقدرات ومهارات وأعمار الأفراد .
- سهولة الحصول على المعدات والملابس الخاصة بالعبة .
- سهولة تطبيق القواعد والقوانين .

- الألعاب الشعبية وخاصة المطورة كالتحطيب والحوكشة وغيرها .
لهذا تفضل رياضات الهواء الطلق والتي منها : المشى والجري والسباحة وصيد السمك والزوارق الصغيرة والتمارين البدنية ، وغير ذلك مما لا يتطلب الكثير من الجهد أو الوقت ، بما يحقق أهداف الرياضة للجميع من حيث رفع مستوى اللياقة الصحية الفرد ، وبالتالي توفير حياة أكثر سعادة ورفاهية وإنتاجاً أعلى .

ومن الاتجاهات الرئيسية بالنسبة لاختيار برامج الرياضة للجميع ، ما يؤكد ضرورة تكفل المدرسة بوضع أسس ممارستها مستقبلاً ، باعتبارها جانباً هاماً من التربية العامة للفرد كأساس لتزويد كل فرد بما يوفر له حياة صحية كاملة . ومن الضروري أن تفرس لدى كل فرد الإيمان بضرورة مواصلة الممارسات الرياضية طوال الحياة . هذا ويتوقف نجاح رسالة المدرسة على عدة أمور ، منها :

- المناهج المختارة - الجدول الدراسي - الامكانيات -
المدرس الكفاء .

لذلك يوصى بإعطاء درس يومي للتربية الرياضية للمصغار في السنوات الأولى من مراحل التعليم ، ألا يقل عدد الدروس بعد ذلك أسبوعياً عن درسين للثانوي كما يجب وضع خطة عامة على المستوى القومي لها أهدافها الواضحة ، وأن تزود المدارس بما يلزم من إمكانيات وقيادات مؤهلة ورشيقة .

ويطلب إعداد برامج الرياضة للجميع : وضع خطة إعلامية مناسبة ، مع تنظيم إدارى عملى مرن ، كما يتطلب الدعم والتأييد من

الدولة ومن جانب المؤسسات والهيئات العامة والخاصة . وقد يحتاج الأمر إلى : إنشاء إدارة حكومية أو وزارة تختص بالرياضة ، مع ضرورة قيام تعاون بين الوزارات والهيئات (الأهلية والحكومية وغيرها) ، ومنها على سبيل المثال :

وزارة التربية ، الجامعات ، وزارة الصحة العامة ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الاقتصاد (الشؤون المالية) ، الأشغال العامة ، الاتحادات الرياضية الوطنية والمحلية ، وزارة الاعلام ، نقابات المهن الرياضية الأهلية والمحلية ، الاتحادات الوطنية للموظفين والعمال .
وبناء عليه فلا بد من أن يكون للحكومة دور بالغ الأهمية ، يدعم حركة الرياضة للجميع باعتبارها المسئولة عن تقديم الخدمات الجماهير .

أمثلة لنشاطات البرامج :

أولاً : الفردية : المشى - الجرى : قصير ، متوسط ، مسافات - اختراق ضاحية - التمارين البدنية لكل أجزاء الجسم - السباحة - قصيرة ، متوسطة ، مسافات - التجديف - الدراجات - الألعاب الفردية : تنس ، تنس طاولة ، إسكواش .

ثانياً : الثنائية : تنس ، تنس طاولة .

ثالثاً : الجماعية (فرق) : كرة القدم الخماسية أو الأحد عشر - الكرة الطائرة - كرة السلة - كرة اليد .

وأبما : الرياضات الشعبية : ومن أمثلتها : رياضات الخيول ، التحطيب ، الحوكشة ، وغيرها ، وإن كانت تتطلب تطويرها وتعديلها لكي تجتذب الأفراد لتقبلها .

الامكانيات والتسهيلات للرياضة للجميع : يتطلب تنفيذ مشروعات وبرامج حركة الرياضة للجميع : ضرورة توفير الإمكانات والأدوات ومتطلبات تطويرها وصيانتها ، وكذا تنظيم إدارة إستغلالها والحاجة فى بلادنا ماسة إلى توفير المساحات

اللازمة ، وإلى تمهيدهما وإعدادهما حتى يتسنى اتخاذ خطوات تنفيذها .

ومن الضروري أن توفر المساحات - بقدر الامكان - بالقرب من الأحياء السكنية وفي نطاق المصانع والمؤسسات ، كما يجب العمل على زيادة مساحات الحدائق بحيث يخصص فيها جانب لممارسة الأنشطة الرياضية ، وبحيث يمكن أن يرسم في الحدائق التي يتيسر فيها طريق يطلق عليه اسم « مسار اللياقة البدنية » وهو لا يحتاج إلى مساحة كبيرة ، إلا أنه يزود بلوحات إرشادية وتنصب فيها أجهزة بسيطة يكون على الفرد القيام بأداء بعض الحركات التي تتناسب مع قدراته ووفقا لتعليمات مدونة من لوحات تثبت في طريق سيره .

كذلك يجب أن يراعى في تخطيط المدن والأحياء السكنية الجديدة : تخصيص مساحات يمكن استغلالها كملعب للأطفال ومساحات للرياضات المدرجة في برامج الرياضة للجميع ، وكذلك تخصيص مساحات في الأطراف الجانبية للطرق والشوارع يمكن استغلالها في ممارسة رياضة الدراجات أو المشي ، مما يحصى الممارس من التعرض لخطر السيارات .. وكلها مما يعد رثا للأحياء السكنية ومتنفسا للترويح والاستجمام .

ومن الأعمال التي نجحت تجاربها حركة «قوافل الرياضة» التي تقوم على أساس تجهيز سيارة (نقل عادة) ببعض الأدوات الرياضية ، وتكليف قيادات مدنية للمرور على أحياء أو قرى مختلفة في أوقات محددة وتنظيم نشاط رياضي لأهلها .

ويجب تشجيع إسهام الأفراد في تحمل نفقات هذه التسهيلات ، وكذا في العمل على صيانتها والحفاظ عليها .. وما هو متبع في بعض البلدان : السماح بفتح ما يسمى بالصالونات الرياضية أو المسابح التي

يديرها قطاع تجاري خاص ، مع مراقبتها من حيث النواحي الصحية والمالية .

قيادة حركة الرياضة للجميع : يعتمد نجاح حركة الرياضة للجميع إلى حد كبير على إدارة وتنظيم برامجها ، الأمر الذي يتطلب توافر القيادة الصالحة التي يجب أن يخضع اختيارها لمعايير خاصة ، وكلما ارتفع مستوى الأعداد الدراسية لها أمكن تحقيق نجاح أكبر في الاضطلاع برسالتها التي لا يمكن أن تقوم الحركة بدورها وبالنسبة لبلادنا وواقع ظروفها يتطلب الأمر حصول القائد الرياضي التروحي لمؤهل جامعي تخصصي ، مما يستدعي تنظيم دورات دراسية وميدانية للراغبين في الانخراط في هذا الالتزام كتطوع أو كمهنة . ولابد أن يتم الاختيار بناء على مواصفات خاصة للراغبين ، يكون من بينها :

الشخصية القيادية والعقلية المتفتحة والسمعة الطيبة - الصحة العامة - توافر روح المرح وإمكان التفاهم مع مختلف الطبائع والاتجاهات - إمكان التصرف في المواقف المختلفة والقدرة على المبادرات - الخبرة بأنشطة ترويحية - الانتظام بنجاح في دورة دراسية - المعلومات العامة - الحماس للنشاط الرياضي والرغبة في جذب أفراد المجتمع إليه - تفهم لظروف المجتمع ومشكلاته .

وبغیرها من الصفات التي تتطلب من صاحبها : أن يكون على درجة عالية من الاتزان العقلي والعاطفي والروحي وتفهم حقيقة الإنسان .

هذا وتتضمن المهام القيادية للرياضة للجميع ما يلي :
توافر المهارات الإدارية والتنظيمية - القدرة على اختيار الأنشطة والتخطيط لبرامجها - متابعة استمرارية الأفراد للرياضة ومواظبتهم على ممارستها - العمل على تنمية المهارات القيادية والافادة من التجارب التي يمررون بها والتعرف على كل ما هو جديد في مجال الرياضة للجميع - التعاون الوثيق مع الزملاء - تقدير الميزانيات وتنظيم

المساهمة الرياضية والتثقيف الرياضي - الحياة في
المعسكرات الرياضية .

وهناك مبادئ أساسية يتعين الالتزام باتباعها ، ومنها :
اعطاء فرص متكافئة لجميع الممارسين من حيث العمر والمهارة -
تنظيم الممارسة بحيث تعمل على جذب أكبر عدد من الأفراد - تأكيد
إتقان الأساسيات المهارية الرياضية للرياضة المختارة مع العمل على
تفهم طرق الاداء الصحيح - التنوع في طرق قيادة اللقاءات والعمل
المستمر جعلها مشوقة جذابة - تشجيع إقامة صداقات وعلاقات طيبة
بين الممارسين - تجنب اجهاد الممارسين لاكثر من قدراتهم وطاقاتهم -
تعويد الممارسين المشاركة في إعداد المكان - متابعة التقدم لدى
الأفراد - الالتزام بمواعيد البدء والانهاء من النشاط - حسن استخدام
المعدات والابواب ، وتشجيع الممارسين على المشاركة في
إصلاحها ، والعناية بحفظها .

تهيئة حركة الرياضة للجميع : لعل أكبر ما يواجه
حركة « الرياضة للجميع » هو : تمييز الامكانيات والميزانيات
اللازمة لها ، واقتناع المسؤولين بأهمية أن تكون النظرة إليها
باعتبارها استثمارا له عائد ثمين ، هو إعداد مجتمع أفضل وإنسان
أسعد وأقدر صحة وإنتاجا . الأمر الذي يتطلب : إعادة النظر في
أولويات الخدمات التي تقدم .

وما زال العرف يجري في بلاد كثيرة على تقديم دعم أكبر الجانب
التنافسي والبطولي للرياضة ، التي تعود على نسبة ضئيلة من الأفراد
قد لا تتعدى نسبة محدودة من المجتمع . والفروض أن تتضاعف
الميزانيات التي تخصص لحركة الرياضة بالنسبة لهؤلاء ، ولتصل إلى
عدة أضعاف .

هذا ولا بد من الاعتماد على الدعم الحكومي لبداية حركة الرياضة

استغلالها وترشيد أوجه صرفها - الحفاظ على علاقات طيبة مع
الأفراد في الجان والهيئات التي يمكن الاستفادة منها - القدرة على
إعداد التقارير الدورية والمكاتبات اللازمة لسير العمل ومتابعة تطويره -
القيام بالدراسات والبحوث التي تساعد على نجاحه في مهامه -
اختيار معاونين الفنين أو الإداريين - المهارة في التحدث
أمام الجماعات .

وبالنسبة لتنوع الأنشطة ، فسيكون من الضروري
الاستعانة بأخصائيين في كل نوع منها ، سواء من المحترفين أم
المتطوعين الهواة .

ومن الضروري تدريب الممارسين على أعمال ومهام قيادية ، وتأكيد
غرس روح التعاون بينهم .

ويتطلب نجاح قيادة حركة الرياضة للجميع : ربط النشاط الرياضي
بأنشطة اجتماعية - كالانتظام في رحلات أو معسكرات - تعمل
على توليد العلاقات وأواصر الصداقة .

وبالنسبة للدورات التدريبية لقيادات حركة الرياضة للجميع ،
يجب اختيار أخصائيين - في مختلف الدراسات التي تتضمنها
البرنامج - من بين المؤهلين في التربية الرياضية والترويج والاجتماع
والعلاقات العامة . أما المناهج فتتضمن دراسات نظرية وأخرى عملية
وميدانية ، ويسود التركيز فيها على الإعداد للقيادة وعلى
المعاملات والعلاقات الانسانية ، بالإضافة إلى القواعد والمهارات
للرياضات المختارة .

ولما يلي أمثلة للمواد التي تتضمنها مثل هذه الدورات :
أهمية الرياضة ومزاياها - أنواع الأنشطة الرياضية -
القواعد الصحية لممارسة النشاط الرياضي والسلامة - طرق
تعليم المهارات الحركية - الخلق والسلوك الرياضي - أصول

- قلة الامكانيات المتوافرة وضالة الاعتمادات المالية التي تخصص لها .

- تعذر قيام المدرسة برسالتها لإرساء الأسس الصحيحة للتربية الرياضية من حيث الانشاء والبرامج .

وقد يتطلب الأمر للتعرف على مواطن القصور في قيام حركة الرياضة للجميع : إجراء عدد من البحوث المسحية التي تجرى على أسس علمية ، وذلك حتى يمكنها القيام بالتخطيط السليم لتنظيم هذه الحركة .

الخلاصة : تعد الرياضة للجميع هي المظهر الأكثر وضوحاً ليدل على دينامية الحياة المعاصرة .. فاليوم يتجه الملايين من المجتمعات التي لم تزل حطاً وأقرا من الرقي والتقدم ، وتلك التي تعاني من مشكلات الفقر إلى الأخذ بالوعي الرياضي بصورته المعروفة لذلك فإن الدول في حاجة إلى الأخذ بها مع مرافق الحياة الأخرى المطلوب تطويرها ، والتي منها الحصول على الغذاء الوافر والماء الصالح والتعليم .

وتبادر هيئة اليونسكو للدعوة إلى دعم حركة الرياضة للجميع في مختلف البلدان ، لاسيما وأن الدول الصناعية قد قطعت أشواطاً بعيدة في طريق تحقيق أعلى نسب ممارسة الرياضة بين أفراد شعوبها .

وتواجه حركة الرياضة للجميع بعض مشكلات ، منها : اختيار الاسم الذي يطلق عليها ليعبر عن مفهومها الحقيقي ، بيد أن أكثر المشكلات يعزى إلى : الافتقاد إلى الامكانيات والمساحات والمنشآت ، والحاجة إلى الوعي الصحيح لبيان أهميتها في حياة الانسان والذي يجب أن يستند إلى حقيقة أن كل ما ينفق من جهود وأموال عليها إنما هو استثمار له عائد ، هو الانسان الأسعد والأفضل والاصح . كما أن الاعلام الذي يعالج الرياضة انصرف إلى الجانب البطولي والتنافسي منها ، وركز على رياضات معينة دون غيرها - مما يشجع على المشاهدة أكثر من

الجميع ، مع بذل جهود صادقة لتشجيع التمويل الذاتي لها ، وهو أمر لا يتحقق إلا بعد تأكيد الوعي الصادق بأهميتها ، وبما تعود به من مزايا صحية واجتماعية . وتلجأ كثير من الدول إلى استغلال عائد الدعايات التجارية على بعض أنشطة الحركة ، مما يدعو إلى إثارة اهتمام رجال الأعمال والقادرين على المبادرة بتقديم العون نظير استغلال الجهود الاعلامية لصالح منتجاتهم وأعمالهم ، ولعل هذا الباب هو أوسع الطرق للنهوض بالحركة في بلادنا . وتفرض بعض الدول رسوما رمزية لدعم برامج النشاط الرياضي وإتاحته لكافة أفراد المجتمع .

الاعلام وحركة الرياضة للجميع : النجاح حركة الرياضة للجميع حتى يتم تحقيق اهدافها ، لابد من توعية كل فرد بقيمة الرياضة وأهميتها وضرورتها ، بوضع خطة اعلامية تصل إلى أكبر عدد منهم ، وتستند إلى إبراز المزايا والحقائق وشرح طرق الاداء ، وذلك عن طريق حملات تتولاها وسائل الاعلام المقرونة والمسموعة والمرئية ، بحيث تعتمد في ذلك على الأفكار البناءة ، وأن تستغل الشخصيات المعروفة للجماهير ، سواء من الرياضيين أم النجوم ، في مجالات تقبل الجماهير على متابعتها .

وتعتمد رسالة الاعلام على إرساء أسس وقواعد تعبر عن أوضاع رياضية أورياضيات جديدة ، ومتوخية تمويل اهتمام أكبر بالرياضة ، مع مراعاة مستويات الفئات والأعمار والقدرات من كلا الجنسين .

الصعوبات التي تواجه حركة الرياضة للجميع :

- افتقاد الوعي والدعوة لجذب الأفراد للإقبال على ممارسة الرياضة ولادراك أهميتها .

- قصور الرسالة الاعلامية التي يغلب على طابعها التركيز على البطولات الرياضية وفي أنشطة محدودة .

محاولة الممارسة أو على الاختيار غير الصائب
للرياضة المفضلة .

أما بالنسبة للنشاط المدرسي فلم يعد له أى مجال أو فرصة - مع أهميته من حيث توجيه التلاميذ لحسن استغلال أوقات فراغهم وتنظيمها - ليستوعب مختلف أنواع الأنشطة ، كما يعتبر غياب فرص النشاط المدرسي الرياضي الخارجى - الذى يقام بين المدارس والكلية - من أسباب فى فقدان روح الانتماء إلى المدرسة أو الكلية أو الجامعة ، وهى الروح التى بدونها يفقد الفرد كثيرا من انتمائه إلى مجتمعه ووطنه .

وهكذا وصلت مدارسنا إلى حال يجب معه اتخاذ خطوات جادة فعالة لاصلاح كثير من نواحي القصور فى حياتنا ، ومن أهمها الاستثمار الصحيح لأوقات الفراغ .

ومن الضروري أن تنهيا الجهات المسئولة فى بلادنا لما هو متوقع لمستقبل الانسان من حيث تداخل العمل والترويح ، والالتزام بالصالح المجتمع ، وكذلك توافر وقت يستطيع فيه الفرد أن يستثمره استثمارا مفيدا .

• • •

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن النظر فيما يأتى :

* العمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بالقدر المناسب للظروف والامكانيات المتوافرة فى مجال إرساء حركة « الرياضة للجميع » .

* وضع أهداف واضحة ومحددة لقيام حركة الرياضة للجميع ، مع وضع ترتيب أولويتها .

* اعتبار الرياضة للجميع جزءا رئيسيا من السياسة التربوية فى كل مرحلة من مراحل التعليم .

* التعرف على رغبات الأفراد والفئات المحرومة من فرص ممارسة

الرياضة وتبدير اجتذابهم إليها كحق من حقوقهم ، بما يحقق لهم الكفاءة الرياضية والفرصة الكاملة لشغل أوقات فراغهم .

* تدبير سبل توافر الساحات الواسعة والامكانيات اللازمة ورصد الميزانيات المطلوبة ، فى حدود الإمكانيات المتاحة ، مع الأخذ فى الاعتبار قربها من الأحياء الشعبية ، وفى نطاق المصانع والمؤسسات .

* تيسير إنشاء مصانع الأدوات الرياضية واستيرادها فى ضوء الاحتياجات ، مما يساعد على توفيرها وزيادة ممارسة الرياضة بين أفراد المجتمع فى مختلف الأعمار .

* تنظيم برامج إعداد قيادات الأنشطة الرياضية ، سواء المهنيين لم المتطوعين ، يراعى فيها توافر المهارات الإدارية والتنظيمية ، والقدرة على التخطيط الجيد .

* قيام الأندية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم برامج لجذب أكبر عدد من أعضائها وروادها لممارسة نشاط رياضي يختاره كل وفق رغبته .

* أن يتضمن إعداد برامج الرياضة للجميع ؛ وضع خطة إعلامية مناسبة تتصل بدور كل من الحكومة والجمعيات الأهلية ، وعلاقة كل منهما فى هذا المجال ، مع التركيز على الرياضات التى تمارس فى الهواء الطلق ، والتى لمصر نور بارز فيها ، مع إبراز المزايا والحقائق من خلال الحملات الإعلامية التى تكلف الامتصاص بالرياضات الجديدة .

* تشجيع إسهام الأفراد فى تحمل نفقات قوافل الرياضة التى تعمل على نشر الأنشطة الرياضية فى الأحياء والقرى المختلفة .

* العمل على تكليف الدورات التدريبية لقيادات حركة الرياضة للجميع ، بحيث يتم اختيار أخصائيين من بين المؤهلين فى التربية الرياضية والترويح والاجتماع ، على أن تتضمن المناهج التركيز على : الإعداد للقيادة ، المعاملات والعلاقات الإنسانية ، القواعد والمهارات الرياضية المختارة .

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

العدد الثانية والعشرون

التعليم العام

عن استراتيجية تطوير التعليم

يعتبر التعليم أداة رئيسية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات لمختلف المؤسسات في الدولة ، لأنه الوسيلة الأساسية لاعداد القوى البشرية المؤهلة ، مما يستدعى أن تكون للتعليم استراتيجية واضحة المعالم ، يشارك في صياغتها مختلف قطاعات المجتمع ، لكي تربطها بقضاياها المتشابكة : سياسيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا ، وتضفي عليها الطابع القومي .

وعلى مدى هذا المفهوم ، أنجزت المجالس القومية مجموعة من السياسات ضمن استراتيجية للتعليم في مصر ، وقد حرصت على أن يشارك في إعدادها الرواد والمتخصصون من رجال الفكر والتربية والتعليم ، وأن يسهم في مناقشتها وصياغتها صفوة أعضاء المجالس من الخبراء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بحيث تكون مستندة على حقائق واقمنا وحاجاتنا وإمكاناتنا ، مستشرفة آفاق المستقبل الذي نعد أبنائنا للحياة فيه . ومن ثم أخذت في اعتبارها أن التعليم قضية حضارية قومية ، وثيقة الارتباط بأمن الأمة ، والأمان ، والاستقرار الاجتماعي .

وتخلص أهم النقاط الخاصة بمرتكزات هذه الاستراتيجية فيما يأتي
أولا : مبادئ أساسية :
هناك مبادئ واعتبارات أساسية في بناء أية استراتيجية

أو سياسة لاصلاح التعليم ، ومنها :
• الاستناد الى مفهوم واضح لفلسفة الدولة والسياسة القومية للتعليم .

• التحديد الواضح للأهداف العامة للعملية التعليمية ، والأهداف الخاصة بمراحل التعليم ونوعياته ، مع صياغتها في صورة إجرائية تساعد على وضع خطط تحقيقها ، وتجنب الصيغ العامة .

• مراعاة الظروف المحلية والإمكانات الفعلية .
• شمول الأهداف بحيث تعنى بمختلف جوانب تنمية شخصية المواطن وتتضمن مختلف مرتكزات العملية التعليمية الأساسية ، كسلم التعليم ، والتمويل ، والمباني والتجهيزات ، والمناهج ، واعداد المعلم وتدريبه ، والتقييم ، والادارة ، وغير ذلك .

ثانيا : الأهداف :
مما يساعد على وضع استراتيجية ناجحة لمستقبل التعليم ، أن تضع أهدافا تسعى إليها ، ويتم في ضوءها التطوير المنشود ومنها :
١ - أن يتيح نظامنا التعليمي أكبر قدر من المرونة في التحرك بين مراحل التعليم ونوعياته من خلال مسارات متنوعة بما يتفق واحتياجات المجتمع من ناحية ، وقدرات الراغبين في التعليم وميولهم واستعداداتهم من ناحية أخرى .

٢ - التخلص من القوالب الجامدة والقيود التحكيمية التي تقف عبة أمام بعض المواطنين الراغبين في الحصول على حقهم من التعليم والاستفادة من نواحي الثقافة والمعرفة ، وحتى يصبح الطريق

مفتوحاً أمام الجميع لمزيد من التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة .

٣ - أن يركز تطوير المناهج والمقررات الدراسية على مزيد من تنمية قدرات الطلاب على التفكير الحر والاختيار والابداع والابتكار ، وتدريبهم على الحوار والمناقشة والنقد الهادف الذي لا يمس مشاعر الآخرين أو يحط من شأن إنجازاتهم .

٤ - الارتقاء بمستوى التعليم وجودته ونوعية الخريجين من خلال العمل على توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للوفاء باحتياجات التطوير من مبان ومعدات وأجهزة حديثة ، وتشجيع المواطنين على الاسهام بنصيب أوفر في تحمل أعباء التعليم ونفقاته ، وبخاصة القادرين منهم .

ثالثاً: مبركيات محورية :

- التعليم منظومة قومية أساسية من منظومات المجتمع . وعلى الرغم من أن وزارة التعليم منوط بها المسؤوليات الرئيسية والمباشرة للتعليم ، إلا أن سائر قطاعات الدولة ومؤسساتها تشترك معها في هذه المسؤولية ، ومن ثم يتعين أن يتزايد إسهامها في رسم خطط التعليم

شاطر لا غنى عنه ،
ستطيع اليتساء في عالمنا
التحديث .

تجاه إعداد المواطن القادر
حي ، وسهم بمعنى في تحقيق ذلك ، بتوفير إمكانات التنمية
المتكاملة لشخصيته من النواحي : الجسمية والعقلية والوجدانية
والروحية ، بما يؤدي إلى :

• إيمانه بالله وتمسكه بالقيم الدينية دون تعصب أو انغلاق .
• اعتنازه بالانتماء والولاء لوطنه وبالحضارة المصرية

والثقافة العربية .

• وعيه بمشكلات بلده وإقباله على الاسهام في حلها بكفاءة .
• تنمية قدرته على التفكير الحر والاختيار ، وإدراكه لحقوقه وواجباته - في إطار المفهوم الحقيقي للحرية والديمقراطية .
• صقل قدراته واستعداداته وتنمية مهاراته ، بما يساعد على إتقانه لعمله واعتنازه به .
• إقباله على مواصلة التعلم والثقيف الذاتي ، ورفع مستواه الفكري والعلمي .
• إيمانه بالعلم ومنجزاته والتطور وحتميته .
• قدرته على رعاية صحته وتنمية طاقاته الجسمية ومهاراته اليدوية .

وبذلك تعمل الاستراتيجية على تحديد الأهداف الخاصة لمراحل التعليم ، ونوعياته ، ومناهجه ، والمواد الدراسية ، والأنشطة التعليمية ، وتساعد على التنسيق بينها وتكاملها .

مجالات ووسائل التنفيذ

يسلزم تحقيق الاستراتيجية ، قيام الأجهزة المتخصصة برسم الخطط التفصيلية اللازمة لإجراءات التنفيذ . وفيما يلي أهم المحاور التي تنصب عليها خطط اصلاح وتطوير العملية التعليمية .

(١) المناهج :

إن التطوير ينبغي أن يشمل جميع مفردات العملية التعليمية ، سواء : اعداد المعلم ، ومعلم المعلم ، والمناهج ، والسلم التعليمي ، والكتاب ، والأبنية التعليمية ، وغيرها . على أن يكون البدء بالمناهج باعتبارها الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها العملية التعليمية ، وذلك على النحو الآتي :

* أن يتوخى المنهج - في أى مادة - تكوين الشخصية السوية

(٢) السلم التعليمي :

- أن المتغيرات العالمية والمشكلات المحلية التي سبقت الإشارة إليها أقتضت أن يعيد المجلس النظر في نظامنا التعليمي لتطويره حتى يكون أكثر قدرة على مسايرة هذه المتغيرات ، ومعالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع .

- وإذا كانت المناهج هي الدعامة التي ترتكز عليها العملية التعليمية فإن سلامة تنفيذها تقتضى أن تكون سنوات الدراسة في مراحل التعليم كافية لتحقيق ما تستهدفه من استيعاب الطلاب للمقررات الدراسية (بما فيها مقررات اللغات) التي تتطور باستمرار للمرحلة التقدم العلمي المعاصر - دون مشقة أو إرهاق يدفع بهم إلى الحاجة إلى الدروس الخصوصية التي أثقلت كاهل الكثير من الأسر المصرية .

- وكان المجلس قد أوصى في سنة ١٩٧٦ بأن يكون السلم التعليمي من ١٢ سنة دراسية (٦ + ٢ + ٣) منها ٩ سنوات للتعليم الأساسي الإلزامي والذي يشمل الحلقتين الابتدائية والاعدادية وقد أكد المجلس على هذه التوصية أعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ .

- وإذا كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ قد جعل مدة التعليم الأساسي ثمانى سنوات فإن المجلس القومى للتعليم قد عاد في عام ١٩٩٥ فأكد على ضرورة إعادة المرحلة الابتدائية إلى ما كانت عليه وذلك بإضافة سنة دراسية في أولها لتصبح ست فرق دراسية بدلا من خمس ، حتى ولو استلزم ذلك تعديل القانون .

* ترتبط حياتنا الثقافية ومنظومتنا التعليمية بالعالم العربى الذى سارت معظم بلدانه على النظام الذى سارت عليه مصر في اعتماد السلم التعليمي ذي الاثنى عشر عاما للتعليم العام - وكانت مصر فيه « رائدة » بين شقيقاتها كما أنه يوجد عدد كبير من أبناء مصر

القادرة على خدمة الذات والمجتمع ؛ والتهيؤ للمشاركة في حركة الحضارة والتقدم العالمى - إلى جانب تحقيق القدر اللازم من المعرفة .
* أن يعلم الطالب - أو التلميذ - كيف يفكر ، وكيف يبتكر ، وكيف يميز ، أى أن يكتسب الفكر الابتكارى ، والفكر الانتقائى ، فى عدالة وحرية .

* ألا يقوم على الحفظ بل على الفهم والتفهم ، ومن ثم يتدرب الطالب على كيفية تعليم نفسه .

* أن يكون مرآة لما سيكون ، أو ما يجب أن يكون ، وليس مرآة لما كان أو ما هو قائم فحسب .

* أن تراعى فيه الثوابت والمتغيرات ، ومقدار ما يمكن ثباته ، وكذلك مقدار ما يمكن تغييره ؛ تبعا للمتغيرات فى التقدم العلمى والفكرى والاجتماعى .

* أن يشتمل الجانب النظرى البحث على ما يؤهل الطالب لأن يضيف بقدر معرفته ، وأن يجدد بقدر طاقته .

* أن يكون الحفظ مرهونا بالضرورات التربوية والتعليمية اللازمة ، سواء فى العلميات ، أو الرياضيات ، أو الادبيات وغيرها .

- أن يراعى فى المناهج مناسبتها لبيئة المدرسة ، بحيث تظهر فى المناهج صورة البيئة الزراعية مختلفة عن البيئة التجارية ، أو صورة ما يدرس فى البيئة الساحلية عما يدرس فى البيئة الصحراوية ، والافتعاض بمناهج المدن والمناطق السياحية والمناطق التى تكثر بها الآثار القديمة ، مع مراعاة المساواة فى المستوى التعليمى لجميع البيئات المختلفة .

• وفى جميع الأحوال ؛ فإن مراعاة تلاحق التطور والتغير تعتبر أملا فى كل شأن ، وهى أولى بالاعتبار فى مهمة وضع المناهج التعليمية .

- أ - وضع خطة قومية لتنشئة الطفل المصرى ورعايته .
 - ب - أن الأم هى الراعية الأصيلة للطفل ، وعلى الدولة أن توفر المناخ الصالح لرعايته فى محيط الأسرة وبخاصة فى السنوات الثلاث الأولى .
 - ج - إصدار تشريع ينظم انشاء الحضانات ، ويحدد مواصفاتها ، ويكفل الاشراف عليها .
 - د - انشاء دور حضانة نموذجية بكل محافظة .
 - هـ - تضمين مناهج الدراسة فى مراحل التعليم المختلفة قبل التعليم العالى المعلومات الأساسية التى من شأنها أن تزود الدارسين بالافكار والاتجاهات والقيم السليمة المتصلة بتربية الابناء ورعايتهم ، خاصة فى مراحل نموهم الأولى .
 - و - التنسيق بين الجهات المشرفة على رعاية الطفل فى هذه المرحلة .
- (٤) التعليم الأساسى :
- درس المجلس بعناية نظام التعليم الأساسى بأهدافه وسعاته ومتطلباته وأساليبه ، وامكانات تطبيقه ، انطلاقا من الاتجاهات الفكرية فى التعليم والتى تنادت بها المحافل التربوية ، وعملا على تحقيق الارتباط بين المدرسة والبيئة وبين العلم والعمل وبين التعليم والتدريب وقد أوصى المجلس فى هذا المجال بما يأتى :
- الأخذ بنظام التعليم الأساسى وأساليبه فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، كهدف تسعى إليه البلاد فى أقرب الأجل الممكنة بصورة شاملة .
 - اعتبار المرحلتين الابتدائية والاعدادية مرحلة تعليمية ممتدة توفرها الدولة لجميع أبناء الشعب فى إطار الالتزام .
 - أن يراعى فى خطة الدراسة تحقيق التكامل بين الدراسات

فى مدارس البلاد العربية كما يوجد أعداد من الطلبة العرب فى المدارس المصرية لذلك فإن الأخذ بالسلم التعليمى الذى أوصى به المجلس والذى يتضمن ٩ سنوات للتعليم الأساسى (٦ سنوات ابتدائى ، ٣ اعدادى) سيجعل من السهولة انتقال الطلبة المصريين أو العرب بين المدارس فى العالم العربى ، هذا بالإضافة إلى أن كثيرا من الطالبات فى المدارس الابتدائية المصرية يتركن الدراسة بعد الحلقة الابتدائية ، لذلك يجب أن تكون هذه الحلقة ٦ سنوات كما سبق أن أوصى المجلس .

لذلك يوصى المجلس مجددا :

- أن يكون السلم التعليمى ١٢ عاما دراسيا منها ٩ سنوات للتعليم الأساسى (٦ ابتدائى + ٣ اعدادى)

- أن تكون السنة التى تضاف فى بداية مرحلة التعليم الابتدائى .

- على جميع الجهات المعنية توفير الامكانات المادية والبشرية لتطبيق هذا النظام ، وأن تتكفل وزارة التربية والتعليم بوضع الخطة العملية لتنفيذه .

(٣) سياسة تربية الطفل قبل سن المدرسة :

تشغل فترة الطفولة الأولى (من الميلاد حتى سن السادسة) أهمية بالغة فى حياة الانسان ، ويمكن أن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين : الأولى : من الميلاد حتى سن الثالثة : وتتركز الرعاية فيها على التواشى الصحية والاجتماعية ، وإذا اتيح للطفل فيها المناخ الطبيعى المناسب فإنه ينمو فى يسر وأطراد .

، الثانية : من سن الثالثة إلى السادسة : وهى مرحلة التكوين والاعداد التى يتشكل فيها الطفل عن طريق التربية ويمكن فيها غرس بذور الاتجاهات السلوكية والفكرية المرغوب فيها . وقد أوصى المجلس فى هذا المجال بتوصيات ، من أبرزها :

النظرية والتدريبات العملية ، بما يكفل للمواد العملية والتقنية أن تأخذ مكانتها كمواد أساسية في الخطة .

- العمل على دعم التربية الدينية والخلقية وأصول الانتماء والمواطنة باعتبارها أساسيات في تنشئة المواطن وتكوينه .

* التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد ، وبخاصة في القرى والكفور والنجوع التي ليس بها مدارس ابتدائية والمناطق النائية المحرومة من خدمات التعليم .

* إعادة النظر في كافة التشريعات المتعلقة بمعقوبات التسرب على ضوء ظروف المجتمع والدراسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمواطنين .

* الاستمرار في توعية أولياء الأمور حتى يقبل ابنائهم على المدارس ، مع مراعاة الجدية في أساليب التعليم والربط بين برامج التعليم والحياة في البيئة ، وتهيئة المناخ الملائم للتعليم السليم .

* العمل تدريجيا على توفير وجبة غذائية للأطفال لتشجيعهم على الانتظام في الدراسة ومتابعة التحصيل بانتظام .

(5) التعليم الثانوى :

* العمل على تطوير نظام التعليم الثانوى بنوعياته المختلفة بهدف تحقيق نوع من وحدة الاعداد لجميع طلاب هذه المرحلة بتضييق الفجوة الحالية بين مساراته المختلفة ، وبما يساعد على مقابلة احتياجات الوطن والمواطن في مجتمع سريع التغير ، وما يقتضيه ذلك من زيادة الاهتمام بالمواد العلمية والتكنولوجية وزيادة جرعة العلوم الاساسية للجميع ، بحيث يصبح التعليم في عصر التفجر المعرفى والتكنولوجى المتلاحق ، تعليما عاما وتقنيا شاملا في الوقت نفسه .

* المدول عن نظام « التشعيب » في المرحلة الثانوية بحيث يحل

محله نظام الاختيار بين المواد أو مجموعات المواد ، مع التقليل من عدد المواد الاجبارية وأن توضع القواعد المناسبة التي تكفل فعالية نظام الاختيار .

* ألا يعاد امتحان الطالب - في الشهادة الثانوية العامة - فيما سبق أن نجح فيه . فإذا رسب الطالب في عدد من مواد الامتحان ؛ اعاد الدراسة في هذه المواد في السنة التالية ثم يتقدم لامتحان ويحصل فيها على «الدرجة الفعلية» التي يقررها الممتحنون ، وليس على الحد الأدنى للنجاح .

* الالتزام بالمستوى العلمى للمرجع الامامى العالمى ، الذى يسمح بالتحاق خريجى المدرسة الثانوية المصرية بالجامعات الاجنبية في الدول المتقدمة .

(٦) التربية الدينية والسلوكية :

* أن التربية الدينية والسلوكية أحد الاهداف الكبيرة التى ننشد تحقيقها من خلال جميع عناصر البيئة المدرسية ، هذا بالاضافة إلى الدور الأساسى الذى يقع على عاتق معلم التربية الدينية وعلى المقرر الدراسى ، والكتاب المدرسى وما يتصل بتدريس مادة الدين للناشئة .

* ويجب أن يشمل الاهتمام بهذه التربية حسن تأهيل المعلمين الذين يقومون بتدريس مادة الدين ، وأن يدرّب الطلاب على الالتزام بالعمل الجاد والمواظبة وحسن التعامل مع الغير وأداء الواجب والالتزام بالاخلاق والفضائل .

* أن يكون هناك منهج خاص في المعاملات الانسانية والعلاقات الاجتماعية والسلوكيات التى أوصت بها الاديان السماوية لكى يسترشد به المعلمون في التدريس .

* أن يكون هناك مقرر خاص في التربية القومية والوطنية والواجبات والمسئوليات التي يلتزم بها كل مواطن نحوريه ونفسه والمجتمع .

(٧) النهوض بتدريس اللغة العربية:

* أن تتخذ الهيئات المشرفة على التعليم - على اختلاف مستوياته وفي جميع المناسبات - كل الوسائل لنقل لغة التلميذ من لغة التخاطب الدارجة الى اللغة العربية الصحيحة .

* أن يقوم مجمع اللغة العربية بنشر ما توصل اليه من قواعد لتيسير الاملاء ، وأن تتخذ أجهزة وزارة التربية والتعليم والأجهزة الأخرى الاجراءات المناسبة لتكون تلك القواعد ضوابط موحدة ، يلتزم بها في المدارس وفي الكتب وفي الصحف وفي المكاتبات وفي دور الحكومة ودور النشر والطباعة .

* الاهتمام بتدريب التلاميذ على النطق السليم ، وأن يكون ذلك أساسا في تقويم التلاميذ أثناء المطالعة وغيرها .

* قد يكون من المستحسن عدم تدريس قواعد النحو في المرحلة الابتدائية - كمادة مستقلة - بل تكون ضمن مناقشات القراءة والمطالعة ، ويتدرج عليها التلاميذ في أثناء القراءة ، مع إعطائهم بعض الضوابط تدريجيا .

* أن يتم التوسع فيما عادت اليه مدارسنا في الحقبة الأخيرة من دروس التدريب على تجويد « الخط » العربي .

* أن ينشأ مركز قومي لتطوير تعليم اللغة العربية يكون في مستوى يليق بها ، أسوة بمراكز تطوير تدريس بعض اللغات الأجنبية وتطوير تدريس العلوم ، ويكون من أهدافه :

١- دراسة واقع تعليم اللغة العربية واقتراح الحلول المناسبة .

* توجيه الجهود لإعداد المعاجم المصورة الحديثة ،

الملائمة لمختلف المراحل والأعمار .

• تحقيقا للمساواة في الاهتمام بين اللغة العربية واللغات الأجنبية التي أنشئت لها مدارس تجريبية ، ينبغي انشاء مدرستين من هذا النوع تخصصان للغة العربية وتلحقان كمدرستى لغات نموذجية باثنتين من كليات التربية ويعنى فيهما عناية خاصة بتعليم اللغة القومية - ويلحق خريجوهما بكلية دار العلوم أو أقسام اللغات العربية في كليات الآداب بالجامعات .

(٨) العناية أيضا بتعليم اللغات الأجنبية :

* ادراج اللغات جميعا - بما في ذلك اللغة العربية - في اطار واحد ، والتعامل معها كوحدة تعليمية وتقيفية متكاملة - تستمد كل لغة منها أهميتها النسبية طبقا لوضعها الاجتماعي والعالمي ، وعلى ضوء احتياجات الوطن ذاته .

- اللغة العربية لغتنا القومية ، ومن هنا تأتي أولوية الاهتمام بها في جميع المؤسسات التعليمية .

- تصنف اللغات الأجنبية جميعا إلى مجموعتين :

• مجموعة اللغات الأوروبية الأساسية (الانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية والاطالية والروسية) .

• مجموعة اللغات غير الأوروبية الأساسية : الصينية واليابانية والكورية والأردية والهندية والسواحلية والهوسا والأفريقانية ... الخ) .

* تحدد كل إدارة حكومية (الخارجية ، الجوازات ، السياحة ،

البحث العلمي ، الجامعات) وكل منطقة تعليمية حاجتها المستقبلية من اللغات الأجنبية : نوعا (انجليزية ، يابانية ، صينية) ومجالا (البحث العلمي ، ادارة البستوك ، الترجمة الفورية ، الارشاد السياحي) ودرجة تعليم (ترجمة الأعمال الأدبية ، فحص الجوازات) ، ويربط كل ذلك بخطة التنمية ، وتعلن هذه الخطة بمختلف الوسائل وفي المؤسسات التعليمية

تشغيله واستخداماته في الحياة العامة ، والبداية بادخاله في مجموعة من المدارس التجريبية والمدارس الخاصة التي تلتزم بالبرنامج الذي تضعه وزارة التربية والتعليم .

* انشاء قسم خاص بتكنولوجيا التعليم في كليات التربية .
* التوسع في انشاء شعب للوسائل التعليمية في كليات التربية ، واعداد الكفايات المتخصصة في هذا المجال لمواصلة تطوير وتحديث الوسائل التعليمية .

(١٠) الكتب المدرسية :

* مراجعة وتقييم الكتب المدرسية المستخدمة حاليا ، تقويما علميا بهدف الوقوف على نواحي القصور فيها ومعالجتها .
* إعداد دليل للمعلم مصاحب لكتاب التلميذ في كل مادة وكل صف دراسي ، وإعداد كتاب وكراسات للتدريبات تصاحب الكتاب المدرسي المقرر .

* تجريب الكتاب قبل تعميم استخدامه لضمان استقراره وتطويره من خلال تغذية راجعة متأنية أثناء فترة التجريب .

* الأخذ بمبدأ الفريق المتكامل في إعداد الكتاب المدرسي وتأليفه ، على أن يكون على رأس هذا الفريق محرر للكتاب على مستوى عال من الكفاية العلمية ، يقوم بضياغة مادة الكتاب لتحقيق التوازن بين موضوعاته ومحتوى وكما ومستوى ولغة وأسلوباً وتنظيماً .

* أن تشارك كليات التربية في التقويم المستمر للكتب المدرسية في كل مادة ، وبخاصة أن هذه المهمة تدخل ضمن فلسفة انشاء هذه الكليات .

(١١) العام الدراسي واليوم المدرسي :

* تمثل مدة اليوم الدراسي والعام الدراسي أحد الإركان الأساسية في نظم التعليم ، إذ ينبغي عليها : تحديد عدد الساعات

٢٨٧

لتوجيه الطلاب وتشجيعهم على الاهتمام بتلك اللغات .

* تشجيع المدارس على الاتجاه تدريجياً - طبقاً لتوافر المدرسين والمناهج والمواد الدراسية - الى تأهيل التلاميذ في لغة واحدة على الأقل من كل من المجموعتين الثانية والثالثة ، بالإضافة إلى اللغة القومية كخط أولي .

* وضع معايير موضوعية - في العربية واللغات الأجنبية على السواء - لتعريف درجة الإتقان اللغوي ؛ على أساس المهام الوظيفية التي يتطلب الوطن أداؤها بتلك اللغات ، ومن غير المفيد الاعتماد على نظام الامتحانات الحالي في هذا الشأن ، إذ أنها من النوع التحصيلي الذي لا يكشف عن المستوى العام للخريج . ولهذا يمكن النظر في أن تتولى جهة مسئولة - خارج المؤسسات التعليمية الحالية - وضع امتحانات كفاءة لغوية بالمواصفات الموضوعية لها عالمياً ، في كل لغة يتم تدريسها في مصر ، ويكون من حق كل طالب أو خريج أن يتقدم في الوقت الذي يريده للامتحان في أية لغة ، ويمنح شهادة قومية بمستواه (أساسي - متوسط - مهني) .

(٩) أساليب وطرق التدريس ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة :

* الاهتمام في التدريس بالحوار والمناقشة بين المعلم والمتعلم ، والمشاركة الإيجابية للطلاب في التحصيل وفي التحليل والتجريب ، وفي الاستنباط والوصول إلى النتائج .

* تدريب الطلاب في كليات التربية على الوسائل والأساليب التي تساعد على تنمية القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد والاختراع .

* تزويد المدارس بالوسائل التعليمية الحديثة السمعية والبصرية على اختلاف أنواعها ، والمعامل اللغوية ، والورش العملية وتدريب المعلمين على استخدام هذه الوسائل وصيانتها .

* التدرج في انخال الكمبيوتر في المدارس لتعليم التلاميذ كيفية

٢٨٨

اللازمة لكل مقرر دراسي ، والخططة اليومية والاسبوعية للتدريس ، وأوقات النشاط المدرسي ، وغير ذلك مما له انعكاسات عميقة على اقتصاديات التعليم ، ومستوى التحصيل العلمي ، والتكوين الاخلاقي والسلوكي للتلاميذ .

وقد أوصى المجلس في هذا المجال بما يلي :

– أن ينص في قانون التعليم على مدة العام الدراسي وعدد ساعات اليوم المدرسي ، بحيث لا يقل العام الدراسي عن (٣٨) اسبوعا بداية من أول سبتمبر وحتى آخر مايو .

والأقل مدة اليوم المدرسي بصفة عامة عن ٧ ساعات ، وأن تلتزم ذلك جميع الهيئات المركزية والمحلية ، وبصفة خاصة في المدارس التي لا توجد بها فترة مسائية .

(١٢) إعداد المعلم :

من الضروري إعداد المعلم اللازم لكل مرحلة من المراحل ، ووفقا للمتطلبات التربوية الحديثة .. وهذا يقتضي التقريب بين مصادر إعداد المعلمين بقدر الامكان في مختلف مراحل التعليم ، وإعادة النظر في الاسلوب الحالي لإعداد المعلمين في كليات التربية ليساير النظام المطبق في العالم المتقدم والذي يقوم – اساسا – على الاعتماد على خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة الحاصلين على درجة البكالوريوس في العلوم البحتة .. والتطبيقية أو درجة الليسانس في الآداب ثم يدرسون لمدة عام للحصول على دبلوم في علوم التربية من كليات التربية ، على أن يتم : تقدير احتياجات التعليم في مختلف مراحله كما وكيفا – بدءا بمرحلة ما قبل المدرسة الى مراحل السلم التعليمي كلها ، من المدرسين والنظار وجميع العاملين في مرقق التعليم ، ووضع خطة متكاملة للوفاء بهذه الاحتياجات ، مع مراعاة القضاة على العجز في عدد المعلمين ببعض التخصصات في الوقت

٣٨٨

الراهن ، وهو ما يستلزم التنسيق بين الوزارة وكليات التربية ، وتوزيع المقبولين فيها على الشعب المختلفة ، وفقا للاحتياجات المطلوبة في كل سنة .

ومن ناحية أخرى ، يجب التأكيد على التدريب المستمر أثناء الخدمة لمسايرة التطورات التربوية – بما يناسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية .

كما يجب العمل على حل قضايا المعلمين ، بجانب الاهتمام برفع الكفاءة الوظيفية لهم لمقابلة احتياجاتهم المادية والاجتماعية ، حتى يمكنهم القيام بعملهم على الوجه الاكمل .

(١٣) معلم المعلم :

إن نقطة البداية في رسم سياسة رشيدة لإعداد المعلم – تتمثل في إعطاء الأولوية والاهتمام الكافي للمؤسسات التعليمية والتربوية التي تقوم بهذه المهمة . والارتقاء بها إلى مستوى كليات القمة – فالمعلم هو صانع الأجيال ، ومعقد الآمال في أعداد القيادات القادرة على النهوض بالمجتمعات إلى المستوى الحضاري اللائق ، ويتطلب ذلك :

– بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في كليات إعداد المعلم – بصفتهم العنصر الأول في العملية التعليمية والتربوية :

• يشترط الحصول على الدكتوراه في مادة التخصص وفي العلوم التربوية دون استثناء .

• يراعى في عدد « أعضاء هيئات التدريس » في كل كلية ، التناسب بين عدد الأعضاء وعدد الطلبة المقيدين بها طبقا للمعدلات العالمية المتعارف عليها (١ - ٤٠) على الأكثر .

• أن يعاد النظر في عمل كليات التربية جميعا – بما فيها الكليات النوعية – بحيث تصبح المدة المقررة للدراسة فيها خمس سنوات بدلا من أربع ، حتى يتحقق الجمع بين دراسات المواد العلمية ودراسات أصول

التربية والتدريب عليها ، وأن تزود بالعدد الكافى من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ، وكذلك بعدد مناسب من البعثات العلمية التى تولد الى الخارج فى أقرب فرصة ممكنة ، ليعملوا لإثراء العمل والاداء بالكليات فى المستقبل القريب ، ومثل هذه الاجراءات وغيرها يمكن أن تعين على الارتقاء بمستوى كليات التربية لتصبح بالتدريب كليات قمة فى مقدمة الكليات المهنية ، بحيث تقصد من أجل ذاتها ، ويكون لخريجها الاعتبار بين خريجي الكليات المناظرة .

* أن تزود كل كلية تربية بمدرسة تجريبية واحدة على الأقل من كل من المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية لتكون مركزا لتدريب طلاب الكلية ومقرأ « للتجريب » بالنسبة لآلية تعديلات مستقبلية تدخلها الوزارة على برامج الدراسة ومقرراتها فى التعليمين الاساسى والثانوى ، وبذلك لا يسمح مستقبلا بادخال التعديلات الى المناهج والمقررات فى مدارس الدولة وغيرها قبل ان تكون قد جربت وثبتت صلاحيتها للتعميم .

* زيادة الاهتمام فى برامج اعداد المعلمين - فى كليات التربية - باكتساب المعلومات والمهارات اللازمة للمعلم للتعرف على قدرات تلاميذه وميولهم ومشكلاتهم الدراسية والنفسية والاجتماعية ، وكل ما يتعلق بشخصياتهم ومواهبهم ، مع التدريب على استعمال أدوات وأساليب التوجيه والارشاد النفسى . وذلك كله بقصد ان يعد المعلم لتحمل واجبات توجيه تلاميذه ، وارشادهم بالتعاون مع الاختصاصيين الآخرين فى هذه المجالات اذا لزم الامر ، كى تتم عملية التوجيه والارشاد بصورة علمية سليمة كجزء من واجباته المهنية .

(١٤) رعاية الموهوبين والمعوقين :

* العمل على انشاء بنك للذكاء الوطنى - اسوة بما هو متبع فى بعض بلاد العالم لىلقى الافكار الجديدة الاصلية والمخترعات لانتفاع بها على المستوى القومى .

* اعطاء مزيد من العناية والرعاية للباحثين المتميزين والموهوبين وتشجيعهم بكل الوسائل ، وتوفير امكانيات البحث لهم ، وتمكينهم من حضور المؤتمرات وحلقات البحث الدولية والاقليمية ، والقيام بزيارات لمراكز البحوث بالخارج .

* انشاء جهاز أو ادارة بوزارة التربية والتعليم تختص بكل ما يتصل بشئون الموهوبين والمعوقين ، من حيث الكشف عنهم ، ووضع الخطط والمناهج الدراسية لهم ومتابعتهم .

* التوسع فى انشاء مدارس وفصول للتربية الخاصة فى جميع المحافظات والتخطيط لشمولها الانواع المختلفة من المعوقين - ليتلقوا فيها التعليم المناسب لهم .

* العناية باعداد المعلمين المتخصصين فى تربية المعوقين بكليات اعداد المعلم ، مع منحهم المكافآت المجزية التى تشجعهم على العمل فى هذا المجال .

(١٥) التعليم الخاص - ومسارات التعليم :

* تشجيع إنشاء مدارس القطاع الخاص بمصروفات ، ويلتزم هذا النوع من التعليم بالخطه الدراسية والتعليم الرسمى ، وله أن يضيف مقررات دراسية أخرى ، وادخال بعض التعديلات فى عدد الساعات المخصصة للمواد الدراسية المقررة ، وفى ساعات العمل الأسبوعية والعام الدراسى .

* ايجاد مسار للتعليم الحر - بمصروفات - وهذا المسار يتحرر من الانماط المتبعة فى التعليم الحكومى والخاص ، فهو تعليم غير نظامى ، متحرر من السن ، ومدة الدراسة ، والمناهج الرسمية ، وغير ذلك من النظم التقليدية المعروفة ، ويفسح المجال أمام المواطنين من مختلف الفئات والأعمار والمهن ، وتنوع وتتعدد مقرراته فى الدراسة النظرية أو العملية أو الفنية ، أو الثقافة العامة ، أو الهوايات والحرف والمهن أو

التقوية في فرع من فروع المعرفة حسب رغبات الدارسين .

* تشجيع انشاء الجامعات الاهلية بمصروفات ،
ليلتحق بها القاصرون ماليا ، وكذلك الذين لم تتح لهم فرص
الاتحاق بالجامعات والمعاهد الحكومية . على أن تهتم هذه الجامعات
بالعلوم والتخصصات المستحدثة ، بحيث تقدم تعليما أفضل ،
متمسكرا من بعض القيود أو التقاليد أو المناهج المعمول بها في
الجامعات الحكومية .

(١٦) تهويل التعليم :

يشترط الاعلان العالمى لحقوق الطفل الصادر عام ١٩٥٩ في المادة
رقم (٧) على أنه « من حق الطفل أن يتلقى تعليما مجانيا إجباريا في
المراحل الأولى على الأقل » .

وبناء على ذلك ، يجب أن تتحمل الدولة عبء هذا التعليم الإلزامي ،
وهو في مصر بين سنين ٦ - ١٥ سنة ، وينظر في تدبير الأعباء
للمراحل التالية .

وينظر لتزايد أعداد الملتزمين ، فما يشغل كاهل الدولة ، فمن
الضروري أن تتعاون الجهود الشعبية مع الحكومة في تمويل
التعليم بمختلف مراحله .

ولأجل هذا ينبغي العمل على :

- ازدياد مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم من خلال
المدارس الخاصة ، والقيام بدراسة احصائية للاحتياجات المالية لتطوير
التعليم ، وإيجاد الوسائل التي تضمن الحصول على المبالغ الكافية
لتحقيق التطور المنشود في العملية التعليمية بجميع مكوناتها ،
وذلك بالتعاون بين الحكومة والجهود الذاتية للمواطنين .

- الحصول على المنح من الدول الأجنبية في إطار

التعاون الدولي .

٣٩٠

- مراعاة وضع ضوابط للمجانية حتى لا يؤدي التراخي بل
والتسيب في تطبيقها تطبيقا مطلقا بغير حدود إلى طغيان مبدأ
المجانية على مبدأ تكافؤ الفرص .

(١٧) التعليم الجامعي والعالي :

* أن يتجه التعليم في جامعاتنا وكلياتها إلى الأخذ بنظام المقررات
الدراسية ، وأن تطور نظم الامتحانات وأساليبها بما يلائم هذا النظام .

* تحقيق المرونة الكافية للعملية التعليمية على مستوى
أقسام الجامعة وكلياتها ، بما يتيح تحول الطالب من تخصص إلى آخر
كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، دون فقد مؤثر أو هدر .

* العمل على إنشاء كلية دراسات عليا متخصصة في الجامعات
المصرية كلما أمكن ذلك ، تسير على أحدث النظم العالمية وتعمل على دعم
وتشجيع الدراسات العليا والبحوث في الجامعات .

* الأخذ بالأنظمة المستحدثة لإتاحة فرص التعليم والتدريب
لخلاف فئات المجتمع الراغبة في ذلك ، مثل أنظمة التعليم

المستمر والجامعة المفتوحة وغيرها .
* أن تقوم كليات الزراعة والطب والكليات الانسانية ، كل فيما
يخصه ، بدور فعال في النهوض بالمجتمع الواقعة في نطاقه .

* الاستفادة من الأعداد الكبيرة للطلاب المقيدين بالجامعات
المشاركة في حل مشكلة محو الأمية وذلك بعقد دورات تدريبية قصيرة .
* إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتقديم

خبراتهم للمؤسسات المختلفة في مجالات الانتاج والخدمات .
* دراسة قيام الجامعات بدور المكاتب الاستشارية للأنشطة
الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على المستوى القومي أو المحلي .

* انخراط الدراسات البيئية في الجامعات لتلبية حاجة
المجتمع في إيجاد التخصصات المشتركة على أن يتم ذلك أولا

تعليم المرأة في ظل متطلبات القرن الحادي والعشرين

لا تفرق الدساتير والقوانين في مصر بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات فقد حصلت المرأة في ظل هذه التشريعات على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كحق التعليم وحق العمل وحق شغل الوظائف العامة وحق الانتخاب ، وحق الترشيح للمجالس التشريعية وغير ذلك من حقوق شأنها في ذلك شأن الرجل تماما . ويرجع الفضل في ذلك الى جهود الكثيرين من زعماء الإصلاح الاجتماعي من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وقاسم أمين ولطفى السيد وطه حسين وغيرهم من رجالات مصر ممن نادوا بتعليم المرأة وتحريرها من جميع القيود التي تعوق حركتها المشروعة . كما كان لجهود بعض المجتهدين من علماء المسلمين من أمثال محمد عبده الذى آمن بأن الاسلام قد رفع من مكانة المرأة وأنه سائر بين الرجل في أساسيات الحياة والحق أن الإسلام كان وراء جهد هؤلاء الناس جميعا . فقد سائر الإسلام بين الرجل والمرأة في كثير من الحقوق والواجبات فأعطاهما حقوقا تعادل الرجل ، وجعل عليها مسؤوليات تعادل مسؤولياته وميزها بحقوق وواجبات فرضتها الخصائص الجسمية والنفسية والوظيفية للمرأة بحيث يتكامل عمل المرأة والرجل في تسيير أمور الحياة وإقامة حياة اجتماعية سليمة قوامها التعاون والتكافل والمحبة . ففي شريعة الإسلام ، المرأة ذات كيان مستقل لها ذمتها المالية المستقلة ولها الحق في الاحتفاظ باسم أسرتها وتصريف أمورها المالية والاجتماعية ، ولها الحق في حضور الاجتماعات الدينية والثقافية والسياسية ولها الحق في تلقي العلم على يد الرجال والنساء ، ولها حق العمل وعليها مسؤوليات تجاه أسرتها وزوجها كما أن عليها مسؤوليات الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

في مرحلة الدراسات العليا .

* التوسع في انشاء الدبلومات في مختلف الكليات .

(١٨) البعثات :

* مواصلة الانفتاح على العالم الخارجى ، لتبادل الخبرات ، والتعرف على أحدث الممارسات في تخطيط التعليم وإدارته . مع استئناف البعثات الخارجية للمديرين والموجهين - الى جانب المعلمين - متابعة كل جديد في أساليب التعليم ، حتى يمكن مواصلة التطور والتحديث .

* ضرورة الاهتمام بتكثيف إيفاد البعثات العلمية الى الخارج في مختلف التخصصات . ويفضل أن يكون الإيفاد على هيئة فريق متكامل بالنسبة للتخصصات الحديثة .

- على أن تعطى الأولوية في الإيفاد الى الخارج للتخصصات الجديدة التي يحتاج إليها الوطن وخطط التنمية الشاملة : التكنولوجية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

- مع ضمان تدبير الأجهزة والمعدات المناسبة لتخصص الموفد للعمل عليها بعد عودته ، حتى يتمكن من نقل خبرته وعلمه الى طلبته ، ومتابعة عمله وبحوثه في المجال الذى تخصص فيه ، مع توفير المناخ المناسب لانطلاقه في تخصصه الجديد .

* أن يكون من الشروط الأساسية لاختيار المرشحين للإيفاد في بعثات خارجية : إتقان لغة البلد الموفد اليه بحيث يكون حاصلا على شهادة علمية دولية في هذه اللغة ، مثل شهادة « توفل » أو « ميتشجان » في الانجليزية أو شهادة « أبيتور » في اللغة الألمانية .

- مع التأكيد على أهمية البدء في تطبيق هذا الشرط على من يتقدم للتسجيل في الدراسات العليا .

القرن العشرين ثم منذ عام ١٩٣٠ بالذات حق دخول الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي . وتما تعليم الفتاة نتيجة لذلك فصار نصيب الفتاة من التعليم يتكافأ تقريبا مع نصيب الفتى والجدول التالي يبين عدد المقيدين في الأنواع المختلفة للتعليم بون الجامعي وفق إحصاء ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ .

نوع التعليم	بنين	بنات
ابتدائي	٣٨٤٣١٢٢	٣٢٠٦٤٧٧
إعدادي	١٨٥٠٦٣٠	١٥٠٢٧٢٨
ثانوي عام	٤١٦٦١٧	٢٥٠٣٢٧
ثانوي صناعي	٥٢٧٤٣٤	٢٢٩٧٢٩
ثانوي زراعي	١٤٢٩٧١	٤٤٧٩٥
ثانوي تجاري	٢٥٦٩١٦	٤٩٨٤٦٢

اهمية تعليم المرأة:

لحاجة لتأكيد اهمية تعليم المرأة وضرورة إعطائها

فرستها الكاملة للتعليم وتوضيح ذلك مما يلي :

١ - أن المرأة تمثل نصف المجتمع ، ولايستطيع مجتمع أن يؤدي وظائفه ويوفر احتياجاته ويحقق أهدافه في التقدم والنمو ونصف عدد سكانه غير قادر على المساهمة في الانتاج ، ومن ثم فإن الدعوة للعودة بالمرأة الى المنزل وحرمانها من نصيبها العادل في التعليم والعمل سوف يؤدي بالضرورة الى مدر سلقات هائلة كامنة في المجتمع تضعف بالضرورة من قدرته على تحقيق اهدافه ومراميه .

٢ - أن التعليم هو الاداة الكبرى لزيادة قدرة الأفراد رجالا وأناثا

كما كان لجهود كثير من الجمعيات الاهلية والاجنبية دورها في نشر تعليم الفتاة منذ منتصف القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين ثم جاءت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على يد ثورة ١٩٥٢ فاعطت كثيرا من الحقوق للمرأة كحق ممارسة حقوقها السياسية كاملة ، وحققها في التعبير عن رأيها ومشاركتها في الحياة العامة والوظائف الى أقصى درجاتها ، وقد ساهم ذلك كله في حصولها على حقها كاملا في التعليم الذي تمثل في الزاميته ومجانيته ، وقبولها في مختلف المجالات ومستويات التعليم العالي .

ويعود تعليم الفتاة في مصر الحديثة الى بدايات القرن التاسع عشر ، فلؤل مدرسة حكومية للفتاة انشئت في عهد محمد علي ١٨٢٢ وكانت مدرسة خاصة بتعليم البنات فن الولادة وقد عرفت باسم مدرسة القابلات ، الا أن إنشاء هذه المدرسة كان لغرض نفعي معين ولم يستهدف تثقيف المرأة أو تعليمها تعليما عاما ، وفيما عدا حق تحفيظ القرآن الكريم وقواعد العبادة فانه لم تنشأ أول مدرسة ابتدائية الا عام ١٨٧٣ متأخرة بما يصل الى نصف قرن عن انشاء أول مدرسة ابتدائية للبنين ، ويرجع ذلك الى أسباب اجتماعية أهمها تخلف الوضع الاجتماعي للمرأة بوجه عام ، وما يترتب على ذلك من حرمانها من حقوقها السياسية والاجتماعية وتبعيتها للرجل في حياتها ومعيشتها ، وشيوع الاعتقاد بأن المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة وأن تعليمها يمكن أن يعوقها عن أداء وظيفتها الاساسية ، وهو اعتقاد خاطئ لأن الإسلام - كما سبق القول - قد رفع من شأن المرأة ومكانتها وسأوى بينها وبين الرجل في مختلف الحقوق والواجبات ، وتوالى انشاء المدارس الابتدائية والثانوية للبنات حتى كاد عدد البنات في التعليم العام يصل الى مثل عدد البنين ، كما أتيح للمرأة منذ أوائل

على القيام باعبائهم الاجتماعية كاملة ، فالتعليم ، أو النشاطات التعليمية بمختلف صورها ، هو الذى يوفر للفرد مجموعة المعارف والخبرات والمهارات التى يحتاجها لأداء عمله والمساهمة فى بناء مجتمعه يستوى فى ذلك الذكر والأنثى ، بل أن قيام المرأة بوظيفتها لتكون ربه بيت ناجحة وزوجة صالحة وأما قادرة يعتمد اعتمادا مباشرا على تزويدها بالمعارف والخبرات والمهارات المختلفة التى يتطلبها قيامها بهذه الوظائف ، وهى أمور يوفرها لها التعليم المناسب .

٣ - أن المرأة هى العنصر الأساسى فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ، فالطفل يأتى الى هذا العالم مزودا فقط بقدرات ومكانات واستعدادات ، وأنه من خلال تعامله داخل الأسرة ورعاية أمه له فى المقام الأول يكتسب نماذج السلوك والتفكير أو بمعنى آخر يكتسب ثقافة مجتمعه التى تتمثل فى المجموعة الكلية من القيم والاتجاهات والتقاليد والتوقعات والعادات وأنماط السلوك . وفى الأسرة وخاصة عن طريق الأم ، يتعلم الطفل الناشئ الأدوار الاجتماعية الأولية ، وهذه الأدوار التى يتعلمها الطفل تكون أساس ثقافته ، وعلى الأم تقع مسئولية كبرى تجاه عملية التنشئة هذه ، فإن كان النموذج الذى تقدمه الأم قد صقل وطور نتيجة للتعليم ، فإن عملية التنشئة الاجتماعية تكون قد حققت أهدافها ووظائفها المنشودة .

٤ - أن الحياة الحاضرة أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولتستطيع المرأة أن تحتفظ بمكانتها ومركزها الاجتماعى داخل الأسرة وخارجها إلا إذا كانت على درجة عالية من الثقافة المكتسبة من خلال عمليات التعليم ، فالزوجة التى تزداد به مشاركتها للرجل فى مختلف الأمور ، والأم التى تتعامل مع أولادها الذين حصلوا على مستويات عالية من التعليم والتى يزداد دورها يوما بعد يوم فى تسيير أمور بيتها

وتصريف ميزانية اسرتها تحتاج بالضرورة الى قسط أوفر من التعليم ، تعليم لا يقف عند حد القراءة أو الكتابة أو « فك الخط » ، ولكن تعليم يرتفع بها الى أقصى درجات النمو الثقافى والتعليمى .

٥ - أن التطور التقنى والعلمى الذى دخل بكل قوة فى مختلف جوانب الحياة داخل البيت وخارجه فى العمل أصبح يفرض مطالب جديدة على تعليم المرأة ، فالمرأة لاتستطيع أن تتعامل تعامل كفو مع مكونات بيتها وتجهيزاته ، كما أنها لاتستطيع أن تتعامل بكفاءة مع السيل المتهمر من المعلومات والمعارف والتقنيات الا اذا كانت على درجة عالية من التعليم ، والمرأة لاتستطيع أن تستمتع بلوقات فراغها وهى اوقات أصبحت كبيرة وتنمو باستمرار بالنظر الى ارتفاع مستوى الحياة الاقتصادية وما توفره من امكانات وتجهيزات موفرة للوقت والجهد ، المرأة لاتستطيع ذلك الا اذا كانت على درجة مناسبة من التعليم تمكنها من الاستفادة والتمتع بوقت الفراغ المتاح .

متطلبات القرن الحادى والعشرين من تعليم المرأة:

ان القرن الحادى والعشرين قد أصبح قاب قوسين أو أدنى فنحن على عتباته الآن ، ومن الصعب الحديث عن القرن الحادى والعشرين كما لو كان بزوغه بمثابة ثورة أو انفجار مفاجئ ، فالتغيير بالضرورة حادث بطريقة مستمرة وإن كانت متسارعة ، وما سوف نواجهه من متطلبات أو تحديات لهذا القرن القادم هو امتداد لما نواجهه الآن من متطلبات وتحديات ، كذلك من الصعب الحديث عن متطلبات القرن الحادى والعشرين كما لو كان هذا القرن يمثل وحدة واحدة ، فلاشك أن هذا القرن سوف يشهد تغييرات مستمرة بما يجعل الحديث عن متطلبات قرن بأكمله بمثابة نوع من التطورات الشديدة مثل تداعى الشيوعية وقيام نظام عالمى جديد يقوم على اساس قوة عالمية وحيدة (أو اثنتين) فالقرن الحادى والعشرين قد نشهد فيه اضعاف أضعاف ما شهدنا من

تغيرات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين .

ومهما كان الأمر ، فإننا ونحن على عتبات القرن الحادى والعشرين ، مطالبون بأن نستشرف التحديات والمتطلبات الكبرى التى يمكن أن تحدث فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على التعليم فى مصر بعمامة وعلى تعليم الفتاة بوجه خاص . ولعل أهم هذه الآثار بروز الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه تنمية الموارد البشرية بإعتبارها أساس التنمية وسبيل المجتمعات لمواجهة تحديات المستقبل . وتنمية الموارد البشرية يعتمد على جهد ومشاركة جميع عناصر المجتمع بكافة أفرادهم وهيئاتهم ومؤسساته ، ذلك أنه لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية ترتكز فقط على عنصر واحد من عناصر البشر ، وفى غياب عنصر هام آخر وهو المرأة التى تربية الأجيال من الفتيان والفتيات ، والتى تشارك الرجل فى تأسيس الأسرة التى هى الوحدة الأساسية للمجتمع ، التى تساهم معه فى تحمل أعباء العمل والانتاج والإنفاق . أن المجتمع الذى يرغب فى تحقيق تنمية مستمرة فعالة لابد أن يعترف بمكانة المرأة ودورها الخطير فى تنمية المجتمع .

ويمكن تصور أهم التحديات والمتطلبات التى تواجه تعليم المرأة خلال القرن الحادى والعشرين فيما يلى :

١ - أن القرن القادم لن يكون قرن دول بل قرن مجموعات اقتصادية كبرى تتصارع فيما بينها على النفوذ والثروة والتأثير وامتلاك أدوات السيطرة والقوة ، وسوف يكون الصراع شديدا قاسيا بالنظر الى قوة الأدوات المستخدمة فى هذا الصراع ، ولاسبيل للدول الصغرى أو النامية لمواجهة هذه الصراعات الا باعادة تشكيل مجتمعاتها وجعلها أكثر صلابة وقوة وقايلية . وهنا يأتى الدور الكبير الذى يمكن أن يلعبه تعليم المرأة والرجل على حد سواء .

٣٩٤

٢ - أن هذا القرن سوف يشهد تحولات كبرى ستكون بالضرورة أكثر شدة من التحولات التى شهدتها القرن الأقل بالرغم من عظمة وقوة التطورات التى حدثت فيه . أن النظام العالمى الجديد فى القرن الحادى والعشرين سوف يتحرك بشدة نحو الاعتماد المطلق على المعرفة والمعلومات مستخدما فى ذلك أدوات على جانب كبير من التطور والتقدم كأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصال والاستقبال والارسال ، وسوف تتحول القوة من منتجى الخامات الطبيعية أو حتى المنتجات المصنعة التى منتجى المعرفة ، هؤلاء الذين سوف يتحكمون فى المعارف والمعلومات القادرة على انتاج موارد وقوى جديدة . وجميع هذه التحولات تفرض على تعليم الفتى والفتاة أعباء جديدة لم تشهدا من قبل ، وأن كنا قد بدأنا نحس ببداياتها القوية .

٣ - أن العالم خاصة العالم النامى سوف يشهد خلال القرن القادم ثورة فى مجال السكان تبدو مظاهرها فى انفجار سكانى لاتعرف أبعاده على وجه التحديد ، وهجرات مستمرة من المناطق الريفية الى الحضر ونشوء مجتمعات هامشية ضخمة على مشارف المدن الكبرى تكون ملوثة للجريمة والعنف والارهاب وانهيار القيم والأخلاق ، ونزوح سكانى متصل من المجتمعات الفقيرة التى تعيش على الكفاف الى المجتمعات الغنية بما يهدد بنشوب حروب اجتماعية وتحزبات قومية وصراعات بين الأغنياء والفقراء ، بين الجنوب والشمال وهى كلها حروب وصراعات مدمرة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى . وجميع هذه الأمور تضع على التعليم أعباء كبيرة وجديدة لعل أهمها زيادة قدرة الفقراء على الانتاج وتحقيق دخول مناسبة ، وزيادة قدرة المجتمعات على حل مشكلاتها السكانية بما فيه تحديد النسل أو تنظيم الأسرة وهنا يقع عبء هام جدا على تعليم المرأة بخاصة .

٤ - أن العالم خلال القرن الحادى والعشرين قد يشهد خفطا كبيرا

على مصادر الغذاء نتيجة للانفجار السكاني ، وسوء استغلال الأرض الزراعية والنمو السكاني الذي يلتهم الأراضي الزراعية الخصبة والتطورات المناخية المنتظرة التي قد تؤدي إلى التصحر وضعف خصوبة التربة وانحسار الثروة السمكية وغير ذلك من عوامل ، وهي جميعاً أمور تؤدي إلى مزيد من الفقر ونقص الغذاء في مناطق كثيرة من العالم ، مما يؤدي إلى توترات شديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

وجميع هذه الأمور تشكل تحديات للتعليم في القرن الحادي والعشرين ، فالتعليم له دوره في زيادة قدرة الأفراد على مواجهة هذه التحديات واكتساب الأفراد المعارف والمعلومات والمهارات والقدرات الابتكارية والقيم والاتجاهات المناسبة . وينطبق ذلك على المرأة كما ينطبق على الذكر . وإذا كان الأمر مرتبطاً بالترشيد فهو أقرب بلهجة المرأة من مهمة الرجل .

٥ - أن العالم خلال القرن الحادي والعشرين سوف يواجه بقوة مشكلة التدهور البيئي . فلقد حذر كثير من العلماء من التأثير الضار على البيئة البشرية الناتج عن النمو السكاني والتقدم التكنولوجي ، وحذر آخرون أن بقاءنا على سطح الكرة الأرضية يتوقف على تحقيق توازن حساس بين القوى الهائلة المتصاعدة المؤثرة على البيئة العالمية . وتركزت هذه التحذيرات على المستويات الخطيرة لتلوث الهواء والماء والتربة والكائنات الحية ، وعلى الاختلال الخطير في التوازن البيولوجي واستنزاف المصادر غير المتجددة والاهمال المؤسف للبيئة ومظاهر التلوث السمي والبصري والقيمي وغير ذلك من مظاهر متنوعة للتلوث . ولا سبيل لمواجهة مظاهر هذا التلوث أو التدهور البيئي الا بالتعليم وبرامجه في مختلف مراحله . ينطبق هذا على تعليم الفتى كما ينطبق على تعليم الفتاة ولعل الأخير أقرب للمشكلة .

٦ - إن العالم خلال القرن الحادي والعشرين قد يشهد نقلة كبيرة في مكان العمل من المنشأة الاقتصادية إلى البيت . إن أعداداً كبيرة

الآن من البشر تقوم بوظائفها المنتجة أو عملياتها الاستهلاكية دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقر المنشأة الاقتصادية ، وينتظر أن يستمر هذا الاتجاه وينمو بشدة خلال القرن الحادي والعشرين . إن ملايين عشرات الملايين من البشر ينتظر أن يقوموا بأعمالهم وهم قاعدون في بيوتهم مستخدمين في ذلك أساليب الاتصال الحديثة . إن أن كثيراً من الصناعات الدقيقة تتم الآن داخل البيوت مثل صناعة الساعات أو صناعة السجاد أو الصناعات الدقيقة الغذائية والملابس . وسوف يفرض هذا التوجه على التعليم مطالب جديدة أهمها القدرة على استخدام أدوات الاتصال والقدرة على قراءة النشرات أو التمييز بين السلع والمعرضات والاهتمام بترتيب البيت وتنظيمه وهي مطالب تعليمية جديدة قد تخص الفتاة أكثر مما تخص الفتى .

واقع تعليم الفتاة في مصر :

إن نظام تعليم الفتاة القائم في مصر الآن يوجه إليه النقد من عدة جوانب أهمها :

١ - أن المناهج الحالية لا تفرق في ظاهرها بين ما يقدم للفتاة وما يقدم للفتى . فالمناهج واحدة لكل الجنسين ، كذلك الكتب المقررة وبرامج النشاط الرياضي والاجتماعي ، ولاشك أن هذا يتوافق مع السياسة التعليمية التي تؤكد على مبدأ تكافؤ فرص التعليم والمساواة في حق التعليم الا أنه يلاحظ أن ما تحمليه المناهج والكتب من قيم وأفكار تقدم في بعض الأحيان تمييزاً للفتى على الفتاة . فالمناهج المقدمة عادة في الكتب المدرسية تضع الرجل في كثير من الأحيان في موضع الصدارة وموضع العلم والمكانة رغم أن هناك الطبيعة والعائلة والمهنية والبحث والسياسية .

٢ - إن التعليم القائم يحد الفتاة في معظم الأحيان لشغل الوظائف في مجالات العمل المختلفة مثل الرجل ، الا أنه لا يمدّها إعداداً مناسباً

للقيام بمهامها الأساسية كزوجة صالحة وأم حانية وربة بيت ، وبعبارة أخرى لقد اغفل تعليم الفتاة لدرجة كبيرة اعداد الفتاة للقيام بمهامها بالنسبة الطفولة ومجتمع الأسرة .

٣ - أن تعليم الفتاة لا يؤكد بالقدر الكافي على دورها الخاص بالنسبة لمواجهة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي لها تأثيرها على عملية التنمية . يتمثل ذلك بوجه خاص بالنسبة لنور المرأة بالنسبة لمشكلة السكان وتنظيم الأسرة وتحديد النسل . وكذلك مسئوليتها الخاصة تجاه الأسرة في ضوء هجرة الرجل وتأثير الأسرة وتدهور الصحة الجنسية والنفسية للطفل وتدهور البيئة وغيرها ذلك من قضايا ذات ارتباط شديد بعمل المرأة ووظيفتها الاجتماعية .

٤ - أن التعليم القائم للفتاة مازال يجعل العلوم الانسانية مجال الدراسة المناسب للمرأة ، وأن التعليم التقني والهندسي والصناعي هو التعليم الذي يناسب الفتى أو الرجل . لقد أن الأوان لان تزول الحواجز القيمة بين أنواع التعليم المناسبة للرجل والمرأة .

٥ - أن تعليم المرأة والقيم التي تتضمنها مناهجها القائمة يجعل العمل والانتاج مسئولية الرجل بالدرجة الأولى . أن توجهات الحاضر واحتمالات المستقبل في القرن الحادي والعشرين تجعل مسئولية العمل والانتاج وزيادة دخل الأسرة مسئولية مشتركة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس التعاون والتكافل والتكامل .

٦ - أن نظام التعليم القائم لا يعطى اهتماما كبيرا لمحو أمية المرأة . فمازالت نسبة الأمية بين النساء تفوق كثيرا نسبة الأمية بين الرجال . أن هذه الدرجة العالية للأمية بين النساء في مصر تمثل خطورة على مسيرة التنمية في البلاد ، كما تشوه دور مصر الريادي في تعليم المرأة على مستوى العالم العربي ، كما أن هذه النسبة العالية للأمية بين نساء مصر تعوق المرأة عن مواجهة مشكلات الحياة المعاصرة والمستقبلية ومنها

استثمار الوقت استثمارا جيدا منتجا وإدارة الأسرة وزيادة قدرتها الانتاجية وتربية الطفل على أسس علمية سليمة .

٧ - أن نظام تعليم الفتاة مازال قاصرا عن مواجهة مشكلة تسرب الفتيات من المدارس الابتدائية أو احجامهن عن الالتحاق اصلا بالمدرسة . ولاشك أن كثيرا من أسباب التسرب والاحجام يعود إلى أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، الا أن أوضاع تعليم الفتاة ومايتوفر له من امكانيات والفرص المتاحة لتعليم الفتاة تساهم جميعا ولاشك في نشوء هذه الظاهرة .

بعض المقترحات والتوصيات

لتطوير تعليم الفتاة لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين ان العرض السابق لواقع تعليم الفتاة في مصر وما يواجهه من متطلبات وتحديات في ظل القرن الحادي والعشرين يجعل من الضروري العمل على مايلي :

١ - تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الفتيات في سن التعليم الاساسي .

٢ - تنمية فرص القبول في مراحل التعليم التالية بما يتيح للفتاة فرصة للتعليم تماثل فرصة الفتى .

٣ - مواجهة مشكلة تسرب الفتيات من التعليم وخاصة في الحلقة الابتدائية بتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المناسبة .

٤ - زيادة الاهتمام بتنظيم البرامج التعليمية للفتيات والنساء اللاتي فاتهن فرصة التعليم أو تركن الدراسة دون إتمامها .

٥ - العناية ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية للنساء وتطوير هذه البرامج .

٦ - تشجيع المنظمات والمؤسسات والجمعيات وخاصة تلك المهتمة بالمرأة للمساهمة في توفير البرامج التعليمية للفتاة في مختلف المجالات .

٧ - التوعية لدى المنظمات الدولية وخاصة تلك المانحة للقروض والمساعدات والبنح بإعطاء تعليم الفتاة الأولوية في برامجها وخاصة بالنسبة للريف وتطوير الوسائل والامكانات لتسهيل عمل المرأة ووصول الفتيات بسهولة الى مدارسهن .

٨ - دعم نظام المدارس ذات الفصل الواحد وخاصة بالنسبة للفتيات لتمكينهن من دراستهن بحيث يحصلن في نهاية المرحلة على نفس الشهادة التي حصل عليها زميلاتهن الملحقات بالمدارس النظامية .

٩ - تطوير البرامج الدراسية في مختلف المراحل بحيث تتضمن القضايا والمشكلات التي يمكن ان تساهم المرأة بقدر كبير في مواجهتها مثل قضايا الانفجار السكاني وتنمية البيئة وتدهور الصحة النفسية والجسمية للطفل وارتفاع معدلات الوفاة للأطفال مقارنة بمعدلاته في الدول المتقدمة والتفكك الأسري وغير ذلك من قضايا ترتبط بعمل المرأة ووظيفتها .

١٠ - تعديل مناهج التعليم وتطويرها بما يعطى صورة مشرفة للمرأة التي يستهدف المجتمع تنشئتها لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين والمكانة والقيمة الكبرى للمرأة التي حرص الاسلام على ابرازها باعتبارها اساس الاسرة وعمادها وعلى يديها يقوم البناء الاجتماعي كله . ويتضمن ذلك الحقوق المتساوية والمسئوليات المتكافئة للرجل والمرأة والدور الخليل الذي يمكن ان تلعبه المرأة في مشاركة مع الرجل في مختلف عمليات التنمية كأم وزوجة وعاملة في جميع المجالات .

١١ - الاهتمام في برامج تعليم الفتاة ، الناحيتين النظرية والعملية بتمكين المرأة من اكتساب المفاهيم بآداب والخبرات والمهارات والاتجاهات التي تمكنها من القيام بمهامها بالنسبة للطفولة ومجتمع

الاسرة ويتضمن ذلك تدريبها على بعض الصناعات المنزلية وتدبير ميزانيات الاسرة والعناية بالمنزل وترتيبه وغير ذلك .

١٢ - زيادة مساهمة الدولة وتشجيعها للجهود الذاتية في المحافظات في إنشاء المدارس والفصول في أماكن متعددة تسهلا للفتاة للحصول على فرصتها في التعليم . وتزويد هذه المدارس بالتجهيزات والأبواب والمعدات التي تساعد على تعليم الفتيات الحرف المختلفة الملائمة للبيئة والتي تجعل المرأة قادرة على المساهمة في قوة الانتاج والعمل .

١٣ - تطوير نظم التعليم الفني للفتاة بحيث تتنوع تخصصاته وترتفع مستوياته بما يتناسب مع متطلبات القرن القادم وما يفرضه من فرص جديدة للعمل وحاجات مهارية جديدة ، ومشاركة متزايدة للمرأة مع الرجل في مختلف مجالات العمل والانتاج .

١٤ - تطوير السياسة الإعلامية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية بحيث تقدم صورة جديدة للمرأة تتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين وتلتزم بالصورة التي قدمها الإسلام الصحيح لها ، صورة جديدة للمرأة الملتزمة صاحبة المسئولية الأولى من الأسرة والمجتمع ، صورة المرأة العاملة المكافئة لخير الأسرة والمجتمع .

١٥ - إجراء الدراسات لمعرفة المتغيرات الثقافية التي استقرت في أذهان الرجال بالنسبة للمرأة ، والتي استقرت في أذهان النساء بالنسبة للرجال ومعالجة هذه المتغيرات وما نجم عنها من ممارسات علمية وتربوية ونفسية واجتماعية وثقافية ، بما يكفل للمرأة حقوقا متساوية ، ومسئوليات متكافئة مع الرجل ، ويعيد التوازن الصحيح بين الرجل والمرأة في الأسرة وخارجها في مجالات

العمل المختلفة

نحو سياسة مقترحة لتطوير مناهج الدراسة وتحديثها

أولاً : عن المنهج وعلاقته بالسياسة التعليمية والتربوية للمجتمع ،
تحتل المناهج الدراسية مكانة أساسية بين الوسائل التي تستعين بها
المدرسة لتحقيق الأهداف التربوية وتأمين حاجات التعلم الأساسية وذلك
في إطار السياسة التعليمية التي ينتهجها المجتمع - ويمكن إجمال هذه
الأهداف التربوية وحاجات التعلم الأساسية في ثلاثة جوانب هي :
المعرفية والوجدانية والمهارية .

ولما كان من الممكن أن تختلف مضامين هذه الجوانب الثلاثة من
مجتمع إلى آخر ، لذلك كان من الضروري أن تلتزم السلطات التعليمية
بسياسة منضبطة ومنهجية علمية عند إعداد المناهج الدراسية أو تطوير
ما هو قائم منها ، كي تضمن للمنهج الدراسي الذي تستخدمه المدرسة أن
يعمل فعلاً على تحقيق الأهداف التربوية وسد حاجات التعلم الأساسية
التي تتمثل في المعارف والمهارات العقلية والسلوكية وفي القيم
والاتجاهات العقلية مما ينمكس على التصرفات في المواقف المختلفة في
حياة المتعلمين على المستوى الفردي والجماعي .

من هنا تتضح أهمية تحديد الأهداف التربوية في أي عملية تتعلق
بإعداد المناهج الدراسية أو تطويرها أو تحديثها وهذه الأهداف
تستند بطبيعة الحال إلى توجهات السياسة التربوية للمجتمع التي
يتم تجسيدها في مناهج ومقررات دراسية .

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة كيفية تحديد هذه الأهداف والحاجات
التربوية - غير أننا نكتفي بالإشارة إلى أن هذه العملية يجب أن تستند
إلى بحوث علمية تربوية مكثفة لتحديد وتشخيص مقتضيات التنمية

٣٩٨

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في البيئة وبما يعود على
كل من الفرد والمجتمع بالخير والفائدة .

وهكذا تتضح لنا العلاقة الوثيقة بين المنهج الدراسي من جهة وبين
السياسة التعليمية للمجتمع من جهة أخرى ، بل إن السياسة التعليمية
للمجتمع لا يمكن عزلها عن السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية
والحياة السياسية والنظرة إلى العلاقة بين الفرد والمجتمع وغير ذلك من
تركيبات وسياسات اجتماعية أخرى ، فكل جانب من هذه الجوانب يؤثر
في الجوانب الأخرى ويتأثر به مما يوجب الأخذ في الاعتبار عند إعداد
المنهج أو تطويره أو تحديثه كل هذه الجوانب .

ثانياً : الأسباب والدوافع التي تدعو إلى تطوير المناهج الدراسية أو
تحديثها :

وان كانت عملية تطوير المناهج تحتاج إلى الاستقرار ، إلا أن
هناك بعض العوامل التي تستلزم مراجعة المناهج وتحديثها منها :
١ - التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع في مجالاته
المختلفة :

المجال الاقتصادي - المجال السياسي - المجال
الاجتماعي .

لذلك فإن عملية تطوير المناهج وتحديثها يجب أن تكون مستمرة -
حيث أن التغيرات التي تطرأ على هذه المجالات لا بد أن تستجيب لها
العملية التعليمية وبخاصة مناهج التعليم .

٢ - التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري الهائل والسريع الحادث
في المجتمعات المتقدمة ومدى تأثير المجتمعات المحلية به ومواكبتها
لإيقاعات العصر .

ولاشك أن متطلبات التطور في العلوم - وظهور الابتكارات الجديدة
المتتالية في كل نواحي الحياة - كل ذلك يقتضي تطوراً مستمراً في

المناهج الدراسية .

٣ - الأيتولوجيات الاجتماعية والمتغيرات السياسية والتكتلات

والتجمعات الدولية التي طرأت على العالم من حولنا ومدى تأثيرها على جوانب الحياة المصرية مما يضمن أن نضمنها مناهج التعليم .

٤ - متطلبات التنمية التي تؤدي بنا إلى النظر في تطوير المناهج - لأن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية السكانية والتنمية الزراعية كل ذلك يحتاج إلى دراسات ومناهج خاصة .

ثالثاً، الأساليب التي اتبعت في تطوير المناهج في مصر ،

درجت وزارة التربية والتعليم في نصف القرن الأخير على أن تقوم بتغيير وتحديث وتطوير المناهج بعدد من الأساليب يمكن تلخيصها على النحو التالي :

الأسلوب الأول :

- وكان يعتمد على السادة المستشارين مع أجهزة تهم من الموجهين وبعض ممثلي هيئات التدريس حيث يتولى كل مستشار مسؤولية وضع تصور للمقررات الدراسية التي تقع في اختصاصه ، وما يحتويه كل مقرر من موضوعات ، ويتم في ضوئها تأليف الكتب المدرسية .

- امتد هذا الأسلوب لتتولى إدارة تطوير المناهج بإدارة البحوث الفنية بالوزارة هذه المسؤولية ، ثم تولت هذه المسؤولية أقسام التخطيط المتخصصة في مقر الوزارة المركزية ، وكان ذلك يتم تحت إشراف وكيل الوزارة لشئون التخطيط .

الأسلوب الثاني :

وفيه أخذت الوزارة بفكرة تشكيل لجان موسعة لكل مادة من المواد الدراسية - وكانت هذه اللجان تضم أساتذة من الجامعات وخبراء من الوزارة مع مسند المادة - وكانت كل لجنة مسئولة عن وضع المقررات في تخصصها مع مراعاة التكامل

الرأسى في المادة خلال السلم التعليمي .

الاسلوب الثالث :

- وفيه أنشأت الوزارة مراكز متخصصة يناط بها عمليات تخطيط وتطوير المناهج وتعمل على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين المواد الدراسية المختلفة رأسياً وأفقياً - يعمل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية في تعاون كامل مع مستشاري المواد بالوزارة وخبراء المادة ، كما تعاونه لجان استشارية تضم أساتذة الجامعات من التربويين والاكاديميين وأيضاً ممثلين عن الميدان من المعلمين والموجهين .

وبدراسة المميزات وجوانب القصور في هذه الأساليب فإننا نوصي بضرورة التأكيد على وجود مركز متخصص عمله الأساسي هو تخطيط وتصميم وإعداد وتجريب المناهج والمواد التعليمية وتقويمها ميدانياً لمراجعتها دورياً وإعادة تطويرها - وأن يتبنى هذا المركز تقنيات عصرية لتطوير المناهج بمفهومها الشامل ولا يقتصر على محتوى المقررات الدراسية والكتاب المدرسي وإنما يتعداها إلى تطوير جميع عناصر المنهج بما في ذلك تحديد الأهداف التربوية والتعليمية لكل مرحلة تعليمية تحديداً واضحاً ، وتحديد أهداف المواد الدراسية في المرحلة المتكاملة وعلى مستوى كل صف دراسي تحديداً إجرائياً يوضح السلوكيات المعرفية والمهارية والوجدانية المأمول أن يكتسبها التلاميذ من خلال دراسة كل مادة ... كما يشمل التطوير كذلك أساليب التدريس والمواد التعليمية وأساليب التوجيه الفني وطرق التقويم وتقديم البدائل التعليمية المناسبة لأوضاع المدارس وإمكاناتها .

ويجب ألا يعمل المركز المتخصص بمعزل عن الجهات الأخرى المعنية بعملية تطوير المناهج كما لا يفغل في عمليات تطوير المناهج والمواد التعليمية مشاركة المتفاعلين بالعملية التعليمية من أولياء الأمور ورجال الأعمال ... الخ ، مشاركة فاعلة وإيجابية .

التصور المقترح :

بعد أن استعرضنا الأسباب والدوافع التي تدعو إلى تطوير المناهج والأساليب المتبعة في مصر والأسس والمبادئ التي تراعى في إعداد سياسة تطوير المناهج ،

في ضوء هذا كله يمكن أن نضع تصوراً للمنهج سياسة تربوية لتطوير المناهج الدراسية ويؤثر هذا التصور في خمسة محاور هي :

١ - لماذا تُطوّر المناهج ؟ .

٢ - متى يتم التطوير ؟ .

٣ - من الذى يقوم بالتطوير ؟ .

٤ - جوانب التطوير ؟ .

٥ - كيف يتم تطوير المنهج وتقويمه ؟ .

وسنتناول فيما يلي توصيحاً مبسطاً لكل محور على حدة :

١ - لماذا تُطوّر المناهج ؟ :

- تطور المناهج في ضوء الظروف المتغيرة التي يمر بها المجتمع - على أن يكون لهذا التطوير طابع الإستمرارية حتى تأخذ المناهج بكل ما هو مستحدث على الساحة العالمية في التخصصات المختلفة .

ولا يلجأ للتطوير الشامل للمناهج دون إتاحة الفرصة للمناهج المطبقة للاستقرار والثبات لفترة مناسبة .

٢ - متى يتم التطوير ؟

- من المستحسن أن تأخذ المناهج الدراسية بمراحل التعليم قبل الجامعي فرصتها في الاستقرار ولا يتناولها التعديل والتطوير كلما هبت رياح تنادى بإصلاح التعليم - وتجرى التعديلات الجوهرية في المناهج في مدة تتراوح بين ٢ - ٥ سنوات على الأقل .. يتم خلالها تجميع الآراء والملاحظات الفنية من خلال عملية التقويم العلمى الموضوعى .. وفي ضوء المستجدات مع التوصية بأن يتم التطوير

٤٠٠

الشامل للمناهج بحيث تقسم مناهج مرحلة التعليم الواحدة (ابتدائي - اعدادى - ثانوى) الى حلقات .. تضم كل حلقة ثلاثة صفوف أو صفين (حسب مدة المرحلة التعليمية) ، وذلك لضمان التدرج بالنسبة للطالب في دراسته .

ونود هنا التأكيد على خطورة تشوير التعليم أى التغيير السريع المفاجيء ، ونكرر على أهمية إتاحة الفرصة الكاملة لاستيعاب التغيير واستقرار العملية التعليمية وأن يكون التنفيذ أو التطوير وئيداً متدرجاً ، ومما يساعد على ذلك تجريب المناهج بقدر الإمكان قبل تعميمها كما ذكرنا من قبل .

ولابد أن يضع مطورو المناهج الثوابت والمتغيرات معاً ... الثوابت ولاسيما فيما يتعلق بالقيم الانسانية والروحانية مما يساعد على تاصيل الهوية المصرية وتكامل شخصية المواطن ، هذا الى جانب مراعاة المتغيرات العالمية ومواكبة ركب التقدم العالمى .

٣ - من الذى يقوم بالتطوير ؟

- لما كان تطوير المناهج امر في غاية الاهمية لذلك فمن الضروري أن يعهد بهذا التطوير الى جهاز متخصص يضم في عضويته خبراء متخصصين في المواد الدراسية والتربوية والسيكولوجية والاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار طريقة تدريس هذه المواد والوسائل التعليمية وأدلة المعلم والكتاب المدرسى المقرر وأسلوب التقويم والامتحانات حتى تتكامل هذه العناصر مع بعضها البعض - على أن يكون بهذا الجهاز لجان استشارية تعاونه ويمثل فيها كافة الأجهزة المعنية بالجامعات والمؤسسات والتي لها علاقة بالمناهج .

٤ - جوانب التطوير :

- لما كان التعليم منظومة تشمل العديد من العناصر فإنه لابد أن

عملية متابعة فنية ميدانية على المستوى المحلى والمركزي لتنفيذ المنهج وتزويد المسؤولين بتقنية راجعة .

هـ - القيام بالتجريب قبل التعميم - فيتم تجريب المناهج فى بعض محافظات مصر للتأكد من صلاحيتها ومناسبتها قبل تعميمها .

و - أن تكون خبرات المنهج من واقع مجتمعنا المصرى العربى الاسلامى وفى ضوء عاداتنا وتقاليدينا وقيمنا ، وأن تراعى اختلاف البيئات فى المجتمع وتلبى حاجاته الحالية والمستقبلية .

ز - أن يراعى فى تخطيط المناهج والأنشطة التعليمية الفروق الفردية بين الطلاب .

ح - أن تكون السياسة التعليمية عملية أى قابلة للتطبيق ، ويتطلب ذلك ضرورة التقييم الموضوعى للإمكانات المتاحة مع قدر كاف من المرونة فى توظيف هذه الامكانيات .

تقويم مستوى الأداء فى التعليم

من الملاحظ أن معظم المتحدثين عن تقويم العملية التعليمية تنصرف أذهانهم الى التركيز على موضوع الامتحانات كما لو كان النجاح فى الامتحان هو الهدف الوحيد للتعليم ، ولو كان الأمر كذلك لكان فى هذا إهدار للقيم والأهداف الحقيقية للعملية التعليمية ، كتربية سلوكيات الفرد وتكوين الاتجاهات والصفات الخلقية والاجتماعية التى تكون المواطن الصالح وغير ذلك من الأهداف المعلنة فى سياستنا للتربية والتعليم .

ونحن لا نقبل من أهمية الامتحان كوسيلة لقياس تحصيل التلميذ ، مع العلم بأن من الضرورى الاهتمام بالوسائل الأخرى لتقويم التلميذ كمتابعة نمو شخصيته وقياس مدى تحقيق الأهداف

يكون التطوير شاملاً لجميع عناصر المنظومة من أهداف / ومقرر دراسى / ومحتوى دراسى / وطريقة التدريس / والأنشطة المدرسية / الكتاب / وأدلة المعلم / والمعلم / والموجه / والادارة المدرسية / والامتحانات والتقويم ... الخ ، وذلك كله فى ضوء الأهداف المحددة .

- ضرورة تطوير أساليب التقويم بحيث لا يقتصر على الإمتحانات بل تستخدم بها أساليب أخرى لتقييم جوانب النمو المتكامل .

- أن يتم تنفيذ المناهج المطورة وتطبيقها بحيث لا تخرج عن أهدافها الحقيقية ويستلزم ذلك وضع خطة لتدريب العاملين بالميدان على المناهج والكتب المطورة عن طريق اعداد الموجهين ومدرسى المعلمين لضمان تقبل المعلم للمناهج المطورة وتمكينه من تنفيذها على الوجه الأكمل وبما يضمن لها النجاح .

- كذلك يجب أن يتضمن اعداد المعلمين فى كليات التربية الأسس والمبادئ التى تقوم عليها عمليات التطوير والتحديث للمناهج السابقة .

هـ - كيف يتم التطوير :

أ - وضع سياسة عامة مستقرة للتعليم تحدد فيها أهداف كل مرحلة على حدة ثم أهداف كل مادة من المواد الدراسية المقررة فى هذه المرحلة وفى ضوءها توضع سياسة عامة للمناهج .

ب - أن تقوم عملية التطوير والتحديث للمناهج فى ضوء اجراء عملية تقويم ومراجعة للمناهج القائمة من جميع الجوانب فى كل مرحلة دراسية بعينها .

ج - أن يتم تخطيط وبناء المناهج فى شمول وتكامل (أفقياً ورأسياً) على أن يكون التخطيط لـ 7 تعليمية متكاملة .

د - مراعاة أن المنهج كائن تام لذا : تصحيح مساره وطريقه تنفيذه يعتبر أمراً مستمراً لا غنى عنه - وعليه فيجب أن تكون هناك

التربية الأخرى بجانب التحصيل في الناحية المعرفية .

وقد أدى التركيز على الامتحانات الى انشغال التلاميذ والآباء طوال العام الدراسي بالامتحانات ونتائجها ، وبالأخص الامتحانات العامة مما أدى الى انتشار الدروس الخصوصية وانشغال الاسرة بالواجبات المنزلية وتقييد حرية التلميذ في مزاولة النشاط داخل المدرسة وخارجها .

بل إن المدرسين أنفسهم قد أصبحوا منساقين وراء هدف نتائج الامتحانات بتشجيع التلميذ على استخدام الكتب الخارجية المختصرة التي تعلم التلميذ حفظ اجابات الأسئلة والتي تتخذ عناوين مساعدة على ذلك .

وسيتضح فيما بعد أن تقويم العملية التعليمية يشمل نواحي أخرى كثيرة بجانب تقويم التلميذ كتقويم المدرس وتقويم المناهج ... الخ .

المقصود بتقويم التعليم:

التقويم هو مجموعة الاجراءات العملية التي تهدف الى تقدير وقياس عائد ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف التعليم في ضوء ما وضع من أهداف ومعايير ، وما وضع من تخطيط للمناهج ، وما يحدث من خطوات تنفيذية لتحقيق هذه الأهداف .. والحكم على مدى فاعلية هذه الجهود ، وما يصادفها من عقبات وصعوبات في التنفيذ .. بقصد تحسين الاداء ورفع درجة كفاءة القائمين على العملية التعليمية بما يساعد على تحقيق هذه الأهداف .

فالقضية الأساسية هي كيف نصل الى تحقيق الأهداف المقصودة من العملية التعليمية . ويعتبر التقويم ركنا أساسيا من أركان كل عمل انتاجي - فعن طريقه يمكن تحديد عائد كل جهد مبذول ، والتعرف على مستوى ذلك العائد في ضوء الاستثمار الأمثل ، ومقدار الفاقد ومواطن الضعف والقصور ، ولذلك فهو الأداة الفعالة لرفع مستوى الاداء

٤٠٢

وتصحيح مساره .

وبما رس التقويم في كل نشاط موجه أو مقصود ، بل كثيرا ما نطبقه في حياتنا الخاصة والعامة فتحاسب أنفسنا عقب كل نشاط نقوم به ونحاول الافادة من هذه المحاسبة في تحسين سلوكنا وممارساتنا .
دوافع هذه الدراسة :

أولاً: نحن نعيش في عالم متغير ودائم التغير ، الأمر الذي يقتضى تطوير العملية التعليمية لمواجهة هذا التغير .. والتقويم هو المدخل السليم لما نريده من تطوير واصلاح في ميدان التربية والتعليم .. ولذا ينبغي أن ندرس ونبحث موضوع التقويم ومجالاته ووسائله لتطبيق اجراءاته بصورة عملية سليمة .

ثانياً: لقد سبق أن طبقت اساليب التقويم في التعليم في مصر في مجالات كثيرة وكانت نتائجها ايجابية في اذخال الكثير من الاصلاحات التعليمية ، ولكن عميات التقويم لم تستمر بالصورة الكافية .. الأمر الذي يقتضى الافادة من التجارب السابقة ومن المستجدات التكنولوجية للقيام بالتقويم المفيد في اصلاح التعليم باعتبار أن التقويم عملية مستمرة ومتجددة .

ثالثاً: نلاحظ أن قادة التربية والتعليم في مصر قد قاموا بجهود كبيرة في اصلاح وتطوير التعليم خلال السنوات السابقة ، وكان ذلك يتم باصدار القرارات الجديدة والافادة من تطور التعليم في الدول المتقدمة . وقد قامت الوزارة بجهود كبيرة في تقويم التعليم الاساسى وتقويم المناهج ولكن لم تتحقق الافادة من نتائج هذا التقويم في تطوير التعليم بدرجة كافية ... فجاءت هذه الاصلاحات غير متكاملة حيث كان يحدث من وقت لآخر تطوير جزئى لأحد جوانب التعليم ، ثم يتلوه اصلاح جزئى آخر .. ولا زالت الصورة العامة للتعليم في مصر في حاجة الى مزيد من التطوير المتكامل ..

المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي تمهيدا لمعالجة تلك المشكلات بما يحقق الاهداف المرجوة من التعليم لبناء مجتمع أفضل وضمان حياة مستقبلية سعيدة للإجيال الصاعدة ، فإنه من الضروري التعرض للعوامل المؤثرة في التعليم من جنورها .

فالتعليم يتأثر بما في المجتمع من تغيرات مستمرة وبما يعاني منه المجتمع من صعوبات اقتصادية ومشكلات سكانية وبما يتطلع اليه المجتمع من أهداف مستقبلية ... الخ .

ولكى يكون تقييم التعليم متكاملا لابد أن نتناول بالبحث انعكاسات هذه المؤثرات الاجتماعية على التعليم ، ولا نكتفى فقط ببحث العوامل المرتبطة بالكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ارتباطا مباشرا ، كأمر المناهج ومدخلات التعليم الأخرى .. كما لا يصح أن نكتفى ببحث الكفاءة الخارجية لنتائج التعليم والعائد منه متمثلا في الخريجين ومدى تأثيرهم في تطوير المجتمع العام .

وفي ضوء ما سبق يمكن أن تشتمل مجالات التقييم في التعليم النواحي الآتية أيضا:

أولاً: تقييم أهداف التعليم في ضوء المتغيرات الاجتماعية العالمية والمحلية والتوقعات المستقبلية لنوع الحياة التي سيعيشها أبناء الأجيال القادمة .. من غير اغفال لأهمية القيم الأصيلة في تراث مجتمعاتنا .

ثانياً: التقييم الاقتصادي للعملية التعليمية كلها من حيث الموازنة بين المدخلات والمخرجات وقياس العائد من التعليم وحساب الفاقد والأمدار ضمانا للاستثمار الأمثل .

ثالثاً: التقييم الإداري للنظام التعليمي من حيث الهيكل التنظيمي للجهات المسئولة عن التعليم على المستوى المركزي والمستويات المحلية ، وتقييم أداء القيادات التعليمية على مختلف المستويات من حيث سلامة

رابعاً: أن المفاهيم السائدة في عمليات التقييم مقصورة على جهود الموجهين في الحكم على أعمال المدرسين ونتائج الامتحانات ، ولعلما يشمل التقييم الحكم على مدى نجاح الرؤساء وكبار القادة في التعليم كما لو كانوا منزهين عن التقييم ، علما بأن تقييم الرؤساء لا يقل أهمية عن تقييم الرؤوسين والتقييم الإداري والفني للمديرين وكبار القادة هو السبيل لوضع الشخص المناسب في المكان الذي يؤدي الى نجاح العملية التعليمية .

خامساً: أن الهيكل التنظيمي لديوان وزارة التربية والتعليم ومديريات التعليم بالمحافظات والمؤسسات والادارات التعليمية المختلفة لم تشهد تطويراً أو إعادة نظر في الخريطة التنظيمية وعلاقات الإدارات منذ زمن طويل ، والامر يقتضى تقييم هذه التنظيمات والادارات المركزية والمحلية بما يساعد على التنسيق بينها وأنسياب المكاتبات والتوجيهات والمراسلات بحيث تصل الى أصحابها في أقرب وقت بغرض القضاء على الروتين وبطء الاجراءات - الأمر الذي لا يتم الا على أساس التقييم الشامل لهذه المؤسسات والتنظيمات .

سادساً: من الضروري توضيح أهمية التقييم الذاتى كعملية محاسبة للنفس لتدارك الأخطاء وتعديل السلوك من غير حاجة الى تنبيه الآخرين . كما أن التقييم الخارجى يكون عادة أكثر موضوعية من التقييم الذاتى .. وكلا النوعين من التقييم بحاجة الى تأكيد تكرارهما واستمرارهما لضمان تصحيح المسار وتحقيق الاهداف المنشودة بأفضل الطرق مما يقتضى استعراض نظر جميع العاملين في ميدان التربية والتعليم الى تطبيق فكرة التقييم الذاتى والتقييم الخارجى لما لكل منهما من مميزات .

مجالات التقييم في التعليم:

إذا كان تقييم العائد من التعليم يركز على التشخيص الدقيق

مختلفة من المقاييس مثل الاختبارات الشخصية والاختبارات التنبؤية التي تستخدم في التوجيه التعليمي للتلاميذ ، وكذلك الاختبارات التحصيلية التي تطبق خلال العام الدراسي أو عند النقل من صف الى صف آخر أو في الامتحانات العامة .. وهكذا .

ولأن جوهر التقويم لتلاميذ الفصل يكشف عن مدى استفادة التلميذ من التعليم فلا بد من قياس الفروق الفردية في الاستعدادات العقلية ومدى المادة التلميذ في تحسين سلوكياته بجانب قياس التحصيل في المواد الدراسية المختلفة .. ولهذا نجد أن هناك اعتمادية متبادلة بين التدريس والتعلم والتقويم الأمر الذي يقتضى ضرورة تدريب المدرسين على استخدام وسائل التقويم والقياس المختلفة . سواء بالاختبارات المقتنة أو الاختبارات التي سيضعها المدرس أو غير ذلك .

الوضع الراهن لتقويم التعليم :

تقوم وزارة التربية والتعليم بجهود كثيرة من أجل تطوير العملية التعليمية .. ولكنها تركز في أمور التقويم على جانب واحد فقط أكثر من غيره وهو تقويم التلميذ بوسيلة خاصة وهي الامتحانات المدرسية .

ولا يمكن انكار الجهود التي بذلت في تطوير المناهج والادارة المدرسية وقيام الموجهين بمتابعة وتقويم اعمال المدرسين ، غير أن الوسائل المتبعة في ذلك لازالت الوسائل التقليدية المبنيّة على الزيارات ووضع التقارير التي تعطى درجة « امتياز » للمدرس ، وبالأخص فيما يتصل بالمادة الدراسية .

ويلاحظ كثرة القرارات التنظيمية للامتحانات بتعديل درجة الامتحانات في اعمال السنة ونهاية الفصل الأول من العام الدراسي بالإضافة الى الغاء النقل الآلى في الصفوف الأول والثالث والخامس الابتدائي وبذلك يقسم العام الدراسي الى اربع فترات زمنية تنتهي كل فترة باختبار تحريري قصير ذي طابع موضوعي .

الاختيار ووضع الشخص المناسب في العمل المناسب ، وقياس مدى صلاحية المسارات الادارية وما قد يشوبها من المعوقات الروتينية والتنظيمية التي تحتاج الى اعادة النظر والتصحيح .

رابعا: التقويم الفني لسير العملية التعليمية من حيث قياس كفاءة المدرسين والنظار والموجهين ومدى قدرتهم على تأدية واجباتهم على الوجه الاكمل ، الى غير ذلك .

خامسا: تقويم بعض جزئيات العمل المدرسي مثل تقويم المبني المدرسي ومدى صلاحيته وتقويم النشاط المدرسي ، ومدى فاعلية المدرسة في النهوض بالبيئة والمجتمع الخارجى .. الخ .

سادسا: تقويم التلميذ بمختلف الوسائل الفعالة ، ومدى صلاحية الاساليب التي اتبعت في الماضي كالبطاقة المدرسية ، والتي تتبع في الحاضر كالامتحانات الشهرية والفصلية وامتحانات نهاية العام ، ويشمل ذلك أيضا تقويم الجهود المبذولة في تطوير نظام الامتحانات كعمل النماذج والسعى لانشاء بنك الاسئلة ... الخ .

ادوات التقويم:

لقد تطورت اساليب التقويم وتنوعت حسب مجال التقويم وأهدافه ، فاصبحت اجراءات القياس امورا لاغنى عنها من اجل تقويم اداء القيادات التعليمية وتقويم عمل المدرسين وتقويم التلاميذ والجوانب الاخرى من العملية التعليمية ، وتزايدت أهمية العناية بوسائل التقويم بما يحقق الموضوعية والعدالة .

وتعتبر وسائل التقويم عوامل مساعدة على اصدار القرارات لرجال التعليم على مختلف مستوياتهم ولتلاميذ المدارس في مختلف المراحل الدراسية ، وأصبح للمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية والاستفتاءات والاختبارات المتنوعة أهمية بالغة في ميدان التربية والتعليم ، وفي مجال تقويم التلميذ على سبيل المثال تستخدم أنواع

النشاط المدرسي

مكون أساسي من مكونات العملية التعليمية

أولاً: مقدمة عامة:

من الأفكار والمعتقدات الخاطئة المنتشرة بين كثيرين من الآباء الاعتقاد السائد بأن وظيفة المدرسة مقصورة على تحصيل التلاميذ للمعلومات من أجل التجاه في الامتحان... وأن اشتراك التلميذ في مزاولة النشاط المدرسي يعتبر تمهيداً للتلميذ عن المذاكرة والتحصيل.. والامر يحتاج إلى توعية اعلامية واسعة للآباء والتلاميذ بل وبعض رجال التعليم عن أهمية النشاط المدرسي وأهدافه، وأنه ضرورية أساسية في رسالة المدرسة كمن تؤدي دورها التربوي على الوجه الأكمل.

والمقصود بالنشاط المدرسي ذلك البرنامج الذي تنظمه المدرسة متكامل مع البرنامج التعليمي والذي يقبل عليه التلميذ بشوق ورغبة تلقائية بما يتمشى مع ميوله وطبيعة مرحلة النمو التي يمر بها.

ويعتبر النشاط المدرسي مجالاً طبيعياً لتكامل خبرات التلميذ وتربط المسواد الدراسية وأتاحة الفرصة للتلميذ للاستفاح بوقت الفراغ ووقايته من المشكلات النفسية والانحراف، كما يساعد النشاط المدرسي على كشف المواهب والعمل على تنميتها، على تدريب التلميذ على حب العمل وتنمية روح التعاون والعلاقات الاجتماعية وربط الحياة المدرسية بالبيئة بما يساعد على المساهمة في تطوير الحياة الاجتماعية.

ثانياً: مبررات هذه الدراسة: تهدف التربية الحديثة إلى النمو المتكامل للفرد نتيجة التفاعل بينه وبين البيئة التي يعيش فيها، حيث تنمو خبراته بطريقة تبني على العناية

التوصيات

(١) التوعية بمفهوم التقويم المتكامل لجميع جوانب العملية التعليمية وتصحيح المفهوم القاصر على أن التقويم يعني امتحان التلميذ فقط.. والتنبية إلى أن الامتحانات هي إحدى وسائل تقويم التلميذ لأن هناك وسائل أخرى للتقويم.

(٢) ضرورة تدريب القيادات التعليمية والموجهين على الأسس العلمية للتقويم ووسائله وضمانات سلامة التقويم وكيفية استخدام ابرات التقويم ووسائل القياس المختلفة لتكون القرارات التي يتخذونها مبنية على أسس موضوعية.

(٣) أن تبني اقتراحات تعديل المناهج وتحسين الكتب وطرق التدريس على أساس التقويم العلمي المبني على الدراسة الميدانية وأخذ آراء المتخصصين على مختلف المستويات.

(٤) أن تكون ترقيات العاملين مبنية على تقويم أدائهم وليس بما يشاع عنهم أو ما يبني على البيانات الشخصية أو الاقدانية المطلقة.

(٥) أن يتم اعداد المقاييس والاختبارات والاستفتاءات اللازمة لتقويم مستويات الاداء لجميع جوانب العملية التعليمية بحيث تصنف تلك المقاييس بالموضوعية ومواصفات القياس السليم، وهذه مهمة المختصين في كليات التربية ومركز البحوث التربوية.

(٦) أن تتجه الوزارة إلى تخفيف هيبة الامتحانات بالاتجاه إلى الاهتمام بالنواحي التربوية والنشاط المدرسي، واعتبار الامتحانات وسيلة لا غاية.

(٧) من الضروري أن يراكب التقويم كل ما يحدث من تغيرات عالمية ومحلية في النواحي الاجتماعية والتربوية بحيث تتم عمليات التقويم الشاملة المتكاملة بصورة مستمرة كل فترة زمنية مناسبة تنشأ مع ما يحدث من تغيرات وتطلعات مستقبلية.

بالتواحي الجسمية والعقلية والروحية وليس بالتركيز على الناحية المعرفية وحدها ... الأمر الذي يتحقق عن طريق مزاوله النشاط المدرسى .

فقد كنا فى طفولتنا بالمدارس نزاول الالعاب الرياضيه ونقوم بالرحلات والمعسكرات وكان بالمدرسه فريق الموسيقى وفريق الكشفاف ، وكنا نقوم بالتمثيل ونشارك فى معارض الرسم والاشغال اليدويه ونقضى بعض الوقت فى المعامل المدرسيه وفى المكتبة وفى فناء المدرسه وخارج المدرسه ... ولكن تلاميذ اليوم محرومون من معظم هذه المجالات الهامه للنشاط المدرسى .

ويظهر ذلك واضحا فى مناهج الدراسة المنفصله ، وعدم مشاركة المدرس فى الهوايات وقياده التلاميذ فى برامج النشاط ، وعزوف أولياء الأمور عن تشجيع أبنائهم على ممارسة النشاط مع الاهتمام بالدروس الخصوصية ، ولم يعد للتلميذ فرصه للقيام بالنشاط داخل المدرسه أو خارجها .

ثالثا: الوضع الراهن للنشاط المدرسى:

(١) فيما قبل التعليم الاساسى: المفروض أن تقوم التربية فى دور الحضانه ورياض الأطفال على اللعب والنشاط الحر حيث يقضى الطفل معظم الوقت فى النشاط الحركى والجري والاستماع للموسيقى وعمل الرسوم والاشغال اليدويه .. والاستماع إلى القصص وأرقياد المكتبة ... مع الاقلال من الدروس المركزة على المواد الدراسية المنفصله .. والعمل على اكتساب التلاميذ الخبرات الحيويه من البيئة والتوجيه التربوى من هيئة التدريس .. ولكن ما يحدث هذه الايام من قيام دور الحضانه ورياض الأطفال بتحفيظ التلاميذ لمعلومات فوق مستواهم العقلى ، وتعليمهم اللغات الاجنبية قبل معرفه كافيه للغة القومية (العربية) .. بل وعقد الامتحانات لهم ، أمر لا يتفق مع طبيعة المرحلة العمرية التى هم فيها .

٤٠٦

(٢) فى التعليم الاساسى: المفروض أن تكون المجالات العملية متكاملة مع المواد الدراسية ، بحيث يتعلم التلاميذ المواد الدراسية عن طريق مزاوله النشاط العملى فى المجالات الصناعيه والزراعيه وعن طريق الاساليب التى تربط الخبرات بالمواد وبالمجالات كما فى طريقة المشروع وطريق الوحدات الدراسية والخروج فى معسكرات ورحلات دراسية وزيارات لما فى البيئة من مؤسسات تساعد على كسب الخبرات وفهم المواد الدراسية ... ولكن الزائر للمدارس فى التعليم الاساسى سيجد الانفصال سائدا بين المواد الدراسية وبين المجالات العملية التى أصبحت كالمواد الدراسية ، حيث تدرس كمعلومات بينما الاجهزة والادوات حبيسة الادراج ، ولا يوجد غير القليل من النشاط المدرسى لاسباب كثيرة كازدحام الفصول والفترات الدراسية .

٣- فى مرحلة التعليم الثانوى العام والفنى: كنا يعرف طغيان الامتحانات فى هذه المرحلة وبالاخص الاستعداد للثانوية العامة حيث يهتم الاباء باشغال أبنائهم بالدروس الخصوصية منذ السنة الاولى فى جميع المواد وبالاخص الرياضيات والعلوم واللغات . ولما كان تقريبا النشاط المدرسى .. وبدلا من أن يكون النشاط المدرسى دوره فى تشويق التلاميذ للمواد الدراسية أصبح التلاميذ - لانعدام هذا النشاط - كارهين للمدرسه وخاضعين لضغوط الاباء وأصبح النشاط المدرسى مهما من المدرسين ومن التلاميذ ومن الاباء .. وهذه الصورة لا تخفى على أحد .

رابعا: بعض التجارب السابقة فى النشاط المدرسى:

١- فى طرق التدريس: قامت محاولات تجريبية كثيرة فى تحسين طرق التدريس والتربية عن طريق النشاط ومن أمثلة ذلك طريقة المشروع وطريقة الوحدات الدراسية وتطبيق طريقة نولتون ، والخروج فى معسكرات دراسية ، وتكوين جماعات المواد الدراسية التى يتعاون

أفرادها في جمع المعلومات في المادة كجماعة التربية الدينية وجماعة اللغة العربية وجماعة المواد الاجتماعية ... الخ ومن الأساليب التي سبق تطبيقها قيام التلاميذ بجمع العينات والنماذج والصور وعمل المعارض التي تقوم على إيجابية التلاميذ ومشاركتهم في تنظيم المعلومات والبحث والدراسة .. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من المكتبات المدرسية والمعامل والورش العملية .

٢- النشاط خارج المدرسة : حيث تنظم التلاميذ مع المدرس الزيارات للمصانع والحقول الزراعية والحدائق والمؤسسات العامة في البيئة المحيطة بالمدرسة ، ويمكن أن يقضى التلاميذ اسبوعاً كاملاً في رحلة مدرسية لقرية صناعية أو بيئة ساحلية ، وقد كانت الرحلات إلى الأقصر واسوان وإلى الفيوم وإلى ساحل مدينة رشيد ضمن برامج النشاط خارج المدرسة .

٣- نظام الأسر المدرسية : وهو يضمن مشاركة جميع التلاميذ في كل نواحي النشاط بتقسيم التلاميذ إلى مجموعات يقود كلا منها رائد من المدرسين وتنظم بين الأسر مباريات في مختلف نواحي النشاط مما يزيد من حماسهم للتفوق والمنافسة وقد سبق أن طبق هذا النظام في المدارس النموذجية بنجاح كبير .

خامساً : أنواع ومجالات النشاط المدرسي :

١- النشاط الثقافي كالمحاضرات والمناظرات وإثراء المكتبات وعمل الندوات والخطابية وقد جرت ختصة الأخبار والمجلة المدرسية واجتماعات الآباء والمدرسين والتلاميذ .

٢- النشاط الفني كالرسم والأشغال اليدوية والمشاركة في التمثيل والموسيقى وفي تجميل المدرسة والفصول .

٣- النشاط الصحي كالعناية بنظافة المدرسة ، والاهتمام بملابس التلميذ والتوعية الصحية في تناول الطعام والكشف الطبي الدوري

والوقاية من الأمراض المختلفة .

٤- الهوايات المدرسية .. وتختلف من تلميذ إلى آخر بحسب ميوله الخاصة (مثلاً هواية جمع طوابع البريد وهواية تربية العصفائر وهواية تربية الأسماك وهواية التصوير) .

٥- نشاط التربية الأسرية كإعمال المطبخ وصناعة الملابس والتدبير المنزلي والعناية بالأسرة والأطفال .

٦- الاندية الصيفية : وهو نشاط هام في استغلال المباني المدرسية أثناء العطلات في مزاولة أنواع النشاط المختلفة ثقافياً واجتماعياً حيث يقضى التلاميذ أوقات فراغهم بالمدرسة بدلاً من سوء استغلال الوقت والتعرض للانحراف .

ويمكن النظر في النشاط من نواح أخرى مثل :

- النشاط المصاحب للمواد الدراسية .

- النشاط المرتبط بالمناسبات المختلفة .

- النشاط الحر .

- الهوايات .

- النشاط خارج المدرسة .

- النشاط الصيفي وفي العطلات .

- التربية البيئية والسكانية .

- التربية الرياضية .

أهم أسباب تعثر برامج النشاط المدرسي :

١- المياني المدرسية .. ولعل هذا هو أهم أسباب تعثر برامج

النشاط حيث شغلت المياني المدرسية بحجرات الدراسة ولم يعد هناك الأفنية الواسعة اللازمة لمزاولة النشاط .

وقد أدت زيادة أعداد التلاميذ وازدحام المدارس وزيادة الحجرات الدراسية التي شغلت كل مساحات وحجرات المبنى المدرسي إلى تقلص

الانشطة واختفت الورش والمكتبات وانعدم وجود الحظائر والحدائق والمرافق الاساسية التي كانت موجودة في مدارسنا من قبل .

٢ - قصر ساعات الفترة المدرسية بسبب تعدد المدارس في المبنى الواحد واشغال المدرسة الواحدة بثلاث مدارس احيانا ، مما أدى إلى تعدد الفترات واختفاء فترات الراحة بين الدروس ، بالإضافة إلى ازدياد الفصل بزيادة كثافته في معظم المدارس حيث بلغت كثافة الفصل الواحد أكثر من ستين تلميذا .. الأمر الذي أدى إلى صعوبة مشاركة جميع التلاميذ في أى نشاط ، بل أن من العسير على المدرس أن يخرج مصاحبا هذا العدد من تلاميذ الفصل في رحلة أو زيارة لأحدى مؤسسات البيئة المحيطة بالمدرسة وتحمل مسئولية رعايتهم .

٣ - تمويل النشاط المدرسي : تحتاج ممارسة النشاط المدرسي إلى ميزانيات للرحلات والملاعب والادوات ، وقد أدى ضعف أو انعدام الميزانيات المخصصة للنشاط المدرسي على اختلاف انماطها وميادين ممارستها إلى اغفال بند النشاط المدرسي في الميزانيات .. ولم يحاول الاباء المساهمة في متطلبات النشاط في ظل ارهاقهم بالدروس الخصوصية .. والواقع أن نقص الميزانية المخصصة للتعليم كله يعتبر مشكلة رئيسية ، حيث تقل ميزانية التعليم في مصر عن ما يخصص للتعليم في كثير من البلاد الأخرى عربية وأجنبية .

٤ - إدارة النشاط المدرسي ودور المعلم : فقد أصبح المعلم مثقلا بالعمل في الفصول المكدسة .. ومن الصعب قيامه بابتكار أساليب جديدة لأحياء صور النشاط في ظل الظروف الواقعية . كما أن برامج

٤٠٨

تدريب المعلمين والموجهين قد أغفلت إيجاد حلول تسمح بالعودة إلى الاهتمام بالنشاط المدرسي حيث ملأ اليأس قلوب القيادات بحيث لا مجال لمزاولة فكرة النشاط التربوي .. وقد تحولت توجيهات القيادات العليا المسئولة عن النشاط المدرسي إلى صورة شكلية بإعداد توجيهات مكتوبة عن انجازات المدارس .

٥ - طغيان الامتحانات على برامج النشاط .. فكلنا يعلم مدى سيطرة الامتحانات التقليدية على العملية التعليمية كلها ، حيث انصرف المعلم إلى التلقين وانصرف التلميذ إلى الحفظ والاستعداد لإجابة الأسئلة كما هو وارد في نماذج الامتحانات الرسمية والخارجية ، واختفت وسائل التقويم الشامل للتلميذ صحيا وعقليا بحيث تشمل جميع جوانب الشخصية .

التوصيات

١ - أن يكون المبنى المدرسي الجديد مستوفيا للمواصفات التي تضمن تيسير تنفيذ برامج النشاط المدرسي ، وعدم السماح بأشغال القناء المدرسي ببناء فصول جديدة .. والعمل على منع تعدد الفترات بالمبنى المدرسي الواحد .

وبذلك تتوافر بالمبنى حجرات النشاط والورش والمعامل والمكتبة والحديقة وغير ذلك من المرافق الضرورية مع مناسبة المبنى لأعداد التلاميذ ..

٢ - توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ برامج النشاط المدرسي ، والا توجيه المبالغ المخصصة للنشاط المدرسي لأغراض أخرى .. وأن تعمل الوزارة والادارة التعليمية على توفير ما يلزم للنشاط المدرسي من أدوات وملابس ومستلزمات أخرى بما يضمن تنفيذ برامج النشاط من

التعليم الجامعى والعالى

التعليم الجامعى والعالى

وظائفه وسياساته والتوزيع الجغرافى لخدماته

مدخل للدراسة

أين نحن؟

تتسع الفجوة بين مصر والعالم المتقدم وتتزايد بتسارع كبير، ويتضح ذلك من مقارنة مدى إسهام المجتمع المصرى مقارنة بالتقدم العالمى سواء فى العلوم والتكنولوجيا أو فى الفنون والاجتماع والاقتصاد .

والمجتمع المصرى لازال فى مستوى يتسم بثقافة وممارسات مجتمع زراعى أكثر منه صناعى وتكنولوجيا ويظهر هذا التخلف فى ضعف التجاوب مع تطور مقومات التقدم بالمعدلات التى تؤدى إلى زيادة معدل إنتاج الفرد أو سرعة الانتقال (حتى سرعة النبض الموسيقى) وكذلك فى التطور المعرفى والاجتماعى والسياسى والثقافى والتطور المستمر فى التعليم والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١ - ظهور عدد من العشوائيات من سكان المدن والقرى لا تتمتع بمياه نظيفة أو وسائل صرف صحى أو رعاية صحية كافية ، وذلك فى الوقت الذى دخلت فيه الكهرباء للقرية وإستخدم سكانها سلعاً تمثل إنتاجاً تكنولوجيا متقدماً (مثل التليفزيون - والغسالات - والثلاجات - والفيديو) .

٢ - مظاهر التفكك والقلق التى يعانى فيها العلماء والمفكرون من

الفجوات الواسعة بين مستواهم الفكرى العالى وواقعهم الاجتماعى والمادى الخفيض نسبياً .

٣ - ضعف الومى بحقائق المستوى العالمى المعاصر فى العلم والتطور التكنولوجى ، وتأثير ذلك على إحداث التفاوت بين المجتمعات .

٤ - الفجوة الحضارية بين المدينة والقرية ، وبين الجامعات ومراكز البحث العلمى وقطاعات الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى وبين نبض ومدى التجاوب السياسى والاقتصادى فى الحياة العامة .

٥ - إعتداد التعليم بصفة رئيسية على التلقين والمصادر المحدودة للحصول على المعرفة والثقافة ، وإغفال الاهتمام بتنمية القدرات والمهارات الأساسية للأفراد ، علماً بأن الأفراد هم اللبنة الأساسية لى تقدم يرجى .

٦ - الانبهار بكل ما هو أجنبى ونقص الاستفادة بالطاقات الوطنية البشرية مما يؤدى إلى قصور فى التنمية البشرية الوطنية الشاملة والمتواصلة .

٧ - الاستسلام للاعتماد على الغير من خلال السعى للحصول على القروض والهبات ، مع إغفال توليد المناخ الملائم لخبرات الاستثمار المحلى والأجنبى فى المشروعات الانتاجية ذات المربود العالى ومعدلات القيم المضافة .

٨ - التطلع للمشاركة والمساهمة فى التغيير العالمى مع وجود زخم من سلبيات الماضى الضاغطة تتسم بممارسات ونظم بيروقراطية مما يؤثر على السياسات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية .

الامتحانات لوضع أنماط للأسئلة ، ولكن هناك قضايا هامة فالمدرس الحالي وإدارة التعليم في كل مستوياتها تحتاج إلى إعادة تأهيل لمهام وأساليب جديدة وإن الهيكل العام لإدارة وتشغيل المجتمع (Management) يحتاج إلى إعادة نظر على ضوء رؤية مستقبلية للمجتمع على أساس من الجهود الجماعية المتكاملة عن طريق مؤسسات مستقرة مستمرة تساندها إدارة فعالة وكفئة .

وكذلك يلزم إعادة النظر في التعليم الجامعي والعالي ووظائفه وسياساته في ضوء التطور والتحول العالمي الحديث في مجالات العلوم والتكنولوجيا .

سمات العصر الحديث والعالم الجديد:

نعيش الآن عصرًا تدفقت فيه المعرفة الإنسانية وتتنوع الانجازات في مختلف الميادين الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وتوثقت العلاقة بين الخصم الهائل من الانتصارات العلمية والتكنولوجية التي أصبحت تصوغ حياة البشر وترسم معالم المستقبل في تزايد تراكمي متنوع ومتطور بمجلة متسارعة ومعدلات فائقة بحيث أصبح لأمم والمجتمعات سواء من بلغ منها شلوا عاليا من التقدم والازدهار أو من دفع دفعا إلى الأخذ بأسباب التنمية الشاملة بقدر ما تسمح له إمكانياته وتتيح قدراته ، وأصبح العالم مقسما إلى عدة شرائح تحدد معاملها بصفة أساسية مراتب التقدم العلمي والتكنولوجي .

وأصبحنا نتعامل مع أنواع وأطر من المجتمعات المتقدمة - تتطلع إليها الدول أو المجتمعات الصناعية - والنامية - وهي الدول متوسطة الدخل الأخذ بأسباب التقدم - والأخذ بالنمو أو الفقيرة - وهي الدول متدنية الدخل والتي تعمل بكد ونصب نحو اللحاق بالهت بمن يسبقها ، ونعيش جميعا معشر البشر في عالم واحد تربط بين أبعائه وسائل اتصال سريعة ومتاحة دائمة التطور والنمو غيرت كثيرا في مدلولات تغير

إلى أين ... والحل

من أجل التقدم المتكامل لابد أن تشمل أنشطة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والفنية ، وكذلك الأسلوب العام للحياة والممارسات اليومية ، وذلك لأن أسلوب التدرج يقود إلى توسيع الفجوة بين المجتمع المصري والمجتمع العالمي ويلاحظ أن رفع القدرات الفردية لا يتيسر إلا بتطوير التعليم كماً وكيفاً وذلك من خلال :

١ - القضاء على الأمية .

٢ - رفع القدرات الذاتية المتمثلة في :

أ - الاستقلال الفكري - المبادرة .

ب - التصور - التحليل - النقد - الابتكار - الاستنباط -

الاستقراء - صنع القرار .

ج - تقبل التغيير والإسهام في أحداثه بأبواب العصر .

د - حساب المخاطر وإدارة الزمن والمعلومات .

هـ - الإيمان بأن لكل حل حلاً أفضل منه .

و - التفكير بالإنجاليات wholistics على النطاق

الوطني والكونيات على النطاق العالمي وربطها بالمنظومات

الفرعية ، وصولاً إلى الأهداف المرجوة .

ز - الإيمان بأن البحث العلمي وابتكار المعارف هو أساس كل

تقدم يرتجى .

والحل هو التصدي لكل مأسبق بإدارة علمية وبالنظرة الكلية ،

إنما لا يمكن التقدم في مجال وترك الآخر أو التقدم التدريجي الذي كثيرا

ما يقود إلى طريق مسدود ... وبالنسبة لقطاع التعليم فلا يكفي فقط

إعادة النظر في السلم التعليمي وعدد سنين الدراسة في المراحل

المختلفة وتعديل الكتب كميًا عن طريق حذف الحشو .. أو تعديل

الزمان والمكان وقصرت المسافات وتوالت المعارف وتزاحمت المعلومات تملأ ما يسمى البنوك أو القواعد المعلوماتية ، وتعددت الشبكات المعرفية عبر الأسلاك والماسلكية والفضائية ، بالتكنولوجيات الضوئية والإلكترونية والمفطيسية ويغير ذلك من الوسائل والأساليب .

وفي ضوء ما تقدم تطورت العلاقة بين التعليم والعمل ، وبين العلم الأساسى والعلم التطبيقى . ، وأصبح لزاما على إنسان هذا العصر أن يناضل من أجل أخذ مكان مناسب فى المجتمع الذى يعيش فيه بالسعى نحو التعليم النظامى بصوره ومراحله وبين التعليم الذاتى والتعليم المستمر مدى الحياة . وقد أدى التقدم التكنولوجى الكبير إلى تحول ضخيم فى أساليب الحياة وصورها ، ذلك أدى فى معظم المجتمعات المتقدمة إلى « أتمتة » الكثير من الصناعات ، وتبع ذلك تقلص دور العمالة اليدوية أو نصف الآلية ، وزادت الحاجة إلى عمالة الاختصاصى والمتخصص الذى يتعامل مع الآلات والتجهيزات المتطورة بكفاءة ودراية . وفى مقابل ذلك ظهرت بوادر نوعيات من البطالة لم تكن موجودة بهذا القدر أو بتلك الصور ، ومن ثم فقد قصرت ساعات العمل وزادت ساعات الفراغ ، ومن ثم أصبح من الضرورى إستثمار ساعات العمل وساعات الفراغ بنفس القدر من العناية والكفاءة بما يؤدي إلى الاستمرار فى تنمية المعارف الحضارية ومواجهة الأمية الوظيفية والأدائية - إلى جانب التحرر السريع من أمية القراءة والكتابة .

وظهرت آثار هذه التحولات جميعها على فلسفة التعليم فى مراحله المختلفة ، وعلى سياساته ومناهجه وبرامجه .

وفي ضوء المعايير والمؤشرات والمؤثرات الموضحة أعلاه سوف نوضح الأبعاد الرئيسية التى تحيط بالعملية التعليمية والتربوية فلسفة وسياسة وأهدافا مع التركيز على التعليم الجامعى والعالى وما يقوم عليه من وظائف ومهام فى خدمة المجتمع .

٤١٢

فلسفة التعليم الجامعى والعالى وغاياته :

تتلخص فلسفة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة

فى الأخذ بالمفاهيم والمعايير الأساسية الآتية :

١ - أن عملية التعليم خدمة إجتماعية أساسية وحق للمواطن فى مرحلة التكوين المعرفى والثقافى العام يلزم توفيره له فى إطار ديمقراطى تفتح أبوابه أمام مختلف شرائح المجتمع مع تهينة الأساليب والوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه العامة . ويسرى ذلك على مرحلة التعليم قبل الجامعى .

أما فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى فإنه خدمة عامة وإستثمار تنموى اقتصادى كذلك ، ومع وجود بعض التشابه الشكلى من تقديم التعليم والتدريب لطالب العلوم الأساسية وطالب العلوم التطبيقية وطالب العلوم الإنسانية أو الاجتماعية فى المرحلة الجامعية الأولى (مرحلة البكالوريوس أو الليسانس) من حيث تقديم المعرفة على هيئة مقررات ومحاضرات وندوات ، وعقد إختبارات وإمتحانات لقياس مستوى التحصيل والفهم والقدرة على التعبير عن مكتسبات الطالب من المعارف ، فإنه توجد فروق أساسية فى تعليم المواد العلمية الأساسية والتطبيقية عن تقديم المواد الأدبية والنظرية ، حيث التعليم النظرى للعلوم يتناول أساسياتها وحقائقها ومواصلها التى تؤكد بلوغها وإلسى جانب ذلك ، مقتربا به ومكملا له لابد من تقديم التدريب العملى والتجريبى للدارس مع الاستفادة بالوسائل التكنولوجية التى تحقق أبعاد المفاهيم العلمية وتزود الدارسين بالمهارات والقدرات العملية .

٢ - أن المعرفة العلمية ليست عملية تراكمية بسيطة بل متراكبة ، وأن ظهور نمو أو تطور جديد للمعرفة فى مجال ما يتطلب إجراء تعديلات وترتيبات - كثيرا ما تكون جوهرية فى الأسس والمفاهيم العلمية القائمة حتى تناسب وتمهد للتطوير الأحداث ، ولعل من أمثلة ذلك تلك النقلة

الكبيرة التي حدثت من الفيزياء التعليمية إلى الفيزياء الكمية والموجية ،
والنظرية النسبية وتعديلاتها والتي حدثت في القرن العشرين ، وحدث
مثل ذلك في مختلف العلوم الأخرى مثل الكيمياء التقليدية الوصفية إلى
الكيمياء التركيبية والكمية والموجية ، وفي علوم الحياة التقليدية
البيولوجية الجزيئية والوراثية ، والتكنولوجيا الحيوية ، بل أن علوم
الرياضيات وهي أساس العلاقات بين المفاهيم والتطورات في مختلف
العلوم الأساسية الأخرى قد تطورت وظهرت لها الكثير من النظريات
والمفاهيم الجديدة ، والتطبيقات العملية الفاعلة ، وغنى عن البيان
ما حدث من طفرات في علوم الفلك والفضاء تضافرت عليها سائر
الإنجازات العلمية والتكنولوجية ، وعلوم الطاقة الأحفورية
والنووية ، والمتجددة .

ولمنا نقرر واقعا ملموسا إذا ما أقرنا بأن العلوم التطبيقية
المختلفة الزراعية والهندسية والطبية والصيدلانية والكيميائية وغيرها تستند
إلى المزيد من الأساسيات وتستخدم العديد من التكنولوجيات المتطورة .
ومن ثم يمكن القول بأن عصرنا الحديث وبصفة خاصة
عالمنا الجديد الذي بدأ يتشكل وسوف يتحدد في مستهل القرن
الحادي والعشرين وعلى وجه الترجيح خلال العقدين
الأوليين منه ، هو عصر تكامل المعرفة وتساند إنجازاتها
لتحقيق حياة أفضل للبشر وتأمين مستقبل أكثر رجا
للأمم والشعوب .

٣ - تتجه الدول المتقدمة تكنولوجيا في ضوء ما يصاحب
التقدم في المجالات الصناعية والزراعية من حركة
العاملين في هذه القطاعات مما يسمى « القطاع
الابتدائي » متمثلا في الزراعة والصناعات
الاستخراجية ، extractive industries نحو ما

يسمى « القطاع الثانى » متمثلا في الصناعات الانتاجية
(manufacturing industries) التي تعتمد
على امتلاك الخبرة والأصالة والتنمية التكنولوجية المستمرة
أكثر منها على الخامات والمواد الأولية ، بل تعنى بتحويلها إلى
منتجات داخل مصانعها ومؤسساتها الكبرى ، تتجه بعض هذه الدول
بخطى مبتدأة حاليا ينتظر أن تكون متسارعة مستقبلا نحو
ما يسمى « القطاع الثالث » الذي وصف بدعم وتكريس « صناعة
الخدمات » وفيه تتبدل المعرفة النظرية العلمية والتكنولوجية
موقعا مركزيا في التنمية الاقتصادية التي تهدف نحو التحكم
في المقدرات والقومات الاجتماعية والاقتصادية وفي توجيه
التغير والتحديث .

٤ - البحث العلمى مكون أساسى لمواقع النفوذ والتأثير
في صياغة مستقبل المجتمعات والأمم ، ويتقضى ذلك أن نجد العدة من
الآن وفي مسارنا المستقبلى المحفوظ والنشط إلى العناية بجامعةاتنا
ومؤسسات البحث العلمى الهادفة من داخلها وخارجها نحو
أجتيان الفجوة المتسعة بين الأوضاع الراهنة والأوضاع
القادمة الحاكمة لمستقبلنا ، بوضع الاستراتيجيات السليمة
والسياسات الحكيمة وتخصيص كل ما يلزمها من إمكانات ومقدرات سواء
فى أساليب ووسائل الإعداد أو لتكثيف جهود الفرق المتكاملة ، أو فى
تسريع الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة ، ويرتبط بهذه
السياسات خطط متدرجة للتنفيذ تتفرع عنها برامج تنفيذية
مؤسسية وتحكمها نظم أكاديمية وإدارية مدنية فعالة رشيدة .

استراتيجية التعليم وسياساته :

٥ - تأسيسا على هذا تقدم وفى ضوء الأحوال الراهنة
المحيطة بالعملية التعليمية فى مختلف المراحل يمكن
٤١٣

تحديد المهام والغايات الأساسية المناطة بمؤسسات التعليم والبحث العلمى فيما يلى :

١ - معاونة المواطنين على إستيعاب وتفهم القدر المستهدف لكل مرحلة تعليمية من المعرفة ، مع تنمية القدرات وتكوين المهارات التى تمكنهم من التفاعل الإيجابى مع المجتمع وأداء الخدمات المطلوبة والمتطلبة أداء فاعلا بناء متوافقا مع التطورات والتغيرات التى تحدث فى المجتمع وقطاعات العمل والنشاط فيه ، مع توىخى التواصل والتناغم مع التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث .

٢ - توجيه التعليم والتدريب لاحداث التنمية الشاملة لمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع .

٣ - بذل العون والإرشاد للمواطنين للمحافظة على القيم وحيانة الذاتية الثقافية والتراثية والحضارية للمجتمع ، مع العناية بحسن الاستفادة من أوقات الفراغ بحيث تصبح مكملا للشخصية المتوازنة والمواطنة الصالحة ، وبحيث تحمى المجتمع من أضرار البطالة ، ونزعات الضياع والانحراف والتفكك وما قد يهاجمها من توجه غير راع وتستر غير مدروس وراء التوجهات العقائدية أو الدينية وينزلق أحيانا نحو العنف والارهاب ومن أجل تحقيق هذه الاهداف والغايات الاستراتيجية يلزم الأخذ بالسياسات الآتية فى مجال التعليم الجامعى :

١ - العمل على إسهم جميع مراحل التعليم والتربية خاصة فى نطاق التعليم الجامعى والعالى ومراكز ومواقع البحث العلمى فى تحقيق متطلبات المستقبل ، وذلك عن طريق تكوين أجيال جديدة من المتخصصين مزودة بالطاقات والامكانيات المناسبة ، مع توفير المرونة والمناهج والنظم واللوائح التى تحقق حرية الحركة وتواكب التغيير والتطوير .

٤١٤

٢ - إيلاء عناية خاصة لمجالات التخصص الجديدة والمستحدثة التى تؤثر تأثيرا فاعلا فى صياغة مقومات المجتمع الحديث المتطور مثل علوم الحاسبات وتطبيقاتها ، وعلوم المعلومات ، وعلوم الطاقة الجديدة والمتجددة وعلوم الفضاء ، والعلوم البيئية ووسائل حماية البيئة من التلوث ، وترشيد المحافظة على الثروات الطبيعية وتنمية الموارد ، وعلوم الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية وغيرها .

٣ - تعميم الأخذ بأساليب تنمية التعلم الذاتى والتزود المستمر بالمعرفة العلمية والتكنولوجية مع تنمية قدرات الدارسين وملكات الإبداع فىهم وتشجيعهم بالمكافآت والجوائز المجزية .

٤ - العناية بالبحث العلمى الأساسى والتطبيقات وتوجيه عدد من مشروعاته نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع عمل الفريق ، مع العناية بمواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث .

٥ - تنمية الموارد المالية وتطوير الامكانيات التعليمية والبحثية ، مع تحقيق حسن الاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق التعاون والتكامل فى مختلف الأنشطة التعليمية والبحثية وذلك عن طريق ترشيد مجانية التعليم وزيادة حصيلة الخدمات المؤداة لقطاعات الانتاج والخدمات .

٦ - العمل على وضع النظم والأنشطة التى تكفل تحقيق التعاون بين قطاعات التربية والتعليم فى مختلف المراحل ، ووسائل الأجهزة الحكومية والأهلية ، وكذلك الحزبية والنقابية ، وقطاعات العمل الانتاجى والخدمى العامة والخاصة ، والاستعانة بالمعونات الأجنبية المتاحة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم والثقافة ، والتنمية الاقتصادية ، وتشجيع هذه المصادر جميعا على الاسهام فى تطوير وتنمية التعليم والتدريب باعتبارها اللبنة الأساسية لخدمة المجتمع وتنمية موارده الاقتصادية وتأمين ذاتيته الثقافية والتراثية .

الوظائف الأساسية للجامعات في المجتمع المعاصر :

مع الأخذ بكل الاعتبار بكل ما جاء في نطاق فلسفة الجامعة وموقعها في المجتمع ، وما لخص في مجال إستراتيجية وسياسات التعليم والتدريب يمكن تلخيص الوظائف الأساسية الآتية :

١ - إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين والفنيين والمفكرين اللازمين للقيام بالأعمال والانجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسية المحيطة بالبلاد ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة ، مع تدفق وإستمرار معين التطوير لاحداث إضافات فاعلة ومؤثرة ومحسوسة إلى سوق العمل ومراكز التثقيف والتزوير في المجتمع ، ومسايرة اتجاهات التقدم والازدهار والتنمية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

وتتكامل هذه الوظيفة الهامة التعليمية والتربوية مع مخرجات مراكز التعليم في المرحلة قبل الجامعة والمعاهد العليا الفنية في القطاعين العام والخاص .

٢ - القيام بالدراسات العليا ، في مختلف المستويات في نطاق الاستراتيجية الوطنية والتعليمية سواء في مجالات العلوم المتقدمة أو في مجالات التأهيل والتدريب على قواعد أصول مهارات البحث العلمي من أجل التطوير والتنمية وتنمية القدرات على الابتكار والاستنباط في مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها .

٣ - القيام بالبحث العلمي الأساسي والتطبيقي مع توجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع إلى جانب الاسهام في تقدم العلوم والفنون والآداب .

٤ - تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل ، وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز النشاط بهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة انجاز الأعمال .

٥ - العناية ببرامج خدمة البيئة في مختلف المجالات خاصة في مجال تنمية الموارد والثروات الطبيعية والحد من التلوث بأنواعه والمحافظة على البيئة المحلية والاقليمية والعالمية .

٦ - المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية والتنسيق مع قطاعات العمل المختلفة ، واحكام التعاون بينه وبين مراحل قطاع التعليم الجامعي والمعاهد العليا العامة والخاصة ، التعليم قبل الجامعي .

٧ - المتابعة والتقويم المستمر للمؤسسات التعليمية وبالباحثية والمواجهة السريعة للمعوقات والسلبيات .

معايير تقويم وتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية خاصة في مراحل التعليم الجامعي والعالي :

استقر الرأي على عدد من المعايير والأسس لقياس وتقويم وتطوير الأداء في المؤسسات التعليمية خاصة في مرحلة التعليم الجامعي من أهمها ما يلي :

١ - نظم ادارة وتشغيل المؤسسة التعليمية ونوعية الاشراف والرعاية ، في مختلف الشئون الاكاديمية العلمية والبحثية وما يرتبط بها من مقومات رئيسية ومدى ما تتمتع به المؤسسة من استقلالية وحرية تصوخ استمرار نموها وتطورها .

٢ - مجموع البرامج التعليمية النظامية واللائقراطية التي تقوم عليها المؤسسة والدرجات العلمية التي تمنحها ، ومدى التنوع والتكامل والترابط بينها ، وضمانات استمرارية تطوير وتحديث هذه البرامج ، وما توفره من تخصصات فرعية وأنشطة تكميلية وثقافية لطلابها .

٣ - مستوى الخبرة من حيث العراقة الزمنية والاكاديمية للمؤسسة

وكذا بالنسبة لكل من مجالات التخصص وبرامجها وبالنسبة لكل قسم أو مكون من مكونات المؤسسة .

٤ - أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وخبراتهم واهتماماتهم الخاصة والعامة ، وطبيعة أعمالهم وظروف استخدامهم بعمق دائمة أو مؤقتة . وما ارتبط بهم من أعباء تدريسية بحثية أو من خدمات وما توصلوا اليه من الانجازات العلمية والبحثية ، وما يقدمونه للبيئة والمجتمع من خدمات واسهامات فعالة ومؤثرة .

٥ - مدى توافر الأدوات والتجهيزات والتكنولوجيا المعينة وسائر مقومات التعليم والبحث العلمي بما في ذلك المكتبات ومصادر المعلومات ، وورش الصيانة والصالح وتصنيع الاجهزة العلمية ، والمعاونين الكفاء من التقنيين والفنيين والاجهزة الادارية والمالية المتطورة .

٦ - المدارس العلمية وبرامج مراكز التميز العلمي القائمة في المؤسسة التعليمية أو البحثية ومشروعات البحوث العلمية الاساسية والتطبيقية ومدى الاستجابة من نتائجها في تطوير الاداء ورفع مستواه داخل المؤسسة وفي قطاعات الانتاج والخدمات .

ويدخل في هذا النطاق الاهتمام بعمل الفريق والتعاون والمثمر مع مراكز ومعاهد البحوث القائمة في مواقع العمل المختلفة ، ووحدات ومراكز البحوث والتطوير في قطاعات الانتاج ومواقع الخدمات .

٧ - برامج ووسائل التنمية المستمرة المتواصلة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين ومعاونيهم من مختلف الكوادر .

٨ - ما تقدمه المؤسسة من خدمات الريادة والرعاية المتكاملة للطلاب ، وما توفره من أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لهم ، بما من شأنه تكوين الشخصية السوية الواعية . ويدخل في هذا النطاق مساعدة الخريجين على الالتحاق بالأعمال المناسبة في المجتمع سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي ، ومتابعتهم بعد التخرج ومداومة الاتصال بهم .

٤١٦

البحث العلمي الاساسي والبحث العلمي التطبيقي ،

البحث العلمي الاساسي هو فحص وتأمل وتدارس وتمعن حول مختلف الظواهر والنظم والسعى نحو استكشاف المجهول وزيادة الاستدلال على المعلوم والبحث العلمي كذلك تسجيل للمعلومات واثراء للمعلومات وتنمية للمعارف وتحليل للتناقض ، ويعنى البحث بترسيخ وسائل وأسس التطبيق والاسهام الفاعل في حل المشكلات التنموية والخدمية .

ويقع البحث العلمي الاساسي موقعا رئيسيا في نطاق رسالة الجامعة وظائفها باعتبار أنها هي المصادر والمناهل الاصلية للاسهام في تقدم العلوم والفنون والآداب . والمنابع الكفيلة بأعداد الافراد العلميين والباحثين المدربين وتهيئتهم للعمل في الأقسام والمعاهد البحثية خارج الجامعة وفي وحدات البحوث والتنمية والتطوير في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات والجامعة وهي كذلك الرعاع الذي يجمع ويشهد جهود الباحثين والدارسين ويثري المدارس العلمية ويقيم مراكز التميز العلمي المتخصصة ومن ثم تعتبر بمثابة بيوت الخبرة ومصادر الابداع ومراكز الاشعاع لاحداث التنمية والازدهار والتقدم .

- أما البحث العلمي التطبيقي فيعنى بالدرجة الاولى بتوجيه أنوات البحث وتجميع جهود الباحثين المدربين وتكريس انجازاتهم لايجاد الحلول الناجعة للمشاكل القائمة في مواقع العمل والتخلص من المعوقات والسلبيات التي تعترض خطط التنمية ووضع أولويات مدروسة لذلك بالتعاون الوثيق مع القائمين بالاعمال الانتاجية والتطويرية في هذه المواقع .

وجدير بالذكر أن الحدود التي تفصل بين البحث العلمي الاساسي والتطبيقي قد أصبحت متلاشية ومتداخلة بحيث تزداد حاجة التطبيق الى تطوير ودعم مستمرين للبحث العلمي الاساسي الموجه ،

كما يلزم ازدهار البحث العلمى الاساسى أن يترسم امكانات وطرائق التطبيق ومن جهة أخرى يوجد ارتباط موضوعى وثيق بين البحث العلمى التطبيقى والتكنولوجيا فيمكن ابتداء تكنولوجيا جديدة أو تطويرها استنادا الى بحث علمى تطبيقى متعمق ومستند الى قاعدة رصينة من القواعد العلمية الاساسية .

(اوضاع البحوث العلمية بالجامعات)

تقوم الجامعات بالبحوث العلمية فى اتجاهين اساسيين هما :

أولا : بحوث الرسائل العلمية لدرجات الماجستير والدكتوراه . وهذا النشاط يمثل جانبا رئيسيا من أنشطة الجامعات ، ويقوم باعداد الكوادر والاطار البحثية المدربة اللازمة لاستكمال وتعزيز هيئات التدريس ومعاونتهم بالجامعات . وكذلك باعداد وتدريب الباحثين ومساعدتهم العاملين فى مراكز ومعاهد البحوث باكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ومراكز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة . والعاملين بمؤسسات الطاقة الذرية ، ووزارات الانتاج والخدمات (وتبلغ نسبة العاملين منهم خارج الجامعات حوالى ٤٥ فى المائة) .

ويغلب على معظم هذه البحوث صفة الفردية فيما عدا القليل التى تقوم عليها بعض المدارس البحثية فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث وخارجها ، وتستخدم نتائج هذه البحوث خاصة المنشور منها فى تنمية الانتاج العلمى للمشترفين عليها والقائمين بها الذين يتقدمون به للترقى فى سلم الهيكل الوظيفى بالجامعات والمراكز البحثية .

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس عام ٩٤/٩٣ بالجامعات حوالى ٢٤ ألفا بخلاف معاونتهم من المدرسين المساعدين هذا وبلغ عدد الحاصلين على الدرجات الجامعية العليا (١٤,٢٠٠) والماجستير (٥,٢٠٠) والدكتوراة (٢,٤٠٠) دارس .

أما مشروعات البحوث التطبيقية والهادفة نحو خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فتتضمن مشروعات بحثية محدودة نسبيا أجريت بالتعاون مع الجامعات الامريكية فى نطاق مشروعات الترابط بين الجامعات المصرية والامريكية ، ومشروعات أجريت بالتعاون مع جامعات أوروبية فى نطاق القنوات العلمية معها والاتفاقيات الثنائية والقروض . ويوجد عدد آخر من مشروعات البحوث تجرى بالتعاون والتعاقد مع بعض مؤسسات التنمية الصناعية أو الزراعية أو الادارية أو الاقتصادية ويغلب عليها الاتصال الفردى وإن كان البعض منها قد توصل الى نتائج مفيدة . وقد بلغ عدد مشروعات البحوث التى أجريت خلال المرحلة الاولى لمشروع الترابط (من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠) حوالى ١٧٦ مشروعا ، أضيف اليها حوالى ١٠٠ مشروع تجرى فى نطاق المرحلة الثانية وأجريت هذه المشروعات فى مجالات الزراعة والغذاء والمياه والطاقة والصناعة والعلوم التطبيقية والسياسات الاقتصادية والتنمية البشرية .

هذا وتجرى البحوث الجامعية فى الاقسام العلمية والمعاهد والمراكز المتخصصة والوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة بها سواء كوحدات للبحث العلمى أو خدمات البحوث العلمية .

وتوجد بالجامعات بعض معاهد ومراكز البحوث المتخصصة تعتبر وحدات ذات طابع خاص تسير على نظم مرنة متطورة ولها تمويل مناسب الى حد ما ، ذلك الى جانب عدد آخر من الوحدات ذات الطابع الخاص القائمة بأعمال الخدمات كما تخدم أغراض البحوث العلمية بها ومن بينها المستشفيات الجامعية والطابع الجامعية .

وكل هذه المراكز والمعاهد والوحدات مزودة بتجهيزات وأنوات وامكانات مناسبة وتقدم خدماتها مقابل عوائد مالية توفر تمويللا يسهم

في ادارتها وانجازاتها .

مقومات الدراسات العليا والبحوث بالجامعات :

أولا : مقومات تتعلق بطالب الدراسات العليا أو الباحث والمُعرفين

على النراية والبحث :

- ١- توافر حد مناسب من المستوى العلمي للطالب ، وأن يكون الباحث خديرا على اصول وطرائق البحث العلمي ووسائله ومهاراته ، وأن تتوافر الرغبة والاهتمام لدى الطالب أو الباحث في المجال الذي يعمل فيه ، وأن يتفرغ الوقت الملائم لانجاز دراساته أو بحوثه بكفاءة واقتدار .
- ٢- أن يتوافر العدد المناسب والخبرة اللازمة للإشراف على الدراسات العليا والبحوث وأن ينظم هؤلاء مع طلابهم ومعاونيهم في مدارس علمية يسود فيها عمل الفريق مع الاستمرارية والتواصل مع أهداف البحوث وتطور نتائجها .

ثانيا : مقومات تتعلق بالامكانيات والتجهيزات اللازمة للبحث العلمي وأهمها :

- ١- المكتبات ومصادر المعلومات المزودة بالمرجعيات والدوريات المتجددة مع الارتباط بمراكز وشبكات وقواعد المعلومات المحلية والدولية لتحقيق الانسياب والتواصل المستمر مع التقدم العلمي والتكنولوجي .
- ٢- المختبرات والمعامل والتجهيزات المتطورة بما في ذلك وسائل الاستعانة بالحاسبات الآلية في اجراء وتحليل النتائج وتفسير الانجازات البحثية .
- ٣- العناية بتوفير الفنيين والتقنيين ومراكز الاجهزة العلمية ووحدات الصيانة والاصلاح من المستوى المناسب للتقدم العلمي والتكنولوجي المستمر .

٤- العناية بالتنمية البشرية والمعرفية لقيادات البحث العلمي والباحثين ومعاونيهم عن طريق حلقات البحث ومجموعات المناقشة

٤١٨

والمؤتمرات المحلية والدولية في الموضوعات ذات العلاقة بخطط وبرامج البحث العلمي بالجامعة .

٥ - تحقيق التنسيق المستمر بين مشروعات وموضوعات البحوث الجارية ، والمتابعة الدائبة للنتائج والعمل على اتاحتها للمستفيدين في قطاعات النشاط المختلفة بطرق ووسائل مستمرة ومنظمة ، ويساعد على ذلك اجراء البحوث الهادفة بالتعاون مع مراكز ووحدات البحوث والتطوير داخل الجامعة وخارجها .

٦ - التمويل المناسب والاستقلال المالي والاداري للقائمين على البحث العلمي ، وفقا لسياسات وخطط مدروسة وفي سبيل ذلك تخصيص ميزانية خاصة للبحث العلمي ترتبط بمنجزاته ونتائجه ، وإنشاء صناديق خاصة للبحث العلمي الهادف لتوفير المزيد من مصادر التمويل من المستفيدين والمشاركين في مشروعات البحوث .

ويقترح أن تخصص نسبة معقولة من الدخل القومي العام للبحث العلمي (١-٢ ٪ بصفة مبدئية) .

وتخصص حوافز مالية وجوائز للمبدعين في مجالات البحث العلمي بأنواعه الاساسية والتطبيقية والعملية .

٧ - الاستفادة القصوى من الاتفاقات الثقافية والعلمية ومن الاعانات والمساعدات والقروض التي تقدمها الهيئات المعنية بالبحث العلمي والتعليم الجامعي والعالي .

٨ - وجود سياسة واضحة مدروسة وخطط بحثية للدراسات العليا والبحوث ، ويتطلب الامر العناية القصوى بوضع هذه السياسات والخطط .

٩ - تدعيم وتوثيق العلاقة البحثية بين الجامعات ومراكز البحوث التطبيقية خارجها ، وكذلك مع وحدات التطوير والبحث العلمي بقطاعات الانتاج والخدمات (R&D) مما يؤثر على تحقيق

الاستفادة المتبادلة ويحقق الترابط بينها ويخدم التنمية الاقتصادية في المجتمع .

دور الجامعات في خدمة البيئة والمجتمع :

أولا : مفهوم البيئة واسنانها :

البيئة بمعناها الشامل environment هي ما يحيط بموقع ما أو بكائن ما من موجودات وما يرتبط به من مؤثرات وما يحدث بينها من تداخلات وتفاعلات ، وفي ضوء هذه العلاقات الوثيقة والتكاملية وما ينشأ عنها من آثار ايجابية إذا ما أحكمت هذه الصلات وتوازنت التفاعلات فيما بينها لصالح مجموعة المكونات ومنظومة عوامل التحكم والتنمية والصيانة ، أو ما يحدث لها من آثار سلبية إذا ما تعارضت المسارات أو تضاربت التداخلات أو تناقضت نتائج المكونات مما يؤدي الى التدهور والتقلص بدلا من الازدهار .

ويمكن تقسيم البيئة بمفهومها الى كائنات حية من انسان وحيوان ونبات ، وكائنات دقيقة من آفات وفيروسات وميكروبات وغيرها والبيئة غير الحية من هواء وماء وتربة ، ومناخ ومطقس وثروات معدنية ومصادر للطاقة .

وقد أصبح النشاط الانساني في الحاضر والمستقبل مواكبا للنشاط البيئي بصورة مختلفة وتداخلاته المؤثرة الفاعلة بل أصبحت برامج التنمية والاقتصاديات العالمية بسائر الدول والشعوب والجماعات تصاغ بمنظور بيئي سواء في الاستثمارات الانمائية ، للموارد والثروات الطبيعية ، تجلت الضرورة الحتمية لادارة ومواجهة المشاكل البيئية والتعامل الرشيد مع القضايا البيئية وما يرتبط بها من قضايا تنمية واقتصادية ملحة باعتبار أنها تمثل ثالوثا يكون منظومة متكاملة متشابكة لها مردودات ومؤثرات اجتماعية شديدة الأهمية . وأصبح

هذا المنظور محل العناية المحلية والاقليمية والعالمية ، بل ويصوغ المعالم الاساسية لما يطلق عليه العالم الجديد .

ثانيا : مفهوم المجتمع :

تم الاتفاق والتعارف على مختلف المستويات على تعريف المجتمع الانساني على أنه يشمل سائر المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تصوغ حياة الشعوب التنفيذية والتخطيطية والتشريعية والارشادية والرقابية ، وما يتكامل معها من المنظمات الاملية والخاصة ، والهيئات الثقافية ، والعقائدية ، ويشمل المجتمع كذلك ما يقوم به من علاقات وروابط تنظمها وتدير أعمالها بما من شأنه تحقيق الوئام والامان فيما بين مختلف هذه المؤسسات (دساتير وقوانين - لوائح - قيم سلوكية وتعاملية) كل ذلك في نطاق متوازن يكفل حرية الاطلاع ويشجع على الابتكار والابداع .

ويحتل المجتمع في هذا المنظور الشامل غلظا وأطارا يحيط احاطة قابلة للتطور والتطور والتأقلم مع الانجازات الضخمة المتنامية للعلوم والتكنولوجيا ، ويتداخل ذلك بل ويتعاضد في منظومة تؤثر في بعضها البعض ، وترتبط هذه المنظومة المثلثة ارتباطا تفاعليا مستمرا مع منظومة ثالثية البيئة والتنمية والاقتصاد السابق الاشارة اليها .

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن الثالوث البيئي التنموي الاقتصادي قد اندمج مع عامل رابع هو المجتمع ، ومن ثم تصبح المنظومة الرباعية هي محور النشاط الانساني على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية .

ثالثا : الخدمات البيئية والمجتمعية للجامعات ومراكز البحوث :

لما كانت الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث هي مصادر الاشعاع وتأهيل المعرفة ومواقع الخبرة ، أصبح لزاما عليها أن تضيف الى

وتطورات تنوعاته .

ومن المؤثرات التي أدت إلى ضرورة الأخذ بالآليات التعليمية والتدريب المستمر الزيادة في الكثافة السكانية ومعدلات زيادة السكان مع ارتفاع متوسط الأعمار في سائر المجتمعات نتيجة للرعاية الصحية والاجتماعية بحيث بات من غير المستطاع زيادة الاستيعاب في مراكز ومؤسسات التعليم النظامي ناهيك عن الحد من التسرب وسد منابع الأمية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة ومتفاقمة خاصة في البلاد النامية والمتخلفة .

وفي ضوء العوامل والمؤثرات المشار إليها أصبح للتعليم والتدريب المستمر دورا رئيسيا في مختلف المراحل التعليمية بل وفي سائر مؤسسات الأعمال العامة والخاصة ، وفي الأنشطة الثقافية والاجتماعية المتنوعة .

وفيما يلي نستعرض أهم برامج التعليم والتدريب المستمر التي تقوم بها الجامعات ومعاهد التعليم العالي :

(١) تنظيم الدورات والبرامج التدريبية للخريجين والفنيين والأجهزة المعاونة الادارية والمالية بالجامعات واعتبار ذلك من الواجبات الأساسية لهم ويعتبر اجتيازهم لهذه الدورات بنجاح وكفاية معيار القياس والحكم على أهليتهم لتبوء المراكز الأعلى والقيام بالأعمال الأكثر تقدما ويدخل في هذا النطاق برامج إعادة التأهيل والتدريب للخريجين وتوجيههم نحو اقتحام سوق العمل وشغل المواقع الخالية فيه ومواجهة البطالة بطريقة عملية ومفيدة .

(٢) تنظيم البرامج والدراسات التنشيطية والتجديدية للعاملين بمختلف قطاعات العمل المتصلة بمجالات التخصص المختلفة التي تقوم عليها الجامعات وذلك لرفع مستوياتهم العلمية والتقنية وبالتالي رفع مستوى

وظائفها الأساسية في التعليم والتدريب والبحث والاستقصاء العلمي وظيفية رئيسية أخرى ألا وهي خدمة المجتمع والبيئة بهدف التطوير والتحديث والمشاركة الايجابية الفعالة في الاستفادة من عطائهما الثري والكريم والأسهام الفاعل في مواجهة ما يعترضهما من مشاكل ومصاعب تؤثر في تقدمهما وازدهارهما .

ويمكن أن تنقسم الخدمات المجتمعية والبيئية إلى خدمات في نطاق التعليم والتدريب ، وخدمات ترتبط بالدراسات والبحوث التطويرية والانمائية ، ويؤدي كل منهما أنشطة في نطاق البيئة المحلية والجغرافية الواقعة حول الجامعة أو المؤسسة البحثية بحسب أولية ، أو في نطاق البيئة الشاملة والمجتمع الشامل على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي وفيما يلي نورد أهم هذه الخدمات :

أولاً : خدمات التعليم والتدريب وأهمها :

١) التعليم والتربية المستمرة والمتواصلة

يعتبر العنصر البشري هو الركن الأساسي في إحداث التنمية الشاملة ومن ثم فإن التنمية البشرية أصبحت ضرورة ملحة للحفاظ على تطوير وتحديث المجتمع ورفع مستويات الأداء في شتى أوجه النشاط فيه . وذلك لمواجهة التغير السريع والانفجار المعرفي خاصة في مجالات العلوم وتطبيقاتها والتكنولوجيا وإبداعاتها في العصر الحديث وإفاقها المستقبلية المتطورة التي أصبحت تصوغ حياة البشر وتتحكم في مقدرات الشعوب ومصائر الأمم ، وتحسور التعليم النظامي في مراحله المختلفة عن ملاحقة هذا التراكم المعرفي ، والمد الحضاري ، والحاجة المستمرة إلى مزيد من حقل القدرات وتنمية المهارات ودعم الطاقات لمخرجات التعليم النظامي عن طريق النظم المتعددة للتعليم المستمر والتدريب أثناء الدراسة وقبل العمل وأثناء العمل حيث زاد الارتباط وتوثقت العلاقات بين العلم وتطبيقاته والعمل

والزلل والانحراف ، والتخلق بالايمان والعدل والرحمة والمحبة والاخلاص فى العمل ، وآداب الحوار والحوار ، وأدعى السبل لتحقيق هذه السمات وبلوغ تلك الغايات .

٦) مجالات صيانة البيئة والمحافظة عليها وعدم تعريضها للتلوث والتدهور والاستنزاف فى ظل الأحكام والنظم والسنن الدينية والسير والآثار للسلف الصالح والأساليب الناجمة التى تتبعها المجتمعات المتحضرة والرائدة فى سبيل تحقيق هذه الأغراض .

دور الجامعات فى ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية .

أولاً : ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية

من الملاحظ أننا فى كل القطاعات نحرص على اعداد خطط خمسية أو عشرية أو غيرها من خطط للعديد من الأمور التى تتعلق بحياة الناس ومتطلبات الحياة ونحرص على مراجعة هذه الخطط وما تم إنجازه منها وتقييمه بين حين وآخر مثل الخطط الاقتصادية أو التعليمية أو الاجتماعية أو التنموية بصفة عامة ، والملاحظ أيضاً أن العديد من هذه الخطط يشوبه فى الغالب القصور فى التطبيق ، وضعف الجدية وفقدان الشعور بالمسئولية ، وأحياناً اللامبالاة وعدم الاكتراث .

وإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك بالفعل - فإن الأمر يتطلب بالحاح الالتفات الى التربية الدينية والأخلاقية والوجدانية - وهى الجوانب المهمة أو التى لم تحظ بالعناية اللازمة - حتى يمكن لنا أن نخدم الأجيال الحالية ونعد أجيالاً جديدة من المواطنين تكون قادراً على تحمل مسؤولياتها فى بناء وقيادة هذا المجتمع والنهوض به . وهذا أمر يقتضى الاهتمام بترسيخ القيم التى تأصل كل المعانى النبيلة فى نفوس الأفراد والجماعات .

وقد أصبح مفهوم القيم أممية أساسية فى حياتنا اليومية . فكثيراً ما نتحدث عن القيم ونشكو من انهيار القيم ، ونعبر عن الحاجة

أدائهم لأعمالهم ، ويشارك فى هذه البرامج قيادات العمل فى القطاعات المعنية والخبراء والمتخصصين مع رجال الجامعات فى مراحل اعداد البرامج والقيام بها .

٣) تنظيم برامج التعليم عن بعد ، مع استخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة للتعليم المستمر .

ب) الدراسات والبحوث التطويرية الهادفة : ويتلخص أهمها فيما يلى :

١) تنظيم مشروعات دراسات وبحوث موجهة لإحداث التنمية والتطوير للبيئة والمجتمع المحلى المحيط بالجامعة فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات العامة الاجتماعية والثقافية وتعاون الجامعات فى ذلك مع المراكز التخصصية فى الهيئات والمؤسسات المعنية .

٢) تنظيم مشروعات للدراسة والبحوث ذات المردود الشامل على البيئة والمجتمع بالتعاون مع مراكز ووحدات البحوث والتطوير بقطاعات العمل المختلفة .

٣) الاسهام الفاعل فى ترشيد وتنمية استخدام الطاقة بأنواعها التقليدية والمتجددة . وكذلك فى الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية .

٤) الاسهام فى مواجهة آثار التلوث البيئى للهواء والماء والتربة والحد من ظواهره واضراراه على الصحة العامة والاقتصاد . مع توجيه عناية خاصة لتلوث مياه النيل والمحافظة على الأشجار ومواجهة التصحر واجذاب الأراضى الزراعية الخصبة .

٥) مجالات التربية الخلقية والسلوكيات للتعريف بالأحكام والنظم والمبادئ التى تؤدى إلى ترسيخ القيم والمبادئ والحفاظ على التراث والمثل العليا ، وتربية النشء والأجيال الصاعدة تنشئة حسنة واعية خالية من العقد النفسية ، متخلصة من نوازع الشر ومسببات الشطط

الملحمة للإنسان المعاصر إلى الاحساس بالقيم وربطها بالتقدم
المعصر والحضارى :

وقد جاءت الرسائل السماوية لتكشف للناس عن القوانين
الأخلاقية والقيم الانسانية شيئا فشيئا الى أن جاءت الرسالة
الخاتمة وهى رسالة الاسلام . وقد لخص النبى (ص) رسالته
كلها فى عبارة جامعة حين قال : « إنما بعثت لأتمم
مكارم الاخلاق » .

والانسان فى حاجة الى كل هذه القيم كالصدق والعدل والأمانة لأنها
هى التى تجعل منه انسانا سويا متوازنا .

ومن الضرورى هنا الاهتمام بالبدايات الاولى للناشئة ، منذ الطفولة
كغذاء روحى وعقلى وتظل هذه القيم تكبر معه وتنضج كلما كبر جسمه
ونضج ، فتكون سياجا من كل انحراف أو ميل الى الفساد والافساد .

وتتوزع المسئولية فى غرس القيم على عدة جهات ، وفى المراحل
الاولى تكون الأسرة هى المسئولة بالدرجة الاولى ثم تأتى المدرسة بعد
ذلك لتسهم فى تشكيل عقلية الطفل وتغذيته بالقيم . وفى خط مواز
للأسرة والمدرسة تأتى مسئولية مؤسسات الدعوة ووسائل الاعلام
المختلفة التى تؤثر فى الناشئة تأثيرا قويا وبخاصة التليفزيون . وبور
هذه الجهات المتعددة - الأسرة ، والمدرسة والاعلام ومؤسسات
الدعوة فى ضوء المناخ العام فى المجتمع .

ويتمثل تصورنا للآطار العام للخطة المطلوبة فى
النقاط التالية :

١ - ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية فى المرحلة الجامعية يعتمد
اعتمادا كبيرا على الجهود التى تمت قبل ذلك فى مراحل التعليم قبل
الجامعة ، وعلى الدور المؤثر الذى تقوم به كل من الأسرة والمدرسة
ومؤسسات المجتمع .

٤٢٢

ومن هنا فلا يجوز أن تنفصل الجهود فى هذا الصدد فى المرحلة
الجامعية عما سبقها من مراحل .

٢ - ضرورة إعادة النظر فى مناهج التربية الدينية فى مراحل
التعليم العام على أن يتم اختيار النصوص الدينية التى تتناسب مع
عقلية المتعلم وتتلاءم مع مطلب غرس القيم فى نفوس المتعلمين بدلا
من الاختيار العشوائى الذى لا يراعى المتطلبات التربوية ولا يحقق
الهدف المقصود مع إعادة مقررات التربية الوطنية والأخلاقية الى
المناهج الدراسية .

٣ - ينبغى أن تقوم وسائل الاعلام المختلفة بحملة قومية للتوعية
الدينية والأخلاقية لتوعية الجماهير واقناعهم بضرورة التمسك بالقيم
الدينية والأخلاقية من أجل الارتفاع بمستوى الأمة فى جميع المجالات .
والملاحظ أن القوة التى يقدمها التليفزيون على وجه الخصوص تقتصر
فى الأعم الأغلب على مجال التمثيل وكرة القدم .

٤ - ضرورة الارتفاع بمستوى الدعوة والدعاة فجماهير الأمة تتلقى
ثقافتها الدينية العامة من الدعاة ، فإذا كان مستوى هؤلاء الدعاة غير
مرض انخفض تأثيرهم وضعفت مكانتهم . ومن هنا ينبغى تطوير
أساليب الدعوة لتلاحق التطورات المتسارعة فى ايقاع الحياة حتى
لا يكون الداعية فى واد والمتلقى فى واد آخر . وهذا يتطلب دعم دور
الأزهر حتى يستطيع أن يؤدى رسالته على خير وجه بتخريج أفضل
العناصر لتثقيف جماهير الأمة بالثقافة الدينية الصحيحة وبذلك
نسد الطريق امام التفسيرات والتأويلات الفاسدة للدين وتعاليمه .

٥ - ضرورة تدريس مقرر لطلاب الجامعات المصرية فى الثقافة
الدينية والسلوك الأخلاقى يبرز الدور الحضارى للدين ويركز على أهمية
دور القيم الدينية والأخلاقية فى سلوكيات الناس واحساسهم بالمسئولية
ويقظة الضمير ، والجدية فى تحمل المهام فلا يترك طلاب الجامعات نهبا

بسيطة بل أصبحت متطلباً من أجل نموها وتطورها مع اتخاذ العديد من الإجراءات الجوهرية الفاعلة لتأكيد تواصلها وتطوير تطبيقاتها .

ج - مع اكتمال تكوين واستقرار العالم الجديد خلال العقد الحالي والعقد القادم في مستهل القرن الحادي والعشرين وما بعدهما سوف يتأثر التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بمواقع النفوذ والتأثير في رسم مستقبل الأمم ومقدرات الشعوب مما يفرض علينا واجب العناية والرعاية والدعم للمؤسسات القائمة عليها من حيث مدخلاتها ومخرجاتها من أجل اجتياز الفجوة المتسعة وتخطيها عن طريق وضع الاستراتيجيات السليمة وتخطيط السياسات الحكيمة ووضع أولويات البرامج التنفيذية للتنمية البشرية والمعرفية والتطبيقات الطموحة .

٣ - يتعين أن تستهدف الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج المنظمة والموجهة للتعليم والبحث العلمي والمطوعة للتكنولوجيات العالمية العالية وابتداع للتكنولوجيا الوطنية لتحقيق الغايات الآتية :

- معاونة المواطنين على النهوض بالمعرفة بالقدر المناسب لكل مرحلة تعليمية مع العناية بتنمية المهارات وصقل القدرات وترسيخ القيم الأخلاقية والدينية والثقافية مع المجتمع والإسهام في تقدمه وإزدهاره .
- توجيه التعليم الأساسي وتعميمه وسد ثغرات التسرب والامية تحقيقاً لمبدأ ديموقراطية التعليم ، مع زيادة العناية بالتعليم الحرفي والمهني والفني في مرحلة التعليم العام وما يصاحب ذلك من تدريب .
- رفع مستوى الأداء للطالب والمعلم والأجهزة المعاونة وتهيئة المناخ المناسب لذلك معنوياً ومادياً ، مع زيادة الاستفادة من إنجازات وابتكارات تكنولوجيا التعليم .

٤ - في مرحلة التعليم الجامعي والعالي يتعين إيلاء عناية خاصة لمجالات التخصص الجديدة والمستحدثة مثل علوم الحاسبات ، وعلوم المعلومات ، وعلوم الطاقة ، وعلوم الفضاء ، وعلوم وتطبيقات الهندسة

لشتى الصراعات والانحرافات أو فريسة للجماعات المتطرفة دون توعية دينية سليمة تحميهم من الوقوع في يد مثل هذه الجماعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكون هذه التوعية عاملاً هاماً في تقوية إرادتهم وتحفيزهم من أجل العمل على خير بلادهم وتشعرهم بمسئولياتهم في هذا الصدد مع الطلاب ، وبذلك نسد منافذ الانحراف الفكري والديني لدى الشباب .

٦ - رعاية الشباب في المرحلة الجامعية والعمل على حل ما يعانيه الشباب من مشكلات اجتماعية أو مادية أو علمية حتى يشعر بأنه محل الرعاية والاهتمام من الجميع ، وبذلك نفرس في نفسه قيمة الانتماء لهذا الوطن والعمل من أجل خيره وتقدمه ويشارك في ذلك نخبة من رجال الدين والتربية لترسيخ القيم الدينية والأخلاقية .

التوصيات

أولاً : التوصيات العامة :

- ١ - في ضوء التطور الهائل وتدفق المعارف الانسانية ، والانتصارات العلمية والتكنولوجية الفائقة ، وموقع التعليم والبحث العلمي في صدارة مكونات المجتمع العالمي الجديد ، أصبح إلزاماً أن يتبوأ التعليم في جميع مراحله ومختلف صوره موضع العناية والرعاية والتقدير في قمة أولويات العمل الوطني من أجل تحقيق التقدم والأزدهار الاقتصادي والاجتماعي .
- ٢ - لا بد أن تركز فلسفة التعليم الجامعي والعالي على الاتجاهات الرئيسية الآتية :

أ - اعتبار التعليم والبحث العلمي خدمة عامة للمجتمع وفي نفس الوقت يعتبر استثماراً تنموياً يؤثر في صياغة مقومات المجتمع وترسم معالم المستقبل .

ب - المعرفة العلمية والتكنولوجية المتلاحقة ليست عملية تراكمية

الزراعية ، والتكنولوجيا الحيوية ، والعلوم البيئية .

٣- تكثيف العناية بالبحث العلمى الأساسى والتطبيقى وتوجيه شريحة هامة منه للاسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

٤- الاهتمام بإنشاء المزيد من مراكز التميز العلمى والتفوق التكنولوجى بالجامعات ومراكز البحث العلمى وقطاعات الانتاج والخدمات وتحقيق التكامل والتعاون فيما بينها وحفز الطاقات والامكانات المحققة لذلك .

٥- العناية القصوى باعداد وتنفيذ برامج خدمة البيئة والمجتمع باعتبارها وظيفة أساسية للجامعات ومعاهد التعليم العالى ومراكز البحث العلمى ، من طريق خطط وبرامج التعليم النظامى والتعليم والتدريب المستمرين ، والدراسات والبحوث التنموية والتطويرية ، والاسهام الايجابى فى أنشطة وبرامج المحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من التلوث .

٦- وضع سياسة وخطة قومية لاستكمال امكانات الجامعات من منشآت وتجهيزات ومختبرات ومكتبات ومراكز معلومات وغيرها من طاقات التطوير والتحديث والتنمية .

٧- تطوير الادارة والنظم واللوائح الجامعية فى المجالات الأكاديمية والادارية والمالية بما يحقق استقلال الجامعات ويؤدى الى مرونة وانسياب العمل فى وحداتها التعليمية والبحثية المختلفة ، والى رفع مستويات أداء اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والأجهزة المعاونة فى ضوء خطط برامج متدرجة ومدروسة .

٨- إعادة النظر فى خريطة التعليم الجامعى فى مصر وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من حيث التوزيع الجغرافى ومعدلات الكثافة السكانية والاحتياجات الاقليمية للخدمات التعليمية والعلمية

٤٢٤

والتنمية والثقافية ، وفى سبيل ذلك يقترح ما يلى :

١- إستقلال فروع الجامعات الكبيرة بعد أن نمت واكتملت أهم مقوماتها .

ب- استحداث جامعات جديدة أخرى أينما بدت ضرورة هامة لذلك .

ج- انشاء كليات جامعية لخدمة المواقع البعيدة نوعا من إلحاق كل منها بجامعة قريبة للتنسيق والرعاية .

د- تقسيم الجامعات الكبرى (القاهرة - عين شمس - الاسكندرية) الى أكثر من حرم له استقلاله وتكامله ومقوماته .

٨- اتخاذ الاجراءات المناسبة لإنشاء بعض الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة الاهلية التى تتوفر لها الامكانات البشرية والمادية وتمول ذاتيا من الجمعيات والأفراد والهيئات المعنية . ويشترط لها ما يلزم من معايير أكاديمية وفى مقدمتها قياسها على تخصصات جديدة مستحدثة لا تتوافر بالقدر المناسب فى الجامعات والمعاهد القائمة مع تحقيق تكافؤ الفرص للإلتحاق بها وتخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين سواء عند الإلتحاق أو اثناء الدراسة . ويلزم أن تخضع مثل هذه المؤسسات للمتابعة والتقويم المستمرين ، وأن يحقق لها التعاون المتبادل والتكامل مع مؤسسات التعليم العالى القائمة .

ثانيا : التوصيات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للجامعات لحسن القيام بوظائفها الاقليمية والقومية :

لدينا الآن إثنا عشر جامعة حكومية احدها جامعة جنوب الوادى التى تضم فروع جامعة أسيوط بسوهاج وقنا وأسوان ، بالاضافة الى جامعة الأزهر بكلياتها ومعاهدها فى العلوم الشرعية والفقهية والمدنية .

وتعمل بمصر كذلك جامعة أجنبية هى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ،

ومن المنتظر أن تظهر جامعات أهلية علمية وتكنولوجية أخرى ، وأن يلحق
بوزارة التعليم العالي عدد من المعاهد العليا الفنية والمهنية والكليات
النوعية وعدد آخر من المعاهد العليا الخاصة والنوعية ، وتقتصر في هذه
الدراسة على الجامعات الأثنى عشر الأولى .

ويدرس بالجامعات المصرية حوالى ٧٤٠ ألف طالب وطالبة منهم
حوالى ٦٠٠.٠٠٠ بالجامعات الاثنى عشرة التابعة للمجلس الأعلى
للجامعات وحوالى ١٢٠.٠٠٠ طالب وطالبة بجامعة الأزهر ، أما الجامعة
الأمريكية بالقاهرة فقد بلغ عدد طلابها أكثر من ٧٠٠٠ طالب وطالبة .

وتضمنت أعداد المقيدى فى هذه الجامعات حوالى ١٠٠.٠٠٠
مقيدى بالدراسات العليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) معظمهم
مقيدى لنيل دبلوم الدراسة العليا ، ويعمل فى هذه الجامعات
حوالى ٢٤.٠٠٠ عضو هيئة تدريس يعاونهم حوالى ١٦.٠٠٠ مدرس
مساعدا ومعيد وتضم الجامعات عدة آلاف من الموظفين الإداريين
والفنيين والعمال .

ويمكن الإشارة الى أن المجلس الأعلى للجامعات به مكتبه
علمية كبيرة ومراكز للحاسب الآلى وشبكة قومية للجامعات
المصرية لخدمة التعليم والبحث العلمى وأعمال الإدارة العليا
للجامعات وتتصل الشبكة القومية من خلال الشبكة الأكاديمية الأوروبية
EARN مع ٢١ دولة منها ١٨ دولة أوروبية والجزائر وتونس
وساخل العاج ، ومن خلال BITNET القومية للجامعات على
تسيلات معلوماتيه من المكسيك واليابان .

وفى ضوء ما تقدم فإن مجموع أعداد الطلاب المتحقين بالجامعات
المصرية موضوع الدراسة مازالت اقل من المعدلات المعمول بها
فى المجتمعات المتقدمة بل وفى بعض المجتمعات النامية
الأخذة بأسباب التقدم بخطى مناسبة حتى تلحق بالركب

العلمى الصاعد .

وكذلك فإن توزيع أعداد الطلاب على الجامعات المصرية
يتفاوت تفاوتاً ملموساً ، فمنها ما هو مكتظ بالطلاب مما يؤثر على
إدارتها ومسارها وعلى كفاءة الأداء فيها والخدمات التى تقدمها
ويتمثل ذلك فى الجامعات القديمة الاصلية المقامة فى المدن الكبرى ،
كما يتمثل فى بعض الجامعات الاقليمية الأحدث إذا ما قيس
بحجم الخدمات والمتطلبات التى تعمل الجامعة على الوفاء بها
وفقاً للاحتياجات الاساسية للبيئة المحيطة بالجامعة بصفة خاصة ،
والمجتمع الوطنى ككل بصفة عامة .

وتختلف النسب السائدة للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى من
مجتمع الى آخر ومن اقليم الى آخر تبعاً للتطور الديموغرافى المنظم
لسياسات وخطط التعليم الجامعى والعالى وتبعاً بالضرورة للمنظور
الاجتماعى ومستوى الدخل العام من جانب آخر . وهناك معيار آخر
يحكم الخريطة الجغرافية للجامعات يحدد نسبة تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ فى
المائة من مجموع الدارسين فى جميع مراحل التعليم .

وإذا ما طبقنا أياً من المعيارين على التعليم الجامعى فى مصر فإن
نسبة ال ٢٠ ٪ من شريحة السن بين ١٨ و ٢٣ عاماً وكذلك نسبة ١٠ ٪
من مجموع الدارسين فى مختلف مراحل التعليم تشمل ما يقرب من
مليون وربع المليون من الطلاب أى ضعف الدارسين فى الجامعات فى
الوقت الحالى ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار وجود جامعات أهلية ومعاهد
عليا فنية وتكنولوجية قد تستوعب جزءاً من هؤلاء الشباب (ما يقرب من
٢٥٠ ألف طالب وطالبة على الأكثر) ومن ثم يتبقى حوالى مليون
شاب يلزم إتاحة فرصة التعليم الجامعى لهم .

وتأسيساً على المعايير السابقة وأسهما فى رفع مستوى الأداء
وإيجابية وكفاءة الجامعات يتعين مراجعة خريطة التعليم الجامعى فى
٤٢٥

مصر وتطوير سياساته وخطته وبرامجه بما في ذلك إعادة النظر في توزيع الجامعات على الأقاليم (المحافظات) مع الهياكل المناسبة لكل جامعة وفقا للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها كل إقليم ومتطلبات المجتمع والبيئة فيه . ويراعى في ذلك بصفة مرحلية ان لا تزيد الكثافة الطلابية في الجامعة الكبيرة على ما يتراوح بين ٣٠ ألف ، ٤٠ ألف طالب ، وكثافة الجامعة الاقليمية على ما بين ١٠ آلاف ، ٢٠ ألف طالب . ويمكن كذلك أن تنشأ في بعض المواقع كليات جامعية أو معاهد عليا متخصصة تكون نوايا لإنشاء جامعات جديدة أخرى .

ويقترح في هذا الشأن الأخذ بالتعديلات الآتية - بصفة مبدئية - إلى أن تتم الدراسات التفصيلية ودراسات الجدوى لاحداث المزيد من الموامسات والتغييرات اللازمة في الخريطة الجامعية والصيغ التركيبية والهيكلية لكل منها .

أولاً: فيما يختص بجامعة القاهرة (حوالى ١١٧ ألف طالب يدرسون في ٣٥ كلية ومعهد) يقترح مايلي :

١ - تقسيم الحرم الاصلى للجامعة إلى ٣ أحرام جامعية تتحدد تبعاً لطبيعة الدراسة وما بينها من ترابط وتكامل .

٢ - استقلال كل من فرع بنى سويف (٧ كليات) وفرع الفيوم (٦ كليات) إلى جامعة مستقلة .

ثانياً: فيما يختص بجامعة الاسكندرية (حوالى ٨٠٠٠٠ طالب يدرسون في ٢٥ كلية ومعهد منها فرع الجامعة بدمهور . ويقترح في شأنها مايلي :

١ - يقسم الحرم الاصلى بالاسكندرية الى ثلاثة أحرام بناء على دراسة دقيقة .

٢ - يستقل فرع دمهور في نطاق اقامة جامعة جديدة بالبحيرة .

٣ - تنشأ كلية جامعية لها كيانها الخاص في

مرسى مطروح .

ثالثاً: فيما يختص بجامعة عين شمس (حوالى ١١٠٠٠٠ طالب) يدرسون في عدد من الكليات والمعاهد ويقترح في شأنها مايلي :

يقسم الحرم الاصلى الى ثلاثة أحرام بناء على دراسة متأنية .

(ابعاً: فيما يختص بجامعة اسيوط (حوالى ٥٠٠٠٠ طالب) يدرسون في ٢١ كلية ومعهد منها ١١ في اسيوط ، ٤ في سوهاج ، ٣ في قنا ، ٢ في أسوان مؤخرًا في جامعة جديدة هي جامعة جنوب الوادى ، ويقترح في شأنها أن تقتصر جامعة جنوب الوادى على قنا واسوان . وتكونان جامعة متكاملة ذات جرمين مستقلين في قنا وأسوان ، أما فرع سوهاج فإن كل المبررات والمقتضيات وحاجة المحافظة تقتضى ان تستقل بجامعتها الخاصة ، ويقترح في شأن جامعة اسيوط ذاتها مايلي :

١ - تبقى جامعة اسيوط حرماً واحداً موحداً .

٢ - تنشأ كلية جامعية في الواحات الخارجة أو الداخلة وتتبع جامعة اسيوط .

خامساً: جامعة طنطا (حوالى ٧٠٠٠٠ طالب) يدرسون في ١٣ كلية ومعهد منها كليتان في فرع الجامعة بكفر الشيخ . ويقترح في هذا الشأن مايلي :

١ - يبقى حرم الجامعة في طنطا حرماً واحداً أو يقسم إلى حرمين اذا ظهرت ضرورة لذلك مستقبلاً .

٢ - تنمية فرع كفر الشيخ ليصبح جامعة مستقلة مستقبلاً .

سادساً: جامعة المنصورة (حوالى ٤٠٠٠٠ طالب) يدرسون في ١٣ كلية منها كليتان في فرع الجامعة بدمياط .

ويقترح في شأنها مايلي :

محافظة سوهاج بجامعة مستقلة وتتفق مع متطلبات تنمية
الاقليم ، مع تنمية وتطوير واستكمال الكليات الموجودة في قنا وأسوان .
واعتبار ما ينشأ في الاقصر تابعا لجامعة جنوب الوادي .

ثالث عشر : توصية خاصة بخطوات التنفيذ القريب :

يتبين من التوصيات السابقة أن حسن توزيع الجامعات وخدماتها
على البلاد يقتضى أن يعمل بالمعدلات العالمية والدولية لإقامة
الجامعات ، فتكون هناك جامعة واحدة متكاملة في كل حاضرة من
حواضر المحافظات الإقليمية في مصر (كما هو معمول به في كل البلاد
المتقدمة بل وفي كثير من البلاد العربية رغم حداثة دخول التعليم
الجامعي في بعضها) . وعلينا إذا ما نحن أردنا حسن الأداء في
الخدمات الجامعية أن يكون لدينا العدد المطلوب والمتعارف عليه
دوليا ، والذي يقتضى بأن تكون هناك جامعة متكاملة لكل نحو مليونين
من السكان على الأكثر ، وذلك من قبل أن يفوتنا الوقت مع نهايات هذا
القرن العشرين وقد كانت لدينا حتى العام الحالي جامعتان متكاملتان
فقط (أسيوط والمنيا) لكل صعيد مصر ، حتى نقرر أن تنشأ
جامعة مستقلة لجنوب الوادي (أسوان وقنا وسوهاج) وهي التي
نقترح الآن أن تنفصل منها جامعة مستقلة في سوهاج وأن الضرورة
لنقتضينا أن نؤمّن بأن نستمد في العام القادم ١٩٩٦ لإقامة
جامعة مستقلة لمحافظة البحيرة (جامعة دمنهور) وفق
التوصية (ثانيا أعلاه) وللمحافظة القليوبية جامعة بنها وفق
التوصية (سابقا أعلاه) وأن نقيم جامعتين أخريين خلال عام آخر
(أن عامين على الأكثر) في محافظة الفيوم ومحافظة بني سويف في
مصر الوسطى (وفق التوصية أولا أعلاه) ثم تنتقل سريعا
بعد ذلك الى باقى المحافظات التي ليس بها حاضرتها أية
جامعة متكاملة .

- تطوير فرع الجامعة بدمياط الى كلية جامعية لها كيانها
الخاص حتى تتطور مستقبلا الى جامعة مستقلة .

سابعاً : جامعة الزقازيق (حوالى ٧٢٠٠٠ طالب يدرسون في ٢٢
كلية ومعهد منها ٨ كليات في فرع الجامعة بينها) ويقترح في
شأنها مايلي :

١ - استقلال فرع الجامعة بينها ليصبح جامعة بنها المستقلة
(ويضم اليها معهد التكنولوجيا بينها مع احتفاظه بطبيعته الخاصة) .
ثامناً : جامعة حلوان (حوالى ٣٠٠٠٠ طالب يدرسون في ١٦ كلية
ومعهداً) يضم معظمها حرم واحد في حلوان عدا بعض الكليات
بالقاهرة والجيزة .

تاسعاً : جامعة المنوفية (حوالى ١٧٠٠٠ طالب يدرسون في ١٤
كلية ومعهد) .

عاشرًا : جامعة المنيا (حوالى ١٦٠٠٠ طالب يدرسون في ٩
كليات) .

حادي عشر : جامعة قناة السويس (حوالى ١٢٠٠٠ طالب يدرسون
في ١٦ كلية منها ٨ كليات في الاسماعيلية ، ٣ في السويس ، ٢ في
العريش ، والجامعة فرع ببور سعيد يضم ٣ كليات) . ويقترح في
شأنها مايلي :

ينمى فرع الجامعة ببور سعيد الذي يتضمن ثلاث كليات قائمة
حاليا وهي التجارة والتربية والزراعة بحيث تحتويها جامعة بور
سعيد إضافة الى ما يلزم استحداثه من كليات أو معاهد أخرى
تتفق مع متطلبات الاقليم .

ثاني عشر : جامعة جنوب الوادي : وهي جامعة مستحدثة
تضم فروع جامعة أسيوط السابقة بسوهاج وقنا وأسوان ويقترح
إعداد دراسة وخطة متدرجة تؤدي مستقبلا الى استقلال

حول مقومات وضوابط إنشاء جامعة أهلية

إن الإيقاع السريع لهذا العصر - والذي يتسم بسرعة الاكتشافات العلمية ، ويتسارع الابتكارات التكنولوجية ، وما يصاحب ذلك من تغير في وسائل الانتاج وفي أنماط الاستهلاك - يؤثر على متطلبات سوق العمل ، مما يترتب عليه اختفاء بعض المهن ، وظهور الجديد منها والذي يتسم بمعرفة عميقة بحقائق العلم ، ومهارات فائقة في الأداء ، وبمعدلات عالية ، خاصة عند التعامل مع التكنولوجيا الرفيعة .

ومثل هذا المناخ يتطلب وجود مؤسسات تعليمية مرنة بشكل يمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق الحالية والمستقبلية ، ويجب أن تكون هذه المؤسسات مركزا للتميز العلمي ، لتواكب الفيض الدافق من الابتكارات - حتى يمكن أن تواجه تحديات المستقبل ، سواء في مجالات الانتاج أو الخدمات .

وقد يكون انشاء جامعة أهلية متحررة من قيود الروتين المألوف ، والنخب الباطن للتغيير ، أحد الحلول المنطقية لسد الفجوة القائمة بين حاجات السوق المتغيرة والمستوى الحالي لقوى العمل ، أى تعنى بإعداد خريجين في مجالات ومهارات متوجهة نحو الاعمال ، وليس نحو مجرد الحصول على « شهادات » .

وبالرغم من أن فكرة انشاء جامعة أهلية لا يقصد بها حل فوري لمشكلات التعليم الجامعى الحالية ، إلا أنها يرجى أن تعمل على التخفيف من هذه المشكلات مرحليا ، وعلاج بعضها في الأجل الطويل . فقد أدت سياسة اعتبار التعليم بمختلف مستوياته خدمة تقدمها الدولة مجانا إلى المواطنين - إلى نتائج عملية ، تبلورت في زيادة اقبال

مختلف طبقات الشعب على التعليم الجامعى بأعداد هائلة ، حتى أصبح التعليم العالى بمثابة امتداد للتعليم العام .

وقد ترتب على ذلك أن اضطرت الدولة إلى اتباع أساليب حاسمة في القبول بالجامعات المصرية ، وهى القائمة على المجموع الذى يحصل عليه الطالب ، ونجم عن ذلك أن حرم بعض الطلاب من الوصول إلى الكليات التى يرغبون فى الالتحاق بها لمجرد عدم حصولهم على المجموع المناسب ، بصرف النظر عن استعداداتهم الشخصية ، ومستوى المجموع الذى حصلوا عليه فى حد ذاته . وسوف يظل هذا المعيار مطبقا لسنين طويلة حتى يتم اصلاح التعليم فى مجموعه .

كما ترتب على النتيجة السابقة : أن الطلاب الذين حرموا من التعليم الجامعى - لتوجيههم إلى كليات لا يرغبون فيها أو لعدم وجود مكان لهم فى الجامعات اطلاقا - قد اضطروا إلى السفر إلى الخارج للالتحاق بالجامعات فى : لبنان أو السودان أو العراق أو ليبيا ، أو إلى احدى الدول الأوروبية ، مما كلفهم مبالغ طائلة تحول إلى الخارج فى كثير من الأحيان بطرق غير مشروعة ، وتسمح الدولة ، فى كثير من الأحيان ، لمن ينجح من هؤلاء الطلاب وينقل إلى السنة الثانية بالتحويل إلى الكلية المناظرة فى مصر ، فأصبح الأمر بمثابة حيلة يلجأ اليها البعض ، أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص الذى يستهدفه نظام القبول بالجامعات المصرية على أساس المجموع .

هذا بالإضافة إلى ما درجت عليه مصر من سياسة فتح باب الجامعات المصرية أمام الطلاب الوافدين من الدول العربية بنسبة عالية .

وكان نتيجة لكل هذا أن ازدحمت الجامعات بأعداد تفوق طاقتها ، وعافت الكليات ، لاسيما العملية ، عن تحقيق غايتها ، مما نجم عنه هبوط مستوى التعليم الجامعى بصورة متزايدة .

لاحتياجات التنمية من القوى البشرية .

- * أن تجرى لإنشاء الجامعة دراسة جدوى عن طريق متخصصين فى مجالات التخصص النوعية التى تعتمد الجامعة الإعداد لها .
- * يجب ألا يكون الهدف الرئيسى من إنشاء الجامعة الأهلية هو الربح .

المكان والمخططات الهندسية لمشروع الجامعة الأهلية :

يفضل فى إنشاء الجامعة الأهلية الابتعاد عن المدن المكتظة بالسكان ، وأن تكون على مقربة من المناطق العمرانية الجديدة ، وألا تنشأ فى منطقة عمرانية واحدة أكثر من جامعة واحدة .

- * أن تمتلك الجامعة الأرض التى ستقام عليها ، مع إدراجها فى مخططات البنية الأساسية

* يجب أن تعكس المخططات الهندسية لمشروع الجامعة الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية .

- * أن يكون الهدف إنشاء حرم جامعى متكامل ، وأن يشمل إسكانا للطلاب بما يرسخ حياة جامعية حقيقية .

إنشاء وإدارة الجامعة الأهلية

- * يقوم بإقامة الجامعة هيئة تأسيسية ، يمثل فيها نخبة من المعنيين بإنشاء الجامعة من المتبرعين والمساهمين بأموال أو أراض أو منشآت تخصص لهذا الغرض ، ويشارك فى تحقيق هذا الهدف بعض شخصيات من ذوى الخبرة المتميزة فى التعليم الجامعى ويشكل من بين هؤلاء مجلس تنفيذى لمتابعة عمليات الانشاء والإشراف عليها .
- ويقوم على إدارة الجامعة الأهلية مجلس أمناء من بين المؤسسين وغيرهم من ذوى الخبرة ، يمثلون قطاعات الانتاج والخدمات ، ويجب أن يعكس المؤسسون وأعضاء مجلس الأمناء النظرة التنموية للقوى البشرية ، وكذلك الاتصال والتواصل مع مؤسسات الانتاج

وأدت كثرة الأعباء إلى عدم تمكن الدولة من تزويد الجامعات بما تحتاجه من تجهيزات يتعين استيرادها بالعملة الصعبة ، وإلى نقص فى الخدمات التى يحتاجها الطلاب من سكن وغذاء وترفيه .

وحتى فى حدود الامكانيات المحدودة المتاحة للجامعات - وقفت الوائح والروتين ، فى كثير من الأحيان ، عقبة فى سبيل الاستفادة المثلى منها ، مما زاد من وطأة الاحساس بالنقص .

وبالإضافة إلى ماسبق ، فإن المقابل المادى لأعضاء هيئة التدريس - على الرغم من تحسينه إلى حد ما فى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - لا يزال بعيدا عن الوفاء بمتطلبات الحياة .

وهناك مقومات وضوابط ينبغي مراعاتها عند إنشاء الجامعة الأهلية ، يخلص أهمها فى الآتى :

* يجب أن تكون الجامعة الأهلية التى تنشأ نموذجا مكتمل المواصفات ، وأن تتوافر لها : المقومات الأساسية ، والإمكانات المادية ، والخبرات رفيعة المستوى - التى تتيح لها كفاءة الأداء .

* أن تتلافى السلبات التى يواجهها التعليم فى الجامعات القائمة ، وألا تكون صورة مطابقة لما هو قائم .

* أن تتسم بالأداء الجيد والتكوين الدقيق والنظم الأكاديمية والإدارية المتطورة .

* أن تتمتع بالقدر اللازم من المرونة لتساير التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة .

* أن تهدف إلى إعداد تخصصات متنوعة وجديدة ، تلبيها سوق العمل .

* أن يكون نظام التعليم ومنهجه حديثا ، بما يتواءم مع أحدث النظم فى الدول المتقدمة .

* أن يكون من أهدافها دعم منظومة التعليم ، وأن تكون مكملة

والخدمات ، كما يقوم مجلس الأمناء بوضع الرؤية المستقبلية للجامعة .

* ويكون رئيس الجامعة مستشارا لمجلس الأمناء .

* مجلس أكاديمي (مجلس الجامعة)

* مجلس للتعليم المستمر وخدمة البيئة والمجتمع .

* مجلس لتقويم الأداء الجامعي ، ومتابعة التقييم الذاتي ، واعتماد

البرامج الدراسية ، ووضع المعايير لكل مجموعة من القطاعات

الجامعية المنشأة أو التي تستحدث في المستقبل .

* ويعاون هذه المجالس عدد من الإدارات المتخصصة .

التمويل :

من الأهمية بمكان أن يتسم تمويل الجامعة الأهلية

بالجدية ، وأن يكون من الثوابت التي لا تقبل الامتزاج ،

ومن ثم فإنه من الضروري ضمان توافر الاعتمادات الكافية

لفعالية الانشاء والتزام الممولين بخطة الاستثمار للجامعة - بما يعكس

الجديّة والقدرة على تنفيذ الخطة الهندسية

والتجهيزية ، والوفاء بجميع احتياجات الجامعة ،

وضمنان التمويل المستمر لنفقات التشغيل والصيانة . ويتم هذا

التمويل من مصادر أهلية غير حكومية ، تتمثل في :

(أ) الهبات والتبرعات والمنح الانشائية التي تمثل

مصادر جارية للتمويل المستمر .

(ب) المصروفات الدراسية التي يسدها الطلاب والتي تمثل

حوالي ٥٠ - ٦٠ ٪ من التكلفة السنوية .

(ج) حصيلة الخدمات المجتمعية والاستثمارية التي تؤديها

الجامعات للمؤسسات المستفيدة .

(د) رسوم الطلاب الوافدين وهي رسوم لا تقل عن ١٥٠ ٪ من التكلفة

٤٣٠

السنوية :

* يجب قبل بدء الجامعة في العمل واستقبال الطلاب ، التأكد من

ضمان مصادر التمويل الجارى الكافى والمستمر .

* ألا يتم قبول الطلاب والتحاقهم بالجامعة إلا بعد

التأكد من تمام إنشاء المنشآت الجامعية المناسبة ،

وتوافر التجهيزات العلمية والامكانيات المادية والبشرية .

* وتجدر الإشارة إلى أن الرسوم الجامعية التي يؤديها الطلاب مهما

بلغت قيمتها فلن تغطي سوى جزء من المصروفات الجارية التي قد تتمثل

في مرتبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة فقط .

* أن يتضمن نظام الجامعة أساسا واضحا لرعاية الطلاب

الموهوبين والمبدعين غير القادرين ماديا .

أعضاء هيئة التدريس :

* يجب أن تتناسب أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس

ومع الامكانيات المتاحة بالجامعة - وفقا للمعدلات العالمية .

* التوسع في اشتراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات

المحلية والعالمية ، والايقاد في مهمات علمية والاتصال بنظرائهم من

العلماء بالجامعات ومراكز البحث العلمى المتميزة بالخارج .

* التوسع في دعوة الأساتذة الزائرين من الجامعات والمراكز العلمية

الأجنبية المتميزة والتواصل مع تلك الجامعات .

* تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاسهام في البحوث الهادفة

لخدمة المجتمع في مختلف القطاعات .

* مراعاة تفرغ أعضاء هيئة التدريس والقيادات

الجامعية لعملهم في الجامعة .

* أن تتألف هيئة التدريس بالجامعة من أعضاء متميزين ، تتوافر

فيهم شروط تعيين هيئات التدريس بالجامعات القائمة ، أو ما يعادلها

- في مجال التخصصات التي لا يكون التركيز على
المختصين في التقنيات والتخصصات الجديدة والمتابعين للتطورات
العلمية الحديثة .
- * يجب أن تتوفر لكل وحدة تعليمية من وحدات الجامعة
ما لا يقل عن ٥٠٪ من العدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس كل
الوقت ، وأن يمنح أعضاء هيئة التدريس أجوراً
ومرتبات مجزية توفر لهم عناصر الاستقرار
المعيشي والنفسى .
- الطلاب :
- * أن يكون قبول الطلاب من بين الحاصلين على شهادة
الثانوية العامة أو ما يعادلها .
- * أن يكون قبول الطلاب عن طريق اختبارات للتعرف
على ميولهم وقدراتهم ويكون القبول مبنياً على الكفاءة والمقدرة
والتنافس الحر .
- * أن تطلق حرية الالتحاق بالجامعة الأهلية للطلاب ، دون التقيد
بسنة الحصول على شهادة الثانوية العامة .
- * توفير البيئة العلمية المشجعة التي تؤدي إلى ارتباط
الطلاب بالجامعة معظم وقتهم واستخدام مرافق
الجامعة التعليمية والإسهام في الأنشطة الثقافية
والاجتماعية والرياضية .
- نظم الدراسة والمحتوى العلمى للبرامج الدراسية :
- * الاهتمام بالتقنيات والتخصصات الجديدة والحديثة التي تحتاجها
مجالات التنمية المختلفة مع الدراسة المستمرة لآليات سوق العمل
 واحتياجاته المنظورة والمتسارعة في التغيير - وأن تتسم هياكل
الجامعات الأهلية وأنماطها بالمرونة التي تتابع كل جديد وتعديل هياكلها
- وأنماطها وفقاً لذلك .
- * الأخذ بأحدث النظم التعليمية - وخاصة تطبيق نظام الساعات
المعتمدة كلما أمكن ذلك - نظراً لما يتميز به من مرونة وتنوع ، مع تطويره
للاحتياجات المتغيرة للمجتمع .
- * أن تتسم المناهج بالمرونة والتطوير والتحديث المستمر .
- * أن تعنى المناهج بزيادة نسبة الدراسات البينية المتنوعة .
- * أن يتضمن نظام التعليم ومنهجه أحدث النظم المطبقة
في الدول المتقدمة .
- * أن تحقق الارتباط المباشر بالتطبيق العملى والميدانى والتعاون
الوثيق مع قطاعات العمل المعنية والمستفيدة .
- * أن تعمق العلاقة بين الأستاذ والطالب مع التركيز على
التعلم الذاتى .
- * أن تنظم الحلقات والندوات الدراسية والبحوث
في المجالات التي تتصل بمطالبات المجتمع
ومشكلات التطبيق .
- * أن تتوفر المقومات الخاصة بالخطط والمناهج الدراسية ،
وأهم سماتها :
- أن تكون محققة لأهداف التعليم وجهود التعلم الذاتى للطلاب .
- أن تعلن الكليات عن كل مقرر دراسى من المقررات : بعنوانه
ومحتوياته ، والهدف منه ، والمراجع الخاصة به حتى يمكن التعرف على
اتجاهات هذه المقررات ، وتيسير تقويم مستوى الدراسة بواسطة
المختصين .
- * أن تتضمن مناهج الدراسة مواداً تشبع الهوايات والاهتمامات
الخاصة بالطالب كالموسيقى وعلم الفلك والفضاء الخ .
- * أن يتسم انتقاء موضوعات البحوث العلمية بالمرونة مع وضع

أولويات مدروسة لذلك بما يخدم البيئة ويعمل على حل مشكلاتها .
* مراعاة مصداقية شهادات التخرج من الجامعات المصرية خاصة في الكليات العملية (طب - هندسة - زراعة - الخ) لزوال المهنة بعد الحصول على شهادة التخرج وفقاً لمعايير مقننة تتفق مع متطلبات مزاولة المهن المختلفة .
علاقة الجامعة بالبيئة والمجتمع :

* أن تعمل الجامعة الأهلية على إيجاد نوع من التنسيق مع الأجهزة والهيئات التي تعمل في مجالات الانتاج والخدمات ، وأن تقدم المشورة لها ، مما يساعد على زيادة إمكاناتها المادية عن طريق بحوثها العلمية ، وذلك بالتعاون مع هذه الأجهزة والهيئات ، وزيادة إسهاماتها في خدمة البيئة والمجتمع .

المكتبة والوسائل التعليمية :
* توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تيسر عمليات البحث والاطلاع ، والعمل على الاستخدام الأمثل لتقنيات التعليم الحديثة وطرقه المتطورة .
* إعداد المكتبات على مستوى فنى وتقنى رفيع ، وإعداد الكوادر المؤهلة والمدرّبة على تشغيلها وإدارتها ، والاهتمام بنظم ومصادر المعلومات ، وربطها ببنوك المعلومات على المستوى المحلى والعالمى .

* توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تيسر عمليات البحث والاطلاع ، والعمل على الاستخدام الأمثل لتقنيات التعليم الحديثة وطرقه المتطورة .
* إعداد المكتبات على مستوى فنى وتقنى رفيع ، وإعداد الكوادر المؤهلة والمدرّبة على تشغيلها وإدارتها ، والاهتمام بنظم ومصادر المعلومات ، وربطها ببنوك المعلومات على المستوى المحلى والعالمى .
* توفير الأجهزة الحديثة والمتطورة ، والاهتمام بصيانتها بتوفير الفنيين المدربين اللازمين .

التقويم :
* يجب أن تخضع الجامعة الأهلية (وكذلك الجامعات

الحكومية القائمة) لتقويم دورى كل عدد من السنوات لتحديد مستواها ومستوى الدراسة والتخصصات المختلفة ، والطالب ، والبرامج الدراسية وأدائها ومقرراتها ، والدرجات العلمية التي تمنحها هذه الجامعة بواسطة لجنة علمية على أعلى مستوى تنبأ لهذا الغرض ، وتضم لدى الخبرة الطويلة والمتميزة في التعليم الجامعى .

* أن يكون الاعتراف بالمستوى العلمى والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة الأهلية إعترافاً متجدداً ومستمر في فترات متغيرة .

مبادئ عامة في مجال إنشاء جامعة أهلية :
* أن يتم الاعتماد الجيد لإنشاء جامعة أهلية حتى يتسنى أن تبدأ بداية قوية ، تضمن لها الاستقرار والاستمرار .

* يتعين أن يبدأ قبول الطلاب بعد أن تستكمل الانشاءات المناسبة ، والتجهيزات الحديثة ، والبرامج الدراسية المطلوبة ، وتوفير أعضاء هيئة التدريس اللازمين ، بمعنى أن تاتى مرحلة قبول الطلاب بعد استكمال كل المقومات السابق الإشارة إليها . ومن ثم فإن قبول الطلاب مع بداية السنة الدراسية (٩٥ - ١٩٩٦) يعد مجازفة غير مأمونة العواقب إذا لم يسبقها الوفاء بما هو مطلوب .

* أن تبدأ الجامعة بتخصصات محددة ، ثم تسير وفق خطة متدرجة لاستكمال باقى تخصصاتها .

* أن ينظم القانون كيفية إنشاء الجامعة ونون الدخول في التفصيلات التي تترك لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة .

التعليم الأزهرى

سياسة الأزهر وجامعته

فى إعداد الدعوة وتدريبهم

إذا كانت الدعوة إلى دين الله تعالى ، وإلى الالتزام بقيم الاسلام وأخلاقياته ضرورية فى كل وقت ، متجددة بتجدد الزمان . فإنها فى الفترة الراهنة والمستقبل من حياتنا أكثر ضرورة ، شريطة أن تكون دعوة واعية مستنيرة ، وأن يقوم بها دعاة مخلصون أعدوا لها خير إعداد ، وذلك لأننا نواجه اليوم ظروفًا عصيبة يتطلب أهمها فيما يلى :

١ - يتعرض مجتمعنا اليوم لتيارات وافدة ، وأفكار شاردة ، كثيرًا ما تتعارض مع قيمنا ومبادئنا وأخلاقيتنا المستمدة من ديننا الحنيف ، ومن ذاتتنا الثقافية العريقة .

والطريق مفتوح أمام هذه التيارات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ، ومهما يبذل القائمون على الثقافة والاعلام فى مجتمعنا من جهود فى الرقابة على البرامج أو فى انتقاء ما ينشر أو يذاع فلن يستطيعوا الوقوف أمام التيار الجارف .. تيار الأعمار الصناعية وما يسمونه (الدرش) والكاسيت ، والفيديو كاسيت ، بل فى بعض برامجنا الداخلية فى بعض الأحيان . ومن هنا كانت الطريقة المثلى - مع الرقابة والانتقاء - هى تحصين أبنائنا وبناتنا بالتربية الدينية السليمة وبالقيم الأصيلة ، والتفهم الواعى للفكر الاسلامى ، والسبيل إلى ذلك هو التعليم الرشيد على أيدي معلمين صالحين ، والتوعية الرشيدة على

أيدي دعاة راشدين .

٢ - استشرت بعض السلبيات فى السنوات الأخيرة فى سلوكيات بعض فئات من المجتمع ، ولا سيما أولئك الذين يتعاملون مع جماهير الشعب .. فى بعض مكاتب الحكومة ، وفى العمل ، والتجارة ، والأسواق ... إلى غيرهم من أصحاب المفاصل التى ابتلى بها كل زمان ، وتقضى بأخبارهم أنهار الصحف كل يوم .

٣ - تطرف بعض فئات من الشباب فى آرائهم الدينية ، أو تعصب بعضهم الآخر تعصبًا أعمى ، وفى كلتا الحالتين قد يرجع السبب : إما إلى نسوء فهم لأحكام الدين وللشريعة السمحة ، وإما إلى تأثر ببعض المذاهب والاتجاهات القريبة عن مجتمعنا ، وإما إلى انقياد لبعض المضللين الذين يتخفون من الدين ستارًا وتجارة ، وإما إلى فراغ دينى لم يجد من يسده ، وإما إلى حركات خارجية تتستر برداء الاسلام لكى تنال من مجتمعنا فى اقتصاده ، وفى علاقاته بغيره من المجتمعات ، وقد يعمد المخدوعون بهذه الحركات إلى العنف والإرهاب .

٤ - ظهور بعض اتجاهات نشيطة مناوئة للاسلام فى بعض البلاد الأجنبية ، أو البلاد التى بها أقلية إسلامية ، وضرورة التصدى بقدر ما نستطيع لهذه الاتجاهات . وقد يكون من وسائل هذا التصدى : بذل الجهد لتجلية أحكام الاسلام وسماحته ودعوتة للسلام ، وهذه رسالة اضطلعت بها مصر والأزهر من قديم عن طريق المبعوثين والدعاة .

من هنا تتضح أهمية الدعوة والدعاة اليوم ، ونحن نعلم أن رسالة الأزهر الشريف لا تقف عند الجانب التعليمى ، وإنما تتجاوزته إلى حفظ

التراث الاسلامي وتجليته وإذاعته ، وإلى حماية رسالة الاسلام وإشاعتها في مصر وخارجها ، وإبراز حقيقته وأثره في تقدم البشرية .
ويقتضى الأمر - في سبيل كل هذا - أن تكون هناك رسالة معلومة ، وخطة مرسومة لإعداد الدعاة وتدريبهم ، وأن يقوم الإعداد والتدريب على أسس علمية سليمة .

من أجل هذا ، رعى ضرورة التصدي لدراسة موضوع «سياسة الأزهر في هذا الإعداد والتدريب» تأكيدا للدراسات السابقة ، ومواجهة للظروف التي جرت في السنوات الأخيرة ، على أن تتوخى الدعوة تحقيق هدفين رئيسيين هما :

الأول : تحصين المجتمع الاسلامي بالعقائد والأفكار الاسلامية الصحيحة ، وتثبيت إيمان المؤمنين ، والحفاظ على عقيدتهم صافية نقية من الشوائب . وهذا يعني إيقاظ الوعي الديني الصحيح في النفوس ، حتى ينطلق الجميع بكل طاقتهم إلى البناء والعمل .
والآخر : حماية الأمة الاسلامية من أخطار التيارات الفكرية والدينية الخارجية ، وهذا أمر يقتضى التوعية السليمة بهذه الاخطار حتى لا يقع الشباب في شباكها .

مواصفات الداعية الناجح :

للداعية إلى سبيل الله مواصفات تحتاج إلى إعداد وصقل وتربية ، من أهمها :

١ - أن يكون حافظا للقرآن الكريم ، محسنا لتلاوته ، يتمتع بالقدرة على استدعاء الآيات الشواهد في موقف ما ، وأن يكون دارسا للحديث الشريف ، ملما بقسط من السنة المطهرة ، ومن العلوم الحديثة ليتمكن من ربط الدين بالدينيا .

٢ - أن يكون قوى الشخصية ، واضح الصوت ، عذب الحديث ، هادئ الطبع ، ناصح الحجة ، واسع الأفق .

٤٣٤

٣ - أن يكون مؤمنا بالرسالة التي يؤديها كداعية ، لا ينظر إليها على أنها مجرد وظيفة أو وسيلة لكسب العيش فحسب ، وإنما كواجب مقدس يقوم به في كل وقت وكل مكان ، وهو به مستمتع وسعيد .

٤ - أن يداوم على الاطلاع والاستزادة من العلم والتفقه ومتابعة الأحداث ، وليتمكن من مواجهة ما يقدم إليه من أسئلة واستفسارات .

٥ - أن يكون أسلوبه هو الحكمة والموعظة الحسنة ، والاقناع القائم على الحجة ، ولا يتكلم إلا بعد تدبر ، وأن يكون عف اللسان ، بعيدا عن أسلوب التهكم والتهمز وإثارة البلبلة .

٦ - أن يسعى إلى الناس في المناسبات المختلفة ولا يتعالى على أحد ، وأن يندمج في المجتمعات بون تحيز لفئة ، وأن يبتعد عن التيارات الحزبية أو الطائفية .

٧ - أن يعاون في حل مشكلات الناس ، والاصلاح بين المتخاصمين ويشيع روح التآلف بين الجميع .

ومثل هذا الداعية جدير بأن تقدره الدولة ماديا وأدبيا ، بما يعينه على أن يكون متفرغا لأداء رسالته .

برامج تكوين الداعية :

وحتى يستطيع الداعية أن يقوم بواجبه على أفضل الوجوه ينبغي أن يشتمل برنامج تكوينه على ما يأتى :

١ - العلوم الاسلامية الأساسية : التفسير والحديث وعلومهما والعقيدة والفقه وأصوله والدعوة ووسائلها ، بالإضافة إلى الاحاطة الواسعة بالسيرة النبوية الشريفة والتاريخ الاسلامي وجغرافيا العالم الاسلامي .

٢ - العلوم المساعدة : وتنوع هذه العلوم والمعارف على النحو التالي :

- التيارات الفلسفية قديمها وحديثها ، ومآلها من تأثيرات على

الفكر الاسلامي القديم والمعاصر .

– علم الأديان تاريخاً ومقارنة ، ويتصل بذلك أيضاً علم الاجتماع الديني ، وفلسفة الدين ، وعلم النفس الديني ، وتاريخ التبشير ، ووسائله .

– الإلمام بالمشكلات الحديثة مثل مشكلات البيئة والسكان وغيرها من مشكلات تترك آثارها على الأفراد والجماعات ، وذلك حتى يتمكن الداعية من التوعية الصحيحة من المنظور الديني والمنظور العملي جميعاً .

أما فيما يتعلق بتكوين الداعية النوعي ، أي الداعية الذي يختص بممارسة عمله في منطقة معينة مثل مناطق الأقليات الإسلامية في العالم الغربي ، أو في بلاد آسيا وأفريقيا – فإن برنامج تكوينه ينبغي أن يشتمل – بالإضافة إلى ما سبق – على معرفته بلغة القوم في المناطق التي يمارس عمله فيها ، وكذلك معرفة جغرافيا البلاد التي يدمو فيها وتاريخها ومشكلاتها وما يموج فيها من تيارات .

تطور الدعوة الدينية وإعداد الدعاة

شاء الله لمصر – منذ عهد بعيد – أن تحمل أمانة الدعوة الإسلامية ، عن طريق أزهرها الشريف وعلمائه ، لأداء الرسالة في مصر والعالم الإسلامي كله ، فكان الأزهر يوفد رسله إلى شتى بقاع الأرض ليبصروا الناس يشعرون دينهم ، كما كان يستقبل طلاب المعرفة من كل فج ليثقفوا في الدين ، ويبصروا قومهم إذا رجعوا إليهم .

وكان خريجو الأزهر – بما يتلقون من علم ومعرفة ، وبما غرس الله في قلوبهم من إيمان – قادرين على حمل رسالة الدعوة بما يلائم ظروف الحياة في مختلف العهود ، وكان يقوم بالوعظ في أغلب الأحيان متطوعون من أصحاب الأريحية من هؤلاء العلماء تطوعوا واختاروا ، أما

إمامة المساجد فكان يتولاها في القاهرة والمدن الكبرى أئمة وخطباء تعيينهم وزارة الأوقاف ، وفي الريف كانت أغلبية من يتولون الوعظ والإمامة والفتيا من الذين قضوا فترة في الأزهر ، ثم أثر الاستقرار في قراهم ونجوعهم .

وفي عام ١٩٢٨ أقيم الأزهر مسابقة بين علمائه لاختيار طائفة يتولون الوعظ في المدن والقرى ، وكان لهذه الطائفة المختارة أثر واضح في الدعوة ، فاقبلت عليهم الجماهير ، وكان لهم فضل محمود في الحد من الجريمة واستتابة المجرمين ، وإصلاح ذات البين وإنهاء ما كان يشيع آنئذ من خصومات .

ونظراً لما تبين للأزهر من ضرورة الارتقاء بمستوى الدعاة لمواجهة المتغيرات التي طرأت على المجتمع ، رأت أهمية إعدادهم في كليات متخصصة ، وطبقاً لمناهج حديثة ، وكانت كلية أصول الدين – ولا تزال – رائدة العمل في هذا الميدان .

الأعداد في كليات أصول الدين :

وفي عام ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٤٩ بإنشاء ثلاث كليات بالأزهر هي أصول الدين ، والشريعة الإسلامية ، واللغة العربية .

وكان الطالب يدرس في كلية أصول الدين العلوم الأساسية في التفسير ، وعلوم القرآن والحديث ، والعقيدة والفلسفة والفقه وأصوله ، بالإضافة إلى عدد من المواد المساعدة ، وكان هناك بعد التخرج في الكلية – قسم تخصص الوعظ والإرشاد – مدته عامان ، يلتحق به من يرغب من الخريجين في كليات الأزهر .

وظل الحال على ذلك إلى أن صدر قانون تطوير الأزهر (القانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦٧) وقضى بأن يدرس طلاب كلية أصول الدين في الفرقتين الأولى والثانية برنامجاً موحداً في العلوم الأساسية والعلوم المساعدة ، ثم يوزعوا في الفرقة الثالثة على تخصصات ثلاثة هي : ٤٣٥

العقيدة والفلسفة والتفسير والحديث ، والتاريخ الاسلامى ، ثم انشئ
فيما بعد قسم جديد للدعوة بجانب الاقسام الأخرى .

وفى السبعينات أنشئت كلية للدعوة بجامعة الأزهر فى القاهرة ،
وكليات أخرى للدعوة فى بعض الأقاليم ، ثم تحولت كليات الأقاليم فيما
بعد إلى كليات لأصول الدين والدعوة ، وعددها الآن خمس كليات فى
أسيوط وطنطا والمنصورة والقنازى وشبين الكوم ، حيث تشتمل كل
كلية على شعبتين اعتبارا من الفرقة الأولى وهى : شعبة عامة توصل إلى
تخصصات التفسير أو الحديث أو العقيدة أو الفلسفة فى الفرقتين
الثالثة والرابعة وشعبة للدعوة تبدأ من الفرقة الأولى حتى الرابعة ،
وطبق هذا على كلية أصول الدين فى القاهرة .

أما المواد التى تدرس فى شعبة الدعوة بكليات أصول
الدين فهى الفقه والتفسير والحديث والتوحيد واللفه العربية
والدعوة والخطابة والسير النبوية والتاريخ الاسلامى ،
وتدرس هذه المواد فى جميع الفرق الدراسية اعتبارا من الفرقة الأولى
حتى الرابعة ، ويضاف إلى ذلك عدد من المواد الأخرى التى تدرس
فى بعض الفرق الدراسية مثل : علوم القرآن ، وعلوم الحديث ،
وأصول الفقه ، وعلم نفس الدعوة ، والاجتماع ، والأديان
والفرق ، والتصوف ، والتيارات الفكرية المعاصرة ، وأدب البحث .

الأعداد فى كلية الدعوة الإسلامية :

أنشئت كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة بجامعة الأزهر بالقرار
الجمهورى رقم (٣٨٠) لسنة ١٩٧٨ - وبدأت الدراسة فيها فى أول العام
الجامعى ١٩٧٩/٧٨ م بمائة طالب فقط .

وكان الفرض من انشائها كما نصت اللائحة :

١ - أعداد العلماء القادرين على حمل رسالة الاسلام وتجليه
حقائقها والدفاع عنها ، ورد الشبهات التى يثيرها أعداء الاسلام ،

٤٣٦

والتصدى لكل فكر دخيل .

٢ - تخريج الدعاة الفاهمين المزودين بعلوم الدين عقيدة وشريعة ،
الحافظين لكتاب الله الكريم ، الدارسين لعلوم العصر ووسائله فى الدعوة
والتبليغ بالحكمة والموعظة الحسنة الذين يجمعون - مع الايمان
بالله والاخلاص له - كفاية علمية ودينية . وخلقية تؤهلهم للنجاح
فى رسالتهم .

٣ - نشر مبادئ الاسلام وأحكامه وتنقيتها من البدع والخرافات ،
وتقديمها للناس جميعا نقية خالصة من الشوائب وتبصير المسلمين فى
العالم كله بما شرعه الله من العبادات والمعاملات والعلاقات الانسانية
التي تحقق سعادة البشر فى الدنيا والآخرة .

٤ - حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتيسير
الوصول إلى كنوز الثقافة الاسلامية فى العقيدة وعلوم القرآن
والسنة النبوية وأحكام الشريعة وعلوم اللغة العربية .

٥ - تأكيد الصلة بين الدين والحياة ، والربط بين العقيدة والسلوك ،
وإبراز دور الاسلام الحنيف فى : إقامة العدل ، وصيانة الحريات ،
واستتباب الأمن ، وتحقيق مصالح العباد .

ومدة الدراسة بالكلية للحصول على درجة الاجازة العالية (الليسانس)
أربع سنوات جامعية ، والدراسة عامة بجميع الفرق ، ومن شروط
الالتحاق : أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الثانوية الأزهرية أو
شهادة ثانوية البعوث أو ما يعادلها ، أو درجة الاجازة العالية من إحدى
كليات جامعة الأزهر أو ما يعادلها ، وأن يجتاز بنجاح اختبار القبول فى
القرآن الكريم والثقافة الاسلامية والخطابة .

وتشمل خطة الدراسة فى كلية الدعوة : العلوم الإسلامية
والعربية ، بالإضافة إلى مقررات التخصص التى تشمل الدعوة
الاسلامية فى العصور المختلفة ، والإعلام الاسلامى والخطابة ،

وفن الالتقاء ، وعلم النفس ، ويضاف في الفرقة الرابعة : الاخلاق والسيارات الفكرية المعاصرة ، والاستشراق والتبشير ، وفن تبليغ الدعوة (نظريا وعمليا) في الفرقة الرابعة وهناك في كل فرقة ساعتان للغة الأوروبية أسبوعيا وساعتان للمحادثة بها .

وتخصص للفرقة الرابعة ثلاثة أسابيع ينقطع فيها الطلاب للخطابة والتدريس والوعظ واقامة الشعائر لدى ادارة الوعظ بالأزهر الشريف ووزارة الأوقاف وفي النوادي والجامعات تحت اشراف أعضاء هيئة التدريس ومن ينتدب لهذا الغرض على غرار المعمول به في كلية التربية ، ويعتبر حضور الطالب في هذا التدريب ونجاحه فيه شرطا أساسيا لدخول الامتحان .

وتمنح جامعة الأزهر بناء على طلب كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة الدرجات العلمية الآتية :

١ - درجة الاجازة العالية (الليسانس) .

ب - درجة التخصّص (الماجستير) في أحد التخصصين الآتين :

١ - الأديان والمذاهب .

٢ - الثقافة الاسلامية .

ج - درجة العالمية (الدكتوراه) في أحد التخصصين المذكورين .

د - الدبلوم في الدعوة الاسلامية .

هذا وقد أنشأت جامعة الأزهر في كلية اللغات والترجمة شعبة للدراسات الاسلامية باللغات الأجنبية بدأت منذ ثلاث سنوات باللغة الانجليزية ، وبالفرنسية منذ سنتين ، وبالألمانية في العام الجامعي ١٩٩٤/٩٣ . والمأمول أن ينتفع بخريجي هذه الشعبة في الدعوة باللغات الأجنبية في الخارج والداخل أيضا كلما اقتضى الأمر . وتشير بعض التقارير إلى أن المعلومات الدينية التي تصل إلى الطلاب في هذه الشعبة إنما تصل إليهم عن طريق الترجمة ، لندرة الاستاذ المتخصص القادر

على عرض هذه المعلومات باللغة الأجنبية مباشرة .

وإلى جانب هذه الشعبة ، افتتحت كلية أصول الدين بالقاهرة منذ أربع سنوات مركزا لتعليم اللغة الانجليزية لمن يرغب من طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة ، وبرغم قلة أعداد الذين يجتازون بنجاح دروسهم في هذا المركز (خمسة عشر طالبا كل سنة في المتوسط) فإنه يرجى للمركز نشاط أوسع في مستقبل الأيام .

وثمة ظاهرة تحتاج إلى التنبيه لها ، ناشئة عن تقلص أعداد الطلاب الملتحقين بكلية الدعوة وأقسام الدعوة ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الهدر - ممثلا في ارتفاع نسبة الرسوب ، فالفوج الذي قبل في عام ١٩٨٧/٨٦ وعدد طلابه ٤٨٣ لم يتخرج منه إلا ١٩٨ طالبا بعد ٤ سنوات دراسية أي بنسبة رسوب ٥٩ ٪ ، والأمور بهذا الشكل يستدعي دراسة الكفاءة الداخلية بالكلية .

ومن الهدر أيضا ، عزوف كثير من الخريجين بالكليات الأخرى وبالأقسام الأخرى غير (الدعوة) عن العمل بالمساجد ، ورغم الحوافز المتعددة التي قررت وزارة الأوقاف .

الإعداد والتدريب بوزارة الأوقاف :

ومع أننا نتناول في هذا التقرير سياسة إعداد الدعاة وتدريبهم في الأزهر ، فإننا - استكمالا للصورة العامة - نشير إلى ما يتم في وزارة الأوقاف في هذا الصدد . فالعلاقة بين الأزهر والأوقاف علاقة تكامل في شئون الدعوة ، وخصوصا أن الذين يتولون وظائف الامامة والتدريس والخطابة في مساجد الوزارة هم من خريجي الأزهر الشريف وجامعته ، ويقوم معهد الإعداد والتدريب بوزارة الأوقاف بتقديم البرامج الآتية :

١ - البرنامج التأهيلي أو التوجيهي : للمعنيين الجدد من

حملة المئملات الأزهرية العالية ، ولن ترشحهم مديريات الأوقاف للاستزادة العلمية .

٢ - البرنامج التخصصى للذين اجتازوا البرنامج التأهلى ، وقدامى الأئمة الذين ترشحهم المديريات لهذا البرنامج - ممن لم يسبق لهم حضور برامج تدريبية .

٣ - البرنامج الراقى : ويختار المرشحون لهذا البرنامج من المتأززين .

٤ - برنامج خاص لمقيى الشعائر .

الجمعيات العاملة فى مجال الدعوة :

يوجد كثير من الجمعيات العاملة فى مجال الدعوة بالقاهرة ومختلف العواصم ، وبعض هذه الجمعيات - كالجمعية الشرعية ، وجمعية أنصار السنة المحمدية - ينشئ معاهد لإعداد الدعاة ، وبعد تخرجهم توظف الجمعيات كثيرا منهم فى النشاط الذى تقوم به الجمعية . ولهذه الجمعيات - إلى جانب الدعوة - نشاط فى الخدمات الاجتماعية والصحية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .

الوضع الراهن

للدعوة والدعاة والمشكلات البارزة

رأينا فى هذا العرض الخطط الواسعة التى تأخذ بها كليات إعداد الدعاة طلابها ، والمناهج الشاملة التى تقدمها وزارة الأوقاف فى مراكز التدريب بها ، والحق أنه لو أخذت هذه الخطط والمناهج مأخذ الجدية وبذلت الجهود - من جانب الأساتذة والطلاب جميعا - فى استيعابها ، واتيحت الظروف المواتية ماديا وأديبا لدراساتها ووضعها موضع التطبيق لكان لمجتمعنا اليوم شأن آخر ، وما استشرت السلبيات التى أشير إليها فى (مببرات الدراسة) .

٤٣٨

ومما يزيد الأمر سوءا ، أن الأعداد التى تخرجها جامعة الأزهر من الدعاة لا تسد حاجة وزارة الأوقاف والأزهر ، ولذلك لجأت وزارة الأوقاف إلى تعيين دعاة من خريجي كليات الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية والعربية لمواجهة احتياجات المساجد والزوايا الأهلية التى أنشئت بالجهود الذاتية ، أو التى أقامها أصحاب العمارات فى الأنوار الأولى من عمارتهم ، وتقام فيها صلاة الجمعة ، وهنا كانت الفرصة الذهبية لأنصاف المثقفين بالثقافة الدينية ليعتلاوا منابر هذه المساجد العمارية ، ولم يكن لدى وزارة الأوقاف أول الأمر خطة واضحة للإشراف على هذه المساجد أو لإمدادها بالخطباء من العلماء المتاح لها أن توظفهم وتغضى بهم احتياجاتها منهم ، وتحاول وزارة الأوقاف أن تعالج الموضوع وخطتها فى هذا أبعد من امكانية تنفيذها فى وقت قريب .

كما أن كثيرا من العناصر الصالحة من خريجي كليات الأزهر الأصلية ، وأقسام الدعوة ذاتها يعزفون عن الاشتغال بمهنة الدعوة ، على الرغم من التحسينات التى تمت فى الأعوام الأخيرة بالنسبة للأوضاع المادية والأدبية للقائمين بها .

من أجل ذلك ، ولعدم كفاية الدعاة ، وقلة الإقبال على العمل بالمهنة - حتى بين الذين تخصصوا فيها ، والضعف الواضح فيمن يقومون بها حاليا - اتخذت عدة إجراءات ، منها :

- ١ - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن تشكيل لجان التوعية الدينية بالمحافظات برئاسة المحافظ المختص ، وعضوية عدد من القيادات التنفيذية والدينية والتعليمية ، تختص باختيار خطباء صلاة الجمعة بالمساجد الأهلية بالمحافظة وتوجيههم ، لربط الدين بالحياة والأحداث البيئية العامة ، والتخطيط لقوافل التوعية الدينية .
- ٢ - صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء

اللجنة العليا لشئون الدعوة الإسلامية ، في الأزهر برئاسة شيخ الأزهر ، وعضوية عدد من الوزراء ، ووكيل الأزهر ، ومفتى الجمهورية ، ورئيس جامعة الأزهر ، وعسدد من رؤساء الجمعيات العاملين في مجال الدعوة ، وتختص باقتراح خطط الدعوة الإسلامية وسياساتها ، ودراسة المسائل والامكانيات التي تساعد على نشر الدعوة ، والتنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال الدعوة ودراسة تقارير لجان التوعية الدينية بالمحافظات .

٣ - شغلت وزارة الأوقاف بإقامة ندوات وتوجيه القوافل إلى عواصم المحافظات ، وحشدت لها الشيوخ والعاملين في الأجهزة التنفيذية والشعبية ، ويختلف الرأي في « تقويم » هذه التجربة على ضوء الأحداث الأخيرة .

الدعوة في الخارج :

درج الأزهر منذ قديم على إيفاد العلماء والأساتذة إلى البلاد الإسلامية ، والبلاد التي تعيش فيها أقليات من المسلمين ، لنشر الثقافة الإسلامية ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة ، وغرس المبادئ السامية ، وتوثيق الروابط الأخوية . هذا ومبعوثو الأزهر فئتان : فئة تقوم بالتدريس في المعاهد والجامعات ، وفئة تضطلع بمهمة الدعوة ، وفي الحقيقة ، كل منهما داعية كل بطريقته .

ومن الدعاة في الخارج من يوفدون في المواسم الدينية ، أو لمهام محددة مؤقتة ، كأولئك الذين يبعثون في شهر رمضان .

ورغم أن مبعوثي الأزهر يؤنون رسالة جليلة في الخارج ، مما دعا البلاد التي يعملون بها إلى الاشارة بهم ، وإلى طلب المزيد منهم - لوحظ أن كثيرا ممن يبعثون إلى البلاد الأفريقية أو الآسيوية أو الأوربية ، يقضون فترة طويلة بها قبل أن يتعرفوا على ظروفها وأحوالها ومشكلاتها ولغة التخاطب فيها ، وأساليب التعامل مع أهلها ، وهذه كلها

عناصر أساسية في نجاح مهمتهم التي أوفدوا من أجلها ، مما دعا اللجنة العليا للدعوة الإسلامية إلى الترحية بإنشاء معهد عال لإعداد الدعاة ، على أن تتشعب الدراسة فيه إلى شعب جغرافية تناسب احتياجات الدعوة وضرورة التخصص ، وتتناول المواد الدراسية ذات الاتصال المباشر بكل شعبية ، مع التركيز على الجانب العملي ، واللغات الأجنبية ، وعلى أن يلحق بالمعهد الحاصلون على الشهادة الجامعية من الأزهر - من الكليات المتخصصة في الدراسات الإسلامية أو ما يعادلها كما يسمح للعاملين في الوظائف المختلفة بالالتحاق به بشروط خاصة . إن للأزهر من المبعوثين في الخارج بضعة آلاف ، ومعظمهم لا يعرفون لغة البلاد التي يعملون بها ولا ثقافتها ، ورغم ذلك فما زال إقبال الوافدين من بلاد الإسلام على كليات الأزهر مستمرا وهذا يحملنا مسئولية أكبر نحوهم لأن هؤلاء سيكونون دعاة في بلادهم ، ومن ثم ينبغي أن نحسن إعدادهم لحمل هذه الأمانة .

التوصيات

أولا : التأكيد على التوصيات التي سبق أن أصدرها المجلس في الدورات الماضية وهي :

١ - وضع خطة شاملة لإعداد الدعاة وتدريبهم بالمشاركة بين الأزهر ووزارة الأوقاف ، ومتابعة تنفيذها ، مع توفير الامكانيات المادية .

٢ - مراجعة نظام القبول بكليات الدعوة وأقسامها ، بحيث يقوم أساسا على اختيار خاص ودقيق في القدرات والمقومات والمواصفات التي ينبغي توافرها فيمن يعد لهذه المهمة ، ويشترط أن يكون حفظ القرآن الكريم كله على رأس مواد هذا الاختيار .

٣ - ينبغي التوقف عن نظام تعيين الدعاة عن طريق القوى العاملة .

ثانيا : توصيات مستجدة :

١ - ينبغي الاهتمام بإعداد داعيات من خريجات الأزهر لأنهن أقدر

بعض التجمعات يمكن الاستعانة بالمعينات السمعية والبصرية الحديثة ، وعرض الأفلام التثقيفية التي تبث القيم المرغوب فيها وبطريقة غير مباشرة .

٦ - أن يوضع موضع التنفيذ التوصية التي صدرت عن اللجنة العليا للدعوة والتي تقضى بإنشاء معهد عال بالأزهر لإعداد الدعاة الذين يبعثون إلى الخارج ، على أن يلحق به الراغبون من خريجي كليات الأزهر الدينية ليقتضوا به عامين في الدراسة المتخصصة في مجالات الدعوة إلى جانب اللغات الأجنبية .

٧ - يراعى أن تتضمن برامج إعداد الدعاة - إلى جانب لغة البلد الذي يعمل فيه الداعية وجغرافيته وتاريخه وعاداته ومشكلاته - القضايا الاقتصادية المعاصرة التي تواجه المجتمع الاسلامى الحديث مثل : الربا وشهادات الاستثمار ، وتوظيف الأموال .

هذا وقد يكون من المفيد الاستئناس ببعض الأساليب التي تتبعها الجماعات الأخرى في نشر الدعوة .

٨ - يراعى توجيه مزيد من العناية والرعاية وحسن الاعداد للطلبة الوافدين الذين يدرسون بكليات الأزهر ، إذ إنهم سيكونون الدعاة بين اقوامهم حين يرجعون إليهم .

مشكلات التعليم الابتدائى الأزهرى ووسائل النهوض به

تناول المجلس هذا الموضوع في الدورة العاشرة عام ١٩٨٢ ، الا اننا نستشعر الآن الحاجة الى معاودة البحث في ضوء الاعتبارات الآتية :

١ - يمثل التعليم الابتدائى الأزهرى البنية الأساسية للعملية التعليمية

على الحديث فيما يخص من أمور النساء ، وأقدر على فهم ما يحتجج إليه وأن تضم الأقسام العلمية في كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات شعباً أو أقساماً للدعوة .

٢ - اجراء دراسة متعمقة لمعرفة الأسباب وتحديد وسائل العلاج في شأن ما يأتى : عزوف كثير من الطلاب عن الالتحاق بكليات الدعوة وأقسامها وعن العمل بالمهنة بعد تخرجهم ، وقد يرجع هذا إما لثقل أعباء مهنة الدعوة للشعور بأنها تتطلب مواهب في اللغة والخطابة والامام الواسع بشئون الحياة وهي سمات لا تتوافر في الكثيرين أو لأسباب مادية تتعلق بالمرتبات والحوافز والسكنى وغيرها .

٣ - نظرا لندرة الأساتذة القادرين على تدريس المواد الدينية باللغات الأجنبية - يوصى بالتوسع في إيفاد مبعوثين من خريجي الكليات الأصلية إلى الخارج ، وبخاصة للتخصص في علم الأديان ، ويستفاد هؤلاء الأساتذة بعد عودتهم في سد النقص القائم في هذا التخصص .

٤ - العمل على زيادة جرعة الثقافة الدينية في وسائل الاعلام والصحافة ، بقصد تحصين الشباب من الأمية الدينية والأفكار الشاردة والتيارات الوافدة .

٥ - ضرورة توسع الأزهر ووزارة الأوقاف في برامج تدريب الدعاة في الداخل والخارج ، على أن يراعى فيها طبيعة التجمعات التي يمارس فيها الداعية عمله ، فالمجتمع الريفي غير المجتمع الحضرى ، ومجتمع الطلاب غير تجمعات العمال .

ويجب ألا يقتصر التدريب على أسلوب المحاضرة والوعظ المباشر ، وإنما ينوع في الأساليب ويصطنع منها ما يجتذب قلوب المدعوين ويصل إلى وجدانهم ويفضل ضرب الأمثلة من مواقف الحياة الواقعية ، وريطها بما في تراثنا الإسلامى من مواقف وعظات ، وفي

مشكلات التعليم الابتدائي الأزهرى

مازال هذا التعليم يعاني من بعض المشكلات المتصلة بالكم والكيف .

ويمكن إيجازها في الآتى :

أولاً: مشكلات تتعلق بخطة الدراسة والمناهج :

تنص المادة (٨٥) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن الغرض من المعاهد الأزهرية هو « تزويد التلاميذ » بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة فيخرجوا للحياة مزودين بوسائلها .

وتطبيقاً لهذه المادة تم وضع خطة الدراسة على النحو المبين بالجدول رقم (١)

ومن هذا الجدول يتضح الآتى :

(أ) تخصص خطة الدراسة ٥٠٪ من إجمالى الحصص للقرآن الكريم بالنسبة للصف الأول و ٥٥,٥٪ للصف الثانى و ٦١,١٪ للصف الثالث و ٥٥٪ للصفوف الثلاثة الأخيرة من الرابع إلى السادس فى حين تمثل اللغة العربية ٢٧,٧٪ للصف الأول و ٢٢,٢٪ للصف الثانى و ١٦,٦٪ للصف الثالث ، ١٥٪ للصفوف الثلاثة الأخيرة من الرابع إلى السادس بينما تمثل الرياضيات ١١,١٪ للصفوف الثلاثة الأولى ، ١٠٪ للصفوف الثلاثة الأخيرة .

(ب) الخطة بوضعها الحالى تمثل مبنياً مزدوجاً على التلاميذ ، إذ أنها تتضمن العبء الملقى على كاهل تلميذ التعليم العام بالإضافة إلى القرآن الكريم وأساسيات المواد الدينية والعربية التى تحفظ للأزهر طابعه الأصيل وقد ترجع هذ الازدواجية إلى أن القائمين على العملية التعليمية فسروا المادة (٨٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أنها تعنى الإضافة بينما هى فى واقع الأمر تستهدف أساساً أن تتضمن المناهج

وبذا تكون الحاجة ملحة لإعادة النظر فى أساليبه كى يتمكن من بناء الفرد والمجتمع ، وكل إضافة لهذا التعليم هى إضافة وتقوية فى هذا البناء . كذلك فإن التعليم ليس مجرد إعداد مواطن صالح ، ولكنه حماية ذاتية ، فالتعليم بالمفهوم الاستراتيجى عملية متكاملة الارتباط بالأمن القومى .

٢- لمعاودة البحث لهذا الموضوع أهمية قصوى فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، فالبلاد تشهد حالياً انتشار عدة ظواهر غير أخلاقية ومنها على سبيل المثال : الإرهاب ، الادمان ، التلوث بكافة أشكاله . كما أن العالم المتقدم يؤكد أن إصلاح التعليم يمثل مكان الإدارة فى أولويات اهتماماته ، باعتبار التعليم المدخل الأساسى للتنافس فى مجال التقدم من مختلف نواحيه .

٣- كما أن القرن القادم سيشهد تغيراً فى القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ليس فقط من جيل إلى جيل ، ولكن فى حياة الجيل نفسه ، مما يلقى على التعليم الابتدائى بصفة خاصة تبعات إحداث التكيف السريع بين المتعلم وما يحيط به ، الأمر الذى يفرض على هذه النوعية من التعليم تزويد التلميذ بالمعرفة الوظيفية ، وأساليب التفكير النقدى ، بمعنى آخر ضرورة تركيز الاهتمام برأس المال البشرى ك مطلب حيوى من أجل المستقبل . فإذا كنا نهتم بتطوير البنية الأساسية من صناعة وزراعة ، فإن إعداد العنصر البشرى للمستقبل يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام .

٤- مازال التعليم الابتدائى الأزهرى يعاني من عدة مشكلات لانغيب فى أن تحد من كفاءته أو تجعله يبدو قاصداً عن تحقيق أهدافه المنشودة برغم مرور هذه الستين ، وبرغم ما سبق من بحث ، والتوجه بتوصيات من شأنها العمل على تحسينه والذهوض به .

وخدمة المجتمع .

ثانياً: مشكلات تتعلق بالخريطة المدرسية والابنية التعليمية :

تشير احصائيات عام ١٩٩٤ / ٩٣ إلى توافر (١٩٣٨) معهداً ابتدائياً أزهرياً تمتد بامتداد الخريطة الجغرافية لمصر ويبين الجدول

الملحق رقم (٢) توزيع هذه المعاهد تبعاً للمناطق التعليمية

ومن الجدول المشار إليه يلاحظ الآتي :

(أ) تمثل منطقة الشرقية أعلى نسبة هي توافر هذه المعاهد إذ يوجد بها ١٣,٢٪ من إجمالي القائمة بالفعل من معاهد ، بينما تمثل مرسى مطروح أقل نسبة ٠,٣٪

(ب) تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أكثر من ٩٧٪ من هذه المباني تم نتيجة الجهود الشعبية وأت هذه بدورها إلى الأزهر ، وتشير التقارير إلى أن كثيراً منها (وتغني المباني المنشأة بالجهود الذاتية) لم يشيّد في الأصل ليكون مباني مدرسية ، مما ألقى على المؤسسة التعليمية الأزهرية عبئاً كبيراً نحو الإحلال والتجديد وساهم زلزال أكتوبر ١٩٩٢ في زيادة هذا العبء وتضخمه .

والبيان التالي يبين عدد المعاهد التي يحتاج لترميم أو إحلال (كلى - جزئى)

إحلال جزئى	إحلال كلى	ترميمات
١٢٥	١٤٥	عدد المعاهد
		٦٣٨

ورغم رصد ميزانية لهذا الغرض إلا أن الواقع يشير إلى أن الإصلاحات المطلوبة لم تتم حتى الآن ، مما تسبب عنه تعطل العملية التعليمية ، ونقل التلاميذ إلى أماكن أخرى خارج نطاق المؤسسة

قدراً مناسباً من الخبرات الأساسية التي تلائم مدارك التلاميذ وترتبطهم ببيئتهم ومجتمعهم وتهيئتهم لدراسة المقررات الثقافية في المراحل التعليمية اللاحقة ، ويعنى آخر هذه المادة لالتزم المسئولين من السياسة التعليمية في الأزهر بالمطابقة بين المناهج في معاهدهم وبين مدارس التعليم العام ، ولو حدث ما قصده المشرع لتحقيق التكافؤ بين تنفيذ الابتدائى الأزهرى ونظيره بالتعليم العام ، ولزالت الشكوى من ازدحام الخطة الدراسية الخاصة بالتعليم الابتدائى الأزهرى .

(ج) نتج عن ازدحام الخطة أضعاف قدرة التلميذ على اجادة المقررين (الدينى والثقافى) مما جعل الدراسة تأخذ طابع التلقين ، وجعل التحصيل يأخذ طابع الحفظ والاستظهار ، وإذا كان ذلك أمراً مطلوباً ومرغوباً فيه فيما يتصل بالقرآن الكريم فإنه ليس كذلك فيما يتعلق بسائر المواد الدراسية الأخرى .

(د) كذلك ترتب على ازدحام الخطة عدم الاهتمام « بالكيف » ولكن بعدد ساعات (زمن) الدراسة مما يخشى معه تخريج تلاميذ يكاد يكونون في حالة محو أمية فقط .

(هـ) تشغل دراسة المقررات العربية والدينية والثقافية جزءاً كبيراً من خطة الدراسة مما لا يدع مجالاً أو وقتاً كافياً لممارسة الأنشطة والمجالات العملية المقررة بالخطة التي يفترض فيها أن تسهم في بناء شخصياتهم .

(و) تخلو خطة الدراسة من المجالات العملية التي تهدف إلى الربط والتنسيق بين ما يدرسه التلميذ في المواد الدراسية النظرية وبين تطبيقاتها العملية بالإضافة إلى الارتباط بين البيئة والتدريب على كيفية الاستفادة منها واستثمارها لتشجيعهم على التكيف الاجتماعى

التعليمية الأزهرية ولا نظن أنها ستستمر هكذا مدة طويلة ، مما يدعو الى التفكير على وجه السرعة فى الحلول المناسبة .

ثالثا : مشكلات تتعلق بالمعلمين كها وكيفا :

تفرض علينا تحديات القرن القادم (المعرفة والتكنولوجية) أن ننظر نظرة مستقبلية لمعلم المرحلة الأولى ، ويتطلب ذلك أن تستجيب مؤسسات إعداد المعلم لهذه التحديات ، ومن هذا المنطلق صارت قضية إعداد المعلم بعامية ، ومعلم المرحلة الأولى بخاصة تشكل واحدة من القضايا التي تشغل المهتمين بشئون الأزهر .

ويبين الجدول الملحق رقم (٣) توزيع المعلمين تبعاً للمؤهل والمواد الدراسية ويبين الجدول رقم (٤) عدد التلاميذ المقيدين بمرحلة التعليم الابتدائى الأزهرى حسب الاحصائيات الصادرة عام ١٩٩٤/٩٣ ومن الجدولين رقمى ٣ ، ٤ يمكن ملاحظة الآتى :

(١) يبلغ نصيب الفصل الواحد ٢,١ معلما ، وهذا معدل مقبول على المستوى الكلى ، لكنه غير ذلك على المستوى الكيفى ، بل يمثل عجزا على هذا المستوى ، لأن معظم المعلمين ليسوا بالكفاة المطلوبة لكونهم غير مؤهلين تأهيلا تربويا ، كما أنهم غير متجانسين فى مؤهلاتهم ، إذ تضم المرحلة الابتدائية معلمين لا يحملون اية مؤهلات ، بل هم من نوى الخبرة والصلاحيه ، بالإضافة إلى من يحملون الشهادة الابتدائية الأزهرية ، أو الامدادية الأزهرية أو الثانوية الأزهرية ، أو شهادة الدبلوم

الفنى بأنواعه المختلفة (زراعى ، صناعى ، تجارى) ، ومؤهلات عليا غير تربوية ، وعدد من المؤهلات العليا التربوية .

(ب) تعاني المعاهد الابتدائية الأزهرية من عجز كبير فى محفظى القرآن الكريم يبلغ ١٤,٤١٨ محفظا بنسبة عجز قدرها ٧٩,٦ ٪ ، على اساس ضرورة توافر محفظ واحد على الأقل لكل فصل ، وهذه النسبة مرتفعة جدا مما يخشى معه تدنى التعليم الأزهرى فى أخص خصوصياته وهو المحافظة على القرآن الكريم .

رابعا : مشكلات تتعلق بتدريب المعلمين :

لوحظ أن برامج تدريب معلمى المعاهد الابتدائية قليلة ومحدودة كما وكيفا بالنظر الى ضائقة الاعتمادات المخصصة لهذه التدريب ، مع ضرورة الحاجة الى اتساع التدريب وتنوعه ثقافيا وعلميا وتربويا وينسحب هذا أيضا على تدريب نظائر المعاهد ومعاونيهم على أساليب الإدارة التعليمية .

خامسا : مشكلات تتعلق بالكتاب المدرسى :

تعتمد المعاهد اساسا على الكتاب المدرسى الذى تصدره وزارة التربية والتعليم وهذا الاعتماد الكلى ينبغى إعادة النظر فيه فى ضوء الاختلاف القائم فى عدد سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائى العام والابتدائى الأزهرى بملاحظة أن مدة الدراسة بالتعليم الابتدائى العام صارت خمس سنوات تطبيقا للقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بينما عدد سنوات الدراسة فى الابتدائى الأزهرى ست سنوات .

سادسا : مشكلات تتعلق بالوسائل التعليمية :

تعانى المعاهد الابتدائية الازهرية وخصوصا المقام منها بالجهود الذاتية من عدة سلبيات بهذا الخصوص فغالبا الوسائل غير موجودة ، والمتوافر منها لا يستخدم إما لتلفه أو لعدم قدرة المعلمين على تشغيله أو لعدم توافر المعلم المدرب على استخدامه ، والامر بهذا الشكل ينمكس على العملية التعليمية بأكملها ، إذ لا تتحقق أهداف المنهج كاملة بالإضافة إلى حدوث فجوة بين المادة المكتوبة والوسائل المتضمنة وفقدان الرابطة بين المحتوى النظرى والتطبيق العملى .

سابعا : مشكلات تتعلق بالانشطة المدرسية :

بالرجوع إلى الخطة الدراسية للتعليم الابتدائى عام ١٩٩٤ يتضح أنها تتضمن حصة واحدة اسبوعيا للصفوف الثلاثة الأولى تحت مسمى « الأنشطة » بينما تخلو من تخصيص زمن للنشاط للصفوف الثلاثة الأخيرة ، وغياب هذا النشاط معناه ببساطة شديدة قصور فى تكوين شخصية الطالب المتكاملة .

ثامنا مشكلات تتعلق بالتقويم والامتحانات :

نتج عن الاهتمام بالجانب المعرفى اهتمام المعلم بالإلقاء والتلقين ، واهتمام التلميذ بالحفظ ، والاسترجاع مما أضعف معامل الارتباط بين درجات أعمال السنة ودرجات امتحان نهاية العام فى سنوات النقل ، وتكاد تنحصر عملية تحليل نتائج الامتحان فى مجموعة النسب المئوية للدرجات التى جُمِعَ عليها التلاميذ ، مع إغفال تحليل الاجابات لمعرفة جوانب القصور .

مما سبق يمكن القول أن عملية التقويم والامتحانات لم تعد مؤشرا للتعرف على نواحي القوة والضعف فى عناصر النظام التعليمى ، مما يخشى معه أن تفقد وظيفة من أهم عناصر النظام التعليمى .

التوصيات

فى ضوء ما سبق ذكره من مشكلات يمكن طرح التوصيات الآتية للمؤسسة التعليمية الازهرية :

أولا : فيما يتعلق بخطة الدراسة والمناهج :

١- تخفيف العبء المدرسى الواقع على كامل التلاميذ ، وذلك بإعادة النظر فى محتوى المقررات ومعا يودى الى تطبيق المادة (٨٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تطبيقا مخففا لما قصده المشرع منها مع تخليص المقررات من الحشو والتكرار إن وجدا .

٢- أن يرتبط محتوى المقررات بالبيئة والمجتمع المحلى .

٣- أن يراعى فى كل محتوى التطبيقات العملية لتكون مكملة ومعززة للجوانب النظرية .

ثانيا : فيما يتعلق بالخريطة المدرسية والابنية التعليمية :

١- مراعاة توزيع المعاهد الابتدائية الازهرية توزيعا جغرافيا تبعاً للاحتياجات الفعلية ومراجعة عمليات إقامة المعاهد بالجهود الذاتية بحيث تتناسب كما وكيفا مع الخطة المقررة . وقد يرى قصر المشاركة الشعبية على التبرع بالأرض أو المال أو كليهما دون عملية الإنشاء ، وإذا حدث ذلك ينبغى الالتزام بالمواصفات الهندسية والتربوية اللازمة .

٢ - إنشاء مؤسسة مركزية للأبنية التعليمية الازهرية .

٣ - فصل الاستثمارات المالية للأبنية عن باقى إستثمارات الهيئات الأخرى بالازهر . مع توفير ميزانية كافية للصيانة والترميم والإحلال .

ثالثا : فيما يتعلق بالمعلمين وتدريبهم :

١ - إنشاء كليات للتربية تابعة لجامعة الأزهر فى بعض المحافظات ، على أن تضم كل منها شعبة لإعداد معلم المرحلة الابتدائية حيث لايتوفر

سوى كلية تربية واحدة بالقاهرة ، وهى فى موقعها هذا غير قادرة على أداء عملها فيما يتعلق بسد حاجات المعاهد على المستوى الكمى على الأقل .

٢ - التوسع فى برامج التأهيل التربوى للمعلمين غير التربويين حتى تتوحد فئاتهم .

٣ - الاهتمام بالنمو المهنى لهؤلاء المعلمين عن طريق : تزويدهم بالنشرات والمراجع وعقد الندوات والمؤتمرات وإيفادهم فى بعثات خارجية وداخلية ، وتنمية مهارات التعلم الذاتى .

٤ - الاهتمام ببرامج تدريب المعلمين مع الاهتمام بالتطبيق العملى لما يتم شرحه نظريا فى الدورات التدريبية ، ويمكن أن ينشأ مركز تدريبى فى مكان عقد الدورات مزود بورش التعليم والمعامل المجهزة بالأدوات والمواد والأجهزة التعليمية التى تساعد المدرسين على تطبيق المعلومات النظرية تطبيقا عمليا ، والاهتمام بأساليب تدريبية مستحدثة مثل المنحنى المتعدد الوسائط « Multi Media Approach » الذى يعتبر صورة خاصة لتطبيق التدريب الموجه نحو العمل ، وتوعية المعلمين بمثل هذه الأساليب وتوجيههم إلى ممارستها .

٥ - عدم إسناد تحفيظ القرآن الكريم إلا لمن يجيد تلاوته إجادة تامة .

٦ - إلحاق الحاصلين على مؤهلات عليا بكليات التربية للحصول على الدبلوم العامة فى التربية لمدة عام دراسى .

٧ - تشجيع المبادرات الفردية للمعلمين واستطلاع آرائهم فى تطوير العملية التعليمية .

رابعاً: فيما يتعلق بإدارة التعليم الابتدائى الأزهرى:

١ - ضرورة إختيار شيوخ المعاهد وفق الأساليب العلمية مع مراعاة توافر قدر من المواصفات القيادية فى المرشحين لهذه

الوظيفة مثل قوة الشخصية والقدرة على التوجيه والتزود بمهارة الأداء والممارسة ومراعاة استخدام الاختبارات كمعيار من معايير الاختيار .

٢ - الاهتمام بنموهم المهنى فى أثناء الخدمة واستخدام أساليب متنوعة لتدريبهم بما يتلائم وحاجاتهم وإمكاناتهم .

٣ - زيادة الاهتمام بالتوجيه الفنى وذلك باختيار أفضل العناصر الصالحة وتدريبها .

٤ - الاهتمام بنشر كل المستحدثات والتجديدات فى الإدارة المدرسية بين شيوخ المعاهد وتوفير حوافز مادية مجزية لهم تشجيعا للعناصر الممتازة على مواصلة عملهم بجدية ونشاط .

خامساً: فيما يتعلق بالكتاب المدرسى :

١ - إنشاء جهاز خاص للكتب تتضمن اختصاصاته :

تأليف وطبع الكتب المقررة بما فيها وضع أدلة للمعلمين تتضمن الأهداف الباقية للمادة والأهداف الإجرائية وكيفية معالجة موضوعات المقرر ، والنشاط الوارد فى الكتاب المدرسى ، وكيفية تعامل المعلم مع كل من التلاميذ الموهوبين والأقل موهبة .

سادساً : فيما يتعلق بالنشاط المدرسى :

١ - ضرورة تضمين خطة الدراسة للمصنفون الثلاثة الأخيرة من التعليم الابتدائى الأزهرى حصصا كافية للنشاط المدرسى .

٢ - رصد ميزانية كافية للأنشطة حتى يمكن الاتفاق عليها .

٣ - توفير المدرسين المتخصصين لهذه الأنشطة مع مراعاة توفير المدرات للفتيات .

٤ - إجراء المسابقات خارج نطاق المعهد ، سواء فى المجالات الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية أو الرياضية حيث

جدول رقم (١) يبين عدد الحصص لكل صف ابتدائي أزمري :

م	المادة	عدد الحصص لكل صف				
		الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
١	القرآن الكريم	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢
٢	عدد الأجزاء	١٢	٣	٥	٦	٧
٣	المرة لكل صف					
٤	اللغة العربية	١٠	٨	٦	٦	٦
٥	الرياضيات	٤	٤	٤	٤	٤
٦	العلوم والصحة	-	-	-	٢	٢
٧	الدراسات الاجتماعية	-	-	-	٢	٢
٨	التربية الدينية	١	١	١	١	١
٩	التربية الرياضية	١	١	١	١	١
١٠	التربية الفنية	١	١	١	١	١
١١	الخط العربي	-	-	-	١	١
١٢	الأنشطة	١	١	١	-	-
	مجموع الحصص	٣٦	٣٦	٣٦	٤٠	٤٠

يؤدي ذلك إلى انفتاح التلميذ على البيئة مما يسببه الخبرات اللازمة في شتى المجالات .

٥ - رعاية التلاميذ صحيا وبدنيا واجتماعيا وتهيئة المناخ الملائم للتعليم الجيد ، وتوفير الامكانيات . ومن الوسائل المحققة لهذه الرعاية تقديم وجبة غذائية لهم .

سابعاً - فيما يتعلق بالتقويم والامتحانات :

١ - تأكيد الجدية في إجراء الامتحانات التحريرية والشفوية خاصة امتحانات القرآن الكريم .

٢ - تعيين أخصائيين نفسيين بالمعاهد الأزمري للمعاونة في تنمية قدرات التلاميذ ورعايتهم نفسيا والمساعدة في التغلب على مشكلاتهم .

٣ - الاهتمام بتضمين برامج تدريب المعلمين التحريرية مهارات التقويم من مختلف الأنواع والمستويات .

٤ - أن يهتم أسلوب التقويم بالاهداف المعرفية والمهارية والانفعالية للمناهج .

٥ - تحليل نتائج الامتحانات الخاصة بكل معهد ابتدائي أزمري للمعاونة في التعرف على أوجه القصور والنهوض بالعملية التعليمية .

ثامناً - توصيات عامة :

١ - التوسع في إنشاء معاهد القراءات لتخريج المحفظين « بالكم والكيف » المطلوبين .

٢ - إنشاء مراكز بحثية للتهوض بالتعليم الأزمري قبل الجامعي عامة والابتدائي خاصة أسوة بما هو موجود بالفعل بوزارة التربية والتعليم ، وهذه المراكز هي :

أ - مركز البحوث التربوية والتنمية .

ب - مركز تطوير المناهج .

ج - مركز تطوير التقويم والامتحانات .

جدول رقم (٢)

يبين توزيع المعاهد الابتدائية الأزهرية

تبعاً للمناطق التعليمية

المحافظة	القاهرة	القليوبية	الشرقية	الاسماعيلية	الغربية	التقليبة	دمياط	قنا	المنوفية
عدد المعاهد	٩٠	٧٧	٢٥٧	٦٣	١٦١	١٥٥	١٢	٩٨	١٠٤
المحافظة	البحيرة	الاسكندرية	الحيزة	بنى سويف	المنيا	أسيوط	سوهاج	الفيوم	إجمالي
عدد المعاهد	١٢٨	٢١	٦٤	٣٥	٥٩	٨٣	١٩٩	٥٠	المعاهد
المحافظة	أسوان	مرسى	الوادى	شمال	جنوب	البحر	كلر	السويس	
عدد المعاهد	٥٦	٥	١٤	٣٠	٧	١٠	١٢٩	١٢	١٩٢٨

جدول رقم (٢) يبين توزيع المعلمين تبعاً للمزمل والمواد الدراسية :

معلمو المواد الشرعية	العدد	نسبتهم	معلمو المواد الثقافية	نسبتهم	محفظة القرآن الكريم
الحاصلون على مؤهل عال	١٥,٥٦٥	%٥٤,٩	٤,٢٩٢	%٢٩,٢	٢,٦٩٣
الحاصلون على مؤهل متوسط	١٢,٧٧٢	%٤٥,١	٦,٦٤٩	%٢٠,٨	
المجموع	٢٨,٣٣٧	%٧٢,١	١٠,٩٤١	%٢٧,٩	

جدول (٤) يبين عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي الأزهرى حسب

الجنس وعدد الفصول :

عدد التلاميذ	عدد الفصول	المجموع	عدد الفصول
٤٢٥,٣٦٣	٢٥٧,٢٩٦	٦٨٢,٧٥٩	١٨٠٧٣

هذه الجدول أعدت من واقع إحصائيات الإدارة المركزية لشئون المعاهد

الأزهرية - ١٩٩٤/٩٢

التعليم الفنى والتدريب

دور التعليم الفنى والمواد الثقافية فى الربط بين التعليم والحياة

إن كان هناك من يمكنه إطلاق شعار أن يكون الشيء لذاته مثل الفن للفن ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك شعار مماثل للتعليم أى التعليم للتعليم لأن التعليم لا يكون إلا للحياة .

ولا بد للتعليم أن يتسق فى أهدافه وبرامجه مع ما يروم الفرد ويهدف إليه المجتمع فى الحياة . إن الإنسان يعيش فى مجتمعه وهمه الأول هو تحسين نوعية حياته وحياة أبنائه فى مجتمعه من بعده ، ولا يتأتى هذا إلا بعمل يتسق مع هذه الأهداف . فمن أجل اليوم والغد ، ومن أجل أن يكون الإنسان - كطالب أولى - قادراً على أن يسد حاجاته الأساسية فى الحياة قبل أن يتطلع إلى تحسينها ، فإنه يكدر ويعمل ويمارس ما نعرفه من أنشطة زراعية وصناعية وتجارية وأخرى يربو بها تحقيق أمانه وأهدافه .

وكما علمتنا تجارب الحياة ودروس التاريخ فإن للعلم دوراً لا ينكر فى تمكين الأفراد والمجتمعات من رفع مستويات حياتهم الحالية والمستقبلية ، كذلك فإن للثقافة - والتي يمكن أن نعتبر لعلم أحد أجنحتها الموجهة - الدور الأساسى فى تشكيل واقع الماضى والمستقبل للفرد والمجتمع .

والمؤسسات التعليمية فى أى مجتمع وبشكل عام ، هى « الحضانات » التى يدخلها البشر ليستكملوا داخلها - وخاصة فى أولى

سنين حياتهم - مقومات شخصياتهم من ثقافة وعلم ، ليخرجوا منها قادرين على ممارسة الحياة والإستزادة من الثقافة والعلم ، وبالتالى تحسين حياتهم ومستقبلهم .

وإذا كان بعض من العلم ينحصر منحى أكاديميا لا يتضح منه بصورة مباشرة ارتباطه بالحياة ، فإن تطبيقات العلوم كلها لابد وأنها مرتبطة عضوياً بالحياة . وتتمثل الناحية التطبيقية والرابطة القوية بين العلوم وتطبيقاتها والحياة فى التعليم الفنى والتدريب المهنى .

فالتعليم الفنى والتدريب المهنى هما نقطة التقاء التعليم بالمجتمع ، حيث تلتنق مصبات التعليم بمنايع الكوادر اللازمة للمجتمع والمقدمة على ممارسة الحياة .

وكما أن للعلم وتطبيقاته دوراً أساسياً فى الوفاء بحاجات المجتمع من الكوادر المدربة للقيام بالأنشطة المختلفة ، فإن للثقافة دورها الأساسى فى بناء فكر الإنسان وشخصيته واتجاهاته بما يؤثر فى حياته الشخصية وفى مجتمعه بشكل عام .

لذلك فإن للتعليم الفنى والمواد الثقافية دوراً هاماً فى الحياة يتبنى الانتباه إليهما والعناية بهما سعياً وراء تكامل الفكر الإنسانى وتمكينه له من تحقيق أهدافه فى الحياة .

التعليم الفنى والمواد الثقافية :

تتمثل أهداف التعليم الفنى فى إكساب الفرد مهارات عملية وتزويده بالمعارف النظرية اللازمة لتنمية قدراته العقلية وجوانبه الوجدانية وتزويده بسلوكيات المهنة ، بحيث يعد الخريج لممارسة حياته كمواطن منتج ضمن

مجموعة القوى العاملة بتخصصاتها ومستوياتها ومهامها المختلفة ، لذلك فإن مناهج التعليم الفني تتضمن :

١- مواد فنية عملية ونظرية وتدريبية في مجال التخصص .

٢- علوماً أساسية مثل الرياضيات والعلوم الطبيعية .

٣- مواد ثقافية تشمل اللغات والعلوم الاجتماعية والتربية الدينية والبدنية .

إلا أنه ليس من السهل دائماً تصنيف المواد بحيث تلحق كل مادة بمجموعة المواد الأساسية أو الفنية أو الثقافية ، كما أن تساؤلاً رئيسياً يمكن أيضاً أن يثار حول انتماء المواد الأساسية للثقافية وإمكانية ضمها في مجموعة واحدة تكون المواد الثقافية العامة ، أو ضمها للمواد الفنية لأنها تشكل أساسها العلمي .

وهناك أهداف عامة للمواد الثقافية والأساسية في التعليم الفني تتمثل فيما يأتي :

١- تكوين ثقافة عامة مشتركة في إطار بناء الإنسان بمقوماته الحضارية وقيمه الروحية في مجتمع معاصر .

٢- تنمية الجوانب الوجدانية من قيم وعادات وميول واتجاهات ، خاصة الشعور بالانتماء وما يتطلبه من حقوق وواجبات للمواطن السوي .

٣- إثارة الدافعية نحو حب العمل واحترامه بجميع مستوياته .

٤- التدريب على أساليب التفكير السليم وتنمية مهارات حل المشكلات والقدرة على التكيف للمواقف الجديدة .

٥- التعريف بأن التصرف الذكي والإبداع شيء ممكن ومطلوب أساسي لكل المواقع في هرم القوى العاملة .

٦- تنمية الوعي البيئي لدى الدارسين والقدرة على مواجهة المشاكل البيئية والإسهام في حلها .

٧- التعريف بسلوكيات المهنة وتطوير هذه السلوكيات بما يحقق زيادة الإنتاج .

٨- الإسهام في تكوين الأساسيات التي تمكن من فتح القنوات بين التعليم الفني والتعليم العام من جهة ، وبين التعليم الفني والتعليم العالي التكنولوجي من ناحية أخرى .

٩- العمل على النمو المتكامل للدارس من جوانبه المعرفية والمهارية والجسمية والاجتماعية والنفسية .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن المواد الفنية والعملية يجب أن تسهم أيضاً في تحقيق بعض هذه الأهداف ، ومن هنا تتضح أهمية تكامل مقررات ومناهج التعليم الفني والتنسيق بينها لتتوحد حول أهداف سلوكية محددة .

الواقع الحالي للمواد الثقافية العامة في التعليم الفني :

تضم المواد الثقافية العامة كما هو وارد في إحصائيات وزارة التربية والتعليم مواد : التربية الدينية ، واللغة العربية ، واللغة الأجنبية والتربية القومية ، والرياضيات ، والعلوم العامة والطبيعية ، والتربية الرياضية . أما المواد الفنية فهي تشمل مواد التخصص في التعليم الفني المهني سواء كان صناعياً أم زراعياً أم تجارياً أو غيره .

وتشير الإحصائيات الواردة من وزارة التربية والتعليم إلى أن مجموع الحصص المخصصة للمواد الثقافية العامة في مدارس التعليم الصناعي (نظام السنوات الثلاث) تشكل ٢٩٪ من مجموع الحصص المكونة للخطة الدراسية ، بينما تصل نسبة المواد الثقافية إلى ٢٤,٨٪ من مجمل المواد في المدارس الزراعية نظام السنوات الثلاث ، أما في مدارس التعليم التجاري العام نظام السنوات الثلاث ، فتصل نسبة المواد الثقافية العامة إلى ٥٠,٨٪ من جملة خطة الدراسة .

والمواد الثقافية العامة (شاملة الأساسية) يوضعها الحالي في

مدارس التعليم الفني قريبة في محتواها وأساليب تدريسها من نظيراتها في التعليم العام ، مع فارق المستوى الذى ينخفض بنسب مختلفة عن نظيره في التعليم الثانوى العام وخاصة في الرياضيات والعلم الطبيعية .

ولايعنى ارتفاع نسبة المواد الثقافية في المدارس التجارية والموضح في الإحصائية إلى تميز هذه المدارس عن نظيراتها الأخرى الصناعية ، والزراعية ، بل الواقع هو أن بعض هذه المواد في التعليم التجارى تعتبر جزءا لا يمكن الاستغناء عنه لخدمة المواد الفنية نفسها .

دور التعليم الفني في إعداد الطالب للحياة :

المدرسة هي إحدى مؤسسات المجتمع التي تحفظ ثقافته وتطورها في الوقت نفسه ، فهي تحفظ ثقافته بأن تعلم الأبناء المهارات التي يتمكنون بها من ممارسة الأعمال التي يحيا بها أفرادهم ، ويعيشون عيشة سعيدة كالزراعة أو الصناعة أو التجارة وغيرها ، كما تعلمهم العادات والقيم التي تربط بين أفراد المجتمع ، وما يلزم للحياة من معارف وعلوم .

وهي تطور هذه الثقافة بأن تبحث في تنمية جوانب هذه الصناعة أو الزراعة بما يفى بمطالب التغير في الحياة بجوانبها المختلفة ، ويسد حاجات الأفراد المتنامية التي يوجدها التغير ، سواء كان التغير منبعثاً من داخل المجتمع ، أو ناتجاً من تفاعل أفرادهم مع غيرهم في المجتمعات الأخرى المجاورة أو البعيدة .

ولكى يؤدي التعليم هذه الوظيفة كان الآباء في الماضي يورثون أبنائهم حرفهم وصناعاتهم ، ثم قامت المدرسة الفنية بهذا الدور عندما اتسعت عملية التعليم وتنوعت مطالب الحرف ، وازدادت متطلبات جودة المنتج ، وهكذا تنوعت المدارس الفنية وتخصصت ، وأصبح لكل مدرسة .

هدف خاص ، وبالتالي منهج فريد تخدم به هذا الهدف . لهذا فإن المدرسة الفنية مطالبة بشيئين :

الأول أن تدرس البيئة الحياتية التي تخدمها ، وتحدد أولويات الحرف أو المهن التي يلزم أن تعلم مهاراتها ، والثاني هو أن تضع المنهج الذي يحقق هذا الهدف .

وهذا الأمر يقتضى أن ننظر إلى البيئة المصرية من أقصى جنوب البلاد إلى أقصى شمالها ، ومن شرقها إلى غربها ، وسنجد أن البيئة المصرية وبالتالي الحياة المصرية متنوعة المصادر ، فبيئة الواحات والوادي الجديد غير بيئة الزراعة في بطن الوادي ، غير بيئة الحضر في مدينة القاهرة ، غير بيئة ساحل البحر الأحمر أو المتوسط . لذلك يلزم أن تتنوع مدارس التعليم الفني فتكون المدرسة في الوادي الجديد غير تلك الموجودة في المنوفية ، غير المدرسة في المحلة الكبرى ، غير المدرسة في قنا حيث توجد صناعة الفخار وحيث تتوافر طينة الخزف ، وهكذا .

وهنا لا يقف الأمر عند النظر فيما تتميز به كل بيئة من خامات أولية وحرف يمارسها أهلها ، ثم الحفاظ على هذه الحرف واستغلال هذه الخامات ، بل يتعدى ذلك إلى ترقية المصانع والورش الأهلية الموجودة في البيئة وتنميتها لتتطور وتكون المكان الأنسب لتعليم الأبناء هذه الحرف أو هذه الصناعة ، وتكون المدرسة مكمل لهذه الورش مدعمة لها ، وتكون هذه الورش هي المكان الذي يتطلع خريجو هذه المدارس إلى العمل فيه بعد ذلك ، وتنميته ، ولا يجدون فاصلا بينهم وبينه .

هذه العناية بالورش والمصانع الموجودة في البيئة مسئولية مشتركة بين أكثر من جهة ، فهي مكان للانتاج ، ومصدر من مصادر الثروة القومية ، وهي كذلك مكان لتعليم الأجيال الجديدة ، ومدرسة تربي هذه الأجيال .

٢ - الجانب النظرى فى منهج التلمذة الصناعية يتضمن

(بصفة عامة) مايتى :

السنة الاولى

١ - خمس حصص مواد ثقافية تشمل عادة اللغة العربية

(قواعد وتعبير وقراءة) ، التربية الدينية ، ومكتبات ، وتاريخ

وجغرافيا (الثورة الصناعية - الامم المتحدة - الكفاح فى سبيل

الاستقلال - الانسان والبيئة - مصادر الطاقة - الانتاج الصناعى

ومراكزه الهامة) ، واللغة الانجليزية (وتتضمن مقررات

متعلقة بالمهنة) .

ب - مواد علمية وتشمل الكيمياء والطبيعة والرياضيات والميكانيكا ،

ومدتها خمس حصص اسبوعياً .

ج - مواد فنية متعلقة عامة : وتشمل تكنولوجيا عامة

ومدتها خمس حصص اسبوعياً .

د - مواد فنية متخصصة : ومدتها ست حصص وتشمل

تكنولوجيا مادة التخصص والرسم الصناعى ، واجمالى هذه

الحصص يبلغ نحو ٢١ حصة ، عدا النشاط الرياضى . وتمثل

نحو ٥٠٪ من اجمالى الحصص الاسبوعية ، وبقيّة المدة تدريب عملى

بورش مركز التدريب وفى بعض الحالات فى ورش النشاط الصناعى

أو الانتاجى .

السنة الثانية :

وتشمل : ثلاث حصص مواد ثقافية (لغة انجليزية -

مجتمع عربى (السكان - الثقافة العمالية - الحركة الثقافية) .

أربع حصص مواد علمية : (كيمياء وطبيعة ورياضيات وميكانيكا) .

ست حصص مواد فنية متخصصة (تكنولوجيا المادة

والرسم الصناعى) .

هذا الامر يقتضى أن يشترك المسئولون عن هذه الورش والمصانع

فى وضع الخطوط العريضة للمنهج الذى يحقق الهدف العام ، بما فيه

من ممارسة مهنية ، ومواد علمية ومعارف نظرية ، يشتركون فى ذلك مع

المسئولين فى وزارة التربية والتعليم ، وهنا سيكون من الأوفق أن تكون

مناهج هذه المدارس الفنية مرنة ، فليس من الضرورى أن تكون المدرسة

الصناعية فى المحلة الكبرى حيث الإنتاج الكمى بالجملة ، والأتوماتيكي

الأداء ، شبيهة فى موضوعاتها الدراسية البيئية وبخاصة المواد

الثقافية ، بالمدرسة الصناعية فى شبرا الخيمة ، أو فى الوادى

الجديد ، أو فى أخميم بمحافظة سوهاج حيث تختلف تكنولوجيا الإنتاج

والخامات المستخدمة فيه .

المواد الثقافية فى مناهج التدريب المهنى :

١- تنقسم أنشطة التدريب المهنى إلى :

أ - تدريب مهنى للحاصلين على الاعدادية العامة فيما

يسمى بالتلمذة الصناعية ، وهو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ،

ويطبق فى وزارة الصناعة (مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب

المهنى) وفى بعض المصانع ، والمصانع الحربية .

ب - تدريب مهنى قصير مدته (من ٤ - ١٦ شهرا) للمتسربين من

التعليم بصفة عامه أو الراغبين الجدد فى الدخول الى سوق العمل

ويطبق فى : مراكز التدريب الخاصة بجهان التدريب للتشييد والبناء ،

ومراكز التكوين المهنى والاسر المنتجة والشباب والرياضة ، والادارة

المحلية ، وجمعيات تنمية المجتمع ، وبعض الشركات .

ج - تدريب مهنى لرفع مستوى المهارة ، ويطبق عادة

فى معظم الشركات وبعض أجهزة التدريب الحكومية

وتتراوح مدته من ١ - ١٦ أسبوع بحسب الهدف ومستوى التدريب

والتخصص

السنة الثالثة :

وتشمل حصتين مواد ثقافية (لغة انجليزية) .

ست حصص مواد فنية متخصصة (تكنولوجيا المادة

والرسم الصناعى)

(ويمثل هذا الجزء فى السنة الثانية نحو ٣٠ ٪ من هذه الدراسة وفى

السنة الثالثة نحو ١٧٪ من مدة الدراسة) .

ولكن اعتبارا من عام ١٩٩١ تعدل هذا النظام واقتصر على تدريس

مادتي تكنولوجيا التخصص والرسم الصناعى فى السنوات الثلاث

بمعدل أربع حصص اسبوعياً .

٣- الجانب النظرى فى منهج التدريب المهنى فى

النظم الأخرى .

١- بالنسبة للبرامج القصيرة لغير المؤهلين أو للجدد

الراغبين فى الدخول لسوق العمل : يتضمن البرنامج يوما

واحدا اسبوعيا لدراسة مادة الحساب والمعلومات الفنية

(التكنولوجيا) المتعلقة بالمهنة ، وفى كثير من الحالات لا يدرس

شيء نظرى .

ب- بالنسبة لبرامج رفع مستوى المهارة فكل الجانب النظرى

ينصب على المعلومات الفنية المتعلقة بالموضوع ، وتختلف نسبة النظرى

الى العمل باختلاف أهداف البرنامج ومستوى التدريب ، وعادة لا تشمل

حصصاً خاصة بموضوعات ثقافية .

٤- ينصب اهتمام التدريب المهنى بصفة عامة على المجال

العملى وما يتصل به من مواد فنية أو علمية ، وبالنسبة

للتلمذة الصناعية فلكونها دراسة تنتهى بشهادة معتمدة ومعترف

بها من وزارة التربية والتعليم ومناظرة لدبلوم الثانوى

الفنى ، فقد اشتملت على بعض المواد الثقافية والعلمية

٤٥٢

ليكون الخريج على مستوى ثقافى مناسب بجانب تفوقه فى

الجانب العملى .

فالتدريب المهنى يهتم أساساً بمستوى الأداء العملى واتقان المهارات

المكونة للمهنة والتي يحتاجها العمل . وهذا ما يهتم صاحب العمل أساساً

ويقتنع به ، ويعتبر أن الجزء النظرى الثقافى واجب وزارة التربية

والتعليم ، وأن الجزء الفنى يمكن تغطيته اثناء التدريب العملى . ولكن ذلك

يتوقف على من يقوم بتدريب المتدرب بالورشة وهل لديه خلفية علمية

التي تؤهله لذلك ، وعادة يوكل أمر التدريب العملى إلى العامل الماهر

أو الاسطى أو الملاحظ ، وغالباً لا يتوفر لديهم الخلفية العلمية المناسبة

لذلك فى معظم الأماكن .

كما أن صاحب العمل ينظر إلى الجزء النظرى الثقافى على أنه من

صميم اختصاص الإعداد الأساسى للمتدرب قبل دخوله إلى برنامج

تدريب مهنى ، أى أنه جزء مهم وأساسى فى وظيفة المدرسة والمنهج

الدراسى بها ، وليس من مسئولياته كصاحب عمل أو كبرنامج

تدريب ، أن يغطى ما يجب على المدرسة القيام به من برامج

أساسية تربوية وثقافية .

٥- يفضل أن يكون هناك مفهوم واضح ومتفق عليه حول ما نقصده

من الدراسات الثقافية التى يجب أن تتضمنها برامج التدريب المهنى وفى

أى مستوى . فبالنسبة للنظم التى تحصل على اعتماد من جهات رسمية

مثل : التربية والتعليم والتعليم العالى والقوى العاملة ، فإنه يمكن

السيطرة على محتويات البرامج . أما بالنسبة لما يتم فى الجهات الأخرى

سواء حكومية أو خاصة فلا يمكن السيطرة عليها طالما أنها لا تسعى

إلى أى اعتراف من أى جهة رسمية .

وهذا يقودنا إلى ضرورة وجود جهة فنية متخصصة تعمل

على ربط برامج التدريب المختلفة بمستويات مهارة قومية ، ويكون

لديها القدرة الفنية على تصميم وتعميم برامج التدريب المهني
للمختلف الاحتياجات ، وكلما اطمأنت الجهات المختلفة إلى مستواها
الفني وقدرتها على العطاء والمساعدة والتطوير ، كلما شجع ذلك
الجهات المختلفة ، حتى الخاصة منها ، على اللجوء إليها في
المساعدة في تصميم وتعميم برامجها ، والحصول على
اعتماد منها عن اقتناع بفائدتها والعائد من ذلك على أنشطة
وأهداف الجهات المختلفة .

التوصيات

أن جميع المبادئ والمقترحات التالية لتطوير المواد الثقافية
والأساسية بالتعليم الفني تستند أساساً إلى ما يجب اتخاذه
كخطوة أولى رئيسية من القيام بتوصيف وتحليل لكل
مهنة ، بصورة كمية وكيفية ، على أسس علمية يمكن بناء
عليها اقتراح المبادئ الآتية في مجال تطوير المواد الثقافية في
التعليم الفني :

- ١ - تطوير المقررات الفنية وتحديد احتياجات كل منها من مواد
علمية تخدم المقررات أساسية وثقافية .
- ٢ - عند اقرار مادة دراسية يحدد الهدف منها وينتقى محتواها
ووزنها النسبي على ضوء تلك الأهداف .
- ٣ - عدم الفصل بين المستوى وأساليب تدريسه
وطرق تقويم تعلم التلميذ الدارس فيه ، فجودة
المحتوى تنتفى إذا لم يقدم بطريقة مناسبة وجيدة ، أو إذا
لم يدرك الطالب فائدة ما يدرسه ، أو إذا لم يرتبط بحاجاته
عند الممارسة
- ٤ - أن تشمل المناهج على تطبيقات واستخدمات
واقعية في حياة الطالب المهنية والعامة .

٥ - أن تصمم موضوعات المناهج في ضوء تحليل للمهام
المتوقع أن يقوم بها الدارس بعد التخرج ، دون الالتزام
بالترتيب والنسق الذي تعالج به في مناهج التعليم العام .

٦ - أن يكون للتعليم توجه بيني .
٧ - أن يكون هناك تنسيق وتكامل بين المواد الثقافية والمواد
الفنية والعملية والنظرية .

٨ - أن يكون المدخل في تدريس المواد الثقافية هو
مدخل حل المشكلات ، ومن منطلق أن يتعلم الطالب
كيف يتعلم ، أي يكون المنهج التعليمي هو إكساب مهارة
التعلم الذاتي .

٩ - أن يقوم على التدريس معلمون على دراية بأهداف وطبيعة
التعليم الفني والتدريب المهني ومعدون لذلك

١٠ - أن يشمل تقويم أداء الطالب قياس قدراته على توظيفها في
مجال تخصصه

١١ - أن تحدد النسب المخصصة للمواد الثقافية والمواد العلمية
والمواد الفنية في ضوء التطور التكنولوجي للتخصص ، وخبرات التعليم
المعرفية والمهارية والسلوكية .

١٢ - أن يراعى إمكانية إضافة مقررات تأهيلية أو تكميلية من المواد
الثقافية والعلمية والفنية على ضوء للخريجين الراغبين في
استكمال تعليمهم .

١٣ - أن تكون تنمية التفكير الابداعي من أهم توجهات التعليم
الفني والتدريب .

١٤ - وضع المناهج بمشاركة جهات الانتاج والخدمات
المرتبطة بمجال التعليم الفني والتدريب وإشراكها في التقويم الدوري
للتعليم الفني والتدريب .

تنمية المهارات الفنية لصغار السن

الهدف من هذه الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية المساهمة في رفع كفاية التكوين التكاملى لشخصية المواطن المصرى ، بالبحث عن السبل الكفيلة بإكساب فئة صغار السن ، مجموعة من المهارات والقيم والاتجاهات والمعارف الفنية التى تساعد على النمو المهنى .

المقصود بصغار السن :

تحديد المقصود بصغار السن مسألة حيوية بالنسبة لهذه الدراسة ، ذلك أن هذا التحديد هو الذى سيشير الى الحدود البشرية والزمنية التى تجرى الدراسة داخل نطاقها .

فإذا جئنا للتحديد الفعلى فإننا نحدد بدايته بسن الالتحاق بمرحلة التعليم الاساسى (فى المدرسة الابتدائية) ، وهى سن السادسة على اساس أن ما سبقها مفروض الا تكون سنوات تعليم منهجى منتظم ، فهى مرحلة تهيئة ونشاط وتنشئة ، أما مع بدء سن السادسة ، فيبدأ الوعى والنضج والاستعداد للتعليم المنهجي المنظم .

ومع ذلك فينبغى التسليم بأن تحديد سن معينها ، كبدائية ، مسألة تقبل بعض التجاوز ، صعودا أو هبوطا ، بعض الشيء ، وفقا للفروق الشخصية بين الأفراد ، فضلا عن اساليب التنشئة والمناخ الثقافى والتقاليد الاجتماعية والمستوى الحضارى .

أما بالنسبة لسقف السن الذى ينبغى التوقف عنده ، فنجد أن المادة (١٤٢) من القانون المصرى تنص على أن « يعتبر حدثا فى تطبيق احكام هذا الفصل الصبية من الإناث والذكور من اثنتى عشرة سنة وحتى سبع عشرة سنة كاملة » .

٤٥٤

أما اتفاقية (حقوق الطفل) الصادرة من الامم المتحدة (١٩٨٩ - النسخة العربية) فتحدد فى المادة (١) ، الجزء الاول « يعنى الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه » .

وفى دراستنا الحالية سوف نلتزم بسقف سن السابعة عشرة على اساس انه يمثل نهاية مرحلة التعليم الثانوى .

فإذا جئنا الى التصنيف الداخلى لفئات هذه المساحة العمرية التى تمتد من السادسة الى السابعة عشرة ، بخلاف من هم بمراحل التعليم المختلفة ، فسوف نجد أنها تشمل الفئات التالية :

أ - الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم من بدايته .

ب - الذين التحقوا بالتعليم الاساسى ، وتسربوا اثناءه فلم يكملوه .

ج - الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا التعليم الاساسى بالمدرسة الاعدادية .

د - الذين انتهوا من التعليم الاساسى ولم يلتحقوا بالتعليم الثانوى .

الخبرة المصرية:

تبدأ الخبرة المصرية فى العمل على أن تكون المدرسة فى مراحلها المبكرة أداة تنمية للمهارات الفنية الى عام ١٩١٦ م ، عندما استصدر عدلى يكن وزير المعارف قانونا بإنشاء مدارس اولية راقية للبنين وقانونا آخر بإنشاء مدارس اولية راقية للبنات ، الهدف منها تعليم التلاميذ والتلميذات تعليما عمليا يكون متمما لتعليم المدارس الاولى .

وأنشأ الشيخ عبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ نوعا من تعليم المرحلة الاولى يجمع بين المواد النظرية والعملية ، ثم انشئت عام ١٩٤٣ المدارس الاولى الريفية كمحاولة للربط بين التعليم بالعمل والعلم بالحياة ، خاصة وأن وزارة المعارف اعلنت أنها تنوى أن تتوجه بالتعليم

الأولى وجهة عملية غايتها ترغيب النشء في العمل وطلب الرزق من خيرات الأرض في القرى والعمل اليدوي في المصانع بالمدن .

وتوالى بعد ذلك التجارب لربط التعليم بالعمل ، ومن ذلك تجربة قرية المنايل عام ١٩٤٩ ، ومدارس الوحدات المجمعة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والمدارس الابتدائية الراقية عام ١٩٥٤/٥٣ التي كانت تهتم - الى جانب الثقافة العامة - بأعداد تلاميذها إعدادا عمليا للحياة وفقا لاحتياجات البيئة ، فكانت بالنسبة للبنين ذات صبغة ريفية في القرى ، وذات صبغة صناعية وتجارية في المدن ، وكانت بالنسبة للبنات ذات صبغة نسوية أو مهنية في المدن والقرى على السواء .

ومنذ عام ١٩٥٦ أصبح التعليم الاعدادي الفني أحد حلقات سلم التعليم ، وكان من أهداف هذا التعليم :

- تزويد التلاميذ بقدر معقول من الثقافة الفنية والمهارات اليدوية التي تمكنهم من مباشرة الانتاج في الشركات الصناعية والمحلات التجارية والأعمال الزراعية بدرجة طيبة من الكفاية ، وذلك لإعداد صانع ذي مهارة عادية أو من يقوم بالأعمال الكتابية في المؤسسات التجارية الصغيرة ، أو إعداد عامل زراعي عادي وذلك طبقا لنوع المدرسة التي يعد فيها التلميذ .

- خلق جيل يقدر العمل ويمجده ويجيده ويمارسه من أجل حياة أفضل ، وذلك بتوفير المهارات ، والمعلومات والمفاهيم التي تساعد النشء على احتراف مهنة معينة ، وتساعدهم على خدمة البيئة في جميع المجالات بما يتناسب وقدراتهم وامكاناتهم .

لكن الدولة بدأت في تصفية هذا التعليم بدءا من عام ١٩٦٢ على اساس أن التلميذ في سن الثانية عشرة لا تكون قدراته الخاصة وميوله واتجاهاته قد كشفت بعد ، ومن ثم فإن توجيه التلاميذ الى هذا النوع من التعليم فيه خطر توجيه الأطفال الى تعليم لا يلانم ما هم عليه من

قدرات ، وبالإضافة الى ذلك فإن الشركات والمؤسسات لم تقبل على خريجي هذا التعليم .

كذلك أنشأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ١٩٥٧/٥٦ ما عرف باسم (المدارس العملية الاعدادية) بدلا من المدارس الابتدائية الراقية السابقة لتقديم نوع من التعليم لهم يفتح امامهم فرصة الاحتكاك الحقيقي بعالم الصناعة والتجارة ومعال الحياة اليومية مما يؤهلهم لشق طريقهم في الحياة بنجاح وسد حاجة البلاد من الايدي العاملة المستتيرة غير المتخصصة ، ومنذ عام ١٩٦٢ صفت هذه المدارس كذلك .

واستحدثت وزارة التربية عام ١٩٨٦/٨٥ ما عرف باسم المسار الخاص للذين تثبت عدم قدرتهم على متابعة التعليم الاساسي في المدرسة الاعدادية ، وتميز هذا المسار بالمناهج المخفضة مع الاكثار من الجوانب المهنية وتقليل الجوانب الاكاديمية ، وكان هذا المسار يوازي المسار العام . ولم ينجح هذا النظام فالتفته الوزارة في عام ١٩٨٨ .

الوضع الراهن للمؤسسات العاملة في مجال تدريب المتسربين من التعليم :

تقوم المؤسسات والنظم التي قامت بهدف متابعة وملاحظة الاعداد الفني لجموع الصغار الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه بعدة أنشطة أهمها :

١ - تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب بتوجيه الصبية المتسربين من التعليم في سن (١٢ - ١٨ سنة) الى فروع التدريب الملائمة لقدراتهم المهنية ، وفي نفس الوقت لتغطية احتياجات سوق العمل ، بدلا من الاتجاه الى الاشغال العامة والخدمية غير المهنية بفرض الحصول على دخل فوري وسريع لا يحتاج الى تدريب . ويلاحظ أن التوجيه المهني يتضمن تدريب الصبية

مصادر التغذية البشرية :

لا نظن اننا نبالغ كثيرا اذا قلنا ان السوق يمتلئ بمئات الالوف من الصغار الذين هم بحاجة ماسة الى تنمية مهاراتهم الفنية حتى يتحولوا من قوى سلبية للتنمية الى قوة محرك و دافعة للتنمية ، واذا كان الجهد المامول لتعليم وتدريب هؤلاء فريضة قومية وحتمية تربوية وفنية ، الا اننا يجب الا نفعل عن تلك الحقيقة المعروفة التي تؤكد أهمية معرفة مصادر واسباب المشكلة حتى يسهل محاصرتها عند المنبع ، والا فسوف تستمر جهودنا بلا انقطاع ، كلما انتهينا من أعداد من الصبية ، استجد غيرهم .

وقد اتفقت معظم البحوث والدراسات والتقارير على أن هناك مصادر تقوم بتغذية السوق بمئات الالوف من الصغار الذين يفتقدون الحد الأدنى المطلوب من المهارات كي يتعامل بكفاءة واقتدار مع متغيرات العصر العملية التكنولوجية واتجاهه المعرفي .

سبل تنمية المهارات الفنية :

تبين لنا من العروض التحليلية لعدد اساسي من جوانب قضية تنمية المهارات الفنية عند صغار السن ، ان هذه القضية تشتبك مع قطاعين ، لكل منهما دوره في المواجهة . الاول : هو التعليم ، نقصد نظام التعليم ، والثاني : التدريب . ومن هنا فسوف نتناول الدور الذي يمكن ان يقوم به كل قطاع فيما يلي :

دور النظام التعليمي :

ربما يكون مفيدا لو بدأنا هذا الجزء بان نبسط امامنا بعض نتائج دراسة علمية لنيل درجة الماجستير في التربية على مجموعة من الصغار الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا تعليمهم والتحقوا باعمال في قطاع الصناعة ، من هذه النتائج :

على مهارات ذات صبغة انتاجية في المجالات العملية في بيئتهم المناسبة لأعمارهم .

٢ - مراكز التوجيه والتدريب المهني التابعة للمجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وهي تهدف الى توجيه وتدريب الشباب في مختلف الحافطات من سن (١٤ - ١٨ سنة) الذين يرغبون في تعلم العمل اليدوي على مهنة على الاقل حيث يخصص لكل مركز تدريب من ٣ الى ٥ حرف ، طبقا للاحتياجات المطلوبة وفرص العمل المتاحة في المنطقة التابعة لها مديرية الشباب .

٣ - مراكز التدريب الحرفي الانتاجي للهيئة العامة للإصلاح الزراعي - وهي تهدف الى تزويد خريجي المدارس الابتدائية أو الذين لم يكملوا الدراسة بها من ابناء المزارعين بمهارات مهنية وحرفية تتصل بالبيئة الزراعية ، واعدادهم ليصبحوا عمالا نصف مهرة تتيح لهم فرصا اكبر للعمل والاسهام في مشروعات التنمية الريفية .

٤ - مراكز التكوين المهني التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية مباشرة أو من خلال جمعيات تطوعية والتي تهدف الى توجيه المتسربين من التعليم في مختلف مراحله بداية من سن ١٥ سنة الى أنشطة مهنية وحرفية يمكن ان يجد فيها الصبي حماية له من الانحراف وفرصة للقيام بعمل مهني له عائد اقتصادي .

٥ - مراكز جهاز التدريب للتشبيد والبناء والتي تستهدف اعداد عمالة لقطاع الانشاءات والتعمير يلتحق به من هم في سن ١٥ سنة أو أكثر سواء متسربين من التعليم أو لم يلحقوا به .

٦ - تنظم بعض مراكز وزارة الصناعة سواء التابعة لمصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني أو التابعة مباشرة للشركات برامج للتدريب السريع للشباب فوق ١٧ سنة ومنهم المتسربين من التعليم في مراحله المختلفة لاعدادهم لمهن مطلوبة بالقطاع الصناعي .

– ان أفراد مجتمع الدراسة تخرجوا من المدرسة الابتدائية غير مزودين بأية مهارات عملية ، يستطيعون بها التكيف وحياة العمل ومطالبه ، كاحترام العمل والاقبال عليه وتحمل مسؤولياته .

– ان نسبة عالية من افراد مجتمع الدراسة لم تحتفظ بمهارات الاتصال الاساسية (قراءة وكتابة وحساب) التي تعلمتها في المدرسة الابتدائية .

– ان اكثر من نصف افراد مجتمع الدراسة تكونت لديهم ، نتيجة لدخولهم سوق العمل واحتفاظهم بمداخيلهم مع زملائهم ممن كانوا معهم في المدرسة الابتدائية وواصلوا التعليم ، تكونت لديهم الرغبة في مواصلة التعليم .

– ان معظم الراغبين في مواصلة التعليم ، والمسؤولين عنهم يقترحون لتحقيق ذلك انماطاً ووسائل تعليمية مغيرة للنمط المدرسي التقليدي .

ومن هنا فان سياسة التعليم ، مهما بذل من جهد في تجديدها وتطويرها وتنفيذ الكثير مما تقوم به ، تظل دائماً في حاجة الى المراجعة ، ذلك ان النظام الاجتماعي مثله مثل الكائن الحي ينمو ويتغير وتصيبه الامراض ويحتاج الى مواصلة الوقاية ومتابعة العلاج .

ولعل من المشكلات المزمنة المستمرة ، ذلك النقص الواضح في استيعاب الاطفال الذين يقل سنهم الى سن الالتزام ، واذا كانت الامكانيات المالية للدولة في الوقت الحالي قد لا تسعفها بإنشاء العدد الكافي من المدارس الابتدائية ، فان التجربة التي شهدناها عقب حدوث زلزال اكتوبر ١٩٩٢ تدعونا الى التفكير في العمل على استمرار الدفعة الحامسية من بعض القطاعات ، مشاركة في بناء المدارس ، لا مجرد رفع نسبة الاستيعاب فقط ، بل وكذلك القضاء على تعدد فترات التعليم ، تلك الافة التي تهدد كثيراً من الامكانيات الحقيقية للعملية التعليمية .

ان الاتجاه الى الاداة القانونية ، الثواب والعقاب ، لن يفلح في معالجة ظواهر الاستيعاب والتسرب والرسوب ، وهو لا يعتبر بطبيعية الحال ، بديلاً للإصلاح الجذري ، والطريق الوحيد للمواجهة ، هو أن يكون للتعليم عائد يحقق مصلحة جموع التلاميذ بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة . والسبيل الى ذلك هو بذل أقصى ما يمكن من جهد لأن يحقق التعليم الاساسي الفلسفة المرادة منه ، فهو ليس (نظاماً) أو (مرحلة) بقدر ما هو (صيغة) للتعليم والتعليم تقوم على التزاوج والتكامل بين عمل اليد وفكر العقل ، صيغة تعليم تسعى الى ان تعود الصغير على التعامل مع (الاشياء) كما تعودته التعامل مع الكلمات ومع الالفاظ منطوقة ومكتوبة .

كذلك فمن الصعب ابقاء الطفل الفقير في مدرسته لمدة خمس سنوات أو ثمان الا اذا صارت المدرسة مكاناً محبباً الى نفسه ، وذلك اذا ما اخلت المدرسة في حسن معاملته ، وفي شحذ اهتمامه ، وفي جذبته للعملية التعليمية .

دور التدريب:

ويتلخص هذا الدور في العمل على سد الاحتياجات التالية :

١- الحاجة الى اكتساب مهارات عملية في ممارسة المهن اليدوية : ويهدف تحقيق هذه الحاجة الى اكتساب المتدربين بعض المهارات اليدوية والتقنية لتنفيذ بعض الاعمال الصناعية والزراعية والتجارية باستخدام بعض المعدات البسيطة ، مع تدعيم تكوين المتدرب العلمي وثقافته العامة . ويهدف ايضاً الى اكسابهم القيم والاتجاهات والميول اللازمة لتقبل المهنة على اختلاف أنواعها والاقبال عليها وحسب العمل اليدوي واحترامه .

ويمكن تحقيق هذه الحاجة من خلال :

- مد المتدربين بالمعارف والتقنيات التي تمكنهم من مضاعفة انتاجية الحرف اليدوية .

- تزويدهم بمعلومات عن بعض العدد والمعدات التي يمكن تشغيلها يدويا وتدريبهم على طرق استخدامها .

- تعريفهم ببعض العمليات الصناعية والزراعية والتجارية (كل في مجال تخصصه) الاساسية البسيطة وطرق تنفيذها ، مع مراعاة ارتباط هذه العمليات بقدرات واحتياجات المتدرب .

- تعويدهم على ادارة المشروع الفردي البسيط (تجارى)

- تعريفهم على بعض العمليات الحقلية البسيطة لانتاج المحاصيل ومقاومة الآفات الزراعية يدويا وعلى الاسلوب السليم لرعاية الحيوانات والدواجن (زراعى) .

- تدريبهم على صيانة الآلات والادوات البسيطة .

- تدريبهم على ممارسة العادات الصحية وأساليب الأمن الصناعى من خلال ممارستهم للعمل اليدوى .

٢ - الحاجة الى اكتساب مهارات تؤدي الى مزيد من الانتاجية : يهدف تحقيق هذه الحاجة الى زيادة المهارات العلمية والعملية والخبرة والمعرفة اللازمة لتنمية قدرات المتدرب وتوعيته بانسب الطرق التي يؤدي اتباعها الى زيادة الانتاج .

ويمكن تحقيق هذه الحاجة من خلال :

- التدريب على طرق العمل والاستخدام الأمثل للآلات وصيانتها .

- التدريب على ضبط التكلفة ووضع المواصفات القياسية لها وأكساب الخبرة بالجوانب الاقتصادية للانتاج .

- التعرف على الوسائل الواجب اتباعها لحسن استخدام المواد والخامات والوقت والجهد خلال عمليات الانتاج .

- التعرف على الفرق بين العمل اليدوى والميكانيكى في العمليات

المختلفة ومميزات الانتاج الآلى والتدريب على الخطوات التي يسير فيها هذا الانتاج .

- تعريف المتدربين بوسائل الانتاج الكبير الذي تستخدم فيه الآلات وينتج فرص عمل أوسع واكتساب القدرة على القيام بانتاج كامل يقوم فيه كل متدرب بتطبيق خطوات العمل التي مارسها متفرقة .

- رفع مستوى ثقافة المتدرب من خلال بعض الموضوعات الاجتماعية والتربوية التي تجعله قادرا على الحصول على المعرفة الفنية وقادرا على تحمل مسؤولية العمل واتباع النظام في تاديته .

٣- حاجة المتدربين الى التهيئة للتكيف مع ممارسة الانواع البسيطة من التكنولوجيا وممارستها في العمل :

ويهدف تحقيق هذه الحاجة الى مواجهة تحدى الثورة المعرفية وحضارة المعلومات التي لها مطالبها ويتعين على الانشطة والبرامج التدريبية أن تلبيها وتفي بها .

ومن هنا يضطلع التدريب بمسؤوليات جديدة تهدف الى تكوين اتجاهات ايجابية نحو الحضارة العلمية والتكنولوجية الحديثة وتنمية قدرة المتدرب على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعرفة والتكنولوجيا .

ويهدف التدريب أيضا الى مساندة التوسع في استخدام الآلية المتطورة ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير دور الانسان من الانتاج المباشر إلى الانتاج غير المباشر الذي يعتمد على استخدام قدرات الانسان الذهنية والابداعية بدرجة كبيرة ويؤدي الى توفير نوعية مدربة من العمال على أعلى مستوى كيفى ونوعى من التعليم والتدريب الذي يساعدهم على أن يتابعوا التطور المستمر في استخدام الآلات ويرسوا بينهم قيماً وأخلاقيات جديدة في ظل تزايد المسؤولية الشخصية عن اداة الانتاج المتطورة والحاجة المستمرة الى التجديد والابتكار ثم تنظيم وترشيد استخدام عناصر الانتاج الحديث .

التوصيات

١ - حيث ان حقوق الطفل وأدمية الانسان تتجه بصفة عامة إلى عدم تشغيل الاطفال تحت سن معينة فانه يوصى :

بوضع سلم لنظام التلمذة الصناعية يتيح تدريب الصبية طبقا لبرامج مدروسة ومحددة ، وينصح أن يصاحب ذلك نوع من التعليم باحدى المدارس للتعليم المهني الاساسى نظير مكافأة معينة وبذلك يمكن :

١ - رفع مستوى المهارة لهؤلاء الصبية لتأهيلهم ليكونوا بداية لعمالة رفيعة المستوى .

ب - توجيه ميول التلاميذ نحو العمل اليدوى .

ج - اعطائهم مكافآت مالية قد تساعد على تحفيزهم ورفع مستواهم الاجتماعى

٢ - دعم اصحاب الورش التى تشارك فى تدريب الاطفال العاملين دعما ماليا وفنيا سواء من الحكومة أو قطاعات الانتاج أو الجمعيات الاهلية أو رجال الاعمال ، وذلك لتحسين ظروف العمل فى هذه الورش ومساعدتها فى تحمل مكافآت المشرفين على التدريب .

٣ - زيادة نشر الوعى التدريبى عند تلاميذ مرحلة التعليم الاساسى لتشجيعهم على الالتحاق ببرامج التدريب المهني المتقدمة بعد اتمام دراساتهم فى هذه المرحلة .

٤ - الاهتمام بالتدريب فى المواقع الانتاجية بحيث يربط هذا النوع من التدريب بعجلة الانتاج مع التشجيع على الاستمرار فى التدريب .

٥ - محاولة التغلب على مشكلة نقص المدربين بتنشيط دور الاعلام المهني ورفع قيمة مكافأة المدرب ووضع نظام مجزئى للحوافز يشجع على العمل ببرامج التدريب المهني وينمى قدراتهم .

٦ - جعل شهادة اتمام التدريب المهني الصادرة من الجهة التى تقوم بالتدريب مسوغا من مسوغات الالتحاق بالعمل خارج الجمهورية ، بعد اعتمادها وفق قواعد وزارة القوى العاملة والتشغيل .

٧ - ضرورة تنميط برامج التدريب لتتسق مع التصنيف والتصنيف للمهن المختلفة التى يتم التدريب عليها أو فى جميع مستويات المهارة توحيدا للمفاهيم بين جهات التدريب المختلفة ، ويكون ذلك بتعميم هذه البرامج لتحقيق مستوى نمطى ومتجانس من الخريجين يمكن معه قياس كفاءة وجدية وحدات التدريب .

٨ - تنشيط دور المجالس المحلية لتخطيط وتنمية القوى العاملة المشكلة بنص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، حيث أن هذه المجالس يرأسها المحافظ فى كل محافظة ومن بين اختصاصاتها التنسيق بين جهات التدريب فى الدولة سواء على المستوى القومى أو المحلى .

دور التعليم الفنى والتدريب فى تنمية قدرات اصحاب المشروعات الصغيرة

اصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يشكل توجها قوميا عاما لما يمكن أن يؤديه هذا القطاع من دور هام فى امتصاص اعداد كبيرة من العمالة وبرؤوس اموال ممكن تدبيرها أو الحصول عليها .

وتشمل المشروعات الصغيرة الأنشطة الانتاجية والخدمية والاقتصادية المختلفة القادرة على خلق فرص عمل عديدة وتعمل فى أنشطة مختلفة بعضها مستقل ذات انتاج أو خدمة نهائية ، وبعضها

حكومية معالجتها من خلال اقامة المعارض الاقليمية والمحلية والخارجية .

د - استفاد من بعض هذه المشروعات فئات من غير المستهدفين من شباب الخريجين نتيجة تصرفات مقصودة أو غير متعمدة بدعى أن هذه الفئات محدودة الدخل ومطلوب تنميتها .

هـ - انحصرت معظم المشروعات الصغيرة فى الصناعات اليدوية والحرفية وبعض الخدمات البسيطة ولم تتطرق الى الصناعات الغذائية والتجميعية والخدمات المتطورة .

و - تعدد الجهات المشاركة في هذا النشاط دون تنسيق فيما بينها وبدون تكامل في مجهوداتها وبدون دراسة واقعية لحقيقة الاحتياجات من هذه المشروعات وطبيعتها وأماكنها وفرص نجاحها .

ز - بالرغم من قيام جهات مثل الهيئة العامة للتصنيع ووزارة البحث العلمى وبك ضمان مخاطر الائتمان بتوفير بعض دراسات الجدوى البسيطة لبعض المشروعات الصغيرة الا أنه لم يستفاد من هذه الدراسات الاستفادة الكافية ، ولم تتبلور هذه الأنشطة فى سياسة أو خدمة عامة يمكن للمستهدفين الحصول عليها والاستفادة منها .

احتياجات صاحب المشروع الصغير :

فى ظروف التطور الاقتصادى والتقنى فإن الاتجاه لاقامة مشروع صغير فى أى نشاط انتاجى أو خدمى يتطلب من القائم به الآتى :

١ - الاعداد النفسى والسيكولوجى لمزاولة هذا النشاط الذى يعتمد على شخصية واستعداد الفرد وقدرته على مواجهة المجهول والتعامل مع الغير ومع مواقف عديدة متغيرة دائما واستعدادة للتطور للأفضل واستحداث الجديد والاستعداد للمنافسة الشريفة والرغبة فى المخاطرة المحسوبة .

يمكن أن يكون وسيطا أو مغذيا أو مستخدما لنواتج ثانوية تؤدي الى خدمة أو انتاج مطلوب . وقد يختلف الرأى بالنسبة لحجم رأس مالها وحد العاملين بها ولكن ذلك يتوقف على نوعها ومجالها ونشاطها وارتباطاتها .

والاهتمام بتلك المشروعات للأسف جاء متأخرا ومرتبيا بمحاولة البحث عن أعمال لشباب الخريجين ، وحقيقة الامر أن اعداد الفرد مثل هذا النشاط لا يمكن أن يبدأ عند قيام الفرد أو المجموعة بنشاط مشروع صغير ، بل من الضرورى اعداد الفرد أو الافراد لهذا الاتجاه أو لهذا النشاط خلال مراحل التعليم المختلفة . ويجب أن تشمل برامج التعليم فى المراحل المختلفة موضوعات تتعلق وتخدم وتساعد على هذا التوجه والنشاط .

ولقد اثبتت الانشطة التى تمت خلال السنوات الثلاث الماضية ، والتى تعرضت لاقامة واتشاء مشروعات للصناعات الصغيرة الآتى :

أ- معظم هذه المشروعات جاءت نتيجة تمويل من الصندوق الاجتماعى لعدة محافظات أو بنوك لتمويل شباب الخريجين المتعطل عن العمل ، كما ساهمت بعض الجهات الاجنبية فى تمويل وتدبير منح لبعض الجمعيات الكبيرة لتقترض بدورها اصحاب المشروعات الصغيرة لتوسيع انشطتهم بهدف زيادة عدد العاملين معهم .

ب - لم توفر أى من هذه الجهات السابقة أى برامج اعداد وتدريب للمتفعين النهائيين وهم شباب الخريجين المقترض لاقامة مشروع صغير ، وترك كل منهم لجهوده ، وخبرته السابقة أو لظروفه وظروف مجتمعه .

ج - نسبة كبيرة من المشروعات لم يقدر لها النجاح ، ومادفها كثيرون من الصعاب التى أثرت على نتائجها وخاصة بالنسبة لظروف وامكانات التسويق التى حاولت عدة جهات

المهارات اللازمة لصاحب المشروع الصغير :

هناك مهارات متعددة ومتنوعة يتطلب من الفرد التعرف عليها وإتقانها واستخدامها للنجاح في القيام بمشروع صغير ، ومن الأفضل أن يحصل على هذه المهارات والمعارف خلال فترة دراسته الأساسية والثانوية ، بحيث يكون واعيا ومدركا لمستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي وفرص التنمية وفرص العمل التي يمكن التوجه اليها . ومن أهم هذه المهارات والمعلومات ما يأتي :-

(١) التعرف على أساليب البحث عن العمل الملائم ، فالفرد عليه أن يبحث عن العمل بنفسه ، ولهذه المهارات جانبان :

(١) الجانب الأول هو تعريف الفرد بقدراته الذاتية والتي يمكن تنميتها وتطويرها لمستقبل أفضل ، وهذه يمكن للتوجيه المهني المساعدة فيها ، وهي مهمة يجب توفيرها في المدارس الإعدادية والثانوية (عام وفني ومهني) وما في مستواها ، في سنواتها النهائية .

(٢) الجانب الثاني أن تتضمن برامج التعليم في السنوات النهائية ، برامج تعليمية خاصة بالتعريف بأساليب وطرق ووسائل البحث عن عمل من خلال القنوات المختلفة ، وتتضمن هذه البرامج فنون ومقومات التصرف أثناء المقابلات الشخصية والاختبارات الشفهية ، وسلوكيات الاتصال ، وكسب ثقة الأشخاص وغيرها مما يمكن للأخصائي النفسي والاجتماعي تقديمه بنجاح .

ب - التعرف على طبيعة المشروعات الصغيرة وخصائصها والتي تشمل :

(١) خصائص اقتصادية وتشمل التعريف بأهميتها ونوعياتها وفرص ومقومات قيامها ونجاحها وارتباطها بغيرها من المشروعات الصناعية والانتاجية والخدمية ، ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات منهج مستقل

٢ - الالمام العلمي بمفهوم المشروع الصغير وابعاده وأهميته الاقتصادية ودوره في الحياة العامة وفي اقتصاديات المنطقة والدولة .

٣ - التعرف على نوعيات وأنماط المشروعات الصغيرة واحتياجات المجتمع لها وإمكانات واحتمالات التوسع فيها ومدى هذا التوسع مع إمكانات واحتمالات وقدرات الابتكار فيه ومتطلبات ذلك من معرفة وعلم واتجاهات سوقية .

٤ - الأسلوب العلمي لاختيار المشروع الصغير المناسب للقدرات المالية المختلفة والبيئات المختلفة والاحتياجات المحلية أو الخارجية وأسلوب دراسة عوامل نجاحه واعداد دراسة جدوى له .

٥ - أسلوب تحديد احتياجات المشروع الصغير ماديًا وموقعا وحجما وعمالة ومعدات وتسويقا .

٦ - أساليب التعامل بالمشروع بالنسبة للعاملين مع صاحب المشروع أو المتعاملين معه موردين أو مستخدمين ومستهلكين .

٧ - أسلوب إدارة المشروع الصغير من حيث اللوائح والتشريعات التي تحكمه من ساعة التفكير فيه الى وقت انتفاع العمل به . والنظم المحاسبية والضريبية والتأمينية والالتزامات الامنية والسلامة المهنية والصحية الخاضع لها والواجب تنفيذها ومغبة تجاهلها أو عدم الالمام بها أو عدم تنفيذها وكذلك إدارة الافراد المشاركين والعاملين معه .

٨ - الالمام بالامور الفنية المتعلقة بالمشروع ودوره كصاحب مشروع واعداده الفني والمهني وقدر اشتراكه فيه والاحتياجات المهنية والفنية المطلوبة في العاملين معه واحتياجاتهم التدريبية .

٩ - التعرف على احتياجات المشروع من معدات ومستواها المناسب لحجم ونوعية النشاط ومخرجاته ومصادرها ووسائل الحصول عليها واسعارها وأسلوب صيانتها .

يعالج تنمية التجمعات وتطوير اقتصادياتها وتكامل انشطتها ، على أن يصاحب الجزء النظري زيارات ميدانية لبعض المشروعات الصغيرة الناجحة والتي تتضمن أنشطة مختلفة .

٢) خصائص إدارية تناسب حجم العمل ومستواه واحتياجات القائم به من مفاهيم ومعلومات إدارية وتنظيمية وتشريعية وضرائبية ومالية يحتاجها ويتعامل معها سواء عند الإعداد للمشروع أو أثناء تنفيذه وتشغيله الفعلي . ويكون هذا المنهج مركزاً في مستوى قطاع المشروعات الصغيرة .

٣) خصائص فنية تتضمن مناسبة المعدات المختارة للمشروع وحجمه ومجال خدمته وتكاليفه وإطاقته الانتاجية أو الخدمية وطبيعة المستهلكين أو المستفيدين من نشاطه .

جـ- يحتاج المشروع الصغير إلى دراية فنية من صاحبه يمكن توفيرها للفرد أثناء فترة دراسته من خلال برامج تدريبية مناسبة فالأفضل أن لا يعتمد صاحب المشروع الصغير كلية على العمالة الفنية لديه ، فدرايته الفنية وخبرته العملية تساعده على السيطرة الفنية على المشروع وحسن اختيار وتوجيه العاملين معه واختيار أفضل وسائل تدريبهم ورفع مهارتهم بما يناسب احتياجاته .

د - الإلمام بفنون التسويق ودراسات السوق المناسبة لهذا المستوى من المشروعات والتنبؤ بتطوراته ، والقدرة على تسويق نشاطه أو منتجاته بجهود ذاتية أو بالتعاون مع غيره أو من خلال منافذ أخرى .

هـ- يلعب الابتكار دوراً كبيراً في نجاح المشروعات الصغيرة وتنميتها وتوسعها . فالابتكار يعمل على تطوير المنتج أو الخدمة بما يناسب السوق وبصورة أفضل لاحتياجات المستهلكين ومطالبهم المتعددة والمتغيرة .

٤٦٢

تزويد صاحب المشروع الصغير بهذه القدرات والمهارات:

كما نرى أن ما يحتاج إليه صاحب المشروع الصغير - في ظل ظروف السوق الحر - من مهارات ومعارف عديدة ومتنوعة ، ومن الأفضل كثيراً أن يتعرف عليها الفرد خلال مراحل التعليم المختلفة له مهما كان تخصصه ومجال عمله مثل :

١ - فسوق العمل الآن ومستقبلاً يتوقف على مجهود الفرد وقدرته على خلق فرصة عمل له . أما المتعلق بآمال التعمين في وظائف قائمة بمجاله محدود بالحكومة أما القطاع الخاص فالأفضلية للمتميزين والمتسلحين بمهارات ومعارف متميزة وشخصيات خلقة .

٢ - اختيار الفرد لمهده واتجاهه العلمي يتوقف على قدراته الشخصية وامكانيات تنميتها وتطويرها ويساعد ذلك كثيراً خدمات التوجيه المهني التي يمكن أن يلعب المستشار النفسى أو المهني دوراً كبيراً فيها خلال مرحلة التعليم الإعدادى .

٣ - تقدم وزارة التربية والتعليم ، كما تقدم مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني في بعض مناهجها بعض الاسس الخاصة بالتشريعات وإدارة المشروعات ولكنها ليست موجهة إلى المشروع الصغير بإبعاده ، ومقوماته الخاصة به كما أنها غير كافية بالمرّة لمساعدة الفرد في هذا الاتجاه .

٤ - قد تكون الموضوعات المتعددة التي يحتاجها صاحب المشروع الصغير موجودة في عدة مواد قائمة بذاتها مثل الحسابات والإدارة والضرائب والقوانين وإدارة الأعمال . ولكنها لا تتكلم عن مواضيع المشروعات الصغيرة بذاتها ، والتي يفضل أن تفصل هذه المواد حسب احتياجات المشروع الصغير .

٥ - يلعب التدريب دوراً رئيسياً ، فبعد الإعداد العلمى داخل المدرسة أو المعهد أو مركز التدريب لمقومات هذا المشروع ،

يأتي دور برنامج تدريب محدد لاعداد الشخص عمليا وتدريبه على اسلوب اختيار المشروع المناسب واعداد دراسة جدوى واقعية له وتحديد احتياجاته التدريبية والمهنية والادارية ، ويفضل اشتراك افراد اصحاب مشروعات فى العملية التدريبية ليقيم الواقع الذى يعايشه .

٦ - الافضل ان يشمل التدريب جزءا بعد التدريب ، وهو المتابعة الميدانية والتوجيه العلمى والمساعدة على حل المشاكل . وهذا واجب اساسى للجهة القائمة بالتدريب والتي يمكن أن تكون مدرسة فنية أو مركز تدريب أو مراكز خاصة لتدريب وتوجيه واحتضان ومساندة اصحاب المشروعات الصغيرة .

الجهات التى يمكن أن تقدم هذه المهارات :

١- لاشك أن المدرسة هى الاساس فى تعود التلميذ على الفهم والتفكير السليم والاستنباط والبحث عن المعلومات (وليس التلقين والحفظ فقط) وبالتالي يمكن للمدرسة اعداد برنامج خاص للسنوات النهائية يخصص له بعض الوقت فى الجزء الاخير من العام الدراسى لتوجيه الفرد على أساليب البحث عن عمل وكيفية التفكير فى خلق فرص عمل من خلال مشروعات خاصة مع اعداد الطالب للتوجه للعمل الخاص الحر وليس العمل الحكومى ، مع استحداث برامج تعليمية خاصة بتنمية المجتمع والتطوير الاقتصادى والتسويق واعداد دراسات الجدوى .

ب - لمراكز التدريب المهنى خاصة المتخصصة دور فى تنمية قدراتها حيث يمكنها تقديم برامج اساسية مهنية فى مجالات تهم المشروعات الصغيرة ، وتكون لديها القدرة على اعداد برامج تفصيلية عند الطلب لمواجهة احتياجات مشروعات خاصة . وهذا يتطلب تطوير معداتها وبرامجها والقائمين بالتدريب فيها .

ج- النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية عليها دور اساسى فى انشاء مراكز تدريب لاعداد وتوجيه ومساندة اصحاب المشروعات الصغيرة . ويمكن أن يساعدها فى ذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية .

د - بالإضافة الى الجهات السابقة يمكن للبنوك واجهزة الاستثمار وجمعيات رجال الاعمال التوجيه نحو المشروعات الصغيرة المطلوبة والتي تحتاجها القطاعات المختلفة ويفضل أن تجمع هذه المعلومات فى بنك معلومات خاص .

هـ- انشاء بنك معلومات للمشروعات الصغيرة ونوعياتها واماكن الحاجة اليها وفرص نجاحها والتوسع فى نشاطها .

ويعنى ما تقدم أن اعداد الشباب للتوجه للعمل الخاص وانشاء مشروعات صغيرة ناجحة يلزم له تكامل وتعاون عدة جهات :

(١) المدرسة الاعدادية والثانوية وما فى مستواها - ويمكن الجامعة ايضا - حيث يوفر للفرد فرص التوجيه المهنى لما يناسب قدراته من أنشطة مستقبلية تساعده فى اختيار اسلوب حياته ومجال تعليمه ، وتوفير له الدراسات الاساسية فى المجالات الادارية والمالية والتسويقية التى يلزم الألام بها لكل من يريد العمل فى مشروع صغير . هذا بجانب ادخال بعض الأنشطة الداخلية والتى تنمى فى الطالب التعرف عن قريب وممارسة العمل فى مشروع صغير واحتياجاته الادارية والفنية مثل جمعيات النشاط الداخلى التى ينفذها ويديرها الطلبة داخل معاهدهم .

(٢) اختيار بعض مراكز التدريب المهنى التى تتوافر فيها التخصصات الاساسية لاقامة مشروعات صغيرة (من الناحية الفنية) لتنمية قدرتها (معدات - برامج - أفراد) بحيث تصبح قادرة على :

- ز - توفير وتسهيل الخدمات الادارية المجمة لاصحاب المشروعات الصغيرة القائمة فى مجال نشاط المراكز .
- ح - اقامة علاقات فنية واقتصادية مع الخارج لنقل التكنولوجيا المناسبة وايجاد فرص تبادل خبرات تشغيل وترويج المنتجات مع الجهات الخارجية .
- ط - اقامة مراكز معلومات بقدر عدد مراكز الابتكار يمكن تجميعها فى مركز رئيسى لتبادل وتوفير اكبر قدر من المعلومات الضرورية واللازمة لمثل هذا النشاط .
- ة (ضرورة العمل على اعداد هيئات التدريب بمراكز اعداد المنظمين مع توافر فرص التعاقد مع مكاتب الخبرات الاستشارية فى التخصصات والانشطة التى تحتاجها المشروعات الصغيرة .

دور التعليم الفنى والتدريب فى مجال الصناعات الالكترونية

زادت أهمية تطبيقات الالكترونيات فى نواحى الحياة المختلفة وخاصة خلال الثلاثة عقود الماضية ، إن الصناعات الالكترونية فضلاً عن إنها ذات قيمة مضافة عالية فهى ايضا عامل منشط ورافع للكفاية الإنتاجية مما يؤدى إلى التنمية الشاملة فى كافة نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وتتطلب الصناعات الالكترونية مستوى عال من التدريب والتأهيل المهنى .

ويمكن تقسيم تطبيقات الالكترونيات فى مجالات الحياة المختلفة إلى الأقسام الرئيسية التالية :

١ - الأجهزة الترفيهية والتى تستخدم للترفيه مثل :

- ١ - اعداد برامج التدريب المهنى التى تناسب الاحتياجات المهنية لراغبى العمل (والعاملين معهم) فى مشروعات صغيرة .
- ب - يتوفر لديها المعلومات والقدرة على اختيار اماكن تدريب التخصصات غير المتوفرة لديها ومتابعتها ، سواء كانت فرص التدريب هذه بمراكز تدريب أو فى مصانع أو ورش أثناء العمل .
- ج - يمكن للمركز - أو من خلاله - تقديم المساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة أثناء فترة الاعداد وكذلك أثناء فترة التشغيل ، واختيار معداتها بعد وضع مواصفاتها المناسبة لحجم العمل ونشاطه .
- ٣ (اقامة مراكز خاصة لاعداد « المنظمين » (مراكز ابتكار الاعمال) اصحاب المشروعات الصغيرة سواء من خريجي المعاهد والمدارس المختلفة أو غيرهم الراغبين فى الدخول الى هذا المجال حيث يمكن لهذه المراكز توفير :

- ١ - القيام بدراسات عن فرص اقامة مشروعات جديدة وتحليلها واحتياج السوق من منتجات وخدمات .
- ب - تحديد المناطق التى تلائم اقامة مثل هذه المشروعات وخاصة بالمجتمعات الجديدة وتوافر مقومات نجاحها واستمرارها ومدى ارتباطها بانشطة قائمة (صناعات مغذية أو تكميلية) .
- ج - توفير المعلومات والمواصفات الكافية عن افضل وانسب المعدات اللازمة والتجهيزات اللازمة ومصادرهما وتكاليفها .
- د - توفير فرص التدريب الادارى والمالى والمهنى لاصحاب المشروعات والعاملين معهم واعدادهم لدراسة الجدوى المطلوبة .
- هـ - توفير التوجيه المهنى والفنى والادارى اللازمة لهذه المشروعات خلال فترة الدراسة والتصميم والتنفيذ والتشغيل .
- و - المعاونة فى دراسة افضل السبل والوسائل لتسويق المنتجات والخدمات وفرص التوسع فيها مستقبلا .

٩- الأجهزة الطبية مثل :

أجهزة الأشعة ، أجهزة العلاج بالموجسات القصيرة ، أجهزة رسم القلب والمخ وأجهزة تنظيم ضربات القلب أجهزة قياس الضغط والحرارة ونسبة الأكسجين في الدم ، أجهزة التحليل ، أجهزة الليزر .

١٠- الأجهزة المهنية للمعامل مثل :

أجهزة القياس الالكترونية ، أجهزة تطبيقات الليزر ، أجهزة الاستشعار من بعد ، أجهزة تطبيقات الأشعة تحت الحمراء .

١١- أجهزة المعلومات وهى :

الأجهزة التى تستخدم فى جمع المعلومات ونقلها إلى مستخدميها فى كافة صورها صوتيا أو رقميا أو بالصورة . وتستخدم فى صناعة المعلومات والاتصالات كافة أجهزة الاتصال الالكترونية مثل التليفون والفاكس والحاسبات الالكترونية .

ولكى تقوم مصر بصناعة الكترونية على مستوى عال تنافس منتجاتها منتجات الدول الأخرى سواء فى السوق المحلية أو فى الأسواق الخارجية يجب تطوير مؤسسات التعليم الفنى والتدريب فى مصر . وذلك للوفاء باحتياجات الصناعات الالكترونية من العمالة الماهرة والفنيين والتكنولوجيا ، أى تنمية القوى البشرية فى مجال الصناعات الالكترونية وذلك من خلال تطوير البرامج الخاصة بالتعليم والتدريب ومدها بالمعلمين والمدرسين المؤهلين والأجهزة والمعدات . ونؤكد على مقترحات المجلس بضرورة إنشاء جهاز منفصل عن وزارة التعليم أو يتبع وزير التعليم مباشرة ويقترح تسميته « هيئة التعليم الفنى والتدريب » للإشراف على تطوير هذه المؤسسات والتخطيط لمستقبل التعليم الفنى والتدريب فى مصر ووضع المتطلبات اللازمة للتنفيذ مع المتابعة وحق اقتراح التشريعات كما هو قائم فى إنجلترا .

أجهزة الراديو ، التليفزيون ، أجهزة التسجيل للصوت والصورة ، الألعاب الالكترونية ، الأسطوانات المضغوطة Compact disc

٢- الأجهزة المعمرق المنزلية مثل :

أجهزة التوقيت للفسلات والثلاجات ، الساعات الالكترونية ، والالكترونيات للسيارات ، أجهزة الانذار ، أفران الميكرويف .

٣- أجهزة الاذاعة والتى تستخدم فى البث والإستقبال للإرسال الإذاعى والتليفزيونى مثل :

أجهزة الإرسال للاذاعة والتليفزيون ، أجهزة الاستديوهات للاذاعة والتليفزيون ، الأتمار الصناعية .

٤- أجهزة الاتصال مثل :

السنترلات ، أجهزة التليفون والتلفراف والتلكس والفاكس ، أجهزة النداء .

٥- الأجهزة التى تستخدم فى التطبيقات العسكرية مثل :

أجهزة الرادار ، التشويش ، التوجيه ، الإرسال والاستقبال ، الكشف عن الألغام والمفرقات

٦- أجهزة الحاسبات ولوازمها مثل :

أجهزة الحاسبات الكبيرة ، الحاسبات الشخصية ، أجهزة إدخال البيانات والبرامج ، الطابعات الالكترونية وطابعات الليزر ، الاسطوانات والشرائط ، أجهزة المحاكاة .

٧- الأجهزة المكتبية والتى تستخدم فى المكاتب مثل :

ماكينات التصوير ، الآلات الكاتبة الالكترونية ، الآلات الحاسبة .

٨- الأجهزة التى تستخدم فى العمليات الصناعية مثل :

أجهزة القياس والتحكم فى العمليات الصناعية ، الروبوت ، أجهزة التحليل الكيمائى والطيفى ، أجهزة التحكم فى الماكينات بواسطة الحاسب .

مؤسسات التعليم الفني والتدريب فى مجالات الالكترونيات :

وفيما يلى حصر لمؤسسات التعليم الفني والتدريب فى مصر فى مجالات الالكترونيات طبقا لما تم الحصول عليه من معلومات من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى والصناعة والقوى العاملة عن المدارس الفنية الصناعية والمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة ومراكز التدريب التى يوجد بها تخصصات الالكترونيات والتى تخرج تكنولوجيين وفنيين ومهارة ماهرة للعمل بالصناعات الالكترونية . وجدير بالذكر أن جميع المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المشار إليها لاتؤهل الفنيين إلا فى مجالات صناعة وصيانة الأجهزة الترفيهية وأجهزة الحاسبات والأجهزة المنزلية والأجهزة الطبية . أما بقية المجالات الاحد عشر المذكورة وخاصة أجهزة الاتصال والمعلومات فيوجد بها نقص شديد فى الفنيين .

أولاً: المؤسسات التعليمية :

١- المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم :

يوجد ٩٤ (أربعة وتسعون) مدرسة فنية صناعية يدرس بها تخصصات الالكترونيات والحاسبات على مستوى محافظات الجمهورية . منها عدد ٩ مدارس ثانوية صناعية متقدمة نظام خمس سنوات لتخريج الفني الأول وعدد ٨٣ مدرسة ثانوية صناعية نظام الثلاث سنوات لتخريج الفني منها ٤٢ مدرسة للبنين ، ٤١ مدرسة للبنات وأيضا مدرستان يدرس فيهما تخصص الالكترونيات والتحكم الآلى فقط بكل من العاشر من رمضان وحلوان وهذه المدارس نوعية مشتركة أى يقضى الطلبة جزء من الاسبوع للدراسة بالمدرسة والجزء الثانى بالمصنع وهو النظام المزدوج (Dual System) وهو نفس النظام الذى

٤٦٦

سيطبق فى المدارس التى ستدرج ضمن مشروع مبارك كول للتعليم الفني والتدريب .

٢- المعاهد الفنية المتوسطة وكليات التعليم الصناعى التابعة لوزارة التعليم العالى :

يتبع وزارة التعليم العالى عدد ٢٣ معهد فنى صناعى متوسط منها ٦ معاهد يعرض فيها تخصصات الالكترونيات والحاسبات والاتصالات لتخريج الفني التكنولوجى . ومن الملاحظ أن هذه المعاهد تتركز فى القاهرة والاسكندرية والدلتا ولايوجد أى معهد لتخريج فنيين فى هذا التخصص بوسط وجنوب الصعيد . ولقد تم حديثا إنشاء كليتين للتعليم الصناعى بكل من القاهرة وبني سويف والوزارة تخطط حاليا لإنشاء كلية جديدة بسوهاج وذلك لتخريج معلم التعليم الصناعى المتكامل القادر على تدريس الشق النظرى والشق العملى للمواد الفنية بالمدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات والخمس سنوات . ولقد بدأ التفكير فى إنشاء هذه الكليات لتدارك النقص الشديد فى المدرسين بالمدارس الفنية الصناعية وكذلك تزويد المدارس بتوعيه من المدرسين قادرة على تدريس المواد الفنية بشقيها النظرى والعملى . حيث أنه يوجد بالمدارس الفنية الصناعية حاليا مدرس نظرى وهو عادة من خريجي كليات الهندسة أو كليات التربية (شعبة التعليم الصناعى) ومدرس عملى وهو من خريجي المدارس الثانوية الصناعية نظام خمس سنوات للمدرسين العمليين .

ويسبب هذا النظام بالمدارس الكثير من المشاكل منها الحساسية الشديدة بين مدرس الجانب النظرى ومدرس الجانب العملى وأيضا الانفصام بين الجزء النظرى والجزء العملى للمادة الواحد حيث أنه لكل

التوصيات

تعتمد إستراتيجية تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب للوفاء باحتياجات الصناعات الالكترونية في مصر على عدة محاور رئيسية وهي :

١ - تطوير الخطط الدراسية والمقررات ، والتي يجب تطويرها كل خمس سنوات على الأقل وذلك لملاحقة التطور المتلاحق في مجال الصناعات الالكترونية . ويجب تطوير الخطط الدراسية والمقررات بطريقة علمية متطورة بحيث يوضع مرجعيات Terms of Reference لكل تخصص يتضمن مستوى المقررات التي تحقق المستوى المطلوب للخريجين . ومن الممكن الاستفادة من تجربة تصميم الخطط الدراسية والمقررات لكليات التعليم الصناعي التي قام بها مشروع تطوير التعليم الفني بوزارة التعليم العالي . ويمكن تطبيق هذه التجربة على جميع المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة وعلى مراكز التدريب .

٢ - تزويد المدارس الفنية الصناعية والمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة ومراكز التدريب بالمعدات الصناعية ، حيث تم تجهيز بعض المدارس الحديثة عن طريق مشروع بنك التنمية الافريقي تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وتفتقر المعاهد الفنية الصناعية المتوسطة إلى الأجهزة والمعدات الحديثة .

٣ - زيادة الميزانية المخصصة للخامات المستخدمة في تدريب الطلاب ، حيث أنه لا تدريب بدون خامات . ويمكن أن نتوقع مستوى طالب المدارس الفنية الصناعية الذي تخصص له في ميزانية الوزارة

جزء المدرس الخاص به مما يؤثر بالسلب على العملية التعليمية ومستوى خريجي المدارس الفنية الصناعية . وتتضمن التخصصات التي تعرضها تلك الكليات تخصصات الالكترونيات والتحكم الآلي والحاسبات .

هذا بالإضافة الى أن هذه الكليات تقدم برامج للتدريب أثناء الخدمة للمدرسين بالمدارس الفنية الصناعية . أحد هذه البرامج لدرسي النظرى مدته سنة واحدة للحصول على دبلوم في التعليم الصناعي والبرنامج الآخر لدرسي العملى مدته ٣ سنوات للحصول على بكالوريوس في التعليم الصناعي . كما تعمل هذه الكليات على تخريج نوعية من الخريجين للعمل ليس فقط كمدرسين بالمدارس الفنية الصناعية ولكن كمدرسين للفنيين بالمؤسسات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص .

ثانياً: مراكز التدريب :

١- يوجد أربعة مراكز تدريب تابعة للكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة ، وهذه المراكز تعرض برامج للتدريب في مجال الالكترونيات والراديو والتليفزيون . ومن يجتاز برنامج التدريب بنجاح يحصل على شهادة تعادل دبلوم المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث .

٢ - يوجد خمس مراكز للتدريب تابعة لوزارة القوى العاملة والتشغيل تعرض برامج التدريب في مجال الالكترونيات والراديو والتليفزيون . ومن يتم برنامج التدريب بنجاح يحصل على شهادة « عامل متوسط المهارة » .

وذلك بالإضافة إلى مراكز التدريب التابعة للقوات المسلحة .

المجالات التي بها نقص في الفنيين مثل مجال أجهزة الاتصالات والمعلومات .

٧ - إعادة التأكيد على توصيات المجلس السابقة بشأن إنشاء جهاز قومي مستقل ويقترح تسميته الهيئة القومية للتعليم الفني والتدريب . وتتولى الهيئة التخطيط لمستقبل التعليم الفني والتدريب في مصر والاشراف على تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب القائمة ووضع المتطلبات اللازمة للتنفيذ مع المتابعة وحق اقتراح التشريعات .

إن الاهتمام بتنمية القوى البشرية من فنيين وعاملة ماهرة على مختلف المستويات في مجال الصناعات الالكترونية سوف يؤدي إلى التنمية الشاملة في مصر للحاق بالدول التي كانت ذات ظروف مشابهة في الستينات وأصبحت الآن نمووا اقتصادية .

التعليم والتدريب الفني المتواصل

في هذا العصر المتسم بالدينامية السريعة تختفى كثير من المهن وتظهر أخرى جديدة مواكبة للابتكارات التكنولوجية المتسارعة ، ويتميز التطور الانتاجي نحو التكنولوجيا المتقدمة التي تتطلب قدرات ومهارات عالية وكذلك معارف رفيعة وعميقة وأصبح من المألوف أن يغير الانسان عمله أكثر من مرة في مدى عمره .

يظهر تغيير جوهرى في التكنولوجيا في دورات قد تصل الى خمس وعشرين سنة كما أن زيادة تكلفة الصيانة التي تعتمد على قدرات

للتدريب - ١٠, جنيه سنويا للخامات . فهذا الطالب سيتخرج غير مؤهل للعمل كفى في أى من المجالات إلا بعد تدريب مكثف حيث أن تعليمه سيكون نظريا فقط . وتعمل الوزارة على زيادة هذه الميزانية لتصبح عشرون أو ثلاثون جنيها في العام لخامات التدريب لكل طالب . ونرى ألا تقل هذه الميزانية عن مائة جنيه سنويا موزعه على ٣٥ أسبوعا دراسيا أى أقل من ثلاثة جنيها لخامات التدريب للطالب في الأسبوع .

٤ - تأهيل المدرسين وأعضاء هيئة التدريس والمدرسين بمختلف المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب حيث أن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية . ولقد بدأت الدولة في ذلك بإنشاء كليات التعليم الصناعى لتأهيل المدرسين بالمدارس الفنية الصناعية وكذلك إنشاء مراكز لتدريب أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد الفنية الصناعية المتوسطة Teacher Training and Development Center ولقد بدأت الدولة أيضا في الإهتمام بإيقاد المدرسين إلى الخارج في بعثات تدريبية للإطلاع على أحدث ماوصل اليه العالم من طرق التدريس والوسائل التعليمية ، ولكن يقتصر الإيفادحتى الآن على مدرسى التعليم العام ومن المطلوب أن يشمل أيضا مدرسى التعليم الفنى الصناعى .

٥ - الاهتمام بصناعة البرامج Software في مجالات تصميم وتشغيل الأجهزة الالكترونية ، حيث انه يمكن المنافسة في هذا المجال بقدر أكبر من المنافسة في صناعة الأجهزة ذاتها .

٦ - تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز تدريب في

انسانية عالية حتم وضع انماط جديدة للانتاج والتصميم للوحدات تعتمد على التخلص من القديم واستبداله بجديد وقد يتم ذلك بانتاج وحدات (Modules) يسهل استبدالها اذا أمكن تشخيص العيب فيها . ولاتزال عملية التشخيص تعتمد على المهارة الانسانية ولو أنه أمكن فى بعض الحالات ببرامج ومسشعرات ومنظومات الخبراء أن يقوم الكمبيوتر بتحديد العيب واسلوب الاصلاح . وهذا المجال ايضا يتطلب قدرات ومهارات جديدة على العمالة التقليدية .

ان تزايد المعارف والاكتشافات والابتكارات التكنولوجية وتنامي الاعتماد على الاوتمة والروبوت والذكاء الاصطناعى يتطلب الارتفاع المستمر بقدرات الانسان ومهارته .

دينامية القوى العاملة :

ان التطور من المجتمعات الزراعية الى مجتمعات المعلومات مروراً بمجتمعات التصنيع والانتاج الفرير والأوتمة بما صاحبها من ابتكارات تكنولوجية عديدة وبما ينتظر من ابتكارات اخرى جديدة يمكن التنبؤ باتجاهها فى المستقبل المتطور ويصعب تخيل هذا الاتجاه على المدى البعيد .

وينتج عن ذلك تغيير الوزن النسبى لتصنيف القوى العاملة حسب التكنولوجيا المستعملة .

ويتناقص عادة القوى العاملة الغير ماهرة ويتزايد الطلب على القوى العاملة الماهرة وفئة الفنيين فعلى سبيل المثال انخفضت العمالة الزراعية الى حوالى ٥ ٪ فى المجتمعات المتقدمة كما ارتفعت نسبة الفنيين الى حوالى ٤٠ ٪ .

وينتظر ان يمثل العلماء والاختصاصيين حوالى ٣٠ ٪ من

القوى العاملة فى مجتمع المعلومات كما تتزايد عمالة الخدمات الى ٣٠ ٪ .

كل ذلك يقود الى ضرورة اتاحة وسائل وامكانات للتعليم المستمر والتدريب المتواصل ويجب أن تكون هذه الوسائل متاحة لمن يطلبها وأن تكون برامجها ومستوياتها مرنة تستجيب بسرعة مناسبة للطلب عليها ولتساير متطلبات التطور التكنولوجى .

والتعليم الفنى المصرى الذى يركز على تعليم مهارات بعض العمليات بدون ربطها بمهارة انتاج منتج معين يقود الى انتاج عامل موظف يعتمد على تنفيذ اوامر محددة لاجراء عملية بعينها بدون رؤية وارتباطها بغيرها من العمليات التى تؤدى الى انتاج منتج ومثل هذا النمط من التعليم لا يؤدى الى تنمية قدرات انتاجية . واذا كان هذا الوضع مقبول فى عشرينات وثلاثينات هذا القرن فهو غير مقبول اطلاقاً فى أواخر القرن العشرين .

ان التعليم الفنى فى مصر يحتاج الى اعادة نظر وتغيير شامل جوهرى بدءاً من قيادات هذا التعليم الى أدنى المستويات المسؤولة عن التعليم والتدريب لتحليل المتطلبات التعليمية لتنمية قدرات جديدة تواكب التغيير المادى فى المجتمع وفى العالم أجمع خصوصاً وأن المجتمع المصرى سيعتمد لفترات قد تطول الى منتجات واجهزة وتكنولوجيا العالم المتقدم .

ان هذه القدرات الانتاجية المطلوب تنميتها ، وتوجيه التعليم والتدريب نحو هذا الهدف تتضمن مايلي :

١ - اختيار المنتج اللازم للمجتمع أو المطلوب المنافسة به فى المجتمعات الخارجية .

٢ - القدرة على اختيار طريقة التصنيع التي تناسب المنتج وحجمه وسعره واختيار أجهزة وأدوات الانتاج .

٣ - قدرات تقديم خدمات ما بعد البيع (الصيانة) .

٤ - عوامل الامان والصحة المهنية والحفاظ على البيئة .

٥ - قدرات الالتزام بالمواصفات القياسية ومستويات الجودة ووسائل قياس الجودة والأداء .

٦ - مواصفات الخامات وطرق شرائها .

٧ - العمل ضمن فريق لأن الانتاج يتطلب التنسيق بين المهارات والتخصصات .

٨ - اقتصاديات وإدارة مشروع صغير .

٩ - التشطيب والتغليف .

١٠ - استخدام الكمبيوتر .

١١ - مهارات الاتصال وفيها القراءة والكتابة بلغة أجنبية .

ان هذه القدرات هي على سبيل المثال لا الحصر ، وتختلف هذه القدرات من تخصص الى آخر .

ان تحليل هذه القدرات وارتباطها بتخصص بعينه ضرورة مسبقة لتطوير وتعديل فلسفة التعليم والتدريب ، بل تحديد المقررات والتمارين العملية فسي محتواها ومستواها .

ان الاجهزة الادارية وقياداتها الموجودة حالياً غير قادرة على القيام بهذه المهمة ، بل يتطلب الامر اعادة تأهيل هذه القيادات وإنشاء اجهزة جديدة قادرة برؤية جديدة لاعداد هذه البرامج .

ان التعليم والتدريب المستمر يبدأ أولاً من وضع تصور لضرورة

٤٧٠

التطوير ثم انشاء المؤسسات التي تقوم بتقديم هذا التعليم والتدريب لمن يطلبه ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

١ - تأهيل القيادات الموجودة حالياً بعد تحديد الهدف وبعد الاتفاق على القدرات اللازمة لكل تخصص .

٢ - تحليل القدرات وتعديل الخطط والمناهج .

٣ - اعادة تأهيل اجهزة التعليم والتدريب .

٤ - اعادة النظر في امكانيات مؤسسات التعليم والتدريب من المدرس والمدرّب الى مدير المؤسسة مروراً بالاجهزة والمعدات واساليب التدريب بل والمكتبات الخارجية أن تحتوى على المراجع ومجلات المواصفات .

٥ - اعادة مؤسسات التعليم والتدريب سواء للتعليم النظامي أو لكل من يطلبه أو في الاوقات التي تناسبه وان تكون المؤسسات من المرونة بحيث تستجيب في أقرب وقت لمتطلبات السوق .

٦ - ايجاد جهاز البحث والتطوير والتنبؤ بالاحتياجات ووضع امكانياتها ومناهجها ومقرراتها محتوى ومستوى .

٧ - ربط مثل هذه المؤسسات بنظام الترخيص بمزاولة المهنة .

٨ - ربط هذه المؤسسات بنظام متكامل للتعليم الفني والتلمذة الصناعية وسوق العمل .

وفي سبيل ذلك فقد يكون من المناسب تشكيل لجنة مهمة تتفرغ لمدة عام أو عامين لوضع تفاصيل وآليات هذا التصور وأن توضع لها كل الضمانات المادية والمالية .

وقبل كل ذلك لا بد ان تكون هناك ارادة سياسية تقتنع بهذه الرؤية وتوفر لها كل الضمانات .

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة السادسة عشرة

الثقافة

دور مصر الريادي في بناء الثقافة العربية المعاصرة

هذا موضوع على قدر من الاتساع بحيث لا يمكن الإلمام بكل جزئياته عن اقتدار وثقة . فالثقافة العربية المعاصرة ليست شيئا واحدا محددًا يمكن وصفه بعبارات موجزة ولا أحد يستطيع أن يحيط علما بكل ما يتصل بالثقافة في كل انحاء العالم العربي . وإذا كان التقرير يقتصر على بحث دور مصر في بناء الثقافة العربية المعاصرة ، فإن هذا الدور قد يبدو واضحا في مجال ما ، ولا يبدو كذلك في مجال آخر .

وقد يكون الدور قويا مؤثرا في بلدنا ، وقد لا يكون كذلك في بلد آخر ومن ثم يمكن أن نقول إن الذي في استطاعتنا هو أن نجتمع بعض الملاحظات عن أجزاء من الموضوع ، وأجزاء من مساحته الواسعة على امتداد العالم العربي ، دون الإحاطة الكاملة بكل العناصر والجزئيات التي قد يثير حولها الخلاف وتتعدد الآراء الفردية والجماعية . ثم إنه إذا كان لمصر أو لغيرها دور في بناء الثقافة العربية ، فإن أي بلد عربي آخر قد يكون له دور أكبر أو أقل . والثقافة بوجه عام ، هي أخذ وعطاء ، وهي شيء تراكمي ، جزء منه موروث من القديم والجزء الآخر حديث يستقى من كثير من الينابيع ، المحلية والأجنبية .

ولا يمكن الحديث عن الثقافة العربية المعاصرة دون تتبع ما يدل عليه مفهومها فيما ورثناه من الأجداد - وخاصة الميراث الشعبي من القصص والأغاني والفكاهات الشعبية المتداولة ، والأمثال المعبرة

عن الشعوب ومواقفها من الأحداث العامة ، وأخلاق الناس ونظرتهم إلى الحياة والكون ، وأنماط سلوكهم وقيمهم ومثلهم العليا . وما دمنا نتحدث عن دور مصر في الثقافة العربية بالذات ، فمن الأنسب أن نتحدث عن بداية الثقافة العربية الإسلامية من خلال ثورة الاسلام الكبرى التي قضت على العالم القديم وبدأت عصر الازدهار والسيادة والمنعة مع مد الفتوح الإسلامية من الشرق الآسيوي إلى المغرب الأقصى والاندلس قبل انتهاء القرن الأول الهجري (سنة ٩٢ هـ) وانتهاء بنهاية العصر العباسي الأول فيما بين عامي ٢٣٢ و ٢٤٧ هجرية ولقد ظلت الدولة قبل هذا التاريخ متماسكة الأطراف قوية الاقاليم . ثم وصلت إلى مرحلة التفكك وانفصال الأقاليم التي استقل بها أمراؤها . على أن البعض يفرقون بين ظاهرة التفكك والفساد السياسي وبين الازدهار الثقافي ، فالتفكك والفساد لم يمنع الأدب والفكر والعلم من الازدهار .

وقد أخذت مصر دورها في مرحلة الازدهار العام للدولة الإسلامية بشخصيتها المتميزة بحكم هويتها وميراثها من ماضيها الحضاري العريق . وأصبحت منذ عام الفتح - سنة عشرين هجرية - قاعدة الاسلام الأولى في افريقية ومنطلق كتائب الفتوح الإسلامية من برقة إلى المغرب الأقصى والاندلس ، ومدخل قوافل الحجاج المغاربة ومركز التعارف واللقاء بين المشاركة والمغاربة . ومع فتح مصر ، نزل إليها ولادة وقضاة وقراء عديون ، من ورثة النبي « صلى الله عليه وسلم » وحملات رسالته . كما نزلها أكثر من مائتين وسبعين من التابعين وأئمة العلم

المجتهدين وحفاظ الحديث النبوي وأئمة القراء ، وأصبحت مصر بوجودهم ، في القرن الثالث للهجرة ، دارا للقرآن والقراءات والحديث واللغة والسيرة النبوية ، وفيها ظهر مذهب الامام الشافعي المصري والطبقة الاولى من أصحاب مالك .

ويعد سقوط بغداد في سنة ٦٥٦ هـ عاصمة الدولة الإسلامية المركزية تقدمت مصر وأخذت دورها المنوط بها على نحو ما فعلت في المواقف الحرجة من ماضى تاريخها العريق ، فأحيت معالم الخلافة العباسية ، وكبرت ونمت وعمرت حتى قيل عنها انها أجمل ممالك الأرض ، بها المساجد والمدارس والربط والزوايا والمعائر الجليلة الفاتقة المدومة المثال . وبني الملك الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ) بمصر والشام والحجاز معالم من الأبنية والخانات والصور والمساجد والمدارس والحمامات والمستشفيات والصيدليات والملاجئ والمكتبات وغيرها . كما أصبحت مصر في عصرها الوسيط - أى في القرن الثامن للهجرة - ملاذا للمهاجرين إليها من العلماء المغاربة والمشاركة ، وموئلا من نوازل الفتنة في الدين وضراوة صحاكم التفتيش والتطهير العرقي والديني . وقد أكرمت مصر وفادتهم فأخذوا أماكنهم مع زملائهم المصريين علماء عاملين يحمون تراث السلف الأئمة ويجددون العهد في أنضر عصور الحضارة الإسلامية ، ولكن العام الاول من القرن التاسع عشر الميلادي لم ينته حتى كانت قوات الحملة الفرنسية تستعد للرحيل عن مصر بعد احتلال دام ثلاث سنوات (من يوليو ١٧٩٨ - الى سبتمبر ١٨٠١) وفي هذه الفترة اتصل المصريون بمظاهر من الحضارة الفرنسية والثقافة الفرنسية أيضا ، بعلومها وفنونها وأدابها من خلال وجود المجمع العلمي والمشاركة في المجالس الاستشارية أو النواوين ومخالطة الفرنسيين في الحياة الاجتماعية .

وتولى محمد علي الحكم في مايو ١٨٠٥ ووضع خلال فترة حكمه

(٤٣ عاما) أسس القوة الذاتية لمصر في المنطقة على أساس من مركزية الحكم والادارة واحتكار الانتاج .

وأبدى اهتماما بالعلم والتنوير فاهتم بالتعليم وإيفاد البعثات للخارج وبدأ نقل العلوم والمعارف ، ومن البعثات وسياسة التعليم تكونت الارستقراطية التكنوقراطية وصفوة المثقفين الجدد الذين حلوا فيما بعد محل الارستقراطية التركية الأصل .

ومهدت سياسة محمد علي الطريق لدخول الحضارة والثقافة الغربية في مصر دون اضطراب أو مقاومة . فقد احترم الأزهر ولم يقترب من صلاحياته ومخصصاته . وبالمركزية والاستئارة تحققت درجة من استتباب الأمن ، وشجعت عددا كبيرا من الأجانب على الإقامة في مصر للعمل بالتدريس وبالمصانع والجيش والبحرية وأعمال الري .

وعُقل إسماعيل باشا على إعادة مشروعات جده محمد علي ، فزاد عدد الجيش وانتعشت الصناعات الحربية وغيرها ، وحدث توسع في التعليم وبدأ تعليم البنات ، ونشأ مناخ مناسب لنهضة فكرية وثقافية انتعشت فيه الصحافة والجمعيات الأدبية والعلمية وفنون التمثيل والموسيقى وقامت حياة نيابية .

ورغم تعثر الحركة الوطنية سياسيا خلال فترات من الاحتلال البريطاني إلا أن المناخ الثقافي والفكري العام ساعد على نمو الروح الوطنية وبلورة المواقف السياسية ، وانتشرت صحافة الرأي ، وبدأ المثقفون العائدون من البعثات يفرضون وجودهم على ساحة الحياة الفكرية والثقافية بعد أن تأثروا بالحياة الأوروبية ويشعارات حرية الرأي والحياة النيابية الدستورية ، ووجد هؤلاء طريقهم إلى الصالونات الفكرية والأدبية التي انتشرت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وفي هذا المناخ السياسي ، والمناخ الفكري الثقافي ، ظهر مصطفى كامل يدعو لمواجهة الاحتلال والمطالبة بالجلء ، فأصدر جريدة أسبوعية باسم العالم الاسلامي ، ودعا الى الحرية والاستقلال في مصر

من خلال صحيفة « اللواء » ، وأنشأ قبل وفاته الحزب الوطنى ، كما شارك فى إنشاء المدارس العليا .

وتابع محمد فريد من بعده نوره فى العمل الوطنى المخلص ، وكان لمثل هذه الأنوار الوطنية السياسية انعكاساتها الاجتماعية والثقافية .

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، تبلورت حركة سياسية تطالب بحق تقرير المصير وتم الاعتراف باستقلال مصر دولة دستورية ذات سيادة مع بعض التحفظات ، وسارت الحياة السياسية وسط ظروف وصعوبات مختلفة انتهت فى ٢٣ يوليو ٥٢ ببداية تغيرات وأحداث كثيرة كان لها آثارها العميقة والواسعة فى مختلف جوانب حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية .

وهذه الخلفية التاريخية السياسية لمصر كان لها آثار ومتغيرات اجتماعية وثقافية كثيرة ، فقد تمصرت شيئا فشيئا الوظائف والإدارة . وحلت خلالها اللغة العربية محل التركية فى الدواوين ، ونمت الطبقة الوسطى من المتعلمين المصريين ، وألغيت تجارة الرقيق منذ القرن التاسع عشر ، وكان وراء تحرير العبيد وجود نخبة مثقفة تأثرت بالنزعات الإنسانية التى سادت العالم ، وبدأت سمة المجتمع الحضرى تغلب على المجتمع المصرى ، وتحولت قرى كبيرة كثيرة إلى مدن ، كما أنشئت مدن جديدة كمدن قناة السويس ، ونمت الطبقة العاملة وتكونت شرائح للمهن الحرة من المهندسين والمحامين والسيادة والأطباء . وأصبحت القاهرة مركز العمل السياسى للأحزاب المختلفة ، وكان وجود الأجانب قد كثر فى مصر منذ عهد محمد على وزادت أعدادهم فى عصرى سعيد وإسماعيل ، وكان لذلك أثره فى المجتمع المصرى ، بجانب سفر البعثات الدراسية الحكومية والخاصة بعد الاحتلال البريطانى ، ويضاف إلى هؤلاء من تلقوا تعليمهم فى مصر فى المدارس الأجنبية ، وعلى يد هؤلاء جميعا تم نقل الفكر الأوروبى إلى اللغة العربية بما يحمله من رؤى وأفكار وقيم . غير أن التأثير الأجنبى فى مجمل العادات

والتقاليد ، لم يحسب إلا شرائح محدودة فى المدن الكبرى خاصة القاهرة والاسكندرية ومدن القناة ، وبين من يعرفون اللغات الأجنبية لأن حاجز اللغة كان مانعا كبيرا من التواصل مع الثقافة الأوروبية .

ومع مطلع القرن العشرين بدأ كبار ملاك الأراضي الزراعية يكونون شريحة اجتماعية كجزء من طبقة تكونت فى عشرينات هذا القرن وخاصة بعد إنشاء بنك مصر (١٩٢٠) وتكوين النقابة الزراعية المصرية (١٩٢١) واتحاد الصناعات المصرية (١٩٢٢) والفرصة التجارية (١٩٢٧) وقد خضع رأس المال المصرى لسلطة الدولة فى بداية الستينات ، ثم بدأ يتحرر مرة أخرى منذ منتصف السبعينات مع تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر .

وكما تبلورت الطبقة العليا فى المجتمع ، تبلورت أيضا ملائح طبقة العمال ، والطبقة الوسطى التى ساعدها انتشار التعليم ، وهكذا استقرت سمات المجتمع وبدأت التيارات الثقافية المختلفة فى الاعلان عن نفسها على سطح الحياة المصرية ، وهى تيارات غير متألفة تماما إن لم تكن متناقضة أحيانا ، مما كان له أثره الواضح على تحديد الهوية الثقافية المصرية .

وكانت الثقافة السائدة فى المجتمع قبل التعليم المدنى وبعثات محمد على ثقافة دينية إسلامية فى الكتابات والمساجد والأزهر ، ومسيحية فى الكنائس والأديرة . وجمعت بينهما ثقافة مشتركة مستمدة من أعماق التاريخ المصرى ، تمثلت فى مجموعة من القيم الأخلاقية والاجتماعية حكمت العلاقات بين الجميع وخلعت عليهم صفة التدين .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ومع اتصال المصريين بالثقافة الأوروبية من خلال البعثات ، تكون رافد جديد للثقافة المصرية سُمى بالثقافة الليبرالية الداعية إلى تحديد دور الدولة فى الدفاع والأمن دون القيام بدور اجتماعى اقتصادى ، ويكون ذلك من خلال دستور وحياة نيابية وأحزاب سياسية .

ومتباينة في نشر ألوان مختلفة من الثقافة ، في بلدان عربية مختلفة ، وعصور مختلفة ممتدة من الفتح الاسلامي بوجه خاص إلى عصرنا الحديث المعاصر ، ويمكن أن نلاحظ بوجه عام أن الزعامة المصرية السياسية في المنطقة العربية تعارضها بعض الزعامات العربية الأخرى ، وكذلك القوى العالمية التي تريد أن تسيطر على المنطقة ، على أن هذا لم يمنع أن تكون مصر هي ديوان العرب ثقافيا ، ويتمثل هذا في انتشار الكتاب المصري والدراما المصرية والسينما المصرية والفنون والآداب الأخرى ، بدرجة أو بأخرى ، على امتداد عالم عربي قسيع .

كما أنه من الممكن أن نرصد المساهمات المصرية الواضحة في بناء الثقافة العربية في بعض العصور من خلال الومضات القومية للشعب المصري وخاصة في القرن الماضي الذي بدأ بحركة تنوير ثقافية عقب الحملة الفرنسية على مصر وما صاحبها من دخول المطبعة . ولم يكن ذلك شيئا مفاجئا ، فالثقافة المصرية الحديثة كانت نتيجة تراكمات ثقافية فاعلة في أعماق الشعب المصري بفضل قوة الشعب الذي تمكن من الانتصار على زحف الصليبيين والتتار ، محققا النصر في حطين وعين جالوت ، وحتى عندما جاء نابليون إلى مصر ثار عليه الشعب المصري الأعزل مرتين بقيادة شيوخ الأزهر والمثقفين واغتيل قائده الثاني كليبر وأعلن قائده الثالث مينو اسلامه ، ورغم كل وسائل الترغيب والتهديد التي لجأ اليها الفرنسيون فإن الوطنية المصرية الواعية غلبت الحملة الفرنسية وطردتها بعد ثلاث سنوات ، تم استنفادات من عطاء الحملة الفرنسية العلمي والثقافي . وبعد جلاء الفرنسيين وعودة الأتراك للسيطرة على مصر كانت الثقافة المصرية تقوم على محورين : الأول هو البرامج الدراسية الرسمية في الأزهر ، وهي تقوم على العلوم السلفية كالعلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه ، والعلوم اللسانية من نحو وصرف وبلاغة . أما المحور الثاني فقد كان قوامه بعض علماء الأزهر الذين

وبدا المصريون الذين أطلوا على هذه الثقافة يتطلعون إلى نقل ما شاهدوه إلى الواقع المصري ، ولكنهم اصطدموا بالتيار السياسي القائم على الأوتوقراطية ، فدعوا إلى الليبرالية بحذر شديد ، كما بدا ذلك عند رفاعة الطهطاوي وعلى مبارك ، وزاد هذا التطلع في الجيل التالي منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بزيادة اتصال المصريين بالغرب الأوروبي . كما ظهر عند جماعة أحزاب الصفوة التي سادت حتى منتصف القرن العشرين ، ولكن التيار الاجتماعي الليبرالية الأوروبية لم يكن متوافرا في مصر حيث كانت الحكومة أوتوقراطية ؛ ترفض أن يشاركها في الحكم أصحاب المصالح الاقتصادية الجدد . ثم دخل راهد ثالث في منظومة التكوين الثقافي في مصر ، ألا وهو الفكر الاشتراكي ولكن الحكومات المصرية عارضت هذا التيار منذ البدايات (وإن وجد مجاله في التطبيق الواسع ، فيما بعد ، في الفترة ما بين ٦١ - ١٩٧٠) .

وخلاصة القول أنه وإن كانت مصر قد شهدت عدة وجوه للثقافة كان بعضها يناقض بعضها وينازعه البقاء . فإن كلا منها كان أعجز من أن يشمل كافة القوى الاجتماعية بمفرده . فالليبرالية كانت مجرد تيار فكري وليست نظاما ، والاشتراكية كذلك والعروبة القائمة على رابطة اللغة ، تنازعها الفكرة الإسلامية . وكل منها عجز عن استقطاب المجتمع المصري بأسره . وظل ما يعرف بخصومية الشخصية المصرية تحكم الجميع ، ومؤداها أن مصر استوعبت كل الروافد التي وفدت إليها وصنعت منها طابعا مصرية واحدا ، يتوازن مع كل الثقافات الوافدة .

وهكذا نجد أنه من العسير ، في ظل ظروف المتغيرات المصرية في تاريخها الطويل ، وفي ظل اختلاف ثقافتها ووجهات النظر فيها حتى اليوم ، أن نتتبع الدور الذي أسهمت به في بناء ثقافة عربية تتسع أفاقها ومجالاتها الآن من أقصى الشرق العربي من الخليج إلى الطرف الغربي عند المحيط ، على أنه يمكن القول ان لمصر أدوارا مختلفة

جاوزوا حدود المعارف التقليدية وتحولت بيوتهن الى شبه مدارس للعلوم الطبيعية والرياضية (من حساب وجبر وهندسة) والفلكية والفلسفية ، وكذلك نشطت الدراسات الصوفية وتنوعت .

ولما كان التعليم من أهم مصادر الثقافة فقد لعبت مصر في القرن التاسع عشر دورا هاما في سبيل تطوير التعليم وتحديثه ، ويشبه هذا الدور شق الطريق الوعر بالظواهر والنضال في أكثر من ميدان ، وذلك من خلال بعوث محمد علي الى الخارج لتعلم العلوم الحديثة في الغرب ، وإنشاء مدارس حديثة في مصر متفصلة تماما عن الأزهر ، كما اُضيفت خطوة اصلاحية بعد ذلك بجعل التدريس في المدارس الحكومية باللغة العربية بدلا من الانجليزية . وادخل تطوير وتغيير على مناهج الأزهر ، فاتجه الى انشاء المدارس العليا المتخصصة التي تضيف الى العلوم الازهرية بعض المناهج الحديثة مثل القضاء الشرعي والمعلمين العليا في الوقت الذي أنشئت فيه مدرسة دار العلوم على نفس النهج ، ولم يكن ذلك في حينه سهلا ميسورا ، بغير الكثير من الجهد والمشقة .

ولم يستطع الاستعمار البريطاني أن يقاوم روح العلم الجامعي الحديث التي حملها لمصر أبناءها النابهون العائون من البعثات الخارجية وخاصة من فرنسا وبمساعدة الوعى الوطنى المتمثل في الحزب الوطنى ، وبعض كبار المصريين ، كل هؤلاء استطاعوا إنشاء الجامعة الأهلية متمثلة في كلية الآداب التي تعتبر الكلية الأم للجامعة . بما فيها من دراسات أدبية وإنسانية وعلمية ، وبعد نجاح ثورة ١٩٠٨ وصدور تصريح ٢٨ فبراير بالاستقلال المنقوص ثم صدور دستور ٢٣ وقيام الحياة البرلمانية انضمت إلى كلية الآداب كليات الحقوق والطب والعلوم ثم قامت الجامعة المصرية الرسمية عام ٢٥ ، وهكذا استطاع المصريون أن ينشئوا جامعتهم الأولى رغم كل الظروف غير المواتية ، كما أقاموا مختلف المدارس الابتدائية والثانوية حكومية وأهلية ، وهكذا شيدوا الصرح الأكبر للعلم بالمنطقة .

وكان للمصريين فضل الريادة كذلك في تعليم المرأة وخروجها للعمل منذ أواخر القرن الماضى ، وذلك بفضل ازدياد اختلاط المصريين بالأجانب إضافة إلى نضال الاصلاحيين الذين دعوا إلى منح المرأة حقوقها منذ كتابات رفاة الطهطاوى ومن بعده محمد عبده ثم قاسم أمين ، ثم تطورت أحوال المرأة المصرية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن . إن هذا الدور الثقافى الذى حملت أعباءه مصر من القرن الماضى ، كان له صداه خارج مصر في أجزاء مختلفة من العالم العربى .

ثم كان للصحافة المصرية دور في الريادة الثقافية ، فقد بدأت الصحافة في مصر الحديثة في القرن التاسع عشر بمجلة « الوقائع المصرية » الحكومية التي تطور تحريرها على عدة مدارج . فبعد أن كانت تصدر باللغة التركية أصبحت تصدر بالعربية ، كما نهض بتحريرها الإمام محمد عبده في مرحلة من المراحل ، وشهدت تحت قيادته ازهى عصورها . ثم أقبل المواطنون على إنشاء الصحف مثل جريدة « اللواء » و« الجريدة » ثم صدرت « السياسة » وبعدها صحف كثيرة « كالمؤيد » و« المقطم » و« البلاغ » . وكانت الصحافة المصرية ظاهرة ثقافية هامة مؤثرة في المنطقة العربية ، وقد نزع بعض الشوام إلى مصر لإنشاء الصحف والعمل فيها ، وهكذا حملت مصر شعلة الصحافة السياسية والأدبية والعلمية منذ أوائل القرن حتى الآن ، حيث أصبح لصحافة مصر دور كبير مؤثر في جميع أنحاء العالم العربى .

وكان ولا يزال للفنون المصرية دور بارز في التاريخ الحديث والمعاصر ، ونعنى بالفنون : فنون المسرح والسينما والفناء والموسيقى والفنون التشكيلية ، وبعضها كان معروفا في أنحاء العالم العربى وبعضها كان مجهولا لا تكاد تعرفه بعض الشعوب العربية ، ومن الأنسب أن نقسم العالم العربى إلى مجموعات متميزة بالنسبة لانتشار الفنون فيها ، فهناك أولا دول الشمال الأفريقى وبخاصة تونس والجزائر

والمغرب ، ثم العراق وسوريا والاردن ، وتجيء بعدها مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية . أما لبنان فله وضع خاص متميز بالنسبة لمعظم الفنون المعروفة .

وأما دول المغرب العربي ، فقد كانت لها مناهذ على ثقافة فرنسا وأسبانيا بحكم الاستعمار الفرنسي والأسباني . وربما كان المغرب بالذات هو صاحب ثقافة وفنون خاصة تعتبر امتدادا أو إحياء للفنون الاندلسية سواء في العمارة ، أو في الموسيقى وغناء الموشحات ، ولهذا السبب كان التعاون الفني والتأثير الثقافي بين مصر والمغرب ، بمثابة تعاون وتبادل ، وتأثير وتأثر . وكانت تونس والمغرب تستقبلان الفرق المسرحية المصرية بحفاوة وترحيب . وكان لتونس مساهمات فنية في إطار المهرجانات ، أو في المجال الاعلامي .

أما الجزائر فلها موقف خاص بحكم لغتها وثقافتها التي كانت فرنسية ، وكان للفنانين الجزائريين ارتباط وثيق بفنون «المتروبوليس» ولذلك ظهر كتاب جزائريون فرنسيون ، وأنماط جزائرية فرنسية كان من الصعب إسنادها إلى أي من الجانبين . وقد تزايد دور مصر الثقافي مع استقلال الجزائر ، وأصبح لها بعد الاستقلال دوران أحدهما في حركة التعريب والآخر في التوعية الدينية ، فقد ساعدت مصر الجزائر بتوفير الكتب الدراسية العربية لها ، كما أوغدت إليها مئات الوعاظ من الأزهر الشريف ثم أقامت في الجزائر مركزا إعلاميا وآخر ثقافيا حتى تعرض فيه الافلام المصرية وتقام المعارض الفنية وتلقى فيه المحاضرات الأدبية والعلمية . وقد برزت الجزائر في مجال الاخراج السينمائي الذي تأثر بالتيارات السينمائية الفرنسية ، كما أنتجت مع فرنسا بعض الافلام المشتركة .. ويمكن القول ان تأثير مصر في إطار الفن بالجزائر لا يتعدى مجال الغناء .

وتشارك دول المغرب جميعا في أنها مدينة لمصر في مجال الغناء وهناك عشرات من الأصوات المغربية – تونسية وجزائرية ومغربية – لم

يكتب لها الشهرة إلا على أيدي الملحنين المصريين . كما أن السينما المصرية كانت ولا تزال رائدة ، والافلام المصرية هي التي تعرض على شاشات السينما والتلفزيونات العربية .

وليبييا كان لها وضع خاص فقد قدمت لها مصر مساعدات فنية في إطار المسرح والسينما والغناء ، وساعدت في وضع أساس معهد للموسيقى وتدريب بعض الأصوات هناك .

ولمصر دور ريادي واضح في دول الخليج ، وخاصة في الكويت التي لم تكن تقاليدها تمنع ظهور الفنون فيها ، كما أن المرأة في الكويت أكثر تحررا منها في دول أخرى . وقد أنشأت مصر معهدا للمسرح في الكويت توالى عليه مديرون مصريون ، وأدى ذلك إلى ظهور حركة مسرحية ناجحة استطاعت تقديم مسرحيات عديدة وظهور فنانين مسرحيين ناجحين سواء في التمثيل أو الإخراج أو الفنون المسرحية . وتشارك الكويت في مهرجان المسرح التجريبي الذي يقام في القاهرة كل عام ، وجميع العاملين في المسرح الكويتي من خريجي هذا المعهد الذي يقوم بالتدريس فيه غالبية من المصريين ، وبجانب النهضة المسرحية بدأت تصدر في الكويت سلسلة من المسرحيات المترجمة ، لا تزال مستمرة في الصدور . وكان لمصر دور آخر في ظهور مسرح الطفل ، حيث ساعدت في انشائه رائداتان من مصر درستتا هذا الفن في ألمانيا ودور مصر في الكويت واضح أيضا في مجال الموسيقى والغناء حيث قام بعض الملحنين المصريين بتقديم بعض الأصوات الغنائية الكويتية .

أما بقية دول الخليج فقد بدأ الدور المصري فيها متأخرا ولم تتضح معالمه بعد . والواقع أن هذه الإمارات الخليجية تكاد تكون وحدة ثقافية واحدة لها موسيقاها ورقصاتها وأغانيها ، والتفلفل المصري ينعكس في وجود الموسيقى والغناء والافلام والبرامج التلفزيونية وبعض ملامح من الفنون التشكيلية .

أما المملكة السعودية ، فهي دولة محافظة وفيها المقدسات الاسلامية

والفنون فيها محدودة بالرغم من تعدد القنوات الفضائية التلفزيونية التي يمتلكها السعوديون ، وتعتمد في معظم برامجها على الفنون المصرية والفنانين المصريين ، أما في داخل المملكة السعودية فالفنون تكاد تقتصر على الإنشاد الديني والخط العربي والعمارة العربية الإسلامية .

أما عن العراق وسوريا والأردن ، فهي أقرب الدول العربية إلى مصر ، مزاجا وثقافة ، ولولا أحداث الخليج لكان العراق هو الحليف الثقافي العربي ، ولصر تأثير على جميع فنون العراق وخاصة المسرح والفنون التشكيلية . وكان هناك لقاء قوى بين الفنانين التشكيليين في مصر والعراق ، وكذلك في المسرح . والسبب ما لم تظهر في العراق صناعة السينما تستحق الذكر . وهكذا كان العراق سوقا واسعة للأفلام المصرية كما كان لمصر دور في ثقافة الطفل ومشروعات مشتركة في هذا المجال بينهما . وكذلك الحال في سوريا والأردن ، وخاصة في إطار الانتاج الفني التلفزيوني الفزير في الأردن ، والذي يقوم على مشاركة قوية من الفن والفنانين المصريين ، أما السينما في سوريا ، فقد ظهر فيها إنتاج سينمائي متأثر تأثيرا مباشرا بالسينما المصرية .

وثمة مجال آخر تقوم فيه مصر بدور هام وهو مجال الفنون الشعبية . فثقافة أية أمة تتكون من شقين أساسيين : أحدهما شفاهي متغير ومتأثر بين الناس وهو مادة البحث الفولكلوري ، والشق الثاني مدون وثابت وهو مادة البحث التاريخي . والجانب الشفاهي هو الذي يمثل الثقافة الشعبية للمجتمع . والفنون الشعبية هي إبداعات الشعب وانعكاس ثقافته في فنون الكلام والموسيقى والرقص والفنون التشكيلية . وفنون الكلام أغزر هذه الفنون وأوسعها انتشارا ، كالشعر والزجل وسير الأبطال والأمثال والأغاني الشعبية والموال ، وفنون الرقص تتضمن الرقص الفردي والاستعراضات الجماعية ، وتضم الفنون التشكيلية الرسم والخزفيات . وفي كل هذه المجالات تتمتع مصر بثراء

مستمد من عراقة حضارتها الضاربة في أعماق التاريخ والمتنوعة وفقا للمراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها .

وقد انتقل الأدب الشعبي المصري إلى التدوين والنشر بمجرد أن عرفت المطبعة طريقها إلى مصر . وقد نشر رواد الزجل والسير الشعبية انتاجهم في الصحف والمجلات وكانت لهم روائع في النقد والمديح والهجاء في نهاية القرن الماضي ، ثم جاء جيل كان له أبلغ الأثر في نشر إنتاجه في سائر البلاد العربية ، حيث عاصروا ظهور الفونوغراف والاسطوانات ثم المذياع في الثلاثينات ، وظهور أساطين الغناء ، وتحولت الأغاني المصرية إلى وسائل شهرة وانتشار واسع للفن المصري الشعبي بلهجاته وطرق أدائه وأسماء المؤلفين والمغنين والملحنين الكبار .

وكانت سوريا ولبنان أكثر البلاد العربية تأثرا بمصر وتأثيرا فيها . وخاصة في مجال التلحين المسرحي وفن المونولوج الشعبي والرقص الاستعراضى الجماعى . وازدهر الموال المصري في المدن والقرى ، كما ازدهرت القصص الشعبية والسير ، ووجد الزجل السياسى أيضا مجالا خصبا في الصحافة المصرية في مستهل هذا القرن ، وظل مستمرا حتى عام ١٩٥٢ ، أما الأغنية الشعبية فهي من أهم الفنون الشعبية وأسرعها انتشارا في الشعر أو الزجل أو الموال إذا خضع للتلحين وصاحبه الموسيقى ، ولدينا أغنيات شعبية ، ودينية ووطنية واجتماعية ، ذاعت شهرتها حتى في البلاد العربية ، عن طريق الاذاعة .

والأمثال الشعبية تنتشر وتتماثل في البلاد العربية مع اختلاف يسير في اللهجات المحلية ، وقد عنى العلماء بعمل دراسة مقارنة للأمثال الشعبية وجمع بعض المحدثين من أدباء مصر مجموعات من هذه الأمثال . ويقوم الآن مركز رعاية الفنون الشعبية بالكويت بدراسة مقارنة للأمثال في البلاد العربية . وقد أعقب عناية مصر بالفنون عامة والفنون الشعبية خاصة ، اهتمام مماثل في دول عربية أخرى ، كالكويت التي أنشأت المعهد العالى للموسيقى ، والمعهد العالى للفنون المسرحية ، ثم انشأت

فرقة الفنون الشعبية التي يرعاها التلفزيون الكويتي ، وتضم مجموعة من الشباب المدرب على تقديم أنماط من الفنون الشعبية الكويتية . وكذلك الحال في تونس والمغرب وسوريا ، أما لبنان فلها طابعها الخاص واهتمامها السابق بالفنون الشعبية والاستعراضية ، وقد أنشئ أخيراً مركز للتراث الشعبي لدول الخليج العربية ، والأمل معقود على نجاح المراكز المتخصصة في الحفاظ على التراث الشعبي في مجال الفنون الشعبية مثل : زخرفة البوابات وتشكيلات الخط العربي والوحدات الزخرفية وواجهات المباني وصناعة القناديل والمشكوات المزخرفة والملونة والفوانيس والزجاج المعشق الملون والمشربيات والخشب المطعم بالصدف . وكل هذه الفنون لا تزال قائمة في مصر وبعض البلاد العربية الأخرى .

وإذا كانت الآثار جزءاً هاماً من الثقافة بمعناها العام – فإن اهتمام مصر بهذا الجانب واضح ومؤثر بحكم ما لديها من كنوز أثرية لا مثيل لها في العالم . وكانت الآثار فيما مضى مندثرة في زوايا الأهمال والنسيان ، حتى بدأ العلماء في البحث عنها من أوائل القرن التاسع عشر وبعد نشر كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء حملة نابليون ، ثم نجاح العالم الفرنسي شمبليون في فك رموز الكتابة الهيروغليفية ونجم عن ذلك ظهور علم جديد هو علم المصريات الذي جذب الكثيرين من العلماء الأجانب الذين قاموا بالبحث والتنقيب ، كما أقيمت إدارة للآثار المصرية ومتحف للعاديات حوالي عام ١٨٧٠ .

وأنشأ عالم آثار ألماني أول مدرسة للدراسات الأثرية بالقاهرة تخرج فيها الجيل الأول من الأثريين المصريين ، وأنشئت فرقة بمدرسة المعلمين الخديوية لدراسة علم الآثار المصرية تخرج فيها الجيل الثاني من الأثريين .

ولما اكتشفت مقبرة توت عنخ آمون سنة ١٩٢٢ آثار اكتشافها

٤٨٠

اهتمام مصر والعالم ، ثم تضمن المرسوم الملكي بإنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ تخصيص قسم للآثار بكلية الآداب تخرج فيه الجيل الثالث من الأثريين . واهتم هذا الجيل ومن تبعه من الجيل الرابع في إرساء أسس دراسة علم المصريات وامتد نشاطهم إلى مجال التاريخ والآثار والحضارة القديمة في البلاد العربية . فقامت الجامعة المصرية بتعليم عدد كبير من الرعيل الأول من الأثريين العرب الذين أنوا نورا رائداً في مجالات الدراسات الأثرية والعمل الحقلية وإنشاء أقسام لدراسة التاريخ والآثار في بلادهم . وقام الأثريون المصريون بالتأليف والبحث في التاريخ والآثار وحضارة الشرق الأدنى القديم كما قام كثير منهم بتدريس التاريخ والآثار في الجامعات العربية ، وتخرج عدد كبير من الأثريين العرب على أيديهم ، ولا يزال هذا العطاء قائماً حتى اليوم . كما أسهمت مصر في الأعداد والمشاركة في مؤتمرات الآثار العربية التي أعتها جامعة الدول العربية ثم اليونسكو العربية .

وفي أثناء الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة ، جاء كثير من الأثريين العرب إلى مصر للتدريب على إنقاذ آثار بلادهم والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال .

كما أثير عدد كبير من المرممين المصريين إلى بعض البلاد العربية فأنشأوا فيها معامل لترميم وأسهموا في صيانة وترميم وعلاج الآثار بالبلاد العربية وإنشاء المتاحف فيها ، وكان لمصر جهود في اليمن خاصة . وأرسلت بعثة من الجامعة المصرية سنة ١٩٣٦ لدراسة المناطق اليمنية من النواحي الزراعية والجغرافية والجيولوجية . كما تمكن بعض العلماء المصريين – ما بين سنة ٤٤ ، ١٩٤٧ – من دراسة آثار منطقة الجوف ونقل الكثير من نقوشها وصورها ، ونشر البحوث عن معين في جنوب اليمن . وكذلك اكتشاف عدد كبير من النقوش ، ونشر أول صور لسد مأرب وبعض المعابد ، وتبعت ذلك بعثات ودراسات أخرى ، كما

أرسلت اليونسكو عام ١٩٧٤ رئيس هيئة الآثار آنذاك إلى اليمن بشطريه لكتابة تقرير عن آثارها توطئة لاعلان اليونسكو فيما بعد عن حملتين لوليتين إحداهما لإنقاذ آثار اليمن الجنوبية ، والأخرى لانقاذ عمائر صنعاء ، كما ساهم عدد كبير من علماء الآثار المصريين في إنشاء وتنمية قسم للآثار بجامعة صنعاء ، كما أوفدت مصر خبراء في التنقيب الأثري والترميم زاولوا عملهم بنشاط في اليمن الجنوبية ، وهكذا كانت مصر رائدة في مجال الآثار ببعض البلاد العربية ولا تزال جهودها قائمة .

وقد عرضنا لكثير من المجالات الثقافية التي كان لمصر تأثير واضح فيها وريادة لا تنكر ، غير أن الدور المصرى البارز والمباشر والفعال في بناء الثقافة العربية المعاصرة ، هو دور الكتاب المصرى الذى عرفته الأمة العربية منذ دخلت الطباعة إلى مصر مع الحملة الفرنسية والسبق المصرى فى الطباعة والنشر . ولا يحتاج هذا الدور إلى بيان مستفيض ، فالكتب المصرية الثقافية والتعليمية كانت ولا تزال زادا تعليميا وثقافيا لم تستغن عنه الدول العربية حتى الآن . وقد قامت في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة ، صناعة للنشر حذت فيها حذر مصر ، واستعانت بالخبرات المصرية والفكر المصرى والاساتذة المصريين ، وإذا كانت بيروت تنافس مصر الآن في صناعة النشر ، فإن الكثير من الكتب الصادرة في بيروت إما أن تكون من تأليف أساتذة مصريين أو تكون من كتب صدرت من قبل وأعيد نشرها في لبنان بترخيص من مؤلفيها وناسريها أو بغير إذن منهم . كما أن الكثير من دور النشر اللبنانية تعتمد على الأدباء والمفكرين والاساتذة الجامعيين المصريين في معظم ما تنشره وتوزعه في العالم العربى من المحيط إلى الخليج ، مما يساهم في نشر الفكر المصرى على أوسع مجال .

وكذلك لا يمكن أن ننسى الدور الذى كانت له آثاره الواسعة والعميقة في الثقافة وهو دور الجامعات والمعاهد المصرية في تخريج أجيال من أبناء الدول العربية الذين ساهموا ويساهمون في بناء ثقافة بلادهم ، كما أن الكثير من علماء مصر وأساتذتها ساهموا في تأسيس الجامعات العربية والتدريس فيها ، بحيث لا تكاد توجد جامعة في أية دولة عربية دون أن يكون بين أساتذتها مصريون ، وعلماء تخصصوا في مختلف فروع العلوم والآداب والفنون .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد في التقرير من حقائق وأفكار يوصى بما يأتى :

* استثمار عناصر القوة في ريادة مصر الثقافية من حيث : قدمها ورسوخها واتساع مجالاتها وعمق تخصصاتها ، في تزكية النشاط الثقافى العربى لتحقيق أهدافه المختلفة واستظهار مواطن القوة فيه وتجلية خصائصه .

وذلك من منطلق أن ثقافة مصر العربية مطلوبة ومزغوبة عربيا ، وأن ريادتها ليس من شأنها فرض أية وصاية على الغير بأى حال من الأحوال .

* استمرار العمل الجاد فى أن تصبح الثقافة المصرية قوة معنوية مؤثرة لصالح الأخوة العربية والتضامن العربى والعمل العربى المشترك ، وأن يتعاظم دور هذه الثقافة فى هذا الاتجاه فى الظروف الراهنة خاصة .

وذلك من منطلق أن الثقافة المصرية تقوم على التوحيد لا التفريق وعلى المساواة وروح المواطنة لا على أساس من اختلافات عقائدية أو مذهبية أو عرقية .

حرية تدفق الانتاج الثقافى والفكرى فى ظل المتغيرات الحالية

المتغيرات الدولية الحالية أوسع وأعمق مما يتصوره الكثيرون إنها تتوالى سريعا ، حتى أصبحت فى مجملها تصوغ نظاما جديدا للعالم وإن لم يتشكل نهائيا حتى الآن . وقد بدأت المتغيرات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ، وإن لم تتميز بالسرعة والشمول الا من سنوات قريبة .

وكان الحلفاء حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد عقدوا عدة اجتماعات فى عدد من العواصم العالمية لوضع تصوراتهم السياسية والاقتصادية للعالم الجديد ، أى عالم ما بعد الحرب ، وفى مؤتمر اقتصادى عقد فى بريتون وودز عام ١٩٤٤ تقرر إنشاء هيئتين دوليتين لتنظيم شئون النقد والمعاملات المالية الدولية : الهيئة الأولى هى البنك الدولى للإنشاء والتعمير والثانية هى صندوق النقد الدولى . وفى المقابل ، أقامت الدول الاشتراكية بعد الحرب تجمعا اقتصاديا خاصا باسم الكوميكون .

ومنذ بداية الحرب الباردة التى قامت بين القطبين الدوليين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح واضحا أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يسيطران على الاقتصاد العالمى ، وانضمت اليهما منظمة جديدة كانت تمارس أعمالها من خلال سكرتارية دائمة فى جنيف ، وتسمى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصارا باسم الجات ، وقد بدأت هذه الاتفاقية جولاتها التفاوضية منذ عام ١٩٤٧ .

وقد انتهت المفاوضات بشأنها فى ١٥/١٢/١٩٩٣ بالتوصل الى ٢٨ اتفاقا هدفها تنظيم التجارة الدولية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ .

وتخلص مهمة منظمة التجارة العالمية - التى خلفت منظمة الجات - فى اقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، الذى تميزه

* الاهتمام المكثف بالثقافة الشعبية والفنون الشعبية

وذلك من خلال :

- الاهتمام بمراكز الفنون الشعبية العربية والتنسيق بينها وبين

مالدينا من مؤسسات فى هذا المجال .

- العناية إذاعيا وتليفزيونيا بالفنون الشعبية فى

مختلف البلاد العربية إسهاما فى العمل على تكوين قاعدة

عامة للفنون الشعبية العربية .

- الأخذ بما سبق التوصية به من إنشاء مجلس عربى مشترك للفنون

الشعبية ، وإنشاء فرقة مشتركة للفنون الشعبية العربية ، ومتحف مفتوح

لهذه الفنون ، ووضع خطة عربية موحدة لجمع الموسيقى والأغاني

الشعبية وتبادل موادها بين الدول العربية .

* العمل الجدى على الاهتمام بالانتاج الإذاعى والتليفزيونى

والسينمائى ورفع مستواه ، حيث أن الإذاعة والتليفزيون بقنواته

الفضائية وأفلام الفيديو والسينما من أهم الوسائل التى تدعم دور مصر

فى بناء ثقافة عربية موحدة أو مشتركة - لما لها من تأثير جماهيرى

كبير بين مختلف الشعوب العربية .

* العمل على تذليل العقبات أمام تصدير الكتاب المصرى للدول

العربية خاصة ، والعناية بطبعه وإخراجه وخفض تكاليف إنتاجه إلى

أقصى درجة ممكنة ، حيث أن الكتاب المصرى هو أهم وأبقى وسائل

التثقيف التى ساعدت وتساعد على نشر الثقافة المصرية بين الشعوب

العربية والتأثير فيها .

* أن تولى مؤسساتنا الصحفية المختلفة عناية خاصة

بالحياة الثقافية والاجتماعية فى مختلف بلدان العالم

العربى ، إذ أن الصحف والمجلات المصرية - وخاصة

الأدبية والفنية منها - وسيلة من أهم وسائل بناء ثقافة

عربية موحدة .

وحدة السوق العالمية ، ويخضع لإدارة وأشرف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة لا متصارعة ، إضافة الى نظام للقوة والتعدد يأخذ شكلا أقرب الى الهرم المتدرج ، تقف على قمته الآن ثلاثة كتلات اقتصادية كبرى ، هي أمريكا الشمالية ، ثم الاتحاد الأوربي ، ثم اليابان ، وتقع في قاعدته الدول النامية .

وفي آخر دورات الجات وهي دورة أوجواي ، طرحت للمناقشة ١٥ موضوعا تم دمجها في عام ١٩٩٠ في سبعة موضوعات فقط وكان الموضوع السادس منها هو المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تشمل عوائد الابداع الفكري العالمي والادبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والاغاني والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها ، وإذا كانت الدول العربية قد تراثت في موافقتها على هذه الاحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، فإن الاتفاق بشأنها يمثل حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات التي اتسمت بالصعوبة حول هذا الموضوع نظرا لطبيعته الفنية والتباين بين طموحات الدول المتقدمة ومواقف الدول النامية التي كانت تستهدف الحد من تلك الطموحات .

وتتمثل الملامح الأساسية للاتفاق فيما يأتي :

- احكام عامة ومبادئ أساسية مثل شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية .

- المبادئ والمعايير الأساسية لحماية مختلف أنواع الملكية الفكرية وكقاعدة عامة تقوم تلك المبادئ والمعايير على الالتزام بالاحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية الاعمال الأدبية والفنية ، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة .

- وسائل ضمان فعالية توفر الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق اتخاذ اجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه . مع ضمان عدم اجرائها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة .

- الفترات الانتقالية ، حيث يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الاعضاء طبقا لمستويات النمو ، إذ تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاق كفترة انتقالية للمواسمة بين أوضاعها وظروفها والالتزام بأحكام الاتفاقية .

ولاشك أن للاتفاقيات التي عقدت في هذا الشأن نواحي ايجابية بالنسبة للدول العربية ، ونواحي سلبية أيضا .. والدول العربية تحتاج الى ما يحميها خصوصا في مجال الطباعة التي تطفئ عليها ممارسة سرقة المؤلفات المطبوعة ، وتشويه مهنة الترجمة من اللغة العربية واليهما ، كما تحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة لدفع قيمة حقوق أصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية .

ولا يمكن التقليل من آثار مخاطر السلبات التي ستعرض لها اقتصاديات الدول العربية سواء انضمت الى الاتفاقية أم لم تنضم . فلن نستطيع بولنا أن تتفادى الآثار السلبية لأن اقتصاديات الدول العربية لا تتصف بالسلامة والاستقرار . على أنه يمكن القول بوجه عام إن الخيار المفتوح أمام العالم الآن يتمثل في المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس ، على أن الخطر الذي قد يهدد العالم العربي عند التوقيع على اتفاقية التجارة يكاد يبدو واضحا في المجال الثقافي باشتغال الاتفاقية على حقوق الملكية الفكرية . وهو الخطر الكامن في تهديد الهوية الخاصة لكل دولة ، وسيطرة الثقافة الامريكية بالذات على الثقافات المحلية والتعليمية ، وهو ما أشارت إليه - بوجه

خاص - الدولة الفرنسية التي رأت في تدفق المنتجات الثقافية الأمريكية تهديدا للثقافة الفرنسية القومية الخاصة - لهذا عارضت فرنسا معارضة شديدة ومستمرة ، لاشتغال الاتفاقية على ما أسمته « بالسلع الثقافية » وبحقوق الملكية الفكرية والأدبية والفنية واقتربت فرنسا ما أسمته « بالاستثناء الثقافي » وموقف فرنسا هذا ليس بجديد ، فمنذ سنوات عديدة ظهرت تيارات وطنية قوية فيها ترمي إلى تأكيد الشخصية الثقافية الفرنسية من جانب ، ومن جانب آخر تطالب بحماية صناعة الثقافة الفرنسية والوقوف ضد ما أسموه « بالغزو الثقافي الأمريكي » .

وقد أخذ هذا التشدد الوطني الفرنسي أشكالا عديدة لعل من أهمها منع استعمال أية ألفاظ أجنبية في المراسلات الحكومية ، بل حددت الحكومة غرامات على الموظفين الذين يفعلون ذلك .

وقد أخذت معركة الثقافة شكلا دوليا حين هاجم الرئيس الفرنسي فكرة معاملة الثقافة كسلعة تجارية فقال إنها حقاً معيبة كبرى أن يوجد نموذج ثقافي أوحده وهو أمر لم يستطع النظام الدكتاتوري أن يحققه ، إن ابتكارات الروح لا يمكن أن نعالجها بكل بساطة على أنها سلعة « ورد الرئيس الأمريكي على ذلك مؤكدا على فكرة عدم استثناء الثقافة من اتفاقيات الجات » .

إن معارضة ضم الثقافة إلى اتفاقيات الجات وإن كانت قد بدأت في فرنسا إلا أن بعض الدول الأوروبية من داخل الوحدة الأوروبية وقففت

بجانب فرنسا تزيدها ومنها أسبانيا وإيطاليا ، أما الدول الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا وألمانيا والدنمرك فقد أيدت فكرة الضم ، وقد اجتمع حوالي أربعة آلاف فنان أوروبي ووقعوا نداء إلى كتاب وفناني العالم يطالبونهم بمشاركتهم في الوقوف ضد ما وصفوه بالتيار الأمريكي أو فلسفة اعتبار « الثقافة سلعة » وكانت صناعة السينما هي التي ركز عليها المعارضون حملتهم .

ومن المعروف أن السينما الأمريكية تعرض ٥٨٪ من العروض في فرنسا ، و ٧٠٪ من العروض في أوروبا ، وبالرغم من النقد الموجه إلى السينما الأمريكية فهي لا تزال مزدهرة ، وقد حققت في عام ١٩٩٣ أرباحا مقدارها ١٨ مليار دولار ، وهي تأتي في المقام الثاني من الصادرات الأمريكية إلى أنحاء العالم بعد الأسلحة ، فقد اعترف الجميع ومنهم معارضو الاتفاقية بأن السينما الأمريكية استطاعت أن تجمع بين الكم والكيف .

أما عن السينما الفرنسية فهي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتمتع برعاية الدولة التي تضمن لها الازدهار وهناك صندوق خاص لرعاية السينما تتكون موارده من فرض ضريبة على تذاكر السينما تبلغ ١١٪ ومن التليفزيون ٥٪ ثم من بيع تسجيلات الفيديو بنسبة معينة ، وفي عام ١٩٩٣ بلغت حصيلة هذا الصندوق ٤٦٧ مليون فرنك فرنسي قدمت كمساعدة إلى السينما والتلفزيون ، وقد أصبح هذا الصندوق أساسا لصناعة السينما ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هناك قانونا فرنسيا يحتم على نور السينما ومحطات التلفزيون تقديم ٤٠٪ من عروضها من الإنتاج الفرنسي .

وإذا نفذت اتفاقيات الجات ، فسوف تلفس هذه المعونات كلية وهذا ما تسمى اليه الولايات المتحدة لأنها تطالب بضرورة إلغاء أية مساعدات أو معونات من الدولة ، وإذا كان لابد من وجود صندوق للدعم ، فإن ميزانيته يجب أن تأتي من صناعة السينما نفسها . وفي هذه الحالة لابد من أن تشارك الصناعة الأمريكية في تلقي نصيبها من المعونة بحسب نسبة الافلام الأمريكية التي تعرض في فرنسا .

ويقول البعض أن هذه المناقشات لاجدوى منها ، ولا طائل ورائها ، ويتساءل ما قيمة تقديم المعونة أو تحديد نسبة أو « كوتا » لحماية السينما الفرنسية من الغزو الثقافي الأمريكي . في الوقت الذي توجد فيه محطات الاقمار الصناعية ؟ انهم يشبهون هذه المعونة بخط ماجينو الذي بنته فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية لحمايتها من الغزو الألماني ، ولكن هذا الخط لم يمنع الهجوم الألماني وهكذا يصلون الى رأى يقول إن فرنسا لن تستطيع الوقوف في وجه السينما الأمريكية ، وخاصة انها ليست في حاجة الى أوروبا لانها تعتمد أساسا على السوق الأمريكية الواسعة وعلى الدول المتحدة بالانجليزية ، وتدل الاحصائيات على أن الافلام الأمريكية يشاهدها ثلاثة أرباع الجمهور في العالم بما في ذلك الصين ، مما يعد انتصارا للأيديولوجية الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية لا للسينما الأمريكية وحسب .

وكذلك تدل الاحصائيات على أن الافلام العشرة الأولى في كل من أمريكا وأسبانيا وإنجلترا هي أفلام أمريكية . وفي القارة الأفريقية تبلغ نسبة الافلام الأمريكية الجيدة تسعة من كل عشرة ، والأمير نفسه في شرق أوروبا والنمسا وألمانيا ، كما تبلغ ثمانية في أيرلندا وبلجيكا ، وتبلغ سبعة في كل من إيطاليا والأرجنتين .

ويعنى ذلك كله ، أنه لافرار من حرية التدفق الثقافي وقبول فكرة عالمية الثقافة ، وإن تأسيس منظمة اليونسكو هو في حد ذاته عمل من

أجل عالمية الثقافة ، وليس يعنى ذلك انهاء الثقافات الاقليمية المحلية ، ولكنها في الأساس تعنى حرية تداول وتبادل الثقافات بون شعور بالنقص أو بالخوف من طغيانها على الثقافة المحلية ومما يؤكد ذلك ان منظمة اليونسكو تدعو الى تقوية الهوية الثقافية وفي الوقت نفسه تشجيع التبادل الثقافي بين الدول المختلفة .

وعندما نستقرئ التاريخ ، ندرك أن مصر استطاعت دائما ان تواجه التأثيرات الثقافية الأجنبية ، فأخذت منها ما يتفق مع ثقافتها الوطنية وطردت ما لا يفيد . وقد أدى ذلك الى اثراء الثقافة المصرية والى سهولة معاشتها . ونرى ذلك واضحا في السهولة التي يتكيف فيها الأجانب مع طريقة الحياة المصرية ، فهم يشعرون سواء وفدوا إلينا من أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو افريقية ان هناك جزءا من ثقافتهم ممزجا بثقافتنا .

ونحن حين نتحدث عن حرية تدفق الانتاج الفكرى والثقافى لابد أن نحدد قنوات ذلك التدفق ، فهناك بطبيعة الحال الوسائل السمعية والبصرية ، وهناك الراديو والتلفزيون ، ثم جاءت القنوات الفضائية ، ولكن توجد بجوار وسائل الاتصال الجماعية قنوات أخرى كمهرجانات السينما والمسرح التجريبي والمراكز الثقافية الأجنبية التى لا ينقطع نشاطها الفنى طوال العام .. وهناك البعثات التى ترسلها الدولة الى الخارج لسنوات عديدة يعود بعدها أصحابها وقد تشربوا بثقافات أخرى . وهناك الاتفاقيات الثقافية التى تنص على التبادل الثقافى . وكل هذه قنوات تربط بين مصر والعالم ، ونعطى من خلالها للعالم بعض ثقافتنا ويعطينا العالم بعض ثقافته ونحن نفتح انزعجتنا وعقولنا لثقافات العالم وفي الوقت نفسه نقسوى من ثقافتنا ، وهنا نذكر حكمة الهند المشهورة : « دعونا نبني بيتنا على أسس عميقة قوية ، وفي الوقت نفسه نفتح جميع النوافذ » .

على أن التأثير بالثقافات الأجنبية والتأثير فيها يتم بطرق ووسائل كثيرة معقدة وتؤتى ثمارا عديدة من بينها انتشار قيم محددة وطرق ونظم معدلة تحت ظروف مختلفة ، وقد يؤدي بعضها الى الصراع الثقافى .

ويلقى التثقيف من الخارج ثلاث استجابات مختلفة تبعا لظروف المجتمع المتلقى ، وذلك على النحو الآتى :

- القبول للجانب الأكبر من الثقافة الجديدة فى مجال انماط السلوك والقيم .

- التكيف مع عنصر ثقافى معين والهد يتواءم مع نظيره فى ثقافة المتلقى المتوارثة .

- رفض الثقافة الوافدة كلية بالتركيز على القيم التى تحتويها أساليب حياة المتلقى .

وتقترب نظرية توينبى فى التحدى والاستجابة فى تفسير الحضارات من المفهوم الاجتماعى للتكيف الثقافى ، ومن المعروف أن توينبى تأثرت صياغة أفكاره بنظرية « شبنجلر » فى خوف الانسان من الغير . وقد انتهى توينبى الى أن الاستجابة للتحدى الخارجى إما أن تكون إيجابية ، أو سلبية ، والأولى تعنى التشكل والتكيف المناسب من القيم الوافدة فى إطار من الانتقاء للتلائم مع المستقبل . أما الاستجابة السلبية فتعنى ظهور النزعة السلفية والعمل على استعادة الماضى . وكل من الاستجابتين تأمل فى قيام مجتمع المضل من الواقع وذلك باجتياز عامل الزمن . وكل منهما قاتلة ، إذ لن تؤدي السلفية إلا إلى التقوقع حتى ينتهى بها الأمر الى التبخر . وأما التشكل فلن يؤدي إلا الى قيام حضارة مقلدة وليست مبدعة . فضلا عن أن كل واحد من الفريقين يعمل على تصفية الآخر .

ولقد مرت مصر منذ الغزو الفارسى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، بمراحل مختلفة من التحدى الثقافى الخارجى ، حدث هذا مع الثقافة اليونانية الرومانية ، والثقافة العربية الاسلامية والثقافة التركية العثمانية

الاسيوية الأوربية . ثم مع الثقافة الأوربية منذ أواخر القرن الثامن عشر وأخيرا مع الثقافة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت الاستجابتان ، السلبية والايجابية ، موجودتين فى كل هذه المراحل . فمع كل ثقافة وافدة حدث التقوقع والتحصن فى القديم واتخاذ دورا ضد الثقافات الوافدة ، كما حدث التشكل مع الثقافة الوافدة ، طلبا للحماية الذاتية من الخطر ، والعمل على الاقتباس من ثقافة الوافد المتحدى ، من أجل المستقبل .

ولعل استجابة مجتمعا للتكيف والتشكل كانت أظهر ما تكون منذ عصر محمد على والاتصال بالثقافة الفرنسية ، ومرورا بالاحتلال البريطانى . وفى الوقت نفسه ظهرت الاستجابة السلبية وعدم الرغبة فى التكيف منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . كما عبرت عنها فكرة الجامعة الاسلامية والرابطة العثمانية . وكما اتضح ذلك عند مصطفى كامل وجريدة اللواء والمثار ، وأخيرا عند التيارات الاسلامية المعاصرة منذ منتصف السبعينات .

ولكن من الملاحظ أنه من الناحية الرسمية كان الانتصار دائما للتيار التكيف والتشكل مع الثقافة الوافدة من أجل المستقبل وخوفا من الحصار واعتبر هذا من مظاهر التقدم وعليه ظل التيار الراض للتشكل (الاستجابة السلبية) يقترن بالقوى غير الرسمية واعتبر من مظاهر التأخر والتخلف .

على أنه فى جميع الأحوال فإن الكيانات الصغيرة ينبغى أن تتخفف بثمار التطور والتحديث دون أن تقتلع قيمها وأصالتها وذاتيتها ، وخاصة فى ظل الحرية المطلقة لتدفق الثقافات والأفكار ، على نحو ما ظهر فى اتفاقية الجات .

إن منظمة التجارة العالمية التى انبثقت عن اتفاقيات الجات وبدأت مسيرتها فى بداية يناير ١٩٩٥ ، تنادى بحرية التبادل التجارى والثقافى بغير حواجز . وهى شكل متجدد لمحاولات القوى الكبرى فى ترويض

البشرية ، مجتمعة أو منفردة ، لتحقيق التفوق والسيطرة ، وذلك من خلال شعارات إنسانية تمجد قيم الحرية والامان وغير ذلك من الشعارات التي لا يختلف عليها أحد .

إن حرية التبادل الثقافي تعنى رفع كل اشكال الرقابة على كل ما يتصل بالمواد الثقافية أملا في تحقيق التكيف على مستوى دول العالم وثقافتها ، وفي هذه الحالة فإن ثقافة الاقوى سوف تفرض نفسها على ثقافة الأضعف وقد يري فيها الأضعف طوق النجاة من مصير مجهول . وعلى هذا فإن التكيف الثقافي وهو أحد شعارات مرحلة النظام العالمي الجديد ، يعنى القفز على الحدود القومية والدينية لحساب العالمية وهذا من شأنه العودة الى إشكالية إحداث التغيير الكيفي قبل توافر التغير الكمي المطلوب . مما يجعل التكيف الثقافي عالميا مقتصرًا على البنية الفوقية للنظام السائد دون الارتكان على تحولات واقتناعات حقيقية عند عناصر البناء الاساسي للنظام .

وثمة ملحوظات سريعة حول ما يرد إلينا من واردات ثقافية ، وما يمكن أن تحمله هذه الواردات من نفع أو ضرر .

وتشتمل المواد الثقافية المستوردة على الكتب والمجلات وأفلام السينما والفيديو وأشرطة الموسيقى والغناء الى جانب البرامج الاذاعية والتلفزيونية .

ومن هذه واردات يتم الاتفاق على استيرادها لتسد احتياجات ثقافية أو علمية أو اجتماعية لإشباع رغبات إنسانية من حيث الترويح والترفيه ، ويجرى شراء موادها بمعرفة الدولة اذا رأت أن المجتمع في حاجة إليها . أو بمعرفة مستوردي القطاع الخاص إذا قدروا لها رواجًا بين الجمهور . ومنها ما يرد إلينا عن طريق التبادل الثقافي ، وجميع هذه الواردات تخضع للرقابة على المصنفات الفنية ، وتختار منها ما هو لائق ونافع ، وهناك مواد تأتي من الطرق غير المشروعة ، أي عن طريق التهريب بغرض الربح أو التهريب الشخصي بغرض الاستمتاع أو حب

الاستطلاع وهي في الأغلب ذات جاذبية خاصة ، وكلها مرفوضة رقابيا لمساسها بالقيم الاجتماعية أو الخلقية أو السياسية أو مبادئ الدين . وهي غالبا مرتفعة الثمن بالغة الضرر ، في كثير من النواحي ، ولهذا تتمتعها الدولة لمنع وصولها الى الناس .

وهناك واردات مجانية تصل الى المستقبلين لها دون مقابل وبغير رقابة . وهي المواد الاعلامية والفنية والادبية والعلمية والترفيهية التي تبثها محطات الاذاعة وتستقبلها أجهزة الراديو بمنتهى السهولة ، وهناك تلك البرامج التلفزيونية التي تبثها الاقمار الصناعية من خلال القنوات الفضائية ولا يتيسر استقبالها حتى الآن الا لفئات قليلة قادرة على اقتناء أطباق الاستقبال ومع أن انتشارها ما يزال في نطاق محدود الا أنها هي التي تثير كثيرا من الجدل . وتختلف حولها وجهات النظر بين الرفض والقبول .

وتتمثل احتمالات الضرر مما ينشره البث المباشر من مواد ثقافية في : إشاعة أنماط من السلوك غير مرغوبة ، لأنها قد تناسب مجتمعات الرفاهية في الدول المتقدمة ولكنها لا تلائم المجتمعات النامية المحتاجة الى توفير ضرورات الحياة لشعوبها ، ومنها مجتمعتنا ومعظم المجتمعات الشقية ، كما أنها قد تبث أفكارا ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على هويتنا واثقنا وقيمنا الدينية وتراثنا . ثم إن هناك احتمالات الشعور بالدونية إزاء ما يراه المشاهد من مظاهر التفوق الباهر في المجتمعات المتقدمة وما لذلك من أثر في تثبيط الهمم والعزائم ، والرضا بالتبعية .

وبجانب هذه المضار المحتملة ، هناك كثير من جوانب النفع ، منها : التعرف على الثقافات العالمية بطريق مباشر وبغير مقابل . ومنها اكتساب معلومات وخبرات علمية وفنية

مرغوبة يصعب الحصول عليها بغير البث المباشر .
كما يؤدي هذا البث إلى زيادة الوعي بحياة الشعوب والمجتمعات والأمم المتقدمة خاصة ، وكذلك تحقيق حرية الأفراد في الاطلاع على أخبار العالم وأحداثه مصورة في مواقعها وفي أوقات حدوثها .
على أن هذا النوع من الانتاج الثقافي الوافد ما يزال محصورا في نطاق القادرين على اقتناء وسائله الباهظة التكاليف بالنسبة لنا ، ولكن التطور التكنولوجي سرعان ما يتيح تدفقه على نطاق واسع ، ومن ثم ينبغي الاستعداد من الآن لمواجهة سلبياته بقدر الامكان .

إن التدفق الإعلامي والثقافي العالمي بسرعة مذهلة وبكم هائل أصبح ينساب إلى شتى بقاع الأرض دون قدرة على مقاومته أو تغيير مساره .
وإن يستطيع أي شعب أن يعيش دون تأثر بهذه الدوامة العالمية العارمة إلا إذا توفر له اقتصاد قوى قادر على أن تكون صادراته أكثر من وارداته ، فلا يعتمد على الغير ، وأن يكون له علم وثقافة وتكنولوجيا تؤهله للإضافة إلى الحصيلة العالمية السائدة فلا يلجأ إلى مجرد النقل عن الغير لأن هذا يجره إلى التبعية والدوران في مدار الأقوى يبقى هو مجرد تابع صغير .

ومن هنا تبرز أهمية التطوير الثقافي وتنمية ملكات الإنسان المصري وإعداد له لكي يكون قادرا على مواجهة أعباء المرحلة حيث أن الثقافة هي نتاج تفاعل عناصر الموروثات ومعطيات البيئة ومكتسبات المعارف ، التي تشكل سلوك الإنسان وتحدد موقفه من الحياة .

وفي نواتنا بذور ثقافية وحضارية قديمة لاتزال شواهدا المادية ماثلة للعين حتى اليوم .

ومن هنا يبقى الأمل في القدرة على إحداث نهضة ثقافية ركينزتها الأولى أن نوقظ في أعماق الإنسان المصري حبه للوطن ، وتبدأ الخطوة الأولى في نطاق الأسرة : حيث يتعلم الأطفال منذ صغرهم حبهم لوطنهم ، وتقوم وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية بتأكيد ذلك في نفوس أطفالنا ، ويجب أن يكون ذلك هدفا محددًا واضحًا تعد له البرامج المباشرة وغير المباشرة القائمة على الفن والعلم وعناصر التشويق والتأثير القوي . والخطوة الثانية تأتي في مجال المعرفة : بالعمل على محو الأمية الهجائية والثقافية بكافة الوسائل والبرامج ومدارس الفصل الواحد وغيرها . ثم يأتي دور المدرسة والمعهد وما ينبغي أن يقوم به من عوامل تكوين وبناء المواطن الصالح وتنظيم دور المدرسين والمربين والأساتذة لغرس السلوكيات السليمة ومكافحة سلبيات هذه المرحلة العمرية .

وتأتي الخطوة الرابعة في مجال الثقافة العامة : وقد أن الأوان لأن تحسم بعض القضايا الثقافية والفكرية الهامة التي اختلفت حولها الآراء زمنًا طويلا ، وأدت إلى البلبلة وغياب الرؤية الواضحة ومن هذه القضايا قضية الهوية المصرية وهل هي عربية أو إسلامية أو هما معا حيث لاخلاف بين العروبة والإسلامية لأنهما وجهان لعملة واحدة لاتعارض ولاتناقض بينهما .

وكذلك قضية الأصالة والمعاصرة ، وما تثيرانه من خلاف بين السلفية والعلمانية ، مع أنه من المفروغ منه أننا لانستطيع أن نحيا مقطوعا الصلة بتراثنا القديم كما أننا لايمكن أن نعيش إلا إذا تماشنا مع مقتضيات العصر الذي نعيش فيه .

على أن القضية الخلافية الكبرى فيما يتصل بالموضوع الذى نحن بصدده ، هى القضية التى يظهر على السطح منها رأى يقول إنه لا خوف على الإطلاق مما يوصف بأنه غزو ثقافى والحد من الخارج عن طريق قنوات الاتصال المختلفة ، مادامنا نحن أنفسنا بالتعليم والتنقيف ونحرر برامجنا الإعلامية وتتوسع فيها ونيسر توصيلها إلى جميع قطاعات الشعب .

ورأى آخر يقول إن الثقافات الوافدة سواء داهمتنا هى أو طلبناها نحن ، فيها الحسن وفيها القبيح ، فيها ما نبتغنا ولاغنى لنا عنه ، وفيها ما قد يضرنا ولا بد من الحذر منه .

وعملية ما اصطلح على تسميته الغزو الثقافى تتم فى دأب وصمت كاملين ، شئنا أم أبينا . وقد أصبح التدخل فى صياغة الفكر والثقافة لدى شعوب العالم الثالث وإضعاف موادها الفكرية والثقافية والروحية أمراً واضحاً يصعب الفكك منه ، لاسيما وأن تشابك العلاقات بين البنى الاقتصادية والثقافية والسياسية فى هذا العصر جعل الاجتياح الثقافى جزءاً من عملية السيطرة العالمية .

ولقد كان لثقافتنا المصرية من قبل صدئ واسع فى العالم العربى . ونخشى أن تصبح هذه الثقافة رجعا لصدئ ثقافات الدول المتفوقة ، ذلك أننا كثيراً ما ننتساق إلى الفخ الذى تنصبه لنا هذه الدول بموادها الإعلامية وأفلامها السينمائية ، وأصبحت الثقافة الاستهلاكية تتسرب إلى كياناتنا من خلال البرامج التليفزيونية يومية . وإذا كان الكبار أعجز من أن يقاوموها ، فما الحال بالنسبة للصغار ؟

ولكن ليس معنى ذلك أن نهم أذانتنا عن الثقافات الوافدة . بل لابد أن يكون لنا موقف منها ، حينما نرى أنها تعدو على ذاتيتنا الثقافية . علينا أن نلتمس الوسائل الكفيلة باتقاء الشر قبل وقوعه . ولكن يبقى

السؤال : ماذا نستطيع أن نفعله إذا ما يفرض علينا فرضاً عن طريق الأعمار الصناعية ؟ كيف نحمل أبنائنا وبناتنا منه .

ليس أمامنا إلا المزيد من ثقافتنا الأصيلة ، وقيمنا التى تحصنتا ضد أى غزو ثقافى . ثم علينا أن نرتفع بمستوى المادة الثقافية الى يتعرض لها المواطنون . ومن ثم يكون ذلك هدفاً استراتيجياً أساسياً ، فى رسم السياسة الثقافية للإنسان .

وإذا كان هذا هو واقع الأمر بالنسبة للمتلقي المصرى للإنتاج الثقافى الوافد عبر القنوات الفضائية والأعمال الصناعية والأفكار المترجمة والتيارات الوافدة ، وما تذييه محطات الإذاعة وبيت التليفزيون من مسلسلات وما تحمله شرائط الفيديو والسينما من قيم وسلوكيات ، فماذا يكون الأمر بالنسبة لأبنائنا وبناتنا ، ولاسيما وهم فى سن التكوين ؟

وإذا كان الكبار يمكن أن يعتمدوا على أنفسهم فى مواجهة ما يخالف قيمنا ومبادئنا ضد بعض الأعمال الثقافية الوافدة ، وإذا كانوا قادرين على تجويد المواد الثقافية والإعلامية التى يقدمونها لأبنائنا وبناتنا مما قد يؤدى بهم إلى الاستغناء بها عما سواها فالسؤال هو ، على افتراض أننا سوف ننجح فى التحصين والتجويد ، ما موقفنا منذ الآن إلى أن يتحقق هذا النجاح .

وهذا نقول إنه لابد من توخى حسن الانتقاء والاختيار ، والنقد المستنير ، الذى يقيم الموازين أمام مختلف الأنواع .

أما كيف يتأتى لنا تطبيق ما نوصى به من ضرورة النقد المستنير وحسن الانتقاء ، والاختيار فهى مسائل تحتاج إلى خبر من التنظيم وهو أمر يسهل تطبيقه فيما يترجم ويطلع فى مكاتب المدارس ، أما ما يصدره الناشرون ويعرض فى الأسواق ومعارض الكتب ، فإن فكرة الرقابة ، ليس من اليسير تطبيقها ، والأمر فى حاجة إلى دراسة وضوابط .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، يمكن تقديم التوصيات الآتية :

* إلى أن يتأتى تحسين الملتقى المصرى ضد تدفق الانتاج الثقافى الوافد غير المرغوب ، ونبدأ فى تجويد إنتاجنا الثقافى والإعلامى بما يفنى الملتقى ويشغله عن غيره ، ينبغى وضع خطة عاجلة تكفل النقد المستتير وحسن اختيار ما تقدمه أجهزتنا الثقافية والإعلامية من الإنتاج الثقافى الخارجى .

* ضرورة إجراء دراسات تجريبية فى معاهد البحوث وكليات التربية والإعلام تستهدف تحليل مضمون المواد الثقافية الوافدة التى يتاح لأبنائنا وبناتنا مشاهدتها عبر القنوات المختلفة ، لكى نسترشد بهذه الدراسات فى النقد والانتقاء .

* إجراء دراسات مقارنة عن التعليم فى الدول المتقدمة ، وذلك للإفادة بالتطورات العالمية الحديثة فى مجال وضع المناهج الدراسية فى معاهد التعليم ، وخاصة فى شأن منهجية العمل واختيار المحتوى وأساليب الأداء والتقييم .

* تشجيع إنشاء دار نشر متخصصة فى كتب الأطفال المؤلفة والمترجمة وفحص ومراقبة ما ينشر من كتب الأطفال والمجلات الخاصة بهم .

* ضرورة العناية بجودة الانتاج الثقافى والإعلامى الذى تعرضه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقرومة وتنوع برامجه وفقا للشرائح العمرية والاهتمام بما يجذب الشباب ويغنيه بقدر الإمكان عن متابعة الإنتاج الوافد غير المرغوب .

٤٩٠

* أن يكون الرقباء على المصنفات الأدبية والفنية على قدر عال من الفكر والثقافة والفن ، لتكون اختياراتهم رفيعة المستوى فنيا وقيميا .

* العمل على وضع خريطة على مستوى الجمهورية لإنشاء النوادي الرياضية والثقافية والأدبية والفنية فى المدن والقرى كوسيلة لقضاء أوقات الفراغ قضاء سليما آمنا ، ولتمكين الشباب من ممارسة الهوايات النافعة ومقتل المواهب وتحسين اختيار ما يسمعون ويشاهدون ، مع الاستعانة بامكانيات المدارس فى وقت العطلات بصفة عامة .

* أهمية التنسيق بين الجهات المعنية بالدعوة ، وقصور الثقافة وأجهزة الإعلام بحيث ينتفع كل منها بخبرات الآخر ، وبوسائله فى التوعية اللازمة للحفاظ على القيم والسلوك السوى ، وما يصح الانتفاع به ، من الثقافات الأجنبية .

* العمل على تحقيق جدية وسرعة تنفيذ البرامج الخاصة بمحو الأمية فى أقرب وقت مستطاع .

* الاهتمام بحسن إعداد البرامج التى تسعى عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لإيقاظ الوعى القومى والوعى بتاريخ الأمة ، وزيارة المتاحف ومواطن الآثار للارتباط بالوطن والاعتزاز به وتذكير النشء ببطولات زعمائه وقادته فى إطار فنى جذاب .

* ورغم كل ما يمكن أن يقال من البرامج الوافدة فإن فى بعض هذه البرامج ما يفيدنا علميا وفنيا ، وما تجب الاستفادة منه مع حسن اختياره ، ومن ثم لا ينطبق عليها مسمى « الغزو الثقافى » . وفى جميع الأحوال فمن المناسب أن يتم تحليل البرامج الوافدة بمعرفة أجهزة الاعلام والثقافة ، بهدف استخلاص الأفضل والنافع منها ، وكذلك وضع الضوابط لتحسين المجتمع من أضرارها المحتملة .

الفنون

الفنون والمتغيرات العالمية الجديدة

يمكن أن نميز في تاريخ الفنون - قديما وحديثا - نوعين من المتغيرات :

النوع الأول : تغيرات تابعة من الأعمال الفنية ذاتها بحكم أنها تنطوي على ديناميات دائمة التحول والسمى نحو الارتقاء والاقترب من الكمال .

النوع الثاني : تغيرات صادرة من خارج الأعمال الفنية تؤثر فيها كما تؤثر في الحياة الفنية بعمومها بحيث تصبح هذه أو تلك صدئ لهذه المتغيرات في مسيرتها لها وتعلقها بها ، بل وقد تبلغ هذه التغيرات من الشبه والفاعلية أن تطبع بطابعها الأعمال الفنية في كثير من سماتها وقسمات تطورها .

وقد برز هذا النوع من التغيرات في سرعة ايقاع الحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية : تطور المستحدثات التكنولوجية وتطبيقاتها ، وثورة المعلومات بأبعادها المتنامية ، وتقدم وسائل الاتصال في ربطها بين أطراف العالم وبلدانه المختلفة ، وتساعد دور الاعلام وأثاره البعيدة المدى في نشر الثقافة وقضاياها المختلفة والعلوم ونتائجها وتطبيقاتها ، وما يتصل بجميع المشاكل والمسائل السياسية بخلفيتها وتفصيلها .

أما النوع الأول فيأخذ طريقه على مهل وتتسرب آثاره ببطء وأناة ، بحيث يمكن رصد حركته واللاحق بتطوراتهِ والتصدي لها ومعالجتها أو

تلافي ما في آثارها من سوء ، وإن يعرض التقرير لهذا النوع من التغيرات لأنه بطبيعته ملازم لحركة التاريخ وتطوراتهِ في نواحي الحياة المختلفة ، ويساير في ايقاعه حركة المستقبلين له وقدرتهم على مواجهته والتكيف معه ان سلبا أو ايجابا ، ومكان دراسته الطبيعي يكون من خلال الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية الجارية .

أما فيما يختص بالنوع الثاني من المتغيرات فلنشك أننا مقبلون على تغيرات عالمية بالغة القوة والاثار ، فيما سماه البعض نظاما عالميا جديدا ... أما يمكن أن نسميه توازنا عالميا جديدا ، ولا يمكن في واقع الأمر أن ننزع أو نبتعد بحال من الأحوال عن التأثير بهذه المتغيرات ، سواء جاء التأثير عن طريق القنوات المتعددة الخاضعة لثورة المعلومات ، أو عن طريق أخذ الدولة بالمتغيرات العالمية الجديدة تحت تأثير الاختيار أو الضرورة ، وما ينجم عن ذلك من آثار نستشعر بوادها ، ونتوقع أن تتوالى وتتزايد في سرعة كبيرة ، مما يستوجب المبادرة بالدراسة والاستعداد ومواكبة التطورات ، أو ربما المقاومة كليا أو جزئيا ، أو تعديل المسار ... أو غير ذلك .

وطبيعي ألا يكون قرارنا وسعيينا من منطلق انفعالي أو يأتي خاضعا للمصنفة أو المزاج الشخصي أو لشعائر جوفاء أو للانتخاب الطبيعي الحر أيضا ، فالقضية التي نحن بصددتها أعمق من ذلك بكثير . ونحن - في كل القطاعات نقع تحت مسئولية تاريخية كبرى ، ويقدر هذه المسئولية يكون البحث والدراسة وتكون المبادرة أيضا .

على أن من أهم الاعداد للتغيير : الأخذ بالديموقراطية والتوسع فيها ، والانفتاح الكامل والتبادل الحر بين بلاد العالم دون قيود أو حواجز ، شئنا أم لم نشأ . ويطبيعة الحال سوف تدوى - وقد ابتدأت فعلا - مبيحات تدعو الى حرية الارسل وحرية الاستقبال ، وحرية الرأي والتعبير ، وحرية التجارة ، والغاء الرقابة وغيرها . ومن هنا نتوقع أن تستشرى ضراوة المنافسة ، وسطوة الاعلان ، والمال ، والابهار ، والاغراء بمختلف صوره وربما أيضا التآمر وحرب الثقافات ، الى جوار التفاعل الخلاق بينها ، وذلك في مرحلة تجاوز فيها العالم (دولة الكبيرة بنوع خاص) اقتصاد الانتاج والوفرة الى اقتصاد التوزيع وتنشيط الطلب وتنمية الاستهلاك ، خاصة مع تزايد وقت الفراغ عالميا لدى الأفراد - في الدول المتقدمة على الأقل - ويواكب ذلك بالضرورة تيسير حصول المستهلك على سلع أوفر وأجود ، وخدمات أكبر وأسرع وأكثر تنوعا ، ولهات مدفع نحو الاستهلاك في كل المجالات ، ومن بينها الفنون وهو موضوعنا .

وليس من المستغرب في مجالنا ، ومع المبتكرات الحديثة والمحتملة ، أن تستولى الفنون قريبا على معظم وقت فراغ المواطن العادي . ولاننسى في ذلك أنه لا توجد أزمة انتاج - كما أو نوعا - أو نقص في التنوع على المستوى العالمي في هذا الشأن وقد يضطر بعض الفنانين المحليين الى أن يتحولوا الى متلقين للأعمال الفنية من الغير ، اذا انهزموا في ساحة المنافسة العالمية وخرجوا منها ... وهو أمر وارد خاصة مع توسل الغير - في الغرب والشرق على السواء - بعوامل شديدة الجذب ، من بينها ما يلعب على وتر الغرائز بصورة سافرة في أحيان كثيرة ، الأمر الذي لايسمح به رقابيا للمبدعين المحليين . ومن ثم فالتغيير في الأذواق وارد تبعا لما يتم تلقيه من الخارج ووفرته وتنوعه ، مع ماينشأ عن ذلك من اعتياد على المذاق الجديد قد يصعب التخلص منه . ومن المحتمل عندئذ انكماش الانتاج المحلي وخسوف بريقه بالنسبة

للناس ، أو أن يتم الابداع بمحاكاة النموذج الغربي بصورة هزيلة ممسوخة ، يواكبها عدم التروى في مراعاة قيمنا وعاداتنا وتقاليدينا ... وربما تصبح الهوية عندئذ في مأزق خاصة اذا تجاوزنا المستقبل القريب ونظرنا الى المستقبل البعيد .

ومن ناحية أخرى ... رب قائل يقول ان يسر الاحتكاك مع العالم الاول - وبخاصة في مجال الفنون - يقودنا الى موقع ثقافي وحضاري أفضل ، يساعدنا على الترقى - وكما لديهم من انتاج فني متفوق رفيع رائع - وأن علينا أن نمضى الى هذا الترقى قدما دون حساسية أو اعتبارات جنسية أو عرقية أو قومية وسوف تتعدد الآراء ، وتتعدد النوايا الطيبة ونقيضها على السواء .

ولاننسى احتمالات خصخصة التلفزيون - جزئيا على الأقل - وفي مجال الفنون والدراما والبرامج الترفيهية على وجه التحديد ... وهو في طريقه الى ذلك بصورة أو بأخرى عن طريق الانتاج المشترك مع القطاع الخاص ، وإقيام وانتشار القنوات الفضائية الأجنبية والعربية الخاصة المتعددة ... ولنتصور ما يمكن أن نتعرض له من تعددية اعلامية وفنية وما تحمله من تناقضات .

ومن الخطأ أو من الخطر ، أن نترك الأمور تماما للتفاعل المطلق ... والاختيار المطلق ... تحت دعاوى وجوب استبعاد كل وصاية أو تدخل في حياة الناس واختيارهم ... اذ علينا أن نعتز ببعض السلبيات في مجالى الوعي والتذوق الفنى ، الى جوار تفشى الأمية الابجدية والثقافية ، وغير ذلك من نواحي القصور .

ولنضع في اعتبارنا أنه اذا استشرت موجة التغريب وسيادة النموذج الغربى ، مع سوء الاختيار من هذا النموذج ، فمن المنتظر أن تقوم ثقافة محافظة مضادة ضارزة ... وأن يستشرى الصراع بين التيارين ... ونكون نحن الخاسرين في النهاية .

ومن ثم ... واذا لم يكن هناك مجال للتراجع ... واذا اعترفنا بأن

البعض غير مؤهلين تماما للمتغيرات الجديدة (مبدعين ومتلقين) ، فإن علينا أن نبادر الى العمل السريع الجاد على سد الثغرات .. واختيار الطريق الأمثل الملائم لنا ... والاصرار على التقدم فيه بأسلوب ذكى مؤثر ، بعيدا عن شبهات الوصاية والتوجيه السافر ... وليكن مجالنا : المتلقى من ناحية .. والمبدع من ناحية أخرى .

ومن هنا ؛ علينا أن نتبنى هدفين متوازيين :

الأول: أن نعمل على تهيئة الظروف الصحية على المستوى الفردى والمستوى الجماعى ، وذلك لتحقيق التفاعل الخلاق بين ثقافتنا والثقافات الأخرى ، سعيا الى التطوير والانتفاع والارتقاء الملائم لنا ... دون اهتزاز أو فقد لهويتنا .

الثانى: أن نعمل على التمسك بذاتيتنا القومية فى الفنون (يسبقه تجلية هذه الذاتية) ، مع التوسل بالوسائل التكنيكية والتكنولوجية الحديثة لتقديمها ونشرها ... وبذلك نحفظ بالجوه والمذاق الخاص بنا مع عالمية الأسلوب والوسيلة ... فنضمن لنا عندئذ مكانا ملائما فى ساحة المنافسة المفروضة علينا .

فاذا اتفقنا على الأخذ بالهدفين معا ، فعلىنا أن ننتقل إلى بحث الخطط والبرامج التى تحقق ذلك على أفضل وجه ممكن .. وتتحدد الأوبار عندئذ .. ومن بينها دور الدولة .

ونحن إذ نطرح هذا الرأى فإننا نطالب بالتوسع فى طرجه ويحثه بشتى الطرق ومن بينها المؤتمرات التى تضم : رجال التعليم العام والجامعى ، ومبدعى وأساتذة الفنون ، والإذاعة والتلفزيون ، والصحافة والثقافة الجماهيرية ، والأندية والساجات الشعبية ... وهكذا ...

وذلك تحت شعار :

– تنمية الوعى والتنوق الفنى لدى الجماهير .

– رفع كفاءة وثقافة ووعى المبدعين .

– توفير الامكانيات الالية ومسايرة تطورها العالمى .

على أن يكون للدولة دور ملموس فى مساندة الأعمال الفنية الملائمة والمطلوبة ، باعتبارها واجهة حضارية ، ومصدرا لفائدة الشعب وأساعده وتوازنه ، فوق عائداتها المادية والأدبية المعروفة .

ونود أن نشير الى موضوع محدد ، وهو أهمية المشروع الكبير القادر على الصمود والمنافسة فى عالم اليوم والغد ، ويقترح فى ذلك : سن القوانين والتشريعات والنظم التى تشجع التعاون بين رأس المال العربى بنوع خاص والكفاءات المصرية ، بمبادرات مصرية .. وذلك قبل أن تأتى المبادرات من رأس المال العربى لاستقطاب الكفاءات المصرية ، مع مايتبع ذلك من المحاذير المحتملة .

التوصيات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، وما أبدى خلالها من اتجاهات وآراء – يوصى بما يأتى :

فيما يتعلق بممارسى مختلف الفنون :

* إتاحة الفرصة للراغبين فى التعرف على أحدث نظريات الفنون والمبتكرات التكنولوجية المتصلة بمجالات الفنون ، بتيسير التعرف على أحدث المراجع فى هذه المجالات سواء بدعم أسعار اقتنائها أو بتيسير التعرف عليها داخل المكتبات المتخصصة . ويتطلب ذلك تعزيز الاعتمادات المختصة لكتب الفنون ومراجعتها .

* حفز المجالات الثقافية الوثيقة الصلة بالثقافة الفنية على نشر أحدث الأبحاث التى تصدر فى الخارج ، والقاء المحاضرات وعقد الندوات لتبادل الرأى حول ما يناسبنا من المستحدثات ، (وما يتعذر الاستفادة منه فى بلادنا) وموقفنا مما سواه .

* الاكثار من معارض الكتب بدلا من الاكتفاء بإقامتها مرة واحدة فى العام ، على أن تراعى الدقة فى انتقاء الكتب المعروضة ، والاسترشاد بأصحاب الدراية (بموضوعاتها) فى ذلك .

* التوسع فى بعض الخدمات التى تؤديها دار الكتب لمترادياها مثل :

فيهما يتعلق بأجهزة الإعلام :

* يجب ألا نخشى المبتكرات الحديثة ، فلكل اختراع تكنولوجي جوانبه الحميدة وجوانبه السالبة ، ومن المتعذر كبح جماح التقدم العلمي والتكنولوجي ، أو إقامة أستار حديدية أو مرشحات لتنقية الجو الثقافي ، حتى تحول دون وصول المادة الإعلامية أو الثقافية غير المرغوب فيها .

* مضاعفة جرعات التوعية اللامباشرة التي تتواكب ونظريات علم النفس ، على أن يتولى أمرها أصحاب عقول راجحة تدرك الطريقة المثلى لمخاطبة العقول بشتى مستوياتها .

* اختيار العاملين في أجهزة الرقابة من أرباب النظرة الفنية السليمة ومن المنزهين عن الغرض ، على أن تحتزم أحكامهم في استبعاد المادة التي يثبت تدنى مستواها الثقافي والفني والأخلاقي من البث التلفزيوني والأذاعي ، ويراعى أن تتوازن - على الأقل - كفة المواد الثقافية مع المادة الترفيهية التي قد تستنزف وقت المتلقي ويهبط بعضها بمستوى تكوينه الفني والثقافي .

* مع قرب بث قناة متخصصة في المسائل الثقافية ، فمن الواجب أن توضع شروط دقيقة لمن يديرها ومن يعملون في مختلف تخصصاتها من الآن ، على أن توكل هذه المهمة لنخبة من أهل الخبرة من أصحاب الثقافات المتنوعة .

* ينبغي أن تعلن التعبئة الثقافية إن صح التعبير (بدلا من خشية البعض من آثار الفز الثقافي) لمقاومة أخطار هذا الفز بالاستفادة بجهود وقدرات مالدينا من مواهب عديدة في الثقافة الفنية - والتي تعاني من أوضاع تدعو إلى مضاعفة الجهد حتى تلحق بركب التقدم العلمي والثقافي والاسهام فيه بأصالتها .

تعريف المثقفين بأحدث الإصدارات ، وتيسير الاستنساخ الفوتوغرافي للمراجع النادرة ، أو التي تثقل تكلفتها كامل محدودى الدخل من راغبى التثقيف .

* عدم الاقتصار في نشر الوعي الفني على سكان المدن الكبرى ، بل يجب أن تشترك مديريات الثقافة في التعرف على رغبات مريدى الاستزادة والاستتارة في مجالات الفنون بالاستجابة لطلباتهم - دون تكبيدهم نفقات كبيرة للانتقال الى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

* تزويد المكتبات العامة بأحدث المسجلات التريوية والثقافية والموسيقية مع تيسير شرائها بائمان زهيدة بعد اعفائها من الجمارك طبقا لتعليمات اليونسكو . ولا بأس من إعادة نظام كوينات اليونسكو مع وضع الضوابط التي تحول دون أساءة استخدامه .

فيما يتعلق بالبراعم الواعدة :

* عدم الاكتفاء بالتوعية الفنية للبالغين أو من أنهوا المراحل التعليمية ، بل يجب أن يراعى التكبير في انماء حب الفن والمعرفة الفنية من أولى سنوات المرحلة الابتدائية على غرار ما يحدث في الأمم المتحضرة . وحيدا لو ساهمت الأسرة في غرس حب الفن في أبنائها وتعريفهم بالفارق بين الفن في صوره الهابطة والفن بمعناه الصحيح .

* تزويد المدارس بأحدث الوسائل التعليمية والثقافية التي تجمع بين الفائدة العلمية والمتعة الحسية . وهناك نماذج عديدة أغلبها من إهداء الدول الصديقة . وغالبا ماتودع المخازن ولا يستفاد بها .

* الاستعانة بالأجهزة السمعية المرئية على نطاق واسع في الدروس التثقيفية الفنية .

* إقامة مسابقات دورية لتشجيع الاقبال على الثقافة الفنية ، ومنح الفائزين جوائز مرتبطة بما يمارسون من فنون لتحفيزهم على زيادة التعلق بالفن .

نحو انعاش حركة الفن التشكيلي ورعاية مبدعيه

تعتبر الفنون التشكيلية بأنواعها المختلفة وسيلة فعالة وهامة لتثقيف الشعوب والارتقاء بذوقها الجمالى . وقد أصبح دعم حركتها ورعاية فنانينا من أهم مظاهر الحياة الثقافية فى كثير من دول العالم ، بجانب اقامة المعارض الفنية والمتاحف التى تعتبر من مصادر المعرفة والترفيه بالاضافة الى كونها من عناصر الجذب السياحى .

ومصر رائدة فنون النحت والرسم والتلوين ، وواضحة الكثير من أسسها وقواعدها ومبدعة أروع نماذجها على مر العصور ، جديرة بأن تدعم الفنون التشكيلية بمختلف أنواعها وترعى الفنان التشكيلي ماديا وأديبا ليتيسر له إظهار ابداعه وتفوقه .

وهناك مساحة واسعة يمكن أن يؤدي فيها دعم الحركة الفنية التشكيلية بمختلف أنواعها دورا إيجابيا ينحى كثيرا من السلبيات التى تحيط بها وبالعاملين فى ميادينها ، ويمكن عرضها فيما يلى :

- الارتفاع الكبير فى أسعار خامات الانتاج الفنى وعناصره فى مختلف أنواع الفنون التشكيلية وأفرعها .

- قلة أعمال الابداع الفنى ذات الحيوية والقيمة فى مختلف المحافظات ، والمدن الجديدة ، والمشروعات الكبرى : الاقتصادية والصناعية والسياحية ، وهى تعتبر المجال الحيوى الأساسى لاستثمار ابداعات الفنانين التشكيليين .

- تنفيذ أعمال فنية فى مجالات مختلفة دون طرحها فى

مسابقة أو الاعلان عنها ، مما يؤثر على المستوى الفنى الذى يستهدف من هذه المشروعات ، ومثال ذلك :

- مشروع بانوراما ٦ أكتوبر ، ومشروع تطوير المتحف الحربي بالقلة ، ومشروع اقامة تمثال أم كلثوم بالمنصورة ، ومشروع النافورات بميادين القاهرة ، ومشروع تجميل مبنى المؤتمرات بمدينة نصر وغيرها .

- الفرصة غير متاحة أمام كثير من دارسى الفن التشكيلي فى الكليات المتخصصة للعمل فى مجال تخصصهم بسبب قلة المشروعات التى يكون للفن دور فيها . وأغلب الابنية الحكومية ، سواء كانت مبانى وزارية أو مبانى مؤسسات أو مصانع أو مكاتب كبار موظفى الدولة ، أو قاعات الاجتماع العامة أو البنوك أو دور السينما والمسرح أو النوادى الرياضية والاجتماعية والابنية التعليمية - تكاد تخلو من الأعمال الفنية التشكيلية المتنوعة التى تحقق القيم الجمالية .

ولاشك أن الاهتمام باضافة لمساة فنية وجمالية لهذه المبانى له آثاره التثقيفية والجمالية لدى الجماهير .

- عدم اعتماد مبالغ فى ميزانية الدولة للمقتنيات الفنية التشكيلية بمختلف أنواعها و للتوسع فى انشاء متاحف المركزية والاقليمية التى نحن فى حاجة إليها .

- عدم تخصيص أعمال فنية تشكيلية مختارة لكى تعرض بالسفارات والقنصليات ، والمكاتب والمعاهد المصرية بالخارج .

- خلو قطاع السياحة (الفنادق والقرى السياحية) من الأعمال الفنية التشكيلية المعاصرة ، ومن نماذج الفن التطبيقى المصرى الرفيع المستوى فى مجالات الخزف والذسيج والسجاد .

- قلة ما تقدمه وسائل الاعلام المختلفة للتعريف بالفنون التشكيلية المعاصرة وإبراز دورها الحضارى والثقافى .

- غياب مجلة متخصصة للفنون التشكيلية للتوعية والتثقيف ، والتعريف بأخبار الفن والفنانين ، وعرض مختلف القضايا الفنية بمصر والخارج مع العناية بالشباب وثقافة الطفل الفنية .

- عدم وجود دليل عام للفنانين التشكيليين للتعريف بهم وبأصنافهم الفنية ، وتيسير الاتصال بهم محليا ودوليا .
- عدم وجود مركز وثائقي لتسجيل ومتابعة إنتاج الفنانين التشكيليين المعاصرين لحماية حقوقهم من السرقات الفنية ، وأعمال النسخ والتقليد .

ولاشك أن هذه السلبيات تنعكس على كل الجهود التي يمكن أن تبذل لانعاش حركة الفن التشكيلي في مصر ورعاية مبدعيه ، مما يقتضى التقدم بالتوصيات التالية :

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* إقامة سوق دولية لتسويق الأعمال الفنية خلال شهور الشتاء فى موعد محدد من كل عام ، وذلك على نسق سوق القاهرة الدولى للكتاب .

* تخصيص يوم من كل عام لتكريم الفنان التشكيلي تحت رعاية الدولة تمنح فيه الجوائز والأوسمة والنياشين للمبدعين ، مع زيادة عدد جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية المخصصة للفنون وبخاصة الفنون التشكيلية .

* دعم حركة الفنون التشكيلية ورعاية الفنانين التشكيليين واقتناء

أعمالهم روادا وشبابا ، مع وضع سياسة لتغذية المتاحف والوزارات والمحافظات بالجديد من الإبداعات الفنية باستمرار . وكذلك إعفاء المواد الخام والألوان التي يستخدمها الفنان التشكيلي في أعماله من الرسوم الجمركية .

* التوسع في نظام التفرغ للفنانين من الرواد والشباب وزيادة تخصصاته حتى يؤدي دوره الريادي الذي بدأ به وأنشئ من أجله .

- وكذلك التوسع في مشروع مراسم الفنانين التشكيليين في المباني الأثرية التي تسمح بذلك والعمل على إنشاء مراسم بالمدن الجديدة وتيسير تملكها لهم .

* إعادة تشغيل وتحديث مسبك البرونز لصب التماثيل والتحف والنماذج الأثرية وإقامة ورش لتنفيذ التماثيل من الأخشاب والأحجار .

* تجميل الحدائق والميادين بأعمال النحت الصرحى التي تعبر عن تاريخ الأمة وأمجادها ، وزعمائها وروادها ، في مختلف فروع النشاط الانساني .

* سرعة إصدار قانون التجميل المعماري وذلك لتخصيص نسبة مئوية (٢٪) من قيمة تكلفة الابنية الحكومية والخاصة للصرف على تجميل المباني وإكسابها طابعا فنيا وحضاريا . مع حفز الشركات والمؤسسات المالية والاستثمارية على اقتناء الأعمال الفنية لمختلف أعمال الفنون التشكيلية .

* دعوة رجال الأعمال والمستثمرين لتصنيع الأدوات والمواد المستعملة في إنتاج الفنون التشكيلية ، وبذل التيسيرات الممكنة في هذا السبيل لإرساء القواعد الأساسية لقيام صناعة محلية لهذه الأدوات والمواد .

الآداب

الرسائل الجامعية

الرسائل الجامعية ثمرة جهد وصبر بين جيلين ، جيل الرواد والشيوخ من الأساتذة وجيل الشباب الطموح الذي يحاول نقل خبرته بالتفرغ للبحث والتنقيب والفرز والاختيار والحذف والإضافة من أجل أن يشرق الوجه الحضاري وتنمو المدنية والنهضة وتوصل الدول حضارتها .

وميزة هذه الرسائل أنها تراث يضاف ، لأنه حصل على جوائز بالاهتمام إلى المكتبة العربية والفكر العربي والإنساني ، وأنها أيضا بأصالتها وبما توصلت إليه من نتائج يمكن أن يعتمد عليها في الانطلاق والتقدم وبناء جسور من الرقي والنهضة والاستفادة بها استفادة صادقة في كل ما تتجه الأمة إلى تحقيقه أو ما تهدف إليه وتخطط له .

وهي في تنوعها واختلاف تخصصاتها تعد ركيزة أساسية لانطلاقة كبيرة نحو التغيير والتحضير والتخطيط المستقبلي في مخلف الميادين .

وعلى ما توصلت إليه بحوث مماثلة في الغرب من نتائج ونظريات قامت المنجزات الصناعية والتقنية والإنسانية والأدبية خصوصاً ، حيث قامت صلات قوية بين الجامعات ومراكز البحث والمجتمع ، وتمازجت وشائج التلاحم وقويت بينهما ، فانطلقت شرارة التمدن وبناء التخطيط لأقامة نهضة

عمرانية صناعية إنسانية وأدبية وفكرية ، وصولاً بقواعد الدول من المؤسسات والهيئات والشركات والعقول والقرائح إلى مناهج ونظريات قوانين وأساليب في التناول والمعالجة تدعم هذا التقدم وتزيد من فاعليته وتأثيره ، ولذلك خصصت كبريات الشركات والمؤسسات هناك عناصراً من ميزانياتها للانفاق على البحث والباحثين لتضمن توفرهم على البحث الجاد الذي تعتمد عليه فيما هي بصدد من أعمال وكانت مراكز البحث في الجامعات وغيرها تمثل بحق عصب هذه العملية التحضيرية ومنطلقات أساسية حضارية للنمو المحلى والنفوذ منه إلى العالم الإنساني كإسهام في تحفيزه وإسعاده والأخذ بيده إلى عالم أفضل من التغيير في السلوك والمناخ والرؤية والتوجيه والتخطيط والتنفيذ .

ولأن عملية التنمية متكاملة والتشكيل الحضاري لا بد من أن تتلاقى مجالاته وتتفاعل أسسه من أجل صياغة النظم والقواعد الحضارية والمعايير على أسس جديدة ، كان الاتجاه إلى الإنسانيات ، وكان الاهتمام بالنشط بهذه الجوانب من أجل استكمال الوجه الأكمل والأشمل للعملية التقدمية في تآزر وتكامل وانسجام .

وبقدر ما كانت هذه البحوث في مختلفة وجهاتها وانطلاقاتها وإبداعاتها حافزاً مثيراً إلى الأفضل في مجالات المعرفة والتقدم في الدول الغربية والشرقية بقدر ما نرى من انعدام هذا الأثر في مجالاتنا المختلفة .

ان هناك عزلة بين هذه الثروة الهائلة في البحث وقواعد الصناعة والتقنية والتخطيط والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، وليس من المناسب أن يظل البحث الجامعي بعيداً عن ميادين الانتاج وخطوطه وحرص التخطيط والتقنية أو بناء الحاضر على أسس علمية صحيحة ، ويبدو أن البعض قد تجاهلوا هذا الرصيد الحافز على التقدم والوقرة والنشاط ، فتشتت الجهود الواصلة بين البحث الجامعي الذي بقي قابلاً حبيس الأدراج ، ومجالات الاستفادة به ، وتنفيذه في كل المرافق والمؤسسات والشركات والوزارات والمصالح ، ونظروا وتطلعوا الى مالدئ الآخرين محاولين الاقتباس من مناهج الدول المتقدمة ونظرياتهما ، في حين أن لدينا ما يكاد يضارعه أو يشابهه .

ولا مجال للوم جهة معينة عن هذه القطيعة ، لاننا جميعاً شركاء فيها وأطراف في وقوعها . وبقي علينا ان ننبه الى خطر هذا التجاهل وأثار تلك القطيعة ، وإنها لفرصة مواتية لكي نؤكد ان هذه البحوث بما توصلت اليه من نتائج وبما تضيفه من جديد لم توظف عملياً التوظيف الأمثل في تكوين « كوادر » علمية جادة في مختلف الأنشطة في العلوم والفنون ومجالات الحياة العلمية والعملية وفي حل مشكلات المجتمع والانسان ، وأنها حتى الآن لم تشارك بايجابية وفاعلية في حركة تجديد فكره وتعميق خبرته وتقدمه ، لان هناك عوائق كثيرة حالت لونه تحقيق هذه الغاية ، إما لأن هذه البحوث كانت أسبق من خطوات الواقع وإما أنها لم تتبين مشكلات الانسان والبيئة ، لتبنيها وجهة نظر بعيدة عن أرض الواقع وليست ما ينور في عالمنا ، وأما أنها ما زالت أسيرة التبعية والانحياز الى القديم ولم تتطور ، أو لان الباحثين حصلوا على درجات علمية بمفهوم معين ذي

اصطلاحات ومناهج بعينها في بلد غربي بعينه فعدّ الباحث نفسه قد تخصص في هذا المفهوم واحاط به علماً فراح يروج له بوصفه أملك له وأعرف به ، والواقع أن المفهوم شائع في البلاد الغربية وما حصل عليه الباحث محصور فقط في دائرة هذا البلد خاصة بهذا المفهوم .

ومعوقات البحث الجامعي من حيث الاستفادة به كثيرة . وهي ترجع الى جملة من العوامل ، منها ما يرجع الى الجامعات نفسها ، أو الى أعضاء هيئة التدريس أو الى الباحثين أنفسهم ، ومنها ما يرجع إلى طبيعة البحث أو إلى الفجوات التي بين جهات البحث والحياة العامة .

فمن العوامل التي ترجع الى أوضاع الجامعات مايلي :

- قصور الامكانيات في المكتبات العامة والميزانيات التي تكفل تجديد شبابها بالصورة التي تؤدي الى وفرة المصادر والمراجع على وجه يعين الباحثين ، بالإضافة الى خضوع هذه المكتبات للروتين اليومي المعهود في الحضور والانصراف لموظفيها ، ومواعيد فتحها واغلاقها .

- قصور في امكانيات الأجهزة والمعامل والعوامل المساعدة في البحث والتجارب .

- المكتبات في جامعاتنا تكاد تكون متوقفة عن متابعة الجديد في المصادر والمراجع والبحوث الجادة ، وقد أدى هذا الوضع الى تشابه البحوث والنتائج وتجميد حركة التقدم البحثي . وكان من نتيجة ذلك اختصار بحوث بعينها ، لانعدام قدرة الباحثين على شراء كل ما تحتاجه البحوث من الكتب والبحوث الجديدة الجادة ، وقد عاد ذلك على البحث الجامعي بالركود وعدم النشاط ومواجهة الواقع ،

فضلا عن تجديد مسيرة الحياة ، وهذا ينطبق جملة وتفصيلا على الأجهزة والمعامل والمعدات .

- انشغال كثير من الأساتذة بالاعارة خارج الجمهورية ، للعمل بالجامعات هناك أو غيرها من الهيئات والمؤسسات أملا في تحسين أوضاعهم المادية .

- ضالة مكافآت الاشراف على البحوث والمناقشة .

- ازدياد المدرجات بالطلاب أثر في اختيار الباحث الجاد أو حال دون وجوده بين هذا العدد الكبير من الدارسين .

- توزع البعثات الخارجية لكوادر البحث بين دول مختلفة قد يكون مفيدا من حيث المبدأ ، ولكن هذا التوزع قد يعود سلبا على الجديد في النتائج ، الأمر الذي قد يوقع الباحثين في تضارب في بعض الأحيان ويؤدي الى اضطراب المفاهيم والتوجهات خاصة في عالم الانسانيات بوجه عام وفي الأدب والنقد على وجه الخصوص .

- فقدان الريادة الجامعية والبحث الجامعي في توجيه الحركة الأدبية والثقافية .

- التراكم نحو انشاء الجامعات والكليات دون اعداد جيد ودون تخطيط عميق متأن لوسائل البحث والدرس من مكاتب ومعامل وأجهزة وأعضاء تدريسي أكفاء ، الأمر الذي يخل بكفاءة البحث والباحثين ويجور عليهما .

- توجيه بعض البعثات الخارجية أحيانا الى دول بعينها تسابقا مع اتجاهات فكرية أو مناهج علمية معينة ، ومن بعض الهيئات والمؤسسات والافراد ، بدون نظر عميق الى مبرور مثل هذا التوجيه من حيث الأفضلية أو الاختيار .

- قصور الرؤية المستقبلية للباحث والرائد معا لانشغالهما بالأمور المعيشية .

- تقهقر البحوث الجامعية عن ملاحقة ركب التطور النشط للحياة في كل مجالاتها العلمية والعملية والابداعية .

- عدم التنسيق والتكامل في مجالات البحث بين الجامعات نفسها من جهة وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى المماثلة من جهة أخرى ، وبينها وبين هذين الجناحين وحركة المجتمع .

- توزيع مكاتب التنسيق للطلاب على الكليات والمعاهد بالطريقة المتبعة الآن قد يكون مقبولا من الوجهة النظرية ولكنه قد يفوت على بعض الطلاب فرصة الالتحاق بالكليات التي يحبونها أو يميلون اليها أو كانوا يودون أن يلحقوا بها لأنها تتفق وميولهم ومواهبهم ، مما يستدعي البحث عن سبيل أجدي وانفع ، بحيث تتلاقى مع طموحاتهم وتشبع رغباتهم الحقيقية وتقود الى توظيف طاقاتهم وقدراتهم توظيفا أمثل لصالحهم ومصلح الوطن في عمومته .

أما العوامل التي ترجع الى اعضاء هيئة التدريس فمنها :

- ظهور قدر من المجاملة أو التساهل في منح الدرجات العلمية واختيار العناصر للدراسات العليا والبعثات الخارجية .

- الاشراف الشكلي على البحث العلمي وعدم المتابعة الجادة المتواصلة للباحثين .

- التساهل في التقويم ومنح التقدير في المناقشة .

وهناك عوامل ترجع الى الباحثين من بينها :

- صعوبة العثور على الباحث الجاد من خلال هذه الأعداد

التي تمتلئ بها المدرجات والتي لم تؤهل بمواهبها بل الحقت بالكليات
الحاقا حسب مجموعها في الثانوية العامة .

- شيوع ظاهرة النقل من رسائل الآخرين ، دون تنبيه أو
إشارة الى ذلك .

- السطحية وعدم الجدية واعتماد بعض الرسائل على النقل
العربية والاجنبية والحشو الذي لا يضيف جديدا .

أما العوامل التي ترجع الى طبيعة
البحث فمنها :

- الغرام الشديد بالقديم من بعض الباحثين ، دون محاوره هذا
القديم والخروج منه بما يفيد من معارف وخبرات ، ربطا للحاضر
بالماضي .

- الاتجاه أحيانا الى البحوث التي لاصلة لها بمجتمعاتنا الشرقية
العربية المسألة وواقعنا المعاصر بكل ظروفه وطموحاته .

- شيوع ظاهرة اشباع رغبات خاصة اتباعا لجو سياسى أو
أيديولوجيات أو آراء معينة .

أما العوامل التي ترجع الى الفجوة
بين الجهات البحثية والحياة العامة
فمنها :

- عدم استقرار فلسفة أو سياسة معينة تربط القبيلين بعضهما
ببعض وتوجه جهدهما فى تناسق وتكامل .

- الانشغال بالأمور الآنية التي تظهر على السطح أحيانا عن
اصطفاء سياسة اقتصادية وعلمية وصناعية وأدبيية ،
تقوم على نتائج البحث العلمى الجاد ذى النظرة المستقبلية .

- فقدان العملية التعليمية فى المدارس جديتها وحيويتها
شكلا اجتماعيا لا أكثر، وضعف المستوى العلمى بالنسبة
للمدارس والطالب والمنهج والكتاب وطرق الامتحان ونظمه .

- عدم الاهتمام المناسب باللغة العربية (اللغة القومية)
أداة التوصيل والتحصيل وهى أمور مهمة فى اعداد الأجيال
اعدادا قوميا ، يؤكد فكرة الانتماء والعمل فى سبيل الصالح
العام الذى يعود عليه وعلى أمته بالخير والنعمة .

التوصيات

فى ضوء ما تقدم ، يوصى بما يأتى :

* وضع استراتيجية قومية لتنمية المجتمع والعمل على
حل مشكلة نقص الموارد المالية التي تمثل العقبة الرئيسية
أمام الجامعات حتى تؤدي دورا كاملا فى التنمية الاجتماعية
وخدمة البيئة .

* انشاء صندوق لتمويل البحوث العلمية والتطبيقية واستغلالها فى
قطاع الصناعة .

* توفير الاعتمادات اللازمة للمكتبات والمعامل والأجهزة والامكانيات
التي تفي بالبحوث الجامعية .

* دعم الباحثين بالوسائل المعينة مادية وعينية وفاء
باحتياجات البحث .

* توفير الدعم المالى لأعضاء هيئات التدريس بما يفي بمتطلبات
حياتهم البحثية .

* الاستفادة قدر الامكان من الكفاءات العلمية فى مختلف
التخصصات والبحوث الجادة فى الداخل والخارج .

* اطلاق الملكات والمواهب الى غاياتها وعدم تعويقها بالروتين
والتصرفات الشخصية حتى تستطيع القيام بدورها فى بناء المجتمع
وصلاحه .

* التنسيق بين الاقسام فى الكلية والاقسام المتناظرة فى الجامعات
والتنسيق بين الجامعات فى البحث وتبنى فلسفة تقوم على التكامل فى
مجالات البحث الجامعى .

وتمكينهم من الاطلاع على أمهات الكتب في المكتبات الجامعية والمكتبات العامة والعمل على أن تكون المكتبات في خدمتهم ولا تخضع لعمليات الروتين الحكومي في الحضور والانصراف .

* أن يشترك في الاشراف على البحث المعين استاذ واستاذ مساعد ومدرس حتى يستفيد الطالب والبحث من تعدد وجهات النظر ويستفيد المشرفون من التوجيه .

* قيام الطلاب برحلات علمية لجمع المادة في الداخل والخارج والاستفادة من مختلف المصادر والمراجع .

* اخطار الجامعات المصرية والعربية بتقرير واف عن موضوع بحث الطالب ومنهجه .

* اعداد حصر شامل بالرسائل الجامعية وموضوعاتها وأسماء أصحابها وتاريخ التسجيل وعدد المشرفين والتقدير الذي حصل عليه الباحث وتاريخ المناقشة وكذلك الموضوعات التي ووفق على بحثها ونشر ذلك بين الجامعات ليكون تحت يد الباحثين .

* نشر الرسائل الجامعية التي حصلت على إجازة نشرها وتبادلها بين الجامعات ونشر ملخصات عن الرسائل التي أجازت في حويلات الكليات المختلفة تتضمن موضوع الرسالة ومنهجها ونتائجها . وكذلك مناقشة دور النشر الكبيرة بنشر الرسائل المميزة ضمن نشاطها . مع دعوة المجلات الادبية الى الاهتمام بالرسائل الجامعية بنشر الجديد في هذه البحوث منهاجاً وفكراً ونتائج .

* انشاء كلية للدراسات العليا في كل جامعة .

* تقديم جوائز مادية وأدبية للبحث الجامعي المتميز في ميادينه المختلفة ، وتمول هذه الجوائز من القطاع الخاص أو الحكومة أو منهما معاً .

* تبني فلسفة تنبع من حاجة الوطن عند ابتعاث الدارسين الى الخارج .

* محاولة التصدي للسطحية وعدم الجدية في الرسائل الجامعية والاخذ بحزم لظاهرة السطو على البحوث .

* أهمية التخطيط العلمي في انشاء الكليات والجامعات تخطيطاً يكفل الجدية في الوسائل المعنية للبحث ، حتى لا تتحول الكليات والجامعات الى ما يشبه المدارس التي لا مجال للبحث الجامعي فيها .

* السيطرة - ما أمكن - على ظاهرة التكدس الطلابي في الكليات والجامعات .

* التأكيد على استقلال الجامعات ما أمكن ولقاء بحاجات الجامعة وإمانة البحث وشرف العمل العلمي .

* التنسيق المستمر بين الجهات التي تتولى الاشراف على البحوث الجامعية وغيرها من الجهات التطبيقية باقامة جهاز أو هيئة تدرس حاجات الشركات والهيئات من البحث .

ومن المفيد ضم بعض أعضاء مجالس الادارات (كل في تخصصه) الى مجالس الجامعات أو الكليات أو المراكز البحثية .

* الوفاء المادي بحاجات الطالب والاستاذ ليكون البحث على المستوى المطلوب .

* العمل على تخصيص نسبة من أرباح الشركات لتمويل البحوث في المجالات التي تخص هذه الشركات وعقد صفقات بينها وبين الباحثين أو الجهات التي تتولى الاشراف عليهم ، للذهوض بمستوى هذه الشركات انتاجياً ومهنيًا ومهاريًا .

في شأن وضع البحث الجاد في فلسفة الحياة :

* توفير المصادر والمراجع ووسائل البحث اللازمة للباحثين .

التراث الحضاري والآثري

الآثار والتكنولوجيا والعلم الحديث

ومن ثم فإن الدراسات النظرية لعلم الآثار وتوابعه التاريخ ، وكذا مجالاتهما الحقلية والعملية واسعة المدى تستلزم منا استخدام أساليب التكنولوجيا في ميادين ومجالات عديدة ، منها على سبيل المثال :

أولاً : مجال المسح الأثري والجس والتنقيب :

تعتبر عملية التنقيب وما يتصل بها من مسح أثري وجس وحفر هي الأسلوب العلمى الأساسى والطريقة التقليدية الرئيسية فى العمل الأثري رغم ما تثيره من متاعب ومساعب ، وما تشكله من مشاكل وما يقابلها من عقبات ، وقد يطول أمد البحث عن الآثار المطمورة لسنوات عديدة دون أن يتوصل الأثري إلى ما يفيقه أو يرضيه ، ويزداد الأمر صعوبة إذا اتسعت مساحة المنطقة مجال البحث أو كثرت الأكام والريى أو اندثرت معالمها القديمة واختفت شواهدا التي يسترشد بها المنقب وتثير أمامه الطريق ، ومن ثم فقد اضطر بعض الأثريين إلى الاستعانة بالتكنولوجيا لتوفير الجهد والوقت والمال ولجأوا إلى وسائل تعتمد على العلم الحديث منها ما يلي :

١ - الطرق الجيوفيزيائية GEO - PHYSICAL التنبؤية التي تعتمد على أجهزة وعدادات تسجل مدى مقاومة عناصر ومواد التربة لما يرسل إليها من موجات وتيارات ومما يوصل إلى الاستدلال على نوعيتها أو عمرها أو غير ذلك من المعلومات ، وقد يكون ذلك عن طريق إرسال تيار كهربى أو للاستدلال على المجال المغناطيسى أو استخدام الرادار الأرضى الذي قد يجمع بين الأسلوبين .

٢ - التحليل الكهربى للتربة قبل الحفر بها ، فإذا أثبت ذلك

تعد التكنولوجيا (التقنية) الحديثة من أهم سمات العصر الحالى ، بعد أن فرضت نفسها على كافة نواحي الحياة ، ومن ثم فلا يمكن لمجالات الآثار والتاريخ وأنشطتها العلمية والعملية أن تنمى وتنهض وتتطور دون أن ترتبط بالتكنولوجيا والعلم الحديث ارتباطاً جذرياً . وقد ربطت مصر القديمة بين الدين والتكنولوجيا برباط وثيق وفى إطار رائع محكم ، إذ أدرك المصريون عدم إمكانية الفصل بين المباحى الحضارية والثقافية رغم تعددها أو عزل أدوار المعرفة عن بعضها رغم تباينها .

والواقع أن استخدام العلوم فى مجال الآثار قد بدأ منذ مدة طويلة ومن خلال علوم معينة كالجيولوجيا والطبيعة والعلوم الحيوية ، ثم تطور استخدام أمثال تلك العلوم تطورا يتلائم مع ما جدد من معلومات ونظريات وما استخدم من وسائل وأساليب وما استحدثت من أجهزة ومعدات وما ظهر من علوم إلكترونية وذرية وقياسية ثم أخيراً ما طبق على الحاسب الآلى من استعمالات فى كافة مجالات المعرفة والاستخدامات .

وما يجدر ذكره فى هذا الشأن ذلك المدى الواسع الذى استخدمته التكنولوجيا الحديثة فى سبيل انقاذ منجزات التكنولوجيا القديمة والتي تمثلت خير تمثيل فى انقاذ معابد رائعة كمعبدى أبو سمبل ومعابد فيلة وفى نطاق الحملة الدولية لانقاذ آثار النوبة .

التحليل وجود ما يدل على سكن الإنسان للمنطقة فإن ذلك يرجح الأمل في العثور على بقايا ذلك الإنسان وأثاره بها .

٣ - التصوير الجوي الذي يساعد على تفسير وتوضيح بعض التكهّنات التي تساور الأثرى والتي قد يصعب على الصور الأرضية إبرازها أو التدليل عليها .

٤ - ممارسة علم الآثار الفارقة وهو علم يهتم بالآثار في أعماق البحار ويقوم أساسا على التصوير تحت الماء ورسم الخرائط للآثار الفارقة ويعتمد على معدات حديثة للفطس وللكشف عن الموانئ والمواقع التي استقرت في قاع البحار والبحث عن السفن الفارقة تحت الماء والمساعدة على انتشالها ثم ما يلي ذلك من دراسات وأبحاث تساعد في إلقاء الضوء على نواح حضارية قد غابت عن الأذهان بعد أن غمرتها المياه وأخفت معالمها .

ثانياً: مجال البحث عن أسرار الماضي :

ويقصد بذلك تلك الوسائل التي يستخدمها العلم للتوصل إلى ما تخفيه الآثار من أسرار وتوضيح ما قد يكتنفها من غموض وإبهام ومن بين تلك الوسائل :

١ - الكشف عما بداخل أهرامات الجيزة من غرف أو فراغات عن طريق :

أ - استخدام الأشعة الكونية سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ لتصوير ما بداخل هرم خفرع والكشف عما قد يكون مختبئاً من حجرات ، وهو مشروع قامت به جامعة كاليفورنيا - فرع بركلي - بالاشتراك مع كلية علوم عين شمس ومصلحة الآثار المصرية ولم يسفر عن أية نتائج إيجابية .

ب - استخدام جهاز لارسال موجات كهربية مغناطيسية موجهة إلى أسفل هرم خفرع سنة ١٩٦٨ لنفس الغرض السابق ، وقد قام بالتجربة خبراء من معهد سياتفورد للأشعاع

بسان فرانسيسكو ثم توقف المشروع دون أن يوفق إلى نتائج محققة لأهدافه .

ج - استخدام أجهزة قياس الجاذبية الأرضية سنة ١٩٨٥ للكشف عن الفراغات داخل هرم خوفو ، وقد قامت بالمشروع هيئة كهرباء فرنسا التي أعلنت عن وجود حجرة حددت موقعها داخل الهرم ولكن تعذر التأكد من تلك النتيجة عملياً .

د - استخدام جهاز لارسال موجات كهربية مغناطيسية سنة ١٩٨٧ مستهدفة نفس الهدف السابق وهو مشروع قام به خبراء جامعة يابانية وقد أيدوا ما توصل إليه الفرنسيون في تجربتهم السابقة .

هـ - إرسال إنسان إلى دقيق (طوله ٥ ، ٢ سم) سنة ١٩٩٤ لاستطلاع منافذ الهواء داخل هرم خوفو ودراسة التيارات الهوائية داخل هذا الهرم . وقد أشرف على المشروع المعهد الألماني للآثار بالقاهرة ، والذي توصل إلى نتائج لاتزال موضع بحث ودراسة وتمحيص .

٢ - استخدام مجلة الجمعية الجغرافية الأمريكية لمعدات وكميرات متطورة سنة ١٩٨٧ لتصوير الحفرة الثانية لما عرف باسم مراكب الشمس والتي لم تفتح بعد ، وكذا تصوير المركب داخلها ثم الحصول على عينات من خشب المركب لدراسة حالتها وكذا كمية من الهواء داخل الحفرة لفحص مدى تلوثه ، وقد قدمت الجلسة تقريراً بما أسفرت عنه الدراسة .

ثالثاً : مجال تحديد التاريخ والتقويم الزمني :

من البدهى أن قيمة وأهمية أي حضارة تعتمد أساساً على تحديد تاريخها وتقنين موقعها الجغرافي في سجل التاريخ ، ومن ثم فقد استخدم العديد من الطرق العلمية الحديثة في تقدير العمر الزمني للآثار وتزداد الحاجة إلى استخدام تلك الطرق في الأبحاث المتعلقة بعصور ما قبل التاريخ وكذا العصور القديمة المبكرة كما يشهد الإقبال على هذه

١ - التصوير الفوتوجرافي : وهو مصطلح يعني - إلى حد ما - ما يمكن تسميته بالمساحة المصورة للأثر . وهو يعتمد على أجهزة حديثة تقدم لنا صورا وخرائط مجسمة (ثلاثة أبعاد) تبين مدى البروز والانخفاض في السطوح مما يسمح بالاستعانة بها في الرفع والتسجيل الهندسي وفي رسم الرسوم المعمارية ، وكذا في صنع نماذج دقيقة للأثر أو أجزائه .

٢ - التصوير الحديث باستخدام مواد أو أشعة معينة كالاشعة تحت الحمراء والأشعة فوق البنفسجية وكاستخدام الصوديوم وغير ذلك من المواد التي تكشف عما تحت الجدران واللوحات والوثائق القديمة من صور أو كتابات مطموسة أو غامضة أو غير واضحة قد يصعب على العين المجردة أو على التصوير العادي توضيحها .

٣ - استخدام الحاسب الآلي والميكرو فيلم وكل ما يستجد من أجهزة مبتكرة تساعد في عمليات التسجيل والتوثيق وتحافظ على التسجيلات والوثائق .

خامسا : مجال ترميم الآثار وعلاجها وتقويتها والحفاظة عليها : يعتمد هذا المجال الآن على علوم ومعارف وأساليب ترتبط تماما بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - استخدام أحدث الوسائل والعجائن والمواد التي أدت الدراسات العلمية إلى تفضيل استخدامها بعد التأكد من فاعليتها وعدم إضرارها بصحة الانسان من ناحية أخرى .

٢ - استعمال أحدث الأساليب والأجهزة المتطورة ككبائن التعقيم والتبييض وخيام البلاستيك العازلة وأجهزة الترسيب والموازن الإلكترونية وأفران التجفيف والحرق ومسبسات الحقن وآلات التخريم المتطورة وأجهزة قياس صلابة الصخور والرافعات الالكترونية .

٣ - استخدام أنواع متعددة ومتقدمة من عمليات التحليل ، كالتحليل بكود الأشعة السينية والتحليل الكروماتوغرافي ، والتحليل بالتنشيط

الطرق عند العثور على آثار أو البحث في مناطق لاتحمل أى معالم تشير إلى عمرها أو تدل على العصر التاريخي الذي ترجع إليه أو ترمز حتى إلى تاريخها التتابعى أو عمرها النسبى ، ومن الطرق المستعملة في هذا المجال :

١ - طريقة كربون ١٤ المشع : وهي أكثر الطرق انتشارا في هذا المجال وقد اكتشفت منذ أكثر من ٧٠ عاما ، ولايكاد يخلو أى معمل علمى لدراسة أو ترميم الآثار من جهاز لقياس كمية كربون ١٤ المشع التي لاتزال مختزنة في الآثار العضوية ، ومن ثم يمكن تحديد عمر الأثر بحساب كميات هذا الكربون التي تخرج من الأثر بعد موته بنسبة محددة أو بطرق مماثلة تستخدم الفلورين أو أرجون البوتاس لنفس الغرض .

٢ - طريقة الحلقات السنوية للشجر : وتستخدم في تحديد عمر الأخشاب التي تم استعمالها في العصور القديمة ، ويمكن تحديد عمر ذلك الخشب بحساب عدد تلك الحلقات التي تتكون سنويا في فصل النمو على لحاء الشجر .

٣ - الطريقة المغناطيسية لتقدير عمر الفخار الذي تختلف طاقاته المغناطيسية نتيجة لقدمه أو نوع مادته أو غير ذلك من الأسباب .

٤ - طريقة التالف الحرارى للفخار عن طريق دراسة الالكترونات المختزنة في مادته .

رابعا : مجال التسجيل الأثري والتاريخي :

لاشك في أن تسجيل الآثار بالطرق التكنولوجية الحديثة ثم توثيقها هي عملية تحتل مكانا مرموقا بين النشاطات العلمية في ميادين الآثار الآن لضخامة الأخطار التي تسببها العوامل البشرية المدمرة والعوامل الطبيعية المروعة بجانب عامل الزمن الذي لايمكن الخلاص منه ، كما يمد التسجيل العلمى هو الأساس لأى عملية ترميم مؤقتة ، والسبيل المتابعة أى أثر مسروق أو مهرب .

ومن الأساليب الحديثة المستخدمة الآن في التسجيل :

الشجبة الملائمة وكذا الأداء القوى المتميز . فقد احتاجت عروض الصوت والضوء الثلاث في مصر إلى تطوير تكنولوجيا جذري تمثل في الأجهزة الالكترونية المتطورة التي تتحكم في الاضاءة والصوت في وقت واحد وتحكم الكمبيوتر في ضبط وتنظيم سير العروض ، ثم في استعمال الشرائط المغناطيسية وعرض الصور الموضحة للنص باستخدام الليزر .

ثامنا : مجال علاج المومياوات والمحافظة عليها :

يعد التحنيط وما أسفر عنه من مومياوات فرعوية قاومت الزمن وتحدث جبروته - من الانجازات الرائعة لحضارة مصر القديمة بجانب المنجزات المعمارية والفنية المتمثلة في الاهرامات والمعابد والمسلات والتماثيل ، وقد ساعدت التكنولوجيا والعلوم الحديثة في هذا المجال فإدى استخدام الأشعة السينية في تصوير المومياوات ، كما توصلت الدراسات التي ترتبت على ذلك - إلى نتائج عملية وتاريخية وأثرية وحضارية بالغة الأهمية ، كما استخدمت أحدث الوسائل والأجهزة في علاج موميا رمسيس الثاني في فرنسا الذي اشترك فيه أكثر من مائة أخصائي وباحث ، كذلك ساعد العلم الحديث المتطور على صنع فترينات ذات مواصفات علمية دقيقة تقى المومياوات التي ستوضع داخلها من التلف وتدهور أحوالها .

تاسعا : مجال تأمين المتاحف والمناطق الأثرية ومخازن الآثار : من الصعب تأمين المتاحف والمناطق الأثرية ومخازن الآثار دون استخدام وسائل الأمن الالكترونية التكنولوجية الحديثة كالنواثر التلفزيونية المفلقة وأجهزة الإنذار ضد السرقة والحرائق وأجهزة الاطفاء الآلى والعيون الالكترونية وأجهزة كشف المفرقات والمفاتيح والأقفال الحديثة البالغة التطور ، كما لابد من الاطمئنان بصفة دورية على كفاءتها وقدرتها على تأدية مهمتها .

عاشرا : مجال مقاومة الكوارث الطبيعية والعوامل البيئية : يجب الاهتمام بإنشاء محطات رصد الزلازل وأجهزة قياس سرعة

التترونى ، والتحليل بالامتصاص الذرى والتحليل الطبقي الانتعاشى ، والتحليل الطبقي البصرى ، وذلك للكشف ثم الامام بطبيعة وخواص وتركيب وتكوين مادة الأثر مما سيكون أساسا لعمليات الترميم والصيانة .

٤ - الفحص بالميكروسكوب الالكترونى الماسح والميكروسكوب المستقطب .

٥ - الاعتماد على أحدث أنواع التصوير وعلى الفحص بالأشعة وفقا لأحدث التطورات في هذا المجال .

٦ - استخدام الجس الإلكتروني ووسائل الامتصاص الذرى وغير ذلك من الوسائل التي ابتكرت في هذا الميدان .

سادسا : مجال العرض المتحفى :

يتميز العرض المتحفى الآن باستخدام أساليب تكنولوجية حديثة في نواح عديدة منها :

١ - الاضاءة عن طريق استخدام لمبات كهربائية متطورة ، لتولد حرارة ، شديدة الشفافية ، لاتسبب في انعكاسات ضوئية ، توضع في أمكنة تساعد على إبراز روعة الأثر ونواحي الابداع فيه .

٢ - استخدام أساليب تكنولوجية في تطوير الوسائل السمعية والبصرية في العرض وأساليب الارشاد المتحفى مثل المرشد الآلى الفردى والجماعى ، ولوحات العرض الالكترونى ، والاشارات المضئية .

٣ - استعمال الروافع الآلية وأنوات النقل الميكانيكية والفترينات التي تتحرك على قضبان .

٤ - الاعتماد على الأجهزة الحديثة لقياس الحرارة والرطوبة وأجهزة شطف الهواء الفاسد ومنع التلوث .

سابعا : مجال عروض الصوت والضوء :

لما كانت عروض الصوت والضوء تعتمد على أركان أربعة أهمها روعة الأثر ثم الاضاءة القوية المتنوعة الألوان بالاضافة إلى الموسيقى

للآثار على استخدام الأسلوب التكنولوجي العلمي المقترح ، بعد أخذ رأى المسؤولين بالهيئة والخبراء المتخصصين تخصصا دقيقا ، وبعد فحص الأجهزة التي سيتم استخدامها أمنيا وعلميا وفنيا .

* تقييم مدى تخصص العلماء الذين اقترحوا الأسلوب التكنولوجي أو الجهاز العلمى الذى سيستخدم ، وكذا الذين سيقومون أو يشتركون فى التجربة والتأكد من مستواهم العلمى وخبراتهم السابقة ، والأطمئنان الى عدم السعى وراء الكسب المادى أو شهرة عالمية أو هدف غامض أو مريب ، وذلك حتى لا تتعرض آثار مصر للخطر أو سمعتها العلمية للاهتزاز ، أو يضر بأمنها القومى .

* ألا يقتصر استخدام الأساليب العلمية الحديثة والوسائل التكنولوجية على مجالات البحث الأثرى النظرى ومجالاته العملية والحقلية بل يجب أن يشمل كافة المجالات التى تتصل بأمن الآثار وتأمينها ووقايتها من الأخطار التى تنجم عن العوامل البشرية والبيئية وتطوير أسلوب الادارة والتنفيذ .

* يجب التأكد من أن الهدف من استخدام الطرق الحديثة لا يرمى الى استعمال الآثار كحقل للتجارب أو بغية اختبار مدى نجاح التجربة العلمية ، ومن ثم فيجب عدم قبول أية تجربة أو أسلوب علمى إلا إذا كانت التجربة قد تأكدت نتائجها وأن الأسلوب العلمى قد استقر مساره ورجحت كفة جدوى العملية وفائدتها وفعاليتها .

* يجب قبل إجراء أية تجربة علمية أو استخدام أى جهاز متطور التأكد تماما من عدم تشكيله لأى خطورة على الآثار أو إلحاق أى ضرر محتمل بها ، كما يجب تجنب أى مخاطرة أو مجازفة فى هذا السبيل ، وأن نتأكد من أن التجربة المزمع إجراؤها من النوع غير المدمر NON DESTRUCTIVE ، فالتراث وديممة فى أيدينا قد توارثناها عن الاجيال السابقة ويجب على جيلنا الحاضر توصيله سليما وكاملا الى الاجيال المقبلة .

واتجاهات الرياح ومعدات التنقيب بحالة الجو وأجهزة قياس مستوى المياه الباطنية وغير ذلك من الأجهزة والأساليب التى قد تساعدنا على التنقيب بالعوامل الطبيعية المدمرة أو تساعد على الوقاية منها أو التخفيف والتقليل من أثارها السيئة .

خادى عشر : مجال النشر :

لقد ابتدعت التكنولوجيا من الأجهزة والأساليب ما يجب استخدامه فى تحقيق جانب من مسؤوليات المجلس الأعلى للآثار فى خدمة العلم والتوعية القومية بالتراث ، ويقصد بذلك مجال النشر سواء أكان علميا أو تعليميا أو ثقافيا أو إعلاميا .

وهكذا يتضح بجلاء أن تراثنا الحضارى الأثرى بكافة أنواعه ونماجه وطرزه وعصره يستلزم بذل الجهد فى تطوير العمل بمجالاته المتعددة الواسعة ، ومما لاشك فيه أن التكنولوجيا الحديثة والعلم المتطور قادران على مساعدتنا فى محاولتنا لاستكمال الصورة الأثرية والتاريخية لوطننا ، وفى سبيل تيسير سجل العمل والدراسة للأثريين والعلماء سواء منهم من كان يعمل فى المجالات النظرية أو من يزاول العمل فى الميادين العملية والحقلية .

والواقع أن الكثيرين من رجال العلم الحديث والتكنولوجيا قد اهتموا مشكورين بهذا الأمر واستخدموا ، بل طوروا أحيانا ، أساليب وأجهزة العلم الحديث من أجل خدمة الآثار والمحافظة على التراث وإرضاء طموح الأثريين ومساعدتهم على التوصل إلى مايفنون .

التوصيات

وعلى ضوء ماورد فى التقرير من حقائق وأفكار يوصى بما يأتى :

* السعى لاستخدام التكنولوجيا والعلم الحديث فى مجالات الآثار والتاريخ النظرية والعملية وفقا لسياسة مرسومة تهدف بجانب خدمة الآثار مواكبة النهضة العلمية الحديثة وتطوير الأداء .

* ضرورة الحصول على موافقة صريحة ومحددة من المجلس الأعلى

الحفاظ على ثروتنا الأثرية ومشروع الطريق الدائري لمدينة القاهرة

إبعاد الموضوع

اعتمدت هيئة اليونسكو سنة ١٩٧٢ اتفاقية التراث العلمى الثقافى والطبيعى ، والتي وكلت إلى لجنة من خبراء وممثلين ٢١ دولة من الدول الأعضاء - تنتخب دوريا كل سنتين - القيام بدراسة مكثفة لاختيار الممتلكات الثقافية أو الطبيعية التي يتعين إدراجها ضمن التراث العلمى ، على أن يساعدها فى ذلك خبراء من « الايكوموس » Icomos (المجلس الدولى للآثار والمواقع) والاتحاد الدولى لصون المواقع والموارد الطبيعية ، وهما الجهازان اللذان يفحصان بشكل موسع طلبات الدول الموقعة على الاتفاقية لإدراج ممتلكاتها فى قائمة التراث العالمى . وقد وقعت مصر على هذه الاتفاقية فى ٧ فبراير سنة ١٩٧٤ والتي يبلغ عدد الدول الموقعة عليها الآن أكثر من ١٥٠ دولة .

وتلتزم الدولة التي وقعت على الاتفاقية بصون الممتلكات القائمة فى أرضها والتي أدرجت فى قائمة التراث العالمى ، وعدم المساس بها ، وحمايتها من كافة الاخطار وفقا للعرف العالمى ولقوانين الدولة المحلية ، وكذا اخطار لجنة مركز التراث العالمى باليونسكو بأى عمل أو مشروع قد يغير من معالمها أو يضر آثارها أو يسيء إليها بأى شكل من الأشكال . كما نصت الاتفاقية على انشاء صندوق التراث العالمى الذى تدفع له الدول الأطراف فى الاتفاقية مساهمة التزامية محددة بنسبة ١٪ من مساهمات الدول فى الميزانية العامة لليونسكو ، كما يتقبل الصندوق أى مساعدات أو اعانات أخرى تستخدم فى تنظيم برامج التدريب وتقديم المنح وتوفير المواد والأجهزة . وقد تقدمت مصر فى ٧٩/٣/٩ بخمس مناطق تم إدراجها فى قائمة التراث العالمى سنة ١٩٨٠ وهى :

- جبانة منف ومقابرها وأهراماتها .

* ألا تكون الوسائل العلمية والاستخدامات التكنولوجية هى الأساس فى العمل الأثرى أو التاريخى ، بل بمثابة عوامل مساعدة ، ومن ثم فيجب أن تظل الأساليب التقليدية هى العماد الأول فى العمل الأثرى مع الاهتمام بتطويرها عن طريق التكنولوجيا الحديثة . فتكتسب الخبرة الطويلة والممارسة المباشرة والعقلية الأثرية المتمثلة فى الأساليب التقليدية - مزيدا من الفعالية والسرعة فى العمل وحسن الأداء .

* يجب توخى الحذر فى فحص نتائج التجارب العلمية والأبحاث التكنولوجية وأن نكرر إجراء التجربة لأكثر من مرة ، وكذا الاعتماد على طرق أخرى يمكن استخدامها لنفس الغرض ، كما يجب مقارنة النتائج التي توصلنا إليها بما توصلت إليه الأساليب التقليدية فى نفس الشأن حتى يتاح لنا بعد الدراسة المتأنية والمراجعة الدقيقة التوصل الى رأى محدد يعتمد على القرائن والأدلة المتنوعة .

* يجب الاعتماد فى كافة الدراسات العلمية والأبحاث التكنولوجية على الحاسب الآلى على أوسع نطاق ممكن ، إذ ان العلم يشهد الآن ، وبشكل لم يسبق له مثيل ، تطورا هائلا لوسائل استخدامه ، وخاصة فى مجالات جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها ، والاستفادة بكافة امكانيات ذلك العقل الالكترونى فى هذا المجال ، حيث أصبحت أمية الشعوب تقاس الآن بمدى قدرتها على استخدام الحاسب الآلى وتسخيرها فى كافة النشاطات .

* من الضرورى أن ننهى الانغلاق عن العلم الحديث فى علم الآثار ، وأن نسمى للانفتاح على عالم التكنولوجيا ، ونتخلص من تلك القوقعة التي لا تتفق مع ما نصبو اليه من تقدم ونهضة ، مع الحرص التام فى نفس الوقت على صيانة أثارنا من كل عيب ، وإبعادها عن أى مهاترة ، والحفاظ على سمعة مصر العلمية ومكانتها الأثرية ، وعدم المساس بأمنها القومى .

أجرت حفائر متسارعة في المنطقة التي تمر بها الوصلة وأفادت الهيئة المنفذة للمشروع بعدم الممانعة في شق هذه الوصلة رغم تعارض ذلك مع قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وقد بدأ العمل في تلك الوصلة في هدوء ودون ضجيج إلى أن نشرت جريدة انديبندنت -Inde pendent البريطانية مقالا أبرزت فيه مدى التعدي الذي سيصيب منطقة أهرامات الجيزة نتيجة لإنشاء هذا الوصلة التي تتعارض مع اتفاقية التراث ، ومن ثم اضطرت هيئة اليونسكو إلى إرسال مدير عام التراث العالمي بها (وهو مصري) إلى مصر في الفترة ١ - ٤ نوفمبر لبحث موضوع منطقة الأهرامات والتفقد الوضع وكتابة تقرير عن مدى تعدي الوصلة على تلك المنطقة التي تعد من أهم المناطق الأثرية ، إن لم تكن أهم الممتلكات الثقافية بقائمة التراث العالمي ، كما أنها العجيبة الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع التي اختارها الإغريق منذ أكثر من ألفي عام . وقد أشار مبعوث اليونسكو في تقريره إلى ما شاهده من تعديات على جبانة منف : في نزلة السمان ونادي الرماية وكفر الجبل ودمشور وبني يوسف ومنطقة جمع القمامة وغيرها ، بعضها قديم وبعضها حديث ، وأكد في تقريره أن إقامة الوصلة المتصلة بالطريق الدائري تخالف اتفاقية التراث العالمي التي وقعت مصر منذ أكثر من عشرين عاما . وأصبحت تلك المنطقة بمنزلة محمية دولية ، تلتزم مصر بالمحافظة عليها ، كما عدد ما سيصيب المنطقة من جرائها وما سيصاحبها من عشوائيات واهتزازات وتلوث بيئي وغير ذلك من الأخطار والتعديات . كما أشار إلى مخالفة هذا العمل لمواد قانون الآثار المحلي . ومن ثم فقد ناشد الجهات المعنية بإيقاف العمل بهذه الوصلة وإيجاد بديل لها ، على أن يتم ذلك قبل اجتماع اللجنة الدولية للتراث العلمي المنبثقة من هيئة اليونسكو والذي عقد في تايلاند في الفترة من ٨ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٩٤ والذي دعيت مصر لحضوره . وقد قدم مبعوث اليونسكو تقريره إلى مدير عام اليونسكو في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٤ .

- طيبة القديمة (غربية وشرقية) .
- آثار النوبة من أبو سمبل حتى فيلة .
- القاهرة الإسلامية .
- الأطلال المسيحية في أبو مينا (في الصحراء الغربية جنوب الاسكندرية) .
وفيما يتعلق بجبانة منف فقد قدمت مصر الخريطة التي تضم المنطقة الأثرية لهذه الجبانة والتي تمتد أكثر من عشرين كيلو مترا بعرض متوسطه أربع كيلو مترات كما أرفقت بالخريطة تقريرا مفصلا بمحتويات الجبانة وهي : مدينة منف ثم جبانة دهشور ، ثم سقارة ، فابو صير ، فزاوية العريان ، فهضبة أهرامات الجيزة ، ثم أبو رواش وقد انتخبت مصر عضوا في لجنة التراث العالمية سنة ١٩٩٠ ، التي قررت في اجتماعها في قرطاجنة بتونس سنة ١٩٩١ منح مصر ٣٠ ألف دولار تكاليف ثلاثة خبراء عالميين يشتركون في وضع خطة لتطوير هضبة الأهرام ، كما قررت في اجتماعها في «سانتا في» SANTA FE بالولايات المتحدة سنة ١٩٩٢ منح مصر ٥٠ ألف دولار للمعاونة في معالجة آثار مباني القاهرة الإسلامية التي تآثرت بزلزال أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

ومن ناحية أخرى فقد بدأ منذ أكثر من عشر سنوات التفكير ثم تنفيذ مشروع ضخ لإنشاء طريق دائري RING ROAD حول القاهرة طوله حوالي ٩٥ كيلو مترا يتم الوصول إليه بوصلات تربطه بشرايين المواصلات داخل المدينة . ويبدو أن المشروع اشترك في تخطيطه مجموعة من الخبراء الفرنسيين المتأثرين بالطريق الدائري حول باريس REREFREQUE ، كما تم التنفيذ بون ضجة إعلامية ، وكان من بين الوصلات وصلة تخترق الجبانة المحمية لمسافة أربعة كيلو مترات في منطقة حساسة للغاية لقربها المباشر من أهرامات الجيزة ومنطقة زاوية العريان الأثرية . ويبدو أن هيئة الآثار سنة ١٩٨٦ قد

والواقع أن قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ يمنع إقامة مثل هذه الوصلة وفقا لمواده التي منها :

مادة ١٩: يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس إدارة الهيئة إصدار قرار بتجديد خطوط التحميل للآثار العامة والمناطق الأثرية ، وتعتبر الأراضى الواقعة داخل تلك الخطوط أرضا أثرية تسرى عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠: لا يجوز منح رخص فى المواقع أو الأراضى الأثرية ، ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة فيها أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار بها أو رفع انتقاض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو إجراء غير ذلك من الأعمال التى قد يترتب عليها تغيير فى معالم هذا الموقع والأراضى الا بترخيص من الهيئة وتحت اشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها فى الفقرة السابقة والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق غير المأهولة أو لمسافات تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

مادة ٢١: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

أ - سرق أثراً أو جزءاً من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك فى شيء من ذلك ويحكم فى هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والألوات والآلات والسيارات المستخدمة فى الجريمة لصالح الهيئة .

ب - هدم أو أتلف عمداً أثراً أو مبنى تاريخياً أو شوهه أو غير معالمة أو فصل جزءاً منه أو اشترك فى ذلك .

ج - أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك فى ذلك . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه إذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالآثار أو موظفى أو عمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

مادة ٢٦: يعاقب كل من يخالف المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من العاملين بالدولة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع الزامه بالتعويض عن الأضرار التى تنشأ عن المخالفة .

وقد أرسل مدير عام اليونسكو بعد تلقيه تقرير مبعوثه خطاباً إلى السيد الرئيس فى ٢١/١١/١٩٩٤ أشار فيه إلى مدى الخطر الذى يهدد جبانة منف من جراء شق الوصلة ، راجياً منه التدخل لإنقاذ الموقف . ويأيد الرئيس بإصدار أمره بإيقاف العمل فى هذه الوصلة إلى أن تجتمع اللجان المختصة يليها لجنة وزارية لدراسة الموضوع واقتراح البديل .

ومن ثم اجتمعت لجنة شكلها المجلس الأعلى للآثار قررت فى نفس الجلسة استبدال الوصلة المعترض عليها بوصلة أخرى جنوبها بمسافة تتراوح بين ٢ إلى ٤ كيلو مترات وأقرت اللجنة الوزارية هذا البديل . وقد أرسل هذا الحل إلى لجنة التراث العالمى التى اجتمعت يوم ٨ ديسمبر ١٩٩٤ فى تايلاند - ولم يحضرها ممثل مصر - ونظرت فى تقرير اليونسكو المقدم إلى اللجنة وكذا اقتراح مصر البديل .

ثم قررت لجنة التراث العلمى باليونسكو رفض اقتراح مصر فى جلستها الختامية يوم ١٧ ديسمبر . وعددت فى هذا الرفض التبعيات المتنوعة التى تهدد منطقة جبانة منف العالمية بأضرار جسيمة ورجت السلطات المصرية المسئولة أن تقدم إلى مركز التراث العالمى باليونسكو - قبل يوم أول مايو سنة ١٩٩٥ - تقريراً مفصلاً بما اتخذته

من اجراءات ونشاطات لإنقاذ المنطقة الأثرية (جبانة منف) من الأخطار . كما أشارت إلى أن ذلك التقرير سيعرض خلال الاجتماع التاسع عشر لهيئة مكتب لجنة التراث العلمى التى ستقوم بدراسته لتقرر ما إذا كانت تلك المنطقة ستوضع فى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر (IN DANGER) من عدمه . وشكرت اللجنة الرئيس حسنى مبارك لتدخله فى هذا الموضوع .

وقد أرسل المجلس الأعلى للآثار فى ١٤/١٢/٢٠ خطابا إلى رئيس مركز التراث العلمى باليونيسكو بشأن اقتراح مصر وضع فيه الحل البديل الذى يتركز فى أربع نقاط :

- ١ - نقل الوصلة أربعة كيلومترات جنوب الوصلة الحالية .
- ٢ - اجراء حفائر فى منطقة الوصلة الجديدة .
- ٣ - إقامة الوصلة الجديدة فى مكان ينخفض عن أرضية المنطقة حتى لا يؤثر فى بانوراما المنطقة .
- ٤ - إصدار تشريع يمنع إقامة أى منشآت أو مباني على جانبي الطريق (الوصلة) أو بداخلها .

وقد جاء رد مدير مركز التراث العالمى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٤ بأن الوصلة الجديدة تعتبر انتهاكا لاتفاقية التراث العالمى إذ تمر بالمنطقة الأثرية المدرجة بالقائمة . كما رد على اقتراح إصدار تشريع يمنع البناء على جانبي الوصلة بأن التشريع موجود فعلا فى قانون الآثار ١١٧ سنة ١٩٨٣ ، وأشار فى خطابه أيضا إلى اهتمام الرئيس مبارك بالموضوع مما يستحق مزيدا من الشكر مما يجعله كبير الأمل فى حل هذه المشكلة وإزالة ما أصاب المنطقة نتيجة للاعتداءات والتعديات .

وفى نفس الوقت قررت الجهات المعنية فى مصر تشكيل لجنة من وزارتى الثقافة والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وتضم ممثلا لكل من : وزارة الدفاع ، ووزارة السياحة ، ومحافظة الجيزة ، وذلك لدراسة مختلف

البدايل المقترحة لمسار الطريق الدائرى فى منطقة الأهرامات . وقد صاحب كل ذلك حملة صحفية محلية وعالمية تهاجم مشروع الوصلة وكذا المشروع البديل ، أرفقتها بصورة تبين سير الطريق ومدى إفساده للمنطقة ، وأوصت بأهمية صيانة تراثنا العالمى ، وخاصة منطقة الأهرامات الذائعة الصيت ، البالغة القدم ، الفريدة فى نوعها ، والتى تهم العالم أجمع .

وفى ديسمبر ١٩٩٤ عقدت اجتماعات متعددة للهيئات والشعب والجان المتخصصة فى مصر ، وبعد المناقشات المستفيضة لهذا الموضوع قررت الاعتراض على تنفيذ أى وصلة تخرق جبانة منف ، حفاظا على مكانة مصر وتراثها وحضارتها ، وأوصى بعض هذه اللجان بما يأتى :

* المحافظة على صيانة منف الفرعونية حسب خريطة المناطق الأثرية (من أبورواش شمالا حتى دهشور جنوبا) ومنع أى مشروع للطريق الدائرى خلال هذه المنطقة أى عدم المساس بها أو إنشاء أى طريق دائرى فى الجزء الموضح على الخريطة المتفق عليها والمسلم إلى هيئة اليونسكو على أنها محمية أثرية .

* إجراء دراسة للبدايل الممكنة لاستكمال الطريق الدائرى ومدخله بشرط عدم وجود أى اهتزازات تؤثر على الأهرامات حاليا أو مستقبلا .

* تحديد حرم لمنطقة الآثار SAFE ZONE والتى تتجاوز الحدود الحالية للجبانة والمتفق عليها مع اليونسكو .

تقييم الموضوع :

أولى المجلس هذا الموضوع عناية خاصة فى نطاق دراسته عن حماية تراثنا الحضارى ، حيث بحثه كبار الخبراء والمتخصصين من علماء الآثار والحضارة ، وانتهى البحث الى مايتى :

أولا : أن تنفيذ تلك الوصلة يخالف قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، ويعد انتهاكا لمواده .

ثانياً : أن مثل هذا العمل يجانب تعهداتنا الدولية التي يفرضها توقيعنا لاتفاقية التراث العلمى منذ أكثر من عشرين عاماً ، مما يؤثر على سمعة مصر كرائدة فى مجال الحفاظ على آثارها واعتزازها بتاريخها ، كما مثله حملة إنقاذ آثار النوبة ، ومشروع إحياء مكتبة الاسكندرية .

ثالثاً : أن ذلك قد يعرضنا - إن لم نصل الى حل بديل ، للوصلة السالفة الذكر ، يكون خارج المنطقة الأثرية وقبل أول مايو سنة ١٩٩٥ - لاتخاذ اليونسكو قرارا بوضع جبانة منف فى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر ، توطئة لإخراجها ، ويعطى فرصة للاعلام الاجنبى الموجه ضد مصر ، للنيل منها وتشويه سمعتها .
رابعاً : أن مثل هذه الوصلة ستعرض منطقة جبانة منف العالمية لآخطار وأضرار ، منها :

١- أنها ستشقى المنطقة الأثرية فتتخلى على وحدتها ، وتفسد صورتها المتكاملة وطبيعتها الموروثة ، وتغير معالمها وشكلها العام ، سواء أكانت الوصلة القديمة أو أى وصلة بديلة داخل المنطقة ، وهو أمر غير مقبول من وجهة النظر الأثرية والتاريخية والحضارية .

٢- أنها ستعرض المنطقة للتلوث نتيجة لعماد السيارات ، وكافة العوامل الأخرى التى ستلوث البيئة بسبب النشاطات التى ستصاحب تلك الوصلة .

٣- أنها ستعرض المنطقة لاحتمالات يصعب التنبؤ بها ويستعصى مقاومتها ، كالمساكن العشوائية وغيرها من التعديلات على جانبي الوصلة .

٤- أنها ستشوه صورة بانوراما المنطقة ، وتفسد مظهرها العام ، وتعرضها للتلوث البصرى .

٥- أنها ستسبب اهتزازات مستمرة نتيجة تحرك وسائل المواصلات والنقل الثقيل خلال المنطقة الأثرية .

٦- أن منطقة جبانة منف ، التى استخدمها القدماء على مدى أربعة

آلاف عام ، لم تكشف بعد عن كل آثارها ، وقد ثبت فعلاً ، منذ عدة أشهر ، وجود آثار تحت الوصلة القديمة ترجع الى الأسرة ٢٦ والعصر اليونانى الرومانى .

ومن ذلك يتضح أن قيام أى وصلة للطريق الدائرى أو أى جزء منه داخل المنطقة الأثرية ، بدلا من الوصلة القديمة ، لا يمثل حلا ، بل هو تكرار للخطأ ولزبد من الاهدار للمال العام ، وإساعة إلى سمعة مصر الحضارية والثقافية .

التوصيات

وعلى ضوء ما جاء فى هذا التقرير ، وما دار حوله فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* ابتعاد الوصلة أو أى جزء من طريق القاهرة الدائرى تماما عن الأراضى داخل منطقة جبانة منف ، بمواصفاتها التى أدرجت فى قائمة التراث العلمى ، وعلى طول امتداد تلك المنطقة من : أبو رواش شمالا إلى دهشور جنوبا .

* تحديد حرم للمنطقة الأثرية فى تلك الجبانة بما يتجاوز إطارها لحمايتها وصيانتها ، وإبراز روعتها واعطائها ملامحها الأصلية وصورتها العريقة المتكاملة .

* العمل على إزالة التعديلات التى لحقت بتلك المنطقة ، واتخاذ اجراءات مشددة لمنع تكرارها مستقبلا .

* تطبيق مواد قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ تطبيقا حازما ، وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الأثرية المبرجة المدرجة فى قائمة التراث العالمى .

* العمل على اضافة مناطق أثرية وطبيعية جديدة إلى قائمة التراث العالمى منها : معابد ادفو وندرة ، ومناطق تونة الجبل ، وتل العمارنة ، ومقابر بنى حسن ، ودير سانت كاترين ، ودير سانت انطونيوس ، وأديرة وادى النطرون ، ومدينتا رشيد وفوة ، ومحمية رأس محمد ، وواحة سيوة .

سياسة حماية الآثار من السرقة والتهرب والتسريب

تعتبر سرقة الآثار وتهريبها وتسريبها من مصر جريمة كبرى موجهة إلى ماضي مصر وحاضرها ومستقبلها ، كما تعد إهدارا لتراث مصر الحضارى والأثرى التليد ، مما يحتم علينا أن نقف لمثل هذه الاعتداءات بالمرصاد وأن نبحت عن حلول جذرية وعملية لإيقاف هذا العبث بعزة مصر وماضيها التليد .

وقد تناول المجلس جوانب من هذا الموضوع فى دوراته المتتالية ببحث موضوع تنمية الوعى بتراث مصر الحضارى والآثرى فى دورته الخامسة (٨٣ - ١٩٨٤) وموضوع « نحو سياسة لبعثات التنقيب الأجنبية » وكذا موضوع « سياسة أمن المتاحف وتأمينها فى الدورة العاشرة (٨٨ - ١٩٨٩) ثم موضوع « سياسة استرداد الممتلكات الثقافية وحمايتها من التسرب فى الدورة الثانية عشرة (٩٠ - ٩١) وموضوع « سياسة تطوير المخازن المتحفية والأثرية فى دورته الثالثة عشرة (٩١ - ١٩٩٢) وأخيرا موضوع « حماية الثروة الأثرية خارج الوادى » فى دورته الرابعة عشرة (٩٢ - ٩٣) .

ورغم ذلك فإن الموضوع يحتاج الآن وبعد تلك الفجوة الاعلامية التى دارت حول سرقة الآثار إلى دراسة شاملة تتناول الأسباب والمسببات ، وتبحث عن نواحي الضعف والتقوير ، وتستكشف وسائل العلاج ومناهج الانقاذ ، ثم توصى بالاساليب التى ينبغى اتباعها للتصدي لهذا المرض الخبيث .

وتدور عمليات سرقة آثار مصر فى ميادين متنوعة منها :

١- ميدان سرقة الآثار المنقولة كالتماثيل واللوحات والحلى وأوراق البردى وغيرها من المخازن الأثرية والمتاحف .

٢- ميدان التنقيب عن الآثار لسرقة الآثار المنقولة أثناء عمليات الحفر المسموح بها أو عن طريق الحفر غير الشرعى خلسة لاستخراج ما فى باطن الأرض من آثار .

٣- ميدان الآثار القائمة كالمعابد والمقابر والمساجد والكنائس والأديرة حيث يسرق اللصوص بعض أجزاء معمارية أو تماثيل أو لوحات أو مناظر الجدران أو أيقونات أو غيرها ، ولا تقتصر هذه السرقات على المناطق النائية والمنعزلة بل تشمل المناطق الأثرية الكبرى كالجيزة وصقارة والأقصر ، وقد تشمل السرقات آثارا ضخمة فيقوم اللصوص بتقطيعها إلى قطع أو أجزاء لتسهيل عملية السرقة والتهرب .

ويمكن تقسيم الدول التى لها صلة بهذه التجارة إلى أنواع ثلاثة :

١- دول مصدرة للممتلكات الثقافية وهى فى الغالب من الدول النامية نوات الماضى الحضارى الرفيع .

٢- دول مستوردة وهى فى الغالب من الدول الغنية التى يتوافر فيها رجال ذوو خبرات واسعة فى تقييم التحف والآثار ، ولديها من القدرات المالية ما يمكنها من دفع أثمان المقتنيات مهما ارتفع السعر ، وهو أمر يساعده على قيام عصابات تمارس تلك التجارة غير الشرعية على أوسع نطاق .

٣- دول وسيطة يمكن أن تطلق عليها اسم دول المرور التى تشجع ظروفها وتسمح قوانينها بعبور المهربات .

وقد تعرض جانب كبير من تراث مصر الأثرى والحضارى للسرقة والنهب منذ أقدم العصور بل إن برديات سرقة المقابر فى أواخر عهد الدولة الحديثة الفرعونية وما تلاها من أيام لأكبر دليل على ذلك ، وقد استمر هذا العبث بآثار مصر حتى بداية القرن التاسع عشر فانتشرت سرقات التراث انتشارا واسعا ، وخاصة فى أيام الأسرة العلوية بسبب ضعف الوعى الثقافى فيما يتحمل بالتراث ، ولظروف مصر السياسية ، بل لقد استمر هذا السيل من السرقة والتهرب بعد انشاء إدارة للآثار

المصرية في منتصف القرن الماضي وذلك نتيجة لخصوعها التام للسيطرة الأجنبية ، وما زال هذا الموضوع مثيرا للقلق ، خاصة أن هناك من الظروف المحيطة بآثار مصر ما قد يشجع على استئثار الداء .

وقد كانت الآثار المصرية وخاصة الفرعونية ولا تزال مثار اهتمام العالم بوجه عام ، وهواة المقتنيات الفنية والآثرية ورجال المتاحف بوجه خاص ، لقدمها وروعتها وتنوعها وقيمتها الحضارية والفنية العالية ، ونظرا لارتفاع ثمنها فقد شجع ذلك عصابات كمسابات المافيا وكذا حالات بيع المقتنيات الفنية وقاعات المزادات الخاصة بالتحف واللوحات وغيرها في محاولتها المستميتة للحصول على الآثار المصرية مهما كانت الطريقة ويصرف النظر عن شرعية الأسلوب ، فإذا أضفنا الى ذلك انتشار الآثار المصرية في كافة أنحاء مصر مما يشنت الجهود المبذولة لحمايتها والحفاظة عليها ، الى جانب سوء الأحوال الاقتصادية وقلة المرتبات من ناحية ، ثم ضعف الضمير العالمى في هذا الشأن من ناحية أخرى ، فإن ذلك يعد عاملا فعالا في انحراف بعض نوى النفوس الضعيفة واشتراكهم في محاولات نهب آثار مصر .

وهنا يجب أن نشير أيضا إلى ما درجت عليه بعض الصحف ووكالات الأنباء أحيانا من تضخيم أحداث سرقات التراث المصرى ، وقد يكون دافعهم الى ذلك اهتمام العالم بهذا التراث الذى أدى منذ القرن الماضي إلى ظهور ظاهرة أسماها البعض Egypto mania أى الجنون بآثار مصر والذى تجلى في مساهمة العالم كله في انقاذ آثار النوبة ، وقد يكون هدفه أيضا المبالغة الاعلامية بغية كسب صحفى وقتى .

وتنحصر المشكلة أساسا في نواح متعددة ، منها :

الحراسة والأمن :

مما لا شك فيه أن أهم عامل يشجع على سرقة الآثار هو تدخل

نظام الحراسة وتخلف وسائله وضعف إمكاناته مقابل ما يستخدمه لصوص الآثار من أساليب سواء في السرقة أو التهريب ، وسوف يساعد نظام أمن قومى متكامل على مواجهة تطور الجريمة وتعدد أساليبها ، ونضرب مثلا لذلك التدخل بنوعية حراس الآثار فهم ثلاثة أنواع : رجال شرطة وخبراء تابعون للشرطة وخبراء خصوصيون يقوم مجلس الآثار بتميينهم ويفتقر هؤلاء جميعا للكفاءة والوعى بالآثار والتدريب المستمر والتسليح الجيد ، كما يتساوون في مسألة المرتب وقلة الحوافز - مما يجعل أمر إغرائهم سهلا ميسرا .

ومن الغريب أن معظم متاحف مصر وفي مقدمتها متحف القاهرة وجميع المناطق الأثرية تفتقر إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة للوقاية ضد السرقة والتخريب والحريق نذكر منها على سبيل المثال :

١) الدوائر التلفزيونية المغلقة .

٢) الحساسات : حساسات التيار الكهربائى - حساسات الاهتزازات - الحساسات المغناطيسية - الحساسات الالكترونية المغناطيسية - الحساسات بالأشعة تحت الحمراء - حساسات الموجات فوق الصوتية - حساسات العزل الكهربائى - حساسات الاحلال - حساسات الضغط - الحساسات السمعية .

٣) العيون الضوء كهربائية .

٤) مفاتيح التلامس المغناطيسية - مفاتيح التلامس الميكانيكية - مفاتيح التلامس الكهربائية - مفاتيح الاهتزازات .

٥) نظام الرادار الامتصاصى .

٦) أجهزة الكشف عن المفرقات .

٧) أجهزة الانذار الالى الأخرى .

ويعتبر العامل البشرى هو الأساس في التعامل مع هذه الأجهزة وملاحظتها وحسن استخدامها وصيانتها وأصلاحها ، ومن الضرورى اختيار النظام المناسب والأجهزة الملائمة عن طريق الخبراء والاختصاصيين

كذلك ألغى هذا القانون حق بعثات الآثار الأجنبية في أخذ نصيب من الآثار التي اكتشفوها .

وقد شدد قانون ١١٧ العقوبة في جرائم الآثار ، ومن ذلك على سبيل المثال :

المادة ٤١ : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من قام بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية أو اشترك في ذلك ، ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فيها لصالح الهيئة .

المادة ٤٢ : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

(أ) سرق أثرا أو جزءا من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك في شيء من ذلك ، ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

(ب) هدم أو أتلف عمدا أثرا أو مبنى تاريخيا أو شوهه أو غير معاملة أو فصل جزءا منه أو اشترك في ذلك .

(ج) أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك في ذلك ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، إذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالآثار أو موظفي أعمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

ولكن هناك من يطالبون مثلا بإحلال عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في المادة ٤١ ، وهناك من يطالبون بإلغاء مبدأ حيابة الآثار الذي نصت عليه المادة ٨ من قانون

الذين يقومون بتدريب القائمين بالعمل على تلك الأجهزة الأمنية .

ويفتقر نظام حراسة الآثار إلى التخصص الكامل إذ تقوم به شرطة السياحة والآثار كما أن التنسيق بين الشرطة والمجلس الأعلى للآثار يعوزه التكامل . وأخيرا فإن متاحف مصر ومناطق آثارها تحتاج في الليل إلى حراسة وبوريات رابية وأضاءة قوية .

قانون الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

يعتبر الكثيرون قانون الآثار الحالي هو المسئول إلى حد ما عن سرقة الآثار ويطالبون بتشديد أحكامه ، والواقع أن هذا القانون هو الرابع من نوعه بعد أن سبقه :

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩١٨ .

قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

ثم أخيرا قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وقد ألغى هذا القانون الاتجار في الآثار الذي كان مباحا في القوانين السابقة ، ولم يكن بيع وتصدير الآثار حتى قانون ١١٧ قاصرا على الأفراد وإنما كانت تزاوله مصلحة الآثار بنفسها حيث انشئت بمتحف القاهرة قاعة يتم فيها بيع بعض الآثار المكررة وسمحت بتصدير الآثار المباحة بها - أو عند تجار الآثار - إلى الخارج في معظم الحالات ، ولما كانت مصر غنية بآثارها الفريدة المطلوبة في كافة أنحاء العالم فقد أضحت من الممولين الرئيسيين في مجال الاتجار العالمي للآثار . ومن ثم فقد نصت المادة ٧ في القانون الحالي على : « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر الاتجار في الآثار ، ويمنع التجار الحاليون مهلة قدرها سنة لترتيب أوضاعهم وتصريف الآثار الموجودة لديهم ويعتبرون بالنسبة لما تبقى لديهم من آثار بعد هذه المدة في حكم الحائزين وتسرى عليهم الأحكام المتعلقة بحيابة الآثار والمنصوص عليها في هذا القانون » .

١١٧ وتعتبرونها سبيلا لتهريب الآثار والاتجار فيها .

وتنص المادة ٨٥ على مايلي : « فيما عدا حالات التملك أو الحيازة القائمة وقت العمل بهذا القانون أو التي تنشأ وفقا لأحكامه يحظر اعتبارا من تاريخ العمل به حيازة أى أثر وعلى التجار والحائزين للآثار من غير التجار أن يخطرأ الهيئة بما لديهم من آثار خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يحافظوا عليها حتى تقوم الهيئة بتسجيلها طبقا لأحكام هذا القانون .

ويعتبر حائزا بدون وجه حق ولا يفيد من أحكام الحيازة المقررة بهذا القانون كل من لا يخطر خلال المدة المشار إليها عما فى حيازته من آثار لتسجيلها .

وعلى كل حال فيجب تطوير المعالجة التشريعية لقانون حماية الآثار وتعديل بعض أحكامه إذا لزم الأمر بعد مرور أكثر من اثني عشر عاما على إصداره وقيام لجان للنظر فى هذا التعديل بون التوصل الى نتيجة ايجابية .

المخازن:

تنتشر مخازن الآثار فى كافة أنحاء مصر فى الجيزة وصقارة ودهشور وطنطا والزقازيق وصان الحجر والفيوم وبني سويف والمنيا والاشمونيين وتونة الجبل وتل العمارنة وأسيوط والعراة المدفونة وجرجا وسوهاج ولندره والاقصر وادفو وكوم امبووالفنتيين والواحات الخارجة والداخلية وعشرات المواقع الأثرية الأخرى وكذا فى كافة المتاحف الأثرية وخاصة متحف القاهرة الذى يضم مخزنه أكثر من مائة الف قطعة أثرية .

وتعد أوضاع هذه المخازن فى المسئولة عن فقدان جانب كبير من التراث القومى الذى يضم عناصر أثرية من عصر ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث ، ومعظم هذه المخازن مبنى بالطوب النى أو الخشب

ونادرا ما تبنى بالحجر وفى هذه الحالة قد يكون البناء متداعيا على وشك الانهيار وبه نوافذ وأبواب يمكن كسرها بسهولة وتنتشر الثقوب والفتحات فى السقف والجدران وتفلق بالتقال يمكن فتحها بأقل مجهود ومعظمها ضعيف الحراسة لا توجد به سجلات كاملة أو تخزين منظم ويخضع لتنظيمات عقيمة ولوائح بالية تعتمد فى معظم الأحيان على مجرد كشوف حفر للمحتويات وأوراق لاستيفاء العهد ومن ثم فإن العديد من سرقات المخازن قد تكشفها مجرد الصدفة بون ان يشمر بها مسئول ، وكثيرا ما تستخدم حجرات المعابد وبعض المقابر كمخازن للآثار أو تترك بعض العناصر المعمارية والزخرفية فى أماكن سقطها داخل الأثر القائم أو خارجه مما يساعد على سرقتها أو تلفها أو تدميرها .

ويعتبر نظام العهد الأثرية بالمخازن والمتاحف من النظم التى تجعل العديد من الأثريين يتهربون من العمل المخزنى خشية المسئولية والتعرض للاتهام ، والواقع ان نظام العهد الأثرية يقوم على اعتبار الأثرى أو أمين المتحف مسئولا مسئولية شخصية عن الآثار التى يعهدها والتى قد تتجاوز أحيانا العشرة آلاف والتى لا يمكن إسناد مسئوليتها عمليا لفرد بمفرده مهما وهب الله من قدرات أو أعطى من سلطات ، ويتجاهل هذا النظام مسئوليات المفتش العديدة كالمرو على المناطق الأثرية والاشتراك فى الحفائر والإشراف أثريا على أعمال الترميم والصيانة ومصاحبة كبار الزوار وعشرات المسئوليات الأثرية والإدارية والإشرافية الأخرى .

تسجيل وجرد الآثار :

لأنزال أغلب آثار مصر غير مسجلة اطلاقا أو مسجلة بطريقة عشوائية متخلفة برغم ما فى ذلك من مخالفة للعمل الأثرى المنظم والبحث العلمى السليم ورغم تعارضها مع التدابير التى يجب اتخاذها وفقا لاتفاقية اليونسكو سنة ١٩٧٨ لحظر تصدير ونقل الممتلكات الثقافية

التوصيات

على ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من

مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* استخدام منجزات العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة من أجهزة تسجيل وإنذار وتنبيه وحراسة الكترونية وكشف المفرقعات وبوادر تليفزيونية ، وكذلك من الأجهزة المستخدمة ضد السرقة والفقد والاتلاف والحريق ، وضرورة الاعتماد على أكثر من وسيلة فى تأمين المتاحف والمناطق الأثرية ، وأخذ كافة الضمانات لقيام الأجهزة المستخدمة بعملها على أفضل وجه ، وذلك من أجل التواكب مع تطور أساليب الجريمة وتعدد وسائلها .

* النظر فى تعديل قانون حماية الآثار ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ومعالجته تشريعيًا ، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الأثر وأمر تشديد العقوبات ، وكذا النظر فى إلغاء حيازة الآثار نهائيا وتعويض حائزيها .
- على أن تهتم الجهة المعنية بمتابعة قضايا سرقة الآثار وتهريبها متابعة جديده وحضور جلسات المحاكم حين النظر فى تلك القضايا والترافع وابداء وجهه نظر المجلس الأعلى للآثار وشواهد وأدلتها فى القضية المعروضة .

* إنشاء متاحف جديدة تستوعب جانباً كبيراً من الآثار المكشوفة والمتحفية سواء ماكان منها نوعياً متخصصاً يهتم بلون معين من ألوان الحضارة أو إقليمياً ، وظيفته توصيل رساله المتحف الى أكبر عدد من جماهير الشعب فى كل إقليم ، أو محلياً يقام فى كل موقع أثري هام ، أو فى مناطق الحفائر ، أو جامعيًا يكون بمثابة ميدان عملي للدراسة والتدريب ومؤسسة أكاديمية للبحث العلمى .

* بناء مخازن متحفية مجمعة ، تراعى فيها الاشتراطات اللازمة من حيث امان الموقع وحسن تخطيط المبنى ، وتوفير كافة التجهيزات المخزنية الحديثة ، وترتيب الآثار التى تضمها ترتيباً مناسباً بحيث تكون

بطريقة غير مشروعة وفى مقدمتها أن يكون الأثر مسجلاً فى بلده تسجيلاً ييسر عملية استرداده .

كذلك من الملاحظ عدم الاهتمام بجرد المخازن والمتاحف جرداً دورياً ومفاجئاً أحياناً بما ينم على الجدية والواقعية ، فالجرد يتم عادة بشكل روتينى غير دقيق وقد لا يحدث الا عندما يدق ناقوس الخطر كفتح أحد المخازن عنوة أو اكتشاف سرقة بمحض الصدفة بل قد يحدث أحياناً أثناء عمليات الجرد وجود زيادة فى مقتنيات المخزن وفقاً لكشوف حمير سابقة غير دقيقة .

عوامل أخرى وهى متعددة منها :

(١) بعثات الحفر الأجنبية ، فهى تثير أحياناً نوعاً من القلق فيما يختص بأمن الآثار خاصة اذا لم تكن البعثة على المستوى المطلوب من الناحية العلمية أو القدرة العملية ، أو لا تتفق مع المستوى والمسئولية المطلوبة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ من قانون حماية الآثار ولا تقيد ببروتوكول الترخيص الممنوح لها من مجلس الآثار والتى تحتم على سبيل المثال : انشاء البعثة لمخازن متمشية مع أحدث الوسائل التأمينية .

(٢) الأحوال الوظيفية للعاملين من حيث ضعف المرتبات وتخلف النظام الإدارى ، مما قد يؤدى أحياناً الى التسبب واللامبالاة وتششت المسئولية الى الانحراف أحياناً ، ويعمل المرطفون غالباً دون إعداد سابق أو تأهيل مناسب أو تدريب مفيد ، كما قد يساء توزيعهم تحت وطأة روتين متخلف ويلا اعتمادات أو امكانات .

(٣) ضعف الوعي الأثرى والتاريخى ، سواء على المستوى الشعبى أو الحكومى من ناحية ، وتقلص الوعي الأخلاقى والضمير الثقافى نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية من ناحية أخرى .

هذه المخازن مرحلة وسطى ما بين المخزن والمتحف .

* انشاء ادارة مركزية عامة للمخازن فى المجلس الاعلى للآثار
تعطى صلاحيات كاملة للإشراف على جميع مخازن الآثار فى كافة
أنحاء الجمهورية من النواحي الادارية والعلمية والترميمية والمخزنية
والتسجيلية ، على أن يجرى العمل فى تلك الادارة وفقا للوائح متطورة
لعمل المخزن ونظام عهد سليم .

* الاسراع فى نقل المخازن المقامة فى مناطق أثرية بها مساكن
ومستوطنات ، أو فى أماكن تشتهر بعدم استقرار الأمن بها الى مناطق
أمنة ، يسهل حراستها .

- مع وضع نظام متطور لحل مشكلة العهد الشخصية بما يكفل
حماية التحف والآثار من ناحية ويضمن الأثرى المسئول عن التخزين من
ناحية أخرى .

* عدم ترك العناصر الأثرية والمعمارية - التى وجدت فى منطقة
الأثر أو سقطت داخله أو خارجه - متناثرة فى المناطق الأثرية مما
يعرضها للسرقة والتلف ومن ثم لابد من الاسراع بنقلها الى مخازن
وأماكن آمنة .

* تسجيل الممتلكات الثقافية والآثار الثابتة والمنقولـه
تسجيلا كاملا يشمل التصوير من جوانب مختلفة والأوصاف الأثرية
والمعمارية والمقاسات المختلفة . وكذا مادة الأثر وما عليه من نقوش
وكتابات مع استخدام طرق التسجيل الحديثه ووضع قوائم كاملة بما
سُجل من آثار .

- ووضع التسجيلات السابقة فى بطاقات تسيير وفقا
لنظام موحد وبشكل يسهل أمر الرجوع اليهـسا فى حالات
السرقة أو الفقد .

* اجراء جرد دورى وكذا جرد مفاجئ لمخازن الآثار والمتاحف
للطمئنان على سلامة ما بها من آثار . وعلى أن يراعى فى تشكيل

لجان الجرد التخصص بقدر الامكان وخاصة عند وجود كتابات قديمة ،
وكذا الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين خاصة اذا كانت الآثار مصنوعة
من معادن ثمينة أو تضم أحجارا كريمة ، على أن تزود اللجان بجميع
وسائل الفحص من موازين وأجهزة قياس ومناظير وخلافه .

* تطوير نوعية ومهام وأسلوب عمل شرطة السياحة والآثار والنظر
فى أمر تكوين شرطة مستقلة خاصة بالآثار لتتفرغ لحماية التراث
القومى . مع التنسيق بين شرطة السياحة والآثار والمجلس الاعلى للآثار
تنسيقا كاملا ، والعمل على تحديد المسئوليات والواجبات وتوحيد نوعية
الحراس والسعى المشترك لتحسين أحوال رجال الأمن المادية والارتفاع
بمستواهم الأدائى .

* توخى الدقة فى اختيار عناصر الحراسة والأمن واشتراط
مواصفات خاصة فيهم من حيث الكفاءة والاستعداد ، والعمل على
تدريبهم واعدادهم وتوفير الأعداد الكافية منهم والاهتمام بوجه عام
بالجانب البشرى فى هذا المجال . مع إعطائهم مرتبات كافية وحوافز
مشجعة لتقوية مناعتهم ضد التأثير بآية إغراءات محتملة .

* وضع اضاءة حول المتاحف والمناطق الأثرية والعمل على
تواجد حراسة فعالة أثناء الليل ، وإذا أمكن السعى لتوفير
دوريات مسائية راكبة كما يمكن الاستعانة بالكلاب البوليسية
إذا لزم الأمر . مع اعطاء تعليمات واضحة لمديرى المتاحف
والمناطق الأثرية بما يجب اتخاذه فورا فى حالات الطوارئ (السرقة -
الحريق - الزلزال - السيل ... الخ) حتى يكون التصرف
تلقائيا ومدرسا .

- مع ضرورة احكام الرقابة على المنافذ البحرية والجوية ، مما
سيوقف الى حد كبير ظاهرة تهريب الآثار .

* ضرورة اقامة البعثات الاجنبية لمخازن فى مناطق عملها تتوفر
فيها الامكانيات الأمنية وفقا لمواصفات يضعها المجلس الاعلى للآثار .

* تطوير الأساس الإداري والنظام الوظيفي للعاملين بالمجلس الأعلى وتحسين أحوالهم المالية والوظيفية والعمل على رفع كفاءتهم مع مراعاة انضباطهم وحسن توزيعهم ، وكذا العمل على ابعاد الذين تحوم حولهم الشبهات عن مناطق العمل الحساسة و امداد الاثريين بالامكانيات اللازمة لحسن الأداء .

- والعمل على تكوين نقابة للاثريين تعمل على تحسين أحوالهم اجتماعيا وصحيا وماديا ونفسيا ومعنويا .

* بناء مساكن بديله ينتقل اليها سكان القرى والتجمعات السكانية داخل المناطق الاثرية أو بجوارها ، حتى لا تتعرض الآثار للسرقة ولا تيسر مزاوله التهريب .

* ترميم المعابد والمقابر وغيرها من الآثار المنقولة التي تحتاج الى استكمال أسقفها أو بسد الفتحات بالجدران أو تثبيتها ، وكذا سد الفجوات ومداومة صيانة وترميم مثل هذه المبانى الأثرية .

- مع النظر في تبادل بعض الآثار المكررة أو المتشابهة التي تنص بها متاحفنا ومخازننا مع مثيلاتها في بلدان العالم المختلفة ، مما يخفف الى حد ما الاكتظاظ السائد في المخازن ، ويسمح بإنشاء متحف أو أكثر - مما نحن في أشد الحاجة اليه - لحضارات العالم المختلفة .

وجدير بالذكر ان المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لحماية الآثار تنص على أنه : « يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية والاجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بشئون الثقافة » .

* وضع نظام مدروس لإيقاف عملية تصدير الآثار

الحقيقية على أنها نماذج أثرية مقلدة أو طبعات ومستنسخات حديثة .

* يجب العمل على تنفيذ بنود اتفاقية اليونسكوسنة ١٩٧٠ لاسترداد الآثار التي غادرت موطنها الأصلي بطرق غير شرعية كالاسراع في تسجيل الآثار وإنشاء ادارة في المجلس الاعلى للآثار تتخذ من الاجراءات مانعت عليه الاتفاقية وتتعاون في هذا الشأن مع هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات التي تعمل في مجال المحافظة على الآثار كمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) والمجلس الدولي للمتاحف (ايكوم) والمجلس العالمي للشئون الجمركية ، كما تقدم تقارير دورية الى هيئة اليونسكو بما يتخذ من تدابير وما يطلب من معونة أو مساعدات .

* إبرام اتفاقيات ثنائية خاصة بالمحافظة على الممتلكات الثقافية وتضمن الاتفاقيات الثقافية التي تبرم مع الدول الاخرى مادة تتعلق بالمساعدة على اعادة الممتلكات الثقافية التي خرجت من مواطنها الأصلية بطرق غير مشروعة ، وكذا تطبيق الاتفاقيات الخاصة بتبادل المجرمين على سارقى الآثار - وتضمن الاتفاقيات مع الدول الأخرى نصا يوجب تبادل المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع في الآثار .

* وضع خطة توعية بالآثار تخاطب كافة فئات المجتمع وتوجه الى قطاعات الشعب المختلفة : الاطفال - التلاميذ - الطلاب - الشباب - الشيوخ - كل من الزاوية التي تعنيه وتؤثر عليه تأثيرا مباشرا ، كما تستخدم كافة وسائل الثقافة والاعلام والصحافة والاذاعة والتلفزيون والكتب والنشرات والمسرح والسينما والمحاضرات والأحاديث والفتوات والرحلات .

الإعلام

وسائل الإعلام والثقافة

صاحبت الثقافة الإنسان تاريخاً وحضارة ، واصطنع لها الإنسان الوسائل والوسائط التي تعبر من خلالها عن عالمه : زمانه ومكانه وأحواله . وكان بين الثقافة وهذه الوسائل صلة دائمة مازالت منذ القدم تنمو وتتطور حتى عصرنا الحاضر ، وإن كنا نعرف أن من أهم هذه الوسائل « الكتاب » بأنواعه وأنماطه المختلفة القديمة والمتطورة الحديثة ، إلا أن هناك وسائل أخرى لها أهميتها وخطورتها في نشر الثقافة وانتشارها وتطورها من حيث الكم والكيف ، وهي وسائل الإعلام .

فالذي لاشك فيه أن الصلة بين الثقافة ووسائل الإعلام ، أو وسائل الاتصال الجماهيري صلة وثيقة وحميمة . فالثقافة ، أو التنوير بشكل أوسع ، هو إحدى الوظائف التي تقوم بها الوسيلة الاعلامية ، مقرومة كانت أم مسموعة أم مسموعة مرئية .

لقد نشأت وسائل الاعلام أولا لكي تلبى حاجة أساسية من حاجات الانسان الحديث ، هي حاجته الى ان يعرف ما يجري ، أي لكي تؤدي وظيفة « الاعلام » بمعنى « الإخبار » ، وشيئاً فشيئاً اتسع نطاق ما تؤديه الوسيلة من وظائف ليشمل التفسير والتعليق والتوجيه والتنوير . ولقد كان الأمر كذلك مع وسائلنا الاعلامية ، شأنها في ذلك شأن نظيراتها من الوسائل .

ان مصر عرفت في عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) المنشورات التي كانت قيادة الحملة تطبعها باللغة العربية وتوزعها على

الخاصة ، وتعلقها على أبواب الحارات وبور العبادة وغيرها . ليقرأها ويعلم بها ويسمعها كافة . ولم يكن من المتوقع أن تتضمن هذه الوسيلة البدائية من المواد شيئاً الى جانب الإخبار والتبليغات وبيانات السلطة . أما الصخيفتان الفرنسيتان اللتان أصدرتهما الحملة (لوكوربيه دي ليجيت ، ولاديكاد اجبسيين) فلم تكونا للمصريين . وكانت ثانيتهما بالفعل دورية ثقافية ولكنها كانت لعلماء الحملة ومن إليهم من الباحثين .

وفي عهد محمد علي ظهرت أولى الصحف المصرية ، وهي « الوقائع المصرية » التي كانت تطبع بلفتي الحاكم والمحكومين ، أي التركية والعربية . وكانت هي الأخرى لاتنشر شيئاً غير الأوامر والقرارات والإخطارات الرسمية ، والاشادة بولي النعم وإنجازات حكومته .

وعندما تولى رفاعة الطهطاوي أمر الصحيفة ، وخاول أن يصلح من أمرها ويضيف إلى موادها بعض ما يدخل ضمن إطار التحقيق السياسي والأدبي ، لم يستطع أن يستمر في خطته التجديدية التنويرية لأكثر من عدد واحد ، فوالعدد رقم ٦٢٢ الصادر في غرة ربيع الثاني عام ١٢٥٨ الموافق ١٢ من مايو عام ١٨٤٢ . ثم وقفت في وجهه قوى الرجعية (التي نفت رفاعة بعد بضع سنوات) ، فعادت الصحيفة الى ماكانت عليه ، مجرد نشرة رسمية . وكانت أولى بوادر هذه النكسة تأخر صدور العدد التالي (٦٢٤) ثلاثة أسابيع كاملة ، وخلوه - وما تلاه من أعداد - من أي من المواد التنويرية الممتازة التي كان يتخضعها ذلك العدد الرائع الوحيد .

ولم يكن للصحافة - أو بالأحرى للوقائع - أي دور تثقيفي أو تنويري حتى جاء اسماعيل . وفي عهده تهيأت الأسباب لنهضة كبرى امتدت

آثارها الى ذلك المجال ، لقد جدد اسماعيل صحيفة الدولة ، فأصبحت تصدر في طبعة مستقلة باللغة العربية ، وأتاح لها من الظروف ما جعلها تضارع صحف البلاد المتقدمة ، ولم يكتف بذلك ، بل أصدر الى جانبها صحفا استُهِمت مع « الوقائع » في القيام بالدور التنويري لقرائها . وكانت هناك « الجريدة العسكرية » و« جريدة أركان حرب الجيش المصري » وقد حفلتا بالمقالات والبحوث التي تساعد على رفع المستوى الثقافي للعسكريين بما تتضمنه من معلومات وما يصحبها من خايطات ورسوم توضيحية .

وأصدرت حكومة إسماعيل أيضا مجلة « روضة المدارس » التي كانت أول صحيفة ثقافية كاملة المقومات في مصر . وكان يرعى هذه المجلة على مبارك وزير التعليم ويشرف عليها الرائد التنويري الكبير رفاعة الطهطاوي ويرأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعة ، وكتب في هذه المجلة نخبة من الأدباء والعلماء من مختلف التخصصات .

وكانت حكومة اسماعيل قد سمحت بظهور صحف أهلية ، سواء على أيدي المصريين أم على أيدي مثقفي الشوام الذين لجئوا الى كنف مصر ، فرارا مما يعانونه في بلادهم من اضطهاد .

وساعد المناخ العام على نجاح الصحف في أداء دورها الثقافي . فقد انتشر التعليم وزاد عدد خريجي المدارس بمختلف درجاتها وبرز الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا ، وذلك الى جانب قدر من الحرية النسبي الذي أتاحه حكم اسماعيل ، والنهضة العمرانية التي تميز بها عهده .

وبعد عصر إسماعيل ومجيء الاحتلال البريطاني ، تغيرت هياكل الصحافة واختفت بعض رموزها القديمة ، ولكنها مع ذلك لم تتخل عن وظيفتها التنويرية . بل إن صحف المتصرين كانت تقدم الزاد الثقافي - من وجهة نظرها - ضمن موادها المعتادة . فصحيفة « الأهرام » مثلا ، اعتادت نشر

روائع القصص الفرنسية مترجما ، وصحيفة « المقطم » - في المقابل - كانت تنشر ترجمات لأشهر كتاب الانجليز ... وهكذا .

أما الصحف الوطنية فكانت في تلك الحقبة معرضا لنتاج خيرة الكتاب والادباء المصريين ، ومعظمهم بدأت معرفة الناس بهم من خلال مانشرته تلك الصحف من أعمال ، ويتسع سجل الصحافة المصرية في هذا الشأن لعشرات من أسماء مختلف الصحف العامة والأدبية والمتخصصة ، ولعشرات كذلك من أسماء الكتاب والشعراء الذين أسهمت أقلامهم في تزويد الصحف بما نشرته من مواد حققت وظيفتها التنويرية على أحسن وجه .

وحتى الحرب العالمية الأولى كانت الصحافة المصرية قد أدت مهمة تثقيفية جليلة . والى جانب مهمة التنوير بمعناها الواسع التي تكمل مهمة التعليم ، فإنه يجدر التنويه بأثر الصحافة في مجال اللغة . والعلاقة بين اللغة والثقافة - من حيث هي أسلوب الحياة - علاقة جدلية . فمن ناحية فإن اللغة مرآة تنعكس على صفحتها ثقافة المجتمع واهتماماته ونشاطه ، كما تساعد على حفظ تلك الثقافة وتسجيلها للأجيال التالية . ومن ناحية أخرى فإن اللغة تقوم بالتعبير عن ثقافة المجتمع وتجليتها وتبادل التأثير والتأثر في الطريقة التي يفكر بها .

إن اللغة - وبحق - هي التي تحدد نظرة المجتمع للعالم والحياة ، كما أن لها تأثيرا كبيرا على الطريقة التي يفكر بها أفراد المجتمع الذين يتكلمون تلك اللغة ، مختلفين في ذلك عن طريقة تفكير مجتمع آخر يتكلم أفراد لفة أخرى . ولاشك أن الصحافة المصرية ، وسيلة الاعلام الوحيدة وقتئذ ، قد أثرت اللغة العربية بما استحدثته من تعبيرات وتعريبات ومصطلحات وبني جديدة ، نتيجة لممارساتها في مجال الترجمة من أصول اعلامية غير عربية من ناحية ، وتناولها لموضوعات وأنماط غير مألوفة في النثر العربي الذي ألفه القارئ طيلة عدة قرون .

وتميزت فترة ما بين الحربين العالميتين بنهضة شاملة في مختلف

التي أشرف على تحريرها عميد الأدب العربي ، و « الكتاب » التي أصدرتها دار المعارف .

وتغير وجه الحياة في مصر بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، فقام حكم جديد بمفاهيم وتوجهات جديدة . واتخذت الثقافة أشكالاً إعلامية جديدة ، سواء في الصحف أو الإذاعة ، كانت تعبر عن مختلف الموجات والتيارات التي تعاقبت على سياسة الحكم . ثم استقبل حقل الاعلام وافداً جديداً هو التلفزيون الذي مالبث أن اطرده نموه وانتشاره ، وتزايد أثره وخطره .

وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن أوضاع الاعلام بصورة مختلفة في هذا العهد ، بعد أن تشابكت أصوله وفروعه ، واختلطت أموره ظاهراً وباطناً ، واختلفت في شأنه الآراء والرؤى .

غير أننا إذا قصرنا الحديث على موضوع الثقافة ، استطلعنا عندئذ أن نحدد سمات هذا الإعلام فيما يلي :

- احتجاب معظم الصحف الثقافية .

- أصبح اهتمام الصحف العامة بالمواد الثقافية اهتماماً إخبارياً أكثر منه تنويرياً .

- احتفظت الإذاعة المسموعة إلى حد ملحوظ بتمييزها في هذه الناحية ، بما تبثه من برامج ثقافية مختلفة ، وإن كانت هذه البرامج لا تمثل سوى قدر ضئيل من المساحة الزمنية الكلية للإرسال .

- ومع الدور الذي يؤديه التلفزيون فمازلنا في حاجة إلى توسيع الجوانب الثقافية في برامجه مع أهمية العناية في البث التلفزيوني بالاحتفاظ بمستوى اللغة العربية السليمة .

وعلى هذا فالأمر في حاجة إلى علاج إعلامي يستهدف تلافي تلك الأوضاع ، والارتقاء بمستوى الأداء الثقافي لوسائل الاعلام ، حتى يكتمل عملها ويمتدل ميزان ما تقوم به من وظائف في خدمة المجتمع .

أوجه الحياة المصرية ، امتدت إلى مجالات التعليم والثقافة والفنون وغيرها مما لا داعي لتفصيل القول فيه . وانعكست أصداء هذه النهضة في الصحافة ، فحفلت صفحاتها بكل شيق ومفيد من ألوان المعارف وفنون الإبداع المكتوب ، وشهدت مجالات « التعبير » بالكلمة المقولة والمكتوبة وبالألحان والريشة والأزميل في ذلك الوقت ازدهاراً مماثلاً .

وبرزت عدة صحف ثقافية وأدبية وفنية متخصصة كانت صفحاتها سجلاً رائعاً للملامح فترة ذهبية في تاريخ مصر الحديث . ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى « الهلال » و « السياسة الأسبوعية » و « البلاغ الأسبوعي » و « مجلتي » و « الرسالة » و « الثقافة » ، وغيرها كثير .

وفي هذه الحقبة ظهرت إلى الوجود الوسيلة الاعلامية الثانية ، أي الراديو ، ولكن محطات الإرسال الأهلية التي عرفت في مصر فيما بين سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٣ لم تقدم للمستمعين شيئاً يذكر في مجال الثقافة والتنوير .

واختلف الأمر تماماً بقيام « الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية » عام ١٩٣٤ ، فقد كانت هذه الإذاعة تقدم على يد أبنائها - وهم من خيرة الشباب المصريين ، وبالرغم من ضيق الإمكانيات - زاداً طيباً من الموسيقى الرفيعة والدراما الرائعة والأحاديث الطليعة لعمالقة الكلمة وقتئذ .

واستمرت الوسيلة الاعلامية المقرونة والوسيلة المسموعة تؤديان دورهما الثقافي ، بالرغم مما مر بالبلاد من أحداث خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها . ولقد تحولت الإذاعة إلى جهاز تهيمن عليه الدولة في عام ١٩٤٧ ، فشهد - من ثم - تطوراً كبيراً . وفي الوقت نفسه استطاعت بعض المجلات الثقافية المتخصصة ، مثل « الهلال » و « الرسالة » و « الثقافة » أن تواصل أداء مهمتها ، كما ظهرت إلى جانبها مجلات أخرى ذات مستوى رفيع - مثل « الكاتب المصري »

الطريق السريع الإلكتروني

اتصالات عام ٢٠٠٠:

من التقنيات الجديدة التي تتبلور مع نهاية القرن ، تقنية تجمع بين الاتصالات والإعلام والمعلوماتية ، وتأخذ أبعادا تكنولوجية وتنموية وسياسية بعيدة الأثر في المستقبل القريب .

وهناك تصميم من الإدارة الأمريكية الجديدة وإصرار على إضافة (الطرق السريعة الإلكترونية) إلى البنية الأساسية لتحمل قدرا كبيرا من المعلومات ومواد الاعلام .

ومن الناحية العملية فإن شبكات الاتصالات ذات السرعة الفائقة هي شبكات رقمية (ديجيتال) تنقل بلايين الأجزاء من المعلومات ومواد الاعلام ، وتجعلها جميعا مرئية ومسموعة ومقروءة ومن خلال شاشة واحدة ، بها الصور المتحركة والنصوص المكتوبة ، وحولها الصوت المنقول ، والاتصال بهذا الطريق السريع الإلكتروني يتم بواسطة كوابل الألياف الضوئية الحديثة والخطوط التليفونية المحسنة إلى الأفراد ، ويمكنهم الاستمتاع بمدى كبير جدا من الخدمات ، ومن ذلك على سبيل المثال يمكنهم مشاهدة أى قناة تليفزيونية فى العالم ، وإذا كان المشاهد يمكنه اليوم مشاهدة ٥٠ قناة تليفزيونية إلى ١٥٠ قناة ، فإنه فى عام ٢٠٠٠ يمكنه مشاهدة واختيار بين ٥٠٠ قناة ، ومع التقارب الشديد الذى يزيد من جميع تقنيات الحاسب الألى (الكمبيوتر) والصورة والصوت فى التليفزيون ، والاتصالات بكافة أنواعها ، فإن الطريق السريع الإلكتروني للمعلوماتية والإعلام والاتصالات بكافة أنواعها ، يلغى المسافات مهما امتدت ويجعل العالم قرية إلكترونية لمختلف المعارف ، ويحدث انقلابا فى طرق العمل والتعليم وحياة الأفراد بصفة عامة ، وسوف يكون له آثار بعيدة ، أبعد أثرا من التليفون ، ومن الطرق

التوصيات

وعلى ضوء ماتقدم ، يمكن التوصية بما يأتى :

« ضرورة الاهتمام بالتحرير » التثقيفى « فى الصحف العامة ، وذلك بالتركيز على الجانب « التنويرى » فى أبواب الآداب والعلوم والفنون أكثر من الاهتمام بالجانب « الخبرى » أو « الإعلامى » أو « الترويحي » لما تنشره تلك الأبواب من مواد .
« إطلاق حرية إصدار المجلات الثقافية للأفراد والهيئات ، بدلا من تحمل الدولة لعبء إصدار مجلات ودوريات تقتصر الى مقومات الاستمرار .

« إزاء اتساع البرامج الإذاعية وتنوعها وامتداد مساحتها الزمنية ، أصبح من الضرورى زيادة رقعة المواد الثقافية ، وتوجيه عناية أكبر الى البرامج الثقافية الخالصة ، كالبرنامج الثانى والبرنامج الموسيقى ، من حيث زمن البث وتوقيته ومضمونه .

« أن يراعى فى سياسة البث التليفزيونى ما يأتى :

- التدقيق فى المستوى اللغوى للمذيعين ومعدى البرامج ، وتجنب استعمال العامية فى برامج الحوار والنقاش الرفيعة أو فى البرامج التثقيفية وذلك حتى يمكن الارتفاع بلغتنا ، استعمالا واستيعابا .

- زيادة الاهتمام بإنتاج البرامج الدرامية ذات المستوى الرفيع ، علما بأنه كانت للتليفزيون ، وهو بعد ناشئ فى الستينيات ، تجربة رائدة عندما كون عدة فرق مسرحية قدمت العديد من الأعمال الناجحة ، مع الدقة فى انتقاء البرامج الدرامية الأجنبية .

- التوازن بين الإعلام والإعلان ، وكذلك التوازن بين برامج الامتاع والمؤانسة والبرامج العلمية أو الأدبية الجادة والمشوقة معا ، وأن تنال البرامج « التنويرية » قدرا من الاهتمام الذى يتناسب مع أهميتها ودورها فى التثقيف والتنوير .

السريعة المرصوفة ، كما سيكون أهم خطوة هادفة للمكاسب في القرن القادم ، ويطلق عليه الآن « قيصر التكنولوجيا » ومازالت الشركات الصناعية الأمريكية تتطلع بطموح وحماس لمشروعات الطريق السريع الإلكتروني ، وشركات التليفونات الكبرى ، وشركات شبكات الكوابل ، ومصنعي الحاسبات الآلية ومبرمجيهها ، من أجل ضمان تطوير وتنمية شركاتهم في القرن القادم . ويقدر بعضهم أن مشروعات الطرق السريعة الإلكترونية سوف يمكنها إيجاد عوائد وإيرادات تقدر بحوالى ٣٥٠٠ مليون دولار في بداية القرن الواحد والعشرين ، وهو رقم تجميعى ليس هينا ، ويمثل حوالى نصف المائد الإجمالى القومى الأمريكى الحالى . ويقدر أن أيضا أن الأيام ليست ببعيدة ، التى يتوفر فيها داخل كل جهاز تليفزيون حاسب آلى ، بل يعملون جامدين لتصميم البرامج اللازمة لتنفيذ تليفزيون الغد ، المشار إليه . ورغم أن مشروع « الطريق السريع الإلكتروني » من المشروعات الواعدة فإن ما يحتاج إليه من تغييرات جذرية فى شبكات الاتصال بالأنظمة الرقمية (الديجيتال) لا تخلو من صعوبات كبيرة للتمويل وسياسات التصنيع وجوانب أخرى تتعلق بسلوكيات الأفراد إزاء هذا التطور الكبير .

واستحدث أيضا مسمى « الطريق السريع للإعلام » فى مجال تطويع العلوم والتكنولوجيا ، لأغراض الإعلام والمعلوماتية والاتصال ، كجزء من استثمارات طويلة الأجل ، ومن المتوقع أن تكون هذه المشروعات مصدراً حقيقياً لرفع المستوى الاقتصادى ، وإيجاد فرص عمل جديدة للمؤهلين .

هذا وتسعى الحكومة الأمريكية لزيادة الاستثمارات فى مشروعات « الطريق السريع الإلكتروني » إلى حوالى ١٠٠ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٧ مع تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التى تشارك فى البحوث . ومن المقدر أن تعفى هذه الشركات من ضرائب إجماليتها قدرها حوالى ٦ بليون دولار خلال تلك الفترة . ويقارن الأوروبيون اهتمام

الإدارة الأمريكية بمشروع « الطريق السريع الإلكتروني » بأنه يشبه تماما فكرة « الشبكات الأوروبية العابرة » وأنه يعتمد تماما على نفس المبدأ ، ونفس طريقة التفكير فى تجهيز منظومة الاتصال ، بل إنهم يفكرون أيضا فى بلاد أوروبا الشرقية بنفس القدر ، لتجهيز بنية اتصالية شاملة تعمل بالحاسبات الإلكترونية الحديثة وتكون أكثر تطورا من الشبكات الحالية فى النقل الاتصالى والإعلامى والمعلوماتى ، ومفهوم أيضا على المستوى الأوروبى أن القرارات المتعلقة بهذا التطوير سوف تحتاج تمويلا كبيرا لتطوير الشبكات ، ومن المفاهيم السائدة فى هذا المجال أن مثل هذه الشبكات الاتصالية والإعلامية والمعلوماتية ، يمكن تمويلها من القطاع الخاص بدلا من الاعتماد الكلى على أموال القطاع العام .

الطريق السريع الإلكتروني :

يتردد تعبير الطريق السريع الإلكتروني أو الطريق السريع للمعلومات أو الطريق السريع للمعلوماتية ، للتعبير عن مشروعات وتقنيات جديدة ترتبط بتقارب أنظمة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية ، وتوليف سرعة التوصيل لمضامينها من أى مكان فى العالم إلى أى مكان آخر ، وأيضا توفير الاتصال فى اتجاهين والتخاطب بشتى الوسائل المرئية والمسموعة والمقرومة .

ومن العلاقات البارزة أيضا اهتمام الدول الصناعية الكبرى بمشروعات الطريق السريع الإلكتروني حيث يجتمع مندوبو أكبر سبع دول صناعية فى العالم التى تعرف باسم « مجموعة السبعة » وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وكندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، وإيطاليا . وقد عقدت هذه الدول اجتماع قمة فى بروكسل فى فبراير ١٩٩٥ من أجل بحث كيفية التطويع العملى لتقنيات الطريق السريع الإلكتروني لخدمة احتياجات كافة من يستخدمون الخدمات الإعلامية والمعلوماتية والاتصالية ، وكيفية إزالة العوائق التكنولوجية

والقانونية التي تسد الشبكات ومنافذ الاتصال الحالية .

ويمكن تعريف الطريق السريع الإلكتروني بأنه كناية عن شيء بسيط للغاية إلا وهو ترقية الشبكات التليفونية الحالية وكوابل الألياف الضوئية التي قد يقتصر استخدامها حالياً بين السنترالات في بعض البلاد ، وسعة كوابل الألياف الضوئية كبيرة بحيث يمكنها تقديم قدر كبير من الخدمات الاتصالية مما يعنى قدرة هذه الشبكات على توصيل كثير من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية والاتصالية التفاعلية التي تتعامل في اتجاهين INTRACTIVE ويمكنها استخدام الصورة والصوت والنصوص المكتوبة والمعطيات والرسومات ونقلها جميعا بكفاءة .

ومن الصعب التنبؤ بمستوى الطلب على هذه الخدمات وغيرها مثل خدمات البيع المنزلية وخدمات التليفزيون الموضوع تحت الطلب (وهي مكتبات أفلام وبرامج تليفزيونية يمكن طلبها على خط التليفون) وإضافة إلى ذلك هناك بنوك المعلومات ، وبرامج الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني ، إضافة إلى خدمات الاتصالات التقليدية ، التليفون والفاكس وغيرها .

ورغم بساطة فكرة الطريق السريع الإلكتروني ، فإن تنفيذها العملي شديد التعقيد لأسباب تكنولوجية وتمويلية . وبفضل كوابل الألياف الضوئية وتقنيات الإشارات الرقمية (الديجيتالية) وتقنيات الانضغاط ؛ أصبح بالإمكان تطوير البنية الأساسية للاتصالات للنقل الفوري للصورة والصوت والنصوص المكتوبة إلى أى مكان مجتمعة على شكل ما يسمى تقنية الوسائط المتعددة (MULTIMEDIA) واليوم تتعدد مصادر المعلومات المختلفة ، ويمكن توزيع هذه المعطيات من أى مكان إلى أى مكان آخر ، مع استخدام الأجهزة الانتهازية للحاسبات الإلكترونية المزودة بشاشات للصورة ومعدات للصوت ، والكتابة الإلكترونية . ولعل أهم وسائل الاتصال التقليدية المعروفة هي التليفون ، ومن شبكات المعطيات الشبكة المعروفة باسم شبكة انترنت (INTERNET)

ومن أمثلة ذلك : أن هناك أجهزة انتهازية على شبكة الإنترنت في سويسرا عددها ١٠٠,٠٠٠ جهاز انتهازى .

والحاسب الإلكتروني وجهاز الاستقبال التليفزيونى ، يعتبر أهم الأجهزة الانتهازية التي يمكن اندماجها في المستقبل القريب . ومن أجل الوصول الى منتجات (الوسائط المتعددة) أى (الملتى ميديا) يمكن توصيل الحاسب الإلكتروني إلى خط تليفونى من خلال جهاز وسيط يدعى الموديم MODEM الذى يقوم بعملية تعديل الإشارة MODULATION وكذا بعملية كشف الإشارة DEMODULATION لايجاد التوافق المناسب بين الجهاز الانتهازى لدى المشترك فيما يخص الإشارة الواردة أو الصادرة ، وبما يتناسب مع مواصفات الشبكة الناقلة للاتصال ، ويمكن تزويد الجهاز الانتهازى لدى المشترك بوسيلة لقراءة (الأقراص المدمجة) (COMPACT DISC) مما يعطى مكتبة هائلة من المواد والمعطيات المسجلة التي يمكن قراءتها أو إعادة إنتاجها من هذه الأقراص المدمجة ، وجهاز الاستقبال التليفزيونى هو أيضا وسيلة شائعة الاستخدام يمكنها أن تؤدي دورا كبيرا في نقل الإعلام والمعلومات من الشبكات المختلفة إلى الأفراد مباشرة . وفي المستقبل القريب يمكن التوسع في الشبكات الناقلة للمعلومات والإعلام من خلال الكوابل السلكية والضوئية واللاسلكية وشبكاتها .

ويمكن أيضا تحقيق التعامل المتبادل الفعال في اتجاهين INTRACTIVE بين حائزى الأجهزة الانتهازية ومختلف المصادر ، فيمكنهم مثلا اختيار البرامج التي تناسب أذواقهم والخدمات التي يطلبونها ، كما يمكنهم التعامل في مجالات متعددة تتضمن أيضا اهتماماتهم المهنية والاحترافية ، إضافة إلى ما يتاح من معطيات خاصة بالهوائيات - وعلى سبيل المثال ، فإن وسائل الاتصال تتطور بشكل كبير في البلاد الأوروبية أيضا ، ففي سويسرا يقدر عدد المنازل المزودة

بأجهزة حاسب اليكترونى بنسبة ٢٤٪ ، وفى أمريكا بنسبة ٣٠٪ وفى فرنسا بنسبة ١٧٪

معسكر جديد يضم الدول الصناعية السبع الكبرى من أجل الطريق السريع الاليكترونى :

قررت الدول الصناعية السبع الكبار بدء المحادثات من أجل تخفيف الحواجز بينها والسماح بالانسياب الحر للمعلومات والإعلام والاتصال ، وكان هذا اللقاء الدوالى فى بروكسل حافلاً بعروض التقنية متعددة الوسائط (الملتي ميديا MULTIMEDIA) ، ومشاهد تعبر عن نوع من التوحيد السياسى والموضوع الكامن وراء المحادثات هو كيفية إزالة العوائق التكنولوجية والقانونية التى تسد الشبكات ومنافذ الاتصال الحالية ، وإن كان من المرجح أن أغنى الدول وحدها هى التى سيكون بمقدورها الإسراع فى تقديم الخدمات الاتصالية الجديدة ، والتى سترد عليها بلايين الدولارات وملايين الوظائف وفرص العمل التى تؤثر على الاقتصاد العالمى . ومن المرجح أن يكون تركيز الاجتماع على ١٤٠ من العروض المتعلقة بتقنيات الوسائط المتعددة (الملتي ميديا) التى تشمل كل شىء من الاتصالات البعيدة إلى التليفزيون التفاعلى الشامل للاتصال فى اتجاهين INTRCTIVE وإن كان الاجتماع لم يخل من بعض منفعات التكنولوجيا العالية بايعان فرنسى كندى ، للحماية من الاستعمار الثقافى والإعلامى الأمريكى سواء كان ذلك على قنوات التليفزيون أو من خلال قنوات المعلوماتية الفضائية . وتعتبر عملية إمكان التوصيل بين الشبكات موضوعاً هاماً للغاية ، ورغم البساطة الظاهرة للموضوع ، فإن العالم الصناعى حافل بشبكات الاتصالات والحاسبات الإليكترونية وهذه الأنظمة لا يمكن دائماً توصيلها مع بعضها لاختلاف المواصفات والبروتوكولات الخاصة بها كما أن هناك احتكارات قائمة فى مجال الشبكات السلكية والسنترالات ، ويحتاج بناء

الطريق السريع الاليكترونى على جانبي المحيط الاطلسى إلى إزالة الكثير من العوائق .

وتخشى المجموعة الأوروبية من أن مواصفات الأمر الواقع يمكنها أن تدعم السيطرة الأمريكية فى مجال المعلوماتية ، كما أنها تخشى الدخول فى معركة عن المواصفات تشبه المعركة التى حدثت فى نهاية الثمانينات بشأن شكل مواصفات التليفزيون عالى التحديد (HDTV) HIGHT DETENTION TELEVISION التى يمكن أن تسود فى أوروبا ، وقد تقود مثل هذه المعارك الخاصة بالمواصفات الى حرب تجارية حيث تقوم الحكومات باستخدام مواصفات خاصة مثل استخدام أجهزة ديكودر للتحكم فى الخدمات والبرامج المرئية والمسموعة التى يسمح بتداولها على شبكاتها المختلفة . وهناك خطر أن تكون عمليات التسعير وسيلة لحروب تجارية ، وتبحث شركات وهيئات الاتصالات التليفونية الحكومية تأكيد مستقبلها فى إطار تحرير الأسواق ، وذلك باستخدام تقنيات خاصة بها لاستبعاد المنافسين من أسواقها المحلية فى مجالات خدمات الوسائط المتعددة الجديدة .

ولقد لعبت هذه المخاوف دوراً هاماً عندما قرر القومسيون الأوروبى فى نوفمبر ١٩٩٤ منع مشروع توزيع التليفزيون مدفوع الأجر على كوابل وهو مشروع مشترك بين هيئة الاتصالات الألمانية وشركتين عملاقتين المانيتين DEUTSCHE BUNDESPOST و BERTEL SMANNAG - KIRCH GRUPPE وعلى العموم فهذه صورة عامة لما يدور حول الموضوع بين الدول السبعة الصناعية الكبرى والتى تبين بعض العقبات فى سبيل تطوير الطريق السريع الاليكترونى فى الوقت الحاضر ، بالرغم من احراز تقدم ملموس فى كثير من عناصر الموضوع .

أنشطة الطريق السريع الإليكترونى فى مصر :

تتمثل أنشطة الطريق الإليكترونى السريع فى مصر فى الآتى :

١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، وذلك بالتعاون بين الهيئة القومية للاتصالات ، والمركز يدعى الشركات العاملة في مجال توريد وتركيب أجهزة الاتصالات الرقمية الخاصة بنقل المعلومات والبرامج الخاصة بها وغيرها ، وذلك للتقدم بسابق الخبرة والقيد في سجل الموردين .

٢- الطريق السريع الإلكتروني بوزارة الدولة للتنمية الإدارية ، نفس إطار توظيف المعلومات لخدمة التنمية في مصر وجهود الدولة لتطوير خدمات القضاء والاصلاح التشريعي ، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع وزارة العدل ، بإنشاء قاعدة معلومات للتشريعات المصرية تحتوى على جميع التشريعات التي صدرت في مصر منذ عام ١٨٢٤ وحتى الآن ، وإيماناً من الدولة بأهمية توفير هذه المعلومات لكافة القطاعات والمستثمرين والأفراد ، يقوم المركز بالتعاون مع وزارة العدل بمنح حق استقلال خدمات هذه القاعدة إلى الشركات التي ترغب في تسويق هذه المعلومات وإتاحتها لجمهور المستخدمين في مصر من خلال شبكة الاتصالات دعماً لمشروع إنشاء طريق مصر السريع للمعلومات ، ويستهدف المركز ما يأتي :

أ - توفير المعلومات الدقيقة للقوانين والقرارات : للقضاة والمحامين ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية ، والأجهزة الحكومية ، وشركات قطاع الأعمال والمؤسسات الدولية والمواطنين .

ب - تحقيق السرعة في أداء الأعمال .

ج - توفير المعلومات اللازمة لتطوير التشريعات ، وتبسيط الاجراءات ، وتخفيف المعاناة عن الجماهير .

د - ادخال صناعة خدمات المعلومات لخدمة قطاعات المجتمع .

الإنترنت INTERNET شبكة دولية سريعة على الطريق السريع :

الانترنت هو شبكة سريعة مكونة من عدة شبكات دولية تجعل في الإمكان للحاسبات الإلكترونية من النواحي المختلفة ، أن تشارك في الخدمات من خلال الاتصال المباشر وكأن كلاهما جزء من حاسبة الإلكترونية عملاقة وعالمية . ويمكن للمستخدم أن يرسل ويستقبل البريد الإلكتروني (E- MAIL) من خلال هذه الشبكة ، ويمكن عليها أيضاً استخدام خدمات اتصالية وإعلامية أخرى مثل استقبال نشرات أخبارية إلكترونية ، وفي بعض الأحيان يمكن الاتصال بشبكة الانترنت من خلال خطوط تليفونية مركب عليها وحدة تحويل تعرف باسم (المودم MODEM) وهناك نماذج متعددة للخدمات الممكنة من خلال شبكة الإنترنت من بينها خدمة البريد الإلكتروني ، والتي تشبه الخدمة البريدية العادية ولكنها أسرع في ارسال وتلقى الرسائل ، ويمكن أيضاً تبادل الحديث من خلال هذه الشبكة ، فيما يشبه المكالمات التليفونية .

وقد يلزم في بعض حالات التخاطب ، كتابة ما تريد أن تقوله ، وتلقى الرد مكتوباً أيضاً ، ومن الخدمات الممتازة لشبكة الإنترنت الخدمة المعروفة باسم (نقل الملفات) FILE TRANSFER والتي يلزمها بروتوكول معروف بنفس الاسم ، يمكن من خلاله نقل برامج وثائق ومستندات كبيرة الحجم ، والحصول عليها منقولة من حاسبات إلكترونية بعيدة - وهناك برامج أخرى تمكنك من البحث في المكتبات الضخمة عن المعلومات المختزنة بها من خلال الشبكة حيث يسهل الإطلاع على ما تريد منها .

وفي مجال الإذاعة الصوتية يمكنك الاستماع إلى التسجيلات الصوتية التي ترغب في سماعها على غرار برامج ما يطلبه المستمعون ، وفي مجال المؤتمرات التليفزيونية ، يمكن لثمانية من المشتركين في شبكة الإنترنت ، أن يروا بعضهم وينصتوا

بعضهم الى بعض من خلال الجهاز الانتهازي للحاسب الإلكتروني وشاشته والأجهزة الصوتية الملحقه به .

أما برامج (يوزنت) USENET فهي تجمع نشرات عديدة مرتبطة طبقا للموضوع ، وتشمل وتغطي كل ما يمكن تصويره مرتبا طبقا لتصنيف الموضوع ، وتكاد تشمل كل ما يخطر على البال من موضوعات في نطاق العلوم والترويج والمجتمع وغير ذلك من فروع التصنيف . وقد يتسائل المشترك عن كيفية الحصول على أجود البرامج المنقولة على شبكة انترنت ، ويتوقف ذلك على المجال الاحترافي للمشارك وقد يمكنه الحصول على ما يطلب من زميل في المهنة أو الاهتمامات ، ويمكنه أيضا الاستعانة بعشرات الكتب الإرشادية عن شبكة الإنترنت والتي ظهرت خلال السنوات الماضية .

هل يلتقى الطريق السريع الإلكتروني مع الطريق الزراعي للتنمية

في مصر ؟

في الوقت الذي تهتم فيه كبرى الدول الصناعية بمشروعات الطريق السريع الإلكتروني ، باعتبارها مدخلا للتنمية ، مع بداية القرن القادم ، في مجالات الإعلام والاتصال والمعلوماتية ، تشير تقارير خبراء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المهتمة بشئون السكان ، الى أن دول كثيرة مهددة بالمجاعة في القرن المقبل ، نظرا لزيادة السكان وقلة الأرض الزراعية والمياه ، حيث تكون معدلات زيادة السكان أكبر بكثير من معدلات زيادة الأراضي الزراعية وكميات المياه والمحاصيل الغذائية ، وتشير الإحصاءات التي تعرضت لها تقارير الخبراء إلى الأرقام التالية فيما يخص مصر عن الموقف المقارن بين عام ١٩٩٠ ، ٢٠٢٥ :

عام ١٩٩٠

عدد السكان

٥٦,٣١٢,٠٠٠

معدل الأرض الزراعية للفرد

٠,٠٥ هكتار

عام ٢٠٢٥

عدد السكان

٩٧,٣٠١,٠٠٠

معدل الأرض الزراعية للفرد

٠,٠٣ هكتار

معدل كمية المياه للفرد

٦٠٥ متر مكعب سنويا والحد الأدنى

الموصى به ١٠٠٠ م٣ سنويا .

ومعنى ذلك أن مصر مصنفة ضمن الدول التي تعاني من عدم وجود مساحات كافية من الأراضي الزراعية لإنتاج ما يكفي حاجات سكانها من الغذاء .

وتقول تقارير الخبراء أيضا ، ان مصر مصنفة ضمن ٦ دول من أصل ١٤ دولة ، انفقت أكثر من ربع عائدات صادراتها لتمويل وارداتها من الغذاء في الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٠ .

ورغم هذه الصورة التي تعكسها بعض التقارير الدولية ، إلا أن مصر تقوم بجهد كبير في سبيل زيادة المساحات الزراعية ، وتنمية مصادر المياه ، وترشيد استخدامها ، ومن ذلك مشروعات التنمية الزراعية في سيناء ، وعلى جانبي الوادي ، وتعمير بعض المناطق الصحراوية ، ومشروعات الري ، وما يتعلق بترشيد استخدام المياه ، إضافة الى مشروعات الحفاظ على معدلات النمو السكاني عند الحدود المأمونة .

على أن مشروعات الدول الصناعية الكبرى في مجالات الإعلام والاتصال والمعلوماتية تشير الى اتجاهها الى تعميق الصناعات والخدمات في إطار الطريق السريع الإلكتروني ، وتقنيات الاتصالات الاعلامية الحديثة متعددة الوسائط (الملتى ميديا) .

وقد يكون من الاتجاهات الايجابية في المستقبل القريب ، إيجاد التوازن الملائم بين مشروعات التنمية الصناعية ، ومشروعات التنمية الزراعية ، وهو ما يمكن التعبير عنه بالالتقاء المتوازن المأمون بين الطريق

التوصيات

وعلى ضوء ما تضمنه هذا التقرير من معلومات ؛ يوصى بما يأتى :

* ضرورة إعداد جيل جديد مهيا للتعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين وخاصة فى مجالات التفوق العلمى المالى ، وتقديمه المستمر فى مجالات التطبيقات التكنولوجية : علما وعملا ، وتدريباً وصيانة . مع بحث امكاناتنا للدخول فى مجالات الصناعات الهامة التى تعتبر بمثابة مفاتيح التقدم والسيطرة فى القرن القادم ، وفى مقدمتها : صناعة الاتصالات ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات ، وصناعة أجهزة الكمبيوتر ، وصناعة البرامج . وذلك على ثلاثة محاور رئيسية هى : البحث العلمى ، ومناهج التعليم ، وبرامج التصنيع . باعتبار ذلك من ضرورات الخروج من مازق التخلف ، ومواكبة تطورات العصر ، والتوجه الحثيث نحو المستقبل .

* إنشاء لجنة عليا من ممثلى الجهات الرسمية المعنية بالإعلام والاتصال والمعلوماتية ، وشركات قطاع الأعمال العام للصناعات المدنية والحربية ، وكبرى شركات القطاع الخاص والاستثمارى المعنية بالصناعة والإعلام والمعلوماتية ، لدراسة متطلبات تقنيات الطريق السريع الالىكترونى ، وتطويرها لتحقيق المصالح القومية المصرية فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتقديم المشورة والرأى بشأنها الى الجهات الرئاسية فى وقت مناسب لئلا يبطأ ، للحاق بركب التقدم فى هذا المجال .

* العمل على تدريب الاعلاميين تدريباً معاصراً

السريع الالىكترونى ، والطريق الزراعى للتنمية ، من أجل تحقيق الاهداف التالية :

- ١- زيادة حجم ونوعية الانتاج الزراعى ، والعناصر الداخلة فى مشروعات التنمية الزراعية من خلال وسائل الاعلام المختلفة .
- ٢- المحافظة على الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المياه ، والاعلام المتواصل عن ترشيد استخدامها .
- ٣- تكثيف الجهود الناجحة فى مجال الحد من النمو السكانى ، من خلال تحسين الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والأوضاع الاقتصادية ، والاستعانة بوسائل الإعلام والاتصالات والمعلوماتية الجديدة فى هذه المجالات .
- ٤- التوسع فى مشروعات تعمير الصحارى ، واستزراعها ، وتعزيز التقارب الاعلامى فى المناطق النائية .
- ٥- ايجاد فرص عمل جديدة من خلال مشروعات الطريق السريع الالىكترونى ، وفروع الطريق الزراعى للتنمية ، من أجل إيجاد بنية اقتصادية جديدة ، والعمل على توزيع الكثافة السكانية ، بعيداً عن الوادى الضيق والدلتا .

٦- أنشطة الطريق السريع الالىكترونى فى مصر :

- أ - الشبكة المصرية للمعلومات .
- ب - الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية .
- ج - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .
- د - القوانين والتشريعات المصرية على الطريق السريع .
- هـ - مشروعات وادى التكنولوجيا .
- و - المصريون وبرامج الطريق السريع الالىكترونى (معرض هانوفر) .

والمقابل في هذه الحال ، يمكنه أن يرى لها أسبابا
عدة أهمها :

أولا: حدوث تغيير في بنية المجتمع - مواكب لما عرف
باسم سياسة الانفتاح - أدى الى بروز نوعية جديدة من
مستهلكي هذه الفنون تمتلك القدرة الشرائية ،
وأصبحت هذه الفئة الجديدة من مستهلكي الفن ، هي
التي تقتنى الكاسيت ، وتتردد على المسارح ونور السينما ،
ويضع من أجلها وطبقا لمواصفاتها لغة التعبير ونوعية
الموضوعات المطلوبة ومستوى التناول ، مما أدى الى
هروب الفئات الواعية والثقفة من السينما والمسرح ،
بل وعجزها عن مجاراة هذه الفئة الجديدة في قدرتها
الشرائية والاستهلاكية والانصراف عن متابعة الجديد في مجال
انتاج الأغنية الذي يتم طبقا للمواصفات المعايير في مجال
الفيلم والمسرحية ، والذي أصبح مجرد ميدان للاستثمار عند عدد من
المستثمرين الجدد .

ومن ثم أدى اختلاف نوعية المتلقي ، والجمهور المستهلك الى
اختلاف نوعية الابداع ومستواه .

ثانيا: توقف الأجهزة الاعلامية - وبالذات الاذاعة
والتلفزيون ، خلال سنوات طويلة بدأت من مطالع السبعينات -
عن انتاج ما كان يعتبر مسئوليتها الأساسية في مجال
الأغنية ، والاكتفاء بانتاج أغنية المناسبات الوطنية
والقومية والدينية والوصفية وعجزها عن مجاراة الحركة
النشطة في مجال الانتاج الفناي الذي تقوم به شركات
الاسطوانات ثم شركات الكاسيت بالنسبة للأجور والمكافآت ،
واكتفى هذان الجهازان في كثير من الأحيان بمهمة العرض
والتقديم ومحاولة الاختيار من بين ما يقدم لهما من انتاج السوق

يتواكب مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية
المتلاحقة ، والاهتمام بالأخبار والمراسلين .

* متابعة الاعمال في نطاق الاستجابة من المشاهدين .

* التأكيد على السمو بالمبادئ العامة ، والاهتمام بمدى

تطبيقها من خلال الاعمال البرامجية والدراما .

* التوسع في الانتشار الاعلامي والثقافي عن طريق

الاقمار الصناعية .

* زيادة الاهتمام بالتعليم ومحو الأمية والبرامج الثقافية

والدينية لتوسيع قاعدة المتلقين .

مسئولية أجهزة الاعلام عن الحياة الفنية

الشكوى مستمرة واسعة الانتشار من أن مساحة
كبيرة من الانتاج الفني - في مجال الأغنية والسينما
والمسرح - لاتأخذ خطا صاعدا في مجال التطور ، وإنما
هي تهبط بالمتلقي في بعض الأحيان ، بما يتنافى مع طبيعة
هذه الفنون من حيث كونها وسيلة لصقل وجدان
الانسان والمجتمع ، والأخذ بهما الى مستويات أرفع من
التقدم والرقى .

وتتسع الشكوى بحيث تشمل أيضا ، مسئولية
أجهزة الاعلام - خاصة الاذاعة والتلفزيون - عن
اشاعة هذا المستوى غير المناسب في مجال الأغنية
والفيلم والمسرحية ، مما يضاعف من تأثيره
السلبى ، ويجحف بالدور المأمول لهذين الجهازين في
الحفاظ على المستويات الراقية من الابداع الفني ،
والعمل الجاد على تطوير هذا الابداع باستمرار .

والذى يخضع لمواصفات تجارية لاتراعى ما يراعيه الجهازان من توجهات فنية أو قيمية .

ثالثاً: ان بعض أصحاب الشكوى من الحال التى وصلت اليها هذه الفنون ، لم يستطيعوا متابعة ما يسميه العاملون فى مجال هذه الفنون المختلفة ، بالحساسية الجديدة وبالتطور ، ومحاربة الخروج على المألوف فى الكلمة ، والموسيقى واللحن ، والصورة ، والموقف الدرامى ، وأنه نتيجة للعجز عن التطور ، ومجاعة الجديد فقد حدث هذا الموقف الرفض لكل ما يقدم الآن ، والتمسك بالماضى ، الذى كان يوماً ما يمثل العمر الجميل ، والفن الجميل أيضاً .

وأصحاب هذه النظرة الداعية الى رفض الجمود والتوقف ، وضرورة الاستجابة الى الجديد فى صوره المختلفة ، يرون أن الأجيال الجديدة لم تعد تستسيغ ما كان يستسيغه آباؤهم وأجدادهم من الأصوات والألحان والايقاعات والموضوعات وأساليب العرض والتبادل ، وأنه لابد - فى رأيهم - من مجاعة الزمن ومسايرة التطور .

رابعاً: ساعد على هذه الحال من الاضطراب والتشتت فى مواقف الأجيال المختلفة من الانتاج الفنى الجديد ، والطفرة الهائلة فى مساحة الانتاج الأجنبى الذى أصبح انتشاره واسعاً وميسوراً من خلال حركة الانفتاح النشط أولاً ، والتى لم تهتم بمراجعة ما يسمى بالسلع المعنوية وما تحمله من أخطار على الوجدان المصرى والعربى ، هذه السلع المتمثلة فى الكاسيت الغنائى والموسيقى والفيلم السينمائى وشرائط الفيديو ،

٥٣٠

ثم من خلال أقمار الاتصال والقنوات الفضائية التى تملا الأثير الآن ، هذا الانتاج الأجنبى الذى يتعارض فى الكثير منه مع قيم مجتمعنا وتقاليده ومثله العليا وشخصيته وهويته الذاتية ، أصبح شديد النفوذ والتأثير فى وجدان الأجيال الجديدة ، ويوشك أن يشكل مثلها الأعلى فى الحكم والتقييم ورسم النموذج والقذوة ، وإن كانت هذه الأجيال الجديدة لم تخل من نسبة واضحة ما تزال حريصة على تأكيد انتمائها والتعبير عن هويتها الصحيحة عندما تتاح الفرصة لتقديم ألوان من الابداع الأصيل - خاصة فى مجال الموسيقى والغناء .

التوصيات

على ضوء ما سبق أصبح الأمر يتطلب مواجهة قومية شاملة تضع فى اعتبارها الأمور الآتية :

* ضرورة التصدى لما يسمى بطوفان السلع المعنوية ، من الانتاج الأجنبى ، ولا يكون هذا التصدى بمحاربة المنع أو المصادرة أو اغلاق الأبواب ، فهذا أمر شديد الصعوبة وباهظ التكلفة ويهدد حرية الناس ، ولكن يكون التصدى بالعمل الجاد من أجل توفير الانتاج الوطنى الرفيع المستوى ، الشديد الجاذبية والقدرة على الاستهواء بحيث يمثل البديل الطبيعى والمطلوب ويحقق قيم الانتماء والأصالة ، لا بالفرض والأساليب الاستثنائية وإنما بتوفير عناصر الجودة والجاذبية والارتباط بوجدان الناس والتعبير الصادق عن أشواقهم وطموحاتهم .

* العمل الجاد على أن تعود الاذاعة والتلفزيون إلى دورهما الأساسى فى انتاج ما كان يسمى بأغنية

المختارات ذات المواصفات الفنية العالية ، وأن يحشد لها من الامكانيات والجهود والدعاية والدوران المتكرر في الاستماع والمشاركة مما يجعل منها البديل الجيد . وأن يتاح لهذا الانتاج المتميز أن يكون هو المطروح دائما في البرامج التي تمثل رغبات المستمعين والمشاهدين والحفلات الغنائية التي يقيمها وينقلها هذان الجهازان إلى الملايين ، أي انهما لا يكتفيان بمجرد الانتاج والانفاق عليه ، بل لابد من حمايته وتوسيع دائرة انتشاره بالتكرار والترويج المستمر ، بدلا من ترك المجال أمام فرض نقيضه .

* لابد من العودة إلى ما كان يتم قبل ذلك من العمل على اكتشاف المواهب الجديدة والأصيلة واعطاؤها الفرصة حتى يكون لها موضعها من الساحة الفنية في مجال الابداع بالكلمة واللحن والموسيقى والتأليف الدرامي في مجالات السينما والمسرح والتلفزيون . على أن تتولى الأجهزة الإعلامية تجاه هذه المواهب التي لا تخلو منها أرضنا الطيبة جيلا بعد جيل ، مسئولية الكشف عنها وتبنيها وتدريبها وصقلها واعطاها فرصة الظهور وتأكيد الذات ، وتحقيق النعمة الصحيحة في حياتنا الفنية المعاصرة .

* لابد من أن يتبوأ تراثنا في هذه الفنون المختلفة - الأغنية والفيلم والمسرحية - مساحة أوسع من المتاح حاليا على خرائط الاذاعة والتلفزيون في الشبكات والقنوات المختلفة ، بحيث لا تحرم الأجيال الجديدة حق الاستماع إلى الألوان الأصيلة التي أنتجها

العصر الجميل ، وحق مشاهدة كنوزنا الفنية في تراث المسرح والسينما .

وجود هذه النسبة من التراث الأصيل في هذه الفنون من شأنه أن يعيد التوازن إلى ما يسمع وما يشاهد ، ويضبط حركة الناس على النعمة الصحيحة في الاستماع والمشاركة .

* من الضروري أن يتعدل موقفنا - نحن الشاكين والغاضبين - ازاء كل ما هو جديد في حركة الابداع الجديدة ، بحيث لا تغيب فرصة الرؤية الكاشفة للعناصر الايجابية في هذا الانتاج الجديد - على مستوى الكلمة واللحن والأداء - بحيث لا يحدث خلط بين ما يمثل تجديدا وابتكارا حقيقيا وما هو زائف وخال من الموهبة أو القيمة ، وأن نوسع الطريق أمام ما يمثل اضافة واثراء لحياتنا الفنية المعاصرة ، ولا نغلق الأبواب في وجه التطور والتجديد باسم المحافظة والتمسك بالتقاليد .

* أن ينجح المجتمع في القضاء على الأمية التي تتفاقم والتي تمثل عنصرا مساعدا على انتشار الألوان الهابطة من الانتاج الفني . وأن تتضمن المناهج التعليمية في المدرسة مادة التذوق الفني التي تربي النشء على أصول التربية الجمالية والقدرة على الاحساس بالجمال وتذوقه واكتشاف القبح ورفضه ، بحيث تنجح العملية التعليمية في تكوين مواطن قادر على التذوق الصحيح ، يتحلى بالوجدان السليم .

الحقوى

الانتاج والشئون الاقتصادية

الصفحة

السياسات المالية والاقتصادية

- ١١ - نحو استراتيجية للواردات فى ظل المتغيرات الدولية
- ٢٤ - سوق الأوراق المالية
- ٥٢ - استكمال الاصلاح الاقتصادى

الانتاج الزراعى والرى

- ٥٩ - نهر النيل والسياسات المائية
- ٨٣ - الافاق الحالية والمستقبلية للحياة البرية

الانتاج الصناعى

- ١٠٠ - مدخل لاستراتيجية التصنيع
- ١٢٩ - نحو استراتيجية المناجم والمحاجر
- ١٣٣ - نقل التكنولوجيا المتقدمة

النقل والمواصلات

- ١٤١ - مشروعات النقل والتنمية الاقليمية فى ظل السلام

السياحة

- ١٨٤ - تنشيط حركة السياحة الى مصر فى ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية

الخدمات والتنمية الاجتماعية

الصفحة

التنمية الإدارية والقوى العاملة

- تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة ١٩١
- الفائض والعجز في سوق العمالة في ظل اقتصاد السوق ٢٠٤
- العمالة وتهيئة فرص العمل في المجتمعات العمرانية الجديدة ٢١٩

العدالة والتشريع

- ضوابط تعيين الخريجين أعضاء بالهيئات القضائية ٢٣٦
- الضبطية القضائية في ظل التحرر الاقتصادي بين الواقع والقانون ٢٤٩
- حول استخدام التشريع كأداة لمواجهة مشكلة المخدرات ٢٥٥

الخدمات الصحية

- حماية صحة المستهلك ٢٨٠
- الامراض المشتركة وأثرها على الانتاج (الفاشيولا) ٢٩١

البيئة

- القانون ٤٨ لسنة ٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ٣٠٣
- حالة البيئة الريفية ٣١١

الشباب والرياضة

- الاطار العام للاستراتيجية القومية للشباب ٣٤٥

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الصفحة	التعليم العام	
٣٨١	- عن استراتيجية تطوير التعليم	
٣٩١	- تعليم المرأة فى ظل متطلبات القرن الحادى والعشرين	
٣٩٨	- نحو سياسة مقترحة لتطوير مناهج الدراسة وتحديثها	
٤٠١	- تقويم مستوى الأداء فى التعليم	
٤٠٥	- النشاط المدرسى	
التعليم الجامعى والعالى		
٤١٠	- التعليم الجامعى والعالى : وظائفه وسياساته والتوزيع الجغرافى لخدماته	
٤٢٨	- حول مقومات وضوابط إنشاء جامعة أهلية	
التعليم الأزهرى		
٤٣٣	- سياسة الأزهر وجامعته فى إعداد الدعاة وتدريبهم	
٤٤٠	- مشكلات التعليم الابتدائى الأزهرى ووسائل النهوض به	
التعليم الفنى والتدريب		
٤٤٨	- دور التعليم الفنى والمواد الثقافية فى الربط بين التعليم والحياة	
٤٥٤	- تنمية المهارات الفنية لصغار السن	
٤٥٩	- دور التعليم الفنى والتدريب فى تنمية قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة	
٤٦٤	- دور التعليم الفنى والتدريب فى مجال الصناعات الالكترونية	
٤٦٨	- التعليم والتدريب الفنى المتواصل	

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الصفحة

الثقافة

- دور مصر الريادى فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ٤٧٣
- حرية تدفق الانتاج الثقافى والفكرى فى ظل المتغيرات الحالية ٤٨٢

الفنون

- الفنون والمتغيرات العالمية الجديدة ٤٩١
- نحو انعاش حركة الفن التشكيلى ورعاية مبدعيه ٤٩٥

الآداب

- الرسائل الجامعية ٤٩٧

التراث الحضارى والآثار

- الآثار والتكنولوجيا والعلم الحديث ٥٠٢
- الحفاظ على ثروتنا الأثرية ومشروع الطريق الدائرى لمدينة القاهرة ٥٠٧
- سياسة حماية الآثار من السرقة والتخريب والتسرب ٥١٢

الاعلام

- وسائل الاعلام والثقافة ٥١٩
- الطريق السريع الالىكترونى ٥٢٢
- مسئولية أجهزة الاعلام عن الحياة الفنية ٥٢٩

مصدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الأول : الزراعة والري (طبعة ثانية)
المجلد الثاني : الصناعة
المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية (طبعة ثانية)
المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية ،
المجلد الخامس : السياحة
المجلد السادس : التعليم العام والفنى
المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار -
القوى العاملة
المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب
والرياضة - القوى العاملة
المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية
المجلد الثانى عشر : الاعلام - الفنون
المجلد الثالث عشر : مستقبل الطاقة فى مصر - صناعة السكر - الأسمدة الكيماوية -
الأراضى الجديدة - سيناء وخطط التنمية
المجلد الرابع عشر : السياسة النواتية - السياسة الصحية - الخدمات الطبية العاجلة - سياسة
تدريب الأطباء - التغذية الصحية - الوقاية من الأمراض المعدية - القوى
العاملة فى مجال التمريض - الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان .
المجلد الخامس عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٠ - ١٩٩١) .
المجلد السادس عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الأول : الوجه البحرى) .
المجلد السابع عشر : ملامح ثروة مصر الأثرية والسياحية (القسم الثانى : الوجه القبلى) .
المجلد الثامن عشر : الكتاب السنوى (١٩٩١ - ١٩٩٢) .
المجلد التاسع عشر : الكتاب السنوى (١٩٩٢ - ١٩٩٣) .
المجلد العشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٣ - ١٩٩٤) .
المجلد الحادى والعشرون : الكتاب السنوى (١٩٩٤ - ١٩٩٥) .

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
٢٩١ -

القاهرة
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

